

عبد الوهاب المسيري

تاريخ الفكر الصهيوني

جذوره ومساره وأزمته

دار الشروق

تاريخ الفكر الصهيوني

تاريخ الفكر الصهيوني

عبد الوهاب المسيري

تصميم الغلاف: حلمي التوني

الطبعة الأولى ٢٠٠٩

الطبعة دار الشروق الأولى ٢٠١١

طبعة دار الشروق الثانية ٢٠١٤

تصنيف الكتاب: تاريخ

٨ شارع سيبويه المصري
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
www.shorouk.com

رقم الإيداع ٢٤٩١٩/ ٢٠١٠
ISBN 978-977-09-2961-2

عبد الوهاب المسيري

تاريخ الفكر الصهيوني

جذوره ومساره وأزمته

دار الشروق

المحتويات

الباب الثالث: التيارات الصهيونية المختلفة

الباب الرابع: الصهيونية في الوقت الحاضر

مقدمة

يعاني الخطاب التحليلي العربي من نقائص كثيرة، لعل من أهمها ـ في تصورنا ـ تسرب كثير من المفاهيم والمسلمات والمقولات التحليلية، الإنجيلية والعلمانية (انظر الملحق)، التي يتعامل العالم الغربي من خلالها مع الجماعات اليهودية في العالم، مثل «المنفى» و«الشتات» و«الشعب اليهودي» و«القومية اليهودية». وقد أدى ذلك ـ بدوره ـ إلى تسرب كثير من المفاهيم والمقولات التحليلية الصهيونية، لعل من أهمها مقولة التاريخ اليهودي.

ويستند التصور الصهيوني للتاريخ، إلى عنصرين أساسيين:

١ ـ الحلولية اليهودية (انظر الملحق) التي تمزج بين الخالق والشعب اليهودي وتخلع على اليهود القداسة والمطلقية. وقد ترجمت هذه الحلولية نفسها إلى الرؤية الصهيونية للتاريخ. فتاريخ اليهود ـ حسب هذه الرؤية ـ هو تاريخ مقدس بالمعنى العلماني، والشعب اليهودي من ثم جماعة قومية ومقدسة.

وتنطوي هذه الرؤية للتاريخ على رفض عميق له تتبدى بشكل واضح في المصطلح الصهيوني. فعادةً ما يستخدم الصهاينة كلمة «تاريخ»، لا للإشارة إلى التاريخ الحي المتعين، وإنما إلى العهد القديم، أو إلى التراث الديني اليهودي (المكتوب منه أو الشفوي)، أو إلى التاريخ المقدس. ولذا، تصبح الحدود التاريخية هي الحدود المقدسة المنصوص عليها في العهد القديم «من نهر مصر إلى الفرات»، وهي حدود لم يشغلها العبرانيون في أية لحظة من تاريخهم، ولا حتى أيام داود أو

سليمان. والحقوق التاريخية هي أيضًا الحقوق المقدَّسة التي وردت في العهد القديم، والتي تؤكد أنهم شعب مقدَّس مختار، له حقوق تستمد شرعيتها من العهد الإلهي الذي قطعه الإله على نفسه لإبراهيم، وهو عهد يعبّر عن الحلول الإلهي فيهم. وتصبح فلسطين من ثم أرضًا (مقدسة) بلا شعب (مقدس).

٢ ـ التجربة التاريخية ليهود شرق أوربا كجماعة وظيفية (انظر الملحق). فقد أوهم هذا الوضع المؤرخين الصهاينة بأن لليهود تاريخهم اليهودي المستقل عن التاريخ العام الذي يحيط بهم، وأنساهم أن استقلالية اليهود نفسها هي إحدى سمات المجتمع الإقطاعي في كل من روسيا وبولندا، وأن الجيتو اليهودي المستقل هو في نهاية الأمر نتاج البناء التاريخي الأساسي الروسي أو البولندي، إذ أن الذي يحكم ظهور وسقوط الجيتو أو الأشكال الإدارية اليهودية المستقلة الأخرى ليس الإرادة اليهودية المستقلة، وإنما حركة التاريخ الروسي أو البولندي ومجموعة من العناصر المركبة التي يشكل أعضاء الجماعة اليهودية جزءًا منها وحسب.

وقد تسللت هذه المفاهيم والرؤى والمصطلحات إلى مفاهيمنا ورؤانا ومصطلحاتنا، وكي نتخلص، ونخلّص خطابنا التحليلي، منها يصبح من المهم بمكان دراسة الشأن اليهودي والصهيوني دون أن نسقط ضحية لما يسمى «إمبريالية المقولات»، أي أن يتبنى المرء مقولات الآخر التحليلية، عادة دون وعي منه. لقد أصبح من الواجب دراسة اليهود واليهودية والصهيونية من وجهة نظرنا، وأن نخضع تحيزاتنا (ونماذجنا التحليلية في الوقت ذاته)، للاختبار المستمر لنرى مقدرتها التفسيرية بالمقارنة بالنماذج التحليلية الأخرى. وهذا ما سنحاول إنجازه في هذا التاريخ الجديد للصهيونية، بإذن الله.

وتنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أبواب: يحمل الباب الأول منها عنوان «مقدمة لدراسة تاريخ الفكر الصهيوني»، ويتناول الفصل الأول منه المعنون «إشكالية التعريف بالصهيونية»، التعريفات المتداولة للصهيونية، التي نرفضها، ونتبع ذلك بتعريفنا الذي نذهب إلى أنه أكثر تفسيرية. أما الفصل الثاني «موجز تاريخ الصهيونية» فيتناول عرضًا سريعًا موجزًا لتاريخ الصهيونية. ثم يبدأ بعد ذلك التاريخ التفصيلي للصهيونية.

ويحمل الباب الثاني عنوان «الجذور الغربية للفكر الصهيوني»، وهو يسعى إلى تتبع ملامح الخلفية الفكرية والثقافية التي أنبتت الفكر الصهيوني، فيتناول الفصل الأول مفاهيم «العلمانية الشاملة والاستعمار والدولة المطلقة» من أجل تحديد السياق الاقتصادي والحضاري الغربي للظاهرة الصهيونية. ويتناول الفصل الثاني «الصهيونية الرومانسية والنيتشوية» أوجه التشابه بين هذه التيارات الفكرية. ويعرض الفصل الثالث للعلاقة بين «الصهيونية والفاشية والنازية» مبيّنًا التماثل البنيوي بين الصهيونية والنازية وأشكال التعاون بين الصهاينة والنازيين. ويتناول الفصل الرابع «الفكر الاسترجاعي» نماذج للأحلام والعقائد الألفية والاسترجاعية. وفي مسعى لتأكيد أن تبني الفكرة الصهيونية ليس مقصورًا على اليهود، ويتناول الفصل الخامس «صهيونية غير اليهود ذات الديباجات الدينية والعلمانية» إسهام مفكرين وساسة من غير اليهود في تبلور الفكرة الصهيونية. ويلقي الفصل السادس «الصهيونية وحملات الفرنجة» الضوء على أوجه التشابه بين المشروع الاستعماري للفرنجة، فيما عُرف باسم «الحروب الصليبية»، والمشروع الصهيوني. أما الفصل السابع «الصهيونية وبعض الجماعات شبه المسيحية» فيبيّن الأثر الصهيوني في فكر جماعات مثل «المورمون» و«شهود يهوه».

ويحمل الباب الثالث عنوان «التيارات الصهيونية المختلفة»، وهو أكبر أبواب الكتاب حجمًا، إذ ينقسم إلى إثني عشر فصلاً يتناول كل منها السمات الأساسية لأبرز التيارات الصهيونية. ويبدأ الفصل الأول «المؤتمرات الصهيونية» بعرض لتاريخ هذه المؤتمرات وأهم القضايا التي تناولتها منذ المؤتمر الأول عام ١٨٩٧ وحتى المؤتمر الخامس والثلاثين عام ٢٠٠٦. وتتناول الفصول التالية تيارات «الصهيونية التوطينية»، التي سعت إلى توطين بعض اليهود في فلسطين دون الاعتماد على قوة إمبريالية، و«الصهيونية التسللية»، التي سعى أنصارها إلى الاستيطان في فلسطين من خلال عمليات تسلل تعتمد بالأساس على الجهود الذاتية والأنشطة الخيرية، و«الصهيونية الإقليمية» التي كان ممثلوها يرون إمكان بناء «وطن قومي لليهود» في مكان آخر غير فلسطين، ومن ثم طُرح في هذا الإطار «مشروع شرق إفريقيا. وتستمر فصول الباب في عرض التيارات المختلفة وصولاً إلى «تيودور «هرتزل»، الذي

يتمثل إسهامه الأساسي في إدراك استحالة تحقيق المشروع الصهيوني دون الاعتماد على قوة استعمارية عظمى ترعاه وترى فيه أداة يمكن توظيفها لخدمة مصالحها الاستعمارية. وتلقي فصول أخرى الضوء على تيارات مثل: «الصهيونية الدبلوماسية الاستعمارية»، و«الصهيونية الإحلالية»، و«الصهيونية الإثنية الدينية»، و«الصهيونية الإثنية العلمانية». ويتناول الفصل الأخير في هذا الباب بعض الاختلافات بين التيارات الصهيونية المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بالموقف من الدولة الصهيونية.

أما الباب الرابع، وهو بعنوان «الصهيونية في الوقت الحاضر» فيتناول الواقع الحالي للحركة الصهيونية في عصر ما بعد الحداثة والنظام العالمي الجديد، وذلك للتعرف على طبيعة الأزمة البنيوية والوجودية التي تواجهها الصهيونية. وبالرغم من أن الفصل الرابع يحمل عنوان «أزمة الصهيونية»، فمن الضروري التنبيه إلى أن هذا الموضوع يحتاج دراسة أكثر تفصيلاً، وهو ما سنحاول تحقيقه، بإذن الله، في كتاب آخر بمزيد من التحليل موضوع «أزمة الصهيونية ونهاية إسرائيل».

ويختتم هذا الكتاب، كما جرت العادة في كتب أخرى، بملحق يضم تعريفًا لأهم المصطلحات المستخدمة في سياق الدراسة.

وبعد ـ فهذه دراسة مبدئية لتاريخ الصهيونية، نرجو أن يجد القارئ فيها خريطة أولية وجديدة بعض الشيء لتاريخ الصهيونية، وللإشكاليات التي اكتنفت محاولة وضع الفكر الصهيوني موضع التطبيق.

وأحب أن أتوجه بالشكر للدكتور محمد هشام (المدرس بكلية الآداب ـ جامعة حلوان) والدكتورة جيهان فاروق (المدرس بكلية البنات ـ جامعة عين شمس) لقراءة مخطوطة هذا الكتاب. والأستاذة رحاب محمد (بدار الشروق) التي قامت بإعدادها للنشر. ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر للأستاذ فضل عمران، الذي قام بإعداد المخطوطة على الكمبيوتر.

عبد الوهاب المسيري

دمنهور/ القاهرة

يونيو ١٩٩٨/ ٢٠٠٨

الباب الأول

مقدمة لدراسة تاريخ الفكر الصهيوني

الفصل الأول
إشكالية التعريف بالصهيونية

«الصهيونية» ليست «القومية اليهودية» وليست «القومية الإسرائيلية» ـ كما يدعي الصهاينة ـ فهي أيديولوجيا سياسية غربية ذات توجه استعماري استيطاني إحلالي وديباجات يهودية. وكلمة «صهيونية» كلمة شائعة يستخدمها الجميع في الشرق والغرب، الأمر الذي خلق الوهم أن معناها واضح، وحقلها الدلالي محدد. ولكن النظرة الفاحصة تبين أن هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. وفي هذا الفصل سنتناول إشكالية التعريف، وتعريفات الصهيونية المختلفة التي تم سكها في الشرق والغرب، ثم سنقوم بطرح تعريفنا (الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة) الذي نذهب إلى أنه أكثر تفسيرية من التعريفات الأخرى، وسنقوم بإذن الله بالتدليل على ذلك.

القومية اليهودية

«القومية اليهودية» عبارة مرادفة لمصطلح «الصهيونية» وهي تفترض أن اليهود يشكلون جماعة قومية أو شعبًا يهوديًا. فالنسق الديني اليهودي، من حيث هو تركيب جيولوجي (انظر الملحق)، يحوي داخله تيارًا قوميًا قويًا جدًا يرتبط ارتباطًا تامًا بالبنية الحلولية، إذ يرى اليهود أنفسهم كيانًا دينيًا متماسكًا يُسمَّى «بنو يسرائيل» يتمتع بعلاقة خاصة مع الإله الذي يحل فيهم ويمنحهم درجة عالية من القداسة ويتولى قيادتهم وتوجيه تاريخهم القومي المقدَّس الفريد الذي بدأ بخروجهم من مصر. وقد أرسل الإله التوراة إليهم باعتبارهم شعبه المختار. ولذا، فإن اليهودية، من هذا المنظور،

قومية دينية، وهي بذلك لا تختلف كثيرًا عن الأديان الوثنية الحلولية حيث يقتصر الدين والإله على شعب واحد دون غيره من الشعوب.

وتتلخص مهمة هذا الشعب اليهودي المقدَّس في أنه يقف شاهدًا على التاريخ وعلى وجود الإله أمام الشعوب الأخرى.

اليهودية، إذن، من هذا المنظور، هي دين قومي عرْقي، أو قومية دينية مقدَّسة تمزج الوجود التاريخي المتعيِّن والتصور الديني المثالي. ولذلك، فهي ديانة حلولية تعرف ثنوية الأنا والآخر ولكنها لا تعرف الثنائية الفضفاضة الناجمة عن الإيمان بإله واحد منزَّه مفارق لمخلوقاته. ولذا فاليهودية لا تفرِّق بين الإله والتاريخ أو بين الأرض والسماء. ولذلك، فإننا نجد أن الملكوت السماوي وآخر الأيام يكتسبان في اليهودية الحلولية طابعًا قوميًا، فهما مرتبطان بمجيء الماشيَّح الذي يأتي ليعود بشعبه إلى أرض الميعاد. وقد عرَّفت الشريعة اليهودية اليهودي بأنه من وُلد لأم يهودية أو من تهوَّد، وقد اعتمدت بذلك تعريفًا قوميًا دينيًا للهوية.

هذا من ناحية الرؤية. أما من ناحية الواقع التاريخي المتعيِّن، فنحن نرى أنه لا تُوجَد قومية يهودية أو شعب يهودي وإنما جماعات يهودية منتشرة في العالم تحكَّمت في صياغتها حركتان أساسيتان متكاملتان:

١ ـ فالجماعات اليهودية لم تكن قط تشكل كتلة بشرية متماسكة تتبع مركزًا ثقافيًا أو دينيًا واحدًا يحدد معايير مثالية أو واقعية يصوغ أعضاء هذه الجماعات رؤيتهم لأنفسهم وأسلوب حياتهم تبعًا لها، بل لم يكن لديهم ميراث ثقافي أو ديني واحد. فالجماعات اليهودية كانت منتشرة في كثير من بقاع الأرض داخل معظم التشكيلات الحضارية المعروفة وداخل البنَى التاريخية والقومية المختلفة، تتفاعل معها وتساهم فيها وترقى برقيها وتتخلف بتخلفها. فاليهودي في الأندلس كان عربيًا، واليهودي في روسيا كان روسيًا، وفي اليمن كان يمنيًا، وهو أمريكي في الولايات المتحدة. وقد أدَّى هذا إلى تحوُّل أعضاء الجماعات اليهودية إلى تركيب جيولوجي غير متجانس، ولا يختلف ذلك عن العقيدة اليهودية بخاصيتها الجيولوجية.

٢ ـ وقد كان معظم الجماعات اليهودية يشكل جماعات وظيفية، وهي جماعات تحافظ على عزلتها وانفصالها، ويساعدها المجتمع على ذلك حتى يتيسر لها أن تلعب دورها الوظيفي. فهي، إذن، ذات سمات إثنية خاصة تميِّز كل واحدة منها عن أعضاء الأغلبية في المجتمعات التي يعيش اليهود بين ظهرانيها. ولكن هذه السمات الإثنية لم تكن قط سمات قومية عامة تسم كل اليهود أينما كانوا. فرغم أن كل جماعة يهودية كانت منفصلة عن محيطها، فإنها كانت تحدِّد هويتها من خلاله، كما أن انفصالها عن محيطها لا يعني بالضرورة اتصالها بأعضاء الجماعات اليهودية الأخرى. فاليديشية الجرمانية كانت تَعزل أعضاء الجماعة اليهودية عن محيطهم الثقافي السلافي في بولندا. ولكنها، مع هذا، لم تَكُن لها أية علاقة باللادينو (اللاتينية) التي كانت تَعزل يهود السفارد عن محيطهم العربي الإسلامي في الدولة العثمانية. أما العبرية (وهي اللغة الوحيدة المشتركة)، فقد ظلت من ناحية الأساس لغة الصلاة واللغة التي كُتبت بها النصوص الدينية وحسب، أي أن العنصر المشترك لم يتعد في جوهره الصلوات والعبادات وبعض المؤلفات. وظلت العلاقة بين أعضاء الجماعات اليهودية علاقة دينية أو وظيفية باعتبارهم أعضاء في الجماعة الدينية نفسها أو أعضاء في جماعات تضطلع بالوظيفة نفسها في كثير من المجتمعات. وعلى كلٍّ، لم تكن الرابطة الدينية بمعزل عن الوظيفة الاقتصادية أو الاجتماعية تمامًا إذ أن الجماعة الوظيفية تضرب حول نفسها العزلة ويساعدها في ذلك المجتمع المضيف. وتُعَدُّ العقائد الحلولية من أهم آليات العزلة.

لكن المجتمع الغربي استغنى عن الجماعات الوظيفية، وأخذ في تصفيتها بعدة طرق منها مساعدة أعضاء هذه الجماعات (ومن هؤلاء اليهود) على التخلص من خصوصيتهم الإثنية، وفي دمجهم في المجتمع أو تشجيعهم على الاندماج. واستجابةً لذلك، ظهرت حركة التنوير وحركة اليهودية الإصلاحية اللتان قامتا بتعريف ما يُسمَّى «الهوية اليهودية» تعريفًا دينيًا.

وقد عارضت الصهيونية هاتين الحركتين، وراحت تعمل على تحويل كلٍّ من الإحساس بالانتماء الديني إلى جماعة دينية واحدة والارتباط العاطفي بأرض الميعاد إلى شعور قومي وبرنامج سياسي. كما قامت الصهيونية بعلمنة المفاهيم الدينية.

وقد أُسِّست الدولة الصهيونية تحقيقًا لفكرة القومية اليهودية. ولكن من الواضح أن القومية اليهودية هي رؤية غير واقعية وبرنامج إصلاحي ليس له ما يسنده في الواقع التاريخي، فقد كان اليهود في القرن التاسع عشر، عند ظهور الصهيونية، خليطًا هائلاً غير متجانس: بينهم يهود «اليديشية» من الإشكناز، ويهود العالم العربي، ويهود العالم الإسلامي من السفارد، واليهود المستعربة. كما كان هناك القرّاءون والحاخاميون الذين انقسموا بدورهم إلى أرثوذكس ومحافظين وإصلاحيين، هذا غير عشرات الانقسامات الدينية والإثنية والعرْقية الأخرى.وقد أطلق الصهاينة على كل هؤلاء اسم «الشعب الواحد» أو «أين فولك» حسب تعبير «هرتزل». لقد طرحوا شعارهم، ونجحوا في تهجير نسبة مئوية محدودة وحسب إلى إسرائيل. بل إن الهجرة في كثير من الأحيان، لم تكن تتم لأسباب قومية وإنما لأسباب نفعية محضة. ويواجه الصهاينة أزمة في المصادر البشرية نتيجة لأن سلوك أعضاء الجماعات اليهودية في العالم لا يَصدُر عن إيمانهم بمقولة «القومية اليهودية». ومن هنا، فإن الهجرة اليهودية ما زالت متجهة إلى الولايات المتحدة من ناحية الأساس. وهكذا، فإننا نجد أن أغلبية أتباع القومية اليهودية لا يزالون في المنفى يرفضون العودة إلى وطنهم القومي.

ويتضح زيف مقولة «القومية اليهودية» في فشل الدولة اليهودية في تعريف اليهودي، أي في تعريف ما يُسمَّى «الهوية اليهودية». وحينما يهاجر أعضاء الجماعات اليهودية المختلفة إلى أمريكا اللاتينية، فإنهم يكتشفون عدم تجانسهم، إذ أن اليهودي الألماني يكتشف أن الصفات الإثنية المشتركة بينه وبين المهاجر الألماني غير اليهودي أكثر من السمات المشتركة بينه وبين أعضاء الجماعات اليهودية الآخرين. وقد ظهرت هذه القضية في أمريكا اللاتينية أكثر من أية منطقة أخرى في العالم. وفي الولايات المتحدة، وفي دول الهجرة الأخرى مثل كندا وأستراليا، تُطرَح على المهاجرين هوية قومية جديدة، عليهم تَبنِّيها. وقد فعل المهاجرون اليهود ذلك بكفاءة شديدة، واحتفظوا بشيء من يهوديتهم، ولكن هذه الملامح اتضح أنها مجرد ملامح يهودية داخل شخصية أمريكية واضحة. أما في أمريكا اللاتينية، فلا توجد هوية قومية جديدة، وإن وُجدَت فهي كاثوليكية أي استمرار للموروث الأوربي للقارة. وقد امتثل

المهاجرون اليهود لهذا النمط، فأكدت كل جماعة يهودية مهاجرة ميراثها الإثني السابق، الأمر الذي أدَّى إلى تبعثر اليهود تمامًا وانقسامهم إلى عشرات الجماعات وإلى ظهور انعدام تجانسهم بحدة. ويوجد في المكسيك، على سبيل المثال، عشرات الجماعات اليهودية من بينها جماعتان سوريتان، أي من أصل سوري، إحداهما دمشقية والأخرى حلبية! لكلٍّ منهما مؤسساتها، وفي الآونة الأخيرة، بدأت الحواجز تَسقُط، ولكن هذا يتم داخل إطار أمريكي لاتيني لا داخل إطار يهودي.

وتحاول الدولة الصهيونية بذل محاولات جاهدة لدمج المهاجرين الوافدين إليها. ولكن، مع هذا، يتضح عدم تجانسهم في انقسامهم الحاد. وحتى لو قُدِّر النجاح لمحاولة إسرائيل مَزْج أعضاء الجماعات اليهودية، فإن ثمرة هذه المحاولة لن تكون «الشعب اليهودي» وتحقيق «القومية اليهودية» وإنما ستكون كيانًا جديدًا يمكن تسميته «الشعب الإسرائيلي» و«القومية الإسرائيلية».

ويرفض كثير من المفكرين اليهود، وكذلك التنظيمات اليهودية، فكرة القومية اليهودية، إما من منظور ديني أو من منظور ليبرالي أو اشتراكي، فيرون أن اليهود ليسوا شعبًا وإنما أقلية دينية، كما يرون أنهم ينتمون إلى الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها. ويرفض دعاة قومية الجماعات (الدياسبورا) فكرة القومية اليهودية العالمية المجردة والمرتبطة بفلسطين، ويرون أنه إذا كان ثمة انتماء قومي يهودي فهو عبارة عن انتماءات قومية مختلفة متنوعة مرتبطة بمجتمعات سواء أكانت هذه المجتمعات في شرق أوربا أم كانت في الولايات المتحدة. ومن ثم، يمكننا أن نتحدث عن «الجماعة اليهودية القومية في شرق أوروبا» التي لا تختلف عن الأقليات القومية الأخرى، ولكن لا يمكننا أن نتحدث عن «الشعب اليهودي» بشكل عام. وثمة تيار فكري داخل إسرائيل يُسمَّى «الحركة الكنعانية» (نسبة إلى أرض كنعان) يرفض فكرة القومية اليهودية ويطرح بدلاً منها فكرة «القومية الإسرائيلية»، باعتبار أن «القومية اليهودية» أمر رومانسي رخو أما «القومية الإسرائيلية» فهي أمر واقعي صلب. والحديث عن «القومية الإسرائيلية» هو انسلاخ عن المنظومة الصهيونية التقليدية العالمية وطرح لمفهوم جديد تماما، له مشاكله ويطرح تساؤلاته الخاصة به.

وفي بطاقة تحقيق الشخصية عند الإسرائيليين، توجد ثلاثة بنود: المواطنة، والدين، والقومية. فجميع المواطنين «إسرائيليون» ومن ذلك العرب، أما الدين، فيختلف فيه مواطن عن آخر، فهو الإسلام بالنسبة إلى المسلمين، والمسيحية بالنسبة إلى المسيحيين، واليهودية بالنسبة إلى اليهود. أما القومية، فهي عربية عند العرب، وبالنسبة إلى الإسرائيليين اليهود فلا بد أن تكون القومية هي «اليهودية»، إذ لا بد أن يتفق بندا الدين والقومية (في حالة اليهود) حسب الرؤية الصهيونية. وقد أثار هذا قضية «من هو اليهودي؟» (كما نبين في كتابنا بهذا العنوان).

الصهيونية: تاريخ المفهوم والمصطلح

كلمة «صهيونية» يصعب تعريفها بشكل مباشر للأسباب التالية:

١ ـ التعريفات الشائعة في المعاجم الغربية تشير إلى «الأمل الصهيوني» وليس إلى الظاهرة الصهيونية، فتُعرَّف الصهيونية، على سبيل المثال بأنها «الحركة الرامية إلى عودة اليهود إلى وطن أجدادهم «إرتس يسرائيل» حسبما جاء في الوعد الإلهي والآمال المشيخانية لليهود!» وغني عن القول أن الأمل الصهيوني أو المتتالية المفترضة أو المتوقعة تختلف كثيرًا عن الواقع الصهيوني أو المتتالية المتحققة.

٢ ـ تختلط التعريفات بالاعتذاريات والمنظورات المختلفة بحيث لا تمكن التفرقة بين الواحد والآخر، فالصهيونية قد تكون من منظور البعض هي تحقيق الآمال المشيخانية، ولكنها من منظور البعض الآخر مخطط استعماري استيطاني.

٣ ـ يشير المصطلح إلى نزعات وحركات ومنظمات سياسية غير متجانسة، بل متناقضة أحيانًا، في أهدافها ومصالحها ورؤيتها للتاريخ، أو في أصولها الإثنية أو الدينية أو الطبقية.

٤ ـ قد يُستخدم المصطلح مع صفة تحدُّ من حقله الدلالي أو تُوسِّعه كأن نقول «الصهيونية العمالية» و«الصهيونية المسيحية». بل هناك أيضًا «صهاينة صهيون» وهم معارضو مشروع شرق أفريقيا باعتبار أن دعاة هذا المشروع هم صهاينة بدون

صهيون (كما أشار بعض دعاة الصهيونية الإثنية العلمانية إلى صهيونية «هرتزل» باعتبارها «صهيون بلا صهيونية»).

وإذا كانت الصهيونية تعني «تهجير بعض أعضاء الجماعات اليهودية إلى فلسطين وتوطينهم فيها»، فبأي معنى إذن يمكننا الحديث عن «صهيونية الدياسبورا» أو «الشتات» (الجماعات اليهودية في العالم)، أي صهيونية اليهودي الذي يرفض أن يشترك في عملية الاستيطان الصهيوني وإن كان في الوقت نفسه يرى أن هذا الاستيطان هو الحل الوحيد لمشاكل اليهود؟ ولعل هذا هو الذي حدا بالمفكر الصهيوني العمالي «بوروخوف» إلى أن ينحت مصطلحًا في غاية الأهمية اختفى من الأدبيات والتواريخ الصهيونية وهو «صهيونية الصالونات»، ويعني صهيونية الطبقة الوسطى التي تهتم بالجوانب الحضارية والثقافية والإثنية (أي ما يُسمَّى «الوعي اليهودي») ولا تهتم كثيرًا بالاستيطان. كما نحت مفكر صهيوني آخر (بعد تأسيس الدولة الصهيونية) مصطلح «صهيونية دفتر الشيكات» وهي صهيونية اليهودي الذي يُحدث أصوتًا صهيونية عالية ولكنه يكتفي بدفع مبلغ من المال للمنظمة الصهيونية. ولذا، فإن الصفة هنا في الواقع لا تُعدِّل دلالة المصطلح وحسب، وإنما تغير معناه تغييرًا جوهريًا.

٥ ـ وهنا يجب أن نثير قضية تتصل بالمجال الدلالي. فإن قَبلنا بأن الصهيوني «هو من يدعو إلى تهجير اليهود إلى فلسطين وتوطينهم فيها»، فهل يمكن أن نُطلق المصطلح على دعوة المعادين لليهود بطرد اليهود من أوطانهم وتوطينهم في فلسطين؟ بل هل يمكن أن نُطلق المصطلح على المشاريع النازية المختلفة للتخلص من اليهود؟ وهل يمكن الحديث عن النازيين كصهاينة؟ وعلى كل حال، فإن هذا ما فعله «أدولف أيخمان» أثناء محاكمته. فقد أشار إلى نفسه باعتباره صهيونيًا يحاول أن يضع شيئًا من الأرض الراسخة تحت أقدام اليهود (باعتبار أن اليهود شعبٌ بلا أرض، أما الأرض الراسخة فهي فلسطين، أرض بلا شعب).

ولم يُسك مصطلح «الصهيونية» إلا في القرن التاسع عشر، ولكنه مع هذا يستخدَم

للإشارة إلى بعض النزعات في التاريخ الغربي، بل داخل النسق الديني اليهودي قبل هذا التاريخ. وسنحاول فيما يلي أن نرصد بعض استخدامات المصطلح ونوردها ـ على قدر المستطاع ـ في تسلسلها التاريخي، مع العلم بأن كل دلالة جديدة لا تنسخ بالضرورة ما سبقها، وإنما تُضاف إليها فتزيد المجال الدلالي اتساعًا وتناقضًا وتجعل المصطلح تركيبًا جيولوجيًا تراكميًا:

١ـ الصهيونية بالمعنى الديني: تشير كلمة «صهيون» في التراث الديني اليهودي إلى جبل صهيون والقدس، بل إلى الأرض المقدَّسة ككل، ويُشير اليهود إلى أنفسهم باعتبارهم «نبت صهيون». كما تُستخدَم الكلمة للإشارة إلى اليهود كجماعة دينية. والواقع أن العودة إلى «صهيون» فكرة محورية في النسق الديني اليهودي، إذ أن أتباع هذه العقيدة يؤمنون بأن الماشيّح المخلِّص سيأتى في آخر الأيام ليقود شعبه إلى «صهيون» (الأرض ـ العاصمة) ويحكم العالم فيسود العدل والرخاء. ولكلمة «صهيون» إيحاءات شعرية دينية في الوجدان الديني اليهودي، فقد جاء في المزمور رقم ١٣٧/ ١ على لسان جماعة «يسرائيل» بعد تهجيرهم إلى بابل: «جلسنا على ضفاف أنهار بابل وذرفنا الدمع حينما تذكرنا صهيون». وقد وردت إشارات شتى في الكتاب المقدَّس إلى هذا الارتباط بصهيون الذي يُطلَق عليه عادةً «حب صهيون»، وهو حب يعبِّر عن نفسه من خلال الصلاة والتجارب والطقوس الدينية المختلفة، وفي أحيان نادرة على شكل الذهاب إلى فلسطين للعيش فيها بغرض التعبد. ولذا، كان المهاجرون اليهود الذين يستقرون هناك لا يعملون ويعيشون على الصدقات التي يرسلها أعضاء الجماعات اليهودية في العالم. وقد كان العيش في فلسطين يُعَد عملاً من أعمال التقوى لا عملاً من أعمال الدنيا، وجزاؤه يكون في الآخرة أو في آخر الأيام، ولذا فإنه لا تربطه رابطة كبيرة بالاستيطان الصهيوني، وخصوصًا أن اليهودية الحاخامية (الأرثوذكسية) تُحرِّم محاولة العودة الجماعية الفعلية إلى فلسطين وتعتبرها تجديفًا وهرطقة ومن قبيل «دحيكات هاكتس» أي «التعجيل بالنهاية». فاليهودية تؤمن بأن العودة إلى أرض الميعاد ستتم في الوقت الذي يحدده الرب وبطريقته، وأنها ليست فعلاً بشريًا يتم على يد البشر. وهذه النزعة الصهيونية الدينية (التي تؤكد عنصر تجاوز المادة) لا علاقة لها بالاستيطان

الصهيوني الفعلي والمادي في فلسطين ولا حتى بما يُسمَّى «الصهيونية الدينية» في الوقت الحالي.

٢ ـ يُطلَق اصطلاح «الصهيونية» أيضًا على نظرة محددة لليهود ظهرت في أوروبا (وخصوصًا في الأوساط البروتستانتية في إنجلترا ابتداءً من أواخر القرن السادس عشر) وترى أن اليهود ليسوا جزءًا عضويًا من التشكيل الحضاري الغربي وليسوا أقلية دينية أو إثنية، لهم ما لبقية المواطنين وعليهم ما عليهم، وإنما تنظر إليهم باعتبارهم شعبًا عضويًا مختارًا وطنه المقدَّس في فلسطين ولذا يجب أن يُهجَّر (ترانسفير) (والترانسفير في تصورنا هو أحد السمات الأساسية للحضارة الغربية. انظر **الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ**، ص ٢٧٠ حتى ص ٢٧٤). وقد استمر هذا التيار المنادي بتوطين اليهود في فلسطين حتى بعد أن خمد الحماس الديني الذي صاحب حركة الإصلاح الديني. ويُطلَق على هذه النزعة اسم «الصهيونية المسيحية»، وهي تمارس في الولايات المتحدة الآن بعثًا جديدًا وخصوصًا في بعض الأوساط البروتستانتية (الأصولية) المتطرفة. وكل هذا أدى إلى حوسلة اليهود (أي تحويلهم إلى وسيلة).

٣ ـ مع تَزايُد معدلات العلمنة في المجتمعات الغربية، ظهرت نزعات ومفاهيم صهيونية في أوساط الفلاسفة (ولا سيما الرومانسيين) والمفكرين السياسيين والأدباء، تنادي بإعادة توطين اليهود في فلسطين باعتبار أنهم شعب عضوي منبوذ تربطه علاقة عضوية بها استنادًا لأسباب تاريخية وسياسية بل «علمية». ويُطلَق على هذا الضرب من الصهيونية «صهيونية غير اليهود» أو «صهيونية الأغيار».

٤ ـ يُلاحَظ حتى الآن أن مصطلح «صهيونية» نفسه لم يكن قد تم سكه بعد، ومع هذا كان مفهوم الصهيونية مفهومًا مُتداوَلاً على نطاق واسع بين الفلاسفة والمفكرين والشعراء والمهووسين الدينيين. ولكن مع تبلور الهجمة الإمبريالية الغربية على الشرق، وبخاصة الشرق الإسلامي، ومع تبلور الفكر المعادي لليهود في الغرب (بسبب ظهور الدولة العلمانية المركزية التي همَّشت اليهود كجماعة وظيفية)،

ومع تصاعد معدلات العلمنة بدأ مفهوم الصهيونية نفسه في التبلور والتخلص من كثير من أبعاده الغيبية الدينية أو الرومانسية وانتقل إلى عالم السياسة والمنفعة المادية ومصالح الدول.

٥ ـ مع تبلور المشروع الاستعماري في الغرب (بعد منتصف القرن التاسع عشر) ضد العالم العربي والإسلامي، تبلورت المفاهيم الصهيونية على يد كثير من المفكرين الصهاينة غير اليهود مثل لورد «شافتسبري» و«لورانس أوليفانت».

٦ ـ يُلاحَظ أننا نضع تاريخ تطوُّر مفهوم الصهيونية في سياق التاريخ الفكري والسياسي والعسكري الغربي، ولا نعود إلى العهد القديم أو ما يُسمَّى «التاريخ اليهودي» (إلا في محاولة دراسة الديباجات). فحتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر لم يكن يربط اليهود أو اليهودية علاقة كبيرة بالصهيونية كفكرة أو مفهوم أو مشروع سياسي واقتصادي عسكري. وقد كان هذا هو الرأي السائد في الأوساط الصهيونية حتى عهد قريب. فأول تاريخ رسمي للصهيونية كُتب بتكليف من المنظمة الصهيونية وكتبه «ناحوم سوكولوف» (الذي تولى رئاسة المنظمة الصهيونية بعض الوقت) مكوَّن من جزأين كُرِّس معظمهما لتاريخ الصهيونية بين غير اليهود.

٧ ـ بدأت النزعات الصهيونية تظهر بين اليهود أنفسهم في أواخر القرن التاسع عشر مع تفاقم المسألة اليهودية، وعبَّرت عن نفسها في بادئ الأمر عن طريق المساعدات التي كان أثرياء اليهود في الغرب يدفعونها للجمعيات التوطينية المختلفة التي كانت تهدف إلى توطين يهود شرق أوروبا في أي بلد (ويشمل ذلك فلسطين) حتى لا يهاجروا إلى غربها فيعرِّضوا مكانتهم الاجتماعية وأوضاعهم الطبقية للخطر.

٨ ـ عبَّرت النزعة الصهيونية في شرق أوروبا عن نفسها من خلال جماعات «أحباء صهيون» التي حاولت التسلل إلى فلسطين للاستيطان فيها. وتُوصَف هذه النزعات أيضًا بأنها «صهيونية» رغم اختلاف الدوافع بين الفريقين الأول (الديني) والثاني (التسللي).

وقد نحت المصطلح نفسه المفكر اليهودي النمساوي «نيثان بيرنباوم» في أبريل ١٨٩٠ في مجلة الانعتاق الذاتي وشرح معناه في خطاب بتاريخ ٦ نوفمبر ١٨٩١ قال فيه إن الصهيونية هي إقامة منظمة تضم الحزب القومي السياسي بالإضافة إلى الحزب ذي التوجه العملي (أحباء صهيون) الموجود حاليًا. وفي مجال آخر (في المؤتمر الصهيوني الأول [١٨٩٧]) صرَّح «بيرنباوم» بأن الصهيونية ترى أن القومية والعِرْق والشعب شيء واحد، وهكذا أعاد «بيرنباوم» تعريف دلالة مصطلح «الشعب اليهودي» الذي كان يشير فيما مضى إلى جماعة دينية إثنية، فأصبح يشير إلى جماعة عِرْقية (بالمعنى السائد في ذلك الوقت)، وتم استبعاد الجانب الديني منه تمامًا. وأصبحت الصهيونية الدعوة القومية اليهودية التي جعلت السمات العِرْقية اليهودية (ثم السمات الإثنية في مرحلة لاحقة) قيمة نهائية مطلقة بدلاً من الدين اليهودي، وخلَّصت اليهودية من المعتقدات المشيخانية والعناصر العجائبية الأخروية، وهي الحركة التي تحاول أن تصل إلى أهدافها من خلال العمل السياسي المنظم لا من خلال الصدقات. ورغم أن «بيرنباوم» كان يهدف إلى الدعوة إلى ضرب جديد من التنظيم السياسي مقابل جهود أحباء صهيون التسللية، فإن المصطلح استُخدم للإشارة إلى الفريقين معًا.

وبعد المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧) في «بازل»، تحدَّد المصطلح وأصبح يشير إلى الدعوة التي تبشر بها المنظمة الصهيونية وإلى الجهود التي تبذلها، وأصبح الصهيوني هو من يؤمن ببرنامج «بازل» (في مقابل المرحلة السابقة على ذلك، أي مرحلة أحباء صهيون بجهودها التسللية المتفرقة).

١ ـ بعد ذلك، بدأت دلالات الكلمة تتفرع وتتشعب، فهناك «صهيونية سياسية» (يُشار إليها أحيانًا بعبارة «الصهيونية الدبلوماسية»)، وأخرى «عملية»، وتبعتها «الصهيونية التوفيقية». وكل صهيونية لها توجُّهها وأسلوبها الخاص وإن كانت جميعًا لا تختلف في الهدف النهائي، وتذهب «الصهيونية التوفيقية» إلى أن كل الاتجاهات الصهيونية غير متناقضة بكل يكمل الواحد منها الآخر، ومن ثم يَسهُل التوفيق بينها.

٢ ـ تَبلور المفهوم الغربي للصهيونية تمامًا في وعد «بلفور» الذي مُنح «للشعب اليهودي» (أسقطت عبارة «العِرْق اليهودي») والذى أشار للعرب باعتبارهم الجماعات غير اليهودية، أي أن اليهود أصبحوا شعبًا بلا أرض وفلسطين أصبحت أرضًا بلا شعب. وكان «هرتزل» قد أسس المنظمة الصهيونية التي سماها «العالمية» لتتلقى هذا الوعد ولتحويل «اليهود»، في العالم الغربي أو أعضاء الجماعات اليهودية فيه، إلى مادة استيطانية نافعة للحضارة الغربية داخل إطار الدولة اليهودية الوظيفية.

٣ ـ يُشبِّه «يوري أفنيري» الصهيونية بالبيوريتانية (بالإنجليزية: بيوريتانيزم Puritanism) في أمريكا، فهي أيديولوجيا الأصول التي أدَّت إلى ظهور المجتمع الأمريكي، ولكنها ماتت ولم تَعُد لها فعالية في هذا المجتمع. ويرى الكاتب الإسرائيلي «بوعز إفرون» أن على الإسرائيلي في علاقته بالصهيونية أن يكون مثل الأمريكي في علاقته بالبيوريتانية. وبذا، تصبح الدوافع الأيديولوجية أو الاقتصادية التي دفعت الرواد الأوائل (الصهاينة أو البيوريتان) إلى الاستيطان (في فلسطين أو الولايات المتحدة) موضوعًا ذا أهمية تاريخية أو أكاديمية محضة، وليس موضوعًا أساسيًا.

ويتحدث الكاتب الإسرائيلي «أبراهام يهوشاوا» عن الصهيونية بوصفها حركة إنقاذ عملية ظهرت حلاً للمأزق اليهودي منذ قرن (أي المسألة اليهودية في شرق أوروبا)، وهو يعتقد أن العملية قد وصلت إلى نهايتها، أي أن الصهيونية كانت ولم تَعُد.

٤ ـ وفي الوقت الحاضر، فإن كلمة «صهيونية» تعني في العالم العربي «الاستعمار الاستيطاني الإحلالي في فلسطين الذي تَرسَّخ بدعم من الغرب». وتحمل الكلمة إيحاءات دينية لدى كثير من العرب المسلمين أو المسيحيين الذين يرون أن الصراع العربي/ الإسرائيلي صراع ديني.

٥ ـ لا تحمل الكلمة أي معنى ديني في بلاد العالم الثالث، ولا تشارك شعوب العالم الثالث في الديباجات الصهيونية المختلفة عن «حق» اليهود بسبب اضطهادهم

أو أوروبا أو عن الرابطة الأزلية بأرض الميعاد. وتحمل الكلمة تقريبًا الدلالات نفسها التي تحملها في العالم العربي.

٦ ـ وحتى نُبيِّن مدى خلل المجال الدلالي، يمكن أن نشير إلى أن الصهيونية حركة عنصرية حسب أحد قرارات هيئة الأمم، ولكنها ليست كذلك حسب قرارات أخرى.

تعريف الصهيونية: (الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة)

تتسم التعريفات الشائعة في المعاجم الغربية للصهيونية بضعف مقدرتها التفسيرية. فإن كانت الصهيونية هي حركة القومية اليهودية وعودة اليهود لأرض الأجداد (كما تقول بعض المعاجم)، فكيف نُفسِّر أن أغلبية هذا الشعب اليهودي الساحقة لا تزال تعيش في «المنفى» متمسكة به، تدافع عن حقوقها فيه؟ وكيف نُفسِّر امتلاء مخيمات اللاجئين بملايين الفلسطينيين؟ كيف نُفسِّر ما يقومون به من مقاومة؟ ولذا لابد من طرح تعريفات جديدة أكثر تركيبية وشمولاً وتفسيرية تتجاوز كل الاعتذاريات والديباجات (الصهيونية والعربية) لنصل إلى بعض الثوابت الكامنة. وسنحاول إنجاز هذا من خلال عملية تفكيك لما هو ظاهر واكتشاف لما هو كامن وبلورته ثم نعيد التركيب ونطرح تعريفًا جديدًا، له مقدرة تفسيرية أعلى.

ونحن نذهب إلى أن ثمة صيغة صهيونية أساسية شاملة تُشكل التعريف الحقيقي للصهيونية، وثمة عقد صامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية، كامن في هذه الصيغة، وثمة مادة بشرية مُستهدَفة (أعضاء الجماعات اليهودية خارج فلسطين والعرب الذين يعيشون فيها).

و«الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة» مصطلح قمنا بسكه للإشارة إلى الثوابت والمسلمات النهائية الكامنة في الاتجاهات الصهيونية كافة مهما اختلفت دوافعها وميولها ومقاصدها وطموحاتها وديباجاتها واعتذارياتها. ولا يمكن وصف أي قول أو اتجاه بأنه صهيوني إن لم يتضمن هذه المسلمات، فهي بمنزلة البنية العامة الكامنة وهي التي تُشكِّل الأساس الكامن للإجماع الصهيوني.

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

(أ) اليهود شعب عضوي منبوذ غير نافع (أي جماعة وظيفية بلا وظيفة)، يجب نقله خارج أوربا ليتحوَّل إلى شعب عضوي نافع.

(ب) يُنقل هذا الشعب إلى أي بقعة خارج أوربا [استقر الرأي، في نهاية الأمر، على فلسطين بسبب أهميتها الاستراتيجية للحضارة الغربية وبسبب مقدرتها التعبوية بالنسبة للمادة البشرية المستهدفة] ليُوطَّن فيها وليحل محل سكانها الأصليين، الذين لابد أن تتم إبادتهم أو طَرْدهم على الأقل [كما هو الحال مع التجارب الاستعمارية الاستيطانية الإحلالية المماثلة].

(جـ) يتم توظيف هذا الشعب لصالح العالم الغربي الذي سيقوم بدعمه وضمان بقائه واستمراره، داخل إطار الدولة الوظيفية في فلسطين.

وهذه الصيغة الشاملة لم يُفصح عنها أحد بشكل مباشر، إلا بعض المتطرفين في بعض لحظات الصدق النماذجية النادرة. ولكن عدم الإفصاح عنها لا يعني غيابها، فهي تشكل هيكل المشروع الصهيوني والبنية الفكرية التي أدرك الصهاينة الواقع من خلالها.

ويُلاَحظ أن كثيرًا من الأسس التي تستند إليها الصيغة الشاملة قد اختفى بفعل التطورات التاريخية. فيهود العالم الغربي قد تناقص عددهم واندمجوا بشكل شبه تام في مجتمعاتهم، ولم يَعُد هناك مجال للحديث عن «عدم نفعهم». كما أن عملية نَقْل اليهود ونفي العرب اكتملت معالمها إلى حدٍّ كبير، وخصوصًا أن «الترانسفير» بعد تأسيس الدولة أصبحت عملية هجرة تتم في ظلال قانون العودة. أما بالنسبة للسكان الأصليين فقد تم نفي غالبيتهم عام ١٩٤٨، ولكن بعد عام ١٩٦٧ أصبح من الصعب التخلص منهم. وما تبقَّى من الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة هو دولة وظيفية يدعمها الغرب ويضمن بقاءها وتقوم هي على خدمته وعلى تجنيد يهود العالم وراءها لخدمتها وخدمة العالم الغربي، وهذا ما يُشكِّل أساس الإجماع الصهيوني.

وهذه الصيغة لم تظهر كاملة بين يوم وليلة، وإنما ظهرت بالتدريج، وكان يُضاف لكل مرحلة عنصر جديد إلي أن اكتملت مع صدور وعد «بلفور» وتحَّولت إلى الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة. والواضح أن الصيغة الصهيونية الأساسية

تضرب بجذورها في الحضارة الغربية. وفيما يلي تاريخ موجز لمراحل تشكُّلها واكتمالها:

١ ـ تضرب الصيغة بجذورها في موقف الحضارة الغربية من الجماعات اليهودية وفي وضعهم داخلها، وهو موقف صهيوني ومعاد لليهود في آن واحد؛ أو صهيوني لأنه معاد لليهود. فاليهود شعب مختار عضوي متماسك (شعب شاهد ـ جماعة وظيفية)، ووجوده في مجتمع ما ليس له أهمية في حد ذاته وإنما بمقدار ما يخدم الوظيفة الموكلة إليه. وحين يفقد الشعب وظيفته، لابد من التخلص منه عن طريق نَقْله (أو ربما إبادته). ومن هنا، فإن نقطة الانطلاق (الشعب العضوي المنبوذ) هي الرقعة المشتركة بين معاداة اليهود والصهيونية، وهي صيغة خروجية تصفوية إذ تطالب بإخراج اليهود من أوربا وتصفيتهم، فالعنصر الأول بشقيه هو جوهر عداء اليهود وهو أيضًا المقدمة الأساسية للصهيونية.

٢ ـ وأضيف لهذه الصيغة العنصر الثاني (الكامن تاريخيًا وبنيويًا في العنصر الأول) وهو اكتشاف نفع اليهود، ومن ثم إمكانية توظيفهم خارج أوربا (وإصلاحهم). وقد اكتُشف هذا الجزء أو تم تأكيده ابتداءً من القرن السابع عشر، عصر ظهور الرؤية المعرفية العلمانية الإمبريالية. ويُلاحَظ أن ما يميِّز الصهيونية عن معاداة اليهود هو هذا الجزء. فكلاهما يرى اليهود عنصرًا غير نافع يوجد داخل الحضارة الغربية ولكنه لا ينتمي إليها ولا حل للمشكلة إلا بإخراج اليهود. وبينما يلجأ أعداء اليهود إلى إخراج اليهود بشكل عشوائي عن طريق طردهم أو إبادتهم دون تخطيط أو ترشيد، فإن الصهاينة يرشِّدون العملية كلها ويرون إمكانية إخراج اليهود بشكل منهجي وتحويلهم إلى عنصر نافع. كما يُلاحَظ أن مكونات هذين العنصرين (المنبوذين ـ النافعين الذين يمكن توظيفهم) هي ذاتها السمات الأساسية للجماعة الوظيفية. ومن ثم، فإن اكتشاف نفع اليهود كان أمرًا متوقعًا، إذ أن ذلك لصيق ببنية الجماعة الوظيفية وهو سر وجودها وبقائها، إذ أنها لا يمكن أن يكتب لها البقاء في مجتمع إلا إذا كانت «نافعة» وتلعب دورًا ضروريًا.

٣ ـ تظل الصيغة الصهيونية حتى نهاية القرن التاسع عشر مجرد فكرة، ولكنها تتحول

إلى حركة منظمة بعد مرحلة «هرتزل» و«بلفور» ومضمونها أن يتم التوظيف من خلال دولة وظيفية على أن تشرف على العملية إحدى الدول الاستعمارية الكبرى في الغرب التي تُؤمِّن للمستوطنين موطئ قدم وتضمن بقاء واستمرار الدولة الوظيفية الاستيطانية. ومع وعد «بلفور»، يصبح المكان الذي ستقام فيه الدولة الوظيفية هو فلسطين وتتحول الصيغة الأساسية إلى الصيغة الشاملة.

ولنا أن نلاحظ أن المفهوم الكامن وراء الصيغة الأساسية الشاملة في الصهيونية الغربية مفهوم محوري في الحضارة الغربية، فلم يتم إدراك اليهود وحدهم من خلاله وإنما تم إدراك كل المنحرفين اجتماعيًا، فمثلاً كان يتم نَقْل المساجين إلى أستراليا وتوظيفهم هناك بحيث يتحوَّلون إلى عناصر صالحة؛ أعضاء في الحضارة التي نبذتهم ونقلتهم.

والصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة محايدة تمامًا، فهي صيغة علمانية نفعية مادية تمامًا، رغم كل ما قد يحيط بها من ديباجات مسيحية أو رومانسية، فهي ترى اليهود، في نهاية الأمر وفي التحليل الأخير، باعتبارهم مادة نافعة لا قداسة لها. وهي تنظر لوجود اليهود في العالم الغربي نظرة سلبية لابد من وضع نهاية له. ولذا، فهي صيغة تدعو اليهود إلى إنهاء السلبية الدينية والعودة المادية العلمانية إلى فلسطين دون انتظار أي أمر إلهي (الأمر الذي يتنافى مع العقيدة المسيحية الكاثوليكية واليهودية الأرثوذكسية).

والصيغة تُعلمن اليهود (فهم مادة نافعة تُنقَل)، كما تُعلمن المكان الذي سُينقَلون إليه (فهو مجرد حيز)، وتُعلمن سكانه الأصليين (فمصيرهم إما النقل أو الإبادة)، وتُعلمن وسيلة النقل (فهي الإمبريالية).

والصيغة الأساسية الشاملة هي القاسم المشترك الأعظم بين كل الصهيونيات:

وذلك بغض النظر عن الديباجات والاعتذاريات وزوايا الرؤية. ولا شك في أنها تصلح أساسًا تصنيفيًا للتفرقة بين الصهيونية وغيرها من الحركات التي توجهت للقضايا نفسها.

والصيغة الشاملة تصلح أيضًا إطارًا لكتابة تاريخ عام للصهيونية، باعتبارها حركة فكرية سياسية اقتصادية اجتماعية في الحضارة الغربية (لا بين أعضاء الجماعات اليهودية وحسب)، بحيث لا يتم الفصل بين صهيونية اليهود وصهيونية غير اليهود كما هو مُتَّبع، وإنما يُنظَر إليهما كمراحل مترابطة في سياق تاريخي حضاري واحد.

والصيغة الشاملة هي الأساس الذي يستند إليه ما نسميه «العقد الصهيوني الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية بشأن يهود الغرب»، فهذا العقد يتيح الفرصة أمام يهود الغرب لأن يحققوا من خلال الخروج من العالم الغربي ما فشلوا في تحقيقه من خلال البقاء فيه. وعلى المستوى السياسي، يمكن القول بأن الصيغة الشاملة تعني ربط حل المسألة اليهودية (المادة البشرية المستهدفة) بالمسألة الشرقية (المجال الذي ستُنقل فيه لتُوظَّف لصالح الحضارة الغربية). وقد تم تهويد الصيغة الشاملة من خلال مجموعة من الديباجات بحيث أصبحت «الصيغة الشاملة المُهوَّدة»، وذلك حتى يتحقق لليهود استبطانها.

تعريف الصهيونية: الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة المهوَّدة

«الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة المُهوَّدة» هي «الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة» بعد أن اكتسبت ديباجات ومسوغات يهودية جعل بإمكان المادة البشرية المستهدفة استبطانها. فالصيغة الشاملة تُعلمن اليهود تمامًا وتُحوْسلهم إلى أقصى حد، وهي أيضًا تُعلمن الهدف من نقلهم والأرض التي سينُقَلون إليها. وليس من السهل على المرء قبول أن يتحول إلى وسيلة وأن يُنقَل كما لو كان شيئًا لا قيمة له إلى أرض (أي أرض). ولذا، نجد أن المقدرة التعبوية للصيغة الشاملة تكاد تكون منعدمة، إذ أنها تفترض أن ينظر اليهود إلى أنفسهم بشكل براني، وهذا أمر مستحيل بطبيعة الحال.

وقد طوَّر «هرتزل» الخطاب الصهيوني المراوغ الذي فتح الأبواب المغلقة أمام كل الديباجات اليهودية المتناقضة التي غطت، بسبب كثافتها، على الصيغة الأساسية الشاملة وأخفت إطارها المادى النفعي حتى حلَّت، بالنسبة لأعضاء الجماعات

اليهودية في الغرب بل بالنسبة لمعظم قطاعات العالم الغربي، محل الصيغة الأساسية الشاملة.

وقد تم إنجاز هذا بأن قامت الصهيونية الإثنية (الدينية والعلمانية) بإسقاط ديباجات الحلولية الكمونية (التي تلغي الحدود بين الإله والأرض والشعب وتخلع القداسة على كل ما هو يهودي) على الصيغة الشاملة بحيث يتحول اليهود من مادة نافعة إلى كيان مقدَّس له هدف وغاية ووسيلة ورسالة. وتجعل عملية نقله مسألة ذات أبعاد صوفية أو شبه صوفية نبيلة. لكل هذا أصبح من السهل على المادة البشرية أن تستبطن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة وأصبح من السهل التحالف بين الدينيين والعلمانيين: الجميع يتفق على قداسة الشعب ورسالته (ومطلقيته) ويختلفون حول مصدر القداسة وتجلياتها. ورغم كثافة الديباجات وإغراقها في الحلولية، تظل الثوابت كما هي، وتظل الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة كما هي.

وتذهب الصيغة المُهوَّدة إلى أن العالم هو «المنفى» وأن اليهود يشكلون «شعبًا عضويًا واحدًا» لابد أن يُنقَل من المنفى (فهو شعب عضوي منبوذ) إلى فلسطين «أرض الميعاد». ورغم هذا الاتفاق المبدئي إلا أن الديباجات تختلف، فالشعب العضوي المنبوذ لا يُنبَذ بسبب كونه جماعة وظيفية فقدت دورها أو لأنه قاتل المسيح (كما تدعي الصيغة الأساسية الشاملة)، وإنما لعدد من الأسباب تتغير بتغيُّر صاحب الديباجة منها أنه شعب مقدَّس مكروه من الأغيار في كل زمان ومكان بسبب قداسته (الصهيونية الإثنية الدينية) أو بسبب تركيبه الطبقي غير السوي (الصهيونية العمالية) أو لأن هويته الإثنية العضوية لا يمكن أن تتحقق إلا في أرضه (الصهيونية الإثنية العلمانية [الثقافية]) أو لأنه شعب ليبرالي عادي يود أن يكون مثل كل الشعوب، وخصوصًا الشعوب الغربية (الصهيونية السياسية). ومهما اختلفت الأسباب، فإن هذا الشعب ينظر إلى نفسه فيرى كيانًا عضويًا مطلقًا له قيمة إيجابية ذاتية (بل يجد أنه المطلق وموضع الحلول والكمون).

أما الهدف من النقل فليس التخلص من اليهود أو تأسيس دولة وظيفية تقوم على خدمة الغرب (كما تدعي الصيغة الأساسية الشاملة) وإنما هو إصلاح الشخصية

اليهودية وتطبيعها وتأسيس دولة اشتراكية تحقق مُثُل الاشتراكية (الصهيونية العمالية) أو الاستجابة للحلم الأزلي في العودة وتحقيق رسالة اليهود الإلهية وتأسيس دولة تستند إلى الشريعة اليهودية (الصهيونية الدينية) أو تحقيق الهوية اليهودية وتأسيس دولة يهودية بالمعنى العلماني تكون بمنزلة مركز روحي وثقافي ليهود العالم (الصهيونية الإثنية العلمانية) أو تحقيق مُثُل الحرية وتأسيس دولة ديموقراطية غربية (الصهيونية السياسية). كما اكتسب المكان الذي سينقل إليه الشعب معنى داخليًا إذ تصبح الأرض هي الأرض الوحيدة التي تَصلُح للخلاص (المشيخاني أو الاشتراكي أو الليبرالي)، فهي «أرض الميعاد» الإثنية الدينية أو العلمانية، بل إن خلاص الشعب هو خلاص الأرض، وهو نفسه مشيئة الإله.

وآليات الانتقال ليست الاستعمار الغربي أو العنف والإرهاب (كما حدث في الواقع التاريخي) وإنما هي «القانون الدولي العام» متمثلاً في وعد «بلفور» (في الصياغة الصهيونية السياسية) أو «تنفيذًا للوعد الإلهي والميثاق مع الإله» (في الصياغة الدينية) أو بسبب قوة اليهود الذاتية (في الصياغة الصهيونية التصحيحية).

كما أن النتيجة النهائية واحدة وهي تحويل اليهود إلى مستوطنين صهاينة وطرد الفلسطينيين من وطنهم وتحويلهم إلى مهاجرين. وعلى هذا، فإن عملية نقل اليهود من المنفى إلى فلسطين (سواء بسبب الوعد الإلهي أو بسبب وعد «بلفور») تؤدي إلى نقل الفلسطينيين خارج وطنهم (إلى المنفى).

ويُلاحَظ أن الصهيونية التصحيحية هي أكثر التيارات الصهيونية صراحة، فهي تُفصح عن الارتباط بالاستعمار ووظيفية الدولة وضرورة اللجوء للعنف، فهي تقترب من الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة ولا تختفي إلا وراء الحد الأدنى من الديباجات.

وقد اتجهت الصيغة المُهودَّة لقضية يهود الغرب المندمجين في مجتمعاتهم والذين لا ينوون (لعدة أسباب خاصة بهم) الانتقال إلى أرض الميعاد الاشتراكية أو الرأسمالية أو اليهودية. فقبلت قرارهم هذا نظير تلقِّي دعمهم والتفافهم حولها على أن تلزم الحركة الصهيونية الصمت تجاه فضيحة الصهاينة الذين لا يهاجرون. ومن هنا ولدت الصهيونيتان: الاستيطانية والتوطينية.

وقد تنَّبه كثير من المفكرين الصهاينة إلى وجود الصيغة الشاملة المُهَّودة أو اليهودية من وجهة نظرهم (رغم أن أحدًا منهم لم يُسمِّها)، فيشير المفكر الصهيوني الديني «حاييم لانداو»، على سبيل المثال، إلى أن البرنامج الصهيوني يدور حول فكرة ثابتة واحدة «وكل القيم الأخرى إن هي إلا أداة في يد المطلق»، ثم يحدد هذا المطلق على أنه «الأمة». وقد وافقه المفكر الصهيوني العلماني «موشيه ليلينبلوم»، وكان ملحدًا، على قوله هذا: «إن الأمة كلها أعز علينا من كل التقسيمات المتصلبة المتعلقة بالأمور الأرثوذكسية أو الليبرالية في الدين. فلا مؤمنين وكفار، فإن الجميع أبناء إبراهيم وإسحق ويعقوب... لأننا كلنا مقدّسون سواء كنا غير مؤمنين أو كنا أرثوذكسيين». والمعنى أن الشعب كله هو مركز الحلول، تجرى في عروقه هذه القداسة بشكل متواتر. أما «إسحق كلاتزكين»، فإنه يوضح القضية بشكل ينم عن الذكاء في مقاله «الحدود» حيث يبين أن اليهودية تعتمد على الشكل لا على المضمون (الشكل يعني في واقع الأمر بنية العلاقات الكامنة وليس الشكل بالمعنى الدارج للكلمة). وهذا الشكل الأساسي ـ كما يقول ـ هو تخليص «الشعب اليهودي» للأرض، أما المضامين الروحية أو الفكرية، فهي تختلف بشكل جذري، ولكن هذا لا يهم لأن مضمون الحياة نفسه (أي واقعها) سيصبح قوميًا عندما تصبح أشكالها قومية. وقد تنبَّهِ هؤلاء المفكرون الصهاينة ـ وأولهم ديني متطرف في تَدَيُّنه والآخران علمانيان ـ إلى أن ثمة فكرة ثابتة، جوهرًا ما، «مطلقًا» على حد قول الأول، و«شكلاً أساسيًا» أو «قداسة معيَّنة» على حد قول المفكرين الآخرين، كما تنبهوا إلى أن هذا الجوهر هو الثابت وأنه يُغيِّر ما عداه ويُحوِّره ويسمه بميسمه. وقد حددوه بأنه مفهوم الأمة اليهودية.

ومع أن هناك بعض ملامح خصوصية بل متفردة في الصهيونية، فإنها في تصوُّرنا ليست حركة عالمية، فهي ليست ثمرة تفاعل حركيات عالمية على مستوى التاريخ العالمي وإنما ثمرة قوى حضارية وسياسية واجتماعية داخل التشكيل الحضاري الغربي. بل نذهب إلى أن الصهيونية إشكالية كامنة داخل الحضارة الغربية ولا يمكن فهمها بمعزل عن سياق هذه الحضارة وتياراتها الفكرية والقوى السياسية والاجتماعية التي تعتمل فيها والإشكاليات الكبرى التي تواجهها. ولعل معظم الناس يسمونها

«صهيونية عالمية» لأنها أطلقت على نفسها هذا الاسم، ولأنه حدث ترادف كامل في عقول معظم الناس بين ما هو غربي وما هو عالمي.

ولكل هذا، فإن تاريخ الصهيونية هو بالدرجة الأولى جزء لا يتجزأ من تاريخ الحضارة الغربية، ولا يمكن فهمه خارج حركيات هذا التاريخ. وسنستخدم الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة كوحدة تحليلية تبسيطية أساسية نقدم من خلالها تاريخ الصهيونية. ولنا أن نلاحظ أن التاريخ الذي نقدمه من خلال الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة مرتبط تمامًا بتاريخ تحوُّل الجماعات اليهودية في الغرب إلى جماعات وظيفية وبفقدانها هذا الدور في عصر النهضة، وهو الأمر الذي أدَّى إلى تصاعد حمى معاداة اليهود وتزايد وتيرة الدعوة الصهيونية بين غير اليهود ثم بين اليهود، فهو إطار تاريخي عام ينتظم تاريخ الغرب وتاريخ الصهيونية بين غير اليهود واليهود وتاريخ معاداة اليهود. ونحن نصر دائمًا على ما نسميه «نظرية الصهيونيتين»، أي أن هناك صهيونيتين، واحدة توطينية وأخرى استيطانية، لكلٍّ رؤيتها وتاريخها ومصالحها وجماهيرها، ولكنهما تحالفا بعد صدور وعد «بلفور».

ولكن، رغم هذا التحالف، فإن كل صهيونية لا تزال محتفظة بتوجُّهها ومقاصدها وجماهيرها.

الفصل الثاني
موجز تاريخ الصهيونية

يرى الصهاينة والمعادون لليهود أن الصهيونية بدأت مع التاريخ اليهودي نفسه وأنها لازمت اليهود عَبْر تاريخهم بعد تحطيم الهيكل، وذلك لسببين: واحد سلبي والآخر إيجابي. أما السلبي، فهو ظاهرة العداء لليهود والمذابح والاضطهاد اللذين تعرَض لهما اليهود في كل مكان وكل زمان، وهي ظاهرة حتمية أزلية من المنظور الصهيوني. أما السبب الإيجابي، فهو الرغبة العارمة لدى اليهودي في العودة إلى فلسطين (أرض الوطن ـ أرض الأجداد والأسلاف ـ الوطن القومي ـ أرض الميعاد) حيث إنه يشعر بالاغتراب العميق في أرض المنفى (الأمر الذي أدّى إلى إفساد الشخصية اليهودية). وتعود هذه الرغبة إلى أن اليهود، من منظور صهيوني، يشكلون قومية رغم أنهم لا يوجدون في مكان واحد ولا يتحدثون لغة واحدة ولا يتسمون بسمات عِرْقية أو نفسية واحدة ولا يخضعون لظروف اقتصادية واحدة. وقد بدأت المسألة اليهودية يوم أن ترك اليهود وطنهم قسرًا. والصهيونية هي التي ستضع نهاية لهذا الوضع، وذلك من خلال آلية جديدة، فهي ترفض سلبية اليهودية الحاخامية وخنوع الشخصية اليهودية، وبالتالي سوف تحرِّض اليهود على العودة بأنفسهم إلى فلسطين ليحققوا تطلُّعهم القومي وستقوم بتنظيمهم لتحقيق هذا الهدف. ولكل هذا، تنظر الصهيونية إلى نفسها باعتبارها التعبير الحقيقي والوحيد عن مسار التاريخ اليهودي.

لكن هذه الرؤية الصهيونية لتاريخ الصهيونية ليس ذات مقدرة تفسيرية عالية إذ أنها تفشل في أن تفسر سبب ظهور الصهيونية بين اليهود في أوربا في أواخر القرن التاسع

عشر وعدم ظهورها قبل ذلك التاريخ في مكان آخر. ولو كان سبب ظهور الصهيونية هو عداء الأغيار لليهود ورغبتهم العارمة في العودة، لكان الأولى أن تظهر الصهيونية بمعناها السياسي الحديث إبان حروب الفرنجة على سبيل المثال. وكيف نفسر ظهور الفكر الصهيوني في الأوساط الاستعمارية الغربية وهم لا يدينون باليهودية ولا يوجد عندهم أي تطلُّع للعودة ولم يتعرضوا لاضطهاد الأغيار؟

وتاريخ الصهيونية مركب لأقصى حد بسبب تداخل مستوياته وساحاته. وسنحاول تقديم التاريخ الموجز من خلال ثلاثة عناصر: الساحة ـ الخلفية ـ المادة البشرية المستهدفة، وسنقسم تاريخ الصهيونية إلى أربع مراحل أساسية:

أولاً: المرحلة التكوينية.

ثانياً: مرحلة الولادة في مطلع القرن العشرين أو مرحلة «بلفور».

ثالثاً: الاستيطان وفلسطين (حتى عام ١٩٦٧).

رابعاً: الصهيونية في الوقت الحاضر.

وسنقسِّم كل مرحلة إلى فترات مختلفة.

وقد تناولنا تاريخ تطور الصهيونية بشكل ضمني وعرضي في الفصل السابق (أثناء عرضنا لتطور المفهوم والمصطلح). ولكن نظرا لأهمية الموضوع سنتناوله بشكل مباشر وبشيء من التفصيل في بقية هذا الفصل، ثم بمزيد من التفصيل في بقية الكتاب.

تاريخ الصهيونية: المرحلة التكوينية

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى عدة مراحل:

١ ـ الصهيونية ذات الديباجة المسيحية (حتى نهاية القرن السابع عشر):

شهدت هذه المرحلة من ناحية الخلفية العامة البدايات الحقيقية للانقلاب التجاري في الغرب. إذ هيمن الجيب التجاري (الذي كان منعزلاً في المدن في أوربا الإقطاعية)

على الاقتصاد الزراعي الاقطاعي عام ١٥٠٠ تقريباً، وأعاد صياغة الإنتاج وتوجيهه بحيث خرج به عن نطاق الاكتفاء الذاتي وسد الحاجة. وبدأ التجار يلعبون دوراً مهماً في توجيه سياسات الحكومات، وهذا ما يُعبَّر عنه باصطلاح «الانقلاب التجاري». وقد شجع هذا الانقلاب حركة الاكتشافات الجغرافية، وهي حركة استعمارية ضخمة كانت تأخذ شكل استيطان في مراكز تجارية على الساحل. وفي أواخر القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، أصبحت إنجلترا، بعد أن تحوَّلت عن الكاثوليكية ونفضت النفوذ الإسباني عنها، أهم قوة استعمارية، فراكمت الثروات وسيطرت على رقعة كبيرة من الأرض. وواكب كل هذا حركة الإصلاح الديني التي أعادت تعريف علاقة الإنسان بالخالق وبالكتاب المقدَّس بحيث أصبح في إمكان الفرد أن يحقق الخلاص بنفسه لنفسه خارج الإطار الكنسي الجمعي، ودون حاجة إلى رجال الدين، وأصبح من واجبه أن يفسر الكتاب المقدَّس لنفسه.

وإذا ما تركنا الخلفية جانباً وانتقلنا إلى الساحة، فلسطين، وجدنا أن الإمبراطورية العثمانية في هذه المرحلة كانت لا تزال تقف شامخة تحمي كل رعاياها، مسلمين ومسيحيين ويهوداً، وتُشكِّل كتلة بشرية ضخمة متماسكة، ولم يكن الاستعمار الغربي يجرؤ على مواجهتها، وكان يفضل الالتفاف من حولها. ومع هذا يجب أن نسجل أن هذه الفترة شهدت بداية جمود الدولة العثمانية وظهور علامات ضعفها (في الوقت الذي كانت فيه الدول القومية الأوربية تزداد قوة بتأثير الانقلاب التجاري).

ظهرت الصيغة الصهيونية الأساسية في أواخر القرن السادس عشر على شكل الأحلام الاسترجاعية في الأوساط البروتستانتية الاستعمارية، وخصوصاً في إنجلترا، وقد وُلدت كفكرة وحسب، كإمكانية تبغي التحقق لا في أوربا وإنما خارجها، وليس من خلال الإنسان الأوربي ككل، وإنما من خلال الجماعات الوظيفية اليهودية. وكانت الصيغة الصهيونية الأساسية متدثرة بديباجات مسيحية بروتستانتية. وقد كانت هذه الصهيونية ترى اليهود باعتبارهم مادة بشرية يمكن حوسلتها (أي تحويلها إلى وسيلة توظفها قوة أخرى لمصلحتها). ولذا، فلم يُتصورَّ أن يكون لهم دولة وظيفية مستقلة (فمركز الحلول هو المسيحيون البروتستانت) والمكان الذي سيُنقَلون إليه كان يختلف من مفكر لآخر. والهدف من نقلهم هو الإعداد للخلاص المسيحي.

ويُلاحَظ أن هذا الضرب من الصهيونية (شأنه شأن أية صهيونية توطينية) ينظر إلى اليهود من الخارج كعنصر يُستخدَم ومادة تُوظَّف. وإن كان يجدر ملاحظة أن الصهيونية هي بالدرجة الأولى حركة غير يهودية، لم يشترك فيها أعضاء الجماعة اليهودية من قريب أو بعيد. كما يُلاحَظ أن الخطاب الصهيوني كان هامشياً جداً، مقصوراً على الأصوليين البروتستانت.

٢ ـ صهيونية غير اليهود (العلمانية) (حتى منتصف القرن التاسع عشر):

شهدت هذه المرحلة تراكم رؤوس الأموال وهيمنة الملكيات المطلقة (بتوجهها المركنتالي) على معظم أوربا، غربها ووسطها، وإلى حدٍّ ما شرقها. ورغم أن القوى السياسية التقليدية كانت لا تزال مسيطرة على دفة الحكم فإن الطبقات البورجوازية ازدادت قوة وثقة بنفسها وبدأت تطالب بنصيب من الحكم، بل بدأت تؤثر فيه. وقد عبَّر هذا عن نفسه من خلال الفلسفات الثورية المختلفة والنظريات الكثيرة عن الدولة والفكر العقلاني، وأخيراً من خلال الثورة الفرنسية التي تُعدُّ ثمرة كل الإرهاصات السابقة وتشكِّل نقطة تحوُّل في تاريخ أوربا بأسرها.

وقد أدَّى تراكم رؤوس الأموال والفتوحات العسكرية والاكتشافات الجغرافية وتقدُّم العلم والتكنولوجيا إلى حدوث النقلة النوعية التي يُطلَق عليها «الثورة الصناعية»، ويرى بعض المؤرخين أن بدايتها تعود إلى هذه الفترة. وكانت إنجلترا في المقدمة في هذا التحول، فقد كانت أول دولة في العالم تتحول من دولة تجارية إلى دولة رأسمالية صناعية ثم تحوَّلت إلى قوة عظمى بعد انتصارها على فرنسا في حرب السنوات السبع، وبعد توقيع معاهدة «أوترخت» عام ١٧١٣. وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت إنجلترا أكبر قوة استعمارية في العالم. ومع تصاعُد المشروع الاستعماري انزوى دعاة الديباجات الدينية وتدثرت الصياغة الصهيونية الأساسية بالديباجات العلمانية الرومانسية والعضوية والنفعية والعقلانية. وقد دعا نابليون إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين مستخدماً خليطاً من الديباجات الرومانسية والدينية والنفعية.

وكان الوهن الذي دب في أوصال الدولة العثمانية (رجل أوربا المريض) قد بدأ

يظهر ويتضح، وكانت كل القوى الغربية تفكر في طريقة للاستفادة من هذا الضعف لتحقق لنفسها بعض المكاسب. وقد أخذ هذا شكل الهجوم المباشر من روسيا التي ضمت بعض الإمارات التركية على البحر الأسود، ثم هجوم نابليون على مصر، بينما قررت إنجلترا، ومن بعدها ألمانيا (في مراحل مختلفة) الحفاظ على هذه الإمبراطورية مع تحقيق المكاسب من خلال التدخل في شئونها و«إصلاحها» حتى تقف حاجزاً ضد أي زحف روسي محتمل.

ولعل أهم حقيقة سياسية في هذه المرحلة هي ظهور محمد علي المفاجئ وقيامه بتكوين إمبراطوريته الصغيرة. فقد قلب موازين القوى وهدد المشروع الاستعماري الغربي الذي كان يفترض أن العالم كله إن هو إلا ساحة لنشاطه وسوق لسلعه، ووضع حداً لآمال الدول الغربية التي كانت تترقب اللحظة المواتية لاقتسام تركة الرجل المريض المحتضر. ولذا تحالفت الدول الغربية كلها، ومنها فرنسا، وعقدت مؤتمر لندن عام ١٨٤٠ وقررت فيه الإجهاز عليه، فاضطرته إلى التوقيع على معاهدة لندن لتهدئة المشرق. وعند هذه النقطة تبلورت الفكرة الصهيونية بين غير اليهود، وتحوَّلت من مجرد فكرة إلى مشروع استعماري محدد، إذ بدأت تُطرَح فكرة تقسيم الدولة العثمانية ومن ثم اكتسبت الصيغة الصهيونية الأساسية مضموناً تاريخياً وبُعْداً سياسياً، وأصبح بالإمكان دمج المسألة اليهودية (مسألة الشعب العضوي المنبوذ) مع المسألة الشرقية (تقسيم الدولة العثمانية)، وطُرحت إمكانية توظيف الشعب المنبوذ وبدأ التفكير في حل المسألة اليهودية عن طريق نَقْل اليهود إلى فلسطين وإيجاد قاعدة للاستعمار الغربي (أي أن تتم حوسلة اليهود باسم الحضارة الغربية ومصالحها التي هي مركز الحلول). ويمكن القول بأن الفكرة الصهيونية قد بدأت تتحول إلى فكرة مركزية في الوجدان السياسي الغربي. وهذه المرحلة هي مرحلة صهيونيين غير اليهود (العلمانية)، وهي صهيونية توطينية. وظهر فيها أهم مفكرين صهيونيين «إيرل أوف شافتسبري» السابع و«لورانس أوليفانت». ولكن، حتى هذه المرحلة، لم تكن فكرة الدولة اليهودية قد ظهرت، إذ كان التصور لا يزال أن يكون التجمُّع اليهودي محمية تابعة لدولة غربية. وحتى فلسطين نفسها كمكان للتجمُّع كان لا يزال أمراً غير مقرر. وكانت النظرة لليهود لا تزال خارجية، فقد كان يُنظَر إليهم كمادة استعمالية لا قيمة لها

في حد ذاتها تكتسب قيمتها من نفعها. وكانت ديباجات الصهيونية في هذه المرحلة عقلانية مادية ورومانسية (لا عقلانية مادية).

تاريخ الصهيونية: الصهيونية بين أعضاء الجماعات اليهودية

نشأت الصهيونية كحركة سياسية بين الجهات الغربية غير اليهودية ثم انتقلت إلى الجماعات اليهودية، ويمكن أن نقسم تاريخ الصهيونية بين اليهود إلى عدة مراحل أيضا:

١ ـ صهيونية أثرياء اليهود المندمجين في مجتمعاتهم الغربية (النصف الثاني من القرن التاسع عشر):

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم تَعُد الحروب ضد دول آسيا وأفريقيا، بعد التطورات الصناعية المذهلة في أوربا، أمراً يبهظ خزائن الدول الاستعمارية، بل إن العائد أصبح يفوق التكاليف (وكانت إحدى مقولات أعداء المشروع الاستعماري أن تكاليف الإمبراطورية تفوق عائدها). ومما تجدر ملاحظته كذلك أن الضغوط السكانية والأزمة الاقتصادية داخل المجتمعات الغربية جعلتها تبحث عن حل لمشاكلها خارج أوربا. ولكل هذا طرحت الإمبريالية نفسها باعتبارها المخرج من المأزق التاريخي.

ولكن المشروع «الإمبريالي» لم يكن يتم في ظل نظريات التجارة الحرة، إذ سيطر فكر احتكاري جديد يُسمَّى «نيو ـ مركنتالى» (neo-mercantile) (أي «المركنتالي الجديد») بحيث تم تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ واحتكارات، كل منطقة منها مقصورة على الدولة التي استعمرتها (ومن هنا المؤتمرات الدولية المختلفة في هذه الفترة لتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ). ومع منتصف القرن التاسع عشر كانت إنجلترا ورشة العالم بلا منازع. فإنتاجها الصناعي كان قد وصل إلى مستوى لم تعرفه البشرية من قبل، وإمبراطوريتها كانت مترامية الأطراف تحميها قوة عسكرية ضخمة وأسطول يُسيطر على كل بحار العالم. وقد اتخذت السياسة البريطانية شكلاً إمبريالياً أكثر حدة، ولا سيما بعد تحطيم مطامع روسيا في حرب القرم، وبعد

أن تحوَّل مشروعها الاستعماري إلى أواسط آسيا وغيرها من المناطق البعيدة عن أفريقيا والشرق الأوسط اللذين تزايد الاهتمام «الإمبريالي» البريطاني بهما. فاشترت بريطانيا أسهم شركة قناة السويس عام ١٨٧٦، واستولت على قبرص عام ١٨٧٨، واحتلت مصر (الطريق إلى الهند) عام ١٨٨٢. ونتيجة كل هذا أصبح مصير فلسطين جزءاً من المخطط الاستعماري البريطاني، الأمر الذي حدا بكتشنر أن يطالب بتأمين ضم فلسطين للإمبراطورية. ومع هذا كانت بريطانيا لا تزال ملتزمة بضمان ممتلكات الدولة العثمانية «من النيل إلى الفرات» التي «وعد الرب بها إبراهيم» ومن ثم أصبحت منطقة نفوذ بريطانيا. ولكن في عام ١٨٨٥ قرَّرت حكومة المحافظين أن من الخير الموافقة على اقتراح القيصر بتقسيم الإمبراطورية (العثمانية).

ومع هزيمة فرنسا على يد ألمانيا عام ١٨٧١ نشط المشروع «الإمبريالي» الألماني، وبالتالي العلاقة مع الدولة العثمانية، فزاد حجم القروض الألمانية لها، وزار القيصر وليام الثاني القسطنطينية عام ١٨٩٨ وزار بعدها فلسطين، ولذا ظل المشروع الصهيوني متأرجحاً بين أعظم قوتين إمبرياليتين في ذلك الحين، البريطانية والألمانية.

كانت الصيغة الصهيونية حتى هذه المرحلة مجرد فكرة غربية تبحث عن المادة البشرية اليهودية المُستهدفَة التي ستُوظَّف. ومع تعثُّر التحديث في شرق أوربا في أواخر القرن التاسع عشر، تدفَّق المهاجرون اليهود من شرق أوربا إلى غربها، الأمر الذي هدَّد أمن هذه الدولة كما هدَّد مكانة أعضاء الجماعات اليهودية فيها، وقد أدَّى هذا إلى تشابك مصير يهود غرب أوربا ومصير يهود اليديشية. وحلاًّ لهذه المشكلة، اكتشف يهود الغرب الحل الصهيوني دون أية ديباجات قومية أو سياسية (ومن هنا رفض فكرة الدولة اليهودية والابتعاد عن فلسطين كمكان للتوطين وعدم الاهتمام بالدولة الراعية إذ لا حاجة لها) وظهرت الصهيونية التوطينية بين أعضاء الجماعات اليهوديّة في غرب أوربا، وخصوصاً بين الأثرياء منهم المندمجين في مجتمعاتهم. وعلى هذا، فهو يعتبر أول اتجاه صهيوني يظهر بين اليهود، ومع هذا فهو يشبه صهيونية غير اليهود في أنه ينظر لليهود من الخارج.

ويمكننا أن نقول إن تاريخ الصهيونية غير اليهودية يبدأ مع ظهور حركة الاستعمار

الاستيطاني وتتبلور ديباجاته وتكتسب بُعْداً أساسياً مع ظهور محمد عليّ وسقوطه (ويُلاحَظ أن أعضاء الجماعات اليهودية لا علاقة لهم بتطور الفكرة الصهيونية). ولا يبدأ تاريخ الصهيونية عند اليهود إلا مع تعثُّر التحديث وتعاظم الإمبريالية، كرؤية وكممارسة.

ومن أهم الصهاينة التوطينيين في هذه المرحلة «إدموند دي روتشيلد» و«هيرش» و«مونتفيوري».

٢ ـ إرهاصات التيارات الصهيونية المختلفة بين اليهود (العقود الأخيرة في القرن التاسع عشر):

لا تختلف الخلفية التاريخية لهذه المرحلة كثيراً عن سابقتها، فالإمبريالية الغربية كانت قد قسَّمت العالم بينها. وكانت ألمانيا تحاول أن تُعيد التقسيم لتوسيع الرقعة التي تهيمن عليها. ومن هنا استمرار تذبذب الصهاينة بين بريطانيا وألمانيا. ورغم أن سياسة بريطانيا الرسمية كانت الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية وأملاكها إلا أن القرار بتقسيمها كان قد تم اتخاذه بالفعل. وكان التعبير عن كل هذه الصراعات هو الحرب العالمية الأولى التي انتهت بضم فلسطين (الساحة) إلى الإمبراطورية البريطانية واختفاء الدولة العثمانية كقوة سياسية.

(أ) الصهيونية التسللية: اكتشف يهود شرق أوربا الصهيونية كحركة استيطانية، ولكنهم لم يدركوا حتمية الحل الإمبريالي. ونظراً لقصور رؤيتهم، حاولوا الاستيطان دون دعم إمبريالي، وحاولوا تجنيد أثرياء يهود الغرب المندمجين ليرعوا مشروعهم ويدعموه، وهذا ما سميناه «الصهيونية التسللية» (التي يقال لها «عملية») وهي أول صهيونية استيطانية وتتسم بأنها نابعة من المادة البشرية المُستهدَفة. ويظل مفهوم الدولة شاحباً بين دعاة الصهيونية التسللية، كما أن فلسطين ليست بالضرورة ساحة الاستيطان. ومن أهم دعاة الصهيونية التسللية «ليلينبلوم» و«بنسكر»، ثم ظهرت جماعات «البيلو» و«أحباء صهيون». ويمكن النظر إليها باعتبارها إرهاصات «لهرتزل» وللصيغة الصهيونية الأساسية بعد تهويدها.

(ب) إرهاصات الصهيونية الإثنية الدينية والعلمانية: وظهرت كتابات «كاليشر» و«القلعي» التي تُعتبر إرهاصات الصهيونية الإثنية الدينية، ونشر «آحاد هعام» كتاباته الصهيونية التي ترى أهمية تأسيس دولة يهودية في فلسطين، ولكن وظيفتها لم تكن الإسراع بعملية دمج اليهود بل الحفاظ على هويتهم.

(جـ) إرهاصات الصهيونية العمالية: وقد ظهرت كذلك كتابات هس في منتصف القرن التاسع عشر التي ساعدت مفكري الصهيونية العمالية على صياغة أفكارهم.

٣ ـ مرحلة «هرتزل» (العقود الأخيرة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين):

ظهر «هرتزل» بين صفوف يهود الغرب المندمجين التوطينيين فاكتشف حاجة الغرب ويهود الغرب للتخلص وبسرعة من يهود شرق أوربا. ولكنه اكتشف الحقيقة البدهية الغائبة عن الجميع: حتمية التحرك داخل إطار الإمبريالية الغربية التي يمكنها وحدها أن تنقل اليهود خارج أوربا وأن توظفهم لصالحها نظير أن تزودهم بالدعم والحماية. وقد اكتشف «هرتزل» أيضاً فكرة القومية العضوية والشعب العضوي (فولك) التي تستطيع أوربا العلمانية الإمبريالية أن تدرك اليهود من خلالها. وقد نجح «هرتزل» في التوصل إلى خطاب مراوغ وهو ما جعل وضع نصوص العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية بشأن يهود العالم ممكناً. وهو عقد يُرضي يهود الشرق ولا يُفزع يهود الغرب، ويجعل بإمكان الإمبريالية أن تضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ. كما أنه فتح الباب أمام عملية تهويد الصيغة الصهيونية الأساسية من خلال الديباجات اليهودية المختلفة. ويتميز «هرتزل» عن كل من «شافتسبري» و«أوليفانت» في أنه هو نفسه يهودي ينظر إلى المادة البشرية المُستهدَفة من الداخل. ولكنه مع هذا يهودي غير يهودي، ولذا فهو ينظر إلى هذه المادة من الخارج ويراها باعتبارها مشكلة تبغي حلاً لا قيمة إنسانية تبغي التحقق. وبسبب ازدواجيته هذه، نجح «هرتزل» في أن يكون جسراً بين التوطينيين والاستيطانيين وبين اليهود والغرب، ولذا يمكن القول بأن الصهيونية تحوَّلت من فكرة إلى مشروع استيطاني استعماري على يد «هرتزل» في مؤتمر «بال» الذي وُلدت فيه الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة. وقد فزع أثرياء الغرب اليهود من دعوة «هرتزل» في بادئ الأمر، كما رفضها معظم الجماعات والمنظمات اليهودية في العالم.

٤ ـ تبلور الفكرة الصهيونية بين اليهود:

(أ) حتمية الحل الإمبريالي: أدرك قادة يهود شرق أوربا حتمية الحل «الإمبريالي» من خلال «هرتزل».

(ب) استقرار الصيغة الصهيونية الشاملة: تم قبول الدولة اليهودية الوظيفية باعتبارها الهدف الأساسي للحركة الصهيونية والإطار الذي يتم توظيف اليهود من خلاله. وأدَّى تقسيم الدولة العثمانية إلى حسم الأمور تماماً لصالح دعاة الاستيطان في فلسطين.

(جـ) تهويد الصيغة الصهيونية: أحس قادة يهود شرق أوربا أن الصيغة الصهيونية الأساسية، وصيغة «هرتزل» الاستعمارية، لا يمكن أن تُجنِّد يهود «اليديشية»، ولذا فقد أثاروا قضية المعنى والوعي اليهودي وأضافوا ديباجات إثنية دينية وعلمانية أدَّت إلى تهويد الصيغة الصهيونية وجعلت الشعب اليهودي مرة أخرى مركزاً للحلول وجماعةً لها قيمة في حد ذاتها، الأمر الذي جعل بإمكان يهود شرق أوربا استبطان الصيغة الصهيونية الأساسية (لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل السابق من هذا الباب). ويُلاحَظ أن الصهيونية الإثنية الدينية والعلمانية لا هي بالتوطينية ولا هي بالاستيطانية لأنها تتوجه لمستوى الهوية والوعي الذي يتجاوز ثنائية الاستيطان والتوطين وإن كان لها ثنائيتها الخاصة (ديني/ علماني)، وهي صهيونية تنظر إلى اليهود من الداخل.

(د) الديباجات والتيارات السياسية: أدخل بعض الصهاينة العلمانيين ديباجات ليبرالية (الصهيونية العامة) أو اشتراكية (صهيونية عمالية) أو فاشية (الصهيونية التصحيحية) لتحديد شكل الدولة المزمع إقامتها، أي أنهم حددوا شكل الاستيطان، وبذا تكون الفكرة الصهيونية قد اكتملت وتحدَّدت ملامحها وصيغت كل الديباجات اللازمة لتسويقها أمام قطاعات وطبقات الجماعات اليهودية في شرق أوربا وغربها. وحتى ذلك التاريخ، كانت هناك صراعات كثيرة داخل الحركة الصهيونية:

(أ) صراع بين التسلليين والدبلوماسيين.

(ب) بين الدينيين والعلمانيين.

(جـ) بين دعاة الاعتماد على ألمانيا في مواجهة دعاة الاعتماد على إنجلترا.

(د) صراعات أيديولوجية بين دعاة الليبرالية ودعاة الاشتراكية.

(هـ) صراع بين دعاة الصهيونية الإقليمية ودعاة الصهيونية التوطينية، أي بين دعاة الاستيطان في أي مكان ودعاة ما يُسمَّى «صهيونية صهيون» أي الاستيطان في فلسطين وحدها.

٥ ـ **تأسيس المنظمة الصهيونية**: لم تكن بلورة الفكرة الصهيونية كافية، بل كان ضرورياً أن يوجد إطار تنظيمي. وقد وضع «هرتزل» التصور الأساسي في كتابه «دولة اليهود»، ثم دعا للمؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧) وتم تأسيس المنظمة الصهيونية.

تاريخ الصهيونية: مرحلة الولادة في مطلع القرن العشرين حتى الوقت الحاضر

١ ـ الحركة الصهيونية حتى عام ١٩٤٨.

تختلف خريطة العالم السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى عن تلك التي سادت قبلها اختلافاً بيِّناً. فقد انتصر الاستعمار البريطاني على الاستعمار الألماني والتهم النصيب الأكبر من الإمبراطورية العثمانية، ثم ظهرت إرهاصات القومية العربية (ولكن حركة القومية العربية وحركة المقاومة العربية الفلسطينية، وبخاصة في العقود الأولى من هذه الفترة كانت ضعيفة غير قادرة على تعبئة الجماهير وتنظيمها ضد الاستعمارين الإنجليزي والصهيوني بتنظيمهما الحديث وعلاقاتهما العالمية وتعاونهما الوثيق داخل فلسطين وخارجها). وقد تصاعدت المقاومة في الثلاثينيات، ولكن المؤسستين الاستعماريتين نجحتا في قمعها وانتهى الأمر بطرد غالبية الفلسطينيين من ديارهم وأعلنت الدولة عام ١٩٤٨ بموافقة الدول الغربية العظمى كلها وموافقة الاتحاد السوفيتي (ولم تظهر المقاومة الفلسطينية مرة أخرى بشكل منظم إلا عام ١٩٦٥ بقيادة فتح وبمشاركة الفصائل الفلسطينية الأخرى رغم أنها لم تتوقف إذ أخذت أشكالاً تلقائية غير منظمة طيلة الفترة السابقة).

وفي بداية هذه المرحلة ظهرت الولايات المتحدة كقوة كبرى لها ثقل يُعتدُّ به على الصعيد العالمي. أما الاتحاد السوفيتي فقد دخل مرحلة البناء والتحديث الاشتراكي التي فرضت عليه نوعاً من العزلة. ومع ثلاثينيات القرن بدأ مركز الإمبريالية في الانتقال من لندن إلى واشنطن، وهي عملية يمكن القول بأنها اكتملت بعد الحرب العالمية الثانية التي خرجت منها الولايات المتحدة قائداً للمعسكر «الإمبريالي» بلا منازع.

كما يُلاحَظ تَركُّز معظم يهود العالم في الولايات المتحدة وقد كان لهذين العنصرين أعمق الأثر في تعميق توجُّه الحركة الصهيونية ثم الدولة الصهيونية نحو أمريكا.

ومع وعد «بلفور»، حُسمت كل الأمور. فبعد ظهور الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة وقبول القيادات الصهيونية لها، يظهر «بلفور» (ممثل الإمبراطورية البريطانية والحضارة الغربية ككل) ويوقع عقد «بلفور» باعتباره ممثلاً للحضارة الغربية (ويوقعه عن الطرف الآخر الصهاينة التوطينيون من يهود الغرب المندمجين والصهاينة الاستيطانيين اليهود ممثلي المادة البشرية اليهودية من شرق أوربا) فتصبح الحركة الصهيونية مشروعاً استعمارياً استيطانياً إحلالياً متكاملاً.

ويجب ألا نخلق انطباعاً خاطئاً بأن هناك تعاقباً زمنياً صارماً، فالصهيونية ذات الديباجة المسيحية لا تزال مزدهرة رغم أن الحضارة الغربية قد تطوَّرت بطريقة همشت المسيحية ككل، كما أن صهيونية غير اليهود (العلمانية) لا تزال قائمة والصهيونية التوطينية لا تزال هي الصهيونية المنتشرة بين معظم يهود العالم (ويُطلَق عليها صهيونية الدياسبورا).

وبعد إعلان وعد «بلفور»، وبعد اكتساب المنظمات الصهيونية الشرعية الاستعمارية التي كانت تسعى إليها، تغيَّرت الصورة تماماً، فلم تَعُد القضية قضية بعض قيادات الفائض اليهودي من شرق أوربا، ولم تَعُد المسألة متصلة بإغاثة بضعة آلاف من اليهود، وإنما أصبحت المنظمة تابعة لأكبر قوة استعمارية على وجه الأرض آنذاك، وأصبحت ذات وظيفة محددة هي نَقْل المادة البشرية اليهودية إلى

فلسطين لتأسيس قاعدة لهذه القوة. ولذا فلم يَعُد هناك مجال للاختلافات الصغيرة بين دعاة الاستيطان العمليين مقابل دعاة بذل الجهود الدبلوماسية مع الدولة الراعية. كما لم يَعُد هناك أي مبرر لوجود دعاة الصهيونية الإقليمية (أي توطين اليهود خارج فلسطين)، وتساقطت بالتالي كثير من التقسيمات الفرعية أو أصبحت غير ذات موضوع، وتم تقسيم العمل على أساس جديد يقبله الجميع، وظهر ما يمكن تسميته «الصهيونية التوفيقية». كما أن الرفض اليهودي للصهيونية فقد دعامته الأساسية: الخوف من ازدواج الولاء إذ أصبح تأييد الصهيونية أمراً لا يتناقض مع ولاء الإنسان الغربي لوطنه وحضارته.

وتاريخ الحركة الصهيونية بعد ذلك هو تاريخ الاستيطان الصهيوني في فلسطين تحت رعاية حكومة الانتداب ومقاومة العرب لهذا الاستيطان. وقد ظهرت بعض التوترات بين القوة الاستعمارية الراعية والمستوطنين (وهو توتر يسم علاقة أية دولة راعية بالمستوطنين التابعين لها، وهو لا يعود إلى تناقض المصالح وإنما إلى اختلاف نطاقها، فمصالح الدولة الراعية أكثر اتساعاً وعالمية من مصالح المستوطنين). ولذا فقد أصدرت الحكومة البريطانية الراعية مجموعة من الكتب البيضاء لتوضِّح موقفها من المستوطنين الصهاينة ومن العرب. وقد انتقل دور الدولة الراعية من إنجلترا إلى الولايات المتحدة. ولكن كل هذه العناصر لا تغيِّر بنية الفكر الصهيوني ولا اتجاه الحركة ولا تؤثر في المنظمة الصهيونية.

أما بالنسبة للمنظمة الصهيونية، فبعد صدور وعد «بلفور» كان ضرورياً أن يكون لها ذراعها الاستيطاني الذي يتعامل مع حقائق الموقف في فلسطين. وقد أسَّست المنظمة الصهيونية ساعدها التنفيذي المعروف باسم الوكالة اليهودية عام ١٩٢٢، إذ نص صك الانتداب البريطاني على فلسطين على الاعتراف بوكالة يهودية مناسبة لإسداء المشورة إلى سلطات الانتداب في جميع الأمور المتعلقة بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وفي عام ١٩٢٩، نجح «وايزمان» ـ رئيس المنظمة الصهيونية آنذاك ـ في إقناع أعضاء المؤتمر الصهيوني السادس عشر بضرورة توسيع الوكالة اليهودية بحيث يتشكل مجلسها من عدد من أعضاء المنظمة وعدد مثله من غير أعضائها. وكان الغرض من ذلك استمالة أثرياء اليهود التوطينيين لتمويل المشروع

الصهيوني دون إلزامهم بالانخراط في صفوف المنظمة، والإيحاء في الوقت نفسه بأن الوكالة تمثل جميع يهود العالم ولا تقتصر على أعضاء المنظمة. وكان من شأن هذه الخطوة أن تعطي دفعة قوية للحركة الصهيونية وتدعم الموقف التفاوضي للمنظمة الصهيونية مع الحكومة البريطانية التي يقلقها تصاعد الأصوات الرافضة للصهيونية في أوساط يهود بريطانيا (وقد ظلت المنظمتان تُعرَفان بالاسم نفسه على النحو التالي: المنظمة الصهيونية/ الوكالة اليهودية حتى عام ١٩٧١ حين جرت عملية مزعومة وشكلية لإعادة التنظيم بحيث أصبحت المنظمتان منفصلتين قانونياً ولكل منهما قيادة مختلفة).

ولم يهدأ الصراع تماماً بين التوطينيين والاستيطانيين. فحتى عام ١٩٤٨، كان الصراع يدور حول من يتحكم في المنظمة وحول تحديد أهداف المشروع الصهيوني.

أما بعد عام ١٩٤٨، فإن مجال الصراع أصبح تعريف اليهودي (الديني والعلماني) إذ حُسمت قضية التحكم في المنظمة لصالح المستوطنين تماماً.

٢ـ الاستيطان الصهيوني (حتى عام ١٩٦٧).

رغم عدم اشتراك يهود البلاد العربية في إفراز الفكر الصهيوني أو الحركة الصهيونية، ورغم أن الصهيونية (بشقيها الشرقي والغربي) لم تتوجه إليهم بشكل خاص ولم تحاول تجنيدهم بشكل عام وواسع قبل عام ١٩٤٨، فإن إنشاء الدولة قد خلق حركيات تتخطى إرادتهم. كما أن حاجة الدولة الصهيونية إلى طاقة بشرية (بعد عزل يهود الشرق أو اختفائهم وبعد رفض يهود الغرب الهجرة) جعلها تهتم بهم وتجندهم وتفرض عليهم في نهاية الأمر «مصيراً صهيونياً»، أي الخروج من أوطانهم. وقد استقرت أعداد كبيرة منهم في الدولة الصهيونية، وإن كان من الملحوظ أن أعداداً أكبر استقرت خارجها.

وقد ظهرت صراعات بين دعاة الديموقراطية ودعاة الشمولية، وبين دعاة المشروع الرأسمالي الحر والنهج الاشتراكي، ولكنها صراعات لا علاقة لها بالفكر الصهيوني ولا الحركة الصهيونية فهي صراعات داخلية بين المستوطنين،

وإذا شارك فيها الصهاينة التوطينيون فإن مساهمتهم تظل ثانوية. وتعود هامشية هذه الصراعات إلى الولايات المتحدة تمول التجمُّع الصهيوني بأسره، بمن فيه من رأسماليين وإرهابيين وعقلاء ومجانين واشتراكيين وقتلة. فالحقيقة الأساسية هي وظيفة الدولة الصهيونية، ولذا فإن الصراعات ذات المضمون الأيديولوجى العميق أو السياسي المسطح ليست ذات أهمية كبيرة. أما الصراع بين «الإشكناز» والشرقيين فهو صراع عميق ومهم ولكنه لا يؤثر في الفكر الصهيوني أو الحركة الصهيونية، فهو قضية إسرائيلية داخلية تماماً.

وشهدت هذه المرحلة تحول الفكرة الصهيونية، الاستيطانية الإحلالية، إلى واقع استيطاني إحلالي، إذ نجحت الدولة الصهيونية في طرد معظم العرب من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ واستبعاد من تبقى منهم، وأصبحت الدولة/ الشتتل أو الدولة/ الجيتو، المرفوضة من السكان الأصليين، أصحاب الأرض. ولكن في عام ١٩٦٧ بعد ضم الأراضي الفلسطينية بمن عليها من البشر، تحولت الدولة الصهيونية من دولة استيطانية إحلالية، إلى دولة استيطانية مبنية على التفرقة اللونية (الأبرتهايد). وشهدت هذه الفترة مولد المقاومة الفلسطينية المنظمة وتصاعدها.

٣ـ الصهيونية في الوقت الحاضر.

تواجه الصهيونية، كفكرة وحركة ومنظمة ودولة، أزمة عميقة في الوقت الراهن لعدة أسباب من بينها انصراف يهود العالم عنها. فالصهيونية لا تعني لهم الكثير، فهم يفضلون إما الاندماج في مجتمعاتهم أو الهجرة إلى الولايات المتحدة، وقد تدهورت صورة المُستوطِن الصهيوني إعلامياً بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧) إذ أن هذه الدولة الشرسة أصبحت تسبب لهم الحرج الشديد وهي لم تعد دولة إحلالية، يمكن الدفاع عنها باعتبارها دولة يهودية خالصة، فقد أصبحت دولة استيطانية تستند إلى التفرقة اللونية والفصل العنصري (الأبرتهايد). نتيجة لهذا، أصبحت المادة البشرية المُستهدَفة ترفض الهجرة، الأمر الذي يسبب مشكلة سكانية استيطانية للمُستوطِن الصهيوني. ويُلاحَظ تزايد حركات رفض الصهيونية والتملص منها وعدم الاكتراث بها بين يهود العالم.

وعلى المستوى الأيديولوجي، يُلاحَظ، في عصر نهاية الأيديولوجيا وما بعد الحداثة، أن كل النظريات تتقلص ويختفي المركز، والشيء نفسه يسري على الصهيونية إذ أن إيمان يهود العالم بها قد تقلَّص تماماً، ولذا فإن من يهاجر إلى إسرائيل إنما يفعل ذلك لأسباب نفعية مادية مباشرة. وفي داخل إسرائيل، تظهر أجيال جديدة تنظر إلى الصهيونية بكثير من السخرية. وعلى المستوى التنظيمي، تفقد المنظمة كثيراً من حيويتها وتصبح أداة في يد الدولة الصهيونية، وتُقابَل اجتماعاتها بالازدراء من قبَل يهود العالم والمستوطنين في فلسطين. ولم تغيِّر اتفاقية أوسلو من الأمر كثيراً، بل لعلها تُسرع بتفاقم أزمة الصهيونية، باعتبار أن الدولة ستصبح أكثر ثباتاً واستقراراً وستتحدد هويتها كدولة لها مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية المتشعبة التي ليس لها بالضرورة علاقة كبيرة بأعضاء الجماعات اليهودية في العالم. ويستمر الفلسطينيون العرب في المقاومة، ويرفضون الاختفاء،وتندلع الانتفاضة وتطوّر إسرائيل قوانين عنصرية ومفاهيم أمنية ومؤسسات قمعية هي في جوهرها عدوان على الفلسطينيين. وتصل المسألة إلى الذروة في تفكير «نتنياهو» و«باراك» و«شارون»، الذين يرفضون أي سلام مبني على العدل، ويطرحون رؤية للسلام المبني على موازين القوى السائدة في الوقت الحالي، أي أنهم يطالبون بالسلام المبني على الحرب.

وسنتناول في الفصول القادمة كل هذه المراحل بشيء من التفصيل.

الباب الثاني

الجذور الغربية للفكر الصهيوني

الفصل الأول

العلمانية الشاملة والاستعمار والدولة المطلقة

يميل بعض الباحثين إلى تصنيف الصهيونية باعتبارها حركة يهودية وإلى اعتبار أن جذور الرؤية الصهيونية للعالم يهودية، وذلك استناداً إلى الادعاءات والتصريحات الصهيونية والغربية. ولذا فهم في دراستهم للظاهرة الصهيونية يذهبون للتوراة والتلمود وأحياناً لكتب القبالاه والبروتوكولات. ويذهب بعض دعاة التغريب إلى أن الصهيونية، شأنها شأن النازية والعنصرية والداروينية...إلخ، انحراف عن الحضارة الغربية الإنسانية الديمقراطية...إلخ. ولكننا، لو دققنا النظر ووضعنا الحركة الصهيونية في سياقها التاريخي وإطارها الثقافي، لأدركنا أنها تعبير مباشر ومتبلور عن النموذج الحضاري الغربي الحديث، والحداثة المنفصلة عن القيمة free Value وأفرق بين نوعين من الحداثة: الحداثة المتمركزة حول الإنسان والحداثة المتمركزة حول المادة. أما الأولى فقد كان من ثمراتها الفكر الإنساني (الهيوماني) الغربي والذي كان من أساطينه سير «توماس مور» و«إيرازموس» وكبار الكتاب المسرحيين مثل «شكسبير» و«راسين» و«كورنيل». وتدور الحداثة المتمركزة حول الإنسان في إطار ثنائية الإنسان والطبيعة/ المادة وترى الإنسان لا باعتباره كائنًا طبيعيًّا ماديًّا مساويًا للكائنات الأخرى بل تراه كقيمة مطلقة وكغاية في حد ذاته، ومركزًا للكون، أي أنه كائن حر قادر على الاختيار وعلى تجاوز ذاته المادية وسطح المادة.

أما الحداثة المتمركزة حول المادة، فأمرها مختلف تمامًا. وقد عُرِّفت الحداثة بأنها استخدام العلم والتكنولوجيا والعقل في التعامل مع العالم، وهو تعريف

قاصر لأنه يهمل البعد المعرفي (الكلي والنهائي) والذي أرى أنه يتلخص في عبارة free value أي المنفصلة عن القيمة. ولكن الانفصال عن القيمة يعني في واقع الأمر الانفصال عن الإنسان وعن العالم، بحيث يتحولان إلى مادة استعمالية، كما يعني غياب المعايير مما يؤدي إلى سيادة ما أسميه البنية المطلقة، أي أن تتساوى كل الأمور: الخير مع الشر، والعدل مع الظلم والجمال مع القبح. وهنا تظهر مشكلة: كيف يمكن حسم الخلافات والصراعات، والتي هي من صميم الوجود الإنساني؟ هنا تظهر قيمة واحدة هي القوة، أي أن الحداثة المتمركزة حول المادة تصبح الداروينية، حيث يمكن لصاحب القوة أن يملي إرادته ورؤيته على الواقع الإنسان، وأن يوظف الكون والإنسان والطبيعة لحسابه باعتبارهما مادة استعمالية لا قداسة لها. والحداثة المتمركزة حول المادة ترى الإنسان باعتباره كائنًا طبيعيًّا/ ماديًّا خاضعًا للحتميات الطبيعية والبيولوجية، ومع أنه هو مرجعية ذاته، فهو لا يقبل أي معايير خارج هذه الذات، إلا أنه غير قادر على تجاوزها أو تجاوز سطحها المادي. وقد نشأ في عصر النهضة الغربي صراع بين الرؤيتين ولكن الحداثة المتمركزة حول المادة هي التي كُتب لها الانتصار، فهي الإطار الذي تتحرك داخله النخب الحاكمة في الغرب وهي الرؤية التي أفرزت العلمانية الشاملة والرؤية المعرفية الإمبريالية والدولة المطلقة ومفاهيم أخرى مثل الشعب العضوي. وسنتناول في هذا الفصل، والذي يليه، بعض المكونات الأساسية الاقتصادية والسياسية والثقافية الغربية للفكر الصهيوني، وسنبيّن أنه يضرب بجذوره في الحضارة الغربية الحديثة وأنه إحدى إفرازاتها الكريهة العديدة.

السياق التاريخي والاقتصادي والحضاري للصهيونية

ثمة مركب محدد من الأسباب الحضارية الاقتصادية والتاريخية أدى إلى ظهور الصهيونية (بين غير اليهود واليهود). ونحن نذهب إلى أن سياق الحركة والفكر الصهيونيين هو سياق غربي بالدرجة الأولى، إذ إن حركيات الصهيونية مرتبطة تمام الارتباط بالتاريخ العام للغرب، وخصوصاً أن الغالبية الساحقة من يهود العالم موجودة في الغرب. فتاريخ الصهيونية جزء لا يتجزأ من تاريخ الحضارة الغربية وما صاحبه من ظواهر مرضية أو صحية (مثل معاداة اليهود وتصاعد معدلات العلمنة والثورة

الصناعية)، وليس ذا علاقة كبيرة بالتوراة أو التلمود أو «حب صهيون» بالمعنى الديني أو حركيات ما يسمى «التاريخ اليهودي».

ويمكننا أن نورد أهم الأفكار والظواهر الغربية العامة التي أدت إلى ظهور الصهيونية، والقاسم المشترك بينها أنها كلها (value-free)، أي منفصلة عن القيمة. وأذهب إلى أننا لو تأملنا علاقة الصهيونية بالنموذج الحضاري الغربي والحداثة المنفصلة عن القيمة، لأدركنا أنها إحدى إفرازات الحضارة الغربية وليست انحرافًا عنها كما يدعي البعض.

١ ـ ظهور العلمانية الشاملة التي حوّلت العالم إلى مادة استعمالية.

٢ ـ ظهور الإمبريالية في بداية الأمر كرؤية معرفية رأت العالم باعتباره مادة استعمالية يوظفها القوي لحسابه.

٣ ـ تحول الإمبريالية الغربية إلى قوة عسكرية وسياسية عالمية (بمعنى أن ساحتها العالم بأسره) تُجيِّش الجيوش وتوظِّف العالم في خدمة الشعوب الغربية.

٤ ـ ظهور الفكر العنصري المنفصل عن القيمة وهيمنته على قطاعات كبيرة في المجتمعات الغربية، وظهور معاداة اليهود الحديثة التي ارتبطت تماماً بتصاعد معدلات العلمانية الشاملة والعنصرية.

٥ ـ ظهور «النيتشوية» و«الداروينية» كفلسفات مهيمنة ومصاحبة للرؤية العلمانية الإمبريالية.

٦ ـ شيوع الرؤية الألفية الاسترجاعية والتفسيرات الحرفية للعهد القديم التي ابتعدت عن القيم الأخلاقية المسيحية وأحلت محلها بعض الأساطير المتجردة من القيمة والتي استخدمت كديباجات لتبرير الاستعمار الإحلالي في الغرب.

٧ ـ كما تأثر الصهاينة بأفكار أخرى امتصوها من الحضارة الغربية مثل فكرة حركة الاستنارة والبرجماتية سنتناولها في سياق مناقشة الأفكار الكبرى التي استوعبتها الصهيونية مثل الرومانسية والداروينية.

ويمكننا الآن أن نتناول أهم بعض الأفكار والظواهر الغربية التي أدت إلى ظهور الصهيونية.

طرحت الصهيونية نفسها من البداية على أنها رؤية كاملة وشاملة للحياة اليهودية والتاريخ اليهودي والإنسان اليهودي وعلاقته بالطبيعة (الأرض) وبذاته (الهوية اليهودية) الخ، أي أنها طرحت نفسها كرؤية للكون. وقد أدركت الصهيونية هويتها، منذ البداية، باعتبارها حركة علمانية شاملة ترفض العقيدة اليهودية وترفض الإيمان بأية مطلقات أخلاقية أو دينية متجاوزة لعالم المادة والقوى السياسية والطبقية والصراعات الفكرية. والعنوان الفرعي لكتاب «هرتزل» **(دولة اليهود)** هو **محاولة لحل عصري للمسألة اليهودية** (تماماً مثل المفكرين العنصريين الغربيين «ولهلم مار» و«إيوجين دوهرنج» اللذين كانا يصران على علمانية وعلمية رؤيتهم العنصرية لليهود واليهودية). ولنا أن نلاحظ أن مؤسسي الحركة الصهيونية الذين أتوا أساساً من مجتمعات وسط أوربا لم يعيروا اليهودية أي انتباه إلا باعتبارها مشكلة تبحث عن حل. بل إن بعضهم اعتبر العقيدة اليهودية نفسها مشكلة اليهود الحقيقية. وقد أظهر بعض زعماء الصهيونية عداءً واضحاً لليهودية، فقد تعمَّد«تيودور هرتزل» انتهاك العديد من الشعائر الدينية اليهودية حين قام بزيارة القدس، وذلك لكي يؤكد أن الرؤية الصهيونية رؤية لادينية. وكذا كان الوضع مع «ماكس نورداو» الذي كان يجهر بإلحاده، ويؤكد دائماً أن كتاب «هرتزل» **دولة اليهود** سيحل محل التوراة باعتباره كتاب اليهود المقدَّس. وكتاب «هرتزل» هذا لا علاقة له بالقيم الأخلاقية، فهو متحرر تماما من القيمة (value-free) ويدور في إطار الرؤية العلمانية الشاملة والرؤية المعرفية الإمبريالية. وقد اتخذ الصهاينة موقفاً لا دينياً من كثير من المفاهيم المحورية في العقيدة اليهودية، ويمكن أن نأخذ أهم العناصر المكونة للرؤية الصهيونية العلمانية الشاملة، وهي الموقف من الثالوث الحلولي: الإله والأرض والشعب، لنبيّن مدى عمق علمانية الموقف الصهيوني من المفاهيم الدينية الأساسية:

١ ـ حلّ الإله في الأرض (اليهودية) والشعب (اليهودي) ـ حسب التصور الحاخامي الأرثوذكسي ـ وربط بينهما برباط عضوي لا يمكن فك أواصره. وبعد أن حل الإله في الأرض والشعب فإنه توحَّد بهما، حتى أنه أصبح لا وجود له بدونهما. ونظراً لحلول الإله في الأرض اليهودية والشعب اليهودي فإنهما أصبحا في

قداسة الإله. هذا هو الموقف الحاخامي الأرثوذكسي من الأرض التي أصبحت أرض الموعد والميعاد والمعاد، كما أن هذا هو الموقف من الشعب الذي أصبح الشعب المقدس أو الشعب المختار.

٢ ـ ولكن بالنسبة للصهاينة الأمر جد مختلف، فصهيون (فلسطين) ليست أرضاً ذات قداسة خاصة، مرتبطة بالخلاص، وإنما مجرد أرض يُنقَل إليها اليهود لأسباب مادية علمانية. ولذا لم يطالب «هرتزل» بالقدس وإنما طالب بالأرض العلمانية فقط (على حد قوله)، أرض صالحة للتقسيم والتوزيع والاستيطان حتى يمكن إقامة قاعدة يُجمَع فيها اليهود ليقوموا على خدمة من يتكفل بحمايتهم ودعمهم.

٣ ـ وقد رفض الصهاينة أيضاً مفهوم الشعب المختار أو الشعب المقدَّس، وأخذوا موقفاً مغايراً تماماً، فنزعوا القداسة عن هذا الشعب ووجهوا سهام نقدهم إليه وإلى الشخصية اليهودية (الدينية) مستخدمين في نقدهم هذا مقولات تحليلية ونقدية وأنماطاً إدراكية استوردوها من كلاسيكيات الفكر العرقي الغربي، وخصوصاً أدبيات معاداة اليهود. ونقدهم في جوهره هو نقد الفكر التنويري الغربي للشخصية الدينية. وأعاد الصهاينة تعريف اليهود على أساس عرْقي أو إثني (مادي). ومن ثم، أصبح اليهود بالنسبة لهم شعباً مثل كل الشعوب، فهم مادة بشرية نافعة يمكن نقلها وتوظيفها لصالح الأقوى ومن يدفع الثمن.

٤ ـ وبعد تحويل صهيون إلى مادة طبيعية (أرض للاستيطان) والشعب المختار إلى شعب مثل كل الشعوب (مادة استيطانية)، وجَّه الصهاينة سهام نقدهم لعقيدة الماشيَّح والعودة فوصفها «هرتزل» بأنها رؤية متخلفة، ووسمها «بن جوريون» بالسلبية وطرح بدلاً من ذلك فكرة العودة بقوة السلاح وبمساعدة القوى العظمى لتأسيس دولة يهودية.

ويمكن القول بأن الرؤية الصهيونية تنكر أي تجاوز معرفي أو مطلقية أخلاقية، لأنها تبنّت الرؤية المعرفية العلمانية الإمبريالية وما يتبعها من تمجيد لإرادة البقاء والقوة، وطُرحت الصيغة الصهيونية الأساسية التي تشكل العمود الفقري لكل الصهيونيات: شعب عضوي منبوذ نافع يُنقَل خارج أوربا ليُوظَّف لصالح الغرب،

وهي صيغة علمانية كاملة لا تعترف بقداسة أرض أو إنسان ولا تعترف بأية أخلاقيات. وفي هذا الإطار، يمكن فَهْم مشاريع الاستيطان الصهيونية المختلفة خارج فلسطين (صهيونية دون صهيون)، فهي مشاريع استعمارية عادية، شأنها في هذا شأن أيِّ مشروع استعماري غربي يهدف إلى حل بعض المشاكل الاجتماعية التي ظهرت داخل التشكيل الحضاري السياسي الغربي عن طريق نقلها إلى آسيا وأفريقيا. فالمشكلة كانت المسألة اليهودية وكان حلها نَقْل اليهود إلى أي مكان في الأرض وتحويلهم إلى مستوطنين غربيين.

وحتى بعد أن ظهرت الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة (توظيف اليهود داخل إطار الدولة الوظيفية التي تُؤسَّس في فلسطين)، ظل كثير من الصهاينة ينظرون لمشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين من خلال المنظور نفسه، أي باعتباره مشروعاً استعمارياً غربياً.

وإذا كانت المنظومة العلمانية في العالم الغربي قد أخذت شكل تأسيس الدولة القومية العلمانية التي قامت بعلمنة المادة البشرية داخل نطاق الدولة وبترشيدها حتى يمكن توظيفها، ثم قامت بعد ذلك بتجييش الجيوش التي حقَّقت الانطلاقة الإمبريالية الغربية، فإن الاختلاف في حالة الصهيونية اختلاف فرعي، إذ تمت أولاً علمنة المادة البشرية اليهودية من خلال الدول القومية الغربية، ثم تم بعد ذلك نَقْل المادة البشرية بمعاونة القوى الإمبريالية الغربية، وتم أخيراً تأسيس الدولة اليهودية القومية العلمانية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من التشكيل «الإمبريالي» الغربي، فالاختلاف لا ينصرف إلى الرؤية وإنما إلى ترتيب الخطوات.

ولا يزال هذا التيار الصهيوني العلماني الرافض لليهودية قوياً، فمن المعروف أن الفكر الصهيوني كان يرفض استخدام اصطلاح «دولة يهودية»، فكتاب «هرتزل» يُسمَّى دولة اليهود لا «الدولة اليهودية». وكانت النية متجهة نحو استخدام اصطلاح «عبري» بدلاً من «يهودي»، ولذا كانت تتم الإشارة إلى «الدولة العبرية» وإلى «العبرانيين» (ولم يتم استخدام مصطلح «دولة يهودية» إلا في مراحل متأخرة). والصهاينة العلمانيون هم مؤسسو المُستوطَن الصهيوني الحقيقيون، وهم صهاينة

إلحاديون تماماً، وكان المستوطنون الأوائل ينظمون مسيرة كل عام أمام المبكى (أكثر الأماكن قداسة) في يوم الغفران (أكثر الأيام قداسة في التقويم الديني اليهودي) ويلتهمون ساندوتشات من لحم الخنزير تعبيراً عن إلحادهم ورفضهم اليهودية. وقد توارت هذه الطفولية الثورية الرافضة إلى حدٍّ كبير، ولكن الإلحادية الصريحة ما تزال تُعلن عن نفسها. فلا يزال هناك صهاينة من أمثال «شالوميت آلوني» و«ياثيل ديان» يحملون بغضاً عميقاً للعقيدة اليهودية والمؤسسة الدينية. بل إن الأولى كانت وزيرة للتربية في إسرائيل وكانت لا تكف عن التعبير عن احتقارها للتقاليد الدينية اليهودية. أما الثانية، وهي كاتبة روائية وابنة «موشيه ديان»، فكانت تصر دائماً على أن الملك داود كان مصاباً بالشذوذ الجنسي وأن علاقته مع «يوناثان» تدل على ذلك (وهناك مسرحية بهذا المعنى عُرِضَت في إسرائيل). ولا تزال الكيبوتسات (العمود الفقري للمجتمع الإسرائيلي، وفي صفوفها تُجنَّد أعداد كبيرة من أعضاء النخبة الحاكمة) مؤسسات علمانية تماماً ترفض الاحتفال بالأعياد الدينية وتُطوِّر احتفالات خاصة بها، وتعيد تفسير كثير من النصوص الدينية والشعائر ليحل القومي الزمني محل الإلهي المتجاوز. ويصل هذا التيار إلى قمته في حركة الكنعانيين الذين يرون العقيدة اليهودية انحرافاً عن الهوية العبرية السامية. وتُعَدُّ الدولة الصهيونية من أكثر المجتمعات إباحية واستهلاكية على وجه الأرض، وكانت ستُطبَع فيها طبعة عبرية من مجلة «بنت هاوس» الإباحية وقد استُقبل محررها عند حائط المبكى احتفالاً بهذه المناسبة السعيدة. وتنتشر محلات الأشياء الإباحية في مدينة القدس وتُقام المسرحيات المهرطقة التي لا تعرف حرمة لأي شيء.

أما الأحزاب الدينية، فهي أحزاب أقلية لا تمارس نفوذها إلا في رقعة ضيقة جداً من الحياة العامة في إسرائيل، وهي على كلٍ أحزاب تعبِّر عن يهودية تمت علمنتها على يد الصهاينة (أي صهينتها)، ولذا فهي يهودية المظهر علمانية المخبر.

وقد نجحت الصهيونية كذلك في تصعيد معدلات العلمنة بين يهود العالم بحيث حلت الصهيونية محل اليهودية، وأصبحت المشاعر الدينية تعبِّر عن نفسها من خلال التظاهر من أجل إسرائيل وتحرير الشيكات لها.

ورغم أن الصهيونية بدأت كحركة علمانية صريحة في علمانيتها، فإنها لم تكن لتستمر على هذا المنوال للأسباب التالية:

(أ) من المعروف في تاريخ الحضارة الغربية الحديثة (ومتتالية العلمنة فيها) أن عملية العلمنة لا يمكن أن تتم بشكل واضح وصريح دفعة واحدة، حتى لا تَفزَع الجماهير من وحشية النموذج المطروح (العالم باعتباره مادة استعمالية خالية من القيمة ومجرد من الغاية)، ولذا نجد أن الخطاب العلماني يتبنَّى ديباجات دينية في المرحلة الأولى (كما هو الحال مع فلسفة «إسبينوزا» والعقائد الربوبية) لترويج أفكار إلحادية الجوهر إيمانية المظهر. ثم تظهر تنويعات مختلفة على هذه الديباجات الدينية إلى أن نصل إلى التعريفات العرْقية أو الإثنية الوثنية الصريحة المنفصلة عن القيمة. والصهيونية ولا شك، تنتمي إلى هذا النمط.

(ب) المنظومة العلمانية المادية ترفض فكرة غائية الكون وفكرة ثبات القيمة الأخلاقية ومطلقيتها. فالإنسان موجود في الكون بالصدفة دون هدف أو غاية، والأخلاق تتغير بتغير الزمان والمكان. وكل هذا يخلق ما يُسمَّى «أزمة المعنى». ولذا، فإن المنظومات العلمانية كثيراً ما تستورد مصطلحات ومفاهيم دينية دون أي التزام بالأعباء الأخلاقية المرتبطة بهذه المفاهيم، وذلك لحل مشكلة المعنى. فالجندي البريطاني الذي كان يقتل الأطفال في أدغال أفريقيا ويأتي على الأخضر واليابس، كان في حاجة إلى ما يبرر أفعاله الوحشية من خلال منظومة تستخدم ديباجات إنسانية تخبره أنه يقتل دفاعاً عن الحضارة الغربية وأخلاق المحبة المسيحية وأن هذا هو عبء الرجل الأبيض.

والصهيونية، أيضاً، حركة قامت باقتلاع مئات الألوف من اليهود من أوطانهم، ونقلتهم إلى أرض معادية داخل مجتمعات قام أهلوها بمقاومتهم. ولذا، لجأت الصهيونية للعقيدة اليهودية لتحل مشكلة المعنى للمادة البشرية المنقولة.

(جـ) الصهيونية، شأنها شأن أية عقيدة سياسية، تود أن تكتسب شرعية، وأن تُجيِّش الجماهير وراءها. وقد كان هذا أمراً حتمياً بالنسبة للصهيونية، فقد كانت أيديولوجية نشأت في وسط أوربا بين مثقفين يهود غير يهود، مندمجين تماماً،

تشربوا الثقافة الألمانية لا مجرد معجبين بها. أما الجماهير اليهودية، فقد كانت في شرق أوربا، وهي جماهير «يهود اليديشية». وكانت قطاعات كبيرة منهم إما عميقة الإيمان بالدين أو على الأقل تربطها صلة وثيقة برموزه. ومن ثم، لم يكن هناك مفر من أن تستغل الصهيونية العقيدة اليهودية لتضفي على نفسها صبغة دينية، فلجأت إلى تبنِّي الرموز والأفكار الدينية المألوفة لدى هذه الجماهير بعد علمنتها، إذ أن أية صيغة صريحة في علمانيتها كانت ستفشل حتماً في تجنيدها. وهذا ما عبَّر عنه «كلاتزكين» حين قال: «إن الدين اليهودي يمكن أن يساهم في بلورة الروح القومية للشعب اليهودي». وقد كان «نوردوس» و«هرتزل» يدركان أهمية العناصر الدينية في تجنيد الجماهير. ولذا، فعندما فكرا في اختيار العراق مكاناً للاستيطان، فكرا أيضاً في «العناصر الصوفية» المرتبطة به وفي إمكانية الاستفادة منها. ولقد استقر الأمر على فلسطين في نهاية الأمر بسبب عدة عوامل من بينها قوة الأسطورة، أي الاسم في حد ذاته، «ففلسطين هي صرخة عظيمة تجمع اليهود» على حد قول «هرتزل».

والصهيونية، في هذا، لا تختلف من قريب أو بعيد عن كثير من أيديولوجيات المستوطنين البيض أو النازيين (بل وكثير من أيديولوجيات القومية العلمانية). فالمستوطنون البيض في جنوب أفريقيا أصحاب أيديولوجية عرْقية بيولوجية حتمية تستبعد السود من نطاق ما هو إنساني ما يتنافى تماماً مع العقيدة المسيحية. ومع هذا، فقد استخدموا ديباجات مسيحية لتسويغ كل أفعالهم، ومن ذلك إبادة الملايين، بل أسسوا كنيسة مسيحية تستبعد السود ولا تسمح لهم بالانضمام لها. وهذا أيضاً ما فعله النازيون الذين كانوا يؤمنون بأيديولوجية حلولية وثنية تماماً تحاول بَعْث التاريخ الألماني قبل دخول المسيحية في ألمانيا وقبل تغلغل أخلاق الضعفاء بين أعضاء الجنس الآري. ولكن النازية، مع هذا، أسَّست كنيسة مسيحية ألمانية بهدف اجتذاب الجماهير لهذه الأيديولوجية دون إفزاعها بالإلحاد الكامن والوثنية المتضمنة.

لكل هذا، نجد أن الصيغة الصهيونية التي شاعت هي التي تدور في إطار الحلولية الكمونية العضوية والتي تستخدم ديباجات دينية أو شبه دينية رغم أنها لا يربطها بالدين أي رابط (وهي الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة المُهوَّدة).

وتظهر علمانية الصهيونية في مصادرها الفكرية المتنوعة والمتعددة والتي تنتمي كلها للأنساق الفكرية العلمانية الغربية. وقد عبَّرت المنظومة العلمانية عن نفسها من خلال ما نطلق عليه «الرؤية المعرفية العلمانية الإمبريالية» التي ترى العالم بأسره مادة نسبية يمكن توظيفها لصالح الإنسان الغربي، وهذه هي الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة، فهي صيغة تستند إلى رؤية إمبريالية (من الناحية المعرفية) تهدف إلى توظيف اليهود (والعرب) باعتبارهم مادة بشرية يمكن نَقْلها واستخدامها، كما تهدف إلى توظيف الطبيعة (الأرض أو فلسطين) باعتبارها مادة طبيعية، إذ لا قداسة ولا حرمة لأي شيء. أما من الناحية الأخلاقية، فإن الصهيونية ممارسة علمانية إمبريالية منفصلة تماما عن القيمة تقوم على العنف وإبادة السكان الأصليين أو طَرْدهم من أرضهم، وهي تستعين بالإمبريالية الغربية في تنفيذ مخططها، سواء في نَقْل اليهود من بلادهم أو في طَرْد الفلسطينيين من وطنهم.

الثورة الرأسمالية والمسألة اليهودية

ظل أعضاء الجماعات اليهودية في وضع مستقر، يحاول الصهاينة أن يؤكدوا أن سبب مأساة اليهود هو كره الأغيار لهم. وهو كره ـ كما يدعون ـ كامن في الطبيعة البشرية. وهم بذلك ينزعون مشاكل أعضاء الجماعات اليهودية من سياقها التاريخي والاجتماعي المتعين ثم يضفون عليها بعدًا لا تاريخي شبه أزلي. ومن خلال هذه الإجراءات المنهجية يصبح من الصعب، بل من المستحيل، فهم ما يحدث للجماعات اليهودية.

وفي تصوري أنه لفهم ما يحدث بالفعل لأعضاء الجماعات الغربية، ولفهم الجذور الحقيقية للصهيونية، يجب أن نعود للتاريخ الغربي وللتحولات الكبرى التي حدثت فيه. ويمكننا، بشيء من التبسيط، القول بأنه، منذ نهاية القرن الرابع عشر تقريباً، بدأت تغييرات بنيوية عميقة تدخل على المجتمعات الغربية، فبدأ النظام الإقطاعي ببنائه الهرمي الثابت يهتز، وأخذت العلاقات بين الطبقات تختل، وقامت الثورات والحركات الفكرية والاقتصادية المختلفة، ابتداءً بعصر النهضة والإصلاح الديني، مروراً بعصر الاكتشافات والرأسمالية المركنتالية وعصر الملكيات المطلقة

وحركة التنوير، وانتهاءً بالثورة العلمية والصناعية والتكنولوجية والثورة الفرنسية، ثم الحركة الرومانتيكية والانقلاب الدستوري في إنجلترا وبقية أوربا. واستمرت العملية في أوربا عدة قرون طويلة (١٥٠٠ ـ ١٨٥٠) وربما إلى الوقت الحالي. وإذا بدأ المجتمع الإقطاعي المستقر مع بداية هذه الفترة، فإن المجتمع الرأسمالي المنتصر بدأ هو الآخر مستقراً مع نهاية هذه الفترة.

ويشير المؤرخ «كنيث نيل كامرون» ومؤرخون آخرون إلى ما يسمونه «الثورة الرأسمالية»، وهو اصطلاح ليس له مدلول اقتصادي وحسب بل مدلول حضاري كذلك، ولا يمكن فهم أية ظاهرة غربية في القرون الخمسة الأخيرة إلا بفهم طبيعة هذه التحولات التي طرأت على المجتمع الغربي على المستويين المادي والحضاري.

والثورة الرأسمالية هي، في نهاية الأمر، ثورة في طريقة الإنتاج والتوزيع، وفي بناء المجتمع، وفي علاقة الحاكم بالمحكوم، فجوهر الاقتصاد الإقطاعي هو تقسيم الأراضي الداخلة في وحدات اقتصادية كبيرة إلى أجزاء صغيرة يقوم الفلاحون بزراعتها لحساب مالك الوحدة الكبرى، ويحصلون على حاجاتهم المعيشية في حد الكفاف. والمجتمع الإقطاعي مقسَّم تقسيماً هرمياً صارماً يعرف كل شخص فيه مكانه ومكانته، اللذين عادةً ما يصل إليهما عن طريق الميراث وليس عن طريق الجد والعمل. وقد حُددت حقوق وواجبات كل أعضاء الطبقات تحديداً واضحاً، فالنبيل كان يعرف ما ينبغي عليه القيام به (الحماية الإقطاعية والفلاحية، وجباية الضرائب من الفلاحين، وربما الاشتراك في الحروب الصليبية). وكذلك كان الفلاحون ورقيق الأرض يعرفون واجباتهم وحقوقهم، وفي الأطراف كان التجار والصناع وكل الشخصيات الهامشية الأخرى.

ولعل أهم العوامل التي ساهمت في استقرار المجتمع الإقطاعي الأوربي هو غياب «الإنتاج المخصص للتبادل» إذ أن انهيار الإمبراطورية الرومانية أدى بدوره إلى انهيار نظام التجارة (العالمي) الذي أنشأته، وظهر ما يسمى «الاقتصاد الطبيعي»، وهو الاقتصاد الموجه أساساً نحو إشباع حاجات المجتمع ولا يتم فيه التبادل إلا عبر فائض السلع. فالتبادل التجاري في ظل الاقتصاد الطبيعي لم يكن عملية جوهرية

وأساسية للنظام وإنما عملية هامشية عرضية، أي أن إنتاج المجتمع الإقطاعي كان إنتاجاً أساسه القيمة الاستعمالية وليس القيمة التبادلية. وقد وصفت الدكتورة بديعة أمين هذا النمط الإنتاجي كما يلي:

«ظلت القارة الأوربية كياناً استهلاكياً بصورة أساسية يصدر العبيد والنساء والصبيان والفراء والسيوف، ويستورد الأقمشة والحبوب والتوابل وغير ذلك من المنتجات التي تستهلكها بالدرجة الأولى طبقة الإقطاعيين والنبلاء. ومن هنا، فإنه لم يكن هناك ما يستدعي، وبتعبير أكثر صواباً، ما يمكن أن يؤدي إلى نشوء طبقة تجارية محلية تولد ولادة طبيعية».

وكان المجتمع الغربي في تلك الحقبة التاريخية التي تمتد من القرن الخامس الميلادي حتى القرن الخامس عشر مقسَّماً ليس فقط إلى دول وإمارات مستقلة تفتقد إلى سلطة مركزية قوية، وإنما أيضاً كانت كل دولة وكل إمارة مكوَّنة من جماعات متماسكة منفصلة لكل منها قوانينها، فكان النبلاء والأقنان الذين يعيشون في صميم النظام الإقطاعي يشتغلون بالقتال والزراعة، وكان التجار وأعضاء النقابات الحرفية أعضاء في البلديات، وكان القساوسة وممثلو البيروقراطية الدينية تابعين للكنيسة. وقد تمتعت كل جماعة بدرجة من الاستقلال عن الجماعات الأخرى. أما أعضاء الجماعات اليهودية، فلم يكونوا مواطنين في المدينة ولا فلاحين في الضياع الإقطاعية، ولم يكونوا من الفرسان المحاربين، كما أنهم لم يكونوا بطبيعة الحال منتمين إلى الكنيسة الكاثوليكية. وعلى أي حال، فإن الانتماء للمجتمع الإقطاعي المسيحي كان يتطلب يمين الولاء المسيحي، الأمر الذي لم يكن متاحاً لليهود إلا إذا تنصروا.

وقد حُلَّت هذه المشكلة القانونية بالعودة إلى القانون أو العرف الألماني، وتم تصنيف اليهود باعتبارهم «غرباء». وكان الغريب في العرف الألماني تابعاً للملك تبعية مباشرة. ومن ثم، فقد أصبح أعضاء الجماعة يتبعون الملك أو الإمبراطور، موضوعين تحت حمايته، بل وكانوا يُعَدُّون ملكية خاصة له بالمعنى الحرفي (أقنان بلاط باللاتينية Servi Camerae Regis وبالإنجليزية: serfs of the royal

chamber) والتي تعني أقنان الخزانة الملكية. وكان الملك يفرض عليهم ضرائب كانت تصب في خزانته كما أنه كان يبيعهم المواثيق والمزايا ويحقق من ذلك أرباحاً. وقد حوّل هذا الوضع اليهود إلى أدوات إنتاج، شأنهم في هذا شأن المناجم والغابات والآلات المختلفة. ولكونهم تحت حماية الإمبراطور مباشرة، أصبح اليهود من الناحية الأساسية جماعة وظيفية مالية تابعة للطبقة الحاكمة، يتمتع أعضاؤها بحقوق تفوق في كثير من الأحيان حقوق عامة الشعب ولا تختلف أحياناً عن حقوق النبلاء ورجال الدين. ومع هذا، كان عضو الجماعة اليهودية لا حول له ولا قوة، إذ أنه، رغم تبعيته للملك والنخبة الحاكمة، كان يعيش بين قوىً شعبيــة لا تضـمر له حـباً ولا تشعـر نحـوه بأي عطـف، ويحيا في عزلة وغربة عنها، الأمر الذي زاد التصاقه بالملك وبالنخبـة وزاد اعتماده عليهم.

وقد ساعد على ظهور هذا التميز الوظيفي عدة ظروف تاريخية نوجز هنا بعضاً منها:

(أ) بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية وانهيار النظام التجاري الذي أنشأته، انقسم العالم إلى قسمين: العالم الإسلامي والعالم المسيحي. وقد تسبب هذا في صعوبة التبادل التجاري بين القسمين بسبب اختلاف الشرائع. ولذا، أصبح اليهود حلقة الوصل الوحيدة بينهما. وساعد على ذلك اختفاء الأقليات التجارية الأخرى مثل الفينيقيين وغيرهم.

(ب) كان اليهود أقلية دينية في المجتمع الإقطاعي المسيحي، ويبدو أن المجتمعات الزراعية عادةً ما كانت توكل مهمة التاجر إلى أقلية تقف على حواف المجتمع وليس في داخله (ومن هنا المقولة الماركسية الشهيرة من أن اليهود يعيشون في مسام المجتمع الإقطاعي). ويبدو أيضاً أن هذا الأمر كان أكثر إلحاحاً في المجتمع الإقطاعي الأوربي الذي كان يستمد شرعيته (وبعض قوانينه وجانباً من رؤيته) من الدين المسيحي، وأن الإدلاء بيمين الولاء المسيحي كان أساسياً للانتماء لنخبته العسكرية الحاكمة.

(جـ) كما أن شبكة الاتصالات اليهودية الواسعة، التي كانت تغطي كل البحر الأبيض

المتوسط وأجزاء أخرى كثيرة من العالم القديم، كانت تشكل ما يشبه النظام الائتماني العالمي، الأمر الذي يسر على أعضاء الجماعات اليهودية في الغرب الاشتغال بالتجارة الدولية والمحلية، أي أن اليهودي كان له مكانه الواضح والمحدد في المجتمع الإقطاعي، وهو دور التاجر، وإن كانت السلع التي يتاجر بها ليست من السلع الأساسية وإنما السلع الترفية والسلع الفائضة عن الحاجة.

كل هذا يعني في واقع الأمر أن أعضاء الجماعات اليهودية تحولوا إلى جماعات وظيفية. والجماعة الوظيفية هي جماعة من البشر يستوردها المجتمع من خارجه أو يجندها من داخله ثم يُوكل لها بوظيفة لا يمكن لأعضاء المجتمع القيام بها لأسباب شتى، ثم يعرِّفُها في ضوء وظيفتها وليس في ضوء إنسانيتها المتكاملة. ومن أهم الجماعات الوظيفية الجماعات التي تقوم بوظائف مالية مثل التجارة والربا.

ولعل المزية الكبرى التي حصل عليها أعضاء الجماعات اليهودية من وضعهم كجماعة وظيفية هي حرية الحركة، إذ أصبحوا العنصر البشري الوحيد المتحرك في المجتمع. ذلك أن الأقنان والفلاحين كانوا مرتبطين بالأرض رغم أنفهم، وكان النبلاء لا كيان لهم خارج إقطاعياتهم، وكان رجال الكنيسة يرتبط كل واحد منهم بكنيسته أو ديره، كما أن التجار المسيحيين وقفت في طريقهم حواجز كثيرة أعاقت حركتهم مثل ضرائب المرور التي كان اليهود مُعْفَيْنَ منها. ولكل هذا، تحوَّل أعضاء الجماعات اليهودية إلى عنصر استيطاني تجاري متحرك وتَرسَّخ المفهوم تماماً في الوجدان الغربي.

ومع حلول القرن الثالث عشر الميلادي، أصبح أعضاء الجماعات اليهودية في المجتمعات الغربية في العصور الوسطى جماعات وظيفية وسيطة تشكل جسماً غريباً بمعنى الكلمة وتعيش على هامش المجتمع أو في مسامه وتؤمن بدين معاد للديانة الرسمية، يرتدون أزياء خاصة بهم، ويتسمون بأسماء يهودية، ويتحدثون برطَانَات غربية أو يتحدثون أحياناً بلغة غير لغة أهل البلاد، مثل الفرنسية في إنجلترا والألمانية (ثم اليديشية) في بولندا، ويعملون في وظائف هامشية مثل التجارة والربا. وقد أخذت عزلتهم تتزايد حتى تبلورت تماماً داخل الجيتو خلال القرن الخامس عشر الميلادي.

واستمرت عملية تحول المجتمعات الغربية من النمط الإقطاعي في الإنتاج إلى النمط الرأسمالي حتى القرن الخامس عشر واكتملت مع حلول القرن التاسع عشر (وإن كانت لا تزال هناك جيوب إقطاعية في كل أوربا). ويمكن تفسير هذه العملية بمركب متداخل من الأسباب الاقتصادية والسياسية، من بينها ظهور المدن وازدياد حجم التجارة الدولية والصناعات المحلية. وقد شجع هذا كثيراً من الأقنان على الهرب من القرية إلى المدينة.

وأدى ازدياد حجم التجارة إلى زيادة ثمن الحاصلات الزراعية، الأمر الذي حفز الكثير من كبار وصغار الملاك الإقطاعيين على إصلاح الأراضي البور للحصول على غلتها. واضطر كثير من الإقطاعيين إلى منح الأقنان حريتهم نظير أن يقوموا بالعمل المطلوب منهم. وتزامنت هذه العملية مع الموت الأسود (مرض الطاعون) الذي اجتاح أوربا وأهلك ثُلث سكانها مع نهاية العصور الوسطى. وبالتالي، فقد ازدادت ندرة الأيدي العاملة، وازدادت المدن قوة وازدادت القرية ضعفاً مع زيادة عدد الأقنان الأحرار.

وساهمت عدة عوامل سياسية أخرى في عملية إضعاف النظام الإقطاعي، من بينها حروب الفرنجة التي قضت على الكثير من النبلاء الإقطاعيين، وحرب المائة عام التي أدت إلى ثورات الفلاحين وإلى ظهور حالة من الفوضى العامة. ولعل أهم الأسباب السياسية هو ظهور الملكيات القومية القوية (خاصةً في إنجلترا وفرنسا) التي عملت جاهدة على أن تكون لها جيوش نظامية مستقلة عن النظام الإقطاعي (تتكون من جنود ذوي أصول غير أرستقراطية)، الأمر الذي أدى إلى تقوية قبضة الملك ومكنه من أن يكيل الضربات للأمراء والإقطاعيين وأن يصبح «ملكاً» بمعنى الكلمة بعد أن كان مجرد كبير للأمراء. وكثيراً ما تحالف هؤلاء الملوك مع الجماعات الهامشية في المجتمع مثل التجار وسكان المدن لضرب الإقطاع والإقطاعيين.

وما يهمنا في هذه البانوراما التاريخية هو أن نبين أن وضع اليهود الذي كان مستقراً داخل المجتمع الإقطاعي الثابت قد اهتز، وأنه لم تعد الأمور محددة المعالم كما كانت من قبل. فبعد أن كان أعضاء الجماعات اليهودية يشتغلون بالتجارة الدولية،

ظهرت اتحادات من التجار الدوليين المسيحيين، مثل «العصبة الهانسية»، وهو اتحاد تجاري دفاعي تشكل بين المدن الساحلية في شمال ألمانيا، ومثل اتحاد لندن. كما ظهرت أساطيل تجارية قوية تابعة لجنوة والبندقية. وقد تمتعت هذه الاتحادات والأساطيل (المسيحية) بدعم الدولة، مما أضعف من قبضة التجار اليهود على التجارة الدولية واضطرهم إلى الاشتغال بالتجارة الداخلية والإقراض بالربا. ولكن حركة التاريخ كانت تأخذ مجراها، فظهرت طبقات التجار المحليين والمصارف المحلية التي زاحمت التاجر والمرابي اليهودي ثم احتلت أماكنهما، وبدأ أعضاء الجماعات اليهودية يفقدون وظيفتهم الأساسية في المجتمع الإقطاعي. وبدلاً من أن يلعبوا دوراً مثمراً، إن لم يكن منتجاً، وجدوا أنفسهم لا على هامش المجتمع وحسب ولكن عبئاً حقيقياً عليه لا دور لهم فيه.

وهذا الوضع الناجم عن تطور المجتمع الغربي من الإقطاع إلى الرأسمالية هو ما يمكن تسميته بالمسألة اليهودية. فالمسألة اليهودية ليست نتيجة اضطهاد الأغيار (غير اليهود) لليهود، وليست مؤامرة حيكت ضد اليهود، وإنما هي ظاهرة اجتماعية اقتصادية مفهومة تشبه في كثير من الوجوه المسألة اليونانية أو المسألة الإيطالية في مصر أو المسألة العربية في أفريقيا (إن صح التعبير). ففي هذه المجتمعات، قام اليونانيون والإيطاليون والعرب بدور الجماعة الوظيفية، ووقعوا ضحية للتطور التاريخي الذي طرأ على مجتمعاتهم وأصبحوا جماعات وظيفية بلا وظيفة. وقد حلت المسألة اليونانية في مصر، على سبيل المثال، برحيل كثير من اليونانيين إلى اليونان أو إلى أي بلاد أخرى، وتبقى من تبقى منهم بعد اندماجهم في المجتمع المصري وتقبُّل وضعهم دون تميز حضاري أو مهني. وقد تم الشيء نفسه بالنسبة للجماعات اليهودية في كل من إنجلترا وفرنسا، إذ طُردت الغالبية العظمى منهم وبقي عدد قليل اندمج مع بقية السكان، وكان اليهود المطرودون يحلون مشكلتهم عن طريق التقهقر إلى الوراء، أي بالهجرة إلى مجتمعات لا يزال النظام الإقطاعي فيها ثابتاً مستقراً. ولعل هذا يفسر انسحابهم إلى وسط أوربا ثم إلى شرقها (خاصةً بولندا). بل إنه من المعروف أن اليهود اتجهوا إلى بولندا بناءً على دعوة من حكامها وتشجيع منهم في القرن الثالث عشر، وذلك لتشجيع التجارة في هذه المملكة الإقطاعية.

ولكن للتاريخ منطقه المستقل إلى حدٍّ كبير عن نوايا الأفراد ومقاصدهم، ولهذا فإن الدورة الاقتصادية التي شاهدنا حدوثها من قبل في فرنسا وإنجلترا أخذت مجراها في بولندا وظهرت، كما هو طبيعي ومتوقع، طبقة من التجار المحليين والمصارف المحلية التي حلت محل التجار والمرابين اليهود. ولعل التجار المسيحيين المحليين قد تمكنوا من الحلول محل التجار اليهود بسهولة، لأن انتماءهم الحضاري لمجتمعاتهم قديم ولا شبهة فيه.

لكن الأهم من كل هذا هو نوعية التجارة التي كان التاجر اليهودي يمارسها وتلك التي كان يمارسها التاجر المسيحي المحلي، فالتجارة اليهودية تجارة بدائية (تعتمد على رأس المال التجاري الربوي) وهي ضرب من التجارة ترعرع في المجتمع الإقطاعي «حيث لا يوظف التاجر اليهودي أمواله في الإنتاج... ولا يبتاع مواد أولية، ولا ينفق على صناعة الأقمشة، فرأسماله التجاري ليس إلا وسيطاً بين منتجات لا يسيطر عليها ولا يخلق ظروف إنتاجها». أما الرأسمالي الجديد فإنه يقف في وسط العملية الإنتاجية ذاتها، يأخذ المخاطر ويوظف كل أمواله في شراء المواد الخام وابتياع العمل اللازم لتحويلها إلى سلع. والسلع التي يتم إنتاجها ليست مجرد سلع ترفية أو سلع استهلاكية، بل هي سلع تنتج بغرض بيعها داخل نظام اقتصادي مبني على البيع والشراء. وإذا كان التاجر اليهودي يقف على هامش المجتمع الأوربي، فإن التاجر الجديد قد وُلِد في رحم هذا المجتمع (ضمن الاقتصاد الرأسمالي الجديد). وكلما ازداد القطاع الرأسمالي قوة، ازداد هو قوة إلى أن حل تماماً محل التجارة البدائية، وتحول اليهود إلى جماعة وظيفية بلا وظيفة، وطرحت المسألة اليهودية نفسها على أوربا الشرقية ثم الغربية ثم على العالم الغربي بأسره.

الاستعمار

ومن المفارقات التاريخية أن الثورة الرأسمالية التي أدت إلى ظهور المسألة اليهودية هي التي أدت أيضاً إلى ظهور الحل الصهيوني. فقد أدت هذه الثورة (والثورة الصناعية التي تُعَدُّ أحد أهم تبدياتها) إلى السيطرة المتزايدة من قِبَل الإنسان على الموارد الطبيعية، وأصبح من الممكن للإنسان أن ينتقل من مكان إلى مكان في يسر

وسهولة حتى تحولت الدنيا بأسرها إلى مجرد «قرية عالمية». وأصبح من الممكن للمرء أن ينتقل من لندن إلى بومباي في ساعات بعد أن كانت هذه الرحلة تستغرق من قبل شهوراً أو سنوات، بل وأصبح من الممكن للإنسان أن يقطن في أي مكان يختاره (حاراً كان أم بارداً) إذ أصبح لديه من الآليات ما يمكنه من السيطرة على بيئته المباشرة، فيبني البيوت ويكيفها ويحتفظ بالأطعمة لمدة طويلة. وكما لاحظنا من قبل، غيَّرت الثورة الرأسمالية وجه الإنتاج الاقتصادي من مجرد إنتاج استهلاكي إلى إنتاج سلعي، أي أن الإنتاج من أجل التسويق أصبح عنصراً أساسياً، وتحرك السوق وعالم التجارة من الهامش إلى المركز. وقد فجرت هذه العملية بعض الطاقات الخلاقة في الإنسان، فقامت الثورة الصناعية وتوصلت أوربا منذ تلك الفترة إلى مجموعة مذهلة من الاختراعات، خاصةً في مجال الطاقة، إذ تمكن الإنسان من تسخير الطاقة الطبيعية في خدمته في الأغراض الصناعية بحيث أصبحت إنتاجية الفرد الواحد في يوم تعادل إنتاجية قرية بأسرها في شهر. وقد ولَّد هذا النمط الإنتاجي الجديد رغبة استهلاكية شرهة في الأسواق المحلية ثم المجاورة ثم العالمية، مما أدى إلى ظهور التشكيل «الإمبريالي» الغربي بأشكاله المختلفة والذي وصل إلى قمته حين قامت الاحتكارات الدولية بتقسيم العالم، بكل ثرواته وأسواقه، فيما بينها، ثم جيَّشت الجيوش الهائلة وبنت البحريات الضخمة لتسوية أي خلافات قد تنشأ أثناء عملية التقسيم، ولضمان الأمن في المستعمرات المفتوحة. وقد تمت هذه العملية تقريباً قبل الحرب العالمية الأولى (ويمكن رؤية هذه الحرب كنتيجة لمحاولة الدول الرأسمالية الإمبريالية المختلفة إعادة تقسيم غنائمها الآسيوية والأفريقية).

ولا يمكن رؤية الصهيونية خارج هذا السياق الاستعماري الإمبريالي. فحلم اليهود بالعودة إلى أرض الميعاد قديم قدم اليهودية ذاتها. ولم يكن الفلسطينيون (العرب) يبدون أية مقاومة ضد اليهود الذين كانوا يحضرون لفلسطين للصلاة أو حتى للاستيطان لأهداف دينية، بل إنهم كانوا يرحبون بهم. وعلى الرغم من هذا، فإن عدد اليهود في فلسطين لم يزد عام ١٨١٤ عن عشرة آلاف يهودي فقط. وفي عام ١٩١٤ لم يكن عدد اليهود يزيد عن «٣٥ ألف يهودي من جملة ١٦ مليون يهودي في العالم يعبرون في صلواتهم ثلاث مرات عن رغبتهم في العودة إلى «أورشليم»،

لكن الحلم الديني في العودة لم يؤد إلى نقل اليهود (والمسألة اليهودية) إلى الشرق. وهذا يعود إلى أن العودة الجماعية والحرفية لم تكن مطروحة أساساً على المستوى الديني. فالدين اليهودي، في إحدى صوره، يؤمن بأنه «في الوقت الذي يحدده الرب وبطريقته، وعندما يصبح الإنسان مؤهلاً للتحرر المطلق، فسوف يعاد اليهودي إلى فلسطين». ولكن حلم العودة لن يتم على أيدي الأفراد وإنما على يد الماشيح (أي المسيح ـ المخلِّص اليهودي). بل إن التلمود يقرر، في بعض نصوصه، أن أي شخص يهودي يعود إلى فلسطين بغرض الاستيطان وليس بغرض التعبد يخالف بذلك الوصايا الربانية ويرتكب جريمة «الدحيكات هاكتس»، أي التعجيل بالنهاية (بدلاً من انتظار إرادة الإله).

ولكن الاستعمار الغربي وجد أن الحل الوحيد الممكن لمسألة الغرب اليهودية هي تصديرهم («عودتهم» في المصطلح الديني) إلى آسيا وأفريقيا. وهذا متسق تماماً مع الرؤية الغربية الإمبريالية للكون التي حولت العالم إلى مادة استعمالية يوظفها القوي لصالحه. وكان العالم الغربي يدرك تماماً أنه يملك القوة التكنولوجية اللازمة لسحق كل من يقف في طريقه، فقام بإبادة شعوب واستعباد شعوب، وحل مشاكله الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تصديرها إلى الشرق. فمشكلة الحصول على المواد الخام اللازمة للإنتاج، ومشكلة الإنتاج السلعي، كانت تُحل عن طريق استعمار الأراضي وتحويلها إلى مناجم ومزارع وأسواق. ومن أهم المشاكل التي نجمت عن الثورة الرأسمالية مشكلة الانفجار السكاني، الأمر الذي زاد من حدة أزمة البطالة، وأدى إلى ظهور جماعات المتعطلين الذين كان يطلق عليهم اصطلاح «الفائض البشري» (human surplus). ولكن الحل الاستعماري كان دائماً جاهزاً، إذ قامت أوربا بتصدير فائضها السكاني إلى الأمريكتين ثم إلى آسيا وأفريقيا وأخيراً إلى أستراليا ونيوزيلندا، واستقر الأوربيون في جيوب استعمارية استيطانية في الجزائر وجنوب أفريقيا والهند.

وقد طُرحت عدة حلول للمسألة اليهودية هي في جوهرها حلول ترمي إلى «تحديث» اليهود واليهودية انطلاقاً من أن أزمة اليهود واليهودية قد نجمت عن ارتباطهم اقتصادياً وحضارياً بالمجتمع الإقطاعي السائد وعن كونهم جماعات

وظيفية بلا وظيفة، وبالتالي كان عليهم أن يعيدوا صياغة أنفسهم حتى يتكيفوا مع المجتمع التجاري الصناعي الجديد الذي ظهر في أوربا (في غربها في بداية الأمر، ثم في شرقها مع حلول القرن التاسع عشر) ويكتسبوا وظائف جديدة تسهِّل عليهم عملية الانخراط في المجتمع الجديد (وبطبيعة الحال، كان هناك الرافضون تماماً لأي شكل من أشكال التحديث مثل جماعات المتصوفين الذين يطلق عليهم «الحسيديون»).

وكانت الصهيونية إحدى الاستجابات اليهودية المختلفة لأزمة اليهود واليهودية في المجتمع الأوربي الحديث، وكانت تهدف إلى تحديث اليهود واليهودية بشكل أو بآخر. وقد وجدوا أن الحل الاستعماري لمشاكل أوربا، بما في ذلك المسألة اليهودية، هو الحل الأمثل، ولذا أيَّدوا تصدير المسألة اليهودية مع ما يُصدَّر من مشاكل وسلع بائرة إلى آسيا أو أفريقيا أو أي مكان آخر بخلاف أوربا. فدعوا إلى نقل الفائض البشري اليهودي من أوربا إلى خارجها، تماماً كما يدعون إلى نقل [ترانسفير] العرب من فلسطين إلى خارجها، أي أن الإدراك الصهيوني للذات وللآخر يضرب بجذوره في الرؤية الاستعمارية الغربية، خاصةً وأن الفائض البشري اليهودي كان من المفروض فيه أن يشكل قاعدة للاستعمار الغربي. وبالتالي، ينجح اليهود في الاندماج في الحضارة الغربية من خلال التشكيل «الإمبريالي» الغربي، بعد أن فشلوا في تحقيقه من خلال التشكيل الحضاري والاجتماعي الغربي.

وقد لاحظ جمال حمدان الحقيقة الهامة التالية: «أن الاستعمار كله ما تم إلا على يد أوربا وما تم إلا خارجها، ولم يحدث في التاريخ الحديث أن استعمر جزء من أوربا باستثناء نقاط من الاستعمار الاستراتيجي في جبل طارق ومالطة وقبرص... لقد كان الاستعمار ـ بوضوح ـ صناعة أوربية مسجلة ولكنها للتصدير إلى خارج أوربا فقط وغير قابلة للاستهلاك المحلي بحال». ولذا، لم يفكر أحد قط في تصدير المسألة اليهودية إلى لندن أو باريس، ولم يفكر أحد قط أن تستقطع منطقة من ألمانيا، حتى بعد مذبحة الإبادة النازية، لإقامة الوطن القومي اليهودي فيها، وإنما كان التفكير في مصر وكينيا وقبرص والكونجو وموزمبيق والأرجنتين والعراق وليبيا. وفي نهاية الأمر، كانت فلسطين الضحية الفعلية نظراً لبعض العوامل الخاصة بالاستعمار الصهيوني.

وكانت الصهيونية واعية تماماً بنفسها كحل استعماري للمسألة اليهودية. ولعل المنشور الذي صدر عام ١٩٢١ عن «المنظمة الصهيونية في بريطانيا العظمى» بعنوان «الصهيونية: رد على النقد الجديد»، لعل هذا المنشور يلخص هذا الجانب من الحركة الصهيونية. يبدأ المنشور بتأييد الحقيقة البديهية التي أثبتتها التطورات اللاحقة وهي أن «الصهيونية لا تتفق ومبدأ تقرير المصير» لأن هذا المبدأ يعني ببساطة تقبُّل «التركيب العرقي الحالي في كل مقاطعة وبلدة». ثم يسأل المنشور: «هل تم الاعتراف في أي وقت مضى من تاريخ المدنية كله بأن استعمار إقليم متخلف لا يمكن أن يتم إلا بموافقة غالبية السكان الحقيقيين هناك؟ لو كانت الحال كذلك لندر أن يُستعمر أي بلد في العالم؟». ثم يدافع المنشور عن الفكرة الأساسية الكامنة وراء الاستعمار، فكرة تصدير المشاكل، فيقول: «إذا نفذ مبدأ تقرير المصير حتى نهايته المنطقية المجردة، وتم استفتاء السكان المحليين، لأصبح كل توسع مستحيلاً، ولسارت الجماهير الأوربية تطوف طليقة وتجول على هذا الطرف من الأطلسي بينما حفنة من الهنود الحمر لا تزال تطوف طليقة في مساحات أمريكا التي لا حدود لها». (شبَّه «بن جوريون» المعارك العنيفة التي خاضها المستوطنون الصهاينة ضد الفلسطينيين بتلك التي شنها المستوطنون البيض ضد الطبيعة الوحشية وضد الهنود الأكثر وحشية).

وقد تحدث المفكر الصهيوني الروسي «ليو بنسكر» عن حله للمسألة اليهودية بالمصطلح الاستعماري نفسه إذ يقول: «يتوجب علينا أن نرسل اليهود غير المندمجين والفائضين [غير المنتجين في المصطلح الصهيوني] إلى مكان آخر»، فهدف الحركة الصهيونية «هو إيجاد وطن آمن يعيش فيه بأمان هؤلاء اليهود الفائضون الذين يعيشون الآن كطبقة بروليتارية عالة على المواطنين الأصليين». ثم يضيف: «لو تمكنا مثلاً من توزيع اليهود على كل أنحاء العالم لأمكن، ربما بهذا التوزيع، حل المشكلة اليهودية». ولكنه كان يعرف جيداً أن «معظم البلاد المتحضرة [أي الأوربية] سوف لا تقبل بهجرة اليهود الجماعية إليها»، ولذا يجب الحصول على «بلد خاص لنا في الولايات المتحدة أو أي ولاية تركية». وقد وصف «أوسكار رابينوفيتش»، في كتاب هرتزل السنوي، المشروع الصهيوني بأنه يهدف إلى حل المسألة اليهودية عن طريق

تحويل «تيار المهاجرين اليهود من إنجلترا إلى أفريقيا وآسيا»، وبأنه يهدف إلى تدعيم بريطانيا عن طريق «إنشاء مركز يهودي للحكم» يطل على الطريق البريطاني الحيوي (لندن ـ «سنغافورة» ـ ملبورن). وقد وصف «هرتزل» الفكرة الصهيونية عن حق بأنها «فكرة استعمارية»، ولذا فقد أرسل بمشروعه لسير «سيسيل رودس» «ليضع ختم شرعيته» على هذا المشروع. أما «ناحوم سوكولوف»، المؤرخ والزعيم الصهيوني، فقد قرر حسم التناقض بين الصهيونية كحركة بعث روحي والصهيونية كحركة استعمارية بأن قرر: علينا أن نكون صهاينة «في استعمارنا وروحنا وديننا».

وإذا كانت الصهيونية فكرة استعمارية، فإن كل مؤسساتها وممارساتها لابد وأن تتصف بهذه الصفة الجوهرية. وقد كتب «هرتزل» مثلاً في كتاب **دولة اليهود** عن الشركة اليهودية التي ستقوم بتنفيذ كل من الخطة العملية والمخططات السياسية التي ستعدها الجمعية اليهودية (أي المنظمة الصهيونية). وهذا التصور يشبه إلى حدٍّ كبير نسق الاستيطان الكولونيالي في الجزائر وروديسيا. ولذلك، حينما تأسست هذه الشركة بالفعل، أطلق عليها اسم «الشركة اليهودية الاستعمارية (الكولونيالية)» (وبالطريقة نفسها كانوا يتحدثون عن «البنك الكولونيالي»، وعن «الصندوق اليهودي الكولونيالي»).

والدولة الصهيونية، حسب التصور الصهيوني، هي تعبير عن جوهرها الاستعماري المتأصل، فهي ستكون «إمبراطورية بريطانية مصغرة» (إنجلترا الصغرى، على حد قول «هرتزل») وستستند دعائم صهيون الجديدة إلى الغزو الاستعماري وستمتد من جبال «كليمنجارو» في كينيا إلى فلسطين. وتتفق رؤية «موسى هس»، في كتابه **روما والقدس** مع رؤية «هرتزل»، وإن اختلفت عنها في بعض التفاصيل، ففكرة «هس» الصهيونية هي أيضاً فكرة استعمارية، وهي أيضاً تهدف إلى حل المسألة اليهودية عن طريق تصديرها. فهو يقول: إننا عندما نتكلم عن إقامة مستعمرات في الشرق لا نعني أن يهاجر يهود الغرب كلهم إلى فلسطين (فالدولة اليهودية لا تهدف إلى استيعابهم كلهم)، وإنما نهدف إلى استيعاب الفائض (أولئك الذين فشلوا في «أن يشقوا طريقهم إلى الحضارة الغربية بجهد بالغ ويحققوا لأنفسهم مركزاً اجتماعياً) أما الذين نجحوا في هذه العملية (فلن يتخلوا عن أي نجاح حققوه، لأن تضحية ذات نتيجة محددة

كهذه هي ضد طبيعة الإنسان). ولكن «هس»، رغم هذا الاتفاق في نقطة الانطلاق، يعرف جيداً حدود الرؤية والممارسة، ولذلك فهو لا يتحدث قط عن إمبراطورية صهيونية استعمارية، وإنما يتحدث عن مستعمرة أو مستعمرات وحسب «ننشئها في بلد أجدادنا بمساعدة فرنسا، صديقتنا الحبيبة، المخلِّص الذي سيعيد لشعبنا مكانته في التاريخ العالمي».

والصورة هنا هي صورة فائض يهودي يبحث عن مخرج من مسألته اليهودية يقدم نفسه لقوة استعمارية تقوم بنقله إلى الشرق، ليستوطن هناك و«ليحل» محل أحد الشعوب الشرقية ـ نظير أن يصبح الجيب الصهيوني الجديد الدخيل «عميلاً» للقوة العظمى التي تقوم بحمايته، وهذا هو النمط الأساسي الذي يتواتر في الكتابات الصهيونية. ويمكننا القول إن الاستعمار الصهيوني هو إفراز للتشكيل الاستعماري الغربي، ولكن إفرازات هذا التشكيل متنوعة، فهو استعمار إحلالي ليس له دينامية مستقلة عن الدولة العظمى التي تتبناه. ولعل هاتين السمتين، إحلاليته وعمالته؛ هما السمتان الأساسيتان للاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

ويمكن بشيء من التبسيط غير المخل تخيل أنواع الاستعمار المختلفة على هيئة هرم، لا تنفصل قمته عن قاعدته، وإن كانت تختلف عنه، ولعل المعيار الكامن في تدرج هذا الهرم هو درجة التشوه التي تلحق بجماعة المقهورين نتيجة للغزو الاستعماري. إذا قبلنا هذه الصورة المجازية، مع علمنا التام بأنها صورة تصنيفية وحسب وليست مقولة إمبريقية، فإننا سنجد عند قاعدة الهرم ما يسمى بالاستعمار الجديد، وهو أن تتحكم القوة العظمى الاستعمارية في مصير الشعب وثرواته عن طريق حكومات عميلة وعن طريق منظمات دولية خاضعة لهيمنة القوى العظمى (كما هو الحال الآن في معظم دول العالم الثالث). ومثل هذا النوع من الاستعمار يمارس سلطاته بشكل غير مباشر، ولذلك فالتشوهات الحضارية والاجتماعية التي يلحقها بمجتمع المقهورين قد لا تكون في عِظَم التشوهات التي قد تسببها أنواع الاستعمار الأخرى. يقع فوق هذا، في هرمنا الافتراضي، الاستعمار التقليدي، حيث ترسل الدولة الغازية بجيوشها وتحتل بلداً ما لتحويل سكانه إلى مصدر للعمالة الرخيصة وللاستيلاء على موارده الطبيعية ولتحويله إلى سوق للسلع الفائضة وللاستفادة من وضعه الاستراتيجي (كما كان حال

مصر إبان فترة الاحتلال الإنجليزي). ومثل هذا النوع من الاستعمار يلحق كثيراً من التشوهات بالمجتمع المستعمَر، إذ يفرض ثقافته ويقضي على فرص هذا المجتمع في أن يطور نفسه بشكل طبيعي ويمنع سكانه من أن يسيطروا على مصيرهم. ولكن مع هذا لا يمكن أن تُقاس هذه التشوهات بتلك التي يلحقها الاستعمار الاستيطاني (وهو الضرب الثالث من الاستعمار) بالمجتمع المستعمَر، إذ أن الاحتلال هنا يأخذ شكل جماعة استيطانية، بكل مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية (من أسر وحكومات ونسق قيمي وجيش ولغة)، تُلقي بظلالها الكثيفة على السكان الأصليين، الذين يتحولون إلى عبيد يهاجرون يومياً من قراهم ومخيماتهم إلى المدينة الاستيطانية أو إلى المناجم ليعملوا نظير أجور هي دائماً أقل من حد الكفاف، بينما تعمل الزوجات في أماكن أخرى، ولا توجد أي مؤسسات حضارية تقليدية أو حديثة لترعى النشء الجديد مما ينتج عنه تشوه كامل لبناء المجتمع الأصلي. وفي قمة الهرم يقع الاستعمار الاستيطاني الإحلالي، وحسب معلوماتي لا يوجد في الوقت الراهن سوى الاستعمار الصهيوني الذي ينتمي إلى هذا النوع، وهو يشبه في كثير من النواحي استعمار الرجل الأبيض للولايات المتحدة. فالرجل الأبيض هناك لم يهدف إلى استغلال الأرض ومن عليها من سكان، وإنما كان يهدف إلى استغلال الأرض دون سكانها، ولذا كان لابد من إبادة السكان الأصليين. وهذا ما حدث في فلسطين، إذ لم يقم الصهاينة باستعمار الفلسطينيين وتحويلهم إلى عبيد مؤاجرين، وإنما قامت الصهيونية بالاستيلاء على الأساس المادي الذي يستند إليه المجتمع الفلسطيني ذاته، وأحلت المستوطنين الصهاينة محل الفلسطينيين، الذين طُردوا من ديارهم (ربما لأن الإبادة لم تكن مطروحة بسبب الصعوبات العملية، وإن كنا نعرف حالات حاول المستعمر الصهيوني فيها إبادة أعداد من الفلسطينيين ونجح في ذلك إلى حدٍّ ما، فالهدف من مثل هذه المذابح ليس بأية حال طرد الفلسطينيين وإنما الإجهاز عليهم). وبهذا يكون الاستعمار الاستيطاني الإحلالي أكثر أنواع الاستعمار شراسة وضراوة.

ولابد وأن نبيّن أن إحلالية الاستعمار الصهيوني هي نتيجة حتمية «لصهيونيته» (و«يهوديته» المزعومة)، بل إننا يمكن أن نعتبر أن الإحلالية والصهيونية هما مترادفان

يعبران عن الشيء نفسه. فالصهيونية كانت تهدف لإنشاء دولة يهودية خالصة، ووجود أي عنصر غير يهودي داخل هذه الدولة سيؤدي إلى إفشال المشروع الصهيوني من أساسه، أي أن البرنامج الصهيوني، لأنه صهيوني، كان يقتضي إحلال اليهود محل العرب، وليس مجرد استغلال هؤلاء العرب. ولذا بينما كان الفلاح الإفريقي المطرود يُستوعب في النظام الاقتصادي الجديد كبروليتاري، كان الفلسطيني يتحول إلى لاجئ ـ أي إنسان منفصل عن أي نمط إنتاجي أو علاقات إنتاجية (ولعله من أكبر إنجازات منظمة التحرير الفلسطينية أنها احتفظت لهؤلاء اللاجئين ـ على الرغم من وضعهم الفريد ـ بهويتهم القومية وبإحساسهم بالانتماء لوطنهم الفلسطيني ولأمتهم العربية).

وكان غالبية الصهاينة مدركين للطبيعة الاستعمارية الاستيطانية الإحلالية للمشروع الصهيوني، ولعل شعار «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب» هو إفصاح عن هذا الاتجاه الإحلالي. والنزعة الإحلالية واضحة في كتابات «هرتزل» من البداية حينما يتحدث عن استخدام «المواطنين الأصليين» في قتل الثعابين الكبيرة والحيوانات المفترسة الأخرى، ثم إعطائهم وظائف في دول أخرى يقيمون فيها بصفة مؤقتة إلى أن يتم اختفاؤهم بشكل كامل. وكان «إسرائيل زانجويل» يرى (عام ١٩١٩) أنه يجب أن يتم تدريجياً نقل العرب الفلسطينيين وتوطينهم في ما أطلق عليه «المملكة العربية الجديدة الواسعة»، حتى يتسنى تحويل فلسطين إلى «وطن قومي يهودي». وقد كتب «وايزمان» في أغسطس عام ١٩٤٧ يقول: إن نجاح مشروع تقسيم فلسطين يتوقف على «ما إذا كانت الحكومة ترغب بالفعل أو لا ترغب في تنفيذ هذه التوصية الخاصة بنقل العرب. وقد ذكر «جوزيف وايتز»، ممثل الوكالة اليهودية المسئول عن الاستيطان في صحيفة دافار (٢٩ سبتمبر ١٩٦٧)، أنه هو وغيره من الزعماء الصهاينة توصلوا في عام ١٩٤٠ إلى نتيجة مفادها أنه ليس هناك «مكان يتسع لكلا الشعبين [العربي واليهودي] معاً في هذا البلد»، وأنه لتحقيق الأهداف الصهيونية لابد وأن تُقام دولة عند نهر الأردن ليس فيها عرب، ولذا كان من الضروري ـ حسب قوله ـ «نقل العرب من هنا ومن الدول المجاورة... نقلهم جميعاً، وبعد انتهاء عملية النقل هذه سيكون في مقدور الدولة (الصهيونية) استيعاب الملايين من

إخواننا. وقد وافق جميع الزعماء الصهيونيين، باختلاف اتجاهاتهم السياسية، على إحلالية الاستعمار الصهيوني، سواء كان «سوكولوف» الصهيوني السياسي اليميني، أو «بوروخوف»، زعيم «اليسار» الصهيوني.

وكان «كارل كاوتسكي»، المفكر الثوري اليهودي، من أوائل المفكرين الذين أدركوا الطبيعة الإحلالية للاستعمار الصهيوني في دراسته الشهيرة **هل يشكل اليهود جنساً؟** إذ تكهن بأن المستوطنين اليهود سيعانون الكثير خلال النضال العربي من أجل الاستقلال، لأن الاستعمار الصهيوني يدل على نية اليهود على البقاء في فلسطين ليس بهدف استغلال السكان الأصليين وحسب، بل لطردهم نهائياً أيضاً. ولا ندري هل كان «بن جوريون» واعياً بالأساس النظري الذي تنطلق منه الممارسات الصهيونية، ولكننا نعرف أنه أدرك الخاصية الإحلالية للاستعمار الصهيوني بعد إنشاء الدولة الصهيونية على الأقل، إذ اقترح على «ديجول» أن يتبنى الشكل الإحلالي من الاستعمار الاستيطاني حلاً للمشكلة الجزائرية، فتقوم فرنسا بإخلاء المنطقة الساحلية من الجزائر من سكانها العرب على أن يتم توطين الأوربيين وحدهم فيها، ثم تعلن المنطقة دولة مستقلة أوربية بيضاء خالصة لسكانها حق تقرير المصير، تماماً مثل الدولة اليهودية الخالصة (ولكن رد «ديجول» كان يتسم بالذكاء التاريخي إذ رفض أن يخلق «إسرائيل أخرى»، على حد قوله).

هذه هي الخاصية الأولى للاستعمار الصهيوني، أما الخاصية الثانية فهي عمالة الاستعمار الصهيوني. فالمشروع الصهيوني ابتداءً لم يكن من الممكن تنفيذه من الناحية التكنولوجية البحتة إلا بعد الثورة الرأسمالية التي ربطت أجزاء العالم وحولته إلى سوق واحد تقريباً، متماسكة أجزاؤه، وهي الثورة التي جعلت عملية نقل الملايين من قارة إلى أخرى وتوطينهم أمراً ممكناً. ومن الناحية العسكرية السياسية، لم يكن من الممكن أن تتم هذه العملية إلا بحماية قوة عظمى تضمن للمستوطنين الأوربيين (الصهاينة في هذه الحالة) قطعة أرض تقتطعها من آسيا وأفريقيا ثم تقوم بإمدادهم بالسلاح وبالعون العسكري اللازمين لصد هجمات السكان الأصليين.

ولعل عمالة الاستعمار الصهيوني تظهر أكثر ما تظهر في بحثه الدائب، في

المراحل الأولى عن قوة إمبريالية ترعاه، فقد تفاوض «هرتزل» مع العثمانيين ثم مع الألمان والروس ومع الفرنسيين، وأخيراً مع الإنجليز الذين أدركوا الإمكانيات الاستعمارية الكامنة في المشروع الصهيوني، وقد كللت هذه المساعي بالنجاح، بعد موت «هرتزل»، بصدور وعد «بلفور». وقد أصبحت لندن بعد ذلك هي مقر القيادة الصهيونية، ولكن مع انتقال مركز الإمبريالية العالمية من العاصمة الإنجليزية إلى «واشنطن»، انتقلت القيادة الصهيونية هي الأخرى إلى هناك لتضمن أن تكون على مقربة من القوة الأساسية التي ترعاها.

ولم تكن عمالة الاستعمار الصهيوني بأمر خافٍ على الزعماء الصهاينة. فقد كان «هرتزل» يرى أن الدولة الصهيونية ستكون بالدرجة الأولى «مستعمرة كبيرة» تدعم النفوذ البريطاني، بل إنها ستكون بمثابة «مستعمرة جديدة غنية» تضاف إلى الإمبراطورية العتيدة. وقد شارك «نورداو» في هذا التصور أيضاً، فالدولة الصهيونية ستكون تحت وصاية بريطانيا العظمى، أما «اليهود [وهو يعني في الواقع الصهاينة] فسيكونون بمثابة حراس على طول الطريق ابتداءً من الشرقين الأدنى والأوسط حتى حدود الهند».

ويفهم من كلمات «نورداو» أن الدولة الاستيطانية والمستوطنين سيقومون على خدمة الإمبراطورية. ولكن يبدو أن المخطط الصهيوني لم يكن يهدف لهذا وحسب، وإنما كان يهدف أيضاً إلى تحويل كل يهود العالم إلى «عملاء» أو «تابعين سريين» (على حد قول «هرتزل» في مذكراته).

كما أن إحلالية الاستعمار الاستيطاني تكمن في صهيونيته، كذلك نجد أن عمالته لصيقة بشكل عضوي بصهيونيته أيضاً. وهذا ما نبه إليه «جابوتنسكي»، إذ قال إن فلسطين العربية ستنضم إلى بقية العالم العربي، أما الدولة الصهيونية التي لا تنتمي إلى المنطقة فستضطر أن تلجأ لبريطانيا لحمايتها وبالتالي ستكون معتمدة عليها اعتماداً كاملاً بما يضمن استمرار التعاون بين الاستعمار الصهيوني العميل والاستعمار البريطاني.

وقد أشرنا من قبل إلى أن الاعتماد على قوة استعمارية كبرى كان أمراً أساسياً لتحويل

الرؤية الصهيونية الاستعمارية إلى حقيقة، وذلك لحماية المستوطنين من السكان الأصليين. ولكن يبدو أنه في حالة الصهيونية كان من الضروري الحصول على العون «الإمبريالي» الغربي لفرض الرؤية الصهيونية على اليهود أنفسهم الذين أبدوا معارضة قوية في بادئ الأمر ضد الحركة الصهيونية، وهذا ما اعترف به «وايزمان» حينما صرح أن وعد «بلفور» «كان مبنياً على الهواء» فالصهاينة «كانوا يقفون وحدهم على جزيرة صغيرة ـ مجموعة صغيرة من اليهود لها ماضٍ أجنبي». وكحل لهذه المشكلة ـ مشكلة الحركة الاستعمارية الاستيطانية التي لا تملك جماهير لنقلها إلى فلسطين ـ اقترح «وايزمان» استراتيجية الهجوم على اليهود من أعلى، أي أن تقوم الحركة الصهيونية بكسب ود القوة الإمبريالية. وبالتالي فإنها تكتسب شرعية أمام الجماهير اليهودية مما يضطر اليهود المناهضين للصهيونية إلى الموافقة على المشروع الصهيوني وعلى الانخراط في صفوف الحركة الصهيونية في الوقت المناسب. ولعل هذا هو السبب أن «وايزمان» أصر على أن يدرس المشروع الصهيوني لا في ضوء العهد القديم أو الجديد، وإنما «في ضوء المصالح الإمبريالية» (المنفصلة عن القيمة إنسانية كانت أم يهودية) ويبدو أن هذا هو ما تم بالفعل، ولذلك تحمس حكام الإمبراطورية وصدر وعد «بلفور»، وهو الوعد الذي يمنح الصهاينة «حقوق» المستعمرين «وواجباتهم»، ويمنح الحركة الصهيونية الشرعية الاستعمارية التي كانت تسعى لها.

الدولة المطلقة

ومن الأفكار المحورية في التشكيل الحضاري الغربي الحديث فكرة «الدولة المطلقة». و«الدولة المطلقة» غير الحاكم المطلق. فالحاكم المطلق هو الديكتاتور أما الدولة المطلقة فهي الدولة التي تعتبر نفسها المرجعية النهائية والتي لا تحتاج لأية شرعية، وبالتالي فإن مصلحة هذه الدولة هي القيمة المطلقة التي تتفرع عنها كل القيم الأخرى. ولكن لأن الدولة مرجعية ذاتها، فبوسعها أن تغير هذه القيم حسبما يتراءى لها وحسبما ترى مصلحتها. أي أن قيم الدولة المطلقة ليست قيما في واقع الأمر وإنما ديباجات لتبرير أفعالها بما في ذلك إبادة الآخرين أو تسخيرهم لصالحها. ويُلاحظ أن أهمية الدولة تزايدت تدريجياً في المجتمعات الغربية الحديثة

حتى أصبحت الركيزة الأساسية للمجتمع ومصدر تماسكه الوحيد (بدلاً من القيم الدينية). ثم أصبحت الدولة هي المطلق موضع التقديس الذي يحل محل الكنيسة والإله، وأصبحت مصلحة الدولة العليا الإطار المرجعي للمنظومة القيمية. ومع ظهور القومية العضوية، أصبحت الدولة الإطار الذي يعبِّر الشعب العضوي من خلاله عن ذاته ويحقق تماسكه العضوي. ثم يصل هذا التيار إلى ذروته مع الفكر الهيجلي إذ أصبحت الدولة الأداة التي تتوسل بها «الفكرة المطلقة» لتحقيق ذاتها، بل أصبحت تجسد الفكرة المطلقة في التاريخ.

والفكر الصهيوني لا يختلف عن الفكر الغربي إلا في التفاصيل، فالدولة اليهودية هي الإطار الذي سيعبِّر الشعب العضوي المنبوذ (أي المادة البشرية التي سيتم نقلها) عن هويته من خلاله. وتكتسب الدولة في الفكر الصهيوني دلالة أخرى هي فكرة الدولة الراعية الغربية. فقد أدرك الصهاينة من اليهود في مرحلة «هرتزل» أنه لن يتأتى لهم تحقيق مشروعهم القومي إلا من داخل مشروع استعماري غربي. ومن هنا كان البحث عن دولة غربية عظمى تقوم بعملية نقل اليهود وتوطينهم وتأمين موطئ قدم لهم والدفاع عنهم ضد السكان الأصليين داخل إطار دولة عميلة تدين للغرب بالولاء.

وقد أصبحت الدولة بعد مرحلة «هرتزل» و«بلفور» جزءاً من الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة. وكما هو الحال عادةً، نجد أن الإجماع الصهيوني لا ينصرف إلا إلى هذه الصيغة الأساسية الشاملة، أما ما عدا ذلك فهو موضع خلاف وصراع (دون قتال) بسبب الطبيعة المراوغة للخطاب الصهيوني. وقد اكتسبت الدولة اليهودية أبعاداً دينية مطلقة وأصبحت هي آلية تَحقُّق الحلم المشيحاني بل مركز الحلول. وبعد إعلان الدولة الصهيونية، بدأ كثير من اليهود ينظرون إليها باعتبارها الكنيس المركزي وإلى رئيس وزرائها باعتباره الحاخام الأعظم. ومع انتشار لاهوت موت الإله بين اليهود، أصبحت الدولة حرفياً هي تَجسُّد المطلق في العالم المادي، الآن وهنا، فهي على حد قول أحد المفكرين اليهود «العجل الذهبي». (انظر الجزء المعنون «بعض الاختلافات الصهيونية بشأن الدولة الصهيونية» الفصل الحادي عشر من الباب الثالث).

عبَّرت الثورة الرأسمالية عن نفسها من خلال الأنواع المختلفة من الاستعمار، وقد ساند العملية الاستعمارية مجموعة من الاعتذاريات والتبريرات تتسم بالعنصرية، إذ تفترض هذه الاعتذاريات أن «عدم المساواة بين الأجناس... حقيقة تاريخية واضحة» (على حد قول «بلفور»)، فهناك أجناس متفوقة لها كافة الحقوق وأجناس متخلفة ليس لها حقوق على الإطلاق أو لها على الأكثر حقوق محددة.

والنظرية العنصرية الغربية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالثورة الرأسمالية. وقد أشار مؤلف مدخل «العلاقات بين الأجناس» في **دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية** إلى أنه يمكن القول بأن «علاقات الأجناس قد بدأت بالتوسع الذي حققته القوى الأوربية الكبرى فيما وراء البحار ابتداءً من القرن الخامس عشر فصاعداً» (وهذا هو الوقت الذي بدأ فيه ظهور الأفكار الاسترجاعية المسيحية). ولكن هذا الاحتكاك الأولى بين الأجناس لم يتم في إطار التفوق التكنولوجي الأوربي، فالمغول في الهند والعثمانيون في البحر الأبيض المتوسط كانوا لا يزالون في قوة أي دولة أوربية أخرى، وكان في مقدورهم صد أي هجمات أوربية. وكان في مقدور الصينيين واليابانيين حتى القرن التاسع عشر أن يفرضوا شروطهم على الأوربيين الذين يودون دخول بلادهم والاتجار معهم. بل إن أفريقيا ذاتها كان بها دول قادرة على صد الهجمات العسكرية الغربية. والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة كان الأمريكتين لأن سكانها الأصليين لم يكن لهم أي صلة بالتطورات التكنولوجية التي حدثت في القارات الأخرى، ولذا كان من السهل على الإنسان الأبيض المسلح أن ينشئ إمبراطوريات غربية هناك، وأن تظهر بالتالي أولى النظريات العنصرية في إسبانيا في القرن السادس عشر.

وفي منتصف القرن الثامن عشر، تغير الوضع وحققت أوربا تقدماً تكنولوجياً جعل جيوشها قادرة على كسب معظم المعارك العسكرية التي قد تدخلها، وهنا بدأ الأوربيون يدركون «تفوقهم». وبينما كانت أحاسيس التفوق في الماضي تستند إلى ادعاءات الإنسان (الدينية أو الفكرية) عن نفسه (وهي ادعاءات فكرية ذاتية واهية)، بدأت أوربا بعد الثورة الصناعية ترى تفوقها مستنداً إلى الآلات والمدافع. وقد

ظل هذا الإحساس في تزايد حتى بداية القرن العشرين حين أصبح «حقيقة علمية» تساندها نظريات مثل نظرية «داروين» وأبحاث «علمية» أخرى ربطت بين الانتماء العرقي والحضارة. وقد بين كاتب مدخل «العنصرية» في **دائرة المعارف البريطانية الجديدة** أنه ليس من المصادفة أن العنصرية ازدهرت في وقت حدوث الموجة الثانية الكبيرة من التوسع الاستعماري الأوربي والزحف على أفريقيا، وهي أيضاً فترة ظهور الصهيونية وبداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين.

وقد بين المفكر النازي «ألفريد روزنبرج»، أثناء محاكمته في «نورنبرج»، أن العنصرية جزء أصيل من الحضارة الغربية الحديثة وليس انحرافاً عنها كما يدّعي بعض العلمانيين والتنويريين في مجتمعاتنا، وأكد لقضاته العلاقة العضوية بين العنصرية والاستعمار، فأشار إلى أنه عثر على لفظة «سوبرمان» في كتاب عن حياة اللورد «كتشنر»، وهو الرجل «الذي قهر العالم»، كما أكد أنه صادف عبارة «العنصر السيد» في مؤلفات عالم الأجناس الأمريكي «ماديسون جرانت» والعلامة الفرنسي «لابوج». وأضاف قائلاً إن هذا النوع من الأنثروبولوجيا العنصرية ليس سوى «اكتشاف بيولوجي جاء في ختام الأبحاث التي دامت ٤٠٠ عام». وقد كان «روزنبرج» محقاً فيما قاله، «فالعلم» الغربي في القرن التاسع عشر شغل نفسه بنظرية الأجناس، وظهرت أسماء مثل «و.ف. إدواردز» و«روبرت سوكس» والمفكر الإنجليزي «توماس آرنولد» (والد الشاعر والمفكر المشهور ماثيو آرنولد). وقد أثرت أفكار «نوكس» في «داروين» صاحب نظرية التطور، التي كان من اليسير على دعاة العنصرية أن يتبنوا منظورها المنفصل عن القيمة (كما فعل «نيتشه»)، وأن ينقلوا مفاهيمها من عالم الحيوان إلى عالم الإنسان لتبرير الغزو والإبادة.

ويمكن تلخيص الأفكار الأساسية للفكر العنصري الغربي فيما يلي:

١ ـ الحضارات غير الغربية أدنى بكثير من الحضارة الغربية.

٢ ـ الشعوب غير الغربية تختلف عرقياً عن الشعوب الغربية، وهذا الاختلاف وراثي.

٣ ـ ولأن الحضارة والعرق هما الشيء نفسه، فإن التخلف الحضاري أمر وراثي وبالتالي حتمي.

وقد ظهرت نظريات سياسية عديدة في درجة عنصريتها، فمنها من يرى أن «المتخلفين» أقرب إلى الحيوانات منهم إلى البشر، وبالتالي يجب إبادتهم. ومنهم من اتخذ موقفاً أكثر «رقة» ونظر للمتخلفين باعتبارهم يحتاجون إلى رعاية خاصة ولابد أن يؤخذ بأيديهم وأن يوضعوا تحت الوصاية وكأنهم أطفال. وهناك من بلغ به الحد إلى إلغاء وجودهم تماماً، بحيث أصبحت بلادهم «أرضاً بلا شعب» أو «مناطق جغرافية لا تاريخ لها».

ويغض النظر عن مدى قسوة أو رقة النظرية، نجد أن الافتراض الأساسي هو افتراض تخلف بعض الأجناس وتفوق البعض الآخر، وإن هذا التفوق يعطي هذا الفريق حقوقا مطلقة تجُب حقوق المتخلفين. ولذا كان من الممكن على المفكر الصهيوني ماكس نورداو أن يقترح توطين العمال الأوربيين العاطلين في آسيا وأفريقيا، وهم من الجنس المتفوق الأبيض، ليحتلوا مكان «الأجناس الأدنى» التي لا تستطيع البقاء خلال معركة التطور. وقد صرح بذلك قبل أن يتبنى الصهيونية حلاً للمسألة اليهودية.

كانت العنصرية إذن من أهم الأطر الإدراكية للحضارة والمجتمع الغربي في القرن التاسع عشر. وقد وُلد الإدراك الصهيوني للواقع داخل هذا الإطار وكان لابد وأن تتأثر به وتستفيد منه، فالرجل الأبيض المتفوق له حقوق متميزة، والصهيونية التي تبنت الحل الاستعماري كان لابد وأن تتبنى العنصرية أيضاً لأنهما وجهان للعملة نفسها. وبالفعل، نجد أن الصهيونية حاولت أن تنظر لليهود من الناحية الأساسية باعتبارهم جزءاً من الجنس الأبيض المتفوق. وعلى الرغم من أن الترويج لنظرية اليهودي كعضو في الجنس الأبيض المتفوق لم تبحث بشكل واعٍ أو على نطاق واسع، إلا أنها كانت الفكرة المتضمنة والكامنة في المساعي الصهيونية الأولى.

فقد كان «هرتزل»، على سبيل المثال ـ منطلقاً من افتراض أن المشروع الصهيوني هو واحد من مشاريع الرجل الأبيض الاستعمارية ـ يؤكد على ضرورة التنسيق بينها

حتى لا تتعارض الحقوق المختلفة «للبيض» مع بعضها البعض. وقد كتب في مذكراته، قبل أن يجتمع مع «جوزيف تشامبرلين» - وزير المستعمرات الإنجليزي، أنه ينبغي عليه أن يبين له «بقعة في الممتلكات الإنجليزية ليس بها حتى الآن بيض» قبل مناقشة ذلك المخطط الصهيوني للاستيطان. وافتراض إسرائيل زانجويل النقاء العِرْقي للمشروع الصهيوني، وحبذ الاستيطان الصهيوني في شرق أفريقيا كوسيلة لمضاعفة «عدد السكان البيض» التابعين لبريطانيا هناك.

والحديث الذي لا ينتهي في الكتابات الصهيونية عن تقدم اليهود وتفوقهم على أهل البلاد الأصليين وعن حقوق اليهود، لا يمكن فهمه إلا في إطار النظريات العنصرية الاستعمارية الغربية. إن عودة اليهود لبلاد الأجداد لن تتم حسب رؤى العهد القديم أو كتب «الأبوكريفا» أو غيرها من الكتب أو الأساطير، وإنما سيعود اليهود - من منظور «حاييم وايزمان»، أول رئيس للدولة الصهيونية - «بصفتهم ممثلين للحضارة الغربية»، وسيجلبون معهم العادات الغربية الراسخة مثل النظافة والنظام [والأسلحة الجديدة؟] «إلى هذا الركن الموبوء والبالي من الشرق» [المليء بالمواد الخام والعمالة الرخيصة؟]. إن الدولة الصهيونية، شأنها في هذا شأن المستعمرات الأخرى، مثل الجزائر والكونغو وجنوب أفريقيا التي ذبح فيها الملايين، ستشكل «جزءاً من جدار الدفاع عن أوربا في آسيا، ومعقلاً للحضارة ضد التخلف والهمجية».

ولكن من المفارقات التي واجهها الصهاينة أن العنصرية الغربية لم تكن موجهة ضد الأفريقيين والآسيويين وحسب، وإنما كانت موجهة أيضاً ضد اليهود. فالفكر العنصري الغربي يسري فيه تيار قوي معادٍ لليهود، بل إنه يمكن القول بأن الفكر الاسترجاعي المسيحي الغربي (وهو كما بيّنا إرهاص للفكر الاستعماري) الذي يدعو إلى توطين اليهود في فلسطين هو فكر معادٍ لليهود يطالب بالتخلص منهم. ونحن إذا ما نظرنا إلى كتابات المفكرين الاسترجاعيين لوجدنا أنهم من كبار المعادين لليهود. ولعل أهم المفكرين والساسة الاسترجاعيين على الإطلاق هو اللورد «بلفور». ولكننا إذا درسنا مواقفه وسلوكه السياسيين لاكتشفنا تلازم صداقته الظاهرية لليهود ومعاداته الحقيقية لهم. ففي عام ١٩٠٥ نجد أنه تبنى وناصر مشروع الاستيطان الصهيوني في شرق أفريقيا، ولكنه في الوقت نفسه أيّد قانوناً يقيد عدد اليهود المسموح لهم بدخول

إنجلترا كمهاجرين. إن «بلفور» كان ينظر لليهود باعتبارهم «جماعة معادية أدى وجودها داخل الحضارة الغربية إلى بؤس وشقاء استمر دهراً من الزمن»، إذ أن تلك الحضارة لا تستطيع طردهم أو استيعابهم. و«ولاء اليهود للدولة التي يعيشون فيها» ـ حسب تصور «بلفور» ـ «ضعيف إذا ما قورن بولائهم لدينهم ولعِرْقهم»، وهذا يعود لطريقة وجودهم وعزلتهم. إن موقف «بلفور» من اليهود موقف معادٍ لهم فهو يراهم شعباً لا جذور له ولا ولاء محدد له، ولذا يجب توطينهم خارج الحضارة الغربية.

إن مشروع توطين اليهود في فلسطين هو، في واقع الأمر، مشروع لطرد اليهود من الغرب، وتصديرهم ضمن ما صدَّرت أوربا من نفايات إلى الشرق، أي أنه مشروع يتضمن كرهاً واحتقاراً عميقين لليهود. وسنكتشف أن الصهيونية التي تبنت الحل الاستعماري للمسألة اليهودية تبنت أيضاً الرؤية العنصرية لليهود.

السياق اليهودي الغربي للظاهرة الصهيونية

في محاولتنا دراسة الجذور الغربية للظاهرة الصهيونية وللفكر الصهيوني، حاولنا أن نضعها في سياقها الأساسي وهو التاريخ الأوربي بكل أبنيته الفكرية والحضارية والاقتصادية. ولكننا، مع ذلك، يجب ألا نهمل العناصر الخاصة بأعضاء الجماعات اليهودية في الغرب والتي أدت إلى ظهور الصهيونية، فالصهيونية كانت بلا شك مشروعاً استعمارياً استيطانياً إحلالياً عنصرياً لا يختلف عن المشاريع الاستعمارية الاستيطانية الأخرى، ولكنها كانت أيضاً لها خصوصيتها اليهودية الغربية. ودراستنا للعناصر اليهودية في خلفية الصهيونية التاريخية لا تعني بأية حال أنها ظاهرة فريدة لا تنتمي إلى أي نمط، وإنما تعني أنها ظاهرة لها خصوصيتها برغم انتمائها إلى نمط تاريخي معروف. وفي تصورنا أن كل الظواهر تتسم بمفرداتها الخاصة، فقد تدخل فيها عناصر لا تدخل في الظواهر المماثلة، وتختلف الطريقة التي تترابط بها عناصر ظاهرة ما عنها في الظواهر الأخرى، كما تختلف علاقة الجزء بالكل من ظاهرة لأخرى. والوضع نفسه ينطبق على الظاهرة الصهيونية، فعلاقة الصهيونية بالثورة الرأسمالية (والإمبريالية) تختلف عن علاقة النازية بها، وذلك على الرغم من أن الصهيونية والنازية ظاهرتان متماثلتان، وتنتميان للتشكيل الحضاري الاقتصادي

نفسه. ولذا، فإن اعتذاريات الصهيونية تختلف عن اعتذاريات النازية، كما يختلف مجالهما وأساليبهما وتوجهاتهما. كما أرى أنه يجب أن نشير إلى أن ما يسمى «الخصوصية اليهودية» ليست خصوصية عالمية يتسم بها أعضاء الجماعات اليهودية أينما كانوا، وإنما خصوصية غربية، أي أنها مرتبطة تمام الارتباط بالتشكيل الحضاري الغربي الحديث.

ويمكننا القول إن ثمة عناصر اجتماعية وفكرية غربية عديدة كان لها تأثيرها القوي على وضع الجماعات اليهودية في الغرب، أدت إلى ظهور الصهيونية وساهمت في تشكيل الفكر الصهيوني، نذكر بعضًا منها فيما يلي:

١ ـ فشل المسيحية الغربية في التوصل إلى رؤية واضحة لوضع الأقليات على وجه العموم، ورؤيتها لليهود على وجه الخصوص، باعتبارهم قتلة المسيح ثم الشعب الشاهد على عظمة الكنيسة (في الرؤية الكاثوليكية) وأداة الخلاص (في الرؤية البروتستانتية) إذ لا يمكن أن يتم الخلاص دون عودة اليهود إلى فلسطين وتنصيرهم.

٢ ـ مناقشة قضية إعتاق اليهود في إطار فكرة المنفعة، ومدى نفع اليهود للمجتمعات الغربية.

٣ ـ تزايد أعضاء الجماعات اليهودية زيادة ملحوظة بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ، وخصوصاً في شرق أوروبا، ابتداءً من القرن التاسع عشر.

٤ ـ وجود اليهود في مناطق حدودية متنازع عليها بين الدول الغربية.

٥ ـ تعثُّر التحديث في شرق أوروبا الأمر الذي دفع بالألوف إلى أوروبا الغربية، وهو ما ولّد الفزع في قلوب حكومات غرب أوروبا وأعضاء الجماعات اليهودية فيها. ونحن نذهب إلى أن عام ١٨٨٢ (تاريخ صدور قوانين مايو التي كرَّست تعثُر التحديث في الإمبراطورية القيصرية الروسية) هو تاريخ ظهور الصهيونية بين اليهود.

٦ ـ عزلة يهود «اليديشية» ثقافياً وبخاصة في منطقة الاستيطان وفشل قطاعات كبيرة منهم في التكيف مع الأوضاع الجديدة.

٧ـ أزمة اليهودية الحاخامية وظهور حركات الإصلاح والدمج.

٨ـ سقوط القيادات التقليدية للجماعات اليهودية (الحاخامات وأثرياء اليهود) وظهور المثقف اليهودي الذي فقد هويته اليهودية ولم يكتسب هوية غربية جديدة.

ولكن كما بيّنا من قبل، تُعد الثورة الرأسمالية هي السبب الأساسي الذي أدى إلى ظهور المسألة اليهودية، ويمكن أن نضيف هنا أن الثورة الرأسمالية عبرت عن نفسها في أشكال مختلفة تختلف باختلاف الظروف الحضارية أو الاقتصادية أو الدينية للظاهرة التي تتأثر بها الثورة. فالثورة الرأسمالية، على سبيل المثال، تركت أثراً عميقاً على طبقة النبلاء المسيحيين وعلى التفكير الديني المسيحي وعلى الفلاحين المسيحيين وعلى أعضاء الجماعات اليهودية. وهددت الثورة الرأسمالية مواقع النبلاء المسيحيين، فقاوموها كما حدث في فرنسا مثلاً، أو هادنوها كما حدث في إنجلترا. أما بالنسبة للدين المسيحي، فإنه يمكن رؤية الإصلاح الديني وظهور البروتستانتية كتعبير عن هذه الثورة الرأسمالية. أما بالنسبة للفلاحين، فقد هاجرت أعداد كبيرة منهم إلى المدينة حيث تحولوا إلى «بروليتاريا». وعبرت الثورة الرأسمالية عن نفسها بالنسبة لأعضاء الجماعات اليهودية في شكل المسألة اليهودية والتي قلنا إنها مشكلة انتقال اليهود واليهودية من مسام المجتمع الإقطاعي وهامشه إلى صلب المجتمع الرأسمالي الجديد، وهي أيضاً المشكلة التي كانوا يسمونها (Productivization of the Jews) أي تحويل اليهود إلى قطاع إنتاجي، أي جعل اليهود يكتسبون المهارات اللازمة حتى يتكيفوا مع المجتمع الجديد ويساهموا فيه إنتاجياً بدلاً من أن يصبحوا عبئاً عليه. والمشكلة، كما أسلفنا، كانت إذن مشكلة «تحديث» اليهود واليهودية.

والواقع أن الثورة الرأسمالية هي التي أدت إلى هذا الوضع، ولكنها في الحقيقة لم تكن وحدها المسئولة عن ظهور المسألة اليهودية وإنما كان لتميز اليهود الوظيفي والاقتصادي دور فعال أيضاً. فالإقطاعي المسيحي كان أمامه بديل أو بدائل عديدة من بينها محاربة الاقتصاد الجديد أو الانضمام له، والفلاح المسيحي كذلك كان أمامه بدائل قد تكون أقل جاذبية من البدائل المتاحة أمام الإقطاعي وكان مجال الحركة مفتوحاً أمامه. أما اليهودي فكان مسلوب الإرادة ولا تسنح له بدائل تاريخية جديدة.

ولعل هذا ما يفسر الإحساس بالبؤس الذي عانت منه الجماهير اليهودية مع بداية القرن السادس عشر، وانتشار الحركات الماشيحانية بينها، وهي حركات صوفية تبشر بوصول الماشيح (المسيح المخلِّص) الذي سيأخذ شعبه المختار ليعود به إلى أرض الميعاد. ويمكن ترجمة هذا «المصطلح» الصوفي إلى مصطلح أكثر نثرية بالقول بأن الماشيَّح سيوجد بديلاً تاريخياً أمام الجماهير اليهودية التي وجدت نفسها في طريق مسدود. وبالفعل، طالبت الحركة الماشيحانية الفرانكية بإعطاء أرض لليهود حتى يتمكنوا من الاشتغال بالزراعة وترك التجارة الإقطاعية الطفيلية. وهذا الشعار هو الذي تبنته الحركة الصهيونية في نهاية الأمر وإن كانت قد ضمته إلى نسقها الفكري الاستعماري، وأصبحت القضية هي العودة لفلسطين هروباً من طفيلية وهامشية الشتات، من شخصية التاجر والمرابي للعمل بالزراعة والأعمال اليدوية المنتجة الأخرى.

عبَّر التميز الاقتصادي والوظيفي لأعضاء الجماعات اليهودية عن نفسه في ظاهرة الجيتو. وكان من الممكن نظرياً أن يتأقلم أعضاء الجماعات اليهودية بالتدريج في المجتمع الجديد، كما حدث للفئات الأخرى من المجتمع وكما حدث ليهود غرب أوربا (خاصةً في إنجلترا وفرنسا)، خاصةً وأن عملية التحديث استغرقت في أوربا عدة قرون (على عكس الوضع في العالم الثالث). ولكن مثل هذه العملية التدريجية لم تتم بالنسبة لليهود، خاصةً في شرق أوربا، إذ انعزلوا عن التيار الأساسي للحضارة الغربية داخل أسوار «الجيتو». ولم يكن هذا الانعزال في بداية الأمر شيئاً سيئاً، بل كان أمراً يطالب به اليهود أنفسهم، باعتبار أن الفصل بين الطبقات هو السمة الأساسية للمجتمع الإقطاعي، وباعتبار أن عزلتهم في «الجيتو» كان الهدف منها تيسير أدائهم لمهمتهم. ومع تآكل هذا المجتمع، تحول الجيتو من مكان يقطنه أعضاء الجماعات اليهودية ويمارسون فيه استقلالهم الديني والوظيفي إلى مكان يُعزلون فيه. وقد تسبب انهيار الأساس الاقتصادي للجيتو في انهيار معنوي وأخلاقي كامل، كما زاد من حدة اضطهاد العالم الخارجي للقاطنين فيه، وأصبح الجيتو هو المكان الذي يتم فيه عزل ومحاصرة أعضاء الجماعات اليهودية بعد أن كان المكان الخاص المقصور عليهم.

ثم تحول «الجيتو» في كثير من الأحيان إلى مكان قذر للغاية، تتفشي فيه الأمراض وتتراكم فيه القاذورات وتحيط به أسوار وحيطان عالية، وله بوابة واحدة أو بوابتان ويمنع اليهود من مغادرته. وقد ترك الانحطاط الاقتصادي والمعماري للجيتو أثراً عميقاً على وجدان القاطنين فيه، وعمق من انفصالهم عن العالم الخارجي، ولون إدراكهم للواقع.

وقد واجه يهود شرق أوربا كثيراً من الصعاب في الانتقال إلى العصر الحديث نتيجة لتخلفهم الحضاري. ومن هنا ظهرت الصهيونية باعتبارها إحدى صيغ التحديث، ولكنها إحدى الصيغ السطحية للغاية، والتي ادعت أنها تحدِّث اليهود واليهودية ولكنها قامت في واقع الأمر بخلق أكبر جيتو في العالم: الدولة الوظيفية الصهيونية. والصهيونية في جوهرها رؤية جيتوية وإدراكها للواقع جيتوي، ويمكن أن نلخص بعض نقاط التشابه بين الصهيونية والرؤية الجيتوية والوضع الجيتوي فيما يلي:

(أ) كان سكان الجيتو ينظرون للعالم الخارجي نظرة شك عميقة تستند إلى الثنائية الحادة التي تسم رؤية الجماعات الوظيفية للعالم. والصهيونية تتبنى هذه النظرة، فهي تنطلق من ثنائية اليهود والأغيار والتي تتبدى في نظرية الأمن الإسرائيلية، كما تتبدى في كل الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي الذي يصدر عن هذا الشك العميق في الأغيار (الذي يمثلهم العرب في الخريطة الإدراكية الصهيونية).

(ب) ورثت إسرائيل دور «الجيتو» في منطقة الشرق الأوسط، فالجيتو لم يكن منتجاً من الناحية الاقتصادية، وإنما كان يقدم دوراً وحسب، فقد كان المكان الذي تقيم فيه الجماعة الوظيفية اليهودية التي كانت تقوم بدور الوسيط. وإسرائيل تلعب الدور نفسه، فهي دولة وظيفية تلعب دور الوسيط بين الدول الإمبريالية والعالم العربي، ووظيفتها هي تأديب العرب لحساب العالم الغربي نظير أن يقوم الغرب بحمايتها.

(جـ) لم يكن المرابي اليهودي يستغل الفلاحين وحسب وإنما كان يهدد الأساس المادي لوجودهم، إذ كان ينزع ملكية الفلاحين بعد دورة الإقراض الطويلة.

وقد بينا من قبل أن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الإحلالي لا يختلف كثيراً عن ذلك، فقد استولى على الأساس الإنتاجي للشعب العربي في فلسطين.

(د) إذا كان «الجيتو» يتواجد في هامش المجتمعات الغربية، فإن الدولة الصهيونية تصر على أن تكون في الشرق الأوسط «جغرافياً» دون أن تنتمي إليه «حضارياً»، ولذلك فهي توجد أيضاً على هامشه.

(هـ) وثمة جوانب جيتوية أخرى عديدة في الدولة والرؤية الصهيونية، مثل اعتماد الدولة الصهيونية على دولة عظمى لحمايتها وتمويلها، ومثل إيمان الصهاينة بأن كل شيء يُباع ويُشترى فيقترحون دفع التعويضات للفلسطينيين حتى ينسوا وطنهم، ويدفعون الحوافز والرشاوى لليهود السوفيت حتى يهاجروا إلى أرض الميعاد.

كل هذه العناصر تبين أن الصهيونية لم تحدِّث اليهود وإنما نقلتهم إلى الشرق العربي ليحتفظوا بالمكونات الأساسية للجيتو وللرؤية الجيتوية في شكل دولة وظيفية حديثة أسست للدفاع عن مصالح الغرب في المنطقة نظير أن يقوم على حمايتها، فهي دولة لا تختلف في كثير من سماتها عن الجماعات الوظيفية اليهودية.

الفصل الثاني
الصهيونية والرومانسية والنيتشوية

ثمة أنساق فكرية عديدة مرتبطة بالثورة الرأسمالية ساهمت في تشكيل الرؤية الصهيونية للعالم. ومن أهم هذه الأفكار الرؤية الداروينية التي نعدها البنية الفكرية التحتية للحداثة الغربية، وهذا ما أدركه الفيلسوف الألماني نيتشه. وسنتناول في هذا الفصل علاقة كل من الرومانسية والنيتشوية بالصهيونية وكيف حددتا الأطر الإدراكية للصهاينة.

الرومانسية

ساد فكر حركة الاستنارة في أوربا في القرن الثامن عشر، وهو فكر أكد أهمية العقلانية ومقدرة العقل على اكتشاف أبعاد الواقع والتحكم فيه، كما أكد إمكانية أن يقوم الإنسان العاقل ليس فقط بتنظيم بيئته وإنما أيضاً بكبح جماح عواطفه والسيطرة عليها. والفكر الصهيوني يشبه الإسفنجة، يمتص الأفكار من كافة الأنساق الفكرية. فرغم عداء الفكر الصهيوني العميق للعقل ورغم ما أسميه غيبياته العلمانية، ادعى أنه فكر عقلاني. وانطلاقاً من فكر حركة الاستنارة رفض الصهاينة الدين اليهودي وغيبيته، كما رفضوا ما ادعوا أنه خنوع الشخصية اليهودية وطفيليتها، ولذا طالبوا اليهود ألا ينتظروا الأمر الإلهي بالعودة إلى صهيون وأن يأخذوا الأمور في أيديهم. فالمخطط الصهيوني لاحتلال فلسطين لا يمكن أن يتم من خلال التدخل الإلهي وإنما من خلال التخطيط البشري وقوة السلاح. كما تبنى الصهاينة مفهوماً محورياً

في فكر حركة الاستنارة الغربية وهو مفهوم التقدم، فادعوا أن المستوطنين الصهاينة هم حملة التقدم وأنهم عادوا للشرق المتخلف لينقذوه من تخلفه ولينهضوا به.

كما استوعب الصهاينة مفاهيم أخرى مثل الفلسفة «البرجماتية» وهي فلسفة علمانية عملية، لا تكترث بالكليات أو المطلقات، فما يهم في فكرة ما هو مدى صلاحيتها في التعامل مع الواقع ومدى نجاحها في ذلك. ويتصور البعض أن الصهاينة «عمليون» برجماتيون، وهم بالفعل كذلك، ولكن المسألة تحتاج إلى شيء من التوضيح. وتتضح برجماتية الصهاينة في مواقف كثيرة. فعلى سبيل المثال، في المؤتمر الصهيوني الأول لاحظ «هرتزل» أن ثمة نقاشاً عنيفاً نشب بين بعض المثقفين اليهود حول البيان الذي سيصدر عن المؤتمر، هل ستذكر كلمة «دولة يهودية» أم سيكتفي بعبارة «وطن قومي لليهود، فأخبرهم «هرتزل» أن يكتبوا «وطن قومي لليهود» وسيعلم الجميع أن المقصود هو «دولة يهودية». وحينما قبل الصهاينة قرار التقسيم احتج بعض الصهاينة لأن القرار قد جعل صحراء النقب من نصيب العرب، فنصحهم «وايزمان» بقبول القرار، وأضاف قائلاً: إن النقب لن تفر، أي أنه يمكن الاستيلاء عليها فيما بعد. وقد عرّف أحدهم الدبلوماسية الإسرائيلية بأنها دبلوماسية الجوقة، أي تتحدث بكل الألسنة والديباجات المختلفة يمينية ويسارية، اشتراكية ورأسمالية، وديموقراطية وفاشية...إلخ. ولأنها تتحدث بكل الأصوات فإنها ستجد قبولاً لدى كل المتلقين. وقد قال «أبا إيبان» إن الخطة الأساسية للدبلوماسية الإسرائيلية هي أن تبحث عن حلول سلمية للصراع العربي الإسرائيلي، تعرف مسبقاً أن العرب يقبلونها ثم تطرح عليهم، وحين يرفضونها، يتوجه الإسرائيليون للعالم وهم يشعرون بالألم بسبب هذا المرض ويبيّنون كيف أن العرب يرفضون الحلول السلمية، مع أن هذه الحلول التي يقال لها «سلمية» هي دون الحد الأدنى الذي يطالب به العرب. وهذه ليست برجماتية، إنما مراوغة لفظية الهدف منها ليس التعامل مع الواقع بطريقة عملية، وإنما التمويه لحين أن تحين الفرصة للافتراس. وكثيراً ما يلجأ الصهاينة لهذا النوع من البرجماتية أو المراوغة اللفظية في تعاملهم مع القوى العظمى. فيمكن أن يصرِّح «أولمرت» في واشنطن بأنه سيوقف الاستيطان، ولكنه حين يعود إلى القدس المحتلة فإنه يطالب بتوسيع المستوطنات. وأنا أذهب إلى القول إن «البرجماتية» هي «داروينية» الضعفاء. فكل من «البرجماتية»

و«الداروينية» ينكر القيم المتجاوزة للواقع المادي، وكلاهما يؤمن بالقوة كآلية واحدة ووحيدة لحسم الخلافات. والدارويني هو من ينجح في فرض إرادته، و«البرجماتي» هو من يَهزم في المعركة. ويتضح هذا في المثل القائل: (If you can not beat them, join them) «إذا لم يكن بوسعك أن تتغلب على خصومك، هادنهم». ولذا فالصهاينة برجماتيون عمليون في تعاملهم مع القوى الكبرى، ولكنهم داروينيون شرسون في تعاملهم مع الفلسطينيين.

ولكن أهم مصادر الفكر الصهيوني هي الفكر الرومانسي وما يتفرع عنه من أفكار أخرى مثل «النيتشوية» و«الداروينية» و«النازية»، كما سنبيّن في بقية هذا الفصل.

ظهر الفكر الرومانسي كرد فعل لفكر حركة الاستنارة وكتعبير عن تغيرات بنيوية عميقة في المجتمع الغربي. والرومانسية اصطلاح شامل لعدد كبير من الاتجاهات تتباين في أوقاتها وأماكنها ودعاتها. والواقع أن تعريف كلمة «الرومانسية» يقع خارج نطاق هذا البحث، ولكننا إذا نظرنا إلى دلالة هذا المصطلح في مجال السياسة لوجدنا أنه يُستخدم للإشارة إلى بعض المواقف السياسية التي يمكن اعتبارها تقدمية وثورية، كما يستخدم أيضاً للإشارة إلى مواقف أخرى محافظة بل ورجعية. وبدلاً من أن نأخذ جانب هذا الاستخدام ضد ذاك، وكلاهما في رأينا مشروع، فإننا سنكتفي برصد بعض جوانب الحركة الصهيونية يمكن تصنيفها على أنها «رومانسية» أو يمكن رؤية أثر الفكر الرومانسي عليها.

ومن الأفكار الرومانسية الأساسية، فكرة الهرب من عالم مركب إلى عالم بسيط، من عالم فاسد إلى عالم خير، من عالم المدينة والصناعة والتلوث والفساد إلى عالم القرية والطبيعة والنقاء والطهر. و«العودة»، في الفكر الرومانسي، تأخذ أشكالاً عدة، فهناك العودة للطبيعة التي تظهر في الأدب الرومانسي، وهناك العودة للتقاليد القديمة أو العودة للجذور أو العودة إلى العالم ما قبل الصناعي. ومثل هذه العودة، العودة إلى العالم ما قبل الصناعي، عادةً ما تكتسب مضموناً رجعياً محافظاً وإن لم تكن بالضرورة كذلك.

وفي محاولة للربط بين الحركة الصهيونية وحركة العودة إلى البساطة الأولى، يقول

المفكر الصهيوني «ميخا جوزيف بيرديشفسكي»: «إن الكون يدل على عظمة الله، والطبيعة تروي صنع يديه، لأن الطبيعة هي أم الحياة ومصدر كل الحياة، إنها منبع كل شيء... هي منبع كل ما يحيا وروحه.. وبعدئذٍ غنت إسرائيل أغنية الكون والطبيعة، أغنية السماء والأرض وما عليها، أغنية البحر وما فيه، أغنية التلال والمرتفعات، أغنية الأشجار والأعشاب، أغنية البحار والجداول. وبعد ذلك جلس كل إسرائيلي تحت كرمته أو تينته، ثم نبتت البراعم على التينة، وامتد سحر التلال الخضراء إلى البعيد». هذه هي إسرائيل الأصلية في تصور «بيرديشفسكي»، ولكن حدث سقوط في التاريخ إذ قام جيل إثر جيل «يحتقر الطبيعة ويعتقد أن أعاجيب الله ليست سوى تفاهات نافلة». ولذا، فإن طريق الخلاص واضح جلي «ردوا إلينا شجراتنا الجميلة وعقولنا الجميلة! ردوا إلينا الكون». وكما يقول الشاعر الصهيوني «شاؤول تشرنحوفسكي»: «فلنكن مثل الأطفال الصغار/ ... قبل أن نصيب الحكمة/ وقبل أن يرهقنا الأنبياء»، بقيمهم الأخلاقية.

إن العودة للطبيعة هنا هي عودة إلى عالم لا حدود له ولا قانون فيه، ولذا عادةً ما تتحول جنة روسو الفردوسية إلى غابة «داروين» المتوحشة حيث يسود «قانون الغابة»، وهي عودة إلى ما قبل التاريخ اليهودي وقبل إرسال الأنبياء إلى بني إسرائيل، وما كانوا يحملون من أخلاقيات إنسانية!

وأسطورة «العودة الرومانسية»، في سياقها الثوري، هي صورة مجازية لتحطيم الحدود وعودة للأصول الإنسانية التي تضم كل البشر، أي أنها دعوة للمساواة والإخاء. ولكن أسطورة العودة عند الصهاينة تتبنى المفهوم الرومانسي لتبرر تمركز الهوية الصهيونية حول نفسها.

ولعل قصيدة «تشرنحوفسكي» الشهيرة «أمام تمثال أبولو» تبين المضمون السياسي العنصري لأسطورة العودة عند الصهاينة. تبدأ القصيدة بالتغني بأبولو إله الإغريق القدامى، فهو «جميل كالربيع، قهر الشمس، وعرف أسرار الحياة وفنونها الكونية». ويذهب «تشرنحوفسكي» إليه باعتباره اليهودي الذي سئم تاريخه الطويل فيقول:

أسجد وأنحني أمام الخير والسمو

لكل ما هو مجيد في هذا العالم

لكل ما هو رائع بين المخلوقات

لكل ما هو متسامٍ في ديانات الكون البدائية.

ولكننا نكتشف بعد قليل أن هذا اليهودي المتمرد الذي يعود إلى الطبيعة والبراءة يعود في واقع الأمر إلى «رب البرية المليئة بالأسرار، رب الرجال الذين غزوا أرض كنعان العاصفة». في هذا البيت الأخير، فإننا لا نسمع حفيف أجنحة الطيور ولا نرى العاصفة تتجمع لتطهر الأرض من الأوراق وإنما نسمع في الواقع صليل السيوف التي ذبحت الأبرياء في دير ياسين وقانا وجنين.

والغنائية الرقيقة نفسها، والحديث نفسه عن «العودة» الذي يخبئ حداً عارماً من العنف، يظهر في خطاب «مارتن بوبر» إلى «غاندي» حينما يقول له «إن هذه الأرض تعترف بنا لأنها بواسطتنا تصبح مثمرة، ولأنها تحمل ثمارنا فإنها تعترف بنا». ثم يدَّعي «بوبر» أن الصهاينة إنما عادوا لزراعة الأرض ولتعليم إخوانهم العرب فنون الزراعة! وفي الخطاب نفسه، يشكك المفكر الصهيوني الصوفي في حق العرب في ملكية فلسطين، فهم قد اكتسبوا هذا الحق «عن طريق الغزو» ثم يضيف: «الأرض المفتوحة قد أعيدت إلى الفاتح الذي أقام عليها والله يتدبر ما سيفعل بها». وبالتالي، حينما يعود المستوطنون الصهاينة، يمكن فتح الملفات مرة أخرى. إن صورة العودة الرومانسية المجازية تحولت إلى برنامج لاغتصاب الأرض، بعد أن صفيت الصورة من مضمونها الثوري ومن صفتها المجازية وحملت مضموناً حرفياً رجعياً (وهذه سمة أساسية في الفكر الصهيوني، فكل الصور المجازية «الدينية» مثل فكرة «العودة إلى صهيون» تفسر بشكل حرفي حتى يمكن تحويلها إلى برنامج سياسي. وبدلاً من حب صهيون الديني التقليدي الذي لا يختلف في جوهره عن حب المسلم لمكة أو المدينة، يتحول هذا الحب إلى ارتباط «عرقي» وقومي وحتمي بفلسطين، الأمر الذي يبرر غزوها والاستيلاء عليها، وليس مجرد السكنى فيها بشكل مؤقت للتعبد والتبرك).

ومن الأفكار الأساسية الأخرى في الفكر الرومانسي، فكرة الوحدة العضوية بين كل الأشياء والظواهر. وهذه الفكرة المحورية هي أيضاً فكرة أساسية في التفكير

(المحافظ والرجعي) الغربي. فالفكر الرجعي الغربي يرى أن الإنسان لا وجود ولا هوية له خارج تراثه، ذلك لأن ارتباط الإنسان بتراثه ارتباط عضوي عميق. كما أن أفراد المجتمع الواحد لا يدخلون في علاقات مركبة وإنما يدخلون أساساً في علاقات عضوية تتخطى الإرادات الفردية. وبحسب هذه الرؤية، يصبح مواطنو أي دولة مجرد تعبير عن إرادة هذه الدولة وعن روح القومية التي ينتمون إليها. ومن الواضح أن التفكير العضوي ينكر فكرة الصراع أو أنه ينظر إليها على أنها فكرة هامشية. كما أن هذا التفكير ينحو نحو الإطلاق لأن الكيان العضوي كيان مكتفٍ بذاته، تماماً مثل الزهرة التي لا تشير إلى شيء خارجها.

والفكر الصهيوني (مثل الفكر النازي) تفكير عضوي عنصري متطرف، فالتصور الصهيوني لعلاقة اليهودي بأرضه تصور عضوي بشكل ضمني إن لم يكن بشكل صريح. فاليهودي الذي لا يعيش في أرض الميعاد يعيش منفياً «منقسماً على نفسه، موزع الولاء، ممزقاً»، فحالة الكمال والتكامل العضوية لا تتم إلا بعد العودة. وقد وصف «ج. ل. هاكوهين فيشمان»، أول وزير للشئون الدينية في إسرائيل، صلة اليهودي بأرضه بأنها صلة «مباشرة، سماوية وأبدية» لا تشبه صلة الأغيار بها، فهذه الأخيرة صلة «سياسية وعلمانية وخارجية وعرضية ومؤقتة» (والعلاقة العضوية تتسم دائماً بأنها علاقة داخلية ضرورية وصوفية لأنها تستعصي على الفهم التجريبي العادي). وتبين كلمات الفيلسوف «أهارون جوردون» أن المصطلح العضوي يختلط بالمصطلح الصوفي داخل عقله الصهيوني حين يقول: «جئت إلى الأرض في منامي، فرأيتها جرداء ومقفرة، وقد أُعطيتْ للغرباء فحاق بها الدمار وشاع فيها فساد الحكم الأجنبي.. والصلة الوحيدة التي تربط روحي بها وتذكرني بأنني ولدها بأنها أمي، هي أن روحي مقفرة مثل روحها». إن علاقة اليهودي بالأرض مثل علاقة الابن بأمه، ومن هنا التماثل بينهما. وكل هذه الشواهد تشير إلى أن العلاقة بينهما عضوية وأنهما ينتميان إلى الكل اليهودي المطلق نفسه. وهذا ما يسمى في الفكر الغربي «الشعب العضوي».

و«الشعب العضوي» هو الشعب الذي يترابط أعضاؤه ترابُط الأجزاء في الكائن العضوي الواحد والذي تربطه رابطة عضوية بأرضه وتراثه. ويُشار إلى الفكر القومي،

الذي يَصدُر عن مفهوم الشعب باعتباره الفولك أو الكيان العضوي المتماسك، بعبارة «الفكر القومي العضوي»، ويُقال له أيضاً «القومية العضوية». وعادةً ما تُوضَع الوحدة العضوية مقابل الترابط الآلي.

ويرتبط بهذا المفهوم مفهوم آخر وهو «الشعب العضوي المنبوذ» وهو مصطلح نستخدمه لنصف موقف الحضارة الغربية من أعضاء الجماعات اليهودية. فالجماعات اليهودية كانت تشكل في معظم الأحيان جماعة وظيفية متماسكة عضوياً (مكتفية بذاتها) ولكنها فقدت وظيفتها فتم نبذها، فأصبحت شعباً عضوياً منبوذاً. وهذا المفهوم يشكل حجر الزاوية في التفاهم بين الصهاينة وأعداء اليهود، فهم جميعاً يرون أن اليهود شعبٌ عضويٌ واحد، لا ينتمي إلى الغرب أو إلى أي وطن لأنه يرتبط عضوياً بإرتس يسرائيل. والشعب العضوي، سواء كان منبوذاً أو غير منبوذ، مكتفٍ بذاته ومرجعية ذاته، مقدَّس ومطلق، تنبع قداسته ومطلقيته من داخله، فهو موضع الحلول والكمون.

ولتفسير الشعار الصهيوني «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» في ضوء الصورة المجازية العضوية، يمكننا أن نقول إنه إذا كانت العلاقة بين الشعب اليهودي والأرض علاقة عضوية مطلقة فإن علاقة الأغيار بهذه الأرض علاقة عارضة وتصبح الأرض وكأنها لا شعب عليها، لأن الشعب الوحيد الذي ينتمي لهذه الأرض هو الشعب الذي يرتبط بها برباط عضوي، أي الفولك اليهودي أو الشعب العضوي اليهودي. لذا يمكن ترجمة الشعار إلى ما يلي: «أرض [شعب عضوي] بلا شعب، لشعب [عضوي] بلا أرض». وكما هو واضح، فإن الدائرية اللفظية للشعار هي انعكاس لتماسك الرؤية ودائريتها.

السوبر أمة

يُعد الفكر الرومانسي أحد أهم مصادر الرؤية الصهيونية للواقع. وقد تبدى هذا الفكر في أشكال مختلفة، فهو تارة رؤية ثورية تطالب بتغيير الواقع (لصالح المستوطنين الصهاينة)، وهو تارةً أخرى رؤية رجعية تحاول الحفاظ على المجتمع

باعتبار أنه نمو عضوي. ومن أهم تبديات الفكر الرومانسي الفلسفة «الداروينية». فهي فلسفة تطالب أيضاً بالعودة للطبيعة وباتخاذها معياراً وحيداً يقيس به الإنسان نظمه الأخلاقية والمعرفية. وجوهر المنظومة الداروينية أن العالم في حالة تغير مستمر وتطور إلى الأرقى، وأن آلية التغير هي الصراع، وأن آلية حسم الخلافات والصراعات هي القوة، ولذا فإن البقاء ليس دائماً للأصلح أخلاقياً وإنما للأقوى مادياً. وقد أسلفنا القول إن الفلسفة «الداروينية» تشكل البنية التحتية للحداثة الغربية حتى أننا نسميها «الحداثة الداروينية».

والفكر الصهيوني، مثله مثل الفكر النازي، ترجمة للرؤية «الداروينية»، فالصهاينة قاموا بغزو فلسطين باسم حقوقهم اليهودية المطلقة التي تجبُّ حقوق الآخرين، كما أنهم جاءوا إلى فلسطين ممثلين للحضارة الأوربية يحملون عبء الرجل الأبيض. وهم، نظراً لقوتهم العسكرية، يملكون مقدرة أعلى على البقاء. أي أنهم جاءوا من الغرب مسلحين بمدفعية أيديولوجية وعسكرية داروينية علمانية ثقيلة، وقاموا بتسوية الأمور من خلال الموقع الدارويني فذبحوا الفلسطينيين وهدموا قراهم واستولوا على أراضيهم، وهي أمور شرعية تماماً من منظور دارويني علماني، بل وواجبة.

و«النيتشوية» هي الأخرى أحد التبديات المتطرفة والمتبلورة للرؤية الرومانسية، أو فلنقل إنها رومانسية عصر الإمبريالية والعنصرية، فهي التعبير الفلسفي عن الرؤية الداروينية للواقع. ونحن نحب أن نميز هنا بين كتابات «نيتشه» والنيتشوية. فكتابات «نيتشه» مسألة مركبة متداخلة متناقضة. ولكن ما حدث أنه تم عزل بعض الأفكار الأساسية من منظومة «نيتشه» المركبة وإشاعتها. وهذه الأفكار، وليس كتابات «نيتشه»، هي التي ساهمت في تحديد إدراك الكثير من الأوربيين في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، وكذلك في تحديد إدراك المفكرين الصهاينة. لكن هذا لا يعني أن مثل هذه الأفكار النيتشوية ليس لها وجود في كتابات «نيتشه»، فهي موجودة ومتواترة، ولكن النص الفلسفي عادةً ما يكون أكثر تركيباً من الرؤية التي يفرزها.

والنيتشوية هي الفلسفة الفردية والعدمية الغربية التي تعبر خير تعبير عن الأوضاع

الحضارية والاقتصادية للمجتمع الغربي في ذروة الثورة الرأسمالية والتوسع الإمبريالي، ولذا فإننا بدلاً من التعامل مع «الداروينية» والصهيونية سنكتفي بالحديث عن النيتشوية، خاصةً وأن كثيراً من المفكرين الصهاينة تأثروا بالنيتشوية وكان تأثرهم بالداروينية من خلال قراءتهم للنيتشوية. فالصهيونية نشأت في أحضان الفلسفة الألمانية المثالية التي تقدس روح الشعب (الفولك) وتقدس حقوقه المقدسة (المطلقة)، وتؤكد على فكرة علاقة التربة أو الأرض بالدم. وكان «تيودور هرتزل» وصديقه «ماكس نورداو»، مؤسس المنظمة الصهيونية، يكتبان بالألمانية ويتحدثان بها، وكانا ينتميان للتقاليد الحضارية الألمانية ويكنان لها الإعجاب. أما الزعماء الصهاينة من شرق أوربا فكانوا يتحدثون «اليديشية» (وهي رطانة ألمانية دخلت عليها كلمات عبرية)، ولذا فإن كثيرين منهم كانوا يدينون بالولاء لألمانيا وللحضارة الألمانية. يظهر هذا الإعجاب بالحضارة الألمانية في كتابات «هرتزل»، كما يظهر في توجهه إلى قيصر ألمانيا كي يحصل على تأييده للمشروع الصهيوني. بل إن التصور المبدئي للدولة الصهيونية كان تأسيس مستعمرة تبسط «ألمانيا العظيمة» حمايتها عليها. ولعل الولاء الصهيوني للحضارة الألمانية قد تجلى في المستوطن الصهيوني فيما يسمى «حرب اللغة»، حيث حاول بعض المستوطنين أن يجعلوا اللغة الألمانية اللغة الرسمية للدولة الصهيونية بدلاً من العبرية. ومما له دلالة أيضاً في هذا الصدد أن لغة المؤتمرات الصهيونية الأولى كانت الألمانية.

ولم يكن الإعجاب من جانب واحد، فالعسكريون الألمان كانوا يعرفون أن مثل هذه المستعمرة الصهيونية الألمانية يمكنها أن تلعب دوراً فعالاً في خدمة المصالح الاستعمارية الألمانية، كما يمكنها أن تستوعب الفائض السكاني اليهودي الذي كان قد بدأ «يتسلل» إلى ألمانيا من شرق أوربا. فكان «ويلهلم» الثاني، قيصر ألمانيا، يدرك إمكانية الاستفادة من «قوة رأس المال اليهودي العالمي» ومن «عرفان اليهود بالجميل لألمانيا». وكان «بسمارك» أيضاً يفكر في توطين اليهود في «المنطقة المحاذية لخط بغداد ـ برلين، لكي يصبحوا أقلية تجارية تصطدم بالسكان المحليين، فتعتمد على ألمانيا لحمايتها، فيكونون خير ممثل للاستعمار الألماني هناك». وفيما بعد، أبدى «النازيون» اهتماماً كبيراً بالمشروع الصهيوني، وتعاونوا في وضع هذا المخطط

موضع التنفيذ، بل ودرسوا ثلاث خطط أخرى لتوطين اليهود في سوريا وإكوادور ومدغشقر.

لم يكن من المستغرب، إذن، أن يتأثر المفكرون الصهاينة بفكر «نيتشه» بشكل مباشر كما هو الحال مع «برديشفسكي» أو «مارتن بوبر» أو «آحاد هعام». كما أن العديد من المفكرين الصهاينة تأثروا بفلسفة «نيتشه» بشكل غير مباشر عن طريق تشرب الموضوعات الرومانتيكية النيتشوية المختلفة التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نظرة الإنسان الأوروبي للكون في هذه الفترة.

النيتشوية والصهيونية

ليس من قبيل الصدفة، إذن، أن يكون التشابه بين الصهيونية والنيتشوية مدهشاً حقاً. ويمكننا أن نوجز ذلك في النقاط التالية:

١ ـ النيتشوية، مثلها مثل الصهيونية، ديانة علمانية ملحدة أو حلولية بدون إله، تعلن موت الإله («نعم لقد مات الإله وماتت الآلهة جميعاً»)، أو هي وحدة وجود مادية ترد الكون بأسره إلى مبدأ زمني واحد هو إرادة القوة. وتتبدى إرادة القوة هذه عند «نيتشه» في الإنسان الأعلى، أما في الإطار الصهيوني فهي إرادة القوة اليهودية التي تحقق بقاء الشعب اليهودي. فبقاء هذا الشعب لا يتحقق إلا من خلال إرادة الشعب ومن خلال قوته الذاتية.

٢ ـ والنيتشوية، مثلها مثل الصهيونية، تعبير عن توثّن الذات حينما يحل المطلق في الإنسان ويصبح كامناً فيه، فيعبد الإنسان ذاته أو يعبد أسلافه، أي الذات القومية المقدَّسة، باعتبارها تجسيداً لذاته.

٣ ـ والنيتشوية، مثلها مثل الصهيونية، نسق عضوي يقرن بين البدايات والنهايات، وتسود فيه صورة مجازية عضوية.

٤ ـ الفكر النيتشوي، مثل الفكر الصهيوني، تسري فيه نزعة قوية من وحدة الوجود. وتختفي حدود الأشياء ومعالمها في الكتابات الصهيونية وفي فكر «نيتشه» ليحل محلها ضباب اللاتحدد والمطلقات اللادينية.

٥ ـ دائرية الفكر الصهيوني، حيث تتماهى البدايات العبرانية الوثنية والنهاية الصهيونية الوثنية، تشبه في كثير من الوجوه الفكرة النيتشوية بخصوص العود الأبدي. يقول «نيتشه» على لسان «زرادشت»: «سأعود مع هذه الشمس، وهذه الأرض، وهذا النسر، وهذا الثعبان، لا إلى حياة جديدة أو حياة أفضل، أو حياة تقرب من هذه، سأعود أبداً إلى نفس هذه الحياة، في كل صغيرة وكبيرة منها، لكي أدعو مرة أخرى إلى العود الأبدي لكل الأشياء»، وهذا هو التوازن الآلي الذي ينجم عن تحدد الهدف وثباته والدوران حول المطلق.

٦ ـ النيتشوية، مثلها مثل الصهيونية، ديانة داروينية تسبغ نوعاً من الروحية والقداسة على قانون التطور، وتجعل من القوة الأساس الوحيد لأي نسق أخلاقي («القوة إذن هي الفضيلة السامية، والضعف هو النقيض في الشر. الخير هو الذي يستطيع أن يحيا ويظفر، أما الشر فهو ما يخور ويهوى، هذه هي النتيجة اللازمة لمبدأ «تفاني البقاء») وهو ما يُطلَق عليه في المصطلح السياسي الإسرائيلي والغربي «فرض سياسة الأمر الواقع» و«خلق حقائق جديدة».

٧ ـ الحياة، بالنسبة للنيتشوية، توسُّع ونمو واستيلاء على الآخر وهزيمة له، وتمجيد لأخلاق السادة الأقوياء، وهذا هو جوهر الصهيونية التي لا يمكنها أن تعيش إلا على التوسع وعلى إلغاء الآخر. والآخر هو، أولاً، الفلسطينيون الذين يجب أن يختفوا من على وجه الأرض، ثم يهود «الدياسبورا» الذين يعملون بالأعمال الفكرية ويؤمنون بأخلاق العبيد.

٨ ـ وإذا كان «نيتشه» قد دعا الإنسان إلى أن يعود لحالة الحيوية والطبيعة المقدَّسة، ويكون كالحيوان المفترس الأشقر، وينبذ العقائد الدينية وأخلاق الضعفاء، فقد طرحت الصهيونية نفسها باعتبارها الأيديولوجية التي ستحول يهود المنفى المترهلين الذين يؤمنون بأخلاق الضعفاء إلى يهود وحوش يؤمنون بأخلاق القوة، إلى مفتولي عضلات يحسمون كل القضايا بالقوة ويفرضون رؤيتهم.

٩ ـ معاداة الفكر واحتقاره أو تقديس الفعل والحركة، حتى لو كانت عمياء، من صميم الفكر النيتشوي، ولذا فإن «نيتشه» كان يمجِّد الحضارة اليونانية قبل ظهور

«سقراط»، لأنها كانت (في تصوره) حضارة عدمية متشائمة، ثم جاء «سقراط» «نموذج الرجل النظري فكان علامة على انحلال الخلق اليوناني، إذ أخذت قوة الجسد والروح القديمتين يضحى بهما شيئاً فشيئاً من أجل ثقافة عقلية مشكوك فيها، وهي تتضمن انحطاطاً شديداً في قوى البدن والعقل. لقد حل العلم محل الفن، والعقل محل الغريزة وانتصرت الروح الأبولونية على الروح «الديونيزية». لكن تمجيد «الديونيزية» هو، في واقع الأمر، دعوة إلى «الاندماج المباشر بالطبيعة التلقائية في صورتها الأولى، قبل أن يشوهها العقل الخالص ويبعث فيها الثبات والجمود».

١٠ ـ هذه التلقائية والعودة إلى الفعل المطلق الذي لا تحده أي حدود إنسانية عقلانية يتضح في محاولة الصهاينة إحياء تقاليد العنف الجسدي بين اليهود بعد أن أضعفته ـ في تصورهم ـ سنوات طويلة من النفي. وقد رفض «بيرديشفسكي» التاريخ اليهودي الذي يسيطر عليه الحاخامات والمفكرون اليهود، ونادى بتفضيل الفعل على الفكر، والسيف على الكتاب: «الكتاب ليس أكثر من ظل للحياة، هو الحياة في شيخوختها... السيف ليس شيئاً مجرداً يقف بعيداً عن الحياة. إنه تجسيد للحياة في أعرض خطوطها... وهو تجسيد جوهري ومحسوس يشبه الحياة إلى حدٍّ كبير». ولذلك أعاد الصهاينة كتابة التاريخ اليهودي، فركزوا على النقاط التي تجلى فيها العنف اليهودي الغريزي، النقاط «الديونيزية» إن صح التعبير، مثل ثورة «المكابيين» أو حادثة «ماسادا» أو بطولات «شاؤول» و«داود». وقد صور «بيرديشفسكي» الأمة اليهودية في نشأتها على أنها جماعة محاربة من الرعاة الوثنيين الغزاة. وهو يعود بخياله إلى الأيام التي كانت فيها «رايات اليهود مرتفعة»، كما ينظر إلى «الأبطال المحاربين اليهود الأوائل».

١١ ـ الإنسان التلقائي الغريزي «الديونيزي» يفضل أن يعيش في خطر، وهذا بالضبط ما حققته الصهيونية للمستوطنين اليهود ـ خيامهم لم تضرب بجوار البركان وإنما في فوهته. وإذا كان «السيف مثل التوراة هما زينة الإنسان» كما يقول الحاخام «أليعازر» (وإذا كان السيف مثل التوراة تماماً «قد أنزلا علينا من السماء» كما جاء في خطاب ألقاه «جابوتنسكي» على بعض الطلاب اليهود في فيينا) فإن

كل شيء يصبح مرتكزاً عليه. ولذا فإن الإنسان النيتشوي الصهيوني يقف حاملاً سيفه دائماً «هذا هو قدر جيلنا، وخيار حياتنا.. [إن] سقط السيف من قبضتنا، نزعت منا حياتنا» (كما قال «ديان» في جنازة أحد أصدقائه الذي قتله الفدائيون الفلسطينيون). إن الحياة الصهيونية هي «حياة في خطر»، ولذا فإن الفلاح لابد وأن يكون محارباً، والصانع لابد وأن يكون مقاتلاً، وكل المؤسسات لابد وأن تكتسب طابعاً عسكرياً. بل إن الافتراض القائم في إسرائيل هو أن حالة الحرب ضرورة حضارية حتى يمكن صياغة الأمة اليهودية الجديدة وصياغة الإنسان الإسرائيلي. والوضع نفسه أمر ضروري بالنسبة ليهود العالم خارج فلسطين، فهم أيضاً لابد وأن يعيشوا في خطر دائم وإلا ابتلعهم الأغيار ووقعوا ضحايا الاندماج.

١٢ ـ الفكر النيتشوي يرفض الديمقراطية («الديمقراطية معناها تقويض المجتمع... معناها تقديس الكفاية المتوسطة ومقت التفوق والنبوغ... معناها الحيلولة دون ظهور العظماء»). ولذا، فإن غاية الإنسانية، من وجهة نظر «نيتشه»، تصبح هي «الإنسان الأعلى... لا الجنس البشري بأسره»... «إنني أبشركم بالإنسان الأعلى يجب أن يأتي من الإنسان ما يفوق الإنسان». وحركة التطور الحقيقية لابد وأن تؤدي إلى ظهور أمة مختارة من هذا النوع من الرجال، وما الإنسان العادي سوى الحلقة أو الجسر الموصل لهذه المرحلة العليا (التي توجد بطبيعة الحال مرحلة أعلى منها إلى أن نصل إلى الحد الأقصى «المطلق» غير المعروف).

والتفكير الصهيوني تفكير نخبوي في جوهره، وهو نخبوي على مستويين؛ بالنسبة لليهود وبالنسبة للعرب. أما بالنسبة للعرب فإنه يمكن، على المستوى الفلسفي، القول بأن الفكر الصهيوني، بتحويله الأمة إلى مطلق مكتفٍ بذاته، كان يعني على المستوى المعرفي نقل العرب وإبادتهم. أما على مستوى الممارسات الصهيونية ضد العرب (من طرد وحبس وتعذيب وإبادة) فإن هذه الممارسات أصبحت من الأخبار اليومية التي تتناقلها الصحف.

وبالنسبة إلى موقف الصهاينة النخبوي من اليهود، يمكن القول بأن الصهيونية

تنظر إلى أعضاء الجماعات اليهودية في العالم باعتبارهم مجرد وسيلة لتنفيذ المخطط الصهيوني («إن أجل ما في الإنسان هو أنه جسر لا هدف... إن ما يُحَب في الإنسان هو أنه انتقال وتمهيد»). وقد طرح «كلاتزكين» هذا التصور حينما أكد أن يهود الشتات ليس لهم سوى فائدة مرحلية، إذ أنهم سيعطون الصهاينة الوقت الكافي لاستخلاص بعض اللبنات «لاستخدامها في إقامة البناء القومي الجديد»، فالشتات في حد ذاته لا يستحق البقاء، لكنه قد يكون مفيداً كوسيلة... إن «الوجود المرحلي الانتقالي» للشتات هو بالتأكيد «أمر له أهمية، وهذا بالتحديد لأنه وجود مرحلي». بل إن «أهارون ديفيد جوردون» تحدث عن الجاليات اليهودية في الشتات باعتبارها «مستعمرات» تابعة للوطن الأم أو الدولة الصهيونية.

١٣ ـ التفكير النخبوي هو بطبيعة الحال تفكير نبوي، فالسوبرمان هو الإنسان الذي يصل إلى الحقيقة دون عناء والذي يحيا حياة فاضلة (ماشيحانية). وقد سيطر التفكير النبوي على «نيتشه» إلى درجة أنه وقع أحد خطاباته بكلمة «المصلوب» وهي صفة كثيراً ما يستخدمها المفكرون الصهاينة للإشارة للشعب اليهودي وللأفراد اليهود، بل إن لاهوت موت الإله اليهودي يدور حول فكرة الشعب اليهودي كمسيح مصلوب.

١٤ ـ وبتفكيره النبوي المطلق، لا يتحدث «نيتشه» عن السعادة الفردية أو عن السعادة عامة، فالسعادة من شيم الضعفاء والعبيد، أما السوبرمان فإنه يعلو على الخير والشر. كما أن تجاهل السعادة كقيمة إنسانية هو إحدى سمات الفكر الصهيوني، فالصهاينة مشغولون بتصوراتهم المثالية الماشيحانية عن الدولة اليهودية والشعب المختار، وبالتالي فإنهم ينسون الفرد اليهودي المحسوس نفسه. والوجه الصهيوني مثل الوجه النيتشوي الفاشي لا تظهر عليه أية إشراقات إنسانية ولا تعلوه أية ابتسامة، فهو وجه غاضب وميت في الوقت نفسه، وعيونه مركزة على الأزلية. والقارئ لكتابات المفكرين الصهيونيين يحس بالاختناق الشديد لأنه لا تلفحه أية نسمات إنسانية.

١٥ ـ ويتحدث «نيتشه» في كتاباته دائماً عن الماضي والمستقبل ولا يركز عيونه على

الحاضر أبداً (والماضي والمستقبل، على خلاف الحاضر الحي، يتحولان إلى ثابتين مجردين). والصهاينة بدورهم لا يتحدثون عادة إلا عن الماضي والمستقبل البعيدين وإذا نظروا إلى الحاضر فإنهم ينظرون إليه في ضوء اهتمامهم بالماضي والمستقبل. وإذا بدأ مفكر سياسي مثل «أفنيري» أو «جولدمان» أو «دوفنوف» في الاهتمام بالحاضر كواقع تاريخي أو متعين، فإن الصهاينة يتهمونه على التو بالسلبية والتخاذل. ومع هذا، ظهرت أجيال جديدة في إسرائيل متوجهة بعنف نحو اللذة ولا تكترث إلا بالآن وهنا.

الفصل الثالث

الصهيونية والفاشية والنازية

يتصور الكثيرون أن النازية هي أعدى أعداء اليهود، وبالتالي هي أيضاً من أعدى أعداء الصهيونية. وما لا يدركه الكثيرون أن النازية والصهيونية هما من الإفرازات العنصرية الكريهة للحضارة الغربية، وأن كليهما يدور في إطار «النيتشوية» و«الداروينية»، وأن كليهما يرمي إلى تخليص أوروبا من اليهود. إذا أخذنا هذا في الاعتبار فلن نندهش من درجة التعاون بين النازيين والصهاينة والتي تحاول الدراسات الغربية والصهيونية عدم الإشارة لها إلا فيما ندر. وفي هذا الفصل سنتناول أوجه التعاون بين النازيين والصهاينة، كما سنبدأ بتناول العلاقة بين النظام الفاشي والحركة الصهيونية. ولكن وجدت من المفيد أن أتناول الإدراك الغربي لأعضاء الجماعات اليهودية لأنه سيضع علاقة الصهاينة بالنازيين في سياقها الغربي.

اليهود كعنصر نافع

أدرك الغرب أعضاء الجماعات اليهودية باعتبارهم عنصراً نافعاً يمكن توظيفه. وهذا النمط الإدراكي يعود إلى شيوع ظاهرة الجماعة الوظيفة في المجتمعات الغربية. والجماعة الوظيفية هي جماعة بشرية يستجلبها المجتمع لتضطلع بوظائف يأنف أعضاء المجتمع القيام بها لأنها مشينة (البغاء)، أو لأنهم عاجزون عن القيام بها لأنها تتطلب أدوات وخبرات معينة (الطب وقطع الماس)، أو لأسباب أخرى عديدة (الاعتبارات الأمنية)، وعادةً ما يُعرَّف عضو الجماعة الوظيفية في ضوء

الوظيفة التي يضطلع بها، وفي ضوء مدى نجاحه أو إخفاقه في أدائها، أي في ضوء نفعه؛ هذا هو تعريفه وهذا هو إدراك مجتمع الأغلبية له. وكانت الجماعات اليهودية تضطلع بدور الجماعة الوظيفية (القتالية والاستيطانية والأمنية) في العصور القديمة ثم تحولت إلى جماعات وظيفية تجارية في العصور الوسطى في الغرب ـ مادة بشرية نافعة يتم قبولها أو رفضها في إطار مدى النفع الذي سيعود على المجتمع من جراء وجودها.

والملاحظ أن إدراك أعضاء الجماعات اليهودية باعتبارهم عنصراً نافعاً ازداد انتشاراً وتواتراً ووضوحاً مع علمنة الحضارة الغربية. ويمكن القول بأن الرؤية الغربية لليهود في العصر الحديث هي إعادة إنتاج لهذه الرؤية النفعية. ولكن يُلاحظ أن الديباجات الدينية ازدادت خفوتاً (إلى أن تلاشت تماماً إلا من بعض التصريحات المضحكة عن التراث المسيحي ـ اليهودي). ولقد كان وضع اليهود مستقراً تماماً داخل المجتمعات الغربية في العصور الوسطى كجماعة وظيفية وسيطة ذات نفع واضح. ثم بدأ هذا الوضع في التقلقل مع التحولات البنيوية العميقة التي خاضها المجتمع الغربي ابتداءً من القرن السادس عشر وظهور الثورة التجارية، ولم يعد من الممكن الاستمرار في الدفاع عن وجود اليهود من منظور فكرة الشعب الشاهد (الدينية). فظهرت فكرة العقيدة الألفية أو الاسترجاعية (البروتستانتية) التي تجعل الخلاص المسيحي مشروطاً بعودة اليهود إلى فلسطين. ولكن هذه الأسطورة ذاتها رغم نفعيتها وماديتها الواضحة لا تزال مرتبطة بالخطاب الديني، وكان لابد أن يتم الدفاع عن اليهود على أسس لا دينية، كما كان لابد من طرح أسطورة شرعية جديدة ذات طابع أكثر علمانية ومادية.

وابتداءً من النصف الثاني من القرن السابع عشر، يُلاحظ تراجع الديباجات الدينية وبروز مفهوم المنفعة المادية ولذا تم الدفاع عن عودة اليهود إلى إنجلترا من منظور النفع الذي سيجلبونه على الاقتصاد الإنجليزي تم الدفاع عن عودة اليهود إلى إنجلترا، ومن منظور النفع الذي سيجلبونه على الاقتصاد الإنجليزي وتم النظر إليهم كما لو كانوا سلعة أو أداة إنتاج. وكان المدافعون عن توطين اليهود يتحدثون عن

نقلهم على السفن الإنجليزية بما يتفق مع قانون الملاحة الذي صدر آنذاك، والذي جعل نقل السلع من إنجلترا وإليها حكراً على السفن الإنجليزية.

ويبدو أن مفهوم نفع اليهود مفهوم متجذر في الوجدان الغربي تبناه الجميع. ولذا، فحينما قام أعداء اليهود بالهجوم عليهم من منظور ضررهم وعدم نفعهم، تبنى أعضاء الجماعات اليهودية نفس المنطق، فلم يدافعوا عن أنفسهم من منظور حقوقهم الأساسية والمطلقة كبشر وإنما بينوا أن حقوقهم تستند إلى نفعهم. فكتب «سيمون لوتساتو» (١٥٨٣ ـ ١٦٦٣)، وهو حاخام إيطالي، مقالاً تحت عنوان «مقال عن يهود البندقية» عَدَّد فيه الفوائد المادية الكثيرة التي يمكن أن تعود على البندقية وعلى غيرها من الدول من جراء وجود اليهود فيها، فهم يضطلعون بوظائف لا يمكن لغيرهم الاضطلاع بها مثل التجارة. وهم يطورون فروعاً مختلفة من الاقتصاد، ولكنهم على عكس التجار الأجانب خاضعون لسلطة الدولة تماماً ولا يبحثون عن المشاركة فيها. وهم يقومون بشراء العقارات ومن ثم لا ينقلون أرباحهم خارج البلاد. ومن هذا المنظور، فإن اليهود لا يشبهون الرأسمال الأجنبي.

وقد تبنى الممول اليهودي الهولندي «منسي بن إسرائيل» نفس المنطق في خطابه إلى «كرومويل»، والذي طلب فيه السماح لليهود بالاستيطان في إنجلترا. كذلك تبنى أصدقاء اليهود المنطق ذاته، فطالب «جوسيا تشايلد» رئيس شركة الهند الشرقية (عام ١٦٩٣) بإعطاء الجنسية لليهود الموجودين في إنجلترا بالفعل، وأشار إلى أن هولندا قد فعلت ذلك، وازدهر اقتصادها بالتالي. كما كتب «جون تولاند» عام ١٧١٤ كتيبا مهماً للغاية عنوانه «الأسباب الداعية لمنح الجنسية لليهود الموجودين في بريطانيا العظمى وأيرلندا» دافع فيه عن نفع اليهود مستخدماً منطلقات لوتساتو.

ومن أهم المدافعين عن نفع اليهود الفيلسوف الفرنسي «مونتسكيو»، حيث بين أهمية دورهم في العصور الوسطى في الغرب، وكيف أن طرد اليهود ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم اضطرهم إلى اختراع خطاب التبادل لنقل أموالهم من بلد إلى آخر، ومن ثم أصبحت ثروات التجار غير قابلة للمصادرة وتمكنت التجارة من تحاشي العنف ومن أن تصبح نشاطاً مستقلاً، أي تم ترشيدها (في الإطار المادي).

ولعل أدق وأطرف تعبير عن أطروحة نفع اليهود ما قاله «إديسون» في مجلة «إسبكتاتور» في ٢٧ سبتمبر ١٧١٢ حين وصف بدقة تحول اليهود إلى أداة كاملة، فاليهود منتشرون في كافة الأماكن التجارية في العالم حتى أصبحوا الأداة التي تتحدث من خلالها الأمم التي تفصل بينها مسافات شاسعة والتي تترابط من خلالها الإنسانية، فهم مثل الأوتاد والمسامير في بناء شامخ، وعلى الرغم من أنهم ليس لهم قيمة في ذاتهم فإن أهميتهم مطلقة لاحتفاظ الهيكل بتماسكه.

وقد أصبح مفهوم نفع اليهود مفهوماً مركزياً في الحضارة الغربية مع ازدهار فكر حركة الاستنارة، ومع هيمنته شبه الكاملة على الفكر الفلسفي والأخلاقي الغربي. ومن أهم ركائز هذا الفكر في المجال الأخلاقي الفلسفة النفعية التي تنظر للعالم كله ولكافة مجالات الحياة من منظور المنفعة (المادية). وقد ظهر في هذه المرحلة فكر كل من «آدم سميث» في إنجلترا، و«الفيزيوقراط» في فرنسا، حيث كان كلاهما يطالب الدولة بتنظيم ثروتها وزيادتها، كما كانا يتقبلان فكرة أن الهدف النهائي (والمطلق) لكل الأشياء هو مصلحة الدولة. وكان أعضاء الفريق الأول يرى أن الصناعة هي المصدر الأساسي للثروة، في حين كان أعضاء الفريق الثاني، بحكم وجودهم في بلد زراعي أساساً، يرون أن الزراعة هي المصدر الأساسي للثروة. ولكن، مع هذا، تظل فكرة المنفعة هي الفكرة الأساسية في فكر الفريقين.

ولابد أن ندرك أن هذه المرحلة شهدت اهتزاز وضع أعضاء الجماعات اليهودية، فمع ظهور جماعات تجارية محلية، ومع تزايد سلطة الدولة المركزية، لم يعد وضع أعضاء الجماعات اليهودية قلقاً وحسب بل وبدأ يدخل مرحلة الأزمة. وتم طرح الحل في إطار مدى نفع اليهود للدولة، فأعلنت الأكاديمية الملكية في متز (فرنسا) عن مسابقة في عام ١٧٨٥ لكتابة بحث عن إمكانية جعل يهود فرنسا أكثر نفعاً وسعادة. ولو طرحنا حكاية السعادة جانباً باعتبارها ديباجات مريحة تساهم في عملية ترويج فكرة النفع، فإنه يمكننا القول بأن الغرب قد أدرك تماماً في عصر الاستنارة أن حل المسألة اليهودية يكمن في تحويل اليهود إلى مادة بشرية نافعة، وهو مصطلح أصبح شائعاً في الأدبيات الغربية عن اليهود منذ ذلك التاريخ. ومع هذا، يجب التنبه إلى أن هذا الإطار لم ينطبق على اليهود وحسب وإنما على كل البشر وعلى الطبيعة، فالفكر

الاستناري حَوَّل الكون (الإنسان والطبيعة) إلى مادة استعمالية يمكن توظيفها بكفاءة عالية.

وقد نشر الموظف البروسي «كريستيان دوم» كتابه الشهير عن نفع اليهود في عام ١٨٧١، حيث طالب بإعطاء اليهود حقوقهم المدنية حتى يصبحوا نافعين بالنسبة إلى دولة تريد أن تزيد من عدد سكانها وقوتها الإنتاجية. ويبين «دوم» أن اليهود مفضلون على أي مستوطنين جدد لأنهم ذوو جذور في البلاد التي يقطنونها (رأسمال محلي) أكثر من الأجنبي الذي يعيش في البلد بعض الوقت (رأسمال أجنبي). ومع هذا، طالب «دوم» بأن يُعتق اليهود لا باعتبارهم أفراداً وإنما باعتبارهم مجموعة عضوية متماسكة تعيش داخل الجيتو. ومعنى هذا أن دوم كان يود تحويل اليهود إلى مادة نافعة متماسكة تعيش وسط المجتمع الألماني، فيمكن لهذا المجتمع الاستفادة منها على ألا تصبح جزءاً منه، ويظل اليهود في المجتمع دون أن يكونوا فيه (وهذه هي الرؤية الغربية لإسرائيل: جيتو تابع للغرب يكون في الشرق دون أن يكون منه). وهذه ترجمة حديثة لرؤية الغرب لليهود كشعب شاهد أو كأداة للخلاص أو كجماعة وظيفية.

وقد نُشرت كتابات عديدة بأقلام الكتاب الفرنسيين الذين ساهموا في الثورة الفرنسية مثل «ميرابو» وغيره، دافعوا فيها عن نفع اليهود أو إمكانية إصلاحهم أو تحويلهم إلى شخصيات نافعة منتجة. وموضوع نفع اليهود يشكل -كما أسلفنا- إحدى اللبنات الأساسية في كتابات السياسي الإنجليزي والمفكر الصهيوني المسيحي اللورد «شافتسبري» الذي اقترح توطين اليهود في فلسطين لأنهم جنس معروف بمهارته ومثابرته، ولأنهم سيوفرون رءوس الأموال المطلوبة، كما أنهم سيكونون بمثابة إسفين في سوريا يعود بالفائدة لا على إنجلترا بمفردها، وإنما على العالم الغربي بأسره. وتحويل اليهود إلى عنصر نافع عن طريق نقلهم إلى الشرق ليصبحوا مادة بشرية استيطانية هو الحل الغربي الاستعماري للمسألة اليهودية. ولذا فإننا نجد أن «بلفور» يكرر نفس هذه الآراء في مقدمته لكتاب «ناحوم سوكولوف» **تاريخ الصهيونية**.

وقد سيطر الفكر «الفيزيوقراطي» وفكر «آدم سميث» على كثير من الحكام المطلقين في أوربا، حيث كانت حكومات البلاد الثلاثة التي اقتسمت بولندا واليهود فيما بينها، في أواخر القرن الثامن عشر، يحكمها حكام مطلقون مستنيرون: «فريدريك الثاني» في بروسيا، و«جوزيف الثاني» في النمسا، و«كاترين الثانية» في روسيا. فتبنت هذه الحكومات مقياس المنفعة تجاه أعضاء الجماعات اليهودية، فتم تقسيمهم إلى نافعين وغير نافعين. وكان الهدف هو إصلاح اليهود وزيادة عدد النافعين، وطرد الضارين منهم أو عدم زيادتهم. ونظراً لأن معظم أعضاء الجماعة اليهودية مركزون في التجارة، فقد أخذت عملية تحويل اليهود إلى عناصر نافعة شكل تشجيعهم على العمل في الصناعة أو الزراعة، وهو ما يسمَّىٰ «تحويل اليهود إلى قطاع اقتصادي منتج». كما كان لا يُعتق من اليهود سوى النافع منهم، وكان يُنظر لليهود كمادة بشرية وتُحد حريتهم في الزواج حتى لا يتكاثروا. وكان الشباب من أعضاء الجماعات اليهودية يجندون لمدد طويلة حتى يتم تحديثهم وتحويلهم إلى عناصر نافعة. ومن الحقائق المرعبة أن البغايا كن يعتبرن من العناصر النافعة ولذا منحن حرية التنقل. وقد أدى هذا إلى زيادة عدد البغايا اليهوديات زيادة واضحة.

قابل للترحيل

ولا يمكن فهم تاريخ الحركة الصهيونية والفكر الصهيوني ولا تاريخ العداء لليهود، بما في ذلك النازية، إلا في إطار مفهوم المنفعة المادية هذا. فقد تبنى المعادون لليهود هذا المفهوم وصدروا عنه في رؤيتهم وأدبياتهم، فراحوا يؤكدون أن أعضاء الجماعات اليهودية شخصيات هامشية غير نافعة، بل وضارة يجب التخلص منها. وتدور معظم الأدبيات العنصرية الغربية في القرن التاسع عشر حول هذا الموضوع، وهناك أطروحة لها أصداؤها أيضاً في الأدبيات الماركسية، بما في ذلك أعمال «ماركس» نفسه، حيث يظهر اليهودي باعتباره ممثلاً للرأسمالي الطفيلي الذي يتركز في البورصة ولا يغامر أبداً بالدخول في الصناعة. وتظهر نفس الأطروحة في كتابات «ماكس فيبر» الذي يرى أن رأسمالية اليهود رأسمالية منبوذة، بمعنى أنها رأسمالية مرتبطة بالنظام الإقطاعي القديم ولا علاقة لها بالنظام الرأسمالي الجديد

(ومن المفارقات أن اليهودي الذي كان رمزاً للرأسمال المحلى المتجذر، أصبح هنا رمز الرأسمال الأجنبي الطفيلي المستعد دائماً للرحيل والهرب).

وقد وصل هذا التيار إلى قمته في الفكر النازي الذي هاجم اليهود لطفيليتهم وللأضرار التي يلحقونها بالمجتمع الألماني وبالحضارة الغربية. وقد قام النازيون بتقسيم اليهود بصرامة منهجية واضحة إلى قسمين:

(أ) يهود غير قابلين للترحيل (untransferable non-disposable)، وهم أكثر اليهود نفعاً.

(ب) يهود قابلون للترحيل ويُستحسن التخلص منهم (transferable disposable) بوصفهم عناصر غير منتجة (أفواه تأكل ولا تنتج (useless eaters) حسب التعبير النازي الرشيد في الإطار المادي) وبوصفهم عناصر غير نافعة لا أمل في إصلاحها أو في تحويلها إلى عناصر نافعة منتجة. (ومما يجدر ذكره والتأكيد عليه أن هذا التقسيم تقسيم عام شامل، غير مقصور على اليهود، فهو يسرى على الجميع، فقد صنف الألمان المعوقين والمتخلفين عقلياً وبعض العجزة والمثقفين البولنديين على أنهم «غير نافعين»، أي قابلين للترحيل ويستحسن التخلص منهم. وقد سويت حالة هؤلاء (بما في ذلك اليهود) عن طريق الترحيل إلى معسكرات الإبادة، أما غير القابلين للترحيل فكانوا يُرسلون إلى معسكرات السخرة. وكل هذا كان يتم حسب مقتضيات الظروف والحسابات النفعية المادية الرشيدة في الإطار المادي.

ومن المعروف أن من أهم وظائف أعضاء الجماعة الوظيفية القيام بوظيفة ما هي في جوهرها استغلال للجماهير لصالح النخبة الحاكمة. فتقوم الجماعة بتحصيل الضرائب من الجماهير أو امتصاص فائض القيمة منهم من خلال الإقراض بالربا أو التخصُّص في بيع سلعة معينة (مثل الملح)، أما الخمور فقد كان يحتكرها الحاكم لحسابه. وكان أعضاء الجماعة الوظيفية يحققون بذلك أرباحاً عالية، ولكنهم بعد ذلك كان عليهم دفع الضرائب الباهظة للحاكم. ولذا، فقد كانت معظم الأرباح تصب مرة أخرى في خزائنه - أي أن أعضاء الجماعة الوظيفية اليهودية كانوا في واقع الأمر

من أهم مصادر الربح للنخب الحاكمة في الغرب في العصور الوسطى. ومفهوم «الشعب النافع» هو استمرار لنفس هذه الرؤية وإعادة إنتاج لها داخل أطر حديثة.

وقد تقبَّل الصهاينة هذه الأطروحة النفعية المادية تماماً وأدركوا دور أعضاء الجماعات اليهودية داخل نفس الإطار. فنجد أن «هرتزل» يؤكد أن اليهود في أوربا فائض بشري غير نافع داخل أوربا، ولكن يمكن تحويله إلى عنصر نافع للحضارة الغربية عن طريق نقله إلى الشرق (فلسطين على سبيل المثال) ليصبح عنصراً استيطانياً، أي أنه سيتم التخلص من اليهود وسيتم تحويلهم إلى عنصر نافع بضربة واحدة من خلال نقلهم وتحويلهم إلى مستوطنين في إطار الدولة الصهيونية الوظيفية المملوكية (أي التي تخدم السلطان الأمريكي نظير أجر محدد، وهو الدعم المادي والعسكري والسياسي والمعنوي). ويتحدث «ناحوم سوكولوف» بنفس الطريقة عن اليهود ويقدم الاقتراحات الكفيلة بتحويلهم إلى مادة نافعة. وكان مفكرو الصهيونية العمالية (جوردون - بوروخوف- سيركين) يؤكدون ضرورة تحويل الشعب الطفيلي اليهودي إلى عنصر نافع ومنتج من خلال غزو الحراسة والأرض والعمل والإنتاج.

ويمكننا الإشارة إلى كل من «ألفريد نوسيج» و«رودولف كاستنر» باعتبارهما تعبيراً عن إدراك الصهاينة لليهود من خلال مفهوم المنفعة المادية. وسنتناول هاتين الشخصيتين بشيء من التفصيل في آخر هذا الفصل.

والدولة الصهيونية الوظيفية النافعة تدور في نفس الإطار، فهي ستقوم بنفس الأعمال التي تقوم بها الجماعة الوظيفية في العصور الوسطى، فتتحول الجماعة الوظيفية التي فقدت وظيفتها إلى دولة وظيفية تغرس في الشرق العربي في العصر الحديث. وستقوم هذه الدولة الوظيفية بنفس الأعمال المشينة التي كانت تقوم بها الجماعات الوظيفية، وهي أعمال لا يمكن للدول الغربية المحترمة أن تقوم بها نظراً لأنها دول ليبرالية وديمقراطية تود الحفاظ على صورتها المشرقة، فتوكل إلى الدولة الصهيونية القيام بمثل هذه الأعمال. ومن هذه الوظائف تزويد دول أمريكا اللاتينية العسكرية بالسلاح، والتعاون مع جنوب أفريقيا في كثير من المجالات، بما في ذلك السلاح النووي، والقيام ببعض أعمال المخابرات والتجسس، والسماح للولايات

المتحدة بإنشاء إذاعة موجهة فيها للاتحاد السوفيتي (سابقاً). كما تقوم الدولة الصهيونية بتوفير الجو الملائم والتسهيلات اللازمة للترفيه عن الجنود الأمريكيين. ويبدو أن الدولة الصهيونية الآن أصبحت مصدراً لكثير من المرتزقة في العالم، كما يبدو أنها بدأت في تصدير البغايا لبلدان غربية مثل هولندا (أمستردام) وألمانيا (فرانكفورت).

ولكن أهم وظائف الدولة الصهيونية على الإطلاق هي الوظيفة القتالية (لا التجارية أو المالية) فعائد الدولة الوظيفية الأساسي عائد استراتيجي، والسلعة أو الخدمة الأساسية الشاملة التي تنتجها هي القتال: القتال في نظير المال ـ أي أنها وظيفة مملوكية بالدرجة الأولى. وفيما عدا ذلك، فإنها ديباجات اعتذارية وتفاصيل فرعية.

وقد تنبه أصدقاء الصهيونية وأعداؤها على السواء إلى طبيعة هذه العلاقة وطبيعة هذه الوظيفة منذ البداية، فتم الدفاع عن المشروع الصهيوني والترويج له من هذا المنظور، كما تم الهجوم عليه وشجبه من هذا المنطلق. فعلى سبيل المثال، صرح «ماكس نورداو»، في خطاب له في لندن (في ١٦ يونيو ١٩٢٠) بأنه يرى أن الدولة الصهيونية ستكون بلداً تحت وصاية بريطانيا العظمى وأن اليهود سيقفون حراساً على طول الطريق الذي تحف به المخاطر ويمتد عبر الشرقين الأدنى والأوسط حتى حدود الهند، وكان «حاييم وايزمان» كثير الإلحاح في تأكيد الأهمية الإستراتيجية (وليس الاقتصادية) للجيب الاستيطاني الصهيوني الذي سيشكل، حسب رأيه، «بلجيكا آسيوية»، أي خط دفاع أول لإنجلترا ولا سيما فيما يتعلق بقناة السويس.

وقد عرض «ناحوم جولدمان» القضية بشكل دقيق للغاية عام ١٩٤٧ في خطاب له ألقاه في مونتريال بكندا قال فيه «إن الدولة الصهيونية سوف تؤسس في فلسطين، لا لاعتبارات دينية أو اقتصادية بل لأن فلسطين هي ملتقى الطرق بين أوربا وآسيا وأفريقيا، ولأنها المركز الحقيقي للقوة السياسية العالمية والمركز العسكري الإستراتيجي للسيطرة على العالم». معنى هذا أن الدولة الصهيونية لن تنتج سلعاً بعينها ولن تقدم فرصاً للاستثمار أو سوقاً لتصريف السلع أو مصدراً للمواد الخام

والمحاصيل الزراعية، وإنما سيتم تأسيسها لأنها ستقدم شيئاً مختلفاً ومغايراً وثميناً: دوراً إستراتيجياً يُؤمِّن سيطرة الغرب على العالم، وهو دور سيكون له مردود اقتصادي دون شك ـ ولكن غير مباشر. وقد بيَّن «ب. سبير» (في صحيفة **عل همشمار** بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٨٦) أن إسرائيل قد جعلت من جيشها الذراع المستقبلية المحتملة للولايات المتحدة، فهي خدمة حربية كامنة جاهزة على أهبة الاستعداد لتأدية الخدمات في أي وقت.

هذا هو المفهوم الغربي لإسرائيل، فالمدافعون عنها في الولايات المتحدة لا يلجأون أبداً إلى الحديث عن المغانم الاقتصادية الثانوية أو المغارم الاقتصادية التافهة، وإنما يشيرون دائماً إلى الحليف الذي يمكن التعويل عليه، وإلى المغانم الإستراتيجية الأساسية الشاملة الهائلة. وقد عبَّرت مجلة **الإيكونومست** (في ٢٠ يوليو ١٩٨٥) عن موقف هؤلاء بقولها: إذا كان من الممكن لأمريكا أن تدفع ٣٠ بليون دولار كل عام ضمن تكاليف حلف الأطلنطي (لتحقيق أهداف إستراتيجية)، فإن من المؤكد أن إسرائيل، وهي المخفر الأمامي والقاعدة المحتملة، تستحق على الأقل مبلغاً تافهاً (نحو ٤ بلايين دولار مثلاً).

الدولة الوظيفية هي دولة يتم حوسلتها (أي تحويلها إلي وسيلة) لصالح الدول الراعية الإمبريالية، ولكن يبدو أن الحوسلة الصهيونية في حالة الحركة الصهيونية لن تتوقف عند الدولة الوظيفية، بل ستمتد لتشمل كل المادة البشرية اليهودية أينما كانت. وفي اجتماع بين «هرتزل» و«فيكتور عمانوئيل الثالث»، ملك إيطاليا، أشار الزعيم الصهيوني إلي أن «نابليون» دعا إلى عودة اليهود إلى فلسطين ليؤسسوا وطناً قومياً، ولكن ملك إيطاليا بيَّن له أن ما كان يريده في الواقع هو أن يجعل اليهود المشتتين في جميع أنحاء العالم عملاء له. وقد اضطر «هرتزل» إلى الموافقة علي ما يقول، بل وأن يعترف بأن تشامبرلين، وزير الخارجية البريطاني، كان لديه أيضاً أفكار مماثلة. وكان «هرتزل» يفكر بأنه إذا وافقت إنجلترا على مشروعه الصهيوني، فإنها ستحصل «وفي ضربة واحدة» على عشرة ملايين تابع (عميل) سري في جميع أنحاء العالم يتسمون بالإخلاص والنشاط، وبإشارة واحدة سيضع كل واحد منهم نفسه في خدمة الدولة التي تقدم لهم العون. «إن إنجلترا ستحصل على عشرة ملايين

عميل يضعون أنفسهم في خدمة جلالتها وضمن نفوذها». ثم أضاف «هرتزل»، مستخدماً الاستعارة التجارية التعاقدية الشائعة في الأدبيات الصهيونية «ثمة أشياء ذات قيمة عالية تكون من نصيب الشخص الذي يحصل عليها في وقت لم تكن بعد قد عُرفت قيمتها الحقيقية العالية». وأعرب الزعيم الصهيوني عن أمله في أن تدرك إنجلترا مدى القيمة والفائدة التي ستعود عليها من وراء كسبها الشعب اليهودي، أي أن «هرتزل» مدرك تماماً لوظيفية الدولة اليهودية والشعب اليهودي ونفعهم وفائدة توظيف اليهود وحوسلتهم. وقد طبق الصهاينة نفس المفهوم على العرب، فهم قابلون للترحيل (الترانسفير)، ويمكن بقاؤهم في الضفة الغربية طالما أنهم ذوو نفع. والسلطة الفلسطينية هي دولة وظيفية مهمتها إدارة «عرب المناطق» لصالح الدولة الصهيونية الراعية!

بعد تأكيد هذا البعد في الإدراك الغربي ثم الصهيوني لأعضاء الجماعات اليهودية يمكننا تناول علاقة الصهاينة بكل من النظام الفاشي في إيطاليا والنظام النازي في ألمانيا.

الصهيونية والفاشية

من أقوال «جابوتنسكي» المأثورة أنه يجب على اليهود تعلم الذبح من الأغيار، وقد تعلم بطل روايته «شمشون» الصفات العسكرية من الفلسطينيين، وتأمل فيها وفي معناها. كما أن «شارلوت كورداي» (Charlotte Corday)، في قصيدته المعنونة «شارلوت المسكينة»، تتخلص من رتابة حياتها وسخفها وتروي تعطشها للعمل البطولي بالانتقال إلى الفعل «إذ تسدد الضربة إلى «جان مارا» فترديه قتيلا وهو في الحمام». ولكن «جابوتنسكي» كان باحثا عن الاستقلالية اليهودية، ولذا فقد وجد العنف والذبح في تراثه «فالاقتتال بالسيف ليس ابتكارا ألمانيا... إنه ملك لأجدادنا الأوائل... فالتوراة والسيف أنزلا علينا من السماء».

ومهما كان مصدر العنف فإن «جابوتنسكي» تعلم الكثير من الفاشية الغربية، وكان يعبر عن إعجابه الشديد بنظام «الدوتشي» وفكره، وبالتنظيمات الشبابية

الفاشية التي حاولت المنظمات الشبابية المراجعة التشبه بها في زيها الرسمي. وقد كال «موسوليني» المديح والتقريظ «لجابوتنسكي» حين قال مرة للحاخام «ديفيد براتو» (David Prato) الذي أصبح فيما بعد حاخام روما: «كي تنجح الصهيونية يجب أن تحصلوا على دولة يهودية لها علم يهودي ولغة يهودية. والشخص الذي يفهم ذلك حقا هو الفاشي «جابوتنسكي»». (ولقد نعت «موسوليني» نفسه ضمنا بأنه «صهيوني» يدافع عن فكرة الدولة اليهودية).

وعلى الرغم من أن «جابوتنسكي» لم يكن يرتاح أحيانا إلى وصفه بالفاشي، فإن موقفه بشكل عام كان موقف المؤيد والمعجب. فالفكر الشمولي هو أحد مكونات الفكر الصهيوني (والصهيونية لا تتحدث عن اليهود كأفراد (Jews) وإنما تفضل دائماً الحديث عن اليهود كجماعة (Jewry). وقد تعمق الجانب الشمولي في عشرينات القرن، ولاسيما أن الصهيونية قادرة على امتصاص أي ديباجة شائعة في المجتمع الذي تكون فيه. ولكن بغض النظر عن جذور الصهيونية الفكرية أو توجهاتها فقد كان موقف الصهاينة من اليهود يتلخص في ضرورة عزلهم عن عالم الأغيار باعتبارهم جماعة مستقلة لها تاريخها ووعيها المستقلان ومصالحها المستقلة، ومن ثم تحاول الصهيونية ألا يشترك الصهاينة في أي حركات تحريرية أو حركات مقاومة تهدف إلى انعتاق المجتمع وتحرره ككل، وإن كانت لا تمانع في عقد تحالفات مع أي قوى سياسية يمينية أو يسارية، إنسانية أو فاشية، ما دام هذا يخدم المشروع الصهيوني المستقل. وقد كانت القوى الاستعمارية والعرقية والفاشية مؤهلة بحكم تكوينها أكثر من غيرها لتفهم طبيعة المشروع الصهيوني وأهمية دوره في الشرق الأوسط وأوروبا. ولذا كان من اليسير أن تتعاون المنظمة مع «موسوليني» (ومع القرى المعادية لليهود في بولندا وأوكرانيا، ومع «هتلر»)، وأن تدير ظهرها تماما للقوى التحريرية والثورية في أوروبا آنذاك.

وقد قام «حاييم وايزمان»، بوصفه رئيس المنظمة الصهيونية، بزيارة «موسوليني» لمحاورته بشأن الصهيونية والدعم الفاشي الممكن تقديمه إلى الحركة في يناير ١٩٢٣. واكتشف الزعيم الصهيوني أن اعتراض «موسوليني» على الصهيونية مرده إلى إحساسه أن الصهيونية أداة لإضعاف الدول الإسلامية لصالح الإمبراطورية

البريطانية، فرد «وايزمان» عليه رداً مقنعاً بين له فيه أن إضعاف الدول الإسلامية سيعود أيضاً على إيطاليا بالنفع، وأضاف أن شروط حكومة الانتداب ذاتها تفتح المجال أمام إيطاليا ـ أو أي دولة أخرى ـ للمشاركة في تطوير هذا البلد (أي «تصدير العمالة الفائضة والحصول على امتيازات تجارية» كما قال «وايزمان»)، وأن في وسع إيطاليا أن تفعل ذلك إذا اعتمدت الميزانية اللازمة. وانتهى الاجتماع بتفاهم كامل بين الطرفين سمح «موسوليني» على أثره بتعيين يهودي إيطالي في الوكالة اليهودية.

وحينما دعي «وايزمان» مرة أخرى إلى إيطاليا في سبتمبر ١٩٢٦ عرض «موسوليني» أن يقدم المساعدة للصهاينة كي يبنوا اقتصادهم، وقامت الصحافة الفاشية بنشر مقالات مؤيدة للصهاينة. كما قام «ناحوم سوكرلوف»، باعتباره رئيس اللجنة التنفيذية في المنظمة الصهيونية، بزيارة إيطاليا عام ١٩٢٧ وصرح بأنه أدرك «طبيعة الفاشية الحقة» وأكد أن «اليهود الحقيقيين لم يحاربوا قط ضدها». ولا شك أن كلماته هذه تحمل معنى التأييد الكامل للنظام الفاشي، ولذا تبعته في ذلك المنظمة الصهيونية في إيطاليا. ومن الزعماء الصهاينة الذين زاروا إيطاليا الفاشية «ناحوم غولدمان» (Nahum Goldmann) [١٨٩٤ ـ ١٩٨٢] الرئيس السابق للمؤتمر اليهودي العالمي، وقد استمع إلى الزعيم الإيطالي وهو يعرب عن حماسته للمشروع الصهيوني وعن استعداده الكامل لمساندته.

الصهيونية والنازية: التماثل البنيوي

لابد من الإشارة إلى أن النظريات العرقية الغربية هي التي أفرزت كلا من الصهيونية ومعاداة اليهود، ولذا فإنه ليس من الغريب أن نجد الفكر الصهيوني والفكر النازي يشتركان في موضوعات كثيرة مثل الأهمية القصوى للدولة كوسيلة للتعبير عن الهوية وفكرة الشعب العضوي المنبوذ والأطروحات الخاصة بالتفوق والاصطفاء.

وقد قام الصهاينة قبل ظهور النازية في ألمانيا بدعاية مكثفة طرحوا فيها تصوراتهم «للشعب اليهودي، وهويته. ويرى بعض مؤرخي النازية أن هذا النشاط قد أسهم في خلق مناخ ثقافي أشاع هذه الأفكار وأسبغ عليها كثيرا من المصداقية. وفي أثناء

محاكمات «نورمبرج» كان الزعماء النازيون يؤكدون الواحد تلو الآخر أن الموقف النازي من اليهود تمت صياغته من خلال الأدبيات الصهيونية التي كانت تنحو منحى متطرفا حتى من منظور صهيوني.

والحضارة الغربية الحديثة ـ في تصوري ـ حضارة داروينية تمجِّد القوة وتجعلها الآلية الوحيدة لحسم الصراعات، كما تجعل مصلحتها معياراً وحيداً أوحد للحكم على الظواهر. وهي حضارة إمبريالية عنصرية تتمركز حول نفسها ولا ترى الآخر إلا باعتباره مادة استعمالية، وهذا هو جوهر كل من النازية والصهيونية. فإذا كانت النازية قد حوَّلت اليهود وغيرهم إلى مادة استعمالية، فإن الصهاينة قد فعلوا ذلك مع الفلسطينيين. وإذا كان النازيون قد فرضوا رؤيتهم على الواقع بقوة السلاح، فإن الصهاينة لم يتوانوا عن استخدام نفس المنهج. هذا هو الإدراك الغربي الدارويني للآخر، وهذا هو أيضاً الإدراك النازي والصهيوني.

ويبدو أن الحضارة الغربية غير قادرة على مواجهة نفسها وعلى مواجهة هذه الحقيقة، ولذا فالمتحدثون باسمها لا يكفُّون عن الثرثرة عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الأطفال وحقوق القطط والكلاب... إلخ. أما الإبادة النازية ليهود أوربا، فبدلاً من رؤيتها على أنها ظاهرة متكررة في الحضارة الغربية الحديثة التي بدأت بإبادة السكان الأصليين في أمريكا الشمالية واستمرت حتى العصر الحديث في فيتنام والبوسنة والشيشان (مروراً بإبادة السكان الأصليين في أستراليا ونيوزيلندا وإبادة الملايين في أفريقيا)، نقول بدلاً من أن تدرك الحضارة الغربية الإبادة النازية باعتبارها ظاهرة متكررة، فإنها تصنِّفها على أنها حدث فريد، ثم تستخدمها كستار من دخان لتخبئة ما يدور من مذابح في عالمنا.

لكن الأعمال الأدبية ـ في كثير من الأحيان ـ لا تعكس الواقع، وإنما تصوِّره تصويراً نقدياً. فأدب القرن التاسع عشر، بما في ذلك الأدب الرومانسي، كُتب إبَّان الثورة الصناعية وسيادة المفاهيم النفعية المادية، ومع هذا فقد وضع الأدباء نُصب أعينهم الهجوم على وحشية الثورة الصناعية ولا إنسانية المفاهيم النفعية المادية.

ونفس القول ينطبق على الرواية الخيالية التي كتبها عالِم اللغة البريطاني اليهودي

«جورج ستانير» (بعنوان نقل أ. هـ. إلى سان كريستوبال)، فهي رواية تاريخية خيالية تدور حول حدث خيالي: العثور على «هتلر» حياً في إحدى غابات الأمازون، والقبض عليه من قِبَل بعض اليهود الذين اقتفوا أثره والذين قرروا محاكمته. والمحاكمة دون شك خيالية، ولكنها مع هذا تصل إلى كبد الحقيقة، إذ يبيِّن «هتلر» العلاقة الوثيقة بين الإدراك النازي والإدراك الصهيوني للواقع، مشيراً إلى أحد المفاهيم العنصرية الأساسية التي تبناها النازيون، أي مفهوم التفاوت بين الأعراق والجنس الأرقى، فيقول مخاطباً اليهود الذين يقومون بمحاكمته:

«يجب أن تفهموا أنني لم أخترع شيئاً. لم يكن الجنس المتفوق من بنات أحلام «أدولف هتلر» الذي كان يحلم باستعباد الشعوب الأدنى. أكاذيب. أكاذيب... لقد تعلمت قوتكم الخفِية هناك، قوة تعاليمكم الخفية، تعاليمكم أنتم، فأنتم شعب مختار، شعب اختاره الله لنفسه، وعِرْقكم هو العِرْق الوحيد المختار على وجه الأرض... وجعله الإله فريداً دون البشر».

ثم يقتبس «هتلر» من العهد القديم، ويشير خصوصاً إلى بطولات «يوشع بن نون»، وهو بطل قومي/ ديني يتواتر ذكره في الكتابات الصهيونية، ويوصف بأنه حرق المدن وخربها كليةً وأباد سكانها، نساءً ورجالاً وأطفالاً، حتى الحيوانات هي الأخرى أُبيدت بحد السيف. ولذا، فإن «هتلر» يرى أن كتاب اليهود المقدَّس تفوح منه رائحة الدم. ثم يُضيف قائلاً «لقد تعلمت أن أي شعب لابد أن يكون مختاراً كي يُحقق مصيره، وألا يكون هناك أي شعب آخر في نفس مرتبته: الأمة الحقيقية سر دفين، جسد واحد خلقه الله بإرادته وخلق دمها الطاهر، خلقها سر الإرادة والاختيار، أن تهزم أرضها الموعودة وتستعبد كل من يقف في طريقها، وأن تعلن نفسها خالدة أبدية».

والمصطلح النازي الذي يستخدمه «هتلر» يُذكِّر المرء بالمصطلح الصهيوني، فكلاهما يأخذ المفاهيم الدينية ثم يقوم بعلمنتها وتجنيد الجماهير من خلالها، وبذلك تحوَّل مفهوم الشعب المختار إلى مفهوم الشعب العضوي (فولك) الذي يرتبط أعضاؤه بأرضهم وببعضهم البعض برباط عضوي أزلي، أنه «روح الشعب»

أو «المصير الأزلي» أو «إله الشعب» إلى آخر هذه المطلقات والغيبيات العلمانية. ثم يستطرد «هتلر» قائلاً: «لم تكن عنصريتي سوى تقليد هزلي لعنصريتكم أنتم، تقليد هزيل. ماذا يكون الرايخ الذي سيدوم ألف عام بالقياس إلى صهيون الأبدية؟».

إن مؤلف الرواية يبين أن فكرة الشعب المختار فكرة عِرْقية غربية قد يكون لها جذور يهودية، ولكنها أصبحت جزءاً من التراث الغربي. وقد ذكر «هتلر» في إحدى خطبه (الحقيقية) أنه لا يوجد سوى شعب مختار واحد هو الشعب الألماني. ومن المعروف تاريخياً أن «هتلر» تشرب كثيراً من آرائه العنصرية من «الدراسات» العنصرية التي انتشرت في أوروبا لتبرير المشروع الإمبريالي.

ولكن الأهم من هذا أن «هتلر» في مرافعته الخيالية وضع الإبادة النازية في سياق الحضارة الغربية باعتبارها حضارة إبادية لا تتردد في إزالة الآخر من طريقها (فهو من الناحية العِرْقية يشغل مكانة أدنى، ولذا لا يستحق الحياة): «أنا لم أخلق القبح، ولم أكن أسوأ القبحاء. بل إن الأمر أبعد ما يكون عن ذلك.. كم عدد التعساء الصغار الذين قتلهم أصدقاؤكم (المستعمرون) البلجيك في الغابات - إما بشكل مباشر أو بتركهم يموتون جوعاً أو من مرض الزهري حينما اغتصبوا الكونغو؟ أجيبوا عليَّ يا سادة. أم يجب عليّ أن أُذكركم؟ عشرون مليوناً! هذه النزهة الخلوية كانت قد بدأت وكنت أنا في المهد صبياً؟ في لعبة الأرقام السوداء لست أسوأ اللاعبين». ثم يؤكد «هتلر» أن «ستالين» ارتكب هو الآخر جرائم تفوق جرائمه هو كيفاً وعدداً.

وما لم يذكره «هتلر» في دفاعه عن نفسه في المحاكمة الخيالية وقائع الإبادة المختلفة في التاريخ الغربي الحديث. ولكننا نعرف أنه في أحاديثه الخاصة (الحقيقية) كثيراً ما كان يبدي إعجابه بالمستوطنين الأمريكيين البيض وطريقة «معالجتهم» لقضية الهنود الحمر. وقد صرح «هتلر» في إحدى خطبه أن الحرب التي تخوضها ألمانيا ضد عناصر المقاومة في شرق أوربا لا تختلف كثيراً عن كفاح البيض في أمريكا الشمالية ضد الهنود الحمر. ومن هنا كان «هتلر» يشير إلى أوربا الشرقية باعتبارها «أرضاً عذراء» أو «صحراء مهجورة»، تماماً كما كان الصهاينة يتحدثون عن «أرض بلا شعب» وعن فلسطين باعتبارها «صحراء ومستنقعات».

بعد أن وضع «هتلر» الإبادة النازية ليهود أوربا في سياقها الحضاري الغربي العريض، فإنه يضعها في سياق ألماني يهودي: رفض اليهود الاندماجيين للنازية وترحيب الصهاينة بها ـ التعاون بين الصهاينة والنازيين ـ الصهيونية في علاقتها النظرية والفعلية مع النازية! فكشف عن كثير من حقائق التعاون بين النازيين والصهاينة. يقول «هتلر» في مرافعته الخيالية في نفس الرواية المشار إليها:

«هذا الكتاب الغريب المسمى **دولة اليهود** [كتاب «هرتزل» والإنجيل الصهيوني] قرأته بعناية بالغة. إن كلماته جاءت من أعماق «بسمارك» (والعسكرية البروسية): اللغة، الأفكار وحتى النبرة نفسها. إني أتفق معكم أنه كتاب ذكي صاغ الصهيونية على شاكلة الأمة الألمانية الجديدة. ولكن من الذي خلق إسرائيل في واقع الأمر، «هرتزل» أم أنا؟ انظروا إلى السؤال دون تحيز؟ هل كان من الممكن أن تصبح فلسطين إسرائيل.. دون مذبحة الإبادة التي قمت بها. إن مذبحتي هي التي أعطتكم شجاعة الظلم التي جعلتكم تطردون العربي من منزله وحقله لأنه كان يقف في طريقكم. هذا هو الذي جعلكم قادرين على تحمل معرفة أن هؤلاء الذين قمتم بطردهم يجلسون يكاد يأكلهم العفن في معسكرات اللاجئين، على بُعد أقل من عشرة أميال [من وطنهم]، مدفونين أحياء في بؤسهم».

ولم يذكر الروائي، على لسان «هتلر»، معاهدة «الهعفرا» بين النازيين والصهاينة (التي سنتناولها بالتفصيل في هذا الفصل). فهذه المعاهدة هي التي أنقذت الجيب الصهيوني من الهلاك، إذ أنه كان يعاني من توقف الهجرة الاستيطانية ومن تدفق رؤوس الأموال، الأمر الذي تكفل به النازيون (نظير أن يقوم الصهاينة بكسر طوق المقاطعة اليهودية للبضائع الألمانية). ولهذا قال أحد المعلقين: إذا كان «هرتزل» هو «ماركس» الصهيونية (أي منظِّرُها)، فإن «هتلر» هو لينينها (أي من حول النظرية إلى واقع سياسي).

وما لم يذكره مؤلف الرواية أيضاً أن «جابوتنسكي» (الأب الروحي لكل من «شارون» وحزب «الليكود») كان من أشد المعجبين «بهتلر» و«موسوليني». فمجلة **الجبهة الوطنية** (National Front)، التي كان يصدرها «الاتحاد العالمي للصهاينة

المراجعين» وكانت تعبر عن آراء «جابوتنسكي»، قالت في عددها الصادر في ٣٠ مارس ١٩٣٣: إن الاشتراكيين والديمقراطيين يصفون حركة «هتلر» بأنها مجرد قشرة، ويمكننا أن نرى أنها قشرة تغطي ثمرة، والقشرة هي معاداة السامية، أما الثمرة فهي تحقيق الهدف الصهيوني المتمثل في تهجير أعدادٍ غفيرة من يهود أوروبا للاستيطان في فلسطين. وقد أضاف «إلياهو كوهين»، وهو محامٍ في حزب «جابوتنسكي»، قائلاً: «لو أن أتباع «هتلر» خففوا في برامجهم من كرههم لليهود، فإنهم سيحظون بتأييدنا». وقد قال أحد زعماء الحركة التصحيحية: «نحن التصحيحيين نكن الإعجاب الشديد «لهتلر»، فهو الذي أنقذ ألمانيا، ولولاه لهلكت خلال أربعة أعوام وسنتبعه إن هو تخلى عن عدائه لليهود».

ولنوضح مدى التلاقي الفكري بين النازية والصهيونية يمكننا أن نشير إلى «كورت بلومنفلد» (Kurt Blumenfeld) (١٨٨٤-١٩٦٣) القوة المحركة للمنظمة الصهيونية في ألمانيا، وهو يهودي ألماني ولد في أسرة مندمجة، ولكنه خلص إلى أنه لا جدوى من الانعتاق وأنه لن يكون في وسع اليهود الاندماج في المجتمع الألماني. وقد تزوج فتاة من شرق أوروبا، وبعد أن درس في كلية الحقوق في إحدى الجامعات الألمانية انضم إلى المنظمة الصهيونية وأصبح سكرتيرها الأول عام ١٩٠٩، ثم أصبح السكرتير العام للجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية ورئيس قسم النشر وترأس تحرير مجلة «دي ولت» لسان حال المنظمة. وبعد الحرب العالمية الأولى قام بحملات واسعة لجمع التبرعات للصندوق القومي اليهودي وأصبح رئيسا للمنظمة الصهيونية الألمانية عام ١٩٢٤، وظل يشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٣٣، أي عندما وُلِيَ «هتلر» السلطة في ألمانيا. (هاجر «بلومنفلد» بعد ذلك إلى فلسطين واستوطن فيها وأصبح الرئيس التنفيذي للصندوق القومي اليهودي في فلسطين، ومات عام ١٩٦٣، ولكن المصادر الصهيونية لا تذكر شيئاً عن نشاطه السياسي منذ عام ١٩٤٤ حتى وفاته، أي مدة عشرين عاماً، وهو أمر يحتاج إلى دراسة).

كان «بلومنفلد» يرى نفسه «نبي» الصهيونية الألمانية في عصر ما بعد الاندماج وفشله»، وبدأ يعلن عن مواقفه ويقوم بالجولات الإعلامية داخل ألمانيا وخارجها بوصفه مسئولاً صهيونياً. وكثيرًا ما كان يلقي الخطب النارية ويطرح الشعارات التي

كانت تسبب كثيراً من الحرج لأعضاء الأقلية اليهودية في ألمانيا. وقد كان «بلومنفلد» وراء أول قرار أصدرته المنظمة الصهيونية الألمانية عام ١٩١٠ وحددت فيه الصهيونية كحركة قومية تترجم نفسها إلى هجرة إلى فلسطين «وطن اليهود القومي». وفي هذا القرار قال «بلومنفلد» إنه كان بمثابة إعلان للهجوم على صهيونية الإحسان (الغربية) (أي الصهيونية التوطينية)، وأنه بصدوره أصبحت الصهيونية حركة «ذات طابع قومي» واضح. (وقد اعترف «بلومنفلد» أيضاً بأن الأعضاء وافقوا على قراره لأنهم لم يدركوا تضميناته السياسية الراديكالية).

وفي عام ١٩١٢ قدم عضوان في المنظمة الصهيونية مشروع قرار بإيعاز من «بلومنفلد» جاء فيه أنه «نظراً للأهمية القصوى للعمل ذي التوجه الصهيوني (حرفيا: العمل ذي التوجه الفلسطيني) يعلن أنه من الواجب على كل صهيوني، ولاسيما الذين يتمتعون باستقلال اقتصادي، أن يجعل الهجرة جزءاً عضوياً من برنامج حياته. وقد سمي هذا القرار قرار «بوزن» (Posen) وأصبح الإطار العقائدي للصهيونية الألمانية التي تخلت بفضله تماماً عن أي أبعاد غربية غير قومية ذات طابع خيري، وأصبحت أيديولوجية قومية عضوية. وكان «بلومنفلد» خبيرا بالمناورات السياسية، ولذلك فقد نجح في تمرير قراره من خلال ما سماه بعض معارضيه «الأغلبية الطارئة»، أي عن طريق تقديم مشروع القرار أثناء وجود المؤيدين وغياب المعارضين والحصول على موافقة الحاضرين. وقد اتهمه المعارضون بالمزايدة، وفسروا تطرفه بأنه ناتج عن أنه يقبض راتبا من المنظمة الصهيونية، لا من الحكومة الألمانية ولا من أي هيئة أو مؤسسة ألمانية، وهذا يسمح له بأن يتخذ مثل هذه المواقف، وأن يمرر مثل هذه القرارات التي لا تعكس وضع يهود (أو حتى صهاينة) ألمانيا أو تطلعاتهم.

وقد قام الصهاينة الألمان بعد ذلك بتطوير الأيديولوجية الصهيونية والوصول بأطروحاتها إلى نتائجها المنطقية، أي تصفية الأقليات تماماً وإنشاء الدولة الصهيونية. وابتداء من العشرينات بدأ الزعماء الصهاينة في ألمانيا يطلقون التصريحات الصهيونية التي تؤكد الهوية اليهودية الخالصة وتنكر على اليهود انتماءهم إلى الأمة الألمانية. فقد ألقى «غولدمان» عام ١٩٢٠ (قبل ظهور كتاب كفاحي بثلاثة عشر عاماً) خطاباً

في جامعة «هايدلبرج» بيّن فيه أن اليهود شاركوا بشكل ملحوظ للغاية في الحركات التخريبية، وفي إسقاط الحكومة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨، وأصر على أنه ليس بين يهود ألمانيا والشعب الألماني عناصر مشتركة، ومن ثم فإن للألمان الحق في منع اليهود من الاشتراك في شئون الفولك الألماني. وأما «وايزمان» فقد شبه علاقة الألمان باليهود باستعارة استقاها من عملية الهضم، إذ قال إن كل بلد يريد تحاشي الاضطرابات المعوية عليه أن يستوعب عدداً محدداً من اليهود لا يتجاوزه. وفي رأيه أنه كان في ألمانيا عدد أكبر من اللازم من اليهود، أي فائض يهودي. وفي نفس الفترة وصف «كلاتزكين» اليهود بأنهم جسم مغروس وسط الأمم التي يعيشون بين ظهرانيها، «ولذا من حقهم أن يحاربوا ضدنا من أجل تماسكهم القومي». وهذه كلها موضوعات قديمة مطروحة في كتابات «هرتزل» و«نورداو» الأبوين الروحيين للصهيونية على وجه العموم، والصهيونية الألمانية على وجه التحديد، ولكنها تكتسب أهمية خاصة من سياقها الزماني والمكاني في ضوء ما حدث بعد ذلك. وإذا أخذنا في الاعتبار هذا التوجه الصهيوني فإنه لم يكن من الغريب أن يرى «هتلر» حين وصل إلى الحكم أن كثيراً من الصهاينة على استعداد لتفهم وجهة نظره. فقد صرح الحاخام الصهيوني «يواكيم برنز» (Joachim Prinz) في يناير ١٩٣٣ أن لا مكان الآن يستطيع اليهود أن يختبئوا فيه، «وبدلا من الاندماج نرى نحن الصهاينة أنه يجب الاعتراف بالأمة اليهودية وبالعرق اليهودي». وحينما قام النازيون في ٣١ يناير ١٩٣٣ بحرق الكتب التي كانوا يرون أنها هدامة كتبت مجلة **الجوديش روندشاو (Judische Rundschau)** (المجلة الناطقة باسم الاتحاد الصهيوني) تقول إن كثيرا من المؤلفين اليهود «خونة» تنكروا لجذورهم لأنهم شتتوا جهودهم بإسهامهم في الثقافة الألمانية غير اليهودية. وفي نبرة ترحيب واضحة صرح «إميل لودفيغ» (Emil Ludwig) (الكاتب اليهودي الألماني) بأن ظهور النازيين دفع بآلاف اليهود إلى حظيرة اليهودية مرة أخرى بعد أن كانوا قد ابتعدوا عنها، ولذا «فأنا شخصيا ممتن لهم». وترد نفس الفكرة النازية/ الصهيونية على لسان الشاعر الصهيوني «حاييم بياليك» (Hayyim Bialik) (١٨٧٣ ـ ١٩٣٤) إذ يرى أن الهتلرية أنقذت يهود ألمانيا، ويضيف: «أنا أيضا مثل «هتلر» أؤمن بفكرة الدم». وقد لاحظ أعضاء الاتحاد المركزي للمواطنين

الألمان من أتباع العقيدة اليهودية (Central-verein deutscher Staatsbürger Jüdischen Glaubens) (وهي جماعة اندماجية تعتبر يهود ألمانيا مواطنين ألمان) بكثير من القلق نشاطات الصهاينة وتصريحاتهم واعتبروها «طعنة من الخلف» في الحرب ضد الفاشية.

ولكن كل هذه المقالات والتصريحات لم تكن سوى افتتاحيات تمهيدية للإعلان الصهيوني الألماني الرسمي الذي صدر في ٢١ يونيو ١٩٣٣ بعد وصول النازيين إلى السلطة («إعلان الاتحاد الصهيوني بشأن وضع اليهود في ألمانيا الجديدة»). (Äusserung der Zionistischen Vereinigung für Deutschland zur Stellung der Juden im Neuen Deutschen) وقد اتخذ الإعلان شكل مذكرة أرسلت مباشرة إلى الحزب «النازي» و«هتلر» (بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٣٣) وتم من خلالها تحديد المقولات المشتركة بين النازيين والصهاينة. فقد بدأت المذكرة/ الإعلان بتأكيد إمكانية التوصل إلى حل يتفق مع المبادئ الأساسية للدولة الألمانية الجديدة، دولة البعث القومي، ثم تطرح أمام اليهود طريقة جديدة لتنظيم وجودهم. ثم تنتقل المذكرة بعد ذلك لعرض إطارها «السوسيولوجي» فتقوم بانتقاد الشخصية اليهودية التي تتسم بالكسل وتبين أن صعوبة وضع اليهود تنبع من شذوذ النمط الوظيفي الذي يتبعونه، ومن الخلل الكامن في كونهم جماعة تتخذ مواقف فكرية أخلاقية غير متجذرة في تقاليدهم [الحضارية] الخاصة. وبعد أن تتبنى المذكرة هذا النقد «النازي» لليهود تنتقل لإيضاح نقط الالتقاء الفلسفية والنظرية بين الصهيونية والنازية فتؤكد أن الصهيونية مثل النازية تمزج الدين بالقومية، فالأصل والدين ووحدة المصير والوعي الجمعي يجب أن تكون كلها ذات دلالة حاسمة في صياغة حياة اليهود. وتؤكد المذكرة أن المنظمة تتقبل مبدأ العرق، أحد ثوابت الرؤية النازية، كأساس لتصنيف الأفراد والجماعات المختلفة، ولإنشاء علاقة واضحة مع الشعب الألماني وحقائقه القومية والعرقية. وتقوم بتعريف اليهود تعريفا عرقيا، مبينة أن هدف الصهيونية هو التصدي للزيجات المختلطة والحفاظ على نقاء الجماعة اليهودية.

هذا هو الإطار الفلسفي المقترح الذي يمكن أن يتحول إلى ممارسة وإجراءات.

وقد طرحت المنظمة الصهيونية نفسها باعتبارها الحركة الوحيدة القادرة على أن تأتي بحل للمسألة اليهودية يحوز على رضا الدولة الجديدة ويتفق مع خطها، حل يهدف إلى بعث اليهود من الناحية الاجتماعية والثقافية والأخلاقية ويتبع النموذج النازي «وعلى تربة الدولة الجديدة، ألمانيا النازية، نريد أن نعيد صياغة بنية جماعتنا بأكملها» بطريقة تفيد ألمانيا واليهود في المجال المخصص لهم، فهدف الصهيونية هو تنظيم هجرة اليهود إلى فلسطين. وسيؤدي الإطار النظري الفلسفي المطروح إلى ظهور حقائق اجتماعية جديدة تأخذ شكل نموذج جديد: اليهودي المتجذر في تقاليده الروحية، الواعي بنفسه الذي لا يحس بالحرج تجاه هويته، وهو نموذج مختلف تماماً عن ذلك اليهودي الذي لا جذور له والذي يهاجم الأسس القومية للجوهر الألماني، وهو مختلف أيضا عن اليهود المندمجين الذين يحسون بالضيق لانتمائهم للجماعة اليهودية وللعرق اليهودي وللماضي اليهودي. [ويلاحظ أن النموذج اليهودي الجديد لا يختلف في أساسياته عن النموذج النازي]. ثم تذكر المذكرة أن الصهيونية تأمل أن تحظى بالتعاون مع حكومة معادية لليهود بشكل أساسي. إذ إنه في مجال تناول المسألة اليهودية لا يوجد مكان للعواطف، في مسألة تهم كل الشعوب، والشعب الألماني على وجه الخصوص، في الوقت الراهن. وفي نهاية المذكرة/ الإعلان شجب الصهاينة جهود القوى المعادية للنازية و«هتلر»، التي كانت قد طالبت في ربيع عام ١٩٣٣ بمقاطعة ألمانيا النازية اقتصادياً: «إن الدعاية التي يقومون بها لمقاطعة ألمانيا هي بطبيعتها غير صهيونية، فالصهيونية لا تريد أن تحارب، وإنما تهدف إلى الإقناع والبناء».

ونشرت مجلة جوديش روندشاو مقالاً تعلن فيه عن استعداد الصهاينة للتعاون مع أصدقاء اليهود وأعدائهم «حيث إن المسالة اليهودية ليست مسألة عاطفية، وإنما هي مسألة حقيقية تهتم بها كل الشعوب». وهذا الموقف امتداد لموقف «هرتزل» حين ميز بين التعصب الديني القديم (وهو مجرد تعصب عاطفي غير منهجي) ومعاداة اليهود الحديثة التي وصفها بأنها «حركة بين الشعوب المتحضرة الغربية تحاول من خلالها التخلص من شبح يطاردها من ماضيها». ويتضمن التمييز هنا شكلاً من أشكال القبول لمعاداة اليهود المنهجية. وقد تبنى «هتلر» موقفاً مماثلاً حين ميز هو الآخر بين «معاداة

اليهود العاطفية ومعاداة اليهود المعقولة أو المنهجية، إذ تنتهي الأولى بالمجازر، وأما الثانية فتنتهي بطرد جميع اليهود من ألمانيا». وقد حدد «هتلر» مشروعه بالنسبة إلى اليهود على أسس صهيونية ومنهجية بقوله ردا على سؤال وجهه إليه أحد سامعيه عن حقوق اليهود الإنسانية: «فليبحث اليهودي عن حقوقه الإنسانية حيث ينتمي، في دولته فلسطين». وفي العام نفسه قرر «روزنبرج» ضرورة «مساندة الصهيونية بكل نشاط حتى يتسنى لنا أن نرسل سنوياً عدداً محدداً من اليهود إلى فلسطين، أو على الأقل عبر الحدود». ولذا فإنه حينما استولى النازيون على السلطة سمحوا للصهاينة بالقيام بنشاطاتهم الحزبية، مثل الاجتماعات إصدار المنشورات جمع التبرعات وتشجيع الهجرة إلى فلسطين والتدريب على الزراعة والحرف، أي السماح لهم بنشاط صهيوني خارجي كامل. كما أن المجلات الصهيونية كانت المجلات الوحيدة غير النازية المسموح لها بالصدور في ألمانيا، وكانت تتمتع بحريات غير عادية، فكان من حقها أن تدافع عن الصهيونية كفلسفة سياسية مستقلة. وكما يقول «أدوين بلاك» (Edwin Black) مؤرخ اتفاقية «الهعفرا» (Haavra) (أي النقل): «إن الصهيونية هي الفلسفة السياسية المستقلة الوحيدة التي وافق عليها النازيون». وحتى عام ١٩٣٧ لم يتأثر عدد صفحات مجلة **جوديش روندشاو** بالقرارات الاقتصادية التقشفية التي تقرر بمقتضاها إنقاص عدد صفحات المجلات الآرية. كما نشرت دور النشر الألمانية، بشكل قانوني كامل، أعمال «حاييم وايزمان» و«بن غوريون» و«آرثر روبين».

وقد أرسلت جماعة «ستيرن» الصهيونية للحكومة النازية مذكرة تتصل بإيجاد حل للمسألة اليهودية في أوربا واشتراك أعضاء جماعة «ستيرن» إلى جانب القوات النازية في الحرب ضد قوات الحلفاء. وتنص المذكرة على أن إجلاء الجماهير اليهودية من أوربا هو شرط مسبق لحل المسألة اليهودية. وقد عبَّر كاتب الوثيقة عن وجود نقط تماثل بين النازية والصهيونية. كما تذكر الوثيقة وجود مصالح مشتركة بين النازيين والصهيونية، وتعبِّر عن تقدير جماعة «ستيرن» للرايخ الثالث لتشجيعه النشاط الصهيوني داخل ألمانيا وللهجرة الصهيونية إلى فلسطين. وتؤكد الوثيقة ضرورة التعاون بين ألمانيا الجديدة و«الشعب اليهودي» في المجالين السياسي والعسكري.

وهنا لابد أن نسأل عن الصلة بين عمليات تهجير اليهود إلى الخارج التي قامت

بها الحكومات «الديموقراطية» الغربية وعمليات الإبادة التي نظمها النازيون وراح ضحيتها كثير من اليهود وغيرهم من السلافيين والغجر والعجزة ومعارضي النازية؟ إن ما تجدر ملاحظته هنا هو أن عملية نقل اليهود تلك لم تكن بأيةِ حالٍ نقيضاً لعملية الإبادة، فكلتاهما تصدران عن الإيمان بضرورة التخلص من يهود أوربا، إذ ينظر إليهم «النازيون» باعتبارهم «فائضاً بشرياً طفيلياً لا نفع له» وينبغي القضاء عليه أو نفيه خارج أوربا، بينما يرى الصهاينة أن اليهود يمثلون عنصراً غريباً داخل النسيج الأوربي وأن استمرار وجودهم في أوربا هو جذر «المشكلة اليهودية»، ومن ثم ينبغي إفراغ أوربا منهم. وما دام الهدف واحداً، فلا يهم بعد ذلك أن يتحقق من خلال «النقل» أو «القتل».

إن ما أوردناه حتى الآن يعطينا الحق في أن نشير للأيديولوجية الصهيونية ككل باعتبارها أيديولوجية عِرْقية نازية، فقانون العودة الصهيوني (الذي يعتبره «بن جوريون» العمود الفقري للمستوطن الصهيوني) يفتح أبواب إسرائيل على مصراعيه لأي يهودي يود الاستيطان في أرض فلسطين المحتلة، وينكر هذا الحق الإنساني البسيط على أي فلسطيني اضطر إلى ترك وطنه تحت تهديد السلاح منذ بضع سنوات. كل هذا بهدف تأسيس دولة يهودية خالصة لا تختلف كثيراً في منطلقاتها عن الدولة النازية.

وقد قارن كثير من الكُتَّاب اليهود والإسرائيليين بين قانون العودة والقوانين النازية. فعلى سبيل المثال، أعرب الأستاذ الإسرائيلي «د. كونفيتس» ـ خلال النقاش الذي دار قبل الموافقة على قانون العودة ـ عن مخاوفه من احتمال مقارنة هذا القانون بالقوانين النازية ما دام يُجسِّد مبدأ التمييز بين الأفراد على أساس ديني أو عِرْقي.

وبعد صدور هذا القانون، حذَّرت صحيفة جويش نيوزلتر، في عددها الصادر في ١٢ مايو ١٩٥٢، من أن هذا القانون يعيد إلى الذاكرة النظرية العنصرية الخطيرة القائلة بأن الفرد الألماني يتمتع بمزايا جنسيته، بغض النظر عن المكان الذي يوجد فيه.

بسبب هذا التماثل البنيوي والاتفاق في المنطلقات قام النظام النازي بتشجيع النشاط الصهيوني ودعم المؤسسات الصهيونية والسماح للمنظمات الصهيونية بممارسة جميع أنشطتها من تعليم وتدريب على الاستيطان، فضلاً عن نشر مجلاتها، بينما مُنع الداعون إلى اندماج اليهود في مجتمعاتهم وكذلك اليهود «الأرثوذكس» من إلقاء الخطب، أو الإدلاء بتصريحات، أو جمع التبرعات أو مزاولة أي نشاط آخر. وقد قام «كورت جروسمان»، في كتاب هرتزل السنوي (الجزء الرابع)، بدراسة الموضوع، ونشره تحت عنوان «الصهاينة وغير الصهاينة تحت حكم النازي في الثلاثينيات». وألحق الكاتب بالمقال ثماني وثائق نازية تحمل كلها توجيهات للشرطة خاصة بتنظيم النشاط اليهودي في ألمانيا النازية. وأول هذه التوجيهات (رقم ٣٦٤٢٠/ ٨١١٣٤) بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٣٥ أنه «يجب حل المنظمات اليهودية التي تدعو إلى بقاء اليهود في ألمانيا». وقد مُنع مواطن صهيوني، وهو «جورج لوبنسكر»، عن طريق الخطأ من إلقاء الخطب، ثم صدر توجيه آخر (رقم ١٩١٠٦/ ١١٣٥١ ب) ليصحح هذا الوضع، وصدر أمر بالسماح له بممارسة نشاطه» لأنه مدافع بليغ عن الفكرة الصهيونية وتعهد بأن يساعد على هجرة اليهود في المستقبل دون أية عوائق».

وثمة دلائل تشير إلى أن «الغستابو» وفرق الإس إس S.S. (الصاعقة) ساعدت في مجال تهريب المستوطنين الصهاينة إلى فلسطين، أي أن النازية لم تدعم الصهيونية الخارجية وحسب، بل امتد دعمها إلى صهاينة المستوطن أيضا. ولكن أهم أشكال التعاون مع الصهاينة الاستيطانيين تم من خلال اتفاقية «الهعفرا» (وهي كلمة عبرية تعني «النقل») المبرمة بين النظام النازي وصهاينة المستوطن (دون علم صهاينة أو يهود الخارج). ولا تكمن أهمية الاتفاقية في أنها تبين مدى عمق العلاقة بين الصهاينة والنازيين وحسب، وإنما تكمن أيضا في أنها تبين مدى عمق التناقض بين الصهاينة المستوطنين وصهاينة الخارج، وهو تناقض سيطر على الحركة الصهيونية منذ ولادتها ولم تفلح الأيام إلا في زيادته حدة. ويمكن القول إن إبرام اتفاقية «الهعفرا» كان أول مواجهة حقيقية بين الفريقين، وقد كسب المستوطنون هذه الجولة تماما كما سنرى.

وقد أطلق الصهاينة دعوة لما يسمى غزو الجاليات (أي الجماعات اليهودية في العالم) وتوظيفها لصالح المنظمة الصهيونية، وأن تتم تصفية الجماعات اليهودية ليتم بناء المستوطن. ولذا فإن إنقاذ اليهود دون خدمة الأهداف الصهيونية هو دعم للجماعات اليهودية على حساب المستوطن، أو هو على الأقل فصل لمصير الواحد عن مصير الآخر. وقد قال «إسحق غرينباوم» (Isaac Greenbaum) رئيس لجنة الإنقاذ بالوكالة اليهودية أمام اللجنة التنفيذية الصهيونية في ١٨ فبراير ١٩٤٣ إنه لو سئل عما إذا كان من الممكن التبرع ببعض أموال النداء اليهودي الموحد (الجباية اليهودية الموحدة) لإنقاذ اليهود، فإن إجابته ستكون قاطعة: «كلا، ثم كلا. يجب أن نقاوم هذا الاتجاه نحو وضع النشاط الصهيوني في المرتبة الثانية»، «إن بقرة واحدة في فلسطين أثمن من كل اليهود في بولندا». وكان «وايزمان» قد عبر عن الفكرة النفعية نفسها عام ١٩٣٧ بقوله: «إن العجائز سيموتون.. فهم تراب.. وسيتحملون مصيرهم.. وينبغي عليهم أن يفعلوا ذلك».

وقد عبر هذا التعارض في الرؤية عن نفسه من خلال موقفين متعارضين من النازيين. فبينما كان الصهاينة العماليون الاستيطانيون يبحثون عن وسائل لدعم المستوطن وحماية مصالحهم بأي طريقة، بما في ذلك التعاون مع النظام النازي، كان صهاينة الخارج ويهوده مشغولين بعمليات إنقاذ يهود ألمانيا بما في ذلك تنظيم مقاطعة اقتصادية ضد هذا النظام. وكان من أهم الشخصيات القيادية في عملية المقاطعة «صمويل أونترماير» (Samuel Untermeyer) المحامي الأمريكي اليهودي (الصهيوني) الذي نجح في تكوين حركة جماهيرية تضم اليهود وغير اليهود بقيادة «الرابطة الأمريكية للدفاع عن حقوق اليهود»، (American League for the Defense of Jewish Rights) كما أسس منظمة دولية «اسمها الاتحاد اليهودي الاقتصادي العالمي» (World Jewish Economic Federation) (في أمستردام) للتنسيق بين كل المنظمات الداعية إلى المقاطعة. وقد شكلت المقاطعة، ولاسيما في الشهور الأولى، تهديدا خطيرا للنظام النازي. ويقول «إدوين بلاك» إنه لو اتحدت المنظمات اليهودية والصهيونية خلف حركة المقاطعة فلربما كانت نجحت في تعبئة الجماهير المسيحية وانضمت بعض الحكومات إليها، ولم ينجح «النازيون»، ولاسيما

في الأشهر الأولى من تسلمهم السلطة، في الإمساك بزمام الأمور. «إن استجابة مباشرة وموحدة كان من الممكن أن تقصم ظهر ألمانيا قبل شتاء عام ١٩٣٣».

ولكن المستوطنين كانوا قد قرروا تبنى خطة تخدم مصالحهم، فسافر «حاييم أرلوسوروف» (Chaim Arlosoroff) (١٨٩٩ ـ ١٩٣٣) الزعيم العمالي الصهيوني ورئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية إلى ألمانيا لمناقشة إمكانية التعاون والتبادل الاقتصادي معها. وكانت المسألة ـ بالنسبة إلى المستوطنين ـ ملحة للغاية، فقد فشل المستوطن الصهيوني في اجتذاب المهاجرين ولم يصل إليه الرأسمال اليهودي المتوقع. (تم اغتيال «أرلوسوروف» بعد عودته من ألمانيا بعدة أيام). وكان «هنريش وولف» (Heinrich Wolf) قنصل ألمانيا العام في القدس قد مهد الجو له وللمبعوثين الصهاينة من بعده عندما كتب مؤيداً وموضحاً المزايا التي سيجنيها النظام النازي من التعاون معهم. وفي النهاية تم توقيع الاتفاق الذي كان يقضي بأن تسمح السلطات الألمانية لليهود الذين يقررون الهجرة من ألمانيا إلى فلسطين بـ«نقل» جزء من أموالهم إلى هناك رغم القيود التي فرضتها ألمانيا على تداول العملة الصعبة. (وهذه الاتفاقية هي التي عُرفت باسم «الهعفرا»).

وكان ذلك يتم بتمكين أولئك اليهود من إيداع المبلغ المسموح بتحويله في حساب مغلق يفتح في بنك «الرايخ» الألماني باسم شركة «هانوطياع» ويسمح لها باستعماله فقط لشراء تجهيزات وآلات زراعية مختلفة من ألمانيا وتصديرها إلى فلسطين. وهناك تقوم الشركة ببيع هذه البضائع وتسدد بأثمانها المبالغ المستحقة لمودعيها بعد وصولهم كمهاجرين إلى فلسطين، وتحتفظ بالفرق كعمولة أو ربح لها.

وقد تم تعديل الاتفاقية بحيث أصبح في مقدور اليهود الألمان الذين لم يكونوا ينوون الهجرة مباشرة ويريدون مع هذا «تأسيس بيت في فلسطين والمساهمة في تطورها» أن يستعملوا الحساب المغلق وأن يودعوا أموالهم فيه شرط ألا يزيد المبلغ الإجمالي عن ٣ ملايين مارك تستعمل لشراء بضائع ألمانية أيا كان نوعها. ثم حل البنك البريطاني ـ الفلسطيني ممثلا للوكالة اليهودية محل شركة «هانوطياع». وأثناء تنفيذ الاتفاقية اعترضت بعض العناصر في وزارة الخارجية الألمانية على هذه المساهمة

النازية في بناء المستوطن الصهيوني، كما أن المستوطنين الألمان في فلسطين (من أتباع جماعة الهيكل) قاموا بالضغط ولكن دون جدوى، إذ إن «هتلر» نفسه قرر أنه يجب الاستمرار في العمل بالاتفاقية».

ويبدو أن الهدف الأساسي والمباشر من الاتفاقية كان من المنظور النازي قصم ظهر المقاطعة اليهودية للبضائع الألمانية في أنحاء العالم. وفي محاولة لتوضيح الموقف النازي قال وزير الاقتصاد الألماني لوزير الخارجية إن الاتفاقية تقدم «أحسن ضمان لأقوى تأثير [مضاد] لإجراءات المقاطعة اليهودية» للبضائع الألمانية. كما أن القنصل الألماني العام في القدس أكد الفكرة نفسها حين قال: «بهذه الطريقة يمكن أن نقوم [نحن الألمان] بحملة ناجحة ضد المقاطعة اليهودية [في الخارج] ضد ألمانيا، وقد يمكننا أن نحدث ثغرة في الحائط». ولاحظ القنصل أنه في الصراع الدائر بين يهود الخارج التوطنيين وصهاينة الداخل الاستيطانيين بدأت موازين القوى تتغير لصالح المستوطنين: «ففلسطين هي التي تعطي الأوامر، ومن الأهمية بمكان أن نحطم المقاطعة في فلسطين في المقام الأول، وسيترك هذا أثره على الجبهة الأساسية في الولايات المتحدة».

وقد أيده في ذلك «فريتز رايخرت» (Firtz Reichert) عميل الغستابو في فلسطين حين قال: «إن مهمتنا الأساسية هي أن نمنع من فلسطين توحيد صفوف يهود العالم على أساس العداوة لألمانيا... لقد دمرنا مؤتمر المقاطعة في «لندن» من «تل أبيب» لأن رئيس «الهعفرا» في فلسطين، بالتعاون الوثيق مع القنصلية الألمانية في القدس، أرسل برقيات إلى لندن [أحدثت الأثر المطلوب]. ويقول «إدوين بلاك»: «إن احتمالات انهيار [الاقتصاد الألماني] بدأت بالتناقص بسرعة بمرور الوقت. فحينما عقد «أونترماير» اجتماعا لاتحاده الدولي في أمستردام في أواخر تموز/ يوليو ١٩٣٣ كانت الفرصة لا تزال جيدة. ومع نهاية آب/ أغسطس، عند انعقاد المؤتمر الصهيوني الثامن عشر (١٩٣٣)، كانت الفرصة صعبة لكنها ممكنة.

فماذا حدث في هذا المؤتمر؟ لعل دراسة الوقائع وتوقيتها يعطينا صورة دقيقة ومثيرة عن المعركة بين المستوطنين وصهاينة الخارج وكيفية إدارتها، وبعض

الأساليب التي استخدمها المستوطنون لإحكام قبضتهم على الفريق المعادي. فلقد وقعت الاتفاقية بشكل مبدئي في ١٧ أغسطس ١٩٣٣ وسُويت كل النقط الفنية المعلقة في ٢٢ أغسطس بعد افتتاح جلسات المؤتمر الصهيوني الثامن عشر في «براغ» (تشكوسلوفاكيا). وقد أدرك النازيون الأهمية غير العادية للمؤتمر، ولذا ركزوا كل جهودهم عليه حتى يتسنى إفشال المحاولات الرامية لإصدار قرارات من شانها دعم المقاطعة اليهودية. وبعد افتتاح جلسات المؤتمر ألقى «سوكولوف» خطبة ملتهبة عن يهود ألمانيا وبؤسهم دون أي ذكر للمقاطعة. وقد كان المراجعون بقيادة «جابوتنسكي» يودّون إقصاء العماليين عن قيادة المنظمة، ولذا فقد قرروا استغلال الاتفاقية وتبنوا قضية المقاطعة. وأما العماليون بقيادة بن غوريون فقد كان كل همهم إلحاق الهزيمة بالمراجعين حتى يتسنى لهم الاستمرار في قيادة المنظمة والاستمتاع بالمكاسب الاقتصادية في صمت، الأمر الذي لم يكن ليتأتى لهم إلا بعدم ذكر الاتفاقية. ولكن النازيين كان يودّون إحراز المكاسب الإعلامية التي يطمحون إليها، ولذا فقد أعلنوا عن الاتفاقية يوم ٢٤ أغسطس، وهو اليوم المحدد لمناقشة وضع يهود ألمانيا في المؤتمر، وتناقلت صحف أوروبا الخبر. وقد ألقى «سوكولوف» خطبة ملتهبة أخرى قال فيها: «إن اليهود يحترمون إسبانيا القديمة أكثر من ألمانيا الحديثة لأنه من الأفضل أن يتم خروج كامل لليهود عن أن يتم إهانتهم على هذا النحو». ورغم أن الألفاظ غاضبة شكلا فإن مضمونها نازي/ صهيوني، فهو لا يتحدث عن حقوق اليهود وإنما عن خروجهم الكامل والنهائي.

وانتهت جلسات الصباح بخطاب ألقاه آرثر روبين (Arthur Ruppin) (١٨٧٦ ـ ١٩٤٣) أحد قادة الصهاينة الاستيطانيين عن أوضاع يهود ألمانيا وأشار فيه إشارة عابرة، في جملة أو جملتين، إلى «الهعفرا». وعندما افتتحت جلسات المساء قدم الصهاينة العماليون مشروع قرار حماسي يصف بؤس يهود ألمانيا ويعبر عن «عميق الأسى» لما حدث. وذكر مشروع القرار أن هذا الاضطهاد دليل على مدى صدق تحليل «هرتزل» للمسالة اليهودية. وتم افتتاح مشروع القرار بالإلحاح على أن بناء الوطن القومي خير دليل على تضامن الصهاينة مع يهود ألمانيا. وأما مشروع قرار المراجعين فكان قراراً محدداً خاصاً بالمقاطعة، ولكن العماليين نجحوا في فرض

قرارهم. وكان النازيون قد أوقفوا مجلة **جوديش روند شاو** عن الصدور مدة ستة أشهر، فرفع عنها الحظر وصدرت في اليوم نفسه وهي تحمل مقالاً تتباهى فيه بأن المؤتمر الصهيوني هزم بأغلبية ساحقة اقتراح المراجعين الذي كان يهدف إلى تحويل المنظمة الصهيونية إلى وحدة مقاتلة. وصدرت الصحف النازية مرحبة هي الأخرى بموقف المؤتمر الإيجابي.

وحينما افتتحت جلسة يوم ٢٥ أغسطس انهالت برقيات الاحتجاج من يهود العالم لأن الاتفاقية ستهز مصداقية حركة المقاطعة اليهودية من جذورها وتقضي عليها تماماً في نهاية الأمر، فصعّد النازيون من حملتهم الإعلامية الذكية وأعلنوا يوم ٢٧ أغسطس عن صفقة برتقال ضخمة مع المستوطن الصهيوني (أشار إليها أحد صهاينة الخارج «بالبرتقالة الذهبية» قياساً على «العجل الذهبي»)، وأرسل «أنترماير» برقية يطلب فيها أن ينكر المؤتمر أن مثل هذه الصفقة قد أبرمت، وهدد بأنه إذا كان الأمر حقيقة ولم يتم إلغاء الصفقة فان المنظمة الصهيونية الأمريكية ستنسحب من المنظمة الصهيونية. وفي يوم ٣١ أغسطس نشر الرايخ النص الكامل لاتفاقية «الهعفرا» فقوبل الحدث بعدم التصديق الكامل من جانب يهود الخارج. ونشرت **الجويش كرونيكل** النص على أنه نكتة نازية رائعة، كما أنكرت الدائرة السياسية للوكالة اليهودية أي علاقة بالموضوع، ولكنها تراجعت عن ذلك بالتدريج واعترفت بإبرام الاتفاقية.

وفي يوم ٢ سبتمبر طرح العماليون مشروع قرار يحكم سيطرتهم الكاملة على صهاينة الخارج جاء فيه: «كجزء من الانضباط الصهيوني لا يسمح لأي فرد أو مجموعة داخل المنظمة الصهيونية أن يشتغل بالسياسة الخارجية أو أن يتصل بالحكومات الأجنبية أو عصبة الأمم أو يقوم بأي نشاطات سياسية من شأنها المساس بصلاحيات اللجنة التنفيذية». ويتضمن هذا القرار تحريماً لكل أشكال الاحتجاج ضد النازية بما في ذلك اتفاقية «الهعفرا». وقد تم التصويت على القرار الساعة الثالثة صباحا والموافقة عليه، وأجل التصويت على الاتفاقية ذاتها حتى آخر يوم. وبعد طرح مشروع قرار عمالي ومشروع قرار مضاد قام «برل كاتزنلسون» (Berl Katzenelson) (١٨٨٧ ـ ١٩٤٤) الزعيم العمالي فتحدث عن الانضباط وكيف أن مناقشة اتفاقية

«الهعفرا» خرق له، وبين للمؤتمرين أن في كل الاجتماعات الديموقراطية مسائل هامة لا يمكن مناقشتها. ثم اختتم كلمته قائلاً إن على كل هيئة صهيونية أن تعترف بأن «إرتس يسرائيل» لها أولوية على كل شيء آخر، وأهم واجب هو إنقاذ حياة اليهود وممتلكاتهم من الخطر الذي يتعرضون له. (وعلى الرغم من أنه استخدم لغة الإنقاذ والإغاثة، فقد أحاطها بالإطار الأيديولوجي بتأكيده أولوية المستوطن على كل شيء). وقد وافق المؤتمر على مشروع القرار العمالي الذي لم يأت فيه سوى «أنه لن يتم اتخاذ أي شيء من شأنه أن يتعارض مع موقف المؤتمر بخصوص المسالة اليهودية الألمانية»، أي أنه لن يقوم أي شخص بأي نشاط مضاد وسيترك الأمر برمته للجنة التنفيذية. وقد وافق المؤتمرون في الجلسة نفسها على أن يصبح علم المنظمة هو علم الدولة، وأن يصبح نشيد «الهاتيكفا» (Hatikvah)، النشيد الوطني للدولة عند إنشائها، وأنشد المؤتمرون النشيد واختتمت أعمال المؤتمر. وقد أدركت **الجويش كرونيكل** في ٣ سبتمبر أن الاتفاقية لم تكن نكتة نازية بل حقيقة صهيونية/ نازية، ونشرت صحف أخرى أنباء الاتفاقية وما حدث في المؤتمر.

وكان المؤتمر اليهودي العالمي الثالث (١٩٣٣) على وشك الانعقاد في «جنيف» في ٨ سبتمبر ١٩٣٣. ولما كانت أنباء الاتفاقية قد أصبحت معروفة ولم يعد هناك أي لبس أو إبهام فقد كان من الممكن اتخاذ قرار في هذا الشأن. وكما يقول «إدوين بلاك»: «كانت هذه هي الفرصة الأخيرة» أمام اليهود والصهاينة لكي يتخذوا قرارا حاسما (ولاسيما أن حركة المقاطعة في الأوساط غير اليهودية كانت آخذة بالتزايد). ولكن المؤتمر اليهودي اجتمع وفشل في اتخاذ قرار محدد بخصوص المقاطعة نتيجة الضغط الصهيوني واكتفى بتأييد المعارضة التلقائية بين الجماهير. وقد تم إفشال المؤتمر بإشراف «ستيفن وايز» (Stephen Wise) (١٨٧٤ ـ ١٩٤٩) الزعيم الصهيوني الأمريكي، وكان قد أفشل قبلا اجتماع «أنترماير» في «أمستردام» و«لندن». وحينما عرضت الاتفاقية مرة أخرى على المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥) بهدف نقضها رفض مشروع القرار وتقرر «وضع كافة نشاطات «الهعفرا» تحت إشراف الإدارة الصهيونية».

وقد حققت اتفاقية «الهعفرا» نجاحاً باهراً من وجهة نظر النازيين والصهاينة. وأما

بالنسبة إلى النازيين قد «نجحوا في تصديع أسس المقاطعة اليهودية لألمانيا دون أن يضطروا إلى إجراء أي تعديل في سياستهم تجاه اليهود». وأما بالنسبة إلى المستوطنين فتُعد فترة «الهعفرا» أهم فترة في تاريخ المستوطن إذ تم تزويده بعدد كبير من أعضاء المادة البشرية المطلوبة وبالرأسمال اللازم للبنية التحتية. وقد بلغ عدد اليهود الألمان الذين هاجروا إلى فلسطين في الفترة الواقعة بين ١٩٣٣ و١٩٤١ بموجب الاتفاقية، ٥٢,٣٠٠ يشكلون ٢٥٪ من مجموع المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال الفترة ذاتها. وكان من بينهم ١٦,٥٢٩ رأسمالياً يمثلون إضافة اقتصادية ضخمة للمستوطن، ٦,٧٠٠ مهاجر من أبناء الطبقة المتوسطة المثقفة غالبيتهم من الأطباء والمحامين والمهندسين والصناعيين. (وفي تقدير آخر بلغ عدد المهاجرين ٧٠ ألفا، ومع هذا لا يمثل هذا العدد سوى نسبة صغيرة من المجموع الكلي للمهاجرين اليهود من ألمانيا وعددهم ٢٢٣ ألفا اتجهوا إلى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان). وقد أحضر المهاجرون معهم إلى فلسطين ـ ضمن إطار «الهعفرا» ـ بعد أن فقدوا ما يتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع قيمة ممتلكاتهم نتيجة لمصادرات السلطات الألمانية من جهة و«عمولات» المؤسسات الصهيونية من جهة ثانية - [أحضروا] نحو ٦و١٣٩ مليون مارك (٨,١ ملايين جنيه فلسطيني) وذلك خلال السنوات ١٩٣٣ - ١٩٣٩. ومن هذه الأموال، أدخل إلى فلسطين خلال الأعوام ١٩٣٣- ١٩٣٦ نحو ٨١ مليون مارك (٤,٧ ملايين جنيه فلسطيني) وهو مبلغ ضخم بمقاييس تلك الأيام، يعادل نحو٤٥ بالمائة من جميع مصاريف حكومة الانتداب خلال السنوات نفسها (١٠,٢ ملايين جنيه فلسطيني)، ونحو ٧٥ بالمائة من مجموع ما صرفته «كيرن هايسود» على الاستيطان الصهيوني في فلسطين خلال ١٥ سنة، ١٩٢١ ـ ١٩٣٦ (٦,٢٥ ملايين جنيه فلسطيني).

وقد شجع نجاح «الهعفرا» الكبير على تكرار التجربة فأنشئت شركات أخرى على غرارها مثل شركة الشرق الأدنى والأوسط التجارية (Near and Middle East Commercial) واختصارها (NEMICO) (أنشئت عام ١٩٣٥) وكان مجال نشاطها البلاد العربية المجاورة. وحسبما جاء في كتاب «ليني برنر» (Lenni Brenner) الصهيونية في زمن الديكتاتورية **(Zionism in the Age of the Dictators)**

فقد هدد الاتحاد الصهيوني في مصر بنشر تفاصيل الاتفاق الجديد وبفضح تعاون الصهاينة مع النازيين إن لم ترجع المنظمة الصهيونية عن الاتفاق، فآثرت المنظمة التراجع للحفاظ على المشروع الأكبر وهو «الهعفرا».

وهناك إلى جانب ذلك التعاون المؤسسي بين الصهيونية والنازية حالات من التعاون الفردي الذي تم بموافقة المنظمة الصهيونية وبمباركتها. ولعل «رودولف كاستنر» (Rudolf Kastner) (١٩٠٦ ـ ١٩٥٧) أحد زعماء الحركة الصهيونية في رومانيا والمجر، أن يكون مثلاً جيداً على هذا النوع من التعاون. فقد قام بالتفاوض مع النازيين وعقد معهم اتفاقاً تم بموجبه السماح لألفي يهودي («من أفضل المواد البشرية» حسب تعبير «أيخمان») بالاستيطان في فلسطين لقاء قيام «كاستنر» بإقناع يهود المجر الذين كانت القطارات تقلهم إلى معسكرات الإبادة بأنهم ذاهبون إلى أماكن أخرى يستقرون فيها، أو أنهم في طريقهم إلى معسكرات تدريب مهني. ولعله كان من المستحيل على النازيين نقل الآلاف المؤلفة من اليهود أثناء الحرب دون تعاون القيادات الصهيونية. وهذا التعاون بين الفريقين هو ولا شك تحقيق لنبؤة مؤسس الصهيونية، بما اتسم به من حس عملي، حينما قال: «إن المعادين لليهود سيكونون أكثر الأصدقاء الذين يمكننا الاعتماد عليهم، وستكون الدول المعادية لليهود حليفة لنا».

وقبل أن نترك هذا الجانب من الفكر والممارسة الصهيونيين يجدر ذكر «ألفريد نوسيج» ومنظمة «بريت هابيريونيم» (Berit Habiryonim) (أي عصبة الأشداء). فهما يمثلان حالة لا تتعاون فيها الصهيونية مع النازية وحسب، وإنما تصبح هي ذاتها النازية. و«نوسيج» فنان نمساوي من صهاينة الغرب ومن أوائل الدعاة للصهيونية. وقد نشر ابتداء من عام ١٨٨٧، أي قبل ظهور «هرتزل» بعدة سنوات، دراسات ومقالات طالب فيها بإنشاء دولة يهودية كحل وحيد للمسالة اليهودية، وأسس منظمة استيطانية لتشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين. وقد حضر نوسيج عدداً من المؤتمرات الصهيونية ممثلاً لصهاينة ألمانيا وصوت ضد مشروع شرق أفريقيا. ويمكن القول إن هدف الصهيونية (الغربية التوطينية) هو إفراغ أوروبا من الفائض البشري اليهودي

(الذي كان يلقي به شرق أوروبا في وسط أوروبا وغربها)، وقد قام «نوسيج» بذلك على أكمل وجه، إذ عمل جاسوساً للألمان أثناء الحرب العالمية الثانية ووضع خطة لإبادة اليهود الألمان المسنين والفقراء. وحينما وصلت القوات النازية إلى بولندا قام بتقديم عدة خطط لإبادة الفائض البشري اليهودي. وهو يمثل بذلك استمرار التقاليد الصهيونية الألمانية التي طالما عرضت على الحكومة الألمانية إمكانية التعاون معها في عملية التخلص من الفائض اليهودي في روسيا وبولندا. وقد عينه النازيون عضواً في مكتب تابع لقسم الشؤون اليهودية ورئيسا لقسم الفنون اليهودية التابع له. وحينما اكتشفت المقاومة اليهودية في «جيتو وارسو» تعاونه مع النازيين وكونه عضواً في «الجستابو» ألقت القبض عليه وقدمته إلى المحاكمة فحكم عليه بالإعدام شنقاً عام ١٩٤٣ ونُفذ فيه الحكم!

«أما عصبة الأشدَّاء (أي الأقوياء) (بالعبرية «بريت هابريونيم» Brit Habiryonim) فهي جماعة صهيونية مراجعة أسسها «أبا أهيميير» (المعروف باسم «أشيميير» abba (Achimeir) (Ahimeir) (١٨٩٨ ـ ١٩٦٢) ومجموعة من المثقفين الصهاينة مثل الشاعر «أوري جرينبرج» (Uri Greenberg). وكان معظم مؤسسي الجمعية أعضاء في منظمات صهيونية عمالية ثم استقالوا منها. وقد تبنت الجماعة صيغة صهيونية/ نازية لا تخفي إعجابها بالفكر النازي أو الأيديولوجية النازية. وكما قال أحد كبار الصهاينة المراجعين: «نحن المراجعين نكن الإعجاب الشديد لهتلر فهو الذي أنقذ ألمانيا ولولاه لهلكت خلال أربعة أعوام، وسنتبعه إن هو تخلى عن معاداته لليهود». وكانت مجلة **عصبة الأشدَّاء** في فلسطين تزخر بالمقالات التي تمجد «هتلر» والهتلرية. وكان من ضمن هتافات أعضاء العصبة «ألمانيا لهتلر، إيطاليا لموسوليني، وفلسطين لجابوتنسكي». وقد مجد أعضاء الجمعية الجوانب العسكرية في تاريخ العبرانيين فكانوا يشبهون أنفسهم بجماعة حملة الخناجر، وهم فريق من جماعة الغيورين (Zealots) كانت تغتال الرومان واليهود الذين يتحالفون معهم، وذلك أثناء التمرد اليهودي في فلسطين عام ٦٦ ـ ٧٣ ميلادية (واسم الجمعية ذاته «بريت هابيريونيم» هو اسم إحدى الجمعيات الإرهابية في تلك الفترة). وكان أتباع الجمعية يرون أن

الاغتيال السياسي ليس جريمة، وإنما هو فعل له هدف ومعنى، وأن الدم والحديد هما الطريق الوحيد للتحرر. وتعود أهمية الجمعية إلى تأثيرها في حركة المراجعين ككل.

وعلى الرغم من أن «جابوتنسكي» كان يحاول أحياناً أن يحتفظ بمسافة بينه وبين أعضاء الجمعية، فقد كان يعبر في خطاباته عن إعجابه بهم وتعاطفه معهم. ولم يتخذ أي إجراء تنظيمي ضدهم بل أطلق على «أشيميير» (بنبرة لاتخلو من التهكم) اسم «معلمنا ومرشدنا الروحي»، كما أن الحاخام «كوك» دافع عنهم. وتذكر موسوعة الصهيونية وإسرائيل أن «مناحيم بيجن» انضم إلى الجناح «الراديكالي» لحركة المراجعين الذي كان مرتبطا بجماعة «بريت هابير يونيم». (لم تذكر الموسوعة في المدخل عن «أشيميير» أي شيء عن اتجاهاته النازية المذكورة، واكتفت بالإشارة إلى أفكاره «الراديكالية»). وقد استمرت العلاقة بين «بيجن» و«أشيميير» حتى بعد إعلان الدولة، فسمح «بيجن»، باعتباره رئيس حزب «حيروت»، «لأشيميير» أن يكتب في صحيفة الحزب اليومية.

الفصل الرابع
الفكر الاسترجاعي

كانت اليهودية الحاخامية تحرِّم العودة إلى فلسطين وتعتبرها فعلاً من أفعال «الهرطقة» التي لا تُغتفر، لأنه من قبيل «الدحيكات هاكتس»، أي التعجيل بالنهاية، إذ كان من المفروض على اليهودي أن ينتظر في صبر وأناة إلى أن يأذن الإله بعودة اليهود تحت قيادة «الماشيَّح» في آخر الأيام، وليس الآن وهنا. ولكن حدث تحول جوهري وظهر فكر صهيوني يطلق عليه اصطلاح الفكر الاسترجاعي يدعو اليهود إلى العودة إلى صهيون أو أرض الميعاد، أي فلسطين المحتلة. وسنتناول في هذا الفصل هذا الفكر وتبدياته المختلفة.

الأحلام والعقائد الألفية والاسترجاعية

اصطلاح «الألفية» ترجمة لكلمة «ميلينيريانزم» (Millenarianism) الإنجليزية المأخوذة من الكلمة اللاتينية «ميلينياروس» ومعناها «تحتوى على ألف». وثمة نزوع إنساني عام لفرض نظام عام على أحداث التاريخ، وهو عادةً نظام رياضي هندسي صارم. ومن ثم، فقد ظهر الإيمان في كثير من الحضارات بأن العالم يشهد، في نهاية كل ألف من السنين، انتهاء دورة زمنية، وتصاحب هذه النهاية عادةً أحداث ضخمة. بل تذهب هذه الرؤية إلى أن التاريخ كله سيكون في نهاية ألف معينة. والفكرة الألفية متواترة في كثير من الحضارات. ويُقال إن حروب الفرنجة كانت نتيجة تصاعُد الحمى الألفية. وقد كتب الشاعر الأيرلندى و«ليام بتلر يتس» في نهاية

القرن التاسع عشر قصائد ذات طابع ألفي. ولعل آراء «فوكوياما» (الموظف بوزارة الخارجية الأمريكية) عن نهاية التاريخ، ذات طابع ألفي هي الأخرى (مع انتهاء القرن العشرين، أي في نهاية الألف الثانية بعد الميلاد). كما أن العراف «نوستراداموس» من قبله وضع مخططاً يتنبأ فيه بنهاية التاريخ في إحدى الدورات الألفية. وللعقيدة الألفية جذور شعبية في العادة، تماماً مثل النزعات «المشيحانية» المختلفة التي تعبِّر عن تزايد معدلات الحلولية وضيق بالحدود وعن نفاد صبر بشأن العملية التاريخية وبالخلاص التدريجي.

وتعود جذور العقيدة الألفية والاسترجاعية إلى اليهودية، ولكنها أصبحت فكرة مركزية في المسيحية «البروتستانتية» وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من فكر الإصلاح الديني «البروتستانتي» (وخصوصاً في أشكاله المتطرفة) برفضه التفسير المجازي للكتاب المقدَّس وفتحه الباب على مصراعيه لفكرة الخلاص الفردي خارج الكنيسة وللتفسير الفردي للنصوص المقدَّسة، بحيث أصبح المسيحي هو نفسه الكنيسة والكتاب المقدَّس، يفرض عليهما ما يشاء من قيم ورؤى، وهو ما يعبِّر عن تَصاعُد معدلات الحلول والعلمنة وانتشار ما نسميه «الرؤية المعرفية الإمبريالية». وقد انتشر الفكر الصهيوني في أواخر القرن السادس عشر؛ عصر الثورة العلمانية الشاملة والثورة التجارية والحركة الاستيطانية الغربية ونشوء الرأسماليات الأوربية الباحثة عن مصادر الثروات والمواد الخام وعن أسواق لتصريف سلعها. وكانت إنجلترا أهم مراكز الصهيونية ذات الديباجة المسيحية بعد أن تحوَّلت عن «الكاثوليكية» ونفضت النفوذ الإسباني عنها وأصبحت واحدة من أهم القوى الاستعمارية (ومع هذا، يُلاحَظ أن إنجلترا لم يكن فيها يهود تقريباً).

ويمكننا هنا أن نذكر بعض المفكرين الصهاينة غير اليهود، مثل «توماس برايتمان» وسير «هنري فنش»، اللذين طرحا تفسيراً حرفياً للعهد القديم وطالبا بعودة اليهود إلى فلسطين. كما يمكن الإشارة إلى «فيليب دي لانجالري» (١٦٥٦ ـ ١٧١٧) (الفرنسي). وقد ظهرت عشرات المقالات التي تعالج هذا الموضوع وتتخذ موقفاً مماثلاً. وزاد هذا الموقف عمقاً باستيلاء المتطهرين (البيوريتان) على الحكم. فكتب إنجليزيان بيوريتانيان نداء يطلبان فيه إعادة اليهود لإنجلترا وذلك حتى يتشتَّتوا في كل

بقاع الأرض. فالشتات الكامل ـ حسب الأسطورة ـ هو شرط عودتهم لأرضهم، على أن تكون عودتهم على «سفن إنجليزية» (ولنتذكر هنا قانون الملاحة «المركنتالي»، الصادر عام ١٦٥١، الذي أصدرته حكومة «كرومويل» والذى تم بمقتضاه استبعاد السفن الهولندية من حَمْل التجارة البريطانية، ولذا أصبح حَمْل سلع من أفريقيا أو آسيا غير ممكن إلا على سفن إنجليزية).

وتُعَدُّ هذه أول مرة في تاريخ العالم المسيحي يطرح فيها بشر مشروعاً بشرياً لإنجاز ما كان يُعتقَد حتى ذلك الوقت أنه أمر سيتم بتَدخُّل العناية الإلهية. وقد أدلى «كرومويل» بدلوه فدافع عن عودة اليهود لإنجلترا بسبب نَفْعهم وإمكانية استخدامهم كجواسيس له. ويُلاحَظ أن الصيغة الصهيونية الأساسية هي النموذج الأساسي الكامن في كل هذه الكتابات.

ويُلاحَظ أن الفكر الاسترجاعي يأخذ شكلاً تبشيرياً بين اليهود، وهو ينظر لليهود من الخارج تماماً، فهم مجرد أداة للخلاص، قتلة المسيح الذين يجب تنصيرهم وهدايتهم. قد قامت جمعيات مسيحية تبشيرية عديدة مهمتها نشر المسيحية بين اليهود وهدايتهم واسترجاعهم إلى فلسطين إعداداً للخلاص. وأهم جمعية صهيونية مسيحية هي «جمعية لندن لنشر المسيحية بين اليهود الإنجليز ويهود الدولة العثمانية» (١٨٠٩)، وكان يشار إليها على أنها «جمعية اليهود» («جوز سوسياتى Society Jews»). كما تم تأسيس «جمعية التبشير الكنسية» التي ازدهرت إلى درجة أن ميزانيتها بلغت ٢٦ ألف جنيه عام ١٨٥٠، وكان يتبعها ٣٢ فرعاً في لندن والقدس وغيرهما من المدن، وأصبحت المنبر الأساسي للصهاينة من المسيحيين (مثل لورد «شافتسبري السابع»).

ويمكننا الآن أن نعرض للأفكار الأساسية للعقيدة الاسترجاعية. يرى من تبنُّوا هذه الرؤية بأنه حينما يعود المسيح المخلص (الذي يشار إليه بأنه «الملك الألفي» و«الملك المقدَّس») فإنه سيحكم العالم هو والقديسون لمدة ألف عام يشار إليها أحياناً باسم «أيام المسيح»، وهي فترة سيسود فيها السلام والعدل في العالم التاريخي والطبيعة وفي مجتمع الإنسان والحيوان.

وتظهر العقيدة الألفية في العهد الجديد في سفر رؤيا «يوحنا اللاهوتي» والذي يدور حول عودة المسيح الثانية وحُكْمه العالم لمدة ألف عام. والنص، مثل كل كتب الرؤى، مركب مضطرب تنثال فيه صور الحشر الأخروية وتتداخل. والنص يتحدث عن تقييد الشيطان ثم حكم المسيح للعالم مع قديسيه لفترة تمتد لمدة ألف عام (ويبدو أن الألف عام هذه لا علاقة لها بيوم البعث أو يوم القيامة أو الفردوس السماوي إذ هي نوع من الفردوس الأرضي الذي سيتحقق الآن وهنا قبل يوم الحساب). بعد ذلك يُطلَق الشيطان من سجنه لهجمة أخيرة، ولعله عند هذه اللحظة يظهر المسيح الدجال (بالإنجليزية: «أنتي كرايست» (anti-Christ) وهي كلمة تعني حرفياً: ضد المسيح).

وعقيدة المسيح الدجال عقيدة مسيحية أخروية ظهرت مع بدايات المسيحية، وزادت أهميتها مع الإصلاح الديني، وهي عقيدة صهيونية بصورة ملموسة إذ أنها تضع اليهود في مركز الدراما الكونية الخاصة بخلاص العالم، وهي أيضا عقيدة معادية لليهود إذ أن مركزيتهم نابعة من كونهم تجسيداً للشر في التاريخ، ومن ثم فإن تنصُّرهم (ونهاية التاريخ) شرط أساسي للخلاص.

وتذهب هذه العقيدة إلى أن المسيح الدجال شخصية كافرة قاسية طاغية، وهو ابن الشيطان (بل لعله هو نفسه الشيطان المتجسد). ومن علاماته أنه توجد في أقدامه مخالب بدلاً من الأصابع. أما أبوه، فيُصوَّر على هيئة طائر له أربعة أقدام ورأس ثور بقرون مدببة وشعر أسود كثيف.

والمسيح الدجال ابن امرأة يهودية، وسيأتي من قبيلة «دان» (فاستناداً إلى نبوءة «يعقوب»، فإن «دان» سيكون ثعباناً في الطريق، واستناداً إلي كلمات «إرميا فإن جيوش «دان» ستلتهم الأرض. كما أن الإصحاح السابع في رؤيا «يوحنا» لم يذكر قبيلة «دان» عندما ذكر القبائل العبرانية). ويتواتر الآن في الأوساط المسيحية الحرفية أن المسيح الدجال سيكون يهودياً من سوريا. ويُقال إن المسيح الدجال سيظهر في الشرق الأوسط في نهاية الأيام وهو العدو اللدود للمسيح وسيسبق ظهوره عدد من الدجالين، وأنه سيدَّعى أنه المسيح ويصدقه الكثيرون، وخصوصاً أنه قادر على

الإتيان ببعض المعجزات (ولذا، فهو يسمَّى «قرد الإله» أي الذي سيقلد الإله كما تقلد القردة البشر) وسيطيعه الرعد وتحرس الشياطين له بعض كنوز الأرض (التي سيستخدمها في غواية البشر).

وسيقوم الدجال ببناء الهيكل وسيهدم روما (مقر البابا) وسيُحيي الموتى وسيحكم الأرض مع الشيطان لمدة يُقال إنها ستصل إلى خمسين عاماً، وإن كان الرأي الأغلب أن فترة حكمه لا تتجاوز ثلاثة أعوام ونصفاً وسيساعده اليهود في كل أفعاله. وعندما يصل البؤس إلى منتهاه، سيتدخل الإله فتنفخ الملائكة في البوق معلنة حلول يوم القيامة وسينزل المسيح (عودة المسيح الثانية) لينقذ البقية الصالحة. وستدور معركة كونية حيث يَلقَى ثُلثا اليهود حتفهم أثناءها. وسيعود «إلياهو» و«إنوخ» وسيأمر الدجال بقتلهم، ولكنهم قبل أن يلاقوا حتفهم سينصّرون اليهود الذين سيقبلون المسيح باعتبارهم أفراداً (لا شعباً). وسيخرج من فم المسيح سيفٌ ذو حدين سيصرع به المسيح الدجال ويحكم العالم بالعدل لمدة ألف عام (أو إلى ما لا نهاية) حيث ينتشر السلام والإنجيل في العالم.

وكثيراً ما كان الدجال يُقرَن بالماشيَّح الذي ينتظره اليهود (أي المسيح المخلص اليهودي). ويذهب المفسرون الحرفيون إلى أن إنشاء دولة إسرائيل علامة على أن موعد عودة المسيح قد دنا ومن ثم لحظة هداية اليهود، كما يَقرن الوجدان «البروتستانتي» الدجال ببابا روما وبأية شخصية تصبح تجسيداً للآخر (دعاة الاستنارة ـ قيصر ألمانيا ـ «لينين» ـ «هتلر» ـ جمال عبد الناصر).

ويُلاحَظ أن المسيح الذي يعود هذه المرة ليس هو مسيح الأناجيل الذي يشيح بوجهه عن مملكة الأرض والذي يعرف أنه سيُصلَب فداءً للبشر، وإنما هو مسيح عسكري يجيء راكباً حصاناً أبيض و«عيناه كلهيب نار» و«متسربل بثوب مغموس بدم» و«من فمه يخرج سيف ماض لكي يضرب به الأمم، وهو سيرعاهم بعصا من حديد» (رؤيا يوحنا ١٩/١١ ـ ١٦). فهو إذن مسيح من إفراز الرؤية المعرفية الإمبريالية، يشبه جيوش أوربا التي داست الأرض ولوثت البيئة وثقبت «الأوزون». وهو مسيح سيقتحم التاريخ عنوة ويدخل المعركة النهائية، معركة «هرمجدون»، ضد ملوك الأرض الذين يساعدهم الشيطان، فيُلحق بهم جميعاً الهزيمة النكراء.

و«هر مجدون» (أو: آر مجدون) كلمة مكونة من كلمتين: «هار» بمعنى «تل» و«مجدو» اسم مدينة في فلسطين («مجيدو») والتي تقع بالقرب منها عدة جبال ذات أهمية إستراتيجية، وهو ما جعل المدينة حلبة لكثير من المعارك العسكرية في العالم القديم. «وهرمجدون» هي الموضع الذي ستجرى فيه المعركة الفاصلة والنهائية بين ملوك الأرض تحت قيادة الشيطان (قوى الشر) ضد القوى التابعة للإله (قوى الخير) في نهاية التاريخ، وسيشترك فيها المسيح الدجال حيث سيُكتَب النصر في النهاية لقوى الخير وستعود الكنيسة لتحكم وتسود مع المسيح على الأرض لمدة ألف سنة، وبعدها ستأتي السماوات الجديدة والأرض الجديدة والخلود. وقد ورد ذكر «هرمجدون» مرة واحدة في العهد الجديد (رؤيا «يوحنا اللاهوتي» ١٦/٦ «فجَمَعهم إلى الموضع الذي يُدعَى بالعبرانية هرمجدون»). ويرتبط كل هذا بعودة اليهَود إلى أرض الميعاد مرة أخرى، فهذا شرط الخلاص (وإن كان يرتبط أيضاً بهلاك أعداد كبيرة منهم تبلغ ثلثي يهود العالم). «وهرمجدون» هي الصورة المجازية الأساسية في العقائد الألفية الاسترجاعية «البروتستانتية». وهي تتواتر في الخطاب الغربي السياسي الديني (خصوصاً في الأوساط «البروتستانتية» المتطرفة واليهودية الصهيونية) لوصف المعارك بين العرب والصهيونية، أو لوصف أي صراع ينشب في الشرق الأوسط، أو حتى في أية بقعة في العالم، كما يتم إدراك الصراع العربي الإسرائيلي من خلال هذه الصورة المجازية (هرمجدون). وكثيراً ما يشير بعض رؤساء الجمهورية في الولايات المتحدة إلى هذه الصورة المجازية في تصريحاتهم الرسمية.

ولا يمكن الحديث هنا عن أي تأثير يهودي أو نفوذ للوبي الصهيوني، فمثل هذه المصطلحات المسيحانية متأصلة في الخطاب الديني «البروتستانتي» منذ عصر النهضة الغربية، وذلك نظراً لتصاعد معدلات العلمنة والحلولية والحرفية التي تصر على أن ترى كل التعبيرات والأحداث المجازية في العهدين القديم والجديد كنبوءات تاريخية لابد أن تتحقق بحذافيرها.

وهناك نقط عديدة يدور حولها الخلاف بين الألفيين، أهمها الخلاف بخصوص موعد النهاية النهائية، هل تكون بعد عودة المسيح أم قبلها؟ وما علامات هذه العودة

الثانية، أهي مزيد من الشر والتدهور أم الخير والتقدم؟ ويقُسِّم الألفيون، أي المؤمنين بالعقيدة الألفية، إلى قسمين حسب رؤيتهم لزمن ظهور المملكة الألفية:

(أ) أنصار ما قبل الألف: وهؤلاء يؤمنون بأن الملك الألفي أي المسيح سيأتي فجأة ويبدأ مملكة الألف عام التي سيسود فيها العدل والسلام، وهذه الرؤية هي الأكثر شيوعاً. وعلامة النهاية عند هؤلاء تكون عادةً انهيار الحضارة وتدهورها. وعندما ترد كلمة «ألفية» دون إضافات أو تحفظات فهي تشير عادةً إلى العقيدة ما قبل الألفية.

(ب) أنصار ما بعد الألف: وهؤلاء يرون أن الملك الألفي سيأتي بعد الألف عام التي سيسود فيها السلام والمحبة وتعم فيها النعمة بسبب أن المسيحيين سيتخذون موقفاً أخلاقياً ويطيعون إلههم. وستكون العودة الثانية للمسيح هي ذروة هذه المرحلة، فهو سيأتي ليبعث الموتى ويحاسبهم على أفعالهم، وهذا هو يوم القيامة أو الحساب الأخير. وعلامة النهاية هنا هي شيوع السلام والمحبة والرخاء في الأرض.

والخلافات هنا عميقة وبنيوية، فما قبل الألفيين يرون أن التغير فجائي ناجم عن تَدخُّل أو تجسُّد إلهي في التاريخ دون محاولة من جانب البشر، فهم عنصر سلبي في «الدراما» الكونية، وسيصاحب تَدخُّل الخالق مذابح وحروب. أما ما بعد الألفيين، فيرون أن التغيُّر تدريجي، وأنه ناجم عن أن المسيحيين سيقومون بتغيير أنفسهم وتحسين دنياهم. والذروة التي يصل إليها التاريخ تدريجيًا هي إذن تعبير عن فعل إنساني أخلاقي وليس مجرد تجسُّد فجائي للإله في التاريخ. فالإنسان ليس عنصرًا سلبيًا في «الدراما» الكونية، بل هو فاعل لا يخضع للحتميات. وقد تزاوجت هذه الرؤية، فيما بعد، مع فكر عصر الاستنارة وعقيدة التقدم، وتمت علمنتها بحيث أصبح تقدُّم المسيحيين التدريجي هو التقدم التدريجي للعلوم، وأصبحت عودة المسيح (والحكم الألفي) هي هذه أو تلك النقطة في التاريخ. والواقع أن هذا الفكر يصل إلى قمته في منظومة «هيجل»، بل في كل المنظومات العلمانية الهيجلية.

والعقيدة الألفية، في كل مفاهيمها، تدور حول تجسُّد الإله في التاريخ، وحول

تَدخُّله فيه حتى يمكن مشاهدته في آثاره الفعلية، وفي كل الشواهد المادية التي يمكن إدراكها بالحواس الخمس الآن وهنا في مملكة الأرض، أي أنها رؤية مادية للواقع. وقد استفاد الألفيون من التأملات القبَّالية الخاصة بحساب نهاية الأيام وموعد وصول «الماشيَّح». وبهذا المعنى، تكون العقيدة الألفية تعبيرًا عن تهويد المسيحية.

و«العقيدة الاسترجاعية» هي الفكرة الدينية التي تذهب إلى أنه كيما يتحقق العصر الألفي، وكيما تبدأ الألف السعيدة التي يحكم فيها المسيح (الملك الألفي)، لابد أن يتم استرجاع اليهود إلى فلسطين تمهيدًا لمجيء المسيح. ومن هنا، فإن العقيدة الاسترجاعية هي مركز وعصب العقيدة الألفية. ويرى الاسترجاعيون أن عودة اليهود إلى فلسطين هي بشرى الألف عام السعيدة، وأن الفردوس الأرضي الألفي لن يتحقق إلا بهذه العودة. كما يرون أن اليهود هم شعب الله المختار القديم أو الأول (باعتبار أن المسيحيين هم شعب الله المختار الجديد أو الثاني). ولذا، فإن أرض فلسطين هي أرضهم التي وعدهم الإله بها، ووعود الرب لا تسقط حتى وإن خرج الشعب القديم عن الطريق ورفض المسيح (وصلبه). ولذا، فإن كل من يقف في وجه هذه العودة يُعتَبر من أعداء الإله ويقف ضد الخلاص المسيحي، فأعداء اليهود هم أعداء الإله.

وقد أدركت الكنيسة «الكاثوليكية» منذ البداية خطورة العقائد الألفية والاسترجاعية على العقيدة المسيحية. وقد وصفت الكنيسة العقيدة الألفية بأنها «عقيدة على طريقة اليهود» أي تشبه الفكر «المشيحاني اليهودي». وقد حاول القديس «أوغسطين» محاصرة ذلك المفهوم الواحدي الكوني المعادي للتاريخ والحدود، وحاول أن يحاصر الحلولية التي يَصدُر عنها ويحوِّلها إلى ما نسميه «حلولية مؤقتة شخصية منتهية» تحققت في لحظة نزول الإله باعتباره الابن ثم صلبه وقيامه، ومع قيامه تنتهي اللحظة الحلولية ويُستأنَف التاريخ الإنساني. وقد بيَّن القديس «أوغسطين» أن الكنيسة «الكاثوليكية» هي مملكة المسيح، وأنها التجسيد التام للعصر الألفي، وأنها حالة روحية وصلت إليها الكنيسة في عيد العنصرة، أي بعد موت وبعث المسيح. وهذا لا يعني انتهاء الفوضى في الطبيعة والتاريخ، بل إن الفوضى ستستمر إلى نهاية الزمان حتى يعود المسيح ثانيَة، وهي العودة التي سوف تتم في وقت لا يمكن التنبؤ

به، أي يتم خارج التاريخ (في يوم القيامة). وقد واكب تلك الرؤية تقديم التفسير المجازي للعهد القديم بحيث تصبح كل القصص والأحداث فيه رموزًا لحالات روحية وأخلاقية.

ومما يجدر ذكره أن العقائد الألفية والاسترجاعية بتأكيدها مركزية فكرة نهاية التاريخ قد تأخذ شكلاً «فاشيًا» متطرفًا، فترى اليهود باعتبارهم شعبًا عضويًا منبوذًا وحسب ولا داعي لتوظيفه ويمكن الاكتفاء بالتخلص منه.

وتظهر الكراهية العميقة لليهود عند أتباع حركة تُسمَّى «الهوية المسيحية» وهي جماعة ألفية تنادي بنبذ (بل إبادة) كل العناصر البشرية المختلفة (أي غير البيضاء غير البروتستانتية) الأخرى داخل المجتمع الأمريكي: السود «والكاثوليك» واليهود. ويرى أتباع هذه الحركة الألفية أنهم هم إسرائيل الحقيقية وأن شعوب شمال أوربا هم قبائل «يسرائيل» العشرة المفقودة. ويُلاحَظ أن النزعة الوثنية المادية الكامنة في العقيدة الألفية الاسترجاعية تظهر بشكل واضح في أدبيات هذه الحركة. فهم يرفضون المسيحيين السود وكل «الكاثوليك» في الوقت الذي يقبلون فيه أتباع العبادات الوثنية النوردية، كما يعادون «إسرائيل» ويسمون حكومة الولايات المتحدة «زوج ZOG» وهي اختصار لعبارة «زايونست أوكيوبيشن جوفرنمنت (Zionist Occupation Government) أي «حكومة الاحتلال الصهيونية». ويُعدُّ أتباع هذه الحركة أنفسهم لمعركة «هرمجدون» فيتدربون على السلاح ويقومون بتخزينه. وعلى أية حال، فإن العداء الصريح الذي تبديه هذه الحركة لليهود هو العداء الذي تشعر به أيٌّ من الحركات القومية العضوية تجاه الآخر، فهي حركات تدور في إطار حلولية بدون إله أو في إطار وحدة الوجود حيث يحل الإله في الشعب ويصبح الشعب في قداسة الإله أو أكثر قداسة منه، فهو يحوي داخله ركيزته النهائية ومصدر قداسته، والآخر يقع خارج دائرة القداسة، ولذا فهو مباح.

وقد لاحظ المؤرخون أن الرايخ الثالث في الفكر الألماني (الذي سيستمر ألف عام) يقع داخل هذا النمط، فالدولة النازية تحوي داخلها ركيزتها النهائية، أي أن المطلق لا يتجاوزها وإنما هو كامن فيها ومتجسد من خلالها. وكان الغجر والسلاف وأعضاء الجماعات اليهودية يقعون خارج دائرة القداسة العضوية.

ومن المعروف أن الأساطير والعقائد الألفية والاسترجاعية غير معروفة لدى المسيحيين الشرقيين، كما أنها ليست موضع حوار أو مناظرة بينهم.

والعقيدة الألفية والاسترجاعية هي بلورة لكثير من جوانب الموقف الغربي من اليهود، فالحضارة الغربية تضع اليهود (الشعب العضوي المقدَّس المنبوذ) في مركز الكون حيث يتم القضاء عليهم بطريقتين: إما عن طريق الإبادة (الهولوكوست) في معركة «هرمجدون» (أو في معسكرات الغاز والإبادة)، أو عن طريق التنصير (أو عمليات الاندماج المكثفة في الولايات المتحدة وغيرها: الهولوكوست الصامت).

وبطبيعة الحال، لا يهمنا هنا مناقشة مدى صحة هذه الأفكار من منظور ديني مسيحي أو حتى يهودي، إذ أن ما يهمنا في السياق الحالي هو أن هذه الأفكار الدينية بدأت تتحول بالتدريج إلى ما يشبه البرنامج التبشيري الديني/ السياسي في القرن السابع عشر، وازدهرت في القرن الثامن عشر (عصر الاكتشافات والرأسمالية المركنتالية والأشكال الأولى من الاستعمار)، ثم وصلت إلى قمتها في القرن التاسع عشر (عصر الإمبريالية وتقسيم العالم والبحث عن الأسواق ومصادر المواد الخام).

وقد شهد عصر الإمبريالية تزايد الحمى الاسترجاعية (خصوصاً في إنجلترا) بسبب ظهور المسألة الشرقية والمطامع الأوربية في وراثة الإمبراطورية العثمانية. وقد بدا ضعف هذه الإمبراطورية التي كانت تعالج سكرات الموت، كما لو كان إحدى مقدمات أو علامات «الأبوكاليبس» ـ رؤى آخرة الأيام ـ وبدأ «رجال السياسة الأوربيون ينظرون إلى فكرة عودة اليهود إلى صهيون على أنها وسيلة لطرد العثمانيين من الشرق الأوسط». وعلى الرغم من أن دعاة الفكر الاسترجاعي كانوا لا يشكلون قوة سياسية، فإنهم ساهموا في تحديد معالم التفكير والمصطلح السياسي لهذه الفترة، بين غير اليهود في بداية الأمر، ثم بين اليهود أنفسهم فيما بعد.

والرؤية الاسترجاعية تنظر لليهود باعتبارهم جماعة دينية/ قومية، فهم شعب الله المختار كما جاء في العهد القديم، وهم أيضاً الشعب اليهودي (بالمعنى السياسي الحديث). وهم شعب مرتبط ارتباطاً عضوياً بفلسطين، وبفكرة «الخروج» (باليونانية:

«إحسودس» (exodus) التوراتية. فهو شعب «يخرج» من مصر أو بابل أو المنفى ليستوطن في فلسطين. وفي إطار الفكر الاسترجاعي أصبحت رؤية الخلاص تتطلب توطين اليهود في فلسطين (أي «خروجهم» من الغرب)، لكي يعجلوا بعودة الماشيح المخلِّص (المسيح المخلص اليهودي). فالتوطين أو الاستيطان يخدم المصالح الربانية والإمبريالية في الوقت نفسه. «فإرتس يسرائيل» (أو فلسطين) هي الأرض التي يتحدث عنها الكتاب المقدس، وهي أيضاً البلد الذي يقع في قلب الإمبراطورية العثمانية (رجل أوربا المريض) الذي كان الجميع يتوقعون سقوطه ليرثوه وليملأوا الفراغ الناجم عن هذا السقوط. وهي كذلك البلد الذي يطل على البحر الأبيض المتوسط وقناة السويس ومصر وطريق الهند وبوابات الشرق، وهي إلى جانب هذا كله المكان الذي يمكن أن يستوعب الفائض اللشري اليهودي أي المهاجرين اليهود الذين كانوا قد بدأوا في التدفق مع شرق أوروبا إلى وسطها وغربها وبدأوا يقرعون أبوابها ويهددون أمنها الاجتماعي.

وكما أسلفنا، فإن الرؤية الاسترجاعية «البروتستانتية» رؤية معادية لليهود، فالهدف من استرجاع اليهود هو هدايتهم وتحويلهم إلى المسيحية (بعد أن تقوم مذابح «هرمجدون» التي سيروح ضحيتها العديد منهم)، أي أن الصهاينة المسيحيين يودون استرجاع اليهود لإفنائهم إما دينياً أو جسدياً. ولذا نشأت المفارقة التالية: فبينما يرفض يهود الولايات المتحدة هذا اليمين الصهيوني بسبب نزعته الإبادية وكراهيته العميقة لليهود، تتحالف معهم الدولة الصهيونية لأسباب «برجماتية»، ولأن الصهيونية (كما أسلفنا) تنبع من كره اليهود ومن رفضهم.

وكانت استجابة اليهود للفكر الاسترجاعي «البروتستانتي» فاترةً لوقتٍ طويل، فلم يرتفع صوت يهودي مرحباً بالفكرة أو مؤيداً لها، فظلت الدعوة إلى إنهاء وضع «النفي» مسعى غير يهودي بالدرجة الأولى. ولكن مع انتصاف القرن التاسع عشر، ومع تفاقم المسألة اليهودية في شرق أوربا، ومع انتشار الفكر الإمبريالي، بدأ بعض المفكرين اليهود في الاستجابة بطريقة أكثر إيجابية للصيغ الصهيونية غير اليهودية.

ويرى الزعيم الصهيوني البولندي الأصلي، «حاييم وايزمان» (١٨٦٤ ـ ١٩٥٢) وهو أول رئيس للدولة الصهيونية، أن بعض كبار القادة العسكريين في الغرب مثل «الإسكندر الأكبر» و«يوليوس قيصر» و«نابليون» قد أدركوا أهمية فلسطين بالنسبة لخططهم الشرقية، وأنهم لهذا السبب «كانوا موالين لليهود في سياستهم الخارجية بشكل ملحوظ. وما لم يصرح به و«ايزمان»، إما لغبائه أو لرغبته الواعية أو غير الواعية في إخفاء الحقيقة، أن «الإسكندر الأكبر» و«يوليوس قيصر» و«نابليون» هم من صناع الإمبراطوريات الغربية، وأنهم كانوا يرغبون في توظيف اليهود في خدمتهم. ثم وصف «وايزمان» «نابليون بونابرت» ـ أول أوربي يغزو الشرق العربي في الأزمنة الحديثة ـ بأنه «أول الصهاينة العصريين من الأغيار». وفي النداء الذي وجهه «نابليون» إلى كل يهود آسيا وأفريقيا في ٢٠ أبريل ١٧٩٩، حثهم على السير وراء القيادة الفرنسية حتى يتسنى استعادة العظمة الأصلية «لبيت المقدس»، ووعد بأنه سيعيد اليهود إلى «الأرض المقدسة» إذا «ساعدوا قواته». وعلى الرغم من لهجة نداء «نابليون» الرومانسية فقد كشف عن مطامعه الاستعمارية ورغبته في أن يغلق الطريق المؤدي إلى الهند أمام بريطانيا، ويمكننا في الواقع اعتبار نداء نابليون الاسترجاعي أول «وعد بلفوري». ونابليون لم يَكن يُكِن أي مشاعر من الحب والاحترام لليهود، وهذا يظهر في تشريعاته داخل فرنسا. ومن هنا كانت صهيونيته، فإخراج اليهود من فرنسا وتوطينهم في فلسطين فيه حل للمسألة اليهودية في فرنسا (والتي كانت قد بدأت في التفاقم) وتحقيق لمشاريعه الإمبراطورية. أي أن «نابليون» كان يهدف إلى ضرب عصفورين بحجر: تخليص فرنسا من اليهود وتوظيفهم في خدمة مشاريعه وتحويلهم إلى عملاء له، وهذا ما قاله ملك إيطاليا «لهرتزل» (وقد وافقه الزعيم الصهيوني على رأيه).

الفصل الخامس
صهيونية غير اليهود ذات الديباجات الدينية والعلمانية

انتشر في اللغات الأوربية مصطلح «الصهيونية المسيحية» (Christian Zionism) وتسلَّل منها إلى اللغة العربية، حيث تتم ترجمة كل المصطلحات بأمانة شديدة وتبعية أشد دون إدراك مضامين المصطلح، الذي لا يعبِّر بأية حال عن رؤيتنا للظاهرة التي يشير إليها المصطلح. والواقع أن مصطلح «الصهيونية المسيحية» يضفي على الصهيونية صبغة عالمية تربطها بالمسيحية ككل، وهو أمر مخالف تماماً للواقع، إذ ليس هناك صهيونية مسيحية في الشرق. بل إن أوائل المعادين للصهيونية بين عرب فلسطين كانوا من العرب المسيحيين، وأول مفكر عربي تنبأ بأبعاد الصراع العربي ـ الصهيوني وبمدى عمقه هو المفكر المسيحي (اللبناني الأصل، الفلسطيني الإقامة) نجيب عازوري. كما أن الكنيستين «الكاثوليكية» و«الأرثوذكسية» تعارضان الصهيونية على أساس عقائدي ديني مسيحي. وإن حدث تقارب ما (كما هو الحال مع الفاتيكان)، فإن ذلك يتم مع دولة إسرائيل ولاعتبارات عملية خارجة عن الإطار الديني إلى حدٍّ كبير. بل هناك في الغرب المسيحي «البروتستانتي» عشرات من المفكرين المسيحيين الذين يرفضون الصهيونية على أساس ديني مسيحي أيضاً. ولذا، فإن مصطلح «الصهيونية المسيحية» غير دقيق نظراً لعموميته ومطلقيته. ومن هنا، من الأفضل الحديث عن «الصهيونية ذات الديباجة المسيحية»، فهي صهيونية غير مسيحية بأية حال، بل صهيونية استمدت ديباجتها (عن طريق الحذف والانتقاء) من التراث المسيحي دون الالتزام بهذا التراث بكل قيمه وأبعاده، ودون استعداد

منها لأن يُحكَم عليها من منظوره الأخلاقي (ويمكنها أن تستخدم ديباجات دون أن يتغيَّر مضمونها أو بنيتها الفكرية الأساسية). وفي تصورُّنا أن هذا هو الفارق بين أية عقيدة دينية وأية عقيدة علمانية شاملة، فالمؤمن بعقيدة دينية يؤمن بمجموعة من القيم المطلقة المتجاوزة لإرادته (فهي ليست من إبداعه ولا من إبداع غيره من البشر)، ومن ثم يمكن تقييمه وتقييم سلوكه من منظور هذه القيم. أما العقيدة العلمانية الشاملة، فهي مجموعة من القيم النسبية المتغيرة، ولا يمكن أن يُحاكَم الإنسان العلماني من منظورها إذ بوسعه أن يرفضها ويتنكر لها ويعدِّلها بما يتفق مع مواقفه المتغيِّرة واحتياجاته المتطورة وأهوائه المتجددة ورغباته التي لا تنتهي.

الصهيونية ذات الديباجة المسيحية

الصهيونية ذات الديباجة المسيحية هي إفراز للعقيدة الألفية الاسترجاعية التي ترى أن العودة شرط لتحقيق الخلاص، وهي تضم داخلها هذا المركب الغريب من حب اليهود الذي هو في واقع الأمر كره عميق لهم، تماماً مثل الصيغة الصهيونية الأساسية: شعب عضوي منبوذ نافع يُنقَل خارج أوربا ليُوظَّف لصالحها. (لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الرابع من الباب الثاني بعنوان «الفكر الاسترجاعي»).

ويُلاحَظ أن الصهيونية ذات الديباجة المسيحية تأخذ شكلاً دينياً استرجاعياً صريحاً وشكلاً تبشيرياً بين اليهود، وهي تنظر لليهود من الخارج تماماً، فهم مجرد أداة للخلاص، قتلة المسيح الذين يجب تنصيرهم وهدايتهم. وعلى الرغم من أن دعاة الصهيونية ذات الديباجة المسيحية شخصيات ليست سوية تماماً، وعلى الرغم أن معظمهم كانوا بعيدين عن مركز صناعة القرار، فقد كانت الأبواب دائماً مفتوحة أمامهم.

ومع تَصاعُد معدلات العلمنة وتزايد النزعة الرومانسية (الحلولية العضوية)، بدأت الديباجات الدينية تبهت بالتدريج وبدأت تحل محلها ديباجات علمانية عقلانية نفعية تدور في إطار مفهوم الشعب العضوي المنبوذ مجرداً من كل الديباجات المسيحية. ولكن لا يعني ظهور الصهيونية ذات الديباجة الرومانسية العضوية أو العلمانية العقلية

المادية أن الصهيونية ذات الديباجة المسيحية الواضحة اختفت أو حتى توارت. فالعكس هو الصحيح، إذ أن هذه الديباجة استمرت في التمتع بذيوع لا تعادله أية ديباجة أخرى، رغم تزايد علمنة المجتمع الغربي. بل إن النزعة الرومانسية قد أعطتها حياة جديدة وزادتها حيوية وديناميه، ويتضح ذلك في أن القرن التاسع عشر شهد بعثاً مسيحياً متمثلاً في الحركة «الإنجيلية» (أي المبشرة بالإنجيل) التي كانت تهدف إلى بَعْث القيم المسيحية بين صفوف الطبقة العاملة والفقراء والتبشير بين اليهود. كما يتضح في استمرار كثير من الصهاينة العلمانيين غير اليهود في استخدام ديباجات مسيحية. بل يمكن القول بأن الديباجة الأكثر شيوعاً هي مزيج من الديباجتين العلمانية النفعية والمسيحية (كما هو الحال مع «شافتسبري» و«بلفور»).

وقد بدأت الصهيونية ذات الديباجة المسيحية تتمتع ببعث جديد بعد إنشاء الدولة الصهيونية. وبدأت الفكرة الاسترجاعية تنتشر بشكل كبير في الأوساط «البروتستانتية» المتطرفة (الأصولية) في الولايات المتحدة (ومنهم بعض رؤساء الولايات المتحدة مثل «كارتر» و«ريجان») والتي تُصر على أن دولة إسرائيل هي تحقق النبوءة حرفياً في العصر الحديث وهي بُشرى الألف سنة السعيدة، أي أن الحلول أو التجسد الذي حدث مرة واحدة وبشكل مؤقت في التاريخ من منظور «كاثوليكي»، أصبح حلولاً حرفياً ودائماً ومادياً في شكل الدولة الصهيونية وفي أحداث التاريخ الحديث. لذلك، نجد أن الاسترجاعيين المُحدَثين يستغرقون في التفسيرات الحرفية. وعلى سبيل المثال، فإن «جيرى فالويل» يشير إلى أن كتاب «حزقيال» يشير إلى أرض معادية للماشيَّح هي «روش»، وهي أرض بها مدينتان هما «ميشسن وتوبال»، تصبح روش «روسيا» وتصبح ميشسن «موسكو» وتوبال «تيبولسك» وستقوم «روش» بغزو إسرائيل ونهبها (حسب سفر حزقيال)، ولذا فإن «فالويل» يفسر هذا بأن روسيا ستقوم بغزو إسرائيل للحصول على الغنائم. وكلمة «النهب» يقابلها في الإنجليزية كلمة «سبويل spoil»، فإن حذفنا أول حرفين فإنها تصبح «أويل oil»، أي البترول، وهنا تصبح الأمور شديدة البساطة (وهذه الطريقة في التأويل ذات جذور قبَّالية، كما يُلاحَظ هنا أيضاً الازدواجية التي تتبدَّى في التأرجح بين التفسير الحرفي الجامد الذي يصر على معنى واحد مباشر

والتأويل السائل الذي يفرض أي معنى على النص). ويقوم هؤلاء الاسترجاعيون بحوسلة إسرائيل (أي تحويلها إلى وسيلة) بشكل حاد. وعلى سبيل المثال، فإن «تيرى ريزنهوفر» (المليونير الأصولي الأمريكي الذي يقوم بتمويل عملية إعادة بناء الهيكل) يرى أن السلام بين إسرائيل وجيرانها مسألة مستحيلة. بل يرى الاسترجاعيون ضرورة تحريك الأمور باتجاه الحرب لإضرام الصراع والتعجيل بالنهاية (ولذا، فإن موقفهم من مفاوضات السلام أكثر تشدداً من موقف أكثر صقور إسرائيل تشدداً). ولا يختلف الأمر كثيراً بشأن حدود أرض الميعاد، فهذه الحدود مُعطَى ثابت مقدَّس لا يمكن التفاوض بشأنه. كما أن حدود إسرائيل التي يتخيلها الاسترجاعيون أكثر اتساعاً من حدود إسرائيل الكبرى التي يتخيلها أكثر الصهاينة تطرفاً. فحدودها، حسب الرؤية الاسترجاعية، تضم الأردن وأجزاء من مصر ولبنان ومعظم سوريا (وضمنها دمشق). أي أن الاسترجاعيين يرون ضرورة سفك الدم اليهودي تحقيقاً لرؤيتهم لنبوءات الكتاب المقدَّس.وهذا المفهوم لا يختلف كثيراً عن مفهوم «آرثر بلفور» (صاحب الوعد المشهور) الذي أرسل اليهود إلى فلسطين ليكونوا قاعدة أمامية للحضارة الغربية، تُنزَف دماؤهم دفاعاً عن الحضارة التي نبذتهم.

صهيونية غير اليهود العلمانية

«صهيونية غير اليهود» اصطلاح نستخدمه للإشارة لما يسمى «صهيونية الأغيار» ونضيف أحيانًا كلمة «علمانية» حتى نميزها عن صهيونية غير اليهود ذات الديباجة المسيحية، وإن كنا عادة لا نفعل ذلك ونكتفى بالحديث عن «صهيونية غير اليهود» من قبيل إطلاق العام والشائع على الخاص. وقد تدثرت الصيغة الصهيونية الأساسية بديباجات مسيحية عندما ظهرت في الغرب في القرن السابع عشر، كما أسلفنا القول. ومع تزايد معدلات العلمنة، ابتداء من القرن الثامن عشر، ومع انتشار الفلسفات النفعية والعقلانية، بدأت الديباجة المسيحية في الضمور والتواري وتم تسويغ الصهيونية انطلاقًا من الرؤية المعرفية الإمبريالية وأطروحاتها المادية. ومع هذا فعادة ما كانت الديباجات العلمانية والدينية تختلط، ولذا كانت تُطرح ضرورة توطين اليهود

في فلسطين لتحقيق الخلاص ولحماية الطريق إلى الهند أو لحماية الدولة العثمانية أو للقضاء عليها... إلخ.

ويلاحظ أنه في الفترة الممتدة من القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر، بدأت صهينة الوجدان الغربي، فبلور الفكر الألماني فكرة الشعب العضوي (الفولك)، وأصبح هناك «شعب عضوي ألماني» و«شعب عضوي إنجليزي» وبطبيعة الحال «شعب عضوي يهودي». وبالفعل يرد اليهود في كتابات بعض كثير من مفكري عصر الاستنارة باعتبارهم شعبًا عضويًا. ولكن الشعب العضوي اليهودي لا ينتمي إلى أوربا ولا للحضارة الغربية، فهو شعب عضوي منبوذ لابد من نقله. وقد تبلورت في أوائل هذه المرحلة فكرة نفع اليهود وإمكانية إصلاحهم وتوظيفهم، أي أن الصيغة الصهيونية الأساسية زادت تبلورًا ووضوحًا. وقد عبر فلاسفة حركة الاستنارة، مثل «جون لوك» و«إسحق نيوتن»، عن نزعة صهيونية أساسية في كتاباتهم. وفي كتاب له صدر عام ١٧٤٩ صنف الفيلسوف «ديفيد هارتلى» (صاحب ما يسمى بالفلسفة الترابطية) (associatiainist) اليهود ضمن الهيئات السياسية باعتبارهم «كيانًا سياسيًا موحدًا ذا مصير قومي مشترك رغم تشتتهم الحالي». وقد تبنى الحجج الدينية الاسترجاعية وأضاف لها تفسيرات دنيوية. كما أن «جوزيف بريستلي»، المفكر الثوري التقدمي، صور فلسطين أرضًا «غير مأهولة بالسكان، أهملها مغتصبوها الأتراك ولكنها مشتاقة ومستعدة لاستقبال اليهود العائدين». ولم يكن الفكر الرومانسي أقل حماسة من الفكر الاستناري، بل يمكن القول بأن الفكر الرومانسي أعطى دفعة جديدة للصهيونية فتزايد الحديث عن العبقرية اليهودية والعرق اليهودي والشعب العضوي. وقد نادى «روسو» (الذي ينحدر من أسرة بروتستانتية) بإعادة اليهود لدولتهم الحرة. وكان الفكر الألماني الرومانسي، الذي وُلدت في أحضانه فكرة الشعب العضوي، يتسم بنزعة صهيونية (معادية لليهود) كما يتضح في كتابات «هردر» و«كانط» و«فخته». كما توجد أصداء صهيونية في أشعار «بايرون» وروايات «وولتر سكوت».

ويلاحظ تزايد الاهتمام باللغة العبرية، كما بدأ الفنانون الغربيون يتناولون الموضوعات اليهودية والعبرية بكثير من الألفة لم تكن معروفة من قبل. وقد نشر «دزرائيلي» روايتيه **ديفيد الرؤى** (١٨٣٣) و**تانكرد** (١٨٤٧)، وهما روايتان لهما نزعة

صهيونية واضحة. وقد ظهرت رواية «جورج إليوت» **دانيل ديروندا** (١٨٧٦) وهي التي تُعد أهم وثيقة أدبية صهيونية غير يهودية والتي وُصفت بأنها مقدمة أدبية لوعد «بلفور». ونشر في الفترة بين ١٨٤٠ و١٨٨٠ ما يزيد على ١٦٠٠ كتاب من كتب أصحاب الرحلات إلى فلسطين، وقد ساهمت هذه الكتب في تدعيم صورة فلسطين كأرض مهملة، وصورت العرب (المسلمين أو البدو) كمسئولين عن هذا الخراب. وأسس صندوق استكشاف فلسطين عام ١٨٦٥ وكان مركزًا لمؤيدى الاستيطان الصهيوني. ومن أهم العلماء الأثريين فيه سير «تشارلز وارن» الذي قام بالعديد من الاكتشافات الأثرية وتنبأ بقيام حكم اليهود في فلسطين. كما قام «كلود كوندر» (١٨٤٨ ـ ١٩١٠) بكتابة دراساته الجغرافية التي كانت تنشرها الصحافة الصادرة بالعبرية.

وقد ظلت النزعة الصهيونية في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تأخذ طابعًا فكريًا تأمليًا أو عاطفيًا لأن أوربا كانت في حالة انتقال. كما أن المشاريع الاستعمارية المختلفة كانت متوقفة أو لا تزال في حالة التفاف حول الدولة العثمانية التي كانت قد بدأت في التآكل من الداخل، وإن كانت لا تزال قوية قادرة على حماية رعاياها. ولكن ظهور محمد علي قلب موازين القوى وهدد المشروع الاستعماري الغربي ووضع حدًا لآمال الدول الغربية التي كانت تترقب اللحظة المواتية لاقتسام تركة رجل أوربا المريض، أي الدولة العثمانية، يشكل نقطة تحول في تاريخ فلسطين وتاريخ الصيغة الصهيونية الأساسية، إذ تساقطت الأردية الدينية وظهر الواقع المادى النفعي.

ويلاحظ أن البعد الجغراسي (الجيوبولتيكي) الكامن للفكر الصهيوني بين غير اليهود أخذ يزداد حدة وتحددًا، بل أصبح البعد الرئيسي. ولم يعد الحل الصهيوني مجرد فكرة فلسفية أو تطلع عام. «فالتطورات السياسية [على حد قول «سوكولوف»] أدت إلى ظهور خلفية جديدة للصهيونية. إن قضية استرجاع إسرائيل التي كانت قضية أثيرة لدى العاطفيين وكتاب المقالات والأدباء.. وكل مؤمن بالإنجيل وكل صديق للحرية، أصبحت قضية حقيقية مطروحة [على المستوى السياسي]». وكما قالت «التايمز» عام ١٨٤٠، فإن المسألة أصبحت مطروحة بشكل جدى، بمعنى أن

الصهيونية لم تعد فكرة هامشية تتداول في الأوساط التبشيرية الإنجيلية وحسب، فعام ١٨٤٠ هو عام ولادة المسألة الشرقية وهو أيضًا عام ولادة الحل الصهيوني للمسألة اليهودية!

وقد طرحت مشاريع صهيونية عديدة في كل مكان في أوربا (في روسيا وبولندا وفرنسا وألمانيا وإنجلترا)، فمع بدايات المشروع الاستعماري الألماني قام «مولتكه» (الضابط في الحرس الملكي البروسي) عام ١٩٣٩ بنشر كتاب **ألمانيا وفلسطين** يقترح فيه إنشاء مملكة صليبية هناك لتشجيع كل من اليهود والمسيحيين. وقد وضع «بندتوا موسولينو»، الإيطالي الجنسية، خطة في عام ١٨٥١ لتأسيس دولة يهودية في فلسطين. وشهد منتصف القرن التاسع عشر بعثًا مؤقتًا للمشروع الاستعماري الفرنسي المستقل إبان حكم «نابليون الثالث». فقد حصلت فرنسا على امتياز شق قناة السويس عام ١٨٥٤ ثم جردت حملة عسكرية فرنسية عام ١٨٦٠ ـ ١٨٦١ إلى جبل لبنان عقب الحرب الأهلية بين «الدروز» و«الموارنة»، وهي الحرب التي كانت في واقع الأمر حربًا على النفوذ بين الإنجليز والفرنسيين. ويقال إن الهدف من الحملة كان الضغط على السلطان العثماني للموافقة على امتياز قناة السويس. وفي هذا الإطار، ظهرت عدة كتابات فرنسية في الموضوع، أهمها دعوة «لاهارن» (سكرتير «نابليون الثالث») لليهود بالعودة إلى فلسطين حتى يكونوا بمنزلة الوسطاء الذين سيفتحون الشرق للغرب لتأسيس دولة يهودية في فلسطين. وكان «هنري دوتان» (١٨٢٠ ـ ١٩١٠)، مؤسس الصليب الأحمر الدولي، مهتمًا بالمشروع الصهيوني، حيث حاول منذ عام ١٨٦٣ حتى عام ١٨٧٦ إثارة اهتمام الجماعات اليهودية باقتراحاته دون جدوى. وقد أسس جمعية الاستعمار الفلسطينية في لندن، واتصل «بنابليون الثالث» وبالحكومة العثمانية لعرض فكرته، كما حضر المؤتمرات الدولية للدفاع عنها واشترك في بعض المؤتمرات الصهيونية.

ويُلاحظ «سوكولوف» أن الكتابات الفرنسية في موضوع الصهيونية تتسم بأنها مجردة أكثر من اللازم. وبدلاً من أن يبين أصحاب هذه الكتابات بشكل محدد الإجراءات التي يجب اتخاذها، فإنهم يكتفون بالتعبير عن الآمال الفارغة ويصوغون اقتراحات ودعاوى غامضة. ولعل هذا يعود إلى أن الفكر الصهيوني في فرنسا لم

يكن وراءه لا تاريخ طويل ولا مصالح محددة كما كان الحال مع الفكر الصهيوني في إنجلترا. كما أن فرنسا «الكاثوليكية»، برفضها التفسير الحرفي للعهد القديم، لم تكن متعاطفة مع هذه الرؤية لليهود.

ويلاحظ أن صهيونية غير اليهود صهيونية غربية بمعنى الكلمة (روسي ـ بولندي ـ ألماني ـ فرنسي ـ هولندي ـ إنجليزي) وقد أصدرت معظم هذه الدول وعودًا بلفورية أو ما يشبه الوعود البلفورية، ولكن صهيونية غير اليهود تظل ظاهرة بريطانية وبروتستانتية بالدرجة الأولى. والواقع أن أكبر عدد من الصهاينة غير اليهود العلمانيين ظهر بين صفوفهم، مثل الكولونيل «جورج جاولر» و«جيمس فين» و«وليام بلاكستون» و«جوزيف تشامبرلين» و«إيان سمطس» و«جوسيا ودجوود»، ولكن «لورد شافتسبري» و«لورانس أوليفانت» يعتبران أهم هؤلاء. وفي محاولة تفسير ذلك، يمكن القول بأن إنجلترا كانت أكبر قوة استعمارية، وأنها البلد الذي انتشر فيه التفسير الحرفي للكتاب المقدس، وأنها أخيرًا البلد الذي لم يكن فيه يهود حتى أواخر القرن السابع عشر، فكان من الممكن ـ لكل هذه الأسباب ـ تجريد اليهود وتحويلهم عقليًا (ثم فعليًا) إلى وسيلة. كما يلاحظ أن هجرة أعضاء الجماعات اليهودية كانت تتم في إطار الاستعمار الاستيطاني الغربي ككل، «والأنجلو ساكسوني» على وجه الخصوص، ولذا نجد أن معظم المهاجرين اليهود استوطنوا في بلاد مرتبطة بالمشروع الاستيطاني «الأنجلوا ساكسوني» (الولايات المتحدة ـ نيوزيلندا ـ جنوب أفريقيا ـ إسرائيل).

وازدادت الفكرة الصهيونية مركزية في الوجدان السياسي الغربي، ولعل أكبر دليل على هذا أن المفكرين الصهاينة من غير اليهود أصبحوا قريبين من صانع القرار. ويمكن أن نذكر في هذا المضمار وزير البحرية البريطانية «هنري إنس» (الذي كتب مذكرة عام ١٨٣٩ موجهة إلى كل دول شمال أوربا وأمريكا البروتستانتية، قام اللورد «بالمرستون»، رئيس الوزراء، برفعها إلى الملكة «فيكتوريا»). وقد نشرت صحيفة جلوب اللندنية (القريبة من وزارة الخارجية) مجموعة مقالات عام ١٨٣٩/ ١٨٤٠ تؤيد فيها مسألة تحييد سوريا (وضمنها فلسطين) وتوطين أعداد كبيرة من اليهود فيها. وقد حازت المقالات موافقة اللورد «بالمرستون». وقد نوقش في مؤتمر القوى

الخمس الذي عقد في لندن عام ١٨٤٠ مسألة تحديد مستقبل مصر. وفي ذلك العام، كتب «بالمرستون» خطابه إلى سفير إنجلترا في الآستانة يقترح فيه إنشاء دولة يهودية حماية للدولة العثمانية ضد محمد علي. وقدّم الكولونيل «تشرشل» عام ١٨٤١ مذكرة إلى «موسى مونتفيوري» يقترح تأسيس حركة سياسية لدعم استرجاع اليهود لفلسطين لإقامة دولة محايدة (أي في خدمة الدول الغربية).

وفي عام ١٨٤٥، ظهر كتاب **تهدئة سوريا والشرق** من تأليف «جورج جولر» (حاكم جنوب أستراليا) حيث طرح خطوات عملية لعملية توطين اليهود في فلسطين. كما أن «جولد سميد» صاحب «موسى مونتفيوري» في رحلته إلى فلسطين عام ١٨٤٩، بل أسس عام ١٨٥٢ واحدة من المنظمات الصهيونية الأولى، وهي منظمة «تشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين» التي قدمت المساعدة للقنصل الإنجليزي في القدس في عملية تدريب اليهود المحليين على الزراعة. كما نشر اقتراحات عملية تتصل بتأسيس صناعات ترمي إلى زيادة النفوذ الإنجليزي في سوريا، وبعد انتهاء حرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦)، قدمت إلى مؤتمر القوى العظمى الذي عقد في باريس مذكرة بشأن توطين اليهود في فلسطين. وقدم «بنجامين دزرائيلي» (الذي تقلد رئاسة الوزارة عام ١٨٤٧) مذكرة غفلاً من اسم واضعها موجهة إلى المندوبين في مؤتمر برلين ١٨٧٨ تتضمن اقتراحًا ذا طابع صهيوني لحل المسألتين اليهودية والشرقية، ولكن لم يتم توزيعها بسبب معارضة «بسمارك» (وقد قام المفكر الصهيوني الروسي «بيرتس سمولنسكين» بترجمة المذكرة إلى العبرية ونشرها).

وفي عام ١٨٨٧، قدم «إدوارد كازالت» اقتراحًا بتوطين اليهود تحت حماية إنجلترا، وقد دافع عن الفكرة في كتابه وخطبه أثناء حملته الانتخابية حينما رشح نفسه للبرلمان. ويمكن القول بأن المشروع الصهيوني كانت ملامحه وأجزاؤه قد تكاملت في عقل «كازلات»، ولذا نجده يتوجه للتفاصيل الدقيقة وإلى الطابع اليهودي الإثني للاستيطان اليهودي، وإلى قضية الوعي اليهودي ككل، فكان أول من فكر في إنشاء جامعة عبرية. وفي نهاية السبعينيات، قام هو «وأوليفانت»، وانضم إليهما ممثلون عن جماعة «البيلو»، بالتفاوض مع الدولة العثمانية بشأن مشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين.

وفي ذلك الحين، كانت الولايات المتحدة (بتوجهها «البروتستانتي» الحرفي) تمور بالمفكرين الصهاينة غير اليهود مثل «مانويل نواه» (صاحب مشروع «أرارات» لتوطين اليهود بالقرب من شلالات «نياجارا») و«وليام بلاكستون». كما ظهرت فيها جماعات صهيونية مسيحية بعضها متعاطف مع اليهود والبعض الآخر يكن له الحقد والاحتقار من أهمها، كما ذكرنا من قبل، جماعة «شهود يهوه» و«المورمون». كما كانت توجد جماعة صهيونية مسيحية كان لها مشروعها الاستيطاني المستقل هي جماعة فرسان الهيكل الألمانية.

ومن الأمور المهمة والجديرة بالذكر أن كل هؤلاء الصهاينة غير اليهود توصلوا إلى الصيغة الصهيونية الأساسية، وأضافوا لها الديباجات لتبريرها، وخططوا المشروعات لوضعها موضع التنفيذ دون أية مؤثرات يهودية (فكرية أو غيرها). وفي كثير من الأحيان، كان ذلك يتم دون أي احتكاك باليهود أو أية معرفة بهم، ففكرهم ولد من داخل النموذج الحضاري الغربي، وهو ثمرة بنية الحضارة الغربية نفسها ونتاج حركياتها وتطور مصالحها الاستراتيجية. وقد أعلن أحد المؤتمرات الصهيونية أن أبا الصهيونية (الحقيقي) هو الصهيوني غير اليهودي «بلاكستون»، وهو وصف دقيق ومباشر وليس فيه أية أبعاد مجازية. وكما أسلفت يُلاحظ أن معظم المفكرين الصهاينة غير اليهود كانوا شخصيات غريبة الأطوار، إن لم تكن شاذة ومهزوزة، ومع هذا فإن أفكارهم كانت تجد صدى في الأوساط السياسية الغربية، وهو ما يدل على أن هذه الأفكار تعبر عن شيء أصيل وكامن في الحضارة الغربية آنذاك، يتجاوز شذوذ وغرابة أطوار حملة هذا الفكر.

ولم يكن حديث هؤلاء الصهاينة غير اليهود عن عودة اليهود يلقى صدى لدى أعضاء المادة المستهدفة إذ كانت اليهودية «الحاخامية الأرثوذكسية» ترى أن العودة إلى «صهيون» أرض الميعاد (أي فلسطين) أمر لن يتحقق إلا في آخر الأيام، أي أن العودة كانت تعد ضرباً من الحلم الديني الذي لا يتحقق إلا في مجال التاريخ المقدس لا على مستوى التاريخ الزمني. ولذا، كان اليهود ـ وبخاصة يهود العالم الغربي ـ يرفضون التورط في مشاريع العودة التي تطلق على نفسها اسم «مشاريع قومية». ولم تلق دعوة «نابليون» إلى يهود الشرق بالاستيطان آذاناً صاغية. وقد رفض

مجلس مندوبي يهود إنجلترا الاقتراح الذي تقدم به الكولونيل «تشارلز تشرشل» لتوطين اليهود في فلسطين والذى حمله السير «موسى مونتفيوري» إلى المجلس نيابة عنه.

وقد شهد منتصف القرن التاسع عشر ظهور اليهودية الإصلاحية بتأكيدها المثل الاندماجية ورفضها فكرة العودة الفعلية إلى فلسطين رفضًا تامًا. وعقد عام ١٨٤٥ مؤتمر «فرانكفورت» الشهير الذي حذف من كتب الصلوات جميع التوسلات للعودة إلى أرض الآباء وإحياء دولة يهودية. وحينما عُقد المؤتمر اليهودي الأول عام ١٨٧٢ لبحث مشكلة يهود رومانيا، لم يتطرق هذا المؤتمر إلى الهجرة اليهودية إلى فلسطين باعتبارها حلاً للمسألة اليهودية.

ومن أطرف التعليقات اليهودية على المشاريع الصهيونية غير اليهودية ما نشرته مجلة يهودية ألمانية (ذات طابع اندماجي) إذ قارنت المشاريع الصهيونية الإنجليزية التي نُشرت في **الجلوب والتايمز** بالمشاريع الفرنسية، وبينت أن الشاعر «لامارتين» (١٧٩٠-١٨٦٩) الذي كان يشغل منصبًا حكوميًا آنذاك يقترح تأسيس مملكة مسيحية عند منابع نهر الأردن، وأنه ينوي، إذا ما وقعت القدس تحت الهيمنة الفرنسية، أن يترك العالم بأسره لإنجلترا. ولكن الغريب في الموضوع - كما تقول المجلة - أن اللورد «بالمرستون» قد اختار البقعة نفسها لإنشاء دولة يهودية، فبينما كان الشاعر الشهير يحلم بإقامة دولة مسيحية في القدس كان اللورد «بالمرستون» ينوي إقامة جمهورية يهودية فيها (وحولها)، وقد حذرت المجلة الشباب اليهودي من مثل هذه الدعاوى الصهيونية.

ويبدو أن الصهاينة غير اليهود أدركوا أن المادة البشرية المستهدفة لمشاريعهم ترفض مثل هذه المشاريع التي تهدف إلى اقتلاعهم من أوطانهم، ولذا فقد بذلوا جهدًا في التوجه إلى الجماعات اليهودية وفي التقارب معها. فكتب الكولونيل «كلود كوندر» يشجع جهود أحباء صهيون على التسلل إلى فلسطين. ونشر «هنري ونتورث مونك» (كندى الجنسية) عدة مقالات صهيونية ظهرت في **جويش كرونيكل** بين عامي ١٨٥٩ و١٨٩٦، وأسهم في تأسيس أولى المستوطنات اليهودية في فلسطين. وعقد

مؤتمر للمسيحيين البارزين في مايو ١٨٨٢ لمناقشة مسألة توطين المهاجرين اليهود من رومانيا وروسيا في فلسطين. وشهدت الفترة نفسها كتابات الأب «إغناطيوس» التي نشرت على صفحات مجلة دي فيلت الصهيونية والتي ناشد فيها اليهود الانضمام إلى الحركة الصهيونية.

وكان «شافتسبري» (أهم الصهاينة غير اليهود) صديقًا «للمونتفيوري»، أما «أوليفانت» (أكثرهم ديناميكية ونشاطًا) فقد اتصل ببعض الجمعيات اليهودية الاستيطانية لتشجيعها، وذهب بنفسه إلى فلسطين للاستيطان فيها بصحبة سكرتيره اليهودي «نفتالي هرتز إمبر» (مؤلف نشيد «هاتيكفا»، أي «الأمل»، وهو نشيد الحركة الصهيونية الذي أصبح النشيد «الوطني» لدولة إسرائيل فيما بعد). وبدأت تظهر شخصيات تقف بين الجماعتين اليهودية والمسيحية: مثل «دزرائيلي» (اليهودي الذي تنصر ليدخل الحضارة الغربية). ويمكننا الإشارة إلى الواعظ البروتستانتي «هشلر» الذي كان من أكثر الناس حماسة لإرجاع اليهود، فقدم العون «لهرتزل» وساهم في تقديمه للدوق «بادن» الذي قدمه بدوره إلى «قيصر» ألمانيا.

ولكن، ومهما ازداد التقارب بين الصهاينة غير اليهود واليهود، فإن ذلك لم يكن له جدوى وكان ضروريًا أن يحدث شيء تاريخي ضخم يتجاوز حركات الأفراد، وقد كان هذا الشيء هو تعثر التحديث في شرق أوربا وتوافد الآلاف من يهود «اليديشية» على غرب أوربا، الأمر الذي أدى إلى ظهور «هرتزل» الذي طور الخطاب الصهيوني المراوغ وجعل بإمكان يهود الغرب قبول العقد الصهيوني الصامت وهو الأمر الذي كلل بإصدار وعد/ عقد «بلفور».

ومن الأمور الجديرة بالذكر أن «تيودور هرتزل»، مؤسس الصهيونية، لم يكن يميز بين الصهاينة اليهود وغير اليهود، بل كان يرى الجميع جزءًا من التاريخ الغربي. ولذا، فهو يشير إلى «دزرائيلي» و«جورج إليوت» و«موسى هس» و«ليو بنسكر» باعتبارهم صهاينة دون تمييز أو تفرقة بين اليهود منهم وغير اليهود.

صهيونية «شافتسبري» «وأوليفانت»

لعل تداخل الأبعاد السياسية بالأبعاد الرومانسية الدينية يظهر في هذه الواقعة:

عندما ذهب «هرتزل» إلى فلسطين عام ١٨٩٨ لاكتشاف إمكانيات الاستيطان الصهيوني هناك، ولمقابلة الإمبراطور «ويلهلم الثاني» إمبراطور ألمانيا، اعتقد البعض أنه لم يكن سوى مبشر مسيحي بين اليهود يحاول تنصيرهم، لأنه يحاول توطينهم في فلسطين. ومثل هذا الخلط والتشابك بين الجوانب السياسية والدينية لا يزال باقياً حتى يومنا هذا، إذ لا يزال الكثيرون (بما في ذلك بعض رؤساء الجمهورية في الولايات المتحدة) يتحدثون عن الاستيطان الصهيوني في فلسطين بعبارات دينية/ سياسية. وبعد حرب ١٩٦٧، اعتقدت بعض البعثات التبشيرية المسيحية في إسرائيل أن الانتصار العسكري الإسرائيلي دليل أكيد على اقتراب العصر الألفي السعيد الذي سيحكم فيه المسيح الأرض، ومن ثم زادوا من نشاطهم في الدولة الصهيونية.

ومع هذا يمكن القول إن ما يحتل المركز هي الرؤية الصهيونية العلمانية النفعية المادية، فقبل ظهور الصهيونية بين اليهود بفترة طويلة، قرر اللورد «بالمرستون» (١٧٨٤ ـ ١٨٦٥)، حينما كان يشغل منصب وزير خارجية بريطانيا، أن يستخدم اليهود كمخلب قط لقمع العرب لأسباب علمانية نفعية مادية. فقد أعلن، في رسالة بعث بها إلى السفير البريطاني في استنبول ـ عاصمة الإمبراطورية العثمانية ـ بتاريخ ١١ أغسطس ١٨٤٠ (بعد ان حثه لورد «شافتسبري» على ذلك) أنه «إذا عاد أفراد الشعب اليهودي إلى فلسطين» تحت حماية السلطان العثماني وبناءً على دعوة منه [وكانت السلطنة العثمانية حينذاك هي القوة الخارجية المهيمنة في العالم العربي] فإنهم سيقومون بكبح جُماح أي مخططات شريرة قد يديرها محمد علي أو من سيخلفه في المستقبل.

وتاريخ الرسالة التي بعث بها «بالمرستون» في غاية الأهمية، فظهور محمد علي المفاجئ وتكوين إمبراطوريته الصغيرة، قلب موازين القوى وهدد المشروع الاستعماري الغربي الذي كان يفترض أن العالم كله إن هو إلا ساحة لنشاطه وسوق لسلعه، ووضع حدا لمطامع الدول الغربية التي كانت تترقب اللحظة المواتية لتقسيم واقتسام الدولة العثمانية. ولذا تحالفت الدول الغربية كلها، بما فيها فرنسا، ضد محمد علي وعقدت مؤتمر لندن عام ١٨٤٠ وقررت فيه الإجهاز عليه، فاضطرته إلى التوقيع

على معاهدة لندن لتهدئة المشرق (Treaty of London for the Pacification of the Levant).

وتمثل هذه النقطة، كما يقول «ناحوم سوكولوف»، أحد رؤساء المنظمة الصهيونية ومؤرخ الحركة الصهيونية، «نقطة تحول في تاريخ فلسطين». إذ تبلورت الفكرة الصهيونية بسرعة، فطرحت فكرة تحييد سوريا، بمعنى فصلها عن كلٍّ من محمد علي وتركيا. ويضيف «سوكولوف»: «في هذه اللحظة كان من الممكن أن يستعيد اليهود أرضهم القديمة لو كان عندهم منظمة لتنفيذ الخطة». وإن أردنا ترجمة هذا الكلام إلى مصطلح سياسي أكثر دقة لقلنا إن المسألة الشرقية «وهي المشاكل الناجمة عن وضع الإمبراطورية العثمانية المتردي الذي كانت فلسطين جزءاً لا يتجزأ منه [والذي]... كان يؤثر في ميزان القوي القائم في أوربا التقت بمسألة أوربا اليهودية فاندمجتا تمام الاندماج وتم التوصل إلى إمكانية حل المسألة اليهودية عن طريق تخليص أوربا من اليهود وتوظيفهم في حل المسألة الشرقية».

ويشرح «سوكولوف» المنطق في أوربا آنذاك على النحو التالي:

«إذا اتفقت الدول العظمي الخمس على تسوية المسألة الشرقية على أساس استقلال سوريا... واسترجاع اليهود لها... حاملين معهم عُدة الحضارة وأجهزتها، بحيث يكوِّنون نواة لخلق مؤسسات أوربية... تحت رعاية القوى الأوربية الخمس... فإن ذلك سيساعدهم في أن تسترجع الدولة العثمانية قوتها... ومما لا شك فيه أن حالة سوريا محفوفة بعديد من المصاعب نظراً لانقسام سكانها إلى قبائل منفصلة. ولكن هذا لا يثبت سوى ضرورة إدخال «مادة جديدة» حتى يتم صهر الطبقات كلها في جماعة مترابطة متوازنة، وإذا ما سلمنا بضرورة إدخال **مادة جديدة** في نسيج سوريا بأكثر المواد قبولاً، وسيتبع ذلك إقامة مؤسسات أوربية وستجد إنجلترا حليفا جديداً سيثبت أن الصداقة معه في نهاية الأمر ذات نفع لها في التعامل مع المسألة الشرقية».

هكذا لخص «سوكولوف» الرأي السائد آنذاك، مستخدماً مصطلحات نفعية (طُبعت ببنط غامق). وإذا كان تلخيصه دقيقاً، وهو في تصوري كذلك، فإن المشروع

الصهيوني ولد في ذلك العام (نقل يهود أوربا اعتبارهم شعباً عضوياً منبوذاً إلى فلسطين بمساعدة الدول الغربية الراعية ـ التخلص من الفلسطينيين ـ توظيف المادة البشرية الوافدة لصالح العالم الغربي).

ويمكن القول إن «أنتوني أشلي كوبر»، وهو لورد «شافتسبري السابع» (١٨٠١ ـ ١٨٠٥) هو أهم مفكر صهيوني استعماري غربي غير يهودي في هذه المرحلة، وواحد من أهم الشخصيات الإنجليزية في القرن التاسع عشر، إذ يقول عنه المؤرخ الإنجليزي «تريفليان» إنه كان يعد أحد أهم أربعة أبطال شعبيين في عصره، وكان بالإضافة إلى ذلك شقيق زوجة رئيس الوزراء «بالمرستون» الذي كان يثق فيه تماماً ويأخذ بمشورته. وكان «شافتسبري» زعيم حزب «الإنجيليين» (الذي كان يهدف إلى تنصير اليهود)، لذا نجد أن اليهود هم أحد الموضوعات الأساسية في تفكيره، ومحط اهتمامه الشديد. وكان تفكير «شافتسبري» خليطاً مدهشاً من العناصر الاجتماعية والدينية والتاريخية، يتداخل في عقله الوقت الحاضر بالزمان الغابر بالتاريخ المقدس. ويتضح ذلك في موقفه من اليهود ونظرته إليهم التي كانت تدور داخل إطار العقيدة الألفية والاسترجاعية. فهم يكونون بالنسبة إليه شعباً مستقلاً «وجنساً عبرياً» يتمتع باستمرارية لم تنقطع، وهذه هي نقطة الانطلاق الأولى للفكر الصهيوني والتي نسميها «الشعب العضوي»، أي الذين يرتبطون فيما بينهم برباط عضوي لا يمكنهم الفكاك منه (فاليهودي يظل يهودياً مهما فعل حتى لو تحول عن اليهودية) كما يقول أعداء السامية. ولكنهم لهذا السبب أصبحوا جنساً «من الغرباء» الذين لا يتمون للبلد الذي يقيمون فيه ولا يشعرون نحوه بأي ولاء. كما أنهم أصبحوا «متعجرفين، سود القلوب، منغمسين في الانحطاط الخُلقي والعناد والجهل بالإنجيل»، بل إنهم ليسوا سوى «خطأ جماعي»، ولأن اليهود شعب عضوي منبوذ، لا ينتمي إلى أوربا، يرى «شافتسبري» أنه ينبغي عليهم العودة إلى فلسطين (التي يرتبطون بها برباط عضوي) حتى تبدأ سلسلة الأحداث التي ستؤدي إلى عودة المسيح الثانية وخلاص البشر. وإبادة ثلثي اليهود (في معركة هرمجدون) وتنصير ما تبقى منهم وانطلاقاً من هذا الخليط الفريد من الأطروحات السياسية والدينية والعرقية عارض «شافتسبري» منح اليهود حقوقهم المدنية السياسية، أي أنه تبنى الفكرة الصهيونية المحورية: الشعب

العضوي المنبوذ، أي الشعب اليهودي الذي لا ينتمي للغرب ولذا يجب نقله إلى بلدٍ آخر.

ويرى «شافتسبري» ـ كما أسلفنا ـ أن ثمة علاقة عضوية بين هذا الشعب وبقعة جغرافية محددة هي فلسطين، فبعثهم لا يمكن أن يتم إلا هناك، كما أن وجودهم في هذه البقعة يمثل ـ كما تقدم ـ عنصراً حيوياً في الرؤية المسيحية للخلاص، وكما قال: «إن أي شعب لابد أن يكون له وطن. الأرض القديمة للشعب القديم». ثم طور هذا الشعار ليصبح «وطنٌ: بلا شعب لشعبٍ بلا وطن»، الذي أصبح فيما بعد الشعار الصهيوني المحوري «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض».

وقد نشر «شافتسبري» عام ١٨٣٨ في مجلة **كوارترلي ريفيو** (وهي من أكثر المجلات نفوذًا في ذلك العصر) عرضًا لكتب أحد الرحالة إلى فلسطين. وقد بدأ المقالة بالديباجة الدينية المعتادة عن قضية اليهود، ثم تناول بعد ذلك تربة فلسطين ومناخها باعتبارها مناسبة لنمو محصولات تتطلبها احتياجات إنجلترا مثل القطن والحرير وزيت الزيتون. ويبين «شافتسبري» أن كل المطلوب لإنجاز هذه العملية هو رأس المال والمهارة، وكلاهما سيأتي من إنجلترا، وخصوصًا بعد تعيين قنصل لإنجلترا في القدس إذ سيؤدي وجوده إلى زيادة أسعار الممتلكات. ثم يقترح عند هذه النقطة توظيف اليهود على أن يكون القنصل البريطاني الوسيط بينهم وبين الباشا العثماني، حتى يصبحوا، مرة أخرى، مزارعين في يهوذا والجليل. هذا الاقتراح يحوي بعض عناصر الصيغة الصهيونية الأساسية (شعب عضوي منبوذ ـ نافع ـ ينقل خارج أوربا ـ لتوظيفه لصالحها).

ولكن أهم وثائق الصهيونية غير اليهودية وأكثرها شفافية (إذ تتضح فيها الصيغة الصهيونية الأساسية بكل وضوح وجلاء) هي الوثيقة التي قدمها «شافتسبري» إلى «بالمرستون» (٢٥ سبتمبر ١٨٤٠) لاسترجاع اليهود وحل المسألة الشرقية وتطوير المنطقة الممتدة من جهة الرافدين حتى البحر الأبيض المتوسط (وهي البلاد التي وعد الإله بها إبراهيم حسب أحد تفسيرات الرؤية التوراتية). ويؤكد «شافتسبري» في مقدمة المذكرة أن المنطقة التي أشار إليها آخذة في الإقحال بسبب التناقص في

الأيدى العاملة، ولذا فهي تتطلب رأس مال وعمالة. ولكن رأس المال لن يأتي إلا بعد توفير الأمن. ولهذا، فلابد أولاً من اتخاذ هذه الخطوة، ثم يشير بعد ذلك إلى أن حب اختزان المال والجشع والبخل ستتكفل بالباقي، فهي من أهم دوافع الإنسان (الوظيفي)، ولذا فهي ستدفع به إلى أية بقعة يمكن أن يحقق فيها أرباحًا (ومثل هذه الضمانات ستشجع كل محب للمال عنده الحماس التجاري، أي أعضاء الجماعات الوظيفية).

كل هذه المقدمات العامة تقود «شافتسبري» إلى الحديث عن «العنصر العبري» أو الشعب العضوي المنبوذ (باعتباره جماعة وظيفية استيطانية) ثم يقترح أن القوة الحاكمة في الأقاليم السورية (دون تحديد هذه القوة) لابد أن تحاول وضع أساس الحضارة الغربية في فلسطين وأن تؤكد المساواة بين اليهود وغير اليهود فيها. وتحصل هذه القوة على ضمانات الدول العظمى الأربع عن طريق معاهدة ينص أحد بنودها على ذلك، وسوف يشجع هذا الوضع الشعب اليهودي العضوي المعروف بعاطفته العميقة نحو فلسطين حيث يحملُ أعضاؤه ذكريات قديمة في قلوبهم نحوها. وهذا الشعب اليهودي العضوي «جنس معروف بمهاراته وثروته المختبئة ومثابرته الفائقة. وأعضاء هذا الجنس يمكنهم أن يعيشوا في غبطة وسعادة على أقل شيء، ذلك أنهم ألفوا العذاب عبر العصور الطويلة. وحيث إنهم لا يكترثون بالأمور السياسية، فإن آمالهم تقتصر على التمتع (بالأموال) التي يمكنهم مراكمتها... إن عصورًا طويلة من العذاب قد غرست في هذا الشعب عادتى التحمل وإنكار الذات». ويضيف «شافتسبري»: «إذا رأينا عودتهم في ضوء استعمار فلسطين، فإن هذه الطريقة هي أرخص الطرق وأكثرها أمنًا في الوفاء بحاجات هذه المناطق غير المأهولة بالسكان. وهم سيعودون على نفقتهم الخاصة دون أن يعرضوا أحدًا ـ سوى أنفسهم ـ للخطر»، أي أنهم أداة آمنة كفء وسيخضعون للشكل القائم للحكومة، فهم لم يصوغوا أية نظرية سياسية مسبقة يهدفون إلى تطبيقها. وقد تم ترويضهم في كل مكان تقريبًا على الخضوع الضمني (الهادئ) للحكم المطلق ولا تربطهم رابطة بشعوب الأرض، ولذا لابد لهم من الاعتماد على قوة ما... وسيعترف اليهود بملكية الأرض لأصحابها الحقيقيين... حيث سيكتفون بالحصول على الفائدة من خلال الطرق المشروعة

مثل الإيجار والشراء، ولن يتطلب المشروع أية اعتمادات مالية من القائمين على المشروع، ولهذا فإن ثمرتها ستعود على العالم المتحضر (أي الغربي) بأسره.

ورغم أن هذه المذكرة قد كتبت قبل عشرين عامًا من ميلاد «هرتزل»، فإن كل ملامح المشروع الصهيوني موجودة فيها، وخصوصًا فكرة توظيف وضع اليهود الشاذ داخل المجتمعات الغربية لخدمة هذه المجتمعات، وذلك عن طريق نقلهم ليصبحوا كتلة عضوية واحدة لا تخدم دولة غربية واحدة وإنما الغرب بأسره.

وفي عام ١٨٧٦، كتب «شافتسبري» مقالاً آخر يطرح فيه مرة أخرى أفكاره الصهيونية بدقة ووضوح بالغين، فقد أكد أن سوريا وفلسطين ستصبحان شديدتي الأهمية من الناحيتين الجغرافية والتجارية بعد فترة وجيزة. وبعد الحديث عن الأمجاد الغابرة القديمة، يتساءل «شافتسبري» فيقول: من تجار العالم بالدرجة الأولى؟ والسؤال مجرد سؤال خطابي، لكن الإجابة معروفة، ثم يستطرد: «إن فلسطين في حاجة إلى السكان ورأس المال، وبإمكان اليهود أن يعطوها الشيئين معًا، وإنجلترا لها مصلحة في استرجاعهم لأنها ستكون ضربة لإنجلترا إن وُضع منافسوها في سوريا. لكل هذا، يجب أن تحتفظ إنجلترا بسوريا لنفسها كما يجب أن تدافع عن قومية اليهود وتساعدهم حتى يعودوا فيكونوا بمنزلة الخميرة لأرضهم القديمة. إن إنجلترا أكبر قوة تجارية وبحرية في العالم، ولهذا فلابد لها أن تضطلع بدور توطين اليهود في فلسطين... وهذه ليست تجربة مصطنعة... إنها الطبيعة... إنه التاريخ».

ويلاحظ أن الديباجة الدينية هنا قد اختفت تمامًا وأن الديباجة الجغراسية (موازين القوى ـ الإمبراطورية ـ الموقع الجغرافى ـ الأهمية التجارية العسكرية) هي الأهم.

وقد قام «شافتسبري» بعدة محاولات لتحويل صهيونيته الفكرية إلى صهيونية سياسية، فتحدث مع «بالمرستون» عن استخدام اليهود كرأس حربة لبريطانيا في الشرق الأوسط. وكما أسلفنا حث «شافتسبري» لورد «بالمرستون» على أن يكتب للسفير البريطاني في استنبول عن فكرة الدولة اليهودية وقد أرسل خطابًا بهذا المعنى بالفعل. ثم فتح «بالمرستون» قنصلية في القدس (وهذه بداية الصهيونية الاستيطانية) بناء على إلحاحه على ضرورة مقاومة مصالح الدول الأخرى وحتى تجد بريطانيا

من تحميه (فقد كانت فرنسا تحمي الكاثوليك وكانت روسيا تحمي الأرثوذكس). وعين «وليام ينج» قنصلاً لتقديم الحماية لليهود والطوائف المسيحية، وهكذا قدمت الحماية (أي التبعية لإنجلترا) لأي يهودي دون التثبت من أصله. وقد وافق الروس بين عامي ١٨٤٧ و١٨٤٩ على أن يقوم الإنجليز بحماية اليهود الروس، المادة البشرية التي ستستخدمها الصهيونية الغربية. وكما يقول «سوكولوف»، فإن حماية اليهود جزء من اهتمام إنجلترا السياسي بالمسألة الشرقية.

وبعد أن ترك «بالمرستون» الوزارة، استمر «شافتسبري» في نشاطه. وبدأ في وضع الأساس العملي لتحقيق حلمه في استرجاع اليهود إلى فلسطين تحت رعاية إنجلترا البروتستانتية، فساهم في جهود تأسيس أسقفية ألمانية إنجليزية تهدف إلى استرجاع اليهود. وقد اختير حاخام يهودي متنصر أسقفًا لها. وكان «شافتسبري» يعد هذا تتويجًا لجهود جمعية اليهود، ذلك أن تأسيس الأسقفية كان بمنزلة العلامة على ابتداء عودة اليهود.

وقد أصبح «شافتسبري» رئيسًا لصندوق استكشاف فلسطين. ورغم أنه يؤكد في كتاباته دائمًا أن روح العودة موجودة عند اليهود منذ ثلاثة آلاف عام، وأن الأمة اليهودية أمة عضوية تحن إلى وطنها ولابد أن تحصل عليه، فالملاحظ أن اليهود «الحقيقيين» الذين يقابلهم في الحياة تنقصهم الوحدة التي يفترض هو وجودها حسب رؤيته الإنجيلية الحرفية (أي أن رؤية الإنجيلية لا علاقة لها). وعلى كل، فإنه يذكر في أحد خطاباته إلى «بالمرستون» أن اليهود «غير متحمسين للمشروع الصهيوني، فالأغنياء سيرتابون فيه ويستسلمون لمخاوفهم، أما الفقراء فسيؤخرهم جمع المال في بلاد العالم، وسوف يفضل بعضهم مقعدًا في مجلس العموم في بريطانيا على مقعد تحت أشجار العنب والتين في فلسطين. وقد تكون هذه أحاسيس بعض الإسرائيليين الفرنسيين، أما يهود ألمانيا الكفار فيحتمل أن يرفضوا الاقتراح».

وعلى هذا، فقد اكتشف «شافتسبري» المشكلة الأساسية في الصيغة الصهيونية الأساسية وهي أن المادة البشرية المستهدفة لن تخضع بسهولة لأحلامه الإنجيلية الحرفية الاستيطانية ولن تقبل ببساطة أن يتم انتزاعها من أوطانها.

أما «أوليفانت» فهو «لورانس أوليفانت» (١٨٢٩ ـ ١٨٨٨)، وهو صهيوني غير يهودي ومفكر يستخدم ديباجات علمانية. وهو أحد أصدقاء لورد «شافتسبري السابع». عمل في السلك الدبلوماسي البريطاني بعض الوقت (في الشئون الهندية)، كما كان عضوًا في البرلمان الإنجليزي. وينطلق «أوليفانت»، شأنه شأن معظم الصهاينة، من فكرة الشعب العضوي المنبوذ ليدور داخل نطاق الفكر الألفي الاسترجاعي، فاليهود جنس مستقل يتسم أعضاؤه بالذكاء في الأعمال التجارية وبالمقدرة على جمع المال، ولكن وجودهم داخل الحضارة الغربية أمر سلبي لأن جذورهم في فلسطين.

وكان «أوليفانت» (منطلقًا من الصيغة الصهيونية الأساسية) يرى، مثل كثير من السياسيين البريطانيين في عصره، ضرورة إنقاذ الدولة العثمانية من مشاكلها المستعصية حتى تقف حاجزًا ضد التوسع الروسي. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إدخال عنصر اقتصادي نشيط في جسدها المتهاوي ووجد أن اليهود هم هذا العنصر. ولذلك، دعا «أوليفانت» بريطانيا إلى تأييد مشروع توطين اليهود لا في فلسطين وحسب وإنما في الضفة الشرقية للأردن كذلك. وكان المشروع يتلخص في إنشاء شركة استيطانية لتوطين اليهود برعاية بريطانية وبتمويل من الخارج على أن يكون مركزها استنبول (وقد لاحظ «بن هالبرن» ـ وهو أحد مؤرخي الصهيونية المحدثين وأحد المؤيدين لها ـ أوجه الشبه بين هذه الخطة واقتراحات «هرتزل» فيما بعد).

وكانت صهيونية «أوليفانت» تتسم بالعملية والحركية إذ لم يكتف بطرح أفكاره، بل اتجه إلى فلسطين للبحث عن موقع مناسب للمستوطن المقترح، واختار منطقة شرق الأردن شمالي البحر الميت (وتسمى هذه المنطقة «جلعاد» في العهد القديم) ثم اتجه إلى استنبول مع إدوارد «كازالت» (الممول الإنجليزي) لعرض مشروع سكة حديد وادي الفرات، وقدما طلبًا إلى السلطان بإعطاء اليهود قطعة من الأرض بعرض ثلاثة كيلو مترات على حافتي الطريق المقترح.

وكانت تربط «أوليفانت» علاقة بعدد من الزعماء الصهاينة من اليهود في شرق أوربا مثل «بيرتس سمولنسكين» و«أهارون ديفيد جوردن». وقد حضر مؤتمر «فوكساني» في رومانيا، الذي عقد في ٣٠ ديسمبر ١٨٨١ لمناقشة هجرة اليهود واستيطانهم في

فلسطين. وكان لظهوره فعل السحر، وانتشرت آراؤه بشأن توطين اليهود في فلسطين بدلاً من الولايات المتحدة حيث كان اليهود يتهددهم الاندماج. وقام أعضاء جماعة «البيلو» بالاتصال به، وكتب له بعض أحباء صهيون يخبرونه بأن الخالق وحده هو الذي وضع في يده صولجان قيادة اليهود، وسموه «المخلص الماشيح» أو «قورش الثاني». ويبدو أنه لم يكن بعيدًا عن تأسيس جماعة «بيلو». وقد قام «أوليفانت» بطرح مشروع جماعة «البيلو» على السلطان العثماني للحصول على قطعة أرض في فلسطين، وحضر أحد مؤتمرات جماعة أحباء صهيون، كما عارض الجهود التي كانت تبذلها جماعة «الاليانس» لتهجير اليهود إلى الولايات المتحدة لإنقاذهم، وقام بجمع توقيعات من اليهود على عريضة يؤكدون فيها رغبتهم في الهجرة إلى فلسطين لا إلى غيرها من البلدان. وبالفعل، نجح «أوليفانت» في تهجير سبعين يهوديًا من أصحاب الحرف إلى فلسطين.

وفي عام ١٨٨٠، نشر «أوليفانت» كتابه **أرض جلعاد** الذي نادى فيه بضرورة توطين اليهود في فلسطين، كما شرح أبعاد فكره الصهيوني الذي أسلفنا الإشارة إليه. ومن القضايا الأساسية في الكتاب، مشروعه الخاص بسكان البلاد من العرب. فبعد أن عبر «أوليفانت» عن عدم تعاطفه مع العرب باعتبارهم مسئولين عن إفقار فلسطين، قسمهم إلى قسمين: بدو وفلاحين. واقترح طرد البدو ووضع الفلاحين في معسكرات مثل معسكرات الهنود في كندا، على أن يتم استخدامهم كمصدر للعمالة الرخيصة تحت إشراف اليهود. وقد ترجم «سوكولوف» الكتاب إلى العبرية عام ١٨٨٦ ووزع منه ١٢ ألف نسخة، وهو رقم قياسي بالنسبة إلى المنشورات العبرية في ذلك الوقت، بل يقال إنه كان أكثر الكتب المكتوبة بالعبرية شيوعًا. وقد عاد «أوليفانت» إلى فلسطين واستقر فيها مع سكرتيره اليهودي «نفتالي إمبر». وكان يهدف إلى مساعدة المستوطنين الصهاينة وإلى كتابة مجموعة من المقالات عن المستوطنات الصهيونية. وقد ألف بالفعل كتابًا آخر بعنوان **حيفا أو الحياة في فلسطين الحديثة**، ومات في هذه المدينة الفلسطينية عام ١٨٨٨ (أما سكرتيره الصهيوني اليهودي فلم ترق له الحياة في فلسطين وهاجر منها إلى الولايات المتحدة).

ولا يعبر «أوليفانت» عن كرهه للشعب العضوي المنبوذ ولا عن رغبته في التخلص

منه عن طريق التشهير به أو التبشير بين أعضائه كما كان «شافتسبري» يفعل أحيانًا، وإنما عن طريق طرح مشروع متكامل للتهجير يتبناه اليهود بأنفسهم. كما أنه عمل على تخليص صهيونية غير اليهود من ديباجتها الدينية وإعطائها ديباجاتها العملية العلمية العلمانية، بحيث أصبح بالإمكان تداولها بين أكبر عدد ممكن من المسيحيين واليهود والعلمانيين. كما أن «أوليفانت» نجح في التمييز بين النزعات الصهيونية التوطينية الخيرية التي قام بها يهود الغرب المندمجون لإنقاذ يهود الشرق والتخلص منهم وبين الرؤية الصهيونية الاستيطانية التي لا تحاول إنقاذ اليهود كبشر وأفراد وإنما تنطلق من فكرة الشعب العضوي المنبوذ الذي لا مكان له في العالم الغربي ويمكن توظيفه وحوسلته لصالح الغرب عن طريق توطينه في فلسطين (وقد مر على «هرتزل» عدة سنوات وعلى يهود شرق أوربا عدة عقود قبل إدراك هذه الحقائق).

وتتميز صهيونية «أوليفانت» عن صهيونية «شافتسبري» باقترابها من اليهود ومحاولة التوجه إليهم وتجنيدهم. ولعل ظروف المرحلة قد ساعدته على ذلك باعتبار أن محاولات التحديث في شرق أوربا كانت في أربعينيات القرن، حينما بدأ «شافتسبري» نشاطه، لا تزال في بدايتها الناجحة ولم تكن قد تعثرت بعد، بينما بدأ أوليفانت نشاطه الصهيوني مع بدايات التعثر. وتجدر ملاحظة أن «أوليفانت» كان يتحرك في صفوف اليهود بألفة شديدة لم نشهدها من قبل بين الصهاينة غير اليهود. كما أن المشروع الصهيوني في كتاباته لم يكن مشروعاً محدداً يتناول كل التفاصيل والأبعاد بدقة بالغة.

تقييم إسهام صهيونية غير اليهود العلمانية

يمكن تلخيص إسهام صهيونية غير اليهود كما يلي:

١ ـ تمت صياغة الفكرة الصهيونية بمعظم أبعادها وديباجاتها. ولذا، فعندما ظهر المفكرون الصهاينة من اليهود كانت الصياغات الأساسية جاهزة، وكذلك معظم الديباجات والمشاريع.

٢ ـ صهيونية غير اليهود ذات الديباجة المسيحية والرومانسية حولت فلسطين ومن

عليها إلى مكان خارج التاريخ، فهي مجرد أرض ليس فيها أي أثر للتاريخ الحقيقي. وبالتالي، فقد أهدرت حقوق سكان فلسطين الفعليين، وأصبحت فلسطين في الوجدان الغربي مكانًا خاويًا ينتظر سكانه الأصليين.

٣ ـ خلقت صهيونية غير اليهود (الدينية والعلمانية) المناخ السياسي الملائم لرؤية الأهمية «الجغراسية» لفلسطين.

٤ ـ وضعت صهيونية غير اليهود الأساس للحل الاستعماري الغربي للمسألة اليهودية في شرق أوربا.

٥ ـ طرحت صهيونية غير اليهود تفسيراً حرفيًا لأحداث التاريخ وافترضت استمرارًا حيث لا استمرار. وقد أثر ذلك في رؤية اليهود لفلسطين وأسهم في تحويل المفاهيم اليهودية الدينية التقليدية (المجازية) إلى مفاهيم استيطانية استعمارية.

٦ ـ حينما ظهرت مشكلة المهاجرين اليهود من روسيا وبولندا ورومانيا في أواخر القرن التاسع عشر لم ينظر إليها باعتبارها مشكلة إنسانية تتطلب عملية التحديث السريعة، وإنما نظر إليها باعتبارها مشكلة شعب عضوي مختار أو كتلة بشرية مستقلة أو مادة بشرية فعالة يمكن توظيفها في عملية الخلاص المسيحية أو المشاريع التجارية والاستعمارية الغربية المختلفة.

٧ ـ ربطت صهيونية غير اليهود بين المسألتين الشرقية واليهودية وطرحت تصورًا مفاده أن إحدى المشكلتين يمكن حلها من خلال الأخرى.

ورغم كل هذه النشرات والمقالات والمذكرات، فإن ثمة إشكالية أساسية كامنة في صهيونية غير اليهود وهي أنها مهما بلغت من تحدد وتبلور وحدة فهي لا تكترث بيهودية اليهود، فما يهمها هو المصالح الإستراتيجية للعالم الغربي (المسيحي) والاعتبارات العملية والنتائج الملموسة. ولذا، كان الصهاينة من غير اليهود ينظرون إلى اليهود من الخارج كأداة تستخدم وحسب، وكانوا يتحركون في العالم الغربي لا داخل المحيط اليهودي، ولم يكن بوسعهم بالتالي الوصول إلى المادة البشرية

المستهدفة التي كانت تنظر بكثير من الشك إلى عالم الأغيار الذي كان يحاول أن يقضي عليها في الماضي بالذبح، ويحاول الآن القضاء عليها بالإعتاق والعلمانية الشاملة.

ولنلاحظ ما يلي:

١ ـ الفكرة الصهيونية حتى كأسطورة دينية/ سياسية لا تعود بجذورها إلى التراث الديني وإنما تعود إلى حركيات التاريخ والفكر الديني/ العلماني الغربي.

٢ ـ تبلور الفكر الصهيوني على يد مفكرين استعماريين غير يهود قبل أن يصل إلى المفكرين الصهاينة بعشرات السنين. ولم يظهر الفكر الصهيوني بين أعضاء الجماعات اليهودية إلا في أواخر القرن التاسع عشر (بعد عام ١٨٨٢ على وجه التحديد، وهو التاريخ الذي أنهى المحاولات الرامية لدمج يهود روسيا في المجتمع الروسي) أي بعد مرور ما يقرب من قرنين من ظهوره بين المفكرين الصهاينة غير اليهود.

٣ ـ تنبع هذه الصهيونية الغربية الاستعمارية من كره عميق لليهودية واليهود.

الفصل السادس
الصهيونية وحملات الفرنجة

كما أشرنا من قبل، فإن ثمة نزعة «صهيونية» داخل الحضارة الغربية تعبِّر عن نفسها فيما أسميه «الوعود البلفورية»، وهي الوعود التي ترى ضرورة الاستيلاء على فلسطين وتوطين مادة بشرية فائضة فيها، لتخليص الغرب منها وتوظيفها، في موطنها الجديد، أي فلسطين، لصالح العالم الغربي. ورغم أن أعضاء الجماعات اليهودية كانوا المادة البشرية المستهدفة ابتداءً من القرن السابع عشر، فقد كان الفائض البشري المسيحي هو المستهدف قبل ذلك التاريخ. ومن هنا نذهب إلى أن حملات الفرنجة (التي يقال لها الحملات الصليبية) تنتمي إلى نمط صهيوني كامن في الحضارة الغربية.

و«الصليبيون» ترجمة لكلمة «كروسيدرز» (Crusaders) المشتقة من كلمة «كروس» (cross)، ومعناها «صليب». وهي عبارة تُستخدَم في الخطاب السياسي والتاريخي في الغرب للإشارة إلى الفرنجة الذين شنوا عدة حملات على العالم العربي والإسلامي من القرن الثاني عشر حتى القرن الثالث عشر، وقد تَبنَّى كثير من العرب المحدثين هذا المصطلح. ونحن نستخدم في هذا الفصل عبارة «حروب الفرنجة» للإشارة إلى الحملات الغربية التي جُرِّدت ضد الشرق الإسلامي لنهبه والتي شنها حكام أوربا الإقطاعية لاحتلال فلسطين إبان العصور الوسطى. وهي حروب كانت تساندها حركة سياسية واجتماعية ضخمة قادتها النخبة الحاكمة (الكنيسة والنبلاء) ووجدت صدى عميقاً لدى الجماهير الشعبية التي انضمت إليها بأعداد ضخمة لم تضعها النخبة الحاكمة نفسها في الحسبان. ولم تكن المسيحية سوى ديباجة سطحية

استخدمها الغزاة ولا علاقة لها بالرؤية المسيحية، فالنخبة الغازية لم تقبل بالمعايير الأخلاقية المسيحية ولا يمكن محاكمتهم من منظورها. وقد تبنى الغزاة الديباجات المسيحية حتى ينجحوا في تجنيد الجماهير ولتبرير حملاتهم الاستعمارية تبريراً نبيلاً، تماماً كما فعل الإنسان الأبيض فيما بعد لتبرير عملية النهب الاستعماري الذي قام بها، فأخبر جنوده أنهم يقومون بالنهب والسلب والقتل بسبب «عبء الرجل الأبيض ورسالته الحضارية». ونحن نذهب إلى أن حملات الفرنجة تنتمي إلى النمط الصهيوني الكامن في الحضارة الغربية.

ويرى د.سعيد عاشور أن الفرنجة، أو من يقال لهم «الصليبيون»، هم من جموع المسيحيين الغربيين الكاثوليك الذين خرجوا من بلادهم في شتى أنحاء الغرب الأوربي، واتخذوا الصليب شعاراً لهم لغزو ديار الإسلام، وبخاصة منطقة الشرق الأدنى وبلاد الشام حيث الأراضي المقدَّسة. ومعنى هذا أن المسيحيين الشرقيين من روم وأرمن وسريان وأقباط ونحوهم لا يدخلون في دائرة مصطلح «الصليبيين» لأن هؤلاء من أهل البلاد (وليسوا وافدين عليها من الخارج) ربطتهم بالأرض التي ينتمون إليها روابط أصلية جذرية ترجع إلى ما قبل الإسلام. وعاش معظمهم قبل الحركة الصليبية تحت مظلة الإسلام يتمتعون بما كفلته لهم هذه الديانة من حقوق ويؤدون ما فرضته عليهم من واجبات.

وتشير المصادر العربية المعاصرة إلى الصليبيين باعتبارهم «الفرنجة» أو «الفرنج». وهذا يعود إلى أن المكون البشري لهذه الحركة الاستيطانية الغربية لم يكن متجانساً عرْقياً، ورغم هذا فإن الفرنجة سكان بلاد الغال (غاليا) التي عرُفت فيما بعد باسم «فرنسا» كانوا أكثر إقبالاً من غيرهم على المشاركة في الحركة الاستيطانية. وتشير بعض المصادر اليهودية إلى الفرنجة بكلمة «إشكناز» وهي الكلمة التي استُخدمت فيما بعد للإشارة إلى يهود أوربا، خصوصاً ألمانيا وبولندا.

أسباب حروب الفرنجة

حروب الفرنجة جزء من المواجهة التاريخية العامة بين الحضارة الغربية وحضارة

الشرق الأدنى والتي تعود بجذورها إلى بداية الحضارة الغربية نفسها حين وصلت شعوب البحر (الفلستيون) من كريت وبحر «إيجة» إلى ساحل مصر، ثم استقروا في ساحل أرض كنعان بعد أن صدهم المصريون. وحينما هيمن الفرس على الشرق الأدنى، أخذت المواجهة شكل اشتباك عسكري بينهم وبين المدن اليونانية التي صدت الغزو الفارسي. ثم قام «الإسكندر الأكبر» بغزو الشرق وأسس الإمبراطورية اليونانية التي انقسمت إلى ثلاث امبراطوريات بعد موته. كما هيمن الرومان بعد ذلك على معظم الشرق الأدنى القديم. وقد انقسمت الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين: الإمبراطورية الشرقية (البيزنطية)، والامبراطورية الغربية. ومع وصول الإسلام وقيامه بفتح المنطقة وتوحيدها، وتحويله البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة عربية إسلامية، انحسر نفوذ العالم الغربي وأصبح محصوراً داخل القارة الأوربية. بل إن الجيب البيزنطي المتبقي على أرض الشرق في آسيا الصغرى كان قد بدأ يقع تحت هجمات السلاجقة وهي الهجمات التي أدَّت في نهاية الأمر لسقوط الدولة البيزنطية، وكذلك «القسطنطينية»، على يد العثمانيين. وقد هُزم جيش بيزنطي بقيادة الإمبراطور «رومانوس» «ديجينيس» هزيمة ساحقة على يد السلاجقة بقيادة «ألب أرسلان» في «مانزيكريت» في أرمينيا. ثم استمر التوسع السلجوقي، فتم الاستيلاء على أنطاكية عام ١٠٨٥، الأمر الذي اضطر الإمبراطور «أليكسيوس كومنينوس» إلى أن يطلب العون من الغرب حيث لم يجد آذاناً صاغية وحسب بل شهية مفتوحة.

وتعود حروب الفرنجة إلى مركب من الأسباب المادية والمعنوية:

١ ـ يُلاحَظ أن الاقتصاد الغربي بمعظم مؤسساته تساقط على أثر سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية وتردَّى إلى حالة من الاقتصاد البدائي والطبيعي. ولكنه بدأ يصحو من كبوته ابتداءً من القرن التاسع الميلادي، فشهدت الفترة التي سبقت حروب الفرنجة شيئاً من الانتعاش الاقتصادي، وكانت هناك محاولات ترمي لزيادة الرقعة الزراعية عن طريق اجتثاث الأشجار وتسهيل حركة التجارة وتنظيم الأسواق الدولية والمحلية. وقد ساعدت تلك الحروب بدورها على هذا الانتعاش الأقتصادي، ذلك أن التاجر المسيحي تبع المقاتل الفرنجي بعد أن ترك كثيراً من خوفه من الطرق المجهولة وعاد بالسلع من الشرق بعد أن كان

التاجر اليهودي يحتكر هذه العملية تقريباً من خلال شبكة الاتصالات الدولية اليهودية الخاصة به. كما أن الملوك والنبلاء والفرسان العائدين استعذبوا مذاق السلع الترفيهية الشرقية وهو ما كان يعني ظهور سوق لها في الغرب ونشاط للتجارة الدولية.

٢ ـ تزايد نفوذ المدن الإيطالية التجارية بخاصة «البندقية» و«جنوا» و«بيزا»، وأصبح لها أساطيلها التجارية الضخمة التي فكت الهيمنة الإسلامية على البحر الأبيض المتوسط. وقام «الجنويون» و«البيزيون» بطرد المسلمين من قواعدهم في جنوب إيطاليا وجزيرة «كورسيكا» في القرن العاشر الميلادي، وهيمنوا على غربي المتوسط في القرن الحادي عشر الميلادي. بل أولت المدن الإيطالية تأمين موطئ قدم لها على ساحل المتوسط ذاته، فعبأت كل من «جنوا» و«بيزا» أسطولاً هاجم تونس عام ١٠٨٧، واضطر أمين تونس بعدها إلى أن يفرج عن الأسرى المسيحيين وأن يدفع تعويضاً ويعفي التجار الجنويين والبيزيين من ضرائب الاستيراد. وكان لمدينة البندقية نشاطها أيضاً، فقد هيمنت على البحرين «الأدرياتيكي» و«الإيجي» في بداية القرن الحادي عشر الميلادي ووصلت إلى البحر الأسود. ولا شك في أن حروب الفرنجة ساهمت في العملية المتصاعدة الهادفة إلى فك الحصار الذي فرضه المسلمون على تجارة الشرق، وأعطت المدن الإيطالية موطئ قدم في مواقع مهمة من شرق المتوسط. وقد حصلت هذه المدن على امتيازات وتسهيلات تجارية ضخمة داخل الممالك الخاضعة للفرنجة في الشام وفلسطين.

٣ ـ يُلاحَظ أن أوربا شهدت تزايداً في عدد السكان مع نهاية القرن العاشر الميلادي واستمر التزايد حتى القرن الثالث عشر الميلادي وهو تزايد لم تواكبه بالضرورة زيادة في الرقعة الزراعية، ومن هنا بدأت السلطات الدنيوية في تحريم امتلاك اليهود للأراضي الزراعية وهو حظر طُبِّق على الكنائس والأديرة.

٤ ـ يدور النظام الإقطاعي الغربي حول نشاطين أساسيين: الزراعة والقتال. وكما بيَّنا، كان النظام الإقطاعي يواجه تَناقُص الرقعة المزروعة. ومن القواعد الأساسية في

الإقطاع الغربي أن الابن الأكبر وحده هو الذي يرث الضيعة، أما بقية إخوته فلم يكن أمام أيٍّ منهم فرصة سوى محاولة البحث عن وريثة غنية يقترن بها، أو أن ينخرط في سلك الكنيسة أو يتوجه إلى المهن الأخرى مثل القتال.

٥ ـ كان هناك ما يشبه المجاعة في غرب أوربا، وخصوصاً في فرنسا، من القرن العاشر حتى أواخر القرن الحادي عشر الميلاديين. وربما كانت هذه المجاعة وراء النشاط الأقتصادي الذي شهدته الفترة، وكذلك سوء حال الفلاحين والأقنان. وتُشكِّل الحروب والمشاريع الاستيطانية وسيلة تقليدية للتخلص من العناصر المشاغبة التي لا مكان لها في المجتمع (من نبلاء بلا أرض، إلى تجار يبحثون عن مزيد من الأرباح، وفلاحين جوعى ومجرمين ولصوص) وذلك حتى يحقق المجتمع الغازي استقراراً اجتماعياً داخلياً. ويبدو أن عدد الأطفال غير الشرعيين كان يتزايد في أوربا، وكانت حروب الفرنجة وسيلة للتخلص منهم، وقد أخذت إحدى الحملات التي خرجت من «أراجون» عام ١٢٦٩ اسم «حملة الأطفال غير الشرعيين».

٦ ـ تمتعت أوربا بشيء من الاستقرار السياسي، وتزايدت إمكاناتها ومقدرتها على تجريد حملات ضخمة كما بدا بوضوح مع الفتح النورماندي لإنجلترا وإيطاليا وصقلية في بدايات القرن الحادي عشر، وقد تزايدت حدة حركة استرداد إسبانيا في القرن الحادي عشر الميلادي حين قام «ألفونسو السادس» (من ليون) بالاستيلاء على «طليطلة» عام ١٠٨٥. وابتداءً من القرن العاشر الميلادي، بدأ التوسع الألماني نحو الشرق والشمال وهي حركة لم تتوقف إلا في القرن الثالث عشر الميلادي.

٧ ـ حدث بَعْث ديني حقيقي في بداية القرن العاشر الميلادي. ويمكن القول بأن حروب الفرنجة تعود إلى ما يُسمَّى «الإصلاح الكلوني». وهي حركة إحياء دينية بدأت عام ٩١٠ في مدينة «كلوني» بفرنسا، وأكدت تَفوُّق سلطة الكنيسة على السلطة الدنيوية. وقد تزامنت حروب الفرنجة مع المجامع «اللاترانية» الأربعة في أعوام ١١٢٣ و١١٣٩ و١١٧٩ و١٢١٥ على التوالي. وهي المجامع التي

بلورت موقف الكنيسة من عدة قضايا، منها تحريم الربا وتحديد وضع اليهود وكثير من علاقات الكنيسة بالسلطة الدنيوية. ولعبت الكنيسة دوراً أكثر نشاطاً في الحياة الدنيوية، وأخذت تؤكد نفسها بشكل أكثر جرأة. وقد أُعيدت صياغة البنية «الكهنوتية» وهو ما سمح للبابوات بأن يلعبوا دوراً أكثر فعالية. ووجدت الكنيسة في حروب الفرنجة فرصة مواتية لزيادة نفوذها وتسريب طاقة الأمراء والملوك القتالية إلى الشرق، ولتحقيق السلام والاستقرار في الغرب المسيحي. ومما له دلالته أن مجلس «كليرمون» (عام ١٠٥٩)، الذي اتخذ القرارات التي بدأت حملات الفرنجة على الشرق، جدد ما يُسمَّى «هدنة الرب» في الغرب! وقد وجدت الكنيسة الرومانية أن تجريد حملة تحت سلطتها، لمساعدة الدولة البيزنطية، قد يسرع بتحقيق حلم روما القديم بإخضاع الكنيسة البيزنطية.

٨ـ شهدت الفترة التي سبقت حروب الفرنجة تزايد حركة الحج. وكانت أهم المزارات «روما» حيث يُوجد ضريح لكلٍّ من «بطرس» «وبولس»، وكذلك ضريح «سنتياجو دي كومبو ستلا» في شمال غربي إسبانيا. ولكن أهم المزارات جميعاً كانت هي القدس حيث تضم كنيسة القيامة. ولم يكن الحج عملاً من أعمال التقوى وحسب، وإنما أصبح وسيلة للتكفير عن الذنوب. بل كان القساوسة يوصون، في بعض الأحيان، بالحج لمن يرون أنه اقترف إثماً فاحشاً. وكان الحجاج يرجعون بقصص عن مدى ثراء الشرق، كما أنهم كانوا يتحدثون أيضاً عن المتاعب التي تجشموها والأهوال التي لاقوها. ولا شك في أن حديثهم هذا كان له أساس من الصحة حيث إن المنطقة لم تكن تنعم بالهدوء أو الاستقرار، وخصوصاً أن السلاجقة كانوا قد بدأوا في شن هجومهم على الدولة البيزنطية. ولكن مما لا شك فيه أنه كان هناك عنصر مبالغة، فالعائدون كانوا يريدون إبراز بطولتهم وكان الوجدان الشعبي يتلقف هذه القصص ويضخمها، وخصوصاً أن المستوى الثقافي لجماهير أوربا آنذاك كان متدنياً إلى أقصى حد.

٩ ـ يبدو أن حركة استرداد إسبانيا من المسلمين، وتَفاعُل المسيحيين مع المسلمين إبان حرب الاسترداد، قد تركا أثرهما في الرؤية المسيحية للحرب، إذ تأثر العالم المسيحي بفكرة الجهاد الإسلامي، فبدا أن الحرب للدفاع عن المجتمع

المسيحي، ولاسترداد القدس، ليست حرباً عادلة وحسب وإنما حرب مقدَّسة أيضاً. ويبدو أن نشوء جماعات من الرهبان المحاربين مثل فرسان الهيكل وفرسان الإسعاف (الداوية والإسبتارية) هو صدى لفكرة المرابطين الإسلامية.

١٠ ـ من الأفكار المسيحية الشعبية الراسخة، ما يُطلَق عليه العقائد أو الأحلام الألفية (انظر الفصل الرابع من هذا الباب)، وتتمثل هذه الأفكار في الإيمان بأن الدورة الكونية أو التاريخية تستغرق ألف عام في العادة، وأن عام ألف أي بداية القرن الحادي عشر الميلادي سيشهد نهاية العالم والتاريخ، كما سيشهد عودة المسيح. وقد سادت هاتان الفكرتان أوربا في العصور الوسطى، وهما من الأفكار التي ازدادت شيوعاً إبان تفاقم الأزمات الاجتماعية وازدياد البؤس بين الجماهير. ويقول العلماء إن تاريخ نهاية العالم لم يكن محدداً بهذه الدقة، وأن الأحلام الألفية استمرت خلال القرن الحادي عشر الميلادي كله وحتى بعد ذلك التاريخ. ومن الأساطير الألفية التي شاعت أن الإمبراطور الأخير سيكون هو ملك الفرنجة خليفة «شارلمان»، وأنه هو الذي سيقود المؤمنين إلى القدس لينتظر العودة الثانية للمسيح ليؤسس مملكة السلام والعدل ويحكم العالم من صهيون، أي القدس، وما القدس الدنيوية سوى رمز للقدس الأخروية!

١١ ـ واجهت الكنيسة، ابتداءً من القرن الحادي عشر الميلادي، ظهور هرطقات في جنوب فرنسا، فظهر «الكاثاري» في بداية الأمر ثم تبعهم أصحاب «الهرطقة الألبيجينية». وهذه الجماعات كانت جماعات ثنوية تؤمن بوجود إلهين: إله الخير وإله الشر. وكان بعضهم يذهب، شأنه شأن «الغنوصيين»، إلى أن هذا العالم من خلق الإله الصانع (الشرير)، كما كانوا ينزعون منزعاً واحدياً روحياً ينكر أية حقيقة للمادة. وقد جردت الكنيسة أول حملة صليبية ضدهم عام ١٢٠٨، وتبع ذلك تأسيس محاكم التفتيش الرومانية (مقابل محاكم التفتيش الإسبانية) عام ١٢٣٣. ولا شك في أن إحساس الكنيسة بأنها مهددة ساهم في تصعيد حمى الحرب.

وقد استخدمنا كلمة «مركب» للإشارة إلى الأسباب التي أدَّت إلى حروب الفرنجة

حتى لا نتوهم أن هناك بنية تحتية من الدوافع الاقتصادية والاجتماعية تغطيها قشرة من الأكاذيب أو التبريرات الدينية. فالنفس البشرية لا تتحرك بهذه الطريقة الآلية إذ تتداخل في عقل الإنسان أنبل الدوافع وأكثرها خسة في آن واحد، فالفلاح المسيحي الذي حمل صليبه وفأسه كان مدفوعاً برغبة دينية حقيقية، وإن كان هذا لا ينفي أيضاً وجود دوافع مادية. فقد كان يفعل ذلك، ليهرب من الفاقة والدَّيْن وكان في الوقت نفسه يحمل في وجدانه أحلام الثراء والخلاص.

وقد دعا البابا «إربان الثاني» (١٠٨٨ ـ ١١١٨)، وكان فرنسياً (أي من الفرنجة) لمجلس في «كليرمون» في ١٨ نوفمبر ١٠٩٥، حضره أساقفه من جنوب فرنسا، كما حضره آخرون من شمالها ومن أماكن أخرى. وألقى البابا خطاباً أشار فيه إلى بؤس الكنيسة البيزنطية، وتهديد الحجاج المسيحيين، وتدنيس الأماكن المقدَّسة. وحث هؤلاء الذين يعكرون السلام في الغرب على أن يوجهوا قواهم القتالية لخدمة غرض مقدَّس، كما أشار إلى إمكانات الحصول على الثروة من أرض تفيض باللبن والعسل، فصاح الجميع باللاتينية «ديوس وولت» (deus volt) أي «الله يريد ذلك». ثم تتالت الأحداث وجاء المتطوِّعون من كل أنحاء أوربا، ولكنهم جاءوا أساساً من الأراضي الفرنسية وشبه الفرنسية «اللورين» وجنوب إيطاليا وصقلية.

ومن الحقائق الأخرى التي ينبغي الإشارة إليها ما نسميه تصاعُد «الحمَّى المشيحانية»، أي الرغبة في العودة إلي صهيون (أي فلسطين) والاستيلاء عليها وتحويلها إلى وطن قومي يهودي. إذ من المعروف أن الشريعة اليهودية تحرِّم على اليهود العودة إلى فلسطين وعلى اليهودي أن ينتظر بصبر وأناة إلى أن يشاء الإله ويرسل الماشيَّح، فيحق له حينئذ أن يعود. ويرى كثير من المؤرخين أن حمَّى العودة ورَفْض الانتظار بدأت بين اليهود بحملات الفرنجة ووصلت إلى قمتها مع الحركة الصهيونية التي حققت النجاح لأنها جندت النزعة الاستعمارية في المجتمع الغربي وتحالفت معها ووضعت نفسها تحت تصرفها. وما يهمنا هنا من الحركات المشيحانية حركة الماشيِّح الدجال (داود الرائي) المولود عام ١١٣٥ إذ يبدو أن هجمات الفرنجة على فلسطين، والفوضى التي أعقبتها، طرحت إمكانية العودة وتحرير القدس في مخيلة بعض أعضاء الجماعات اليهودية. وقد تركزت دعوة داود الرائي هذا في آمد

(في جبال كردستان) على الطريق الإستراتيجي الموصل بين مملكة الخزر اليهودية التركية وممالك الفرنجة. ولعل شيئاً من ذكرى إمبراطورية الخزر وأمجادهم كان لا يزال عالقاً بذهن «داود الرائي» وأتباعه.

وقد تصاعدت الحمَّى المشيحانية مرة أخرى في القرن السادس عشر الميلادي إذ يبدو أن البابا «كلمينت السابع» (١٥٢٤) عاودته الأحلام الاستيطانية الاسترجاعية، وكان يتصوَّر أن بإمكانه دَعْم طريق الكنيسة مرة أخرى واستعادة شيء من نفوذها عن طريق تجريد حملة صليبية. وقد أدرك هذه الحقيقة ماشيَّح دجال آخر يُسمَّى «ديفيد رءوبيني»، فادعَّى أنه ابن ملك يُدعى سليمان وأخ لملك يُدعى يوسف يحكم بعض الجماعات والقبائل اليهودية في خيبر بالقرب من المدينة المنورة. وقد أخبر «رءوبيني» البابا أن أخاه يتبعه ثلاثمائة ألف جندي مدربون على الحرب وأنهم لسوء الحظ ينقصهم السلاح، وطلب إلى البابا تزويدهم بما ينقصهم حتى يمكنهم طرد المسلمين من فلسطين. وقد استقبله البابا استقبالاً حسناً في بادئ الأمر، بل نجح في مقابلة ملك البرتغال وفي التأثير عليه. وفي تصوُّري أن هذه هي أول مرة يتحول فيها المشروع الصليبي للفرنجة إلى مشروع صهيوني وتقبل فيها المؤسسات الغربية استخدام المادة البشرية اليهودية المقاتلة بدلاً من المادة المسيحية.

التشابه بين حملات الفرنجة والمشروع الصهيوني

رغم أن حملات الفرنجة مرتبطة بالتشكيل الحضاري الغربي في العصر الوسيط، ورغم أن المادة البشرية المستهدفة من المسيحيين وليسوا اليهود، فقد ساهمت وبعمق في صياغة الإدراك الغربي لفلسطين والعرب. ولا يملك الدارس إلا أن يُلاحظ عمق التشابه بين المشروع الفرنجي والمشروع الصهيوني الإسرائيلي، وهذا أمر متوقع لأن كليهما جزء من المواجهة المستمرة بين التشكيلين الحضاريين السائدين في الغرب والشرق العربي، كما أن حملات الفرنجة هي نقطة انطلاق أوربا نحو التوسع والإصرار على بسط سيطرتها على الخارج. والواقع أن حملات الفرنجة احتوت بذور كل أشكال «الإمبريالية» الأوربية التي حكمت فيما بعد حياة جميع شعوب العالم (على حد قول أحد مؤرخي حملات الفرنجة الغربيين). ولهذا،

أصبحت حملات الفرنجة صورة مجازية أساسية في الخطاب الاستعماري الغربي، وأصبحت ديباجاتها هي نفسها ديباجة المشروع الاستعماري الغربي. وقد رأى كثير من المدافعين عن المشروع الصهيوني، من اليهود وغير اليهود، أنه استمرار وإحياء للمشروع الصليبي أي الفرنجي ومحاولة وَضعْه موضع التنفيذ من جديد في العصر الحديث. فقد ألَّف «سي. آر. كوندر» عام ١٨٩٧، وهو صهيوني غير يهودي ومؤسس «صندوق استكشاف فلسطين»، كتاباً عن تاريخ المملكة اللاتينية في القدس أشار فيه إلى أن «الإمبريالية» الغربية قد نجحت فيما أخفقت فيه الحملات الصليبية أي حملات الفرنجة. والواقع أن تصوُّره هذا يشبه في كثير من الوجوه تصوُّر الصحافة البريطانية وكذلك تصوَّر بعض أعضاء النخبة الحاكمة في بريطانيا بأن هجوم «أللنبى» على القدس يساوي حملة صليبية أخرى. وقد صرح «لويد جورج» رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، والذى أصدرت وزارته وعد «بلفور»، أن «أللنبى» شن وربح آخر الحملات الصليبية وأعظمها انتصاراً. ويمكننا أن نقول إن المشروع الصهيوني هو نفسه المشروع الفرنجي بعد أن تمت علمنته، وبعد أن تم إحلال المادة البشرية اليهودية التي تم تحديثها وتطبيعها وتغريبها وعلمنتها محل المادة البشرية المسيحية.

وقد لاحَظ «روبرت برنارد سولومون»، وهو ضابط إنجليزي رأس الاتحاد الصهيوني البريطاني، أوجه التشابه بين المشروعين الفرنجي والصهيوني في دراسة له نشرها في «جويش ريفيو» عام ١٩١٢ تحت عنوان «مستعمرات القرن الثاني عشر في فلسطين» حيث أكد أن المشكلات التي واجهها المستوطنون الفرنجة ونجحوا في التغلب عليها تشبه من نواح كثيرة تلك المشكلات التي تواجه المستوطنين الصهاينة في فلسطين ثم أخذ في تعداد هذه النواحي. كما أشار إلى العوامل التي أدَّت إلى انهيار ممالك الفرنجة بعبارة «المؤثرات الشرقية التي أدَّت إلى الانحلال» ليحذر المستوطنين الجدد منها. وسنحاول حَصْر جوانب الشبه بين التجربتين الفرنجية والصهيونية، وتصنيفها تحت رؤوس موضوعات قد تكون متداخلة ولكنها مع هذا تيسر لنا عملية تقسيم هذه الأوجه والتعامل معها.

ولعل نقطة التشابه الأساسية ذات طابع جغراسي (أي جغرافي سياسي) ففلسطين هي النقطة المستهدفة في كل من المشروعين الفرنجي والصهيوني. ويبدو أن فلسطين

مستهدفة دائماً من صناع الإمبراطوريات إذ أنها تُعَدُّ مفتاحاً أساسياً لآسيا وأفريقيا، وتُعدُّ معبراً على البحرين الأحمر والأبيض، وتقف على مشارف الطرق البرية التي تؤدي إلى العراق وإيران، وهي أيضاً معبر أساسي لشطري العالم الإسلامي. وفلسطين في واقع الأمر ليست سوى جزء من ساحل طويل يضم سوريا ومصر، يشكل فاصلاً بين البحر المتوسط في الغرب والمحيط الهندي في الشرق. ويُعد هذا الموقع، بالتالي، فاصلاً بين مراكز النشاط في أوربا الغربية والشرق الأقصى. كل هذا يبين تشابك المصير بين سوريا ومصر من جهة وفلسطين من جهة أخرى، وخصوصاً أن كثافة مصر السكانية جعلتها دائما المرشحة لقيادة المنطقة بأسرها في صراعها ضد الغزوات الغربية. ويلاحظ أن كلاً من المشروعين الفرنجي والصهيوني اكتشف أنه لحسم الصراع لصالحه، فلابد من ضرب مصر أو على الأقل تحييدها.

والواقع أن الغزاة الاستيطانيين عادةً ما يسلكون طريق البحر، ثم تستقر الجيوب الاستيطانية على الساحل أو تحتفظ بركيزتها الأساسية فيه كما حدث في جنوب أفريقيا والجزائر. وكذلك، فإن الغزوتين الفرنجية والصهيونية سلكتا الطريق البحري نفسه واحتلتا أجزاء من نفس الشريط البحري، وإن كان الشريط الذي احتله الفرنجة أكثر طولاً من الشريط الذي احتله الصهاينة.

أما من الناحية التاريخية، فيمكن القول بأن ثمة تشابهاً بين وَضْع العالمين العربي والإسلامي في القرن الحادي عشر ووضعهما في أواخر القرن التاسع عشر، فقد كانا في حالة انقسام وتراجع وتجزئة. فالخلافة الفاطمية في مصر كانت في حالة مواجهة مع الخلافة العباسية في العراق، وقد اقتسمتا فيما بينهما العالم الإسلامي وكان النظامان العباسي والفاطمي يعانيان من الصراعات الداخلية والمؤامرات. وهما، في هذا، يشبهان النظام السياسي العربي المعاصر، المتجزئ، المنقسم على نفسه، المتصارع مع ذاته.

والغزوتان الفرنجية والصهيونية تهدفان إلى حل بعض مشاكل المجتمع الغربي وتخفيف حدة تناقضاته. فالمجتمع الوسيط الغربي كان يخوض عملية بَعْث اقتصادي فتحت شهيته للاستيلاء على طرق التجارة المتجهة إلى الشرق. وهذا يشبه مع بعض

الوجوه، وإن كان بدرجة أقل، انفتاح شهية رجل أوربا الشره في القرن التاسع عشر الميلادي الذي لم يهدأ له بال إلا بعد أن وقع العالم كله في قبضته. وقد استخدمت أوربا كلا المشروعين، الفرنجي والصهيوني، في التخلص مما أطلق عليه في القرن التاسع عشر الميلادي «الفائض البشري»، أي العناصر التي لم تستطع أن تحقق الحراك الاجتماعي داخل مجتمعاتها ولذا كانت تهدِّد السلام الاجتماعي ولم يكن هناك مفر من تصديرها للشرق حتى يحقق الغرب سلاماً اجتماعياً داخلياً. فالمشروع الفرنجي كان يهدف أيضاً إلى تخليص أوربا من فائضها البشري الذي كان يهدد سلامها الاجتماعي حسب تصوُّر البعض على الأقل.

ومن نقط التشابه الأخرى أن المشروعين الفرنجي والصهيوني مشروعان استعماريان من النوع الاستيطاني الإحلالي. فالمشروع الفرنجي كان يهدف إلى تكوين جيوب بشرية غربية وممالك فرنجية تدين بالولاء الكامل للعالم الغربي. ولذا، لم تأت الجيوش وحسب، وإنما أتى معها العنصر البشري الغربي المسيحي ليحل محل العنصر البشري العربي الإسلامي. وهو في هذا لا يختلف عن المشروع الصهيوني إلا في بعض التفاصيل. فغزو فلسطين تم أولاً على يد القوات البريطانية، ثم حَضَر المستوطنون الصهاينة بعد ذلك بوصفهم عنصراً يقوم بالزراعة والقتال. وقد كانت المؤسسات الاقتصادية للفرنجة، مثلها مثل قرينتها الإسرائيلية، تتسم بطابع عسكري. كما أن التنظيم الاقتصادي التعاوني لم يكن مجهولاً لدى الفرنجة. ويمكن القول بأن دويلات الفرنجة، مثلها مثل الدولة الصهيونية، كانت ترسانات عسكرية في حالة تأهب دائم للدفاع عن النفس وللتوسع كلما سنحت لها الفرصة. ويُلاحَظ أن كلاً من ممالك الفرنجة والدولة الصهيونية، بسبب طبيعتها الإحلالية، خلقت مشكلة لاجئين. كما يُلاحَظ أن هؤلاء اللاجئين تحوَّلوا إلى وقود جنَّد سكان المنطقة ضد الدولة القلعة.

ومن المعروف أن الكيانات الاستيطانية لا تفقد صلتها قط بالوطن الأم بل تعتمد عليه اعتماداً يكاد يكون كاملاً لأنها، بسبب تناقضها الجوهري مع البيئة المحلية التي تلفظها، تستمد مقومات الحياة من دعم عسكري ومالي وهوية ثقافية ومادة بشرية من وطنها الأصلي. وهذه سمة أساسية في الكيانين الفرنجي والصهيوني، مع تنويعات

فرعية تنصرف إلى التفاصيل لا الجوهر. فمثلاً اعتمدت ممالك الفرنجة على كل أوربا كمصدر للدعم، ولكن اعتمادها كان على فرنسا بالدرجة الأولى. وكذلك، فإن الدولة الصهيونية التي اعتبرت أوربا قاعدتها الاستراتيجية واعتمدت على معظم دول العالم الغربي الرأسمالي مع التركيز على بلد واحد هو إنجلترا ثم فرنسا لفترة قصيرة وأخيراً الولايات المتحدة منذ منتصف الستينيات. ومع سقوط الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي تطرح الدولة الصهيونية نفسها باعتبارها قاعدة للحضارة الغربية كلها في مواجهة العالم الإسلامي. ويشير أحد الدارسين الإسرائيليين إلى أنه كان هناك جباية فرنجية موحدة تماماً مثل الجباية اليهودية الموحَّدة.

وقد جاءت المادة البشرية لكلا المشروعين من العالم الغربي. ولكنهما، مع هذا، لم يحققا التجانس العرْقي المطلوب لتحقيق شيء من التوازن داخل التجمُّع الاستيطاني، فتولدت درجة عالية من التوتر. فممالك الفرنجة كانت تضم في باديء الأمر عنصراً فرنسياً غالباً بالإضافة إلى عنصر إيطالي انقسم بدوره إلى جنوي وبندقي نسبة إلى جنوة والبندقية. ولكن عناصر أخرى انضمت إلى هذين العنصرين، مثل: الأرمن وبعض العناصر المسيحية المحلية والمسلمين الذين تنصروا. كما أن ممالك الفرنجة نفسها استوعبت، بمرور الزمن، العناصر الثقافية من البيئة المحلية. ولكن، ومع هذا، يمكن القول بأن ممالك الفرنجة احتفظت بقدر من التجانس أعلى كثيراً مما حققه الكيان الصهيوني. فهذه الممالك ظلت فرنجية (فرنسية)، كما أن أعضاء النخبة الحاكمة التي كانت عناصرها الأساسية من الفرنجة ظلت متماسكة، وكذلك كانت الهوية الثقافية مستمدة من فرنسا. ويلاحظ أن أوربا في ذلك الوقت لم تكن قد انقسمت بعد إلى كيانات قومية لكل منها لغتها، وكانت اللاتينية لغة العبادة والفكر. وكان التشكيل الحضاري يتمتع بشيء من الوحدة الثقافية، على الأقل، بالقياس إلى فترة التفتت القومي التي بدأت بعصر النهضة.

وقد حاول التجمع الصهيوني أن يحتفظ بهوية «إشكنازية» متجانسة تستند إلى تجربة شرق أوربا. ولكن أوربا، في القرن التاسع عشر الميلادي، كانت ذات تشكيل حضاري مقسم إلى كيانات قومية مختلفة تتحدث لغات مختلفة، فجاء يهود من المجر ورومانيا وألمانيا وإنجلترا وفرنسا، كلٌّ يتحدث لغته. وجاء من شرق أوربا

نفسها أنواع غير متجانسة، فثمة يهود جاءوا من بولندا يتحدثون البولندية، وآخرون جاءوا من رومانيا يتحدثون الرومانية، ومن روسيا جاء من يتحدث الروسية إلى جانب الأغلبية التي تتحدث «اليديشية». كما كان النسق الديني اليهودي في حالة تفتُّت وتراجُع ومن ثم نجد أن هناك يهوداً «أرثوذكس» ويهوداً إصلاحيين أو محافظين أو «قرّائين»... إلخ. ثم اجتاحت التجمع الصهيوني الكثافة السكانية الوافدة من العالمين العربي والإسلامي التي غيَّرت بنيته السكانية وتوجُّهه الثقافي بحيث أصبحت أغلبية العنصر اليهودي شرقية تحكمها أقلية «إشكنازية». ولكن الدولة الصهيونية تحاول مع هذا أن تحتفظ بالتوجه «الإشكنازى» للمجتمع، إذ يتضح هذا في تشجيع الهجرة من الاتحاد السوفيتي وفي المناخ الثقافي الذي تفرضه المؤسسة الحاكمة، وهذا الوضع يُولِّد الكثير من التوتر.

وقد لاحظ الكاتب يوري أفنيري، عضو الكنيست السابق، أن كلاً من التجمعين الفرنجي والصهيوني تكوَّن من ثلاث طبقات ذات طابع عِرْقي: الطبقة الحاكمة من المسيحيين الغربيين في دويلات الفرنجة يقابلها اليهود «الإشكناز» في الدولة الصهيونية. ثم يأتي في المرتبة الثانية مواطنو الدرجة الثانية من المسيحيين الشرقيين في دويلات الفرنجة يقابلهم اليهود الشرقيون في الدولة الصهيونية. وأخيراً يأتي مواطنو الدرجة الثالثة وهم المسلمون واليهود وبعض المسيحيين العرب في دويلات الفرنجة، والمسلمون والمسيحيون العرب في الدولة الصهيونية.

والمجتمع الاستيطاني مجتمع مزروع أو مشتول في العادة، فهو يأخذ شكل الدولة الجيتو أو الدولة القلعة. ونشير له الآن بأنه الدولة الشتتل. والشتتل هي المدن الصغيرة التي أسسها النبلاء البولنديون (شلاختا) في أوكرانيا لأعضاء الجماعات اليهودية ليقوموا بدورهم الذي أوكل إليهم في جمع الضرائب والإيجارات والإشراف على إدارة ضياع هؤلاء النبلاء حيث كانت تحميهم القوة العسكرية البولندية. وهذا المجتمع منعزل عن بيئته وينصرف جزء كبير من نشاطه إلى عملية القتال ضد السكان المحليين. وهذه مسألة ليست عرضية وإنما هي مسألة جوهرية وتنبع من الوظيفة نفسها. والعالم الغربي يزود الجيوب الاستيطانية بالعون ومقومات الحياة حتى تظل ركيزة لنشاطاته الإمبريالية والتوسعية. وينطبق هذا الوضع على الجيبين الفرنجي

والصهيوني، وإن كان يبدو أن الدعم الغربي للجيب الصهيوني يفوق الدعم الغربي للجيب الفرنجي. ولعل هذا يعود إلى أن الغرب أدرك وظيفة الجيب الصهيوني كاستثمار استراتيجي يأتي بعائد اقتصادي غير مباشر عن طريق تهدئة المنطقة وليس كاستثمار اقتصادي يأتي بعائد اقتصادي مباشر. وربما لم تكن لدى أوربا في العصور الوسطى الرؤية الإستراتيجية الشاملة التي يمتلكها الغرب في الوقت الحاضر.

ويبدو أن أزمة التجمُّع الفرنجي لا تختلف عن أزمة التجمع الصهيوني. فيُلاحَظ أن الكيان الفرنجي كان يعاني من أزمة سكانية لا تختلف كثيراً عن أزمة المستوطن الصهيوني، وذلك نظراً لانخفاض عدد سكان أوربا عام ١٣٠٠ بعد انتهاء فترة تزايد السكان، الأمر الذي أدَّى إلى عدم مجيء المزيد من المادة البشرية، كما كان الكيان الفرنجي يعاني من تناقص نسبة المواليد. وكان كثير من الأراضي التي ضمها الفرنجة يزرعها سكانها الأصليون العرب. بل إن بعض الأقنان الذين جاءوا مع حملات الفرنجة اشتغلوا بأعمال أخرى غير الزراعة، نظراً لعدم درايتهم بالتربة وربما لتفتُّح فرص اقتصادية أخرى بحيث أمكنهم العمل في التجارة. ويشبه هذا زحف العرب التدريجي على الزراعة داخل المُستوطَن الصهيوني وضمن ذلك «الكيبوتسات»، وتحوُّل المستوطنين الصهاينة إلى مهام أخرى غير الزراعة.

ولا تنحصر نقاط التشابه بين المشروعين الفرنجي والصهيوني في الظروف الاجتماعية والجغرافية المحيطة بكل منهما، ولا في بنية الكيانين فقط، وإنما تمتد نقاط التشابه هذه لتضم الديباجات والقصد. فقد قُدِّمت تبريرات للمشروعين وتم الدفاع عنهما عن طريق ديباجات دينية تستخدم الرموز الدينية وتوظفها في عملية التعبئة العسكرية. والرموز الدينية المستخدمة هي في واقع الأمر رموز عرْقية أو إثنية أو قومية رغم طلائها الديني اللامع. ويتبدَّى هذا في واقع أنه لا حملات الفرنجة ولا الحملة الصهيونية تحتكم إلى القيم الأخلاقية المسيحية أو اليهودية، ولا يوجد لدى أيٍّ منهما استعداد لأن يُقيِّم سلوك المقاتلين التابعين لها من منظور مسيحي أو يهودي. فلم يكن الصليب في الحروف التي يُقال لها «صليبية» رمزاً للنسق الديني المسيحي وإنما كان رمزاً للهوية الإثنية الغربية المغرقة في الدنيوية، كما أن نجمة «داود» كان يستخدمها الصهاينة الذين لا يعرفون إلا القليل عن الدين اليهودي والذين لا علاقة

لهم بالنسق الديني اليهودي. فالحملات التي يُقال لها «صليبية»، أو تلك التي يُقال لها «صهيونية»، هي إذن تعبير عن قوى غير دينية استولت على الرموز الدينية ووظفتها مثلما استولت فيما بعد على الأراضي وقتلت أصحابها.

ومن هنا كانت عنصرية الديباجات الصليبية والصهيونية. ومن هنا أيضاً كان تمييزها الحاد بين البشر وتقسيمهم إلى أدنى وأعلى، أو حاضر وغائب، أو فئة لها كل الحقوق وفئة لا حقوق لها على الإطلاق...إلخ. وهذا مختلف تماماً عن إيمان الديانات التوحيدية الثلاث بالمساواة بين البشر والتي تصدُر عن الإيمان بأننا نولد جميعاً من آدم وآدم من تراب.

ويُلاحَظ أن ديباجات الفرنجة والصهاينة ترى غزو فلسطين في إطار فكرة أن الغزاة شعب مقدّس أو مختار. وكان يسيطر على كل من الفرنجة والصهاينة تفكير نخبوي يجعل زعماءهم ينظرون إلى أنفسهم على أنهم طلائع شعوبهم التي ستحمل السلاح لتخلِّص الأرض المقدَّسة، وأن هذه الحملة العسكرية إن هي إلا خروج ثان يشبه خروج العبرانيين من مصر إلى كنعان. وقد ارتبطت الديباجات في كلا المشروعين بالأحلام الألفية في استرجاع فلسطين بعد عودة المسيح أو تمهيداً لعودته.

فرسان الهيكل

سبق القول إن المسيحيين كانوا المادة البشرية المستهدفة للمشروع الصهيوني الغربي حتى القرن السابع عشر، وبعد ذلك أصبحت هذه المادة المستهدفة هي أعضاء الجماعات اليهودية. ولكن مع هذا هناك محاولة لتحقيق المشروع الصهيوني من خلال المادة البشرية المسيحية، وهي محاولة ما يسمى «فرسان الهيكل». ونحن نتناول هذه المحاولة الصليبية/ الصهيونية لنبيّن أن «الصهيونية» نمط كامن في الحضارة الغربية.

و«فرسان الهيكل» جمعية استيطانية صهيونية ذات ديباجة مسيحية. واشتقت الجمعية اسمها من جماعة «فرسان الهيكل» الأولى، وهم جماعة من الفرسان الرهبان ظهروا في فلسطين عام ١١١٨ بعد وصول حملات الفرنجة لأرض الشام بما لا يزيد

عن عشرين عامًا، وكونوا جماعة وظيفية قتالية استيطانية في العالم الإسلامي، وجماعة وظيفية مالية وسيطة في العالم الغربي. وقد كانت العلاقة بين العالم المسيحي في العصور الوسطى وجماعة «فرسان الهيكل» علاقة نفعية. وقد دخل الفرسان صراعًا مع كل من الكنيسة والسلطة الزمنية، لكن كلاً منهما تحمل استقلالية الفرسان على مضض طالما كانت ثمة وظيفة لهم. وبانتفاء الغرض الذي قامت من أجله جماعة «فرسان الهيكل»، ومع فقدانها وظيفتها بعد سقوط عكا في يد المسلمين عام ١٢٩٢، لم يعد هناك مجال للاستمرار في العلاقة فهجمت السلطة الزمنية (بتشجيع من الكنيسة) على الفرسان واتهمتهم بالهرطقة وقامت بتعذيبهم ومصادرة أموالهم وتشريدهم وقتل رئيسهم «جاك دي مولاى» عام ١٣١٢ بأمر من «فيليب الجميل» ملك فرنسا، وبمباركة من البابا «كلمنت الخامس»، واستولى «فيليب الجميل» على ثروة «فرسان الهيكل» وتمكن من إضعاف سلطة النبلاء وتقوية الدولة.

وتعود جمعية «فرسان الهيكل» الحديثة إلى حركة الأتقياء التي ظهرت في ألمانيا في القرن السابع عشر كحركة إصلاحية في الكنيسة «الإنجيلية» أكدت دراسة الكتاب المقدس وأكدت الإلهام الديني المباشر والذاتي. وقد استمرت هذه الحركة حتى القرن ١٩ وتركزت حول «تيوزوفن بنجل» الذي بشر بقيام مملكة الرب وعودة المسيح إلى الأرض في أعقاب كوارث مريعة سببها الابتعاد عن الروح المسيحية. وتوقع بنجل عودة المسيح عام ١٨٣٦ بعد ظهور المسيح الدجال متمثلاً في شخص «نابليون بونابرت». وعندما حلت مجاعة بمملكة «فورتمبرج» عام ١٨١٧، دعا «بنجل» أتباعه إلى الهجرة إلى الشرق، فهاجر آلاف الفلاحين من هذه المملكة إلى جنوب روسيا حيث رحب بهم قيصر روسيا «ألكسندر الأول».

وقد رأت مملكة «فورتمبرج» في هجرة مواطنيها خطرًا يتهددها، ولذا لجأت إلى إنشاء جمعيات خاصة للمتدينين ذات استقلال ذاتي. وكانت أولى تلك الجمعيات تحت رئاسة «جوتليب هوفمان» والد «كريستوف هوفمان» مؤسس جمعية الهيكل الألماني، الذي وجد أن ازدياد نفوذ الاتجاهات الليبرالية والثورية في البرلمان القائم في «فرانكفورت» دليل قاطع على سيطرة الاتجاهات الشيطانية بسبب فشل الكنيسة

«الإنجيلية» في رسالتها. ولذا دعا «هوفمان» إلى إقامة كنيسة جديدة مستقلة، وساعده في هذا صديقاه «جورج ديفيد هارديج» و«عمانويل باولوس».

ومع اندلاع حرب القرم عام ١٨٥٣، أطلت الأحلام الصليبية/ الصهيونية برأسها، إذ اعتقد ««هوفمان» أن الوقت قد حان لإقامة مملكة الرب وسلخ أرض الميعاد في فلسطين عن الإمبراطورية العثمانية المتداعية وجعلها موطنًا لشعب الله المختار تنفيذًا للوعود التوراتية. وقد فسر «هوفمان» هذه الوعود بأنها ليست لليهود ولكن للشعب المسيحي الإنجيلي.

ومن ثم، شكل «هوفمان» جمعية تحت اسم «أصدقاء القدس» عام ١٨٥٤ دعت إلى اتخاذ الوسائل والتدابير لوضع مشروعه موضع التنفيذ. وطرح «هارديج» فكرة السعي لدى البرلمان الألماني في «فرانكفورت» من أجل التأثير على السلطان العثماني للسماح للألمان باستيطان فلسطين واستعمارها من أجل إيجاد عمل للمتعطلين من الألمان، وكان شعاره هو «ينبغي إيجاد عمل للشعب الألماني» (أي أنه اكتشف الحل الاستعماري لمشاكل أوربا، وهو تصديرها للشرق). وقد تبنت الجمعية اقتراح «هارديج» بالإجماع.

وبناء على ذلك، كتب «هوفمان» مشروع دستور للجمعية الجديدة أسماه «مشروع دستور شعب الله» وسميت الجمعية «جمعية تجميع شعب الإله في القدس». ثم قام «هوفمان» «وهارديج» برحلات عديدة في أوربا للدعوة لهذه الجمعية حيث لاقت دعوتهم بعض القبول وتبرعت بعض الأسر الثرية بالأموال لشراء الأراضي لتكون مواضع لتجميع شعب الإله قبل الانطلاق لاستعمار فلسطين. وقد أدت المجاعة التي أصابت «فورتمبزج» إلى انضمام العديد من الأنصار إلى الجمعية. ومع انتهاء حرب القرم عام ١٨٥٦ وعدم انهيار الإمبراطورية العثمانية كما توقع «هوفمان»، شنت الكنيسة «الإنجيلية» حملة شديدة على الجمعية، الأمر الذي أدى إلى تقلص عدد أعضائها تدريجيًا.

وقد دخل «هوفمان» وأنصاره، نتيجة هذا الهجوم الشرس، معركة كبرى مع الكنيسة «الإنجيلية»، وهو ما أدى إلى طردهم منها عام ١٨٥٩. ولهذا، فقد أنشأوا طائفة دينية

خاصة بهم دعاها «هوفمان» «الهيكل الروحي». وقد أدى انشقاق الجماعة إلى اشتداد الحملة الكنسية عليها الأمر الذي أدى إلى انفضاض الأتباع عنها لكنها استطاعت أن تستمر وتحافظ على كينونتها، بفضل وجود أتباع كثيرين لها بين المهاجرين الألمان في أمريكا الشمالية وجنوب روسيا.

وقد أعيد تنظيم الجماعة عام ١٨٦١ تحت اسم «جماعة الهيكل الألمانية» وكان شعارها «من أجل تجديد الحياة الدينية والاجتماعية لشعب الإله». وكان من الطبيعي أن تتم عملية التجديد هذه من خلال صيغة صهيونية واضحة: خروج الشعب المختار، أو البقية الصالحة، من أرض السبي والمنفي (أوربا التي تسودها الآثام الأخلاقية والبطالة) ـ دخول أرض الميعاد أو صهيون (استعمار فلسطين) ـ قيام مجتمع مثالي (صهيوني) يتسم بصفتين: أن يكون طابعه ألمانيًا فاقعًا وسميت إحدى المستعمرات «فالهالا»، أي قاعة الآلهة «التيوتون» التي يقيمون فيها الولائم بعد أن يقضوا يومهم في الحرب والقتال. كما سميت مستوطنة أخرى «فيلهلما»، أي «الوليامية» (نسبة إلى فلهلم أو وليام قيصر ألمانيا). وقد تقرر أن يتسم المجتمع المثالي الجديد أيضًا بأنه مستقل عن المحيط العربي، فيكون مجتمعًا صهيونيًا استيطانيًا وربما إحلاليًا غير يهودي. وسيقوم المجتمع الجديد بتمثيل مصالح ألمانيا في الشرق، وستقوم هي بحمايته، أي أن المجتمع الجديد دولة وظيفية.

وقد أنشأت الجمعية علاقات وثيقة مع جمعيات صهيونية غير يهودية مماثلة في أوربا بغرض استعمار فلسطين، ومن أهمها العلاقة بين «هارديج» «وهنرى دوتان» السويسري مؤسس الصليب الأحمر والذى أسس جمعية تحت اسم «جمعية العمل الدولي من أجل تجديد فلسطين» وكانت تدعو إلى هيمنة المسيحيين (أي الاستعمار الغربي) على فلسطين عن طريق الاستيطان السلمي (أي التسلل). ولهذا، فقد سعى «دوتان» لدى السفير العثماني في باريس (جمال باشا) ولدى الوزير الفرنسي المفوض في استنبول (المسيو بوريه) من أجل الضغط على الباب العالي للسماح للمستعمرين الألمان من جمعية فرسان الهيكل بشراء الأراضي في فلسطين والاستقرار بها. وقد أدت ضغوط «دوتان» إلى موافقة الباب العالي على هذا عام ١٨٦٨، وقام «دوتان» بإبلاغ «هارديج» بهذا الانتصار. ومن ثم، سافر «هوفمان» «وهارديج» مع أسرتيهما

إلى فلسطين والتقيا في الطريق مع العديد من الدبلوماسيين الأوربيين الذين زودوهما بنصائح عن كيفية التعامل مع الباب العالي وبينوا لهما ضرورة عدم التجنس بالجنسية العثمانية حتى يتمتعوا بالحماية الأوربية (كما فعل المستوطنون الصهاينة اليهود بعدهم). وكان أحد الأسباب التي شجعت «هوفمان» «وهارديج» على البدء بمشروعهما الاستيطاني هو القانون العثماني الذي صدر في ١٨٦٧ مبيحًا للأجانب حق تملك الأرض في المدن والريف في الولايات العثمانية كافة.

وعند الوصول إلى حيفا عام ١٨٦٨، قام «هوفمان» «وهارديج» بالتحايل على رفض الباب العالي الموافقة لهما على شراء الأراضي في حيفا عن طريق وسيط عثماني، وبدأ عام ١٨٦٩ في بناء أول مستعمرة ألمانية في فلسطين من البحر حتى سفح جبل الكرمل (افتتحت رسميًا عام ١٨٧٠). وقد حرص هوفمان وأتباعه على بناء المستعمرة على النسق الأوربي مع المحافظة على علاقتهم بالوطن الأم في ألمانيا. وقد نمت تلك المستعمرة حتى وصل عدد سكانها عام ١٩١٤ إلى ٧٥٠ نسمة. وقد أنشأ «فرسان الهيكل» الألمان مستعمرات أخرى مثل: مستعمرة يافا (١٨٦٩) ومستعمرة «سارونا» على طريق تل أبيب ـ يافا (١٨٧١)، ومستعمرة «ريفايم» (١٨٧٢) التي صارت مقر إدارة الجمعية (١٨٧٨)، ومستعرة «فالهالا» (١٨٩٢)، ومستعمرة «فيلهلما» (١٩٠٢).

وقد كان نشاط المستعمرات زراعيًا بالدرجة الأولى في بداية الأمر، ولكن المستوطنين اتجهوا بالتدريج نحو التجارة والصناعة وانصرفوا عن الزراعة، فأنشأوا العديد من الورش والمعامل حتى أصبحوا محور الحياة الاقتصادية في حيفا وأدخلوا أنشطة ثقافية متعددة مثل الأمسيات الموسيقية والمسرح والنوادي الرياضية وأوجه الثقافة الأوربية كافة.

وكانت علاقة المستوطنات بالوطن الأم علاقة شد وجذب. وثمة عوامل كانت تضغط على ألمانيا باتجاه تقديم العون للمستعمرين الألمان في فلسطين: الرأي العام الألماني، والبلاط القيصري، ووزارة خارجية «فورتمبرج»، والبحرية الألمانية. ولكن العوامل الأقوى هنا هي التي أدت إلى ابتعاد الوطن الأم عن المستوطنات.

فمصالح الوطن الأم عادة ما تكون ذات نطاق عالمي، فمسرح نشاطها هو العالم بأسره أما المستوطنات فتدور في إطار مصالحها الضيقة المباشرة. فمع عام ١٨٧١، وبعد تحقق الوحدة الألمانية التي تلت انتصار ألمانيا على فرنسا، تحولت ألمانيا إلى دولة عظمى في أوربا وبدأ الاهتمام بالحصول على مستعمرات أفريقية، واتجهت السياسية الألمانية إلى التحالف مع العثمانيين في مواجهة الإنجليز والروس، ولذا لم تحاول ألمانيا دعم فرسان الهيكل كثيرًا. ومن ثم، أخذت الدعوة للهجرة من ألمانيا تتوقف، وخصوصًا بعد تحسن الأحوال الاقتصادية في ألمانيا نفسها، وانتهت تمامًا بحلول عام ١٨٧٥ . وقد أدرك المستوطنون هذا وتوقفوا عن السعي لتحقيق غايتهم المنشودة وهي تجميع شعب الإله في القدس وإقامة مملكة الرب. وتركز اهتمامهم على تحسين أحوالهم المعيشية.

ودبت الخلافات بين المؤسسين حتى انفصل «هارديج» عام ١٨٧٤ وشكل «رابطة الهيكل». وكانت العلاقة بين المستوطنين والسكان العرب متوترة (كما هو الحال دائمًا بين أي مستوطنين غربيين وأصحاب الأرض الأصليين). وقد حدثت مشادة بين عربي ومستوطن ألماني، فقتل المستوطن العربي، فانتقم أهله له، فنشبت معركة حادة بين الفريقين. الأمر الذي دعا المستوطنين إلى طلب حماية ألمانيا (الدولة الاستعمارية الراعية) التي سارعت بإرسال بارجة حربية لشواطيء فلسطين في سابقة لم تحدث من قبل.

ولكن التوتر بين المستوطنين والسكان الأصليين أدى إلى مزيد من تقليص الدعم الألماني للمستوطنين، وذلك نظرًا لأن ألمانيا كانت تود تحسين علاقاتها مع الباب العالي. وقد صدرت تعليمات مشددة من الخارجية الألمانية باعتبار المستوطنين ليسوا ألمانًا، ما لم يرسلوا أبناءهم لأداء الخدمة العسكرية. وبعدئذ، حاول المستوطنون الألمان، أكثر من مرة، لفت نظر الحكومة الألمانية إلى أهمية فلسطين وإلى الضرر الذي قد يلحق بألمانيا إن وقعت فلسطين تحت السيطرة الفرنسية، بيد أن موقف الحكومة الألمانية كان مخيبًا لآمال المستوطنين. وقد اتخذت جماعة «فرسان الهيكل» موقفًا معاديًا من المستوطنين اليهود لاعتبارات عدة دينية وسياسية واقتصادية. فمن الناحية الدينية، رفض «هوفمان» اعتبار اليهود شعب الإله لأنهم غارقون في الدنس، ومن

الناحية الاقتصادية اعتبرهم «فرسان الهيكل» منافسين خطرين، ومن الناحية السياسية خشى «فرسان الهيكل» من سيطرة اليهود على مقدرات الحياة في فلسطين لحسن تنظيمهم وقدراتهم المالية.

وفي المقابل، استفاد الصهاينة من تجربة «فرسان الهيكل» في كيفية بناء المستوطنات والتنظيم على النسق الأوربي، وطالبتهم الجرائد الصهيونية باتخاذ موقف متسامح ومتفهم للمصالح المشتركة بين اليهود والألمان. وقد ساعد على تحسن العلاقة، ولو لفترة قصيرة جدًا، أن الحركة الصهيونية قبل وعد «بلفور» كانت تتطور في ألمانيا. والتزم فرسان الهيكل بالسياسة الألمانية الرسمية في دعم الصهاينة في محاولة منهم للتقرب من الحكومة الألمانية. ولكن الحرب العالمية الأولى جاءت واتجه الصهاينة إلى الحلفاء ضد دول الوسط، وبعدئذ سقطت فلسطين في أيدي الإنجليز لتنهي كل علاقة طيبة بين «فرسان الهيكل» والصهاينة، بل لتنهي المستعمرات الألمانية في فلسطين. ومن الأمور التي قد تكون طريفة ودالة في آن واحد أن بقايا «فرسان الهيكل» قد أصبحوا نواة الحزب النازي في فلسطين في الثلاثينيات واختفوا تمامًا مع سقوط النازية.

ومن الأمور التي تستحق التأمل التشابه الكامل بين الصهيونيتين رغم اختلاف الشخصيات التي قامت بتنفيذ كل منهما: ففرسان الهيكل «مسيحيون» والصهاينة «يهود». ولعل هذا يعود إلى أن إشكالية الصهيونية هي إشكالية كامنة على المستوى الحضاري والمعرفي في الحضارة الغربية، ولذا فهي نموذج نهائي قادر على التهام أشكال الخطاب الديني المختلفة (يهوديًا كان أم مسيحيًا) لتعيد إنتاجه على هيئة مشروع لا ديني يستخدم ديباجات دينية. ويمكن تلخيص نقط التشابه فيما يلي:

١ ـ يدور «فرسان الهيكل» داخل الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة: خروج من أوربا ـ دخول في فلسطين ـ توظيف المادة البشرية المنقولة ـ إنشاء الدولة الوظيفية ـ دولة راعية تقوم الدولة الوظيفية على خدمتها.

٢ ـ تتشابه الديباجات بين تجربة الصهاينة وتجربة «فرسان الهيكل» بشكل مدهش فهي ديباجة حلولية كمونية يتداخل فيها المقدس والنسبي والتوراتي والعسكري بشكل شبه كامل.

٣ ـ العنف العسكري هو آلية حتمية لكلتا التجربتين لأن السكان الأصليين رفضوا المستوطنين.

٤ ـ العلاقة بين المستوطنين (الهيكليين والصهاينة) والدولة الراعية هي علاقة نفعية هي علاقة المرتزق بولي نعمته.

٥ ـ التجربة الصهيونية الألمانية (غير اليهودية) تسبق التجربة الصهيونية اليهودية (وهي في هذا تعبير عن أسبقية الصهيونية ذات الديباجات المسيحية وصهيونية غير اليهودية العلمانية على الصهيونية ذات الديباجة اليهودية).

مركزية حملات الفرنجة في الوجدان الصهيوني/الإسرائيلي

نظراً للتشابه بين المشروعين الفرنجي والصهيوني، ونظراً لأن كليهما اتخذ فلسطين ساحة لتنفيذ أحلامه، نجد أن الوجدان الصهيوني منشغل إلى أقصى حد بالمشروع الفرنجي، وخصوصاً أن الفرنجة قد رحلوا ولم يتركوا شيئاً خلفهم سوى بعض القلاع المخربة التي يزورها السائحون ويدرسها علماء الآثار من الإسرائيليين والعرب. ويحاول الدارسون الصهاينة أن ينظروا إلى مشروع الفرنجة من منظور ما يسمونه «التاريخ اليهودي» وكأن حملات الفرنجة جُرِّدت بالدرجة الأولى ضد اليهود، تماماً مثلما يمنحون الجماعات اليهودية مركزية في كل الأحداث التاريخية. وتتحدث الكتابات الصهيونية الإسرائيلية عن ضحايا حملات الفرنجة وكأنهم الضحايا الوحيدون، بل تدَّعى بعضها دوراً يهودياً مستقلاً في صد الفرنجة، وهو الأمر الذي يتنافي تماماً مع حقائق التاريخ، وقد ورد في كتابات بعض الرحالة اليهود المعاصرين مثل «بنيامين التويطلي»، لأن مدينة صور كانت (في عام١١٧٠) تضم خمسمائة يهودي على حين كانت كلٌّ من عكا وقيصرية تضم مائتين، وكانت عسقلان تضم مائتي يهودي حاخامي. وتشير **موسوعة التاريخ اليهودي** إلى أن هذه هي الجماعات اليهودية الكبيرة! ويذكر العالم اليهودي الإسباني «موسى بن نحمان» (نحمانيدس) أنه وجد في القدس عام ١٢٦٧ يهوديين اثنين فقط.

ولكن أهم جوانب الاهتمام الصهيوني الإسرائيلي بالكيان الفرنجي هو دراسته

من منظور الصراع العربي الإسرائيلي، بمعنى عَقْد الدراسات المقارنة في مشاكل الاستيطان ومشاكل الموارد البشرية والعلاقات الدولية فضلاً عن محاولة فَهْم عوامل الإخفاق والفشل التي أودت بالكيان الفرنجي. وهناك من يهتم بدراسة المقومات البشرية والاقتصادية والعسكرية للكيان الفرنجي، ومن يهتم برصد العلاقة بين هذا الكيان والكيان الأوربي المساند له. وقد وجَّه فريق من الباحثين اليهود اهتمامه لدراسة مشكلات الاستيطان والهجرة.

ولكن الاهتمام لا يقتصر على الدوائر الأكاديمية، فنجد أن شخصيات سياسية عامة مثل «إسحق رابين» و«موشيه ديان» و«يوري أفنيري» يهتمون بمشاكل الاستيطان والهجرة. ففي سبتمبر ١٩٧٠، عقد إسحق رابين مقارنة بين ممالك الفرنجة والدولة الصهيونية حيث توصَّل إلى أن الخطر الأساسي الذي يهدد إسرائيل هو تجميد الهجرة، وأن هذا هو الذي سيؤدي إلى اضمحلال الدولة بسبب عدم سريان دم جديد فيها. ويعقد أفنيري في كتابه **إسرائيل بدون صهيونية** (١٩٧٨) مقارنة مستفيضة بين ممالك الفرنجة والدولة الصهيونية لا تختلف كثيراً عن المقارنة التي عقدناها في الجزء الخاص بهذا الموضوع والذى استفدنا فيه بتحليله الذكي. ولكن أفنيري يخلص إلى أن المقارنة درس لابد أن يتعلم منه الصهاينة، فإسرائيل مثل الفرنجة مُحاصَرة عسكرياً لا لأن هذا هو المصير الموعود (الذي لا مفر منه) كما يتصور بعض الصهاينة، وإنما هي مُحاصَرة عسكرياً لأنها تجاهلت الوجود الفلسطيني ورَفضت الاعتراف بأن أرض الميعاد يقطنها العرب منذ مئات السنين.

وقد عاد أفنيري إلى الموضوع، عام ١٩٨٣، بعد الغزو الصهيوني للبنان، في مقال نشر في مجلة **هاعولام هزه** بعنوان «ماذا ستكون النهاية؟»، فأشار إلى أن ممالك الفرنجة احتلت رقعة من الأرض أوسع من تلك التي احتلتها الدولة الصهيونية، وأن الفرنجة كانوا قادرين على كل شيء إلا العيش في سلام، لأن الحلول الوسط والتعايش السلمي كانا غريبين على التكوين الأساسي للحركة. وحينما كان جيل جديد يطالب بالسلام كانت مجهوداتهم تضيع سدى مع قدوم تيارات جديدة من المستوطنين، الأمر الذي يعني أن ممالك الفرنجة لم تفقد قط طابعها الاستيطاني. كما أن المؤسسة العسكرية الاقتصادية للفرنجة قامت بدور فعال في القضاء على

محاولات السلام، فاستمر التوسع الفرنجي على مدى جيل أوجيلين. ثم بدأ الإرهاق يحل بهم، وزاد التوتر بين المسيحيين الفرنجة من جهة وأبناء الطوائف الشرقية من جهة أخرى، الأمر الذي أضعف مجتمع الفرنجة الاستيطاني، كما ضعف الدعم المالي والسكاني من الغرب. وفي الوقت نفسه، بدأ بعث إسلامي جديد، وبدأت الحركة للإجهاز على ممالك الفرنجة، فأوجد المسلمون طرقاً تجارية بديلة عن تلك التي استولى عليها الفرنجة. وبعد موت الأجيال الأولى من أعضاء النخبة في الممالك، حل محلهم ورثة ضعفاء في وقت ظهرت فيه سلسلة من القادة المسلمين العظماء ابتداءً من صلاح الدين ذي الشخصية الأسطورية حتى الظاهر بيبرس. وظل ميزان القوى يميل لغير صالح الفرنجة، كما لم يكن هناك ما يوقف هزيمتهم النهائية. وقد ترك هذا الحدث التاريخي بصماته وآثاره في وعي شعوب المنطقة حتى اليوم.

والواقع أن اهتمام المستوطنين الصهاينة بممالك الفرنجة تعبير عن إدراك أوَّلي لطبيعة دورهم في المنطقة كدولة وظيفية تكون مجرد أداة في يد قوى عظمى خارجية، وهو إحساس يشوبه قسط كبير من القدرية والعدمية الناجمة عن إحساس الأداة بأنها لا تمتلك ناصية أمورها ولا تسيطر على مصيرها أو قدرها.

الفصل السابع
الصهيونية وبعض الجماعات شبه المسيحية

لا يزال الفكر الاسترجاعي مسيطراً على بعض الجماعات شبه المسيحية مثل «المورمون» «وشهود يهوه». ونحن نشير إليها باعتبارها شبه مسيحية لأنها انحرفت عن العقائد المسيحية الأساسية وإن كانت احتفظت بالفكر الاسترجاعي. وكل هذه الجماعات تنظر لليهود باعتبارهم وسيلة وليس غاية، فهم يؤمنون بضرورة عودة اليهود إلى فلسطين كشرط أساسي للخلاص ومجرد أداة لتحقيقه. والخلاص هنا ليس خلاص اليهود وإنما خلاص المسيحيين.

«المورمـــون»

«المورمون» حركة دينية شبه مسيحية، مركزها الرئيسي «مدينة سولت ليك» في ولاية «أوتاه»، واسمها الحقيقي هو «كنيسة المسيح عيسى، قديس آخر الأيام». وهي حركة ذات طابع حلولي كموني واضح. وتوجد مجموعات من «المورمون» في مدينة «إندبندانس» في ولاية «ميسوري» ومدينة «بيرليختون» في ولاية «ويسكونسين».

والخلفية الاجتماعية والتاريخية لنشوء حركة «المورمون» مهمة لفهم عقائدهم، فقد بدأت في عشرينيات القرن الماضي وهي فترة توسع اقتصادي ضخم في الولايات المتحدة الأمر الذي خلق ردة فعل لدي ضحايا التقدم وتزايدت الدعوات «الإنجيلية».

وقد نشأ «جوزيف سميث» (١٨٠٥ ـ ١٨٤٤)، مؤسس الحركة، في أسرة تبحث

عن الحراك الاجتماعي استقرت في «نيويورك» لهذا السبب. وفي هذا الجو الذي يتسم بالسيولة بدأ «سميث» بحثه عن الكنيسة الحقيقية أو الصحيحة. وفي ربيع ١٨٢٠، في سن الرابعة عشرة، تلقى وحيًا من الرب من خلال ملاك يدعى «موروني» (ومن هنا التسمية التي اشتهروا بها) بألا ينضم لأي من الكنائس القائمة لأنها كلها «خاطئة». ثم تلقى وحيًا آخر بأن الرب اختاره ليكون أداته لاستعادة الكنيسة الحقيقية أو الصحيحة بعد أن أفسدها أفراد لا عصمة لهم انحدروا إلى الشر والفساد. فقد هداه الملاك إلى أن يذهب إلى تل على مقربة من مزرعة أبويه حيث عثر على صحائف ذهبية فترجمها ونشرها عام ١٨٣٠ تحت عنوان **كتاب المورمون** وهو التاريخ المقدس لثلاث قبائل هاجرت إلى أمريكا الشمالية (٦٠٠ ق.م) أي قبل وصول «كولومبوس»، وبعد حروب طويلة انقسمت القبائل إلى قسمين: «النفايت» (Nephite) «واللامانايت» (Lamanite) وهم أسلاف الهنود الحمر. وحسبما جاء في **كتاب المورمون** زار المسيح أمريكا بعد صلبه وعلمهم الإنجيل وأسس كنيسة لإقناع اليهود والأغيار أن عيسى هو المسيح، الإله الخالد الذي يكشف عن نفسه لكل الأمم (وهكذا تصبح الولايات المتحدة موضع الحلول والكمون). وقد أعلن «سميث» أن **كتاب المورمون** هو كتاب مكمل للإنجيل وليس بديلاً له، ولذا ينظر «المورمون» إليه باعتباره كتابًا مقدسًا.

وقد كان «سميث» يرى أن الكتب المقدسة ليست كافية في حد ذاتها لاستعادة الحقيقة المطلقة، فالجنس البشري يحتاج إلى سلطة إلهية (شرعية إلهية) وقد اختفت مثل هذه السلطة بعد الأيام الأولى للمسيحية، ولكنها ظهرت مرة أخرى عام ١٨٢٩ في شخص «سميث» ومساعده «أوليفر كودري». وهكذا عادت الكنيسة الحقيقية الصحيحة التي يقودها مجموعة من الكهنة ذوي الصلاحية الإلهية الذين يتمتعون بقدر عال من العصمة. وفي عام ١٨٣٣ طور «سميث» العقيدة المورمونية بعد نشر كتاب **الوصايا والعقائد والمواثيق**. وقد طلب من القديسين (أعضاء الكنيسة) أن يتجمعوا في جماعات وبنوا هيكلاً هو المركز الحرفي والمجازي المقدس للجماعة. وحسب ادعاءات الجماعة ظهر عيسى وموسى وإلياس و«إلياهو» «لسميث» و«كودري» في المعبد عام ١٨٦٣ وبدأ تأسيس مملكة الرب التي لا تفرق بين المقدس والنسبي

ويحكمها الكهنة (تمامًا كما هو الحال في مملكة يسرائيل القديمة) وقد حقق «سميث» نجاحات كثيرة في حركته التبشيرية وفكر في ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية.

وبدأت تتبلور بعض العقائد التي تبتعد في جوهرها عن المسيحية، ومن هذه العقائد إيمان «المورمون» بأن الإله ليس ثالوثًا مقدسًا (كما يؤمن المسيحيون) وإنما ثلاثة آلهة، وأن الإله الأب كان في يوم من الأيام إنسانًا وصل إلى الألوهية. وكما يقول «لورنزو سنو» (أحد «أنبياء المورمون» عام ١٩٠١) و«كما هو الإنسان الآن، كان الإله يومًا، وكما هو الإله الآن سيصبح الإنسان»، وهي عبارة لا تختلف كثيرًا عن عبارة «فتشينو الهرمسى» إن الإله قد أصبح إنسانًا كي يصبح الإنسان إلهًا (ولذا فكل من يتزوج زواجًا توافق عليه الكنيسة، سيصبح إلهًا في العالم الآخر) وكل من يتبع المورمونية في نهاية الأمر سيصبح هو الآخر إلهًا. ومن الواضح أن المنظومة المورمونية منظومة حلولية كمونية متطرفة لا تفرق بين الخالق والمخلوق. وهنا نجد ما سماه أحد الدارسين «ميتافيزيقا المادية»، أي عدم الاعتراف بالخلق من العدم، أي أن الإله خلق العالم من مادة قديمة (على عكس الديانات التوحيدية التي تصر دائمًا على الإيمان بالخلق من العدم) وهم يؤمنون بنوع من الوجود الروحي قبل الميلاد (وليس بتناسخ الأرواح)، إذ يوجد ما يسمى الإنسان الأزلي أو الأول، وهو إنسان وجد قبل الخلق كجزء من الخالق، بل إنه هو نفسه الخالق (تمامًا كما هو الحال في النظم الغنوصية). وينقسم العالم الآخر إلى ثلاثة أقسام (كما هو الحال في الكاثوليكية) قسم أعلى يحتله المؤمنون والثاني لغير المؤمنين والثالث للشيطان وأتباعه. وأعضاء «المورمون» ممن يودون أن يدخل أسلافهم الجنة يمكنهم تعميدهم بأثر رجعي، ولذا يهتم «المورمون» بالسلالات وشجرة العائلة.

ويلاحظ أن النزعة «المشيحانية» تحوي داخلها تيارين متناقضين: نزعة عميقة وواحدية معادية للحداثة ونزعة لا تقل عمقًا أو واحدية مؤيدة لها، وهو تناقض يوجد داخل «المشيحانية المورمونية». ولكن هذا الصراع حسم عام ١٨٩٠ لصالح التحديث، إذ أصدر الرئيس الثالث للجماعة «ويلفورد وودروف» إشعاراً بمنع تعدد الزوجات إذا كان هذا يعني التخلي عن فكرة الكنيسة الصحيحة ودخول التيار الأمريكي الذي يقبل التعددية النسبية. وبدأ «المورمون» تأكيد عناصر أخرى هي مصدر

للتماسك مثل عدم شرب الكحول والشاي والقهوة وارتداء أزياء معينة والابتعاد عن الممارسات الجنسية الإباحية، كما أكدوا الإيمان بالتقدم اللانهائي للإنسان (ونهاية التقدم أن يصبح الإنسان إلهًا). وهذه القيم هي عبارة عن بعث الأخلاقيات والقيم «البروتستانتية» التي هي عبارة عن زهد داخل الدنيا يساعد على الانضباط وتوحيد حياة الإنسان وتكثيف طاقتها وتوجيهها بشكل رشيد حتى يمكن غزو العالم، كل هذا يعني في واقع الأمر التكيف مع مرحلة الرأسمالية التنافسية في الولايات المتحدة.

ورغم أن «سميث» كان يرى أن الولايات المتحدة هي موضع الكمون والحلول، فلم يكن يحصره فيها، إذ كان يرى أن فلسطين هي الأخرى موضع حلول وكمون ولذا كان يرى أن ثمة ضرورة لتجميع اليهود في فلسطين باعتبارها أرض إسرائيل، وذلك من أجل تحقيق الوعد للمؤمنين الجدد الذين يجب عليهم التجمع في أرض الميعاد الجديدة، «مورمون» في أمريكا ويهود في فلسطين. وقد كان اهتمام «سميث» بفكرة عودة اليهود كبيرًا لدرجة أنه أنشأ مع أتباعه، عام ١٨٣٦، مدرسة لتعليم اللغة العبرية بدون معلم لدراسة التوراة بلغتها الأصلية وأيضًا للتبشير بين اليهود بلغتهم الأصلية من أجل إرسالهم لفلسطين. وقد أرسل «سميث» أحد أنصاره (أرسون هايد) في رحلة تبشيرية دينية لأوربا وفلسطين لنشر دعوة «المورمون» في الأوساط اليهودية الأوربية عام ١٨٤١. وقد قُوبلت دعوة هايد بالرفض من قبل حاخام هولندا. وأرسل «هايد» «لسميث» رسالة يخبره فيها بضرورة استخدام القوة السياسية والضغوط الحكومية لإعادة الشعب اليهودي إلى أرضه، وأن إنجلترا مُقدر لها أن تلعب هذا الدور لتحقيق هذا المشروع العظيم. وأعرب «هايد» عن تفاؤله لأن هذه الأرض المباركة ستصير خصبة وعامرة عندما يمتلكها أصحابها الحقيقيون.

وبعد مقتل «سميث» عام ١٨٤٤ (على يد أتباعه ممن رفضوا آراءه المتطرفة)، تصاعدت النزعة الصهيونية بين «المورمون» كما هو الحال مع الصهاينة وغيرهم من ذوي الديباجة المسيحية فبعد أن قضت الدول الغربية على تجربة محمد علي في التجديد الحضاري عام ١٨٤٠، ساد الإحساس بأن سقوط الدولة العثمانية يبدو وشيكًا وأن اليهود أصبح مقدرًا لهم أن يلعبوا دورًا في الشرق العربي الإسلامي، وقد أصدر خليفة «سميث» «بريجهام يونج» ومجلس الحكماء الاثني عشر بيانًا لكل ملوك

العالم ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ولكل حكام الأرض وشعوبها، يدعون فيه إلى إصدار أمر باسم المسيح لليهود المشتتين بين كل شعوب الأرض بإعداد أنفسهم للعودة إلى القدس (فلسطين) وبإعادة بناء هذه المدينة والهيكل المكرس للإله، وكذلك تنظيم وإقامة دولتهم الخاصة وحكومتهم وذلك تحت إدارة قضاتهم وحكامهم ومشرعيهم في هذا البلد: «وليكن معلومًا لليهود أننا نحمل مفاتيح القداسة والمملكة التي سيعودون قريبًا إليها، ولذا فإن عليهم أيضًا أن يندموا ويتوبوا ويعدوا أنفسهم لإطاعة أحكام الرب».

وقد لعب «المورمون» في الولايات المتحدة دورًا مهمًا في التبشير بالعقائد الصهيونية وبأفكار عودة اليهود وتجميعهم في فلسطين. وعبر «بلفور» و«ودروف» عن إيمانه باقتراب الزمان الذي يقوم فيه أثرياء اليهود باستخدام ثرواتهم لتجميع الشعب المشتت وشراء أراضي أجدادهم في القدس وإعادة بناء المدينة المقدسة والهيكل. وفي عام ١٨٩٩، وبعد المؤتمرين الصهيونيين الأول والثاني (١٨٩٧، ١٨٩٨)، نشر «د. تانر»، عميد كلية الزراعة بجامعة ولاية «يوتاه»، مقالة افتتاحية طويلة في صحيفة المورمون يحث فيها أغنياء اليهود على رعاية الحركة الناشئة لأن المشكلة الاقتصادية ستطل برأسها لا محالة والاعتبارات العملية ينبغي عدم إغفالها. ويؤكد «تانر» أن العديد من اليهود لن ينتظروا قرار السلطان التركي.

ومع صدور وعد «بلفور»، أعرب «المورمون» عن فرحهم الشديد لتحقيق الوعد وجمع شمل اليهود في فلسطين وذلك لتحقيق ملكوت السموات. وقد سافر اثنان من قادة «المورمون» إلى فلسطين بمناسبة الذكرى الرابعة لصدور وعد «بلفور»، وعبرا عن دهشتهما مما شاهداه من مظاهر الرفض المسيحي والإسلامي لحركة الاستيطان اليهودي، كما أعلنا أن الأمريكيين يحبذون عودة اليهود لفلسطين لأنهم مسيحيون مخلصون!

وثمة تشابه بنيوي ملحوظ بين حركة «المورمون» والحركة الصهيونية، فكلتا الحركتين تقومان على فكرة حلول الإله في شعب أو جماعة، سواء كانت هذه الجماعة هي اليهود في حالة الصهيونية أو الأوربيين البيض الشقر في حالة «المورمون». وكلتا

الجماعتين تؤمنان بفكرة العودة المقدسة أو بأن ثمة شعبًا تائهًا مشتتًا يبحث عن أرض الميعاد. وفي حالة «المورمون»، كانت هذه الأرض هي ولاية «يوتاه» حيث تنص تعاليم «سميث»، نبى الحركة، على أن أمريكا هي صهيون الحقيقية كما رأينا. ومن ثم، فإن رؤية «المورمون» تفترض غياب السكان الأصليين. ومعنى ذلك أنها رؤية إبادية تغيب الآخر، تمامًا مثل الرؤية الصهيونية للفلسطينيين. وقد أفلت الفلسطينيون من الإبادة لأسباب كثيرة من بينها أنهم ينتمون لتشكيل حضاري مركب ويتمتعون بمستوى تعليمي عال وكثافة سكانية. ولهذا، فإن الصهاينة لم يستطيعوا سوى طردهم من فلسطين، أما قبائل «الساليش» التي كانت تقطن «يوتاه» فلم تفلت من هذا المصير إذ أبيد معظمهم. ويتبدى التشابه البنيوي بين «المورمون» والصهاينة في أجلى صوره في عملية اختيار «المورمون» ليوتاه والبحيرة المالحة لبناء مدينتهم ومستوطنهم، فلقد وجدوا في هذه البقعة بحيرة مالحة يغذيها نهر حلو وينبع النهر من بحيرة أخرى. وعلى الفور، رأوا التشابه الشكلي مع الأردن والبحر الميت وبحيرة طبرية، حتى أنهم سموا النهر باسم الأردن.

ويمكن القول بأن الأفكار «المشيحانية» التي توجه حركة «المورمون» تقود لا محالة إلى تأييد الفكر الصهيوني من منطلق احتقار اليهود، وحوسلتهم باعتبارهم جزءًا من متتالية الخلاص المسيحية، ومن الرغبة في تنصيرهم وإبادة جرثومة الشر الموجودة في العالم إيذانًا بحلول السلام ونهاية التاريخ.

وفي إحدى أدبيات «المورمون» نقرأ أن «ثمة غريزة موروثة تقود اليهود نحو هذا الهدف [أي الذهاب إلى فلسطين] بيد أنهم لا يعرفون سبب هذا فهم وسيلة وليسوا غاية». ولكن السبب واضح لنا، فهم سيذهبون «للإعداد وللترحيب بعودة ابن الرب وملك الملوك وسيد الأسياد وأمير السلام الذي سيضع قدمه على الجبل فيقسمه شطرين». وعلاقة «المورمون» بالحركة الصهيونية تذكرنا بأولئك الصهاينة غير اليهود الذين يودون جمع اليهود في مكان واحد ليسهل إفناؤهم أو تنصيرهم فموقف «المورمون» المتعاطف مع الصهاينة يعبر عن رغبة عميقة في التخلص من اليهود.

وإذا كان صهاينة أوربا من غير اليهود يفكرون في التخلص من اليهود باعتبارهم عنصرًا بشريًا فائضًا يهدد الأمن الاجتماعي ويمكن نقله خارج أوربا وتوظيفه لصالحها، فإن موقف «المورمون» من اليهود كان أكثر جذرية. فالمورمون أصحاب رؤية حلولية كمونية يدورون في إطار ثالوث مقدس: إله يحل في «المورمون» (ومن ثم فهم شعب مختار) وفي أرضهم (أمريكا، أرض الميعاد).

وجماعة «المورمون» لها حركة تبشيرية قوية، إذ أن أعضاء الكنيسة من الذكور لابد أن يقوموا بخدمة تبشيرية تصل أحيانًا لمدة عام (ويبلغ عدد المبشرين «المورمون» ٤٨ ألفًا) ولذا ارتفعت عضوية الكنيسة من ٥,٦ مليون عام ١٩٨٤ إلى ٩ ملايين ويعيش منهم ٤,٦ مليون في الولايات المتحدة وكندا، بينما يعيش ٢,٧ مليون منهم في أمريكا اللاتينية. وتبلغ ميزانية الكنيسة ٨ ملايين دولار.

وقد حاول «المورمون» مؤخرًا أن يؤسسوا جامعة في إسرائيل لتكون مركزًا للتبشير برسالة «المورمون» وعقيدتهم، وقد اعترض على ذلك كثير من أعضاء المؤسسة الدينية اليهودية في إسرائيل ولكن «المورمون» نجحوا في نهاية الأمر، من خلال ضغوط مارسوها على الكونجرس الأمريكي.

ويرى الناقد الأدبى الأمريكي اليهودي «هارولد بلوم» أن حركة «المورمون» حركة دينية غنوصية، وأنها تعبر عن جميع العقائد الدينية السائدة في الولايات المتحدة، أي أنها العقيدة الدينية النماذجية الأمريكية، عقيدة الإنسان المتأله.

شهود يهوه

«شهود يهوه» جماعة دينية مسيحية «بروتستانتية» اسمها الأصلي هو (WatchTower Bible and Tract Society) يؤمن أتباعها بعدد من الأفكار «المشيحانية» الصهيونية. ويعود اسم الجماعة الشائع إلى إيمانها بأن اسم الإله الحقيقي هو «يهوه» وأن الاسم الحقيقي للمسيحيين هو «شهود». نشأت الحركة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٧٢ في مدينة «بتسبرج» بولاية «فيلادليفيا» على يد رجل أعمال شاب يدعى «تشارلز راسل» (١٨٥٢-١٩١٦) كان ينتمي لجماعة «الأدفنتست»، وهي جماعة

«بروتستانتية» تدور أفكارها حول أطروحة عودة المسيح (فهم «الأدفنتست» أو المؤمنون بالعودة) وتنصير اليهود باعتبارهم أس الشر وجرثومة الفساد التي نمت في العالم.

ولقد واكب ظهور حركة «شهود يهوه» نهاية الحرب الأهلية الأمريكية التي شهدت دمار الجنوب وإخضاعه لسيطرة الشمال، وبذا وجدت تربة خصبة لنمو الأفكار «المشيحانية» عن الخلاص ونهاية العالم في جو الإحباط والدمار الذي تلا الحرب.

وقد أسس «راسل» جماعة لدراسة التوراة ونشر عام ١٨٧٤ على نفقته الخاصة كتيب غرض عودة الرب وكيفيتها الذي يزعم فيه أنه كشف للعالم الخطة التي رسمها الرب للبشرية.

وفي عام ١٨٧٩، قامت الجماعة بتأسيس مجلة برج صهيون وبشير مجيء المسيح الشهرية التي ازداد توزيعها بمرور الوقت. وقد انخرط «راسل» في حسابات معقدة مستمدة من التوراة لمعرفة وقت عودة المخلص وبداية العهد الألفي وتخليص العالم من الشر ونهاية التاريخ وهي الأفكار التي تمثل حجر الزاوية في كل الأنساق الحلولية. وقد حدد «راسل» عام ١٩١٤ لعودة اليهود. وفيما بعد، أعلن أتباعه أنه كان يقصد الإشارة لوعد «بلفور» الذي صدر عام ١٩١٧.

وصاغ «راسل» نظرية دينية تقوم على منظومة تمرد الشيطان وخداعه لآدم وحواء ودفعهما للخطيئة ومحاربته للرب. وبعدئذ، سيطر الشيطان أو قوة الشر على العالم فيما أسماه راسل «إمبراطورية الشر» (المصطلح الذي يتواتر في الخطاب السياسي الأمريكي).

كل هذا يعني في واقع الأمر أن حكم المسيح الألفي أصبح وشيكًا وأن معركة «هرمجدون» بين قوى الخير والشر وشيكة وسيهزم الشيطان ويحطم الأشرار إلى الأبد. أما من يرضي عنهم «يهوه» فنصيبهم هو الخلود. هذا يعني أن هناك من الأحياء الآن الذين لن يموتوا قط وسيحيون هذه الحياة الخالدة في العصر الألفي. وكما قال أحد قادة «شهود يهوه» «يوجد ملايين من الأحياء الآن لن ينال منهم الموت». وترى

جماعة «شهود يهوه» أنه يوجد ١٤٤ ألفا من المؤمنين عميقي الإيمان عبر التاريخ سيولدون كأبناء الإله الروحانيين وسيشاركون في حكم العالم مع المسيح. ومملكة المسيح ليست مفارقة للأرض، فالمملكة الألفية ستؤسس هنا وهي مملكة كل ما فيها مثالي إذ ستمتلئ الدنيا عدلاً بعد أن امتلأت جورًا، بل إن الطبيعة المادية ذاتها ستتغير، كما هو الحال في الرؤى «المشيحانية».

وعلى عضو جماعة «شهود يهوه» أن يظل بمنأى عن الدنيا الفاسدة وألا يطيع تلك القوانين والممارسات العلمانية، وأن يتبع تفسير الجماعة للإنجيل، وبناء عليه يجب عدم استخدام الصور في العبادة وعدم المشاركة في الحوار بين الأديان وألا يسمح عضو الجماعة بنقل دم له وألا يحيي العلم القومي لأية دولة ولا يقسم يمين الولاء لأية أمة من أمم الأرض (وقد أدى هذا إلى اضطهاد أعضاء الجماعة وإلى مقتل بعضهم).

ويؤمن الشهود بالثالوث المسيحي، ولكن الأب «يهوه» يشغل مكانة عالية تفوق مكانة الابن. ومع هذا يشغل الابن مكانة خاصة فهو أول مخلوقات الإله، دفع حياته تكفيرًا عن خطايا البشر وقد مات على الخازوق (لا الصليب) ورفع كروح خالدة، وهو موجود في العالم على هيئة الروح. والابن هو المركز الذي يتجمع حول الشهود في صلاتهم، فهم يصلون ليهوه من خلال المسيح.

ورغم أن الشهود يؤمنون بميلاد المسيح بدون دنس فإنهم لا يحتفلون بعيد الميلاد باعتبار أنه من أصول وثنية ولا يعترفون بالصوم الكبير ولا عيد الفصح. والتعميد عن طريق «شهود يهوه» يتم من خلال إغراق الجسد كله في الماء. وهم لا يصلون يوم الأحد إذ يقولون إن إقامة شعائر السبت تنطبق على اليهود وحدهم وأنه تم نسخها من خلال المسيح. ومع هذا يقبل الشهود يوم الأحد كيوم راحة وتغيير (كمحاولة للتكيف مع المعايير الاجتماعية السائدة وليس على أساس عقائدي). ولا توجد طبقة كهنوتية عند «شهود يهوه» ويجتمع أعضاء الجماعة فيما يسمى «صالات المملكة» للدراسة والتعميد، كما يجتمعون في منازل الأعضاء.

ويلاحظ أنه بعد موت «راسل» عام ١٩١٦ حدث تحول عميق في الحركة ظهرت

آثاره عام ١٩٣١. فقد تبنت الحركة في هذه المرحلة اسمها الجديد (شهود يهوه) وتسنم رئاستها محام بروتستانتي معمداني هو «جوزيف رذرفورد» تبنى آراء أكثر تطرفًا من المجتمعات العلمانية، إذ أعلن نهاية زمن الأغيار وأن الشيطان قد أصبح الحاكم الحقيقي والفعلي لكل حكومات الأرض وأن عصبة الأمم أصبحت ألعوبة في يد الشيطان.

وينعكس هذا التطور على موقف الجماعة من اليهود ومن المستوطن الصهيوني. ففي المرحلة الأولى كان «راسل» يذهب، وفقًا لحساباته، إلى أن اليهود سيلعبون دورًا حاسمًا في صراع الرب ضد الشيطان حيث اصطفى الرب إسرائيل أو اليهود وأعطاهم حكمًا دينيًا ليكونوا شعبه المختار. لكن اليهود عصوا الرب، فعاقبهم بالنفي والشتات، وسيستمر هذا النفي مدة من الزمان تساوي سبعة أمثال خطاياهم كما ورد في التوراة. وبعدئذ، يعود اليهود إلى أرض إسرائيل، وتعود صهيون لأهلها، ويسامح الرب شعبه المختار. وقد دعا «راسل» اليهود إلى العودة لأرض إسرائيل كخطوة أولى نحو إقامة مملكة الرب على الأرض. وقد ازداد نمو حركة «راسل» بسرعة مع نهاية القرن واتصل بالقيادات الصهيونية وأبدى إعجابه الشديد «بهرتزل» وسماه «رجل الأقدار». وقد زار «راسل» فلسطين عدة مرات وتقابل مع قادة الصهاينة الاستيطانيين هناك، وزاد دعايته للهجرة اليهودية إلى فلسطين وأعرب عن اعتقاده أن فلسطين تستطيع أن تستوعب ضعف عدد اليهود في الأرض، ولكنه أعرب في الوقت نفسه عن شكه في إمكانية هجرتهم جميعًا واقترح «هجرة الفقراء المخلصين باستخدام أموال الأغنياء». ولا يخفى الفكر الاستيطاني التوطيني الذي يقدمه «راسل» ولا تطابُقه مع الفكر الصهيوني، وخصوصًا الفرع الأمريكي للمنظمة الصهيونية العالمية. وقد تقابل «جاكوب دي هاس» محرر صحيفة **الجويش أدفوكيت** مع «بوسطن راسل»، وأعرب عن إعجابه به وأشار إلى أن آراءه تشبه كثيرًا آراء اليهودية الحسيدية، بل سماه «أول محبي اليهود».

وقد تراجع هذا الموقف المتعاطف مع تسنم «رذرفورد» قيادة الحركة، فقد أفزعه أن الصهاينة اتجهوا للتعاون مع المؤسسات العلمانية، ولذا قام بتحذيرهم من خطر الابتعاد عن حظيرة الرب. وقد حدد «رذرفورد» عام ١٩٢٥ بوصفه عامًا حاسمًا في

بناء مملكة الرب. وعندما مر العام دون حدوث شيء يُذكر، تذرع الأتباع بواقعة إقامة الجامعة العبرية (فالنسق الحلولي الكموني لا يعدم العثور على الشواهد التي يتم تأويلها من خلال لي عنق الواقع حتى يتفق مع النموذج المطروح).

وشهد عام ١٩٣١ تحولاً كاملاً في حركة «شهود يهوه»، فقد أعلن «رذرفورد» أن اليهود باتجاههم المستمر نحو العلمنة وتخليهم عن الحكومة الدينية قد نقضوا، وإلى الأبد، عهدهم مع الرب، وأصبح «شهود يهوه» هم الشعب المختار الروحي الوحيد. ودعا «رذرفورد» اليهود إلى نبذ المؤسسات الدولية والانضمام لحركة «شهود يهوه». وبعدئذ انقلب من محب لليهود إلى معاد لهم. وعلى كل لا تقبل الأيديولوجيات التي تدور حول مركب الشعب المختار شعبًا مختارًا آخر، إذ لا يمكن أن يوجد أكثر من شعب مختار واحد، ومن هنا جذور الصراع بين «شهود يهوه» والصهاينة، وهو لا يختلف كثيرًا عن معركتهم مع النازيين. وقد سُئل «هتلر» مرة عن سبب عدائه لليهود، فكانت إجابته واضحة ومباشرة: «لا يمكن أن يكون هناك شعبان مختاران. ونحن وحدنا الشعب المختار، فهل هذه إجابة شافية عن السؤال؟». ولذا عادي النازيون كلاً من اليهود «وشهود يهوه» (باعتبارهم شعوبًا مختارة)، بل اتهم النازيون حركة «شهود يهوه» بأنها ألعوبة يهودية في إطار المؤامرة اليهودية المستمرة من أجل حكم العالم. وبعد إقامة دولة إسرائيل، أصبحت دولة إسرائيل بالنسبة لأتباع «شهود يهوه» قلعة أخرى من قلاع الشيطان على الأرض.

وحركة «شهود يهوه» حركة تبشيرية قوية لها نشاط ملحوظ في إسرائيل وتحاربها الحكومة الإسرائيلية. وقد وصل عدد أعضاء جماعة «شهود يهوه» في العالم إلى ما يزيد على ٢ مليون فرد في حوالي مائتي بلد.

ومما يجدر ذكره أن الجماعة تهدئ قليلاً نزعتها «المشيحانية» فأعلن قادتها أن كل النبوءات السابقة القائلة بأن «هرمجدون» والحقبة الألفية وشيكة كانت مجرد نبوءات وليست عقائد مستقرة.

الباب الثالث

التيارات الصهيونية المختلفة

الفصل الأول
المؤتمرات الصهيونية

قبل أن نتناول تطور الفكر الصهيوني بين أعضاء الجماعات اليهودية، وجدت أنه قد يكون من المفيد أن ندرس قرارات المؤتمرات الصهيونية والهيئة العليا للمنظمة الصهيونية العالية التي ترسم الخطوط العامة لسياسات المنظمة. فرَصْد لبعض أهم جوانب تاريخ الحركة الصهيونية والفكر الصهيوني. وفيما يلي عرض موجز لقرارات المؤتمرات الصهيونية التي انعقدت حتى الوقت الحاضر:

المؤتمرات الصهيونية من المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧) حتى إعلان الدولة الصهيونية (١٩٤٨)

المؤتمر الأول: بازل: أغسطس ١٨٩٧

كان مزمعاً عقده في «ميونيخ»، بيد أن المعارضة الشديدة من قبَل التجمُّع اليهودي هناك والحاخامية في «ميونيخ» حالت دون ذلك. وقد عُقد في أغسطس ١٨٩٧ برئاسة «تيودور هرتزل» الذي حدد في خطاب الافتتاح أن هدف المؤتمر هو وضع حجر الأساس لوطن قومي لليهود، وأكد أن المسألة اليهودية لا يمكن حلها من خلال التوطن البطيء أو التسلل بدون مفاوضات سياسية أو ضمانات دولية أو اعتراف قانوني بالمشروع الاستيطاني من قبَل الدول الكبرى. وقد حدد المؤتمر ثلاثة أساليب مترابطة لتحقيق الهدف الصهيوني، وهي: تنمية استيطان فلسطين بالعمال

الزراعيين، وتقوية وتنمية الوعي القومي اليهودي والثقافة اليهودية، ثم أخيراً اتخاذ إجراءات تمهيدية للحصول على الموافقة الدولية على تنفيذ المشروع الصهيوني. والأساليب الثلاثة تعكس مضمون التيارات الصهيونية الثلاثة: العملية (التسللية)، والثقافية (الإثنية)، والسياسية (الدبلوماسية الاستعمارية). وقد تعرَّض المؤتمر بالدراسة لأوضاع اليهود الذين كانوا قد شرعوا في الهجرة الاستيطانية التسللية إلى فلسطين منذ ١٨٨٢، واقترح «شابيرا» إنشاء صندوق لشراء الأرض الفلسطينية لتحقيق الاستيطان اليهودي، وهو الاقتراح الذي تجسَّد بعدئذ فيما يُسمَّى الصندوق القومي اليهودي. وقد اعترض «هرتزل» على هذا الاقتراح رغم أنه لم ينكر الحاجة إلى مثل هذا المشروع، ويبدو أن تحفظاته كانت تنْصبُّ على توقيت المشروع وليس جوهره. وفي هذا المؤتمر أيضاً، تم وضع مسودة البرنامج الصهيوني الذي عُرف ببرنامج «بازل»، كما ارتفعت الدعوة إلى إحياء اللغة العبرية وتكثيف دراستها بين اليهود والمستوطنين. وشهد المؤتمر ظهور الأشكال الجنينية للتيار الذي عُرف بعد ذلك باسم «الصهيونية العملية» التي قادها زعماء أحباء صهيون واصطدمت في كثير من الجوانب المرحلية بتيار «هرتزل» الذي يُطلَق عليه اسم «الصهيونية السياسية»، وكانت اللغة المستخدمة في المؤتمر هي الألمانية «واليديشية».

المؤتمر الثاني: بازل: أغسطس ١٨٩٨

عُقد برئاسة «هرتزل» الذي ركَّز على ضرورة تنمية النزعة الصهيونية لدى اليهود، وذلك بعد أن أعلن معظم قيادات الجماعات اليهودية في أوربا الغربية عن معارضتهم للحل الصهيوني للمسألة اليهودية. وكانت أهم أساليب القيادة الصهيونية لمواجهة هذه المعارضة، هو التركيز على ظاهرة معاداة اليهود، والزعم بأنها خاصية لصيقة بكل أشكال المجتمعات التي يتواجد فيها اليهود كأقلية. وقد ألقى «ماكس نورداو» تقريراً أمام المؤتمر عن مسألة «دريفوس» باعتبارها نموذجاً لظاهرة كراهية اليهود وتعرُّضهم الدائم للاضطهاد حتى في أوربا الغربية وفي ظل النظم الليبرالية بعد انهيار أسوار «الجيتو». كما لجأت قيادة المؤتمر إلى تنمية روح التعصب الجماعي والتضامن مع المستوطنين اليهود في فلسطين بالمبالغة في تصوير سوء أحوالهم، وهو

ما بدا واضحاً في تقرير «موتزكين» الذي كان قد أُوفد إلى فلسطين لاستقصاء أحوال مستوطنيها من اليهود، فأشار في تقريره إلى أنهم يواجهون ظروفاً شديدة الصعوبة تستدعي المساعدة من يهود العالم كافة لضمان استمرار الاستيطان اليهودي في فلسطين. ولهذا الغرض، فقد تم انتخاب لجنة خاصة للإشراف على تأسيس مصرف يهودي لتمويل مشاريع الاستيطان الصهيوني في فلسطين.

المؤتمر الثالث: بازل: أغسطس ١٨٩٩

عُقد برئاسة «هرتزل» الذي عرض تقريراً عن نتائج اتصالاته مع القيصر الألماني في إستنبول وفلسطين، وهي الاتصالات التي عرض فيها «هرتزل» خدمات الحركة الصهيونية الاقتصادية والسياسية على الإمبريالية الألمانية الصاعدة في ذلك الوقت مقابل أن يتبنى الإمبراطور المشروع الصهيوني. وطالب المؤتمر بتأسيس المصرف اليهودي تحت اسم «صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار»، وذلك لتمويل الأنشطة الاستيطانية الصهيونية وتوفير الدعم المالي للحركة الصهيونية. كما ناقش المؤتمر قضية النشاط الثقافي اليهودي في العالم، كما تناول المؤتمر مسألة إعادة بناء الجهاز الإداري الدائم للحركة الصهيونية ليحل محلها الجهاز المؤقت.

المؤتمر الرابع: لندن: أغسطس ١٩٠٠

عُقد برئاسة «هرتزل»، وجرى اختيار العاصمة البريطانية مقراً لانعقاد المؤتمر نظراً لإدراك قادة الحركة الصهيونية في ذلك الوقت تعاظُم مصالح بريطانيا في المنطقة، ومن ثم فقد استهدفوا الحصول على تأييد بريطانيا لأهداف الصهيونية، وتعريف الرأي العام البريطاني بأهداف حركتهم. وبالفعل، طُرحت مسألة بث الدعاية الصهيونية كإحدى المسائل الأساسية في جدول أعمال المؤتمر. وشهد هذا المؤتمر ـ الذي حضره ما يزيد على ٤٠٠ مندوب ـ اشتداد حدة النزاع بين التيارات الدينية والتيارات العلمانية، وذلك عندما طُرحت المسائل الثقافية والروحية للمناقشة، إذ طالب بعض الحاخامات بألا تتعرض المنظمة الصهيونية للخوض في القضايا الدينية والثقافية اليهودية، وأن تقصر عملها على النشاط السياسي وخدمة الاستيطان

اليهودي في فلسطين. وإزاء ذلك، دعا «هرتزل» الجميع إلى نبذ الخلافات والتركيز على الأهداف المشتركة. وخلال المؤتمر، تم وَضْع مخطط المشروع المتعلق بإنشاء الصندوق القومي اليهودي. وقد وُوجه المؤتمر بمعارضة أعضاء الجماعة اليهودية في إنجلترا، وتجاهله أثرياء اليهود، ولذا توجَّه المؤتمر لغير اليهود ونجح في اجتذاب اهتمامهم إلى حدٍّ ما، وخصوصاً أن الصهيونية كانت تطرح حلاً لمشكلة المهاجرين من يهود «اليديشية» الذين كانوا يثيرون القلق في أوساط النخبة الحاكمة الإنجليزية وأثرياء اليهود. ولذا، حرص «هرتزل» على أن يدلي بشهادته أمام اللجان المختصة بمناقشة موضوع الهجرة اليهودية إلى إنجلترا.

المؤتمر الخامس: بازل: ديسمبر ١٩٠١

عُقد برئاسة «هرتزل» الذي قدَّم تقريراً عن مقابلته مع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ومحاولاته إقناعه بالسماح بموجات هجرة يهودية واسعة إلى فلسطين التي كانت وقتئذ إحدى ولايات الإمبراطورية العثمانية، وذلك مقابل اشتراك الخبرات اليهودية في تنظيم مالية الإمبراطورية العثمانية التي كانت تعاني ضائقة مالية آخذة في التفاقم.

وقد وافق المؤتمر على الاقتراح الذي تقدَّم به «جوهان كريمينكس» لتأسيس «الصندوق القومي اليهودي» بوصفه مصرفاً للشعب اليهودي يمكن استخدامه على نطاق واسع لشراء الأراضي في فلسطين وسوريا.

وشهد المؤتمر بروز تيار صهيوني، بزعامة «مارتن بوبر» و«حاييم وايزمان» و«ليو موتزكين» و«فيكتور جاكوبسون»، ينتقد أساليب «هرتزل» غير الديموقراطية في القيادة ويدعو إلى أن تتحلى قيادة الحركة الصهيونية بقدر أكبر من الديموقراطية. كما انتقد هذا التيار عدم حرص قيادة المنظمة على القيام بنشاط فعال لبعث الثقافة اليهودية. وفي المقابل، ظلت التيارات الدينية على موقفها المعارض لقيام المنظمة بأية أنشطة ثقافية. وأدَّى احتدام الجدل بين هذه التيارات إلى انسحاب المتدينين بزعامة الحاخام «إسحق راينز»، وقد أسسوا فيما بعد حركة «مزراحي» الصهيونية التي آثرت ممارسة نشاطها في إطار الحركة الأم.

المؤتمر السادس: بازل: أغسطس ١٩٠٣

عُقد برئاسة «هرتزل»، وكان آخر المؤتمرات الصهيونية التي حضرها. وقد ركز «هرتزل» في خطابه الافتتاحي، كالعادة، على تقديم تقرير إجمالي عن مباحثاته. وقد كانت مباحثاته هذه المرة مع السياسي البريطاني «جوزيف تشمبرلين» بشأن مشروع الاستيطان اليهودي في شبه جزيرة سيناء. وكان «هرتزل» قد ألمح لبريطانيا بهذا المشروع كوسيلة لمواجهة الثورة الشعبية المصرية التي رآها هو وشيكة الحدوث، وهو ما يستدعي وجود كيان سياسي حليف لبريطانيا على حدود مصر الشرقية. إلا أن بريطانيا لم تقبل هذه الفكرة وعرضت مشروعاً للاستيطان اليهودي في أوغندا عرف باسم «مشروع شرق أفريقيا». وقد نصح «هرتزل» المؤتمر بقبول هذا العرض، إلا أنه ووُجه بمعارضة من أطلقوا على أنفسهم اسم «صهاينة صهيون» بزعامة «مناحم أوسيشكين» رئيس اللجنة الروسية والذين رفضوا القبول ببديل لاستيطان اليهود في فلسطين. وقد نجح «هرتزل» رغم ذلك في الحصول على موافقة أغلبية المؤتمر على اقتراحاته وهو ما حدا بالمعارضين إلى الانسحاب من المؤتمر.

وقد تقرَّر إيفاد لجنة للمنطقة المقترحة للاستيطان اليهودي للاطلاع على أحوالها ودراسة مدى ملاءمتها لهذا الغرض. كما تقرَّر إنشاء «الشركة البريطانية الفلسطينية» في يافا لتعمل كفرع لـ «صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار».

وقد شهد هذا المؤتمر نمواً عددياً ملحوظاً في أعضائه إذ حضره ٥٧٠ عضواً يمثلون ١٥٧٢ جمعية صهيونية في أنحاء العالم.

المؤتمر السابع: بازل: أغسطس ١٩٠٥

انتقلت رئاسة المؤتمر إلى «ماكس نورداو» بعد وفاة «هرتزل»، وكانت القضية الأساسية التي طُرحت للنقاش هي مسألة الاستيطان اليهودي خارج فلسطين، وخصوصاً في شرق أفريقيا. وجاء تقرير اللجنة التي أُوفدت إلى هناك ليفيد بعدم صلاحية المنطقة لهجرة يهودية واسعة. إلا أن بعض أعضاء المؤتمر دافع عن ضرورة قبول العرض البريطاني بدون أن تفقد الحركة أطماعها في فلسطين، وسُمِّي أنصار

هذا الرأي الذي عبَّر عنه «زانجويل» باسم «الصهاينة الإقليميون». غير أن من المُلاحَظ أن غياب «هرتزل»، واعتراض المستوطنين البريطانيين في شرق أفريقيا على توطين أجانب في إحدى المستعمرات البريطانية، وكذا اعتراض اليهود المندمجين على المشروع، رجَّح إلى حدٍّ بعيد وجهة النظر الرافضة للاستيطان اليهودي خارج فلسطين، الأمر الذي جعل أغلبية المؤتمر تُصوِّت ضد هذا المشروع، وهو ما أدَّى إلى انسحاب الإقليميين وتأسيسهم المنظمة الإقليمية العالمية. واستمرت الأغلبية في تأكيد ضرورة الاستيطان في فلسطين. واكتسب أنصار الصهيونية العملية (الاستيطانية) قوة جديدة من هذا الموقف فتضمنت قرارات المؤتمر أهمية البدء بالاستيطان الزراعي واسع النطاق في فلسطين عن طريق شراء الأراضي من العرب وبناء اقتصاد مستقل لليشوف (الجيب) الاستيطاني داخل فلسطين، وهو أمر يكتسب أهمية خاصة في تاريخ الحركة الصهيونية على ضوء حقيقة أنه جاء عقب بداية وصول موجة الهجرة اليهودية الثانية (١٩٠٤) إلى فلسطين، وهي الهجرة التي وضعت الأُسس الحقيقية للاستيطان الصهيوني وأسهمت إلى حدٍّ كبير بالاشتراك مع الهجرة الثالثة في تحديد معالمه، وامتد تأثيرهما معاً إلى فلسفة وأبنية الكيان الإسرائيلي عقب تأسيس الدولة. وقد أدخل المؤتمر تعديلاً مهماً على قانون «صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار» بحيث ينص على تنفيذ المشاريع الصهيونية في فلسطين وسوريا وأي قسم آخر من تركيا الآسيوية وفي شبه جزيرة سيناء وجزيرة قبرص. كما جرى انتخاب «دافيد ولفسون» لرئاسة المنظمة الصهيونية العالمية خلفاً «لهرتزل». وقد انتقلت قيادة الحركة الصهيونية من «فيينا» إلى «كولونيا» بألمانيا حيث يعيش «ولفسون».

المؤتمر الثامن: لاهاي: أغسطس ١٩٠٧

عُقد برئاسة «ماكس نورداو»، وتركزت المناقشات فيه على برامج الاستيطان وإنشاء المستعمرات الزراعية في فلسطين. ولما كانت المنظمة الصهيونية تفتقر إلى مركز في فلسطين للإشراف على الأنشطة الاستيطانية، قرر المؤتمر تأسيس «مكتب فلسطين» ليتولى شراء الأراضي ومساعدة المهاجرين اليهود ودعم الاستيطان الزراعي. كما وافق المؤتمر على تأسيس شركة لشراء واستثمار الأراضي وهي التي

سُجلت ـ فيما بعد ـ في بريطانيا باسم «شركة تنمية الأراضي في فلسطين». وقد ظهر في هذا المؤتمر التيار الصهيوني المسمَّى «الصهيونية التوفيقية».

وقد جدَّد المؤتمر انتخاب «ولفسون» رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية. وكان سبب عقد المؤتمر في لاهاي بهولندا هو تزامنه مع مؤتمر السلام الدولي الثاني حتى تُوضَع الحركة الصهيونية في بؤرة الاهتمام الدولي.

المؤتمر التاسع: هامبورج: ديسمبر ١٩٠٩

عُقد برئاسة كل من «مناحيم أوسيشكين» و«حاييم وايزمان» و«ناحوم سوكولوف»، وهو أول مؤتمر يُعقَد في ألمانيا، وقد أولى اهتماماً واضحاً لبحث النتائج المترتبة على الثورة التركية بالنسبة لمشاريع الاستيطان اليهودي في فلسطين. وتشكيل رئاسة المؤتمر يبيّن أن يهود شرق أوروبا (المصدر الأساسي للمادة البشرية الاستيطانية) قد أصبحوا هم القيادة بدلاً من «هرتزل» أو «نورداو» الذين جاءوا من ألمانيا ووسط أوربا. وشهد المؤتمر زيادة ثقل الصهاينة العمليين ورغبتهم في ابتلاع فلسطين دون انتظار توافر الظروف السياسية الدولية المناسبة. ولهذا، قرر المؤتمر إنشاء مستوطنات تعاونية مثل «الكيبوتس» و«الموشاف»، كما تصاعدت الأصوات المعارضة لزعامة «ولفسون» بسبب نظرته التجارية للنشاطات الاستيطانية، إذ كان ينظر إلى أهمية هذه الأنشطة طبقاً لقيمتها الاقتصادية، إلا أنه نجح مع ذلك في الاحتفاظ بمنصبه كرئيس للمنظمة الصهيونية.

المؤتمر العاشر: بازل: أغسطس ١٩١١

عُقد برئاسة «مناحم أوسيشكين»، وقد اتضح فيه تماماً أن المؤتمرات الصهيونية إطار يتسع لوجود الاتجاهات والتيارات الصهيونية كافة، برغم ما يبدو عليها ظاهرياً من تناقضات. ففي الوقت الذي أكد فيه المؤتمر أن المسألة اليهودية لا يمكن أن تحل إلا بالهجرة إلى فلسطين، وأن المهمة الملحة للمنظمة الصهيونية العالمية هي تشجيع وتنظيم الهجرة إلى فلسطين، فقد نوقشت أيضاً مسألة إحياء وتدعيم الثقافة العبرية. كما سجل الصهاينة العمليون خلال هذا المؤتمر انتصاراً جديداً، حيث اضطر

«ولفسون» أمام المعارضة المتنامية للاستقالة من منصبه وتم اختيار «أوتو واربورج» (أحد زعماء الصهيونية العملية) رئيساً للمنظمة الصهيونية. كما أن هذا المؤتمر كان بداية صعود نجم «ناحوم سوكولوف» حيث اختير لعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة. وكل هذا يعني استيلاء يهود شرق أوربا على المنظمة وأفول نجم يهود وسط أوربا (الألمان) الذين طوَّروا الأطروحات الصهيونية وأسسوا المنظمة وأداروها.

المؤتمر الحادي عشر: فيينا: سبتمبر ١٩١٣

عُقد برئاسة «ديفيد ولفسون»، وهو آخر المؤتمرات الصهيونية قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى. وقد تمت فيه الموافقة بشكل مبدئي على إنشاء جامعة عبرية في القدس، وجاء ذلك تأكيداً لنفوذ «وايزمان» المتزايد حيث كان هو و«أوسيشكين» و«بوبر» من أبرز دعاة المشروع. كما أعلن المؤتمر تشجيعه للجهود الرامية لشراء وتنمية الأراضي في فلسطين. كما أصدر المؤتمر قراراً يتناول الهجرة اليهودية إلى فلسطين كواجب والتزام صهيوني على كل من يملك القدرة المادية على خلق مصالح اقتصادية ملموسة في فلسطين. وأشار القرار إلى أنه يجب على كل يهودي أن يضع مسألة الاستيطان في فلسطين كجزء من برنامج حياته وسعيه لتحقيق مثاليته وكماله الخلقي.

المؤتمر الثاني عشر: كارلسباد: سبتمبر ١٩٢١

عُقد برئاسة «ناحوم سوكولوف» وهو أول مؤتمر تعقده الحركة الصهيونية بعد نجاحها في استصدار وعد «بلفور» من بريطانيا عام ١٩١٧ واحتلال الجيوش البريطانية لفلسطين، الأمر الذي كان موضع ترحيب شديد من المؤتمر باعتباره خطوة في طريق تحقيق المشروع الصهيوني. كما تمت أيضاً مناقشة نشاطات الصندوق التأسيسي اليهودي الذي أنشئ عام ١٩٢٠ خلال مؤتمر استثنائي للمجلس الصهيوني العام في «لندن». كما قرَّر المؤتمر تأسيس المجلس الاقتصادي المالي ليعمل كهيئة استشارية وليشرف على المؤسسات الاقتصادية والمالية للحركة الصهيونية. ومن الغريب أن المؤتمر، برغم هذا التخطيط الصهيوني، قد أعلن أن الصهاينة يكافحون من أجل

العيش في ظل علاقات انسجام واحترام متبادل مع الشعب العربي، كما أن المجلس التنفيذي للمنظمة ناشد المنظمة أن تحقق تفاهماً صادقاً مع الشعب العربي. ونظراً لازدياد أهمية الدور البريطاني بالنسبة للحركة الصهيونية، فقد قرر المؤتمر أن يكون للمجلس التنفيذي للمنظمة الصهيونية العالمية مقران، أحدهما في لندن والآخر في القدس. واختير ممثل العمال اليهود في فلسطين «جوزيف سبرنزاك» رئيساً للجنة التنفيذية في القدس بينما اختير «سوكولوف» رئيساً للجنة التنفيذية بأكملها. وقد صدَّق المؤتمر على قرارات مؤتمر «لندن» الاستثنائي عام ١٩٢٠ بانتخاب «وايزمان» رئيساً للمنظمة الصهيونية. وهكذا حُسم الصراع الذي دار في المؤتمر حول أساليب الاستيطان بين صهاينة الولايات المتحدة بزعامة «لويس برانديز» وصهاينة أوربا بزعامة «وايزمان» لصالح «وايزمان».

المؤتمر الثالث عشر: كارلسباد: أغسطس ١٩٢٣

عُقد بعد موافقة عصبة الأمم على فرض الانتداب البريطاني على فلسطين. وقد أعلن المؤتمر ترحيبه بهذه الخطوة على ضوء التزام بريطانيا (في البند الرابع من صك الانتداب) بالاعتراف بوكالة يهودية تتمتع بالصفة الاستشارية إلى جانب حكومة الانتداب لها سلطة القيام بتنفيذ المشاريع الاقتصادية والاستيطانية، وبذلك التزمت بريطانيا بالتعاون مع تلك الوكالة في كل الأمور المتعلقة بإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

وقد ناقش المؤتمر اقتراح «وايزمان» الرامي إلى توسيع الوكالة اليهودية بحيث تضم في مجلسها الأعلى ولجانها عدداً من المموِّلين اليهود في العالم، وخصوصاً غير الصهاينة منهم. وكان الغرض من ذلك تعزيز المصادر المالية للمنظمة الصهيونية وضمان سرعة تنفيذ المشاريع الصهيونية اعتماداً على المراكز الرسمية الحساسة التي يشغلها هؤلاء المموِّلون بالإضافة إلى تدعيم المركز التفاوضي للمنظمة مع الحكومات الأوربية، والوقوف في وجه الرفض اليهودي للصهيونية وسياستها بادعاء أن المنظمة تمثل يهود العالم كافة دون تمييز. وقد لقي الاقتراح معارضة شديدة كان أبرز ممثليها «جابوتنسكي». ولهذا، اكتفى المؤتمر باتخاذ قرار بتوجيه

الدعوة إلى اجتماع لبحث توسيع الوكالة اليهودية عملاً بنص المادة الرابعة من صك الانتداب.

المؤتمر الرابع عشر: فيينا: أغسطس ١٩٢٥

حضر المؤتمر وفد من الصهاينة التصحيحيين برئاسة «جابوتنسكي» الذي طالب بتبني سياسة صهيونية أكثر إيجابية، وهو يعني في الواقع سياسة أكثر عنفاً ونشاطاً في تنفيذ مشروعات الاستيطان، كما عارض السماح لغير الصهاينة من اليهود بالانضمام إلى الوكالة اليهودية. وقد تناول المؤتمر بالتقييم تجربة السنوات الخمس الأولى من الانتداب، ومدى نجاح مشاريع الاستيطان المرتبطة بموجة الهجرة الرابعة القادمة من بولندا.

المؤتمر الخامس عشر: بازل: أغسطس/ سبتمبر ١٩٢٧

عُني المؤتمر بقضية أساسية هي بحث الأوضاع الاقتصادية السيئة التي برزت في المقام الأول في شكل تفشِّي ظاهرة البطالة في التجمع الاستيطاني الصهيوني في تلك الفترة، وهو ما أدَّى إلى تصاعُد موجة الهجرة من فلسطين إلى خارجها. وقد نظرت قيادة الحركة الصهيونية إلى هذه الظاهرة بانزعاج شديد، وجعلت هذا المؤتمر ميداناً لبحث الوسائل الكفيلة بمنع تفاقمه.

المؤتمر السادس عشر: زيورخ: يوليه/ أغسطس ١٩٢٩

كان الإنجاز الأساسي لهذا المؤتمر هو إعداد دستور الوكالة اليهودية التي نص عليها صك الانتداب البريطاني على فلسطين، وتحقَّق في هذا الصدد ما نادى به «وايزمان» من ضرورة توسيع هذه الوكالة لتشمل اليهود غير الصهاينة، وهو الأمر الذي عارضه «جابوتنسكي» بشدة. كما كان المؤتمر بداية لبروز شخص «ديفيد بن جوريون». وفي نهاية المؤتمر تجدَّد انتخاب «وايزمان» رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية، و«سوكولوف» رئيساً لمجلسها التنفيذي.

عُقد برئاسة «ليو موتزكين»، وقد أعلن المؤتمر احتجاجه على مقترحات اللورد البريطاني «باسفيلد»، الذي أوصى عقب المظاهرات العربية في فلسطين سنة ١٩٢٩ بوضع بعض القيود على الهجرة اليهودية وعلى عمليات شراء الأراضي العربية. وقد اضطر «وايزمان» إلى الاستقالة من رئاسة المنظمة الصهيونية أمام ضغوط المعارضة التي احتجت على سياسته الرامية إلى التحالف غير المشروط مع بريطانيا. وقد انتُخب «سوكولوف» رئيساً للمنظمة خلفاً «لوايزمان». وأثار التصحيحيون بقيادة «جابوتنسكي» أزمة حينما طالبوا المؤتمر بأن يعلن في قرار واضح لا لبس فيه أن إقامة دولة يهودية في فلسطين هو الهدف النهائي للحركة الصهيونية، إلا أن الأحزاب الصهيونية العمالية رفضت أن يُطرَح مثل هذا القرار للتصويت لخطورة النتائج المترتبة على مثل هذا الإعلان المبكر عن الأهداف الصهيونية. وقد أيَّدت الأغلبية هذا الرأي، وهو ما أدَّى إلى انسحاب «جابوتنسكي» وأنصاره وتكوين المنظمة الصهيونية الجديدة.

المؤتمر الثامن عشر: براغ: أغسطس/ سبتمبر ١٩٣٣

تكمن أهمية هذا المؤتمر في أنه جاء عقب وصول «هتلر» إلى الحكم في ألمانيا. وقد درس المؤتمر برنامجاً واسعاً لتوطين اليهود الألمان في فلسطين. وحضر المؤتمر بعض التصحيحيين بزعامة «ماير جروسمان»، الذين انشقوا على قيادة «جابوتنسكي» وألفوا «حزب الدولة اليهودية» وأكدوا اعترافهم بسيادة المنظمة الأم في كل الأحوال. كما شهد المؤتمر صراعاً واضحاً بين حزب «الماباي» الذي تأسس سنة ١٩٣٠ وبين التصحيحيين، وهو الأمر الذي يُعَد الأساس التاريخي للصراع بين «الماباي» وحزب «حيروت» بعد إنشاء دولة إسرائيل (ثم بين المعراخ وليكود). وقد جدَّد المؤتمر انتخاب «سوكولوف» رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية. وفي هذا المؤتمر نجح الصهاينة العماليون (الاستيطانيون) في تمرير اتفاقية «الهعفرا» التي كان يفكر قادة المستوطنين في توقيعها مع النازي. وقد تمت الموافقة على عقد اتفاقية «الهعفرا» مع النازيين، مما أدى إلى قصم ظهر المقاطعة الاقتصادية

اليهودية العالمية للنظام النازي (انظر الفصل الثالث من الباب الثاني، وهو بعنوان «الصهيونية الفاشية والنازية»).

المؤتمر التاسع عشر: لوسيرن (سويسرا): أغسطس / سبتمبر ١٩٣٥

عُقد برئاسة «وايزمان»، وكان «ناحوم جولدمان» أحد نواب الرئيس. وقد قاطع التصحيحيون هذا المؤتمر الذي انصب اهتمامه على أوضاع اليهود في ألمانيا وكيفية ترتيب إجراءات هجرتهم إلى فلسطين، وكذلك تنمية نشاطات الصندوق القومي اليهودي. وقد رفض المؤتمر الاقتراح الذي تقدَّمت به بريطانيا لإنشاء المجلس التشريعي في فلسطين. كما تقرر إعادة «وايزمان» لرئاسة المنظمة الصهيونية بينما انتُخب «سوكولوف» رئيساً فخرياً للمنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية، كما أُعيد انتخاب «بن جوريون» لعضوية اللجنة التنفيذية.

المؤتمر العشرون: زيوريخ: أغسطس ١٩٣٧

عُقد برئاسة «مناحم أوسيشكين». وقد تناول المؤتمر تقرير لجنة حول تقسيم فلسطين والذي كان قد أُعلن قبل شهر من انعقاد المؤتمر. وقد انقسمت الآراء حول التقرير ودارت المناقشة حول المقارنة بين المزايا النسبية لإقامة الدولة الصهيونية المستقلة وبين ما تصوَّرت بعض قيادات الحركة الصهيونية أنه تضحية من جانبها بالأقاليم المخصصة للعرب وفقاً لهذا المشروع وخسارة للجزء الأعظم من فلسطين. فمن جانبهما، أعلن «وايزمان» و«بن جوريون» تأييدهما لإجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية بهدف التوصل إلى خطة تُمكِّن يهود فلسطين من تكوين دولة يهودية مستقلة ومن تحسين أحوال اليهود في البلاد الأخرى في آن واحد. وعلى الجانب الآخر، قاد «كاتزنلسون» و«أوسيشكين» المعارضة الصارمة، ورفضا مبدأ التقسيم أصلاً، انطلاقاً من أن الشعب اليهودي لا يملك أن يتنازل عن حقه في أي جزء من وطنه التاريخي، ولذا فإن الدولة اليهودية (أي الصهيونية) لابد أن تشمل فلسطين كلها. وقد توصَّل المؤتمر إلى حل وسط تمثَّل في اعتبار مشروع التقسيم غير مقبول، إلا أنه فوَّض المجلس التنفيذي في التفاوض مع الحكومة البريطانية لاستيضاح بعض

عبارات الاقتراح البريطاني التي اعتُبرت غامضة في ظاهرها، وكان الهدف الحقيقي هو ممارسة الضغط على بريطانيا لتبنِّي موقف أكثر تعبيراً عن المصالح الصهيونية مع استغلال نشوء ظرف تاريخي جديد هو اشتعال الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ـ ١٩٣٩).

المؤتمرات الصهيونية من إعلان الدولة الصهيونية (١٩٤٨) حتى عام (٢٠٠٦)

المؤتمر الحادي والعشرون: جنيف: أغسطس ١٩٣٩

عُقد برئاسة «أوسيشكين». وكانت القضية الأساسية المطروحة للمناقشة أمامه هي الموقف من الكتاب الأبيض البريطاني الذي كانت بريطانيا قد أصدرته لتوها لاسترضاء العرب بوضع بعض القيود على حجم الهجرة اليهودية ومساحات الأرض التي يجوز شراؤها من جانب اليهود، وذلك بعد أن نجحت في قمع الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) بالتعاون مع الحركة الصهيونية ومنظماتها الاستيطانية في فلسطين. وقد استند هذا الرفض الصهيوني إلى مناخ الحرب العالمية الثانية التي بدأت نذرها تلوح في الأفق بما يعنيه هذا من شدة احتياج بريطانيا لمساعدة الحركة الصهيونية.

المؤتمر الثاني والعشرون: بازل: ديسمبر ١٩٤٦

عُقد برئاسة «وايزمان»، وقد حضر التصحيحيون هذا المؤتمر. وكان المناخ الذي انعقد في ظله المؤتمر هو محاولة الضغط على بريطانيا لخلق الدولة الصهيونية، ولذا فقد تزعَّم التصحيحيون الاتجاه الداعي إلى تبنِّي سياسة متشددة إزاء بريطانيا انطلاقاً من الاعتقاد بأنها لم تنفذ ما تعهدت به وفق نص الانتداب. كما طالبوا بتدعيم حركة المقاومة العبرية التي هاجمت بعض المنشآت البريطانية. وفي مواجهة هذا الموقف، تبنَّى «وايزمان» رأياً يدعو إلى الدخول في حوار مع بريطانيا حرصاً على استمرار علاقات طيبة مع الدولة التي تملك إمكانية فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية واسعة. وإزاء هذا الصراع قدَّم «وايزمان» استقالته من رئاسة المنظمة الصهيونية، وأخفق

المؤتمر في اختيار بديل له. وقد اختير «ناحوم جولدمان» رئيساً للجنة التنفيذية في «نيويورك»، «وبيرل لوكر» رئيساً لهذه اللجنة في القدس.

المؤتمر الثالث والعشرون: القدس: أغسطس ١٩٥١

أول مؤتمر صهيوني يُعقَد في القدس بعد قيام الدولة الصهيونية، وكان برئاسة «ناحوم جولدمان». ولذا، فقد كان من الطبيعي أن تكون إحدى المسائل الأساسية موضوع الدراسة في المؤتمر هي العلاقة بين الدولة الصهيونية الناشئة والحركة الصهيونية التي خلقتها متمثلة في المنظمة الصهيونية العالمية، وكيفية تحديد اختصاصات كل منهما تفادياً للتضارب أو الازدواج. وقد ترتَّب على توصية المؤتمر بتنظيم هذه العلاقة حيث أصدرت الحكومة الإسرائيلية قانوناً بهذا الشأن في نوفمبر ١٩٥٢ أعطت للمنظمة بموجبه وضعاً قانونياً فريداً يخوِّل لها حق جَمْع الأموال من يهود العالم وتمويل الهجرة إلى إسرائيل بل حتى الإشراف على توطين واستيعاب المهاجرين داخل المجتمع الإسرائيلي والمساعدة في تطوير الاقتصاد وما تستدعيه ممارسة هذه الصلاحيات جميعاً من التمتع بحقوق التعاقد والملكية والتقاضي، وهو ما دفع بعض الفقهاء القانونيين إلى اعتبار هذا الوضع نموذجاً شاذاً لمنظمة خاصة ذات صفة دولية تمارس صلاحيات واسعة على إقليم دولة معينة بموافقتها وعلى أراضي الدولة الأخرى نيابة عنها. وقد أدخل المؤتمر تعديلات جوهرية على برنامج «بازل» لمواجهة الأوضاع الجديدة التي ترتبت على تحقيق الهدف الرئيسي لهذا البرنامج أي تأسيس الدولة الصهيونية، وعرف هذا البرنامج الجديد باسم «برنامج القدس»، والذي تُعَدُّ الموافقة عليه شرطاً أساسياً لعضوية المنظمة الصهيونية.

ويحدد البرنامج الأهداف الرئيسية للحركة الصهيونية معتبراً أن «تجميع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي ـ أرض إسرائيل ـ عن طريق الهجرة من جميع البلدان» هو هدف الصهيونية الأول.

المؤتمر الرابع والعشرون: القدس: أبريل / مايو ١٩٥٦

عُقد برئاسة «سير نيزاك». وقد كان هذا المؤتمر بمنزلة مظاهرة دعائية تمهد

للعدوان الإسرائيلي على مصر والذي أعقب انفضاض جلسات المؤتمر بخمسة شهور، فقد أشار المؤتمر في بيانه السياسي الختامي إلى أنه يدرك تماماً المخاطر التي تهدِّد دولة إسرائيل بسبب النوايا العدوانية للدول العربية التي تتلقَّى السلاح من الشرق والغرب. وناشد المؤتمر يهود العالم جميعاً الإسراع بتحمُّل مسئولياتهم التاريخية تجاه إسرائيل، وتعبئة كل الإمكانيات لضمان قوتها وأمنها ورخائها، وضمنه تدفُّق الهجرات اليهودية واسعة النطاق إلى إسرائيل، وضمان توفُّر نظام متكامل وحديث لاستيعاب المهاجرين الجدد في إسرائيل، وهو ما يعني في النهاية تكريس المشروع الاستيطاني الصهيوني على حساب الشعب الفلسطيني. وفي نهاية المؤتمر، تم انتخاب «جولدمان» رئيساً للمنظمة الصهيونية ورئيساً للمجلس التنفيذي للوكالة اليهودية بعد أن ظل هذا المنصب شاغراً منذ استقالة «وايزمان» عام ١٩٤٦.

المؤتمر الخامس والعشرون: القدس: ديسمبر ١٩٦٠/ يناير ١٩٦١

عُقد برئاسة «ناحوم جولدمان»، وقد اتسم هذا المؤتمر بانفجار خلاف واضح بين «بن جوريون» (رئيس الوزراء وقتئذ) و«جولدمان» حول تكييف العلاقة بين إسرائيل والمنظمة الصهيونية. وهنا تبدو محاولة الصفوة السياسية الإسرائيلية وضع قبضتها على المنظمة الصهيونية، فقد أشار «بن جوريون» إلى ضرورة أن تكون المنظمة إحدى أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية في تحقيق الإشراف على يهود العالم وتعبئة إمكاناتهم لتدعيم الكيان الصهيوني، بينما كان «جولدمان» يرى أن المنظمة هي المسئولة دائماً عن الحركة الصهيونية، سواء داخل حدود إسرائيل (الكيان الذي خلقته المنظمة) أو خارجها. وبالإضافة إلى هذا، كانت قضية الهجرة اليهودية إلى إسرائيل هي ميدان الخلاف الثاني، خصوصاً بعد أن كادت الهجرة اليهودية من أوربا الغربية وأمريكا لإسرائيل أن تتوقف نتيجة تصاعُد إمكانات اندماج اليهود في مجتمعاتهم. وإزاء هذا الوضع، أكد «بن جوريون» أن الهجرة إلى إسرائيل واجب ديني وقومي على كل اليهود، ذلك لأن اليهودي لا يكتسب كماله الخلقي ومثاليته ولا يعبِّر عن إيمانه بالصهيونية إلا بالوجود على أرض الدولة اليهودية، أي الدولة

الصهيونية، على حين رأى «جولدمان» أن بمقدور اليهودي أن يكون صهيونياً مخلصاً مع استمراره في الإقامة في بلده الأصلي.

وقد انتهى المؤتمر إلى حل وسط يتمثل في ضرورة تدعيم التعليم اليهودي في أنحاء العالم وتنمية الثقافة اليهودية لدى يهود المجتمعات الغربية للحيلولة دون انصهارهم في مجتمعاتهم الأصلية. كما أعاد المؤتمر انتخاب جولدمان رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية.

المؤتمر السادس والعشرون: القدس: ديسمبر ١٩٦٤/ يناير ١٩٦٥

عُقد برئاسة «جولدمان» الذي أشار في خطاب الافتتاح إلى ضرورة بدء عهد جديد من التعاون بين إسرائيل والجماعات اليهودية في العالم (الدياسبورا)، كما أكد مسئولية دولة إسرائيل في مكافحة خطر اندماج يهود «الدياسبورا» فكرياً وثقافياً واجتماعياً في المجتمعات التي يقيمون فيها، وهو الخطر الذي اتسمت الحركة الصهيونية دائماً بحساسية دائمة ومفرطة تجاهه والذي رأت فيه تهديداً لها لا يقل عن ظاهرة العداء لليهود. ولمواجهة هذا الخطر، أوصى المؤتمر بأن تُولي المنظمة الصهيونية بالتعاون مع الحكومة الإسرائيلية قضية تدعيم اللغة العبرية والقيم القومية التقليدية لدى يهود العالم اهتماماً متزايداً. ونظراً لهبوط معدلات الهجرة إلى إسرائيل في تلك الفترة هبوطاً شديداً، شهد هذا المؤتمر بداية الضغوط الصهيونية بشأن ما عُرف بقضية اليهود السوفييت. وقد جدَّد المؤتمر انتخاب «جولدمان» رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية.

المؤتمر السابع والعشرون: القدس: يوليو ١٩٦٨

أول مؤتمر صهيوني يُعقد بعد أن دخلت التوسعية الإسرائيلية مرحلة متقدمة من مراحل التعبير عن نفسها في حرب يونيو ١٩٦٧ . وقد طُرحت قضية الهجرة اليهودية إلى إسرائيل كقضية محورية في هذا المؤتمر للدفاع عما استطاعت إسرائيل تحقيقه من تَوسُّع بالقوة المسلحة في حرب يونيو ١٩٦٧، ولتشجيع سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة، ولتطبيق السياسة التي أعلن عنها «ديان» باسم «سياسة خَلْق

الحقائق الجديدة». والواقع أن هذا يؤكد ما اعتبره «جولدمان» المهام الأساسية التي تواجه الحركة الصهيونية والتي كانت مسألة الهجرة في طليعتها. وفي هذا الصدد، صدَّق المؤتمر على قرار الحكومة الإسرائيلية بإنشاء وزارة لاستيعاب المهاجرين. وهنا يبدو أن تَوسُّع سنة ١٩٦٧ قد اختصر المسافة بين «جولدمان» من جهة و«بن جوريون» وتلاميذه «ديان» و«بيريز» من جهة أخرى، وجعل القضية المطروحة عليهم جميعاً بإلحاح هي كيفية خلق واقع سكاني جديد في الأراضي العربية المحتلة. ومن المثير للدهشة بعد هذا أن يناشد المؤتمر الشعوب العربية والقادة العرب التعجيل بإحلال السلام في الشرق العربي، وأن يدعو بيانه الختامي الدول المحبة للسلام أن تقدِّم لإسرائيل أسلحة دفاعية ضد العرب الذين يهددونها بخطر الإبادة. وفي نهاية المؤتمر، قدَّم «جولدمان» استقالته من رئاسة المنظمة الصهيونية ولم يتم اختيار خلف له. وقد أقر المؤتمر إضافة الفقرة التالية إلى «برنامج القدس (١٩٦٨)»، الذي سُمِّي «برنامج القدس وهي تُوضِّح أهداف الصهيونية بالتفصيل كما يلي: وحدة الشعب اليهودي ومركزية إسرائيل في حياته؛ تجميع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي ـ أرض إسرائيل ـ عن طريق الهجرة من مختلف البلدان؛ تدعيم دولة إسرائيل التي قامت على أساس الرؤيا النبوئية للعدل والسلام؛ الحفاظ على هوية الشعب اليهودي من خلال تعزيز التربية اليهودية والعبرية والقيم الثقافية والروحية اليهودية، وحماية الحقوق اليهودية أينما كانت.

وصياغة «برنامج القدس» صياغة مراوغة إلى أقصى حد، وهو ما جعل عملية تبنيه مسألة سهلة جداً. ورغم الموافقة الأولية على «برنامج القدس» من جانب الاتحادات الصهيونية والتجمعات اليهودية المختلفة، باعتباره شرطاً لانضمامها إلى المنظمة الصهيونية، فقد أثار منذ إقراره (وحتى الآن) نقاشات وخلافات حادة بين الاتجاهات المتعددة في الحركة الصهيونية، وخصوصاً فيما يتعلق بتأكيده محورية الهجرة إلى إسرائيل كأساس لتحقيق الصهيونية، وبالتالي إعطاء إسرائيل دور المركز بالنسبة ليهود العالم، وما يترتب على ذلك من اعتبار من لا يعتزم الهجرة إلى إسرائيل غير صهيوني.

وتمثل التجمعات الصهيونية خارج إسرائيل عموماً، والتجمعات الصهيونية في

أمريكا بشكل خاص، المعارضة الأساسية لهذه النصوص التي تؤدي ـ في نظرهم ـ إلى زيادة ثقل دولة إسرائيل داخل الحركة الصهيونية مع تقليص دور التجمعات في الخارج وتهميشها. وترفض المنظمات المؤيدة لهذا الاتجاه اعتبار اليهود «أمة» مرتبطة بوطن وتكتفي بالحديث عن «شعب يهودي» دون الارتباط بوطن واحد. كما تطالب بتأكيد المشاركة بين الدولة ويهود «الشتات» في الخارج على قدم المساواة، وبالنظر إلى الهجرة نحو إسرائيل لا كأساس لتحقيق الصهيونية وإنما كمثل أعلى.

المؤتمر الثامن والعشرون، القدس، يناير ١٩٧٢

عُقد برئاسة «أرييه بينكوس» الذي انتُخب أيضاً رئيساً للجنة التنفيذية. وقد كان واضحاً منذ البداية تصاعد النفوذ الإسرائيلي الرسمي في المؤتمر. وقد أعلن «جولدمان» اعتراضه على الحملة الإسرائيلية على الاتحاد السوفيتي حول قضية هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل. ويمكن القول بأن السمة الأساسية للمناخ الذي انعقد في ظله المؤتمر هي الإحساس بتفاقم التناقضات العرْقية والاجتماعية في إسرائيل، ولعلها المرة الأولى التي يتطرق فيها مؤتمر صهيوني إلى الناحية الاجتماعية داخل الكيان الصهيوني، بحيث خصص إحدى لجانه لدراستها، وخصوصاً بعد ظهور حركة «الفهود السود»، كأحد مظاهر احتدام التناقض بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين. ولعل هذا هو السبب في رفض قيادات المؤتمر الصهيوني إعطاء الفرصة لممثلي «الفهود السود» كي يتحدثوا أمام المؤتمر وذلك خشية ما يمكن أن يحدث من آثار سلبية على قضية الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وهي القضية التي استمر المؤتمر في تأكيد محوريتها وتأكيد ضرورة كفالة الظروف الملائمة لتشجيعها مثل الاستيعاب والاستيطان والحيلولة دون احتدام التناقضات الاجتماعية والسلالية داخل إسرائيل. وقد دعا المؤتمر إلى ضرورة دعم التعليم اليهودي والثقافة الصهيونية لدى الجماعات اليهودية في العالم. وقد استغلت بعض القيادات الإسرائيلية (بنحاس سابير ـ إيجال آلون) المؤتمر لتأكيد أهمية الهجرة للمطالبة بمزيد من المساعدات المالية من الجماعات اليهودية، وذلك لتأمين استيعاب موجات الهجرة إلى إسرائيل

عن طريق مشروعات الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، وهي المشروعات التي أشار «إيجال آلون» إلى أنها تسهم في تجديد روح الريادة في أوساط الشباب، وهو ما يعني تحقيق المزيد من إضفاء الطابع الصهيوني على الصابرا والمهاجرين الجدد، وخصوصاً بعد أن لاحظ المؤتمر عزوف الشباب عن الصهيونية ومُثُلها.

المؤتمر التاسع والعشرون: القدس، فبراير/ مارس ١٩٧٨

عُقد برئاسة «أرييه دولزين» الذي انتُخب رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية. وشارك في هذا المؤتمر ـ لأول مرة ـ ممثلون ومراقبون من خمس منظمات يهودية عالمية هي: «الاتحاد العالمي لليهود الشرقيين» ـ منظمة «مكابي» العالمية ـ «الرابطة العالمية لليهود التقدميين» ـ «المجلس العالمي للمعابد المحافظة» ـ «المؤتمر العالمي للمعابد الأرثوذكسية».

وجاء المؤتمر عقب صعود «الليكود» إلى الحكم، ففقد التجمع العمالي «المعراخ» مكانته كقوة أولى في الحركة الصهيونية، كما تغيَّرت التحالفات داخل المؤتمر لصالح «الليكود» حيث انفرط الحلف التقليدي بين العمل «ومزراحي» نتيجة انضمام الأخير إلى تحالف «الليكود». وأبدت «الكونفدرالية العالمية للصهيونية العمومية» استعدادها للانضمام للائتلاف الجديد. وفي المقابل، نشأ تحالف بين «المعراخ» وممثلي اليهود الإصلاحيين. وقد انعكس هذا التحول على مناقشات المؤتمر، فشهدت مداولات تشكيل اللجنة التنفيذية خلافات حادة بين الكتلتين على توزيع مقاعد اللجنة، كما تفجرت الخلافات بينهما عند مناقشة مسألة تمثيل اليهود الشرقيين بشكل مناسب في أجهزة المنظمة الصهيونية.

وعكست مناقشات المؤتمر جو الأزمة العامة التي تعيشها الحركة الصهيونية والتي تجسَّدت في عدد من الظواهر البارزة لعل أهمها تَراجُع معدلات الهجرة إلى الكيان الصهيوني وتزايد معدلات النزوح والتساقط، بالإضافة إلى الإخفاقات المستمرة في مجال التعليم اليهودي وانفصال الشباب اليهودي بشكل متزايد عما يُسمَّى «التراث اليهودي» وارتفاع نسبة الزواج المُختلَط، وهو ما اعتبره أعضاء المؤتمر كارثة سكانية تزداد حدتها يوماً بعد يوم.

وأولى المؤتمر التوسع في إقامة مستوطنات جديدة اهتماماً بالغاً، وكذا العمل على سرعة استيعاب المهاجرين في المستوطنات القائمة. وبشكل عام، تميَّزت المناقشات بالتكرار والصخب والتهديد بالانسحاب من جانب هذا التيار أو ذاك، ولهذا فقد أُحيلت القرارات إلى محكمة المؤتمر للبت فيها ولم يتمكن المؤتمر من إعلان مقرراته في جلسته الختامية.

المؤتمر الثلاثون: القدس: ديسمبر ١٩٨٢

عُقد برئاسة «آرييه دولزين»، وهو المؤتمر الأول بعد توقيع معاهدة السلام بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية، وقد جاء بعد أشهر قليلة من الغزو الصهيوني للبنان وما أسفرت عنه الحرب اللبنانية من تغيُّرات جوهرية في خريطة الصراع العربي الصهيوني. كما صاحب المؤتمر تصاعُد الرفض داخل إسرائيل وخارجها لسياسات حكومة «الليكود».

وقد تركزت مناقشات المؤتمر حول المشاكل التقليدية للحركة الصهيونية وأهمها مشكلة النزوح والتساقط وإخفاق جهود الدولة والمنظمة الصهيونية في جَلْب المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، بالإضافة إلى عدم إقبال الشباب على التعليم اليهودي. وكالعادة، لم يتوصل المؤتمر إلى تعريف اليهودي ولا تعريف الصهيوني، وهو ما دفع الكثيرين من أعضاء المؤتمر إلى التعبير عن خيبة أملهم إزاء فشل المؤتمرات الصهيونية المتوالية في مواجهة أيٍّ من المشاكل الملحة للحركة الصهيونية.

وبالنسبة للاستيطان، تقدَّم مندوبو «الليكود» و«مزراحي» و«هتحيا» بمشروع قرار ينص على حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل كحق أبدي غير قابل للاعتراض. واختلف معهم مندوبو «المعراخ» في تحديد أفضلية مناطق الاستيطان، حيث يرى هؤلاء ضرورة إعطاء الأولوية للتطور الاستيطاني الواسع في المناطق التي لا توجد بها كثافة سكانية كبيرة وفي المناطق التي تشكل أهمية حيوية لأمن إسرائيل.

وكاد المؤتمر أن يسفر عن انشقاق في الحركة الصهيونية عندما حاول «الليكود»

تشكيل اللجنة التنفيذية بدون «حركة العمل» وهو ما أدَّى إلى تشابك المندوبين بالأيدي والكراسي وتهديد «حركة العمل» بتعطيل المؤتمر. وتعرَّض المؤتمر لهزة أخرى حين قدَّم المراقب المالي للمنظمة تقريراً اتهم فيه كبار المسئولين بإساءة استخدام الأموال التي يتبرع بها يهود العالم.

وتعرَّض المؤتمر لقضية الفجوة الطائفية بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين في إسرائيل، واتهم اتحاد اليهود الشرقيين كلاً من وزير الخارجية ورئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية بتجاهل ممثلي الاتحاد عمداً. وقد أعاد المؤتمر انتخاب «دولزين» رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة.

المؤتمر الحادي والثلاثون: القدس: ديسمبر ١٩٨٧

ناقش المؤتمر كالعادة قضية «تعريف اليهودي» وأصدر قراراً في هذا الصدد بمنح تيارات الديانة اليهودية كافة حقوقاً متساوية وهو قرار بلا معنى. كما ناقش المؤتمر قضية حدود الدولة ولم يصل إلى أية قرارات في هذا الصدد كالعادة أيضاً. ولم يتم الموافقة على مشروع القرار الذي قدمته حركة العمل الداعي لإنهاء السيطرة على ١,٣ مليون عربي. وحتى بعد تعديله وفوزه بالأغلبية، لم يَصدُر القرار لأن اليمين هدد بالانسحاب. ومن الواضح أن قادة يهود العالم لم يَعُد لهم أي تأثير على سياسة الحكومة الإسرائيلية. وأشارت قرارات المؤتمر إلى تدنِّي الهجرة إلى إسرائيل وازدياد النزوح منها. وطرح البعض مبدأ ثنائية المركزية (أي أن يكون ليهود العالم مركزان، واحد في إسرائيل والثاني في الدياسبورا) بعد فشل «برنامج القدس» في تحقيق أهدافه. والدلالة العملية لهذا المبدأ هو أن إسرائيل لم تَعُد مركزاً روحياً لليهود كما تدَّعي الحركة الصهيونية بل إن فكرة المركز الروحي نفسها قد اشهرت إفلاسها. وناقش المؤتمر موضوع «الفلاشا» ويهود سوريا. وكان التركيز في القرارات على التربية اليهودية والصهيونية رغم أن القرارات عكست أيضاً تمزقاً شديداً، حتى أن البعض ناقش مرة أخرى مبرر استمرار بقاء المنظمة الصهيونية بعد إنجاز هدف إقامة الدولة العبرية.

وقد عكس المؤتمر الانحسار الأيديولوجي للصهيونية خصوصاً أنه جاء بعد نشوب انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض العربية المحتلة وانكشاف الأزمة العميقة في الدولة الصهيونية.

ومما يجدر ذكره أنه، خلال المؤتمر الحادي والثلاثين، لم تَعُد القوة المهيمنة على حكومة المستوطنين هي نفسها القوة المهيمنة على المنظمة، إذ انتقل ميزان القوى ولأول مرة منذ عام ١٩٤٨ إلى كتلة تمثل التحالف بين بعض الصهاينة الاستيطانيين و«حركة العمل الصهيونية» (حزب العمل وحزب مابام وراتس وياحد) من جهة، والحركات الصهيونية العالمية (التوطينية) مثل الكونفدرالية العالمية للصهيونيين المتحدين والحركة الصهيونية الإصلاحية وحركة المحافظين من جهة أخرى، حيث استحوذ هذا التحالف على ٣٠٨ مندوبين من مجموع ٥٣٠ مندوباً. وقد حدث هذا الانقلاب بعد أن شعر الإصلاحيون والمحافظون بأن اليمين الصهيوني (الليكود وغيره)، المتحالف مع الأحزاب الدينية، سيعمل على تمرير قانون «من هو اليهودي»، ذلك إلى جانب الاستياء المتراكم من ممارسات حكومة الليكود الإسرائيلية نتيجة سياستها الداخلية والخارجية. وقد انتُخب «سيمحا دينيتز» رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة خلفاً «لآرييه دولزين».

المؤتمر الثاني والثلاثون: القدس: يوليو ١٩٩٢

بلغت ميزانية المنظمة ٤٩ مليون دولار مقابل ميزانية الوكالة اليهودية التي بلغت ٤٥٠ مليون دولار مما يعني تراجع أهميتها. وقد استُنفد معظم الوقت في تدبير التعيينات في المناصب والصراع على الوظائف رغم أنه كان قد وُوفق على معظمها قبل المؤتمر. وقد لوحظ أن معظم التعيينات تمت على أساس سياسي وليس على أساس الكفاءة، كما لوحظ أن أعضاء المؤتمر لم يتم انتخابهم إذ تم تعيينهم عن طريق عقد الصفقات. وقد أجمع المراقبون على أن المنظمة تعاني تضخُّم البيروقراطية والإسراف والابتعاد عن الأيديولوجية الصهيونية. وقد فُسِّر ذلك على أساس تعاظم دور المؤسسات الصهيونية غير السياسية في الحركة الصهيونية، وخصوصاً تلك التي تنتمي إلى التيارات الدينية المختلفة. ورغم الحديث عن

ضرورة تشجيع الهجرة، لم يُسمح بأن يلقي «ميخائيل تشلينوف» (رئيس المنظمة العليا لمهاجري الاتحاد السوفيتي سابقاً «فاعد») كلمته، وذلك لأن أعضاء الوفد السوفيتي حضروا باعتبارهم مراقبين ليس لهم حق الانتخاب، وقد انسحب أعضاء الوفد لهذا السبب.

وكانت المشاكل الصهيونية كلها لا تزال قائمة، فاستمر الحديث الممل مرة أخرى عن ضرورة توثيق العلاقة بين الصهيونية في الشتات (أي الصهيونية التوطينية) وإسرائيل وضرورة تقوية التعليم اليهودي وتعلُّم العبرية ومركزية إسرائيل في حياة «الدياسبورا»، وقد أقر المؤتمر أهمية تشجيع الهجرة إلى إسرائيل من الدول الغربية، وتأسيس لجنة تستهدف تحفيز الهجرة من هذه البلدان في ظل خطورة الوضع «الديمجرافي» الذي يهدد استمرار وجود أغلبية يهودية داخل إسرائيل. كما نادى بضرورة تشجيع الإسرائيليين الذين هاجروا منها بالعودة إليها مرة أخرى، وقد أشار إلى خطورة تزايد معدلات استيعاب الجماعات اليهودية داخل مجتمعاتهم وتأثير ذلك على مركزية إسرائيل في حياة يهود الشتات وعلاقاتهم بها. وإدراكا لهذا الواقع الجديد والمواجهة بين إسرائيل ويهود الشتات أقر المؤتمر بضرورة تحديث «برنامج القدس» حتى يكون أكثر واقعية وأكثر استجابة لواقع ومتطلبات الجماعات اليهودية في الشتات. ونظراً لتكرار القرارات نفسها، أطلق كثير من المعلقين الإسرائيليين التصريحات السلبية، فشبه أحدهم الحركة الصهيونية بالعظام الجافة «وهيكل بلا وظيفة»، وقال آخر إن «المولد الصهيوني على وشك الانفضاص». وقال ثالث إنه قد حان الوقت لإطفاء الأنوار وليذهب كلٌّ إلى حاله، وقال رابع إن هذه ليست حركة صهيونية وإنما هي حركة أحباء صهيون أو حركة متبرعي صهيون. وقد لخص أحد مراسلي الإذاعة الإسرائيلية الموقف كله حين بدأ حديثه عن المؤتمر قائلاً: «هل ما زالت هذه المؤسسة قائمة؟» ومما يجدر ذكره أنه لم يجر انتخاب أي من المندوبين الذين حضروا إلى هذا المؤتمر، إذ نجحوا كلهم بالتزكية نظراً لعدم وجود منافسين، مما يبيّن مدى عدم اكتراث الجماهير اليهودية بالحركة الصهيونية.

عُقد هذا المؤتمر متأخرا عن موعده وقد كان المفروض أن يعقد في عام ١٩٩٦. وقد تم تأخيره حتى يتزامن مع الذكرى المئوية للمؤتمر الصهيوني الأول. وحضر المؤتمر ٧٥٠ مندوبًا من يهود العالم (حوالي ثلاثة أرباعهم من اليهود الإصلاحيين أو المحافظين) و١٩٠ مندوبًا عن المستوطنين الصهاينة. وقد وصل «عيزر وايزمان»، رئيس الدولة، «وبنيامين نتنياهو»، رئيس الوزراء، متأخرين عن موعدهما. ولم تعر الصحف الإسرائيلية المؤتمر اهتماماً كبيراً، ونشرت أخباره في مقابل صفحة الوفيات!

وقد اهتم المؤتمر بمناقشة طبيعة وماهية الصهيونية ودورها على أبواب الألفية الجديدة والتحديات التي تواجهها وكذلك علاقة الجماعات اليهودية (في العالم) بدولة إسرائيل. وقد احتلت النقطة الأخيرة أهمية خاصة خلال المؤتمر نظراً لتصاعد التوتر بين المؤسسة اليهودية «الأرثوذكسية» داخل إسرائيل من جهة واليهود الإصلاحيين والمحافظين في «الشتات» من جهة أخرى حول مسألة التهويد والاعتراف بعقود الزواج التي يجريها الحاخامات التابعون للتيار الإصلاحي والمحافظ. ويلاحظ صعود تيار اليهودية الإصلاحية واليهودية المحافظة داخل الحركة الصهيونية بعد فوز ممثليهم في الانتخابات التي تمت لاختيار المندوبين الأمريكيين إلى المؤتمر، فيما اعتبره البعض نقطة تحول تاريخية في موازين القوى داخل المنظمة الصهيونية. وقد فازت الحركة الإصلاحية وحدها بما يقرب من نصف عدد المندوبين البالغ عددهم ١٤٥ الممثلين للولايات المتحدة في المؤتمر، حيث استثمرت الحركة تنامي مشاعر الغضب بين اليهود غير «الأرثوذكس» على القانون الخاص بالتهويد الذي كان ينظر في الكنيست الإسرائيلي آنذاك، والذي يعطي شرعية للحاخامات «الأرثوذكس» فقط فيما يتعلق بمسألة التهويد وعقود الزواج. وعملت الحركة الإصلاحية على الدفع برؤيتها خلال المؤتمر والمطالبة باعتراف إسرائيل بسلطة رجال الدين اليهود غير «الأرثوذكس». وقد أقر المؤتمر بالفعل أهمية إعلاء مبدأ التعددية (داخل الإطار اليهودي)، ومطالبة الحكومة الإسرائيلية بعدم إدخال أي تغييرات على قانون العودة، وعدم تعديل التشريعات

الدينية دون وجود إجماع واسع داخل إسرائيل وبين الجماعات اليهودية خارج إسرائيل بشأنها. وقد حذّر الحاخام «نورمان رام»، رئيس جامعة «يشيفا»، من إعطاء ثقل غير حقيقي للحركتين الإصلاحية والمحافظة داخل الحركة الصهيونية. وهذه كلها موضوعات «قديمة» سبق نقاشها من قبل.

وكالمعتاد كان هناك كثيرمن الاقتراحات معظمها طُرِحَ من قبل مثل: فصل الدين عن الدولة ـ تقوية الديموقراطية الإسرائيلية ـ حذف مفهوم «نفى الدياسبورا» على أن يحل محله مفهوم «مركزية إسرائيل في الحياة اليهودية» ـ مفهوم التعددية يحل محل مفهوم «أتون الصهر» أو «مزج المنفيين»، بمعنى أن تحتفظ كل جماعة يهودية مهاجرة إلى فلسطين المحتلة بملامحها الإثنية والدينية الأساسية التي أتت بها من بلدان المهجر (أي الوطن الأصلي) ـ تغيير الموقف من النازحين (يوريديم) ـ الاهتمام بالمواطنين غير اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل ـ الاهتمام بأسلوب الحياة والبيئة في إسرائيل ـ إنشاء «بعثات سلام إسرائيلية»، أي أن يقوم الشباب اليهودي في العالم بأداء نوع من الخدمة «القومية» في إسرائيل نيابة عن الشعب اليهودي.

وقد تواصل الحديث خلال هذا المؤتمر عن أهمية دعم التعليم اليهودي والصهيوني وتعلُّم العبرية ومركزية إسرائيل في حياة «الدياسبورا» وتحفيز الهجرة إلى إسرائيل والاستيطان بها. وقد أقر المؤتمر تفعيل قرار تأسيس قسم «ماجشميم» «هاجشاما» (hagshamah) أو «الصهيونية التجسيدية» الجديد وصياغة مهمته ورسالته. وكان المؤتمر الثاني والثلاثون قد أقر أن تعمل المنظمة الصهيونية من خلال هيئتين هما: هيئة التجسد (هاجشاما) و«هيئة النشاط الصهيوني». وهذا القسم، الذي تأسس بالفعل عام ١٩٩٨، يتوجه للشبيبة والحركات الطلابية الصهيونية بهدف زيادة معدلات الهجرة إلى إسرائيل وبالذات من الدول الغربية، وذلك في ظل تراجع الهجرة إلى إسرائيل وتزايد معدلات نزوح الإسرائيليين عنها، ويخصص لهذا القسم ولأنشطته ٥٠٪ من ميزانية المنظمة الصهيونية. وفي محاولة أخرى لاستقطاب الشباب إلى الحركة الصهيونية أقر المؤتمر بأن تتراوح أعمار ٢٥٪ من مندوبي المؤتمر الصهيوني بين ١٨ ـ ٣٠ سنة.

كما نشبت المعارك المعتادة: فحينما قال «يوسى ساريد» (عضو الكنيست ورئيس

حزب ميرتس) أن أي شخص يساهم في توسيع المستوطنات يرتكب فعلاً معادياً للصهيونية لأنه يعرض عملية السلام للخطر، وحين قام بالهجوم على «نتنياهو»، قاطعته أصوات عالية تتهمه بأنه ليس يهوديا، بل وطالبه البعض بالذهاب إلى وطنه!

وقد هاجمت «شوشانا كاردين»، رئيسة حركة «النداء الإسرائيلي الموحد»، الطبيعة السياسية للحركة الصهيونية وطالبت بإعادة تعريفها بحيث تصبح مشاركة حقيقية بين الدولة الصهيونية والجماعات اليهودية في العالم، وأن تقوى أواصر العلاقة بينها.

وكانت قرارات المؤتمر الصهيوني كلها ذات طابع إداري إجرائي، وتنبع معظمها من إحساس أعضاء المنظمة الصهيونية والقائمين عليها بأن المنظمة غدت بلا قيمة وأنه أصبح من الممكن الاستغناء عنها (على أن تقوم الحكومة بالوصول مباشرة إلى أعضاء الجماعات اليهودية في العالم). وكان من ضمن القرارات إقامة مشاركة حقيقيه بين إسرائيل ويهود العالم ينعكس على اختيار المندوبين، بحيث يكون نصفهم من إسرائيل والنصف الآخر من يهود العالم، وهو قرار يعكس المحاولة اليائسة من جانب المنظمة الصهيونية أن تصبح لها دور، ولكنه في ذات الوقت تعبير عن تآكل دورها.

ورغم هذا فقد برزت خلال هذا المؤتمر التصريحات التي ترى أن المنظمة الصهيونية أصبحت غير ذات معنى، حيث صرح «اسمار شورش» رئيس «المعهد اللاهوتي اليهودي» (Chancellor of the Jewish Theological Seminary) بأن المنظمة الصهيونية العالمية ماتت منذ زمن بعيد، وأحد الدلائل على ذلك أن ٢٪ فقط من اليهود الأمريكيين شاركوا في انتخابات المؤتمر الصهيوني لعام ١٩٩٧.

المؤتمر الصهيوني الرابع والثلاثون: القدس: يونيو ٢٠٠٢

قرر ضرورة الحرب ضد معاداة السامية (أي معاداة اليهود واليهودية). وهذا القرار لا يختلف عن مجموعة من القرارات صدر أولها في المؤتمر الصهيوني الثاني (١٨٩٨) وصدرت بعد ذلك عدة مرات. ولكن الجديد هذه المرة هو أن المؤتمر قرر الحرب ضد كل من معادة السامية ومعاداة الصهيونية. فقد أكد المؤتمرون تأييدهم

لرئيس الوزراء «شارون» وللحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي وقوات الأمن، أي لكل مؤسسات الإرهاب الصهيوني. بل إن المؤتمر طالب الحكومة الإسرائيلية بضرورة دعم الاستيطان في النقب ووادي عربا والجليل وتشجيعه، كما دعا الحكومة إلى تذليل كل العقبات البيروقراطية التي تعوق الاستيطان في هذه المناطق.

المنظمة الصهيونية إذن تؤيد الإرهاب الصهيوني والتوسع الصهيوني وكل أفعال الدولة الصهيونية، ولهذا قرر المؤتمر ضرورة أن يُرفع علم إسرائيل في كل المؤسسات والمنظمات والمشروعات التي تدعمها المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية. ولا يُفهم على وجه الدقة معنى هذا القرار ـ فالعلم الإسرائيلي يُرفع حتى في كثير من المعابد اليهودية في الولايات المتحدة، وكأن الدولة الصهيونية، بكل جرائمها اليومية، أصبحت جزءاً من العقيدة اليهودية. هل هناك بعض المؤسسات اليهودية في الولايات المتحدة التي تدعمها المنظمة الصهيونية لا ترفع علم إسرائيل؟ وهل المطلوب أن ترفع هذه المؤسسات العلم حتى يؤكد الصهاينة انتماء هذه المؤسسات للشعب اليهودي وليس للولايات المتحدة؟ هل هي محاولة صهيونية لتعميق الولاء المزدوج: أي أن يشعر اليهودي أنه لا ينتمي بشكل كامل لوطنه، فهو ـ حسب الرؤية الصهيونية ـ يدين في المقام الأول بالولاء للوطن القومي اليهودي؟

لو قبلنا بهذا التفسير فإن هذا يوضح مغزى القرار الذي اتخذه المؤتمر بمطالبة الرئيس «جورج بوش» بالعفو عن «جوناثان بولارد» وإطلاق سراحه. «وجوناثان بولارد» هو المواطن اليهودي الأمريكي الذي كان يعمل في إحدى المؤسسات الأمنية الأمريكية وانطلاقاً من صهيونيته قام بالتجسس على الولايات المتحدة لحساب إسرائيل، وسرب لها كماً هائلاً من الوثائق والمعلومات السرية مما أضر بالأمن القومي الأمريكي. «فبولارد» بهذا المعنى هو الرمز المتعين للولاء المزدوج.

كما أصدر المؤتمر بعض القرارات الأخرى التي يمكن أن نصفها بأنها مكررة، نظراً لأن معظم المؤتمرات السابقة قامت بإصدار قراراتٍ مماثلة. فقد أصدر المؤتمر قراراً بتأكيد مركزية القدس وأهمية دعم السياحة والتربية في اقتصاد عاصمة إسرائيل (أي القدس). كما أكد المؤتمر ضرورة تنمية التعليم اليهودي الصهيوني وزيادة ميزانية الحركات الشبابية. وقد لوحظ أن ٢٥ بالمئة من المندوبين في هذا المؤتمر

كانوا تحت سن الثلاثين. وقد رحب المؤتمر بمشاركة الشباب ودعا الوكالة اليهودية أن تعيد لحركات الشباب المسئوليات التي كانت تضطلع بها في الماضي وأن تدعم حركات الريادة الشبابية. وقرر المؤتمر أنه يتعين على جميع مؤسسات المنظمة أن تضم ٢٥ بالمائة من القيادات الشبابية.

وقد ناقش المؤتمر مسألة تراجع مكانة المنظمة الصهيونية بين الجماعات اليهودية في العالم، وقد أقر المؤتمر إصدار تعليماته لوضع ميثاق جديد بين المنظمة وإسرائيل وكذلك تحديث الاتفاق مع الوكالة اليهودية في إسرائيل، وهو الأمر الذي لم يتحقق حتى المؤتمر الخامس والثلاثين، كذلك تأسيس لجنة عليا لدراسة وضع الاتحادات القطرية الصهيونية ووضع خطة عملية للإرتقاء بقدراتها ومكانتها بين الجماعات اليهودية في الشتات.

وفي محاولة لاستعادة مكانة المنظمة التي فقدتها نتيجة تجريدها من بعض وظائفها، أقر المؤتمر إعادة إحياء نشاط التعليم غير الرسمي داخل المنظمة الصهيونية ونقل مسئولية هذا النوع من التعليم الذي يستهدف منظمات الشبيبة والطلاب والكبار من الوكالة اليهودية إلى المنظمة الصهيونية علما بأنه كان قد تم توحيد ونقل مسئولية التعليم الرسمي وغير الرسمي في مرحلة سابقة إلى الوكالة اليهودية. ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراءات في هذا الصدد حتى المؤتمر الخامس والثلاثين. وفي محاولة أيضا لجذب الشباب وخلق قيادات جديدة داخل المنظمة اقر المؤتمر أن تعمل كافة المؤسسات والهيئات التابعة للمنظمة الصهيونية نحو رفع نسبة تمثيل الشباب (١٨ ـ ٣٠ سنة) داخل مجالسها ولجانها وبعثاتها وقيادتها لتكون ٢٥٪.

كما أثار المؤتمر مشكلة تراجع ميزانية المنظمة الصهيونية بشكل كبير منذ المؤتمر السابق واقر وضع خطة لزيادة ميزانيتها إلى الضعف خلال الأربع سنوات القادمة وفي حال فشل الحصول على هذه الموارد المطلوبة من الوكالة اليهودية أو الحكومة الإسرائيلية أو من الصندوق القومي اليهودي أو من الاتحاد الاستعماري اليهودي (Jewish Colonial Trust) أن تقوم المنظمة بحملة مستقلة لتعبئة الموارد، ولكن لم يتم تحقيق هذا الهدف بحلول المؤتمر الخامس والثلاثين.

وقد استمرت خلال هذا المؤتمر ملامح التوتر بين إسرائيل والمنظمة حول مسألة

التهويد، حيث أيد المؤتمر حكم المحكمة العليا الإسرائيلية الصادر عام ٢٠٠٢ والذي طالب الحكومة الإسرائيلية بالاعتراف بعمليات التهويد التي تتم على أيدي رجال الدين الإصلاحيين والمحافظين كما طالب المؤتمر الكنيست الإسرائيلي بإصدار تشريع يبيح الزواج المدني، وكذلك إقرار قانون أساسي لحرية العقيدة (Basic Law for Freedom of Religion).

وقد أقر المؤتمر أهمية تشجيع الهجرة إلى إسرائيل من الدول الغربية وتأسيس لجنة تستهدف تحفيز الهجرة من هذه البلدان في ظل خطورة الوضع الديمغرافي الذي يهدد استمرار وجود أغلبية يهودية داخل إسرائيل كما نادى بضرورة تشجيع الإسرائيليين الذين هاجروا منها بالعودة إليها مرة أخرى، وقد أشار إلى خطورة تزايد معدلات استيعاب الجماعات اليهودية داخل مجتمعاتهم وتأثير ذلك على مركزية إسرائيل في حياة يهود «الشتات» وعلاقاتهم بها. وإدراكا لهذا الواقع الجديد والمواجهة بين إسرائيل ويهود «الشتات» أقر المؤتمر بضرورة تحديث «برنامج القدس» حتى يكون أكثر واقعية وأكثر استجابة لواقع ومتطلبات الجماعات اليهودية في الشتات.

في وسط كل هذا التأييد المحموم للدولة الصهيونية هنأ المؤتمر الوكالة اليهودية والمجلس الصهيوني لتعاونهما مع الجماعة الدرزية ودعا لتعميق العلاقة بينهما وبين هذه الجماعة باعتبارها شريكاً يمكن الاعتماد عليه في المشروع الصهيوني. ومرة أخرى يجب ألا نأخذ التصريحات الصهيونية على عواهنها. إذ إن السؤال يطرح نفسه: المشروع الصهيوني مشروع لتأسيس دولة يهودية خالصة، تضم أعضاء ما يُسمى «الشعب اليهودي»، وأعضاء الشعب اليهودي وحده، ولذا فقانون العودة الصهيوني ينطبق على اليهود أينما كانوا، ويستبعد من سواهم، بما في ذلك «الدروز»! وهذا ما عرفه عملاء إسرائيل من أعضاء جيش «لحود» في جنوب لبنان. فحينما فر الجيش الإسرائيلي حاول العملاء الفرار معه، فمنعتهم القوات الإسرائيلية من دخول أرض الميعاد! ومن نجح منهم في دخول إسرائيل عُزل في مخيمات خاصة وتم التخلص منه في أول فرصة ممكنة! وإذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن أن نصدق دعوة المؤتمر المواطنين العرب في إسرائيل إلى الاندماج في المجتمع الإسرائيلي كمواطنين لهم

كافة الحقوق في الدولة؟ ومن المفارقات المضحكة أن يطالب المؤتمر بعدم التمييز ضد القطاع العربي، ثم يطالب في الوقت نفسه بالتصدي بعنف للمطلب العربي بحق العودة.

المؤتمر الصهيوني الخامس والثلاثون: القدس، ٢٠٠٦

كان محور اهتمام المؤتمر الخامس والثلاثين (٢٠٠٦) كيفية تفعيل «برنامج القدس الجديد» وتوثيق العلاقة بين الحركة الصهيونية والجماعات اليهودية في العالم وتحفيز دعمهم لها، واتخذ المؤتمر شعار «إحياء وتجديد الحركة الصهيونية» (innovation and revitalization) بهدف التصدي للتراجع المستمر في أهمية الحركة الصهيونية ومكانتها وكذلك ميزانيتها.و مع ذلك شهد المؤتمر استمرار عزوف أفراد الجماعات اليهودية عن المشاركة في فعالياته حيث تراجع عدد المشاركين في انتخابات المؤتمر من أعضاء الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة من ١٠٧٨٠٠ عام ١٩٩٧ إلى ٨٨٧٠٠ عام ٢٠٠٢ وإلى ٧٥,٧٠٠ عام ٢٠٠٦. وقد حصل ممثلو الحركات الدينية الصهيونية على ١٢٢ من إجمالي المقاعد البالغ عددها ١٤٥ واحتفظ التيار الديني الإصلاحي بصدارته.

كما حاول المؤتمر التصدي لمسألة تجديد المنظمة الصهيونية وإعادة هيكلتها بشكل يساهم في توسيع قاعدة العضوية فيها في تحفيز دعم ومساندة الجماعات اليهودية لها خاصة في ظل تراجع ميزانية المنظمة الصهيونية ومواردها. وكانت هناك محاولات منذ عام ٢٠٠٢ لصياغة دستور جديد للمنظمة ووضع ميثاق جديد بينها وبين إسرائيل خاصة فيما يخص المساهمة المالية للحكومة الإسرائيلية في ميزانية المنظمة الصهيونية وكذلك تحديث الاتفاق مع الوكالة اليهودية، وكان المجلس الصهيوني قد اقر عام ٢٠٠٥ عملية التجديد وإعادة الهيكلة وأصدر تعليماته بتشكيل «لجنة التجديد» لكن لم يتم اتخاذ خطوات فعالة في عملية التجديد حتى إنعقاد المؤتمر الـ٣٥.

كذلك تناول المؤتمر تراجع ميزانية المنظمة الصهيونية رغم القرارات التي تم

اتخاذها في المؤتمر الرابع والثلاثين بوضع برنامج لزيادة ميزانيتها، حيث بلغت ١٣,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٦ مقارنة بـ ٤٩ مليون دولار عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ وهو ما يعكس تراجع مساهمات منظمات الجباية اليهودية للوكالة اليهودية وللمنظمة الصهيونية، وقد قرر المؤتمر تشكيل قوة عمل للميزانية (budgetary task force) لإيجاد سبل لزيادتها.

كما أكد المؤتمر على ضرورة التوجه إلى الشباب وتمثيلهم بشكل أكبر في المؤسسات الصهيونية ومؤسسات المنظمة الصهيونية. وكان المؤتمر الرابع والثلاثون قد قرر تأسيس لجنة استشارية للتخطيط للشباب ولكن لم يتم تفعيلها ودعا المؤتمر الخامس والثلاثون إلى ضرورة تفعيل هذه اللجنة وإطلاق لقب أو منصب جديد هو « العضو الشاب في الحركة الصهيونية» (Young Member of the Zionist Movement (YAZM)). كما دعا المؤتمر إلى تأسيس قوة عمل لمراجعة كافة القرارات التي تم اتخاذها منذ المؤتمر الرابع والثلاثون الخاصة بتمثيل الشباب داخل المؤسسات الصهيونية (الاتحادات الصهيونية ومؤسسات المنظمة الصهيونية) وإيجاد سبل لتفعيل هذه القرارات، وكذلك الدعوة لعقد مؤتمر صهيوني للشباب كل أربع سنوات.

كما تناول المؤتمر القضايا التي تعكس استمرار أزمة الصهيونية مثل توتر العلاقة بين إسرائيل والجماعات اليهودية في العالم وتزايد معدلات اندماجهم في بلادهم، ومشاكل التهويد والزواج في إسرائيل بالنسبة للكثيرين من المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي سابقا ودول أوروبا الشرقية والتي لا يعترف بيهوديتهم وفقا للمؤسسة الدينية «الأرثوذكسية» ومن ثم لا يحق لهم الزواج في إسرائيل، وطالب المؤتمر بضرورة إيجاد أطر للزواج والطلاق موازية للأطر القائمة حالياً، كذلك مشاكل النزوح عن إسرائيل، والتي تشير التقديرات أنها تعادل أو تزيد عن معدلات الهجرة إلى إسرائيل، وصعوبات استيعاب المهاجرين الجدد، وخاصة المهاجرين اليهود من أثيوبيا، واتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الإسرائيلي وتزايد معدلات الفقر.

مما سبق، نرى أن وضع المنظمة الصهيونية أصبح هامشياً بالنسبة لكلٍّ من الدولة الصهيونية والجماعات اليهودية، حيث شهدت خلال العقود الأخيرة تراجعاً مستمراً في مكانتها ووظائفها ومواردها ومشاركة أفراد الجماعات اليهودية في صفوفها أو فعالياتها، وهو ما يثير مرة أخرى الجدل في شأن مبرر استمرار بقائها. وليس مصادفة أن المبرر الرسمي الذي يعطى اليوم لبقاء الوكالة اليهودية هو كونها الهيئة الوحيدة القادرة على أن تشكل قناة لتحويل الأموال من المتبرعين اليهود، وخصوصاً في الولايات المتحدة، إلى دولة لا يحق لها جمع مثل هذه التبرعات (الدولة الصهيونية).

والملاحَظ من متابعة سير المؤتمرات الصهيونية المختلفة، أن الاختلافات والصراعات التي قامت بين أنصار التيارات الصهيونية المختلفة، من صهيونية سياسية وصهيونية عمالية أو عملية أو ثقافية أو دينية أو توفيقية، لا تعدو أن تكون خلافات داخل «الأسرة الواحدة» حول أفضل الأساليب وأكثرها فاعلية دون أن تتجاوز هذا إلى الأهداف النهائية التي هي موضع اتفاق عام بين هذه التيارات.

وقد أُثيرت في الآونة الأخيرة شكوك قوية ـ من جانب كثير من القيادات والتيارات الصهيونية ـ حول جدوى المؤتمرات الصهيونية ومدى فاعليتها. إذ يرى الكثيرون أن المؤتمرات تحوَّلت إلى منتديات كلامية، أو بالأحرى إلى ما يشبه الأسطوانة المشروخة التي تكرر الكلمات والمطالب والتوصيات نفسها، ومن ثم فقد أصبحت عاجزة عن مواجهة المظاهر المتفاقمة للأزمة الشاملة للحركة الصهيونية ودولتها، التي تتمثل في مشاكل النزوح والتساقط واندماج اليهود في مجتمعاتهم والزواج المُختلَط والتمايز بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، بالإضافة إلى انفضاض يهود العالم عن حركة الصهيونية بما يكرس عزلتها. ومن أبرز الدلائل على تلك الأزمة أن المؤتمرات الصهيونية المتتالية لم تفلح حتى الآن في الاتفاق على حلٍّ لمشكلة «من هو اليهودي» و«من هو الصهيوني» رغم أنها تأتي دائماً في مقدمة الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال في المؤتمرات المختلفة. وإذا كان البعض يحاول أن يُرجع هذا العجز إلى أسباب فنية وتنظيمية فقد بات واضحاً أن مظاهر الأزمة

ذات طبيعة تاريخية وحتمية تتجاوز الحدود التنظيمية لتصل إلى جذور المشروع الصهيوني نفسه وإلى طابع نشأته وتطوره. ولهذا، فليس من قبيل المبالغة أن يُضاف عجز المنظمة الصهيونية بهيئاتها، المختلفة ومنها المؤتمر، إلى مجمل المظاهر العامة لأزمة الحركة الصهيونية.

وفي محاولة لمواجهة هذه الأزمة، وضع «المجلس الصهيوني العام» عام ١٩٨٦ سلسلة من المعايير عُرفت باسم «متسفوت»، وهي كلمة عبرية تعني «الأوامر والنواهي» الدينية، فكأن المبادئ الصهيونية الجديدة هي بمنزلة الأوامر والنواهي الدينية. وتهدف هذه المبادئ أو «المتسفوت» الجديدة إلى تحديد المهام التي يجب أن يضطلع بها كل من يعتبر نفسه صهيونياً، وذلك حتى يمكن التمييز بين الأعضاء الحقيقيين للحركة الصهيونية وبين أصدقاء إسرائيل. وهذه المبادئ تقضي بأن يقوم أعضاء المنظمة الصهيونية بالبدء، هم وأسرهم، بالهجرة إلى إسرائيل. وحيث إن التعليم اليهودي أكبر ضمان للحفاظ على التراث اليهودي وتفرُّد الشعب اليهودي وتميُّزه، لذا يجب أن يزوِّد كل صهيوني نفسه وأولاده بتعليم صهيوني مكثف، وأن يشجع أولاده على الانضمام إلى حركات الشباب الصهيوني بل أن يكون جو المنزل نفسه ذا طابع صهيوني، ويجب على الصهاينة أن يجعلوا التقويم الصهيوني جزءاً عضوياً من حياتهم اليهودية بالإضافة إلى التقويم اليهودي. ويجب أن تصبح العبرية حلقة الوصل بين إسرائيل و«الدياسبورا»، ومن الواجب على كل الصهاينة أن يجعلوا العبرية لغتهم. ويجب أن يكون هناك وجود صهيوني في حياة الجماعات اليهودية وخصوصاً في عمليات جمع التبرعات. ويجب أن يؤكد كل صهيوني التزامه بالدفاع عن حرية اليهود الذين يعيشون في ضيق في الهجرة إلى إسرائيل. ويجب على كل المؤسسات الصهيونية والمرتبطة بالحركة الصهيونية أن تجعل «المتسفوت» (الأوامر والنواهي) الصهيونية جزءاً من دساتيرها وبرامجها.

ورغم استخدام اصطلاح «متسفوت» بكل ما يحمل من رنة دينية صوفية، فإن هذه المطالب متواضعة للغاية وتحاول التوصل إلى حد أدنى يجمع بين التيار الاثني (الديني أو العلماني) والصهيونيتين التوطينية والاستيطانية. كما تقرَّر أن الالتزام بهذه الأوامر والنواهي يُعتبَر اختيارياً بالنسبة للأعضاء (أي أنها ليست في واقع الأمر

«أوامر ونواهي» وإنما «توصيات»). كما أقر المؤتمر الحادي والثلاثون (١٩٨٧) إقامة حركة عالمية لصهيونية تجسيدية (بالعبرية: مجشميم) لتضم منظمات الهجرة وحركات الشبيبة الصهيونية التي ستكون قدوة لسائر أعضاء الحركة من خلال تجسيد جوهر الصهيونية (أي الهجرة). ولكن هاتين المحاولتين لم تنجحا في إحياء الروح الصهيونية بين أعضاء المنظمة، وهو ما أدَّى إلى تلاشيهما تماماً بحلول عام ١٩٩٠ وانتهائهما بدون نتيجة.

وقد أقر المجلس الصهيوني العام «برنامج القدس الجديد» عام ٢٠٠٤ ويؤكد البرنامج الجديد على المبادئ المتضمنة في البرنامج القديم مثل وحدة الشعب اليهودي ومركزية إسرائيل في حياته، وعلى الهجرة إلى إسرائيل من مختلف البلدان، ثم تدعيم دولة إسرائيل من خلال تشجيع التربية اليهودية واللغة العبرية والقيم الروحية والثقافية اليهودية، وعلى حماية الحقوق اليهودية «أينما كانت». ولكنه أضاف عناصر جديدة مثل النص على مركزية القدس، عاصمة دولة إسرائيل في حياة الشعب اليهودي، وربما هذه الإضافة تؤكد على وضعية القدس في أي تسوية سياسية مقبلة، كما تم إضافة نقطة سادسة تنص على «استيطان البلاد كتعبير عن الصهيونية العملية». ورغم أن هذه النقطة الأخيرة هي محاولة للتأكيد على الجانب الاستيطاني للمشروع الصهيوني، فإن الصياغة الجديدة للبرنامج تتضمن عدة تغيرات تتضمن الاعتراف بأن حالة الشتات حالة نهائية ومستمرة حتى الآن وكذلك صعود التوترات بين إسرائيل من ناحية والجماعات اليهودية من ناحية أخرى حول مسألة الهوية اليهودية والتهويد و كذلك المشاكل الاجتماعية التي تواجهها إسرائيل في الداخل. فلقد تم حذف عبارة «تجميع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي (إرتس يسرائيل)» والاكتفاء بالتأكيد على الهجرة إلى إسرائيل من كافة البلدان، وهو ما يعكس ضمنيا أن وجود اليهود في الشتات وارتباطهم بأوطانهم هو أمر واقع. أما عبارة «وطنه التاريخي (إرتس يسرائيل)» فقد جاءت في سياق الحديث عن وحدة الشعب اليهودي و«ارتباطه بهذا الوطن التاريخي» أي ما معناه ضمنيا الاعتراف بالعلاقة المعنوية والعاطفية بين الشعب والوطن التاريخي (الصهيونية التو طينية) دون أن يترتب على ذلك بالضرورة الانتقال إلى هذا الوطن التاريخي (الصهيونية الاستيطانية)..كما تم التأكيد على دعم

دولة إسرائيل «كدولة يهودية وصهيونية وديمقراطية ومجتمع نموذجي ذي خصائص معنوية وروحية متميزة (unique) يحكمه الاحترام المتبادل للتنوع والجوانب المتعددة للشعب اليهودي (Multi-Faced) وهذه الإضافة تعكس حقيقة تزايد التوتر القائم بين المؤسسة الدينية «الأرثوذكسية» في إسرائيل والجماعات اليهودية في العالم حول مسألة التهويد وتعريف اليهودي. ولعل حذف عبارة «الحفاظ على هوية الشعب اليهودي» من البرنامج القديم والاستعاضة عنها بعبارة «ضمان مستقبل وتميز (distinctiveness) الشعب اليهودي» هو محاولة للالتفاف حول مسألة «الهوية» هذه. كما أن إضافة عبارة «الدمج الفعال للمهاجرين داخل المجتمع الإسرائيلي» يعكس مشاكل دمج المهاجرين الجدد داخل إسرائيل.

التوتر بين الدولة الصهيونية والحركة الصهيونية

كانت المنظمة الصهيونية حتى عام ١٩٤٨ هي المسئولة عن المشروع الصهيوني بشقيه الخارجي والاستيطاني، وببعديه الإثني الديني واللاديني. وعلى الرغم من وجود تناقضات أساسية بين صهاينة الداخل الاستيطانيين والخارج التوطينيين، وبين تياري الخطاب الغيتوي (هذا بخلاف التناقضات الفرعية داخل كل فريق مثل التناقض بين «المزراحي» وأجودات إسرائيل في المعسكر الديني، والتناقض بين المراجعين والعماليين سواء في الداخل أو في الخارج، والتناقض بين أتباع إنكلترا وأتباع القوة الإمبريالية الصاعدة: الولايات المتحدة)، على الرغم من ذلك، فقد ظلت هذه التناقضات محصورة في أضيق نطاق بسبب حاجة المستوطنين الماسة إلى دعم يهود العالم، وبسبب عدم مقدرتهم على الحركة بحرية على الصعيد الغربي (فهم كمستوطنين في الداخل لم يكونوا يملكون الاتصالات اللازمة للقيام بهذه العملية). وفي الأعوام القليلة السابقة على إعلان الدولة كان صهاينة الداخل والخارج يشعرون بضرورة وجود هيئة تمثل جميع الصهاينة وتكون المُحاور الوحيد للدولة المنتدبة والأمم المتحدة، وهو الدور الذي قامت به المنظمة. ومع تعاظم نفوذ الولايات المتحدة داخل المعسكر الإمبريالي، تصاعد نفوذ الصهاينة الأمريكيين وأصبحوا هم المهيمنين تقريبا على المنظمة الصهيونية (من هنا صدور تصريح «بيلتمور» في

الولايات المتحدة). ولا غرو، والوضع على ما هو عليه، أن المنظمة الصهيونية (لا الفاعد ليومي Vaad Leum [المجلس الملي العام] الذي كان يمثل يهود فلسطين) هي التي أعلنت تأسيس الدولة الصهيونية في أبريل ١٩٤٨. كما أن «بن غوريون» أعلن قيام الدولة في ١٤ مايو من العام نفسه، فإنما فعل ذلك باسم المستوطن الصهيوني والمنظمة الصهيونية في الوقت ذاته.

ولكن إعلان الدولة فجر كثيراً من التناقضات الكامنة. فالاتجاه الخارجي (المنتشر بين يهود الغرب المندمجين) يقوم بتقديم الدعم وحسب ولا يهاجر أتباعه إلا فيما ندر. فالهجرة ـ حسب رؤيتهم ـ ليست مسألة عقائدية وإنما هي عملية برجماتية (ذرائعية) يقوم بها من يحتاج إليها، بينما يتخذ الاستيطانيون موقفاً مختلفاً تماماً: فالهجرة ـ بالنسبة إليهم ـ ليست مسألة عقائدية وحسب، وإنما أمر أساسي لتحقيق الهوية اليهودية. وبعد صدور وعد «بلفور» جعلت المنظمة الصهيونية حق الهجرة إلى فلسطين وضرورة فتح أبوابها مطلباً صهيونياً أساسياً. وما دامت هناك قوانين «جائرة» و«ظالمة» تنظم الهجرة اليهودية وتمنع «يهود الخارج من العودة إلى أرض الأجداد» فقد ظل التناقض مستتراً، وكان بوسع من لا يفكر في الهجرة أن يصبح مطالباً بها دون أن يكتشف أمره.

ولكن حينما فتحت الأبواب بعد عام ١٩٤٨، وبعد إعلان قانون العودة عام ١٩٥٠، (بكل ما ينطوي عليه من ربط بين الهوية والهجرة) أصبح على الصهيوني الذي لا يهاجر أن يسوّغ موقفه أمام نفسه وأمام يهود الخارج ومستوطني الداخل. وهكذا أطل التناقض بوجهه مرة أخرى.

وقد عقد المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرون (١٩٥١) بهدف التوصل إلى تعريف للصهيونية يحل محل برنامج «بازل». فتقدم بعض الاستيطانيين بمشروع قرار يعرف هدف الصهيونية بأنه «خلاص الشعب اليهودي من خلال تجميع المنفيين، في أرض إسرائيل»، وهي صيغة متشددة كانت تهدد بتفجير التناقضات. ولذا فقد تم التغاضي عنها واتخذ المؤتمر بدلاً منها قراراً يحدد مهمة الصهيونية بالطريقة الإسفنجية الصامتة التالية: «تدعيم دولة إسرائيل، وتجميع المنفيين في

أرض إسرائيل، وتأمين وحدة الشعب اليهودي». وبينما تتضمن الصيغة المرفوضة «أن الخلاص لا يكمن إلا في الدولة، وأن تجميع المنفيين هو الوسيلة الوحيدة للخلاص (وهذا واضح من عبارة «من خلال»)، وأن الشعب اليهودي بأسره هو في المنفى ما دام يوجد خارج إسرائيل»، نرى أن الصيغة الإسفنجية الجديدة لما سمي «برنامج القدس» تترك الفراغات وتكتفي بسرد ثلاث مهمات مستقلة بعضها عن بعض بعلامة فاصلة، دون إجراء ربط بينها، فالربط يجعل من الرابط «وسيلة» إلزامية ومن المربوط هدفاً، الأمر الذي كان يرفضه الصهيونيون الأمريكيون. وكانت مهمات الصهيونية الثلاث المذكورة تحظى بإجماع الجميع لأنها كانت تتطرق إما إلى برامج عملية (مساعدة الدولة وتسهيل الهجرة لطالبي الهجرة) أو إلى تصريح طوباوي (وحدة الشعب اليهودي)». ولكن الأهم من ذلك هو إبهام الصيغة المعتمدة فعبارة «وحدة الشعب اليهودي» قد تعني وحدة روحية (التفسير التوطيني) أو تعني وحدة قومية (التفسير الاستيطاني). كما أن عبارة «تجميع المنفيين» قد تشمل اليهود الذين يحتاجون إلى الهجرة الفعلية دون غيرهم ممن لا يعتبرون أنهم في المنفى (التفسير التوطيني)، وقد تشمل جميع أعضاء الأقليات (التفسير الاستيطاني).

وقد تم تعديل مهام الصهيونية مرة أخرى في المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين بمقتضى «برنامج القدس (١٩٦٨)»، ونصه هو التالي: «أهداف الصهيونية هي: وحدة الشعب اليهودي ومركزية إسرائيل في حياته، تجميع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي ـ أرض إسرائيل ـ عن طريق الهجرة من مختلف البلدان، تدعيم دولة إسرائيل التي قامت على أساس رؤية الأنبياء للعدل والسلام، الحفاظ على هوية الشعب اليهودي من خلال تشجيع التربية اليهودية والعبرية والقيم الروحية والثقافية اليهودية، حماية الحقوق اليهودية أينما كانت».

وصيغة البرنامج هي تسليم بالأمر الواقع، أي بانقسام الحركة الصهيونية إلى اتجاهين، توطيني واستيطاني، لكل تعريفه الخاص «للشعب اليهودي». وهو يشكل محاولة للحفاظ على وحدة غير موجودة ولتغطية تناقض يزداد تفاقما، ولذا فقد

ازدادت درجة الإسفنجية. وثمة افتراضان متناقضان كامنان في «برنامج القدس»: أولهما، أن الشعب اليهودي شعب واحد وأن «وطنه التاريخي» هو (أرض إسرائيل)، وبالتالي يكون هدف الصهيونية تجميع الشعب اليهودي عن طريق الهجرة، أي تصفية الأقليات، وهذه هي صهيونية المستوطنين. ولكن البرنامج يضم افتراضاً متناقضاً تماما مع الافتراض السابق. فهو يفترض أن حالة «التشتت» حالة نهائية، ومن ثم تنبغي المناداة بحماية «الحقوق اليهودية أينما كانت»، والحديث عن «مركزية إسرائيل في حياة الشعب» الموجود في «الشتات».

ولكن الصيغة الاسفنجية الخاصة بشأن «الشعب اليهودي» تواجه كثيراً من التحديات. فالاتفاق الصامت بين صهاينة الداخل والخارج على عدم التدخل يتمزق بين آونة وأخرى. وعلى سبيل المثال يصعّد صهاينة الداخل أحياناً من حملتهم على صهاينة الخارج، كما حدث في المؤتمر الثامن والعشرين (١٩٧٢) حينما تقدم بعض الصهاينة الاستيطانيين بمشروع قرار ينص على أن القادة الصهاينة الذين لا يستوطنون في إسرائيل بعد فترتين من الخدمة يفقدون الحق في ترشيح أنفسهم مرة أخرى، فانسحب كل مندوبي «الهاداساه» (أكبر تنظيم صهيوني في العالم، وكان يمثل أكثر من نصف الوفد الأمريكي)، احتجاجاً على الاقتراح. كما تجدد الصدام حين وقعت الأزمة بين الدينيين واللادينيين في إسرائيل مؤخراً، وتم حرق معبد يهودي على يد فريق، ورشق الإعلانات الإباحية في محطات الأتوبيس بالطلاء على يد الفريق الآخر، إذ ألقى «شلومو أفنيري» بالتّبِعة على يهود الولايات المتحدة الإصلاحيين والمحافظين المندمجين قائلا لهم إنه لو هاجر منهم ٥٠٠ ألف وحسب لرجحت كفة اللادينيين (الذين سماهم العلمانيين) ولتم تأليف الحكومة دون حاجة إلى أصوات الأحزاب الدينية، «ولتبخرت الحاخامية الأرثوذكسية في الهواء».

ويحدث العكس أحياناً، إذ يجد صهاينة الخارج أن سلوك حكومة المستوطنين يسبب لهم كثيراً من الحرج في مجتمعاتهم الديموقراطية، كما حدث بعد الغزو الإسرائيلي للبنان، وبعد مذبحة صبرا وشاتيلا، فقد غدا من الصعب الحفاظ على أساطير كثيرة مثل «إسرائيل المحاصرة» أو «إسرائيل الباحثة عن السلام»، وكما حدث بعد حادثة «جوناثان بولارد» (Jonathan Pollard)، المواطن اليهودي الأمريكي

الذي قام بالتجسس على حكومة بلده لصالح الدولة اليهودية، وكما يحدث كلما ظهرت أخبار عن مدى عمق العلاقة بين (إسرائيل) واتحاد جنوب أفريقيا.

ولكن معظم هذه الخلافات تظل عائلية، على السطح على الأقل، وتظل الواجهة الصهيونية العامة (بشقيها التوطيني والاستيطاني) تتسم بالوفاق. ومهما يكن فانه يجدر ملاحظة أن «برنامج القدس» الذي حدد أهداف الصهيونية قد «لجأ» إلى صيغة إسفنجية مراوغة تسمح لكل صهيوني بأن يفسر حدود إسرائيل بالطريقة التي تروق له. فلم ينص البرنامج صراحة على «أن إقامة الدولة على ضفتي الأردن هي هدف الصهيونية»، وإنما تحدث عن «الوطن التاريخي، أي أرض إسرائيل» وهي عبارة مطاطة لها دلالات كثيرة في العقل الصهيوني (ولاسيما في إطار «رؤية الأنبياء») من بينها الحدود «المعقولة» التي يقبلها العقل الليبرالي المعتدل، ولكنها قابلة للتمدد فتضم ولاشك ضفتي الأردن، وضفاف النيل والفرات إذا تفتحت الشهية.

الفصل الثاني

صهيونية أثرياء الغرب اليهود واليهود المندمجين: صهيونية توطينية بلا إمبريالية

تبلور الفكر الصهيوني على يد مفكرين غير يهود قبل أن يظهر اليهود كجماعة فاعلة سياسيًا داخل هذه الحضارة. ولكن منذ بداية القرن التاسع عشر بدأت الجماعات اليهودية في الغرب تلعب دورًا مركزيًا متزايداً في صنع القرار السياسي في الغرب. ولعل أول العناصر التي دخلت حلبة السياسة الغربية هي أثرياء اليهود في العالم الغربي. ويمكن القول إنه قد نشأ تحالف صامت من بين أثرياء الغرب اليهود واليهود المندمجين من جهة وبعض صهاينة يهود شرق أوربا من جهة أخرى. ولكن ما فات الفريقين هو أهمية الإمبريالية الغربية كآلية أساسية وكبرى لتحقيق أية مشاريع (تجارية أو سياسية أو فكرية) في القرن التاسع عشر. ورغم الاختلافات التي نشأت بين الفريقين فقد كان الجميع يدور داخل إطار الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة ذات الجذور الغربية أو داخل معظم بنودها مع استبعاد تلك «البنود» التي قد تسبب لهم بعض الجروح (مثل أن اليهود شعب عضوي منبوذ).

صهيونية أثرياء الغرب اليهود واليهود المندمجين (التوطينية)

«صهيونية أثرياء الغرب» شكل من أشكال الصهيونية التوطينية (بين اليهود في مرحلة ما قبل «هرتزل» و«بلفور») ظهرت بين أثرياء الغرب اليهود المندمجين. وقد كان هؤلاء الأثرياء بمنزلة قيادة ليهود العالم بسبب نفوذهم المستمد من ثروتهم

وتواجدهم في مواقع مهمة داخل التشكيل الحضاري الغربي، إذ كانوا لا يزالون يلعبون دور الوسيط (شتدلان) التقليدي، ويتشفعون لأعضاء الجماعات اليهودية عند الحكام والسلطات الرسمية.

ومع النصف الأخير من القرن التاسع عشر، تدفق يهود «اليديشية» من شرق أوربا على غربها، وتحولت القضية بالتدريج من مجرد تشفع لهذا اليهودي أو تلك الجماعة إلى قضية توطين اليهود في أماكن متفرقة من العالم لتفريغ أوروبا من فائضها البشري حتى يتسنى لأعضاء الجماعات اليهودية من الأثرياء ومن سكان البلاد الأصليين ممن حققوا معدلات عالية من الاندماج في مجتمعاتهم وتبنّوا ثقافته ورؤيته للكون، أن يحافظوا على مواقعهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية التي كان هذا الفائض البشري من المهاجرين يتهددها، أي أن الصهيونية بالنسبة لهؤلاء الأثرياء اليهود وهؤلاء المندمجين هي الصهيونية التوطينية، أي صهيونية اليهودي الذي يبذل قصارى جهده لتوطين المهاجرين اليهود بعيداً عن أوروبا ولكنه لا يهاجر مطلقًا. والواقع أن تبني هؤلاء اليهود الصهيونية التوطينية ينم عن تناقض عميق، إذ أن طبيعة وضعهم في مجتمعاتهم كان يستند إلى تصور أنهم أعضاء أقلية دينية وحسب لا يربطهم بأعضاء الجماعات اليهودية الأخرى سوى رباط واه، وأن ولاءهم يتجه لأوطانهم بالدرجة الأولى والأخيرة، وأن هويتهم القومية (الإنجليزية أو الفرنسية مثلاً) لا علاقة لها بانتمائهم الديني ولا تتأثر به. وهم في اندماجهم هذا يعدون مثلاً حيًا لانتصار المثل الليبرالية. ولكنهم بتورطهم في مشروع صهيوني (حتى لو كان توطينيًا)، يقرون ضمنًا بوحشية الحضارة الغربية التي تقتلع أعضاء الأقليات التي تعيش بين ظهرانيها وبفشل المثل الليبرالية ومثل الاندماج والتحديث. ولكن أثرياء الغرب المندمجين وقعوا في هذا المأزق لأسباب خارجة عن إرادتهم. فمع تعثر التحديث في شرق أوروبا (وهو تعثر صاحبه انفجار سكاني حاد بين أعضاء الجماعات اليهودية) خرجت مئات الألوف بل الملايين من اليهود الفائضين من شرق أوربا ووصلت جحافلهم إلى النمسا وفرنسا وشواطئ بريطانيا. وكما أسلفنا هدد هؤلاء اليهود المواقع الطبقية والمكانة المتميزة الجديدة التي كان يشغلها يهود الغرب المندمجون. بل يقال إنهم

كانوا يهددون الأمن الاجتماعي للدول التي يهاجرون إليها. وهنا حدث التشابك بين «مصير» يهود شرق أوربا وأثرياء يهود الغرب (و«تشابك المصير» يختلف عن «وحدة المصير» التي يتحدث عنها الصهاينة)، فيهود الغرب نظروا إلى القادمين على أنهم (على أسوأ تقدير) خطر يتهددهم أو على أنهم (على أحسن تقدير) إخوة في الدين سيئو الحظ يستحقون الإحسان. وقد عبر ذلك عن نفسه من خلال مشاريع صهيونية توطينية يمولها يهود الغرب لإغاثة يهود الشرق وللتخلص منهم في الوقت نفسه. ومع هذا يجب أن نضيف أن موقف أثرياء اليهود واليهود المندمجين من يهود «اليديشية» ومحاولة التخلص لا يختلف في جوهره عن موقف النخبة الحاكمة في بلادهم، وقد خفف هذا من حدة التناقض بين انتماء أثرياء اليهود واليهود المندمجين لأوطانهم وتورطهم في مشروع صهيوني.

وقد كان أثرياء اليهود في الغرب، مثل «روتشيلد» و«هيرش» و«مونتفيوري»، على استعداد لتمويل مشروعات لتوطين يهود شرق أوربا في أية بقعة خالية (أو يتصور أنها خالية) خارج أوربا (مثل الأرجنتين) وظهرت المؤسسات التوطينية اليهودية المختلفة التي كان يدعمها هؤلاء الأثرياء (مثل «الإليانس» وجمعية الإغاثة التي كانت تهدف إلى توطين اليهود في مختلف أنحاء العالم وإلى تحسين أحوال أعضاء الجماعات اليهودية، وخصوصًا في شرق أوربا في أوطانهم بما يكفل عدم هجرتهم). وكانت هذه المؤسسات تقوم بتدريب أعضاء الجماعات اليهودية حتى يمكنهم إما التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة في أوطانهم الأصلية أو العمل في مهنة جديدة تحتاج إليها الأوطان الجديدة التي وُطنوا فيها.

ويجب تأكيد أن هذه المشاريع والمساعدات التي يمكن أن نطلق عليها «الصهيونية الخيرية» أو (صهيونية الإغاثة والإنقاذ» كانت تتسم بما يلي:

١ ـ قلصت الصهيونية التوطينية نطاق اهتمامها، فهي لا تهتم باليهود ككل، وإنما بيهود شرق أوربا وحسب، وخصوصًا الفقراء الذين يتم توجيه عملية الإنقاذ والإغاثة إليهم وحدهم (أما يهود الغرب أنفسهم فيتم إنقاذهم من يهود «اليديشية». وقد لاحظ «هرتزل» أن الصهيونية التوطينية تتضمن نزعة معادية لليهود).

٢ ـ تتم عملية الإنقاذ بشكل عملي برجماتي خارج أي مشروع قومي أو سياسي يهودي مستقل، فالصهيونية التوطينية معادية لما يسمى «القومية اليهودية»، ولذا فإن مشاريعها لم تكن مرتبطة بفلسطين أو أرض الميعاد ولا بالأفكار الدينية اليهودية التقليدية ولا باللغة العبرية، وكانت «الإليانس» (على سبيل المثال) تدافع عن استخدام الفرنسية.

٣ ـ يُلاحظ أن كل شخصية، وكل جمعية صهيونية خيرية، كانت تتبع في نشاطها الدولة الأوربية التي تنتمي إليها، «فالإليانس» كانت تتبع فرنسا وتحاول الدفاع عن المصالح والثقافة الفرنسية، على عكس جمعية الإغاثة التي كانت تحاول الدفاع عن المصالح والثقافة الألمانية، وبهذا يؤكد الصهاينة التوطينيون انتماءهم الكامل لأوطانهم.

٤ ـ لا يمكن إنكار أن «روتشيلد»، أو غيره من أثرياء الغرب، استفادوا كأفراد من نفوذهم في العالم الغربي ومن علاقتهم مع الحكومات الاستعمارية المختلفة في عملية شراء الأرض لتوطين الفائض اليهودي من شرق أوربا. ولكن هذا لا يغير بتاتًا التوجه الكلي ذا الطابع الخيري الإغاثي الذي ينفر من الإطار العقائدي الصهيوني.

٥ ـ لما كانت عملية التوطين عملية إنقاذ وإغاثة بدون ديباجة قومية، فإنها ستتم في أية بقعة من العالم (الأرجنتين أو شرق أفريقيا أو فلسطين)، وبشكل قانوني عن طريق شراء الأرض. ولم يول صهاينة الغرب المندمجون مشكلة السكان الأصليين أي اهتمام لأن الأمر لم يكن يعنيهم كثيرًا، ولأن اهتمامهم كان ينصب بالدرجة الأولى على تخليص أوربا من فائضها اليهودي وتوطينه في أي مكان وبأية شروط (تجدر الإشارة هنا إلى أنه، على مستوى الممارسة، كان مندوبو «روتشيلد» وجماعة أحباء صهيون يشترون الأرض في فلسطين ويطردون سكانها منها ويوطنون فيها اليهود).

ويمكننا أن نقول أن أول الاتجاهات الصهيونية بين اليهود هي صهيونية الأثرياء المندمجين في غرب أوربا. وقد توجه إليهم صهاينة شرق أوربا التسلليون. ويمكن أن

نضع داخل هذا الإطار محاولات السير «موسى مونتفيوري»، والبارون «موريس دي هيرش» المليونير اليهودي الذي ساهم بتبرعات سخية «للإليانس» ومول مشروعات توطين اليهود في الأرجنتين وغيرها من البلدان وأسس جمعية الاستيطان اليهودي (إيكا) لهذا الغرض، و«إدموند جيمس دي روتشيلد»، وجمعية الإغاثة اليهودية في ألمانيا، وجمعية «الإليانس»، والمحاولات المختلفة الرامية إلى توطين اليهود في الأرجنتين والبرازيل.

وقد ظهرت عدة مؤسسات توطينية استمرت في نشاطها حتى الحرب العالمية الثانية. بل لا يزال بعضها يمارس نشاطه في الوقت الحالي رغم اعتراض المنظمة الصهيونية العالمية.

ورغم أن يهود الغرب وأثرياءهم هم الذين مولوا عمليات التوطين الأولى، فإنهم لم يكونوا قط مرشحين لقيادة الحركة الصهيونية لعدة أسباب:

١ ـ لم يوافق هؤلاء اليهود قط على المضمون القومي للتوطين الذي كان يهود شرق أوروبا (من يهود اليديشية) يحاولون فرضه.

٢ ـ بعد أن أصبح المشروع الصهيوني جزءًا لا يتجزأ من المشروع الاستعماري الغربي، رضخ يهود الغرب للأمر الواقع. ولكنهم آثروا، مع هذا، الاحتفاظ بمسافة بينهم وبينه، فهم في نهاية الأمر مستفيدون من المثل الليبرالية السائدة في مجتمعاتهم، وهي مثل تتناقض مع المثل التي ينطلق منها المشروع الصهيوني.

٣ ـ لم يكترث يهود الغرب بيهودية المشروع الصهيوني، فما كان يعنيهم أساسًا هو إبعاد يهود شرق أوروبا عنهم. وهم، في هذا، كانوا أقرب للصهاينة غير اليهود منهم للصهاينة من اليهود، ولذا فهم صهاينة يهود غير يهود.

٤ ـ لم تكن هذه القيادات تعرف شيئًا عن المادة البشرية اليهودية المستهدفة التي كان يُراد نقلها إلى فلسطين، كما لم تكن تدرك لغتها ولا طموحاتها أو آلامها، ولذا فقد كانت تنظر إليها من الخارج شأنها في هذا شأن صهيونية غير اليهود.

٥ ـ كانت قوة يهود الغرب في نهاية الأمر محدودة، فقد كانوا يملكون أن يتوسطوا لدى السلطان العثماني ليحسن أحوال اليهود أو ليمنحهم قطعة أرض، ولكن لم يكن بوسعهم أن يطلبوا لليهود أرضًا ينشئون عليها دولة، كما أنهم لم يكن عندهم أي إدراك لحتمية الاستعانة بالإمبريالية في أية عملية توطينية.

بعض أثرياء الغرب اليهود المندمجين: «مونتفيوري» و«هيرش» و«روتشيلد»

يمكن القول أن «مونتفيوري» و«هيرش» يعدان من أهم أثرياء الغرب المندمجين ممن تبنوا الصهيونية التوطينية، ولكن أهمهم طرًا هو «روتشيلد».

١ ـ موسى مونتفيوري (١٧٨٤-١٨٨٥)

«موسى مونتفيوري» ثري ومالي بريطاني يهودي، زعيم الجماعة اليهودية في إنجلترا، ومن كبار المدافعين عن الحقوق المدنية لليهود في إنجلترا والعالم. ولد في بريطانيا لأسرة إنجليزية ذات أصول إيطالية «سفاردية» استقرت في إنجلترا في القرن الثامن عشر. وبدأ عمله كسمسار في بورصة لندن حيث حقق ثراء سريعًا. وقد ارتبط بعائلة «روتشيلد» المالية الثرية من خلال المصاهرة، الأمر الذي ساعده في مجال أعماله. وقد كان «مونتفيوري» من أوائل المشاركين في تأسيس البنوك الصناعية بالتعاون مع المؤسسة الإنجليزية ـ الأمريكية العاملة في مجال الماس والمال والتي اشترك في تأسيسها «إرنست أوبنهايمر» اليهودي الثري رجل الصناعة والمال في جنوب أفريقيا. وقد حقق «مونتفيوري» ثروة طائلة من خلال أعماله، وهو ما مكنه من اعتزال العمل عام ١٨٢٤ . وقد كان «مونتفيوري» ثاني يهودي يتولى منصب عمدة لندن وأول يهودي يحصل على لقب «سير».

وقد كرس «مونتفيوري» جهوده بعد ذلك للقضايا المرتبطة بأوضاع الجماعات اليهودية في شرق أوربا والعالم الإسلامي، وزار فلسطين سبع مرات، وقدم لمحمد علي باشا عام ١٨٣٨ خطة لتوطين اليهود في فلسطين تتضمن توفير وضع متميز لليهود وقدر كبير من الاستقلال الذاتي وتنمية المشاريع الزراعية والصناعية في فلسطين حتى يحقق اليهود الاعتماد على الذات. وفي المقابل، اقترح «مونتفيوري»

تأسيس البنوك في المدن الرئيسية في المنطقة لتقدم التسهيلات الائتمانية للمنطقة بأكملها. وقد ساهم مونتفيوري في تأسيس بعض المستوطنات الزراعية في الجليل ويافا، وأسس أول حي يهودي خارج أسوار مدينة القدس القديمة، كما أسس بعض المشاريع الصناعية. وقد التقى بمحمد علي مرة أخرى في القاهرة عام ١٨٤٠ لبحث قضية دمشق (وهي القضية التي اتُّهم فيها بعض اليهود بذبح راهب مسيحي فيما يعرف «بفرية» الدم)، إلا أن مشاريعه في فلسطين تعثرت بعد خروج محمد علي من فلسطين تحت ضغط القوى العظمى في تلك الفترة. ومع ذلك، نجح في إقناع السلطان العثماني بمنح الامتيازات التي كان يتمتع بها الأجانب لليهود في جميع أرجاء الإمبراطورية العثمانية، وهو ما ساهم بدون شك في تحويلهم إلى عنصر أجنبي منبت الصلة بالمنطقة وذي قابلية خاصة للتحول إلى جماعة وظيفية استيطانية.

وقد اهتم «مونتفيوري» أيضًا بأوضاع الجماعات اليهودية في شرق أوربا، فزار روسيا عامي ١٨٤٦ و١٨٧٢ لبحث حالتهم مع الحكومة القيصرية، كما زار المغرب عام ١٨٦٣ ورومانيا عام ١٨٦٧ للغرض نفسه.

وقد اكسبته جهوده لصالح الجماعات اليهودية، ومهاراته وحنكته الدبلوماسية، وقدرته على الوصول إلى الحكام المناسبين، مكانة واحترامًا كبيرًا، خصوصًا لدى الحكومة البريطانية حيث كان كثير من نشاطاته متفقًا مع السياسات الاستعمارية البريطانية. وكان تأييده للاستيطان اليهودي في فلسطين، شأنه شأن معظم الأثرياء اليهود المندمجين في الغرب، يهدف إلى تحويل تيار الهجرة المتدفق من شرق أوربا على غربها بعيدًا عنها، لأن هذا التيار كان يهدد وضعه الطبقي والحضاري في إنجلترا. ولذلك، كان من أهم اهتماماته تحويل اليهود إلى قطاع اقتصادي منتج، عن طريق ربطهم بالأرض ومهنة الزراعة وإنشاء المستوطنات الزراعية وإدخال العلوم العصرية في المدارس اليهودية في شرق أوربا.

٢ـ موريس دي هيرش (١٨٣١-١٨٩٦)

«موريس دي هيرش»، ثري ألماني يهودي، ومؤسس جمعية الاستيطان اليهودي،

وأول من فكر في إعادة توطين اليهود على نطاق واسع. وقد ولد «هيرش» لعائلة يهودية ثرية ومرموقة، تلقى في صباه دراسة دينية وتعلم العبرية. وفي «بروكسل»، اشتغل في مؤسسة مصرفية كبيرة مملوكة لعائلة يهودية مالية ذات مكانة مرموقة في «بلجيكا»، وهي عائلة «بيسخو فشايم». وقد ارتبط «هيرش» بهذه العائلة من خلال الزواج، وهو ما سهل له البدء في مشاريع تمويل بناء السكك الحديدية في تركيا والنمسا ودول البلقان. وقد كان للممولين اليهود بصفة عامة (في القرن التاسع عشر) دور مهم في تمويل بناء السكك الحديدية في أوربا، وهو مجال كان لا يزال في بداياته، وبالتالي كان ينطوي على كثير من المجازفة. إلا أن تراث اليهود كجماعة وظيفية، وتشعب خبراتهم وعلاقتهم المالية، أهلهم لدخول هذه المجالات الجديدة وتحقيق قدر كبير من النجاح. وقد حقق «هيرش» من خلال نشاطه في هذا المجال، وأيضًا من خلال نشاطه في المضاربات على سلعتي السكر والنحاس، ثروة طائلة في عام ١٨٩٠، وإن كانت الشبهات تحيط بمصادر الجانب الأعظم من هذه الثروة. وليس أدل على ذلك من الفضيحة المالية التي تفجرت عقب نجاح «هيرش» عام ١٨٦٩ في إبرام صفقة مع الدولة العثمانية للحصول على امتياز إنشاء وتشغيل شبكة خطوط حديدية في البلقان، حيث كُشف النقاب آنذاك عن الأساليب الملتوية التي لجأ إليها «هيرش» للحصول على الصفقة، ثم أشكال التلاعب في تنفيذ المشروع نفسه.

وقد كان «هيرش» واعيًا بالمسألة اليهودية في شرق أوربا، فاهتم بنشاط «الإليانس» «إسرائيليت يونيفرسل» التعليمي، وتبرع لها بمبلغ مليون فرنك، ثم خصص لها صندوقًا يوفر لها عائدًا سنويًا كبيرًا. كما قدم للحكومة الروسية مبلغ مليونين من الجنيهات لإنشاء نظام تعليمي حديث، إلا أن تبرعه رُفض نظرًا لإصراره على فرض الوصاية على هذا المشروع. فقام بتأسيس جمعية الاستيطان اليهودي (إيكا) برأسمال قدره مليونان من الجنيهات دفعها كلها تقريبًا. وكانت الجمعية تهدف إلى تهجير وتوطين اليهود في كندا والولايات المتحدة والأرجنتين والبرازيل وتحويلهم إلى قطاع اقتصادي منتج عن طريق تعليمهم الزراعة والحرف المختلفة.

وقد حاول «أحباء صهيون» و«هرتزل» أن يطلبوا من «هيرش» العون لمشاريعهم ولكنه اعتبر محاولة إنشاء دولة صهيونية في فلسطين مجرد وهم كبير. ومع ذلك،

فقد ظل على إيمانه بإمكانية تحويل يهود أحياء «الجيتو» في شرق أوربا إلى شعب زراعي. وقد استمرت جمعية الاستيطان اليهودي في نشاطها بعد وفاته، لكن صندوقها تحول لخدمة الاستيطان في فلسطين. وفي عام ١٩٢٣، تم دمج مؤسستي «روتشيلد» و«هيرش» تحت اسم «بيكا» (هيئة الاستيطان اليهودي في فلسطين) وبلغ مجموع ما امتلكته هذه المؤسسة الموحدة خلال ربع قرن (١٩٢٢–١٩٤٨) ما مساحته ٤٥ ألف دونم، أو ثلث ما كان بحوزة اليهود من أراض عند إعلان قيام إسرائيل.

٣-إدموند دي روتشيلد (١٨٤٥-١٩٣٤)

«إدموند دي روتشيلد» هو أحد زعماء الفرع الفرنسي لعائلة «روتشيلد» المالية اليهودية، وهو أحد الأبناء الخمسة «لجيمس ماير دي روتشيلد» (١٧٩٢ ـ ١٨٦٨) مؤسس فرع العائلة في فرنسا. وترجع أهميته لمساهمته الكبيرة في المشاريع الاستيطانية اليهودية في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

بدأ اهتمام «إدموند جيمس روتشيلد» بقضية يهود «اليديشية» وبعملية توطين اليهود في فلسطين في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي شهدت هجرة أعداد كبيرة من يهود شرق أوربا إلى غربها وإلى الولايات المتحدة وغيرها من الدول الاستيطانية، عقب تعثر عملية التحديث في شرق أوربا ثم توقفها.

ولم يكن «روتشيلد» مؤيدًا أول الأمر لصهيونية «هرتزل» السياسية، وقد اتسمت أول مقابلة بينهما في باريس عام ١٨٩٦ بالفتور الشديد، بل كان يرى أن «هرتزل» ليس إلا «شنورر»، أي متسول مثل آلاف المتسولين من شرق أوربا الذين كانوا يتدفقون على وسطها وغربها. كما أن «روتشيلد» كان يذهب إلى أن المشروع الصهيوني برمته مشروع غير عملي، وأن فلسطين لن تستطيع استيعاب هجرة جماعية ضخمة. وكان يرى أنه بالرغم من حاجة السلطان العثماني إلى النقود فإنه لن يمنح فلسطين للصهاينة لتأسيس دولة فيها، وأنه سيكتفي بإعطاء بعض الوعود الغامضة التي لا قيمة لها. كما كان يخشى من أن تثير إقامة دولة يهودية مشاعر معادية لليهود وتؤدي إلى

المطالبة بطرد اليهود من البلاد التي يعيشون فيها. لكل هذا، كان «روتشيلد» يفضل أن تتم عملية الاستيطان في فلسطين بشكل هادئ وتدريجي. إلا أنه مع توسع الاستيطان اليهودي في فلسطين، والذى تم تحت رعايته، ونجاح المشاريع المختلفة التي أسسها هناك، توطدت علاقته بالمنظمة الصهيونية، وخصوصًا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث استخدم نفوذه للحصول على موافقة فرنسا على وعد «بلفور» وعلى إدخال فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

كما أن عملية توطين اليهود في فلسطين كان لها بعدها السياسي، «فروتشيلد» كان مرتبطًا بالمصالح الرأسمالية الإمبريالية الفرنسية التي كانت تريد توسيع رقعة نفوذها في الشرق وكانت تفكر بحماس شديد في التركة التي سيتركها رجل أوربا المريض (الدولة العثمانية).

وقد بدأ «روتشيلد» اهتمامه بأعمال الاستيطان اليهودي في فلسطين بعد أن توجهت إليه حركة «أحباء صهيون» التي كانت تتولى أعمال الاستيطان في فلسطين في تلك الفترة، كما توجه إليه زعماء مستوطنة «ريشون لتسيون» التي كانت تعاني أزمة مالية حادة مطالبين إياه بتقديم دعمه المالي لنشاطهم في فلسطين. وبالفعل، ما كان بوسع المستوطنات الأولى التي أقيمت في فلسطين الاستمرار لولا معونات «روتشيلد». وقد وصل إنفاقه على المستوطنين خلال الفترة بين ١٨٨٣ و١٨٩٩ نحو ٠٠٠ , ٦٠٠ , ١ جنيه إسترلينى في حين كان إسهام حركة أحباء صهيون ٠٠٠ , ٨٧ جنيه إسترلينى فقط. وقد اشترى «روتشيلد» أرضًا في فلسطين أواخر عام ١٨٨٣ لإقامة مستوطنة زراعية نموذجية لحسابه الخاص أطلق عليها اسم والدته. كما أسس عدة صناعات للمستوطنين الصهاينة مثل صناعة الزجاج وزيت الزيتون، وعددًا من المطاحن في حيفا، وملاحات في «عتليت»، كما ساهم في تأسيس هيئة كهرباء فلسطين عام ١٩٢١. إلا أن أهم الصناعات التي أقامها وأوسعها نطاقًا كانت صناعة النبيذ التي كان يسعى «روتشيلد» إلى ربطها بصناعة النبيذ المملوكة لعائلة «روتشيلد» في فرنسا.

وقد وصل حجم رعاية «روتشيلد» ودعمه للمستوطنات إلى الحد الذي أكسبه لقب

«أبو اليشوف» أي أبو المستوطن الصهيوني. وحينما اختلف المستوطنون الصهاينة، حذرهم «ليو بنسكر»، أحد زعماء ومفكري حركة «أحباء صهيون»، قائلاً «إن مفاتيح المستوطن الصهيوني توجد في باريس». وكان «روتشيلد» يحكم المستوطنات من خلال جهاز «بيروقراطي» يشغله موظفون فرنسيون من اليهود وغير اليهود يراقب عمليات إنفاق أموال «روتشيلد» واستثمارها ويقدم الخبرات للمستوطنين في المجال الزراعي. وقد كانت هذه الرعاية البيروقراطية للمستوطنات مصدر مشاكل كثيرة ومثارًا للانتقادات الحادة نظرًا لما كانت تثيره من خلافات بين المستوطنين من ناحية والموظفين الفرنسيين من ناحية أخرى. وقد دفع ذلك زعماء «أحباء صهيون» وزعماء المستوطنات إلى مطالبة «روتشيلد» بإنهاء هذا النظام عام ١٩٠١. وكان «روتشيلد» قد حول إدارة مشاريعه في فلسطين عام ١٨٩٩ إلى جمعية الاستيطان اليهودي وقدم لها منحة قدرها أربعة ملايين فرنك من أجل أن تمول نفسها ذاتيًا. وفي عام ١٩٢٤، أسس جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين والتي ترأسها ابنه «جيمس أرماند» (١٨٧٨ ـ ١٩٥٧). وقد أسس «روتشيلد» من خلال هذه الهيئة أكثر من ٣٠ مستوطنة في جميع أنحاء فلسطين، ووصل حجم إنفاقه على هذه المشاريع بعد عام ١٩٠٠ نحو سبعة ملايين فرنك ذهبي.

وإلى جانب المشاريع الاقتصادية، امتد نشاط «روتشيلد» إلى مجال التعليم حيث قدم دعمًا ماليًا عام ١٩٢٣ للمدارس الصهيونية في المستوطن الصهيوني والتي كانت تواجه أزمة مالية، كما أمد «حاييم وايزمان» بالمعونة اللازمة لإنشاء الجامعة العبرية في القدس. وفي عام ١٩٢٩، عُين «روتشيلد» رئيسًا فخريًا للوكالة اليهودية التي كانت قد انشئت قبل ذلك بسنوات قليلة. ولا شك في أن دعم «روتشيلد» وغيره من الأثرياء اليهود للحركة الصهيونية، بصرف النظر عن النوايا أو المصالح الذاتية، كانت مسألة أساسية، لولاها ما قامت للحركة قائمة ولما استطاعت أن تضرب بجذورها في أرض فلسطين.

الفصل الثالث

الصهيونية التسللية: صهيونية استيطانية بلا إمبريالية

بعد أن تناولنا صهيونية اليهود من أثرياء الغرب المندمجين يمكن أن نتناول الفريق الثاني من تيار الصهيونية بلا إمبريالية والذي يسمى «الصهيونية العملية» وما نسميه «الصهيونية التسللية». والصهيونية التسللية شأنها شأن كل التيارات الصهيونية الأخرى تدور في إطار الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة ذات الجذور الغربية، وإن كان قد فاتهم إدراك أن المشروع الصهيوني لا يمكن تنفيذه دون المظلة الإمبريالية.

الصهيونية العملية (التسللية)

«الصهيونية العملية» اصطلاح يطلق على أحد التيارات الصهيونية التي وجدت قبل ظهور «هرتزل» و«بلفور»، وهو تيار يصدر عن الصيغة الصهيونية الأساسية. ولكن ديباجاتها كانت تنطوي على بعض الخلل، إذ تصور التسلليون أن حل المسألة اليهودية لا يمكن أن يتم إلا عن طريق جهود اليهود الذاتية والانعتاق الذاتي والعمل على تحقيق أمر واقع في فلسطين وذلك عن طريق التسلل إلى فلسطين بالطرق السرية أو بالوساطات الخفية غير المباشرة (على حد قول «هرتزل») أو عن طريق الاستيطان القائم على الصدقات، أي بمساعدة أثرياء الغرب المندمجين دون اللجوء لمساعدة أية قوة عظمى أو المناورات الدبلوماسية (مع الدول الغربية الاستعمارية) ولا عن طريق الضمانات الدولية. وقد كان «حاييم وايزمان» من أهم قادة هذا الاتجاه

العملي، ومن أهم مفكريه «ليو بنسكر» و«موشيه ليلينبليوم». وكانت الثمرة العملية لهذا الاتجاه جماعة أحباء صهيون الذين كانوا يحاولون استيطان فلسطين عن طريق التسلل وترسيخ أقدامهم فيها عن طريق العمل البطيء والمثابرة.

واصطلاح «الصهيونية العملية» مثل معظم المصطلحات الصهيونية مضلل وغير دقيق، ولذا فنحن نطرح بدلاً منه اصطلاح «الصهيونية العملية التسللية» أو «الصهيونية التسللية». فالمتسللون كانوا يتحركون داخل إطار يهودي (شرق أوربي) محض وينظرون للأمور من خلال منظار يهودي محض ويتصورون واهمين إمكانية استيطان فلسطين عن طريق التسلل.

وكانت تجربة معظم التسلليين تقليدية محدودة وكانوا يدورون في إطار الجماعة الوظيفية التي تمارس قيادتها السيطرة الكاملة عليها، وتقوم بدور الوسيط (شتدلان) بين الجماعة اليهودية والقوة الحاكمة. وكانت القيادة اليهودية دائمًا تتمثل في مجموعة من الحاخامات والأثرياء. ولكن بات من الواضح للجميع أن الحاخامات قد فقدوا كل صلة بالواقع الغربي الحديث، وأن ثقافتهم التلمودية وجهلهم بلغة البلد قد زادهم عزلة. ولذا، لم تعد الحكومات تخاطبهم في أمور اليهود كما كان يحدث في الماضي. أما أثرياء شرق أوربا فكان عددهم صغيرًا، وكانوا ضعفاء جدًا وفي حالة هلع شديد للحفاظ على مواقعهم الطبقية الجديدة، ولذا كانوا يؤثرون الحفاظ على مسافة كبيرة بينهم وبين الجماهير اليهودية في بلادهم.

وحيث إن يهود «اليديشية» لم يدركوا أهمية الإمبريالية لأنهم كانوا من شرق أوربا، خاضعين للرقابة في الإمبراطورية القيصرية، وهي إمبراطورية لم يكن لها مشروع استعماري استيطاني في فلسطين أو حولها (إذ أخذ مشروعها الاستعماري شكل التوسع من خلال ضم المناطق المتاخمة لحدودها)، لذا نجدهم يتحركون نحو الغرب (مركز القوة). وكان في هذا تحديث للحركة، ولكنهم كانوا لا يتوجهون إلى حكوماته وإنما إلى أثرياء اليهود في الغرب (بدلاً من أثرياء اليهود في الشرق) كي يقوموا بتمويل نشاطهم الاستيطاني والتسللي. ولعل توجههم للأثرياء بدلاً من الحكومات هو نفسه نتاج تجربتهم مع الدولة الروسية التي لم تكن تتمتع بعد بالمركزية والهيمنة التي كانت تتمتع بها نظيراتها في أوربا الغربية.

وقد تم النشاط الاستيطاني التسللي بشكل هزيل وعملي، خارج نطاق أي فكر أيديولوجي، وظل محتفظًا بطابعه البرجماتي الإغاثي المباشر، ولم يتجاوز إقامة مزارع صغيرة لا قيمة لها. وقد استفاد التسلليون من نفوذ قناصل الدول الغربية (الذين كانوا يتنافسون على حماية اليهود، أي تحويلهم إلى عنصر وظيفي عميل). وهذا يشير إلى أن التسلليين كانوا يتحركون عمليًا وموضوعيًا داخل إطار صهيوني بالمعنى الاستعماري الاستيطاني للكلمة، حتى ولو لم يدركوا هم ذلك. ولكنهم وضعوا أولوياتهم بطريقة أدخلتهم طريقًا مسدودًا (تسلل استيطاني ـ دعم الأثرياء ـ إنشاء دولة) إذ جعلوا الاستيطان مقدمة وهو في واقع الأمر نتيجة للآلية الكبرى للإمبريالية. ولذا، فقد سقطوا في نهاية الأمر في يد «روتشيلد» وأصبحوا موظفين لديه، يقومون بابتزازه ويقوم هو بتمويلهم وزجرهم والتحكم فيهم.

وكان التسلليون، بسبب طبيعة نشأتهم في شرق أوربا، يهتمون بمسائل الهوية اليهودية (اليديشية) وبعملية إصلاح اليهود واليهودية. على عكس «هرتزل» الذي اهتم بما سماه «الاستيطان القومي» الذي يضمنه القانون العام، أي الدولة الغربية الاستعمارية الكبرى. وقد ظهرت الخلافات بين التسلليين «وهرتزل» في المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧)، ولكن «هرتزل» اكتسح الجميع بسبب دقة أولوياته وحداثة طرحه، وخطابه المراوغ، فانضموا هم إلى المنظمة ولم ينضم هو إلى جماعاتهم الكثيرة رغم أنه كان مجرد صحفي كتب كراسة عن المسألة اليهودية وكانوا هم عدة تنظيمات يضمون في صفوفهم كثيرًا من المفكرين وبضعة آلاف من الأعضاء. ثم صدر برنامج بازل، وقد قبل التسلليون الصهيونية الدبلوماسية الاستعمارية وقبلوا قيادتها للمنظمة. ومنذ تلك اللحظة، سقطت عنهم الصفة التسللية بإدراكهم حتمية الاستعانة بالإمبريالية الغربية لوضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ.

ورغم هذا، استمر الخلاف بين ما يمكن تسميته «الصهيونية العملية (الاستيطانية)» مقابل الصهيونية الدبلوماسية (التوطينية)، فقد شهدت الفترة الواقعة بين عامي ١٨٩٧ و١٩٠٥ تبلور معارضة الصهاينة الاستيطانيين الذين طالبوا بالتركيز على البند الأول من برنامج «بازل» الخاص بتشجيع عملية الاستيطان في فلسطين، بينما انصرف اهتمام تيار «هرتزل» الدبلوماسي إلى تحقيق البند الرابع من البرنامج وهو الخاص بالحصول

على ضمان أو اعتراف من الدول الاستعمارية الرئيسية لحماية مشروع إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين. ولم تكن الخلافات بين العمليين (الاستيطانيين) من جهة، والدبلوماسيين (التوطينيين) من جهة أخرى، سوى خلافات ناجمة عن سوء الفهم من جانب العمليين الذين لم يكونوا قد أدركوا بعد أهمية الدولة الاستعمارية الراعية للمشروع الصهيوني، رغم قبولهم إياها، ومن جانب الدبلوماسيين التوطينيين الذين لم يدركوا أهمية سياسة خلق الأمر الواقع في فلسطين وضرورة تبني ديباجات إثنية لتجنيد المادة البشرية المستهدفة. ومع هذا، بدأت عملية التقارب، إذ بدأ الاستيطانيون يدركون بالتدريج تفاهة فكرة الاعتماد على الذات، ولذا أصبح النشاط الاستيطاني في مرتبة ثانوية بالنسبة لمنظمة «هرتزل» الصهيونية، كما بدأوا يدركون أولوية الجهود الدبلوماسية الاستعمارية على الجهود الاستيطانية. وربما لهذا السبب لا نسمع كثيرًا عن جهود استيطانية مكثفة في هذه المرحلة. ونظرًا لسطحية الاختلاف، لم يكن من العسير التوفيق بين الاتجاهين. فمن البداية أعربت المنظمة الصهيونية عن استعدادها للاعتراف بالاستيطان الذي يتم بناء على ترخيص مسبق من الحكومة التركية، وأعلنت عن استعدادها لتقديم المساعدة لمثل هذا الاستيطان، بل أقامت المنظمة لجنة خاصة لشئون الاستيطان.

وقد تم، في نهاية الأمر، التوصل إلى صيغة توفيقية في المؤتمر الصهيوني السابع (١٩٠٥)، فرفض الاستيطان التسللي (الذي يعتمد على الصدقات وعلى الحصول على قطعة أرض) نهائيًا. وقررت المنظمة الصهيونية أن تشجع العمل الزراعي والصناعي الاستيطاني هناك، وتم انتخاب لجنة تنفيذية جديدة تضم ثلاثة من العمليين الاستيطانيين وثلاثة من الدبلوماسيين التوطينيين.

وفي المؤتمر الصهيوني العاشر (١٩١١) انتخب المؤتمر «ووربورج» ومعه ٤ أعضاء آخرين في اللجنة التنفيذية، وكانوا من العمليين الاستيطانيين، وظلت المؤسسات المالية في يد العمليين الاستيطانيين.

وفي المؤتمر الصهيوني الحادي عشر (١٩١٣) أحكم الاستيطانيون السيطرة على كل المؤسسات الصهيونية. وقد كان «هرتزل» ـ شأنه شأن صهاينة الغرب عامة ـ

يعتقد أن صهاينة شرق أوربا غير قادرين على قيادة الحركة الصهيونية، بل كان يعتقد «أننا سنكون أداة تستفيد منها الحركة الصهيونية الغربية»، على حد قول «وايزمان». ولكن مسار التاريخ قلب تقسيم العمل المقترح تمامًا، فأمسك الشرقيون من يهود «اليديشية» بزمام الأمور في المنظمة الصهيونية وتولوا قيادتها، وهو أمر منطقي ومتوقع. فالاستيطانيون (العمليون) كانوا من شرق أوربا، والمشروع الصهيوني كان ـ حسب تصورهم ـ أمرًا حيويًا، بل مصيريًا بالنسبة لهم، فهم ممثلو الفائض اليهودي والقادرون على التحدث باسم هذه الكتلة البشرية المرشحة للنقل إلى فلسطين وبلغتها، على عكس يهود الغرب الصهاينة الذي كان يهمهم التخلص من الفائض وإبعاده عن بلادهم وحسب، وكانوا غير قادرين على تفهم لغته وآماله.

وقد ساعدت صياغة «هرتزل» المراوغة على امتصاص كل الخلافات، فتعلم الصهاينة أن يعيشوا مع التناقض والصراعات ما دام ثمة اتفاق على الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة وعلى الأولويات الإجرائية.

ولكن الذي حسم الخلاف تمامًا بين الفريقين لم تكن المؤتمرات الصهيونية وإنما التطورات الدولية. فبعد اتخاذ قرار تقسيم تركيا، ومع اهتمام إنجلترا المتزايد بالبعد الجيوسياسي لفلسطين، لم يكن أمام الصهاينة (العمليين أو السياسيين أو خلافهم) سوى انتظار الدولة الراعية التي سترعى مصالحهم والتي ستوفر لهم الأرض والضمانات الدولية اللازمة. والصهيونية التي لم يكن لديها أية جماهير لم تكن تملك سوى الانتظار والتلقي، وبذا يكون الاستعمار الغربي في واقع الأمر مصدر الوحدة بين الاتجاهات الصهيونية المختلفة.

جمعيتان صهيونيتان تسلليتان: أحباء صهيون وبيلو

أهم المنظمات الصهيونية التسللية هي «أحباء صهيون» ومنظمة «البيلو».

١- أحباء صهيون

«أحباء صهيون» اسم يطلق على مجموعة من الجمعيات الصغيرة في روسيا (التي

كانت تضم أكبر جماعة يهودية) وبولندا ورومانيا، والإمبراطورية النمساوية المجرية وألمانيا وإنجلترا والولايات المتحدة. وكانت جمعيات أحباء صهيون في غرب أوربا تضم أساسًا اليهود والمهاجرين من شرق أوربا وبعض العناصر المحلية القلقة من هذه الهجرة اليهودية، وكان لهذه الجمعيات أسماء كثيرة تحمل معنى حب صهيون أو الرغبة في العودة، كما كان هناك جمعيات تحمل أسماء مثل «البيلو» وقديمًا وجمعية بني موسى (السرية). وكان أهم هذه الجماعات جماعة «زروبابل» في «أوديسا» التي كان يترأسها «بنسكر وليلينبلوم» أهم مفكري الحركة (ويمكن أن نضيف إليهما سمولنسكين).

إلا أن تعدد الأسماء والجمعيات هذا لا يعني أن جمعيات «أحباء صهيون» كانت حركة جماهيرية اكتسحت يهود شرق أوربا، فقد ظلت حتى النهاية تنظيمات صغيرة من المثقفين والبورجوازيين الصغار، وكانت كل جمعية تضم حوالي ١٠٠ إلى ١٥٠ عضوًا، وكان عددها ١٢ جمعية عام ١٨٨٢ ووصل إلى ١٣٨ جمعية بين عامي ١٨٨٩ و١٨٩٠، وتراوحت العضوية بين تسعة آلاف وأربعة عشر ألفًا عام ١٨٨٥ من مجموع يهود العالم البالغ حينذاك عشرة ملايين تقريبًا، وقد آثر ما يقرب من مليونين منهم الهجرة إلى الولايات المتحدة، ولعل هذا يفسر عدم إدراك «هرتزل» لوجودهم، وحينما أدرك وجودهم فإنه لم يعاملهم باحترام شديد وقرر توظيفهم في مخططه.

ويعود ظهور هذه الجمعيات إلى تعثر عملية التحديث في روسيا وشرق أوربا، وإلى تناقص فرص الحراك الطبقي أمام بعض قطاعات اليهود هناك. وتصدر هذه الجمعيات عن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة بعد تهويدها من خلال بعض المفاهيم اليهودية أو شبه اليهودية، مثل: رفض الاندماج، والإيمان بأن معاداة اليهود ظاهرة أزلية، ورفض الانتظار السلبي للماشيح، وكذلك حل المسألة اليهودية، هنا في الأرض وفي هذه الأيام وليس هناك في السماء أو في آخر الأيام.

وحركة «أحباء صهيون» هي أهم ممثلي التيار الصهيوني التسللي (الذي يسمى «العملي») والذى تصدى «لهرتزل». وقد دعى «بنسكر وليلينبلوم» و٣٤ شخصية

يهودية إلى اجتماع في منزل «بنسكر» في أكتوبر ١٨٨٣. ولعل وظائف المدعوين تعطي صورة عن التكوين الطبقي للجمعية فحوالى النصف كانوا من التجار، وكان هناك أيضًا صاحب بنك وسمسار في البورصة وأربعة أطباء وصيدلي وكبير حاخامات «أوديسا»، وكان المجتمعون يعرفون أن أثرياء اليهود في شرق أوربا سيعارضونهم (إذ أنهم كانوا من دعاة الاندماج). ولذا قرروا أن يكون التوجه للطبقة الوسطى.

وقد عقدت جمعية «أحباء صهيون» أول مؤتمر لها في «كاتوفيتش» عام ١٨٨٤ وألقى «بنسكر» خطابًا تحدث فيه عن مساعدة المستوطنين اليهود «أينما كانوا»، وطالب بإنشاء جمعية «مونتفيوري» لتطوير الزراعة بصورة خاصة بين المستوطنين في فلسطين. وقد بذل «بنسكر» قصارى جهده للابتعاد عن أية ديباجة قومية حتى لا يخيف يهود الغرب الذين كان يطلب عونهم فأكد أن: «فكرة الدولة اليهودية... لا تزال بالضرورة بعيدة المنال، وهي تحتاج لجهد يفوق طاقة جيلنا، وهو جهد صعب بشكل خاص في البلاد المتحضرة [أي بلاد غرب أوربا] التي تحدد الإيقاع في أوربا بأسرها». ولعله كان يخشى أيضًا خلق جو من التوتر بين الدولة العثمانية والمستوطنين الصهاينة.

ثم عقد مؤتمر آخر في «دروسكينكى» ١٨٨٧ حيث ظهر الخلاف بين المتدينين والعلمانيين، وقد فشل الفريق الأول في عزل «بنسكر» ولكنهم نجحوا في تعيين ثلاثة حاخامات في اللجنة التنفيذية، ولم تختلف قرارات هذا المؤتمر عن سابقه. وقد ازدادت الخلافات بين الفريقين اتساعًا عام ١٨٨٨ / ١٨٨٩ لأنه عام سبتي لا يباح فيه لليهود زراعة الأرض، ولكن المستوطنين مع هذا استمروا في زراعتها. وعقد مؤتمر ثالث عام ١٨٨٩ في «فلنا» وزاد النفوذ الصهيوني الديني فيه الأمر الذي اضطر العلمانيين إلى تأسيس جماعة «بني موسى» السرية (على غرار المحافل الماسونية).

وعُقد المؤتمر الرابع في «أوديسا» عام ١٨٩٠ بعد اعتراف النظام القيصري بالجمعية. وقد حصلوا على الاعتراف من خلال بارون روسي يهودي توسط لهم لدى الحكومة، وسميت الجمعية رسميًا باسم «جمعية تقديم المساعدات للمستوطنين

اليهود الزراعيين وأصحاب الحرف اليدوية في سوريا وفلسطين». وبعد أن رفعت السلطات العثمانية الحظر عن الاستيطان اليهودي في فلسطين تم فتح مكتب في يافا. وقد وقع انقسام وخلاف بين القيادة في روسيا واللجان المحلية في فلسطين، فكان شراء حصان، على سبيل المثال، يتطلب مناقشة لجان عديدة والحصول على الموافقة من روسيا. ولم تفهم لجنة «أوديسا» الطبيعة الخاصة للزراعة الاستيطانية والعلاقة مع العرب. وقد تملك المستوطنين إحساس بالعجز التام أمام العثمانيين وبأن الباب العالي لن يعطيهم أية تنازلات. وقد أغلق مكتب يافا عام ١٨٩١ بعد أن أصيب بخسائر مالية فادحة، وبعد أن نجح العرب في إيصال معارضتهم للأستانة.

وقد سبقت المؤتمر عدة محاولات لتشكيل هيئة مركزية، فحاول «موهيليفر» اختيار لجنة مركزية، وعقد مؤتمرًا محدودًا لهذا الغرض في «بيالستوك»، ولكن اللجنة المنتخبة كانت خاملة تمامًا وهو ما دفع جمعية «بناي بريت» إلى تنظيم مؤتمر آخر في سبتمبر من العام نفسه، ولكنه لم يحقق نجاحًا يذكر.

وقد تم الإعلان عن المؤتمر باعتباره مؤتمرًا تأسيسيًا لإنشاء جمعية خيرية، لتشجيع المستوطنات الزراعية اليهودية، تسمى «مزكيرايت موشيه» أي «ذكرى موسى» أو «أحباء موسى» نسبة إلى «موسى مونتفيوري» (الذي مات بعد عدة أشهر من تاريخ عقد المؤتمر، ولم يترك لهم أي دعم مالي أو معنوي، ومن ثم فقد تخلوا عن الاسم).

وقد عُقد المؤتمر في جو من الإحساس بالضعف والخوف من الفشل أو من عداء أثرياء الغرب، ولذا خفف المؤتمرون تمامًا من أية ديباجة قومية وتبنوا صيغة إنقاذية وتحدثوا عن ضرورة عودة اليهود إلى النشاط الزراعي في فلسطين، ولم يذكروا شيئًا عن طموحات الإحياء القومي أو الاستقلال السياسي. ومع هذا، فقد اكتشف المؤرخ «جرايتز» البُعد القومي الكامن المستتر، كما اكتشف أن المؤتمر ليس مجرد مؤتمر لحل مشاكل يهود روسيا فانسحب من المؤتمر. وقد تقرر أن يكون مركز الجمعية برلين (في الغرب) على أن تكون «أوديسا» هي المركز مؤقتًا. وتقرر تكوين لجنتين، إحداهما لاستقصاء المعلومات عن فلسطين والأخرى للذهاب للباب العالي للتفاوض بشأن

فتح أبواب فلسطين أمام المستوطنين، وتقرر تقديم طلب رسمي للحكومة الروسية لتأسيس جمعية خيرية، وانتخب المؤتمر لجنة مركزية لجمعيات «أحباء صهيون» من تسعة عشر عضوًا تحت رئاسة «بنسكر». وتقرر عدم إنشاء أية مستوطنات أخرى والاستمرار في دعم المستوطنات الموجودة بالفعل. ولم يناقش المؤتمر المسألة الكبرى، وهي: هل سيحل الاستيطان (على طريقتهم التسللية) المسألة اليهودية أو لا؟ وقد حضر المؤتمر اثنان وثلاثون مندوبًا (٢٢ روسيًا، ٦ ألمان، بريطانيان، ومندوب واحد من كل من فرنسا ورومانيا)، وتم انتخاب «موهيليفر» رئيسًا فخريًا له. وقد أثيرت في المؤتمر عدة قضايا من بينها وضع الدين، وهل سيتوقف العمل في الدولة اليهودية يوم السبت؟ وإذا ما تقرر ذلك، فماذا سيكون العمل فيما يتصل بالبريد والمواصلات التي لابد أن تعمل ٢٤ ساعة؟

وقد قُدم في المؤتمر اقتراح بأن تصدر القرارات بلغتين: نسخة عبرية إلى جانب النسخة الألمانية وتختلف عنها في اللهجة والتوجه (أي أنه تقرر إصدار نسخة عبرية استيطانية، وأخرى ألمانية توطينية). ولكن «بنسكر» عارض الفكرة. وقد سقطت فكرة توجيه الحركة من الغرب لعدم وجود حماس كاف بين أثرياء الغرب. وقد عُقدت مؤتمرات أخرى في «دروسكينكي» عام ١٨٦٧ وفي «فلنا» عام ١٨٨٩.

ويمكن القول بأن المؤتمر قد يدل على أن صهاينة شرق أوربا كانوا قد اكتشفوا عقم الصيغة التسللية بل عقم الاتصال بأثرياء اليهود المندمجين وبدأوا ينتظرون المخلص من الغرب دون أن يعرفوا هويته أو خصائصه. ثم جاء «هرتزل» ومعه الحل: الاعتماد على قوة إمبريالية تقوم بنقل اليهود إلى فلسطين وتؤسس لهم دولة وظيفية تابعة تقوم على خدمتها وتضمن القوة الإمبريالية بقاءها واستمرارها.

٢ ـ البيلو

أول حركة استيطانية صهيونية حديثة اتخذت اسمها من الأحرف الأولى للعبارة الدينية «بيت يعقوب لخي فنيلخا» بمعنى (أيا بيت يعقوب هيا نذهب) (أشعياء ٢/ ٥)، وهي صياغة استيطانية فضلها أعضاء «البيلو» على الصيغة التوطينية التي

وردت في سفر الخروج (١٤/ ١٥) والتي تحرض أبناء جماعة «يسرائيل» على الخروج. وقد نشأت الحركة على أيدي بعض الطلبة اليهود من أحباء صهيون في «خاركوف» الروسية عام ١٨٨٢ كرد فعل على المذابح الروسية وقتها وعلى قوانين مايو. ولم تقتصر الحركة على الطلبة فقط بل انتشرت في أماكن غير «خاركوف» حتى بلغ إجمالي أعضائها ٥٢٥ عضوًا.

وقد انطلق أعضاء «البيلو» من الإيمان بأن حضارة أوربا لا مكان فيها لليهود، وأنه لابد من الإحياء القومي اليهودي عن طريق الهجرة إلى فلسطين والنهوض باليهود وتحويلهم إلى قطاع اقتصادي منتج عن طريق العودة للزراعة، أي أن أعضاء «البيلو» اكتشفوا الصيغة الصهيونية الأساسية وأضفوا عليها بعض الديباجات الشعبوية (الروسية) واليهودية. وقد قررت الجمعية تجنيد ثلاثة آلاف يهودي وتهجيرهم وجمع المال من أثرياء اليهود في روسيا (وفشلت في تحقيق الهدفين).

وقد تحدث برنامج «البيلو» عن تأسيس مركز سياسي للشعب اليهودي ومركز روحي لهم، أي أن الخلافات التي وسمت الحركة الصهيونية ظهرت من البداية. كما حدث خلاف آخر إذ انقسم أعضاء «البيلو» إلى فريقين: واحد يرى أن الاستيطان المباشر (التسللي) هو الحل الوحيد. أما الفريق الآخر فكان يرى ضرورة الحصول على موافقة الباب العالي (الصهيونية الدبلوماسية).

وقد وصل إلى استنبول وفد يمثل الحركة، والتقى أعضاء الوفد مع الصهيوني غير اليهودي «لورانس أوليفانت» وطلبوا منه التوسط لدى السلطات العثمانية لتسمح لهم بالاستيطان. وقد بذل «أوليفانت» جهدًا بالنيابة عنهم ولكنه لم يوفق في مساعيه. فاتجه ١٤ عضوًا من الوفد إلى فلسطين. ورغم وصولهم ووصول غيرهم ممن هاجروا مباشرة من روسيا لم يزد المجموع الكلي على الخمسين في حين أن عدد أعضاء الجمعية في روسيا كان قد وصل إلى خمسمائة. ويمكن القول بأن عام ١٨٨٢ يؤرخ لبداية الهجرة الصهيونية الاستيطانية لفلسطين.

وفي فلسطين، عمل أعضاء «البيلو» بالزراعة وأسسوا بعض المستعمرات الزراعية وتعلموا في مدرسة «مكفيه إسرائيل» الزراعية وعاشوا عيشة جماعية وواجهوا

صعوبات جمة لأنهم لم يعتادوا العمل اليدوي الشاق، ولجهلهم بالزراعة وعدم اعتيادهم الطقس، كما أنهم تلقوا مرتبات صغيرة وعانوا من المعاملة الفظة من قبل مدير المدرسة. ولكنهم التقوا «بتشارلز نتر» مؤسس المدرسة الذي شجعهم على الاستمرار، كما التقوا «بميخائيل باينس» الذي انتخبوه رئيسًا للبيلو، فنقل بعضهم إلى القدس ليشتغلوا بالحرف وكونوا جمعية تسمى «شيحو» (الحروف الأولى لعبارة «شيفات هي حاريش بي هامسجر» (لتعد إلى الحرفي والحداد، ملوك ثاني ٢٤/ ١٦). ولكن هذا المشروع فشل أيضًا وتبعثر أعضاء «البيلو».

ثم انتقل بعض أعضاء «البيلو» إلى «ريشون لتسيون» وعملوا كعمال أجراء عند مجلس المستوطنة، ولكن العلاقات توترت بينهم، فاستمر أعضاء «البيلو» في الانتقال من «ريشون لتسيون» «ومكفيه إسرائيل». وقد خيبت جماعة «أحباء صهيون» ظنهم أيضًا فلم تزودهم بأي عون. وقد اشترى أعضاء الجمعية بواسطة «باينس» أرض قرية عربية، وهكذا أسست مستوطنة جديرًا.

وقد قدم إليهم «روتشيلد» العون لبعض الوقت، ولكنهم ضاقوا بهيمنته ومعاملة مدير مستوطنة ريشون لتسيون لهم فقام بطردهم، كما أنه سحب تمويله لمستوطنة «جديرا» لأن أكثر سكانها كانوا من جماعة «البيلو». وقد عاد بعض أعضاء «البيلو» إلى روسيا واتجه البعض الآخر إلى الولايات المتحدة كما بقى البعض في فلسطين.

والجدير بالذكر أن اليهود «الأرثوذكس» في القدس لم يتحمسوا لأعضاء «البيلو»، بل رأوا فيهم عامل إقلاق وامتصاص لجزء من أموال الحالوقاه (الصدقة) المرسلة من الخارج، ولذلك فقد ناصبوهم العداء. كما وقفت السلطات العثمانية ضد هؤلاء المستوطنين وحرمت هجرة اليهود الروس وشراء الأراضي في فلسطين، لكنهم تحايلوا على ذلك برشوة الموظفين الأتراك وتسجيل الأراضي بأسماء يهود من أوربا الشرقية ومن خلال بعض رعايا الدول الأجنبية ممن يتمتعون بالحماية التي تكفلها لهم الامتيازات الأجنبية.

على أن الظاهرة الجديرة بالملاحظة هي الصراع الذي ما لبث أن نشب بين «البيلو» وعناصر الهجرة اليهودية الثانية الذين سُموا الرواد، وهم الذين اتهموا عناصر الموجة

الاستيطانية الأولى بالاندماج مع العرب والإقامة في المدن مع استخدام العامل العربي في الزراعة بل التحدث باللغة العربية وارتداء الأزياء العربية. وقد ترتب على هذا الصراع إثارة واحدة من أهم قضايا الحركة الصهيونية في هذه الفترة وهي المعروفة بقضية العمل العبري.

كما أن أعضاء «البيلو»، برؤيتهم الرومانسية ومعاداتهم للغرب (وهي أفكار كانت منتشرة بين أعضاء الحركة الشعبوية في روسيا)، كانوا يتصورون أنهم سيتبنون الحضارة الشرقية (العربية في هذه الحالة) ويصبحون جزءًا منها، وقد كتب بعضهم أعمالاً أدبية تمجد العربي وتحيطه بهالة رومانسية باعتباره «المتوحش النبيل». ويظهر أعضاء «البيلو» في صورهم مرتدين اللباس العربي.

وجماعة «البيلو» جماعة صهيونية جنينية اكتشفت معظم مكونات المشروع الصهيوني ومشاكله ولكنها لم تكتشف حتمية الاعتماد على الإمبريالية لوضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ. ومع هذا، يمكن القول بأن أعضاء الجمعية بدأوا يتحسسون طريقهم نحوها في اتجاههم نحو الباب العالي و«روتشيلد».

ليوبنسكر: مفكر الصهيونية التسللية

«ليوبنسكر» (١٨٢١ ـ ١٨٩١) طبيب روسي صهيوني استيطاني تسللي وزعيم جماعة «أحباء صهيون». ولد في روسيا، وكان أبوه مدرسًا وعالمًا، كما كان يعمل بالتجارة وقد انتقل إلى مدينة «أوديسا» بعد فشله في أعماله التجارية في «جاليشيا»، وكانت «أوديسا» مدينة روسية جديدة تتسم بارتفاع معدلات العلمنة والاندماج بين أعضاء الجماعة اليهودية، فزود ابنه بثقافة روسية علمانية وعرفه بأفكار حركة الاستنارة اليهودية، كما تعلم «بنسكر» اللغة الألمانية (وكانت لغة الحديث في منزله) وتعلم قليلاً من العبرية. ولم يتعلم «بنسكر» في مدرسة يهودية (كما هو الحال مع معظم المفكرين والزعماء الصهاينة)، وإنما أنهى دراسته الثانوية في مدرسة روسية ثم درس الحقوق في «أوديسا» ودخل جامعة «موسكو» لينال منها شهادة طبية. وقد كتب عدة مقالات في مجلة راسيفيت، وهي أول مجلة أسبوعية يهودية تصدر بالروسية

(بدأ نشرها عام ١٨٦٠)، وكتب أيضًا في مجلات يهودية أخرى ذات طابع اندماجي كما قام بجهود كبيرة كعضو في جمعية تنمية الثقافة بين يهود روسيا. وخدم بنسكر في الجيش الروسي أثناء حرب القرم (١٨٥٦)، وساهم في حركة الترويس، وقد كان يرى أن اليهود إن تعلموا اللغة القومية فإن ذلك سيساهم في دمجهم.

ولكن أحداث عام ١٨٧١ في «أوديسا» زعزعت إيمانه. ومع تعثر التحديث وصدور قوانين مايو ١٨٨٢، تغير موقفه بشكل جوهري وعدل عن كثير من آرائه، وبدأ الشك يساوره في مقدرة الاستنارة وحدها على حل مشاكل اليهود. وفي عام ١٨٨١، وفي أحد اجتماعات جماعة تنمية الثقافة، طالب «بنسكر» بالعدول عن هذه السياسة واقترح إعادة توطين اليهود في وطن واحد. وبدأ بنسكر في التجوال في عواصم أوربا للدعوة لفكرته بشأن الدولة الصهيونية، فقابل «الحاخام أدولف» جيلنيك، حاخام «فيينا» الأكبر وصديق أبيه، فأشار هذا عليه بإخضاع نفسه للعناية الطبية باعتباره مريضاً. وقابل زعماء «الإليانس» وبعض القادة اليهود ولكنهم عارضوه. ومع هذا، فقد ألف بالألمانية كراسة **الانعتاق الذاتي: تحذير من يهودي روسي لإخوته** (١٨٨٢) الذي نشر دون ذكر اسم المؤلف لأنه كان موجهًا أساسًا إلى يهود الغرب. والكراس يأخذ شكل البيان الإنشائي «المانفستو»، ولذلك فإنه خال من أي عمق.

ويتميز كراس «بنسكر» بأنه لا ينظر إلى اليهود من الداخل باعتبارهم جماعة مستقلة (كما يفعل بعض مثقفي يهود اليديشية) وإنما ينظر إليهم من الخارج كما ينظر إليهم الصهاينة غير اليهود. وقد تعلم «بنسكر» تعليمًا غربيًا وكان ذا هوية غربية، واليهود واليهودية بالنسبة إليه موضوعات وحسب. وعلى أية حال، فبالإمكان تصنيفه على أنه صهيوني يهودي غير يهودي.

يضع «بنسكر» الموضوع اليهودي في سياقه الغربي وينطلق، مثله مثل معظم الصهاينة، من رفض اليهودية التقليدية والتفكير الديني اليهودي. فهو يعلن ضرورة التخلص من موقف الانتظار وضرورة الثورة ضد الشعور الديني القديم الذي يدفع اليهود إلى تقبل وضعهم ووجودهم في المنفى باعتباره عقابًا أنزله الإله بهم «فشعب الله المختار إن هو إلا شعب مختار للكراهية للعالمية». ولذا، يجب على اليهود

التخلي عن الفكرة المغلوطة القائلة بأن اليهود بتشتتهم هذا يحققون رسالة إلهية، فتلك الرسالة لا يؤمن بها أحد.

ويقدم «بنسكر» طرحًا مغايرًا تمامًا للرؤية الدينية، فينظر لليهود في سياق وضعهم الهامشي في المجتمع الغربي، وفي إطار التحولات التي طرأت على هذا المجتمع (التصنيع والتحديث والتنوير والإعتاق والعلمنة) والتي أدت إلى ظهور المسألة اليهودية في إطار فكرة الشعب العضوي المنبوذ من المجتمع الغربي. فهو يقول إن اليهود شعب عضوي لا يمكن أن يذوب في الأمم الأخرى، ولذا فهو يعيش في بلاد لا تعترف به ابنًا لها، فالألماني الفخور بصفاته التيوتونية والسلافي الفخور بصفاته السلافية وغيرهم لا يعترفون بأن اليهودي يتساوى معهم بالمولد، فهذه القوميات العضوية تجعل الانتماء القومي مسألة عضوية موروثة. واليهود، رغم أنهم شعب عضوي، إلا أنهم يفتقرون إلى كثير من الصفات القومية العضوية (لغة وعادات مشتركة وأرض مشتركة) كما أنهم ليس لهم وطن أصلي ولا حكومة تمثلهم، ولهذا تحولوا من أمة يهودية إلى مجرد يهود، وأصبحوا بذلك شعبًا ميتًا: فقدوا استقلالهم وتحولوا إلى حالة التعفن التي لا تستطيع مسايرة العضو الحي المتكاسل. وهم «شبح» يأتي من عالم الأموات (ولنلاحظ أن كل الصور المجازية الإدراكية هنا صور مجازية عضوية). ثم تتوالى الصور المجازية التي تدل على تقبل «بنسكر» مقولات معاداة اليهود: «إننا قطيع منتشر في أرجاء المعمورة دونما راع يحمينا ويجمعنا معًا. أما في أحسن الظروف، فقد نصل إلى مرتبة الماعز التي تبيت (حسب التقليد الروسي) في إسطبلات الخيل»، وإذا بقيت الظروف على ما هي عليه «فسنظل طفيليين نعتمد في معيشتنا على بقية السكان». وهذا هو أس البلاء، فما دام اليهود عنصرًا قوميًا غريبًا، ضيوفًا على أمم مضيفة، فإنهم سيظلون محط كراهية كل الشعوب لأن الناس تخاف من الأشباح.

ومن الواضح أن وصف «بنسكر» متأثر بتجربة يهود شرق أوربا، وخصوصًا في روسيا، فقد كانوا يعيشون في مناطق الاستيطان على هامش المجتمع الروسي: «منبوذون... لا يطبق عليهم القانون العام باعتبارهم أغرابًا بمعنى الكلمة. فثمة قوانين خاصة باليهود». وقد يكون في هذا الوصف شيء من الموضوعية التقريرية المباشرة،

ولكنه يعزل أعضاء الجماعات اليهودية عن الظواهر المماثلة في المجتمع الروسي وفي المجتمعات الأخرى، ويجعل الاضطهاد حكرًا على اليهود في كل مكان. ومادام اليهودي لا وطن له في أي مكان وليس له حقوق المواطنة، فإنه منبوذ في كل مكان وزمان. فالخوف من الأشباح، أي معاداة اليهود، أمر أزلي ينتقل من جيل إلى آخر ويقوى عبر العصور. كما أن «بنسكر» نفسه يقول: «تظهر هذه الفكرة في كل زمان ومكان».

وما الحل الآن؟ يرفض بنسكر مرة أخرى الحلول التقليدية مثل الهجرة الفردية: «كافحنا عبر القرون بجهد كي نحيا لكن كأفراد وليس كأمة». كما يرفض «بنسكر» فكرة الاستيطان الديني التقليدي الذي كان يمول بأموال الصدقة (الحالوقاه)، فمشروعه الصهيوني المقترح لا يتم «بجمع التبرعات من الحجاج والهاربين الذين سينسون وطنهم ومن ثم سيضيعون في أعماق غربة أرض مجهولة».

الحل هو التخلص من اليهود من خلال تصفيتهم، ومن اليهودية من خلال التخلي عنها تمامًا. «نحن نرضى التخلي عن (رسالتنا الإلهية) إذا أمكن محو اللقب الممقوت «يهودي» من ذاكرة الإنسان». وقد ذكر «بنسكر» هذه الكلمات في لحظة غضب، ولكنه يهدأ ويبدأ في اقتراح الطرق المنهجية الكفيلة بتحقيق هذا الهدف «لابد أن تتعامل الأمم مع أمة يهودية» ولابد من «خلق مأوى دائم». و«الطريق الوحيد الصحيح لإصلاح الوضع هو خلق قومية يهودية مؤلفة من شعب يعيش على أرض يملكها». أما بالنسبة إلى آليات هذا الحل، فهو أولاً لن يأتي من الإله وإنما سيتم بالانعتاق الذاتي (عنوان الكراسة). ويلاحظ «بنسكر» أن الجو العام في أوربا قد خلق مناخًا مواتيًا لحركة البعث القومي. فالفكرة القومية في كل مكان، كما أن اليهود يشعرون بالبؤس في كل مكان أيضًا. ولكن الحل الذي يطرحه «بنسكر» لنقل اليهود خارج أوربا يثير عدة مشاكل من بينها أن الشعوب التي نالت استقلالها مؤخرًا هي أمم عاشت على أرضها وكانت تتكلم لغة واحدة، فكان لها بذلك أرض. أما اليهود فلا أرض لهم، ولابد من خلق هذه الأرض.

وثمة مؤشرات كامنة في كراسة «بنسكر» تحدد هوية هذه الأرض وهوية من يهاجر إليها وآليات النقل:

١ ـ من الواضح أنه، حينما يفكر في الحركة القومية، يفكر أيضًا في تقسيم الدولة العثمانية، فهو يفكر في الصرب وأهل رومانيا وحصولهم على الاستقلال ومن ثم، فالأرض هي في غالب الأمر أرض فلسطين.

٢ ـ وهو يضيف قائلاً إن تحرير اليهود واجب كواجب تحرير الزنوج. ومع هذا، فإنه يضيف أن اليهود ينتمون إلى عرق متقدم وليسوا زنوجًا، أي أنهم عنصر استيطاني أبيض.

٣ ـ ومعظم البلاد المتحضرة سوف لا تقبل هجرة اليهود الجماعية إليها، أي أن الدول الغربية ستوقف سيل يهود «اليديشية» إليها.

٤ ـ ولكن إذا لم يكن اليهود زنوجًا، ومع هذا ترفض الدول المتحضرة (البيضاء) هجرتهم إليها لأن وجود اليهود بينهم يسبب لهم المشاكل (المسألة اليهودية)، وإذا كانت الدولة العثمانية آخذة في التآكل (المسألة الشرقية)، ومادام المشروع الصهيوني لن ينشأ بشكل عشوائي وإنما سينشأ بمعاونة الحكومات، فإن الحل سيكون كامنًا في ربط المسألة اليهودية بالمسألة الشرقية فتحل المسألتان الواحدة من خلال الأخرى.

٥ ـ ويرى «بنسكر» ضرورة أن نلفت «أنظار الشعوب التي تمقتنا»، أي يجب تجنيد أعداء اليهود من الشعوب الغربية، كما يجب أيضًا الضغط على السياسة الدولية في الوقت الحاضر فستظهر نتيجته المثمرة في المستقبل. أي يجب الاستعانة بالدول الغربية، فالسياسة الدولية هي السياسة الإمبريالية الغربية.

٦ ـ وحينما يقول «امنحونا متعة الاستقلال واسمحوا لنا أن نقرر مستقبلنا، وأعطونا قطعة من الأرض، امنحونا تلك الأشياء التي منحتموها للصرب وأهل رومانيا، أعطونا مجال وجود القومية الحرة» فنحن نعرف أنه يتوجه للقوى العظمى الاستعمارية (وإن لم يدرك هو ذلك تمامًا)، فهي وحدها القادرة على توطين الفائض البشري خارج أوربا. وهو يطلب رقعة في الولايات المتحدة أو ولاية كتلك التي يقوم عليها باشاوات آسيا التركية، يعترف بها الباب العالي والعالم

الغربي كبلد محايد. ثم يضيف: وستكون مهمة الإدارة الصهيونية المقترحة إقناع الباب العالي والحكومات الأوربية بهذا المخطط.

ثم يطرح «بنسكر» عدة قضايا متصلة بالتنظيم والإجراءات الأخرى، مثل تأسيس مجلس وطني أو مؤسسة وطنية تقوم بوضع السياسة العامة ثم تؤسس شركة لشراء قطعة الأرض، والإشراف على أمور الاستيطان لشراء الأراضي وغير ذلك، وهي أمور كانت تُعتبر جديدة كل الجدة على اليهود، لأنه حديث عن آليات العودة بشكل حديث لم يألفوه من قبل.

ولكن الأهم من ذلك هو حديثه عن الأرض فهو يقول: «يجب ألا يكون الحديث عن الأرض المقدسة وإنما عن مجرد أرض نملكها، أرض ذات مركز جيد ومساحة كافية لإسكان عدة ملايين تحددها بعثة خبراء تعطي رأيها بعد تحريات ودراسات عميقة». إن علمانية المصطلح وحداثته كان أمرًا جديدًا كل الجدة. ومع هذا يتدارك «بنسكر» ويقول: «قد تعود الأرض المقدسة لنا، فإذا حدث هذا الشيء فهو أفضل»، بمعنى أنه لا يرفض تمامًا الصهيونية الإثنية ويترك الباب مفتوحًا أمامها.

وقد توقع «بنسكر» معارضة معظم اليهود، ولذلك حاول أن يكون برنامجه أكثر وضوحًا وتفصيلاً إذ يفرق بين الصهيونيتين، فقسم اليهود إلى غربيين مندمجين (سعداء)، وشرقيين (بؤساء). أما بالنسبة للفريق الأول فهم اليهود الغربيون الذين يكونون نسبة قليلة من السكان، ولذلك فحالهم في البلاد التي يعيشون فيها أحسن، ومن الأفضل لهم ألا يهاجروا. أما البلاد التي بلغ اليهود فيها درجة التشبع مثل روسيا (وبولندا التي كانت تتبعها)، ورومانيا (أي شرق أوربا)، فمن الأفضل لهم الهجرة (وهكذا يبدأ تقسيم العمل إلى صهيونية استيطانية وأخرى توطينية). فالحديث ليس عن كل اليهود وإنما عن اليهود غير المندمجين في المجتمع والفائضين عنه، الذين يجب إرسالهم إلى مكان آخر (الوطن القومي) لأنهم كبروليتاريا يعيشون عالة على أعضاء المجتمعات المضيفة. بل يضيف «بنسكر» بُعدًا آخر يبلغ الغاية في الأهمية إذ يقرر أنه حتى أغنياء شرق أوربا بإمكانهم البقاء حيث هم، ومعنى هذا أنه يعرِّف الفائض إثنيًا وطبقيًا وليس قوميًا.

ويمكن القول بأن كثيراً من عناصر الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة قد ظهرت في كراس «بنسكر». ومن هنا أهميته في تاريخ الفكر الصهيوني، فقد أسقط المقولات الدينية التقليدية ونزع القداسة عن اليهود واقترح ربط المسألة الشرقية بالمسألة اليهودية باعتبارهم شعبًا عضويًا منبوذًا وعنصرًا استيطانيًا أبيض، أي أن يقترح أن يتم الحل داخل التشكيل الاستعماري الغربي. بل إنه يترك الباب مفتوحًا أمام الأشكال الصهيونية الأخرى (الصهيونية الإثنية الدينية وغيرها)، ويضع يده على ضرورة وجود صهيونيتين؛ واحدة استيطانية والأخرى توطينية.

ومع هذا، ظلت صيغة «بنسكر» مترددة متعثرة، ربما بسبب تكوينه الثقافي الضيق، فالأفق الثقافي في روسيا القيصرية كان ضيقًا إلى أقصى حد، وكان أكثر ضيقًا داخل المدن اليهودية ومواطن الاستيطان. ولذا، فإنه لم يكن لديه إدراك كامل لحتمية الاعتماد على الإمبريالية الغربية لوضع أي مشروع استيطاني موضع التنفيذ. فالمشروع الاستعماري الروسي لم يكن على استعداد لتوظيف اليهود لصالحه، بل كان يود التخلص منهم في أسرع وقت. كما أنه لم يكن مشروعًا عالميًا كما كان الحال في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة، إذ أن المطامع الروسية القيصرية كانت تتجه نحو دول البلطيق والمناطق التي تفصل بين روسيا واليابان والصين والدولة العثمانية. أما فلسطين فقد كان الروس ينظرون إليها باعتبارها منطقة نفوذ «أرثوذكسية»، وهو ما يتطلب استبعاد اليهود. ولذا، فرغم أن كل أفكار «هرتزل» الأساسية موجودة في كراس الانعتاق الذاتي، فقد حقق «هرتزل» ما لم يحققه «بنسكر» لأنه كان مدركًا لحتمية الاعتماد على الإمبريالية الغربية باعتبارها الآلية الوحيدة لتحقيق الحلم الصهيوني.

وقد أصبح «بنسكر» زعيم جمعية «أحباء صهيون» ودُعي إلى مؤتمر «كاتوفيتش» ١٨٨٤، وانتُخب رئيسًا للجمعية. ولكن حينما نشبت بعض الخلافات داخل الجمعية، قدم استقالته عام ١٨٨٧ ثم سحبها خشية أن تسيطر العناصر اليهودية «الأرثوذكسية»، تحت قيادة «موهيليفر»، على الجمعية. وقد استقال ثانية عام ١٨٨٩ إثر اختيار قيادة جديدة للحركة، ولكنه عاد مرة أخرى بعد سماح السلطات الروسية بإنشاء لجنة «أوديسا».

وخلال رئاسة «بنسكر»، تمكنت الجمعية من جمع بعض الأمـوال لإقامة مستعمرات في فلسطين، ومهدت السبيل أمام الاستيطان الصهيوني، كما تأسست في روسيا «جمعية تقديم المساعدات للمستوطنين الزراعيين وأصحاب الحرف اليدوية اليهود في سوريا وفلسطين» التي كانت تُعرف بلجنة «أوديسا».

وقد زار «بنسكر» باريس وأقنع «روتشيلد» بمساعدة الاستيطان اليهودي، ونظرًا لأن الأموال التي جمعتها جماعة «أحباء صهيون» كانت قليلة جدًا (فهي لم تكن حركة جماهيرية)، فإن معظم المستوطنات كانت في نهاية الأمر قد أصبحت تابعة «لروتشيلد». كما أن «بنسكر» تابع مشاريع البارون «موريس دي هيرش» لتوطين اليهود الروس في الأرجنتين باهتمام شديد.

الصهيونية التسللية (العملية) وتطوير الفكر الصهيوني

ساعدت صهيونية يهود شرق أوربا على اكتشاف الحل الصهيوني، ويتبدى هذا الاكتشاف في النقاط التالية:

١ ـ رفض التسلليون (الدينيون منهم واللادينيون) الموقف الديني التقليدي الذي يطلب من اليهود الانتظار إلى أن يبعث الإله «الماشيح»، وطلبوا من اليهود عدم انتظار مشيئة الإله والإمساك بزمام الموقف واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق العودة. وبعد أن توصل التسلليون إلى أن الحل ليس في السماء، اكتشفوا أنه في غرب أوربا متمثلاً في أثرياء الغرب وقناصل دولهم في فلسطين، أي أنهم بدأوا يتحسسون الطريق نحو التحالف الذي سيحول الحلم الصهيوني إلى حركة ومنظمة واستيطان.

٢ ـ قبل التسلليون مقولة أن وضع اليهود داخل الحضارة الغربية وضع شاذ وهامشي، وأن الفائض اليهودي لا يمكنه أن يندمج في المجتمع. وقد خلصوا من ذلك إلى أن اليهود لا مكان لهم داخل المجتمعات الغربية، وحولوا معاداة اليهود إلى إحدى الدعائم النظرية للفكر الصهيوني، وركزوا على نقد الشخصية اليهودية. وقد توصل التسلليون إلى واحد من أهم ملامح الحل الصهيوني، وهو حل مسألة

الفائض اليهودي عن طريق نقله إلى خارج أوربا، وقاموا بأول محاولة فعلية لوضع الحل موضع التنفيذ.

٣ ـ اكتشف التسلليون أن الزراعة وسيلة أساسية للاستيطان في أرض أجنبية معادية، كما أدركوا طبيعة المشروع الصهيوني الإحلالية.

٤ ـ اكتشف التسلليون إمكانية توظيف الخطاب الصهيوني المراوغ لحل التناقضات العقائدية، فأدركوا إمكانية التعاون مع أثرياء الغرب المندمجين وإمكانية ابتزازهم ما داموا لا يفرضون عليهم الصيغة القومية ولا يشهرون بهم لرفضها. كما أدركوا إمكانية تعايش العلمانيين والمتدينين داخل صيغة مبهمة تسمح لكل فريق بأن يفرض المعنى الذي يراه.

٥ ـ ظهرت طلائع المفكرين الذين صاغوا الخطاب الصهيوني الإثني (الديني والعلماني) وهو الاتجاه الذي هود الصيغة الشاملة، فعمق فكرة الشعب اليهودي وأضفى عليها أبعادًا تاريخية ودينية ونقاها من بقايا الفكر الاندماجي العلماني. وهذا الاتجاه هو الذي أسبغ على الصهيونية شرعية يهودية تُخفي الأبعاد العملية والنفعية التي توصل إليها الصهاينة غير اليهود والصهاينة اليهود غير اليهود الذين لا يكترثون بمشاكل الهوية. وقد كانت هذه الشرعية ضرورية للجماهير اليهودية المتدينة في شرق أوربا، وللجماهير التي فقدت إيمانها التقليدي وظلت تبحث عن هوية خاصة.

لكل هذا، يمكن القول بأن صهيونية شرق أوربا أسهمت في تطوير فكر صهيوني ذي ديباجة يهودية يحاول حل مشكلة اليهود واليهودية، ويطرح نفسه بوصفه المعبر عن آمال وآلام جماهير شرق أوربا، وهي المجموعة البشرية المطلوب تجنيدها لتنفيذ المشروع الصهيوني. وبذا، تكون صهيونية يهود أوربا قد بدأت بالسير نحو حل مشكلة الصهيونية في الحضارة الغربية، فلأول مرة، يظهر مفكرون من داخل صفوف هذه المجموعة البشرية ينظرون إليها من الداخل، ويستخدمون مصطلحها ورموزها، وينظمون بضعة آلاف منها، بل يقومون بتجارب استيطانية قد تكون متفرقة وهزيلة، ولكنها تمثل مع هذا نقطة البداية نحو نقل اليهود من أوربا وتشكل إطارًا يجعل الحوار مع الغرب غير اليهودي ممكنًا.

الفصل الرابع

الصهيونية الإقليمية والدولة مزدوجة القومية: تضييق نطاق الصهيونية

«الصهيونية» ليست «القومية اليهودية» وليست «القومية الإسرائيلية»، كما يدعي الصهاينة، فهي أيديولوجيا سياسية غربية ذات توجه استعماري استيطاني إحلالي وديباجات يهودية. وفي فصل سابق بيَّنا أن ثمة صراعًا أساسيًا بين شرق أوربا (يهود «اليديشية» والفائض البشري) وغربها (اليهود المندمجون). ومع تدفُّق يهود «اليديشية» على وسط وغرب أوربا، ظهر المشروع الصهيوني لتحويل سيل الهجرة، ثم ترجم الصراع نفسه إلى الصهيونيتين: الاستيطانية والتوطينية. والصهيونية التوطينية شكل من أشكال التملص من الصهيونية عن طريق تضييق نطاقها بحيث تصبح مجرد دعم الدولة الصهيونية سياسيًا واقتصاديًا دون الاستيطان في فلسطين.

ولم تكن الصهيونية التوطينية المحاولة الوحيدة لتضييق نطاق الصهيونية، فهناك محاولتان أخريان: كانت الأولى تهدف إلى الإسراع بعملية تخليص أوربا من فائضها اليهودي عن طريق توطينه في أي أرض، دون أي اعتبار للديباجات الصهيونية وتسمى «الصهيونية الإقليمية». أما الثانية فكانت تهدف إلى تخفيف حدة المواجهة مع السكان الأصليين عن طريق تأسيس دولة مزدوجة القومية. ويُلاحظ أن محاولات تضَييق نطاق الصهيونية كان يعني التخلي عن بعض عناصر الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة.

«الصهيونية الإقليمية» ضرب من ضروب الصيغة الصهيونية الأساسية قبل أن تتحوَّل إلى الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة وقبل أن تدخلها أية ديباجات إثنية أو دينية أو أيديولوجية، فهي تذهب إلى ضرورة تهجير الفائض البشري اليهودي في أوربا إلى أي مكان في العالم حلاً للمسألة اليهودية، فهي إذن شكل من أشكال الصهيونية التوطينية. وكان الصهاينة الإقليميون يرون اليهود عنصرًا استيطانيًا أبيض يُوطَّن في أي مكان، وكانوا يرون المشروع الصهيوني مشروعًا غربيًا تمامًا وجزءًا لا يتجزأ من التشكيل الاستعماري الاستيطاني الغربي الذي يرمي إلى خلق مناطق نفوذ غربية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يَبسُط من خلالها سيطرته الكاملة على العالم، كما يرمي إلى خلق بقع استيطانية تستوعب الفائض البشري اليهودي. وكان العنصر الحاسم في اختيار هذا المكان أو ذاك هو مدى أهميته في سياق المصالح الاستعمارية للدولة الراعية للمشروع التوطيني. ولذا، فإنهم لم يطالبوا بدولة يهودية مستقلة ذات سيادة، وتركوا هذه النقطة لتقررها الدولة الراعية التي ستقوم بعملية نقل الفائض البشري. لكل هذا، كان الصهاينة الإقليميون لا يرون ضرورة تحتم إنشاء هذا الجيب الاستيطاني اليهودي في فلسطين، بل إن بعضهم كان يشير إلى أن فلسطين بالذات غير مناسبة بسبب وجود العرب فيها.

وقد كان دعاة المشاريع المختلفة لتوطين اليهود خارج أوربا على وعي تام باستحالة تحقيق أيٍّ من هذه المشاريع إلا إذا حظي برعاية قوة استعمارية كبرى تجد فيه فرصتها لتحقيق مصالحها الاستعمارية بشكل أو آخر، ومن ثم كان هؤلاء الدعاة يحرصون على السعي لدى هذه القوة العظمى أو تلك لضمان أن يتم المشروع التوطيني بموافقتها وتحت رعايتها، ولم يكن يعنيهم في كثير أو قليل أن يحظى المشروع بموافقة أعضاء الجماعات اليهودية (المادة البشرية المستهدفة) ممن كان يُرجَى توطينهم.

ودعاة الصهيونية الإقليمية التوطينية، من أمثال «دي هيرش» و«ديفيز تريتش» و«إسرائيل زانجويل» وأضرابهم، هم في الغالب من اليهود غير اليهود الذين فَقَدوا

هويتهم الدينية والإثنية. ولذا فإنهم لم يعودوا يشعرون بأية ضرورة لمسألة الحفاظ على ما يُسمَّي «الإثنية اليهودية». كما أن يهود الغرب بينهم كانوا يرغبون في تحويل سيل الهجرة اليهودية من بولندا وروسيا بشكل فوري لأي مكان لأنه يهز مواقعهم الطبقية ومكانتهم الاجتماعية الجديدة ويهدد وجودهم كجزء من النخب المتميِّزة اقتصاديًا وسياسيًا وحضاريًا في مجتمعاتهم الأوربية.

وإصرار هؤلاء الصهاينة على بقعة ما دون غيرها كان دائمًا في إطار محاولتهم تأكيد ولائهم لأوطانهم ولمصالحها الاستعمارية. «فزانجويل» البريطاني (صاحب مشروع شرق أفريقيا)، كان يدافع في واقع الأمر عن المصالح الإمبريالية الإنجليزية التي كانت تبحث عن مواطنين بيض لتوطينهم في جزء من الإمبراطورية. ولقد انصرف اهتمام «زانجويل» والإقليميين عن فلسطين لأن بريطانيا كانت قد احتلت مصر في مطلع القرن العشرين، ولم تكن تستطيع في ظروف التوازن الدولي الدقيق أن تخطط للاستيلاء على فلسطين، فكان اهتمامها بالمنظمة الصهيونية قائمًا على رغبتها في تسخيرها لتنظيم استيطان استعماري في بعض أنحاء الإمبراطورية وحسب، ولكن بتغيُّر الأوضاع في العالم إبان الحرب العالمية الأولى، وسنوح فرصة تقسيم ممتلكات الإمبراطورية العثمانية، وقيام الثورة العربية التي هددت المصالح الإمبريالية البريطانية، بُعث مشروع توطين اليهود في فلسطين ومُنح «وايزمان» وعد «بلفور»، وتَحوَّل الإقليميون عن موقفهم وعادوا إلى صفوف المنظمة الصهيونية بعد أن كانوا قد انسحبوا منها في المؤتمر الصهيوني السابع (١٩٠٥) بعد أن أصبحت مصالحها متفقة مع مصالح الإمبريالية البريطانية.

ومن الأمور الجديرة بالذكر أن «بنسكر» في كتابه **الانعتاق الذاتي** و«هرتزل» في كتاب **دولة اليهود** لم يتقيدا ببقعة معينة لإقامة الدولة المقترحة. ويظهر في يوميات «هرتزل» أنه لم يكن يتحمس كثيرًا في أواخر حياته لفكرة الدولة اليهودية في فلسطين، خشية أن يثير هذا المكان، المشحون بالدلالات الدينية والتاريخية، رغبة لدى المستوطنين في العودة إلى صُورَ الحياة اليهودية التقليدية التي كانت موضع ازدراء من جانب «هرتزل»، وهو الأمر الذي قد يبتعد بهم عن أساليب الحياة العلمانية «الحديثة».

مشروع شرق أفريقيا

ظهرت مشروعات عديدة لتوطين اليهود خارج فلسطين، وقد ظهرت هذه المشاريع مع التشكيل الاستعماري الاستيطاني الغربي. وكان أول المشاريع التوطينية هو مشروع «نونيزدا فونسيكا» عام ١٦٢٥ لتأسيس مستعمرة يهودية في «كوراساو»، وقد وافق مجلس هولندا على المشروع. وتم توطين اليهود في «سورينام» في إطار مماثل، وقد نجحوا في تكوين جيب استيطاني شبه مستقل قضى عليه الثوار من السود والسكان الأصليين. وفي عام ١٦٩٥، منحت شركة الهند الغربية (الفرنسية) تصريحًا إلى «ديفيد ناسى» لتأسيس مستعمرة يهودية في كايين.

وفي عام ١٧٩٠، اقترح كاتب بولندى توطين اليهود في أوكرانيا (التابعة لبولندا وكان هذا أحد المطالب الأساسية للحركة الفرانكية). وفي عام ١٨١٥ قدَّم القس البولندي شاتوفسكي اقتراحًا بأن يُوطَّن اليهود في جيب يهودي صغير في آسيا الصغرى يكون قاعدة للدولة الروسية ضد الخلافة العثمانية.

وظهرت مشروعات توطينية أخرى في الولايات المتحدة من أهمها مشروع موردخاي نواه المعروف بمشروع «جبل أرارات» (١٨٢٦) لتوطين اليهود حول «شلالات نياجارا». وهناك مشروعات صهيونية إقليمية كثيرة مشروع العريش وقبرص ومدين وأنجولا وموزمبيق والكونغو والأحساء والأرجنتين.

وقد ظهرت جماعات صهيونية إقليمية أخرى، منها جماعة قامت في ألمانيا للاستيطان في الجزء البرتغالى من أنجولا عام ١٩٣١، ولكن المشروع فشل لأن الحكومة البرتغالية لم توافق عليه. وقد قُدِّم اقتراح في مؤتمر «إفيان» (١٩٣٨) لتوطين ١٠٠ ألف يهودي في جمهورية «الدومينكان»، ولكن الصهاينة أجهضوا العملية بعد البدء فيها بالفعل. ويمكن أن نضع مشروع «بيروبيجان» السوفييتى في هذا الإطار. وقد كان للنازيين في ألمانيا والفاشيين في إيطاليا مشاريعهم التوطينية خارج فلسطين. كما قامت جمعية أخرى في «نيويورك» وظلت باقية حتى بعد إنشاء الدولة، وذلك لأنها لم تجرؤ على أن تترك مستقبل «الشعب اليهودي» متوقفًا على إسرائيل وحدها وذلك بسبب صغر مساحتها وموقف جيرانها المعادي منها. ولا توجد بطبيعة الحال أحزاب صهيونية إقليمية في إسرائيل.

وأهم المشاريع الصهيونية الإقليمية هي «مشروع شرق أفريقيا» الذي يُعرف أيضًا باسم «مشروع أوغندا» وهو الاسم الذي يُطلَق عادةً على الاقتراح الذي تقدمت به الحكومة البريطانية عام ١٩٠٣ لليهود لتنشئ لهم مقاطعة صهيونية في شرق أفريقيا البريطانية (كينيا الآن، وليس أوغندا كما هو شائع) في هضبة وعرة مساحتها ١٨ ألف ميل مربع ليست صالحة للزراعة.

ويبدو أن الخطأ في التسمية يعود إلى أن «تشامبرلين» أشار أثناء حديثه عن المشروع مع «هرتزل» إلى سكة حديد أوغندا، فتَصوَّر «هرتزل» أن أوغندا هي الموقع المقترح للاستيطان. وقد تقدَّمت الحكومة البريطانية بالاقتراح في وقت تزايد فيه النشاط الاستعماري الألماني والإيطالي، وكان الخط الحديدي الذي يربط الساحل الأفريقي وبحيرة فيكتوريا على وشك الانتهاء، وفي وقت تزايدت فيه هجرة يهود «اليديشية» إلى إنجلترا. ومن ثم، سنحت الفرصة لوضع الصيغة الصهيونية الأساسية موضع التنفيذ بتحويل المهاجرين إلى مادة استيطانية تُوطَّن داخل محمية إنجليزية تقوم بحماية الموقع الإستراتيجي الجديد. وقد عرض البريطانيون شرق أفريقيا لا فلسطين، مكانًا للاستيطان، لأن الدولة العثمانية كانت حليفة لبريطانيا التي قررت الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية لتقف ضد الزحف الروسي، أي أن تقسيم الدولة العثمانية لم يكن قد تقرَّر بعد. وقد كان المفترض أن تكون المقاطعة محمية خاضعة للتاج البريطاني يحكمها حاكم يهودي، وكانت ستُسمَّى «فلسطين الجديدة». وقد أعد مكتب «لويد جورج» براءة الشركة التي ستقوم بتنمية المنطقة، وكان «هرتزل» من بين الموافقين على المشروع، كما أيده «نورداو» الذي وصف المشروع بأنه «ملجأ ليلي»، وتزعَّم «إسرائيل» «زانجويل» الحركة.

وقد كتبت مجلة **جويش كرونيكل** في ذلك الوقت أن المشروع كان يحظى بتأييد اليهود الروس بدرجة تفوق كثيراً تأييد قيادتهم الصهيونية له، كما يُلاحظ أن المستوطنين الصهاينة في فلسطين كانوا من أشد المتحمسين للمشروع. ولكن المندوبين الروس عارضوا المشروع بشدة حينما عُرض على المؤتمر الصهيوني السادس (١٩٠٣)، وكان من المعارضين أيضًا «وايزمان» و«أوسيشكين». وقد سُمِّي

المعارضون «صهاينة صهيون» لإصرارهم على تشييد الدولة الصهيونية في صهيون نفسها، أي فلسطين.

وقد أيّد اليهود «الأرثوذكس» المشروع لأن العودة إلى فلسطين كانت تُعد شكلاً من أشكال «الهرطقة». وعلى عكس ما يرد دائمًا في المصادر والمراجع الصهيونية، وافق المؤتمر في نهاية الأمر على الاقتراح بأغلبية ٢٩٥ مؤيدًا و١٧٨ معارضًا، وامتنع ١٤٣ عن التصويت، فأحدث ذلك صدعًا في الحركة الصهيونية، وحاول شاب يهودي اغتيال «نورداو» «الشرق أفريقي» في باريس.

وقد تشكَّلت لجنة استطلاعية مُكوَّنة من بريطاني مسيحي ومهندس روسي وصحفي سويسري (اعتنق الإسلام فيما بعد). وحينما وصلت اللجنة ضللهم المستوطنون وزودوهم بمعلومات خاطئة، ووجهوهم إلى أراض غير صالحة ولذا فقد كان تقرير اللجنة غير إيجابي. وقد حُسم الصراع بأن سحبت الحكومة البريطانية اقتراحها في العام نفسه بسبب معارضة المستوطنين البريطانيين في شرق أفريقيا، فقد أرسلوا عدة رسائل إلى الصحف والمجلات البريطانية، من بينها برقية اتحاد المزارعين وملاك البساتين، وأخرى من لجنة المستوطنين في «نيروبي»، وعريضة من أسقف «مومباسا»، يحتجون فيها على إدخال اليهود الأجانب «منحطي المنزلة» الذين سيكون لهم أثر سيء من الناحية الأخلاقية والدينية والسياسية على القبائل الأفريقية! وقد قام خبراء الشئون الأفريقية (وعلى رأسهم السير هاري جونسون) بشن حملة ضد المشروع، مبينين أن هذه الأرض ثمينة مُدَّت عليها سكة حديدية. وقد تَطوَّع بعض معارضي المشروع بالإشارة إلى فلسطين كمكان منطقي للاستيطان اليهودي! ومما هو جدير بالذكر أن بعض اليهود الاندماجيين في بريطانيا عارضوا المشروع أيضًا بسبب دلالته السياسية وبسبب تأكيده مقولة ازدواج الولاء. وحينما انعقد المؤتمر الصهيوني السابع (١٩٠٥)، رفضت كل مشروعات التوطين خارج فلسطين، فانشق «زانجويل» (ومعه أربعون مندوبًا)، وأسَّس الحركة الصهيونية الإقليمية.

ويُعَدُّ مشروع شرق أفريقيا أول بلورة للمشكلة التي تواجهها الجماعات اليهودية في علاقتها بالصهاينة وهو ما يمكن صياغته في الأسئلة التالية: هل أسَّست الدولة

الصهيونية لخدمة اليهود أم أن اليهود في كل مكان هم الذين يجب وضعهم في خدمة الدولة؟ هل الصهيونية بالفعل حركة إنقاذ ليهود أوربا وغيرهم أم رؤية أيديولوجية لا علاقة لها بإغاثة اليهود أو إنقاذهم؟ فبينما كان المستوطنون الصهاينة أنفسهم في فلسطين يؤيدون مشروع أفريقيا، كانت أقلية من الصهاينة تُصر على فلسطين دون غيرها لاعتبارات عقائدية إثنية وأيديولوجية.

وتشير التواريخ الصهيونية إلى أن مشروع شرق أفريقيا فيه اعتراف ضمني بالهوية المستقلة للشعب اليهودي وأن المشروع كان سيؤدي إلى إنشاء دولة يهودية. لكن هذه النقطة لم تكن موضع جدال على الإطلاق. وقد جاء في مسودة اتفاقية مشروع الاستعمار اليهودي المقدمة من قبَل الصهاينة صياغات غامضة قد يُفهَم منها أن المقصود إنشاء دولة يهودية، فكتب أحد موظفي وزارة الخارجية البريطانية على هامش المادة المقدمة: «إذا تملَّك اليهود المنطقة فسيعني ذلك عمليًا إعطاءهم حكمًا ذاتيًا محليًا كاملاً بشرط أن يبقى تحت سيطرة التاج البريطاني تمامًا». كما أشار وزير الخارجية البريطاني إلى أن انتخاب رئيس بلدية يهودي لكل مدينة هو أقصى ما يمكن إجراؤه. ولم تذكر المذكرة أي شيء عن منح الجنسية البريطانية لسكان هذه المقاطعة إذ يبدو أن وزارة الخارجية كانت قلقة من أن يستغلها اليهود الروس الذين سيستوطنون شرق أفريقيا كنقطة انطلاق وحسب يقفزون منها وبواسطتها إلى بريطانيا بجوازات سفر بريطانية يحصلون عليها في المستعمرة.

وقد حدَّد «زانجويل» بوضوح شديد الطبيعة الحقيقية لمشروع شرق أفريقيا بقوله: «إن الاستيطان الصهيوني في شرق أفريقيا سيكون وسيلة لمضاعفة عدد السكان البيض التابعين لبريطانيا هناك».

ويرتبط مشروع شرق أفريقيا بشخصين أساسيين هما «تشامبرلين» و«زانجويل».

تشامبرلين وزانجويل

«جوزيف تشامبرلين» (١٨٣٦ ـ ١٩١٤) رجل سياسة بريطاني، والمنظِّر الحقيقي لمشروع شرق أفريقيا، ومن ثم فهو صاحب أول وعد «بلفوري» محدد. والواقع أن

«جوزيف تشامبرلين» هو الذي اختار لنفسه منصب وزير المستعمرات عام ١٨٩٥ وظل فيه حتى عام ١٩٠٣، فكانت أطول مدة لأي وزير في هذا المنصب.

وقد كان «جوزيف تشامبرلين» يتميَّز بسعة الخيال والقدرة على الابتكار، وقد حاول أن يُخرج إنجلترا من عزلتها الدبلوماسية وأن يُقوِّي الإمبراطورية بحيث تصبح مهيمنة كقوة، وأن يزيد نفوذها تجاه القوى العظمى الأخرى. ولذا، مدَّ السكك الحديدية، وحاول إقامة الزراعة في المستعمرات على أساس علمي، ونظَّم إدارة الإمبراطورية.

وكان «تشامبرلين» عنصريًا حتى النخاع، يؤمن بالنظرية الداروينية (مثل معظم أعضاء النخبة السياسية في العالم الغربي في أواخر القرن التاسع عشر). فكان مؤمنًا بأهمية العرق، وبأنه يُحدد السمات الأساسية للحضارات (أي أنه كان يؤمن بالقومية العضوية) ولذا فقد كان يرى ضرورة وضع السياسة الخارجية على أسس عرقية علمية واضحة، وأن تستند إليها التحالفات.

كانت رؤية «تشامبرلين» للعرق هرمية. وعلى قمة الهرم كان يتربع الأنجلو ـ ساكسون (الإنجليز والأمريكان)، يليهم التيوتون، أما اليهود فكانوا بطبيعة الحال في قاع الهرم. ومع هذا، كان «تشامبرلين» يرى أن بعض الأجناس الدنيئة أقل دناءة من غيرها. فالهنود، على سبيل المثال، من الأجناس الدنيئة، ولكنهم أقل دناءة من السود، ولذا يمكن تطوير الزنوج وإدخال الحضارة بينهم عن طريق عنصر أجنبي وسيط، ومن ثم تستفيد الأطراف كافة، إذ يستفيد الغرب ويستفيد الوسيط الهندي، بل يستفيد المواطن الأصلي الأسود نفسه! كما لاحظ «تشامبرلين» أن الجو لم يكن مواتيًا في كثير من المستعمرات لاستخدام الإنسان الأبيض في بناء السكك الحديدية، ولذا تم استخدام الهنود كمادة بشرية وظيفية في بنائها. وأخيرًا، لاحظ «تشامبرلين» أن العنصر الأوربي غير الإنجليزي قد لا يكون مطيعًا بالقدر الكافي ولا يمكن أن ينضوي تحت لواء الإمبراطورية الإمبراطورية البريطانية كما فعل الأفريكانز (المستوطنون البيض من أصل هولندي في جنوب أفريقيا). وكان الوضع، من منظور العنصر البشري الغربي، سيئًا جدًا، ولذا اكتشف «تشامبرلين» أن اليهود قد يكونون العنصر الذي يحل

محل الهنود في عملية الاستيطان كعنصر وسيط، فهم عنصر أوربي ولكنهم لا يسببون القلاقل مثل الأفريكانز.

وفي عام ١٩٠٢، دُعي «هرتزل» ليدلي بشهادته أمام اللجنة البريطانية للغرباء التي أنشئت للنظر في مشكلة هجرة يهود «اليديشية» إلى إنجلترا. فاقترح تحويل الهجرة إلى وطن يهودي مُعترف به قانونًا، وكان الشاهد الوحيد الذي قدَّم حلاً صهيونيًا للمشكلة، وقد ترك ذلك أثرًا عميقًا في السامعين. وبعد عدة أشهر دُعي «هرتزل» لمقابلة «تشامبرلين» الذي استمع لوجهة نظره وأدرك إمكانية توظيف الشعب العضوي المنبوذ في المشاريع السياسية والإقليمية الخارجية للحكومة البريطانية، وطرح عليهم كلاً من قبرص والعريش. ولم يكن اسم «هرتزل» معروفًا، فقابل لورد «لاندسدون» الذي كتب تقريرًا عن مشروع العريش الذي اقترحه «هرتزل» باعتبارها البقعة التي يمكن أن «يُلقى فيها» بيهود «أوديسا» «والإيست إند» في لندن، ولكن «كرومر» رفض المشروع.

زار «تشامبرلين» أفريقيا عام ١٩٠٢، ثم استقبل «هرتزل» مرة أخرى وعرض عليه إنشاء مُستوطن يهودي مستقل في شرق أفريقيا، وقد تم ذلك بموافقة «بلفور» الذي كان رئيسا للوزراء آنذاك.

أما «إسرائيل زانجويل» (١٨٦٤ ـ ١٩٢٦) فهو روائي إنجليزي وزعيم الصهيونية الإقليمية. ولُد في لندن وكان على رأس النشاط الصهيوني في إنجلترا حينما زارها «هرتزل» واتصل به ليرتب له اجتماعًا مع قادة الأقلية اليهودية فيها. وكان «زنجويل» يدرك أن اليهودية ستتحوَّل إذا خرجت من الجيتو، وأن من غير المعقول الاستمرار في الادعاء بأن الأمور ستسير على منوالها القديم. وتعالج كثير من أعماله الأدبية هذه القضية، فكتاب **أطفال الجيتو** (١٨٩٢) هو تاريخ أسرة يهودية، وهو في واقع الأمر تاريخ أسرته هو، وهي رواية بانورامية تتناول شخصيات الشاعر «بنحاس»، وهو في الواقع صورة كاريكاتورية ساخرة للشاعر «نفتالي» إمبر مؤلف نشيد «الهاتيكفاه». كما يُصوِّر الكتاب بعض الشخصيات التي يمزقها ازدواج الانتماء لعالم الجيتو اليهودي وعالم الأغيار المعاصر. ويضم الكتاب دراسات في شخصيات يهودية تترك العقيدة

اليهودية، مثل: «دزرائيلي» و«هايني» و«لاسال» و«شبتاي تسفي». وتعالج رواية **حالمو الجيتو** (١٨٩٨) الموضوع نفسه، فهي تزخر بشخصيات تبحث عن مهرب من الجيتو والقيم الدينية العتيقة التي تهيمن عليه. أما رواية **مآس جيتوية** (١٨٩٣) فتحكى قصة يهودي تزوج من امرأة مسيحية ولكنه لا يملك إلا أن يبقى يهوديًا في الخفاء. أما روايته **ملك الشحاذين** (١٨٩٤) فتتناول اليهود «السفارد» في لندن قبل وصول يهود «اليديشية». ومن رواياته الأخرى **كوميديات جيتوية** (١٩٠٧).

ويتسم موقف «زانجويل» تجاه اليهود بازدواجية غريبة، فهو من ناحية معجب إلى حدٍّ ما بالجيتو وبشخصياته، ولكنه من ناحية أخرى يجدها شخصيات ضيقة ومائلة للذوبان في العصر الحديث، وهو فخور ببعض الجوانب اليهودية في حياته ولكنه يشعر بالخجل تجاه البعض الآخر. ويمكن القول بأن رفضه لليهود واليهودية أكثر عمقًا بكثير من إعجابه ببعض جوانب الشخصية «اليديشية».

ورفضه اليهود واليهودية يتجلى في كتابه **الدين المقبل** حيث يعبِّر عن أمله في ظهور ديانة جديدة تمزج الديانتين اليهودية والمسيحية والحضارتين العبرية والمسيحية. وله كتاب آخر ألفه في أخريات حياته هو **عقيدتي** (١٩٢٥) يطالب فيه بيهودية غير يهودية، حتى يتم التوصل إلى عقيدة عالمية لكل البشر.

ومن أهم مسرحياته، مسرحية **آتون الصهر** التي يتصور فيها الولايات المتحدة على أنها آتون إلهي للصهر ستذوب فيه كل أجناس أوربا وتندمج، وتختفي فيه كل الخصوصيات، وضمن ذلك الخصوصية اليهودية. ومن أهم آليات الصهر، الزواج المختلط (وقد كان «زانجويل» نفسه متزوجًا من مسيحية). فكأن الولايات المتحدة هي الترجمة التاريخية النهائية لمثل عصر الاستنارة التي ستريح الإنسان من عبء التاريخ وتريح اليهود من عبء الهوية. وقد صدرت «لزانجويل» عدة روايات أخرى ليس لها علاقة كبيرة بالموضوع اليهودي مثل **السيد** (١٨٩٥) وهي قصة صبي مهاجر من كندا ينجح في أن يصبح فنانًا شهيرًا، وله أيضًا رواية بعنوان **عباءة إلياهو** (١٩٠٠) عن أحداث حرب «البوير» في جنوب أفريقيا.

وموقف «زانجويل» يشبه تمامًا موقف «هرتزل» و«نورداو» ويهود غرب أوربا

عامة، وهو أن اليهود واليهودية يمثلان بالنسبة له مشكلة تتطلب حلاً لا انتماءً إيجابيًا يرحب به المرء. وقد ترجم هذا الموقف نفسه إلى صهيونية توطينية، فقام «زانجويل» بتقديم «هرتزل» لاجتماع المكابيين عام ١٨٩٦ في لندن، وذهب إلى فلسطين عام ١٨٩٧ وحضر المؤتمر الصهيوني الأول في العام نفسه. ولكن توطينية «زانجويل» كانت عميقة جدًا، ورغبته في التخلص من الفائض اليهودي كانت متبلورة، ولذا ألقى بكل ثقله خلف مشروع شرق أفريقيا الذي وصفه بأنه سيكون وسيلة لمضاعفة عدد السكان البيض التابعين لبريطانيا. فالاستعمار الاستيطاني بالنسبة إليه يشبه الزواج المختلط، وسيلة للتخلص من اليهود ولتذويبهم في التشكيل الحضاري الغربي. ولذا، حين رفض المؤتمر السابع (١٩٠٥) المشروع، انشق «زانجويل» على المنظمة الصهيونية ـ كما أسلفنا ـ وأسَّس الصهيونية الإقليمية التي كانت تهدف إلى تأسيس إقليم يهودي (ليس بالضرورة في فلسطين) بهدف إنقاذ وإغاثة اليهود خارج أية تصورات قومية يهودية. وقد تحرك «زانجويل» بحماس في إطار صهيونيته التوطينية، فطلب العون من أثرياء الغرب المندمجين (لورد «روتشيلد» و«يعقوب شيف») وحاول توطين بعض المهاجرين اليهود، ولكنه لم ينجح إلا في توطين بعض عائلات في تكساس. وحينما أعلن وعد «بلفور»، أصبح «زانجويل» من كبار المتحمسين له، والواقع أن هذا الوعد جعل المشروع الصهيوني جزءًا من التشكيل الحضاري الغربي أو على وجه الدقة التشكيل «الإمبريالي» الغربي. وطالب «زانجويل» بتفريغ فلسطين من سكانها في أسرع وقت، فهو مثل «نورداو» و«جابوتنسكي» في عجلة من أمره ويتمنى اختفاء اليهود حتى يستأنف حياته في غرب أوربا كمواطن عادي. وقد وجَّه «زانجويل» النقد اللاذع للحكومة البريطانية لفشلها في تنفيذ ما جاء في الوعد بسرعة. ولكنه، مع هذا، عاد واكتشف حقيقة الموقف في فلسطين، ووجد أن المشروع الصهيوني سيرتطم بالسكان الأصليين. ولهذا، فقد عاد مرة أخرى للحل الإقليمي.

من أهم كتبه التي تضم مقالاته **صوت القدس** (١٩٢٠) وكتاب **خُطب ومقالات وخطابات** (١٩٣٧)، وقد نُشِرَت هذه الكتابات بعد موته. وقد قام «زانجويل» بترجمة أعمال «ابن جبيرول» من العبرية إلى الإنجليزية.

أدرك بعض زعماء الاستيطان الصهيوني أن المشروع الصهيوني مشروع استعماري استيطاني لا يكترث كثيرًا بسكان البلاد الأصليين، شأنه في هذا شأن أي مشروع مماثل. كما لاحظوا تزايُد المقاومة العربية للاستيطان الصهيوني، فالأرض، كما تبيَّن ليست بلا شعب. فحاول هؤلاء تخفيف حدة المقاومة والتوصُّل إلى حل سلمي مع العرب عن طريق مشروع الدولة مزدوجة القومية، حيث يقتسم العرب والمستوطنون الصهاينة فلسطين ويتعاونان سويًا. ويمكن القول بأن هذه الدعوة، رغم ما فيها من إدراك إنساني لحقوق السكان الأصليين، تغفل الطابع الاستيطاني الإحلالي البنيوي للصهيونية. وأهم الجمعيات المطالبة بدولة مزدوجة القومية هي بريت شالوم وإيحود.

١- بريت شالوم

«بريت شالوم» عبارة عبرية تعني «عهد السلام» وهي منظمة يهودية في فلسطين ولها فروع في دول أخرى، وكانت تدعو لتعايش سلمي بين الصهاينة والعرب. وكانت المنظمة أساسًا من المثقفين والأعضاء البارزين في التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين. وقد تأسست «بريت شالوم» عام ١٩٢٥ مع افتتاح الجامعة العبرية في القدس، ووصلت إلى قمة نشاطها في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات في القرن العشرين. وقد أسس هذه المنظمة عدة شخصيات مهمة دعت إلى تغيير في النشاط الصهيوني، فبدلاً من الاعتماد على العلاقات مع سلطات الانتداب البريطاني حاول أعضاء الجمعية العمل على خلق علاقات طيبة مع العرب. ولم تصل «بريت شالوم» إطلاقًا إلى تحديد واضح لأهدافها وبنيتها التنظيمية. فبعض أعضائها كان يعتبرها جماعة بحثية عليها أن تلفت نظر الحركة الصهيونية إلى أهمية المشكلة العربية. ودعا البعض الآخر إلى قيام نشاط دعائي واسع النطاق. وهم، على أية حال، ليسوا جماعة جماهيرية. وقد ساعدت أفكار هذه المنظمة على خلق حوارات سياسية ولكنها لم تؤد أبدًا إلى أنشطة فعالة.

وكان الهدف الرئيسي «لبريت شالوم» هو الدعاية لخلق دولة مزدوجة القومية في

فلسطين بغض النظر عن التمثيل العددي، وكان هذا يعني التخلي عن خطة تكوين الدولة اليهودية. وأعرب بعض أعضائها عن اعتقادهم بوجوب تقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

ويبدو أن الصهيونية كانت تمثل، بالنسبة إلى أعضاء «بريت شالوم»، حركة ثقافية أكثر منها سياسية، ودعا البعض إلى تقوية العلاقات العرقية التي تعود للأصل السامي بين العرب واليهود. وحاول أعضاء «بريت شالوم» إقامة مؤسسات للحكم الذاتي يهودية/ عربية من أجل التعاون في الإدارة البلدية والحياة الاقتصادية، وتطوير الخدمات العربية بمساعدة اليهود. وكانت المنظمة تُصدر جريدة عبرية وكذلك مطبوعات بالعربية والإنجليزية. وقد انتقدت المنظمة بشدة سياسات «الهستدروت» تجاه العمال العرب.

وقد رفض العرب برنامج «بريت شالوم» بوصفه دعاية صهيونية متخفية. وكان تأثير الجماعة في المستوطنين اليهود ضئيلاً جدًا رغم مشاركة شخصيات مثل «صمويل هوجو برجمان» و«آرثر روبين» و«حاييم كلفارسكي» و«جرشوم شولم» و«مارتن بوبر» و«يهودا ماجنيس». وقد تَوقَّف نشاط الجمعية تمامًا مع أوائل الثلاثينيات.

٢ـ إيحود

«إيحود» كلمة عبرية تعني «الاتحاد» أو «الوحدة». و«إيحود» جماعة يهودية دعت إلى إقامة دولة عربية يهودية مزدوجة القومية في فلسطين. وفي عام ١٩٣٧، رأت لجنة «بيل»، التي عينتها الحكومة البريطانية لتَقَصِّي الحقائق بعد اندلاع الثورة العربية الكبرى في فلسطين عام ١٩٣٦، أن خطة إقامة كومنولث مزدوج القومية قد صارت خطة مستحيلة التطبيق. وكبديل، اقترحت اللجنة تقسيم فلسطين. وقد رفض أعضاء جماعة «إيحود»، ومن بينهم «يهودا ماجنيس» و«مارتن بوبر» و«حاييم كالفارسكي» و«آرثر روبين»، هذه الخطة. واتفق معهم في الرأي كلٌ من «موسى سيملانسكي» وقادة جماعة الحارس الفتى (هاشومير هاتزعير) اليسارية. وفي عام ١٩٤٢، تم تكوين جمعية «إيحود» أو الوحدة التي دعت إلى إقامة فلسطين مستقلة تضم العرب

واليهود معًا. وقد انضمت جماعة صغيرة من العرب إلى الجماعة، بيد أنه تم اغتيالهم الواحد بعد الآخر.

وكانت الجمعية تُصدر دوريات باللغات الرسمية الثلاث في فلسطين، وكذلك مجلة شهرية. وقد نشب خلاف أساسي بين أعضاء الجماعة من العرب واليهود حول موضوع تحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، دعت إيحود إلى المفاوضات مع العرب واستمرت في جهودها (عام ١٩٤٧) من أجل التوصل إلى اتفاق لتأسيس دولة مزدوجة القومية. وطالب «ماجنيس» بهذا الحل أمام اللجنة الخاصة للأمم المتحدة حول فلسطين، وطالب بتحييد فلسطين (مثل سويسرا) مع إعطاء اليهود مقعدًا خاصًا في الأمم المتحدة بوصفهم قومية خاصة. ومع صدور قرار التقسيم، قام كلٌّ من «ماجنيس» و«إيحود» بالدعوة إلى إقامة اتحاد سامي يشمل إسرائيل، بيد أن هذه المحاولة قد فشلت. ويعد «آرثر روبين» هو بطل «بريت شالوم» أما «ماجنيس» فهو بطل «إيحود».

روبين وماجنيس

«آرثر روبين» (١٨٧٦ ـ ١٩٤٣) عالم اقتصاد واجتماع، وقائد صهيوني ومنظم المستوطنات الزراعية في فلسطين. ولد في ألمانيا لعائلة فقيرة، وترك الدراسة في سن الرابعة عشرة. لكنه عمل ودرس حتى حصل على دكتوراه في القانون عام ١٩٠٢.

اشترك في عدة جمعيات يهودية في الفترة بين عامي ١٩٠٢ و١٩٠٥، والتحق بالمنظمة الصهيونية العالمية في ١٩٠٥. وطلب منه «ديفيد ولفسون» (عام ١٩٠٧) أن يذهب إلى فلسطين ليبحث حالة المستوطنات اليهودية. وكانت تلك المرحلة نقطة تحوُّل في حياته حيث كرَّس كل جهوده بعد ذلك لتطوير المستوطنات اليهودية، واستقر في فلسطين حيث ترأس المكتب الفلسطيني للمنظمة الصهيونية في يافا.

طرده أحمد باشا والي الشام وقائد الجيش التركي في سوريا لشكه في أنه يعمل لحساب الحلفاء، لكنه رحل إلى استنبول حيث عمل كحلقة اتصال بين مكتب فلسطين والمكتب الصهيوني التنفيذي في «برلين». وعاد «روبين» إلى فلسطين عام

١٩٢٠ واستقر هناك، حيث كان مسئولاً عن مكتب المستوطنات، وأسس عدة بنوك في فلسطين لتمويل حركة الاستيطان.

وقد ساعد «روبين» في تأسيس حركة «بريت شالوم»، وكان من دعاة تأسيس دولة مزدوجة القومية في فلسطين. وبعد الثورة العربية عام ١٩٢٩، حارب «روبين» بشدة من أجل زيادة الهجرة إلى فلسطين وزاد نشاطه في حركة الاستيلاء على الأراضي العربية بكل الطرق. وقد ظل يتأرجح بين موقفيه المتناقضين: محاولة ضمان تنفيذ المشروع الصهيوني عن طريق تصعيد الهجرة الاستيطانية ومحاولة التفاهم مع العرب، وضحايا المشروع الصهيوني. ومع تَصاعُد الصراع مع العرب، دوَّن في مذكراته (إبان الحرب العالمية الثانية) أنه يعتقد أن ثمة جنونًا كاملاً قد سيطر على العالم بأسره. وتُوفي «آرثر روبين» في القدس عام ١٩٤٣.

أما «يهودا ماجنيس» (١٨٧٧ ـ ١٩٤٨) فهو حاخام أمريكي إصلاحي، صهيوني توطيني، ورئيس الجامعة العبرية. ولُد في الولايات المتحدة لعائلة يهودية من أصل ألماني متأثرة بالتعاليم والنزعات الصهيونية. قام بنشاطات صهيونية فأصبح سكرتيرًا لفيدرالية الأمريكيين (١٩٠٥ ـ ١٩٠٨)، كما ساهم في تأسيس اللجنة اليهودية الأمريكية. ولكن معظم نشاطاته كانت من النوع التوطيني، فأصله الألماني، وكذلك توجُّهه الإصلاحي واندماجه في المجتمع الأمريكي وانتماؤه للطبقة الوسطى، جعل تبنِّيه مُثل الصهيونية الاستيطانية أمرًا مستحيلاً. ولذا، فقد كان يرى أن الصهيونية هي بالدرجة الأولى حركة لإنقاذ يهود شرق أوربا وجسر يربط النخبة اليهودية ذات الأصل الألماني في الولايات المتحدة وجماهير المهاجرين من يهود روسيا. وكان يصر دائمًا على وجوب تفسير الصهيونية بطريقة تلائم البيئة الأمريكية خارج نطاق النظرية القومية التي كانت سائدة في أوربا. ولذا، فإننا نجده يشترك في جمع التبرعات لضحايا مذبحة «كيشينيف» وينظم بعض التظاهرات لصالحهم.

وقد عُينَ «ماجنيس» عام ١٩٠٨ حاخامًا لمعبد «إيمانوئيل» في نيويورك. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، طالب بأن يترجم الإيمان الديني نفسه إلى رفض للحرب واتخاذ موقف سلمي، فأغضب هذا الكثيرين، ومنهم المؤسسة الصهيونية

التي كانت تسعى للحصول على وعد «بلفور»، فاضطر إلى الاستقالة من المعبد ثم من الفرع الأمريكي للحركة الصهيونية (١٩١٥). وهكذا أصبح يزداد ابتعادًا عن الصهيونية الدبلوماسية والعامة (الاستعمارية) بتأكيدها أولوية الدولة، كما أصبح يزداد اقترابًا من الصهيونية الإثنية العلمانية التي تركز على مسائل الهوية والوعي. ولذا، نجد أنه على المستوى الديني كان يزداد اقترابًا من اليهودية المحافظة. وقد أسس مؤسسة سمّاها «القهال» (١٩٠٩) كي تكون إطارًا إداريًا موحَّدًا للجماعة اليهودية في الولايات المتحدة بهدف أمركة المهاجرين. وقد نجحت هذه المؤسسة إلى حدٍّ ما في مجال التعليم ومكافحة الجريمة بين المهاجرين بالتعاون مع الشرطة. ولكنها حُلت عام ١٩٢٢، ولم تترك أثرًا يُذكَر إلا في مجال التربية.

وفي إطار صهيونية «ماجنيس» الإثنية التوطينية، كان يطالب بإحياء الثقافة واللغة العبريتين. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، دعا إلى تنظيم الجامعة العبرية فقام بجمع التبرعات اللازمة ووضع الإطار الأكاديمي لها، واستقر في فلسطين نهائيًا عام ١٩٢٢. وحينما افتُتحت الجامعة عام ١٩٢٥، عُيِّن «ماجنيس» رئيسًا لها.

ورغم هذا الحماس للإحياء القومي اليهودي، كان «ماجنيس» من القلة الصهيونية النادرة التي تنبهت إلى المخاطر التي تنطوى عليها إقامة الوطن اليهودي، فقد كان يعرف أن هناك شعبًا عربيًا فلسطينياً يقاوم الغزوة الاستيطانية الصهيونية وأن الدولة التي أنشئت رغمًا عنه ستعيش في حالة حرب دائمة. وقد كرس «ماجنيس» نفسه للترويج لفكرة التفاهم اليهودي العربي، ودعا إلى وضع نظام يتسم بالتكافؤ التام بين العرب واليهود، وطالب بتقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وفي مقال تحت عنوان «مثل كل الشعوب» كتبه عام ١٩٣٠، حذَّر الصهاينة من أن العرب يشكلون الأغلبية المطلقة في فلسطين. وحيث إن الغاية (مهما سمت) لا يمكن أن تبرر الواسطة (الدنيئة)، فقد عبَّر عن اطمئنانه إلى (أو عن أمله في) أن اليهود لن تسمح لهم أنفسهم بغزو أرض الميعاد على طريقة يوشع بن نون الذي فتح كنعان (وأباد سكانها)، والذى ثبَّت دعائم الوجود اليهودي عن طريق السيف. لقد كان «ماجنيس» من المؤمنين بأن «تأسيس الوطن اليهودي بكبت طموح العرب السياسي أمر غير

ممكن، لأن مثل هذا الوطن سيُؤسَّس على رؤوس الحراب مدة طويلة». ولذلك، فقد اقترح التغلب على الصعاب التي تواجه الصهاينة «باستخدام جميع الأسلحة التي وضعتها الحضارة تحت تصرفهم باستثناء الحراب، مثل الأسلحة الروحية والثقافية والاجتماعية والمالية والاقتصادية والطبية.. والأخوة والصداقة».

وقد ساهم «ماجنيس» في تأسيس جماعة «بريت شالوم» (عهد السلام) لتعزيز التفاهم والتعاون بين العرب واليهود، ودرء الخطر الناجم عن تنفيذ برنامج «بلتيمور» الصهيوني. كما ساهم في تأسيس جماعة «إيحود» (الاتحاد) عام ١٩٤٢، التي ضمنت عددًا من الأعضاء السابقين في «بريت شالوم» بالإضافة إلى شخصيات يهودية بارزة. وقد عارض «ماجنيس» قرار تقسيم فلسطين. وفي عام ١٩٤٨، أصدر مجلس الجامعة العبرية بيانًا أعلن فيه أن الجامعة وهيئة التدريس لا علاقة لهما بنشاطات «ماجنيس» السياسية الرامية لإنشاء دولة تتسع لليهود والعرب.

الفصل الخامس
تيودور هرتزل واكتشاف الإمبريالية

بعد أن تناولنا ما سميناه «الصهيونية التسللية» وصهيونية أثرياء الغرب اليهود واليهود المندمجين والتي سميناها «صهيونية بلا إمبريالية»، وبعد أن تناولنا محاولة تضييق نطاق الصهيونية والذي تبدى من كل من الصهيونية الإقليمية ومحاولة تأسيس دولة مزدوجة القومية، يمكننا الآن أن نتناول مكتشف الإمبريالية كآلية من آليات وضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ، أي «تيودور هرتزل»، مؤسس الحركة والمنظمة الصهيونية.

هرتزل: حياته

«هرتزل» (١٨٦٠ ـ ١٩٠٤) هو مؤسس الحركة والمنظمة الصهيونية. وضع نهاية للصهيونية التسللية وجهودها الطفولية، ونجح في تطوير الخطاب الصهيوني المراوغ، كما نجح في إبرام العقد الصهيوني الصامت بين العالم الغربي والمنظمة الصهيونية باعتبارها ممثلاً غير منتخب ليهود العالم، وهو ما جعل توقيع وعد «بلفور» أهم حدث في تاريخ الصهيونية، ممكنًا. وقد خرجت كل الاتجاهات الصهيونية من تحت عباءته أو ثنايا خطابه المراوغ.

والواقع أن شخصية «هرتزل» تجعله في وضع مثالي يؤهله لأن يكون جسرًا موصلاً بين العالم الغربي والجماعات اليهودية فيه، وبين يهود الغرب المندمجين ويهود «اليديشية». فقد كان شخصية هامشية مثل يهود «المارانو» يقف على الحدود،

فهو يهودي غربي مندمج لم يبق من يهوديته سوى قشرة، أي أنه يهودي غير يهودي. ومع هذا، فهو يصنف على أنه يهودي، ولذا فهو يملك أن يتحدث للغرب باعتباره غربيًا ويهوديًا في ذات الوقت وأن يتحدث ليهود «اليديشية» باعتباره يهوديًا وغربيا أيضا. فسطحية انتمائه هو ما جعل منه جسرًا مثاليًا ومعبرا مريحًا.

وقد بيَّن المفكر الصهيوني «جيكوب كلاتزكين» المولود في روسيا أن «هرتزل» هو ثمرة الوعي الإنساني العالمي (أي الغربي) لا ثمرة وعي ثقافي يهودي منحط (من شرق أوربا). «وكلاتزكين» مُحق في ذلك إلى حدٍّ كبير (مع عدم قبولنا لتقييماته وتحيزاته). ولكنه، على أية حال، أهمل أهمية القشرة اليهودية السطحية في تكوين «هرتزل»، فهي التي أكسبته الشرعية أمام جماهير شرق أوربا اليهودية وأظهرته بمظهر اليهودي الغربي العائد، ولهذا فقد اعتبروا عودته إحدى علامات آخر الأيام.

ولم يكن «هرتزل» سوى واحد من جيل طويل من اليهود المغتربين الذين كانوا يتنصرون لإعلان ولائهم الغربي (مثل دزرائيلي ووالد ماركس وهايني). ولكنهم، مع ازدياد العلمانية في الحضارة الغربية، أصبح بإمكانهم الانتماء إلى الغرب بلا تنصُّر، فالغرب نفسه كان قد بدأ يفقد مسيحيته.

ولم تكن هامشية «هرتزل» وحدها هي التي ترشحه لأن يكون الجسر الموصل، وإنما نرى أن سطحيته الفكرية ساهمت إلى حدٍّ كبير في ذلك. ولأنه كان يظل دائمًا على سطح الأشياء، لم يدرك عمق التناقضات بين الصهيونية الغربية وصهيونية شرق أوربا، وهو ما جعله قادرًا على أن يصل للصيغة المراوغة التي سترضي الجميع دون أن يضطر أحد للتنازل عن شيء. وأعتقد أن عبقريته التي تتحدث عنها التواريخ الصهيونية تكمن هنا.

ولُد «تيودور هرتزل» عام ١٨٦٠ لأب تاجر ثري. وكان يحمل ثلاثة أسماء، أهمها اسمه الألماني «تيودور» وثانيهما اسمه العبري «بنيامين زئيف» وثالثها اسمه المجري «تيفا دارا». والتحق «تيودور» الصغير بمدرسة يهودية وعمره ست سنوات لمدة أربعة أعوام انقطعت بعدها علاقته بالتعليم اليهودي. ولذا لم يُقدَّر له أن يَدرُس العبرية، بل لم يكن يعرف الأبجدية نفسها. والتحق بعد ذلك بمدرسة ثانوية فنية، ومنها التحق

بالكلية الإنجيلية ١٨٧٦ وعمره ١٥ سنة (أي أنه التحق بمدرسة مسيحية بروتستانتية، ولعله تَلَقَّى تعليمًا دينيًا مسيحيًا هناك)، وأنهى دراسته عام ١٨٧٨. وكانت أسرة «هرتزل» مجرية النسب إلا إنها، ضمن مجموعة من اليهود، قاومت عملية المجيرة (أي صبغها بالصبغة المجرية) واحتفظت بولائها لألمانيا (مثل كثير من يهود المجر: «ماكس نورداو» و«جورج لوكاش» وغيرهما). ولذا، نزحت الأسرة إلى فيينا عام ١٨٧٨. وكان عدد اليهود في «فيينا» آنذاك (١٨٨١) لا يزيد على عشرة آلاف يهودي، ولكن تَعثُّر التحديث في شرق أوربا أدَّى إلى دَفْع جحافل اليهود إلى وسط وغرب أوربا بحيث بلغ عددهم عام ١٨٩٩ ما يزيد على ١٠٠ ألف، أي أنهم زادوا عشرة أضعاف خلال أقل من عشرة أعوام.

التحق «هرتزل» بجامعة «فيينا» وحصل على دكتوراه في القانون الروماني عام ١٨٨٤ وعمل بالمحاماة لمدة عام، ولكنه فضل أن يكرس حياته للأدب والتأليف. ومع هذا، ظلت عقليته أساسًا عقلية قانونية تعاقدية، فنشر ابتداءً من عام ١٨٨٥ مجموعة من المقالات، وكتب بعض المسرحيات التي لم تلاق نجاحًا كبيرًا من أهمها مسرحية **الجيتو الجديد** (١٨٩٤) التي تقدم صورة متعاطفة مع بطلها، إلا أنها تقدم اليهود من خلال الأنماط المعروفة في تراث معاداة اليهود في الغرب. وتنتهي المسرحية بأن يطلب البطل الخروج من الجيتو العقلي المضروب حوله، ولكنه في الوقت نفسه يؤكد استحالة هذه العملية.

ولعل بطل المسرحية يشبه من بعض الوجوه زعماء الحركة الصهيونية في تلك المرحلة، «هرتزل» و«بنسكر» و«نورداو» و«جابوتنسكي» وغيرهم ممن حاولوا الاندماج في الحضارة الغربية، وحاولوا تَرْك تراثهم تمامًا ونسيان هويتهم اليهودية (الإثنية والدينية). ولكنهم تصوروا أنهم لم يوفقوا في مساعيهم ولم يتمكنوا من العودة بسبب بعض مظاهر معاداة اليهود أو بسبب تصنيف المجتمع لهم على أنهم يهود. فهم يهود رغم أنفهم، يهود وغير يهود. وقد وَصَفهم «نورداو» هم وأمثالهم وصفًا دقيقًا في المؤتمر الصهيوني الأول (١٩٨٧): «يسرع اليهود المندمجون إلى قَطع خطوط رجعتهم وذلك بتأثير نشوة وضعهم الجديد. لقد أصبح عندهم الآن بيوت جديدة فلم يعودوا بحاجة إلى عزلتهم. أصبح لديهم الآن معارف جدد، فهم

غير مجبرين على العيش مع إخوانهم في الدين، وتحوَّل الشعور بالاختلاف إلى تعمُّد التقليد الأعمى». لقد فقد هؤلاء المندمجون هويتهم الإثنية وهويتهم الدينية «لقد فقدوا ذلك الإيمان الذي قد يساعدهم على تحمُّل العذاب واعتباره مجرد قصاص من الإله، كما فَقَدوا الأمل في مجيء «الماشيَّح» الذي سيوجههم إلى المجد في يوم عجيب». وكلما حاولوا التهرب من اليهودية حتى عن طريق التنصرُّ، تدفع بهم معاداة اليهود بعيدًا عن هدفهم. ولذا فإنهم يصبحون «المارانو الجدد»، أي مسيحيون من الخارج يهود من الداخل. ولكن منطق «نورداو» نفسه يجعلنا نعتقد أن يهوديتهم الداخلية ضعيفة هامشية، تمامًا مثل يهودية «المارانو».

وفي عام ١٨٨٩، تزوج «هرتزل» من «جول نتشاور» وكانت من أسرة كان يأمل «هرتزل» أن يحل من خلالها بعض مشاكله المالية. ولكن الزواج لم يكن موفقًا بسبب ارتباط «هرتزل» الشديد بأمه التي غذت أحلامه، فقد قامت نشأته على تصوُّر من ينتدب نفسه لتحقيق عظائم الأمور ويحلم بأنه صاحب رسالة في الحياة. ويبدو أنه مما عقَّد الأمور عدم حماس الزوجة للتطلعات الصهيونية لدى زوجها. ولعل مشاكل «هرتزل» الجنسية لعبت دورًا في ذلك، إذ يبدو أنه أصيب بمرض سري (شأنه شأن «نيتشه» معاصره) وتنقَّل في عدة مصحات للاستشفاء من هذا المرض.

وفي عام ١٨٩١، التحق «هرتزل» بصحيفة نويا فرايا براسا أوسع الصحف النمساوية انتشارًا، وأرسل إلى باريس للعمل مراسلاً للصحيفة هناك (حتى عام ١٨٩٥) حينما عُيِّن رئيسًا لتحرير القسم الأدبي في الصحيفة وبقي في عمله حتى وفاته.

وهنا قد يكون من المفيد التوقف قليلاً للتحدث عن هوية «هرتزل» التي كانت تقف بين عدة انتماءات دينية إثنية متنوعة (ألمانية ـ مجرية ـ يهودية ـ مسيحية) دون أن ينتمي لأيٍّ منها أو يُستوعَب فيها. فإذا نظرنا لانتمائه اليهودي، فإننا نجد أنه يرفض الدين اليهودي والتقاليد الدينية اليهودية. والواقع أن زوجته كان مشكوكًا في يهوديتها، وقد رفض حاخام «فيينا» إتمام مراسم الزواج. كما أن «هرتزل» لم يختن أولاده ولم يكن الطعام الذي يُقدَّم في بيته «كوشير»، أي مباحًا شرعًا. أما تَصوُّره للإله، فلم يكن

يستند إلى العقيدة اليهودية بقدر استناده إلى فلسفة «إسبينوزا» بنزعته الحلولية التي توحِّد الإله والطبيعة، فهي حلولية وحدة الوجود أو حلولية بدون إله.

أما من الناحية الثقافية، فقد كان «هرتزل» ابن عصره، يجيد الألمانية والمجرية والإنجليزية والفرنسية. ويبين أحد مؤرخي الحركة الصهيونية أن اتخاذ «هرتزل» دور «الداندي» (أي الوجيه الذي يبالغ في الأناقة) وتَظاهُره بأنه من الأرستقراطيين هو القناع الذي كان يختبئ وراءه ليهرب من هويته اليهودية. ولم يكن «هرتزل» يعرف العبرية، وقد تساءل علنًا وبسخرية (في المؤتمر الصهيوني الثالث [١٨٩٩]) عما يُسمَّى «الثقافة اليهودية». وحينما قرَّر مجاملة حاخامات مدينة بازل، اضطر إلى تأدية الصلاة في كنيس المدينة قبيل افتتاح المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧)، كما اضطر إلى تعلُّم بضع كلمات عبرية لتأدية الصلاة. وكان المجهود الذي بذله في تعلُّمها أكبر من المجهود الذي بذله في إدارة جلسات المؤتمر بأسرها (حسب قوله). ومما له دلالة عميقة أن «هرتزل» كان يرى أنه «دزرائيلي» يهودي، و«دزرائيلي» هو اليهودي المتنصِّر الذي دخل عالم الغرب من خلال باب غربي وبشروط غربية بعد أن تخلَّى عن يهوديته أو الجزء الأكبر منها. أما «هرتزل» فقد فعل مثله تمامًا باستثناء التخلي عن القشرة اليهودية المتبقية.

ولكن، ورغم ابتعاده عن الثقافة اليهودية، نجده متأثرًا بعقيدة «الماشيَّح» المخلِّص، ونجد أن ذكرها يتواتر في مراسلاته ومذكراته بأسلوب ينم عن الإيمان بها وإن كان الأمر لا يخلو من السخرية منها في آن واحد. وكان اهتمامه ينصب على «الماشَيَّح» الدجال «شبتاي تسفي». وقد استخدم «هرتزل» كلمة «الخروج» التوراتية ليشير إلى مشروعه الاستيطاني، الأمر الذي يدل على أن الأسطورة التوراتية كانت تشكل جزءًا من إطاره الإدراكي. وتتداخل الأساطير الحديثة مع الأساطير اليهودية، ونجده يعتبر أن «فرديناند ديليسبس» مَثَله الأعلى في الحياة، ونجده يرى أن الكهرباء هي الماشيَّح المنتظر (وهذا امتداد لرؤية إسبينوزا للإله). لكل ذلك، لا يمكن القول بأنه كان يهوديًا حقًا (كما هو الحال مع حاخامات الحسيديين مثلاً) ولا حتى بالمعنى الإثني (كما هو الحال مع «وايزمان» و«آحاد هعام»)، ولا هو مندمج تمامًا (كما هو الحال مع

«إدوين مونتاجو» وأثرياء يهود إنجلترا)، فهو مُعلق في الهواء في منطقة حدودية تلتقي فيها الحلولية الكمونية اليهودية بالحلولية الكمونية العلمانية.

هذه الهوية الهامشية التي تقف على حافة الهويات الأخرى كانت أمرًا مقبولاً بحسب تعريف الهوية في الإمبراطورية النمساوية/ المجرية، فهو تعريف لم يكن محددًا أو ضيقًا وإنما كان (كما هو الحال دائمًا مع الإمبراطوريات) تعريفًا رحبًا سمحًا يسمح بتعايش التناقضات. ولهذا، فقد كان من الممكن أن يسمح بوجود مثل هذه الشخصية التي لا تنتمي لليهودية من الناحية الدينية أو الإثنية. ومع هذا، كان بإمكانه التحدث عن نفسه كيهودي دون أن يثير الضحك، كما كان بإمكانه أن يتحدث عن القومية اليهودية والانفصال اليهودي (بينما كان هو شخصيًا يتمتع بالاندماج).

ولعل هامشية الانتماء الحضاري هذا تفسر جانبًا آخر من شخصية «هرتزل» وهو ذكاؤه الحاد وسطحيته الشديدة، وقد وَصفَه مؤرخ الصهيونية «وولتر لاكير» بأن تفكيره يتصف بالتبسيط الشديد. ووَصَفه مؤرخ آخر هو «حاييم فيتال»، في أكثر من مكان، بأنه ذكي دون أن يكون عميقًا، وأنه لم يكن يدرك كثيرًا من الأبعاد السياسية لعصره. أما المؤرخ «شلومو أفنيري»، فيرى أن كتاباته قد تكون متألقة لامعة ولكنها ينقصها العمق الروحي، كما تحدَّث عن «الجانب الخفيف» في طبيعته، أي سطحيته.

ويطرح السؤال نفسه: كيف تتمكن شخصية هامشية سطحية (رغم كل ذكائها)، شخصية لم يكن عندها مصادر مالية، تقف ضدها كل المؤسسات الدينية والمالية اليهودية ولم يكن لديها تنظيم، أن تفرض نفسها بهذا الشكل؟

ويفسر «شلومو أفنيري» هذه الأعجوبة بسببين أولهما: كفاح «هرتزل» البطولي الذي يكاد يكون جنونيًا، وثانيهما: اكتشافه الرأي العام العالمي وألاعيب الإعلام. بل يضيف قائلاً: «إن المشروع الصهيوني قد نجح إلى حدٍّ كبير، حتى الوقت الحاضر، في الوقوف ضد السياسة والتاريخ»، بسبب الرأي العام. ولعل هذا قد يفسر بعض أسرار نجاح «هرتزل»، ولكنه لا يصلح بأية حال لتفسير نجاحه في تَخطِّي الحاخامات

والأثرياء وجمعيات «أحباء صهيون» وأن يفرض نفسه فرضًا على الجميع ويتحدث باسم يهود أوربا الذين لم يعطوه الصلاحية لأن يفعل ذلك.

ولكننا نعتقد أن نجاحه يكمن في نقط قصوره وهامشيته وذكائه السطحي، إذ تضافرت هذه العوامل وجعلته قادرًا على أن يصل إلى الصيغة التي تفتح الطريق المسدود الذي كانت الصهيونية (بشقيها اليهودي وغير اليهودي) قد دخلته. فهامشيته جعلته قادرًا على أن ينظر مثلاً لليهود من الخارج على طريقة العالم الغربي «كمادة بشرية» (وهو المصطلح الذي استخدمه في كتابه **دولة اليهود**) يجب التخلص منها أو توظيفها. ولذا، فإن اهتمامه باليهود كان اهتمامًا غربيًا. ولعل هذا يفسر أن الحلول الأولى التي طرحها للمشكلة اليهودية تتسم بكثير من السوقية الفظة، فقد اقترح، على سبيل المثال، حلاً للمسألة اليهودية يتمثل في تعميد اليهود في كاتدرائية «القديس بولس» في «روما».

وكما بيَّنا من قبل، لم يكن «هرتزل» يعرف شيئًا عن عالم اليهود ولكنه كان يعرف بعض الشيء عن شخصيات الاستعمار الغربي مثل «بنجامين دزرائيلي» و«سيسل روديس» و«هنري ستانلي»، وعن موازين القوى وعن رجل أوربا المريض وعن التشكيل الاستعماري الغربي.

ورغم كل هذا ورغم إعجاب «هرتزل» الشديد بمؤسسات الحضارة الغربية، ابتداءً من العقلية الألمانية وانتهاء بالمشروع الاستعماري والتكنولوجيا الغربية، فقد اكتشف أن هذه الحضارة قد أوصدت أبوابها دونه أو على الأقل دون الاندماج التام الذي كان يطمح إليه، فتعرَّض لتمييز عنصري وللسخرية لأنه يهودي، فتذكرة الدخول للحضارة الغربية والاندماج الكامل فيها كان لا يزال اعتناق المسيحية (كما اكتشف هايني). ولعل انتماءه إلى جماعة شبابية للمبارزة، وهي جماعة ذات مُثُل قومية ألمانية عضوية، دليل على حرصه على الانتماء الألماني. ولكن الجمعية اتخذت قرارًا عام ١٨٨١ بعدم ضم أعضاء يهود جدد، فقرر الاستقالة احتجاجًا على القرار (ولكن مما له دلالته أن صاحب الاقتراح كان هو نفسه شخصية هامشية، فهو نمساوي من أصل يهودي).

إن «هرتزل» بهذا المعنى مثال جيد على «اليهودي غير اليهودي»، ولذا كان بإمكانه أن يلعب دور الجسر الموصل، فينظر إليه الغرب على أنه رسولهم إلى اليهود، وينظر إليه اليهود على أنه رسولهم للغرب. وهو شخصية هامشية حدودية يستطيع الغرب أن يراه على أنه اليهودي الذي يحمل مُثلاً غربية لليهود فيُفهِّمهم ويساعدهم، وبإمكان اليهود أن يروه الغربي الذي يفهم المسألة اليهودية من الداخل ويعاني منها معهم ويمكن أن يشرح حالتهم للعالم الغربي.

ومما له دلالته أن «هرتزل» لم يكن يفُرِّق بين صهيونية غير اليهود وصهيونية اليهود، فهو في مذكراته يَقرن «موسى هس» مع «دزرائيلي» و«جورج إليوت» كممثلين للفكرة الصهيونية. وإذا قرنَّا كل ذلك بجهله بفكر «رجل يدُعى بنسكر» كان يعيش في «أوديسا»، بل بكل ما هو يهودي، لأصبح من الممكن أن نتحدث عنه باعتباره نتاج صهيونية غير اليهود وأن أصوله اليهودية مسألة عرضية.

وقد ظهر «هرتزل» في مرحلة كانت صهيونية غير اليهود وصهيونية شرق أوربا فيها قد دخلت طريقًا مسدودًا، فالفريق الأول كان ينظر لليهود من الخارج وكان الثاني لا ينظر إلى الخارج أبدًا، أما هو فيهودي غربي، أو إن أردنا الدقة لا هو من شرقها ولا هو من غربها وإنما من وسطها، يقف بين شرقها المتعثر وغربها المندمج. ورغم أنه يهودي كُتب عليه أن يكون يهوديا، فقد كان كصحفي نمساوي يتحرك بكفاءة في الأوساط الغربية كما كان يتحدث لغتها. وقد قال هو نفسه إنه «تعلَّم في «باريس» كيف يدار العالم». وكان قد ذهب إلى «باريس» وعمره ٣١ عامًا وتركها وعمره ٣٥ عامًا.

وقد كانت جماهير شرق أوربا تنظر إليه لا باعتباره من وسط أوربا وإنما باعتباره غربيًا، واعتُبرت عودته لها إحدى علامات آخر الأيام. وقد عبَّر «وايزمان» عن هذا الإحساس خير تعبير حين قال: «أتى «هرتزل» من عالم غريب لم نعرفه، فركعنا أمام النسر الذي جاء من تلك البلاد [ولنلاحظ الصورة الوثنية هنا، فالنسر علامة القوة ورمز عالم الأغيار بكل تأكيد]. ولو أن «هرتزل» قد تتلمذ في مدرسة دينية (حيدر) لما تبعه أحد من اليهود [يعني يهود شرق أوربا]. لقد سحر اليهود لأنه ظهر في قلب الثقافة الأوربية».

ولكن «هرتزل» عاد إلى الشرق بشروطه الغربية، عاد ليُخرج يهود «اليديشية» من نطاق يهوديتهم التقليدية، أو كما قال «نورداو» «ليُخرج كل جهودهم الصهيونية من إطار الكنيس والاجتهادات الدينية»، ولقد عاد كما عاد «هس» من قبله وكما يفعل الصهاينة من بعده.

ولا ندري بالضبط سبب العودة التي تبدو فجائية، ولكننا نعتقد كما ذكرنا أن الهامشية كانت بكل تأكيد أحد الأسباب التي أهلته للعودة، كما أن تَفَاقُم المسألة اليهودية مع عقم الحلول الصهيونية المطروحة كانت سببًا آخر. ولعل رفض إحدى مسرحياته عام ١٨٩٥ له علاقة بالموضوع، وهو أمر يَصعُب البت فيه، ولكننا نعرف أن ملامح الحل الصهيوني كانت قد بدأت تختمر حينذاك في عقله وأنه قرَّر في شتاء ذلك العام أن يبدأ جهوده السياسية أو الدبلوماسية،وهي جهود لم تكن بعيدة على كل حال عن جهوده الأدبية، إذ تبدأ اليوميات التي كتبها بالحديث عن الدولة اليهودية كما لو كانت رواية.

وما بين ربيع عام ١٨٩٥ وشتائه، اختمرت فكرة الدولة اليهودية في عقل «هرتزل»، تم قرَّر أن يسجل أفكاره في كتيب ففعل ذلك في خمسة أيام ونشر موجزًا في مجلة **جويش كرونيكل**، ثم نشرها في ١٤ فبراير ١٨٩٦ بعنوان **دولة اليهود: محاولة لحل عصري للمسألة اليهودية**. وقد ألَّف «هرتزل» الكتيب بالألمانية ونشر منه بين عامي ١٨٩٦ و١٩٠٤ خمس طبعات بالألمانية وثلاثًا بالروسية وطبعتين بكلٍّ من العبرية «واليديشية» والفرنسية والرومانية والبلغارية. وقد أصر «هرتزل» على أن يضع لقبه العلمى (دكتوراه في القانون) بجوار اسمه (ليؤكد حداثة حله). والكتيب مكون من ٣٠ ألف كلمة (ويقع في ٦٥ صفحة في طبعته الأصلية) وأسلوبه واضح بسيط لا يتسم بأي عمق أو تفلسُف. وقد وصف «هرتزل» كتابه بأنه ليس حلاً وحسب، وإنما هو «الحل الوحيد الممكن». وطالب بألا يُنظر إليه على أنه «يوتوبيا»، فهو مشروع محدد قوته الدافعة هي مأساة اليهود الذين يُعامَلون كغرباء، أي أنه من البداية حدَّد مجال اهتمامه فهو ليس إيجابيًا (هوية التراث اليهودي) وإنما سلبي (اضطهادهم). والواقع أن سيرة «هرتزل» بعد ذلك التاريخ هي سيرة الحركة الصهيونية التي كانت تدور حوله بالدرجة الأولى.

«هرتزل» ليس صاحب فكر وإنما صاحب أفكار وانطباعات متناثرة في نصوص كثيرة لا يتسم معظمها بالذكاء أو التسلسل المنطقي أو الوضوح أو التماسك، فهو ينتقل من نقطة إلى أخرى ثم يعود إليها، ولا يتعمق في أيٍّ من النقاط التي يطرحها. ولذا فيمكنه أن يطرح حلاً للمسألة اليهودية بكل جرأة دون إدراك لتضميناته الفلسفية والعملية. وسنحاول في هذا الجزء من هذا الفصل أن نجمع شتات أفكاره فيما يشبه النسق المتكامل وهو نسق ليس فيه ارتباط كبير بين المقدمات والنتائج وإنما يتسم بالترهل والهلامية، وهو مليء بالثغرات لعل «هرتزل» تركها عمدًا كي يملأها كل من يقرأ نصه بالطريقة التي تروق له. والنصوص التي سنستخدمها هي **دولة اليهود**، والخطاب الذي ألقاه «هرتزل» في المؤتمر الصهيوني الأول (١٩٨٧)، ويومياته. كما سنشير إلى رواية **الأرض القديمة الجديدة** وبعض تصريحات أصدقاء «هرتزل» المقربين، أمثال «ماكس نورداو»، لتوضيح نقطة ما أو مفهوم كامن لم يتضح تمامًا في كتابات «هرتزل» نفسها.

يَصدر «هرتزل» عن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة، ولكنه طوَّر الخطاب الصهيوني المراوغ وهو ما فتح الباب لتهويد الصيغة الأساسية. وقد يكون الخطاب المراوغ أحد أهم إسهاماته في عملية تطوير الفكر الصهيوني والحركة الصهيونية، «فهرتزل» يقدم حله للأطراف المعنية بصياغة مراوغة تجعل من الصعب على أي طرف رفض الصيغة، إذ أنها ستُرضي الجميع وستتعايش داخلها التناقضات، وهي صيغة منفتحة جدًا تسمح بكل التحورات والتلونات، كالحرباء كل شيء فيها يتغيَّر إلا عمودها الفقري (يستخدم «هرتزل» صورة الحرباء المجازية للإشارة إلى يهود الغرب في عصره الذين يتلونون ببيئتهم. وفي العصور الوسطى، كان يُشار لليهود بأنهم إسفنجة تمتص أي شيء، وهما صورتان مجازيتان متقاربتان في أنهما يؤكدان عدم وجود حدود صلبة، حيث الداخل والخارج متماثلان أو متداخلان رغم وجود «داخل» و«خارج»). ويمكن القول بأن الصياغة الهرتزلية المراوغة هي محاولة أولية لتهويد الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة حتى تستطيع المادة البشرية المستهدفة

استيعابها، أو هي على الأقل محاولة لفتح الصيغة الأساسية الشاملة المصمتة حتى يمكن استيعاب الديباجات اليهودية ومن ثم يمكن تهويدها.

وقد ساعدته الصياغة المراوغة على وضع إطار تعاقدي بين يهود الغرب والعالم الغربي، نشير إليه باعتباره «العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية» الذي يُعبِّر عن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة. ولكن المراوغة جزء من اتجاه أهم وأشمل في كتابات «هرتزل»، فقد قرَّر تحديث فَهْم المسألة اليهودية وتحديث الحلول المطروحة ومحاولة تقديم حل رشيد. والواقع أن المفتاح الحقيقي لفهم كتابات «هرتزل» هو العنوان الفرعي لكتابه **دولة اليهود** وهو **محاولة لحل عصري للمسألة اليهودية.**

ولا تتبَّدى حداثة «هرتزل» في الأفكار وحسب وإنما تتبدَّى كذلك في النبرة الهادئة، وهو يَصدُر عن فكرة الشعب العضوي المنبوذ ويفسره ويطرح حلولاً عملية للموضوع:

١- الشعب العضوي المنبوذ

يذهب «هرتزل» إلى أن معاداة اليهود كامنة في الحضارة الغربية ولا مجال للتخلص منها، فهي إحدى الحتميات العلمانية التي تعلَّمها «هرتزل» من «داروين» وغيره، ولذا فهو يقابل الظاهرة بكثير من الهدوء والتجرد ويفسرها على عدة أسس:

(أ) أساس تاريخي اجتماعي

تَطوَّر اليهود داخل الجيتو وأصبحوا قوة مالية مستقلة ونفوذ اقتصادي كبير. ولذا، فإن الشعوب المسيحية تدفع عن نفسها ضد هذه السيطرة، «فليس بمقدورهم أن يخضعوا لنا في الجيش والحكومة وفي جميع مجالات التجارة». وتتضح حداثة «هرتزل» في هدوئه وهو يستنتج مشروعية معاداة اليهود، فهي «شكل من أشكال الدفاع عن النفس». والمعادون لليهود بطردهم إياهم كانوا ببساطة يدافعون عن أنفسهم. السبب الكامن وراء معاداة اليهود، إذن، سبب موضوعي اجتماعي بنيوي

هو المنافسة التجارية. ولكن «هرتزل» يضيف سببًا آخر هو «التعصب الموروث»، وهو سبب ذو بُعد تاريخي. ولعل «هرتزل» كان يعني بذلك أن المنافسة التجارية في المجتمعات الغربية البورجوازية كان يجب ألا تؤدي بالضرورة إلى معاداة اليهود. ولكن بسبب التعصب الموروث، أو بسبب أنماط الإدراك التقليدية الموروثة عن العصور الوسطى، أدَّى نجاح اليهودي في المجتمع البورجوازي إلى رفضه.

(ب) أساس عرْقي

كان «هرتزل» يرى أحيانًا أن اليهود عرْق مستقل، ولذا فقد تحدَّث عن أنوفهم المعقوفة المشوهة وعيونهم الماكرة المراوغة. وكثيرًا ما تحدَّث عنهم من خلال الأنماط العرْقية التقليدية الشائعة في أدبيات اليهود.

وقد قرأ «هرتزل» كلاسيكية «دوهرنج» عن معاداة اليهود عام ١٨٨٢ فتركت فيه أثرًا عميقًا. ويبدو أنه اعتقد بصحة ما جاء فيها أو تقبَّلها بشيء من التحفظ.

(جـ) أساس إثني ثقافي

كان «هرتزل» ينظر لليهودي (في عمله المسرحي الجيتو الجديد) من خلال الأنماط الإثنية لأدبيات معاداة اليهود، فاليهودي متسلق اجتماعيًا وتاجر في البورصة وشخص يعقد زيجات من أجل المنفعة والمصلحة المالية. واليهود شخصيات كريهة خارجية طفيلية تشكل خطرًا على القوميات العضوية في أوربا. وقد كان «هرتزل» يرى أن اليهود، بماديتهم الموغلة وألمانيتهم الفاسدة (اليديشية)، يقومون بإفساد الروابط العضوية التي تربط أعضاء الفولك الألماني بعضهم ببعض، وتزخر يومياته بالمقارنات التي يعقدها بين الشخصية الألمانية المنفتحة الصحيحة والشخصية اليهودية العليلة.

ومن الطريف أن التواريخ الصهيونية ترى أن واقعة «دريفوس» هي التي هزت «هرتزل» وأعادته إلى يهوديته، ولكن المقالات التي كتبها لصحيفته عام ١٩٨٤ تدل على أنه كانٰ مقتنعًا بأن الضابط اليهودي كان مذنبًا، ولعل اقتناعه بوجاهة الاتهامات

هو الذي قاده إلى الصهيونية. فالكره العميق لليهود واليهودية هو الأساس العميق الكامن للصهيونية.

وقد أصبحت معاداة اليهود واليهودية الإطار المرجعي الوحيد لفكره وهويته، فمعاداة اليهود هي التي حولت اليهود إلى شعب «شعب واحد» (بالألمانية: أين فولك Ein volk) «هكذا علمنا أعداؤنا سواء رغبنا في ذلك أم لم نرغب، ولذا فإن مصيبتنا تَربطنا، تُوحِّدنا». وإن عداء اليهود هو الرابط الحلولي العضوي وليس الإله أو العقيدة كما هو الحال في الحلولية التقليدية. هناك، إذن، علاقة عضوية بين هويته اليهودية وبين واقع معاداة اليهود: الأولى تنمو نمو الثانية. ويجب أن نلاحظ أن هذا الشعب قد نُزعت القداسة عنه تمامًا، فهو شعب مثل كل الشعوب، وهو مادة بشرية استيطانية.

والواقع أن صيغة الشعب العضوي صيغة خروجية تصفوية، إن صح التعبير، فهي تعني حتمية خروج الجسم الغريب (اليهود) من الكيان العضوي الأكبر (الحضارة الغربية) واختفائه تمامًا، فالخروج هو «الحل النهائي». وقد بيَّن «هرتزل» أن ثمة علاقة بين خروج موسى والمشروع الصهيوني، ولكن الخروج على الطريقة الموسوية حل قديم بال. ويُعلمن «هرتزل» الخروج ويشير إلى طرق غير موسوية لإنجازه. ومع هذا، فهي تؤدي جميعًا إلى الهدف المنشود النهائي: يمكن أولاً أن يتم الخروج عن طريق الزواج المختلط، ولكن هذا يتطلب ارتفاع المستوى الاقتصادي. ومن الواضح أن ازدياد قوة اليهود المالية وتزاوجهم مع المسيحيين سيزيد تحكُّم اليهود في الاقتصاد، الأمر الذي سيزيد المسألة اليهودية حدة. وقد اقترح «هرتزل» كذلك عام ١٨٩٣ تعميد اليهود وتنصيرهم حلاً نهائيًا للمشكلة. ولعل انضمام اليهود للحركات الاشتراكية كان يشكل أيضًا أحد الحلول من وجهة نظر البعض. ويشير «هرتزل» في كتابه **دولة اليهود** إلى إحدى المحاولات في عصره، وهي محاولة تحويل اليهود إلى قطاع اقتصادي منتج عن طريق توجيههم من التجارة الهامشية والربا إلى الأعمال الزراعية بحيث يصبح اليهود فلاحين. ويعترض «هرتزل» على هذا الاتجاه، فالطبقة الصاعدة هي العمال، كما أن اشتغال اليهود بالزراعة لن يزيل المشكلة فمراكز اشغال اليهود بالزراعة في روسيا هي مراكز حركة معاداة اليهود.

وبإمكان اليهود الاختفاء أيضًا عن طريق الخروج الفردي أو الهجرة الفردية. ولعل «هرتزل» كان يشير هنا إلى ملايين اليهود التي هاجرت إلى الولايات المتحدة، ولكن اعتراضه على الهجرة الفردية يدخل ضمن اعتراضه على الصهيونية التسللية وصهيونية الأثرياء التوطينية، وهي في الواقع جهود فردية، ولا يمكن تحقيق الخروج إلا بشكل جماعي. ولنلاحظ أن كل الحلول «حلول نهائية» تنطوي على فكرة اختفاء اليهود، وقد ظل هذا هو جوهر الحل الصهيوني، «فهرتزل» (الصهيوني اليهودي غير اليهودي) لم يكن له اعتراض على الاندماج والذوبان والانصهار والاختفاء، فهو يقرر في كتابه **دولة اليهود**، بشيء من الاستحسان، أن اليهود لو تُركوا وشأنهم لاختفوا، ولكنهم لا يُتركون وشأنهم. كما أن كل الحلول النهائية المطروحة حلول يراها «هرتزل» غير رشيدة (وقد تَوصَّل «النازيون» إلى أن أكثر الحلول رشدًا في مجال الخروج أو «الترانسفير» النهائي هو الإبادة، عن طريق السخرة وأفران الغاز فهو توظيف للمادة البشرية يؤدي إلى نتائج مذهلة، وهذا ما تَوصَّل إليه صديق «هرتزل»: «ألفريد نوسيج» الذي تعاون مع النازيين وقدَّم لهم خطة تؤدي إلى الخروج النهائي من خلال الإبادة).

٢ ـ نَفْع اليهود والحل الإمبريالي

إذا كان اليهود شعبًا عضويًا منبوذًا، فإن أوربا منذ عصر النهضة اكتشفت نَفْع اليهود وإمكانية حوسلتهم لصالح الحضارة الغربية، وهذا ما يفعله «هرتزل» في كتابه **دولة اليهود**. فهو أيضًا يكتشف إمكانية نفع اليهود وتوظيفهم لصالح أي راع إمبريالي يقوم بوضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ.

ويبدو أن «هرتْزل» كان يرفض في بادئ الأمر «الخروج» على الطريقة الصهيونية الاستيطانية، شأنه في هذا شأن يهود الغرب المندمجين. وقد نشر في المجلة التي كان يكتب فيها عام ١٨٩٢ تقارير تفصيلية عن أحوال الاستيطان اليهودي في الأرجنتين. وقد سافر زميل له مندوبًا عن يهود برلين (الذين أخافهم وصول يهود «اليديشية»، تمامًا كما أخاف ذلك يهود فيينا) ليَدرُس احتمالات توطين اليهود في البرازيل. كما كان «هرتزل» يعزف عن مشروع توطين اليهود في الساحل الشمالي الغربي في

الجزيرة العربية (الإحساء)، فكتب مقالا عام ١٨٩٢ يرفض فيه فكرة عودة اليهود إلى فلسطين وقال: «إن الوطن التاريخي لليهود لم يَعُد ذا قيمة بالنسبة لهم، ومن الطفولي أن يستمر اليهودي في البحث عن موقع جغرافي لوطنه». كما سخر في مقال له من إحدى مسرحيات «ألكسندر دوماس» لما تحتويه من أفكار وحلول صهيونية. ولكن هذا كان قبل أن يكتشف الاستعمار الغربي كآلية لتحقيق أي مشروع استعماري استيطاني.

ويجب ألا ننسى أن عملية التحديث في الغرب متلازمة تمامًا مع العملية الاستعمارية، ولا يمكن فصل الواحدة عن الأخرى. فتراكم رؤوس الأموال الذي يُسمَّى «التراكم الرأسمالي» الذي جعل تشييد البنية التحتية الهائلة في الغرب ممكنًا، هو في واقع الأمر «تراكم إمبريالي»، فهو نتاج العملية الاستعمارية التي بدأت بالاحتكار المركنتالي وانتهت بالتقسيم «الإمبريالي» للعالم. كما أن كثيرًا من مشاكل التحديث الغربية من بطالة وانفجار سكاني وسلع زائدة تم حلها عن طريق الاستعمار، أي عن طريق تصديرها للشرق، واكتشاف «هرتزل» الطريقة الغربية الإمبريالية الحديثة لحل المشاكل، أي تصديرها وفَرْضها بالقوة على الآخر، يشكل الانتقال النوعَي في فكره وحياته.

وقبل أن يطرح «هرتزل» حله، وجَّه نقدًا للمحاولات الاستيطانية الصهيونية في عصره (محاولة التسلليين من شرق أوربا بدعم أثرياء الغرب المندمجين) ووصفها بأنها رومانسية مستحيلة دخلت طريقًا مسدودًا. ثم ينتقل «هرتزل» بعد ذلك فيرفض الفكر «المركنتالي» الذي يدَّعي أن هناك قيمة اقتصادية محدودة، ويؤكد بدلاً من ذلك أن العصر الصناعي الرأسمالي والتقدم الفني يؤدي إلى خلق القيم الاقتصادية الجديدة المستمرة ويسمح بالتوسع الدائم. ثم يطرح «هرتزل» رؤيته القائلة بأن ثمة تقدمًا هائلاً ودائمًا في جميع مجالات الحياة فهناك «سفن تجارية تحملنا بسرعة وأمان عبر البحار الواسعة»، و«القطارات تحمل الإنسان عبر جبال العالم، فالمساحات الشاسعة لا تُشكِّل عائقًا الآن. ومع هذا، فنحن نتذمر من مشكلة تكاثُف السكان (وخصوصًا اليهود). إن الانقلاب الصناعي وحركة المواصلات يمكنها أن تحل مشاكل الإنسان [الغربي] ومن بينها المسألة اليهودية». وعبارة «الانقلاب الصناعي

وحركة المواصلات» البريئة تعني في واقع الأمر الانقلاب «الإمبريالي» الذي هيمن على العالم، والذى أمكنه، من خلال الاستعمار الاستيطاني، حل «مشكلة تكاثف السكان».

ويعد أن أكد «هرتزل» للدول الغربية أن نَقْل الشعب العضوي المنبوذ هو الحل المطروح، فإنه يبين لهم منافع الحل الصهيوني المطروح. فبالنسبة للدولة الراعية، ستكون الهجرة هجرة فقراء وحسب، ولذا فإنها لن تؤثر على اقتصادها. كما أن الخروج سيتم تدريجيًا، دون أي تعكير، وستستمر الهجرة من ذلك البلد حسب رغبة ذلك البلد في التخلص من اليهود. كما أنه يذكر بشيء من التفصيل الثمن الذي سيدفعه اليهود (الدور الذي سيلعبونه والوظيفة التي سيؤدونها) ومدى نفعهم للراعي الاستعماري الذي سيضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ:

(أ) ومن الجدير بالذكر أن الحكومات المعنية ستستفيد من هذه الهجرة استفادة كبيرة.

(ب) ولو كانت الحكومة المعنية هي السلطان العثماني، فإن الفوائد تكون بالغة الكثرة:

- «فلو يعطينا جلالة السلطان فلسطين، لأخذنا على عاتقنا مقابل ذلك إدارة مالية تركية كاملة.

- ستستفيد هذه السلطات بالمقابل إذ أنها ستدفع قسطًا من دينها العام وستقيم مشاريع نحتاج إليها نحن أيضًا.

- يمكن وضع النفوذ الصهيوني في خدمة السلطان، كأن تقام حملة صحفية ضد الأرمن الذين كانوا يسببون له المتاعب.

- ويمكن أن يؤسِّس الصهاينة جامعة في استنبول لإبعاد الشباب التركي عن التيارات الثورية في الغرب».

- وأخيرًا، فإن هجرة اليهود ستبعث «القوة في الإمبراطورية العثمانية كلها» وهو مطلب ألماني إنجليزي في ذلك الوقت (ضد الزحف الروسي).

(جـ) أما لو تم اختيار الأرجنتين كموقع للاستيطان، فمن مصلحتها أيضًا أن تقبل اليهود في أراضيها.

(د) وسواءٌ تم التهجير إلى الأرجنتين أو فلسطين أو أية منطقة أخرى، فإن خَلْق دولة يهودية أمر مفيد للأراضي المجاورة، ذلك لأن استثمار قطعة أرض ضيقة يرفع قيمة المناطق المجاورة، وستبعث هجرة اليهود قوة في تلك الأراضي الفقيرة.

(هـ) ولأن «هرتزل» كما بيَّنا كان يعرف أن الحكومات المعنية هي في الواقع القوى الغربية، لذلك فهو يقدم قائمة كاملة شاملة.

ـ «بهذا الخروج ستكون نهاية فكرة معاداة اليهود، وبالتالي لن يحس الغرب الليبرالي بالحرج بسبب عنصريته الواضحة.

ـ ومما لا شك فيه أن الدولة الغربية ستجنى فوائد أخرى مثل تخفيف حدة الانفجار السكاني، كما ستفيد من كل المشاكل الناجمة عن وجود شعب عضوي غريب».

ـ وفي تحليل أسباب معاداة اليهود، قال «هرتزل»: «عندما نسقط نصبح بروليتاريا ثورية، نقود كل حزب ثوري، وعندما نصعد تصعد معنا قوتنا المخيفة» ولذا فإن الصهيونية ستقوم بتخليص الغرب من أحد العناصر الثورية بتسريب طاقته الثورية في القنوات الصهيونية.

(و) ولكن أهم منافع الصهيونية أنها ستُحوِّل المادة البشرية اليهودية إلى عملاء للدولة الغربية مانحة السيادة ويأخذ هذا أشكالاً كثيرة:

ـ فبالنسبة للصهاينة الاستيطانيين: «يمكن حل المسألة الشرقية والمسألة اليهودية في آن واحد. وسوف يكون لهذا الحل تأثير في العالم المتحضر [الغربي] بأسره يكون ذلك بأن يقام هناك [في فلسطين] حائط لحماية أوربا [دولة وظيفية] يكون بمنزلة حصن منيع للحضارة في وجه الهمجية. ويتوجب علينا كدولة محايدة أن نبقى على اتصال مع أوربا التي ستضمن وجودنا بالمقابل». وهو

يرجو أن تدرك إنجلترا مدى القيمة والفائدة التي ستعود عليها من وراء كَسْبها الشعب اليهودي».

ـ ولا ندري هل أدرك «هرتزل» منذ البداية الإستراتيجية الصهيونية الحالية الرامية إلى تفتيت الشرق العربي إلى جماعات دينية وإثنية، فهو يقول: «إن تَحسُّن وضع اليهود سيساعد على تَحسُّن وضع مسيحيي الشرق». فهو بعد أن ربط مصير اليهود بالغرب، يرى إمكانية طرح السيناريو نفسه بالنسبة لمسيحيي الشرق.

ـ أما بالنسبة لليهود الذين يمكثون خارج فلسطين (الصهاينة التوطينيون)، فيمكن تحويلهم إلى عملاء للدولة مانحة السيادة، «فتحصل إنجلترا على عشرة ملايين عميل يضعون أنفسهم في خدمة جلالها ونفوذها».

وانطلاقًا من كل هذا، يطرح «هرتزل» الحل: «يجب ألا يأخذ الخروج شكل هروب أو تسلُّل، وإنما يجب أن يتم بمراقبة الرأي العام [الغربي]. هذا ويجب أن تتم الهجرة وفقًا للقوانين وبمعاونة صادقة من الحكومات المعنية [الغربية طبعًا] التي يجب أن تضمن وجودنا لأن اليهود لا يمكنهم أن يفعلوا ذلك بأنفسهم». وهكذا رفض «هرتزل» تمامًا فكرة الانعتاق الذاتي باعتباره حلمًا رومانسيًا، وطرح حتمية الاعتماد على الإمبريالية (وهذا هو مربط الفرس الذي لم يتنبه إليه أي مفكر صهيوني آخر من قبله). ولذا، فإن القول بأن أفكار «هرتزل» كانت كلها في كتابات «أحباء صهيون» قول صادق وكاذب في آن واحد! صادق إذا ما فتَّتنا الأفكار إلى وحدات صغيرة، مثل: فكرة الدولة اليهودية، فكرة وطن قومي لليهود، فكرة الاستيطان... إلخ، ولكنه كاذب إذا ما نظرنا إلى البنية الكامنة أو إلى الإطار الكلي المبتكر.

وعندما تتضح الأمور عند «هرتزل»، فإنه يتقدم للحكومات الغربية المعنية.. «امنحونا سلطة على قطعة من الأرض في هذا العالم [غير الغربي] تكفي حاجاتنا القومية المشروعة، ونحن سنعمل ما يتبقى». ويكرر «هرتزل» الفكرة نفسها في موضع آخر «متى أظهرت القوى الدولية [الغربية] رغبة في مَنْحنا السلطة فوق قطعة أرض محايدة [أي خارج أوربا]، ستتعمل جمعية اليهود مع السلطات الموجودة في تلك

الأراضي [أي الدولة العثمانية أو الحكومة الأرجنتينية أو غيرها من الدول] وتحت إشراف القوى الأوربية [المصدر الوحيد للسلطة]». وبهذا يكون «هرتزل» قد قدَّم الحل: دولة يهودية ذات سيادة تُوسَّس خارج أوربا، مصدر سيادتها هوالعالم الغربي، أي أنه سيحقق السيادة من خلال العمالة للقوى العظمى الغربية صاحبة القرار في العالم في ذلك الوقت. وهو بذلك قد توصَّل للآلية الكبرى والوحيدة لتنفيذ المشروع الصهيوني وهي الإمبريالية، وللإطار الأمثل وهو الدولة الوظيفية التي سيتم توظيف اليهود من خلالها لصالح العالم الغربي. بل ستُحل مشكلة الهوية اليهودية حلاً عبقريًا، فهو يُخرج اليهود من التشكيل القومي الغربي، يُخلِّص الغرب منهم، ولكنه يُدخلهم الغرب مرة أخرى عن طريق التشكيل الاستعماري الغربي، إذ يبدو أن الدولة الوظيفية سيتم استيعابها في الحضارة الغربية وتصبح دولة مثل كل الدول الغربية. إن الغرب العنصرى (ويهود الغرب المندمجين) لم يكونوا على استعداد لتقبُّل الشعب اليهودي العضوي المنبوذ داخل الغرب، ولكن مَنْ الذي يمكنه أن يرفض الشعب اليهودي العضوي الذي يحقق هويته اليهودية هناك بعيدًا عن الغرب، داخل دولة وظيفية تقوم على خدمته وتظل تربطه به علاقة؟

قد يُقال إن هذا الحل الاستعماري ليس تحديثًا بقدر ما هو استمرار لوضع اليهود القديم في أوربا منذ العصور الوسطى كجسد غريب من المرابين والتجار، في أوربا وليس منها ويعيشون في مسام المجتمع (على حد قول ماركس). ولكن أن يعيش الإنسان على هامش المجتمع خير له من أن يعيش في مسامه، لأن الحالة الثانية خطرة جدًا. كما أن الغرب الحديث على ما يبدو قد ضاقت مسامه كثيرًا، ولذا فقد قام بتصفية معظم الجيوب الإثنية. كما أن عملية التحديث تأخذ أحيانًا في الظاهر شكل العودة إلى الوراء، إلى القديم وإلى الأصول، ولكنها في الواقع عملية تغيير شاملة. وهذا أيضًا ما فعله «هرتزل»، فقد احتفظ بالأشكال القديمة (عقيدة الخروج وأسطورة الشعب والعودة) ولكنه أعطاها مضمونًا جديدًا أو حديثًا، وهذا مؤشر آخر على براعته.

موقف «هرتزل» من التيارات الصهيونية السابقة

لعل أهمية «هرتزل» في تاريخ الصهيونية هي أنه حوَّل الصهيونية بين أعضاء الجماعات اليهودية من مجرد فكرة رومانسية حالمة دخلت في طريق مسدود إلى حركة ومنظمة، وبلور العقد الصامت بين الحضارة الغربية والمنظمة الصهيونية باعتبارها ممثلة ليهود أوربا، ومن ثم فقد خَلَق الإطار اللازم لعملية التوقيع التي تمت وأخذت شكل وعد «بلفور». ولكن العقد الصامت لم يُولَد مكتملاً بل استغرق ميلاده مدة طويلة، فقد تعثَّر «هرتزل» نفسه طويلاً قبل أن يصل إلى هذه الصيغة. وبرغم عصرية حلِّه وحداثته فقد خانته بصيرته، إذ بدأ نشاطه السياسي بطريقة تقليدية فتوجَّه للقيادات اليهودية التقليدية (الحاخامات والأثرياء) أصحاب النفوذ التقليدي (الذين نظروا إليه بنوع من الفتور أو الاشمئزاز). ففي يونيو ١٨٩٥، قام «هرتزل» بمقابلة «هيرش» (المليونير والمصرفي الألماني اليهودي) ليقرأ عليه خطابًا يحدد فيه حله للمسألة اليهودية، ولكن «هيرش» لم يسمح له بالاستمرار في الحديث، فأرسل إليه «هرتزل» خطابًا في اليوم التالي قوبل بالفتور نفسه. وبدأ «هرتزل» في كتابة مذكراته وفي كتابه خطاب لعائلة «روتشيلد» (في فرنسا) أو إلى مجلس العائلة وأنهى الخطاب في يونيو ١٨٩٥، ثم طلب من حاخام «فيينا» «موريتز جودمان» أن يكون همزة الوصل بينه وبين «ألبرت روتشيلد» زعيم العائلة في «فيينا». وقد كان منطقه أن ثروة «روتشيلد» محكوم عليها بالهلاك والمصادرة في عالم الأغيار، ولذا فإن عليه أن يتبنَّى المشروع الصهيوني.

ولكن يجب أن نلاحظ أن «هرتزل»، حتى في هذه المرحلة، كان قد بدأ في عملية التحديث، فهو لم يتقدم للأثرياء اليهود كشحاذ يهودي يطلب الصدقات من إخوانه في الدين وإنما كمفكر يهودي غربي يطرح قضية حاجة اليهود إلى القيادة، وينبه إلى عُقم الاستعمار التسللي في الأرجنتين وفلسطين. والأهم من ذلك كله أنه يطالب أثرياء اليهود بالتوسط لدى قيصر ألمانيا وأن تقوم القيادة اليهودية بتمويل عملية الخروج وأن تُقنع القيصر بأهميتها، وذلك حتى تتم هذه العملية على نطاق واسع وبشكل منظم ومنهجي ورشيد.

ولكن «روتشيلد» رفض اقتراحه لأسباب بيَّنها «روتشيلد» نفسه في تاريخ لاحق:

١ ـ أن «هرتزل» سيثير عداوة البدو (أي العرب).

٢ ـ أنه سيثير شكوك الأتراك (أي الدولة المهيمنة على الشرق)، وخصوصًا أن تركيا معادية لروسيا. روسيا لن تسمح بسقوط فلسطين في يد اليهود (وهنا يدرك «روتشيلد» أهمية القوى العظمى).

٣ ـ سيثير «هرتزل» غيرة المستعمرات المسيحية والحجاج (المسيحيين)، وربما تكون الإشارة هنا إلى مستعمرات فرسان الهيكل وغيرها من المستعمرات.

٤ ـ قد يؤدي هذا إلى هَدْم المستوطنات اليهودية هناك (أي جهود الإنقاذ التي يقوم بها يهود الغرب والتي تضمن لهم الهيمنة).

٥ ـ سيثير «هرتزل» أعداء اليهود لأن أطروحته الصهيونية ستبين أن اليهود المندمجين منافقون في ادعائهم حب أوطانهم، ولذا سيطالب المعادون لليهود بعودة اليهود لوطنهم القومي.

٦ ـ كما أشار «روتشيلد» إلى قضية التمويل، فمن سيمول ١٥٠ ألف شحاذ من الذين سيصلون إلى فلسطين؟

وعند هذا الحد أدرك «هرتزل» أن القيادات اليهودية من أثرياء الغرب المندمجين غير جادة وغير قادرة. ولكنه مع هذا تعلَّم منها الكثير، ذلك أن اعتراضات «روتشيلد» مهمة. ولعل هذا ساعده في تطوير الخطاب الصهيوني المراوغ. أما قيادات شرق أوربا (التي لم يكن «هرتزل» يعرف عنها الكثير)، فقد كانت غير مطروحة أساسًا لأنها لم تكن قد دخلت العالم الحديث بعد، فكان الشرقيون غارقين في الجيتو وكان الغربيون غارقين في الاندماج، فأخذ «هرتزل» بزمام الموقف وكتب مباشرة إلى «بسمارك»، ثم أعد مذكرة ليقدمها لقيصر ألمانيا. ولكن الدول، بطبيعة الحال، لا تتعامل مع أفراد وإنما مع كتل بشرية، ولذا فقد كانت الاستجابات سلبية في كل مكان. ولذا قرر «هرتزل» (على حد قوله) أن يتوجَّه إلى الشعب، والشعب هنا لا يعني الجماهير اليهودية وإنما يعني حركة «أحباء صهيون»، التي كانت تضم بضعة آلاف

من اليهود، كما يعني الحركات المماثلة المتناثرة ذات الأهداف المماثلة، والتي تدعم موقفه التفاوضي أمام عالم الصهيونية غير اليهودية، عالم الاستعمار الغربي. ويكون «هرتزل» بهذا قد حطَّم الجيتو، وقام بتحديث قيادة اليهود في الغرب، أو طرح نفسه (وهو الصحفي ذو الثقافة الغربية) بديلاً عن الأثرياء والحاخامات. وقد كان «هرتزل» أكثر ذكاء من الآخرين لأنه كان يملك ما لا يملكون: رؤية جديدة للمسألة اليهودية وعقدًا جاهزًا للتوقيع مع الحضارة الغربية يرضي جميع الأطراف. لقد اكتشف حتمية الاعتماد على الإمبريالية الغربية.

توجَّه «هرتزل»، إذن، لما سمّاه «الشعب»، ولكنه كان يرفض النزعات الصهيونية السابقة عليه، فصهيونية أثرياء يهود الغرب المندمجين (صهيونية الإنقاذ التي تأخذ شكل صدقات) غير صالحة لأن المشروع الصهيوني مشروع ضخم يتجاوز الجهود الفردية. أما بالنسبة للتسلل، فقد ساهم الصهاينة التسلليون ولا شك في إلقاء الضوء على فكرة تأسيس الدولة (وهي أحد عناصر الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة)، كما أن أخطاء التسلليين أثناء الممارسة قد تفيد في تنفيذ المشاريع الضخمة المقبلة. ولكن التسلل، مع هذا، بَذَر الشك في نفس الناس بشأن المشروع الصهيوني ككل، كما أنه اتسم بالرومانسية، فالمتسللون من أحباء صهيون يظنون أن خروج اليهود سيتخذ شكل تَرْك الحضارة والسكنى في الصحراء. لكن الأمر ليس كذلك إذ أن كل شيء سيتم في إطار الحضارة (الغربية). وقد شبَّه «نورداو» و«هرتزل» التسلليين بجماعة «الملاكمين» الذين قاموا بثورة رومانسية في الصين وأرادوا التصدي للزحف الغربي بالوسائل التقليدية. وتتجلَّى سطحية «هرتزل» وبرجماتيته في اعتراضه على التسلل باعتبار أنه سيؤدي إلى رفع أسعار الأراضي (فالسمسار في داخله لا يهدأ له بال)، ثم يبين بعملية حسابية عبث الحلول التسللية قائلاً: «لو افترضنا أن عدد يهود العالم هو تسعة ملايين [كانوا تسعة عشر مليونًا في واقع الأمر حسب بعض الإحصاءات]، وإذا كان بإمكاننا إرسال عشرة آلاف يهودي كي يستعمروا فلسطين سنويًا، فهذا يعني أن المسألة اليهودية ستُحل بعد تسعمائة سنة». ومن هنا فقد شبه التسلليين بمن يريد نزح المحيط بواسطة دلو.

ثم يثير «هرتزل» قضية مهمة أخيرة، هي أن التسلليين ليس عندهم أية سيادة قومية،

ولذلك فهم تحت رحمة الباشا العثماني، كما أنهم يفتقدون أساس القوة. ولذا فلن يمكنهم الحصول على الاستقلال، وسوف يظل الاستيطان التسللي استيطانًا «يائسًا جبانًا». وكتب «هرتزل» لـ«بودنهايمر» يخبره بأنه حتى لو وصل التسلليون إلى مستوى كاف من القوة، وحتى لو وهن الباب العالي إلى الحد الذي يسمح للصهاينة بإعلان استقلالهم، فإن هذه المحاولة لن تنجح لأن القوى العظمى الغربية لن تعترف بالكيان الجديد. ويثير «هرتزل» أيضًا مشكلة الاستعمار الإحلالي، فمهما بلغ عدد المتسللين، ومهما بلغوا من قوة، فسيأتي حتمًا الوقت الذي تبدأ فيه الحكومات المعنية (تحت ضغط السكان الأصليين) في وضع حد لتسلل اليهود. إذن، فالهجرة لا فائدة منها «إلا إذا كانت تأتي ضمن السلطة الممنوحة لنا [من قبَل الدول الغربية]».

وانطلاقًا من كل هذا، طرح «هرتزل» رؤيته الصهيونية الجديدة الحديثة التي خرجت بالصهيونية من إطار المعبد اليهودي والاجتهادات الدينية وجو شرق أوربا الخانق ودخلت بها جو الإمبريالية (الحديث)، فطالب بأن يُنظَر إلى المسألة اليهودية كمشكلة سياسية دولية تجتمع كل الأمم المتحضرة لمناقشتها وإيجاد حل لها (كلمة «دولية» أو «متحضرة» تعني في الواقع «غربية»). ومعنى ذلك أن المسألة اليهودية ستصبح مشكلة قومية غربية تحلها الأمم الغربية أوالقوى العظمى. إن هذه المسألة يمكن حلها من خلال المنظومة الغربية، إذ يجب أن يتحول الاستيطان من «التسلل» ليصبح «الاستيطان القومي». وهذا يتطلب عملية إدراكية، تترجم نفسها إلى حركة استعمارية. أما العملية الإدراكية، فهي أن يُنظَر لليهود لا باعتبارهم أعضاء في طبقة طفيلية منبوذة وإنما باعتبارهم شعبًا عضويًا (فولك) ولكن منبوذًا. أما الحركة الاستعمارية فهي الخروج بموافقة الرأي العام (الغربي) وبموافقة الحكومات المعنية التي يجب أن «تضمن وجودنا لتأسيس دولة يهودية ذات سيادة» مصدر سيادتها ليس القوة اليهودية الذاتية كما يظن التسلليون وإنما الحكومات الغربية وفي إطار هذه الدولة، يمكن تحويل أعضاء الشعب العضوي المنبوذ إلى عنصر نافع لا لأنفسهم وحسب وإنما للحضارة الغربية، إذ سيصبحون عنصرًا تابعًا للاستعمار الغربي وقاعدة له. بل إن معاداة اليهود (مأساة اليهود)، إذا ما وُظِّفت توظيفًا صحيحًا، ستكون قوة كافية لإدارة محرك كبير يحمل مسافرين وبضائع، وهذا رمز جيد للاستعمار الاستيطاني. وقد أدار «هرتزل» المحرك عن طريق خطابه المراوغ وصياغة العقد الصامت. وقد

لاحَظ قيادات «أحباء صهيون» حتى قبل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧)، كيف تحوَّل «هرتزل» إلى بطل أسطوري، وكيف أن الموقف العام للصهيونية تغيَّر تمامًا بعد ظهوره، وأن الاهتمام بالصهيونية والتعاطف معها قد ازداد. وهكذا، وجدوا أنهم إن لم ينضموا إليه لاكتسحهم النسيان، فليس عندهم ما يقدمونه للجماهير سوى «التسلل» المميت. وقد عبَّر «أوسيشكين» عن هذا الوضع بطريقة بلهاء فقال: «إن «هرتزل» عنده آمال وبرامج، أما نحن فعندنا برامج وحسب». ولعل ما يريد أن يقوله هو أن «هرتزل» كان يملك رؤية تجعل بالإمكان وضع البرامج الميتة موضع التنفيذ بسبب اكتشافه حتمية الاعتماد على الإمبريالية الغربية كآلية لتنفيذ المشروع الصهيوني، أما برامجهم التسللية فقد كانت ميتة لأنهم لم يكتشفوا الاستعمار الغربي.

«هرتزل» والصهيونيتان

تتبدَّى براعة «هرتزل» لا في تطويره الخطاب الصهيوني المراوغ وحسب، ولا في اكتشافه حتمية الاعتماد على الإمبريالية فقط، وإنما في اكتشافه منذ البداية نظرية الصهيونيتين. وقد اكتشف «هرتزل» الصهيونيتين لأنه صهيوني يهودي غير يهودي ينظر إلى اليهود من الخارج، باعتبارهم مادة بشرية مستهدفة، ولكنه ينظر أيضًا إليهم من الداخل باعتبارهم كيانًا يحتاج لأن يجد معنى لحياته وأفعاله.

وقد توجه «هرتزل» للطرفين: يهود الغرب المندمجين التوطينيين، ويهود «اليديشية» الاستيطانيين. ولكنه واجه متاعب مع الطرفين في طرح حله الصهيوني لأسباب مختلفة:

١- يهود «اليديشية»

يشير «هرتزل» إلى «هؤلاء المسجونين دوماً، الذين لا يتركون سجنهم برضا». والمسجونون هم يهود «اليديشية». والواقع أن مسألة يهود شرق أوربا كانت مسألة متشعبة ومتشابكة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين: المشكلة الاقتصادية والمشكلة الثقافية أو الإثنية:

(أ) المشكلة الاقتصادية: كان الحل الذي طرحه «هرتزل» بالنسبة للشق الاقتصادي بسيطًا وهو تحويل الطبقة المضطهدة (أي الجماعات الوظيفية) إلى أمة عن طريق تهجير الفقراء الفائضين، وإتاحة فرص الحراك الاجتماعي أمامهم. ويؤكد «هرتزل» أن الصهيونية لن تعود بالمستوطنين إلى مرحلة متأخرة، إنما سترتفع بهم إلى مرحلة أعلى «لن نفقد ما نملك إنما سنحافظ عليه... لن يغادر إلا أولئك الذين ستتحسن أوضاعهم بالهجرة... سيذهب أولاً أولئك الذين هم في حالة يأس ثم يتبعهم الفقراء، وبعدهم يذهب الأغنياء. إن الذين يذهبون أولاً سيرفعون أنفسهم إلى مرتبة توازى مرتبة الذين سيلحقون بهم من الأغنياء. وهكذا فإن الخروج سيكون طريقًا للرقي الطبقي»، أي أن جماهير البورجوازية الصغيرة اليهودية في شرق أوربا التي أدَّى تَعثُّر التحديث إلى القضاء على فرصها في الحراك، سيمكنها مرة أخرى أن تحقق أحلامها عن طريق المشروع الصهيوني. وهناك الكثيرون من الثوريين في صفوف يهود الشرق، ولهذا فإن «هرتزل» قد وَعَد بتسريب هذه الطاقة الثورية. ولعل فَتْح أبواب الحراك الاجتماعي هو في حد ذاته جزء من عملية التسريب هذه، كما أن عملية نَقْل العنصر الثوري من مجتمعه وطبقته إلى مجتمع جديد ستؤدي إلى تقويض التطلعات الثورية.

(ب) المشكلة الإثنية: لعل مواجهة «هرتزل» مع المدافعين عن الخطاب الإثني (الديني أو العلماني) كانت من أعمق المواجهات. كان «هرتزل» يرى أن الانتماء اليهودي (يهودية اليهود) مسألة مفروضة عليهم من قِبَل أعدائهم، ولذا فهي مسألة فارغة تمامًا، شكل من أشكال الغياب، وليست تعبيرًا عن ثقافة يهودية، فمثل هذه الثقافة ـ حسب تصوُّره ـ غير موجود إطلاقًا. ولذا، فإن الحل الصهيوني بالنسبة إليه ليس مسألة حفاظ على التقاليد أو تعبيرا عن هوية بقدر ما هو حل لمشكلة اجتماعية عن طريق الصيغة الاستعمارية وهي نَقْل اليهود خارج الغرب، ولا يهم إن كان نَقْلهم إلى فلسطين أم إلى الأرجنتين. أما بالنسبة للغة الدولة، فلكل مواطن أن يتحدث بلغته. وقد لاحظ أحد أعضاء «أحباء صهيون» (بعد المؤتمر الأول) أن ثمة خيطًا رفيعًا يفصل حزب «هرتزل» عن حزبه، فالأول لم يكن يطلب سوى إفراغ أوربا من اليهود لوضع نهاية لمعاداة

اليهود، بينما كان الثاني يرغب في تأسيس مُستوطَن «إرتس يسرائيل» ليعبِّر عن الأشكال الإثنية التي عرفوها في شرق أوربا. وقد فرَّق «وايزمان» بين الصهيونية كحركة إنقاذ، ويمكن أن نسميها أيضًا حركة إفراغ أو إخراج نسبة إلى الخروج: «إجسودس» (exodus) من جهة، والصهيونية كحركة تعبير عن الذات، من جهة أخرى. وقد رأى المدافعون عن الصهيونية الإثنية أن «هرتزل» قد أهمل الجانب التعبيري عن الصهيونية، أي أهمل الإثنية اليهودية.

ولكن «هرتزل» في الواقع لم يهمل شيئًا، فصيغته المراوغة تسمح بامتصاص أي شيء، ومن هنا كانت أهمية سطحيته وهامشيته في صياغة الحل الصهيوني المقبول للجميع، فحينما كان يتناول قضية مصيرية (على الأقل من وجهة نظر يهود الشرق)، مثل موقع الوطن المقترح، فإنه يتحدث عنها كما لو كانت مسألة عابرة تفصيلية (بسبب خلفيته غير اليهودية) «أيهما أفضل، فلسطين أم الأرجنتين؟ ستأخذ جمعية اليهود ما يُعطَى لها [من الدول الغربية كما حدث في مشروع شرق أفريقيا] وما يفضله الرأي العام اليهودي. ستقرر الجمعية كلاً من هذين الأمرين».وقد ترك هنا مشكلة الإثنية برمتها مفتوحة، فهي في الواقع أمر يعنيه كثيرًا ولكنه صحفي قادر على كتابة تقارير تتسم بالذكاء وإن كانت لا تتسم بالعمق وحين يتحدث عن أهمية فلسطين يقول «هرتزل» «إنها وطننا التاريخي الذي لا يمكننا نسيانه، ومجرد الاسم هو صرخة جامعة عظيمة». ولكنه لا ينسى الأرجنتين، فهي من أخصب بلاد العالم وتمتد فوق مساحات شاسعة، سكانها غير كثيفين كما أن مناخها معتدل.

إن الصيغة المقترحة منفتحة جدًا، تركت المجال مفتوحًا لأي شكل من أشكال الإثنية العلمانية أو الدينية أو رفض الإثنية، دينية كانت أم علمانية. ومما سهل الأمور أن الصهيونية الإثنية لا تكترث كثيرًا بالنشاطات السياسية أو الاقتصادية أو الاستيطانية، ويقتصر نشاطها على أشكال التعبير، ولذا فإن دعاتها لم يطرحوا برنامجًا سياسيا أو اقتصاديًا محددًا. وقد قال «آحاد هعام» ذات مرة: «إن خلاص إسرائيل سيأتي من خلال الأنبياء وليس من خلال الدبلوماسيين الذين يتفاوضون مع القوى الاستعمارية»، وهي عبارة مضحكة تنم عن جهل المفكر الصهيوني بأبعاد المشروع الصهيوني. فإسرائيل التي يتحدث عنها ليست إسرائيل التي كان يبشر بها «هرتزل»

أو التي يمكن أن تساعد الإمبريالية على بنائها، ولذلك فقد اكتسحه «هرتزل» تمامًا، واضطر هو في نهاية الأمر أن يلحق بالحركة التي أسسها الصحفي النمساوي وأن يقوم بجهود دبلوماسية استعمارية (لا علاقة لها كثيرًا بالأنبياء أو حتى الكهنة) وذلك أثناء وجوده في لندن. وفي نهاية الأمر، قدَّم «هرتزل» لأصحاب الخطاب الإثني أو الصهيونية الإثنية فكرة دولة اليهود، أي الدولة الجيتو. والواقع أن عبارة «دولة اليهود» (يودين شتات) نفسها كانت تُطلَق على الجيتو في مدينة براغ. وبهذا الشكل، قدَّم لهم «هرتزل» الإطار الذي يمكن أن تتحقق من خلاله إثنيتهم، وفي هذا إشباع لبعض طموحاتهم.

وفكرة الدولة نفسها تتضمن فكرة الشعب العضوي الذي له إثنيته العضوية المستقلة التي تحتاج إلى إطار مستقل للتعبير عنها. وهي على أية حال فكرة مُتضمَّنة في الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة التي كان يتحرك في إطارها العالم الغربي وكذلك «هرتزل».

وماذا عن الدين اليهودي؟ لقد فَقَد «هرتزل» علاقته بالدين اليهودي وبقيت لديه (في خطابه) بضعة مصطلحات مثل «الخروج»، وبضع إشارات مثل «الماشيَّح». ومع هذا، لم يغلق «هرتزل» الباب تماماً، بل تركه مفتوحًا للإيمان الديني مثلما تركه مفتوحًا أمام الإثنية، ولذا كان دائمًا يحاول أن يخطب ود الحاخامات ويقوم ببعض الشعائر دون أن يفهم معناها، كما كان يستخدم ديباجات دينية أحيانًا. بل لقد كُشف النقاب عن اتصال «هرتزل» بالحاخام «فيشمان» (ميمون فيما بعد) عام ١٩٠٢ لحثه على إنشاء حزب ديني صهيوني ليوازن العصبة الديموقراطية التي اعترضت على أسلوبه في إدارة المنظمة. وقد اتصل «فيشمان» بالحاخام «إسحق راينس» وتم تأسيس حركة «مزراحي» بناءً على هذه الاتصالات. ودفع «هرتزل» تكاليف المؤتمر الذي أسِّست فيه حركة «مزراحي» من ماله الخاص. وقد نجح دعاة الصهيونية الإثنية في إسقاط ديباجاتهم الحلولية العضوية على الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة فقاموا بتهويدها، الأمر الذي يسَّر للمادة البشرية المستهدفة استبطانها حتى نسى الجميع أصول الصيغة الصهيونية البروتستانتية والعلمانية التي أصبحت صيغة يهودية قلبًا وقالبًا.

٢ ـ يهود الغرب المندمجون

واجه «هرتزل» بعض المتاعب مع يهود الغرب المندمجين. فلم تكن لديهم مسألة يهودية ولكنها عاودت الظهور مع هذا، لا نتيجة تطورات سلبية داخل مجتمعاتهم وإنما بسبب وصول جحافل يهود الشرق، وهو ما نَجَم عنه التشابك بين المندمجين والمنبوذين. ولهذا، فقد اضطر يهود الغرب إلى التنازل الجزئي وليس الكلي عن قيمهم الاندماجية إذ قَبلوا فكرة فشل المثل الاندماجية والليبرالية لا بالنسبة لأنفسهم وإنما بالنسبة ليهود الشرق. ولهذا قرروا تقديم يد العون للبؤساء من الشرق، ولكنه عون كان في إطار الصدقات وحسب، وخارج أية أطروحات قومية أو أي حديث عن حركة منظمة أو دولة وظيفية، ولذا رفض هؤلاء الأثرياء «هرتزل» في بداية الأمر. ولكن يهود الشرق استمروا في المجيء بأعداد متزايدة، الأمر الذي زاد تشابكهم وتوترهم. وقد تنبَّه «هرتزل» لذلك الوضع وذكَّرهم بأن صهيونيتهم الخيرية (التوطينية) هي في واقع الأمر ضد اليهود المضطهدين وليس من أجلهم، ولسان حالهم يقول «تخلَّصوا من المعوزين بأسرع ما يمكن». وهو يزيل عنهم الحرج بخطابه الزلق المراوغ، ويخبرهم بأنه سيفعل ذلك بالضبط، أي أنه سيخلصهم من المعوزين وبطريقة منهجية لن تهدد مواقعهم وانتماءاتهم «فمن يرغب أن يبقى فليبق، ومن يُرد الذهاب معنا فلينضم لرايتنا». ولن يهاجر اليهود جميعًا، فهؤلاء الذين يستطيعون أو الذين يرغبون في أن يندمجوا فليبَقوا أو يندمجوا، بل إن الحل الصهيوني سيساعدهم على مزيد من الاندماج لأنهم لن يتعرضوا بعد ذلك إلى ما يزعج عملية تلوُّنهم (كما يقول داروين) بلون المحيط الذي سيندمجون فيه بسلام. وسيُصدِّق المجتمع اندماجهم، وذلك إذا ما فضلوا البقاء فيه حتى بعد قيام الدولة اليهودية. فالصيغة الصهيونية ليست صيغة كاسحة وإنما هي صيغة مراوغة قادرة على إفراز ما يراد منها «فإذا اعترض أحد يهود فرنسا [أو حتى كل يهود فرنسا] على هذه الخطة لأنهم قد اندمجوا، فردي عليهم بسيط: إن الأمر لا يعنيهم. إنهم إسرائيليون فرنسيون»، فهذا الأمر (الصهيونية القومية) ليس إلا مسألة خاصة بالفائض البشري اليهودي (من يهود اليديشية).

بل إن الصهيونية أخذت خطوة ما كان يحلم بها يهود الغرب المندمجون وهي أنها وعدت بتطبيع اليهود (على حد قول نورداو)، أي وسمهم بميسم غربي وتحويلهم

إلى شخصيات مفيدة منتجة لا تسبب الحرج ليهود الغرب، وهذا شكل من أشكال الدمج والصهر. وأكثر من ذلك أنه إذا كان «هرتزل» قد أعلن فشل الاندماج على مستوى الأفراد في الشرق، فقد بيَّن بما لا يقبل الشك أنه فعل ذلك صاغرًا، وأنه سيُوطِّن هؤلاء الفائضين في دولة اليهود التي ستكون دولة عادية تندمج تمامًا في عالم الأغيار مع غيرها من الدول. وهكذا، سيحقق يهود شرق أوربا المتخلفون الفائضون، عن طريق التشكيل الاستعماري الغربي، ما فشلوا في تحقيقه عن طريق التشكيل الحضاري الغربي.

والصهيونية ستُنقذ يهود الغرب من جحافل يهود «اليديشية» ولكنها لن تطالبهم بالهجرة ولن تَفْرض عليهم الشعارات القومية رغم أنها ستطالبهم بدعم المشروع الصهيوني بالمال والنفوذ. ولكن المشروع الصهيوني جزء من المشروع الاستعماري الغربي، والغرب هو مصدر السيادة، ولذا فإن الدعم اليهودي الغربي للمشروع الصهيوني لا يتناقض مع ولاء اليهود لأوطانهم، لأن الولاء للواحد يعني الولاء للآخر.

والموازنة نفسها التي تؤدي إلى إرضاء الجميع يتسم بها شكل الدولة. فلنأخذ على سبيل المثال قضية السيادة: سيكون الجيب الاستيطاني المقتَرح دولة ذات سيادة (على الطريقة الغربية) كما كان يتوق بعض يهود «اليديشية» ممن سيطرت عليهم أفكار القومية العضوية، ولكن مصدر السيادة (كما هو مُتوقَّع) هو الغرب الذي سيرعى الدولة ويحميها، أي أنها ستدور في فلك الغرب، الأمر الذي يَقْبله الغربيون.

وهكذا سيترك اليهود أصدقاء مكرمين (تحت رعاية الدول الغربية)، وعندما يعودون لزيارة البلاد التي تركوها، فسوف يستقبلهم أهلها بحفاوة توازي استقبالهم للزوار الأجانب. وسيتم الاستيطان على النحو التالي: سيذهب أولاً الأكثر فقرًا لتأسيس البنية التحتية لزراعة الأرض، سيبنون الطرق والجسور والسكك الحديدية والخطوط اللاسلكية وسيعملون على تنظيم مياه الأنهار ويهيئون لأنفسهم بيوتًا، كل ذلك وفقًا لخطة مدروسة (تضعها جمعية اليهود). وسيؤدي ذلك إلى تجارة، والتجارة تؤدي بدورها إلى أسواق، تجذب مستوطنين جددًا. وبالتالي، فسوف يتبع

المهاجرين الفقراء الأوائل هؤلاء الذين هم أعلى منهم درجة (أي الطبقة الوسطى والمموِّلون).

وهناك قضية تتصل بالتوجه الاقتصادي للدولة، فرغم أن الغرب سيرعى المشروع الصهيوني فإنه لن يحسم إلا توجُّهه الإستراتيجي. وسيترك للمنظمة الصهيونية (شأنها شأن شركات الاستعمار الاستيطاني) كامل الحرية في الإشراف على الاستيطان، بكل ما يتطلب ذلك من حرية سياسية واقتصادية، حتى يتمكن المستوطنون من التكيف مع وضعهم الفردي. ولذا فإن وصف «هرتزل» للعملية الاستيطانية وصف شديد التجرد يتجاوز أية تقسيمات طبقية بل يشمل الجميع.

«فهرتزل» ـ كما يقول «شلومو أفنيري» ـ كان ليبراليًا ولكنه في حديثه عن الدولة تخلى عن كثير من مُثُله الليبرالية وتبنّى مثلاً اشتراكية عمالية. ولعل ذلك يعود إلى إدراكه العميق لخصوصية المشروع الصهيوني الذي يهدف إلى تحويل اليهود من طبقة إلى أمة. فمثل هذا التحويل لا يمكن أن يتم من خلال الاقتصاد الحر، ولذا نجده يشير إلى أن ملكية الأراضي في الدولة اليهودية ستكون ملكية عامة، وسيؤجر الفلاحون أرضهم من الصندوق القومي. بل إن عَلَم الدولة اليهودية الذي اقترحه «هرتزل» علم عمالي صهيوني لونه أبيض «رمزًا لحياتنا الصافية الجديدة، ويتوسطه سبعة نجوم ذهبية رمزًا لساعات العمل السبع. فنحن سندخل أرض الميعاد نحمل شارة العمل».

ويبدو أن «هرتزل» كان واعيًا بأنه بتبنِّيه «المثُل الاشتراكية» إنما يتبنَّى لغة كان يفهمها شباب اليهود في شرق أوربا، وأنه بذلك كان يكسبهم لصفه، وأنه وضع بذلك إطار التعامل بين المنظمة الصهيونية التي كانت تُوجد في الغرب الليبرالي من جهة والمستوطنين الذين عليهم أن يتعاملوا مع الظروف الطبيعية القاسية ومع المواطنين الأصليين من جهة أخرى، وهو إطار يفترض أن لكل فريق توجُّهه العقائدي الذي يخدم مصالحه، وأن كل فريق يجب ألا يتدخل في شئون الآخر.

وبهذا، يكون «هرتزل» قد حدد رقعة كل من التوطينيين والاستيطانيين، وقسَّم العمل بينهم وهدَّأ من روعهم. ولهذا، يحق له أن يقول إنه قدَّم شيئًا يكاد يكون

مستحيلاً: «الاتحاد الوطيد بين العناصر اليهودية الحديثة المتطرفة [المندمجون في الغرب والثوريون في الشرق] وبين العناصر اليهودية المحافظة [الإثنيون الدينيون والعلمانيون في الشرق]. وقد حدث ذلك بموافقة الطرفين دونما أي تنازل من الجانبين ودون أية تضحية فكرية»، فالخطاب المراوغ يسمح بامتصاص كل شيء.

«هرتزل» والحركة الصهيونية

طوَّر «هرتزل» الخطاب الصهيوني المراوغ الذي جعل بالإمكان صياغة العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية بشأن يهود العالم. وأصبحت كل الأطراف جاهزة للتوقيع. ولكن الاستعمار الغربي لايتعامل مع أفراد، وإنما مع مؤسسات تمثل المادة البشرية المستهدفة، أي يجب أن يكون هناك هيكل تنظيمي يمكن توقيع العقد معه. وقد اقترح «هرتزل» في دولة اليهود إنشاء مؤسستين: جمعية اليهود (بالإنجليزية: سوسياتي أوف ذا جوز (Society of the Jews)، والشركة اليهودية (بالإنجليزية: «جويش كومباني» (Jewish Company)، وقد أورد «هرتزل» هذه التسميات الإنجليزية في النص الألماني لكتابه:

(أ) جمعية اليهود: وهي القوة الخالقة للدولة في نَظَر القانون الدولي، وهي القسم الذي يُعنى بكل شيء ما عدا حقوق الملكية. فَتوجُهها ـ كما يقول «هرتزل» ـ علمي سياسي تضطلع بمسئولية الشئون القومية، وتتعامل مع الحكومات وتحصل على موافقتهم على فَرْض السيادة اليهودية على قطعة أرض تدير المنطقة كحكومة مؤقتة (فهي إذن تقوم بالجانب التوطيني والتفاوض مع القوى الاستعمارية).

(ب) الشركة اليهودية: وتقوم بتصفية الأعمال التجارية لليهود المغادرين والعمل على تنظيم التجارة والأعمال المتعلقة بها في البلد الجديد. وستكون هذه الشركة هي الشركة اليهودية ذات الامتياز، وستُؤسَّس كشركة مساهمة تُسجَّل في إنجلترا بموجب القانون الإنجليزي وتحت حمايته وتكون خاضعة للتشريع الإنجليزي (أي أنها ستتكفل بالجانب الاستيطاني).

وقد وضع «هرتزل» أفكاره موضع التنفيذ وعقَد المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧)، فحضره ما بين ٢٠٠ و٢٥٠ مندوبًا (وهذه مشكلة خلافية باعتبار أن من الصعب تقرير من حضر كمراقب ومن حضر كمندوب). وكان معظم المندوبين من جمعية أحباء صهيون ونصفهم من شرق أوربا (كان ربع المندوبين من الإمبراطورية الروسية). ولكن حتى الذين أتوا من الغرب كانوا هم أيضًا من أصل أوربي شرقي. أما من ناحية التكوين الطبقي، فقد كان معظم المندوبين من أبناء الطبقة الوسطى المتعلمة وكان ربعهم رجال أعمال وصناعة وأعمال مالية. وأما الفئات الثلاث التالية (وتكوِّن كل منها سدس المشتركين)، فقد كانت من الأدباء والمهنيين والطلبة. كما كان هناك ١١ حاخامًا، والباقون من مهن مختلفة. وكان بينهم المتدين وغير المتدين والملحد، كما كانوا يضمون في صفوفهم بعض الاشتراكيين. ولم يكن هناك أي يهودي يتمتع بشهرة عالمية باستثناء «نورداو» الذي ما لبث أن خبا نجمه بعد ذلك (ومن الجدير بالملاحظة أن مشاهير اليهود في العالم لا يتولون قيادة الجمعيات اليهودية والتنظيمات الصهيونية، الأمر الذي يجعلها تقع في أيدي عقليات لا يمكن وصفها بسعة الأفق أوالمقدرة على تجاوز موازين القوى القائمة لاستشراف الأبعاد التاريخية للواقع).

وبعد تأسيس المنظمة الصهيونية، انتقل النشاط الصهيوني من مرحلة البداية الجنينية ذات الطابع المحلي إلى مرحلة العمل المنظم على الصعيد الغربي. ولكن «هرتزل» كان قد بدأ نشاطه قبل ذلك إذ كان قد قام بعدة اتصالات مع بعض الشخصيات الاستعمارية، وساعده على ذلك، الصهيوني غير اليهودي «هشلر».

ولكن، حتى بعد تأسيس المنظمة، كان «هرتزل» يدرك أن منظمته لا تمثل أحدًا أو أنها تمثل أقلية من اليهود لا يُعتدُّ بها، وأن العنصر الحاسم ليس المنظمة وإنما هو الدولة الراعية. ولذا، فقد تَجاهَل منظمته وبدأ بحثه الدائب عن قوة غربية ترعى المشروع. فقد كان يعلم تمام العلم أنه لو حصل على مثل هذه الموافقة فسترضخ له المنظمة وتتبعه، وخصوصًا أنها لم تكن تملك بديلاً، كما أن الصهاينة التسلليين كانوا يعلمون أن المشروع الصهيوني كان قد وصل بقيادتهم إلى طريق مسدود.

ومن هنا، فإن التفسير التقليدي لسلوك «هرتزل» بأنه زعيم دكتاتوري وشخصية

أوتوقراطية أرستقراطية هو تفسير يحاول تطبيع النسق الصهيوني، أي النظر إليه على أنه نسق طبيعي يتم تفسيره باستخدام القواعد نفسها التي تُستخدَم في تفسير الأنساق المماثلة. وفي هذا خلل منهجي أساسي، فالصهيونية ظاهرة لها قوانينها الخاصة، وأحد قوانينها الأساسية أنها حركة سياسية بلا جماهير. وهذا ما اكتشفه «هرتزل» منذ البداية، ولذا فلا يمكن اتهامه بالدكتاتورية، فقد كان عمليًا أكثر من العمليين، مدركًا لما فشل الصهاينة الديموقراطيون في إدراكه، كما كان يعرف كيف يتصل بممثلي الحضارة الغربية ويعرف كيف يتحدث لغتهم وكيف يعرض عليهم العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية.

وانطلاقًا من هذا، تخطَّى «هرتزل» الجميع (الجميع كانوا تقريبًا من شرق أوربا)، وبدأ اتصالاته الدبلوماسية، أو فلنقل إنه استمر فيها باعتبار أنه كان قد قام باتصالات قبل ذلك. ومن الشخصيات التي اجتمع بها لعرض مشروعه الصهيوني، ملك إيطاليا (عمانوئيل الثالث) ووزير داخلية روسيا (فون بليفيه) وكان شخصية مكروهة تمامًا من يهود روسيا. ولكن «هرتزل» ركَّز معظم جهوده على القوتين الاستعماريتين العظميين آنذاك: ألمانيا وبريطانيا، وهما أيضًا القوتان اللتان كانتا لهما تطلعات استعمارية في الشرق الأوسط، وكانتا تتنافسان على حماية ومساعدة الباب العالي. ولم يكن «هرتزل» مُنظِّرًا من الدرجة الأولى، ولكنه كان صحفيًا يرصد الأحداث بذكاء ويتسم بحس عملي فائق، ولذلك فإنه بعد أن قضى بضع سنوات يغازل ألمانيا (والباب العالي) اكتشف أن الطريق إلى فلسطين يبدأ من لندن، فحمل أمتعته وذهب إلى هناك حيث وجد جوزيف «تشامبرلين» (وزير المستعمرات البريطاني في وزارة «بلفور») شخصًا متفهمًا لمشروعه، متقبلاً للفكرة المبدئية وهي حل مسألة يهود شرق أوربا على الطريقة الاستعمارية، أي نَقْلهم إلى الشرق. ولكن وقت تقسيم الدولة العثمانية لم يكن قد حان بعد، ولذا اقترح وزير المستعمرات على «هرتزل» أن يبحث عن أي أرض أخرى داخل الإمبراطورية الإنجليزية (قبرص - العريش - شرق أفريقيا). وبعد عدة سنوات واقتراحات واتصالات، استقر الرأي على شرق أفريقيا بناءً على نصيحة «تشامبرلين»، ولكن الخطة لم يُكتَب لها النجاح. ومع هذا، يمكن القول بأنه تم من خلالها إجراء أول بروفة لتوقيع العقد الصامت بين الحضارة

الغربية والحركة الصهيونية بشأن يهود العالم واتخاذ الإجراءات الأولية لتأسيس مُستوطَن صهيوني.

جذور العنف الصهيوني في أفكار «هرتزل»

طوَّر «هرتزل» الخطاب المراوغ ودعا كل الأطراف (العالم الغربي ويهود العالم بشقيه الغربي والشرقي) لتوقيع العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية. ولكن هناك طرفًا لم يُدع للتوقيع، رغم أنه سيضار حين يُوضَع العقد موضع التنفيذ، ألا وهو العرب. فقد ذكر «هرتزل» هذا الطرف بشكل عابر أحيانًا في معرض نقده للصهيونية التسللية التي لم تدرك أن المستوطنين الأصليين (العرب وربما الهنود الحمر في الأرجنتين) سيشعرون بأنهم مهددون فيضغطون على الحكومات المعنية فتضطر هذه الحكومات لإيقاف التسلل. ولا يرد للعرب ذكر في دولة اليهود أو في الخطاب الذي ألقاه أمام المؤتمر الأول (١٨٩٧)، أي في الوثائق الموجهة للصهاينة. ولكن هناك وثائق أخرى موجهة للرأي العام مثل الأرض الجديدة القديمة حيث يُقدِّم «هرتزل» صورة وردية لمصير العرب من مواطني الدولة اليهودية الذين سيزدادون رخاءً وسينعمون بالهناء. وقد كتب «هرتزل» عام ١٨٩٩ خطابًا لأحد القادة الفلسطينيين يبشره بالرفاهية التي ستعم والثروة التي ستزيد. ولكن مهما كانت رقة قلب «هرتزل»، فإن العرب والسكان الأصليين لم يُدعَوا لتوقيع العقد، فسيادة الدولة اليهودية مصدرها الغرب، والحكومات المعنية يمكن أن تسبب المضايقات، أما السكان الأصليون فلا أهمية لهم. «وهرتزل» لم يكن فريدًا في هذا، فتحديث الغرب على الطريقة الاستعمارية كان يفترض أن يدفع الشرق فواتير التقدم الغربي. وبالتالي، فإن السكان الأصليين ليسوا ضمن عملية التحديث وإنما يقعون خارجها تمامًا. ولذا، فإن الإغفال والتغييب جزء من النظام الإدراكي الغربي الحديث للآخر، ومن ثم يصبح العنف هو الآلية المحضة لتنفيذ المشاريع التي تتحرك في إطار القانون الدولي العام أي القانون الاستعماري الغربي.

ولكن «هرتزل»، بمراوغته، لا يتحدث قط عن العنف في الوثائق العامة، إلا من إشارة عابرة للمكابيين في دولة اليهود، وهي إشارة يمكن أن تُفهَم على أن المقصود بعث عسكري وليس بالضرورة عنفًا ضد العرب. والتفسير نفسه يمكن أن ينطبق على

خطابه للبارون «دي هيرش» حين ذكر خطته التي تهدف لأن يخلق من البروليتاريا اليهودية المثقفة (المفكرين المتوسطين الذي يتحدث عنهم في **دولة اليهود**) شيئًا نافعًا «جنود وكوادر الجيش الذي سيبحث عن الأرض ويكتشفها ثم يستولى عليها». وعلى أية حال، فإن العنف يطل برأسه في كلمتي «يكتشف» و«يستولي» فاكتشاف أمريكا كان يعني إبادة سكانها الأصليين والاستيلاء على أرضهم. والأمر يختلف قليلاً في **اليوميات** التي يختلط فيها الإعجاب بالعسكرية البروسية بالحديث عن كيفية الاستيلاء على الملكية الخاصة للسكان الأصليين وكيفية استخدامهم لقَتْل الثعابين وتأمين عمل لهم في بلاد أخرى (كما دوَّن في مذكراته عام ١٨٨٥). وفي عام ١٩٠٢، كتب «هرتزل» لـ«تشامبرلين» عن مصير السكان الأصليين في قبرص إن وقعت في الدائرة الصهيونية الفاتكة: «سيُرحَّل المسلمون، أما اليونانيون فسيبيعون أرضهم بكل سرور نظير سعر جيد ثم يهاجرون إلى أثينا أو كريت»، أي أن الاستيلاء على الأرض وإخلاءها من سكانها هو الافتراض الكامن في كتاباته، فالعنف رابض بين السطور، يتحين الفرصة لكى يتحقق، وينتظر اللحظة المواتية كي ينهمر الرصاص ويسقط النابالم. ومما يجدر ذكره أن «هرتزل» لا يستبعد استخدام العنف ضد اليهود أنفسهم (إن رفضوا الخضوع للرؤية الصهيونية) كما يتضح في مفهوم غزو الجاليات.

وقد سمى أعداء «هرتزل» دولته الصهيونية بأنها «صهيون بدون صهيونية» وهو اصطلاح استخدمه الصهاينة الإثنيون (الدينيون والعلمانيون) للإشارة إلى تَصوُّر «هرتزل» وغيره من الصهاينة لدولة اليهود، فهي دولة تشكل إطارًا يُستوعَب فيه الفائض اليهودي وحسب، ولم تكن له أية معالم أو قسمات يهودية مميَّزة. والصهاينة الإثنيون كانوا محقين إلى حدٍّ ما في موقفهم، فالصهاينة التوطينيون في مرحلة ما قبل «بلفور» كانوا مهتمين بشيء واحد هو التخلص من الفائض البشري اليهودي «اليديشي»، وبأسرع وقت ممكن، بإلقائه في أي مكان متاح. ولكنهم لم يكونوا محقين بشكل مطلق إذ أن صياغة «هرتزل» الهلامية تركت الباب مفتوحًا أمام سائر الديباجات الصهيونية الممكنة، فهي لم ترفض الصهيونية الإثنية وإنما كانت غير مكترثة بها وحسب.

الفصل السادس
العقد الصامت والوعود البلفورية

لعل أهم حلقة من حلقات تطور الصهيونية هي اكتشاف «هرتزل» الإمبريالية كآلية من آليات تنفيذ المشروع الصهيوني. نقول «اكتشاف» لا «اختراع» لأن الحضارة الغربية ـ كما أسلفنا ـ كانت قد أفرزت الصهيونية باعتبارها الشكل «الإمبريالي» لحل المسألة اليهودية. وقد أدى اكتشاف «هرتزل» إلى توقيع ما أسميه «العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية بشأن يهود العالم (الغربي)».

العقد الصامت

«العقد» هو اتفاق بين طرفين يلتزمان بمقتضاه تنفيذ بنوده، أما «العقد الصامت» فهو عقد ضمني غير مكتوب لا يتم الإفصاح عنه أو التصريح به. والعقد الصامت في أغلب الأحيان غير واع ومع هذا فهو يعبر عن نفسه من خلال سلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات.

ويمكن القول بأن كل مجتمع إنساني يستند إلى عقد صامت بين أعضائه ينطلق من بعض المقولات الأولية القبلية التي يؤمن بها أعضاء هذا المجتمع، وتستمد السلطة الحاكمة شرعية وجودها واستمرارها من هذا العقد. والحديث عن «العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية» هو محاولة من جانبنا لتسمية شيء كامن مهم متضمن لم يُسمه أحد من قبل، رغم المقدرة التفسيرية للمصطلح.

وقد ظل تاريخ الصهيونية متعثراً قبل ظهور «هرتزل» وظلت الصهيونية فكرة

غير قادرة على التحقق لأسباب عديدة من أهمها أن دعاة الفكر الصهيوني كانوا من الصهاينة غير اليهود أو من أعداء اليهود، الأمر الذي جعل أعضاء المادة البشرية المستهدفة (أي اليهود) يرفضون الدعوة إلى استيطان فلسطين. كما أنه لم تكن هناك أية أطر تنظيمية تضم كل الجماعات اليهودية. وعلاوة على هذا كان هناك يهود الغرب المندمجون الذين كانوا يرون أن المشروع الصهيوني يهدد وجودهم ومكانتهم وكل ما حققوه من مكاسب.

وكما أسلفنا، فقد حل «هرتزل» كل هذه الإشكاليات، فقام بوضع العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية استنادًا للصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة التي نبعت من صميم هذه الحضارة ومن تاريخها الفكري والاقتصادي والسياسي. ولم يكتف «هرتزل» بوضع العقد وإنما قام بتأسيس المنظمة الصهيونية التي طرحت كإطار تنظيمي يمكن من خلاله توقيع العقد مع الحضارة الغربية وفرض الصيغة الصهيونية الشاملة على الجماهير اليهودية بحيث تتحول هذه الجماهير إلى مادة استيطانية ويدخل المشروع الصهيوني إلى حيز التنفيذ. كما طوّر «هرتزل» الخطاب المراوغ الذي جعل بالإمكان إرضاء مختلف قطاعات يهود العالم الغربي (في غرب أوربا وشرقها)، بل استيعاب كل ما قد يجد من مشاكل في المستقبل، الأمر الذي فتح الباب أمام تهويد الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة.

وكما سبق القول، فإن هذا عقد صامت، غير مكتوب، أي أن كلمة «عقد» هنُا تستخدَم مجازًا. ومع هذا يمكننا القول بأن هذه الصورة المجازية ليست من نحتنا إلا بشكل جزئي، فهي تتواتر في الأدبيات الصهيونية غير اليهودية (وهذا أمر متوقعَ، فهي صهيونية كانت تنظر لليهود كعنصر نافع غريب يمكن توظيفه)، ثم انتقلت الكلمة إلى كتابات الصهاينة اليهود. فقد أشار «هرتزل» في المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧) إلى ضرورة التفاهم التام مع الوحدات السياسية المعنية حتى يتم الحديث عن حقوق الاستعمار وعن المنافع التي سيقدمها الشعب اليهودي برمته مقابل ماُ يعطى له. كما أشار إلى أن هذا سيأخذ شكل اتفاقية وإلى أن الاتفاقية سوف تصاغ على أساس الحقوق (التي ستمنح لليهود) وعلى أساس تعهدات قانونية معترف بها. وحينما طلب القيصر «ولهلم الثاني» من «هرتزل» أن يلخص له مطالب الصهيونية، قال هذا

«تشارتر» (charter)، أي «ميثاق» أو «براءة» أو «عقد شركة»، وكان الصهاينة يشيرون إلى وعد «بلفور» باعتباره هذا الميثاق أو العقد الذي منح للحركة الصهيونية.

وقد كان «هرتزل» يهدف إلى تحديث المسألة اليهودية، ولذا فقد كان من اللازم أن يستخدم (فعلا أو ضمنا) اللغة التعاقدية النفعية المادية التي تفهمها الحضارة الغربية. وقد عبر العقد عن نفسه عبر تاريخ الصهيونية من خلال ما أشرنا إليه على أنه «الوعود البلفورية» ومن خلال وعد «بلفور» نفسه ثم الدولة الصهيونية، والاتفاقيات العسكرية والاستراتيجية والدعم العسكري والمالي والسياسي.

الوعود «البلفورية»: «نابليون» وقيصر ألمانيا

«الوعود البلفورية» مصطلح نستخدمه للإشارة إلى مجموعة من التصريحات التي أصدرها بعض رجال السياسة في الغرب يدعون فيها اليهود لإقامة وطن قومي لهم في فلسطين ويعدون بدعمه وتأمينه نظير أن يقوم اليهود على خدمة مصالح الدولة الراعية، أي أنها دعوة لتوقيع العقد الصامت بين الحضارة الغربية والمنظمة الصهيونية.

«والوعود البلفورية» تعبير عن نموذج كامن في الحضارة الغربية يضرب بجذوره فيها. وهي حضارة تنحو منحى عضويًا، وتجعل التماسك العضوي مثلا أعلى ونظراً لأن التماسك العضوي هو المثل الأعلى، فإن عدم التجانس يصبح سلبيا كريها. وينتج عن هذه الرؤية للكون رفض الآخر في شكل الأقليات. ومن خلاله نجد أن الحضارة الغربية (والمسيحية الغربية) لم تتوصل إلى إطار تتعامل من خلاله مع الأقليات، وبالذات اليهود، وإنما همشتهم (شعب شاهد) وحوسلتهم (جماعة وظيفية). ومنذ عصر النهضة الغربية والثورة العلمانية الشاملة، بدأت أزمة الجماعات اليهودية وظهرت الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة التي تدور في إطارها الحضارة الغربية والتي ترجمت نفسها إلى فكرة العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية بشأن يهود العالم، والوعود البلفورية.

وقد صدرت معظم «الوعود البلفورية» في القرن التاسع عشر واستمرت حتى

صدور وعد «بلفور» عام ١٩١٧، الذي حسم مسألة علاقة اليهود بالحضارة الغربية وسنقوم بمحاولة تحليل عدد من «الوعود البلفورية» وسنقسمها إلى ثلاثة عناصر أساسية:

١ ـ نص الوعد.

٢ ـ الديباجة العلنية (أو الأسباب المعلنة) التي عادة ما ترد في الوعد نفسه أو في مجال الدفاع عنه.

٣ ـ الدوافع الخفية (العميقة أو الحقيقية) وهي عادةً لا ترد في أي من الوعود، وعلينا أن نبحث عنها في نصوص وحقائق تاريخية تشكل السياق التاريخي للوعد «البلفوري» موضع البحث.

ويُعتبر «نابليون بونابرت» من أوائل القادة الغربيين الذين أصدروا وعدا بلفوريًا وهو أيضا أول غاز للشرق في العصر الحديث. وفيما يلي الجزء المهم من نص الوعد:

«من «نابليون» القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية الفرنسية في أفريقيا وأسيا إلى ورثة فلسطين الشرعيين.

«أيها الإسرائيليون، أيها الشعب الفريد، الذين لم تستطع قوى الفتح والطغيان أن تسلبهم اسمهم ووجودهم القومي، وإن كانت قد سلبتهم أرض الأجداد فقط».

«إن مراقبي مصائر الشعوب الواعين المحايدين ـ وإن لم تكن لهم مواهب المتنبئين مثل «أشعياء» و«يوئيل» ـ قد أدركوا ما تنبأ به هؤلاء بإيمانهم الرفيع من دمار وشيك لمملكتهم ووطنهم: أدركوا أن عتقاء الإله سيعودون لصهيون وهم يغُنّون، وسيولد الابتهاج بتملكهم إرثهم دون إزعاج، فرحا دائما في نفوسهم (أشعياء ٣٥ ـ ١٠)، انهضوا إذن بسرور أيها المبعدون. إن حربا لم يشهد لها التاريخ مثيلا، تخوضها أمة دفاعا عن نفسها بعد أن اعتبر أعداؤها أرضها التي توارثوها عن الأجداد غنيمة ينبغي أن تقسم بينهم حسب أهوائهم. وبجرة قلم من مجلس الوزراء تقوم للثأر وللعار الذي لحق بها وبالأمم الأخرى البعيدة. ولقد نُسي ذلك العار تحت قيد العبودية والخزي

الذي أصابكم منذ ألفي عام. ولئن كان الوقت والظروف غير ملائمة للتصريح بمطالبكم أو التعبير عنها، بل وإرغامكم على التخلي عنها، فإن فرنسا تقدم لكم إرث إسرائيل في هذا الوقت بالذات، وعلى عكس جميع التوقعات.

«إن الجيش الذي أرسلتني العناية الإلهية به، والذي يقوده العدل ويواكبه النصر، جعل القدس مقرًا لقيادتي، وخلال بضعة أيام سينتقل إلى دمشق المجاورة التي لم تعد تُرهب مدينة داود.

«يا ورثة فلسطين الشرعيين

«إن الأمة التي لا تتاجر بالرجال والأوطان، كما فعل أولئك الذين باعوا أجدادهم لجميع الشعوب (يوئيل٤/ ٦)، تدعوكم لا للاستيلاء على إرثكم بل لأخذ ماتم فتحه والاحتفاظ به بضمانها وتأييدها ضد كل الدخلاء.

«انهضوا وأظهروا أن قوة الطغاة القاهرة لم تُخمد شجاعة أحفاد هؤلاء الأبطال الذين كان تَحالُفهم الأخوي شوقًا «لإسبرطة» و«روما» (كابيون ١٢/ ١٥)، وأن معاملة العبودية التي دامت ألفي عام لم تُفلح في إخمادها.

«سارعوا! إن هذه هي اللحظة المناسبة، التي قد لا تتكرر لآلاف السنين للمطالبة باستعادة حقوقكم ومكانتكم بين شعوب العالم، تلك الحقوق التي سلُبت منكم لآلاف السنين، وهي وجودكم السياسي كأمة بين الأمم، وحقكم الطبيعي في عبادة يهوه، طبقًا لعقيدتكم، علنا وإلى الأبد. (يوئيل ٤/ ٢٠)».

وفيما يتعلق بوعد «نابليون» البلفوري، يمكن ملاحظة ما يلي:

١ ـ جوهر الوعد هو العبارة التالية: «تقدم فرنسا فلسطين لليهود في هذا الوقت بالذات، وعلى عكس جميع التوقعات»، «هذه هي اللحظة المناسبة التي قد لا تتكرر لآلاف السنين. تدعوكم [فرنسا] لا للا ستيلاء على إرثكم بل لأخذ ماتم فتحه والاحتفاظ به بضمانها وتأييدها ضد كل الدخلاء» «وجودكم السياسي كأمة بين الأمم، وحقكم الطبيعي في عبادة يهوه طبقًا لعقيدتكم، علنا وإلى الأبد».

٢ ـ لا يختلف تصريح «نابليون» عن وعد «بلفور»، «فنابليون» يعتبر أعضاء الجماعات

اليهودية شعبًا غريبا عن وطنه (وهو ما يعني إسقاط المواطنة عنه) وهو شعب مرتبط بفلسطين. وقد وجه «نابليون» نداءه إلى «الشعب الفريد » و«المبعدين» الذين عاشوا «تحت قيد العبودية والخزي... منذ ألف عام » «ورثة فلسطين الشرعيين» (أي الشعب العضوي المنبوذ) بأن يتبعوا فرنسا التي ستقدم لهم إرث إسرائيل، أي فلسطين، أي أنهم سيتم خروجهم من فرنسا وتوطينهم في فلسطين.

٣ـ ثم نأتي ثالثا إلى الدوافع الخفية، وليس من الصعب تخمينها «فنابليون» لم يَكُنْ يُكِّن كثيرا من الحب أو الاحترام لليهود، وهذا يظهر في تشريعاته داخل فرنسا. ولذا، فإن إرسالهم إلى فلسطين فيه حل للمسألة اليهودية في فرنسا (والتي كانت قد بدأت في التفاقم). ومع هذا، كان «نابليون» يهدف إلى توظيف اليهود في خدمة مشاريعه وتحويلهم إلى عملاء له، وهذا ما قاله ملك إيطاليا «لهرتزل» (وقد وافقه الزعيم الصهيوني على رأيه). ولعل إشارة «نابليون» إلى التقاليد المكابية هو إشارة خفية للدور القتالي (المملوكي) الذي يمكن أن تلعبه الدولة اليهودية المقترحة في خدمة المصالح الغربية.

وقد صدرت أيضا عدة وعود «بلفورية» ألمانية. ويمكننا هنا أن نتوقف قليلا عند واحد من أهم إسهامات «هرتزل» للحركة الصهيونية، وهو أنه إذا كانت الفكرة الصهيونية إمكانية كامنة في الحضارة الغربية تود أن تتحقق، فلم يكن بإمكانها أن تخرج من عالم الوجود بالقـوة إلى عالم الوجـود بالفعـل إلا من خـلال آليات محددة أهمها المادة البشرية (اليهودية) التي سيتم ترحيلها، وتأسيس إطار تنظيمي يستطيع أن يتلقى الوعود وأن يقوم بتنفيذها. وحينما أصدر «نابليون» وعده «البلفوري» لم يكن هناك تنظيم يهودي يمكنه تلقي هذا الوعد والعمل على تسخير المادة البشرية لتنفيذه. وهذا ما أنجزه «هرتزل» بعد أن نشر كتابه **دولة اليهود** الذي وضح فيه ما نسميه «العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية»، فقرر «هرتزل» أن يأخذ بزمام الأمور وأن يتوجه للدول العظمى. وقد ساعده في مسعاه هذا القس (الواعظ) الصهيوني نصف المجنون «هشلر»، إذ قدمه إلى أحد كبار المسئولين الألمان الذي تحدَّث إلى القيصر عن الموضوع. وكانت ثمرة هذه الاتصالات وعد «بلفوري» ورد في خطاب من «دون إيلونبرج» باسم حكومة القيصر إلى «هرتزل» (مؤرخ في

سبتمبر ١٨٩٨) وجاء فيه «إن صاحب الجلالة على استعداد أكيد أن يناقش الأمر [توطين اليهود] مع السلطان، وأنه سيسعده أن يستمع إلى مزيد من التفاصيل منكم في القدس.

«وقد أصدر جلالته أوامره بأن تذلل كل الصعاب التي تواجه استقبال وفدكم.

«وأخيرا يحب جلالته أن يخبركم عن استعداده أن يأخذ على عاتقه مسئولية محمية [يهودية] في حالة تأسيسها. وجلالته، حينما يكشف لكم عن نواياه، فهو يُعَوِّل، بطبيعة الحال، على مقدرتكم على الكتمان. وكم يسعدني أن أنقل لكم هذه المعلومات، وأتمنى أن تنجح في الوصول إلى القدس في الموعد المحدد. وفي الحقيقة، فإن فشلك في هذا سيسبب لجلالته خيبة الأمل. وأترك لكم، بما تتميزون به من لباقة، أن تقرروا ما إذا كنتم تودون الوصول إلى إستنبول في الوقت الذي يصل فيه جلالته إليها أم لا».

ويمكننا ملاحظة ما يلي:

١ ـ جوهر الوعد يُوجد في العبارة: «يحب جلالته أن يخبركم عن استعداده أن يأخذ على عاتقه مسئولية محمية [يهودية] في حالة تأسيسها»، «وأنه على استعداد أكيد أن يناقش الأمر [توطين اليهود] مع السلطان».

٢ ـ وإذا انتقلنا بعد ذلك إلى الديباجة العلنية والنوايا الطيبة المعلنة، فإننا لن نجد لها أي أثر، فقيصر ألمانيا لم يكن تحت أية ضغوط للبحث عن مسوغات رومانسية، بل إن العكس في حالته هو الصحيح، إذ كان عليه أن يبرر أمام شعبه مسألة تعاطفه مع المشروع الصهيوني وتأييده له، بل واستعداده لأن يضع الصهاينة تحت حمايته. وكما قال في خطابه المؤرخ ٢٩ سبتمبر ١٨٩٨ والمرسل إلى دوق «بادن»، فإن تسعة أعشار شعبه سيصدم صدمة عميقة إذا اكتشف هذه الحقيقة. فاليهود ـ كما يقول ـ هم قتلة المسيح، وهو يعترف بهذه الحقيقة، لكنه يضيف قائلا: «إن الإله قد أنزل بهم العقاب على ما اقترفوه من آثام، إلا أنه لم يأمر المسيحيين بأن يسيئوا معاملة هذا الشعب».

٣ ـ وأما العنصر الثالث، أي الدوافع الحقيقية الخفية، فهي موجودة وبغزارة، في خطاب القيصر المذكور، وفي تعليقه على تقرير سفير ألمانيا في سويسرا عن المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٨) فهو، في مجال تسويغ تعاونه مع «قتلة المسيح»، يورد الأسباب التالية لتأييد ألمانيا للمشروع الصهيوني:

(أ) سينتج عن توطين شعب إسرائيل رخاء للمنطقة، ولا سيما أن الملايين ستصب في الأكياس العثمانية، والأمر الذي قد يؤدي إلى شفاء الرجل المريض.

(ب) ستوجه طاقة اليهود ومواهبهم إلى أهداف أكثر نبلا من استغلال المسيحيين.

(جـ) إفراغ ألمانيا من اليهود الذين فيها «وكلما عجلوا بالذهاب...، كان ذلك أفضل، فلن أضع أية عراقيل في طريقهم».

(د) إذا بحثت المسألة من منظور الحقائق السياسية [لا الأخلاقية]، فإن ألمانيا ستستفيد غاية الاستفادة لأن رأس المال اليهودي العالمي، بكل خطورته، سينظر بعين العرفان إلى ألمانيا.

ولعل موقف القيصر من اليهود، بما يتسم به من كره عميق لهم وترحيب شديد بالتخلص منهم واستعداد تام لتوظيفهم في خدمة المصالح الألمانية، لا يختلف كثيرًا عن موقف نابليون من قبله أو موقف «بلفور» من بعده.

ورغم وعود القيصر، ورغم حرصه على تبنّي المشروع الصهيوني، فإنه لم يكن مدركًا مدى عُمقّ الرفض العثماني للمشروع الصهيوني، وهو الأمر الذي أدركه إبان زيارته لإستنبول. ولذا، فحينما تم اللقاء في نهاية الأمر في القدس، حيث كان من المتوقع أن يصدر القيصر وعده «البلفوري» العلني الكامل، تراجع واكتفى ببعض المجاملات الخالية من المعنى.

الوعود البلفورية الأخرى

من الأمثلة الأخرى على الوعود البلفورية، الوعد «البلفوري» الروسي القيصري فقد قام «هرتزل» بمقابلة «فون بليفيه»، وزير الداخلية الروسي المعادي لليهود،

بتفويض من المؤتمر الصهيوني الخامس (١٩٠١)، حتى يحصُل على تصريح يعبرّ عن نوايا الروس يتلوه في المؤتمر الصهيوني السادس المزمع عقده سنة ١٩٠٣ وبالفعل، صدرَ الوعد «البلفوري» القيصري على النحو التالي (في شكل رسالة وجهها «فون بليفيه» إلى «تيودور هرتزل»). وهذا هو منطوق الوعد:

«ما دامت الصهيونية تحاول تأسيس دولة مستقلة في فلسطين، وتنظيم هجرة اليهود الروس، فمن المؤكد أن تظل الحكومة الروسية تحبذ ذلك. وتستطيع الصهيونية أن تعتمد على تأييد معنوي ومادي من روسيا إذا ساعدت الإجراءات العملية التي يفكر فيها على تخفيف عدد اليهود في روسيا».

وقد توصل «هرتزل» أيضًا إلى اتفاق مع المسئولين الروس مفاده: أن تبذل الحكومة الروسية مساعيها الحميدة لدى تركيا لتسهيل دخول اليهود إلى فلسطين. وستقدم مساعدات مالية للمهاجرين تُجمع من مصادر يهودية، وستسهل تنظيم الجمعيات الصهيونية الملتزمة ببرنامج «بازل». وقد سُمح أيضا لبنك الاستيطان اليهودي ببيع أسهمه في روسيا شريطة أن تستطيع السلطات مراقبة عمليات البيع. كذلك قام «بليفيه» بتزويد «هرتزل» برسالة موقعة منه، وبعد أن بحث محتوياتها مع القيصر، أعلن فيها أن الحكومة الروسية تنظر بعين العطف إلى الصهيونية ما دام هدفها إقامة دولة مستقلة في فلسطين، وأنها على استعداد لمساعدتها. وهذه المساعدة قد تتخذ شكل حماية الممثلين الصهاينة أمام الحكومة العثمانية، وتسهيل نشاط جمعيات الهجرة ومساعدتها ماليًا من الضرائب التي تُجبى من اليهود، وقد استغل «هرتزل» هذه الرسالة، في أكثر من مناسبة فيما بعد.

ويُلاحَظ أنه لا توجد أية ديباجات رومانسية في هذا الوعد فهو مسألة تعاقدية جافة يتحدث فيها كل طرف عن الفائدة المرجوة وعلى العائد من الصفقة. ولذا، فقد أكد «فون بليفيه» دون مواربة أو حياء أن الهدف هو التخلص من اليهود عامة باستثناء الأثرياء منهم، وجاء هذا واضحاً في قوله:... «إن نجاح اليهود في إقامة دولة مستقلة لهم تستوعب عدة ملايين منهم لهو أمر نقبله وندعمه... إننا لا نريد التخلص من جميع اليهود الروس... إننا نريد فقط التخلص من المعدمين والمضطربين». وحذر

«فون بليفيه» من أن التأييد الروسي القيصري سيتم سحبه إن كان هدف الصهيونية، غير المعلن، هو تحقيق تركيز قومي لليهود في روسيا، فالدعم الروسي مشروط بالتخلص من اليهود.

وقد كان ذلك مفهومًا تماما لدى «هرتزل» الذي أكد في مفاوضاته مع «بليفيه» أن الحركة الصهيونية «ستستقطب جميع اليهود وضمنهم المتطرفون [أي العناصر الثورية التي كانت تقض مضجع الدولة الروسية القيصرية]، أما إذا انهارت آمالنا فإن الوضع سينقلب رأسًا على عقب وستكسب الأحزاب الثورية إلى صفوفها أولئك الذين سينسحبون من الصهيونية التي أمثلها أنا وزملائي». كما أن «هرتزل» فهم تماما تحذير «بليفيه»، وهكذا فإننا نجده، في المؤتمر الصهيوني السادس (١٩٠٣)، يؤكد للمجتمعين أن الحكومة الروسية لن تسبب أية مشاكل للحركة الصهيونية، ما دام نشاطها منحصرًا ضمن النظام والقانون (أي في عملية التخلص من اليهود وتفريغ روسيا منهم). واستطاع «هرتزل» بجهد وتصميم أن يحول بين المؤتمر وبين مناقشة مذابح «كيشينيف»، وقد علق على الموضوع في رسالة بعث بها إلى «بليفيه» قال فيها «... رغم المصاعب التي واجهتني في إدارة جلسات المؤتمر بجوها المشحون نتيجة الأحداث المؤلمة [مذابح «كيشينيف»]، فقد نجحت في المحافظة على النظام. وإعادة الهدوء إلى الجلسات... ولا شك في أن الفضل يعود في ذلك إلى رسالتكم التي تكرمتم بإرسالها في ١٢ أغسطس والتي كشفت محتوياتها لأخمد بذلك كل جدال ثار حول تلك الأحداث».

ويمكن أن ننظر إلى مشروع شرق أفريقيا باعتباره أحد أهم الوعود «البلفورية» وهو لا يختلف كثيراً عن الوعود «البلفورية» التي أشرنا إليها وإن كان أكثر جدية وأكثر تحددًا منها. كما أنه يشبه في كثير من النواحي وعد «بلفور» الذي صدر في نهاية الأمر.

وقد صدر آخر الوعود «البلفورية» عن ألمانيا بعد صدور وعد «بلفور» عن إنجلترا، إذ استغل الصهاينة الوضع الدولي الناشئ عن الجمود الذي ساد جبهات القتال عام ١٩١٦ واتجهوا إلى حث الحكومة الألمانية على إصدار بيان رسمي يتضمن العطف

على الصهيونية في فلسطين. ولكن الحكومة الألمانية كانت لاتزال مرتبطة بتحالف مع الحكومة العثمانية، كما كانت تخشى أن يؤدي تدهور الوضع العسكري إلى أن تسارع الحكومة العثمانية بعقد صلح منفرد مع الحلفاء. وحيث إن ألمانيا لن تضحي بتحالفها من أجل الصهاينة، فإنها ترددت كثيرا في الاستجابة للمطلب الصهيوني. ثم صدر وعد «بلفور» نفسه عام ١٩١٧. وعند هذه النقطة وحسبما جاء في دراسة الدكتور محافظة، «اندفع الصهاينة يلحون على حكومة «برلين» لتلبية مطالبهم مع تشكيل وزارة طلعت باشا في عام ١٩١٧. وحاولت الحكومة الألمانية إرضاء الصهاينة بتدخُلها الحاسم لإلغاء التدابير العسكرية التي فرضها جمال باشا على اليهود في فلسطين عام ١٩١٧. وبعد صدور تصريح «بلفور»، اتجه الصهاينة إلى برلين لاستصدار تصريح مماثل، كما انتهزوا زيارة الصدر الأعظم (طلعت باشا) في مطلع يناير١٩١٨، فقابله الزعيم الصهيوني «ألفريد نوسيج» الذي بحث معه موضوع اليهود في الدولة العثمانية.. وطلب «نوسيج» باسم الصهاينة إلغاء القيود المفروضة على هجرة اليهود إلى فلسطين. فوعدهم الصدر الأعظم بأن الباب العالي سوف يعيد تنظيم الأوضاع حالما تعود القدس وجنوب فلسطين إلى السيادة العثمانية بصورة تكفُل الرضا التام لليهود وتحقق أمانيهم كافة وقد نُشر هذا التصريح في الصحف الألمانية في اليوم التالي للقاء».

ولايمكن أن نسمي هذا التصريح وعدا بلفورياً بمعنى الكلمة وإن كان يقترب من ذلك. ومن الواضح أن ذلك يمثل إحدى الحيل التي كانت تستعملها الدولة العثمانية على ممثلي العالم الغربي، وهو فن تمّلك العثمانيون ناصيته نظرا لضعفهم العسكري. ولكن أهمية هذا التصريح لا تكمن فيه وإنما في أنه أعطى الضوء الأخضر للدولة الألمانية. وقد استمر الصهاينة في ضغوطهم حتى حصلوا على تصريح من وكيل وزارة الخارجية الألمانية في اليوم التالي لتصريح الصدر الأعظم هذا نصه:

«نحن نؤيد رغبة الأقليات اليهودية في البلدان التي لهم فيها ثقافة متطورة، في أن تختط طريقها الخاص بها، ونميل إلى دعم أمانيها. أما بالنسبة إلى أماني اليهود، وبخاصة أماني الصهاينة منهم في فلسطين، فإن الحكومة [الألمانية] ترحب بالتصريح الذي أدلى به مؤخرًا الصدر الأعظم، طلعت باشا، والذى يعبِّر عن عزم الحكومة

التركية، المتفق مع نظرتها الودية نحو اليهود بوجه عام، على تنمية استقرار يهودي مزدهر في فلسطين، عن طريق الهجرة غير المقيَدة والاستيطان ضمن قدرة البلاد الاستيعابية وقيام حكم ذاتي يتفق وقوانين البلاد والتطور الحر لحضارتها».

ويلاحظَ أن صياغة هذا الوعد تميل نحو الإبهام الشديد، فهو يؤكد حق اليهود المندمجين في الاستمرار في اندماجهم، وهو يميِّز بينهم وبين الصهاينة الذين لهم أمان في فلسطين حيث يسمح لهم «باستقرار يهودي مزدهر في فلسطين»، وهي عبارة غامضة حاول الوعد تحديدها عن طريق عبارة «قيام حكم ذاتي»، ثم عاد وعدَّلها من خلال إضافة عبارة «يتفق وقوانين البلاد والتطور الحر لحضارتها». ولنلاحظ أن فكرة «قوانين البلاد» تحل محل عبارة «القانون العام» أو «القانون الدولي» التي ترد في الأدبيات الصهيونية، خصوصًا في صياغتها الهرتزلية، وهي عبارة تعني «حسب القانون الغربي الاستعماري». فكأن الوعد هنا ينزع المشروع الصهيوني من سياقه الغربي ويضعه في سياق عثماني، الأمر الذي يعني فقدانه كل معنى، فالمستوطنون الصهاينة كان معروضًا عليهم دائمًا أن يحصلوا على المواطنة العثمانية ويستقروا في فلسطين كعثمانيين لا كنعصر استيطاني تابع لدولة غربية. والقضية لم تكن قضية عدة آلاف من اليهود لا وطن لهم، أو مضطهدين في أوطانهم ويبحثون عن مأوى لهم، وإنما هي قضية غَرْس عنصر بشري غريب يتحول إلى دولة ذات تَوجُّه غربي استعماري استيطاني.

وبعد صدور الوعد «البلفوري» الألماني، استمر الصهاينة في الضغط على الدولة العثمانية. وكلَّف الصدر الأعظم، بعد عودته من برلين، النائب اليهودي التركي «قاراصو» بتأليف لجنة يهودية عثمانية لوضع التفاصيل العملية لإنشاء شركة ذات امتياز في إستنبول تتولَّى العمل في المناطق المأهولة باليهود لإقامة حكم ذاتي فيها. وأمر طلعت باشا بدراسة الخطة التي وضعتها اللجنة ووعد بتبنيها عند بَحْث شروط الصلح بعد انتهاء الحرب. وسعى الصهاينة، انطلاقًا من هذا الوعد، إلى الحصول على مزيد من التنازلات من الجانب العثماني، وإصدار تصريح عثماني مماثل لتصريح «بلفور». وقد تمكنوا من الحصول على هذا التصريح في ١٤ تموز ١٩١٨، وتشكلت لجنة عثمانية لوضع ما جاء فيه موضع التنفيذ.

ويمكننا ملاحظة اختفاء الديباجات العلنية المزخرفة أو الإشارة إلى الدوافع الحقيقية، فلا توجد أية إشارة للشعب اليهودي أو أمانيه القومية أو ارتباطه الأزلي بالأرض، إنما هي إشارة روتينية إلى «أماني الصهاينة» وحديث عن استقرار يهودي مزدهر. ومقابل هذا، لا توجد أية إشارة لكره اليهود أو الرغبة في استخدامهم أو تأسيس حامية عسكرية يقطنون فيها كمادة قتالية. ولا شك في أن وجود العثمانيين كطرف هو الذي أفضى إلى هذا الوضع. فهم لم يتحمسوا قط للمشروع الصهيوني، بل كانوا يرونه جزءًا من المحاولة الغربية لتفتيت حكمهم ودولتهم. ومع هذا، فقد اضطروا كارهين للدخول في حوار مع الصهاينة وتقديم بعض التنازلات بسبب تدهور الوضع العسكري العام على الجبهات كافة وفقدان معظم فلسطين، واعتقاد الدولة العثمانية أن تحقيق بعض المطالب الصهيونية قد يُحسِّن وضعها في مؤتمر الصلح الذي كان مقبلاً.

ويمكننا أن نقول إن وعد «بلفور» هو أهم حدث في تاريخ الصهيونية وتاريخ الجماعات اليهودية في العالم، كما أن أهميته بالنسبة لفلسطين والفلسطينيين لا تخفى على أحد.

وعد «بلفور»

«وعد «بلفور» هو التصريح الشهير الذي أصدرته الحكومة البريطانية عام ١٩١٧ تعلن فيه عن تعاطفها مع الأماني اليهودية في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وحين صدر الوعد كان عدد أعضاء الجماعة اليهودية في فلسطين لا يزيد عن ٥٪ من مجموع عدد السكان. وقد أخذ الوعد شكل رسالة بعث بها لورد «بلفور» في ٢ نوفمبر ١٩١٧ إلى اللورد «إدموند دي روتشيلد»، أحد زعماء الحركة الصهيونية آنذاك. وفيما يلي النص الكامل للرسالة:

عزيزي «اللورد روتشيلد»:

يسعدني كثيرًا أن أنهي إليكم، نيابةً عن حكومة جلالة الملك، التصريح التالي تعاطفًا مع أماني اليهود الصهاينة التي قدموها ووافق عليها مجلس الوزراء. إن

حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وسوف تبذل ما في وسعها لتيسير تحقيق هذا الهدف. وليكن مفهومًا بجلاء أنه لن يتم شيء من شأنه الإخلال بالحقوق المدنية للجماعات غير اليهودية المقيمة في فلسطين أو بالحقوق أو الأوضاع القانونية التي يتمتع بها اليهود في أية دولة أخرى.

وسوف أكون مدينًا بالعرفان لو قمتم بإبلاغ هذا التصريح إلى الاتحاد الصهيوني.

(إمضاء)

وفيما يتصل بهذا النص، نلاحظ ما يلي:

١ ـ صيغة الوعد واضحة تمامًا هنا، إذ تُوجد هيئة حكومية (حكومة جلالة الملك) تؤكد أنها تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي سيضم «الشعب اليهودي»، أي أنه تم الاعتراف باليهود كشعب وليس كلاجئين أو مضطهدين مساكين، كما أن الهدف من الوعد ليس هدفًا خيريًا ولكنه هدف سياسي (استعماري). كما أن هذه الحكومة التي أصدرت الوعد لن تكتفي بالأمنيات وإنما سوف تبذل ما في وسعها لتيسير تحقيق هذا الهدف. هذا هو الجوهر الواضح للوعد.

٢ ـ ثم تبدأ بعد ذلك الديباجات التي تهدف إلى التغطية، فالوعد لن يضر بمصالح الجماعات غير اليهودية المقيمة في فلسطين ولا بمصالح الجماعات اليهودية التي لا تود المساهمة في المشروع الصهيوني، بل تود الاستمرار في التمتع بما حققته من اندماج وحراك اجتماعي. وسنلاحظ أن الديباجات تتسم بكثير من الغموض إذ أن الوعد لم يتحدث عن كيفية ضمان هذه الحقوق.

ثم نأتي الآن للأسباب التي يوردها بعض المؤرخين (الصهاينة أو المتعاطفين مع الصهيونية) لتفسير إصدار إنجلترا لوعد «بلفور». فهناك نظرية مفادها أن «بلفور» قد صدر في موقفه هذا عن إحساس عميق بالشفقة تجاه اليهود بسبب ما عانوه من اضطهاد وبأن الوقت قد حان لأن تقوم الحضارة المسيحية بعمل شيء لليهود، ولذلك، فإنه

كان يرى أن إنشاء دولة صهيونية هو أحد أعمال التعويض التاريخية. ولكن من الثابت تاريخيًا أن «بلفور» كان معاديًا لليهود، وأنه حينما تولى رئاسة الوزارة الإنجليزية بين عامي ١٩٠٣و ١٩٠٥ هاجم اليهود المهاجرين إلى إنجلترا لرفضهم الاندماج مع السكان واستصدر تشريعات تحد من الهجرة اليهودية لخشيته من الشر الأكيد الذي قد يلحق ببلاده.

وقد كان «لويد جورج» رئيس الوزراء لا يقل كرهًا لأعضاء الجماعات اليهودية عن «بلفور»، تمامًا مثل «تشامبرلين» قبلهما، والذى كان وراء الوعد «البلفوري» الخاص بشرق أفريقيا. وينطبق الوضع نفسه على الشخصيات الأساسية الأخرى وراء الوعد مثل «جورج ملنر» و«إيان سمطس»، وكلها شخصيات لعبت دورًا أساسيًا في التشكيل الاستعماري الغربي.

ويرى بعض المؤرخين أن إنجلترا أصدرت الوعد تعبيرًا عن اعترافها بالجميل نحو «وايزمان» لاختراعه مادة «الأسيتون» المحرقة أثناء الحرب العالمية الأولى، وهو تفسير تافه لأقصى حد لا يستحق الذكر إلا لأنه ورد في بعض الدراسات الصهيونية والدراسات العربية المتأثرة بها. ويبدو أن «وايزمان» نفسه قد تقبَّل هذا التفسير بعض الوقت. ولذا، حينما توترت العلاقات بين إنجلترا والمستوطنين الصهاينة في الأربعينيات، وضع «وايزمان» مواهبه العلمية تحت تصرف الإمبراطورية متصورًا أن بإمكانه ممارسة بعض التأثير عليها. وبطبيعة الحال، لم يُوفَّق «وايزمان» في مساعيه. وفيما يتصل بجهوده، يمكن القول بأنه كان شخصية محدودة الذكاء، فلم يدرك الأبعاد الإمبريالية للمشروع الصهيوني أو لوحشية المشروع الإمبريالي، وغير مدرك حتى لدقائق السياسة البريطانية (وهذا هو وصف موظفي الخارجية البريطانية له في تقاريرهم السرية التي تم الكشف عنها مؤخرًا). وحينما اندلعت الحرب العالمية الأولى، كان «وايزمان» قد وصل لتوه إلى سويسرا في إجازة صيفية. ثم اضطر إلى العودة إلى بريطانيا، فطلب منه «لويد جورج» أن يقابل «هربرت صموئيل»، فعبَّر عن خوفه من أن يكون «صموئيل» مثل سائر يهود إنجلترا معاديًا للصهيونية، ولكنه فوجئ بأن «صموئيل» هذا صهيوني هو الآخر. وحينما تقدَّم بطلباته الصهيونية، أخبره «صموئيل» بأن طلباته هذه متواضعة أكثر من اللازم وأن عليه أن يفكر على مستوى

أكبر من ذلك (ويبدو أن «هرتزل» لم يشف التسلليين تمامًا من ضيق الأفق والفشل في إدراك عالمية الظاهرة الإمبريالية ووحشيتها). ثم أخبره صموئيل بأن أعضاء الوزارة يفكرون في أهداف صهيونية، ودوَّن «وايزمان» بعد ذلك العبارة التالية: «لو كنت يهوديًا متدينًا لظننت أن عودة «الماشيَّح» قد دنت». ومع هذا، وكما سنبيِّن فيما بعد، أظهر «وايزمان» شيئًا من الذكاء باكتشافه بريطانيا (لا ألمانيا) باعتبارها القوة الإمبريالية الصاعدة التي يمكنها أن ترعى المشروع الصهيوني. ولعل الأمر لا يدل على ذكاء بقدر ما ينبع من وجوده في إنجلترا بالفعل وتَحرُّكه داخل إطار المصالح البريطانية. ولعله لو وُجد في فرنسا لما أدرك شيئًا.

وهناك نظرية تذهب إلى أن الضغط الصهيوني (واليهودي) العام هو الذي أدَّى إلى صدور وعد «بلفور»، ولكن من المعروف أن أعضاء الجماعات اليهودية لم يكونوا كتلة بشرية ضخمة في بلاد غرب أوربا، وهم لم يكونوا من الشعوب المهمة التي كان على القوى العظمى أن تساعدها أو تعاديها، بل كان من الممكن تجاهلهم. ويمكن القول بأن أعضاء الجماعات اليهودية كانوا مصدر ضيق وحسب، ولم يكونوا قط مصدر تهديد. أما الصهاينة فلم تكُن لهم أية قوة عسكرية أو سياسية أو حتى مالية (فأثرياء اليهود كانوا ضد الحركة الصهيونية). ولكل هذا، لم يكن مفر من أن تكون المطالب الصهيونية على هيئة طلب لخدمة مصالح إحدى الدول العظمى الإمبريالية.

ولعل أكبر دليل على أن الضغط الصهيوني أو اليهودي لا يشكل عنصرًا فعالاً في عملية استصدار وعد «بلفور» وأنه عنصر ثانوي على أحسن تقدير، هو نجاح الصهاينة في إنجلترا وفشلهم في ألمانيا. فقد بذل صهاينة ألمانيا جهودًا محمومة لاستصدار وعد «بلفوري»، وكانت توجد عندهم مقومات النجاح، ولكن كل هذا لم يُجد فتيلا:

١ ـ بذل صهاينة ألمانيا قصارى جهدهم ليبينوا للحكومة الألمانية مدى نفع اليهود للمشروع الاستعماري الألماني، وقد كان هناك كثير من المفكرين الألمان غير اليهود يشاركون في هذه الرؤية.

٢ ـ كان عدد كبير من الزعماء الصهاينة يقف وراء ألمانيا، وكانت «برلين» لوقت طويل المقر الرئيسي للمنظمة.

٣ ـ كانت ألمانيا حليفة لتركيا التي كانت فلسطين تابعة لها.

٤ ـ كانت لغة المؤتمرات الصهيونية هي الألمانية، كما كانت ثقافة مؤسسي الحركة الصهيونية ألمانية.

٥ ـ كانت الجماعة اليهودية في ألمانيا مُشرَّبة بالثقافة الألمانية، وكان كثير من أعضاء النخبة الثقافية الألمانية من اليهود، وقد يسَّر هذا على اليهود الحركة داخل المجتمع الألماني.

٦ ـ كانت الجماعة اليهودية في ألمانيا ذات ثقل مالي وثقافي وسياسي كبير إذ كانت أهم البنوك الألمانية في أيد يهودية.

٧ ـ اشترك أعضاء الجماعة اليهودية في ألمانيا في القوات الألمانية أثناء الحرب بأعداد تفوق نسبتهم القومية.

٨ ـ كانت القوات الألمانية في الحرب العالمية الأولى تقوم بما سمته «تحرير» «بولندا» «وليتوانيا» وغرب «روسيا» (مراكز الكثافة البشرية اليهودية) واعتبرت اليهود عنصرًا بشريًا ألمانيًا تابعًا لألمانيا. وقد أسَّس الزعيم الصهيوني «ماكس بودنهايمر» لجنة لتحرير يهود روسيا عام ١٩١٤ وكان بين أعضائها «ليوموتزكين». وقد تم إصدار نشرة بالعبرية كتب «ناحوم سوكولوف» افتتاحيتها. وكان أمل الصهاينة أن تستولى القوات الألمانية على غرب روسيا حيث كان يوجد معظم اليهود. ومعنى هذا أنه كان ثمة تلاق بين الآمال الصهيونية والآمال التوسعية الألمانية.

٩ ـ كانت أرستقراطية اليهود في أمريكا (كبار المموِّلين) من أصل ألماني، وقد كانت هذه الأرستقراطية متعاطفة تمامًا مع ألمانيا ومؤيدة لها.

ويمكن أن نقارن هذا الوضع بوضع الجماعة اليهودية في إنجلترا، التي كانت صغيرة العدد ومندمجة ومعادية للصهيونية، وكانت الحركة الصهيونية فيها ضعيفة للغاية. ومع هذا، فشل صهاينة ألمانيا في استصدار وعد «بلفوري» من ألمانيا وحينما

نجحوا، كان ذلك في مرحلة متأخرة من الحرب وكان وعدًا باهتًا للغاية بينما نجح صهاينة إنجلترا فيما فشل فيه صهاينة ألمانيا.

وفي الواقع، يمكننا تفسير الفشل الصهيوني في ألمانيا والنجاح الصهيوني في إنجلترا لا بالقوة والضعف الذاتيين الصهيونيين، ولا بحجم الضغوط الصهيونية مهما كانت ضخمة ومهمة وحيوية، ولكن بالعودة إلى المصالح الإستراتيجية الغربية. ويبدو أن ألمانيا، بسبب علاقتها الحميمة مع تركيا، لم يكن بإمكانها أن تُصدر مثل هذا الوعد (تمامًا كما كان الوضع مع إنجلترا عام ١٩٠٤ حينما أصدرت وعد شرق أفريقيا البلفوري ولم تذكر فلسطين من قريب أو بعيد، لأن علاقتها مع الدولة العثمانية لم تكن تسمح بذلك). ومن المعروف أن «وايزمان»، كي ينجح في الحصول على وعد «بلفور»، قطع علاقته مع اللجنة التنفيذية الصهيونية في «برلين» ورفض التراسل مع زملائه في «دول الوفاق» (Entente) ورفض موقف الحياد الرسمي الذي اتخذته المنظمة. كما أنه لم يخبر المقر الرئيسي للمنظمة في «كوبنهاجن» بمباحثاته مع إنجلترا. ويُقال إن انقسام الحركة الصهيونية لم يُعق جهوده بل ساعدها. والواقع أن نجاحه في إنجلترا، تمامًا مثل الفشل الصهيوني في ألمانيا، يمكن تفسيره بإستراتيجية الإمبراطورية الإنجليزية التي قررت تقسيم الدولة العثمانية واحتلال الشرق العربي. ولعل ذكاء «وايزمان» يكمُن في اكتشافه ذيلية الصهيونية وحتمية الاعتماد على الإمبريالية وصعود القوة البريطانية، فتبعها بكل قوته وقطع كل علاقاته مع المنظمة الصهيونية ذات الجذور الألمانية والتوجه الألماني

ويمكننا الآن تناول الديباجات والأسباب الحقيقية لصدور الوعد:

كان وعد «بلفور» إمكانية كامنة في الحضارة الغربية تريد أن تتحقق لتوجد بالفعل، ولذا يجب ألا ننظر لوعد «بلفور» بمعزل عن الوعود «البلفورية» السابقة عليه أو اللاحقة له أو عن المعاهدات الاستعمارية الدولية التي أبرمت أثناء الحرب العالمية الأولى وكانت تهدف إلى حل المسألة الشرقية عن طريق تقسيم تركيا، وأهم هذه المعاهدات اتفاقية «سايكس» ـ «بيكو» واتفاقية «ماكماهون» ـ «حسين». كما لا يجب النظر إلى الوعد بعيدًا عن البراءات التي كانت تُعطَى للشركات الاستيطانية في

آسيا وأفريقيا، ولا عن تقسيم العالم من قبَل القوى الإمبريالية الغربية وإعادة تقسيمه عام ١٩١٧، ولا عن الرؤية المعرفية الإمبريالية، ولا عن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة التي كانت كامنة في الحضارة الغربية.

ولذا، قد يكون من المفيد أن نحاول فَهْم وعد «بلفور» في هذا الإطار باعتباره براءة لاستعمار فلسطين، الأمر الذي يتطلب منا أن نزيح الديباجات العلنية لنصل إلى لُب الموضوع، أي المصالح الإستراتيجية الغربية كما تخيَّلها أو توهَّمها أصحابها وكما قاموا بتحديدها، ويمكن أن نتحدث عن بعض الفوائد الجانبية التي سيجنيها أصحاب الوعد من إصداره ومن تأسيس الوطن القومي اليهودي:

١ ـ يتحدث العقد الصامت بين الحضارة الغربية والمنظمة الصهيونية عن تحويل يهود شرق أوربا عن غربها، حفاظًا على الأمن القومي بالداخل. ولا بد أن الحكومة البريطانية كانت تأخذ هذا في اعتبارها، وخصوصًا أنه قد سبق لها إصدار وعد شرق أفريقيا البلفوري لهذا السبب.

٢ ـ يتحدث العقد الصامت عن تسريب الطاقة الثورية من شباب اليهود من خلال المشروع الصهيوني. وهذه مسألة لم تكن بعيدة عن أذهان أصحاب وعد «بلفور». وقد نُشر خبر إصدار الوعَد في الصحف في ٨ نوفمبر ١٩١٧، وهو العدد نفسه الذي نُشرت فيه أنباء اندلاع الثورة «البلشفية»، وقامت طائرات الحلفاء بإلقاء ألوف النسخ من وعد «بلفور» وأنباء صدوره على يهود «روسيا القيصرية» «وبولندا» «وألمانيا» «والنمسا».

٣ ـ كان ثمة اعتقاد غالب بأن الإعلان سيكون ذا قيمة دعائية على الصعيد الدبلوماسي، ذلك أن وعد «بلفور» سيَلقى صدى لدى اليهود الروس بحيث يمكن أن يصبحوا بشكل من الأشكال أداة ضغط على الحكومة الروسية المؤقتة حتى لا تتراجع عن رغبتها في متابعة الحرب مع ألمانيا.

٤ ـ كان من المتوقع أن يؤدي الوعد إلى عائد مماثل بين يهود أمريكا الذين كانوا قد أصابهم شيء من خيبة الأمل بسبب تحالف الحلفاء الوثيق مع حكومة روسيا القيصرية التي كانت مكروهة عند أعضاء الجماعات اليهودية، فكان من المؤمل

أن يشجع الوعد أصحاب رؤوس الأموال من أعضاء الجماعات اليهودية، على المساهمة في الجهود الحربية للحلفاء وعلى عدم الارتماء في أحضان الألمان، وخصوصًا أن أرستقراطية يهود الولايات المتحدة كان من أصل ألماني. ولكن مسار الأحداث أثبت أن ثمة خطأ فاحشًا في التقدير، فلم يكن يهود روسيا أو الولايات المتحدة مهمين إلى هذا الحد. وكانت المنظمة الصهيونية منقسمة على نفسها، كما أن عدد الصهاينة من اليهود كان لا يزال صغيرًا للغاية. وقد أوقفت الحكومة الروسية كل عملياتها العسكرية في أكتوبر ١٩١٧ حتى قبل وعد «بلفور»، ثم استولى «البلاشفة» على الحكم وأنهوا النفوذ الصهيوني فيها. وعلى أية حال، كان يهود روسيا منقسمين ولم يكن بوسعهم أن يحملوا روسيا على الاستمرار في الحرب. أما في أمريكا، فلم يلعب أعضاء الجماعات اليهودية دورًا في الحرب وتم توفير الدعم الأمريكي المطلوب من خلال الحكومة دون أي التفات إلى الصهيونية أو الصهاينة.

ولكن كل هذه فوائد جانبية للحضارة الغربية. أما الفائدة الكبرى، فهي تأسيس دولة وظيفية في فلسطين تُوظَّف في إطارها المادة البشرية اليهودية في خدمة الاستعمار الغربي. فالدافع الحقيقي لوعد «بلفور» هو رغبة الإمبراطورية البريطانية في زرع دولة استيطانية في وسط العالم في بقعة مهمة جِغرافيًا لحماية مصالحها الاستعمارية وخصوصًا في قناة السويس ولحماية الطريق إلى الهند.

وكان «وايزمان» يعرف، رغم بطء إدراكه، أن كل هؤلاء الإنجليز الذين لا يهمهم اليهود ولا اليهودية تُحرِّكهم دوافع المصالح الإمبريالية، وأن مهمته تتلخص في تقديم المادة البشرية حتى يمكنهم توظيفها. ولذا، فقدصرح قائلاً: «إن وافقت إنجلترا على منحنا فلسطين، فإننا سنحصل على وطن وستحصل هي على سند فعال». وقد قال «وايزمان» إنه لم يحلم قط بوعد «بلفور»، وإنه جاء بكل صراحة بشكلٍ مفاجئ. إذ كان قد أعد نفسه لأن يبدأ نشاطه بعد انتهاء الحرب، ولكن الإمبراطورية كانت قد قررت أن تُوظِّف اليهود لمصلحتها. ومن ثم، لم يكن هناك مفر من إدخالهم في الصورة. ولذا، وعلى عكس المتصوَّر، لم يبادر الصهاينة بالمفاوضات مع الحكومة الإنجليزية وإنما نجد أن الحكومة البريطانية هي التي بادرت بالاتصال بهم. وقد تَقدَّم الصهاينة

بمطالبهم، ولكن رئيس الوزراء «إسكويث» كان ملتزمًا بسياسة إحلال العرب محل الأتراك. ولكن قبل استقالة «إسكويث»، كانت الحكومة البريطانية قد درست مستقبل فلسطين وتوصلت إلى مخطط بشأن هذا المستقبل. وهناك لحسن الحظ المذكرة التي تقدَّم بها السير «هربرت صموئيل» في مارس ١٩١٥ للحكومة البريطانية ووضَّح فيها الاحتمالات الخمسة لمستقبل فلسطين بعد انهيار الدولة العثمانية. وما يهمنا هنا الاحتمالان الرابع والخامس في هذه المذكرة. لقد كان الاحتمال الرابع هو «الإقامة المبكرة لدولة يهودية وإنشاء محمية بريطانية». لكن هذا الاحتمال رُفض لأن اليهود لم يكونوا يشكلون آنذاك سوى أقلية صغيرة لا تُذكر «الأمر الذي سيؤدي إلى تلاشي حلم الدولة الصهيونية». وتضيف المذكرة أن زعماء الحركة الصهيونية «كانوا على إدراك تام لهذه الاعتبارات».

وأما الاحتمال الخامس فهو الاحتمال الأوحد القابل للتحقيق حسبما جاء في المذكرة، وهو يشكل في رأينا الدوافع الحقيقية والعامة لإصدار وعد «بلفور»:

١ ـ يشكل إنشاء المحمية ضمانًا لسلامة مصر [أي سلامة المصالح الإمبراطورية البريطانية التي كانت مصر تشكل إحدى ركائزها الأساسية آنذاك].

٢ ـ سوف يُقابَل إعلان الحماية البريطانية بالترحيب من السكان الحاليين [وسيتم بالتالي تحاشي الصدام مع اليهود].

٣ ـ ستُعطَى المنظمات اليهودية تحت ظل الحكم البريطاني تسهيلات لشراء الأراضي وإنشاء المستعمرات وإقامة المؤسسات التربوية والدينية، والتعاون في إنماء البلاد اقتصاديًا، وستنال مسألة الهجرة اليهودية مركز الأفضلية بحيث يتحول السكان اليهود إلى أكثرية مستوطنة في البلاد [أي توطيد دعائم الاستيطان الصهيوني].

٤ ـ ستؤدي هذه الخطوة إلى شعور يهود العالم بالامتنان تجاه بريطانيا وسوف يؤلف اليهود كتلة متحيزة للإمبراطورية البريطانية [توظيف اليهود في الداخل والخارج لخدمة المصالح الإمبريالية البريطانية].

٥ ـ يشير «صموئيل» في المذكرة (وفي أماكن أخرى) إلى أنه، بعد أن يستقل اليهود في دولة خاصة بهم، سوف تشكل هذه الدولة جزءًا من الحضارة الغربية وتدافع عن مصالحها.

وإذا كان هذا هو الإطار العام، فإن التحرك من خلاله كان يتطلب استقالة «إسكويث» ١٩١٦، وقد حل محله «لويد جورج» كرئيس للوزراء و«بلفور» وزيرًا للخارجية. وهنا ظهر السير «مارك سايكس» (١٨٧٩ ـ ١٩١٩) المهندس الحقيقي لوعد «بلفور» الذي عُيِّن مستشارًا لوزارة الخارجية البريطانية لشئون الشرق الأوسط. ويكاد يكون هناك ما يشبه الإجماع بين المؤرخين على أن الإمبراطورية البريطانية كانت شديدة الاهتمام بفلسطين، وقد أبرمت معاهدة «سايكس ـ بيكو» لتحديد طريقة تقسيم الدولة العثمانية. ولم يشترك الصهاينة في المفاوضات المؤدية، ولم يُدعَوا إليها، ولم يعرفوا بها حتى بعد توقيعها، أي أن مصير فلسطين تقرَّر دون مشاركتهم.

وكان «سايكس» يقبل مبدأ تقسيم الدولة العثمانية، ولكنه كان معارضًا لذلك القسم الخاص بتدويل فلسطين. لأن هذا كان «ينفي السيطرة البريطانية عليها» بل كان يعني قيام سيطرة فرنسية، الأمر الذي كان يعني زيادة حجم نفوذ الفرنسيين بشكل لا يتفق مع الواقع، كما قد يؤدي إلى نسف الموقف الإستراتيجي لبريطانيا في الشرق الأوسط برمته. وكان «لويد جورج» مقتنعًا بحاجة بريطانيا إلى فلسطين للدفاع عن مشارف قناة السويس، ومن هنا برزت أهمية المشروع الصهيوني كوسيلة للانسحاب بلباقة من اتفاقية «سايكس ـ بيكو». فهذا المشروع يعني ببساطة تحويل فلسطين إلى وطن قومي يهودي تحت الرعاية البريطانية، وهذه الرعاية تعني في الواقع احتلال بريطانيا لفلسطين، ومن ثم قررت بريطانيا توظيف اليهود حتى تتخلص من البنود الخاصة بفلسطين في اتفاقية سايكس ـ بيكو. ومنذ أن اتصل الصهاينة «بهربرت صموئيل»، اكتشفهم سايكس الذي أراد أن يستخدمهم في محاولة تعديل الاتفاقية وظلوا هم الجانب المتلقي لما تشاؤه الإرادة الإمبريالية البريطانية. وبعد أن تقرَّر توظيفهم، دُعي الصهاينة لأول مرة للاجتماع مع ممثلي الحكومة في فبراير ١٩١٧. وتتالت الأحداث، فقام «سايكس» بكتابة أولى مسودات الوعد، وتمت الموافقة

عليها. وحينما تمت صياغة الوعد (كما لا حظ آحاد هعام) تمت صياغته بدون الالتفات إلى مقترحات الصهاينة أو مقترحات أعداء الصهيونية.

وقد تأخر صدور الوعد بعض الوقت بسبب معارضة يهود إنجلترا المعادين للصهيونية، إذ قام «لوسيان وولف» وسير «إدوين مونتاجو» بحملة ضد الوعد وإصداره لأنه يُسقط حق المواطنة عن اليهود. فألغيت عبارة «الجنس اليهودي» التي استخدمت في المسودة الأولى وحلت محلها عبارة «الشعب اليهودي». كما أضيفت عبارة أن الوعد لن يؤدي إلى الإخلال بالحقوق والأوضاع القانونية التي يتمتع بها اليهود في أية دولة أخرى.

ولكن الحكومة الإنجليزية لم تعامل أعداء الصهيونية برفق شديد، إذ أن «بلفور» أخبر «وولف» وأصدقاءه أن يوقفوا الهجوم على الصهيونية، فالمشروع الصهيوني يشكل جزءًا من المشروع الاستعماري الغربي وعليهم أن يعوا ذلك.

ووعد «بلفور» صيغة جديدة من البراءات الاستعمارية التي كانت تمنح للمستوطنين الغربيين في آسيا وأفريقيا. وحينما أُصدر وعد «بلفور»، سماه الصهاينة «الميثاق أو البراءة». وقد كانوا، في ذلك، أكثر دقة من كثير من العرب ومؤرخي الصهيونية، فوعد «بلفور» كان الميثاق الذي يشبه البراءة التي مُنحت «لرودس» (وإن كان «وعد بلفوز» أكثر التزامًا بمساعدة اليهود من البراءة التي مُنحت لرودس). وقد مُنحت براءة «بلفور» لليهود بعد تقسيم تركيا بطريقة لا تختلف كثيرًا عن البراءات التي أعطيَت لبعض الشركات الغربية في أعقاب تقسيم أفريقيا في مؤتمر «برلين». وقد أصدرت بريطانيا البراءة بعد التفاوض مع الحلفاء، ووافقت عليه مسبقًا كلٌّ من فرنسا وإيطاليا، ثم أيَّدته الولايات المتحدة، فهو ليس وعدًا إنجليزيًا وإنما هو وعد غربي، كما أن المستعمرة اليهودية التي ستُؤسَّس لن تكون تابعة لإنجلترا وحسب وإنما ستخدم المصالح الإمبريالية الغربية كافة. ولذا، فإن ثمة مسافة بين الصهاينة والحكومة البريطانية رغم التزام إنجلترا بدعم المستوطِن الصهيوني، إلا أنه كان من المتوقع أن يقع عبء العمل الاستيطاني نفسه على عاتق الصهاينة أنفسهم (تمامًا كما هو الحال مع شركات الاستيطان).

الفصل السابع
الصهيونية الدبلوماسية (الاستعمارية)

بعد أن صدر وعد «بلفور»، ظهرت «الصهيونية الدبلوماسية» وهو اصطلاح، كما نبين في هذا الفصل، ليس له معنى ولذا نسميها «الصهيونية الاستعمارية»، بمعنى أن الصهيونية أصبحت جزءًا واعيًا بذاته، باعتبارها إفرازاً مباشراً للفكر الاستعماري والعنصري الغربي وجزءا عضويا من التشكيل الاستعماري الغربي. وقد عبر هذا عن نفسه في الصهيونية الاستعمارية أو الدبلوماسية والصهيونيات الأخرى التي نبعت منها مثل الصهيونية العامة والصهيونية التصحيحية.

الصهيونية الدبلوماسية (الاستعمارية)

«الصهيونية الدبلوماسية» اصطلاح مرادف لاصطلاح «الصهيونية السياسية»، ونحن نفضل الاصطلاح الأول لأنه أكثر تفسيرية وارتباطًا بالظاهرة موضع الدراسة. كما أن كلمة «سياسية» مصطلح شديد العمومية يفترض أن الصهيونيات الأخرى ليست سياسية. وكلمة «سياسية»، في هذا المصطلح، تعني في واقع الأمر «المناورات السياسية» أي «الجهود الدبلوماسية». ولذا، فإن الاصطلاح يشير إلى إجراءات تؤدي إلى تحقيق الهدف الصهيوني، وحيث إن هذه الإجراءات تتحد في السعي لدى القوى الاستعمارية لضمان تأييدها للمُستوطِن الصهيوني، فإن المصطلح يجب أن يكون «الصهيونية الدبلوماسية الاستعمارية». ولكننا سنكتفي باستخدام المصطلح دون إضافة أية صفات، فهي أمر مفهوم، وخصوصًا أن كل الاتجاهات الصهيونية استعمارية.

ويُستخدَم اصطلاح «الصهيونية السياسية» أو «الصهيونية الدبلوماسية» للتفرقة بين الإرهاصات الصهيونية الأولى التي سبقت ظهور «هرتزل»، مثل جماعات «أحباء صهيون» (ونضيف لها الصهيونية التوطينية لأثرياء اليهود في الغرب)، والحركة الصهيونية التي نظَّمها «هرتزل»، وتعود بداياتها إلى عام ١٨٩٦ (تاريخ نشر كتاب دولة اليهود). ولم تكن قيادة التنظيمات الصهيونية في مرحلة ما قبل «هرتزل» ـ كما أسلفنا ـ تدرك ضرورة وحتمية الاعتماد على الإمبريالية لوضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ، وقد كانت تظن أن الاستيطان في فلسطين سيتم بالجهود الذاتية بالاعتماد على الصدقات التي يقدِّمها أثرياء اليهود دون حاجة إلى ضمانات استعمارية. أما «هرتزل»، فقد أدرك حتمية الاعتماد على الإمبريالية من البداية، ومن ثم ضرورة أن تسبق الجهود الاستيطانية التسللية جهود دبلوماسية تهدف إلى تأمين الدعم الغربي الاستعماري للمشروع الصهيوني. وقد عرَّف «وايزمان» الصهيونية السياسية (الدبلوماسية) بأنها تعني جَعْل المسألة اليهودية عالمية، أي جزءًا من المشروع الاستعماري الغربي.

والصهيونية الدبلوماسية تختلف عن صهيونية غير اليهود في أن المؤمنين بها من أعضاء الجماعات اليهودية، ولكنها لا تختلف عنها في أنها تنظر لليهود من الخارج باعتبارهم فائضًا بشريًا يجب التخلص منه بإنشاء دولة وظيفية له. فالصهاينة الدبلوماسيون هم عادة إما يهود جاءوا من ألمانيا أو يهود ذوو خلفية ألمانية أو غربية حديثة، ولذا فهم بعيدون تمامًا عن اليهودية بالمعنى الإثني الديني أو العلماني، فهم يهود غير يهود. ولكنهم، مع هذا، وجدوا أنفسهم متورطين في المشروع الصهيوني لأن أعداء اليهود صنفوهم يهودًا، ولأن وصول يهود «اليديشية» هدَّد مواقعهم وتطلَّب منهم تحركًا سريعًا أخذ شكل الصهيونية التوطينية. فالصهاينة الدبلوماسيون لا يهتمون بالمشروع الصهيوني إلا باعتباره مشروعًا لتخليص أوربا من الفائض البشري، ولذا فإنهم لم يعيروا التوجه السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أي اهتمام. وهم، بسبب معرفتهم بالعالم الغربي، كانوا قادرين على أن يقوموا بدور الجسر بين الغرب وبين المادة البشرية المُستهدَفة في شرق أوربا، يتحدثون مع كل عالم بلغته، ولذا فقد تمكنوا من صياغة العقد الصهيوني الصامت وبَذْل الجهود السياسية أو الدبلوماسية التي أدَّت إلى عقد أو وعد «بلفور». «وهرتزل» هو المناور الصهيوني

الأكبر بلا منازع، وواضع أسس الصهيونية السياسية أو الدبلوماسية، ومن أهم أتباعه «ماكس نورداو» «وجيكوب كلاتزكين».

وبعد إصدار وعد «بلفور»، لم تَعُد هناك ضرورة لبذل الجهود الدبلوماسية. ولذا، فقد اختفت الصهيونية السياسية أو الدبلوماسية وتبنَّى يهود العالم الغربي المندمجون صيغة «الصهيونية العمومية» و«الصهيونية التصحيحية» و«صهيونية «الدياسبورا» (الشتات)».

نورداو: فيلسوف الصهيونية العامة

«ماكس نورداو» (١٨٤٩ ـ ١٩٢٣) مفكر يهودي ألماني، وزعيم صهيوني سياسي. اسمه الأصلي «سيمون ماكسيميليان سودفيلد»، وقد غيَّر اسمه إلى «ماكس نورداو»، أي ماكس النوردى. وُلد في المجر حيث تلقَّى دروسًا في اللغة العبرية وفي «اللادينو» على يد أبيه الحاخام «الأرثوذكسي السفاردي». ولكن «نورداو»، مع هذا، بدأ يبتعد عن التقاليد اليهودية وينغمس في الثقافة الألمانية (شأنه شأن «هرتزل»). وفي عام ١٨٧٥، بدأ «نورداو» في دراسة الطب في جامعة «بودابست» ثم في «باريس». وفي عام ١٨٨٣، ظهر كتابه **أكاذيب حضارتنا التقليدية** حيث حمل على الدين والحضارة باسم العلم والفلسفة الوضعية، ثم شن هجومه على مجموعة من الكُتاب (مثل إبسن وماتيرلنك) متهمًا إياهم بالنفاق والانحطاط والمرض العقلي (وذلك في الكتب التالية: **مفارقات ومرض العصر والانحطاط**). وقد اعتبر «نورداو» نفسه وهو في ذروة حياته الأدبية مواطنًا أوربيًا لا وطن له ولا قومية، وقد كان متأثرًا في تفكيره بكل من «نيتشه» و«فاجنر» و«زولا»، وبما نسميه «الرؤية المعرفية العلمانية الإمبريالية». وقد دعا إلى حل مشاكل أوربا الاجتماعية بالعنف وعن طريق تصدير فائضها البشري إلى الشرق (وذلك قبل تبنِّيه العقيدة الصهيونية).

وفي عام ١٩٨٢، تعرَّف «هرتزل» إلى «نورداو» وفاتحه في فكرة الدولة الصهيونية فوافق عليها ثم أصبح بعدها ساعد «هرتزل» الأيمن. وقد كان لاعتناق «نورداو» العقيدة الصهيونية فضل كبير في إظهارها بمظهر تقدُّمي أمام المثقفين اليهود في

العالم الغربي. وقد ألقى «نورداو» الخطاب الافتتاحي عن وضع اليهود في العالم، وذلك خلال المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧)، واستمر على هذا المنوال حتى المؤتمر العاشر (١٩١١). وقد لعب نورداو دورًا بارزًا في صياغة برنامج «بازل»، كما أيد مشروع شرق أفريقيا، ولكنه وصف الوطن اليهودي الذي سينشأ هناك بأنه مجرد ملجأ «لمدة ليلة واحدة» قاصدًا أنه نقطة عبور للأرض المقدَّسة.

وبعد موت «هرتزل»، عُرضت عليه رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية، ولكنه رفض ذلك لأسباب عدة من بينها أنه كان متزوجًا من مسيحية، وآثر أن يظل مستشارًا سياسيًا لحلفاء «هرتزل». وقد بدأ نجمه يخبو باستيلاء العناصر التي يُطلَق عليها «العناصر العملية» (من شرق أوربا) وهي العناصر المهتمة بالاستيطان التسللي أكثر من اهتمامها بالمفاوضات الدبلوماسية مع القوى الاستعمارية. وحينما اختار المؤتمر العاشر (١٩١١) لجنة تنفيذية من أعضاء «عمليين»، كان هذا آخر مؤتمر يحضره. ولكنه في عام ١٩٢٠، أي بعد «وعد بلفور»، حضر المؤتمر الصهيوني في لندن.

كان «نورداو» يعتبر نفسه تلميذًا «لهرتزل»، ويصف كتابه دولة اليهود بأنه عمل عظيم ونبوءة وبأنه «كتاب سيحل محل العهد القديم». ويمكن القول بأنه كان وريث «هرتزل» الحقيقي، أي وريث الصهيونية الدبلوماسية الاستعمارية، وهو من أهم المساهمين في صياغتها. وقد كان «نورداو» صهيونيًا دبلوماسيًا متطرفًا لا يميل إلى الصياغة الإثنية (دينية كانت أو علمانية)، ولا إلى الصياغة العمالية الاشتراكية، فقد كان صهيونيًا يهوديًا غير يهودي يؤمن بكفاية الصياغة الدبلوماسية الاستعمارية. وكان يرى الصهيونية حركة لإخلاء أوربا من اليهود بنقلهم إلى أي مكان وفي أقصر وقت. وقد ظل طوال حياته يهاجم التيارات الصهيونية الأخرى، فهاجم بطبيعة الحال حركة «أحباء صهيون» الاستيطانية التسللية، كما هاجم دعاة الصهيونية الإثنية بشقيها الديني واللا ديني، وبيَّن أن إنشاء مركز روحي لن يحل مشكلة اليهود في العالم. وسَخر من «العصبة الديموقراطية» وشعاراتها ونشاطها. وأخيرًا، فقد بيَّن أن العدالة تتحقق من داخل الصهيونية، ولا حاجة لها بالصهيونية الاشتراكية، وحذر اليهود من خيبة الأمل في الحركات الثورية.

ينطلق فكر «نورداو» الصهيوني من القول بأن حركة الانعتاق هي حجر الزاوية الأساسي في تاريخ الجماعات اليهودية، فقد كانت نتاج الحركة العقلانية في الغرب. وقد منحت هذه الحركة اليهود حقوقًا سياسية، ولكنها لم تُغيِّر الواقع الاجتماعي. ولهذا، فقد ظهر تناقض حاد بين الانعتاق السياسي (الشكل الخارجي المجرد) والأحاسيس الشعبية (الداخلية) الرافضة لليهود. هذا هو الوضع في العالم كله، باستثناء إنجلترا، لأن الدستور الإنجليزي نابع من تطوُّر عضوي بطيء، ولم يُفرَض فرضًا من الخارج، أي أن الشكل السياسي يتطابق مع الوعي الاجتماعي في إنجلترا، ولهذا فلا يُوجَد أي أثر لمعاداة اليهود هناك.

وانطلاقًا من رفضه للانعتاق، يرسم «نورداو» صورة إيجابية للجيتو الذي حمى الذات اليهودية خلال عهود الظلام بما يضم من عناصر تضامن بين اليهود. ثم جاء عصر الانعتاق، فتَحطَّم «الجيتو» ولم يبق هناك إطار للهوية اليهودية، وفقد اليهودي هويته ولم يكتسب الهوية الجديدة ولم تَعُد له مكانة في العالم. من هنا، استخدم «نورداو» إصطلاح «المارانو الجديد»: يهودي لا يمكنه أن يصبح ما يريد، أي يهودي يود ترك يهوديته ليصبح عضوًا في أمة غير يهودية، فحتى التنصر لم يَعُد وسيلة مقبولة للتخلص من اليهودية. فدعاة القومية العضوية في أوربا كانوا يرون أن الإنسان يُولَد بهويته. وهكذا يكون اليهودي المندمج منافقًا «ومارانو» (مرائي) حينما يرى نفسه أوربيًا. بل يرى «نورداو» أن اليهود المندمجين يبالغون في إدعاءاتهم الوطنية وفي الانتماء لبلادهم أكثر من بقية المواطنين. والواقع أن ما يسميه «نورداو» «المارانو الجديد» هو ما يسميه «دويتشر» «اليهودي غير اليهودي».

وقد طوَّر «نورداو» صورة «المارانو» المجازية واستخدم صورة مجازية بيولوجية عضوية إذ شبَّه اليهود بالبكتيريا: كائنات دقيقة لا تراها العين ولكنها في واقع الأمر تقوِّض المجتمع من الداخل وتَفُت في عضده، وذلك إن لم تُعرَّض للشمس (أي إن لم تُرحَّل إلى أرض الميعاد).

وكان «نورداو» من أكثر المفكرين الصهاينة إيمانًا بعدالة معاداة اليهود ووجاهتها. وكان، مثل «هرتزل»، لا يعرف عن اليهودية إلا القليل، بل كان يرى أنها شيء مقزز

وأنها هي المسئولة عن مصيبة اليهود. ولذا، فإن الحل هو الصهيونية التي ستريح أوربا من اليهود وتمنحهم هوية جماعية جديدة. والصهيونية تختلف تمامًا عن الدين اليهودي والتطلعات «المشيحانية»، فهي نابعة من داخل المجتمع الغربي، أي من المسألة اليهودية ومن ظاهرة معاداة اليهود، وهي الحل الحديث لمشكلة حديثة لا علاقة لها بالأوهام الدينية. فالصهيونية تعرض حل المسألة اليهودية في إطار السياسة العالمية (أي الإمبريالية) عن طريق نقلهم إلى فلسطين حيث سيتخلصون من صفاتهم الطفيلية ويتحولون إلى شعب مثل كل الشعوب ويكتسبون هوية عادية، وبذا يتحول الشعب المنبوذ أو الطبقة المنبوذة إلى جزء لا يتجزأ من الحضارة الغربية (مادة استيطانية بيضاء) عن طريق إلحاقها بالمشروع الاستيطاني الغربي. وفي المجتمع الصهيوني، سيظهر الإنسان اليهودي الجديد الذي لا علاقة له بيهود المنفى، فهذا هو اليهودي، ذو العضلات، الذي كان يُبشر به «هرتزل».

ويُقسِّم «نورداو» اليهود إلى قسمين: أثرياء اليهود، والحاخامات، والفريقان يكوِّنان القيادة التقليدية التي يمكن أن تستغني الصهيونية عنها وتحل محلها. أما فيما يتصل بالتمويل، فيمكن الاعتماد على الطبقات الوسطى والفقيرة اليهودية وكذلك على العالم المسيحي (أوربا الاستعمارية). يبقى بعد ذلك، الطبقة العاملة اليهودية وهي التي لا يمكن أن تعاديها الصهيونية أو تتنازل عنها بأي شكل من الأشكال، فهم المادة البشرية التي ستستخدمها الصهيونية. ومعنى ذلك أن «نورداو» توصل إلى صيغة الصهيونيتين: الصهيونية الاستيطانية والصهيونية التوطينية. وقد كان «نورداو» من أكبر دعاة التخلص بشكل مباشر وسريع من يهود أوربا. فعرض خطة عام ١٩٢٠ لنقل ستمائة ألف يهودي ويهودية لتوطينهم في فلسطين بأي ثمن «ليعملوا هناك، بل ليقاسوا إن كان ثمة حاجة... فهذه هي الطريقة الوحيدة لإقامة أغلبية يهودية في فلسطين». وقد سبَّب الاقتراح صدمة للحاضرين في المؤتمر الصهيوني في «لندن»، لكن «نورداو» أصر على موقفه ثم عرضه مرة أخرى في عشر مقالات نشرت في مجلة لي بيبل جويف في «باريس». وفي الواقع، فإن اقتراحه هذا تعبير عن صهيونيته النيتشوية التي تُعلي إرادة الإنسان الفرد على الحدود والأوضاع التاريخية. وقد خيَّب الواقع ظن «نورداو». وكان الزعيم الصهيوني «جوزيف ترومبلدور» أكثر تواضعًا إذ

اقترح تكوين جيش جرار قوامه ١٠٠ ألف يهودي، ثم خفض هذا العدد بعد ذلك إلى عشرة آلاف. ثم بعث «جابوتنسكي» الفكرة مرة أخرى عام ١٩٣٦ وسماها «مشروع نورداو» وهي العمود الفقري لخطة السنوات العشر التي وضعها لإجلاء اليهود من أوربا وتوطينهم في فلسطين.

وقد أدرك «نورداو» تمامًا الطبيعة الاستعمارية العملية للدولة الوظيفية الصهيونية، ولذا فلم يكف عن الحديث عن فائدتها وجدواها بالنسبة للقوى الاستعمارية. وقد حاول في بداية القرن أن يعرض المشروع الصهيوني باعتبار أنه قادر على المحافظة على سيطرة السلطان العثماني على فلسطين لمواجهة حركة القومية العربية. وكانت هذه أول مرة يتعرض فيها للعرب (المؤتمر الصهيوني السابع ١٩٠٥).

وقد أدرك «نورداو» كذلك الطبيعة الإحلالية للمشروع الصهيوني، وتَوصَّل إلى أن إنجلترا هي القوة الاستعمارية الكبرى التي تستطيع أن تتبنَّى المشروع الصهيوني وتضعه موضع التنفيذ، والتي يمكنها أن تنقل اليهود وأن تشيِّد دولة وظيفية لهم. وكان متيقنًا من أن العرب سيعارضون المشروع الصهيوني فبدأ على طريقة الصهاينة تفسير الثورة العربية تفسيرًا يؤدي إلى تغييبها. فالثورة العربية في رأيه، تمت بقيادة المسيحيين وبعض المسلمين المتعصبين الذين أثاروا مشاعر الفلاحين الجهلة. والقومية العربية وهم ولا توجد أمة عربية بمفهوم المدنية الأوربية، والعرب مجرد قبائل وفلاحين متنازعين، وبإمكان الصهاينة التفاهم مع العرب لو وجِّهت اهتماماتهم بعيدًا عن فلسطين. وفي نهاية الأمر، لا يوجد مجال للتفاهم مع العرب، «وإذا حاولوا مقاومتنا، فسوف يتضح لهم بسرعة أن قوتنا لا تقل عن قوتهم».

ورغم فهم «نورداو» كثيرًا من جوانب المشروع الصهيوني، فإنه لم يلعب دورًا قياديًا في الحركة الصهيونية بعد موت «هرتزل»، وذلك للأسباب التالية:

١ ـ ظل «نورداو» يتحرك في إطار الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة قبل تهويدها، أي أنه صهيوني يهودي غير يهودي ينظر لليهود من الخارج تمامًا مثل الصهاينة غير اليهود. ولم يدرك «نورداو» أن عمومية الصيغة الشاملة أدخلها طريقًا مسدودًا عقيمًا وأن المادة البشرية المستهدفة لن تقبلها، وبالتالي فلا بد من تهويدها. وهذا

ما فعلته الصهيونية التوفيقية التي استوعبت الاتجاه الدبلوماسي التوطيني والاتجاه الاستيطاني وأدخلت عليهما الديباجات الصهيونية الإثنية، الدينية والعلمانية.

٢ ـ لم يدرك «نورداو» مطلقاً أهمية الصمت وعدم الإفصاح. فهو من دعاة الحد الأقصى العلني والحل الفوري الشامل للمسألة اليهودية، ولعله كان في عجلة من أمره لأنه يهودي غير يهودي يود أن يُوطِّن الفائض البشري خارج أوربا ليستريح ويريح، ثم يعاود بعد ذلك حياته واندماجيته. ولذلك، فقد عارض المنظمة الصهيونية حين وافقت على سلخ شرق الأردن من المنطقة المخصصة للوطن القومي اليهودي، فقد كان يرى شرق الأردن مجالاً للتوسع السكاني يمكن أن تُوطَّن فيه ملايين اليهود. والواقع أن خطته لتغيير التركيب السكاني لفلسطين (بشكل جذري وفوري) هي أيضًا تعبير عن الموقف نفسه والعجلة نفسها. وهو، بهذا، يكون الأب الحقيقي للصهيونية التصحيحية ذات الديباجة اليمينية الصريحة، والتي تهدف إلى تخليص أوربا من اليهود وإلى تطبيع اليهود والدولة اليهودية، حتى يستريح الجميع، وضمنهم اليهود أنفسهم من وضع اليهود المتميِّز!

عاد «نورداو» إلى «باريس» عام ١٩٢٠، ومات عام ١٩٢٣ بعد مرض طويل. وقد نُقلت رفاته بعد ثلاث سنوات إلى تل أبيب حيث أُطلق اسم «تلة نورداو» على قسم من المدينة. وفي عام ١٩٤٣، نشرت ابنته سيرة حياته، كما نُشرت أعماله الكاملة بالعبرية.

الصهيونية العامة (أو الصهيونية العمومية)

«الصهيونية العامة» أو «الصهيونية العمومية» تيار صهيوني يحاول قدر استطاعته الالتزام بالصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة وبالتعريف الهرتزلي للصهيونية (الذي لا يختلف مطلقاً عن هذه الصيغة). ويمكن القول بأن الصهيونية العامة هي «الصهيونية الدبلوماسية» و«صهيونية أثرياء الغرب المندمجين» بعد مرحلة «هرتزل» و«بلفور» (والتي تطوَّرت بعد ذلك لتصبح «صهيونية «الدياسبورا» [الشتات]». ولأن الصهاينة العموميين يلتزمون بهذا الحد الأدنى، فإن أتباع هذا التيار يرفضون التيار

الديني المتمثل في حركة «مزراحي»، بل لقد عارضوا تطبيق التعاليم الدينية بقوة القانون وطالبوا بإلغاء القوانين الدينية التي تحد من الحريات الشخصية، وخصوصًا في مسائل الزواج والطلاق. وهم لا يتوجهون على الإطلاق لمشكلة ما يُسمَّى «الإثنية اليهودية»، كما أنهم يرفضون الخوض في مناقشة التوجه الاقتصادي أو السياسي للمُستوطَن الصهيوني أو الخوض في البرامج التفصيلية حول مستقبل المشروع الصهيوني وشكل الملكية في الدولة الصهيونية أو الدخول في الصراعات السياسية الناجمة عن العملية الاستيطانية. كما أنهم لم يهتموا كثيرًا بالمؤسسات الاستيطانية: الزراعية والعسكرية والثقافية والدينية. وبطبيعة الحال، فقد عارضوا أيضًا الاتجاه العمالي المتمثل في حركة عمال صهيون بشكل خاص.

وتذهب التواريخ الصهيونية (أو المتأثرة بها) إلى أن الصهيونية العامة هي بمنزلة حزب الوسط، وأنها الصهيونية التي تعلو على الأحزاب، وأنها الصهيونية التي تركز على المصلحة القومية (بغض النظر عن الانتماء الطبقي)، ولا تكترث بالتفاصيل، لأن هذا سيكون على حساب الفكرة الأساسية، وكلها من قبيل محاولة تطبيع النسق الصهيوني وتصوير التيارات الصهيونية المختلفة كما لو أنها أحزاب تمثل اليمين والوسط واليسار.

وفي تَصوُّرنا أن عمومية الصهيونية العامة تكمن في عدم اكتراثها بالجوانب الخصوصية، فهي لا تصر على خصوصية الهوية اليهودية ولا على خصوصية المشاكل التي يواجهها المستوطنون الصهاينة في فلسطين. وهذه العمومية هي جزء لا يتجزأ من توطينية أتباع الصهيونية العامة ورفضهم التورط الكامل في المشروع الصهيوني باعتباره مشروعًا يهوديًا وإصرارهم على غربيته أو على أن تأييدهم له ينبع من انتمائهم للغرب. ولذا، يمكن القول بأن الصهيونية العامة (على الأقل بالنسبة إلى عدد كبير من أعضائها في الخارج) هي الصهيونية التوطينية بعد وعد «بلفور»، فالتوطينيون قبل «بلفور» كانوا يخافون من أن يُتهَموا بازدواج الولاء، ولذا فقد أصروا على أن تظل الحركة الصهيونية حركة إنقاذ وإغاثة خارج أي إطار قومي. ومع تَبنِّي الدول الغربية نفسها للمشروع الصهيوني لم يَعُد هناك أي خوف من تهمة ازدواج الولاء، بل أصبح واجبهم الوطني هو الانضمام للصهيونية، وأصبحت صهيونيتهم

جزءًا من وطنيتهم والعكس بالعكس (ومن ثم، فإن كثيرًا من الصهاينة العموميين في الخارج هم من يُطلَق عليهم «صهاينة الدياسبورا»). ومع هذا، كان انتماء أعضاء هذا التيار للعالم الغربي، حيث تسود الديموقراطية الليبرالية والمشروع الحر، له أكبر الأثر في نفورهم من بعض أشكال الاستيطان الصهيوني الاشتراكية أو الجماعية إن توخينا الدقة. وقد أظهروا معارضتهم له، رغم محاولتهم الابتعاد عن السياسة، فمثل هذه الأشكال الاشتراكية قد تُسبِّب لهم الحرج في مجتمعاتهم الليبرالية.

ولا تتطلب الصهيونية العامة من الصهيوني سوى الانتماء للمنظمة الصهيونية العالمية وسداد رسوم العضوية (الشيكل) وقبول برنامج «بازل». وقد حاول هذا الاتجاه تثبيت أركان الاستيطان الصهيوني في فلسطين عن طريق جمع المال وتوظيف رءوس الأموال لشراء الأراضي وتوطين المهاجرين في فلسطين، ثم اتباع أسلوب المفاوضات الدبلوماسية لتحقيق مكاسب للحركة الصهيونية.

وقد كان هذا التيار يضم في صفوفه كبار المموِّلين اليهود في الخارج. وبالتدريج، اتسع نطاقه ليضم قطاعات كبيرة من يهود الولايات المتحدة (أي معظم صهاينة العالم الغربي التوطينيين).

ولا يزال الصهاينة العموميون، لأنهم يمثلون الجماعات اليهودية، أكثر القطاعات قوة في الخارج. ففي المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين (١٩٨٦)، كانت قوتهم ١٨٠ مندوبًا أو حوالي ثلث المندوبين. وقد تزايد العدد بعد ذلك كما أنهم يُشكِّلون القوة المسيطرة الأساسية في عملية جمع الأموال لدعم إسرائيل وعملية الدعم السياسي (وهذه هي مهمة صهيونية الخارج التوطينية). ويسيطر اتحاد الصهيونيين العموميين سيطرة شبه كاملة على المنظمة الصهيونية الأمريكية.

حاييم وايزمان (١٨٦٤-١٩٥٢)

زعيم صهيوني، عالم كيميائي، وأول رئيس لدولة إسرائيل. وُلد في روسيا في منطقة الاستيطان، وكان أبوه تاجر أخشاب من مؤيدي حركة الاستنارة اليهودية. ومع هذا، فقد تلقَّى «وايزمان» تعليماً دينياً تقليدياً حتى سن الحادية عشرة، فدرس العهد

القديم والنحو العبري وما يُسمَّى «التاريخ اليهودي»، ولكنه تلقَّى بعد ذلك تعليماً علمانياً. ولكن العنصر الأساسي في طفولة «وايزمان» هو «الشتتل» الذي نشأ فيه، وبناء «الشتتل» العاطفي والاقتصادي يستبعد الأغيار من وعي اليهود، إن لم يكن من واقعهم أيضاً (على حد قول «وايزمان» نفسه).

بعد حصول «وايزمان» على الدكتوراه من ألمانيا عام ١٨٩٩، قام بالتدريس في «سويسرا» (١٩٠١) ثم «ألمانيا» (١٩٠٤). وقد كان من المطالبين بإدخال الديباجة الإثنية على الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة، كما كان من المعجبين «بآحاد هعام» وتأثر بأفكاره، وكان من الداعين لاستخدام العبرية في التخنيون (ضد دعاة الألمانية). ساهم في تأسيس الجامعة العبرية، كما ساهم في تأسيس أحد أهم المعاهد العلمية في فلسطين الذي أصبح بعد ذلك «معهد وايزمان للعلوم». وانطلاقاً من موقفه الإثني العلماني، وقف «وايزمان» ضد مشروع شرق أفريقيا.

كان «وايزمان» من أوائل المفكرين والزعماء الصهاينة الذين أدركوا عبث الجهود الصهيونية الذاتية التسللية وحتمية الاعتماد على الدعم «الإمبريالي» لوضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ. وكان «وايزمان» مدركاً تماماً علمانية الحضارة الغربية ونفعيتها، فالمسألة ليست مسألة تلاق بين الأحلام اليهودية والأحلام المسيحية وإنما هو تلاقي مصالح الإمبريالية والصهيونية، فالدولة الصهيونية تحتاج إلى الدعم «الإمبريالي» وإنجلترا تحتاج إلى قاعدة، وبما أن الدولة اليهودية قاعدة رخيصة (على حد قول وايزمان) فلا تستطيع إنجلترا أن تجد صفقة أفضل من هذا (أي أنه أدرك أن الدولة الصهيونية دولة وظيفية).

غادر «وايزمان» سويسرا إلى إنجلترا عام ١٩٠٤ وعُيِّن في جامعة «مانشستر»، وقد جمع حوله مجموعة من الصهاينة اليهود الذين كانوا قد بدأوا في تكثيف النشاط الصهيوني وكوَّنوا نواة الحركة الصهيونية في إنجلترا. وفي عام ١٩٠٧، في المؤتمر الثامن، ألقى خطبته التي اقترح فيها تبنِّي ما سماه «الصهيونية التوفيقية» التي تجمع بين التوجه الدبلوماسي التوطيني (التفاوض مع الدول الاستعمارية من أجل الحصول على براءة الاستيطان في فلسطين) والجهد الاستيطاني وتطوير الإثنية اليهودية. وقد

أصبحت الصهيونية التوفيقية منذ ذلك الوقت الإطار الذي تحركت من خلاله الحركة الصهيونية. وبعد نهاية المؤتمر قام «وايزمان» بأول زيارة لفلسطين.

اندلعت الحرب العالمية الأولى بعد وصول «وايزمان» إلى سويسرا بيوم، فقطع رحلته وعاد إلى إنجلترا حيث قدمه «س. ب. سكوت» محرر «المانشستر جارديان» لبعض الشخصيات الإنجليزية المهمة من بينهم «لويد جورج» و«هربرت صموئيل» الذي كان قد أعد مذكرة بمبادرة منه لإقامة دولة يهودية في فلسطين بعد تقسيم تركيا. وكان «إسكويث» (رئيس الوزراء) قد رفض المذكرة، مما وضع حداً لكل الجهود الصهيونية. ولكن تغييراً حدث في الوزارة، فأصبح «لويد جورج» رئيساً للوزراء، وكان من قبل وزيراً للإمدادات (وكان «وايزمان» قد ترك انطباعاً جيداً عنده باكتشافه الأسيتون)، وكان «بلفور» وزيراً للخارجية، كما أن عدداً كبيراً من المشاركين في الوزارة (مثل سير مارك سايكس) كانوا مؤيدين متحمسين للمشروع الصهيوني كمحاولة لتقليص النفوذ الفرنسي في الشام، أي أن الجو كان مهيئاً لصدور وعد «بلفور» قبل وصول «وايزمان» وبدون أن يبذل أي جهد. ولكن معارضة اليهود الإنجليز، وخصوصاً معارضة «إدوين مونتاجو» و«كلود مونتفيوري»، جعلته يشعر بالإحباط لدرجة أنه فكر في الاستقالة من اتحاد الصهاينة الإنجليز، ولكن «آحاد هعام» نصحه بألا يفعل ذلك وذكَّره بأنه لم يعيَّن من قبَل أحد، ولذا فلا يمكنه أن يقدِّم استقالته لأحد. وكان «وايزمان» قد قطع علاقته بالمكتب المركزي للمنظمة الصهيونية العالمية في برلين التي كانت وثيقة الصلة بالألمان والأتراك وبمكتب الاتصال التابع لها في كوبنهاجن، ثم صدر وعد «بلفور».

كان «وايزمان» يتوقع أن يُقوِّي صدور وعد «بلفور» مركزه ومركز الصهيونية أمام اليهود، ويفرض المؤسسة الصهيونية عليهم من أعلى. وهذا ما حدث بالفعل، فقد عُيِّن عام ١٩١٨ رئيساً للبعثة الصهيونية التي أُرسلت إلى فلسطين لتحديد الطرق الممكن اتباعها لتطوير فلسطين بما يتفق مع ما جاء في وعد «بلفور». وذهب «وايزمان» إلى القاهرة وقابل فيصل ابن الشريف حسين محاولاً الوصول معه إلى تفاهم. ثم رأس «وايزمان» الوفد الصهيوني لمؤتمر السلام في فرساي عام ١٩١٩ ليطالب بالموافقة الدولية على وعد «بلفور» وبأن يوكل لبريطانيا الانتداب على

فلسطين. انتُخب «وايزمان» رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٢١ في المؤتمر الصهيوني الثاني عشر، ونشب خلاف بينه وبين «برانديز» بشأن طريقة إدارة المُستوطَن الصهيوني وتمويل المستوطنات حيث طالب «برانديز» (الذي كان لا يعرف شيئاً عن طبيعة الاستعمار الاستيطاني وعن الظروف في فلسطين) بإدارتها على أُسس نظام الاقتصاد الحر، ورفض «وايزمان» الرضوخ لذلك لأن مثل هذا الإجراء كان يمكن أن يودي بالمشروع الصهيوني تماماً. ولذا، وقف «وايزمان» وراء أشكال الاستيطان العمالية مثل «الموشاف» «والكيبوتس». وقد نجح «وايزمان» في عقد تحالف بين الصهاينة العموميين ومعظمهم من التوطينيين، والعماليين الاستيطانيين، وانضم لهم حزب «مزراحي» ممثل الصهيونية الإثنية الدينية. وهذا الائتلاف الثلاثي هو الذي قاد الحركة الصهيونية وأشرف على نشاطها خلال فترة الانتداب البريطاني.

كان «وايزمان» على خلاف مع «جابوتنسكي» الذي كان يتبنى خط الحد الأقصى ويصر على الإفصاح عن الهدف الصهيوني النهائي، وهو الأمر الذي وجده «وايزمان» غير مجد أو مثمر. وكان جابوتنسكي يطرح تصورات مثل خطة «نورداو» لتغيير الواقع السكاني في فلسطين بين عشية وضحاها، كما كان يلجأ إلى إصدار تصريحات من شأنها إثارة قلق السكان الأصليين. وحينما وسَّع «وايزمان» الوكالة اليهودية، حتى تضم يهوداً غير صهاينة كجزء من السياسة الصهيونية لغزو الجماعات اليهودية، وعُقد أول اجتماع للوكالة الموسعة عام ١٩٢٩، عارض «جابوتنسكي» هذا الإجراء.

وكان قد تم تعيين السير «هربرت صموئيل» مندوباً سامياً لبريطانيا في فلسطين (وكان يهودياً نشأ وترعرع داخل تقاليد صهيونية غير اليهود ذات الديباجات المسيحية والعلمانية) وكان من المتوقع أن يتعاون مع «وايزمان»، ولكن طبيعة علاقة الدولة الإمبريالية (بمصالحها العالمية) مع السكان الأصليين تختلف عادةً عن طبيعة علاقة المستوطنين بهم، ومن هنا نشأ الاختلاف في الرؤية وتولَّدت التوترات. وكان «وايزمان» يحاول حل هذه المشكلة عن طريق إطلاق التصريحات الأخلاقية عن حقوق العرب وضرورة ألا تُمس شعرة في رأسهم، وفي الوقت نفسه كان يضع الخطط التي تهدف إلى تغييبهم وإخلاء فلسطين منهم لوعيه التام بخطورة العنصر العربي على الدولة الصهيونية الاستيطانية الإحلالية، وكان يرى أن أي سلام مع العرب هو سلام

القبور. وحينما عرف بطرد العرب من فلسطين عام ١٩٤٨، تحدَّث عن هذه العملية على أنها معجزة أدَّت إلى تطهير أرض إسرائيل! ومن الواضح أنه يتحرك داخل إطار حلولي عضوي (حلولية بدون إله) في موقفه من الشعب اليهودي وعلاقته بالأرض. فحينما عُرض عليه أن يَقْبل اليهود وضع الأقلية في فلسطين وأن يتعايشوا مع العرب، انفجر متمتماً بكلمات ذات طابع حلولي واضح: «الرب سيضع يده مرة ثانية ليستعيد بقية شعبه ويرفع راية لكل الأمم، وسيجمع المشردين من إسرائيل وسيجمع المشتتين من يهودا من أركان الأرض الأربعة»! وهكذا.

وكانت إدارة الانتداب والحكومة البريطانية تضطر من آونة لأخرى لإعادة تفسير وعد «بلفور»، كما حدث عام ١٩٣٠ حيث أصدر سكرتير المستعمرات في وزارة العمال البريطانية كتاب «باسفيلد» الأبيض الذي اعتبره الصهاينة قضاء على المشروع الصهيوني بأكمله، فاستقال «وايزمان» من رئاسة المنظمة عام ١٩٣٠ وتراجعت الحكومة البريطانية وأرسل رئيس الوزراء خطاباً «لوايزمان» يعبر له فيه عن تأكيده استمرار التزام حكومته بالمشروع الصهيوني.

وتتبدَّى مرونة «وايزمان» العلنية ومقدرته على استخدام الخطاب الصهيوني المراوغ في تصريحه عام ١٩٣١ بأن وجود أغلبية يهودية في فلسطين ليست مسألة ضرورية، وقد صرح بهذا من قبيل تهدئة الخواطر ولكنه كان يؤمن بأنه ستكون هناك أغلبية يهودية في نهاية الأمر من خلال الجهد البطيء الذي يخلق حقائق جديدة، من خلال بناء منزل وراء منزل «ودونم» وراء «دونم»، ومستوطنة بعد مستوطنة. والواقع أن خلق الحقائق الجديدة أصبح الإستراتيجية المستقرة للصهيونية، ولكن يبدو أن ذلك كان يتم هذه المرة عَبْر الخط الأحمر دون أن يدري، وأن حجم المراوغة كان أكبر مما يتحمل الصهاينة، ولذا فقد كلَّفه هذا التصريح رئاسة المنظمة. ولكن، مع هذا، تم اختيار صديقه الحميم «سوكولوف» خلفاً له، فالخلاف لم يكن جوهرياً وإنما كان خطأً خاصاً بطريقة التعبير.

ومع صعود «هتلر» للسلطة، زاد عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين وزاد حجم رأس المال اليهودي فيها. وأُعيد انتخاب «وايزمان» للرئاسة عام ١٩٣٥. وكان

«وايزمان» من المؤمنين بضرورة ترك يهود أوربا لمصيرهم على أن يتركز الجهد الصهيوني على تهجير بعض العناصر اليهودية التي ستساهم في بناء المُستوطَن الصهيوني. وتظهر مرونة «وايزمان» مرة أخرى عام ١٩٣٧ حينما طُرحت فكرة تقسيم فلسطين إذ قبله رغم صغر حجم الجزء الممنوح للدولة اليهودية لأن قبول الحد الأدنى علنياً لا يعني عدم المقدرة على العمل في الخفاء للحصول على الحد الأقصى، و«صحراء النقب» التي لم تكن جزءاً من الدولة اليهودية حسب خطة التقسيم «لن تفر»، حسب قوله، بل هي باقية يمكن الاستيلاء عليها فيما بعد.

وظلت العلاقة بين الصهاينة والحكومة البريطانية متعثرة، إلى أن نشبت الحرب العالمية الثانية. وقد حاول «وايزمان» تجديد جهوده العلمية حتى يزداد نفوذه أمام الحكومة البريطانية، ولكن عرضه رُفض وتم تأييد طلب «جابوتنسكي» بالسماح بتشكيل اللواء اليهودي للاشتراك كقوة صهيونية مستقلة (إلى جانب الحلفاء) ولتدعيم مركز المستوطنين، لكنَّ هذا لم يَعُقه عن مقابلة «موسوليني» شخصياً عدة مرات ليحصل منه على تأييده للمشروع الصهيوني.

ومع ظهور الولايات المتحدة كمركز للثقل الإمبريالي، بدأ الصهاينة في تحويل ولائهم. وقضى «وايزمان» وقتاً طويلاً (١٩٤١ ـ ١٩٤٢) في نيويورك حتى يمكنه تجنيد القيادة الأمريكية إلى جانب المشروع الصهيوني.

وعُقد مؤتمر صهيوني في «بلتيمور» عام ١٩٤٢ وأصدر «برنامج بلتيمور» الذي تنبع أهميته من أنه أفصح عن الهدف الصهيوني النهائي في إنشاء دولة. ومع نهاية الحرب، كان وضع «وايزمان» داخل المنظمة مخلخلاً. فقد كان ممثلاً للمرحلة البريطانية في تاريخ الصهيونية والاستيطان الصهيوني. كما أن مجال حركته كان في الساحة الدولية خارج ساحة الاستيطان. ومع ازدياد قوة المستوطنين وظهور الولايات المتحدة، لم يَعُد الشخص المناسب للمرحلة الجديدة، وخصوصاً أن حكومة العمال البريطانية رفضت السماح بالهجرة اليهودية غير المقيدة، وكانت القيادة الجديدة تفضل تبنِّي سياسة نشطة نوعاً ما ضد البريطانيين، لذا بدأ «بن جوريون» يتحدى

قيادته، وخصوصاً أن «وايزمان» كان قد بلغ السبعين وبدأت صحته تعتل. ولم يَجر انتخابه رئيساً للمنظمة عام ١٩٤٦ لوجود إحساس عام بأنه فَقَد صلته بالواقع. ومع هذا، استمر «وايزمان» في جهوده وسافر إلى الولايات المتحدة للاتصال بالرئيس «ترومان» وغيره حتى تقف الولايات المتحدة وراء قرار التقسيم. وكان «وايزمان» من أنصار أن يُعلَن قيام الدولة الصهيونية فور انسحاب البريطانيين، بغض النظر عن قرار هيئة الأمم المتحدة، وأن تُعدَّ الدولة نفسها للحرب مع العرب. وبعد إعلان الدولة، قابل «وايزمان» الرئيس ترومان وحصل منه على وعد بأن تقوم الولايات المتحدة بتمويل مشاريع التنمية في إسرائيل.

وحينما قامت الدولة وعُرضت عليه رئاستها هنأه القاضي «فلكس فرانكفورتر» وقال له إنه بإمكانه أن يقول ما لم يتمكن موسى من قوله (لأن هذا النبي الأخير قد مات قبل أن يصل إلى أرض الميعاد أما «وايزمان» فقد وصل بالفعل). ولكنه، مع هذا، لم يضع اسمه ضمن الموقعين على قرار إعلان إسرائيل، كما أنه كان يضيق ذرعاً بوظيفة رئيس الدولة لأنها وظيفة شكلية شرفية محضة، ولم تكن تُرسَل له حتى محاضر مجلس الوزراء، وذلك بناءً على أوامر «بن جوريون». ومن أهم مؤلفات «وايزمان» كتاب **التجربة والخطأ** (١٩٤٩)، كما جُمعت رسائله ونشرت تباعاً في سلسلة من المجلدات.

الصهيونية التصحيحية

«الصهيونية التصحيحية» (وتترجم أحيانًا إلى «الصهيونية المراجعة» أو «التنقيحية»، هي ترجمة لعبارة (Revisionist Zionism). والصهيونية التصحيحية تيار صهيوني نابع من فكر «جابوتنسكي» ظهر داخل المنظمة الصهيونية عام ١٩٢٣ بهدف تصحيح أو تنقيح أو مراجعة السياسة الصهيونية (ومن هنا يُشار إليها أحيانًا باسم «الصهيونية التنقيحية» أو «الصهيونية المراجعة». وهذا التيار تعبير عن محاولة بعض العناصر الصهيونية (من شرق أوربا أساسًا) المتشبعة بالفكر الاقتصادي الليبرالي والفكر السياسي الفاشي طرح الهيمنة العمالية على عمليات الاستيطان وهيمنة صهاينة الخارج الليبراليين على النشاط الدبلوماسي جانبًا. وقد حاول دعاة هذا التيار أن ينتهجوا خطًا

وأسلوبًا جديدين للعمل على الصعيد الدولي، حيث كانوا يرون أنهما في واقع الأمر استمرار لخط «هرتزل» «ونورداو» وفلسفتهما، وأن يصوغوا فكرًا استيطانيًا مستقلاً، وأن يُشيِّدوا مؤسسات استيطانية مستقلة. وقد كانت هذه المحاولة هي الأولى من نوعها داخل الحركة الصهيونية من جانب أعضاء الطبقة الوسطى. ولعل هذا يعود إلى الأصول الطبقية لموجات الهجرة الصهيونية المختلفة، فأعضاء الموجة الأولى والثانية أتوا أساسًا من صفوف البورجوازية الصغيرة، ولم يكونوا يملكون شيئًا. ولكن فلسطين شهدت، ابتداءً من عشرينيات القرن وحتى بداية منتصف الأربعينيات، وصول الموجات الثالثة والرابعة والخامسة التي ضمت في صفوفها أعدادًا كبيرة من صغار الرأسماليين وأصحاب العمل (هاجر في الموجة الخامسة وحدها حوالي ٥٢ ألف يهودي يملك كل منهم أكثر من ألف جنيه استرليني).

عمل التصحيحيون على تفريغ أوربا من اليهود، وعلى تهجير أكبر عدد ممكن من اليهود في أقصر وقت ممكن. ولزيادة مقدرة فلسطين الاستيعابية، طالبوا بتوطين الطبقة الوسطى وتطوير القطاع الخاص، لأن دخول رأس المال الخاص سيخلق فرص عمل جديدة. ولذا، فقد طالبوا بالتركيز على تطوير القطاع الصناعي والزراعة المكثفة. ونادى التصحيحيون بتأجيل الصراع الطبقي وقبول التحكيم الإجباري لحسم الخلافات بين العمال والرأسماليين ولسحق التمرد العربي دون اللجوء إلى البريطانيين، وقد شدد التصحيحيون على ضرورة إنشاء وحدات عسكرية يهودية مستقلة.

وقد وُضع هذا البرنامج في مجابهة كل التيارات الصهيونية الأخرى، وخصوصًا التيار العمالي الذي كان يؤيد طريقة الاستيطان التعاونية الملائمة لظروف فلسطين. وبهذا الشكل، فإن البرنامج التصحيحي ينم عن عدم فهم للمشروع الصهيوني وأبعاده الخاصة، أو على الأقل عدم فهم لطبيعة المرحلة التي كانت تتطلب التعاون والجماعية في الاستيطان، والبطء فيه، والرضا بما تقبله الدولة الراعية، بالإضافة إلى السرية. كما أن ثمة تناقضًا أساسيًا في هذا المشروع يكمن في المطالبة بالاستقلال الصهيوني في الحركة من ناحية وبالسرعة في تنفيذ المشروع الصهيوني اعتمادًا على الدولة الراعية من ناحية أخرى. ولعل هذا يعود إلى إيمان هذا التيار بأن مشروعه

استعماري تمامًا، وبالتالي فإن ثمة تماثلاً كاملاً في المصالح يسمح برفع المطالب إلى الحد الأقصى.

ولعل أهم الأطروحات التي أكدها التصحيحيون أنه مهما كان الاستيطان في فلسطين قويًا ويشكل ٩٠٪ من النشاط الصهيوني، فإن الـ ١٠٪ السياسي (الاستعماري) يظل الشرط المسبق للنجاح وللبقاء. فالاستيطان في نهاية الأمر بطيء ولن يفي بالغرض، ولهذا فلا غنى عن النشاط السياسي أو الدبلوماسي الذي يتلخص ـ طبقًا لتصورهم ـ في الضغط على الدول الغربية،وخصوصًا إنجلترا، لإخلاء أوربا من اليهود بشكل جماعي وإلقائهم بالإنجليزية: (dumping) في فلسطين، حسب تعبير «نورداو» وذلك على حساب أية اعتبارات خيالية أخرى، مثل الدين والبعد الثقافي والتربية وما شابه، لإنشاء نظام استعماري استيطاني.

ومن أهم الجماعات في الحركة التصحيحية جماعة «عصبة الأشداء» (بريت هابيريونيم) الموجودة في فلسطين والتي كانت تضم «أشيمير» و«جرينبرج» وغيرهما. وقد تبنت هذه الجماعات صيغة صهيونية نازية لا تُخفي إعجابها بالنازية (مع تحفُّظها على موقفها من اليهود وحسب). (وقد تناولنا هذه الجماعة بشيء من التفصيل في الفصل الثالث من الباب الثاني) وقد طوَّر التصحيحيون، من خلال منظمة «بيتار»، شبكة ضخمة من مراكز التدريب العسكري في العالم، إذ ركزوا على الجانب العسكري من الممارسة الصهيونية الخاصة بالزراعة المسلحة.

«جابوتنسكي»: مفكر الصهيونية التصحيحية

فكر الصهاينة التصحيحيين هو في نهاية الأمر فكر «فلاديمير جابوتنسكي» (١٨٨٠ ـ ١٩٤٠) وهو مفكر صهيوني وقائد حركة الصهيونيين التصحيحيين. وُلد في «أوديسا» (روسيا) لعائلة من الطبقة الوسطى حل بها الفقر لموت العائل (الأب). وكان اهتمامه باليهودية ضئيلاً للغاية، إذ كان ينظر إليها من الخارج، ولم تكن له معرفة بالعبرية وقد أتقنها فيما بعد وطالب بأن تُكتَب بحروف لاتينية.

لم يهتم «جابوتنسكي» كثيرًا بحركة «أحباء صهيون» عندما سمع بها. ومع هذا،

يُقال إنه كانت لديه نزعات صهيونية منذ صباه. درس القانون في سويسرا وإيطاليا حيث تعلَّم الإيطالية واستوعب الرؤية المعرفية الإمبريالية تمامًا، فتبنَّى رؤية «توماس هوبز» للواقع ورفض كل المُثُل الإنسانية، وأعلن أن العالم ليس إلا ساحة لصراع الجميع ضد الجميع، كما تأثر بالفكر «الدارويني» «والنيتشوي» «والفاشي» وتأثر على وجه الخصوص بأفكار «أنطونيو لابريولا» عن الإرادة وعن قدرة الإنسان على صياغة المستقبل بإرادته. وكانت ثمرة هذا كله رؤية «جابوتنسكي» لما سماه «الأنانية المقدَّسة» (أي أن تصبح الذات مركز الحلول)، فطالب أن يتعلم اليهودي الذبح (ذبح الآخرين) من الأغيار، أي أن «جابوتنسكي» كان يحاول دمج اليهودي في عالم أوربا «الإمبريالي» بحيث يكتسب اليهودي أخلاقياته ورؤيته وهويته من هذا العالم. وقد عمل «جابوتنسكي» أثناء إقامته في روما (١٨٩٨ ـ ١٩٠١) مراسلاً لصحيفة ليبرالية تصدر في «أوديسا» وكان ينشر مقالاته باسمه المستعار «التالينا».

بدأ «جابوتنسكي» نشاطه الصهيوني عام ١٩٠٣ بحضور المؤتمر الصهيوني السادس (١٩٠٣)، فاطَّلع على كتابات الصهاينة الأوائل، مثل «بنسكر» و«هرتزل» و«ليلينبلوم»، وتعرَّف إلى «أوسيشكين» و«بياليك»، وحاول تنظيم بعض خلايا الدفاع اليهودية في روسيا، كما أيد زيارة «هرتزل» «لفون بليفيه» وزير داخلية «روسيا» الذي دبّر عدة مذابح ضد أعضاء الجماعة اليهودية. وكان «جابوتنسكي» من معارضي مشروع شرق أفريقيا، ربما لإدراكه القيمة التي سيكتسبها المشروع الصهيوني إن تم تأسيسه في منطقة استراتيجية مهمة للغرب مثل فلسطين.

انتقل «جابوتنسكي» إلى استنبول حيث كان مسئولاً بصورة رسمية عن أجهزة الدعاية الصهيونية وعن الصحف الصهيونية هناك (التي كانت تَصدُر بالعبرية والفرنسية واللادينو)، وذلك بعد سقوط الخلافة العثمانية. وانتُخب «جابوتنسكي» عضوًا في اللجنة الصهيونية عام ١٩٢١. وأثناء المؤتمر الصهيوني الثاني عشر (١٩٢١)، تَوصَّل بصفته هذه إلى اتفاق مع مندوب حكومة «بتليورا» الأوكرانية التي قامت بعدة مذابح ضد اليهود. وكان الاتفاق يقضي بأن تلحق قوة يهودية غير محاربة بقوات «بتليورا» أثناء زحفها ضد الحكومة «البلشفية» (وقد أثار ذلك احتجاج كثير من أعضاء الجماعات اليهودية). ويرجع إعجاب «جابوتنسكي»

بالقومية «الأوكرانية» إلى عام ١٩١١ حيث كتب مقالاً ينوه فيه بهذه القومية وحيويتها وتفجُّرها باعتبارها قومية عضوية.

قَبل «جابوتنسكي» «الكتاب الأبيض» الذي طرحه «تشرشل» عام ١٩٢٢، إلا أنه استقال من اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية عام ١٩٢٣ احتجاجًا على قبولها هذه الورقة، وأسس في العام نفسه منظمة «بيتار»، كما أسَّس عام ١٩٢٥ الاتحاد العالمي للصهاينة التصحيحيين، وقد جاء الاسم تأكيدًا لموقفهم الرامي إلى ضرورة تصحيح السياسة الصهيونية وتنقيحها، أي تصفيتها من أية شوائب، حتى تقترب من الصيغة «الهرتزلية» الأصلية، وهي الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة قبل تهويدها وقبل إدخال الديباجات عليها. وقد أعلن التصحيحيون في دستورهم أن «هدف الصهيونية هو تحويل أرض إسرائيل، وضمنها شرق الأردن، إلى «كومنولث» يهودي... (يتمتع بـ) حكم محلي وأكثرية يهودية ثابتة»، على أن يسود الدولة الاقتصاد الحر ويتم تأجيل الصراع الطبقي وقبول التحكيم الإجباري لحسم الخلافات بين العمال والرأسماليين. وبعد أن قامت المنظمة الصهيونية بتوسيع الوكالة اليهودية عام ١٩٢٩ وضم عناصر يهودية غير صهيونية (وكانت المنظمة قد رفضت لأسباب تكتيكية إعلان أن هدف الصهيونية هو إقامة الدولة اليهودية)، وبعد اغتيال الزعيم الصهيوني العمالي «أرلوسوروف» ودفاع «جابوتنسكي» عن المتهمين باعتبارهم أبرياء، توترت العلاقة بين «جابوتنسكي» من جهة والمنظمة الصهيونية العمالية الواقعة آنذاك تحت هيمنة الصهاينة العماليين من جهة أخرى.

وعلى صعيد الاستيطان، أسس «جابوتنسكي» في هذه الفترة منظمة عمالية صهيونية تنافس «الهستدروت» وتُسمَّى «الهستدروت القومي للعمال»، كان مستعدًا للتعاون مع مشاريع رءوس الأموال الخاصة لإقامة مجتمع صهيوني طابعه العام رأسمالي. والواقع أن «جابوتنسكي» صهيوني دبلوماسي (يهودي غير يهودي)، لا تختلف صهيونيته أبدًا عن صهيونية الغرب الاستعماري التي تدور في إطار فكرة الشعب العضوي وتنظر لليهود باعتبارهم شعبًا عضويًا منبوذًا. وينطلق «جابوتنسكي» من الفكر القومي العضوي، فالأمة كيان عضوي مستقل وقيمة مطلقة صافية لا تشوبها أية شوائب ولا تحتاج إلى أية نقط مرجعية خارجها، فهي مطلق مكتف بذاته يجب أن

تُستبعَد كل العناصر الأخرى الدخيلة مثل الدين والاشتراكية (شأنها شأن القوميات في العالم الغربي آنذاك التي لا تحتاج إلى أي تبرير أو منطق خارجي، ووجودها العضوي هو المبرر الوحيد). ولهذا، لجأ «جابوتنسكي» إلى ما سماه «الصهيونية بدون صفات إضافية»، أي القومية اليهودية دون ديباجات أو تبريرات.

ويرفض «جابوتنسكي» الدين اليهودي تمامًا، فهو يدور في إطار الحلولية بدون إله، ولذا فقد صرح بأن الشعب اليهودي هو المعبد الذي يتعبد فيه. وهو على كلٍّ لم يكن يعرف اليهودية بقدر كاف، وكان يرى أن الصهيونية يجب أن تظل بمنأى عن اليهودية وألا تبتلع إلا أصغر جرعة منها. ولكنه، بطبيعة الحال، لم يمانع في مرحلة لاحقة (بعد عام ١٩٣٢) في توظيف الدين في خدمة الصهيونية. كما رفض «جابوتنسكي» الموروث الإثني كمصدر للهوية على عكس دعاة الصهيونية الإثنية، ولذا فقد ذهب إلى إمكان الاستغناء عن هذا الموروث تمامًا. بل إنه يذهب إلى أن الموروث الحضاري لليهود «هو الحضارة الغربية نفسها»، فاليهود مُستوعَبون تمامًا في الحضارة الغربية.

ولكن ما مصدر خصوصية اليهود؟ يرى «جابوتنسكي» أن ثمة مصدرين أساسيين:

(أ) أولهما وضع اليهود الشاذ في المجتمعات الغربية، فهم جسم غريب تلفظه هذه المجتمعات، ومن هنا فإن الشعب اليهودي شعب رديء يكرهه جيرانه (وهم على حق في ذلك). ومعنى هذا أن «جابوتنسكي» يقبل مقولات معاداة اليهود ويجدها استجابة معقولة للشخصية اليهودية وصفة لصيقة بالحضارة الغربية، كما أنه يرى أن الجانب الإيجابي للعداء لليهودية هو أنها تُولِّد إحساس اليهودي بنفسه.

(ب) يرى «جابوتنسكي» أن العِرْق هو المحور الأساسي للمجتمع، بحيث يمكن القول بأن القومية والعِرْق كانا بالنسبة إليه شيئًا واحدًا. بل يرى أن السمات العِرْقية أكثر أهمية من الأرض والدين واللغة والقومية (أي أن المطلق هو العِرْق والدم وليس الهوية الإثنية). ولذا، فهو، في حديثه عن الصهيونية، يشير باستخفاف

إلى جميع الأحلام الإثنية «مجتمع نموذجي وثقافة عبرية وربما طبعة ثانية من التوراة» مقابل ما يراه الضرورات الواقعية المادية، أي إنقاذ الشعب اليهودي العضوي المنبوذ من الخطر المحدق.

تترجم هذه المنطلقات نفسها إلى حل وإجراءات، والحل هو إخلاء أوربا من اليهود تمامًا، وتصفية الجماعات اليهودية في العالم ونَقْل ملايين اليهود إلى فلسطين ليفرضوا أنفسهم بالقوة كأغلبية سكانية داخل دولة يهودية. وكان «جابوتنسكي» يؤمن إيمانًا قاطعًا بأن الجهود الذاتية للصهاينة لا جدوى من ورائها وأنه لا سبيل إلى النجاح دون الدعم الغربي للمشروع الصهيوني. وستقوم الحكومات الغربية، ومنها تلك التي تقوم باضطهاد اليهود، بالمساعدة في هذه الخطة (أشاد «جابوتنسكي» في شهادته عام ١٩٣٧ أمام اللجنة الملكية لفلسطين بجهود الحكومة البولندية الرامية إلى لفت نظر عصبة الأمم والبشرية جمعاء إلى واجب البشرية أن تقدم لليهود منطقة يستطيعون أن يبنوا فيها كيانهم الاجتماعي. وهو يشعر أن مثل هذه الاقتراحات قد تثير الشكوك، ولكنه يرجو ألا توضع مثل هذه الاقتراحات موضع الشبهة بل يجب على العكس أن تُشكَر ويُعترَف لها بفضلها).

ولكن التحالف مع إنجلترا (أكبر قوة استعمارية) هو الحل الحقيقي، فهو «تحالف عضوي»، وهناك تماثل كامل في المصالح. ولذا، ساهم «جابوتنسكي» عام ١٩٢٨ في تأسيس جماعة بريطانية تطالب بجعل فلسطين دولة صهيونية وجزءًا من «الكومنولث» البريطاني وهي جماعة «الدومنيون السابع» (حُلَّت عام ١٩٢٩ بناءً على نصيحة رئيسها الكولونيل «ودجود» بعد أن أخذت الحكومة البريطانية موقفًا متشددًا من المستوطنين). بل لقد صرح في إحدى المرات بأن ثمة أساسًا إلهيًا لتحالف يُعقَد بين بريطانيا وفلسطين اليهودية. ورغم هذا الالتزام المبدئي تجاه بريطانيا، فإن الخطة التاكتيكية عند «جابوتنسكي» كانت تختلف عن خطة «وايزمان» الذي راهن على حسن نية بريطانيا فاتخذ سياسة تتسم بالذيلية الكاملة. أما «جابوتنسكي»، فكان يلجأ إلى ما يسميه الضغوط الدولية، وهذا يُفسِّر بحثه الدائم عن حليف غير بريطانيا، فاتصل «بموسوليني» الذي عبَّر عن إعجابه «بالفاشي جابوتنسكي»، كما اتصل بمعظم حكومات شرق أوربا، وعارض مشروع تقسيم فلسطين وسياسة بريطانيا فيما يخص

مسألة الهجرة، وعمل على تشجيع الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين. وكان الهدف من هذه التحالفات والمناورات هو الضغط على بريطانيا وليس استبدالها، وقد فشلت كل مساعيه فلم يحقق شيئًا. ولعل هذا استمرار لأسلوب «هرتزل» الدبلوماسي، أي البحث عن راع مع توضيح فائدة الدولة اليهودية له إن وُضعت في خدمته.

إن نَقل اليهود، كأغلبية سكانية، سيُحقِّق عدة أهداف من وجهة نظر «جابوتنسكي»:

١ ـ تحويل اليهود إلى أمة مثل كل الأمم، أو تطبيع الشخصية اليهودية الهامشية.

٢ ـ تقوم هذه الأمة بخدمة المصالح الغربية في المنطقة وتصبح قاعدة لها. وعلى حد قول «نورداو» أستاذ «جابوتنسكي» «سنجيء إلى فلسطين لنوسع حدود أوربا ونصل بها إلى الفرات»، أي أن الدولة الصهيونية ستصبح دولة وظيفية.

٣ ـ بهذه الطريقة سيصبح الشعب العضوي اليهودي جزءًا من الحضارة الغربية، أي أنه سيحقق من خلال التشكيل «الإمبريالي» الغربي ما فشل في تحقيقه من خلال التشكيل الحضاري الغربي.

وماذا عن العرب؟ هنا يتضح الجانب الإحلالي من فكرة «جابوتنسكي» عن الشعب العضوي اليهودي الغربي، فهذا الشعب جزء من عرْق سيِّد، فالتفاوت بين الأجناس الراقية والمتخلفة هو التبرير الأساسي للعملية الاستعمارية. واليهود سيصلون إلى فلسطين باعتبارهم هذا الجنس المتفوق. ومن ثم، فلا حقوق للعرب، فهم متخلفون ولن يفهموا طبيعة المسألة اليهودية، ولذا فلا مفر من العنف العسكري لفرض أغلبية يهودية على العرب وإقامة دولة صهيونية على ضفتي نهر الأردن بالقوة. وقد استخدم «جابوتنسكي» صورة مجازية «الجدار الحديدي» ليصف الطريق الوحيد للاتفاق مع العرب؛ جدار حديدي من الحراب اليهودية.

نادى «جابوتنسكي»، خلال الحرب العالمية الأولى، بتجنيد فرقة من الكتائب اليهودية العسكرية لكي تحارب على الجبهة الفلسطينية مع القوات الإنجليزية الغازية لفلسطين. ووصل «جابوتنسكي» إلى الإسكندرية في ديسمبر ١٩١٤، وأسَّس في

العام التالي، مع «جوزيف ترومبلدور»، فرقة البغالة الصهيونية. وقد وافقت الحكومة الإنجليزية عام ١٩١٧ على إنشاء الفرقة ٣٨ من الكتائب حملة البنادق الملكية وتَطوَّع فيها «جابوتنسكي» وأصبح قائدها، وكان يظن أن هذه الوحدة العسكرية الصهيونية هي من الدوافع الأساسية وراء صدور وعد «بلفور»، وهو ما يبيِّن مدى ضيق أفقه وافتقاره إلى معرفة الدوافع المركبة في السياسة، فالمُخطَّط «الإمبريالي» البريطاني بشأن فلسطين وُضع قبل الحرب، وكان جزءًا لا يتجزأ من السياسة الإمبريالية البريطانية في المنطقة بعد تقسيم الدولة العثمانية. وقد أصبح «جابوتنسكي» عضوًا في البعثة الصهيونية إلى فلسطين كما أصبح رئيس القسم السياسي فيها.

لعب «جابوتنسكي» دورًا أساسيًا في تنظيم كتائب «الهاجاناه» لقمع المظاهرات العربية في القدس عام ١٩٢٠، وتبنَّى سياسة «الردع النشيط» ضد العرب لإرغامهم على الاعتراف بالوجود اليهودي. ولذا، فقد قامت منظمة «الأرجون»، بوحي من أفكاره، بإلقاء القنابل على المدنيين دون تمييز لخلق ما سماه «الوقائع الجديدة» التي جاء «ديان» فيما بعد ليجعل منها محورًا لسياسة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. والهدف من هذه التنظيمات مزدوج، فهي تهدف إلى الدفاع عن المستوطنين ضد السكان الأصليين، ولكنها على حد قول «جابوتنسكي» خير دفاع عن المصالح الإمبريالية كما أنها حماية لطرق إمدادات الإمبراطورية لحماية المصالح الغربية ضد القومية العربية.

ولا تختلف أطروحات «جابوتنسكي» كثيرًا عن أطروحات الصهيونية. ومع هذا، كان «جابوتنسكي» يُعَدُّ متطرفًا بالمقاييس الصهيونية. فما مصدر هذا التطرف؟ يؤمن «جابوتنسكي» بما كان يسميه «الواحدية» وهي فكرة شمولية تعبر عن نفسها كما يلي:

١ ـ الإيمان بدور العقائد الصافية البسيطة الواضحة في دفع الجماهير. بل إنه كان يرى في خضوع الجماهير للقائد بعدًا جماليًا (ففي روايته شمشون يعبِّر البطل عن إعجابه بنظام «الفلستيين» الوثني وخضوعهم الكامل للكهنة).

٢ ـ الإيمان بفكرة اليهودي الخالص الذي لا تشوبه أية شائبة، فاليهود الذين يحاولون

الاستيطان في فلسطين ليسوا «بورجوازيين» أو «بروليتاريا» وإنما هم مجرد رواد ليس لهم انتماء طبقي.

وهذه الواحدية الصريحة هي ما يُميِّز «جابوتنسكي» عن كل المفكرين الصهاينة، فهو يرفض الديباجات، كل الديباجات، ليبرالية كانت أم عمالية، علمانية كانت أم دينية. فالصهيونية مكتفية بذاتها، ومن ثم فلا داعي للتكتيكات والمناورات، ولا مبرر للمراوغة وعدم المجاهرة. وموقف «جابوتنسكي» هذا ينم عن السذاجة والجهل بطبيعة العمل السياسي، وخصوصًا إذا كان ثمة ساحات كثيرة (فلسطين ـ يهود العالم ـ الدولة الإمبريالية الزراعية).

وكان في وسع الحركة الصهيونية امتصاص التيار التصحيحي وتوظيفه في المجالات التي يريدها وبالطريقة التي تروق لقادته، فالمجال كان دائمًا مفتوحًا أمام الجميع. ولكن «جابو تنسكي» وأعوانه تَحدّوا المؤسسة الصهيونية لا عن طريق طرح فكر يميني متطرف، فالفكر الصهيوني ابتدأ فكرًا استعماريًا استيطانيًا، وإنما برفض بعض القواعد الخاصة بطريقة تناول الأمور، وهو تحدّ يدل في نهاية الأمر على قصر نظر «جابوتنسكي» وهو ما جعله يبدو متطرفًا من منظور صهيوني.

وأول نقط الاختلاف رفضه الخطاب الصهيوني المراوغ، إذ كان يرفض الشعار الداعي إلى الصمت والعمل والابتعاد عن السياسة والتظاهر «بأننا نذهب إلى فلسطين لمجرد حرث الأرض». فقد كان يؤمن بضرورة الإيضاح والإعلان عن الأهداف دون مواربة، وهي مسألة غير عملية ولا واقعية ولا تعود على الصهاينة بأية فائدة. وحينما اكتفت سلطات الانتداب البريطاني مثلاً بنقش حرفي E.I (وهما اختصار عبارة «إرتس يسرائيل» (Eretz Israel) على العملة في فلسطين بدلاً من نقش الكلمتين كاملتين (وهذا حل مراوغ) رفض «جابوتنسكي» الأمر وطالب بأن يُكتَب الاسم كاملاً أو ألا يكتب على الإطلاق. كما طالب بأن تُعلن الحركة الصهيونية بكل وضوح أن هدفها هو إنشاء دولة يهودية، وهو هدف كان الجميع متفقين عليه منذ أيام «بنسكر»، وهم يتحدثون عنه ولكنهم يؤثرون عدم إعلانه، لأن الصياح والإفصاح لا يفيدان في رأيهم. أما العرب، فكان «جابوتنسكي» يطالب بأن تُوضَّح لهم الأمور (أي أنهم سيتم

طردهم)، إذ إن المشروع الصهيوني، سيتم بكل بساطة كما يتم أي مشروع استعماري كبير. وهو أمر كان مُتفقًا عليه تمامًا، ولا ينصرف الاختلاف بين الصهاينة إلا إلى جدوى الإعلان عن الأهداف النهائية.

وثاني أوجه الاختلاف بين «جابوتنسكي» والمنظمة هو إصراره على حل الحد الأقصى الذي يتسم بالشمول والفورية. ومرة أخرى، لم يكن ثمة اختلاف على الهدف، فالاختلاف كان على طبيعة المرحلة. وعلى سبيل المثال، كان «جابوتنسكي» يرى أن الدولة المزمع إنشاؤها يجب أن تتم دفعة واحدة عن طريق رفع قيود الهجرة إلى فلسطين ونقل اليهود وطرد العرب، ومن هنا كان لجوؤه إلى عقد اتفاق مع حكومة «بولندا» في نهاية الثلاثينيات (١٩٣٨) يقضي بتهجير مليون ونصف المليون يهودي إلى فلسطين خلال عشر سنوات، وذلك بهدف خلق أغلبية يهودية فورية في فلسطين. وكان «جابوتنسكي» يتصوَّر أن هذا ممكن مع تفاقم ظاهرة العداء لليهود في «بولندا» التي كانت تضم آنذاك أكبر جماعة يهودية في العالم. والرؤية الطفولية الساذجة نفسها تكمن وراء أوهامه المتعددة في أن يصل الدعم «الإمبريالي» دفعة واحدة وأن تُقام الدولة على ضفتي نهر الأردن وأن تُصادَر جميع الأراضي العامة المنزرعة في فلسطين وأن تُوضَع تحت تَصرُّف الحركة الصهيونية. وكلها أهداف صهيونية كامنة. كما كان «جابوتنسكي» ينادي بضرورة تصفية الجماعات اليهودية في الخارج وعبرنة التعليم، أي جَعْله تعليمًا قوميًا عضويًا يعبِّر عن الذات القومية ويؤدي إلى تطبيع اليهود تطبيعًا كاملاً. وهذه موضوعات قديمة ومطروحة في أدبيات الصهاينة من كل الاتجاهات، ولكن الإصرار عليها في تلك المرحلة كان من الممكن أن يَنتُج عنه صدع في القيادة الصهيونية وانشقاقات في المنظمة. والواقع أن التحالف مع الاستعمار الغربي كان قائمًا بالفعل، ولكن هناك صعوبات خاصة بسبب طبيعة المادة البشرية المستهدفة وطبيعة ساحة القتال في فلسطين. فالدولة الراعية التي يعتمدون عليها لها مصالح عالمية ليست بالضرورة متفقة تمام الاتفاق مع مصالح المستوطنين، من ذلك رغبة الإمبراطورية في عدم الدخول في صراع مع القومية العربية أثناء الحرب. ولذا، كان ضروريًا أن تُظهر القيادة الصهيونية تَفهُّمًا لهذه الرغبة وأن تأخذ الحساسيات في الاعتبار، الأمر الذي لم يدركه «جابوتنسكي» حينذاك

ولا أدركه أتباعه (وقد أدركه «شتيرن» و«بيجين» بدرجة أقل فيما بعد). أما تصفية «الدياسبورا»، فهو تَجاهُل لحقيقة وجود صهيونيتين. وقد كان المستوطنون الصهاينة يعتمدون كل الاعتماد على الصهاينة التوطينيين في الخارج، وخصوصًا في مرحلة ما قبل إنشاء الدولة.

أما الوجه الثالث من أوجه الاختلاف، فهو إصراره على الاقتصاد الحر وتقوية البورجوازية اليهودية في فلسطين (ومن هنا صُنِّف فكره خطأ باعتباره فكرًا يمينيًا). ولم يكن العماليون يمانعون في التعاون معه حين يكون ثمة مجال للتعاون، فقد كانوا في نهاية الأمر يتعاونون مع السلطات الاستعمارية غير الاشتراكية ومع يهود الخارج «البورجوازيين». ولكن طبيعة الاستعمار الصهيوني الاستيطانية الإحلالية هي التي فرضت عليهم أسلوبًا جماعيًا عماليًا، وهو أسلوب لا يرتبط بالضرورة بأي مضمون اشتراكي إنساني حتى لو استُخدمت ديباجة اشتراكية لتسويغه. فالمستوطنون الأوائل في الولايات المتحدة من طائفة «البيوريتان»، وفلسفتهم في الحياة فلسفة فردية متطرفة، وكان «ماكس فيبر» يعتبرها الأساس الفلسفي لعملية التراكم الرأسمالي، ومع هذا تبنوا أشكالاً جماعية في الاقتصاد والحياة كضرورة استيطانية، إذ هل يمكن حرث الأرض وقتل أصحابها الأصليين في إطار المشروع الحر؟ وهكذا، لم يكن هناك مجال للتعاون بسبب طبيعة الموقف نفسه لا بسبب الاختلافات على التوجُّه السياسي.

ولقد أطلق «بن جوريون» على «جابوتنسكي» اسم «تروتسكي الحركة الصهيونية»، وهذا يعني أنه شخص يصر على الحد الأقصى والحلول الشاملة ويجاهر بذلك ولا يدرك طبيعة المرحلة متجاهلاً أن من الممكن تحقيق الشيء نفسه ببطء مع إطلاق شعارات هادئة جميلة عن الأخوة والتضامن. ولعل هذا يفسر نجاح العماليين فيما فشل فيه جابوتنسكي. فتاريخ الاستيطان (بشقيه الزراعي والعسكري) هو تاريخ الصهيونية العمالية.

ولا يعني هذا أن أتباع «جابوتنسكي» لم يلعبوا دورًا في تأسيس الدولة، فقد استمروا في جهودهم الاستيطانية العسكرية التي كانت تستفيد منها المؤسسة العمالية

في نهاية الأمر. ولم يَدُم انشقاقهم طويلاً على كل حال، فقد مات «جابوتنسكي» عام ١٩٤٠ وحل محله «بيجين» في قيادة هذا الاتجاه. وفي منتصف الأربعينيات، بدأ التعاون مرة أخرى مع العماليين، وعادت المنظمة الصهيونية الجديدة إلى صفوف المنظمة الأم عام ١٩٤٦ بعد أن أصبح موقفهما متفقًا تجاه كل القضايا، واشترك الجميع في المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين (١٩٤٦). وتُعَدُّ مذبحة «دير ياسين»، وهي من أكثر العمليات الإرهابية الصهيونية اتقانًا ونجاحًا، ثمرة هذا التعاون، إذ قام بها فريق من جماعة «الأرجون» ذات التوجه التصحيحي بالتعاون مع «الهاجاناه» التي يسيطر عليها العماليون. وقد استنكر الصهاينة العماليون هذه العملية الإرهابية، ولكن من الثابت تاريخيًا أنه تم التنسيق المسبق بشأنها بين الاتجاهين الصهيونيين الاستيطانيين.

الفصل الثامن
الصهيونية الإحلالية: آلية الاستيطان الإحلالية

حينما يدرس الكثيرون الصهيونية العمالية، فإنهم عادة ما يركزون على الديباجات الاشتراكية الرائعة، فإن كانوا صهاينة استخدموها لتبرير المشروع الصهيوني وإن كانوا عربا، فهم عادة ما ينكرون صفة الاشتراكية هذه عن الصهيونية العمالية. وسنحاول أن نبين في هذا الفصل أن «اشتراكية» الصهيونية العمالية، هي جوهر استيطانيتها وإحلاليتها. وأن كثيراً من الشعارات الصهيونية التي يُقال لها اشتراكية، مستمدة من التراث الرومانسي والاشتراكي الغربي، وأنها انتُزعت من سياقها ووُظفت في إطار الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة.

الصهيونية العمالية

«الصهيونية العمالية» تيار صهيوني يَقْبل الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة بعد تهويدها وإدخال ديباجات اشتراكية عليها، وهو تيار استيطاني بالدرجة الأولى. وقد نشأت الصهيونية العمالية في صفوف المثقفين اليهود في شرق أوربا ممن سقطوا ضحية تعثُّر التحديث في «روسيا». ويتلخص إنجاز الصهيونية العمالية فيما يأتي:

أولاً: نجاحها في التوصُّل إلى صيغة صهيونية مقبولة لدى الشباب اليهودي الثوري في أواخر القرن التاسع عشر. فقد شهد «الشتتل» ومنطقة الاستيطان اليهودي صراعًا طبقيًا حادًا بين العمال والفقراء اليهود من جهة وأصحاب العمل (اليهود أساسًا) من جهة أخرى. وكان ٣٠٪ من جملة المقبوض عليهم لجرائم سياسية عام ١٩٠٠

من اليهود. وكتب «وايزمان» في خطاب له يشكو من أن شباب اليهود ينخرطون في سلك الاشتراكية وكأن الحمى قد أصابتهم، ولعله كان يشير إلى أخيه الذي انخرط في صفوف الثوريين آنذاك. وقد نظمت اتحادات نقابات العمال اليهودية في الفترة ١٨٩٥-١٩٠٤ ما لا يقل عن ٢٢٧٦ إضرابًا ضد أصحاب العمل، وانضم إليهم عمال غير يهود. ومن هنا كانت شعبية «البوند» وانتشاره.

وقد تَأسَّس «البوند» في العام نفسه الذي أُسِّست فيه المنظمة الصهيونية (١٨٩٧). ومع هذا، نجحت الصهيونية العمالية في خداع بعض هؤلاء وأقنعتهم بإمكان تحسين مستواهم المعيشي في فلسطين. وساعد على ذلك وجود إحساس عام بين المستوطنين بأنهم سيصبحون ملاكًا للأرض لا مجرد اجراء زراعيين أو عمال صناعيين، أي أن الاستيطان كان يشكل صعودًا أكيدًا في السلم الطبقي وليس هبوطًا فيه. بل يمكننا أن نقول إنه لولا الصهيونية العمالية لما قُدِّر للمشروع الصهيوني أي نجاح، فهي التي نقلت جزءًا من الكتلة البشرية اليهودية «اليديشية» إلى فلسطين.

ثانيًا: نجحت الصهيونية العمالية (صهيونية ساحة القتال الاستيطانية) في التوصل إلى صيغة تَحُل إشكالية خصوصية الاستيطان الصهيوني وإحلاليته. وقد اكتشف الصهاينة العماليون أن الصيغة الجماعية (ذات الديباجة الاشتراكية) هي الصيغة المُثلى الكفيلة بتحقيق الاستعمار الصهيوني بجانبيه الاستيطاني والإحلالي. فالدولة الراعية لم يكن لديها استعداد لمد المشروع الصهيوني بما يحتاج إليه من تخطيط شامل وجهد بشري وتمويل كثيف لتوطين المهاجرين من أوربا وتهويد فلسطين سكانيًا. والمادة البشرية المهاجرة من شرق أوربا لم تكن تملك رأس المال اللازم. ومن هنا، كان الشكل الجماعي (الذي يشير إليه الصهاينة بأنه «تعاوني اشتراكي»). حيث تقوم المنظمة الصهيونية والصهاينة التوطينيون في الخارج بجمع رأس المال اللازم من أعضاء الجماعات اليهودية (ولا سيما الأثرياء) في الغرب، ثم تقوم بإعطائه للوكالة اليهودية في الداخل، التي تقوم بتوظيفه بشكل تعاوني على أرض مملوكة ملكية جماعية. ويقوم العنصر البشري الدخيل بتنظيم نفسه على هيئة وحدات جماعية تمارس الزراعة والقتال لأن المجهود الفردي لا يمكن أن يُكتَب له النجاح (وهو أمر

اكتشفه المستوطنون البيض الأوائل في الولايات المتحدة أثناء حرب الإبادة ضد الهنود بدون مساعدة من أي فكر اشتراكي).

أما الشق الإحلالي من الاستعمار الصهيوني، فقد تكفلت به المفاهيم الجماعية الاشتراكية الخاصة بنُبل العمل اليدوي. وقد نادت الصهيونية العمالية بأن يذهب يهودي المنفى إلى فلسطين ليعمل بنفسه ويزرع أرضها بيديه، فيزيل ما علق بذاته في الشتات، ويكون آخر اليهود وأول العبرانيين (كما قال جوردون). وهكذا، فإن اليهودي إذا استأجر عاملاً عربيًا فقد هدم الفكرة الصهيونية من أساسها. ومن هنا طرح «جوردون» فكرة اقتحام العمل، أي أن يعمل اليهودي بنفسه، ثم اقتحام الأرض، أي أن يزرعها بنفسه، وأخيرًا اقتحام الحراسة، أي أن يحرسها بنفسه (وهذا ما نسميه «الزراعة المسلحة»). ورغم أن الديباجات المُستخدَمة ديباجات ثورية شعبوية تتسم بشيء من الجمال والجاذبية، فإنها في واقع الأمر تترجم نفسها إلى إحلالية. فهذه المفاهيم تعني في واقع الأمر تغييب العربي، والاستيلاء على الأرض بعد إخلائها من سكانها العرب مصدر العمالة الرخيصة التي كانت تتهدد المشروع الصهيوني من أساسه، وإحلال المستوطن الصهيوني محله. وبذلك تكون الصهيونية العمالية قد نجحت في التوصل إلى الصيغة التي تسمح بترجمة أهم عناصر الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة (أي توطين الفائض اليهودي في فلسطين بعد التخلص من العرب) إلى برنامج عملي وممارسة فعلية.

ويبدو أن أعضاء البورجوازية اليهودية المندمجة أو شبه المندمجة في الغرب ووسط أوربا (والتي جاء من صفوفها كثير من زعماء الصهيونية السياسية مثل «هرتزل» و«نورداو») كانوا واعين بحقائق الموقف وبصعوبات الاستيطان. كما أنهم لم يكن يعنيهم، من قريب أو بعيد، شكل الدولة الصهيونية ما دامت تؤدي الأغراض المطلوبة منها، أي إبعاد يهود شرق أوربا عنهم والقيام بدور المدافع عن المصالح «الإمبريالية». ولذلك، لم تمانع هذه القيادات «البورجوازية» في اتخاذ قرارات «اشتراكية» ثورية عديدة. فالنقطة الأولى في برنامج «بازل» تدعو إلى توطين اليهود في فلسطين بالوسائل اللازمة دون تأكيد أي محتوى طبقي أو نمط إنتاجي معيَّن. وبمرور الزمن، اكتشف جميع الصهاينة بشكل «برجماتي» أن الاستيطان الجماعي والعمالي

هو أهم أشكال الاستيطان، فعملية تمويل المشروع الصهيوني كان لابد أن تتم بشكل جماعي، كما أن المستوطنين اضطروا إلى التجمع على هيئة جزر متماسكة في وجه الرفض العربي. لكل هذا، نجد أن المؤتمرات الصهيونية الأولى (التي سيطرت عليها الطبقات الوسطى والحاخامات) وافقت على مبدأ تأميم الأرض باعتباره أهم أسس الدولة الصهيونية في المستقبل، كما اتخذت هذه المؤتمرات كثيرًا من القرارات الثورية الأخرى. وكان «وايزمان» (الصهيوني العملي البورجوازي) يعطف كثيرًا على النشاط الصهيوني العمالي ولم يكن يأبه باعتراضات المموِّلين اليهود اعتقادًا منه أن الصهيونية العمالية ستَخدم، في نهاية الأمر، المشروع الصهيوني.

وتجذُر ملاحظة أن الصهيونية العمالية الاستيطانية لا ترفض اليهودية الحاخامية وحسب وإنما تقدم نقدًا عميقًا للشخصية اليهودية في المنفى باعتبار أنها تود أن تُسبغ مركزية على المستوطَن الصهيوني فتزيد من شرعيته وتضمن تدفق الدعم المالي والسياسي عليه. وكان التصور أنه كلما زاد هذا النقد عمقًا زادت الشرعية وزاد الدعم، بل إن النقد العمالي الاستيطاني وصل إلى درجة رفض ما يُسمَّى «الهوية اليهودية» تمامًا واعتبارها من مخلفات الماضي، ومن ثم نشأت الدعوة إلى أن يكون المستوطنون آخر اليهود وأول العبرانيين، وأصبحت الدعوة للهوية اليهودية من أمراض المنفى.

وتؤمن الصهيونية العمالية بأزلية معاداة اليهود وإن كانت تعطي تفسيرًا اجتماعيًا ماديًا لهذه الظاهرة. وتتلخص المشكلة، حسب التصور الصهيوني العمالي، في أن التركيب الاجتماعي والحضاري لليهود يختلف عن التركيب الاجتماعي والحضاري للشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها، فاليهود الذين يُحرَّم عليهم ممارسة مهنة الزراعة كانوا يعيشون أساسًا في المدن، أما العمال منهم فهم لا يشكلون «بروليتاريا» صناعية وإنما ينتمون إلى قطاع «البروليتاريا» الرثة ومُحرَّم عليهم ممارسة كثير من الحرف والأعمال، أما أثرياء اليهود فإنهم يشتغلون بالتجارة والربا أو ببعض الصناعات الاستهلاكية. وهذا كله دليل على تَشوُّه البناء الطبقي عند اليهود وعلى هامشيتهم. وقد عبَّر «بوروخوف» عن هذه الفكرة بصورة الهرم المقلوب (لمزيد من التفاصيل

انظر الجزء المعنون «بوروخوف: الصهيوني الماركسي»، من هذا الفصل) وقد نتج عن هذا الوضع المتميز شيئان:

أولاً: أن كل الطبقات اليهودية في المجتمع ـ رأسماليين كانوا أو عمالاً ـ كانت تشكل وحدة متميزة مرفوضة من بقية المجتمع بسبب هامشيتها (وبسبب تراثها الفكري الديني القومي). وهذا يعني أن معاداة اليهود شيء موجه ضد كل اليهود بجميع طبقاتهم، وهي تكاد تكون مرضًا أزليًا لأن المجتمعات الاشتراكية اللا طبقية غير قادرة على حل هذه القضية لعدم إدراكها خصوصية وضع اليهود.

ثانيًا: أصيبت الشخصية اليهودية بالذبول والطفيلية لأنها فقدت علاقتها بالأرض الزراعية وبأي عمل منتج. وقد ازداد هذا الوضع حدَّة وتفاقمًا، بسبب ظهور طبقة رأسمالية محلية (في روسيا وبولندا) تُنافس الرأسماليين اليهود وترفض استئجار العمال اليهود وذلك بسبب التعصب الديني، ولأن العامل اليهودي في معظم الأحيان لم يكن يمتلك الخبرات. ولقد راحت هذه الرأسمالية المحلية الجديدة تؤلب الجماهير المسيحية المُستغَلة ضد كل من الرأسماليين والعمال اليهود، حتى لا تعرف هذه الجماهير مستغليها الحقيقيين. وتحليل أوضاع اليهود بعد سقوط «الجيتو» على هذا النحو فيه كثير من الجدة والصدق. ويشترك الصهاينة العماليون في الإيمان بأن اليهود فقدوا كثيرًا من الصفات القومية وإن كانوا مع هذا يشكلون أمة مستقلة أو أمة لها سمات الطبقة، وبأنها منبوذة في الغرب للأسباب التي ذُكرت آنفًا.

وبالتالي، فإن الحل الذي يطرح نفسه هو إخلاء أوربا من يهودها وتصفية الجماعات اليهودية (وإن كان «بوروخوف» يرى إمكان استثمار مثل هذه الجماعات وبالتالي وجوب الدفاع عن حقوقها السياسية). وتتم عملية التصفية من خلال نقل الكتلة البشرية اليهودية إلى فلسطين، أي تحويل الهجرة التلقائية (إلى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان) إلى استعمار استيطاني في فلسطين حيث ستُؤسَّس دولة صهيونية تُجسِّد القيم القومية اليهودية وتساهم في تطبيع الشخصية اليهودية وتُطهِّرها من أدران المنفى من خلال العمل اليدوي.

وقد طالب العماليون بأن تُجسِّد هذه الدولة القيم الاشتراكية والثورية وكل القيم

التقدمية المطروحة آنذاك في أوربا، ولا يخلو أي برنامج صهيوني عمالي من الحديث عن وحدة الطبقة العاملة. وفي الماضي، كان العماليون يتحدثون كذلك عن الأممية والتضامن «البروليتاري» العالمي وما شابه من شعارات. ولكن، داخل هذه الوحدة البنيوية الأساسية، توجد بنَى فرعية مختلفة. ولعل أهم هذه البنَى تيار «بوروخوف» الذي حاول توظيف المنهج «الماركسي» في خدمة رؤيته الصهيونية، فأكد الأساس الطبقي والاقتصادي للصهيونية، وخَلُص من تحليله إلى حتمية الحل الصهيوني كوسيلة لتزويد كل الطبقات اليهودية الهامشية بقاعدة للإنتاج. أما تيار «سيركين»، فقد ركز على العنصر الأخلاقي ووحدة الرؤية بين اليهود، ولذلك فهو يؤكد التعاون والأخوة ويُقلل أهمية الصراع الطبقي. وقد انصرف جل اهتمام «جوردون» إلى الجانب النفسي، ولذلك فقد ركز على فكرة اقتحام الأرض والعمل كوسيلة للتخلص من آفات المنفى وكوسيلة للولادة الجديدة وتحويل اليهود إلى قطاع اقتصادي منتج. وقد كُتب لأفكار «جوردون» و«سيركين» الشيوع في الأوساط العمالية الصهيونية.

ويعود ظهور الاتجاه العمالي إلى المؤتمر الصهيوني الثاني عام ١٨٩٨، لكنه قوبل برفض شديد من أغلبية المشاركين بزعامة «هرتزل» وكان الرافضون يقدِّمون الصهيونية آنذاك على أنها طريقة لتحويل الشباب اليهودي عن طريق الثورة. وبعد ذلك، عُقد مؤتمر في «لاهاي» عام ١٩٠٧ لجماعات عمال صهيون بقيادة «بوروخوف»، ثم انضمت لهم جماعات أخرى، مثل العامل الفتى (هابوعيل هاتسعير) والفتى الحارس (هاشومير هاتسعير) واتحاد العمل (أحدوت هعفودا).

ويمكن القول بأن الموجة الثانية من الهجرة اليهودية (١٩٠٥ ـ ١٩١٤) هي التي أتت بالمادة البشرية الاستيطانية العمالية. فالمهاجرون اليهود في الموجة الأولى من الهجرة كانوا في معظمهم من أبناء الطبقة الوسطى، ولذا فقد استقروا في المدن الفلسطينية، ولم يعمل منهم في الزراعة سوى ٥٪ فقط. أما مهاجرو الموجة الثانية فكانوا ـ لاعتبارات تتعلق بانتماءاتهم الطبقية «والأيديولوجية» على حدٍّ سواء ـ مصرين على العمل الزراعي الذي رأوه مفتاحًا لحل المسألة اليهودية وإصلاح الهرم الاجتماعي المقلوب عند اليهود.

لقد تمت هذه الموجة «الثانية» من الهجرة في سنوات الهجرة اليهودية الكبرى من روسيا وأوربا الشرقية إلى أمريكا، وحدثت نتيجة فشل ثورة ١٩٠٥ وازدياد معاداة اليهود في «روسيا القيصرية» نتيجة تعثُر التحديث. ولقد كانت الأقلية العقائدية هي التي هاجرت إلى فلسطين بدلاً من أمريكا. كانت هذه الأقلية في معظمها من الشبان (٧٧٪ كانوا في سن دون ٢٥ عامًا)، ولا يملكون أية مدخرات، ومتشبعون بالأفكار الشعبوية الروسية (المعادية للصناعة) وبالأفكار الثورية الاشتراكية. ولذا استخدموا هذه الديباجات في تبرير الاستيلاء على الأرض العربية وطَرْد سكانها، ولذا بدلا من المنطق الاستعماري التقليدي الذي يقوم بطرد السكان الأصليين وإبادتهم لأنهم من أجناس متخلفة لجأ هؤلاء المهاجرون إلى تبرير عمليات الطرد والإبادة من خلال ديباجات اشتراكية ملتهبة. فاستولوا على الأرض بحجة أن الأرض لمن يزرعها، وطردوا أصحابها منها بحجة أن إنتاجيتهم ضعيفة.

وقد تحوَّلت الصهيونية العمالية في المؤتمر الصهيوني الثامن عشر (١٩٣٣) إلى أكبر أجنحة المنظمة الصهيونية العالمية وأكثرها تأثيرًا على الصعيدين السياسي والعملي. ويعود هذا إلى نجاحها في مجالين أساسيين:

أولاً: نجحت الصهيونية العمالية فيما فشلت فيه كل الاتجاهات الصهيونية الأخرى، أي تجنيد المادة البشرية الأساسية للعملية الاستيطانية.

ثانيًا: نجحت الصهيونية العمالية في تنفيذ القسم الأكبر والأهم من عمليات الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة من خلال صيغ وأشكال مختلفة.

والبناء الاقتصادي السياسي في المُستوطَن الصهيوني نتاج نشاطات الصهيونية العمالية بالدرجة الأولى. «فالهستدروت» و«الكيبوتس» و«الهاجاناه» و«البالماخ» هي الأدوات التي استخدمها الصهاينة لتحويل جزء من فلسطين إلى مُستوطن صهيوني تحكمه دولة صهيونية وظيفية، وهي مؤسسات أوجدتها وسيطرت عليها الصهيونية العمالية التي لا تزال لها اليد الطولى في إسرائيل.

وكان من الممكن أن يصبح الصندوق القومي اليهودي الذي أسسه الممولون من أعضاء الجماعات اليهودية مؤسسة بلا هدف بدون المادة البشرية وبدون المؤسسات

العمالية التي حققت لها البقاء والاستمرار. ولذا ليس من الغريب أن نعرف أن أموال الصندوق القومي اليهودي ما بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٤٥ كانت تذهب، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى الاقتصاد العمالي. فالبند الوحيد الذي لم يكن يخضع لسيطرة شبكة الأحزاب والمؤسسات العمالية هو بند الإسكان في المدن البالغ ٨,٦٪ فقط من مجموع الإنفاق. أما باقي المصاريف، فكان يذهب مباشرةً إلى العمال، كمصاريف المستعمرات الزراعية والهجرة والتدريب والإسكان، كما كان يذهب بصورة غير مباشرة إلى مؤسسات يُشرف العمال عليها، كالمصاريف المتعلقة بالثقافة والأمن والصحة.

يُلاحَظ أنه مع تزايد اعتماد الدولة الصهيونية على يهود العالم، ومع تزايد خفوت النبرة الاشتراكية في صفوف الصهاينة العماليين، اختفى النقد «الراديكالي» للهوية اليهودية، بل استوعبت الصهيونية العمالية ديباجات الصهيونية الإثنية العلمانية وأصبحت الهوية اليهودية الرقعة المشتركة بين يهود الدولة الصهيونية ويهود العالم.

سيركين: رائد الصهيونية العمالية

يعد «نحمن سيركين» (١٨٦٨ ـ ١٩٢٤) هو أحد أهم مفكري الصهيونية العمالية. وُلد في روسيا لعائلة من الطبقة الوسطى عُرفت بالتدين، وتلقَّى تعليمًا تقليديًا ثم دخل مدرسة روسية ودرس بعد ذلك الاقتصاد في ألمانيا. انضم في شبابه لجماعة «أحباء صهيون»، وحضر المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧) ولكنه ظل من دعاة الصهيونية الإقليمية حتى عام ١٩٠٩.

رجع «سيركين» إلى أحضان المنظمة الصهيونية ممثلاً عن حزب عمال صهيون. وقد هاجر إلى الولايات المتحدة حيث استقر وكتب العديد من المقالات، كما أصدر مجلات باللغتين «اليديشية» والعبرية للدعوة للأفكار الصهيونية، ونشر رسالته للدكتوراه عام ١٨٩٨ في كراس بعنوان **المسألة اليهودية ودولة اليهود الاشتراكية**. وقد ساهم «سيركين» خلال الحرب العالمية الأولى في تأسيس المؤتمر اليهودي

الأمريكي وفي الدعوة له، وأيد فكرة الفيلق اليهودي وسافر كعضو في لجنة الوفود اليهودية إلى مؤتمر السلام في فرنسا عام ١٩١٧.

تبنَّى «سيركين» الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة وأدخل عليها ديباجة اشتراكية، فطرح رؤية للتاريخ اليهودي تستند إلى افتراض أن اليهود كانوا يكوِّنون دولة مستقلة ذات تاريخ مستقل. ويبدأ التاريخ اليهودي سيرته الحزينة من المنفى حين وجد اليهود أنفسهم في «الجيتو»، ولكنهم مع هذا حافظوا على هويتهم القومية المستقلة داخله وهو ما أدَّى إلى ازدواج الشخصية اليهودية. فهناك شخصية للخارج يتعامل اليهودي من خلالها مع الأغيار، وأخرى للداخل يتعامل من خلالها مع اليهود (وازدواجية المعايير هي إحدى أهم سمات الجماعات الوظيفية).

ثم فُرض الانعتاق فجأة على اليهود، الأمر الذي أدَّى إلى اندماجهم وتنازلهم عن هويتهم القومية، وأصبح اليهود جزءًا من الحركة «الليبرالية» التي تدافع عن حقوقهم. ولكن «البورجوازية» خانت المُثُل «الليبرالية» بعد ذلك وتراجعت عنها، وزادت حدة الصراع الطبقي، الأمر الذي أدَّى إلى زيادة حدة كُره اليهود، وخصوصًا بين الفلاحين والطبقات الوسطى. فالفلاحون مهددون بالاختفاء من المجتمع الإقطاعي ويرون اليهودي طليعة المجتمع الجديد الذي يتهددهم. أما الطبقات الوسطى، فهي مهددة بالهبوط في السلم الاجتماعي، كما أنها تنتمي إلى طبقات الملاك ولكنها لا تملك شيئًا ولا حتى عملها، وهي طبقة لا شخصية لها. ولذا، فإنها برغم عدائها للرأسمالية تناضل نضالاً ثوريًا يأخذ شكل كُره عنصري لليهود. والطبقة الحاكمة والكنيسة ورأس المال على استعداد لاستخدام هذا الاتجاه بين الفلاحين وأعضاء الطبقة الوسطى لصالحهم، ومن هنا فإن معاداة اليهود كانت موجهة على الدوام من قبَل معظم طبقات المجتمع ضد الفئات اليهودية كافة وبدرجة واحدة.

وقد كان الحل الاشتراكي المنطقي يتمثل في أن ينضم اليهود «للبروليتاريا» التي ستُنهي الصراع الطبقي فتنتهي بالتالي ظاهرة معاداة اليهود. وهنا يطرح «سيركين» عدة أسباب صهيونية ذات ديباجة اشتراكية ليبيِّن استحالة هذا الحل:

١ ـ لاحَظ «سيركين» أن الأحزاب الاشتراكية لا تأخذ الظروف الخاصة بالمسألة

اليهودية بعين الاعتبار ولذلك فهي عاجزة عن أن تطرح حلولاً لها. بل إن بعض الأحزاب الاشتراكية تتبنى مواقف معادية لليهود.

٢ ـ يُورد «سيركين» أسبابه الأخرى لطرح الصهيونية (أو «الاشتراكية اليهودية» كما يسميها) كحل وحيد للمسألة اليهودية وكلها تدور حول فكرة الخصوصية أو التفرُّد اليهودي.

٣ ـ ينتقد «سيركين» الاشتراكيين اليهود الذين تبنوا المُثُل الاندماجية أو الأممية كما ينتقد طرحهم لهويتهم القومية. ولكنه يلاحظ، في سعيه إلى تحديد هذه الهوية القومية اليهودية، أن اليهود سُلبَت منهم الخصائص القومية الظاهرية، فهم مشتتون يتحدثون جميع اللغات واللهجات ويعيشون بدون ملكية وطنية، ثم يضيف أنهم مع هذا كانوا (في الماضي) أمة مميَّزة «كان مجرد وجودها سببًا كافيًا لأن تكون».

٤ ـ يذهب «سيركين» إلى أن الوجود اليهودي هو رمز الضمير الإنساني، وبذا تصبح القومية اليهودية قيمة في ذاتها.

٥ ـ يرى سيركين أن اليهودي هو «البروليتاري» الأزلي. ومن هنا، فإن الاشتراكية اليهودية ليست معادلة للاشتراكية المسيحية وإنما هي معادلة للاشتراكية «البروليتارية»، والخصوصية اليهودية هي في جوهرها اشتراكية. ولذا، فإن الصهيونية بطبيعتها هي حركة احتجاج يهودية ثورية كبرى يرى بها كل اليهود، ولذا فهي ملك للجميع. ومن وجهة نظره، يرى «سيركين» أن الصهيونية لا تتعارض مع الصراع الطبقي وإنما تتجاوزه وحسب. فهي ستفيد الطبقة العاملة أساسًا ولكنها تتبنَّى الطبقات الأخرى كافة، وخصوصًا أن التاريخ اليهودي يجسد كثيرًا من القيم الثورية.

ثم يتوجَّه «سيركين» إلى طبيعة المجتمع الصهيوني الاستيطاني ليبين أن ثمة ظروفًا خاصة تجعل من الضروري أن يتخذ هذا المجتمع شكلاً اشتراكيًا:

١ ـ يُشير «سيركين» إلى وضع المهاجرين اليهود الطبقي، فهم بقالون وباعة متجولون

وحرفيون غير قادرين على التكيف مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الجديدة في «روسيا»، ولذا فإن هذه الجماهير تفكر في الهجرة بحثًا عن عمل وعن بناء اقتصادي اجتماعي جديد. ولجذب هذه الجماهير، لا يمكن أن يُطرَح عليها مجتمع مَبني على التفاوت لأن هذا سيعني عقدًا اجتماعيًا للعبودية الاجتماعية الجديدة. وبالتالي، لابد أن يكون المجتمع الجديد الذي يطمحون إليه مبنيًا على المساواة، وخصوصًا أن هذه الجماهير كانت متجهة إلى الولايات المتحدة حيث توجد الفرص الاقتصادية النادرة ونوع من الحراك الاجتماعي الأكيد.

٢ ـ ستسود دولة اليهود الاشتراكية ثقافة لا دينية تنبع من الإثنية اليهودية، ولذا فستكون بمنزلة الحصن الذي يحمي القومية اليهودية المهددة بالتآكل في المجتمع الاشتراكي والغربي باتجاهاته الاندماجية. وهذه الثقافة العمالية سترب بين الطموح العالمي لدى العمال ورؤى الأنبياء اليهود في العهد القديم.

٣ ـ يضيف «سيركين» إلى كل هذه الأسباب المؤدية إلى «حتمية» الصهيونية العمالية سببًا أخيرًا هو أن اليهود المتأثرين برؤية الأنبياء لم يُصلوا طيلة حياتهم من أجل العودة ليؤسِّسوا دولة مثل كل الدول، أي أن حتمية الاشتراكية الصهيونية تضرب بجذورها في أحلام اليهود عبر التاريخ وتصبح مثل العهد مع الرب علامة تميُّز وانفصال عن كل شعوب الأرض.

٤ ـ يبين «سيركين» أن طبيعة المشروع الاستيطاني الصهيوني تتطلب أن يتم هذا المشروع بالطريقة الاشتراكية الجماعية لأن مشروعًا ضخمًا لتغيير اقتصاد فلسطين وتركيبها السكاني يتطلب وَضْع خطط بعيدة المدى، والمشروع الحر بطبيعته لا يمكنه أن يقوم بذلك.

٥ ـ ويتطلَّب هذا المشروع الضخم تمويلاً كبيرًا لا يستطيع رأس المال اليهودي الصغير أن يقوم به. ولذا نادى «سيركين» بما سماه «التراكم الاشتراكي»، أي أن تقوم المنظمة الصهيونية بتمويل المشروع الاستيطاني عن طريق تجميع رأسمال قومي، وتظل ملكية الأراضي ملكية عامة وتُوظَّف الأموال لا للربح وإنما للاستثمار الاجتماعي وعلى أساس التعادل.

٦ ـ ثم يقدم «سيركين» ديباجة اشتراكية أيضًا للطبيعة الإحلالية للمشروع الصهيوني باعتباره مشروعًا استيطانيًا غربيًا أبيض، فدولة يهودية رأسمالية تعني أن آليات السوق والعرض والطلب ستتحكم فيها، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض الأجور «إلى درجة تجعل قبول أي يهودي أوربي لها مستحيلاً»، ولذلك سيقوم العمال مع المواطنين الأصليين (أي العرب) بملء الفراغ، وسيقضي هذا على الجانب الإحلالي من المشروع الصهيوني.

٧ ـ يربط «سيركين» بين حركة التحرر القومي والاشتراكية، وبالتالي بين الصهيونية والاشتراكية، ويرى أن الصهاينة سيشكلون حركة هجرة ذات طابع تقدُّمي وسيتصلون بالحركات القومية المماثلة بين الشعوب غير الإسلامية في الدولة العثمانية التي يجب تقسيمها على أسس قومية بحيث تكون فلسطين من نصيب اليهود. كما يرى أن «إرتس يسرائيل» قليلة السكان ويمكن تفريغها من سكانها حتى يتسنى توطين اليهود الذين تود الدول الغربية التخلص منهم. وإذا قاوم العرب عملية التفريغ فسيكون هذا أكبر علامات تخلُّفهم ورفضهم الوعي «البروليتاري» ورفضهم «أيديولوجيا» تقدمية اشتراكية، الأمر الذي يعني أحقية نقلهم.

وبرنامج «سيركين» هو نفسه الصيغة الصهيونية الأساسية مع إضافة الديباجة الاشتراكية والإثنية، ذلك أن قبول ظاهرة معاداة اليهود وحل المشكلة اليهودية عن طريق الاستعمار، وتفريغ أوربا من يهودها، وتفريغ فلسطين من عربها، والاعتماد على الأثرياء اليهود، والتحالف مع القوى الإمبريالية وضرورة اللجوء للعنف، وغير ذلك من الثوابت، موجود في الصيغة الصهيونية الأساسية.

وقد قام «سيركين» بزيارة فلسطين في العشرينيات، وكانت المقاومة العربية للغزوة الصهيونية قد بدأت، وقبل موته في «نيويورك» سمع عن الإضرابات العنيفة التي وقعت عام ١٩٢٤. وقد أثَّر فكر «سيركين» في كثير من الصهاينة الاشتراكيين والأحزاب الصهيونية العمالية.

«أهارون جوردون» (١٨٥٦ ـ ١٩٢٢) من أهم مفكري الصهيونية العمالية وأحد أعمدة الاستيطان الصهيوني في فلسطين. وُلد في بودوليا (روسيا) في بيئة زراعية تركت أثرها العميق فيه، وقد تلقَّى تعليمًا دينيًا ثم علمانيًا، وعمل محاسبًا حتى عام ١٩٠٣. وفي تلك الفترة، فَقَد إيمانه باليهودية وبحركة التنوير، وتأثر بأفكار «تولستوي» والحركة الشعبوية الروسية، وتبنَّى رؤية «آحاد هعام» الصهيونية ووثنيته اللادينية. وتعرَّف خلال ذلك إلى جماعة «أحباء صهيون» وأصبح من أتباعها المتحمسين. وحينما بيعت الضيعة التي كان يعيش ويعمل فيها عام ١٩٠٤، هاجر إلى فلسطين حيث اشتغل عاملاً زراعيًا يدويًا في المستوطنات اليهودية هناك (وكان عمره آنذاك ٤٨ سنة على عكس الأكثرية الساحقة من مهاجرى الهجرة الثانية). أنجب «جوردون» سبعة أطفال لم يبق منهم سوى اثنين. وقد حاولت أسرته أن تُثنيه عن عزمه على الاستيطان ولكنه نجح في إحضارها إلى فلسطين إلا ابنه الأكبر الذي عاد إلى حظيرة الدين اليهودي وانفصل عن أبيه. وفي عام ١٩٠٩، نشر «جوردون» في مجلة العامل الفتى مجموعة من المقالات يشرح فيها أفكاره، وهي مجلة جماعة عمالية معارضة لجماعتي «عمال صهيون» و«اتحاد العمل».

ينطلق «جوردون» من نقد عميق للجماعات اليهودية ولليهودية التي قضت تاريخها معزولة عن الطبيعة، مسجونةً داخل أسوار المدينة، ففقدت حب العمل. فالتلمود يقول إنه عندما ينفذ اليهود إرادة الإله سيقوم الآخرون بتنفيذ أعمالهم نيابةً عنهم، وهكذا تحوَّل اليهود إلى شعب طفيلي ميت. وإلى جانب هذا، فَقَد اليهود أيضًا مقومات الشخصية القومية المستقلة. فهم طفيليون لا في العمل المادي وحسب وإنما في المنتجات الثقافية كذلك، فهم يعتمدون على الآخرين ماديًا وروحيًا. إن الجماعات اليهودية في العالم سلبية في تَلقِّيها واستهلاكها حضارة الآخرين، فكل الشعوب تعيش من ثمرة عملها إلا اليهود. والحضارة كما يرى نتاج عملية تَطوُّر طبيعية لم يساهم فيها اليهود. ولذا، فإن اليهود المندمجين في حضارة غير يهودية سيكتسبون هوية غير يهودية جديدة ويتحولون بذلك إلى أشخاص غير طبيعيين ناقصين ومنشطرين داخليًا.

والحل الذي يطرحه «جوردون» هو الحل الصهيوني، أي إسقاط اليهودية كدين وتحويل اليهود إلى مادة استيطانية، ولكنه يضيف إلى هذا المشروع ديباجته الخاصة. يذهب «جوردون» إلى أن اليهود يوجد أمامهم طريقان لا ثالث لهما: إما الاستمرار في حياة المنفى المريضة أو الخوض في طريق الحياة القومية الصحيحة، والواقع أن اختيار أحدهما يعني استبعاد الآخر. ولذا، يقترح «جوردون» على الرواد الصهاينة في فلسطين أن يكونوا آخر اليهود وأن يصبحوا رواد أمة عبرانية جديدة تتكون من رجال ونساء تربطهم علاقة جديدة بالطبيعة. وهو يدعو إلى تصفية «الدياسبورا» (الجماعات اليهودية) تمامًا، وإن تم الاحتفاظ بهم، فيجب أن يكونوا بمنزلة المستعمرات في علاقتهم بالوطن الأم، يزودونه بالمادة البشرية المطلوبة والدعم المالي والسياسي.

وينطلق «جوردون» من إيمان بالواحدية المادية الكونية، ولذا فهو يرى أن ثمة وحدة كونية بل تماثلاً كاملاً بين الإنسان والطبيعة. غير أنه إذا كان الإنسان مجرد جزء عضوي من الطبيعة، فإن العقل الإنساني يفقد أهميته (فالعقل مركز الذاكرة ووسيلتنا للوصول إلى المعرفة التاريخية). بل إن العقل ـ حسب تصوُّر «جوردون» ـ يصبح حينئذ مصدر اغتراب الإنسان عن مصادر حياته، لأن المعرفة العقلية تقف على طرف النقيض من الحياة الكونية (وهنا يتضح تأثير «نيتشه» العميق). وإذا كان العقل هو مصدر اغتراب الإنسان، فإن المعرفة الحدسية هي التي تقلِّل غربته، وهي التي تجعله قادرًا على الامتزاج بالطبيعة وبالقوة الكونية. إن حياة الإنسان مرتبطة بالحياة الخفية للكون (كما كان يزعم القبَّاليون). لكن الإنسان الذي ينبغي أن يعود جزءًا من الطبيعة عليه أن يتخلى عن العقل وعن أية حدود تفصل بينه وبين الطبيعة والقوة الكونية التي تسري فيها وفيه، وعليه أن ينغمس في تجربة دينية صوفية حلولية. وهنا نجد أن الدين لا يعلو على الطبيعة وإنما هو جزء لا يتجزأ منها. ونحن هنا، نجد الثالوث الحلولي وقد تحوَّل إلى ثالوث عضوي: فمن الإله والإنسان والطبيعة ننتقل إلى قوة الكون التي تسري في كلٍّ من الإنسان والطبيعة وتُوحِّدهما.

هذا الحديث «الرومانسي» عن الطبيعة والكون يُخفي كل المفاهيم الصهيونية الأساسية، فهو يعني أولاً رفض الدين اليهودي، فالحياة الطبيعية الجديدة هي بالنسبة

لجوردون بمنزلة الدين لليهودي الورع المخلص، أي أنه سيُسقط المثل الدينية ويتبنَّى المثل الإثنية المطلقة المكتفية بذاتها، أي أنها حلولية موت الإله حيث تصبح الذات الإثنية هي العبد والمعبود والمعبد. ويقول في تعريفه العامل الكوني: إنه الانتماء العرْقي، وهو مجموعة من القوى العقلية والجسدية التي تؤثر في شخصية كل فرد من أفراد مجموعة هذا الجنس. والواقع أن هذا التعريف هو نفسه الفكرة «الجرمانية والسلافية» للشعب العضوي. ولذا، فهو يؤكد أن هذا العنصر الكوني لا يمكن أن يتحقق بالنسبة لليهود إلا في فلسطين حيث يرتبط الدم بالتربة، أما في المنفى «فالذات العرْقية تنكمش على نفسها بدون أي مصدر للحياة».

ثم نأتي أخيرًا للمفهوم المحوري، مفهوم دين العمل، وهي فكرة تستند إلى بعض أفكار الشعبويين الروس (النارود نكي)، كما أن لها جذورًا في الفكر «الحسيدي» وتراث «القبَّالاه» وبالوضع الاقتصادي في منطقة الاستيطان، وقد أضفى جوردون عليها غلالة عصرية لتصبح إطارًا جيدًا للمشروع الصهيوني. إن دين العمل عند «جوردون» إن هو إلا وسيلة من وسائل العودة للطبيعة الكونية والاتحاد بها، فعن طريق العمل اليدوي يُنشئ الإنسان علاقة عضوية مع الطبيعة (مثل علاقة الرسام بالصورة وليس علاقة المشتري بها) ويصبح العمل الزراعي (وحَرْث الأرض بالذات) عملاً روحانيًا وقيمة أخلاقية في حد ذاته. ولكن الأساسات الصهيونية توجد وراء الحديث الكوني، إذ يقول «جوردون» إن حياة الإنسان الإبداعية والأخلاقية لا يمكن أن تتم على نحو فردي، بل لابد أن تتم على نحو قومي. فالقومية هي العنصر الكوني فينا، والطبيعة خلقت الشعب كحلقة وصل بين الكون والفرد، إذ أن الشعب هو جماعة طبيعية تُجسِّد علاقات كونية حية. والبعث القومي، حسب تصوُّر «جوردون»، لا يمكن أن يتم عن طريق إعادة التنظيم الاجتماعي ولا من خلال الحركات الجماهيرية وإنما من خلال جماعة متحدة بشكل عضوي وذات علاقة عضوية بالطبيعة. فالصهاينة لم يأتوا للصراع الطبقي وكُره الطبقات ولا من أجل الاشتراكية أو باسمها وإنما أتوا باسم الشعب العضوي اليهودي. ولذا، فإن مضمون الصراع قومي صرف، بالمعنى العضوي للكلمة الذي يستبعد الآخرين تمامًا. وإن كان ثمة اشتراكية، فهي اشتراكية عضوية

(إن صح التعبير) مقصورة على اليهود وحدهم. لكل هذا، يرى «جوردون» أن البعث القومي اليهودي لن يتم إلا عن طريق دين العمل الجماعي على الأرض المملوكة ملكية جماعية حيث يعود الشباب اليهودي للأرض المقدَّسة ليحرثوها ويزرعوها بأنفسهم دون أن يسمحوا لأي عامل عربي. أما إذا عاد العامل اليهودي ليعمل في مصانع أو مزارع الآخرين دون استقلالية، فإنه سيفشل في تحقيق أهداف المشروع الصهيوني. والعمال اليهود، إلى جانب ذلك، لن يعيدوا بَعْث أنفسهم وتطبيعها وغَسْل أدران المنفى عنها إن لم يعملوا بأنفسهم، فالشخصية اليهودية التي أحضروها معهم لابد أن يتم التخلص منها.

وإن لم يعمل اليهود بأنفسهم، فإنهم لن يحلوا محل الغريب. ولو حصل الصهاينة على كل سندات ملكية الأرض التي يطالب بها الصهاينة الدبلوماسيون (الاستعماريون)، أو براءة الاستيطان الدولية التي يطالب بها الصهاينة السياسيون (الاستعماريون أيضًا)، فإن البلد مع هذا سيظل في يد من يعمل فيه، أي في يد العرب. ولذا، لا ينبغي الاكتفاء بشراء الأراضي من العرب وإنما يجب إحلال اليهود محلهم، فبدون العمل العبري سيظل المستوطن الصهيوني في أيديهم. ولهذا، يرى «جوردون» أن الطبقة العاملة اليهودية هي عماد المشروع الصهيوني. ولا شك في أن منطق «جوردون» الرومانسي في مجال تأليه العمل لعب دورًا كبيرًا في تجنيد شباب اليهود الثائرين في أوربا. ولكن «جوردون» في معرض مواجهته مع العرب لا يكتفي بالمنطق الرومانسي وإنما يتحدث كذلك عن حق اليهود الأبدي في الأرض الفلسطينية، وهو حق ينسخ كل الحقوق الأخرى، ثم يضيف: وخصوصًا أنْ العرب لم يخلقوا أي شيء طوال فترة استيلائهم على الأرض المقدَّسة، أي أنه ينظر إلى العربي من خلال مقولة العربي المتخلف كي يبرر الاستيلاء الصهيوني على الأرض.

وقد كان «جوردون» من أوائل من نظَّموا الإضرابات ضد المزارع اليهودية التي استأجرت عربًا، وكان من بين سكان مستوطنة «داجانيا» التي نظمت إضرابًا وطلبت عزل المدير الذي عينته المنظمة الصهيونية. وقد استجابت المنظمة لمطالب المضربين وتمت إدارة المزرعة على أساس تعاوني وأخذت الحياة فيها شكلاً جماعيًا، وكانت هذه بداية الحركة «الكيبوتسية». وقد قضى «جوردون» آخر أيامه

في «داجانيا». وبرغم أنه لم يشغل أي منصب رسمي في الحركة الصهيونية، فقد أثر فيها تأثيرًا عميقًا.

جُمعت آثار «جوردون» في عدة مجلدات تحت عنوان كتبي. وقد أطلق اسمه على المتحف الإقليمي للطبيعة والزراعة في «داجانيا»، كما سُمِّيت باسمه «حركة جوردونيا للشباب» التي تنتمي لحركة «العامل الفتى» والتي نشطت بين الحربين العالميتين.

«بوروخوف»: الصهيوني الماركسي

إذا كان «سيركين» و«جوردون» من أهم المفكرين الصهاينة العماليين، فإن «بوروخوف» هو أهمهم طرا وأعمقهم أثرا. واسمه بالكامل هو «دوف بير بوروخوف» (١٨٨١ ـ ١٩١٧) وهو مؤسس حركة «عمال صهيون» وزعيمها. وُلد في روسيا وتلقى تعليمًا علمانيًا، وكانت نشأته في مدينة كان يُنفَى إليها الثوريون الروس، وكان أبوه عضوًا في جمعية «أحباء صهيون»، الأمر الذي ترك أثرًا عميقًا فيه، فقد ظل طوال حياته يحاول الجمع بين الصيغة الصهيونية الأساسية والديباجات الاشتراكية. وكان عضوًا في الحزب الاشتراكي الديموقراطي، ولكنه استقال عام ١٩٠٦ ليكوِّن حزب عمال صهيون. وفي العام نفسه، نشر «بوروخوف» مقاله الشهير «برنامجنا». كما وضع برنامج الحزب بالاشتراك مع «إسحق بن تسفي» (وهذا الحزب هو أول حزب صهيوني يصل للصيغة الصهيونية التي تجعل الاشتراكية الأداة الوحيدة للاستيطان). وقد قُبض عليه عام ١٩٠٧، وحينما أفرج عنه ذهب إلى «لاهاي» حيث أسَّس الاتحاد الدولي لأحزاب عمال صهيون، وشغل منصب الأمين العام للاتحاد حتى وفاته. وقد تَنقَّل في أنحاء أوربا داعيًا لصهيونيته ذات الديباجة الاشتراكية، كما شرح معظم أفكاره في كتاب **الحركة العمالية اليهودية في أرقام** (١٩١٨)، أجرى أبحاثًا في اللغة «اليديشية» ودراسات اجتماعية عديدة. وقد انتقل إلى الولايات المتحدة بعد اندلاع الحرب العالمية حيث قام بنشاط فعال لا في صفوف حزبه وحسب بل في صفوف المؤتمر الأمريكي اليهودي. وقد ساهم في تأسيس الفيلق اليهودي مع كلٍّ من «بن

جوريون» (العمالي) و«جابوتنسكي» (اليميني)، وظل طوال حياته يتعاون مع كل الصهاينة بغض النظر عن انتمائهم الطبقي أو العقائدي.

وعندما قامت ثورة «كيرنسكي»، عاد «بوروخوف» ليشارك في مؤتمر الأقليات متخذًا موقفين متعارضين يعبِّران عن التناقض المبدئي في تفكيره. ففي أغسطس ١٩١٧، طالب في مؤتمر لحزب عمال صهيون في روسيا بتوطين اليهود في فلسطين على أسس اشتراكية! ولكنه في سبتمبر من العام نفسه، قدَّم بحثًا أمام مؤتمر الشعوب في كييف عنوانه «روسيا: كومنولث الأمم».

ويتلخص إنجاز «بوروخوف» الفكري في أنه زاوج بين الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة وديباجات اشتراكية ثورية مستمدة من الأفكار اليسارية السائدة في شرق أوربا بين صفوف المثقفين والعمال. ويُقسِّم «بوروخوف» البشرية من وجهة النظر الاجتماعية والاقتصادية إلى أمم ثم طبقات، ويرى أن الأمم ككيانات حضارية عضوية تتسم بقدر عال من الثبات وتوجد قبل الطبقات. ولذا، فإن الأمم باقية أما الطبقات فتتغير. وقد تعرضت الأمم إلى تأثيرات وتغيرات شتى، والأمة العضوية هي النقطة المرجعية النهائية والقيمة الحاكمة الكبرى وهي تظل دون تغيُّر يُذكر في أساسياتها الحضارية.

ويفسِّر «بوروخوف» مسألة انقسام البشر إلى أمم وطبقات على أساس وجود علاقات إنتاج تُقسِّمهم إلى طبقات، وظروف إنتاج تُقسِّمهم إلى أمم. وظروف الإنتاج هي الاختلافات الجغرافية والأنثروبولوجية والتاريخية بين المجموعات البشرية المختلفة. كما أن عملية تطوُّر قوى الإنتاج نفسها يمكن أن تأخذ عدة أشكال تبعًا لاختلافات ظروف الإنتاج.

يَنتُج عن هذا أن ثمة أممًا تخضع للاضطهاد، فهي لا تسيطر على ظروف الإنتاج الخاصة بها. وسيُلاحظ في هذه الحالة أن الرموز القومية والجوانب الثقافية الخاصة بهذه الأمة ستكتسب أهمية بالغة لأنها ستوجِّه جهود جميع أعضاء هذه الأمة نحو تقرير المصير (أي السيطرة على ظروف الإنتاج الخاصة بهم) بدلاً من الصراع الطبقي (أي التناقضات داخل علاقات الإنتاج). وكل طبقة، داخل الأمة، لها اهتمامها الخاص

بظروف الإنتاج، وخصوصًا عنصر الأرض (فهي القاعدة الإستراتيجية للصراع الطبقي). حينئذ تظهر حركة قومية ثورية تستوعب التركيب الطبقي للمجتمع ولكنها لا تَحجُب بالضرورة الوعي الطبقي، ويسميها «بوروخوف» «قومية الطبقة التقدمية الحقيقية» أو «قومية «البروليتاريا» الثورية المنظمة للشعوب المضطهدة»، وتطرح برنامج الحد الأدنى الذي يهدف إلى ما يلي:

١ ـ تأكيد ظروف الإنتاج الطبيعية للأمة.

٢ ـ تأمين قاعدة طبيعية لعمل البروليتاريا وللنضال الطبقي. وبالتالي يظهر تركيب طبقي صحيح وصراع طبقي سليم، وبعدها تقوم البروليتاريا بنضالها الثوري على أساس سليم داخل التشكيل القومي الجديد.

ثم ينصرف «بوروخوف» لتعريف المسألة اليهودية داخل هذا الإطار، فيقرر أن ما يميِّز اليهود كشعب (أو نصف شعب أو شبه شعب) هو أنهم شعب «لا أرض له». وهذا الوضع الشاذ نتج عنه ما سماه بنظرية «الهرم المقلوب»، فكل شعب يتكون من فئات اجتماعية وطبقات تأخذ شكل الهرم الذي يتكون من قاعدة عريضة تساهم في العمليات الإنتاجية الأساسية. وكلما بَعُدت العمليات الاقتصادية عن هذه العمليات الأساسية، قلَّ عدد العاملين فيها حتى نصل إلى قمة الهرم. ويجد «بوروخوف» أن هذا الهرم الاجتماعي مُشوَّه تمامًا عند اليهود إذ يوجد في صفوفهم عدد كبير من المحامين والأطباء والمفكرين وغيرهم ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى والعمليات الإنتاجية الهامشية، مع قلة قليلة (إن وُجدت) من الفلاحين بالإضافة إلى بروليتاريا صغيرة الحجم نسبيًا. وكل هذا يرجع إلى عدم وجود ظروف أو أحوال إنتاج خاصة باليهود، ولذا فهم يظلون بمعزل عن بعض قطاعات الإنتاج التي تظل حكرًا على الأمة التي تستضيفهم. وبظهور الرأسمالية وازدياد التطور الصناعي والتنافس الرأسمالي، بدأت الجماهير اليهودية تتحول من حرفيين إلى «بروليتاريا». ولكن، بسبب عزلة اليهود، وبسبب ظاهرة معاداة اليهود المنتشرة في صفوف «البورجوازية» «والبروليتاريا» المسيحية، لم يكن العامل اليهودي يجد عملاً إلا عند الرأسمالي اليهودي الذي كان يستثمر رأسماله عادة في الصناعات الاستهلاكية (لأسباب أوضحها بوروخوف).

ولكل ما تقدَّم، فإن تحوُّل الحرفيين اليدويين اليهود إلى «بروليتاريا» صناعية كان يتم ببطء شديد وأحيانًا كان يتوقف كلية. ونظرًا لأن «البروليتاريا» اليهودية كانت تعمل في الصناعات الاستهلاكية فحسب، فلم يكن بإمكانها أن تشل الاقتصاد إن قامت بإضراب عن العمل. وبالتالي، لم يكن بإمكانها الدفاع عن نفسها أو المطالبة بحقوقها.

واستجابة لهذا الوضع الشاذ، طُرحت حلول عديدة من بينها الاندماج والديموقراطية السياسية أو الثورة «البورجوازية». ولكن «بوروخوف» بيّن أنها عملية مركبة تؤدي إلى إعتاق اليهود في المرحلة الأولى، ثم تزيد من حدة المنافسة القومية في مرحلة لاحقة الأمر الذي يزيد حدة معاداة اليهود. ولهذا، رفض «بوروخوف» الاندماج كحل للمسألة اليهودية.

ثم يقدم «بوروخوف» تحليله لاستجابة الطبقات اليهودية المختلفة للمسألة اليهودية وللحل الصهيوني:

١ ـ طبقة «البورجوازية» الكبيرة في الغرب: وهي طبقة لا تَحصرُ نفسها في السوق المحلية، وليست لها أية مشاعر قومية، فهي ذات نظرة عالمية ويمكنها حل مشكلتها عن طريق الاندماج. ومع هذا، يُشكِّل تدفُّق يهود شرق أوربا الفقراء على غرب أوربا مصدرًا كبيرًا لقلقهم، فهو يهدد عملية الاندماج التي يطمح إليها أعضاء هذه الطبقة بل يهدد مواقعهم الطبقية ومكانتهم الاجتماعية. وهذه الطبقات الغنية القومية تمقت الجماهير اليهودية الضعيفة، ولكن معاداة اليهود تُذكِّرها بقرابتها لها، وهو ما حَوَّل المسألة اليهودية بالنسبة لها إلى عبء مفروض عليها. ولذا، فهي تبذل جهدًا غير عادي لتجد مخرجًا أمينًا يبعد هذه الجماهير عنها. وتبحث عن حل يهودي للمسألة اليهودية كوسيلة للتخلص من الجماهير اليهودية. ولكل هذا، تكمن داخل صدر اليهودي الغربي المندمج نفسان: نفس الأوربي المعتز بنفسه، ونفس إخوانه اليهود الشرقيين (دون أن يكون هناك خيار في ذلك).

٢ ـ يهود أوربا الشرقية من «البورجوازيين» الكبار: وهؤلاء مختلفون عن أقرانهم من أثرياء الغرب لأنهم يتأثرون بشكل أكثر مباشرة بحالة اليهود الراهنة.

٣ـ الطبقة الوسطى: وهي طبقة أكثر ارتباطًا بالدعوة القومية لأن مصالحها تعتمد على السوق التي تستطيع الجماهير اليهودية ارتيادها امتدادًا للغة القومية والمؤسسات الثقافية، وعلى هذا، فإن هذه الطبقة تُعتبر سندًا للصهيونية الإثنية، وهي لذلك لا تبحث عن حل جذري بل تَقْبل الحلول الليبرالية، وتدافع عن الثقافة اليهودية بل عن الدولة اليهودية. ولكنها، ما دامت تحافظ على مواقعها الطبقية، تبقى خارج الدائرة اليهودية.

٤ ـ «البورجوازية» الصغيرة المنهارة «والبروليتاريا»: وهذه طبقة معزولة وتبحث عن سوق يحررها من عزلتها، ومشكلتها هي «مشكلة شعب منفي يبحث عن مكان يجد فيه أمنًا اقتصاديًا»، أي أن هذه الطبقة وحدها هي الشعب العضوي المنبوذ الذي يشكل جوهر المسألة اليهودية.

من هنا كانت الهجرة اليهودية. وقد بدأت الجماهير اليهودية بالفعل تهاجر بأعداد كبيرة إلى الولايات المتحدة. ولكن الهجرة، كما قال «هرتزل» من قبل، لا تحل المسألة اليهودية، فهي تترك اليهود عاجزين في بلاد غريبة وهم يضطرون إلى التجمع لتسهيل عملية التكيف مع البيئة الجديدة. ولكن التجمع يعزلهم مرة أخرى ويعرقل عملية التكيف ويفرض عليهم المحافظة على تقاليدهم الاقتصادية السابقة (ميراثهم الاقتصادي) ويتركزون فيها، ويتحولون بسبب ذلك إلى المراحل الأخيرة من الإنتاج وهو قطاع البضائع الاستهلاكية (أي أنهم يتحولون مرة أخرى إلى ما يشبه الجماعة الوظيفية). ومن ثم، فإنهم يظلون عاجزين عن الهيمنة على ظروف الإنتاج ويكونون أول ضحايا الأزمة الرأسمالية، ولذا فإن حاجة اليهود لتنمية قواهم الإنتاجية المستقلة تظل مسألة قائمة تتطلب حلاً.

ويقترح «بوروخوف» الحل، وهو في جوهره الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة حيث تتحول الهجرة إلى استعمار واستيلاء على الأرض. ولكن «بوروخوف» يضيف ديباجة اشتراكية إذ يصبح الاستيلاء على الأرض هو حصول الشعب اليهودي على قاعدة استراتيجية وعلى ظروف إنتاج مقصورة عليه وحده وخصوصًا الأرض، الأمر الذي سيُمكنه من أن يتواجد في المستويات الدنيا من العملية الإنتاجية وأن يعيد الهرم

المقلوب إلى وضعه الطبيعي على قاعدته. وهذا المطلب تشترك فيه كل الطبقات اليهودية من أعضاء الأمة اليهودية العضوية التي تعاني من عدم السيطرة على ظروف الإنتاج.

ثم يُورد «بوروخوف» المزيد من الأسباب الدالة على حتمية الحل الاشتراكي الصهيوني للمسألة اليهودية، أي ضرورة الاستيلاء على أرض واستعمارها حتى تشكل قاعدة للإنتاج. أما بالنسبة للاشتراكية، فيُورد «بوروخوف» أن المشروع الصهيوني يحتاج إلى قوى تقوم بتنظيم حركة الجماهير اليهودية المهاجرة وتوجيهها، وهو أمر مُلقى على عاتق «البروليتاريا» اليهودية. ولكنه مع ذلك كان يعترف بأن الهدف النهائي للصهيونية هدف بورجوازي، وهو إيجاد حكم سياسي إقليمي ذاتي، وإيجاد دولة يهودية يتم دمجها في المجتمع الدولي، كما أنه كان يدرك أن بناء الدولة لا يمكن أن يتم إلا بأموال «بورجوازية» وتنازلات سياسية ومساندة دولية (إمبريالية) لا يمكن إلا «للبورجوازية» اليهودية وحدها أن تحصل عليها. ولكنه، مع هذا، كان يجد أن ذلك يشكل خطوة نحو الاشتراكية، على اعتبار أنه سيُطبع ظروف الإنتاج والصراع الطبقي بالنسبة للطبقة العاملة اليهودية، كما أن دور العمال يمكن أن يتركز في حماية الدولة الصهيونية وفي محاولة فرض سمات تقدمية عليها.

ولكن، إذا كان المطلوب هو الأرض وحسب، فلماذا فلسطين بالذات (وكان «بوروخوف» من معارضي مشروع شرق أفريقيا)؟ يجيب «بوروخوف» عن هذا السؤال بديباجات اشتراكية مصقولة. فالعمال اليهود ـ حسب قوله ـ ينظرون إلى استعمار فلسطين ونمو «البروليتاريا» كظاهرتين متلازمتين ومرتبطتين إحداهما بالأخرى، فالوعي الطبقي «لعمالنا» لا ينطلق من المصالح الأنانية الضيقة التي تتعارض مع مصالح الأمة في مجموعها، ولذا فهم طليعة الشعب اليهودي. ويضيف «بوروخوف» الأسباب التالية لضرورة الاستيلاء على أرض فلسطين دون أي أرض أخرى:.

١ ـ هذا البلد لا يمثل أي إغراء بالنسبة للمهاجرين من شعوب أخرى، ولذا فهو لن يجذب سوى المهاجرين الكادحين من اليهود.

٢ ـ يجب أن تكون الأرض التي سيتم الاستيلاء عليها مغرية بالنسبة للرأسمالي اليهودي الصغير والمتوسط بحيث يجد فيها وفي البلاد المجاورة سوقًا لمنتجاتها.

٣ ـ يجب أن يكون هذا البلد متخلفًا شبه زراعي.

٤ ـ يجب أن يكون البلد ذا مستوى ثقافي متدن وذا نمو سياسي منخفض.

ومن وجهة نظر «بوروخوف»، فإن فلسطين تتوافر فيها هذه المواصفات المادية، فهي بلد شبه زراعي، كما أن الشعب الذي يقطنها ليس ذا طابع اقتصادي أو حضاري مستقل فهم منشقون ومفتتون، كما أنهم لم يتبلوروا في كيان اجتماعي متماسك الأمر الذي يجعلهم غير قادرين على التنافس مع رأس المال اليهودي والطبقة العاملة اليهودية. كما يمكن استيعابهم وصهرهم في الشعب اليهودي، فليس بإمكانهم الوقوف أمام قوى التقدم الاشتراكية.

وفلسطين، علاوة على كل هذا، جزء من الإمبراطورية العثمانية وهو ما يعني أن المستوطنين اليهود سيدخلون حربًا ضد السلطان التركي المتخلف. وقد كان «بوروخوف» يتصور أن رأس المال اليهودي سيهاجر إلى «الأرض» بشكل عفوي، وذلك ليبني هناك صناعة راسخة، ثم تهاجر في أعقابه آلاف مؤلفة من العمال اليهود.

وعملية الاستيطان هذه هي التي ستحل مرض «الطاقة الفائضة» عند اليهود، مأساة «البروليتاريا» اليهودية ومصدر عذابها. ويبدو أن موقف «بوروخوف» من الجماعات اليهودية في العالم يشبه موقف «هرتزل»، فهو يرى ضرورة إفراغ أوربا من فائضها، ولكن ذلك لن يؤدي بالضرورة إلى تصفية «الدياسبورا» تمامًا. ولذا، نادى «بوروخوف» بأن يقوم الصهاينة بالصراع على جبهتين: في الداخل (أي في فلسطين) ضد الأتراك والسكان الأصليين، وفي الخارج لتحسين أحوال اليهود. وفي عام ١٩١٧، وفي خطبة له أثناء انعقاد مؤتمر الفرع الروسي لعمال صهيون «في كييف»، عمَّق «بوروخوف» الديباجات الإثنية، فأكد أهمية الجوانب الحضارية اليهودية مثل «العودة إلى أرض الآباء» و«أساس النشاط الخلاق» للبعث اليهودي.

ورغم أن كتابات «بوروخوف» كانت تتسم أحيانًا بشيء من الصدق والذكاء، وخصوصًا إذا كانت في مجال الوصف المباشر، فإن معظم تحليلاته وتفسيراته غير دقيقة. وعلى سبيل المثال، لم يهاجر رأس المال اليهودي بشكل تلقائي إلى فلسطين وإنما كان يهاجر في فترات الركود الاقتصادي في أوربا وحسب (كما هو الحال دائمًا مع رأس المال)، كما كان ينزح عن فلسطين حينما تتاح له فرصة اقتصادية أفضل خارجها. وهذه الهجرة لم تتم إلا بعد سقوط فلسطين في فلك الإمبريالية الإنجليزية، ولذا فقد كان رأس المال اليهودي جزءًا من رأس المال العالمي. ولم يهاجر العمال اليهود إلى فلسطين، كما تصور «بوروخوف»، فمعظم المهاجرين كانوا من «البورجوازيين» أو من البورجوازيين الصغار وهو ما اضطر كثيرًا منهم إلى التحول إلى عمال. ومن الواضح أن التطور في «روسيا» «وبولندا» لم يكن نحو مزيد من انفصال الطبقة العاملة اليهودية، فاشتراك اليهود في الثورة «البلشفية» كان بنسبة عالية جدًا تتخطى نسبتهم القومية. كما أن اليهود نجحوا في الاندماج في المجتمع الأمريكي رغم تركُّزهم في مستويات الإنتاج العليا وعدم سيطرتهم على ظروف الإنتاج الخاصة بالمجتمع الأمريكي. ولعل الخلل الأساسي في أطروحات «بوروخوف» يرجع إلى إصراره على وحدة اليهود القومية بدلاً من رؤيتهم كجماعات مختلفة تخضع لحركيات تاريخية وظيفية ودينية مختلفة.

ولعل أكبر خطأ وقع فيه «بوروخوف» هو استهانته بالوجود العربي في فلسطين واكتفاؤه بالإشارات العابرة إليه، وهو في هذا كان ضحية التجريد الصهيوني الذي كان دائمًا يشير إلى «الأرض» (أو الأرض المقدسة أو إرتس يسرائيل) التي تنتظر ساكنيها الغائبين آلاف السنين وكأن التاريخ توقَّف كلية. وقد قُدِّر لهذه المشكلة التي كان يُتصوَّر أنها هينة وعرضية أن تترك أثرها العميق لا في الدولة الصهيونية فحسب بل في يهود العالم جميعًا. بل يمكننا أن نقول إن طريقة حسم هذه المشكلة العرضية هي التي حددت مصير المستوطنين اليهود في المنطقة.

الفصل التاسع
الصهيونية الإثنية الدينية: آلية التهويد والتبرير

يُقسّم مؤرخو الحركة الصهيونية التيارات الصهيونية المختلفة إلى صهيونية دينية وأخرى علمانية، وهو تقسيم لا بأس به، إلا إنه يتجاهل العناصر المشتركة بين كل التيارات الصهيونية. ونحن نطرح اصطلاح «الصهيونية الإثنية» باعتباره أكثر تفسيرية، وباعتبار أن الصهيونية، مهما كانت اتجاهاتها وديباجاتها، دينية كانت أم علمانية، هي صهيونية إثنية. وكلمة إثنية من كلمة «إثنوس» (ethnos) وهي كلمة يونانية تعني «القوم» أو «الشعب» أو «الجماعة الإثنية»، وهي الجماعة التي لها تراث تاريخي وحضاري مشترك (تاريخ مشترك ـ لغة طعام ـ ملبس ـ موسيقى) يتوارثه أعضاء الجماعة الإثنية جيلا بعد جيل. وقد حلت النظرية الإثنية محل النظرية العرقية في الخطاب الحضاري القومي كأساس لتعريف الذات وتعريف الآخر ولتبرير عمليات الغزو والهيمنة وذلك بسبب تماثلهما العميق. فكلاهما يجعل من الجماعة الإثنية والعرقية كيانًا مكتفيًا بذاته، مرجعية ذاته، ذا حقوق مطلقة. «فالإثنوس»، تمامًا مثل العرق، هو موضع الحلول، كل شيء كامن فيه. والصهيونية الإثنية، دينية كانت أم علمانية، جعلت من «الإثنوس» اليهودي المرجعية النهائية. والصهيونية الإثنية، دينية كانت أم علمانية، تدور في إطار الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة.

الصهيونية الإثنية (الدينية والعلمانية)

«الصهيونية الإثنية» تيار صهيوني يتعامل مع المادة البشرية اليهودية من منظور الهوية والوعي ومعنى الوجود. وقد ساهم هذا التيار في تهويد الصيغة الصهيونية

الأساسية الشاملة عن طريق إسقاط المصطلحات الحلولية العضوية عليها وهي تتفرع إلى اتجاهين أو تيارين: صهيونية إثنية دينية وصهيونية إثنية علمانية. والصهيونية الإثنية الدينية تدور في إطار الحلولية في مرحلة وحدة الوجود الروحية، أما الصهيونية الإثنية العلمانية فتدور في إطار الحلولية في مرحلة وحدة الوجود المادية (فهي حلولية بدون إله).

ويرى أصحاب التيار الأول أن الدين اليهودي هو أساس القومية اليهودية ولا يمكن أن تقوم لها قائمة بدونه، أما أصحاب التيار الثاني فيذهبون إلى أن الدين اليهودي إن هو إلا أحد أبعاد القومية اليهودية. وكلا الفريقين يدعو إلى الإثنية اليهودية ولا يختلفان إلا في مصدر هذه الإثنية: أهو العقيدة اليهودية أم ما يسمونه «التاريخ اليهودي» و«الثقافة اليهودية»؟

ويجدر التنبيه إلى أن هناك وحدة بين تياري الصهيونية الإثنية وتماثلاً في الاتجاه، فكلاهما يجعل الشعب اليهودي شيئًا مطلقًا مقدسًا يتسم بالوحدة العضوية. ولكن، بينما يُفسر التيار الإثني الديني هذا التماسك العضوي على أساس «ميتافيزيقي» (حلول الإله في الشعب)، يفسر الفريق العلماني التماسك على أساس مادي (العملية التاريخية) أو روح الشعب (أو ما نسميه حلولية بدون إله). وقد وصل بن «جوريون» فيما بعد إلى صيغة توفيقية حين صرح بأنه إذا كان الإله قد اختار الشعب فإن الشعب قد اختار الإله.

ويمكن القول بأن ثمة تقسيمًا واضحًا بين تيارات الصهيونية الثلاثة الأساسية. فتتركز مهمة الصهيونية الدبلوماسية (الاستعمارية) ثم العامة (التوطينية) في ضمان الدعم «الإمبريالي» وتجنيد أعضاء الجماعات اليهودية وراء المستوطن الصهيوني وترحيل الفائض منهم. وكانت مهمة الصهيونية العمالية (الاستيطانية) هي توطين هذا الفائض في فلسطين من خلال مؤسسات استيطانية مختلفة ذات طابع زراعي عسكري. وعلى هذا، فإن لكل صهيونية منها برنامجًا سياسيًا واقتصاديًا يغطي مجالها ونشاطاتها. أما الصهيونية الإثنية، بشقيها الديني والعلماني، فلم يكن يعنيها كثيرًا التوجه الاقتصادي أو السياسي، ذلك أنها كانت تتعامل مع مستوى التعبير والوعي

ومعنى الوجود. وقد حدَّدت مجالها بأنه «اليهود» أينما كانوا في الداخل والخارج، فهم شعب متميز ذو تاريخ متميز، وحددت وظيفتها بأنها الإتيان بالعلاج الناجع لمشاكل اليهود الروحية (مشكلة المعنى)، وخلق الوعي اليهودي، وتطهير الفكر الصهيوني من المفاهيم الاندماجية كافة، وتعميق مفهوم الشعب اليهودي بالإصرار على هوية يهودية محددة للمشروع الصهيوني بحيث لا يكون هدفه أن يصبح اليهود شعبًا مثل كل الشعوب، له دولة مثل كل الدول، وإنما يهدف إلى تعميق الهوية والوعي اليهوديين وإلى إضفاء معنى يهودي على الوجود اليهودي سواء في فلسطين أو خارجها.

والدولة التي ستُؤسَّس ـ من منظور الصهيونية الإثنية ـ يجب ألا تكون دولة يهود وحسب وإنما يجب أن تكون دولة يهودية شكلاً ومضمونًا. ويهدف هذا التيار إلى فرض العزلة الإثنية على اليهود في الخارج حتى يمكن تجنيد أعضاء الجماعات اليهودية وراء المستوطن وإعطاء المستوطنين في الداخل إطارًا عقائديًا ذا بعد زمني بحيث يمكن إضفاء القداسة على الرموز القومية فتتحول فلسطين إلى مركز روحي (بالمعنى الإثني الديني أو بالمعنى الإثني العلماني).

كما تَجدُر ملاحظة أن دعاة الخطاب الإثني باتجاهيه الإثني الديني والإثني العلماني، نظرًا لتركيزهم على مشاكل الهوية، لم يكن لهم فكر سياسي أو اقتصادي مستقل. لقد تركوا هذه الصياغات «لبنسكر» «وهرتزل» «وبوروخوف» «وجابوتنسكي» وغيرهم من الصهاينة، وركزوا هم على الديباجات الإثنية أكثر من تركيزهم على الأمور السياسية أو الاقتصادية. فهم يتحدثون عن لغة الدولة القومية ونوعية القوانين التي ستسود فيها (من منظور إثني) وعلاقتها بالتراث اليهودي ومدى توافق سلوك مستوطنيها مع القيم الإثنية (الدينية أو العلمانية) اليهودية. وقد اهتموا كذلك بالمشاريع الثقافية التي تُوحِّد وعي يهود العالم، وبعلاقة يهود العالم بالدولة المزمع تشييدها.

ولا يعني هذا أنهم لم يكونوا ملتزمين بالصيغة الأساسية الشاملة (ولا بالإيمان بأزلية معاداة اليهود أو بفكرة الشعب أو الاعتماد على الدول العظمى). فكل فكرهم

ينطلق منه ويفترضه ويستند إليه. وإذا كان «آحاد هعام» قد تَذبذَب لفترة قصيرة بشأن ضرورة إنشاء الدولة الصهيونية، فإن التذبذب لم يَدم طويلاً، كما أنه لم يعارض قط فكرة نقل الفائض اليهودي من شرق أوربا إلى فلسطين. وإذا كان ذبح العرب قد سبب له بعض القلق لبعض الوقت، فإنه استمر في دعم المشروع الصهيوني. أما بالنسبة إلى المتدينين، فإن الأمر لا يختلف كثيرًا. وأثناء ثورة ١٩٢٩ في فلسطين، اتهم «كوك» البريطانيين بالتقاعس عن حماية اليهود، كما اتخذ موقفًا متشددًا أثناء الانتفاضة التي قامت دفاعًا عن البراق (حائط المبكى).

وبالنظر إلى عدم تَعارُض مجال الصهيونية الإثنية مع مجالات الصياغات الصهيونية الأخرى، فإننا نجد أن معارك دعاة هذا التيار كانت تدور إما فيما بينهم، أو بينهم وبين قيادة «أحباء صهيون» ودعاة الصهيونية الدبلوماسية فيما يختص بالقضايا الدينية والثقافية وحدها. وقد وقع أحد التصادمات بين الإثنيين الدينيين وقيادة جماعة «أحباء صهيون» عام ١٨٨٨ ـ ١٨٨٩، وهي سنة سبتية يحرم فيها على اليهود زراعة الأرض حسب التعاليم الدينية اليهودية. ولا يسري هذا التحريم إلا بعد عودة اليهود إلى أرض الميعاد واستعادتهم إياها، كما أنه لا يسري إن كانت الأرض ملكًا للأغيار. ولكن المستوطنين اليهود استمروا مع هذا في زراعتها رغم ملكيتهم لها. وقد تطوع الحاخام «موهيليفر» وأفتى بإمكانية بيع الأرض إلى أحد الأغيار، فتعود إلى غير اليهود، ويحل لليهود بالتالي زراعتها (وهو أمر مستمر حتى الوقت الحاضر إذ تقوم الدولة الصهيونية ببيع أرض إسرائيل، شكلياً، كل ست سنوات إلى أحد المواطنين غير اليهود ثم تشتريها منه مرة أخرى بعد انتهاء السنة السبتية!). وقد حاول المتدينون عزل بنسكر في مؤتمر جماعة «أحباء صهيون» الذي عُقد في «دروسكينكي» (١٨٨٧)، ففشلوا في ذلك، ولكنهم نجحوا في تعيين ثلاثة حاخامات في اللجنة التنفيذية.

وقد حدث أيضًا حوار ساخن بين الإثنيين العلمانيين وصهاينة «أحباء صهيون» التسلليين عندما أشار «آحاد هعام» إلى أن المتسللين إلى فلسطين فقدوا هويتهم اليهودية واستوعبتهم عملية البقاء المادي وأهملوا عالم الروح والهوية. ثم تَحوَّل هذا الحوار الساخن إلى نقد صريح لمشروع «هرتزل» وفكره فيما بعد.

وقد احتدم النزاع كذلك بين دعاة اتجاهي الخطاب الإثني. ولذا، فقد اضطر العلمانيون حينما ازداد نفوذ الدينيين في مؤتمر فلنا (١٨٨٩) إلى تأسيس جماعة «بني موسى» (على غرار المحافل الماسونية) ولكنها حُلَّت عام ١٨٩٧.

وقد حُسم الصراع بين الصهاينة الإثنيين والصهاينة الذين لا يهتمون كثيرًا بالإثنية مع صدور وعد «بلفور». ومع استيلاء العناصر اليهودية من شرق أوربا على المنظمة، وتقسيم العمل بين التوطينيين والاستيطانيين، أصبحت الهوية اليهودية الرقعة المشتركة بين الجميع، وتَقبَّل الصهاينة التوطينيون فكرة الهوية اليهودية ما دامت لا تتعارض مع ولائهم لأوطانهم. ولكن الصراع داخل التيار الإثني استمر بين الدينيين والعلمانيين (إذ أن الصراعات الأخرى بين التيارات الصهيونية الأخرى تتم على المستويين السياسي والاقتصادي). ومن أهم الصراعات التي تدور بين الاتجاهين، الصراع بشأن الهوية اليهودية (من هو اليهودي ؟).

وكما أسلفنا، فقد نشبت الخلافات عدة مرات بين الفريقين الإثني الديني والإثني العلماني، وتم تعليق الخلاف في برنامج «بازل». وأثناء إعداد وثيقة إعلان الدولة (التي يُقال لها وثيقة «إعلان استقلال إسرائيل»)، نشب خلاف بين الصهاينة الدينيين والصهاينة العلمانيين. وقد حل الخلاف عن طريق صياغة صهيونية مراوغة، ويبدو أن الدينيين حاولوا كذلك أن تشير الديباجة إلى الوعد الإلهي لجماعة «يسرائيل» ولكنهم أخفقوا. ولكي يتم إرضاؤهم، جاءت الديباجة مبهمة تحمل كل المعاني الممكنة: «إرتس يسرائيل هي المكان الذي ولد فيه الشعب اليهودي، وهنا اكتسبت هويتهم الروحية والدينية والسياسية شكلها، وهنا شيَّدوا أول دولة لهم وخلقوا قيمًا حضارية ذات مغزى قومي عالمي، وأعطوا العالم كتاب الكتب الأزلي».

والإشارة هنا إلى ميلاد الشعب اليهودي الذي يمكن تعريفه دينيًا أو علمانيًا، وإلى هويته التي يمكن تعريفها على أسس روحية (والكلمة تعني في الأدبيات الصهيونية «إثنية لا دينية» إذ تجرى الإشارة إلى صهيونية «آحاد هعام» على أنها «صهيونية روحية») أو على أسس دينية أو سياسية عامة. و«كتاب الكتب الأزلي» أي «الكتاب المقدَّس» يُشار إليه باعتباره الكتاب الذي أعطاه الشعب اليهودي للعالم (دون تحديد ما إذا كان جزءًا من فلكلور هذا الشعب أو مُرسَل من الإله).

ونجد في «برنامج القدس» (١٩٦٨) استمرارًا للصيغ المبهمة نفسها، فإسرائيل قامت على أساس رؤية الأنبياء للعدل والسلام التي يمكن أن تكون مُرسَلة من الإله أو تكون من صنع البشر. كما يشير البرنامج إلى ضرورة الحفاظ على هوية الشعب اليهودي من خلال تشجيع التربية اليهودية والعبرية والقيم الروحية والثقافية اليهودية. ولعل الإشارة إلى التربية اليهودية والعبرية هي في واقع الأمر إشارة إلى التربية الإثنية الدينية والعلمانية.

الصهيونية الإثنية الدينية

«الصهيونية الإثنية الدينية» تيار صهيوني يتقبل معظم مقولات الصهيونية الأساسية الشاملة بعد إدخال ديباجة إثنية دينية عليها. وحينما ظهرت الصهيونية برفضها العميق لليهود واليهودية تَصدَّى لها كثير من المتدينين (الأرثوذكس والإصلاحيين)، باعتبارها هرطقة وكُفرًا وإلحادًا ونكوصًا. وإذا كان الصهاينة قد أعلنوا عزمهم غزو الجماعات اليهودية، فإنهم قد قرروا أن يُغيِّروا اليهودية نفسها ويعلمنوها من الداخل حتى ولو لم يعلنوا عن ذلك. ولعل مما يسر هذه العملية عدة عوامل من أهمها أن اليهودية نفسها في أواخر القرن التاسع عشر كانت تمر بأزمة حادة بعد خروجها من «الجيتو». فعالم الأغيار في الغرب قد أثبت جاذبيته الشديدة، كما أن اليهودية كانت قد أجادت التعامل مع العالم من داخل أسوار «الجيتو» والعزلة، ولكنها لم تكن بعد قد أجادت التعامل معه في إطار الإعتاق والاستنارة والمساواة.

ولعل زيادة علمنة المجتمع الغربي وانتشار العلم والتكنولوجيا قد جعلا استمرار اليهود في الإيمان باليهودية أمراً صعبًا، وخصوصًا أن اليهودية الحاخامية كانت قد تجمدت وأصبحت مثل القشرة اليابسة. وقد تهاوت مع اليهودية المؤسسات التقليدية التي ساعدت الحاخامات وأثرياء اليهود على إحكام قبضتهم على جماهير اليهود، مثل «القهال». وقد ساهمت حركة التنوير في خلق جيل جديد من شباب اليهود الذي كان يتحرك بيُسر بين عالم اليهود وعالم الأغيار ويجيد علوم الغرب، وأصبحت القيادة الحاخامية معزولة عن هذا الوضع الجديد. ومما زاد الأمور سوءًا أن اليهودية نفسها كانت منقسمة بحدة إلى المؤسسة الحاخامية التقليدية والحركة «الحسيدية»

التي اكتسحت شرق أوربا، وهي حركة حلولية متصوفة تمثل احتجاجًا على وضع اليهود، وعلى جفاف العقيدة «التلمودية». وقد أحست المؤسسة الدينية بأن الوضع آخذ في الانهيار. وربما كان أكبر دليل على ذلك انتشار اليهودية الإصلاحية وما تبع ذلك من زيجات مُختلطة، حتى أن الحديث عن اختفاء اليهود أصبح مطروحًا بين علماء الاجتماع في الغرب.

في هذا السياق، كان للعقيدة الصهيونية في صياغتها المراوغة (المتمثلة في برنامج بازل) بريقها. فهي، رغم هجومها على اليهود واليهودية، قد استخدمت كل الرموز التقليدية من عودة إلى صهيون والأرض المقدَّسة والشعب المقدَّس. ودولة اليهود التي تحدَّث عنها «هرتزل» تُشبه في نهاية الأمر «الجيتو» «والقهال» من بعض الوجوه، فهي دولة بدون أغيار. وكان أعضاء المؤسسة الدينية يدركون مدى حدة معاداة اليهود في أوربا عامة، وأكثر من هذا مدى خطورة الاندماج والعلمانية. ولذا، فلم يكن من العسير عليهم أن يأخذوا بالصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة المهودة (بعد صهينة اليهودية).

وعلى كلٍّ، فإن «هرتزل» نفسه ـ كما أسلفنا ـ لم يمانع في إنشاء حزب ديني بل رحب به قبل وفاته، وقام بتمويل حزب «مزراحي»، حيث أدرك أنه لا تعارض حقيقيًا بين صهيونيته الدبلوماسية التي تهدف إلى إخلاء أوربا من يهودها وبين الخطاب الإثني الديني. كما أن دعاة الصهيونية الدبلوماسية (الاستعمارية) وجدوا أنه قد يكون من المفيد استخدام الدين لتجنيد اليهود، بل إزالة الفوارق بين الصهيونية واليهودية في نهاية الأمر بحيث يتم تهويد الصهيونية وصهينة اليهودية. وقد اتخذ المؤتمر الصهيوني الخامس (١٩٠١) قرارًا بتأسيس حركة دينية تُسهم في تثقيف اليهود بروح القومية اليهودية، أي تُظهر التلاحم الكامل بين القومية والدين.

وقد طوَّر الصهاينة الدينيون هذا البرنامج، فطرحوا الأفكار الدينية التقليدية كافة بعد تفريغها من بُعدها الأخلاقي وتأكيد بُعدها الإثني، فأعادوا صياغة فكرة العودة بطريقة تتفق مع متطلبات الاستيطان الصهيوني، فتم تفسير الاستيطان (أو العودة الجسدية الفعلية إلى فلسطين) الذي كان يُعَد «هرطقة» من المنظور الديني التقليدي

باعتباره مجرد إعداد لعودة «الماشيَّح». بل إن فكرة القومية العضوية نفسها تم التعبير عنها من خلال الصيغة الحلولية، فالصهاينة الدينيون يرون أن اليهود أمة ولكنهم أمة تختلف عن بقية الأمم لأن الإله هو الذي أسسها بنفسه، فهم يدورون في إطار المفهوم الحلولي الخاص بوحدة التوراة والأمة وأن اليهود كشعب لا يمكنه الاستمرار بدون التوراة. وأن هذه الوحدة، مع هذا، لا يمكن أن تأخذ شكلها الكامل خارج فلسطين، أي أن عناصر الثالوث الحلولي: الأمة والكتاب والأرض لا بد أن تلتحم، وبالتحامها تنبجس عبقرية الأمة كالينبوع الذي تعود له الحياة فجأة، والذي لا تملك البشرية الخلاص دون فيضه السخي. وهذه الفكرة هي فكرة القومية العضوية نفسها بعد أن اكتسبت ديباجة دينية حلولية.

بل إن مفكري الصهيونية الدينية كانوا من المؤمنين بأن علمانية الصهيونية الظاهرة هي مجرد وهم، وأنها مجرد إطار ساهم هو نفسه في إحكام قبضة القيم الإثنية الدينية على الوجدان اليهودي، وأن المشروع الصهيوني سيسقُط في يد الصهاينة الدينيين. وبهذا، تكون الصهيونية الدينية قد سوَّغت الصهيونية للمتدينين ولكنها تكون في الوقت نفسه قد قامت بصهينة الدين اليهودي حتى أصبح لا يختلف كثيرًا عن الصياغة الإثنية التي طرحها «آحاد هعام» والتي لا تتعارض بأي شكل مع الصياغة الدبلوماسية التي طرحها «هرتزل».

وقد نشب صراع حاد بين الصهاينة الإثنيين الدينيين والصهاينة الإثنيين العلمانيين ـ كما أسلفنا ـ فهم يتحركون في المجال نفسه، منطقة الوعي وإدراك الهوية ومعنى الوجود. وقد كان الصراع حادًا منذ البداية، منذ «أحباء صهيون»، واستعرت حدته بعد ظهور «هرتزل» داخل المؤتمرات الصهيونية المختلفة، وقد هدأت الأمور قليلاً بعد وعد «بلفور» وتقسيم مناطق النفوذ بين الصهيونية العمالية التي تبنت الصيغة الإثنية العلمانية والصهيونية الدينية التي منحت الإشراف على المدارس الدينية وعلى المحاكم وبعض المؤسسات الأخرى. ومع ظهور أزمة الصهيونية وظهور مشكلة الشرعية داخل المستوطن الصهيوني بعد عام ١٩٦٧، بدأ الاتجاه الإثني الديني يتغلب على الاتجاه الإثني العلماني حتى بدأ كثير من أعضاء النخبة الحاكمة في إسرائيل يدَّعي التدين ويستخدم مصطلحًا إثنيًا دينيًا، وأخيرًا ظهر «مائير كهانا» وهو

من أكبر دعاة الصهيونية الإثنية الدينية وهي صهيونية مُفرَّغة تمامًا من أي مضمون خلقي أو ديني.

والصهيونية الدينية في الوقت الحاضر هي العمود الفقري لليمين الصهيوني، «والأرثوذكس» هم طليعة الاستيطان في الضفة الغربية ودعاة صهيونية الأراضي بعد أن أصبحت الأرض هي مركز القداسة، وأصبح التنازل عن أي شبر منها كفرًا وهرطقة (على عكس «الأرثوذكس» في الماضي الذين كانوا يرون العودة للأرض باعتبارها كفرًا وهرطقة).

وأهم مفكري الصهيونية الإثنية الدينية هما «موهيليفر» و«كوك». وتسيطر المؤسسة الصهيونية الدينية الآن على جمهور ثابت في الشارع الإسرائيلي عن طريق توليها شئون الدين والزواج والطلاق وشبكة واسعة من المدارس والمعاهد الدينية والمؤسسات المالية وحركات الاستيطان التابعة لها.

والمشكلة الكبرى التي تواجهها الصهيونية الإثنية الدينية الآن أن أغلبية يهود العالم الساحقة ليست «أرثوذكسية»، كما أنها تعيش في مجتمعات علمانية تحقق لها قسطًا كبيرًا من الحرية، ولذلك يصدمهم سلوك هذه المؤسسة التي تصر على الخطاب الإثني الديني وعلى تطبيق مقولاته، وتظهر المشكلة دائمًا في شكل سؤال: من هو اليهودي ؟

أهم التنظيمات الصهيونية الدينية

١ - «مزراحي»

«مزراحي» هو مزج لكلمتي «مركز» و«روحاني»، وهما كلمتان عبريتان تطابقان في النطق والمعنى مثيلتيهما العربيتين. وقد طرحت الحركة شعار «أرض يسرائيل لشعب يسرائيل حسب شريعة وتوراة يسرائيل»، كما لُخِّص الشعار في عبارة «توراة وعفوداه»، أي «التوراة والعمل»، ومعناها أن على الصهيوني الحق المتدين أن يتعلم الشريعة اليهودية وأن يعمل بنشاط من أجل إعادة بناء إسرائيل.

وقد أثيرت قضية الدين في المؤتمر الصهيوني الثاني (١٨٩٨). وكان رد القيادة

السياسية (العلمانية) هو أن الدين مسألة شخصية وأن المنظمة الصهيونية العالمية ليس لديها موقف رسمي منه. وقد كان هذا الموقف مقبولاً من المتدينين طالما لم يتوجه المشروع الصهيوني إلا للقضايا السياسية والاقتصادية، وهي قضايا تقع خارج نطاق الإثنية والعقيدة. ولكن حينما تَقرَّر (بناءً على طلب العصبة الديموقراطية) في المؤتمر الخامس (١٩٠١) أن تُشرف المنظمة على برنامج تربوي يقوم بعملية تعليم اليهود روح القومية (الإثنية) اليهودية بالمعنى العلماني الذي حدده «آحاد هعام» ودعاة الصهيونية الإثنية العلمانية، شعر المتدينون بأن هذا قد يؤدي إلى القضاء على اليهودية. وهنا قرر الحاخام «يعقوب راينس» عام ١٩٠٢ تأسيس حزب ديني قوي داخل المنظمة الصهيونية.

وفي العام نفسه، عُقد مؤتمر «منسك» الذي نظمه اليهود الروس وقد تم فيه الاعتراف بالاتجاهين الإثنيين: الديني والعلماني. وحينما اندلع الخلاف بينهما، تم حسمه عن طريق إقامة لجنتين متوازيتين إحداهما إثنية دينية والأخرى إثنية علمانية. وعندئذ قرَّر الصهاينة المتدينون إنشاء منظمة تُدعَى «مزراحي». وقد قررت «مزراحي» القيام بنشاط ديني داخل المنظمة وفي إطار الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة المتهودة (برنامج بازل)، وهذا بمقتضى القرار الذي صدر في المؤتمر الخامس الذي سمح بتكوين اتحادات مستقلة داخل المنظمة. وعقدت منظمة «مزراحي» أول مؤتمر لها عام ١٩٠٣، وعبَّر فيه بعض المتدينين عن اعتراضهم على قرارات «منسك» التي تضمنت الاعتراف بالصهيونية الإثنية العلمانية.

وفي عام ١٩٠٤، عُقد أول مؤتمر عالمي لحركة «مزراحي» ضم ١٠٠ مندوب، وهناك تمت صياغة برنامج الحركة الذي نص على الالتزام ببرنامج «بازل» وبالتوراة وبتنفيذ الأوامر والنواهي والعودة إلى أرض الآباء والبقاء داخل المنظمة الصهيونية ونشر الوعي الديني الإثني. ثم تم نقل مقر الرئاسة إلى «فرانكفورت» عام ١٩٠٥، وهو العام الذي تم فيه الاعتراف «بالمزراحي» كتنظيم مستقل داخل المنظمة الصهيونية.

وقد بدأت «مزراحي» نشاطها التثقيفي الواسع فنقلت نشاطها إلى فلسطين، وأنشأت أول مدرسة دينية عام ١٩٠٨. وحينما أثيرت قضية النشاط الصهيوني

الثقافي في المؤتمر العاشر (١٩١١)، انسحب وفد «مزراحي» منه، ولكن تقرَّر بعد ذلك معارضة النشاط الثقافي دون الانسحاب من المنظمة.

وانتقل مركز «مزراحي» إلى الولايات المتحدة عام ١٩١٣ ـ ١٩١٤، فتَوقَّف نشاطها لبعض الوقت في أوربا ولكنها عاودت النشاط مرة أخرى بعد وعد «بلفور» وأصبح لها فرع استيطاني. وقد تم تنظيم دار الحاخامية الأساسية والمحاكم الدينية اليهودية التي تسيطر عليها «مزراحي»، ثم تم تأسيس منظمة «عمال مزراحي» (هابوعيل هامزراحي) في القدس عام ١٢٩١، وأصبح للحركة بالتالي منظمتها الاستيطانية فأقامت أول مستوطنة تعاونية (موشاف) تابعة للحركة عام ١٩٢١ وأول مستوطنة جماعية (كيبوتس) عام ١٩٣٠. وتمكنت الحركة من مد نفوذها عن طريق استيعاب أولاد المهاجرين وإيوائهم في المدارس الفنية والزراعية التابعة للحركة. وتتميز حركة «مزراحي» بالمقدرة على التنازل في الأمور الدينية، وهو ما أتاح التعاون بسهولة بينها وبين الصهيونية العمالية.

ولحركة «مزراحي» فروع في كل العالم، ولها تنظيم نسائي وآخر شبابي. وترجمت الحركة نفسها في الداخل إلى أحزاب دينية تتبعها منظمات شبابية ونسائية. والمؤتمر العام للحركة يتكون من «مجلس مزراحي العالمي» (الذي يمثل يهود الخارج) واللجنة التنفيذية المشتركة لحركة «مزراحي» وتنظيم «هابوعيل هامزراحي» (الذي يمثل يهود الداخل). ويتبع الحركة في الداخل عدة مدارس ومعاهد تعليمية وجامعة «بار إيلان» وعدد من المزارع الجماعية ومذابح شرعية ومؤسسات مالية مثل بنك «هامزراحي» وبنك «هابوعيل هامزراحي» وشركات بناء مساكن.

وقد اندمج حزبا «مزراحي» «وهابوعيل هامزراحي» وكونا حزب «المفدال» (الحزب الديني القومي) الذي اشترك في كل الحكومات الائتلافية في إسرائيل. وكان الحزب، حتى عام ١٩٦٧، قد حصر اهتمامه في استصدار التشريعات التي تمس الجوانب الدينية وحسب. ولكن بعد ذلك التاريخ سيطرت عليه تلك العناصر التي تدافع عن الاحتفاظ بأرض إسرائيل الكاملة، وهو الأمر الذي أدى إلى توسيع نطاق اهتمام الحزب بحيث أصبح يشمل كل السياسات الداخلية والخارجية. وقد

انضم الحزب إلى وزارة الليكود عام ١٩٧٧ و١٩٨١ وأيَّد سياسات «مناحم بيجين»، أي أن الحزب القومي الديني أصبح عنصرًا أساسيًا في اليمين الديني.

٢ـ أجودات إسرائيل

تأسَّست حركة «أجـودات إسرائيل» عام ١٩١٢ كتنظيم ديني يضم جميع الجماعات الدينية «الأرثوذكسية» في ألمانيا وبولندا وليتوانيا (كمجموعة متحدة) ضد الحركة الصهيونية لمحاولة تغيير بنية ومضمون الحياة اليهودية. كما تصدَّت الحركة للحركات العلمانية الأخرى كافة، مثل «البوند» واليهودية الإصلاحية. وبعد بداية متعثرة اتخذ المؤتمر الصهيوني العاشر (١٩١١) قرارًا بضم مشاريع ثقافية (علمانية) ضمن برامجها، مما أدى إلى انسحاب بعض المندوبين الألمان وانضمامهم لجماعة «أجودات إسرائيل»، الأمر الذي أعطاها قوة دفع شديدة.

وقد تكونت الحركة من خلال ثلاثة عناصر أساسية:

(أ) «الأرثوذكسية» الجديدة الألمانية من أتباع «سمسون هيرش»، وهؤلاء كانوا يحاولون تنفيذ كل التعاليم الدينية وإقامة كل الشعائر مع شيء من التكيف مع البيئة غير اليهودية التي يعيش فيها اليهود.

(ب) «الأرثوذكسية» المجرية.

(جـ) «الأرثوذكسية» البولندية.

وهذان الفريقان الأخيران كانا يضمان العناصر «الحسيدية» وحاخامات الأكاديميات «الليتوانية»، وكانا يعارضان تبني المعارف الغربية. وكان أتباع «الأرثوذكسية» الألمانية والمجرية يرون أن الجماعات «الأرثوذكسية» يجب أن تفصل نفسها تمامًا عن الجماعات اليهودية غير «الأرثوذكسية»، على عكس أتباع «الأرثوذكسية» البولندية وبعض قيادات «الأرثوذكسية» الألمانية فكانوا يرفضون هذا الموقف.

وقد أعلنت الحركة أن برنامجها هو توحيد شعب إسرائيل حسب تعاليم التوراة

بجميع مظاهر الحياة الاقتصادية والسياسية والروحية. وقد أسس المؤتمر التأسيسى ما يُسمَّى مجلس «القيادات التوراتية»، مهمته التأكد من عدم جنوح تنظيم «أجودات إسرائيل» عن تعاليم التوراة. وأقامت الجمعية فرعًا لها في فلسطين عام ١٩١٩، كما أقامت عام ١٩٢٢ حركة عمالية في «بولندا» لمنع العمال من الانضمام للأحزاب الصهيونية. وقد أخذت الحركة شكلاً عالميًا عام ١٩٢٧ حين افتتحت فروعًا في «نيويورك» «ولندن» «والقدس». كما عارضت الحركة الاستيطان في فلسطين باعتباره تحديًا للأوامر الإلهية، ذلك أن تجميع المنفيين لا يمكن أن يتم إلا بمشيئة الإله وفي الوقت الذي يحدده.

وقد قامت الجمعية بنشاط ضد الاستعمار الصهيوني والإنجليزي بالاشتراك مع العرب والمستوطنين اليهود المتدينين، وقامت بحملة إعلامية ضد الاستعمار الصهيوني إلى أن سقط أحد قوادها (جيكوب دي هان) صريعًا برصاص الصهاينة.

ولم تعترف المنظمة بالمُستوطَن الصهيوني ولا بالحاخامية الأساسية، وكان لها محاكمها الحاخامية الخاصة، وطالبت السلطات البريطانية بالاعتراف بها كجماعة دينية يهودية مستقلة ولكن رُفض هذا الطلب.

ومع الثلاثينيات، شهدت فلسطين وصول أعداد كبيرة من أعضاء الجمعية من «بولندا». وقد وجد هؤلاء أن من الصعب عدم الاشتراك في النشاطات الصهيونية السياسية والاقتصادية، كما وصل يهود من «الأرثوذكس» الجدد ومن العناصر العلمانية من ألمانيا.

وقد تم التحول عام ١٩٣٧ في مؤتمر الجمعية إذ تَغلَّب التيار الصهيوني الذي يعارض عودة اليهود اسمًا ولكنه يرى مع هذا ضرورة العودة لفلسطين للإعداد لمقدم «الماشيَّح». وتعاونت حركة «أجودات إسرائيل» مع المنظمة الصهيونية، فظهر مندوبوها أمام اللجنة الملكية (لجنة بيل وشو) وصرحوا بأن وعد «بلفور» والانتداب يتفقان مع روح الوعد الإلهي بالخلاص، أي أنها تبنت الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة بعد إلباسها الديباجة «الأرثوذكسية».

وفي عام ١٩٤٤، أقام حزب «أجودات إسرائيل» مزرعة جماعية (كيبوتس) بأموال الصندوق القومي اليهودي، وانضم أعضاء الحزب إلى منظمة «الهاجاناه». ثم تعمَّقت العلاقة بهذا الاتفاق الذي صاغه «بن جوريون» وهو الاتفاق المعروف باسم «اتفاق الوضع الراهن» الذي بموجبه حصلت الحركة الصهيونية على تأييد الصهاينة المتدينين شريطة أن تحافظ الدولة الصهيونية الجديدة على «الوضع الراهن» كما هو في الأمور الدينية وبعض جوانب الحياة العامة. وعشية قرار التقسيم بدأت أصوات مؤيدة لقيام إسرائيل ترتفع أكثر وأكثر داخل معسكر «الأجودات». وقد فُسرت قرارات الأمم المتحدة وتعاطف المجتمع الدولي مع اليهود بأنها من مظاهر العناية الإلهية. وبدأ التوجه العام في أوساط اليهودية «الأرثوذكسية» ينتقل بالتدريج إلى موقف جديد: الاعتراف الواقعي «دي فاكتو» (de facto) بالدولة بدون منحها اعترافًا قانونيًا «دي جوري» (de jure)، أي الرفض «الأيديولوجي» للدولة والتعامل مع مؤسساتها في آن واحد، وهو ما يعني أن الدولة الصهيونية لم تعد لها أية دلالة دينية خاصة، فهي مجرد مؤسسة يحكم عليها بمقدار ما تقرب الشعب إلى الإله والتوراة. واشترك «حزب أجودات» في المجلس المؤقت وفي العملية السياسية. ومع هذا، استمرت حركة «أجودات إسرائيل» في التمحك بالمصطلح الديني الرافض للصهيونية، ورفضت التحدث عن الدولة فكانت تشير لها بأنها «السلطات اليهودية في فلسطين».

ويشير المفكر العربي عزمي بشارة إلى أنه عندما ثار نقاش بين قيادة «أجودات إسرائيل» في فلسطين وقيادتها في الولايات المتحدة، التي عارضت الانضمام إلى الحكومة المؤقتة، كان تبرير القيادة المحلية لمشاركتها منطلقًا من موقف الضعف، موقف الأقلية المضطرة إلى الانضمام إلى الحكومة لتأمين مصالحها. لكن التطور استبدل منطق الضعف بمنطق القوة، منطق السلطة والتأثير فيها فيما بعد، لا لتأمين الحريات الدينية وإنما من أجل فرض الشرائع الدينية على الحياة اليومية للأكثرية العلمانية، ومن أجل تأمين المصادر المالية لمؤسسات الحركات الدينية من مدارس دينية وجمعيات خيرية ومراكز صحية وغير ذلك. ثم تزايدت معدلات الصهينة بعد عام ١٩٦٧ حينما أصبح اليهود «الأرثوذكس» من غلاة المدافعين عن الاحتفاظ بأرض إسرائيل الكاملة ومن دعاة صهيونية الأراضي.

وقد ترجمت الحركة نفسها إلى حزب «أجودات إسرائيل» وعمال «أجودات إسرائيل» في الداخل، وينصب اهتمامها على الشئون الثقافية والتربوية. وقد شهد التيار الديني الصهيوني بعض الانقسامات داخل الدولة الصهيونية فتم تأسيس حزب «ديجل هتوراه» (لواء التوراة) الذي يمثل الطوائف اللتوانية (المتنجديم)، ويوجد كذلك حزب «شاس» الذي يمثل «السفارد». وقد تحوَّلت حركة «أجودات إسرائيل» المناوئة للصهيونية إلى حركة عنصرية ذات ديباجة دينية تلعب دورًا خطيرًا في تنشئة الأجيال الجديدة في إسرائيل على كره العرب وتفرض عليها الخطاب الإثني الديني. ولا يزال هناك جناح صغير من «أجودات إسرائيل» يتمسك بموقفه الديني القديم ويناوئ الصهيونية ألا وهو جماعة «الناطوري كارتا».

صهينة العناصر الدينية «الأرثوذكسية» بعد عام ١٩٦٧

يرى عزمي بشارة أنه بعد احتلال ما تبقى من فلسطين في حرب يونيه ١٩٦٧، طرأ تحول على مواقف معظم الأحزاب الدينية الصهيونية وغير الصهيونية من اعتبار هذه الحرب معجزة وإشارة ربانية إلى اعتبارها بداية الخلاص. وفي الأوساط الدينية غير الصهيونية انطلق الصوت الجديد من الولايات المتحدة، موطن زعيم حركة «حبد»، الحاخام «شنيرسون». ويتلخص الموقف الجديد بالقول بأنه صحيح أن دولة إسرائيل بوصفها كيانًا صهيونيًا تعبير عن الكفر والتمرد على إرادة الإله، ولذلك فهي بالتأكيد ليست تعبيرًا عن الخلاص، لكن، ومن ناحية أخرى، فإن أرض إسرائيل بسيادة يهودية تنطوي على مغاز ذات أهمية. ولذلك تدعو هذه الحركة إلى عدم التنازل عن أي من الأراضي التي احتُلت عام ١٩٦٧، وذلك من منطلق أحكام الشريعة الدينية.

لقد تأثر هذا الموقف منذ البداية بما سمي «المعجزات والإشارات السماوية» التي تجلت بالانتصارات في الحروب المختلفة، وخصوصًا حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧. وقد اعتمد قسم من هذا التيار، في تأكيده عدم قدسية إسرائيل، على الفارق بين دولة إسرائيل وأرض إسرائيل، وعلى ذلك الجزء بالذات الذي لا يمثل مكانًا مهمًا في التقاليد الدينية اليهودية. لكن، بعد احتلال عام ١٩٦٧، زال الفارق عمليًا، وأصبح هناك تطابق بين أرض إسرائيل، وهي مفهوم ديني، وبين دولة إسرائيل وهي

مفهوم سياسي علماني، وزاد اقتراب أتباع هذا التيار تدريجيًا من الأوساط اليمينية في إسرائيل، أو لوبي أرض إسرائيل كما تُسمِّى هذه الأوساط نفسها. ومع أن هذا التيار ما زال غير صهيوني بالمعنى التقليدي، إلا أن تحوُّل أرض إسرائيل إلى قيمة دينية في نظره، جعله يقترب كثيرًا من مواقف «جوش إيمونيم».

أما التيار الثاني القديم الجديد، فهو التيار الذي تمثله المدارس الدينية «الليتوانية» بزعامة الحاخام «إليعازر مناحم شاخ»، وهو الآن شخصية متميزة في عالم المتدينين اليهود. وقد ساهم الحاخام «شاخ» بعد انشقاقه عن «مجلس القيادات التوراتية»، السلطة الروحية لحزب «أجودات إسرائيل»، في إقامة حزبين هما: حركة «شاس» التي قاسمه زعامتها الروحية الحاخام الشرقي «عوفاديا يوسف»، وحركة «ديجل هتوراه» (لواء التوراة) التي لا ينافسه أحد في زعامتها حتى اليوم.

ينظر الحاخام «شاخ» إلى دولة إسرائيل نظرة برجماتية مغالية في برجماتيتها، لأنه ينزع عنها أية قيمة مقدسة؛ فلا هي بداية الخلاص كما تعتقد «جوش إيمونيم»، ولا هي مقدمة لبداية الخلاص إذا أحسن استخدامها، كما تدَّعي أوساط من «أجودات إسرائيل»، وليست أرض إسرائيل مقدسة بحد ذاتها.

ويعتقد الحاخام «شاخ» بقدوم «الماشيح»، أي أن هناك جانبًا مشيحانيًا في تدينه. إلا أنه لا يرى أي عنصر مشيحانى في الواقع، فالواقع التاريخي يتطور بموجب منطقه الداخلي. والتوراة حافظت على الشعب اليهودي آلاف السنين، فهل نستبدل بها شيئًا آخر، وبماذا؟ التوراة هي التي تحافظ على شعب إسرائيل، لا الدولة.

ينقسم العالم، في نظر الحاخام «شاخ»، إلى يهود وغير يهود (الأمم). والمقولة التلمودية والتوراتية: «عليك ألا تعجل النهاية وألا تتمرد ضد الأمم» تحمل، لدى هذا التيار، معاني محددة. فالتمرد ضد الأمم لا يعني أن على اليهود البقاء في منفاهم الجغرافي وألا يقيموا دولة يهودية، بل يعني أن تتعامل إسرائيل بحذر مع الدول العظمى ومع العرب، وعليها أن تكون مستعدة لتقديم تنازلات من أجل السلام، وهذا موقف تبناه بعض الوقت الحاخام «عوفاديا يوسف» الذي يدعو إلى تفضيل «سلامة اليهود على سلامة أرض إسرائيل». لكن، ومن ناحية أخرى، فإن الحاخام

«شاخ» يطرح أمام الصهيونية تحديًا جديدًا هو وطنية يهودية تنظر إلى غير اليهود بريبة وحذر. فالصهيونية تحاول تحويل اليهود إلى أمة كباقي الأمم، لكنهم ليسوا كذلك، فالأمم تترقب الفرصة للانقضاض على اليهود: «من البديهي أن يكره عيسو يعقوب» (مقولة من المدراش). وعلى اليهود أن يفوتوا الفرصة على غير اليهود؛ عليهم إذن أن يتصرفوا بحكمة وحذر وأن يتقنوا إجراء الحلول الوسط.

أبراهام كوك: أهم مفكر صهيوني ديني

يعد «أبراهام كوك» (١٨٦٥ ـ ١٩٢٤) أهم مفكري الصهيونية الإثنية الدينية وأول حاخام أكبر لليهود «الإشكناز» في فلسطين. وُلد في شمال روسيا، وتلقى تعليمه الديني في إحدى المدارس التلمودية العليا، ثم هاجر إلى فلسطين عام ١٩٠٤ واستقر فيها. وقد تَعرَّف «كوك» إلى تقاليد «القبَّالاه» وسعى وراء تجارب الإشراق الداخلية، والواقع أن كتاباته كلها مفعمة بروح قبَّالية (صوفية يهودية) وإيمان بالحلول الرباني في الشعب اليهودي. وتتلخص سيرة حياته ونشاطاته القومية الدينية في محاولة تقريب الصهيونية إلى المتدينين وتقريب المتدينين من الصهيونية.

ويأخذ «كوك» بالصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة ويقوم بتهويدها تمامًا من خلال ديباجته الدينية الصوفية الحلولية. فهو أولاً يرى أن المنفى حالة غير طبيعية، على عكس الرؤية التقليدية التي ترى المنفى جزءًا لا يتجزأ من التجربة الدينية عند اليهود فهي أمر الإله والعقاب الذي حاق باليهود نتيجة الذنوب التي اقترفوها. وحسب تصوره، لا يستطيع اليهودي أن يكون مخلصًا وصادقًا في أفكاره وعواطفه وخيالاته في أرض الشتات. فاليهودية في أرض الشتات ليس لها وجود حقيقي.

وكما هو متوقَّع، لا يرفض «كوك» اليهودية التقليدية بشكل صريح، فهو يقوم بترويضها وتحديثها وعلمنتها من الداخل من خلال الديباجات الدينية وذلك عن طريق تغليب الطبقة الحلولية داخل تركيب اليهودية الجيولوجي التراكمي وتجَاهُل الطبقة التوحيدية تمامًا حتى تتفق اليهودية قلبًا وربما قالبًا مع الصهيونية. ويطرح «كوك» رؤية حلولية للأمة اليهودية (حلولية بدون إله تقترب إلى حد كبير من فكرة

القومية العضوية بل تترادف معها)، فالإله يحل في الإنسان والمادة (الشعب اليهودي والأرض اليهودية) فيوحدهما في وحدة حلولية عضوية، والقومية الدينية والدين القومي هما في واقع الأمر القومية العضوية بعد أن يحل الإله في المادة ويصبح كامنًا فيها تمامًا.

يؤكد «كوك» أن اليهود شعب واحد، واحد كوحدانية الكون (واحدية كونية). ولكنه شعب من نوع خاص، فاليهودية دين قومي وقومية دينية. ولذا، فهو يهاجم دعاة العضوية الذين يتحدثون عن «روح الأمة» أو «روح الشعب العضوي» (بالألمانية: «فولكس جايست» (Volksgeist)، وبالعبرية: رواح ها أما) ويقول إنهم يخدعون أنفسهم، فما يسري في الأمة ليس قوة طبيعية عضوية وحسب، وإنما روح الإله نفسه. ولكن «كوك» يهاجم أيضًا المتدينين التقليديين الذين ينادون بأن مفهوم الأمة حسب العقيدة اليهودية لا علاقة له بالتعريفات القومية العلمانية الغربية الجديدة. يُسمِّي «كوك» هؤلاء «الانشطاريين»، فريق منهم يحاول إسقاط العنصر الديني تمامًا، والثاني يحاول إسقاط العنصر القومي تمامًا أيضًا، أما «كوك» نفسه فيزيل كل الثنائيات ويرى أن ثمة تمازجًا كاملاً بين المطلق والنسبي وبين الخالق والمخلوق وبين القومية والدين، فكل عامل من عوامل الروح اليهودية يضم بشكل حتمي جميع جوانب نفسية الشعب اليهودي. ومن ثم، فإن فصل القومية عن الدين تزييف لكليهما، فثمة مادة إلهية تسرى في جماعة «يسرائيل» تجعل روحها ملتصقة بروح الإله، بل إن روح «يسرائيل» وروح الإله شيء واحد (فهما من مادة واحدة). هذا الإله الذي يكمن داخل الشعب هو مصدر روحهم القومية. ولذا، يجب على أعضاء هذا الشعب أن يدركوا حقيقة الإله الموجود داخلهم، ويدركوا من ثم حقيقة قوميتهم، فروح الإله تسري في الأرض سريانها في الشعب (وهنا يكتمل الثالوث الحلولي وهو نفسه الثالوث العضوي: الأرض والشعب والرابطة العضوية بينهما). وكل ممتلكات اليهود القومية من أرض ولغة وتقاليد وتاريخ هي عروق تجري فيها روح الإله. ولذا، فإن أرض إسرائيل ليست شيئًا منفصلاً عن روح الشعب اليهودي، إنها جزء من جوهر الوجود اليهودي القومي ومرتبطة بحياة الوجود وبكيانه الداخلي ارتباطًا حلوليًا عضويًا.

والوحي المقدَّس لا يمكن أن يكون نقيًا إلا في أرض إسرائيل (أما خارجها، في المنفى، فهو مُشوَّش ومُلوَّث وغير نقي). فالتجسد الإلهي من خلال الشعب لا يمكن أن يتم إلا على الأرض المقدَّسة (وفي هذا عودة للوثنية القديمة وللعبادة القربانية المركزية)، وكلما ازداد تعلُّق الشخص بأرض إسرائيل، زادت أفكاره طهارة، والطهارة هنا هي نتيجة التعلق بشيء مادي وهو الأرض وليس نتيجة فعل الخير.

لكل هذا، تصبح العودة إلى الأرض المقدَّسة هي حل المسألة اليهودية، فهذا هو مصدر تميُّز اليهودية ولا أمل ليهود المنفى إلا بإعادة زَرْع أنفسهم في فلسطين والاعتماد على ينبوع الحياة الحقيقي المقدَّس الموجود في أرض إسرائيل وحدها. وإن عاد هذا الشعب ظهرت قدسيته الحقيقية، فهذا هو الطريق الوحيد لإعادة ولادة هذا الشعب (وهكذا يتحول الخطاب الاسترجاعي «البروتستانتي» والخطاب الاستيطاني «الإمبريالي» إلى خطاب صهيوني حلولي تجسدي).

وكما هو الحال مع المنظومات الحلولية، فبعد أن يتعادل المطلق والنسبي، والكل والجزء، والخالق والمخلوقات، تُرجِّح كفة المخلوقات المادية على الخالق، فينسى «كوك» الروح الإلهية ويتحدث بدلاً من ذلك عن القومية العضوية دون أية إشارة إلى إله أو دين. ولذلك فهو يشير إلى اليهود في أرض الشتات باعتبارهم جماعة أدارت ظهورها للحياة الطبيعية ولتطوير الأحاسيس، وأهملت كل ما له علاقة حسية بحقيقة الجسد، ينقصها الإيمان بقدسية الأرض التي لا تختلف عن قدسية الجسد، فأخذوا يتحللون بشكل مخيف (وليُلاحَظ أن المرجعية النهائية هنا هي الطبيعة والجسد). والبعث القومي (الصهيوني) هو الحل، وبعدها ستقوم الحياة الحسية (الطبيعية) مرة أخرى، وسينشط الحلم الذي بدأ ينال منه التعب.

ولكن القداسة هنا قداسة كامنة في المادة لا تتجاوزها، ومن ثم فهي لا تختلف عن القداسة التي يبحث عنها «أهارون جوردون» وغيره من الصهاينة العماليين الملحدين. ويقتبس «كوك» من «المشناه» (مجموعة شروح وتفاسير العهد القديم والشرائع اليهودية) العبارة التالية: «إن الإيمان يمكن التعبير عنه بقوة الحياة في الزرع، فالإنسان يمكن أن يبرهن على إيمانه بالحياة الأزلية عن طريق الزراعة». ثم ينهي

«كوك» مقاله بعبارة دالة: «ستتحقق عودتنا فقط إذا ما رافقت عظمتنا الروحية عودة إلى الجسد من أجل جسم صحيح قوي وعضلات قوية تُغلِّف روحًا ملتهبة». وهذا الحديث لا يختلف البتة عن حديث «داروين» أو «نيتشه»، كما أنه لا يختلف عن الرؤية المعرفية العلمانية «الإمبريالية». وفي مثل هذه الأنساق، تتحول وحدة الوجود إلى علمانية إلحادية صريحة.

في هذا الإطار الحلولي المادي التجسيدي، يصبح البعث السياسي وإنشاء الدولة اليهودية هو نفسه العصر «المشيحاني». ويقدم «كوك» تاريخًا للدولة اليهودية ولاشتراك اليهود في معترك السياسة الدولية (وهي إشكالية العجز وانعدام السيادة). فيلاحظ أن قوى خارجية (وليس الإله) جعلت اليهود يضطرون إلى ترك هذه الحلبة، ولكن يبدو أن الانسحاب تم أيضًا برضا تلقائي، فقد كان العالم آثمًا وقذرًا ويتخلل الحياة السياسية فيه الكثير من الآثام. ولكن اليوم الذي سيصبح فيه العالم أكثر لطفًا قد دنا، ولذا يجب على اليهود أن يهيئوا أنفسهم ليحكموا دولة خاصة بهم. ثم يعطي «كوك» هذه الدولة طابعًا «مشيحانيًا» حين يقول: «إن تأمين نظام العالم الذي تمزقه الحروب اليهودية يتطلب بناء الدولة اليهودية. وجميع الحضارات ستتجدد بولادة شعبنا من جديد». ومن الواضح أن هذه الأفكار إعادة إنتاج لفكرة مشاركة الشعب اليهودي للخالق في إصلاح الكون (تيقون) وفي استعادة الخالق لوجوده وكليته الروحية.

وبعد ترويض اليهودية على هذا النحو، وبعد توليد الإلحاد من وحدة الوجود، لم يَعُد من الصعب تَبنِّي الصهيونية كعقيدة، وعقد الزواج بينها وبين اليهودية، مع افتراض أن اليهودية الحلولية هي التي ستحقق الانتصار النهائي. وقد كان «كوك» على يقين من أن جيل المستوطنين الصهاينة في فلسطين هو الجيل الذي تتحدث النبوءة عنه وعن أنه ينتمي إلى عصر «الماشيَّح»، وأن الرواد (بغض النظر عن علمانيتهم) كانوا ينفذون تعاليم الدين باستيطانهم الأرض في فلسطين. ولتسهيل مهمة الرواد، حاول «كوك» أن يصل إلى صيغ دينية يمكن أن تتسع للمتدينين والعلمانيين، وحاول أن يصبغ الصهيونية بالشرعية الدينية التي كانت تفتقر إليها في نظر «الأرثوذكس» على

الأقل. وقد نادى «كوك» بالتحالف مع «اللادينيين» لأنه كان على ثقة من أن جميع المستوطنين، الديني منهم والعلماني، سيرضخون في نهاية الأمر للصيغة الحلولية، لأن القومية اليهودية (على حد قوله) قومية مقدسة لا يستطيع العلمانيون مقاومة تيارها الأساسي. كما أنه كان يرى أن كل اليهود، ومنهم العلمانيون، تسرى فيهم روح القداسة رغمًا عنهم.

وقد شرح «كوك» موقفه وتصوره في صورة مجازية تفسيرية شهيرة قال فيها: حينما كان الهيكل المقدس قائمًا، كان محظورًا على الأجانب أو حتى على أي يهودي عادي أن يدخل قدس الأقداس، وكان الكاهن الأكبر وحده هو المصرح له بالدخول مرة واحدة في يوم الغفران. ومع هذا، فحينما كان الهيكل في دور التشييد، كان بإمكان أي عامل مشترك في البناء أن يدخل الحجرة الداخلية مرتديًا الملابس العادية. ومن الواضح أن الهيكل في هذا التشبيه هو الدولة الصهيونية، والرواد هم العمال (أو لعلهم الصهاينة العماليون)، أما الكهنة الحقيقيون فهم ولا شك اليهود «الأرثوذكس» الذين سيسيطرون على الهيكل بعد بنائه. ولتسهيل مهمة البناء، حاول «كوك» أن يزيل المصاعب التي تقف في طريق النشاط الاستيطاني ويذللها للمستوطنين اليهود، فأصدر فتاوى متسامحة تُسهِّل لهم الحياة في فلسطين. وعلى سبيل المثال أصدر فتوى تبيح زراعة الأرض في سنة شميطاه أو السنة السبتية على أن تباع أرض الميعاد بشكل صوري للأغيار، كما صرَّح بلعب كرة القدم يوم السبت على أن تُباع التذاكر يوم الجمعة.

ويبدو أن «كوك»، انطلاقًا من رؤيته العضوية الحلولية، لم يكن يرى مكانًا للعرب، فهم يقفون خارج دائرة القداسة. فأثناء ثورة عام ١٩٢٩، اتهم «كوك» البريطانيين بالتقاعس عن حماية اليهود، واتخذ موقفًا متشددًا أثناء المعركة التي دارت حول حائط المبكى. وكان «كوك» قريبًا من حركة «مزراحي»، ومع هذا فقد حضر مؤتمرًا من مؤتمرات «أجودات إسرائيل» ليعرض وجهة النظر الصهيونية الدينية.

وسافر «كوك» إلى أوربا عام ١٩١٤، لكن الحرب حالت دون رجوعه فعمل حاخامًا في «سويسرا» ثم في لندن، وعاد إلى فلسطين عام ١٩١٧ حيث أسس مدرسة

تلمودية لغة الدراسة فيها هي العبرية وكان يُدرِّس فيها ما يسمى «الفلسفة اليهودية» إلى جانب الشريعة اليهودية. وقد «نشر كوك» بحوثًا في كل جوانب المعرفة الحاخامية والتصوف اليهودي والفلسفة والشعر، ونُشرت رسائله في عدة مجلدات، كما أن له العديد من الفتاوى.

ويمكننا أن نقول أن اليهودية الحاخامية «الأرثوذكسية» تختفي تقريبًا في أعمال «كوك» وتصبح صهيونية حلولية عضوية تطالب بضم كل أرض إسرائيل وبطرد العرب وبالحد الأقصى الصهيوني. وقد نجحت صيغته في الهيمنة على اليهودية «الأرثوذكسية» بحيث لم يبق سوى أقلية «أرثوذكسية» (الناطوري كارتا) هي التي تعارض الصهيونية.

الفصل العاشر
الصهيونية الإثنية العلمانية

يُطلَق على الصهيونية الإثنية (العلمانية) في الأدبيات الصهيونية «الصهيونية الثقافية» أو «الصهيونية الروحية» ونشير لها أحيانًا باسم «الصهيونية العلمانية». وهي اتجاه صهيوني في تيار الصهيونية الإثنية ينطلق من الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة ويهتم بقضايا الهوية والوعي ومعنى الوجود، ويرى أن المشروع الصهيوني مهما كان توجهه السياسي والاقتصادي لا بد أن يكون ذا بُعْد إثني يهودي. ومجال الصهيونية الإثنية العلمانية هو كل يهود العالم، ولذا فهي لا تُفرِّق بين المستوطنين الصهاينة ويهود العالم. وتنادى الصهيونية الإثنية العلمانية بأن يتحول المستوطن الصهيوني إلى مركز لإحياء الإثنية اليهودية، وترى أن الثقافة اليهودية لا يمكن أن تستمر دون هذا المركز. وفيما يتصل بالعقيدة اليهودية، فإن الصهيونية الإثنية العلمانية ترى أنها قضت نحبها، وأن ما يمكن أن يحقق الاستمرار هو الإثنية اليهودية التي يمكن أن تصبح موضع المطلقية ومصدر القداسة. وخلفية الصهيونية الإثنية هي نفسها خلفية الصهيونية على وجه العموم من تعثُّر عملية التحديث في شرق أوربا إلى وصولها إلى طريق مغلق عام ١٨٨٠، الأمر الذي جعل استمرار حركة التنوير اليهودية صعبًا. ويُضاف إلى هذا، الوضع الإثني الخاص ليهود شرق أوربا المتمثل في ثقافتهم «اليديشية» القديمة نوعًا ما وفي ثقافتهم العبرية الجديدة. ويضاف إلى ذلك أيضًا وضعهم الاقتصادي الوظيفي المتميِّز. كما يجب أن نضع في الاعتبار فكرة القومية العضوية والشعب العضوي (الفولك) التي أثرت في اليهود تأثيرًا سلبيًا عميقًا بنبذهم، وتأثيرًا عميقًا إيجابيًا بطرح نموذج الحركة لهم.

ويُعَدُّ المفكر اليهودي الروسي «آحاد هعام» أهم المفكرين في هذا التيار، كما تعد أفكاره الأفكار الأساسية لهذه المدرسة. ويمكن أن نضم إليه «أليعازر بن يهودا» (١٨٥٨ ـ ١٩٢٢). كما يُصنَّف «مارتن بوبر» (١٨٧٨ ـ ١٩٦٥) ضمن أتباع هذا الاتجاه بسبب تقديسه للشعب اليهودي، وبسبب رؤيته الحوارية الحلولية، ولاستخدامه مصطلح الفكر القومي العضوي.

وبسبب اختلاف المستويات ـ كما أسلفنا ـ لا يوجد تناقض بين الصهيونية الإثنية العلمانية والتيارات الصهيونية الأخرى. (وإن كان هناك تناقض واضح بينها وبين الصهيونية الإثنية الدينية، يأخذ أحيانًا شكل صراع علني). ويمثل فكر الصهيونية الإثنية العلمانية فريقان، أحدهما في إسرائيل والآخر خارجها. أما الفريق الإسرائيلي فيؤكد مركزية (أو أرستقراطية) الدولة الصهيونية في حياة «الدياسبورا» بل يتخطى أحيانًا حدود الصيغة «الآحاد هعامية» وينادي بإلغاء أو «نفي» «الدياسبورا» أو اعتبارها مجرد جسر أو قنطرة. أما الفريق الثاني فهم صهيونيو «الدياسبورا» (الصهاينة التوطينيون في الخارج)، وهم أكثر اقترابًا من الصيغة الأصلية. وهؤلاء يرون ضرورة وجود مركز ثقافي في إسرائيل حتى يستمد التراث اليهودي أسباب الحياة والاستمرار فيدعم هويتهم اليهودية الآخذة في التآكل في مجتمعاتهم العلمانية، ولكنهم لا يرون أية ضرورة للاستيطان في إسرائيل. والمشكلة بالنسبة إليهم هي، إذن، مشكلة يهودية وليست مشكلة يهود، كما أن الدولة بالنسبة إليهم وسيلة ثقافية وليست غاية، تمامًا كما كان الحال مع «آحاد هعام».

والواقع أن أغلبية يهود المستوطن الصهيوني الساحقة (من أقصى اليمين حتى أقصى اليسار) من أتباع الصهيونية الإثنية العلمانية. وكذلك غالبية أعضاء الجماعات اليهودية في العالم ممن يناصرون الصهيونية هم من أتباع هذا التيار، خصوصًا في صياغته التي تتركهم وشأنهم في أوطانهم ولا تطلب منهم الهجرة.

بعض التنظيمات الصهيونية الإثنية العلمانية

لم تلجأ الصهيونية الإثنية (العلمانية) إلى تأسيس منظمات صهيونية إثنية، ومع هذا يمكن الإشارة إلى منظمتين هما جمعية «بني موسى» و«العصبة الديمقراطية».

١ - جمعية بني موسى

«بني موسى» تقابلها في العبرية «بني موشيه». و«بني موسى» جمعية صهيونية سرية، أُسست على شاكلة المحافل «الماسونية». وهي تشكل إحدى جمعيات «أحباء صهيون». وقد أسست الجمعية في روسيا عام ١٨٨٩ في ٧ آذار (تاريخ مولد موسى بحسب تقاليد فولكلور بعض الجماعات اليهودية) واستمرت في نشاطها حتى عام ١٨٩٧. ويعود الفضل في تأسيسها إلى «يهوشاوا بارزيلاي» الذي عاد من فلسطين وقد امتلأ استياءً من أحوال المستوطنين من الناحيتين الثقافية والإثنية، إذ يبدو أنهم كانوا مستوعبين تمامًا في الأعمال الاستيطانية ولم يطوروا الطابع اليهودي الإثني في المستوطنات. وتعود سرية الجمعية إلى تفكير «آحاد هعام» النخبوي (الذي تولى رئاسة الجمعية). «فآحاد هعام» كان متأثرًا تمامًا بأفكار «نيتشه» وإن كان الخطاب النيتشوي يكتسب مصطلحات ونبرة يهودية في حالته. ولذا، فقد وجد أن هذا البعث الثقافي لا يمكن أن يتم إلا على يد مجموعة من الكهنة التي تكرس حياتها لتحقيق هذا الهدف سواء داخل فلسطين أو خارجها. وهذه المجموعة من الكهنة تصبح بمنزلة المرشدين للأمة بأسرها سواء داخل فلسطين (بين المستوطنين) أو خارجها لتثقيف الأجيال الصاعدة (من التوطينيين).

وكان كل فرع من فروع الجمعية يتكون من خمسة أشخاص على الأقل، كما كانت معرفة العبرية أحد شروط الالتحاق بالجمعية. وقد ووجهت الجمعية بمعارضة من جانبين: الصهاينة العمليين (التسلليين) بزعامة «ليلينبلوم» وكانوا يرون أن الهدف المباشر والعامل الأساسي هو نقل اليهود وتوطينهم، وتأتي الأمور الثقافية في المرتبة الثانية. أما الجانب الآخر من جماعات المعارضة، فقد كانت تشكلها الأوساط «الأرثوذكسية» إذ عُرِّفَت الانتماء اليهودي باعتباره انتماء إثنيًا دينيًا وليس إثنيًا علمانيًا (كما فعلت الجمعية). وقد أسست الجمعية مدارس لتعليم العبرية ودارًا للنشر في وارسو وأصدرت مجلة (عبرية) هي هاشيلواح.

وبعد تأسيس المنظمة الصهيونية، انحلت الجمعية. ومع هذا، فقد استمر «آحاد هعام» في التعبير عن فكرها وفي معارضة الصهاينة الذين رفضوا تهويد الصيغة

الصهيونية الأساسية بدرجة كافية وتركوها عارية من الديباجات بحيث ظلت الحركة مجرد حركة تنقل اليهود من أوربا.

٢ـ العصبة الديموقراطية

«العصبة الديموقراطية» هي جماعة من المثقفين الصهاينة في المنظمة الصهيونية في الفترة بين ١٩٠١ و١٩٠٣. وجدوا أن «هرتزل» ركَّز السلطة كلها في يده وأنه لا يهتم إلا بالأمور السياسية وحدها، وطالبوا بتوسيع نطاق العضوية والقيادة، كما طالبوا بالاهتمام بالجوانب الثقافية والاجتماعية. وكان معظم أعضاء هذه العصبة من الطلبة اليهود الذين جاءوا من شرق أوربا وكانوا يدرسون في ألمانيا وسويسرا. وقد تأثر هؤلاء جميعًا بآراء «آحاد هعام» وبصهيونيته الإثنية العلمانية وبالأفكار الديموقراطية الشائعة آنذاك. وقد كان أعضاء العصبة يدركون التحدي الذي تشكله الحركات الثورية، ولذا فقد وجدوا أن الحركة الصهيونية لا بد أن توسِّع قاعدتها الديموقراطية حتى تستجيب لهذا التحدي. وقد بدأت العصبة بعد المؤتمر الصهيوني الرابع (١٩٠٠) الذي حدث فيه التصادم بين الصهاينة الإثنيين الدينيين والصهاينة الإثنيين العلمانيين، حيث عارض الدينيون قيام المنظمة بأي نشاط ثقافي (باعتبار أنه سيكون نشاطًا علمانيًا). وقد عقد أعضاء العصبة مؤتمرًا عامًا في أبريل عام ١٩٠١ عشية المؤتمر الصهيوني الخامس في «بازل» واشترك فيه «حاييم وايزمان» و«ليو موتزكين» حيث وجه المشاركون النقد «لهرتزل» بسبب أسلوبه التسلطي وتركيزه السلطة في دائرته الداخلية وتعامله مع الأثرياء والطبقات الحاكمة بين اليهود وغير اليهود، كما أشاروا إلى إهمال «هرتزل» الجوانب العملية (الاستيطانية) والجوانب التربوية (الإثنية) في النشاط الصهيوني.

وقد تحاشى «هرتزل» المواجهة معهم لأنه كان يدرك منذ البداية ما لا يدركونه، وهو أن الصهيونية لن تقوم لها قائمة بالاعتماد على الجهود الذاتية وأنه لا بد من الاعتماد على الإمبريالية، ومن ثم لا بد من التفاوض والسعي المستمرين، ويتطلب هذا بالضرورة تركيز السلطة في يد شخص أو مجموعة صغيرة تتحرك بكفاءة وسرية لعقد الصفقة مع الحضارة الغربية. وفيما يتصل بالجوانب الإثنية، فإن «هرتزل» لم

يكن يكترث بها لأنه لم يكن يعرف عنها الكثير، ولذا فإنه لم يمانع فيها ولم يشجعها. والواقع أن صياغته المراوغة ساعدت كثيرًا على تقبل الإثنية. ولكن كان لا بد من التخفف منها قليلاً في البداية حتى لا يفزع يهود الغرب المندمجون. وقد حاول «هرتزل» منع مناقشة برنامج العصبة، ولكنه طرح البرنامج للنقاش بعد أن هدد أعضاء العصبة بالانسحاب من المؤتمر. وحينما تمت مناقشة البرنامج، صوَّت «هرتزل» شخصيًا لصالحه وتم تبنيه من قبل المؤتمر. وحين نُشر البرنامج في صيف عام ١٩٠٢، فإنه كان يتضمن الدعوة إلى الدراسة العلمية للأحوال الطبيعية في فلسطين وإلى العمل النشيط وأن يكرس الصهاينة أنفسهم للمشروع الصهيوني بكل إخلاص، وهي قرارات أقل ما توصف به أنها مضحكة إذ لا تمس العملية الأساسية في هذه المرحلة وهي التفاوض مع الدولة العظمى الراعية. وبعد أن عقد الصهاينة الروس مؤتمر «منسك» (١٩٠٢) واعترفوا بوجود تيارين لهما حقوق متساوية (أحدهما ديني والآخر علماني)، فقدت العصبة قوتها الدافعة.

آحاد هعام: أهم مفكّري الصهيونية الإثنية العلمانية

«آحاد هعام» (١٨٥٦ ـ ١٩٢٧) عبارة عبرية تعني «أحد العامة». و«آحاد هعام» هو الاسم الذي اشتهر به الكاتب الروسي اليهودي (وكان يكتب بالعبرية) «آشر جينزبرج». ويُعَدُّ «آحاد هعام» من أهم الكُتَّاب والمفكرين في أدب العبرية الحديث، كما يُعَدُّ فيلسوف الصهيونية الثقافية (أي الصهيونية الإثنية العلمانية) بل المؤسس الحقيقي للفكر الصهيوني والذي خرج من تحت عباءته كل المفكرين الصهاينة، خصوصًا العلمانيين، ابتداءً من «مارتن بوبر» وانتهاءً «بهارولد فيش». وقد نشأ «آحاد هعام» في عائلة حسيدية في قرية صغيرة بالقرب من «كييف»، وكان أبوه عضوًا في حركة «حبد». تلقَّى تعليمًا يهوديًا تقليديًا حتى أن معلمه منعه من تعلم الألفبائية الروسية لأن هذا كان يُعَدُّ ضربًا من «الهرطقة». ولكنه، مع هذا، التحق في نهاية الأمر بمدرسة ثانوية في روسيا. وقد دفعته دراسته الجديدة إلى هَجْر الحسيدية، ثم تخلى بعد ذلك عن كل إيمان ديني وإن كان قد عبر عن إعجابه بالحسيدية في إحدى مقالاته، وذلك بسبب طابعها اليهودي الإثني (أي اليهودية كفلكلور). ولا شك في أن النزعة الحلولية المتطرفة في «الحسيدية» قد تركت أثرها فيه وفي بنيان فكره.

وقد استقر «آحاد هعام» عام ١٨٨٦ في «أوديسا» للعمل في التجارة، و«أوديسا» إحدى المدن الجديدة التي أنشأها القياصرة على البحر الأسود بعد ضمها من الدولة العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر وقد أصبحت مركزًا تجاريًا مهمًا ونشيطًا. وقد تم توطين أعضاء الجماعة اليهودية، مع غيرهم من الروس البيض، كعنصر استيطاني يخلق وجودًا أو كثافة سكانية روسية بيضاء، أي أن اليهود تم توطينهم كروس، ولذا فقد مُنحوا حقوقًا ومزايا كثيرة. وكانت «أوديسا» تختلف كثيرًا عن جو «الشتتل»، كما كانت بعيدة عن مراكز الدراسة «الأرثوذكسية»، وكانت مركزًا مهمًا لأدب العبرية والفكر الصهيوني في روسيا.

ثقَّف «آحاد هعام» نفسه بنفسه، فدرس العلوم وقرأ أدب حركة التنوير وتعلَّم بعض اللغات الأوربية ودرس الفلسفة. فتأثر بالفلسفة الوضعية في روسيا من خلال أعمال المفكر الروسي «بيساريف» الذي عرفه على أعمال «جون ستيورات ميل». وقد تأثر كذلك بفلسفة «لوك»، ولكن «هربرت سبنسر» (المفكر الاختزالي التبسيطي) وفلسفته العضوية «الداروينية» كان لهما أبعد الأثر في تفكيره، وكان هو نفسه يُعد «سبنسر» أقرب المفكرين إلى قلبه. كما تأثر بفلسفة «نيتشه» و«هردر» تأثرًا عميقًا، شأنه في هذا شأن كثير من المفكرين والمثقفين اليهود في عصره. ويتجلى عمق تأثر «آحاد هعام» «بنيتشه» في زعمه أن النيتشوية واليهودية صنوان.

ذهب «آحاد هعام» إلى أن الذي خرج من «الجيتو» ليس اليهود وحسب وإنما اليهودية نفسها. لقد خرجت إلى عالم حديث يمثل قوة جذب هائلة بهرت اليهود، الأمر الذي يشكل خطرًا حقيقيًا على الاستمرارية اليهودية وعلى الهوية اليهودية، كما يؤدي إلى فقدان اليهود إحساسهم بالوحدة والترابط وإلى ضعف تمسُّكهم بقيمهم وتقاليدهم.

كما خرجت اليهودية، علاوة على ذلك، إلى عالم مُشبَّع بالروح القومية العضوية حيث يتعيَّن على الغريب الذي يريد أن يندمج في مثل هذه الحضارة أن يطمس شخصيته وينغمس في التيار الغالب. ولذا، فإن الاندماج حل أتى من الخارج يهدف إلى خَلْق حياة جديدة تمامًا لا علاقة لها بالهوية اليهودية، وبالتالي فإن الوحدة اليهودية

ستتفتت وتنقسم اليهودية إلى أكثر من نوع واحد، يختلف كل نوع منها باختلاف البلد الذي ينتمي إليه اليهودي. وفي الواقع، فإن القومية العضوية ترفض الآخر حتى لو أراد الاندماج والذوبان فيها، ولذا فإن حل الذوبان لم يكن مطروحًا أصلاً في الوسط «السلافي» أو «الجرماني» الذي كان يتحرك فيه اليهود (أي أن فكرة الشعب العضوي تُصنِّف الآخر على أنه عضو في الشعب العضوي المبنوذ، والآخر هنا هو اليهود في المحيط الجرماني والسلافي، أي في كل أوربا).

وقد خرج اليهود واليهودية من «الجيتو» في لحظة كان الدين اليهودي فيها قد تحول إلى عبء حقيقي، فأهل الكتاب قد أصبحوا عبيدًا للكتاب حتى أصبح عمل هذا الكتاب هو أن يُضعف كل قوى الإبداع الذاتي والعاطفي لدى اليهود ويحطمها. وتحول القانون إلى قانون مكتوب جامد، وتوقف تطور اليهود، واختفى العالم الداخلي تمامًا، وأصيب اليهود بالشلل الحضاري. ولذا، كان السؤال هو: هل يمكن تطبيع اليهود وتحرير الروح اليهودية من أغلالها لتعود إلى الاندماج في مجرى الحياة الإنسانية دون أن تضحي بالهوية اليهودية وبالطابع الخاص لها؟

وحسب تصوُّر «آحاد هعام»، تأخذ المسألة اليهودية شكلين: أحدهما في الشرق، وثانيهما في الغرب. وقد نجحت المسألة اليهودية في الغرب في إعتاق اليهود ثم في إفقادهم هويتهم اليهودية، كما نجحت في تعريضهم لمسألة معاداة اليهود الأمر الذي أعاد اليهودي لعالمه اليهودي لا حبًا فيه لكن هربًا من معاداة اليهود. ولكنه عند عودته وجد العالم اليهودي ضيقًا لا يُشبع حاجاته الثقافية، بل إن العالم اليهودي لم يَعُد جزءًا من ثقافته (فهو يهودي غير يهودي). ولذا، فهو يصبو إلى إنشاء دولة يهودية يستطيع أن يعيش فيها حياة تشبه حياة الأغيار التي يحبها ويحقق فيها لنفسه كل ما يريد من أشياء يراها الآن أمامه ولا يستطيع الوصول إليها. وهو إن لم يستوطنها بنفسه وبقي حيثما يكون، فإن مجرد وجودها على الأقل سوف يرفع مكانته أينما كان، فلن ينظر إليه نظرة احتقار باعتباره عبدًا يعتمد على استضافة أهل البلاد له. إن الدولة اليهودية، بل مجرد التفكير فيها، هو شيء يشفيه من مرض نفسي هو الشعور بالضعة، فمحور المشكلة في الغرب هو الفرد اليهودي المندمج الذي تُسبب له معاداة اليهود شيئًا من الإحباط والإحساس بالضعة. أما يهود الشرق فهم على عكس ذلك، فالمشكلة

بالنسبة إليهم ذات شقين: شق مادي وشق ثقافي. لكن دولة «هرتزل» لن تَحُل أيًا من المشكلتين، فهي لا تكترث أصلاً بالجانب الثقافي. أما فيما يتعلق بالجانب المادي، فإن «آحاد هعام» كان يرى استحالة إخلاء أوربا من اليهود الفائضين، فالدولة اليهودية لن توطن سوى قسم من اليهود في فلسطين، وبالتالي فإن حل المشكلة حلاً كليًا أمر غير ممكن. وسيظل الاعتماد على الحلول الأخرى المطروحة ضروريًا (مثلاً: زيادة عدد المزارعين والعاملين بالمهن اليدوية من اليهود). وفي نهاية الأمر، فإن حل الشق المادي سيعتمد في الأساس على الحالة الاقتصادية وعلى المستوى الثقافي للأمم المختلفة التي توجد فيها أقليات يهودية.

وإذا كانت الحلول المطروحة لا تُجدي ومحكومًا عليها بالفشل، فما الحل إذن؟ يجد «آحاد هعام» أن الدواء يوجد في الداء نفسه، أي القومية العضوية بعد تهويدها. ويرى «آحاد هعام» أن الدين اليهودي رغم جموده الذي سقط فيه كان مهيئًا أكثر من أي دين آخر لعملية التحديث، فهو دين عقلاني جماعي يؤكد أهمية العقل والجماعة (وليس كالدين المسيحي الذي يؤكد أهمية الإيمان والفرد). كما أن عقيدة التوحيد في نظره هي في جوهرها اكتشاف مبكر لوحدة الطبيعة ولفكرة القانون العلمي والمعرفة العلمية التي تتجاوز الإحساس المباشر. (وما يتحدث عنه «آحاد هعام» هو في واقع الأمر الواحدية الكونية)، فهو يشير إلى أن الفريسيين الذين صاغوا اليهودية الحاخامية رفضوا كلاً من «الأسينيين» (دعاة الروح) و«الصدوقيين» (دعاة المادة) وزاوجوا بينهما (أي وحدوا الروح والمادة وألغوا الثنائية التي تسم الأنساق التوحيدية وأحلوا محلها الواحدية الحلولية الكونية الكامنة في كل من العبادات الوثنية القديمة والعلمانية الحديثة)، وهذا هو إنجاز «يفنه» الأكبر وهو أيضًا ما حفظ اليهودية على مر العصور.

لكن هذا لا يعني بطبيعة الحال العودة إلى الدين، «فآحاد هعام» كان ملحدًا، وقد سماه «آرثر هرتزبرج» «الحاخامَ اللا أدري» (وهذه مفارقة لا يمكن أن يُوجَد لها مثيل في المسيحية أو في الإسلام، ولكن التركيب الجيولوجي لليهودية يسمح بها). وحينما ذهب «آحاد هعام» إلى فلسطين ورأى أحجار حائط المبكى، لم تتحرك أية مشاعر دينية داخله، بل وجدها رمزًا للخراب الذي حاق بالشعب اليهودي. ولم

يكن الدين بالنسبة إليه سوى شكل من أشكال التعبير عن الروح القومية اليهودية الأزلية المتجسدة في التاريخ، وهو وعاء كامن في الذات وليس مقياسًا مطلقًا خارجًا عنها، فالدين اليهودي مجموعة من الأفكار اليهودية تضرب بجذورها في الطبيعة (اليهودية) أو التاريخ (اليهودي). ولذا، فإن العودة تكون لهذا المطلق ولهذا المطلق وحده، أي للذات الإثنية اليهودية مصدر الدين اليهودي والتي ستحل محله، والتي سيخلع القداسة عليها تمامًا كما فعل مفكرو ودعاة القومية العضوية في ألمانيا وشرق أوربا. وهو، في هذا، كان متأثرًا بأفكار «هيجل» و«هردر» والمفكرين السلاف والألمان الذين كانوا يرون الإثنية مطلقًا، وقيمة في حد ذاتها. وكما هو واضح، فإن «آحاد هعام» يقف في هذا على الطرف النقيض من التراث الديني اليهودي. وعلى سبيل المثال، فإن سعيد بن يوسف الفيومي ذكر أن اليهود شعب من أجل التوراة أو بسببها، وبذلك جعل الشعب أداة، أما «آحاد هعام» فيرى أن كل شيء أداة لتأكيد هوية الشعب حتى الدين نفسه.

ويذهب «آحاد هعام» إلى أن ثمة اتجاهًا نحو القومية العضوية بدأ يسود بين اليهود في شرق أوربا. فاللغة العبرية لم تَعُد اللسان المقدَّس لليهود وإنما أصبحت لغة الأدب العبري العلماني وبدأت تحل محل الدين كإطار للوحدة. وقد ساهم هو نفسه في هذا التيار وأضفي صبغة علمانية على مفاهيم دينية، مثل الشعب المختار، لتصبح مصطلحًا نيتشويًا يُسمى «السوبر أمة» أو «الأمة المتفوقة»، التي تُعلى شأن القوة والإرادة.

وانطلاقًا من هذه المفاهيم العضوية، طرح «آحاد هعام» نظريته الخاصة بما يسمى «الصهيونية الثقافية» التي تهدف إلى بَعْث أو تحديث الثقافة اليهودية التقليدية حتى يمكنها التعايش مع العصر الحديث. ويمكن إنجاز ذلك من خلال إطار القومية العضوية. ولذلك، اقترح «آحاد هعام» إنشاء مركز ثقافي في فلسطين يسبق تأسيس الدولة اليهودية يكون بمنزلة مركز عضوي للفولك (أو الشعب العضوي) اليهودي يمكن أن تؤكد الهوية اليهودية نفسها من خلاله على أسس عصرية. ففي فلسطين يستطيع اليهود أن يستوطنوا وأن يعملوا في شتى فروع الحياة من زراعة وأعمال يدوية إلى علوم طبيعية. ومثل هذا المركز العضوي سيصبح مع مرور الزمن مركزًا للأمة

تستطيع روحها أن تظهر وتتطور من خلاله إلى أعلى درجات الكمال التي بوسعها الوصول إليها بشكل مستقل. ومن هذا المركز ستُشع الروح القومية اليهودية العضوية إلى سائر الجماعات اليهودية في العالم فتبعث فيهم حياة جديدة تُقوِّى وعيهم القومي وتُوطِّد أواصر الوحدة بينهم. ومن خلال هذا المركز ستنمو الشخصية اليهودية وستُزال منها الشوائب التي عَلقت بها نتيجة سنوات طويلة من الشتات وستُولِّد شخصية جديدة فخورة بهويتها اليهودية. لكن عملية البعث العضوي هذه لا يمكن أن تتم دفعة واحدة، وبعملية سياسية بسيطة، فهي عملية حضارية طويلة بطيئة بطء النمو العضوي. ولا يعترض «آحاد هعام» على تأسيس دولة يهودية في فلسطين تضم أغلبية يهودية، ولكنه يرى أن الدولة ستكون تتويجًا لعملية النمو العضوية البطيئة والثمرة النهائية وليس بذرة البدء. بل إن المركز الثقافي سيؤدي إلى قيام رجال في أرض إسرائيل نفسها يستطيعون، متى حان الوقت، أن يؤسسوا دولة هناك، لا تكون دولة يهود وإنما دولة يهودية بالمعنى الحلولي للكلمة؛ دولة عبرية علمانية. والدولة في هذا الإطار ليست نهاية في ذاتها، وإنما وسيلة للتعبير عن الذات القومية، وهي نتاج فعل حضاري بطيء وليس انقلابًا سياسيًا مفاجئًا.

وقد كان موقف «آحاد هعام» من الجماعات اليهودية في العالم ينبع من موقفه العضوي نفسه، فقد رفض الحل «الدبنوفي» (نسبة إلى المؤرخ اليهودي سيمون دبنوف) ورفض فكرة البعث اليهودي في أنحاء العالم المختلفة أينما وجدت جماعات يهودية (مع تغيُّر مركز اليهودية من بابل إلى الأندلس إلى نيويورك)، فمثل هذا الرأي تعددي تنوعي. وفي الوقت نفسه، لم يأخذ «آحاد هعام» بالموقف الصهيوني المتطرف المبني على تصفية الجماعات، فقد رأى أن مركزه الروحي، ودولته اليهودية داخل الإطار العضوي، ستعمق الوعي الإثني عند أعضاء الجماعات اليهودية وتزيد الفواصل بينهم وبين جيرانهم الأغيار.

ويثير البرنامج الثقافي عند «آحاد هعام» مشكلتين أساسيتين:

١ ـ فهو لم يتحدث قط عن آليات إنشاء المركز الروحي (الدولة اليهودية)، كما لم يطرح برنامجًا سياسيًا، بل ترك المسألة غامضة. ولعله ترك هذه الأمور لدعاة الصهيونية العملية والصهيونية الاستيطانية الذين كانوا سيتكفلون بالإجراءات

كافة، وضمنها الاستيلاء على الأرض وطرد سكانها. وعلى كل كان «نيتشه» (وكذلك داروين) رابضًا وراء كل سطور كتاباته.

٢ ـ وهناك مشكلة الثقافة التي يطرحها: فقد رفض كل ثقافات اليهود الموجودة بالفعل، سواء الثقافة «اليديشية» في شرق أوربا أو التراث السفاردي الذي كان لا يجهله. ولكن هذا أمر لم يسبب له أرقًا، فقد كان يطرح ما سماه «الثقافة اليهودية» الخالصة بديلاً لكل هذه الثقافات المتعينة.

وقد نزل «آحاد هعام» إلى ميدان النشاط الصهيوني، فانضم إلى جماعة «أحباء صهيون» وأصبح مفكرها الأساسي، لكنه ما لبث أن انتقد سياسة هذه الجمعية الداعية إلى الاستيطان التسللي في فلسطين وذلك في مقال بعنوان «ليس هذا هو الطريق». وقد عزَّز مقاله الأول بدراستين نقديتين كتبهما بعد زيارتيه لفلسطين عامي ١٨٩١ و١٨٩٣. ومن أهم مقالاته الأخرى، «الدولة اليهودية والمسألة اليهودية» (١٨٩٧) و«الجسد والروح» (١٩٠٤).

ويُوجِّه «آحاد هعام» النقد إلى الصهيونية التسللية (التي تُسمَّى «الصهيونية العملية») التي كانت تعتمد على الصدقات والإعانات، والتي لم تكن ذات توجه قومي عضوي ولا تهتم بالهوية الإثنية العضوية. فالمشروع الاستيطاني قد تم إفراغه من مضمونه الثقافي العضوي، فأسقطت المثل الأعلى الصهيوني وحولته إلى مشروع رأسمالي هدفه الربح أو حولته إلى عملية إنقاذ ليهود أوربا في مرحلة التحديث المتعثر، أي أن أهدافها عملية.

وقد اعترض «آحاد هعام» أيضًا على الصهيونية الدبلوماسية (الاستعمارية) لدى كل من «هرتزل» «ونورداو»، أي تلك الصهيونية التي تلجأ للقوى «الإمبريالية» لتساعدها على إنشاء دولة يهودية يُوطَّن فيها اليهود. فهذه الدولة، حسب تصور زعماء هذا النوع من الصهيونية، ستنشأ بين يوم وليلة نتيجة الحصول على براءة من دولة استعمارية. وهي دولة يتحدث سكانها الإنجليزية والألمانية والفرنسية ويتصرف فيها اليهود كأغيار. ويشير «آحاد هعام» إلى أن صهيونية «هرتزل» تدعي أنها ستعيد اليهود إلى الهوية اليهودية، ولكنها في واقع الأمر لا تكترث كثيرًا بهذه الهوية، ولذا

فإن صهيونيته هي في جوهرها ضرب من ضروب صهيونية الأغيار التي ستصفي كلاً من اليهود واليهودية، كما أن دولته تشبه دولة «هيرود» التي كانت دولة «هيلينية» فعلاً يهودية اسمًا.

ويتجلى عدم اكتراث الصهاينة التسلليين والدبلوماسيين بالمضمون اليهودي للدولة التي يزمعون إنشاءها في قبولهم مشروع شرق أفريقيا واستعدادهم لأن يتحول المشروع الصهيوني إلى مشروع استعماري محض يُنفَّذ في أي مكان في العالم.

وإلى جانب هذه الاعتراضات ذات الطابع الإثني العضوي، كانت هناك اعتراضات ذات طابع سياسي إستراتيجي. فقد أدرك «آحاد هعام» منذ البداية أن البرنامج الذي وضعته الصهيونية الدبلوماسية ما هو إلا ضرب من الخيال ويرتطم بالواقع قطعًا في يوم من الأيام، وأن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ستثور حتمًا في وجه الدولة المزمع إنشاؤها. كما ذهب «آحاد هعام» إلى أن دويلة اليهود هذه محتوم عليها أن تتحول إلى كرة تتقاذفها الدول الكبرى وتعتمد في بقائها على أهواء الدول الأقوى منها. وقد نبه إلى أن موقع فلسطين الجغرافي، وكذلك أهميتها الدينية بالنسبة للعالم كله، يجعلها محط أنظار الجميع، ويجعل من الصعب ضمان حيادها كما هو الحال مع سويسرا.

وحضر «آحاد هعام» المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧)، وهو المؤتمر الوحيد الذي حضره، واكتشف أن كل طاقات اليهود بدأت تتجه نحو تأسيس دولة صغيرة تصبح، مرة أخرى، كرة قدم في أرجل جيرانها الأقوياء. ووجد أن هذا هو إحدى علامات المرض، وليس النهوض. ولذا، فقد جلس في أول مؤتمر صهيوني حزينًا في ليلة زفاف (على حد قوله)، وكتب لأحد أصدقائه خطابًا يخبره فيه أنه اتضح له أن الدمار يستبق البناء: «من يعلم إن كانت هذه ليست العلامة الأخيرة لشعب يحتضر؟».

وقد بلغ الصراع بين دعاة البعث القومي العضوي والبعث القومي السياسي أقصاه عام ١٩٠٢ في مؤتمر «منسك» الذي عقده الصهاينة الروس حين اقترح «آحاد هعام» إقامة منظمة صهيونية ثقافية (عضوية) مستقلة. وقام «آحاد هعام» بالعديد من

النشاطات ذات الطابع الثقافي الإثني، فأسس مجلة **هاشيلواح** (اسم نَبْع في القدس تفيض مياهه ببطء) إشارة للعمل الثقافي المرغوب، وترأس تحريرها بين عامي ١٨٩٦ و١٩٠٣، وذلك بعد أن مُني ببعض الخسائر في عمله التجاري، كما ساعد «آحاد هعام» في تأسيس دار «أحياساف» للنشر. وقد نجح، من خلال كتاباته، في تحرير النثر العبري من الجمود الذي اتسم به أثناء حركة التنوير.

وقد استمر «آحاد هعام» في تذبذبه حتى نهاية حياته، فاستقر في لندن عام ١٩٠٢ لمدة أربعة عشر عامًا، وعمل مندوبًا عن شركة «ويسوتزكي». ورغم اعتراضه على فكرة الدولة الصهيونية التي تُؤسَّس مباشرة تحت رايات الإمبريالية الغربية، فقد لعب دورًا مهمًا في الأحداث التي أدت إلى صدور وعد «بلفور».

وفي عام ١٩٢٢، استوطن «آحاد هعام» فلسطين (في تل أبيب) وأمضى فيها ما تبقى من عمره، وذلك رغم أنه أدرك الجوانب اللا أخلاقية في عمليتي الاستيطان والإحلال الصهيونيتين. وقد كان من أوائل المفكرين الصهاينة الذين بينوا أن العرب ليسوا غائبين. ففي عام ١٩١٣، احتج «آحاد هعام» على مقاطعة العمال العرب (وهو الإجراء الذي أخذ شكلاً مؤسسيًا فيما بعد من خلال «الهستدروت»). وحينما قتل المستوطنون الصهاينة طفلاً عربيًا، وحينما أدرك أن الاستيطان الصهيوني عملية إحلالية إبادية، كتب خطابًا مفتوحًا نُشر في صحيفة **هآرتس** (٨ سبتمبر عام ١٩٢٢) أعرب فيه عن حزنه لارتباط اليهود بالدم، مؤكدًا أن تعاليم الرسل والأنبياء أنقذت اليهود من الدمار، وأن المستوطنين الصهاينة في فلسطين لا يسلكون مسلكًا يتمشى مع تلك التعاليم. وفي نهاية خطابه، يستنكر «آحاد هعام» في غضب واضح: «يا إلهي أهذه هي النهاية؟... أهذا هو حلم العودة إلى صهيون: أن يُدنس ترابها بدم الأبرياء؟ إن الإله قد أنزل بي العذاب إذ مد في حياتي حتى أرى بعيني رأسي أنني قد حدتُ عن جادة الصواب... إذا كان هذا هو «الماشيح»، فإني لا أود أن أرى عودته!» (وهذا مثال واضح للتناقض بين منطق أو بنية الفكر وبين موقف أو قول صاحب هذا الفكر).

وقد حُسمت كل التناقضات تمامًا مع استيلاء قيادات من يهود شرق أوربا (يهود

اليديشية) على المنظمة الصهيونية، فهؤلاء كانوا يدركون أهمية الديباجات اليهودية لاستدراج الجماهير اليهودية وكسب ودهم للمشروع الصهيوني. ومع صدور وعد «بلفور»، حُسمت المسألة تمامًا وأصبح المشروع الصهيوني مشروعًا استعماريًا يستخدم ديباجات يهودية، ومن ثم فقد رُئب الصدع بين الدبلوماسيين ودعاة الثقافة العضوية وبين دعاة البعث القومي السياسي المباشر والبعث القومي العضوي البطيء.

وتتكون أعمال «آحاد هعام» من أربعة مجلدات نُشرت تحت عنوان **في مفترق الطرق** وتحوى كل كتاباته تقريبًا، ومعظمها مقالات نُشرت في المجلات بدأ هو في جمعها عام ١٨٩٥ وانتهى منه عام ١٩١١. كما جُمعت رسائله في أربعة أجزاء أخرى. ومع أن المستوطنين الصهاينة كرَّموه باعتباره من أهم رواد الفكر الصهيوني، فقد كتب «لدبنوف» عام ١٩٢٣ يخبره عن غربته العميقة في أرض الميعاد، وحنينه إلى لندن في أرض المنفى، وأشار إلى هذا باعتباره «اعتلال الروح».

«مارتن بوبر» (١٨٧٨-١٩٦٥)

«مارتن بوبر» مفكر ألماني يهودي حلولي، متطرف في حلوليته وجودي النزعة، كان لا يؤمن باليهودية الحاخامية أو بضرورة تطبيق الشريعة، ولم يقرأ التلمود على الإطلاق. ومع هذا، فإنه يُعَدُّ من أهم المفكرين «الدينيين» اليهود في القرن العشرين. وهو من دعاة التصوف اليهودي. ويُعتبر «بوبر» أحد كبار مفسري العهد القديم، وأحد أهم مفكري الصهيونية ذات الديباجات الثقافية.

وُلد «مارتن بوبر» في «فيينا»، وأمضى صباه في «جاليشيا» عند جده حيث اتصل بالحركة «الحسيدية» التي لعبت دوراً حاسماً في تطوره الديني (الصوفي) والفلسفي والسياسي. وانتقل إلى «فيينا» عام ١٨٩٦ لمتابعة دراسته في جامعتها، وتزوج «بولا ونكلر» (وهي فتاة ألمانية غير يهودية من ميونيخ). انضم «بوبر» إلى جماعة «قديما» الصهيونية في «فيينا»، ثم انضم إلى المنظمة الصهيونية عند تأسيسها عام ١٨٩٨ وعمل رئيساً لتحرير صحيفة **دي فيلت** الناطقة بلسان الحركة الصهيونية. وبعد فترة قصيرة من

التعـاون مع «هرتزل»، اختلف الاثنان بسـبب اختلاف منطلقـاتهما الفلسفية. واشترك في تأسيس ما يُسمَّى «العصبة الديموقراطية» مع «وايزمان» الذي عارض «هرتزل» خلال المؤتمر الصهيوني الخامس (١٩٠١). ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، أسس «بوبر» اللجنة القومية اليهودية التي تعاونت مع قوات الاحتلال الألمانية في بولندا، وقامت بالدعاية بين يهود «اليديشية» لضمهم للجانب الألماني ولتجنيدهم لحسابه. وفي عام ١٩١٦، أسس مجلة **اليهودي** التي كانت تُعَدُّ من أهم المجلات الفكرية اليهودية، والتي شرح «بوبر» على صفحاتها فلسفة الحوار الحلولية الوجودية وموقفه الصهيوني. وقد اشترك «بوبر» مع الفيلسوف اليهودي «فرانز روزنزفايج» في ترجمة التوراة إلى الألمانية في العشرينيات (ولكنه لم يَفرُغ منها إلا عام ١٩٦٤) وهي ترجمة ذات طابع وجودي. وقد نشر خلال هذه الفترة بضعة كتب عن الحسيدية.

شغل «بوبر» منصب أستاذ فلسفة الدين اليهودي والأخلاق في جامعة «فرانكفورت» في الفترة من عام ١٩٢٤ إلى عام ١٩٣٣، وأسس معهد الدراسات اليهودية فيها. وقد صَدَر له عام ١٩٢٣ أهم كتبه **أنا وأنت** الذي يحوي جوهر فلسفته الحوارية. وفي عام ١٩٣٣، استولى «النازيون» على الحكم وصاغوا مفهوم الشعب العضوي (فولك)، ذلك المفهوم الذي يشكل حجر الزاوية في الفكر النازي والصهيوني، وهو ما كان يعني تأسيس نظام تعليمي لليهود مستقل عن النظام التعليمي الألماني. وقد عُيِّن «بوبر» مديراً للمكتب المركزي لتعليم الكبار. أما هجرته إلى فلسطين، فقد كانت عام ١٩٣٨ حيث جرت محاولة لتعيينه أستاذاً للدراسات الدينية. ولكن المؤسسة «الأرثوذكسية» عارضت ذلك بشدة لأن «بوبر»، حسب تعريفها، لا يؤمن باليهودية، ومن ثم تم تعيينه أستاذاً للدراسات الاجتماعية في الجامعة حيث شغل المنصب حتى عام ١٩٥١. صدر أول كتب «بوبر» بالعبرية، وهو **العقيدة النبوية**، عام ١٩٤٢، وقد طرح «بوبر» في هذا الكتاب أن وجود الإرادة الإلهية حقيقي تماماً مثل وجود يسرائيل، وهو ما يعني المساواة بين الخالق (الإله) والمخلوق (الشعب). كما صدر له كتاب **موسى** عام ١٩٤١. أما عام ١٩٤٩، فقد شهد نشر كتابه **طرق اليوتوبيا**، وهو كتاب عن تطوُّر الاشتراكية الطوباوية. وتبع ذلك نشر كتابيه **نوعان من الإيمان** (١٩٥١)، و**خوف الإله** (١٩٥٣)، ويقارن الكتاب الأول بين الإيمان اليهودي والإيمان المسيحي. أما الثاني،

وهو آخر أعمال «بوبر» المهمة، فيذهب فيه إلى أن الإله لم يمت أو أنه احتجب وحسب!

أسَّس «بوبر» كلية لتعليم الكبار لإعداد المعلمين من بين المهاجرين، وهي جزء من محاولة المُستوطَن الصهيوني دمج المهاجرين الجدد، وخصوصاً من البلاد الإسلامية، في نسيج المستوطن الصهيوني. وكان «بوبر» أول رئيس لأكاديمية العلوم الطبيعية والإنسانية في إسرائيل.

وقد أسس «بوبر» مع «يهودا ماجنيس» جماعة «إيحود» التي كانت تطالب بإقامة دولة صهيونية مزدوجة القومية. لكنه تعرَّض لانتقاد شديد في بعض الأوساط اليهودية لقبوله تسلم جائزة «جوته» من مدينة «هامبورج» ولاستئناف علاقته بالحياة الفكرية والثقافية الألمانية (مع العلم أن هذا الموقف لا يتناقض البتة مع منطلقاته الفكرية). وقد منحه مجلس ناشري الكتب في ألمانيا جائزة السلام عام ١٩٥٣ واستقبله رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية باعتباره واحداً من مفكري ألمانيا وفلاسفتها العائدين إلى وطنهم!

ومصادر الفكر الديني والفلسفي السياسي عند «بوبر» ألمانية (مسيحية علمانية). فقد تأثر بالمتصوفين المسيحيين الألمان «مايستر إيكهارت» «وجيكوب بويمه» (Jacob Boehme)، كما تأثر برؤية وحدة الوجود التي طرحاها وبإيمانهما الكامل بأن الإنسان يمكنه أن يعود إلى التوازن من خلال الحدس والاستماع لصوت التجربة الداخلية والتوحد بالخالق. وقد تأثر كذلك بالفكر الرومانسي الألماني، وخصوصاً فكر «فختِه» الذي أكد الحدس على حساب التأمل وميَّز بين الجماعة المترابطة بشكل عضوي (جماينشافت) والجماعة المترابطة بشكل آلي (جيسيلشافت)، وأعلى من أهمية الشعب العضوي (فولك). ويُعَدُّ «نيتشه» من أهم المفكرين الألمان الذين أثروا في «بوبر»، شأنه في هذا شأن معظم المفكرين اليهود والصهاينة في ذلك الوقت، فتعلَّم من «نيتشه» فكرة الإرادة المستقلة عن أي حدود وظروف، والإيمان بأهمية الفعل الغريزي المباشر مقابل التأمل والتدبير، والالتزام بالمتعيِّن والمحسوس على حساب المجرد، وتأكيد الحياة والغريزة في مواجهة القيم التقليدية والمثاليات المجردة التي تخنق الحياة والغريزة.

وقد عمَّق «جوستاف لانداور» (١٨٦٩ ـ ١٩١٩) تأثير «فخته» وفكرة الشعب العضوي والجماعة العضوية وربطهما بالفكر الاشتراكي أو الجماعية بل بالاتجاهات الصوفية الحلولية، وبهذا يكون «لانداور» قد ربط بين كل المكونات في النسق الفكري عند «بوبر». وإلى جانب المصادر الألمانية، تأثَّر «بوبر»، شأنه شأن كثير من المفكرين الغربيين الوجوديين، «بدوستويفسكي»، وخصوصاً في إحساسه بغربة الإنسان في عالم خال من المعنى. كما تأثَّر بـ«كيركجارد»، الأب الروحي للوجودية الحديثة، الذي أكد أن العلاقة الحقة بين الإله والإنسان لابد أن تكون مباشرة ودون وسطاء، وطالب الإنسان بأن يصبح شخصاً واحداً كلياً فريداً.

ويُلاحَظ أن معظم المصادر الفكرية (الدينية والفلسفية) عند «بوبر» غير يهودية. لقد ظل «بوبر»، طيلة حياته، يجد الدراسات التلمودية جافة وعقيمة. وقد اكتشف «الحسيدية» باعتبارها تجربة صوفية وتعبيراً عن الصوت الداخلي من خلال مصادره الألمانية المسيحية الصوفية. وفكر «بوبر» الديني والسياسي فكر حلولي متطرف تتلاقى فيه وحدة الوجود الروحية بوحدة الوجود المادية، فيصبح الإله والإنسان والطبيعة كلاًّ عضوياً واحداً. وتتجلى هذه الرؤية الحلولية في فلسفة الحوار التي تشكل أساس الفكرة الدينية في فكرة الشعب العضوي (فولك) التي تشمل أساس فكره السياسي والاجتماعي، ففكره السياسي هو نفسه فكره الديني، وفكره الديني هو نفسه فكره السياسي، وهذا أمر متوقع داخل منظومة فكرية لا تفرق بين الإله والإنسان، أو بين الإنسان والطبيعة، أو بين هذا العالم والعالم الآخر، أو بين التاريخ والوحي، أو بين القومية والدين.

تَصدُر فلسفة الأنا والأنت الحوارية عن رؤية حلولية تتساوى فيها كل العناصر الإنسانية ثم الإلهية، فالإله هنا ليس له وجود حقيقي مستقل متجاوز للطبيعة والتاريخ وإنما هو قوة كامنة في الأشياء ودافعة لها (ومن هنا أهمية الحوار الشفوي، وتفضيله على النص المكتوب. فالحوار الشفوي، مثل الشريعة الشفوية في اليهودية، تفتح المجال على مصراعيه لعمليات التأويل الباطنية حيث يفرض المُفسِّر المعنى الذي يروق له. أما النص المكتوب فهو لا يعطي كلمة وحسب وإنما يعطي سياقاً وكلاًّ دلالياً يحدد المعنى). والإنسان بدوره شريك للإله في عملية خلاص الكون.

وحسب هذه الفلسفة، تأخذ العلاقة السوية بين الإنسان وأخيه الإنسان شكل حوار، وهو حوار حقيقي إن كانت أطراف الحوار متساوية بحيث يجد كل طرف نفسه في الآخر، وهذا الحوار حوار حقيقي إن كان بين الأنا والأنت أو بين ذاتين لهما أهمية واحدة. ولكن الحوار يصبح زائفاً حينما يصبح أحد طرفيه أقوى من الآخر، فيحوِّل محاوره إلى موضوع أو أداة أو مجرد شيء يستخدمه ويستغله ويحوسله لينفذ به أغراضه، وفي هذه الحالة يتحول الحوار إلى علاقة بين الأنا والأنت والهو (أو بين الذات والموضوع)، وهي علاقة قد تثمر معرفة علمية موضوعية قد تكون مفيدة في حد ذاتها ولكنها ليست كافية ولا تغنينا بأية حال عن علاقة أنا/ أنت الأساسية (ومع هذا يرى «بوبر» أن ثمة صلة جدلية بين العلاقتين أنا/ أنت وأنا/ هو).

وتتَّسم علاقتنا بالإله بالحلولية الحوارية نفسها، فالإله هو ما يسميه «بوبر» «الأنت الأزلي»، وهو كيان لا يمكننا أن نصل إليه من خلال التأمل «الميتافيزيقي» المجرد (أنا/ هو)، وإنما من خلال علاقة حية تشبه علاقة أنا/ أنت، ولذا فيجب أن أتحاور مع الإله بكل كياني ويجب أن أصغي إلى الإله، وأن أعرف ماذا يريد مني. وحيث إن كل حوار لابد أن يؤدي إلى فعل، فالإله سيكشف لي أمره في لحظة الفعل، وسيكشفه لي أنا وحدي. و«الأنت الأزلي» لا يوجد خارج الإنسان وإنما يوجد في كل «أنت إنساني»، وهو مصدر تَعيُّنه. ولذا يكون لزاماً على الإنسان أن يدخل في حوار دائم مع الإله ليحتفظ بتَعيُّنه وهويته المتميزة عن طريق ما يوحى إليه به. والوحي عند «بوبر» ليس شيئاً حدث في الزمان الغابر والماضي السحيق، وإنما هو شيء متكرر يحدث دائماً و«الآن» و«هنا». فيحل الإله في التاريخ حلولاً دائماً، وتصبح الأحداث التاريخية النسبية أحداثاً مقدَّسة.

يستخدم «بوبر» في هذا الجزء من فلسفته خطاباً حلولياً عاماً ينطبق على الوضع الإنساني بأسره. ولكنه، حين يتجه إلى الموضوع اليهودي، يُضيِّق نطاق الحلولية تماماً. فبرغم المساواة الحلولية المبدئية التي انطلق منها، فإن القداسة لا تعبِّر عن نفسها في جميع الأحوال بدرجة واحدة. ولذا، فقد يتم الحوار بين الإله والفرد في حالة البشر العاديين، أما في حالة الشعب اليهودي فإن الحوار يتم بين الشعب ككل والإله من

الجهة الأخرى. كما أن الحوار الخاص الدائر بين إسرائيل والإله يأخذ شكل العهد، فالإله (الأنت الأزلي) يطلب من الأمة اليهودية (الأنا الأزلي) أن تصبح أمة مقدَّسة؛ مملكة من الكهنة الإله هو ملكها الوحيد. والمجتمع الديني اليهودي، حسب تصوُّر «بوبر»، لا يمكنه العيش بدون قومية، ولكن القومية اليهودية ليست قومية عادية (على عكس القوميات الأخرى)، ولذا فإنها لا تستطيع العيش بدون دين، فالدين والقومية في حالة اليهود متزاوجان ملتحمان (كما هو الحال دائماً في المنظومة الحلولية). وإذا كان هناك (بالنسبة للأغيار) فارق بين التاريخ النسبي والوحي المطلق (بمعنى أن القداسة الإلهية تظل بمعزل عن تاريخ الأغيار)، فإن الوضع مختلف تماماً في حالة التاريخ اليهودي إذ يحل الإله فيه، ومن ثم يصبح التداخل بين المطلق والنسبي والمقدَّس والمدنَّس والأزلي والزمني كاملاً. ومن خلال هذه الصيغة تمت صهينة الدين اليهودي وعلمنته، كما تمت صهينة وضع الجماعات اليهودية ليصبح بذلك شكلاً من أشكال التعبير عن القومية العضوية، أي أن الدين يصبح «فولكلور» الشعب العضوي (فولك)، ويصبح اليهود لا مجرد أعضاء أقليات ينتمون إلى الأوطان التي يوجدون فيها وإنما يصبحون شعباً عضوياً مقدَّساً منفصلاً. وهنا يجب أن نتذكر أن «بوبر» كان يؤيد رأي «فخته» في أن التجربة القومية في العصر الحديث تنجز ما كانت تنجزه التجربة الدينية في الماضي، فهي تجعل العنصر الإلهي يسري في الحياة اليومية.

وعند هذه النقطة التي يتحول فيها الدين إلى فولكلور، والجماعات اليهودية إلى شعب مقدَّس، يمكننا أن نتناول الفكر السياسي القومي عند «بوبر» ورؤيته الصهيونية. ويُلاحَظ أن المراجع الصهيونية الغربية عموماً تحرص على إخفاء هذا الجانب من منظومته المعرفية لأسباب مفهومة، وإن أشارت لها فهي تعرض لها من خلال ديباجات صوفية لا تكشف عن التضمينات الوثنية والنازية والعنصرية الكامنة في فكره. وقد لاحظنا أن القداسة تحل في الشعب وتاريخه. ولكن، كما هو الحال مع المنظومات الحلولية، لابد أن تشمل القداسة الأرض أيضاً (أو الطبيعة) حتى يتحقق الثالوث ويحل الإله أو القداسة في الشعب اليهودي وفي أرضه اليهودية

المقدَّسة بحيث يرتبط الإله بالشعب بالأرض ارتباطاً حلولياً عضوياً. ولكن فكرة الإله تَضمُر وتتراجع بحيث يتحول الإله إلى الرابطة العضوية المقدَّسة بين الشعب (الدم) والأرض (التربة). عند هذه النقطة نكون قد وصلنا في واقع الأمر إلى وحدة الوجود المادية وعالم الحلولية بدون إله؛ عالم النازية ومعسكرات الإبادة والدولة الحديثة التي تدَّعي المطلقية لنفسها فتضم الأراضي وتقضي على الملايين. إن مفهوم «بوبر» لوضع اليهود واليهودية لا ينبع من أي فكر ديني وإنما من مفهوم الشعب العضوي (الوثني). وقد بيَّن «بوبر» في محاضراته عن اليهودية التي ألقاها في الفترة من عام ١٩٠٩ إلى عام ١٩١٨، والتي تركت أعمق الأثر في الشباب اليهودي في وسط أوربا، أن ثمة عنصرين ماديين هما أهم مكونات القومية اليهودية، أولهما الدم (أي العِرْق والخصائص البيولوجية المتوارثة) الذي صنفه باعتباره أعمق مستويات الوجود الإنساني، وثانيهما البنية أو الطبيعة أو التربة، وهو أهم عنصر في تشكيل الذات القومية، وهما معاً يشكلان الوعي القومي اليهودي (ومن ثم الحس الديني) أو الإحساس الغريزي المباشر لدى اليهود، والذي يتجاوز العناصر الاجتماعية والسياسية كافة، والذي لا علاقة له بأي إله متجاوز.

ويجب أن نتذكر أن هذا الخطاب العِرْقي النيتشوي كان الخطاب السائد في أوربا قبل الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً في ألمانيا التي نشأ فيها «بوبر» وتَشَّرب ثقافتها، فهو ابن عصره وبلده. وقد كانت الدراسات الألمانية التي تَصدُر عن مفهوم الشعب العضوي تؤكد عدم تَجذُّر اليهود في وطن قومي، وأنهم بدو رُحَّل في صحراء جرداء، ومن ثم فهم شعب مجدب على عكس الألمان المتجذرين في أرضهم ومن ثم يتمتعون بالصحة النفسية والجسمانية وتعبِّر شخصياتهم المبدعة عن الغابات الألمانية المورقة الخضراء التي يلفها الغموض.

لم يرفض «بوبر» هذه المفاهيم الوثنية الحلولية الحيوية أو العضوية بل دافع عن الشعب العضوي اليهودي انطلاقاً منها. ولذا، فإنه يؤكد أن اليهود لم يكونوا دائماً بدواً رحلاً لا أرض لهم بل كانوا في المراحل الأولى من تاريخهم شعباً زراعياً ملتصقين بالطبيعة ومرتبطين بأرضهم لا يختلفون عن الشعب العضوي الألماني،

ولذا فإن بوسعهم أن يصبحوا مرة أخرى في خصوبة وإبداع الشعب الألماني. ويعترف «بوبر» بأن التماسك الداخلي للروح اليهودية (أي الغريزة الطبيعية) قد ضعف بسبب البعد عن الأرض، وهم يعيشون تحت سماء ليست سماءهم وعلى أرض ليست أرضهم. بل إن «بوبر» يجعل مسألة الارتباط بالتربة النموذج التفسيري الأكبر في نسقه الفكري وفي قراءته لتاريخ اليهودية. وعلى هذا، فإن اليهود بسبب بعدهم عن أرضهم أجدبوا دينياً، وبدلاً من الوحدة الصوفية العضوية (أي الحلولية)، وبدلاً من التجذر في الأرض، ضربوا بجذورهم في الشريعة والشعائر والعقائد، ومن ثم تجمدت عقيدتهم الدينية أي أن البُعد عن الأرض (لا الشريعة) هو السبب في أزمة اليهودي، والتمسك بالشريعة هو تعبير عن هذه الأزمة. ولكن، رغم هذا، ظلت شخصية اليهود كما هي شخصية شرقية آسيوية برانية تفضل الفعل والحركة على التوجه إلى داخل الذات والتأمل والانشغال بالإدراك. بل إن النزعة «المشيحانية» إن هي إلا تعبير عن هذه العبقرية الآسيوية وعن النزوع نحو الحركة. وشغف اليهود بالموسيقى إن هو إلا تعبير عن الخصائص البيولوجية نفسها، فالعنصر الأساسي في الموسيقى هو الزمن، والزمن يفترض الحركة (على عكس المكان الذي يفترض الثبات وعدم التحول).

ولنُلاحظ أن «بوبر» حوَّل اليهودية من نسق عقيدي ومجموعة من القيم إلى مجموعة من الخصائص البيولوجية، فاليهود لا يؤمنون بعقيدة وإنما هم جماعة يرتبطون برباط الدم. والواقع أن هذا التعريف لا يختلف من قريب أو بعيد عن التعريفات العرْقية المعادية لليهود والتي تفترض ثبات شخصيتهم رغم تَغيُّر الزمان والمكان (كما أنه لا يختلف في بعض جوانبه عن تعريف الشريعة لليهودي بأنه من وُلد لأم يهودية). وسنلاحظ كذلك أن فكر «بوبر» إن هو إلا تطبيق لفكره الغربي العرْقي على يهود «اليديشية». فالشرق إن هو إلا شرق أوربا (وآسيا هي بولندا)، ومن المعروف أن التعبير الفني الأساسي عند يهود «اليديشية» كان الغناء والرقص.

ماذا سيفعل هذا الشعب الآسيوي في أوربا؟ عند هذه النقطة نجد أن ملامح الحل الصهيوني النازي العضوي الحلولي قد اكتملت، إذ يكتشف «بوبر» أن ثمة علاقة

وثيقة بين الشعبين العضويين الألماني واليهودي. فالألمان هم الشعب العضوي الذي سيقود العالم ويسد الفجوة بين الشرق والغرب لأنه أقرب الشعوب الغربية إلى الشرق (ولا يبيِّن «بوبر» قط الأسباب التي قادته إلى استخلاص هذه النتيجة). إن الألمان عندهم مهارات الغرب ولكنهم لم ينسوا قط حكمة الشرق. كما أن الألمان أكثر الشعوب تأثيراً في اليهود (وبوبر نفسه شاهد على ذلك، كما أن اللغة «اليديشية» لغة معظم يهود العالم آنذاك شاهد قوي آخر). بل يذهب «بوبر» إلى أن الألمان أكثر الشعوب تأثراً باليهودية من خلال العهد القديم (الذي ترجمه «لوثر» ترجمة ممتازة وحوَّله إلى أهم عمل كلاسيكي في اللغة الألمانية) ومن خلال مجموعة من العبقريات اليهودية مثل «إسبينوزا» و«لاسال» و«ماركس».

وبعد تأكيد هذه العلاقة بين الألمان اليهود، يتحول «بوبر» نحو اليهود ليكتشف «الحسيدية» باعتبارها أهم تجسيد للشخصية اليهودية الآسيوية أو الجماعة العضوية المترابطة (جماينشافت) التي تنظم حياتها ووجودها حول أسطورة مقدَّسة لا يشاركها فيها أحد. ومن ثم، فإن الحسيدية، حسب تصوُّر «بوبر»، استمرار لتقاليد الثورة في اليهودية: تقاليد «الأسينيين» والأنبياء التي ترفض الالتزام بالقانون والشريعة وتُعلي من شأن الفعل المباشر والغريزي. «والحسيدية» حركة متصوفة لا تبتعد عن الدنيا، وإنما تقترب منها، ولذا فهي تصوُّف يترجم نفسه إلى فعل، أي أنها ترجمة لتلاقي وحدة الوجود الروحية ووحدة الوجود المادية. وقد تَغنَّى «بوبر» بالقائد المحرر والقائد الفنان الذي سيعلم «الفولك»، ووجد ضالته في التساديك «الحسيدي» فهو قيادة كاريزمية يدين له أتباعه بالولاء بدون نقاش، تماماً مثلما كان النازيون يدينون للفوهرر، قيادتهم الكاريزمية (ولنُلاحظ أن الأنا والأنت التي كانت تستند إلى علاقة حب، أصبحت هنا تستند إلى علاقة القوة؛ العلاقة الوحيدة الممكنة في المنظومة النيتشوية).

عند هذه الصورة يمكن القول بأن ملامح المجتمع الصهيوني قد اكتملت: جماعة عضوية تجسد القداسة تعيش بطريقة جماعية، ولكن جماعيتها لا تنبع من الفكر الاشتراكي السياسي وإنما من التماسك العضوي الحلولي. ويذهب «بوبر» إلى

ضرورة عودة اليهود إلى صهيون ليؤسسوا مجتمعاً مثالياً مقدَّساً تتداخل فيه القومية والدين، والدين والقومية، والأزلية والزمن، والزمن والأزلية. وتمازُج الديني والقومي والمطلق والنسبي هو أساس نقده لكل من «هرتزل» و«الحسيدية»، «فهرتزل» كان ينوي تأسيس مجتمع صهيوني سياسي لحل المسألة اليهودية في وجهيها السياسي والاقتصادي دون أن يتوجه إلى العناصر الأزلية في القومية اليهودية. أما «الحسيدية»، فرغم رؤيتها الحلولية التي تؤكد قداسة اليهود فإن العنصر القومي لم يكن واضحاً في الفكر «الحسيدي»، بل كانت علاقة الحسيديين بفلسطين علاقة عارضة، ولم تعبِّر عن نفسها في شكل رغبة في التحرر القومي، كما لم تترجم نفسها إلى تَطلُّع إلى أن يقرر الشعب اليهودي إرادته ومصيره في أرضه داخل جماعة مقدَّسة وقومية. وقد كان الحسيديون من دعاة (الروحية)، وكان «هرتزل» من دعاة (المادية)، على حين أن الوحدة المثلى من منظور «إسبينوزا» هي وحدة وجود واحدة (روحية مادية) تتجسد في المجتمع الصهيوني العضوي.

ويرى «بوبر» أن هذا المجتمع لو تحقق، فسيصبح اليهود مرة أخرى أمة مقدَّسة تلعب دوراً أساسياً في الحضارة العالمية بسبب تاريخهم الفريد وشخصيتهم الفذة، إذ سيلتحم الوحي المقدَّس بالتاريخ مرة أخرى. والواقع أن أمة الكهنة والقديسين (العضوية الحلولية) التي تعمل على هدي الرؤى «المشيحانية» تزداد أهمية في القرن العشرين لأن الحضارة اليهودية حضارة غربية/ شرقية. ولهذا، فبإمكانها أن تكون بمنزلة الجسر بين الحضارات والشعوب كافة. وفي كل هذا، يعود «بوبر» للرؤية اليهودية الحلولية القديمة الخاصة بمركزية اليهود في العالم والتاريخ (وهي مركزية عرْقية أضفتها الشعوب والديانات القديمة كافة على نفسها).

ودعنا نُلاحظ هنا أن فكرة الشعب العضوي فكرة حوارية في جوهرها، إذ أن الأنا اليهودي يتجاوز الأنت الإلهي، أو يمتزجان معاً. وبدلاً من أن يطيع الإنسان الإله ويمتثل لإرادته، يمتزج الإنسان بالإله بحيث يُطوِّع أحدهما الآخر وتصبح أفعال الشعب اليهودي تعبيراً عن وحي دائم، ويصبح صوت الشعب الصوت الداخلي الذي هو صوت الإله.

لكن هذه الحوارية الدائرية العضوية الحلولية هي في جوهرها منطق استبعادي، فهي تعطي حقوقاً مطلقة لمن يوجد داخل دائرة القداسة وتهدر حقوق من يقع خارجها. وهي تستبعد، على سبيل المثال، الجماعات اليهودية خارج فلسطين حيث وصفهم «بوبر»، على طريقة «بنسكر» والنازيين، بأنهم مجموعة من الأشباح المشئومة الذين لا وطن لهم، ولذا فلا مكان لهم داخل المجتمع العضوي الجديد (وهذا يعني أنهم، باعتبارهم أشباحاً، محكوم عليهم بالموت، الأمر الذي تكفلت به النازية فيما بعد). أما المجموعة الثانية التي تستبعدها القومية العضوية فهي العرب.

وهنا نجد أن الموقف متناقض أكثر من كونه مركباً. وعلى سبيل المثال، فإن «بوبر» يرى، كما أسلفنا، أن التجربة الدينية الحقة تأخذ شكل حوار بين طرفين متعادلين، وهو تَعادُل ممكن بسبب حلول الخالق في المخلوق، واختلاط الوحي بالتاريخ، وهو ما يعني خَلْع القداسة على أفعال اليهود التاريخية، وخصوصاً أن تجربتهم الدينية جماعية (بينما نجد أن المسئولية الأخلاقية هي، في نهاية الأمر، مسئولية فردية). وإذا أضفنا إلى هذا تلك الأفكار «النيتشوية» الخاصة بإعلاء الإرادة، والرابطة المطلقة بين الدم اليهودي والتربة الفلسطينية، فإن مصير العرب قد أصبح واضحاً وهو الطرد أو الإبادة. وهذا هو منطق الرؤية الحلولية. ولكن ثمة تياراً آخر في فلسفة «بوبر»، هو ما يمكن تسميته بالتيار الأخلاقي، لا ينبع من المنظومة الفكرية نفسها وإنما يضاف إليها بشكل آلي براني. ويحاول «بوبر» أن يربط عضوياً بين هذا التيار الأخلاقي ومنظومته الفكرية فينتقد المحاولات الصهيونية الرامية إلى تحويل اليهود إلى أمة مثل الأمم كافة تهدف إلى البقاء وحسب وتتسم بالأنانية والاعتداد الأجوف بالذات، مقابل ما يسميه «الإنسانية العبرية»: وهي التمسك بالقيم الأخلاقية اليهودية والإيمان بوحدة واحدة تفصل الصواب عن الخطأ والحقيقة عن الكذب فصلاً حاسماً، أي بضرورة الحكم على الحياة والسلوك السياسي من منظور أخلاقي.

والواقع أن هذين التيارين المتناقضين (اللذين يسودان أيضاً في كتابات «آحاد هعام») هما سر تَخبُّط «بوبر» في موقفه من العرب، فهو يكتب إلى «غاندي» مدافعاً عن الاستيلاء الصهيوني على الأرض الفلسطينية مستخدماً أسلوبه الحلولي الصوفي،

إذ يبيِّن «لغاندي» أن حق العرب في الأرض ليس مطلقاً، فالأرض هي للإله يعيرها للفاتح الذي أقام عليها، ولكن الإله بانتظار ما سيفعل بها، فإن لم يفلحها هذا الفاتح فإن هذا ولا شك سيفتح المجال أمام المستوطنين الصهاينة في القرن العشرين. ولكل هذا نادى «بوبر» بالدولة اليهودية. ولكنه بعد عام ١٩٤٨، بعد طَرْد العرب وتشريدهم، صرح بأنه لا يوجد أي شيء مشترك بينه وبين هؤلاء اليهود الذين يدافعون عما سماه «القومية اليهودية الأنانية»، كما لم يتوقف عن الدفاع عن حقوق العرب والمطالبة بإنشاء دولة مزدوجة القومية تسمح للعرب والإسرائيليين بتحقيق ذاتيهما القوميتين. ولعل التناقض العميق في موقف «بوبر» يتضح بكل جلاء في أنه كان يدافع طول حياته عن حقوق العرب ويعيش في الوقت نفسه في بيت عربي جميل في القدس رفض أن يعيده لأصحابه.

ولم تترك أفكار «بوبر» تأثيراً عميقاً في يهود شرق أوربا، كما لم تساهم في تحديد السياسات الصهيونية في الخارج أو في فلسطين قبل أو بعد إعلان الدولة. وقد تركت كتاباته أثراً عميقاً في اللاهوت المسيحي «البروتستانتي».

الفصل الحادي عشر
محاولات التملص من الصهيونية

مما لا شك فيه أن المنظمة الصهيونية هيمنت على الجماعات اليهودية، خاصةً في الولايات المتحدة التي تضم أكبر جماعة يهودية في العالم، ومع هذا، يقاوم أعضاء الجماعات اليهودية هذه الهيمنة إما بالرفض الصريح وهذه هي الأقلية، وإما بالتملص عن طريق إعلان الولاء للدولة الصهيونية ودفع التبرعات لها ورفض الهجرة إليها. ويتخذ الرد الصهيوني على ذلك أشكالاً حادة، كأن يُتَّهم اليهود والرافضون للصهيونية بأنهم معادون لليهود كارهون لأنفسهم، أو أن يُفرَض عليهم الخلاص الجبري.

ويتناول هذا الفصل بعض أشكال التملص اليهودي من الصهيونية مثل مفهوم قومية «الدياسبورا» أو صهيونية «الدياسبورا» والشتات.

قومية الدياسبورا: «دبنوف وجيتلوسكي»

كرد فعل لمحاولة الصهاينة غزو «الدياسبورا» وتسخيرها ونفيها، يطرح بعض المفكرين من أعضاء الجماعات اليهودية مفهوماً مختلفاً يذهب إلى أن الجماعات اليهودية في العالم ليست مجرد جماعات وظيفتها خدمة الدولة الصهيونية وإنما هي جماعات لها ثقافتها وهويتها التي تستحق الحفاظ عليها، ومن ثم فهي ليست وسيلة تستخدم وإنما غاية في حد ذاتها.

ويتم التعبير عن هذا الموقف من خلال مصطلحين، الأول هو «مركزية الدياسبورا»

وهي تعني الإيمان بأن الحياة الحضارية والسياسية لأعضاء الجماعات اليهودية تتشكل خارج فلسطين، وبأن علاقتهم بإسرائيل قد تكون مهمة ولكنها ليست أهم شيء في حياتهم إذ أن لديهم مصالحهم وثقافتهم وحركياتهم الاجتماعية المستقلة عن الدولة الصهيونية. وبالتالي فلابد أن تكون العلاقة بين الدولة وبين الجماعات اليهودية علاقة متكافئة.

وقد اختفى مصطلح «مركزية الدياسبورا» من الأدبيات التي تتناول علاقة الجماعات اليهودية بالدولة الصهيونية، وحلَّ محله مصطلح «قومية الدياسبورا» الذي يشير إلى أن الجماعات اليهودية تشكل شعباً واحداً وقومية يهودية لها مركز واحد. إلا أن هذا المركز لم يكن فلسطين في سائر اللحظات التاريخية، وإنما كان ينتقل بانتقال القيادة الفكرية لليهود. فهو مرة في بابل، وأخرى في الأندلس، وثالثة في ألمانيا أو في روسيا، ولعله الآن في الولايات المتحدة أو إسرائيل.

ويتفق مفهوم «قومية الدياسبورا» مع الفكر الصهيوني في عدة نقاط ولكن بشكل سطحي كما سنبيّن فيما بعد، من أهمها تصور أن اليهود يكوِّنون شعباً واحداً وأن له تراثاً واحداً. ولكن «قومية الدياسبورا» تختلف عن الصهيونية في قبولها تعددية المركز، وفي رفض فكرة مركزية إسرائيل في حياة «الدياسبورا»، أي الجماعات اليهودية. وقد يبدو هذا الاختلاف سطحياً، ولكنه في الواقع اختلاف جوهري، إذ أن تعددية المركز تعني أن الدولة الصهيونية ليست مسألة ضرورية أو حتمية، وأن اليهود يمكنهم التعبير عن هوياتهم أينما وُجدوا. كما تعني هذه التعددية أن تراث يهود العالم تراث يستحق الحفاظ عليه، وأن الشعار الصهيوني الداعي إلى تصفية «الدياسبورا» ونفيها شعار معاد لليهود.

وعلى مستوى البنية الفكرية الكامنة، تعني «قومية الدياسبورا» في واقع الأمر صهيونية «الدياسبورا». وبالفعل، أصبحت قومية «الدياسبورا»، على مستوى الممارسة، هي حق يهود العالم في التعبير عن هوياتهم الثقافية وفي الحفاظ على تراثهم ولغتهم داخل إطار الدولة التي ينتمون إليها.

والمُنظِّر الأساسي لفكرة قومية «الدياسبورا» هو «سيمون دبنوف» (١٨٦٠ ـ

١٩٤١) المؤرخ الروسي اليهودي الذي وُلد في مقاطعة «موجيليف» في روسيا، وتلقَّى تعليماً دينياً تقليدياً إلا أنه تخلي عن ممارسة الشعائر الدينية في سن مبكرة، كما حصل على قدر من التعليم العلماني في المنزل، وأتقن العبرية والروسية إلى جوار «اليديشية» لغته الأصلية. وفي الفترة (١٨٨٠ ـ ١٩٠٦)، انتقل بين عدة مدن روسية من أهمها «أوديسا» التي كانت تُعتبر آنذاك مركزاً للبعث الثقافي للجماعة اليهودية في روسيا وانضم هناك إلى دائرة «آحاد هعام» (فيلسوف الصهيونية الثقافية، أي الإثنية العلمانية)، ثم استقر في «بطرسبرج» حيث عمل بتدريس ما يُسمَّى «التاريخ اليهودي» الذي أصبح اهتمامه الرئيسي. وقد أصدر عدة أعمال في هذا المجال شملت دراسة في تاريخ الجماعات اليهودية في شرق أوربا، ودراسة موجزة لتاريخ الجماعات اليهودية وتاريخ «الحسيدية».

وقد تأثر «دبنوف» بكل من فكر الاستنارة، والفكر المعادي للاستنارة، وبوضعية «أوجست كونت» وليبرالية «جون ستيورات ميل»، فرفض اليهودية من حيث هي فكرة تتناقض مع الفردية والحرية والتفكير العلمي، وطرح جانباً مقولات مثل «رسالة الشعب المقدَّس» و«الارتباط الأزلي بأرض الميعاد»، إذ وجد أنها لا تفسر وضع الجماعات اليهودية في العالم، وتبنَّي بدلاً من ذلك منهجاً يأخذ في الاعتبار المعطيات المادية (البيئية والحسية) ويؤكد التفاصيل والأشياء المتعينة والقراءة المتعينة للتاريخ وينظر إلى اليهود واليهودية باعتبارهما ظواهر اجتماعية وتاريخية. إلا أن تأثير الفكر المعادي للاستنارة يتبدَّى في اهتمامه بالبُعد الخاص والعضوي والروحي في الظواهر الإنسانية. وقد تأثر دبنوف بفلسفة «فخته» في تأكيده العنصر الروحي في القومية، وبفكر «إرنست رينان» في تأكيده العنصر الذاتي فيها. كما تأثر بمفاهيم المؤرخ الفرنسي «فولي» الذي عرَّف القومية بأنها (أولاً وقبل كل شيء) مجموعة من الأفراد الذين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أمة، وقال إن جوهر الأمة هو وعيها. وكذلك تأثر «دبنوف» بفكر المفكر والمؤرخ الأدبي «تايين»، الذي اعتبر القيم الروحية لأي شعب نتاج تطلعاته وظروفه الخاصة. وقد تَبنَّى في نهاية الأمر المفهوم العضوي للأمة الذي طرحه كلٌّ من «رينان» و«تايين» والذي أصبح جزءاً من الخطاب السياسي الغربي في القرن التاسع عشر. ولهذا، فرغم رفضه اليهودية

في باديء الأمر انطلاقاً من رؤيته العلمية المستنيرة، فقد عاد وقَبلها انطلاقاً من الفكر المعادي للاستنارة باعتبارها تعبيراً إيجابياً عن الروح القومية للشعب اليهودي.

ومن الأفكار الأساسية التي أثرت في «دبنوف» بشكل جوهري فكرة دولة القوميات، أي الدولة الإمبراطورية التي تضم عدة قوميات لكل منها هويتها ولغتها بل تاريخها المستقل، بحيث تحتفظ كل جماعة أو أقلية قومية بقدر من الحكم الذاتي (وخصوصاً في الأمور الثقافية والدينية) وتشارك في صنع القرار السياسي من خلال مؤسسات الدولة الواحدة والتمثيل السياسي. وكانت هذه الفكرة مطروحة في كل من الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية النمساوية المجرية كنموذج سياسي يمكن أن يضمن للإمبراطوريات الاستمرار دون أن يكون هذا الاستمرار، بالضرورة، على حساب الشعوب والقوميات التي تعيش داخل حدودها، وهو نموذج يختلف عن نموذج الدولة القومية المركزية الذي شاع في إنجلترا وفرنسا وهولندا وفي أوربا الغربية بشكلٍ عام.

وقد لاقت دولة الأقليات صدى في نفس «دبنوف» لأنها تستند إلى معطيات تاريخية متعينة (شعوب قومية قائمة بالفعل ودولة حديثة) وهو ما يجعله، وهو المفكر العلمي المستنير، قادراً على قبولها. فهي، مع علميتها، تقبل قدراً من الخصوصية دون أي استدعاء للغيبيات. وقد كانت هذه الازدواجية ضرورية «للدبنوف»، إذ لاحظ أن خصوصية يهود «اليديشية» لا تكمن في يهوديتهم «العالمية» التي تستند إلى عناصر ثابتة ومطلقة وإنما في يديشيتهم الخاصة والنابعة من وضعهم كأقلية داخل التشكيل السياسي والحضاري الشرق أوربي. لهذا، تنبع كل الحلول التي يطرحها من تَصوُّره أن يهود شرق أوربا يشكلون ظاهرة اجتماعية تشترك في الخصائص مع الظواهر المماثلة دون أن تفقد بالضرورة خصوصيتها.

وينطلق «دبنوف»، على عادة كثير من مفكري أوربا في القرن التاسع عشر، من رؤية للتاريخ الإنساني تُقسِّمه إلى مراحل، فتَطوُّر الإنسانية هو أساساً تَطوُّر من المادية إلى الروحية ومن البساطة الخارجية إلى التعقيد الداخلي. وهو يُقسِّم النماذج القومية إلى ثلاثة نماذج: النموذج القَبَلي، والنموذج السياسي الإقليمي أو النموذج

المستقل، والنموذج الحضاري التاريخي أو النموذج الروحي. وهذه النماذج مترابطة بشكل عضوي، بمعني أن كل أمة لابد أن تمر من خلال المراحل أو النماذج الثلاثة. ويرتبط النموذج القَبَلي، حسب تصوُّر «دبنوف»، ارتباطاً وثيقاً بالطبيعة، في حين أن النموذج السياسي أقل ارتباطاً بها، أما النموذج الروحي فهو مستقل عنها إلى حدٍّ بعيد. ويتضح هذا الابتعاد التدريجي عن الطبيعية أكثر ما يتضح في علاقة كل نموذج قومي بالأرض. فالأرض، بالنسبة إلى النموذج الأول، تمثل جزءاً جوهرياً من كيانه وبيئته، أما بالنسبة إلى النموذج الثالث فهي لا تعني شيئاً على الإطلاق، لأن كيانه ووجوده يستندان أساساً إلى الوعي بالذات التاريخية. ويؤمن «دبنوف» بأن الشعب اليهودي «شعب روحي» ينتمي إلى النموذج الثالث من القوميات، ولذا فهو في غنى عن الأرض والدولة (على عكس الصهاينة الذين يصرون على عودة اليهود إلى الطبيعة وإلى الأرض، كما يصرون على تأسيس الدولة اليهودية).

وقد مرَّ التاريخ اليهودي، حسب تصوُّر «دبنوف»، بالمراحل الثلاث. إذ يرى أن القبائل العبرانية تجمعت في كيان قومي في فلسطين على رقعة واحدة من الأرض وتحت حكم دولة موحدة. وقد فقد اليهود أولاً الدولة ثم بعد ذلك الأرض. ورغم ذلك، فقد حافظوا على كيانهم الحضاري الروحي المستقل، وعلى وعيهم بذاتهم كجماعة مستقلة. ولكن لماذا يحتفظ اليهود باستقلالهم؟ يقول «دبنوف»: إن هذا ليس معجزة تاريخية، فأوضاع اليهود الفريدة هي التي خلقت كيانهم الفريد، فهم يشكلون أمةً لا دولة ولا أرض لها، ولذا، فقد أُعفوا من مسئولية الحكم والاضطرار إلى اللجوء للعنف والقسر، إذ أن الدولة الحاكمة هي وحدها التي تجد نفسها مضطرة إلى ذلك. بل على العكس من هذا، وجد اليهود أنفسهم مرغمين على تطوير العناصر الروحية في حضارتهم وتراثهم لتُحرِّرهم من عبء السلطة السياسية، فهم أمة الروح (على حد قول «آحاد هعام»).

ويُفرِّق دبنوف بين الأنانية القومية والفردية القومية، ويرى أن القومية اليهودية يجب عليها أن تعرف حدودها وألا تطمع في الاستيلاء على أرض الآخرين، ولكن يجب عليها في الوقت نفسه أن تتخطي الاندماجية بأن تحاول تمجيد ذاتها دون أنانية وبأن تحاول تطوير الذات اليهودية وملامحها المستقلة. ولكن مستقبل الأمة اليهودية

لا يتوقف على أية رسالة سرمدية تنقلها للعالم، بل يعتمد أساساً على مدي نجاحها في تطوير شخصيتها الحضارية المستقلة. وهذه الشخصية ليست شخصية ثابتة متقولبة تعبِّر عن فكرة جوهرية أزلية، وإنما هي شخصية كانت ولا تزال في حالة تَطوُّر وتَغيُّر دائمين، أي أن «دبنوف» يقف على الطرف النقيض من الصهاينة الذين يخلعون صفة الأزلية على الشخصية اليهودية ويرون أنها تجسيد لرسالة اليهود السرمدية التي تتخطي حدود التطورات التاريخية وتعلو عليها.

والمُلاحَظ أن مقدمات «دبنوف» التحليلية، رغم ديباجتها الإنسانية والتاريخية الواضحة، لا تختلف كثيراً عن مقدمات فيلسوف الصهيونية الثقافية «آحاد هعام». فكلٌّ منهما، شأنه شأن كل صهيوني، يفترض وجود أمة يهودية لها شخصية متميِّزة ووضع فريد بين الأمم، وأن ثمة تاريخاً يهودياً عالمياً، وأن ثمة وحدة عالمية بين جميع الجماعات اليهودية في العالم تفصلها عن التشكيلات التاريخية التي توجد فيها هذه الجماعات (وهذه المقدمات هي نفسها مقدمات الفكر الصهيوني، وبالتالي لم يكن هناك مفر من أن يصل «دبنوف» إلى نتائج صهيونية). ولكن «دبنوف» لا يتحدث في واقع الأمر عن القومية اليهودية بشكل عام وعالمي. وإنما عن القومية «اليديشية» أو عن السمات القومية الخاصة بيهود شرق أوربا الذين كانوا يُشكِّلون ما يقرب من ٨٠ بالمئة من يهود العالم، لكن تجربتهم التاريخية لم تكن سوى تجربة تاريخية واحدة ضمن عشرات التجارب التاريخية الأخرى لأعضاء الجماعات اليهودية في العالم. ولا يكمن خطأ «دبنوف» في تزييف الحقائق وإنما يكمن في مستوي التعميم، فهو يتحدث عن الجزء (يهود اليديشية) باعتباره الكل (يهود العالم). ولعل هذا يعود إلى أن كل أوربا، عبر تاريخها، تتحدث دائماً عن اليهود بشكل مطلق، وعن اليهود «ككل»، وعن اليهود «في كل زمان ومكان»، وعن «التاريخ اليهودي». ولذا، فإنه لم يستطع الإفلات من الخطاب الغربي- اليهودي وغير اليهودي. كما أن أوربا (في القرن التاسع عشر) كانت تظن نفسها مركز العالم وكان يُشار إلى ما هو غربي بوصفه عالمياً (وحتى الآن نتحدث نحن أنفسنا عن الرأي العام العالمي ونحن نعني في واقع الأمر «الرأي العام الغربي»). ويمكننا أن نضيف إلى كل هذا ضخامة الجزء اليديشي مقابل ضآلة ما تبقَّي من الكل اليهودي.

ولكن الدارس المدقق سيجد أن ثمة عناصر أساسية في رؤيته جعلته يُعدِّل مستوى تحليله ويتخلى عن مستوى التعميم الخاطئ. فهو يختلف عن الصهاينة في أنه يرى أن تراث يهود «الدياسبورا»، أي يهود العالم خارج فلسطين، لا يُشكل انحرافاً عما يُسمَّى «التاريخ اليهودي الواحد الحقيقي»، أي تاريخ اليهود في فلسطين. وعلى هذا، فإنه لا يذهب إلى أن كل اليهود مرتبطون بمركز واحد هو فلسطين، بل يرى أن التاريخ اليهودي ما هو إلا تاريخ الدياسبورا. ولهذا، فإن النسق الدبنوفي نسق متعدد المراكز لا يتسم بالعضوية الصارمة والتجانس والواحدية. فهو يؤكد وجود وحدة بين الجماعات اليهودية المتناثرة في العالم، لكن هذه الوحدة لا تعني عدم التنوع، فالحضارات اليهودية تختلف باختلاف الظروف التاريخية والجغرافية التي تنشأ فيها. ولهذا، فهو يرى أن مركز هذه الحضارة أو الحضارات كان وسيظل متغيِّراً ينتقل من بلد إلى آخر. فهو مرة في بابل، ومرة أخرى في الأندلس، والمرة الثالثة في روسيا، إذ تنتقل القيادة الفكرية إلى البلد الذي تزدهر فيه الحضارة اليهودية أكثر من البلدان الأخرى. ومن هنا، فإنه لا يفترض وجود مركز واحد وحيد (أزلي ثابت) في فلسطين، بل يفترض وجود مراكز متغيِّرة متنوعة متساوية في الأهمية، وهو يتحدث في واقع الأمر عن أقليات يهودية مركز ديناميتها الحضارية هو البلد الذي توجد فيه، ولذا فيهود أوربا في رأيه أوربيون أولاً وأخيراً ولا وجود لهم خارج تراثهم الأوربي. وإذا أصرَّ «دبنوف» بعد كل هذا على أن هذا البلد هو مركز كل الأقليات اليهودية، فإن هذا من قبيل اختلاط الخطاب. كما أن دراسته التاريخية ليهود روسيا وبولندا لم تركز قط على تبعيتهم في مرحلة من المراحل ليهود الأندلس أو فرنسا، ولم تُبيِّن كيف تولوا قيادة كل الأقليات اليهودية في العالم، ذلك لأنها دراسة في أوضاعهم ومؤسساتهم الثقافية والإدارية التي لا يمكن فهمها إلا في إطارها السلافي الشرق أوربي. كما أن الحلول التي يطرحها لمسألة يهود شرق أوربا «اليديشية» لا تنبع من فكرة القومية اليهودية العامة، وإنما من فكرة القومية «اليديشية» الشرق أوربية. ولهذا، فهو يرفض اندماج اليهود، لا من منطلق الإيمان بجوهر يهودي عالمي أزلي وإنما من منطلق الإيمان بهوية «يديشية» متعينة توجد في الزمان والمكان. ومن هنا، فإنه يرفض فكرة الدولة اليهودية المستقلة، كما يرفض إحياء اللغة العبرية (لغة الهوية اليهودية العالمية

المزعومة) ويطالب بدلاً من ذلك بإحياء «اليديشية» (لغة يهود شرق أوربا) لأنها اللغة التي عرفوها، وبأن يحقق يهود «اليديشية» هويتهم الخاصة من خلال إطار الدولة متعددة القوميات.

وتتجلَّى دقة مستوي التحليل لدي «دبنوف» وتخليه عن فكرة اليهودية العالمية، في تحليله وضع اليهود في عصره. فقد لاحظ تفكك الجماعات اليهودية في أوربا وروسيا بالذات، ولاحظ الهجرة اليهودية المتجهة إلى الولايات المتحدة وإلى غيرها من الدول، كما لاحظ أخيراً معدلات الاندماج المرتفعة. ولكل هذا تنبأ بأن يهود «اليديشية» سيتحولون إلى يهود روس، ومعظم يهود العالم سينتقلون إلى الولايات المتحدة، حيث سيكون بوسعهم تطوير شخصيتهم اليهودية الأمريكية في «الدياسبورا» الجديدة، لأن مجتمع الولايات المتحدة مجتمع أقليات مهاجرة لكل منها تراثها الحضاري الخاص بها والمستقل عن التراث الحضاري المشترك للأمة الجديدة.

ورغم الدينامية الهستيرية التي تتصف بها الصهيونية وتنظيماتها العديدة، فإن التطور التاريخي أثبت زيف الأطروحات الصهيونية وصدق تحليلات «دبنوف». وقد كان «دبنوف» واعياً تماماً بهذا، ولذا فقد وصف الصهيونية بأنها «مجرد صيغة مُجدَّدة لعقيدة انتظار «الماشيَّح» نُقلت من عقول «القبَّاليين» المنتشية إلى عقول الزعماء الصهاينة السياسيين». وقد تَبنَّي «البلاشفة» في روسيا (في نهاية الأمر وبعد تخبُّط لعدة سنوات) الصيغة الدبنوفية الداعية إلى البعث اليديشي فتم تأسيس مقاطعة «بيروبيجان»، ثم تصاعدت عملية دمج و«ترويس» يهود «اليديشية» حتى تحوَّلوا إلى يهود روس. كما اتجه أكثر من ٨٥ بالمئة من المهاجرين الروس، ثم السوفييت، إلى الولايات المتحدة. ولا يزال هذا هو الاتجاه الأساسي لحركة هجرة اليهود السوفييت. وبعد استقرارهم في الولايات المتحدة، نجح يهود «اليديشية» (لبعض الوقت) في الاندماج في مجتمعهم الجديد دون أن يفقدوا هويتهم.

بيد أن حركيات المجتمعين الأمريكي والسوفيتي (والمجتمع الغربي ككل) تؤدي إلى تَصاعُد معدلات الدمج والزواج المُختلَط وانصهار واختفاء أعضاء الجماعات

اليهودية، وهو تطور لم يتنبأ به «دبنوف»، وكان من الصعب عليه أن يفعل ذلك في نهاية القرن التاسع عشر. وعلى كلٍّ، فإن إحدى السمات الأساسية في المجتمعات العلمانية الحديثة، مجتمعات ما بعد الصناعة والأيديولوجيا، هي تَصاعُد معدلات الترشيد والعلمنة التي تؤدي إلى تَساقُط الخصوصيات الدينية (بل الإنسانية) بحيث يندمج الجميع في حركة المجتمع المحكومة الآلية.

وقد اشترك «دبنوف» بشكل نشيط في عدد من النشاطات الخاصة بالجماعة اليهودية في روسيا، فأيَّد جهود العناصر اليهودية في «جمعية تنمية الثقافة» في روسيا لفَتْح مدارس يهودية، وطالب بتشكيل نظام يهودي للدفاع عن الذات بعد مذابح «كيشينيف» التي وقعت عام ١٩٠٥، كما أيَّد المشاركة اليهودية في انتخابات عام ١٩٠٥ واشترك في العام نفسه في نشاط الجمعية من أجل الحقوق الكاملة والمتساوية للشعب اليهودي، وفي عام ١٩٠٦ أسس «حزب الشعب اليهودي» ذا التوجه القومي العضوي الذي استمر حتى عام ١٩١٨. وظل «دبنوف» معارضاً لحزب «البوند» بسبب سياسته الاشتراكية والماركسية، وذلك برغم وجود اتفاق بنيوي في الرأي. وقد وُجِّهت إليه الدعوة في بداية الثورة «البلشفية» للاشتراك في اللجان المختلفة لإعداد بعض المطبوعات حول المسألة اليهودية. وقد غادر «دبنوف» روسيا عام ١٩٢٢ واستقر في «برلين». وباعتلاء «هتلر» السلطة، رحل «دبنوف» إلى ريجا (عاصمة ليتوانيا) حيث قُتل على يد شرطي «ليتواني».

وثمة مُنظِّر آخر من كبار مفكري ما يُسمى «قومية الدياسبورا» هو (حاييم جيتلوسكي) (١٨٦٥ ـ ١٩٤٣)، وهو كاتب روسي يهودي كان يكتب «باليديشية» والروسية وقد وُلد في روسيا، وتلقي تعليماً علمانيًّا، ثم انخرط في سن مبكرة في الحركات الاشتراكية والثورية الروسية. وقد ظل «جيتلوسكي» بعيداً عن أي اهتمام خاص بأوضاع الجماعات اليهودية في روسيا إلى أن تدهورت أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بشكل حاد في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، مع تعثُّر التحديث في روسيا وتزايد الاضطهاد الموجَّه ضدهم (وضد غيرهم من الأقليات) فيما أصبح يُعرَف باسم «المسألة اليهودية». وقد دفعه ذلك إلى البحث عن حلول لهذه المسألة وإلى إيجاد صيغة تجمع بين الاشتراكية والخصوصية القومية. وبعد

أن كان «جيتلوسكي» يرى في الاندماج حلاً لمشاكل يهود روسيا، أصبح رافضاً له. وقد احتك بحركة «أحباء صهيون» وتأثر بها، ولكنه لم يقبل الحل الصهيوني، وأصدر عام ١٨٨٧ دراسة بالروسية عنوانها **أفكار حول المصير التاريخي لليهودية** تضمنت نقداً كاملاً للرؤية الصهيونية للتاريخ. وقد ذهب «جيتلوسكي» في هذه الدراسة إلى أن اليهود تحولوا، بعد سقوط الهيكل عام ٧٠م، من أمة تناضل من أجل العدل الاجتماعي والقيم الإنسانية العليا إلى أمة من الوسطاء والطفيليين تستغل عمل الآخرين. وفي حين أن «جيتلوسكي» كان يرى أن الاندماج حل طبيعي بالنسبة إلى يهود الغرب (غرب أوربا ووسطها)، فإنه كان يرى أن الأمر مختلف بالنسبة إلى أعضاء الجماعة اليهودية في شرق أوربا (روسيا وبولندا بالأساس) فهم يشكلون قومية شرق أوربية لغتها «اليديشية» (قومية يديشية)، وتتحدد هويتها على هذا الأساس الإثني المحلي الروسي، أي أنها أقلية قومية ضمن الشعوب والأقليات القومية في روسيا القيصرية. ومن هنا، كان «جيتلوسكي» مؤمناً بأن البعث القومي اليهودي ممكن في «الدياسبورا» أو «الشتات» داخل إطار اشتراكي.

وقد قُوبلت دراسة «جيتلوسكي» بالهجوم الشديد من قبَل «دبنوف» رغم اتفاقهما في المنطلقات، كما اتهمته الصحافة، وخصوصاً المكتوبة بالعبرية، بمعاداة اليهود.

وفي عام ١٨٨٨، انتقل «جيتلوسكي» إلى «برلين» ثم إلى «زيوريخ» و«برن» حيث حصل على درجة الدكتوراه عام ١٨٩٢، وأصدر في العام نفسه كتابه **من يهودي إلى اليهود** يناشد فيه المفكرين والقادة اليهود أن يتحالفوا مع الجماهير ليحلوا مشاكلهم الاقتصادية على أساس ثوري. ودعا إلى إعادة توطين اليهود في الأرض وإلى اشتغالهم بالزراعة، فهذا الإجراء «سيضع نهاية لانحطاطهم الأخلاقي الناتج عن اشتغالهم بالتجارة» على حد قوله. كما طالب بأن يسعى أعضاء الجماعة اليهودية لا إلى تحقيق المساواة في مجال الحقوق المدنية وحسب ولكن إلى تحقيق المساواة أيضاً في مجال ما سماه «حقوقهم القومية»، أي حقوقهم كأقلية قومية.

وقد ساهم «جيتلوسكي» في تأسيس «الحزب الاشتراكي الثوري الروسي» في المنفي عام ١٨٩٣، وشارك في تحرير جريدته، كما أسَّس اتحاداً يهودياً اشتراكياً يُصدر مطبوعاته باليديشية.

وكتب «جيتلوسكي» دراسة عام ١٨٩٧ بعنوان **لماذا اليديشية؟** نشرت عام ١٩٠٠ أكد فيها ضرورة أن تكون «اليديشية» اللغة القومية لأعضاء الجماعات اليهودية، وطرح هذا الرأي مجددًا أثناء حضوره المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧). وقد رفض «جيتلوسكي» الصهيونية باعتبارها حركة «بورجوازية» رجعية ذات ارتباط وثيق بالتيارات الدينية «الأرثوذكسية» وبأثرياء اليهود. وبعد انضمامه لحزب «البوند» عام ١٨٩٨، كتب مقالاً بعنوان «الصهيونية أم الاشتراكية؟» أكد فيه أن الاشتراكية هي الإطار الأمثل الذي تستطيع الجماعة اليهودية من خلاله تحقيق ذاتيتها واستقلالها الثقافي والحضاري كأقلية قومية في ظل دولة متعددة القوميات. وبعد مذابح «كيشينيف» في روسيا (عام ١٩٠٣)، نادى «جيتلوسكي» بضرورة وجود مركز إقليمي.

وقد زار «جيتلوسكي» الولايات المتحدة للمرة الأولى عام ١٩٠٤، وشارك في تحرير صحيفة **داس فولك الإقليمية**. وفي سلسلة من المحاضرات، هاجم «جيتلوسكي» فكرة بوتقة الانصهار، أي أن ينصهر كل المهاجرين إلى الولايات المتحدة في بوتقة قومية واحدة)، ودعا إلى ضرورة أن يحتفظ المهاجرون اليهود وغيرهم من الأقليات المهاجرة إلى الولايات المتحدة بتراثهم الحضاري الخاص في إطار مجتمع متعدد القوميات، وأكد أن اللغة أساس الحياة الثقافية لأي شعب، وبالتالي فإن الحفاظ على اللغة والثقافة «اليديشية» سيحمي اليهود من الاندماج، ولن يهدد تخليهم عن العقيدة الدينية بقاءهم واستمرارهم القومي.

وعاد «جيتلوسكي» إلى أوربا عام ١٩٠٦ ورشح نفسه للانتخابات في روسيا وانتُخب بالفعل، لكن الحكومة ألغت انتخابه بسبب نشاطه الثوري. وفي عام ١٩٠٨، ترأس «جيتلوسكي» مؤتمر «تشيرنوفتس» اليديشي. وفي العام نفسه، عاد مرة أخرى إلى الولايات المتحدة حيث استقر بشكل دائم في «نيويورك»، وقام بتحرير مجلة شهرية عبَّر فيها عن آرائه. كما انضم إلى دائرة العمال بهدف نشر تعليم اللغة «اليديشية» بين العمال اليهود.

وفي عام ١٩١٤، ذهب «جيتلوسكي» إلى فلسطين، لكنه تركها بعد شهرين بعد

أن وجد هناك معارضة شديدة لليديشية. غير أنه تأثر بحركة «عمال صهيون» وانضم إليها عام ١٩١٧، كما شارك في الحملة الرامية لإقامة الفيلق اليهودي خلال الحرب العالمية الأولى وفي تجنيد المتطوعين له. ولكنه عاد ليرفض الصهيونية تماماً في أعقاب الانتفاضة العربية عام ١٩٢٩.

وبرغم انتقاد «جيتلوسكي» «للماركسية» «والبلشفية»، فقد اتجه إلى التقارب مع الدولة السوفيتية في أعقاب صعود النازية في ألمانيا، ودافع عن محاكمات «موسكو» عام ١٩٣٦.

وقد أيَّد «جيتلوسكي» تأسيس إقليم «بيروبيجان» في الاتحاد السوفيتي كتجسيد لفكرة الإقليم اليهودي الذي يتيح للجماهير اليهودية التعبير عن ثقافتهم وتقاليدهم الخاصة في إطار قومي ومحتوى اشتراكي.

وهناك مفكر آخر، هو «جيكوب نيوزنر»، ينطلق من مفهوم «قومية الدياسبورا» رغم عدم استخدامه المصطلح. «ونيوزنر» عالم ومؤرخ أمريكي يهودي تلقَّي تعليمه في كلية اللاهوت اليهودية (المحافظة)، ودرس في جامعة «كولومبيا» وجامعة «براون». ومن أهم مؤلفاته كتاب **تاريخ اليهود في بابل** (خمسة أجزاء، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠) **والتقاليد الحاخامية عند «الفريسيين»** (١٩٧١)، **واليهودية في عصر علماني** (١٩٧٠). وله دراسات مهمة في التلمود، ويُعَدُّ من أهم علماء التلمود في العصر الحديث.

ويُعَدُّ «نيوزنر» من أهم المفكرين الأمريكيين اليهود الذين يدافعون عن الوجود اليهودي خارج فلسطين (فيما يُسمَّي «قومية الدياسبورا» أو «صهيونية الدياسبورا»)، ولذا فهو يرفض المفهوم الصهيوني لإسرائيل باعتبارها المركز الروحي ليهود العالم. وينطلق «نيوزنر» من تعريفين للشعب اليهودي أحدهما ديني وثقافي والآخر سياسي وقومي. وهو يرى أن الدولة اليهودية قد يكون لها مركزية في حياة اليهود (الزمنية التاريخية)، ولكن لا مركزية لها في حياة اليهود المتعينة كأناس «يعيشون ويعانون، يولدون ويموتون، يفكرون ويشكون، يربون أطفالهم ويقلقون عليهم، يحيون ويعملون. فما دام اليهود بشراً يعيشون في ظل ظروف إنسانية مستقلة،

فلا الصهيونية (الاستيطانية) ولا دولة إسرائيل يمكنها أن تكون محور حياتهم». كما يؤكد «نيوزنر» أن الصهيونية (الاستيطانية) ليس لديها ما تقوله بالنسبة لقضايا الحياة الثابتة الخالدة، لأنها (أي الصهيونية) لم تثر قط مشكلة الوجود اليهودي كما عبَّرت عنها اليهودية.

ويرفض «نيوزنر» الصهيونية (الاستيطانية) رفضًا شديدًا في كتابه المعنون **اليهودية الأمريكية** (١٩٧٢)، إذ يرى أن الصهيونية أخذت تصبح تدريجياً بديلاً زائفاً عن الدين اليهودي، فاستولت على الخطاب الديني اليهودي وعلى رموز اليهودية الدينية، حتى أصبح الكثيرون يعتقدون أن الصهيونية واليهودية هما شيء واحد. ونتيجة لهذا، يفشل كثير من يهود أمريكا في ممارسة أي نوع من أنواع التسامي الديني والتجاوز الروحي للعالم المادي، ذلك لأنهم، حسب قوله، يركزون كل اهتمامهم على قطعة أرض لا يعيشون فيها.... وثمة فارق شاسع بين أن يحلم المرء بأرض توجد في السماء في نهاية الزمان وأن يحلم ببلد بعيدة كل ما فيها خير، ولكن، مع هذا، بإمكان الإنسان أن يذهب إليها إن أراد»، أي أن صهيون بالنسبة ليهود أمريكا لم تَعُد حلماً دينياً وإنما أصبحت تذكرة ذهاب وعودة إلى إسرائيل لمدة أسبوعين.

ويبدو رفض «نيوزنر» للفكرة الصهيونية عن مركزية إسرائيل بشكل أكثر حدة في مقاله الغاضب المنشور في صحيفة **الواشنطن بوست** في ١٠ مارس ١٩٨٧ بعد وقوع فضيحة «بولارد»، فقد أكد بلا مواربة أن الوقت قد حان للقول «إن أمريكا أفضل من القدس بالنسبة لليهود، وإن كانت هناك أرض ميعاد فإن اليهود الأمريكيين يعيشون فيها ويشعرون بالسلام والأمن على نحو لا يمكن أن يُتاح لهم في إسرائيل. فاليهود في الولايات المتحدة طائفة مقبولة تجري مع التيار الرئيسي للحياة الأمريكية، وينتمي سبعة أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي، أي ٧ بالمئة من أعضاء المجلس، لطائفة تشكل ٢ بالمئة من مجموع السكان». لكل ذلك، دعا «نيوزنر» الجميع لطي المسألة وتساءل: «أين يفضل أن يعيش اليهودي؟» والسؤال خطابي استنكاري. فالمقال يقرِّر بما لا يدع مجالاً للشك أن اليهودي الأمريكي يعيش حياة يهودية كاملة في الولايات المتحدة، وأن الدولة اليهودية لا تشكل مركزاً روحياً بالنسبة له.

ورغم هذا الموقف الحاد، فإن «نيوزنر» يُسمِّي نفسه صهيونياً، بل إنه يؤيد إسرائيل تأييدا أعمى. ولا ندري بأي معنى من المعاني يمكن أن يهاجم مفكر المفاهيم الصهيونية الأساسية بهذه الحدة ويستمر في تسمية نفسه صهيونياً. ولكن من الواضح أن رؤية «قومية الدياسبورا» أو ما نسميه نحن «الصهيونية التوطينية»، مثلها مثل الرؤية الاندماجية، قد تم استيعابها هي الأخرى داخل إطار صهيونية «الدياسبورا»، وهذا ما كان يعنيه «نيوزنر» نفسه حينما تحدَّث عن مركزية الدولة الصهيونية في الحياة السياسية لليهود وحسب، وهامشيتها في حياتهم الروحية أو الحقيقية، فهو بذلك يقسِّم حياة اليهود والشتات إلى قسمين: قسم سطحي «صهيوني استيطاني» يعبِّر عن نفسه من خلال دفع التبرعات والضغط السياسي. والقسم الآخر، وهو الكيان اليهودي الحقيقي، ويقع خارج نطاق الرؤية الصهيونية ويشمل حياة اليهودي في معظم أبعادها.

ويمكن اعتبار «أ. ف. ستون» (١٩٠٧ ـ ١٩٨٩)، الكاتب والصحفي الأمريكي اليهودي، من دعاة قومية «الدياسبورا»، وصهيونية «الدياسبورا» (رغم أنه هو الآخر لا يستخدم المصطلح). وقد عمل صحفياً ومراسلاً لعدد من المجلات والصحف الأمريكية منذ عام ١٩٢٢ ودرس الفلسفة في جامعة «بنسلفانيا». ويُعَدُّ «ستون» من المؤمنين بأن الجماعات اليهودية خارج فلسطين لها تراثها وهويتها وإسهاماتها الحضارية وبوجوب الحفاظ على هذا الوضع وتدعيمه. وهو ينظر نظرة قاتمة إلى ما يسميه قومية «ليليبوت» (بلاد الأقزام في رواية مغامرات جلفر)، ويعني بها إسرائيل (أو الصهيونية)، وهي قومية ضيقة الأفق إذا ما قُورنت بما يسميه «قومية الشتات» بنظرتها العالمية (و«قومية الشتات» في مصطلحنا هي عبارة عن الانتماءات الثقافية والإثنية المختلفة لأعضاء الجماعات اليهودية والتي تختلف باختلاف الزمان والمكان). ويؤكد «ستون» أن القومية الأولى ثمرة الاهتمام الضيق بالمصلحة القَبَلية، أما الثانية فتنبع من رؤية إنسانية. وقد ألقَى «ستون» نظرة شاملة على منجزات الشتات (أي أعضاء الجماعات اليهودية في العالم)، فوجد أن الفترات التي ازدهرت فيها حياة اليهود مرتبطة بحضارات ذات رؤية تعددية، سواء في الفترة «الهيلينية» (في الإسكندرية)، أو الفترة التي سادت فيها الحضارة العربية في الأندلس (وشمال

أفريقيا)، أو في العصر الحديث في غرب أوربا والولايات المتحدة. وهو يرى أن ازدهار حياة اليهود في «الشتات» وإسهاماتهم الحضارية ظاهرة إيجابية جديرة بالحفاظ عليها وتدعيمها. ولذلك، فبدلاً من المطالبة بتصفية الوجود اليهودي في الاتحاد السوفيتي أو تهجير اليهود إلى أرض الميعاد، وبدلاً من التهييج ضد الاتحاد السوفيتي، يقترح حث الاتحاد السوفيتي على القضاء على معاداة اليهود وعلى مَنْح اليهود السوفييت الحقوق الخاصة بالاستقلال وحرية التعبير التي يمنحها لغيرهم من الأقليات المختلفة. ويؤكد «ستون» أن الصهاينة لم يتفقوا معه في المنهج لأن الصهيونية تزدهر مع الكوارث اليهودية، فبدون هذه الكوارث لن تقوم لها قائمة. ثم يهاجم «ستون» الدولة الصهيونية لاضطهادها الفلسطينيين وإنكارها حقوقهم. ومن أهم مؤلفات «ستون» كتاب محاكمة سقراط.

ويمكن القول إن الرؤية السائدة في وجدان معظم يهود العالم هي هذه الصهيونية التوطينية التي تأخذ شكل سلوك سياسي سطحي صهيوني، وسلوك حياتي عميق لا علاقة له بالصهيونية، وبالتالي فبإمكان يهودي من نيويورك أن يذهب للاجتماعات الصهيونية المختلفة وأن يرفع علم إسرائيل على سيارته ويرسل شيكًا إلى الجباية اليهودية الموحَّدة وأن يضع نجمة داود في سترته ويرسل خطاباً لممثله في الكونجرس الأمريكي يطلب منه أن يتخذ موقفاً ممالئاً لإسرائيل (وهذا هو الجانب السياسي من حياته)، ولكنه في الوقت نفسه يندمج في مجتمعه الأمريكي اندماجاً كاملاً ويتبنَّى المُثُل الأمريكية ويركب السيارة الفارهة ويعيش في الضواحي، كما يمكنه أن يُطوِّر هويته (الأمريكية) اليهودية داخل إطار الحضارة الأمريكية نفسها فيدرس العبرية أو «اليديشية». وإن كان كاتباً، فإنه يكتب قصة أو قصيدة أمريكية ذات ملامح يهودية أمريكية محددة دون أن تكون للصهيونية أية مرجعية في حياته.

الصهيونية التوطينية بعد وعد «بلفور»

أشرنا من قبل إلى «الصهيونية التوطينية» (أي إيمان بعض الصهاينة بأن الجانب الاستيطاني في الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة ينطبق على يهودي أو صهيوني آخر غيره). (وهي تضم كلاً من أثرياء الغرب المندمجين [(ما قبل «هرتزل»)] ودعاة

الصهيونية الدبلوماسية الذين لا ينوون الاستيطان في فلسطين). وسنضطر هنا إلى عدم اتباع التسلسل التاريخي، حتى نبين مصير الصهيونية التوطينية في مرحلة ما بعد «بلفور» «وهرتزل» التي تحولت إلى ما يسمى «صهيونية الشتات» أو «صهيونية الدياسبورا»، فمصطلح «قومية الدياسبورا» ـ كما أسلفنا ـ اختفى تماماً من الأدبيات التي تتناول أوضاع الجماعات اليهودية.

وقد اختلف وضع الصهاينة التوطينيين بعد «هرتزل» و«بلفور»، ثم ازداد الأمر حدة بعد إعلان الدولة الصهيونية، إذ كيف يتأتى لأحد أن يُسمى نفسه صهيونيًا (متشددًا في بعض الأحيان) ثم يضرب خيامه في «باريس» و«لندن» و«نيويورك». ولهذا، سعى بعض مفكري الصهيونية التوطينية إلى تطوير رؤية متكاملة لوضعهم كصهاينة يرفضون الهجرة، فحاولوا المزاوجة بين المُثل الصهيونية، التي ترى اليهود شعبًا عضويًا منبوذًا معرضًا لكراهية الأغيار الأزلية من جهة، وبين مُثُل حركة الاستنارة التي ترى أن كل الناس متشابهون ومتساوون من جهة أخرى. وهذه المحاولة هي محاولة لاكتشاف رقعة واسعة مشتركة بين المثل الأعلى الصهيوني الذي يؤمن به التوطينيون والمُثل العليا «الليبرالية» التي تسيطر على المجتمعات التي يعيشون فيها. ولذا، تتلخص هذه المحاولة في رفض الرؤية الحلولية الكمونية العضوية أو تقليص مجالها لتحل محلها أو تكملها رؤية نسبية تعددية ترى أن كل الأمور متساوية.

وفي معرض الحديث عن جذور الصهيونية في الحضارة الغربية (الباب الثاني) أشرنا إلى مقدرة الخطاب الصهيوني على امتصاص أية أفكار مهما كانت متناقضة. وقد بيّنا تأثرها بالنيتشوية والداروينية، وهي فلسفات معادية للعقل تؤكد فكرة الشعب العضوي الفريد الذي حل الإله فيه وفي أرضه وربطهما برباط عضوي (مقدس) لا فكاك لهم منه. ومع هذا امتصت الصهيونية أيضاً خطاب فكرة حركة الاستنارة الذي أكد أهمية العقل والمساواة بين البشر وفكرة الإنسانية العامة. وقد استفاد مفكرو صهيونية «الدياسبورا» التوطينية من هذا التناقض ليبرروا موقفهم، فأكدوا أن الصهيونية لا تعادي حركة التنوير اليهودية التي تُسمى «الهسكلاه» (النابعة من فكر حركة التنوير الغربية) وإنما هي امتداد لها، فالصهيونية تهدف إلى بعث الحياة اليهودية على أسس علمانية، أي على الأسس نفسها التي تُبنى عليها المجتمعات

الغربية، كما أن الصهيونية تؤيد الانعتاق الذي نادت به حركة التنوير الأوربية وتُطبقه على اليهود. ومن ثم، فالقومية اليهودية ليست قومية عضوية واليهود ليسوا شعباً عضوياً، فالقومية اليهودية هي قومية واحدة بين عديد من القوميات التي لها برنامج معين يهدف إلى البعث القومي، واليهود هم مجرد شعب تاريخي مثل بقية الشعوب، ليس أسوأ وليس أفضل منها.

ويذهب «هوارس ماير كالن»، أحد أهم مفكري الصهيونية التوطينية (وهو في الوقت ذاته من أهم مفكري المدرسة البرجماتية الغربية)، إلى أن مكان اليهودية ووظيفتها في الحياة اليهودية يشبهان مكان ووظيفة أي دين آخر في أية حياة قومية أخرى. ويطالب «كالن» بضرورة تحرير اليهودية من الحلولية الوثنية وضرورة اكتشاف الدوافع الأخلاقية والروحية الدائمة والكامنة وراء الطقوس اليهودية المختلفة، أي أنه يحاول اكتشاف الإنساني والعالمي وراء الطقوس الدينية الحلولية. وينظر «كالن» إلى التراث اليهودي نظرة تاريخية، كما يرى أن جوهر النمو هو في استمرار التغير، وذلك على عكس الصهاينة الذين يؤكدون الاستمرار أو حتى التكرار. ووفقًا لهذه الرؤية، يجب أن يظل اليهود واعين بالتغيرات التي حدثت في معرفة العالم الطبيعي، وفي فكرة الإله، وفي القيم الأخلاقية التي تميز عالم الإنسان العصري عن عالم الإنسان القديم. والواقع أن تأكيد «كالن» لعنصر التاريخ يتبدى في إصراره على أن البعث اليهودي يتطلب بحثًا في الخلفية التاريخية، وفي جميع جوانب العالم الفكري الذي وُجدت إسرائيل القديمة ضمنه، وفي ضرورة إعادة التركيب الاجتماعي للشعب اليهودي حتى يتسنى لليهود أن يحتلوا مكانًا (وليس مكانة خاصة) داخل إطار المجتمع العصري، أي أنه يُعلمن الشعب اليهودي ليصبح شعبًا مثل كل الشعوب الأخرى. ويحاول الحاخام الإصلاحي «هليل سيلفر»، أحد أهم مفكري صهيونية «الدياسبورا» التوطينية، أن يُعلمن أو يقلل من حدة فكرة «الماشيح» والعودة في نهاية التاريخ التي تستند إليها الصهيونية الاستيطانية، فيصف اليهود بأنهم شعب يواجه المستقبل دون مركبات وهمية مشيحانية، ولكن ليس بدون أمل أبدًا، أي أن توقعاتهم ستكون توقعات إنسانية محددة. ويستطرد الحاخام «سيلفر» قائلاً: «إن اليهود سوف يستمرون في مقاومة قوى الظلام... ولكننا سنفكر في ذلك بأمل يشبه

فكرة «الماشيح» بين شعبنا الذي هو مزيج من الأمل والشك. سنتصرف كشعب نضج نهائيًا ولا يحاول أن يهرب إلى الوهم أو الغرور الذاتي»، وكلمة «يشبه» تضع نهاية للحمى «الماشيحانية».

ويتسم موقف الصهاينة التوطينيين من معاداة اليهودية بالعملية، كما يتعد تحليلهم لهذه الظاهرة عن المغالاة الصهيونية التي تضفي صفة الإطلاق عليها. فعلى سبيل المثال، ينتقد الحاخام «كابلان» المفكرين التربويين اليهود الذين يتصورون أن معاداة اليهود ليست مجرد جنون عابر وإنما مرض مزمن. أما الحاخام «سيلفر» فيميز بين نوعين من معاداة اليهود (وهذه ظاهرة جديدة أيضًا لأن المطلق لا يتحمل التصنيف)، فهناك المعاداة الاستثنائية لليهود التي مارسها النازيون كما أن هناك معاداة اليهود العادية التي تُسمى «تحامل» (وهذه هرطقة من وجهة نظر صهيونية تقليدية). ويرى الحاخام «سيلفر»، أن مثل هذا التحامل سيبقى عاملاً ثابتًا في الحياة اليهودية في أمريكا. ويمكن أن نضيف أن الحاخام «سيلفر» ساوى بين الضغوط التي يتعرض لها اليهود كأقلية في أمريكا والضغوط التي تتعرض لها أية أقلية عرقية أو دينية أخرى في العالم، فيطالب اليهود بأن يعتادوا مواجهة مشاكلهم كأقلية بشكل واقعي، ومعنى هذا تخفيف حدة التقسيم الثنائي الصلب للعالم كيهود وأغيار.

ويرى مفكرو الصهيونية التوطينية أن حركة الاستنارة في الولايات المتحدة حققت نجاحًا كاملاً، كما حقق اليهود اندماجًا واضحًا، وليس لديهم ما يدفعهم للعودة إلى أرض الميعاد. فظروفهم طيبة جدًا، كما أنهم ليسوا ضحية للاضطهاد العنصري، وكذلك فإن أمريكا ليس لها تاريخ مسيحي طويل يلعب فيه اليهود دور الشرير وقاتل الرب (بل إن التجار اليهود أسهموا في حرب الاستقلال الأمريكية نفسها). ويبحث الحاخام «سيلفر» تواريخ الجماعات اليهودية، ليجد بعض السوابق التاريخية التي يمكنه عن طريقها أن يُعدل ويهذب الأسطورة الصهيونية المطلقة وقراءتها المتحيزة للتاريخ. وهو يجد هذه الحقائق والوقائع بالفعل، فيبين أن اليهود منذ قديم الأزل عاشوا داخل وخارج فلسطين. ففي القرن الأول قبل الميلاد، قبل تحطيم الهيكل الثاني على يد الرومان، كانت أغلبية اليهود تعيش خارج فلسطين: إذ كان خمسة

ملايين ونصف يعيشون خارجها بينما كان تعداد اليهود داخلها يبلغ مليونين ونصفًا فقط. ومع هذا، ظل اليهود الذين يعيشون خارج فلسطين يهودًا.

ويسري الوضع نفسه على يهود العالم الذين سيتخذون الموقف نفسه من دولة إسرائيل، فيهود إسرائيل سيظلون إسرائيليين، أما يهود الولايات المتحدة فسيظلون أمريكيين. وعلى كل، لا تستطيع إسرائيل أن تضم كل يهود العالم. بل إن الحاخام «سيلفر» يحاول أن يضفي طابعًا إنسانياً شبه ديني على ظاهرة بقاء اليهود في الشتات (أنحاء العالم) بعد ظهور إسرائيل، وذلك بتأكيده أن المنفي ليس مصدر بلاء خالص بل هو حقيقة ينبغي الترحيب بها.

ويهاجم «حاييم كابلان»، مؤسس اليهودية التجديدية، الصهاينة الذين يحاولون فرض نظرية تربوية تهدف إلى تنمية الحنين لدى الطفل اليهودي للهجرة وإلى غرس الإحساس في وجدانه قائلاً إن مثل هذا الطفل لا يمكنه أن يحيا حياة سوية في «الدياسبورا» ولا يمكنه الاحتفاظ بهوية مستقلة. والواقع أن هذه المفاهيم لها نتائج هدامة على سعادة الطفل وعلى شخصيته، كما يقول «كابلان»، فهي تطلب منه أن يحيا حياة غير عادية دون أن تفسر له الأسباب. ويشير «كابلان» إلى أن الافتراض الصهيوني بأن اليهودي من المستحيل أن يشعر وكأنه في وطنه ضمن بيئة غير يهودية هو افتراض مبنى على اليأس أو على الاستسلام والقدرية. ولذا، فإن على اليهودي التوطيني الذي يذهب لزيارة أرض إسرائيل لخدمة شعبها أن يشعر تمامًا مثلما يشعر أي أمريكي يقوم بعمل تبشيرى أو ثقافي لخدمة أي شعب من الشعوب في الشرق الأقصى.

وتدور الصهيونية التوطينية حتى الآن في إطار فكر حركة الاستنارة «الليبرالي» التعاقدي (وفي إطار صورة مجازية ذرية آلية). ولكن الصورة المجازية العضوية تبدأ في الظهور، فالانعتاق ليس انعتاق أفراد وحسب وإنما ينبغي أن يتم بشكل جماعي قومي. فالانعتاق هو منح الحرية للفرد والجماعة في آن واحد، حتى يتسنى للفرد أن يعبر عن نفسه من خلال حياته المشتركة مع مجموعته القومية. والصهيونية ليست ضد الاندماج وإنما هي ضد الاندماج الذي يؤدي إلى فقدان الذات والانصهار الكلي

للأقليات. ولذا، فإن الرؤية النهائية هي رؤية مبنية على التنوع تؤيد انسجام وتنظيم الجماعات العضوية المختلفة بشكل تعاوني لإيجاد حياة مشتركة، ولكنها لا تؤيد دمج الفوارق لتزول وتصبح ذاتًا واحدة. والتأرجح هنا، بين الرؤية التعاقدية الآلية والرؤية العضوية، هو محاولة للتوصل إلى عقد اجتماعي بين أقليات أو قوميات عضوية تود كل واحدة منها الاحتفاظ بطابعها الإثني مع انتمائها إلى المجتمع الأمريكي، فكأن الإثنية جزء من كل، وهي الرؤية التي يستند إليها العقد الاجتماعي الأمريكي، ما دامت هذه الإثنية لا تتخطى الحياة الخاصة لليهود ولا تتناقض مع الأولويات السياسية والأخلاقية للمجتمع الأمريكي.

وتستمد كل أقلية في المجتمع الأمريكي طابعها الإثني من الوطن الأصلي، كما أن العقد الاجتماعي الأمريكي يسمح بالحفاظ على هذه الإثنية وتنميتها ما دامت لا تتعارض مع مصلحة الدولة (ولعل هذا هو ما يفسر إصرار الزعماء الصهاينة على أن تكون المصالح الأمريكية والإسرائيلية متماثلة حتى يتسنى لهم استغلال الأغلبية العظمى من يهود العالم الموجودين في الولايات المتحدة). وقد صرح «موريس برانديز»، عام ١٩١٢، بأن تعددية الولاء مرفوضة إذا كانت الولاءات متعارضة، ولكنه أكد أن هذا الوضع لا ينطبق على الصهيونية. ثم ذهب إلى حد التصريح بأن الولاء لأمريكا يتطلب أن يعتنق كل يهودي أمريكي العقيدة الصهيونية، مع أنه يعلم تمامًا أنه لا هو ولا حتى نسله يمكن أن يعيشوا في فلسطين، وهذا أمر مفهوم طبعًا في إطار تماثل المصالح بين الدولة الصهيونية والدولة الأمريكية، وهو في هذا لا يختلف عن أي مواطن أمريكي آخر.

وقد نجح الصهاينة التوطينيون في أن يعيدوا صياغة رؤيتهم لإسرائيل وعلاقتهم بها، فقد أصبحوا أقلية يهودية عضوية تنتمي إلى أمريكا وتنظر إلى إسرائيل باعتبارها الوطن الأصلي وباعتبارها مركزًا روحيًا وركيزة للهوية. ومعنى هذا أنه تم تبني الصيغة الصهيونية الإثنية (العلمانية)، ومن ثم فإن الصهاينة التوطينيين لهم مركزان: أحدهما سياسي في الولايات المتحدة، والآخر إثني في إسرائيل. ولهذا، فإنهم يطالبون بفصل الدين عن الدولة في الولايات المتحدة، ولكن بعضهم، مع هذا، يحتج على انتشار العلمنة في الدولة اليهودية. ولكن مشكلة مثل هذه الصيغة أن الوطن الأصلي هو

الوطن الذي يهاجر الإنسان منه لا إليه، واستنادًا إلى ذلك أعطى التوطينيون أساسًا فلسفيًا تاريخيًا لتوطينيتهم ولتملصهم من الصهيونية.

وقد أدرك الصهاينة الاستيطانيون منذ البداية ضرورة تقبل هذا النوع من الصهيونية حتى يستفيدوا من دعم يهود الغرب الأثرياء، وأصبح هذا القبول جزءًا من العقد الصامت بين الحضارة الغربية والمنظمة الصهيونية بخصوص يهود العالم. وقد ساعدت الصياغة «الهرتزلية» المراوغة على إنجاز هذا.

وبعد وعد «بلفور»، أصبح مجال نشاط الصهيونية التوطينية العالم كله (خارج فلسطين)، وأصبحت مهمتها الأساسية هي دعم النشاط الاستيطاني سياسيًا وماليًا، وضمان استمرار الدعم «الإمبريالي» عن طريق الترغيب والترهيب. وتقوم الصهيونية التوطينية بتجنيد يهود الغرب لهذا الغرض، كما تقوم بتحقق المفهوم الصهيوني الخاص بغزو الجماعات والقضاء على أية معارضة قد تنشأ في صفوفها. وحيث إن الغرب لم يعد يواجه مشكلة فائض يهودي ينبغي التخلص منه (وخصوصًا بعد الحرب العالمية الثانية)، وحيث إن المستوطن الصهيوني يواجه أزمة طاقة بشرية، فقد أصبحت إحدى مهام الصهيونية التوطينية هي البحث عن مهاجرين.

وتحاول الصهيونية التوطينية قدر استطاعتها ألا تتدخل في الأمور السياسية والاقتصادية والدينية الخاصة بالمستوطن الصهيوني، وإن كانت تتدخل في الأمور التي تخصها مثل قضية الهوية اليهودية. كما يُلاحظ أن الولايات المتحدة (الدولة الراعية والتي تضم أكبر جماعة يهودية في العالم وأكثرها نفوذًا) تستخدم الصهاينة التوطينيين في الضغط والتأثير على الدولة الصهيونية. وبوسع هذه الصهيونية التوطينية أن تستوعب أية ديباجات سياسية (اشتراكية ـ ليبرالية ـ فاشية). وقد كانت الصهيونية العمومية الاتجاه الذي يقوم بتنظيم الصهاينة التوطينيين. ولا يزال هناك «اتحاد الصهاينة العموميين»، ولكن منظمات صهيونية أخرى تشاركه هذه المهمة في الوقت الحالي، من أهمها منظمة «الهاداساه» في الولايات المتحدة. كما أن فروع المنظمة الصهيونية في أنحاء العالم تسهم بشكل أساسي في نشاط الصهيونية الخارجية.

وقد جعلت الصهيونية الإثنية الدينية والعلمانية كل يهود العالم داخل وخارج إسرائيل مجالاً لها، ولذا ينقسم الصهاينة التوطينيون إلى دينيين وعلمانيين، شأنهم في هذا شأن المستوطنين الصهاينة، وإن كانت الأغلبية الساحقة للصهاينة والتوطينيين علمانية باعتبار أنهم يعيشون في المجتمعات الغربية التي تصاعدت فيها معدلات العلمنة.

ورغم العقد الصامت، تبرز لحظات من الصراع بين الصهيونية التوطينية والصهيونية الاستيطانية بسبب اختلاف أهداف كل منهما. ولعل أشرس هذه اللحظات هي التي شهدت الصراع بشأن معاهدة «الهعفرا» (النقل)، حيث وجد الاستيطانيون أن من صالحهم توقيع معاهدة مع ألمانيا النازية لضمان تدفق رأس المال والمهاجرين، وهو ما كان يعني ضرب المقاطعة اليهودية للبضائع النازية، بينما رأى التوطينيون ضرورة الاستمرار في المقاطعة. وبعد إنشاء الدولة، ظن الصهاينة التوطينيون أنهم سيستمرون في إدارة دفة «المنظمة الصهيونية العالمية» وفي الإشراف على الدولة كما كانوا يفعلون حتى عام ١٩٤٨ . ولكن الصهاينة الاستيطانيين كانوا قد فرغوا من عملية الاستيلاء على الأرض وطرد سكانها، ولذا فقد دخلوا صراعًا مع الصهاينة التوطينيين واستولوا على المنظمة تمامًا. وقد استمرت عملية التهميش حتى أصبح التوطينيون يقنعون بدور ثانوي لأقصى حد.

ولا تهدف الصهيونية الاستيطانية إلى إنقاذ اليهود وإنما تهدف إلى توظيفهم في خدمة الصهيونية، ولذا فكثيرًا ما يحاول الصهاينة الاستيطانيون إفشال محاولات يهود العالم إنقاذ أنفسهم بالهجرة إلى أي مكان، وإغلاق الأبواب دونهم حتى يضطروا للهجرة إلى فلسطين. ويُلاحظ أن الصهيونية التوطينية ظهرت مرة أخرى أثناء الاضطهاد النازي كقوة مستقلة إذ أن الصهيونية الاستيطانية ركزت على تهجير العناصر البشرية القادرة على المساهمة في بناء المستوطن الصهيوني إلى فلسطين وأهملت الآخرين. كما أن موقف الدولة الصهيونية من المهاجرين السوفييت وإغلاق أبواب الولايات المتحدة دونهم هو تعبير عن التناقض نفسه.

ويمكن إيجاز السمات الأساسية للصهيونية التوطينية فيما يلي:

١ ـ يتبنى اليهودي الشعارات الصهيونية كافة ويدافع عنها (قولاً) بحماس شديد.

٢ ـ على مستوى الممارسة، لا يُتوقع من هذا اليهودي أن يهاجر بنفسه ويستوطن في فلسطين. ويُطلب منه أمران اثنان:

(أ) دفع بعض الأموال (المعفاة من الضرائب) لدعم الاستيطان الصهيوني وللمساعدة في توطين اليهود (يهود شرق أوربا بالأساس): مثل شراء سندات إسرائيل ودفع التبرعات للجامعة العبرية. وكثيرًا ما يرفض الصهاينة التوطينيون الدفع، وهنا تلجأ الصهيونية الاستيطانية إلى ابتزازهم عن طريق تصعيد إحساسهم بالذنب وتوليد الإحساس عندهم بالحاجة النفسية إلى الصهيونية. ومن المعروف أن الولايات المتحدة لا تمانع في تدفق هذه المعونات اليهودية على إسرائيل، قاعدتها الإستراتيجية الأساسية في الشرق العربي، دون أن تتكبد هي أي عناء أو تكاليف.

(ب) أن يقوم الصهيوني التوطيني بالضغط على حكومته من أجل إقرار مصالح الدولة الصهيونية، وذلك من خلال حضور بعض التظاهرات أو إرسال خطابات لممثله في الكونجرس تطالبه بالتصويت لصالح مشاريع القرارات التي تخدم مصلحة إسرائيل. ولكن كل هذا يتم في إطار التعبير عن الإثنية اليهودية الأمريكية التي لا تتعارض مع المصالح القومية الأمريكية، أي أنها لا تتم في إطار المصالح القومية اليهودية. فالدولة الصهيونية جزء أساسي من المشروع «الإمبريالي» الغربي، وإن حدث تعارض في المصالح، كما حدث في واقعة «بولارد»، فإن يهود الولايات المتحدة يحددون ولاءهم وبشكل واضح مع دولتهم.

٣ ـ يستمد اليهودي هويته المتعينة من مجتمعه العلماني الاستهلاكي، فهو أمريكي يهودي. ولكن هذه الهوية لا تستبعد بعض عناصر إثنية غير أمريكية، والواقع أن العقد الاجتماعي في العالم الغربي لا يرفض مثل هذا التنوع السطحي. وتتحقق هذه الهوية اليهودية من خلال دفع التبرعات (ولهذا، فإنها تسمى «يهودية دفتر الشيكات»)، وكذلك من خلال الاحتفاظ ببعض الزخارف اليهودية التي

لا تسبب الحرج لليهودي المندمج ولا تفرض عليه أية التزامات. وتُدعم هذه الهوية اليهودية من خلال النظر لإسرائيل باعتبارها مركز الثقافة اليهودية وركيزتها الأساسية. ويحتاج الصهاينة التوطينيون إلى مثل هذا المركز في مجتمعاتهم العلمانية حيث يجابه الإنسان تآكل هويته وافتقاد المعنى بسرعة.

٤ ـ تتحول إسرائيل من صهيون (التي يدور حولها الحلم «المشيحاني» بالعودة) إلى مسقط رأس اليهود، تمامًا مثل أيرلندا بالنسبة إلى الأمريكيين الأيرلنديين وإيطاليا بالنسبة إلى الأمريكيين الإيطاليين والعالم العربي بالنسبة إلى الأمريكيين العرب. فكأن إسرائيل أصبحت الدولة التي يهاجر اليهودي منها لا إليها، وهو ما يعني أن الأسطورة الكامنة في الصهيونية التوطينية تقف على النقيض من الصهيونية الاستيطانية.

٥ ـ يستطيع الصهيوني التوطيني أن يتبنى أية عقيدة سياسية تروق له وأن يؤيد أي حزب داخل إسرائيل. ويمكننا أن نقول أن معظم الرأسماليين اليهود في العالم الغربي من أتباع الصهيونية التوطينية.

والصهيونية التوطينية ـ في تصورنا ـ شكل من أشكال التملص اليهودي من الصهيونية (الاستيطانية). ولعل أكبر أشكال التملص أن أقلية (فقط) مما يسمى الشعب اليهودي هي التي تعيش في إسرائيل. فعدد سكانها حوالي خمسة ملايين، من مجموع يهود العالم البالغ عددهم ١٢ مليونًا تقريبًا. وإذا كانت نسبة يهود المستوطن تتزايد بالنسبة إلى يهود العالم، فإن هذا ليس بسبب الهجرة وإنما بسبب تناقص عدد يهود العالم، وكذلك بسبب تزايد نسبة التكاثر بين المستوطنين بالقياس إلى نسبتها بين أعضاء الجماعات اليهودية في العالم. وكما قال أحد المثقفين الفرنسيين، فإن أقلية (فقط) من اليهود هي التي تختار، أو اختارت إسرائيل، وهو ما يكشف عن حقيقة مهمة، وهي أن الأغلبية قد اختارت «الشتات». ولعل هذا يفسر سبب بقاء إسرائيل بدون الأعداد الكبيرة من «المنفيين» من أبنائها الذين من أجلهم أنشئت الدولة.

وقد تذمر أحد الزعماء الصهاينة البارزين من أن اليهود الأمريكيين ينظرون إلى إسرائيل كما لو كانت «ديزني لاند»، أي كمدينة ملاه يهودية أو متحف يهودي،

وسماها آخر «فندق صهيون»، أي مجرد مكان يؤمه الجمهور من أجل الاستمتاع والإثارة والثرثرة. وكما قال المثقف الفرنسي (المشار إليه)، مستخدمًا صورة مجازية تشبه صورة «ديزني لاند» المجازية، فإن معظم اليهود لا يظهرون حماسًا كبيرًا للذهاب إلى إسرائيل إلا لمجرد قضاء إجازة هناك. وتدل الإحصاءات على أن يهود العالم لا ينظرون إلى صهيون باعتبارها مكانًا مسليًّا بالقدر الكافي، فنسبة السُيَّاح اليهود الذين يذهبون إلى بلاد أخرى غير «أرض الميعاد» تفوق كثيرًا نسبة الذين يذهبون إلى إسرائيل. وقد وصف أحدهم هذا الضرب من الصهيونية بأنه مثل فرق الإنشاد العسكرية التي تقف على المسرح (أو في أي مكان) وتغني بأعلى صوتها «إلى الأمام، إلى الأمام»، دون أن تبرح هي مكانها.

وهناك بعض النوادر التي تعبر عن موقف الصهاينة التوطينيين. فيقال، على سبيل المثال، إن البارون «إدموند دي روتشيلد» سُئل عن المنصب الذي يريد أن يتبوأه في الدولة اليهودية فقال: «منصب سفير الدولة في باريس أو لندن بطبيعة الحال». وقد عرّف أحدهم الصهيوني التوطيني (مقابل الاستيطاني) بأنه يهودي يأخذ تبرعات من يهودي آخر ويرسل بيهودي ثالث إلى أرض الميعاد. واليهوديان الأول والثاني من يهود العالم الغربي، أما الثالث فهو من يهود «اليديشية».

الفصل الثاني عشر

التيارات الصهيونية والإجماع الصهيوني

قبل كل الصهاينة (اليهود وغير اليهود) الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة (والعقد الصامت بين الحضارة الغربية والمنظمة الصهيونية بشأن يهود العالم)، ثم تم تهويد هذه الصيغة حتى يمكن تجنيد المادة البشرية المستهدفة، وقد ظهرت مجالات عديدة للخلاف بين الصهاينة قد تبدو لأول وهلة عميقة ولكنها في واقع الأمر سطحية إلى حد كبير، إذ أن رقعة الاختلاف تظل محكومة بالقبول المبدئي والجوهري للصيغة الأساسية الشاملة.

وحتى يمكننا طرح إطار تصنيفي جديد للتيارات الصهيونية المختلفة سنحاول حصر مصادر الخلاف وكيف تبدت في عدة نقاط محددة.

وفي تصورنا توجد ثلاثة مصادر أساسية للخلاف:

١ ـ الخلاف بين الصهاينة التوطينيين والاستيطانيين وهو ما نسميه «إشكالية الصهيونيتين».

٢ ـ الخلافات الأيديولوجية المختلفة بين الصهاينة، وهي الخلافات التي تعبر عن نفسها في عدة نقاط أهمها الخلاف بشأن الدولة الصهيونية (موقفها ـ حدودها ـ توجهها «الأيديولوجي».. إلخ).

٣ ـ الخلاف بين الصهاينة الإثنيين الدينيين والإثنيين العلمانيين.

تُستخدم كلمة «صهيونية» ـ كما أسلفنا ـ للإشارة إلى عدة مدلولات مختلفة يمكن أن تضمها جميعًا الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة، وهي الصيغة التي تم تهويدها بحيث أصبحت صالحة كإطار لكل من الصهاينة اليهود والصهاينة غير اليهود. وتوجد داخل هذه الوحدة العامة عدة انقسامات لعل أهمها ما نسميه «الصهيونيتين». فنحن نذهب إلى أنه يوجد ضربان أساسيان من الصهيونية: صهيونية توطينية وأخري استيطانية، لكلٍّ اتجاهه وتاريخه وجماهيره:

١ ـ صهيونية توطينية: وقد ظهرت ـ كما أسلفنا ـ في بداية الأمر بين الصهاينة غير اليهود (من المسيحيين والعلمانيين)، وبين يهود الغرب المندمجين، وعلى وجه الخصوص أثرياؤهم. ثم عبرَّت الصهيونية التوطينية عن نفسها في الصهيونية الدبلوماسية وصهيونية «الدياسبورا». وجمهور هذه الصهيونية هم مؤيدو المشروع الصهيوني في العالم الغربي ويهود الغرب الذين يؤيدون المشروع الصهيوني ولكنهم لا ينوون الهجرة، وهم يشكلون غالبية يهود وصهاينة العالم، وكذلك كل يهود غرب أوربا والولايات المتحدة تقريبًا.

٢ ـ صهيونية استيطانية: وقد ظهرت في بداية الأمر على هيئة صهيونية تسللية ثم تحولت إلى صهيونية استيطانية بعد مرحلة «هرتزل» و«بلفور». وأهم التيارات الاستيطانية التيار العمالي،ويأتي معظم الصهانية الاستيطانيين من يهود شرق أوربا.

وتقسيم (توطيني/ استيطاني) ينصرف إلى المجال الذي يختاره كل صهيوني ليمارس نشاطه. ولنا أن نلاحظ وجود انقسامات فرعية داخل كل تيار بشأن التوجه السياسي (اشتراكي/ رأسمالي) والموقف من التراث والهوية (ديني/ علماني) ويجب ألا نتصور أن هناك فصلاً قاطعًا بين الفريقين، فثمة تشابك وتداخل بين الصهيونيتين (التوطينية والاستيطانية) قد يتبدَّى في الشخص الواحد نفسه، كما هو الحال مع «وايزمان» الذي قضى معظم حياته يقوم بنشاط في الخارج نيابة عن الداخل، ولكنه عاد بعد إعلان الدولة ليترأسها ويصبح من المستوطنين (وإن كان قد عاش في

عزلة نظرًا لأن زعيم الصهاينة الاستيطانيين ـ «بن جوريون» ـ لم يكن يرغب في أن يشاركه «وايزمان» السلطة). ويظهر هذا التداخل في شخصية «آحاد هعام»، فيلسوف الصهيونية الإثنية العلمانية، الذي قام بجهود دبلوماسية ثم استوطن فلسطين نهائيًا، ولكنه مع هذا ظل يشعر بالغربة فيها وبالحنين إلى المنفى والشتات!

ويظهر التداخل في الوقت الحاضر حين يقرر يهودي من دول «الكومنولث» المستقلة (الاتحاد السوفيتي سابقًا) الهجرة إلى إسرائيل فيبدأ الحديث عن هويته اليهودية ورغبته العارمة في الهجرة إلى وطنه القومي المزعوم، ثم يحصل على تأشيرة على أساس نيته الصهيونية الاستيطانية. ولكنه يغير رأيه في النمسا ويقطع مسار هجرته ويتجه إلى الولايات المتحدة بدلاً من إسرائيل لينخرط في صفوف صهاينة الخارج التوطينيين. وهناك بطبيعة الحال الصهاينة الاستيطانيون الذين يتركون إسرائيل ليستوطنوا الولايات المتحدة مع الاستمرار في تأييد المشروع الصهيوني (ولكن من منظور توطيني هذه المرة).

والجدير بالذكر أن للاتجاهات الصهيونية المختلفة فروعًا في الداخل والخارج. فهناك فروع للأحزاب العمالية مثل «الماباي» و«المابام» في الولايات المتحدة، ولكن الأساس التصنيفي يظل هو الأساس الذي نقترحه. فمثلاً، رغم أن التنظيم الذي يقال له «الماباي» في الخارج مرتبط بتنظيم الماباي في الدولة الصهيونية من الناحية التنظيمية، فإن التنظيمين يؤديان وظيفتين مختلفتين تمامًا، ولا يشتركان بالتالي إلا في الاسم والديباجات السياسية والعقائدية التي تتسم بالعمومية الشديدة (مثل الإيمان بأزلية الشعب اليهودي وعدم التفريط في شبر من أرض إسرائيل الكبرى والإيمان بالاقتصاد الاشتراكي، وهكذا). ويكتفي أعضاء «عمال صهيون» في الولايات المتحدة أو إنجلترا بإرسال الأموال والتوقيعات وبرقيات التأييد، كما يحضرون كل المهرجانات الصهيونية ويرسلون الرسائل إلى الصحف المحلية وإلى أعضاء الكونجرس دفاعًا عن الدولة الصهيونية. وأما أعضاء الحزب المماثل في إسرائيل فهم الذين يقومون بالنشاط الاستيطاني من استيلاء على الأرض وقتال ضد السكان الأصليين وغزو أراضي الدول المجاورة.

ولا يعني هذا أن الصهيونية أصبحت وحدة متكاملة، بين التوطينيين والاستيطانيين، بل العكس. فقد ظلت التوترات تعبِّر عن نفسها بحدة، وكل ما حدث أنه تم امتصاصها (وليس استيعابها) من خلال الخطاب الصهيوني المراوغ.

وأهم هذه التوترات الصراع الذي نشب على قيادة المنظمة الصهيونية بين الصهاينة التوطينيين والصهاينة الاستيطانيين بعد إنشاء الدولة. وقد حُسم الخلاف باستيلاء الاستيطانيين على المنظمة تمامًا. وحتى بعد إنشاء الدولة تظهر صراعات، فبعض الصهاينة التوطينيين لا يقنع بالعمل في مجاله في الخارج ويحاول أن يفرض توجهات بعينها على الداخل كما حدث في حالة «برانديز». ويحدث أحيانًا أن الصهاينة الاستيطانيين لا يقنعون بالدعم المالي والسياسي ويطلبون من الصهاينة التوطينيين أن يتخذوا مواقف أكثر «راديكالية» كما حدث في المؤتمر الثامن والعشرين (١٩٧٢) حينما تقدم بعض الصهاينة الاستيطانيين بمشروع قرار ينص على أن القادة الصهاينة الذين لا يستوطنون في إسرائيل بعد فترتين من الخدمة يفقدون الحق في ترشيح أنفسهم مرة أخرى، فانسحب كل مندوبي «الهاداساه» (أكبر تنظيم صهيوني في العالم والذي يمثل أكثر من نصف الوفد الأمريكي) احتجاجًا على الاقتراح.

وحدث الشيء نفسه تقريبًا حينما وقعت الأزمة بين الدينيين والعلمانيين في إسرائيل مؤخرًا إذ قامت جماعة من العلمانيين بحرق معبد يهودي، وقامت جماعة من الصهاينة الدينيين برش الإعلانات الإباحية في محطات الأتوبيس، فألقى المفكر الإسرائيلي العلماني «شلومو أفنيري» بالتبعة على يهود الولايات المتحدة الإصلاحيين والمحافظين المندمجين التوطينيين (والذين لا يكفون عن الشكوى من التزمت الديني في إسرائيل) قائلاً لهم إنه لو هاجر منهم ١٠٠ ألف وحسب، فإن هذا سيرجح كفة العلمانيين وسيتم تكوين الحكومة دون الحاجة إلى أصوات الأحزاب الدينية.

والعكس يحدث أحيانًا، إذ يجد الصهاينة التوطينيون أن سلوك حكومة المستوطنين تسبب لهم كثيرًا من الحرج في مجتمعاتهم الديموقراطية، كما يحدث عادة بعد ارتكاب المذابح الواضحة (مثل مذبحة صبرا وشتيلا) وبعد الغزوات

الفاضحة (غزو لبنان)، إذ يصبح من الصعب الحفاظ على أساطير كثيرة مثل «إسرائيل المحاصرة» أو «إسرائيل الباحثة عن السلام» وكما يحدث بعد حادثة مثل حادثة «بولارد» (المواطن الأمريكي اليهودي الذي قام بالتجسس على حكومة بلده لصالح الدولة اليهودية).

ولكن معظم هذه الخلافات خلافات سطحية إذ تظل الصهيونية بشقيها التوطيني والاستيطاني متسمة بالوفاق. ولا يزال معظم الصهاينة التوطينيين يؤيدون الدولة الصهيونية علنًا ويقفون وراءها رغم كل توسعاتها. وتتولي المؤسسة الصهيونية القضاء على معظم الجماعات اليهودية والصهيونية المنشقة، التي لا تقبل الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة، أو توجه لها بعض النقد.

بعض الاختلافات الصهيونية بشأن الدولة الصهيونية

«الدولة الصهيونية» مفهوم صهيوني محوري، والمشروع الصهيوني، في أهم صوره، يرى أن الحل الوحيد للمسألة اليهودية هو إنشاء «دولة يهودية ذات سيادة». ويلاحظ أن ثمة ترادفًا في الخطاب الصهيوني بين عبارتي «الدولة الصهيونية» و«الدولة اليهودية». وقد أصبحت الصيغة الصهيونية الأساسية صيغة أساسية شاملة بعد أن تم تحديد الدولة الصهيونية إطارًا لعملية التوظيف. وقد قام «هرتزل» بصياغة المفهوم والعقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية الذي تتعهد بمقتضاه الحضارة الغربية بأن تقوم بنقل اليهود إلى فلسطين وتأسيس دولة وظيفية لهم فيها، ورعايتها وحمايتها وضمان بقائها واستمرارها نظير أن يقوم اليهود على خدمة مصالح الغرب. ومع صدور وعد «بلفور»، يستقر المفهوم تمامًا وتتحدد ملامحه وآليات تطبيقه.

ومع هذا، بدأت الدعوة لإنشاء الدولة قبل هذا التاريخ بين الصهاينة غير اليهود من المفكرين والزعماء أصحاب المطامع الاستعمارية في الشرق. وكانت هذه الدعوة غريبة على الجماهير اليهودية وعلى المفكرين اليهود، لأنهم كانوا إما متدينين ينتظرون مقدم «الماشيح» المخلص ليعود بهم ليؤسس هو الدولة (دون أي تدخل

بشري)، أو علمانيين يدافعون عن الاندماج في أوطانهم، وقد طرح المفكر الصهيوني «موسى هس» الفكرة في منتصف القرن التاسع عشر في كتابه ذي الطابع الاستعماري الواضح روما والقدس، ولكن الكتاب لم يتداول بين أعضاء الجماعات اليهودية ولم يكن معروفًا لديهم. وقد عالج «ليو بنسكر» الفكرة نفسها في كتابه الانعتاق الذاتي، غير أن فكره ظل مقصورًا على بعض قطاعات المثقفين في شرق أوربا، ثم تعرَّض «هرتزل» للموضوع نفسه في كتابه دولة اليهود، وجعلها فكرة أساسية. وقد أدرك «هرتزل» حتمية الاعتماد على« الإمبريالية» كآلية لتحقيق المشروع الصهيوني، وضرورة أن تكون الدولة الصهيونية دولة وظيفية تابعة تستند شرعيتها إلى الوظيفة التي تضطلع بها وتحصل الدعم الاستعماري بسببها.

وقد أصبحت الدولة بعد مرحلة «هرتزل» و«بلفور» جزءًا من الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة. وكما هو الحال عادةً، نجد أن الإجماع الصهيوني لا ينصرف إلا إلى هذه الصيغة الأساسية الشاملة، أما ما عدا ذلك فهو موضع خلاف وصراع (دون قتال) بسبب الطبيعة المراوغة للخطاب الصهيوني. وقد واجهت الفكرة معارضة من اليهود الإصلاحيين، وبعض اليهود «الأرثوذكس» ودعاة القومية «اليديشية»، وحزب «البوند» والاشتراكيين، وذلك لأسباب مختلفة. كما أن الصهاينة التوطينيين عارضوا فكرة الدولة في بداية الأمر خوفًا من أن يتهَموا بازدواج الولاء. ولم يكتب للفكرة أن تتحقق إلا حينما تبنَّت الدول «الإمبريالية» المشروع الصهيوني ثم فرضت التجمع الاستيطاني على الواقع العربي.

والفكر الصهيوني يشبه في بنيته بنية العقائد العلمانية الشاملة في التشكيل الحضاري الغربي الحديث، فمع تزايد معدلات العلمنة، تزايدت أهمية الدولة حتى أصبحت الركيزة الأساسية للمجتمع ومصدر تماسكه الوحيد (بدلاً من القيم الدينية)، ثم أصبحت الدولة المطلقة موضع التقديس الذي يحل محل الكنيسة والإله، وأصبحت مصلحة الدولة العليا الإطار المرجعي للمنظومة القيمية. ومع ظهور القومية العضوية، أصبحت الدولة الإطار الذي يعبِّر الشعب العضوي من خلاله عن ذاته ويحقق تماسكه العضوي. ثم يصل هذا التيار إلى ذروته مع الفكر

«الهيجلي» إذ أصبحت الدولة الأداة التي تتوسل بها «الفكرة المطلقة» لتحقيق ذاتها، بل أصبحت تجسد الفكرة المطلقة في التاريخ.

ولا يختلف الفكر الصهيوني، إلا في التفاصيل، عن الفكر الغربي، فالدولة اليهودية هي الإطار الذي سيعبِّر الشعب العضوي المنبوذ (أي المادة البشرية التي سيتم نقلها) عن هويته من خلاله. وتكتسب الدولة في الفكر الصهيوني دلالة أخري هي فكرة الدولة الراعية الغربية. فقد أدرك الصهاينة من اليهود في مرحلة «هرتزل» أنهم لن يتأتى لهم تحقيق مشروعهم القومي إلا من داخل مشروع استعماري غربي. ومن هنا كان البحث عن دولة غربية عظمى تقوم بعملية نقل اليهود وتوطينهم وتأمين موطئ قدم لهم والدفاع عنهم ضد السكان الأصليين.

وبالتدريج، اكتسبت الدولة اليهودية أبعادًا دينية مطلقة وأصبحت هي آلية تحقق الحلم المشيحاني بل مركز الحلول. وبعد إعلان الدولة الصهيونية بدأ كثير من اليهود ينظرون إليها باعتبارها الكنيس المركزي وإلى رئيس وزرائها باعتباره الحاخام الأعظم. ومع انتشار لاهوت موت الإله بين اليهود، أصبحت الدولة حرفيًا هي تجسد المطلق في العالم، الآن وهنا، فهي على حد قول أحد المفكرين اليهود «العجل الذهبي» (وقد تراجع هذا التيار نحو تقديس الدولة مع الانتفاضة وظهور لاهوت التحرير بين اليهود).

وقد نشأت عدة صراعات بين الصهاينة حول عدة قضايا نوجزها فيما يلي:

١ ـ موقع الدولة

دار أول الصراعات حول موقع الدولة، وهو صراع دار بين الاستيطانيين والتوطينيين (قبل مرحلة «هرتزل» و«بلفور»). فالتوطينيون الذين كان همهم التخلص من اليهود كانوا في عجلة من أمرهم، ولذا كانوا على استعداد «لأن يلقوا باليهود في أي مكان» (عبارة «ماكس نورداو» و«فلاديمير جابوتنسكي») سواء في فلسطين أو خارجها، ومن هنا المشاريع الصهيونية المختلفة (العريش ـ شرق أفريقيا ـ الأحساء ـ ليبيا ـ مدغشقر...إلخ). وقد حُسم الأمر بعد «بلفور» فوُضعت فلسطين تحت الانتداب

ودخلت الفلك الاستعماري وتقرر تحويلها إلى مكان لتوطين اليهود ومن ثم توقف الحديث عن موقع الدولة.

٢- آليات إنشاء الدولة

يختلف الصهاينة فيما بينهم حول أسلوب إنشاء الدولة، ففي البداية كان هناك الصهيونية التسللية التي وقعت أسيرة وهم كبير، إذ تصوَّر التسلليون أن بإمكانهم الاستيطان دون مساعدة «الإمبريالية» الغربية وقد اختفى هذا التيار مع تأسيس المنظمة الصهيونية.

ولكن حتى بعد تأسيس المنظمة الصهيونية وقبول المظلة «الإمبريالية» اختلف الصهاينة فيما بينهم. فدعاة الصهيونية الدبلوماسية (الاستعمارية) كانوا يرون أن الطريق الأسلم هو التفاوض مع القوى الاستعمارية والتأكد من ضمانها للدولة. أما دعاة الصهيونية الإثنية العلمانية، فقد كانوا يرون ضرورة إتباع أسلوب العمل الثقافي البطيء بين جماهير اليهود في العالم وفي فلسطين. أما الصهاينة العماليون الاستيطانيون، فكانوا يرون أن خير وسيلة هي خَلْق الحقائق الاستيطانية في فلسطين، وكان بعض التصحيحيين (التوطينيين) ممن ضاقوا ذرعًا بالوجود اليهودي في المنفى يجدون أن خير وسيلة هي التحالف الفوري مع القوي «الإمبريالية» وفرض أغلبية يهودية على الفلسطينيين بالقوة العسكرية لإنشاء وطن يهودي على ضفتي نهر الأردن. وكان «جوزيف ترومبلدور» يحلم باختزال كل المسافات الزمانية والمكانية بتكوين جيش يهودي جرار قوامه ١٠٠ ألف يهودي يقتحم فلسطين ويستوطن فيها، ثم عدل عن خطته «الرهيبة» وأخذ يفكر في جيش قوامه عشرة آلاف، لكنه لم يتمكن من تحقيق حلمه العسكري الضخم الأول ولا حلمه العسكري الهزيل الثاني. ولا تزال الإشكالية تعبِّر عن نفسها وإن أصبحت تنصرف إلى آليات إدارة الدولة وإلى كيفية التعامل مع العرب.

٣- حدود الدولة

ظهر خلاف عنيف بين الصهاينة حول حدود الدولة. وهذا يعود إلى عدة أسباب،

من بينها أن «إرتس إسرائيل» (كمفهوم ديني) ليست لها حدود معروفة، كما أن الدولة العبرانية القديمة لم تكن لها حدود مستقرة. وكان هناك من الصهاينة مَنْ يدرك أهمية الموازنات الدولية ويقنَع بحدود تتفق مع قرار الدولة الراعية. ولكن كان هناك أيضًا مَنْ لا يدرك هذه الموازنات ويظل يدور في إطار الرؤى الحلولية الدينية والتاريخية القديمة وأحلام النيل والفرات. وبعد إنشاء الدولة، لم تُحسَم المسألة قط. فهناك من يحاول ربط حدود الدولة بالكثافة البشرية اليهودية. ومع تصاعد الأزمة السكانية الاستيطانية ظهر دعاة ما يسمَّي «الصهيونية السوسيولوجية» أو «الصهيونية السكانية» ودعاة هذا النوع من الصهيونية يطالبون بالحفاظ على الطابع «اليهودي» المزعوم للدولة، وهم يطالبون بحد أدنى على عكس دعاة ما يسمَّى «الصهيونية العضوية الحلولية» و«صهيونية الأراضي»، فهؤلاء يصرون على الحد الأقصى، وتعبِّر الإشكالية عن نفسها في الوقت الحضار من خلال الحديث عن الحدود الآمنة للدولة، إذ تتغير الرؤية للحدود بتغير الرؤية لأمن الدولة ومقوماته.

٤ـ التوجُّه الأيديولوجي للدولة

لم تتعرض الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة بعد «بلفور» للتوجُّه الأيديولوجي للدولة، إذ يبدو أن الصهاينة التوطينيين كانوا واعين بحقائق الموقف في فلسطين، وبصعوبات الاستيطان. كما لم يكن توجُّه الدولة الصهيونية يعنيهم من قريب أو بعيد ما دامت تؤدي الأغراض المطلوبة منها، مثل إبعاد يهود شرق أوربا عنهم، والقيام بدور المدافع عن المصالح «الإمبريالية». ولذلك، فإنهم لم يمانعوا قط في تأييد بعض الأفكار والممارسات الصهيونية التي ترتدي زيا اشتراكيا. ولعل الصيغة المراوغة التي توصلت إليها المنظمة الصهيونية العالمية بشأن الاستيطان كانت محاولة للتوفيق بين كل الصهاينة والجمع بينهم وراء الحد الأدنى الصهيوني، فقد تحدد هدف الحركة الصهيونية في الحصول على أراض في فلسطين كي تكون ملكًا للشعب اليهودي، ولا يمكن التفريط فيها، وأن يكون الصندوق القومي اليهودي قائمًا كليًا على تبرعات تلقائية من اليهود في جميع أنحاء العالم، فالهدف هنا لم يحدد شكل الدولة الصهيونية، ولا شكل ملكية الأرض، ولا المُثل الاجتماعية أو العقائدية

الظاهرة أو الكامنة، وإنما تحدَّث فقط عن الحصول على أرض فلسطين كي تكون ملكًا للشعب اليهودي بشكل مبهم ومجرد. ولهذا، يصعُب الحديث عن يمين أو يسار داخل الحركة الصهيونية، فمن الناحية البنيوية يتفق الجميع على الحد الأدنى.

أما الشكل الاجتماعي والمضمون الطبقي لهذه الدولة، فهو أمر متروك لكل فريق بحيث يستمر الحوار بشأنه أو الصراع حوله دون قتال. بل إننا نجد أن الرأسماليين الصهاينة يقبلون بعض الأشكال الاقتصادية الجماعية التي يسمونها «اشتراكية»، وأن مَنْ يُسمون «اشتراكيين» يقبلون كثيرًا من الممارسات الرأسمالية، كما أن المتدينين يغضون الطرف عن كثير من ممارسات أعضاء النخبة الإلحادية. وكثير من أعضاء النخبة يؤدون بعض الشعائر الدينية رغم إلحادهم، إذ يدرك الجميع أن ثمة صيغة أساسية تنتظمهم جميعًا.

٥ـ التكوين السكاني للدولة

نشأ صراع حول التكوين السكاني للدولة، إذ تنبَّه بعض الصهاينة منذ البداية إلى أن طبيعة الدولة الصهيونية كدولة إحلالية شاملة ستؤلب السكان الأصليين ضدها وتجعلها تعيش في صراع دائم، ومن ثم ظهرت فكرة الدولة ثنائية القومية التي دعا إليها «بوبر» و«ماجنيس»، وجماعة «إيحود» وحزب «المابام»، ولكن معظم الصهاينة أصروا على الطبيعة الإحلالية الشاملة للدولة الصهيونية. وقد خمد الصراع بين الفريقين ولكنه عاد إلى الظهور في أشكال أخرى، من بينها الصراع بين دعاة الصهيونية «السوسيولوجية» ودعاة صهيونية الأراضي.

٦ـ نطاق سيادة الدولة

طُرح سؤال بشأن نطاق سيادة الدولة الصهيونية: هل هي دولة الشعب اليهودي بأسره، داخل حدودها وخارجها، أم أنها دولة المستوطنين الصهاينة (وهو الصراع نفسه بين التوطينيين والاستيطانيين). ويحاول الاستيطانيون أن يؤكدوا أن الدولة هي دولة الشعب اليهودي بأسره، ولذا تم إعلان قيام الدولة عن طريق مجلس قومي يتحدث باسم كل اليهود، سواء في فلسطين أو في خارجها.

وقد أصدرت الدولة الصهيونية قوانين كثيرة، وأقامت هيئات مختلفة بهدف ترجمة مفهوم الشعب اليهودي إلى واقع قائم. ومن أهم هذه القوانين «قانون العودة» الذي يمنح جميع اليهود حق مغادرة مسقط رأسهم والعودة إلى «وطنهم القومي» وتعمل المنظمة الصهيونية العالمية على تكريس الوحدة اليهودية دون أية مراعاة للحدود الوطنية للدول المختلفة. ويحدد ميثاق المنظمة مهمتها بأنها لم شمل المنفيين في أرض إسرائيل التاريخية، وتدعيم وحدة الشعب اليهودي.

وتأسيسًا على هذا الهدف الصهيوني/ الإسرائيلي، وعلى أساس هذا الأسلوب في العمل، فإن ميثاق المنظمة الصهيونية العالمية يتحدث عن واجبات المنظمة تجاه الدولة، مثل « تقوية دولة إسرائيل»، و«تعبئة الرأي العام العالمي» لتأييدها، ووردت بالميثاق أيضا إشارة إلى الأنشطة التي تتم خارج إسرائيل. وقد أدى هذا المفهوم إلى درجة من التوتر. فالتوطينيون حاولوا، من خلال المنظمة، فرض سيطرتهم على الدولة، ولكن الاستيطانيين نجحوا في عزلهم والهيمنة على المنظمة. وقد استمر الصراع بعد انتصار الاستيطانيين، إذ يحاول التوطينيون أن يؤكدوا أن الدولة ليست لها سيادة عليهم وإنما على مواطنيها وحسب. وهذا اتجاه له صداه في إسرائيل إذ توجد جماعات ترى أن الدولة الصهيونية هي دولة الإسرائيليين وحسب (الحركة الكنعانية وغيرها).

وهكذا نرى أن الاختلافات بين الاتجاهات الصهيونية المختلفة إنما ينصرف إلى موقع الدولة والآليات المتبعة في إنشائها (وإدارتها) أو حدودها أو توجهها الأيديولوجي أو تكوينها السكاني أو نطاق سيادتها. ولكن ثمة اتفاقًا على المبدأ نفسه، إلى ضرورة إنشاء الدولة. كما أن هناك قبولًا للعقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية بشأن وظيفية الدولة. ومن هنا كانت الوحدة الأساسية بين كل من الصهاينة.

ومع هذا، لجأت الحركة الصهيونية إلى أسلوب التدرج لتعلن عن حدها الأدنى الصهيوني بسبب الموازنات الدولية، وبسبب العلاقة المتوترة بين الاستيطانيين والتوطينيين، وبسبب الخوف من السكان المحليين. ويمكننا متابعة هذا التدرج بتأمل

قرارات المؤتمرات الصهيونية المختلفة. فإذا ما نظرنا إلى قرارات المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧)، ثم إلى قرارات مؤتمر «بلتيمور» (١٩٤٢)، ثم إلى قرارات المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين الذي عقد في القدس (١٩٦٨)، للاحظنا التباين الشاسع ولرأينا كيف أن الحركة صاعدة من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى. فقد صيغت قرارات المؤتمر بشكل لا يزعج الأغيار (المطلوب عونهم في ذلك الوقت)، ولا يزعج حكومة سويسرا (التي عقد على أرضها المؤتمر)، ولا يزعج يهود الغرب المندمجين (المطلوب دعمهم)، ولا ينبه السكان الأصليين (المطلوب تصفيتهم). ولذلك طلب المؤتمر إقامة «وطن قومي» (وليس دولة) في فلسطين يضمنه «القانون العام» (وليس الاستعمار الغربي ولا العنف أو الإرهاب). كما دعا المؤتمر إلى تقوية الوعي والعواطف اليهودية وحسب دون أن يؤدي هذا إلى أي ازدواج في الولاء. ولم تصبح فكرة الدولة الصهيونية الشعار الرسمي للحركة الصهيونية إلا عام ١٩٤٢ في مؤتمر «بلتيمور»، غير أن المؤتمرين الصهاينة عبروا في قرارات هذا المؤتمر عن أملهم في انتصار الإنسانية والديموقراطية وما شابه ذلك، كما رحبوا بالتعاون مع العرب وبالبعث العربي اليهودي المشترك. وبرغم أن المطلقات الحلولية بدأت في الظهور، فإن الصياغة ديموقراطية «ليبرالية» إلى حد كبير. أما قرارات المؤتمر السابع والعشرين الذي عقد بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وبعد «توحيد» القدس على الطريقة الصهيونية وبعد ضم أراض عربية، فقد جعلت حدود الدولة الصهيونية تقترب بعض الشيء من تصوراتهم عن الحدود التاريخية أي المقدسة. ونحن هنا نجد الحلولية العضوية تسفر عن وجهها وأن الأهداف المعلنة قد قطعت شوطا كبيرا في رحلتها إلى المطلق، فأصبحت أهداف الصهيونية هي وحدة الشعب اليهودي، ومركزية دولة إسرائيل في حياته، وتجميع المنفيين من الشعب اليهودي في وطنهم التاريخي عن طريق الهجرة من جميع البلاد، وتدعيم دولة إسرائيل القائمة على مثل الأنبياء في العدل والسلام، والمحافظة على أصالة الشعب اليهودي بتنمية التعليم اليهودي واللغة العبرية اليهودية والثقافية اليهودية وتقوية التحالف الإستراتيجي مع الحضارة الغربية

الصراع بين الإثنيين الدينيين والإثنيين العلمانيين

نشب صراع حاد بين الصهاينة الإثنيين الدينيين والإثنيين العلمانيين. ولفهم طبيعة الصراع بإمكان القارئ أن يعود إلى الفصل السابق.

قد يكون من المفيد حصر بعض الموضوعات الأساسية التي يختلف الصهاينة بشأنها، وكل موضوع سيأخذ شكل سؤال يجيب عنه كل تيار صهيوني بطريقته.

ويلاحظ أن طريقة الإجابة على السؤال تحددها ثلاثة عناصر أساسية: هل الصهيوني توطيني أو استيطاني؟ هل الصهيوني إثني ديني أو إثني علماني؟ هل الصهيوني اشتراكي أو رأسمالي...إلخ؟ (كان هناك تساؤلات تطرح قبل مرحلة «هرتزل» و«بلفور» تم حسمها فيما بعد، وقد استبعدناها لذلك من قائمة الأسئلة على قدر المستطاع).

١ ـ ما الموقف من اليهودية؟

* عقيدة الشعب اليهودي التي يجب اتباعها.
* فولكلور الشعب اليهودي الذي يجب الحفاظ عليه.
* تراث ميت يشكل عبئًا على الشعب اليهودي لابد من التخلص منه.

٢ ـ من هو اليهودي؟

* إشكنازي وحسب.
* كل يهود العالم.
* من يؤمن باليهودية.
* من وُلد لأم يهودية.
* من تهود حسب الشريعة (أي على يد حاخام أرثوذكسي).
* من يشعر في قرارة نفسه أنه يهودي.
* من يكتشف أن جده كان يهوديًا.

٣ ـ ما الموقف من ظاهرة العداء لليهود؟

* ظاهرة حتمية أزلية.
* ظاهرة سلبية يمكن القضاء عليها أو تخفيف حدتها.

* ظاهرة سببها اليهود أنفسهم (باعتبار أنهم شعب مختار أو شعب طفيلي أو شعب يرفض الاندماج أو شعب ذو وضع طبقي متميز).

٤ ـ ما طبيعة هذا الشعب اليهودي؟

* شعب مقدس.
* شعب مختار.
* طبقة وسطى هرمها الإنتاجي مقلوب.
* مجموعة من الطفيليين.
* شعب مثل كل الشعوب.
* قومية عضوية.

٥ ـ من ينبغي نقله من أعضاء هذا الشعب؟

* كل اليهود (وتُصفى الدياسبورا).
* الفائض اليهودي البشري وحسب.
* فقراء اليهودى.
* يهود اليديشية.
* أي يهودي غير مندمج.

٦ ـ ما سبب النقل (نظرية الحقوق)؟

* كي يعود الشعب المختار لأرض الميعاد ليؤسس دولته.
* كي يعود اليهود (الشعب الشاهد) إلى أرض الميعاد حيث يتم تنصيره تعجيلًا بالخلاص.
* طفيلية اليهود التي لابد من القضاء عليها (أي تطبيع الشخصية اليهودية وجعلها شخصية منتجة).
* فائض بشري لابد من التخلص منه.
* ضحايا دائمون لأغيار.
* مادة استيطانية جديدة.

* رسل الحضارة الغربية البيضاء الذين سيأتون بالتقدم ويشكلون قاعدة للاستعمار الغربي.
* تثوير المنطقة على يد الاشتراكيين اليهود عن طريق إقامة مجتمع اشتراكي.
* مساعدة الإمبريالية الغربية.

٧ ـ ما طبيعة الدولة الصهيونية؟

* وطن قومي وحسب.
* دولة رأسمالية.
* دولة اشتراكية.
* دولة دينية.. دولة فاشية.
* دولة مستقلة عن الغرب.
* دولة تابعة للغرب.

٨ ـ ما حدود الدولة؟

* قرار التقسيم.
* حدود ٤٨.
* ضفتا نهر الأردن.
* من النيل للفرات.
* حدود عملية تتحدد حسب عدد المهاجرين المستوطنين.
* حدود جغرافية آمنة.
* حدود تحددها القوة الذاتية للدولة.

٩ ـ ما وظيفة الدولة؟

* دولة قومية للشعب اليهودي.
* واحة للديموقراطية الغربية.
* مكان لتطبيع اليهود وتخليصهم من طفيليتهم.

* قاعدة للمصالح الغربية (ضد الوحدة العربية وفي مواجهة القومية العربية والشيوعية).

* مكان يحقق اليهود فيه هويتهم الدينية والإثنية.

* مكان يحقق اليهود فيه مستوى معيشيًا مرتفعًا.

* مركز ثقافي لكل يهود العالم.

* قاعدة للنظام العالمي الجديد (ضد الإسلام).

١٠ ـ ما علاقة يهود العالم بالدولة؟

* هي الدولة التي عليهم أن يستوطنوا فيها.

* دعم الاستيطان.

* تكوين مراكز قوة وضغط (لوبي) في بلادهم لدعم الدولة.

* التبعية للدولة اليهودية.

* تبعية الدولة اليهودية لهم.

* الدولة هي مجرد مركز ثقافي لهم.

١١ ـ ما فلسطين؟

* أرض الميعاد.

* موقع إستراتيجي بين أسيا وأفريقيا.

* بقعة جيدة للاستثمار.

١٢ ـ ما مصير العرب؟

* لابد من رحيلهم من خلال العنف.

* لابد من رحيلهم (ترانسفير) من خلال الإقناع.

* دولة مزدوجة الجنسية.

إن شقة الخلاف واسعة حيث يجيب كل تيار صهيوني عن الأسئلة بطريقة مختلفة. ومع هذا، تظل البنية الكامنة هي الصيغة الصهيونية الشاملة التي تفترض أن المادة

البشرية اليهودية سيتم نقلها إلى فلسطين لإقامة دولة وظيفية بمساعدة الاستعمار الغربي. ثم تضاف إليها أية ديباجات تروق للصهيوني. فالمادة البشرية يمكن أن تكون الشعب المختار أو طليعة الطبقة العاملة... إلخ.

التيارات الصهيونية: إطار تصنيفي

نستخدم مصطلح «التيارات الصهيونية» للإشارة إلى التيارات الفكرية والتنظيمية داخل الحركة الصهيونية. ويلاحظ أننا لم نستخدم كلمة «مدارس» لأن هذه الكلمة قد توحي بأن ثمة اختلافات عميقة وجوهرية بين تلك التيارات، وهو أمر مناف للحقيقة. أما الصراعات داخل التيارات المختلفة فنشير إليها باعتبارها «اتجاهات».

وتعود الوحدة الأساسية بين التيارات الصهيونية المختلفة إلى أنها تدور في إطار الصيغة الصهيونية الأساسية بعد أن تحولت إلى صيغة شاملة وبعد تهويدها. فمهما احتدم الصراع بين تيار وآخر، يظل هناك الاتفاق المبدئي على الأهداف النهائية وعلى آليات تنفيذها. ومع هذا، تحدث بعض الانقسامات داخل التيارات الصهيونية يمكن تصنيفها على النحو التالي:

أولاً: التقسيم على أساس مجال النشاط الصهيوني

ينقسم الصهاينة من هذا المنظور إلى صهاينة استيطانيين يمارسون نشاطهم في فلسطين، وآخرين توطينيين في الخارج.

ثانيا: التقسيم على أساس إثني (ديني/علماني)

ينقسم الصهاينة من المنظور الإثني إلى تيارين: صهيونية إثنية دينية وأخري إثنية علمانية. والتقسيمان السابقان يتعاملان مع اليهود على مستويين مختلفين، ومن ثم فهما لا يتداخلان ولا يوجد بينهما أي تناقض، بل وثمة تكامل بينهما، فيمكن أن تبذل الصهيونية التوطينية (التي استوعبت الصهيونية الدبلوماسية والسياسية الاستعمارية وصهيونية يهود الغرب المندمجين) الجهود المكثفة وتقوم بالمحاولات الدائبة لتأمين

الدعم الاستعماري وإيجاد آليات إخلاء أوربا من اليهود ونقلهم خارجها. وتصوغ الصهيونية الإثنية (الدينية والعلمانية) المصطلح اللازم لإثارة حماس الجماهير المطلوب نقلها، وذلك بإطلاق اسم «الشعب اليهودي» عليها وبربطها عاطفيًا بفلسطين، أو «إرتس يسرائيل» كما يسمونها. أما الصهيونية العمالية الاستيطانية، فإنها تقدم المظلة العسكرية والسياسية الواقعية واللازمة لعملية الاستيطان في بيئة معادية. وفي تصورنا أن هذه الطريقة لتصنيف التيارات الصهيونية ذات قيمة تفسيرية عالية وتشكل الإطار الحقيقي للانقسامات الصهيونية.

ثالثا: التقسيم على أساس إثني (إشكنازي، سفاردي، وغربي، شرقي)

رغم عدم اشتراك يهود البلاد العربية في إفراز الفكر الصهيوني أو الحركة الصهيونية، ورغم أن الصهيونية (بشقيها الشرقي الاستيطاني والغربي التوطيني) لم تتوجه إليهم بشكل خاص ولم تحاول تجنيدهم بشكل عام وواسع قبل عام ١٩٤٨، فإن إنشاء الدولة قد خلق حركيات تتخطى إرادتهم. كما أن حاجة الدولة الصهيونية إلى طاقة بشرية (بعد عزل يهود الشرق أو اختفائهم، وبعد رفض يهود الغرب الهجرة)، جعلها تهتم بهم وتجندهم وتفرض عليهم في نهاية الأمر مصيرًا صهيونيًا، أي الخروج من أوطانهم. كما أن رغبتهم في الحراك الاجتماعي (فيما نسميه الصهيونية النفعية) قد ساعدت على ذلك. وقد استقرت أعداد كبيرة منهم في الدولة الصهيونية، وإن كان من الملحوظ أن أعدادًا أكبر قد استقرت خارجها.

والانقسام على أساس إثني (إشكنازي/ سفاردي، غربي/ شرقي) هو انقسام مهم وخطير، فرغم أنه لم يؤثر في الأطروحات الفكرية النظرية الصهيونية الأساسية فإن له أعمق الأثر في حركيات الدولة الصهيونية.

رابعا: التقسيم على أساس العقيدة السياسية

ينقسم الصهاينة من المنظور السياسي إلى قسمين أساسيين: اشتراكي (عمالي) ورأسمالي ليبرالي من دعاة المشروع الحر. وهو تقسيم ذو قيمة تفسيرية ضعيفة،

وذلك بسبب طبيعة الدولة الصهيونية الوظيفية وقيام الإمبريالية الغربية بتمويلها بكل قطاعاتها الرأسمالية والاشتراكية. وهناك تصنيفات سياسية أخرى مثل انقسام الصهاينة إلى ديموقراطيين وفاشيين، وهكذا. لكن هذا التقسيم لا يقل في ضعفه من ناحية مقدرته التفسيرية عن التقسيم على أساس اشتراكي/ رأسمالي للسبب السابق نفسه. ولعله، بعد تساقط المنظومة الاشتراكية في العالم، لم تعد لهذا التقسيم قيمة كبيرة. وهناك أيضا الانقسام على أساس حدود الدولة ومستقبلها.

ونحن نقترح هذا الإطار كأساس تصنيفي لكل التيارات الصهيونية إذا نظرنا إليها من منظور الصهيونية ككل لا من منظور إسرائيل وحسب. ولذا، فإننا نذهب إلى أن الصهيوني لابد أن يكون واحدًا من أربعة انتماءات محتملة:

١ ـ أ) صهيوني توطيني ديني.

١ ـ ب) صهيوني توطيني علماني.

٢ ـ أ) صهيوني استيطاني ديني.

٢ ـ ب) صهيوني استيطاني علماني.

وتعكس خريطة الأحزاب في التجمع الصهيوني هذه الاختلافات، فتقسم الأحزاب حسب الأيديولوجية (مشروع حر مثل الليكود و«عمالية» مثل المعراخ). وحسب ازدواجية الديني/ العلماني (أحزاب دينية مثل «مزراحي» وأحزاب علمانية مثل «ميرتس». وحسب ازدواجية الشرقي والغربي (حزب «جيشر» السفاردي وحزب «إسرائيل بعاليا» الروسي). وحسب الموقف من حدود إسرائيل وتكوينها السكاني «موليديت» و«ميرتس». ويمكن أن يعكس حزب واحد كثيرًا من هذه الازدواجيات أو يتأرجح بينها (حزب «شاس» السفاردي الديني الذي يؤيد التوسع وضم الأراضي أحيانا ويتراجع عن ذلك أحيانا). لكن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة والعقد الاجتماعي الصامت هي المرجعية النهائية التي يتقبلها الجميع.

ومصطلح «الصهيونية التوفيقية» تعبير آخر عما يسمى «الصهيونية التركيبية» (بالإنجليزية: سينثيتيك زايونيزم) (Synthetic Zionisn). وهو مصطلح استخدمه

«وايزمان» في المؤتمر الصهيوني الثامن (١٩٠٧) حين طالب الصهاينة العلميين والصهاينة الدبلوماسيين بمزج أساليبهم في العمل. وقد أكد «وايزمان» أنه لا يرفض الأساليب الدبلوماسية (الاستعمارية) ولكنه يجدها غير كافية في حد ذاتها، إذ لابد أن يساعدها نشاط استيطاني، وهو بذلك يكون قد قبل الصهيونية الاستيطانية والصهيونية التوطينية.

وقد عبر «أتو وووربورج»، رئيس المنظمة الصهيونية منذ عام ١٩١١ وحتى عام ١٩٢٠، عن هذه الصهيونية التوفيقية بشكل أدق إذ قال إن «الحق التاريخي الذي تستند إليه ملكيتنا لفلسطين.. لا تأثير له وحده وفي حد ذاته على الدول الكبرى. بل يتوجب علينا إيجاد صيغة عصرية لذلك الحق تضاف إليه. وهذه الصيغة تقوم على برهنتنا أنه وإن يكن حقاً شرعيًا أو حقوقيًا (دي جوري) فإنه أصبح بحكم الواقع الفعلي (دي فاكتو). ففلسطين تخضع اقتصاديًا لنفوذنا، وأن جميع ما أحرزته تلك البلاد من تقدم كبير وملموس يرجع في الأصل إلى مبادرتنا وقوة وسائلنا الاقتصادية وفعاليتها ولم ينشأ إلا بفضلها». وهو هنا لا يشير إلى الصهيونية الدبلوماسية التوطينية وحسب، أو إلى الصهيونية الاستيطانية وحسب، وإنما يشير أيضا إلى الصهيونية الإثنية (الحق التاريخي). كما أنه ينظر إلى فلسطين من منظور التيارات الصهيونية الثلاثة وإن كان يؤكد أهمية الاستيطان وسياسة خلق الحقائق.

ولعل كلمات «أوسيشكين» (بعد وفاة «هرتزل») هي أدق التصريحات، فقد اقترح العودة لا إلى صهيونية «أحباء صهيون» الاستيطانية ولا إلى الصهيونية الروحية (الصهيونية الإثنية) ولا إلى الصهيونية الدبلوماسية (التوطينية) وإنما إلى مزيج من هذه التيارات الثلاثة معا، أي إلى الصهيونية السياسية كما نص عليها برنامج «بازل». وهي، إذن، عودة إلى الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة المهودة وإلى وحدة كل التيارات الصهيونية داخل إطار هذه الوحدة.

وقد حقق الصهاينة قدرًا كبيرًا من الوحدة عبر تاريخهم. فأثناء المحادثات بشأن وعد «بلفور»، نجد أن «وايزمان» التوطيني يبذل جهودا دبلوماسية غير عادية ويستفيد

من التغيرات الدولية من أجل تحقيق هدف استيطاني (استصدار ضمان دولي لعملية الاستيطان الصهيوني في فلسطين)، وفي خلفية هذه النشاطات كان يوجد «آحاد هعام» يزودهم منذ عام ١٩٠٨ بالمشورة وينصحهم بأن يبحثوا عن موافقة وتأييد بريطانيا لمشاريعهم الاستيطانية المختلفة.

ويمكننا أن نقول إن الصهيونية الحقة، شأنها في ذلك شأن إسرائيل، هي الصهيونية التي تمزج جميع التيارات الصهيونية، عمالية كانت أو رأسمالية، «راديكالية» أو تصحيحية، دينية أو علمانية، توطينية أو استيطانية، ذلك أن صهاينة الخارج يتحركون على الصعيد السياسي لصالح المستوطن الصهيوني ويقومون بتجنيد يهود العالم وراءه ويجمعون الضرائب لدعمه (الصهيونية التوطينية، أي كل التيارات الصهيونية في الخارج). ويقوم المستوطنون بخلق حقائق جديدة (الصهيونية الاستيطانية، أي التيارات الصهيونية المختلفة في الداخل).وتصر الصهيونية في الداخل على وحدة الهوية اليهودية (صهيونية إثنية)، وهي هوية نابعة من التراث الديني (صهيونية إثنية دينية) وفق أحد التيارات الدينية، أو لا علاقة لها بالدين وإنما تنبع من التراث (صهيونية إثنية علمانية) حسب تصور الاتجاه العلماني. ومع ذلك، وبغض النظر عن كل هذه التصنيفات، نجد أن جميع التيارات الصهيونية تشترك في الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة المهودة، وفي الاعتماد شبه الكامل على الدعم «الإمبريالي» من خلال الراعي «الإمبريالي» والجماعة اليهودية في الغرب، ولذا، فيمكننا أن نزعم أن جميع الصهاينة، في نهاية الأمر، توفيقيون.

الإجماع الصهيوني مجددا

بعد أن تناولنا قضية الصهيونية وتياراتها المختلفة، يمكننا الآن أن نتناول قضية «الإجماع الصهيوني». و«الإجماع» في عالم السياسة هو الاتفاق بين النخبة والغالبية الساحقة من الشعب بشأن عدد من المسلمات الفلسفية والأخلاقية والسياسية. و«الإجماع الصهيوني» هو اتفاق داخل الدولة الصهيونية بين «التيارات والاتجاهات والأحزاب» الصهيونية التي تضم الغالبية الساحقة من المستوطنين الصهاينة بشأن الأمن وحدود الدولة والعلاقة مع الفلسطينيين ومع يهود العالم ودول العالم،

وبخاصة دول العالم الغربي وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي ترعى الكيان الصهيوني. وقد تظهر اختلافات بشأن الوسائل والمنهج، ولكنها لا تنصرف مطلقًا إلى المسلمات النهائية. والعقد الاجتماعي الذي يستند إليه التجمع الصهيوني هو نفسه هذا الإجماع، وهو الذي يشكل المرجعية النهائية لكل الأحزاب والتيارات الصهيونية.

ويمكن تلخيص الإجماع الصهيوني فيما يلي:

١ ـ اليهود شعب واحد، طليعته هم المستوطنون الصهاينة، وفلسطين ليست فلسطين، وطن أهلها، وإنما هي أرض الميعاد أو «إرتس يسرائيل» فهي وطن اليهود القومي. وعلى يهود العالم أن يهاجروا إلى «إرتس يسرائيل» وأن يلتفوا حول دولتهم الصهيونية القومية ويقوموا بدعمها ماليًا وسياسيًا فهي المركز وهم الهامش. وهذه الدولة يجب أن تكون دولة يهودية خالصة (دولة اليهود ودولة يهودية في آن واحد) تجسد الرؤى اليهودية وبإمكان اليهودي أن يحقق فيها ذاته وهويته.

ولكن الدولة الصهيونية بدأت تدرك أن اليهود ليسوا شعبًا واحدًا (كما كان يدعي الصهاينة قبل عام ١٩٤٨) لذا لم تعد تطلب من يهود العالم الغربي الهجرة إليها، ولم تعد تتبع الأسلوب العقائدي العدواني الذي كانت تستخدمه في الماضي معهم. ومن هنا الحديث عن « الصهيونية التكنولوجية» أو «الإلكترونية» أو «صهيونية الدياسبورا» (بدلا من «نفي الدياسبورا»)، أي أن الحركة الصهيونية قد قبلت بأمر واقع مفاده أن اليهود ليسوا شعبًا واحدًا وأن إسرائيل ليست وطنهم الوحيد وأن يهود المنفى لهم حق البقاء فيه، ومن هنا قبول الصهيونية التوطينية، ومحاولة توظيف يهود «المنفى» في منفاهم، أي أوطانهم. كما أن الفشل الصهيوني/ الإسرائيلي في تعريف اليهودي مشكلة أساسية تقوض الإجماع الصهيوني وتهدده.

٢ ـ وجود الفلسطينيين في وطنهم فلسطين ـ حسب التصور الصهيوني ـ أمر عرضي زائل، ومن ثم لابد من التخلص منهم إما بالطرق السلمية أو الإرهابية.

وانطلاقا من كل هذا يصبح من «حق» الدولة الصهيونية أن «تدافع عن نفسها وعن حقوقها المطلقة» بكل ضراوة من خلال «جيش الدفاع الإسرائيلي» ضد «إرهاب» السكان الأصليين، أي الفلسطينيين ممن يرفضون الإذعان للرؤية الصهيونية، وقد تتفاوت مفاهيم السلام بين حزب صهيوني يميني وآخر صهيوني يساري ولكن في التحليل الأخير نجد أن مفهوم الأمن لدى الأحزاب الصهيونية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار يشير إلى مضمون جوهري واحد. فالتيار العمالي يتبنى مقولة «بن جوريون» إن «العرب لا يفهمون سوى لغة القوة». أما التيار التصحيحي فيتبنى نظرية «فلاديمير جابوتنسكي» بشأن «الجدار الحديدي» وهي النظرة التي طورها «شارون» إلى مفهوم «الجدار الفولاذي». وأكدها «نتنياهو» (وقد وافق «باراك» على هذا بطريقة ملتوية مراوغة) في كتابه **مكان تحت الشمس** في مفهومه عن «سلام الردع». وقد تبدى هذا في كل الترتيبات العسكرية الصهيونية ابتداء من أصغر الأسلحة شأنًا حتى الردع النووي.

وينظر الصهاينة إلى القضية الفلسطينية باعتبارها «قضية أخلاقية» وحسب، ومن ثم يجب عدم الحديث عن «عودة» الفلسطينيين إلى ديارهم («إعادة توطينهم» في المصطلح العربي)، وإنما يجب الحديث عن «منح تعويضات» مالية للمتضررين منهم (وهذا استمرار للعقلية التجارية القومية الصهيونية، التي ترى أن كل شيء يباع ويشتري بما في ذلك الأوطان). أما المتبقون فيستوعبون في أماكن وجودهم (أي في البلدان العربية المختلفة، وبخاصة سوريا ولبنان).

ومع هذا أدرك الصهاينة صعوبة التخلص من الفلسطينيين ومن وجودهم «العرضي الزائل». ولذا يحاول الصهاينة الآن قبول الأمر السكاني الواقع مع الاتجاه نحو تقليل الاحتكاك بالفلسطينيين ومحاصرتهم عبر إقامة كيان خاص بهم، لأنهم يهددون شرعية الوجود الصهيوني ذاته. ولكن الحديث عن «محاصرة السكان» هو نفسه دليل على الفشل الصهيوني في إنشاء الدولة اليهودية الخالصة، وفي حماية المزاعم الصهيونية التي تحدتها الانتفاضة المباركة. وقد تحوَّل النظام الاستيطاني الصهيوني عن الإحلال وأصبح نظامًا مبنيا على التفرقة العنصرية (الأبارتهايد).

٣ ـ سياسة الأمر الواقع هي السياسة الوحيدة التي يمكن اتباعها مع العرب، فالأمر الواقع هو الذي يغير الواقع (العربي) ويفرض واقعًا (صهيونيًا) جديدًا عليه ويمكن تحقيق السلام وبالشروط الصهيونية من خلاله.

وقد أثبتت الانتفاضة و«الحزام الأمني» في لبنان عدم جدوى الأمر الواقع وعبثيته واستحالة فرض السلام بالشروط الصهيونية. ولذا نجد أن الإجماع الصهيوني قد اهتز بشأن غزوات إسرائيل العسكرية «دفاعًا» عن نفسها (والتي تفرض الأمر الواقع والسلام بالشروط الصهيونية من خلالها)، فلا يوجد إجماع بشأن حرب لبنان، ثم رحّب الكثيرون في الدولة الصهيونية بانسحاب قواتها من جنوب لبنان. (وإن ظل الإجماع الصهيوني بشأن قمع الانتفاضة، لأنها تتحدى شرعية الوجود الصهيوني ذاتها). كل هذا يعني في واقع الأمر أن الإجماع الصهيوني يهتز في حالة قيام العرب بالمقاومة.

٤ ـ لا يمكن تفكيك المستوطنات القائمة بالفعل، فتفكيك المستوطنات يضرب في صميم الشرعية الصهيونية، ولابد من الحفاظ عليها بشكل أو بآخر. ولكن، هل يجب أن تكون هذه المستوطنات متصلة، بطرق برية أم أنفاق تحت الأرض، أم تظل منفصلة؟ وهل هي مستوطنات أمنية مؤقتة (أمنية) أم دائمة (عضوية، إن صح التعبير)؟ كل هذه أمور ثانوية يمكن الاختلاف بشأنها بين أعضاء حزب «العمل» وحزب «الليكود».

ولكن مع هذا نجد أن أمرًا جوهريًا مثل الاستيطان، حجر الزاوية في الإجماع الصهيوني، قد يصبح هو الآخر موضع خلاف. فمع تزايد مشاعر العداء بين مستوطني عام ١٩٤٨ (وراء الخط الأخضر) ومستوطني الضفة والقطاع، بسبب حجم الإنفاق الاقتصادي والعسكري العالي الذي ليس له عائد واضح، ظهرت أصوات كثيرة تصف هذا الاستيطان بأنه «مكلف» أو «مترف»، أو كصنبور الماء المفتوح، وطالب البعض، من منظور صهيوني، بوقفه أو فكه أو تجميده، وبخاصة بعد أن أصبح الاستيطان «مكيف الهواء»، وأصبح على الجيش حماية المستوطنين (بعد أن كانوا يشكلون طليعته العسكرية).

٥ ـ القدس هي العاصمة الموحدة والأزلية للدولة الصهيونية (وليست موضوعًا للمساومة) وبإمكان الفلسطينيين أن يأخذوا مكانًا خارج القدس وليسموه ما يشاءون الـ Quds على سبيل المثال، وهذه (مع الأسف) ليست مجرد نكتة سياسية وإنما حقيقة صهيونية.

٦ ـ الدولة الصهيونية تضم الضفة الغربية، وحدودها هي نهر الأردن. ويختلف العماليون فيما بينهم، كما يختلفون مع أعضاء «الليكود»، عما إذا كان الوجود الإسرائيلي على نهر الأردن مستمر (عضوي دائم) أم مؤقت (أمني). إذ يرى أعضاء «الليكود» أن حدود إسرائيل هي نهر الأردن بالفعل وأن الوجود الإسرائيلي هناك وجود دائم، أما العماليون فمستعدون «للخروج» من هذه الأرض من الناحية النظرية على الأقل.

٧ـ الكيان الفلسطيني الذي سينشأ بعد ذلك (في الضفة والقطاع) كيان سياسي متقوض السيادة، منزوع السلاح وبدون جيش. ويشبه الكيان الصهيوني «بورتوريكو و«أندروا» (والأولي دولة حرة، تابعة للولايات المتحدة، لسكانها حق التصويت، دون أن يحملوا الجنسية الأمريكية، أما الثانية، فتخضع لنظام حكم تحت سيادة فرنسا وأسقف من إسبانيا، (فهي تقع بين البلدين). أما ماذا تُسمَّي هذه الدولة (هل هي «حكم ذاتي» أم «دولة فلسطينية مستقلة»؟) فهذه مسألة ثانوية يمكن الاختلاف بشأنها.

٨ ـ تنازل معظم الصهاينة عن الشعارات القديمة مثل «جمع المنفيين» وإسرائيل الكبرى «حدوديًا» (أي إسرائيل الممتدة من النيل إلى الفرات)، وكما أسلفنا بدأوا في تبنى شعارات مثل «الدياسبورا الإلكترونية» و«إسرائيل العظمى اقتصاديًا» المهيمنة على المنطقة الممتدة من المحيط إلى الخليج، فهذا هو عصر النظام العالمي الجديد وما بعد الحداثة، وقد أثبت الصهاينة مقدرة غير عادية على التكيف مع المعطيات الدولية، وهذه سمة أساسية للدولة الوظيفية.

٩ ـ يذهب الإجماع الصهيوني، رغم كل ديباجات الاستقلال الصهيوني والاعتماد

على الذات ورفض الأغيار، إلى أنه دون الدعم الغربي، وبخاصة الأمريكي، للمستوطن الصهيوني فإنه لن يقدر له البقاء والاستمرار، وأن هذا المستوطن الصهيوني هو أساسًا دولة وظيفية أسست للاضطلاع بوظيفة أساسية، هي الدفاع عن المصالح الغربية، وأن الغرب قد تبنى المشروع الصهيوني وضمن له البقاء والاستمرار كي يدافع عن مصالح الغرب في المنطقة، ودون أداء هذه الوظيفة لوظيفتها، لن يكون هناك دعم.

ولعل العنصر الوحيد الذي لم يهتز هو إدراك الصهاينة أن الدعم الأمريكي أمر حيوي وأساسي للبقاء والاستمرار الصهيونيين، أي أن كل الثوابت قد اهتزت وظهرت عليها التشققات والتغيرات إلا هذا العنصر، ومن هنا تسميتنا له «بالثابت الثابت». أما عناصر الإجماع الأخرى فقد ظهر أنها متغيرات خاضعة للتفاوض.

الباب الرابع

الصهيونية في الوقت الحاضر

الفصل الأول
الصهيونية العضوية وصهيونية عصر ما بعد الحداثة

في محاولتنا تعريف الصهيونية طرحنا الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة كإطار للتعريف، ومن ثم سمينا كل «المدارس» الصهيونية «تيارات»، باعتبار أنها جميعًا تتقبل الصيغة الصهيونية. وبيناً أن إدخال ديباجات يهودية على هذه الصيغة قد هوَّدها دون أن يغُيِّر بنيتها، وأن التهويد يستند في واقع الأمر إلى الحلولية اليهودية.

وفي محاولتنا تصنيف الاتجاهات الصهيونية الجديدة المختلفة سنبدأ بالصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة باعتبارها تُشَكل الإجماع الصهيوني أو الحد الأدنى الصهيوني الذي ينطلق منه الجميع. أما الحلولية فهي الإطار الذي تم من خلاله تهويد الصيغة وعقد الاتفاق بين الصهاينة دعاة الديباجات الدينية والعلمانيين. وفي هذا الإطار سنشير إلى اتجاهين صهيونيين أساسيين يعكسان التطوُّرات التي حدثت داخل المعسكر الصهيوني وفي العالم.

ويمكننا القول بأن المشروع الصهيوني قد مرّ بمرحلة «بطولية» كانت الأيديولوجية الصهيونية فيه تشكل دليلاً للعمل، وكانت جماعة المستوطنين (قبل أو بعد ١٩٤٨) تتسم بالتماسك ووضوح الرؤية النسبي، وقد زاد الرفض العربي من هذا التماسك، إذ أصبح البقاء هو الإشكالية الأساسية. ولكن بعد عام ١٩٦٧، لم يَعُد البقاء هو القضية الوحيدة التي يواجهها المستوطنون، بل ظهرت مشاكل أخرى، مما زاد الأزمة تفاقما. وقد أدى هذا إلى ظهور تيارين أساسيين هما ما أسميه الصهيونية الحلولية العضوية وصهيونية عصر ما بعد الحداثة.

«الصهيونية الحلولية العضوية» مصطلح قمنا بسكه لوصف أحد اتجاهات الفكر الصهيوني. ورغم أن الديباجات الدينية التي يستخدمها دعاة هذا التيار فاقعة، فمن الضروري وضعها في إطار الحلولية اليهودية، حيث تختفي الحدود بين الإله والإنسان والأرض ويحل الإله في الشعب والأرض ويتوحَّد بهما إلى أن يصبح لا وجود له خارجهما، فيرتبطان، أي الأرض والشعب، بإطار عضوي لا يمكنهما الفكاك منه. وهذا هو جوهر القومية العضوية وفكرة الشعب العضوي والشعب هو الإله. ويعبر دعاة الديباجات الدينية بطريقة متبلورة عن هذه الحلولية، فهم أكثر تمرسًا فيها من الصهاينة العلمانيين، ولكن هذا لا يعني أن الاتجاه الصهيوني الحلولي العضوي مقصور عليهم، فهو يضم في صفوفه كثيرًا من الصهاينة العلمانيين الملحدين.

يرى دعاة الخطاب الديني أن الصهيونية وصلت إلى ما وصلت إليه من تدنٍّ متمثل في وضع المجتمع الإسرائيلي بسبب خلل أساسي في الصهيونية التقليدية، ويتمثل (حسب رأي «هارولد فيش» أهم منظري الصهيونية الحلولية العضوية) في محاولتها تبرير المشروع الصهيوني على الطريقة العلمانية الغربية («دولة بموافقة القانون العام»). وهو يرى أن مثل هذه الديباجة كانت مفيدة في وقتها، إذ أنها جعلت الصهيونية مفهومة أو مقبولة للأغيار ولليهود أنفسهم، ولكنها مع هذا تمثل انحرافًا عن جوهر الصهيونية. وكان هذا الجوهر، رغم ذلك، يعبِّر عن نفسه، بطريقة متعثرة، الأمر الذي أدَّى إلى ظهور ازدواجية داخل الصهيونية. ويظهر ذلك في وثيقة إعلان إسرائيل التي صدرت حسب التقويم اليهودي في ٥ أيار ٥٧٠٨ (١٤ مايو ١٩٤٨)، أي أنها تتبع تقويمين: أحدهما يهودي والآخر غير يهودي. وتتبدَّى نفس الازدواجية في عبارة «تسور يسرائيل» (صخرة إسرائيل) التي وردت في تلك الوثيقة واختيرت عن عمد لإبهامها، فهي قد تعني «الأب» وقد تعني «الملك المقدِّس الذي يتوجه إليه اليهودي المتدين»، كما أنها قد تكون «هوية إسرائيل الجمعية الصخرية (الصلبة)» ويضيف «هارولد فيش» أنها يمكن أن تكون الإرادة القومية التي تحدَّث عنها «روسو» (وآحاد هعام من بعده)، والتي توجِّه مصير الأمم، وهي نوع من الجوقة الإغريقية التي تمثل الماضي والحاضر والمستقبل».

وقد قام مفكر ديني إثني آخر، هو «جويل فلورشايم»، بتحليل ديباجة وثيقة إعلان إسرائيل، فقال إن ما جاء فيها ليس مقصورًا على الشعب اليهودي وإنها ليست إلا تعبيرًا عن رغبة الصهاينة في تطبيع اليهود وتاريخهم. ثم يظهر «فلورشايم زيف» مقولات الديباجات العلمانية الواحدة تلو الأخرى. فالشعب اليهودي لم يُولد في «إرتس يسرائيل» - كما جاء في الديباجة - وإنما في مصر وفي الصحراء، وهويته الروحية والدينية والقومية تشكلت في المنفى، خارج أرض إسرائيل. ومثل هذه الديباجات، حسب تصوُّره، إن هي إلا بقايا عصر الانعتاق والاستنارة، ولا بد من العودة إلى الجذور، إلى الخطاب الإثني الديني، أي إلى اليهودية، لأن التخلي عن اليهودية (كما يفهمها هارولد فيش) وعن القيم اليهودية والعقائد اليهودية، وإحلال الديباجة العلمانية محلها، هما اللذان أديا إلى فقدان اليهود احترامهم لأنفسهم وإلى فشل الصهيونية في علاج الروح.

ولكن كانت هناك دائمًا محاولات داخل الصهيونية تتجاوز هذه الازدواجية الانشطارية (حسب تعبير الحاخام تسفي كوك) وصولاً إلى الواحدية الصهيونية. ويرى «هارولد فيش» أن ثمة خطًا أساسيًا يجمع كتابات «هس» و«جوردون» (مُنظِّرِيّ الصهيونية العمالية) و«بوبر» (مُنظِّر الصهيونية الثقافية) و«كوك» (مُنظِّر الصهيونية الدينية). وهذا الخط وهو إيمانهم بان الصهيونية الحقة لا تُفرِّق بين الدين والتاريخ، اللذين يصبحان في كتابات هؤلاء المفكرين شيئًا واحدًا، بينما يمتزج المنظور وغير المنظور في وحدة مثالية تتجاوز الواقع. وجوهر الصهيونية، حسب تصوُّر «فيش»، كامن وراء بعث مقولة القداسة في الحياة الخاصة والعامة. فالصهيونية، من هذا المنظور، هي شكل من أشكال الواحدية المقدَّسة.

ويشرح «فيش» لاهوت/ أيديولوجية الصهيونية الجديدة (الصهيونية التي وعت ذاتها الحقة)، فيبين أن هذه الصهيونية ستكتشف أن جذورها ليست في التاريخ الغربي. بل إنه يرى أن جذور الصهيونية ليس في تاريخ الشرق الأدنى القديم (أي إسرائيل القديمة) أو حتى ما يُسمَّى «التاريخ اليهودي» (كما فسره العلمانيون)، بل تقع داخل الزمان/ التاريخ. فجذور الصهيونية الحقيقية -في تصوره- تقع في الميثاق الذي عُقد بين الرب والشعب، أي في التاريخ المقدَّس الذي لا علاقة له

بالتاريخ الزمني. وليس هذا الميثاق مجرد تفسير ممكن للواقع، وإنما هو الواقع نفسه كما تعرفه إسرائيل، وهو مصدر الحياة الأزلية لهذا الشعب (ولتلاحظ أن الواقع الآن، واقع إسرائيل، مجال له قوانينه المقدَّسة الخاصة، المقصورة على الشعب اليهودي، ولا يستطيع غير اليهود التساؤل عن معناه والاحتجاج عليه حتى إن سقطوا ضحايا له).

ويذكر «هارولد فيش» أن مبدأ الحوار عند «بوبر» (الحلولي العلماني) هو أدق فكرة لوصف الصهيونية الجديدة، وأن مشكلة «بوبر» تكمن في أنه لم يهتم كثيرًا بعالم السياسة بسبب تَوجُّهه الوجودي، فقلَّص مبدأه وقصره على العالم الفردي، رغم أن نسقه الفكري يتضمن عالم التاريخ والسياسة. وهذا ما يفعله «فيش» والصهاينة الجدد، فهم يطبقون مبدأ الحوار على كل مجالات الحياة العامة والخاصة، ليصلوا إلى ما نسميه «صهيونية حلولية عضوية» فهي صهيونية صفّت كل الازدواجيات والثنائيات والانشطارات، وملأت كل الفراغات، وسدّت كل المسافات، وربطت بين المقدمات والنتائج، وطهَّرت الصيغة الصهيونية تمامًا من الشوائب، بحيث أصبح الشكل ملتحمًا بالمضمون وأصبحت القومية هي الدين وأصبح الدين هو القومية. وهي، فوق هذا، لا تبحث لنفسها عن تبرير خارج نفسها من خلال أية ديباجات غير يهودية، وإنما تتخذ شكلًا دائريًا ملتفًا حول نفسه مكتفيًا بذاته، فالدال هنا هو نفسه المدلول. ويُفسَّر هذا الوجود العضوي سر عزلة هذا الشعب وسر نبذ الشعوب الأخرى له. ولعل العضوية (والحلولية) الكاملة تظهر في شعار الجماعات السياسية التي تحاول ترجمة الفلسفة الصهيونية الجديدة إلى ممارسة: «أرض إسرائيل لشعب إسرائيل تبعًا لتوراة إسرائيل»، وهي عبارة كان يرددها «موشي ديان» العلماني! ولتتأمل العضوية والحلولية، فالأرض والشعب (التربة والدم) مرتبطان بسبب التوراة التي هي مصدر قداسة كل منهما. وأخيرا، فإن وصف هذه الصهيونية بالعضوية يبيّن صلتها بالحركات السياسية المماثلة وبالفكر القومي العضوي المتطرف، كالنازية التي تتسم بهذه العضوية المتطرفة.

وتصل هذه الصهيونية العضوية إلى ذروتها في التفسير الحرفي للعهد القديم. فالتفسير الحرفي يفترض أن الظاهر هو الباطن، وأن القصص الديني هو التاريخ، وأن

الوعـد الإلهي هو رخصة بالاستيطان (كما عند الصهاينة المسيحيين تمامًا). وفي هذا الإطار التوراتي، بإمكان «فيش» أن يتوجَّه للجماعات المسيحية الأصولية في الولايات المتحدة (المعروفة برجعيتها وكرهها العميق لليهود)، وأن يطلب منها أن تعترف بالمغزى الديني لأحداث التاريخ، وبالدلالة الدينية للصهيونية والدولة.

وفي داخل هذا الإطار العضوي الحلولي المتسق مع نفسه، المتناسق مع مقدماته «المكتفي بذاته، الذي لا يكلف نفسه الإشارة إلى ما هو خارجه، تكتسب الأطروحات الصهيونية التقليدية بعدًا مدهشًا جديدًا. فالتاريخ اليهودي ليس تاريخًا عاديًا، وكذلك القومية اليهودية ليست قومية عادية (كما كان يدَّعي «هرتزل» وأتباعه)، وإنما هو كيان فريد. والشعب اليهودي ليس شعبًا عاديًا مثل كل الشعوب وإنما هو شعب إلهي المصدر. ويحلو لأتباع هذا الاتجاه أن يقتبسوا كلمات «بلعام» العراف، الذي دعاه ملك مؤاب ليلعن العبرانيين القدامى عند اقترابهم من مملكته، فقال: «هو ذا شعب يسكن وحده وبين الشعوب لا يُحسب» (عدد ٢٣/ ٩). ويمكن ترجمة ذلك إلى: هو ذا شعب عضوي مقدَّس لا يختلط بالشعوب الأخرى ولا يندمج معها ولا يُحسَب بين الشعوب، فهو منبوذ. وطبقًا لهذه الرؤية فإن عزلة اليهود هي الشيء الطبيعي، ففي أعماق اليهودي تُوجّد جذور القلق، ولذا فهو يسبب القلق للعالم كله ولا يعطيه أي سلام، وهو (كجسم غريب) يشبه الخميرة التي توضع في المادة فتغيِّرها دون أن تتغيَّر هي. ومن ثم فإن معاداة اليهود والرغبة العارمة في نبذهم ليستا ظاهرتين اجتماعيتين يمكن شفاء الأغيار منهما، وإنما هما تعبير طبيعي عن وجود إسرائيل الغريب الذي يحدده الميثاق، وإنهما اعتراف بسر إسرائيل وثناء عليها.

وقد فسَّر الحاخام «يهودا عميتال» (رئيس إحدى المدارس الدينية) أهداف الصهيونية كما تحددها الفلسفة الجديدة بقوله: «إن الصهيونية لا تبحث عن حل لمشكلة اليهود من خلال تشييد دولة يهودية، وإنما من خلال تشييد دولة هي أداة في يد الخالق الذي يعد شعب إسرائيل للخلاص... وليس هدف هذه العملية تطبيع شعب إسرائيل ليصبح أمة مثل كل الأمم، وإنما ليصبح شعبًا مقدَّسًا، شعب الله الحي».

ووجود هذا الشعب في فلسطين ليس استيطانًا أو استعمارًا أو احتلالاً أو اغتصابًا

ولا حتى لحماية اليهود أو للحفاظ على أمن الوطن أو لخدمة الاستعمار أو من أجل الديمقراطية أو الاشتراكية أو الحضارة الغربية، أو أي شيء من هذه الأشياء الزمنية التاريخية الاجتماعية، كما يظن الكثير من الأغيار، وإنما هو تحقيق للمشيئة الإلهية: واجب مقدَّس، وعبء ديني، يحمله اليهودي ويهدف إلى خلاص الشعب المقدَّس وتحقيق الوعد الإلهي والميثاق بين الإله وإسرائيل، هو جزء من الحوار الأزلي بين الشعب والإله. ومن ثم فهي عملية لا تنتهي ولا حدود لها (وهذا شيء يدخل الرعب على قلوب البشر الذين يعيشون داخل الزمان الذي يفرض الحدود!). ورسالة هذا الشعب المقدَّس تفرض عليه أن يفرغ الأرض المقدَّسة من سكانها الأصليين العرضيين.

أما موضوع مركزية إسرائيل في حياة «الدياسبورا» فيكتسب بعدًا دينيًا عميقًا، إذ أن عبء «المصير اليهودي» انتقل بعد تأسيس الدولة إلى المستوطن. فما يحدد الشعب اليهودي ليس ذكريات الأسلاف المشتركة بين إسرائيل وأعضاء الجماعات اليهودية خارج فلسطين وحسب وإنما يحدده أيضًا المصير الفريد. وقد استقر عبء التفرُّد هذا بكليته على أكتاف الأمة الجديدة التي ظهرت في أرض إسرائيل.

وهذا الخطاب هو استمرار لعملية تهويد الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة وتعميق لها من خلال إسقاط فكرة الحلولية اليهودية. وهي عملية تصل منتهاها مع الصهيونية الحلولية العضوية حيث تكتسب الأهداف الصهيونية الاستعمارية قداسة تفصلها عن حركيات التاريخ الزمني، بحيث لا يمكن فقدها أو التشكيك في صدقها. ولكن حينما يتحدث أحد عن قداسة شعبه الذي يحتل أرض شعب آخر، فالأمر يثير الشك ويطرح أسئلة لا يمكن الإجابة عليها إلا بالعودة للتاريخ الزمني. ففي فترة ما قبل الدولة، كان الصهاينة يتحدثون عن العمل العبري (لا المقدُّس) لأنهم كانوا يودون أن يحلوا محل العربي. ولذا، كانت الديباجة الاشتراكية ومفهوم اليهودي الخالص شعارين مناسبين. فلماذا تظهر الديباجة الحلولية العضوية الآن؟ ولماذا تتصاعد معدلات الحلول؟ يضع «جويل فلورشايم» يدنا على المفتاح حينما يقول إنه بدون الوعد الإلهي، بدون التسويغ الحلولي، تصبح إعادة الأرض إلى اليهود (أي استيلاء

اليهود عليها) فعلا غير عقلاني يوقع الظلم بسكان فلسطين العرب، ويصبح من العسير شرح المطالبة اليهودية بالأرض المقدَّسة، كما يصعب تبرير أسبقية المطالب اليهودية على الحقوق العربية. وهكذا، فإن الصهيونية الجديدة تسويغ للوضع الجديد.

ويتلخص الوضع الجديد في أن الاستعمار الصهيوني قد ضم رقعة كبيرة من الأرض بدون وجه حق، واحتلها واستعبد أهلها، خارقًا بذلك كل الأعراف الدينية والأخلاقية والدولية. وليس بإمكان أي منطق إنساني مهما بلغ من الحذق والصقل أن يبرر ذلك، وخصوصًا أن العرب يرفضون قبول الأمر الواقع، كما أنهم لم يختفوا بعد، كما كان من المفروض أن يفعلوا حسب تصور المشروع الصهيوني. وليس عند الصهاينة أية حلول، حتى ولو نظرية، لهذا الوضع. ولذا، فلا بد من اللجوء إلى منطق هو في جوهره غير منطقي، ألا وهو منطق الحلولية العضوية التي تخلع على البشر وأفعالهم قداسة ومطلقية بحيث يشير العقل إلى نفسه ويصبح مرجعية ذاته، مكتفيًا بذاته، يستمد معياريته من ذاته، ولا يحتاج إلى تبرير خارجي. والواقع أنه حينما يتم ذلك، يفعل الإنسان ما يحلو له فيضم الجولان وغزة والنيل والفرات، ويفسر هذا على أنه جزء من الحوار مع الرب وتعبير عن الميثاق وعبء فريد لا يطيق أحد غير المستوطن الصهيوني (اليهودي المطلق المقدَّس) حمله. وهذا تسويغ فريد لحالة فريدة هي الحالة التوسعية الصهيونية التي لا حدود لها، فهي هنا تصبح فعلاً مقدَّسا، والأفعال المقدَّسة لا بداية لها ولا نهاية، ولا سبب لها ولا تفسير.

ويمكن تفسير حالة العزلة الدائمة التي يعاني منها المستوطن الصهيوني هي الأخرى بالطريقة نفسها. فالشعب اليهودي المقدَّس هو، كما تقدَّم، شعب يسكن وحده وبين الشعوب لا يحسب، فهو شعب عضوي منبوذ حقًا. ولذا، فبإمكانه أن يستوطن الجليل ونابلس، في جزيرة صغيرة معزولة وسط المحيط العربي، ويرى أن وجود منزله بجوار البركان أمر طبيعي تمامًا ومنصوص عليه في التراث الديني. وأما حالة الحرب الدائمة، فهي الأخرى حالة تستند إلى القداسة. وقد قال الحاخام «تسفي يهودا كوك» «إن جيش الدفاع الإسرائيلي هو قداسة كاملة فهو يمثل حكم شعب الله فوق أرضه». واليهودي العضوي حقًا لا يبحث قط عن السلام. وكما قال الحاخام «يعقوب أريبل»، إن اليهودي المتدين يعترض على السلام. فهو يحتفظ

بوعي تاريخي دائم لا يدعه ينسى أحداث الماضي بل يولِّد في وجدانه موقفًا حذرًا تجاه العالم الخارجي. وفي نهاية الأمر، فإن من الخير لنا أن نعتزل عن الأمم، كما قال الحاخام «أفرايم زيميل».

والصراع العربي الإسرائيلي داخل إطار القداسة صراع لا ينتهي ولا حل له، إذ يجب النظر إليه لا في ضوء المصالح المتصارعة وعمليات الاستيلاء على الأرض وإنما في ضوء سر حب اليهودي لصهيون وسر الكره العربي لإسرائيل (ويُلاحظ أن كلمة «سر» هنا مستخدمة بالمعنى الديني الحرفي). والصراع ما هو إلا جزء من «الميراث الشيطاني»، إذ يتربص كل نسل «عيسو» (أي الشعوب المجاورة للعبرانيين، أي العرب) بأبناء إسرائيل ليلحقوا بهم الأذى ويدمروهم أينما سنحت الفرصة (ابتداءً من الهجمات الفدائية وانتهاءً بالأطفال العرب الذين يلقون الحجارة على المستوطنين الأبرياء وصواريخ القسّام التي تطلق على المستوطنات المقدسة التي توجد خارج التاريخ!). فقوى الشيطان لن تصبر على وجود شعب إسرائيل الذي يعيش داخل دائرة الحلول والقداسة. وداخل هذه الدائرة العضوية الحلولية المقدَّسة، يصبح العرب هم العمالقة «واليبوسيون» وشعوب أرض كنعان الذين ورد ذكرهم في العهد القديم وهم شعوب يجب طردهم أو إبادتهم. لذلك، يصدر الحاخامات أوامرهم الدينية بقتل المدنيين من العرب، فهذا هو أمر الشريعة.

وهكذا تكون الصهيونية العضوية الحلولية قد زودت المستوطن الصهيوني بإطار إدراكي يعقلن عزلته الكاملة، ويبرر بطشه وسطوته وغزوه ووحدته، بحيث يجعل حالته هذه استمرارًا لما كان واستعدادًا لما سيكون وتحقيقًا للرؤى التوراتية. إن المستوطن الذي بني بيته بجوار البركان، ويحيا في خطر دائم، يمكنه أن يسوغ موقفه بخلع القداسة على نفسه، بحيث يرى نفسه أداة من أدوات الخلاص وجزءًا من عملية إلهية ضخمة لا يمكنه التحكم فيها، بنفس طريقة الجندي الغربي الذي كان يعقلن وجوده في غابات أفريقيا الحارة السوداء على أساس لون جلده الأبيض والأعباء الأخلاقية الناجمة عن ذلك. وبذلك تكون الصهيونية العضوية قد صفت أية ثنائية، وأسكتت أية تساؤلات، وجردت المستوطن الصهيوني من أية إنسانية متعينة، وخلعت عليه قداسة تحرمه من وجوده الإنساني الحق، وتكون الصيغة الصهيونية

الأساسية الغربية التي لم تر اليهودي إلا على أنه شيء أو سلعة قد تحققت تحققًا كاملاً، كما يكون أعضاء المادة البشرية قد استبطنوا الرؤية تمام الاستبطان.

ويقول «هارولد فيش»: «بدأ الصهاينة أخيرًا يكتشفون سر القداسة وحلم الخلاص والتفرُّد ومغزى الوعد الإلهي والميثاق مع الرب». وهو يرى أن جماعة «جوش إيمونيم» هي أول تنظيم سياسي يحمل أيديولوجية الصهيونية الجديدة، الصهيونية التي أدركت ذاتها. وقد يكون «فيش» محقًا في هذا من الناحية «الإمبريقية» المباشرة، لكن يمكن القول بأن النموذج الكامن وراء الصهيونية الجديدة هو أيضًا النموذج الكامن وراء فكر ما يُسمَّى «اليمين الإسرائيلي» بغض النظر عن الانتماء الديني، فما يهم في الإطار الحلولي هو الشعب والأرض وليس الإله، ولذا يستطيع «شارون» الملحد، «ونتنياهو» صاحب الفضائح العامة والخاصة، أن يتحركا في إطار النموذج نفسه، نموذج الحلولية الصلبة، حيث يقف اليهودي المقدَّس في أرضه المقدَّسة ويواجه كل الأغيار (أو هكذا يتوهم أو هكذا يوهم الآخرين، فهو يعلم تمام العلم أنه دون الدعم الأمريكي، السياسي والعسكري والمادي، أي دون دعم الأغيار، يمكن للدولة الصهيونية أن تسقط بعد فترة وجيزة!).

ما بعد الصهيونية أو صهيونية عصر ما بعد الحداثة والنظام العالمي الجديد

«ما بعد الصهيونية» مصطلح يُستخدَم للإشارة إلى انحسار الأيديولوجية الصهيونية ودخول التجمُّع الصهيوني عصر ما بعد الأيديولوجيات. وكلمة «بعد» في الخطاب الفلسفي الغربي تعني أن النموذج المهيمن قد ضمر وذوى ولم يولد نموذج جديد يحل محله، أي أن ثمة أزمة على مستوى النموذج لم يظهر لها حل بعد وقد صيغ «ما بعد الصهيونية» قياسًا على مصطلح «ما بعد الحداثة».

وفي دراستنا لتاريخ العلمانية الشاملة في الغرب نذهب إلى أن ثمة انتقالا من مرحلة بطولية تقشفية صلبة (مرحلة التحديث والحداثة) تتسم بأن لها مراكز مطلقة (بالإنجليزية: «لوجو سنتريك» (logo-centric) إلى مرحلة استهلاكية سائلة (ما بعد الحداثة) تتسم بأنها لا مركز لها. والصهيونية جزء من الحضارة العلمانية الغربية ولا تشكل استثناءً من القاعدة.

وقد دخلت الصهيونية عصر ما بعد الحداثة بتصاعُد معدلات الحلولية والعلمنة داخل التجمُّع الصهيوني. فحتى عام ١٩٤٨ كان اللوجوس (المطلق الصهيوني) يتجسَّد في الفولك (الشعب اليهودي) وكان من المفروض أن يؤسِّس الصهاينة دولـــة يهوديــة لليهود تصبــح هي والمستوطنون موضع الحلول والمركز الروحي والثقافي ليهود العالم (العجل الذهبي، على حد قول أحد الحاخامات المعادين للصهيونية)، أي أنه عالم متمركز حول اللوجوس (لوجو سنتريك) يتسم بالتماسك العضوي.

ولكن مع تأسيس الدولة تمزقت الواحدية العضوية، حيث أصر يهود الخارج (الدياسبورا) على أنهم هم أيضًا موضع الحلول، وكان يهود أمريكا بالذات يرون أن أرض الميعاد العلمانية الحقيقية هي الولايات المتحدة الأمريكية. وفي داخل إسرائيل نفسها نشب الصراع بين «الإشكناز» «والسفارد» إذ أن «الإشكناز» كانوا يرون أن المطلق الصهيوني يعبِّر عن نفسه من خلالهم وحدهم، فاليهودي هو «الإشكنازي» أما اليهودي «السفاردي» فهو مجرد صدى أو صورة باهته. ثم بيَّن الصهاينة الدينيون أن اللوجوس الصهيوني ليس هو «الفولك» وحسب ولا هو الدولة وإنما هو الإله متجسدًا في كل من الشعب والأرض، فبدلاً من حلولية بدون إله على طريقة العلمانيين، بعثوا مرة أخرى حلولية شحوب الإله التقليدية، حيث يحل الإله في الأشياء ويذوب فيها ويتوحد معها، ومع هذا يظل محتفظًا باسمه.

وقد جفت مصادر المادة البشرية اليهودية، وهذا يُعَد كارثة بالنسبة لمجتمع استيطاني (ويُذكر أن من أهم أسباب ضمور ممالك الفرنجة وموتها هو عدم تدفُق المادة البشرية والفرنجية عليها). وجفاف المادة البشرية يعني أيضًا تداعي الدور القتالي لدولة وظيفتها الأساسية هي القتال المستمر وبدونه سيكون مآلها إلى الزوال.

ولهذا كله هذا اهتزت القصة الصهيونية الكبرى: عودة واستيطان ـ إفراغ الأرض من سكانها ـ تأسيس الدولة اليهودية الخالصة ـ تدفُق ملايين اليهود على أرض الميعاد ـ نهاية التاريخ السعيدة. فلا العرب اختفوا ولا اليهود تدفَّقوا، وبدلاً من أن يتجسَّد

الإله اليهودي في الشعب اليهودي والأرض اليهودية تفكّك اللوجوس. فالدولة التي تم تأسيسها بزعم إنقاذ يهود العالم من ذئاب الأغيار وجدت أن عليها أن تطارد اليهود بلا هوادة «لإنقاذهم»، كما أن ما تقوم به من أفعال (مثل التجسس على الولايات المتحدة، كما حدث مع «جوناثان بولارد» و«لاري فرانكلين» و«بن عامي» يسبب لهم كثيراً من الحرج ويهدد مكانتهم). والدولة التي جاءت لتؤكد السيادة اليهودية وجدت أن عليها الاستجداء والاعتماد المذل على الدول الغربية (هؤلاء الأغيار المفترسون، حسب الرؤية الصهيونية للتاريخ) لتضمن لنفسها البقاء. والدولة التي أعلنت أنها ستُخرج اليهود من «الجيتو» وجدت نفسها محاصرة في الداخل والخارج من العرب الذين لم يستسلموا لها، فتحوَّلت هي نفسها إلى الدولة/ الجيتو، خاصةً بعد أن أخذت تبنى جدار الفصل العازل.

وقد تبلور هذا الوضع في الاستيطان، فالصهيونية (على حد قول بن جوريون) هي الاستيطان. ولكن بدأت تظهر أصوات تنادي بفصل الصهيونية عن الاستيطان والادعاء بأن الصهيونية هي الاستثمار في إسرائيل أو التعاون العلمي معها أو حتى زيارتها للسياحة. والرواد الصهاينة الذين كان من المتصور أنهم سيقومون بغزو فلسطين وتخليصها وتخليص أنفسهم (عن طريق الزراعة المسلحة وهو ما تمثل في شعار: «يد تمسك بالبندقية والأخرى تمسك بالمحراث») أصبحوا مستهلكين بالدرجة الأولى، وأصبح الاستيطان مرتبطًا بالاستهلاك، وأصبحت الإعلانات عن المستوطنات تتحدث عن حجم حمام السباحة وعدد مكيفات الهواء وطريقة الدفع بالتقسيط المريح ونسبة الخصم عند الدفع، أي أن الأسطورة الصهيونية ضُربت في الصميم. ولذا لوحظ ظهور اتجاهات تاريخية في إسرائيل تعيد النظر في كل الأساطير الصهيونية مثل أن فلسطين كانت أرضًا جرداء أو مستنقعات وأن الرواد قاموا بتجفيف المستنقعات وزراعتها، وأنهم قاموا بتحويل الصحراء الصفراء إلى حقول خضراء، وأن الفلسطينيين العرب قد تركوا أرضهم بكامل إرادتهم، بدون إرهاب صهيوني.

وإذا كانت عبارة «ما بعد الايديولوجيا» تعني نهاية الأيديولوجيات فإن عبارة «ما بعد الصهيونية» تعني في واقع الأمر «نهاية الصهيونية»، فقد حلت محل القصة

الصهيونيـة الكبرى (الأصلية) آثار أو أصداء وقصص صغيرة، وأصبح كل رأس صغير (روش قطان) يعيش داخل قصته الصغيرة.

وقد عبَّر هذا عن نفسه في التكاثر المفرط للمصطلحات التي تُستخدَم للإشارة إلى الصهيونية (بقصصها الصغرى الكثيرة) وهو ما يدل أيضًا على انفصال الدال عن المدلول، فهناك عدة دوال («الصهيونية التقنية» ـ «الصهيونية اللوكس» ـ «صهيونية الصالونات» ـ «الصهيونية الفورية») تحاول كلها أن تشير إلى المدلول دون نجاح كبير. ولعل اصطلاح «الصهيونية المكُّوكية» قد يصلح دالاً على الحالة الصهيونية، التي لم يَعُد لها مركز، ومن ثم قد يكون من الأفضل أن نشير لها باعتبارها «الصهيونية الانزلاقية» أو «الصهيونية المفكَّكة» (بالإنجليزية: «ديكونستركتد» (deconstructed)، فالصهيونية حركة تفكيكية، قامت بتفكيك كل من العرب واليهود ونقلهم من أوطانهم الأصلية إما إلى فلسطين أو خارجها. ولكنها بعد تفكيك الآخر، تفكَّكت هي نفسها بفعل العوامل التاريخية، وقد كانت تحوي جرثومة فنائها وتفكُّكها من البداية حين استندت إلى دال بلا مدلول: أرض بلا شعب لشعب بلا أرض.

والصهيونية الحلولية العضوية هي محاولة لحل الأزمة عن طريق خلع القداسة على الذات اليهودية بحيث تصبح هي مصدر القداسة على الإطلاق ومركز الكون، مكتفية بذاتها ومرجعية ذاتها. وتصبح الأرض المقدَّسة، بحكم قداستها أرضاً بلا شعب، ويصبح اليهود، الشعب المقدَّس، بحكم قداسته شعبًا بلا أرض. ولا تكتمل الحلقة إلا بأن يعيش الشعب المقدَّس في الأرض المقدَّسة ويحل فيه الإله وتسري القداسة في كل شيء ويتجسَّد اللوجوس مرة أخرى ومن ثم يمكن ممارسة العنف الصهيوني وتبريره على هذا الأساس.

أما صهيونية ما بعد الحداثة فهي تتبع إستراتيجية مختلفة تمامًا، وإن كانت تؤدي إلى النتائج نفسها. فهي تقوم بنزع القداسة عن اليهود والعرب وفلسطين بحيث تصبح كل الأمور متساوية ويصبح الكون بلا مركز. وداخل حالة السيولة تتساوى كل الأمور وتختفي المعيارية، فيتساوى العدل مع الظلم، والحق مع الباطل، والحقيقة مع الزيف، والموضوعي مع الذاتي ويظهر معيار واحد وحيد لحسم الخلافات والنزاعات (التي

هي من طبيعة الوجود الإنساني) وهو المدفع الدارويني، اللوجوس الجديد الذي يحدِّد مدلول الكلمات.

ولكن يبدو أن كفَّة صهيونية عصر ما بعد الحداثة هي التي سترجح، لأن ظهورها تزامن مع ظهور النظام العالمي الجديد وانتقال العالم الغربي بأسره من حالة الصلابة إلى حالة السيولة (ولعلها هي نفسها إحدى تبديات حالة السيولة في التجمُّع الصهيوني).

ويمثل النظام العالمي الجديد إعادة إنتاج للرؤية المعرفية العلمانية الشاملة في أواخر القرن العشرين، ومن ثم فهو ينطلق من مرجعية واحدية مادية ترى العالم بأسره (الإنسان والطبيعة) باعتباره مادة استعمالية. وقد أدت هذه الرؤية ـ في نطاق النظام العالمي القديم ـ إلى ظهور ثنائية الأنا والآخر، والمستعمِل والمستعمَل، التي دفعت الإنسان الغربي إلى غزو العالم والهيمنة عليه واستهلاكه. ولكن مع تراجُع الهيمنة والمركزية الغربية وظهور عوامل التماسك والمقاومة في العالم الثالث جنبًا إلى جنب مع عوامل التفكُّك والتآكُل (عولمة النُخَب السياسية والثقافية الحاكمة ـ فسادها وإفسادها ـ تصاعد التطلعات الاستهلاكية ـ تآكل الدولة القومية ـ السوق والشركات متعددة الجنسيات ـ تراجع الإحساس بالخصوصية...إلخ)، وجد الغرب فرصة سانحة لأن يحل إشكالية عجزه عن المواجهة العسكرية والهيمنة الصريحة عن طريق اللجوء للإغواء والتفتيت والتفكيك والالتفاف، وأن يستمر في تأكيد الأنا الغربية على حساب الآخر بآليات جديدة خفية من أهمها استخدام النخب السياسية والثقافية المحلية كآليات للقمع والإرهاب. فطرح النظام العالمي الجديد مجموعة من الديباجات الرائعة (حقوق الإنسان ـ فتح الحدود ـ حرية انتقال السلع ـ التنافس الاقتصادي بدلاً من التنافس السياسي ـ ضمور الهويات باعتبارها أهم أسباب الصراعات غير الاقتصادية). ويكمن وراء هذه الديباجات البراقة نموذج مادي واحدي ينكر التاريخ والإنسان ويؤدي إلى نهاية كلٍّ منهما. وصهيونية عصر ما بعد الحداثة هي صهيونية النظام العالمي الجديد، التي تحاول أن تتغلغل وتفرض قصتها الصغرى على عالمنا العربي بقوة الإغواء والإغراء والسلاح المخبأ بعناية فائقة، بحيث لا تراه عين.

ويتطلع الاستعمار (في عصر النظام العالمي الجديد) إلى تصدير سلعه الترفيهية وأسلحته المتقدمة والإلكترونيات ورأس المال، وبما أن الدول المتخلفة غير قادرة على الاستهلاك وليست في حاجة إلى سلع، فمن الضروري أن «تتقدم» بعض الشيء وأن تحقق شيئًا من التنمية ولا بد من تصعيد التوقعات. ولكن، مع هذا، يجب الابتعاد عن التنمية المستقلة، لأنها تعني التماسك لا التفكيك، والتوحُّد لا التشرذم، ولذا فإن التنمية يجب أن تتم داخل الأطر التي يقُال لها «عالمية»، وتحت إشراف المؤسسات التي يُقال لها «دولية». كما أن الإنسان الذي ينمو يجب أن يفرَّغ من الداخل حتى لا يتحول إلى قوة اقتصادية قومية مقاومة.

والمدخل لأية حركة مقاومة حقيقية هو تأكيد أن الربح الاقتصادي (العام) ليس القيمة النهائية في حياة الإنسان، لأنه إذا كان الربح المادي -كما يؤكد كثير من الماديين- هو حقًا القضية الأساسية فإن كل شيء يصبح خاضعًا للتفاوض وقابلاً للإبقاء أو الإلغاء، وضمن ذلك الخصوصية القومية والمنظومة القيمية والامتداد التاريخي، بل أرض الوطن. ويرى المنطق المادي أنه إذا كان الحفاظ على مثل هذه الأشياء فيه تعظيم للمنفعة الاقتصادية (المادية)، فينبغي تطويرها وتمجيدها والتغني بها، أما إذا شكَّلت عائقًا في طريق «التنمية الاقتصادية» فلا بد من التخلص منها بلا هوادة. والسوق الشرق أوسطية تصدر عن الإيمان بأن العالم كله مادة وأنه لا شيء له قيمة وأن كل شيء له ثمن، ومن ثم فهو الترجمة المتعينة للنظام العالمي الجديد، والتعبير المتبلور عن حالة السيولة.

وقد عبّر «شمعون بيريز» عن هذا الاتجاه حين صرَّح بأنه حينما «يشتري» المرء سلعة يابانية فهو في واقع الأمر «ينتخب اليابان»، «فأسواق اليوم» (على حد قول هذا الإنسان الاقتصادي) «تُولِّد السياسة وتدافع عنها. وقوة السوق هذه الأيام محسوسة بشكل أكبر من قوة الدولة».

والسوق لا تتحكم فيها العواطف أو القيم الإنسانية، إذ تتحكم فيه آليات لا تَمت إلى الحب أو الكُره بصلة ولا يتم فيها أي تبادل إنساني وإنما يفترض أنه سيتم تبادل السلع والخدمات فيها في حرية كاملة، فالأمر كله إنتاج واستهلاك. والاستهلاك

والإنتاج لا علاقة لهما بالمطلقات المعرفية أو الثوابت الأخلاقية أو الخصوصيات الإثنية أو الأخلاقية.

والسوق هو المكان الذي يتحوَّل فيها الإنسان إلى إنسان طبيعي اقتصادي وربما جسماني يفهم مصَلحته الاقتصادية ومنفعته ولذته ولا يكترث بشيء آخر، على استعداد للتفاهم بشأن أي شيء وأن يغيِّر قيمه بعد إشعار قصير.

وإذا كان داخل كلٍّ منا مجاهد على استعداد للدفاع عن شرفه وشرف أمته وقيمه (الإنسان الإنسان الذي يحوي العنصر الرباني)، فهناك أيضًا في داخل كلٍّ منا بقال على استعداد لأن يبيع ويشتري كل شيء وضمن ذلك الوطن، نظير عمولة مجزية وسعر معقول، كما يوجد ذئب مستعد لأن يفترس من حوله، وقرد مستعد لأن يقلد من ينتصر عليه. وفي السوق يتوارى المجاهد ويظهر البقال والذئب والقرد فتتحوَّل البلاد إلى فنادق وتتحول الأحلام إلى سلع. ولعل الموز الإسرائيلي (الذي قُدِّم للمستهلك المصري بعد توقيع «كامب ديفيد» باعتباره بشري بما سيكون) هو رمز جيد ومتبلور لعملية التفكيك الجديدة، فهو يتوجه مباشرة إلى الجهاز الهضمي ليسقط الذاكرة والتاريخ والهوية والذات والموضوع والحق والحقيقة، ويعلن المساواة بين الإنسان والمادة، والقومية العربية والصهيونية، فننزلق جميعًا إلى عالم خال من القيم والهوية ـ عالم السوق الشرق أوسطية و«سنغافورة»، عالم بلا مركز ولا قيم تتساوى فيه الأمور جميعًا، ولا يبقى إلا المصالح الاقتصادية المباشرة والتوجه نحو اللذة.

بلْ يؤكد لنا «بيريز» أن «الشعب اليهودي نفسه لم يكن هدفه في أي يوم السيطرة... إنه فقط يريد أن يشتري ويبيع ويستهلك وينتج، فعظمة إسرائيل تكمن في عظمة أسواقها»، أي أن اللوجوس في مرحلة موت الإله ليس «الفولك» وإنما السوق.

وعلى مسرح السوق الجديد لن تجد الشعوب العربية أو الإسلامية صاحبة التاريخ والرؤية، إذ ستتحرك على خشبته عناصر مجردة: المياه التركية والأموال الخليجية والعمالة المصرية، وهي جميعًا أشياء لا وعي لها. ثم يظهر على المسرح العنصر

الذي سيمسك بكل الخيوط وسيُحركها: الخبرة الإسرائيلية، الوعي الحقيقي على المسرح.

ولكن السمة الأساسية لهذه السوق أنها سوق بلا هوية، لا تعرف الزمان أو التاريخ، فهي مرجعية ذاتها، مكتفية بذاتها. ويتبدد أيُّ سوء فهم محتمل من خلال وصف هذه السوق بأنها «شرق أوسطية»، أي أنها ليست عربية أو إسلامية، وإنما تنتمي إلى مكان دون زمان أو تاريخ. وهذا المكان هو الشرق الأوسط، وهو مفهوم جغرافي غير محدد، يضم قبرص وفلسطين وإيران وتركيا وأحيانًا «اليونان». والعلاقة بين الدول هي علاقة تعاقدية، فقد تتفق قبرص مع مصر ومع إسرائيل، أو تتفق إسرائيل مع لبنان ومع الأردن، أو تتفق تركيا مع لبنان ومع قبرص، وهكذا. المهم أن الاتفاق هنا بين بلاد تنتمي إلى منطقة واحدة لا إلى تشكيل حضاري مشترك أو منظومة قيمية مشتركة. ومن هنا التبشير «بسنغافورة» باعتبارها أرض الميعاد الجديدة، وهي بلد صغير جدًا لا تاريخ له ولا ذاكرة ولا هوية محددة، تسيطر عليها رؤوس الأموال الغربية، وليس لها مشروع حضاري واضح أو كامن، فهي حيز للبيع والشراء وحسب.

ويؤكد «بيريز» نهاية التاريخ (ونهاية الإنسان ونزع القداسة عن كل شيء والتفكيك الكامل لكل ما هو إنساني) حين يعلن أن ماضي العلاقات العربية الإسرائيلية ينبغي ألا يقف عقبة في وجه الفرص المتاحة أمامها الآن، بل ينبغي تركيز الاهتمام كله على المستقبل. فلا مبرر، على سبيل المثال، للحديث عن الماضي أو عن القيم إذ يجب التركيز على الآن وهُنا. ولذا، يتحدث «بيريز»، شأنه شأن «فوكوياما»، عن نهاية التاريخ: «العصر الذهبي لشعوب الشرق الأوسط، عصر لم ير له التاريخ مثيلاً، عصر مناسب للعهد الجديد». وهكذا يلتقي «بيريز» بكلٍّ من «فوكوياما» ومفكري ما بعد الحداثة داخل السوبر ماركت وداخل ورش المصانع، هذا الفضاء المادي الذي لا يعرف الزمان أو التاريخ أو الإنسان أو الإله.

وهذا يعني في واقع الأمر محو الذاكرة التاريخية بشكل واع ونشيط (وهذا هو جوهر ما بعد الحداثة) وتناسى السبب الأساسي للصراع: أن التشكيل «الإمبريالي» الغربي قد غرس كيانًا استيطانيًا إحلاليًا على أرض فلسطين، وأباد مَنْ أباد من أهلها ثم شرَّد مَن شرَّد، وها هو يضع البقية تحت حكم السلاح.

واختفاء التاريخ والذاكرة يعني اختفاء القصة العربية والإسلامية الكبرى وظهور القصص القطرية والفردية والقَبَلية والاستهلاكية الصغرى، أي يعني تَفتُّت العالم العربي وتَشرذُمه، وتحقُق القصة الصهيونية الكبرى، دون مواجهة وقتال.

ويذهب المفكر العربي منير شفيق إلى أن المشروع الصهيوني يحتم أن يكون الشرق العربي مشتتًا مبعثرًا لا يتمتع بدرجة تماسك عالية ولا توجُّه حضاري واضح، لا يتحكم في ثرواته، وأن ما يحدث للعراق ليس حالة استثنائية وإنما هو نموذج لرؤية النظام العالمي الجديد (وصهيونية ما بعد الحداثة) لوطننا العربي وللعالم الإسلامي. فهذا النظام يقوم بتجريد العراق من سلاحه وقدرته العسكرية والعلمية، ويضعف دولته القومية المركزية (ويقوى الأطراف) حتى لا يظل العراق موحدًا بل ضعيفًا، فالمطلوب هو عراق واحد متآكل داخليًا، يشل بعضه بعضًا ولا يستطيع أن يستعيد عافيته لعشرات السنين القادمة حتى لو تغيَّر النظام العراقي الراهن. ويرى منير شفيق أن هذا جزء مما أسماه «سايكس بيكو الثانية»، أي تجزئة كل جزء من الأجزاء داخليًا حتى تصبح عملية الإجهاض نابعة من الداخل، ولذا فهو يقول في جملة دالة جدًا «إن من يربط ما يحدث للعراق بما حدث للكويت يخطئ خطأ فادحًا». فلو ثبت أن إحدى الدول العربية بدأت تنهض وتقف على قدميها وتحقق استقلالها وتنمي نفسها خارج نطاق النظام العالمي الجديد، فلا بد أن يكون مصيرها هو مصير العراق. فالعراق هو النموذج، حتى ولو لم يهاجم الكويت، وحتى ولو لم يمتلك أسلحة دمار شامل أو يكون له أي علاقة مع القاعدة.

وفي إطار هذه الرؤية، فلابد أن يصبح الوطن العربي «المنطقة» (كما يُشار إليه في الكتابات الصهيونية والغربية)، أي مجرد رقعة بلا تاريخ ولا ذاكرة ولا هوية ولا مصالح مستقلة. ولابد من تكريس المصلحة الضيقة الخاصة لكل دولة، وكذلك أمنها واستقرارها وتنميتها، ونسيان المصلحة العربية العليا أو الأمن العربي أو السوق العربية المشتركة! ولا بد من تقسيم المنطقة على أساس طوائف وأجناس وأصول قومية ومذاهب، أي إعادة صياغة المنطقة باعتبارها فسيفساء من أقليات إثنية ودينية يستمر بينها قدر من الصراع المعقول الذي يمكن التحكم فيه من قبل النظام العالمي الجديد، الذي لا يقبل الفوضى الشاملة، إذ لا بد أن يستمر البيع والشراء والإنتاج

والاستهلاك، وهذا ما أطلق عليه في الماضي (controlled imbalance) أي «عدم التوازن الذي يمكن التحكم فيه» وأصبح الآن يسمى (creative chaos) أي «الفوضى الخلاقة» والعياذ بالله، التي رأينا ويلاتها في كل أرجاء العالم العربي.

وثمة كتاب يتداوله أعضاء النخبة العسكرية في الولايات المتحدة يُسمَّى **تحوُّل الحرب** كتبه المؤرخ العسكري الإسرائيلي «فان كريفيلد» (وهو واحد من أهم الاستراتيجيين الإسرائيليين). والموضوع الأساسي في الكتاب هو أن النقطة المرجعية لفهم الحروب في المستقبل هي حرب الثلاثين عامًا في القرن السابع عشر في أوربا، وحرب المائة عام قبلها، وهي حروب لم تتم بين دول قومية مستقلة وإنما بين ملوك ونبلاء إقطاعيين. وهو هنا يطالب بمفهوم للحرب يسبق توقيع معاهدة «وستفاليا» (١٦٤٩) التي أنهت حرب الثلاثين عامًا. ويرى «فان كريفيلد» أن مفهوم «كلاوزفيتز» للحرب لم يَعُد صالحًا كإطار نتحرك من خلاله، فهو مفهوم نابع من الصراع بين الدول القومية ذات السيادة ويستند إلى مبدأ أن الحرب استمرار للسياسة بطرق أخرى. ويذهب «فان كريفيلد» إلى أن عصر الحروب الكبيرة بين الدول قد انتهى، فالحروب المقبلة ستكون «داخل» الدول وليس «بينها»، ولن تكون الحروب بين جيوش نظامية بالمعنى المعروف لدينا، وإنما بين مجموعات مختلفة من الجماعات المسلحة، ومن ثم فإن الفارق بين الجندي المنظم والجندي المرتزق وعضو المافيا أو المليشيا سيختفي، إذ ستظهر مجموعات عسكرية مختلفة تمثل القبائل والجماعات الإثنية والانتماءات الدينية والمصالح الاقتصادية (الشرعية أو الإجرامية)، أي أن الحروب في المستقبل ستكون مثل الحروب في العصور الوسطى والمجتمعات البدائية. ولعل ما يعبِّر عنه «فان كريفيلد» ليس نبوءة بمقدار ما هو أمنية، ولعل ما حدث في لبنان هو تنفيذ لهذه النبوءة/ المخطط. والعراق أيضًا نموذج جيد، فقد قُسِّم ولم يُقسَّم في الوقت نفسه، فهناك أكراد في الشمال تُغير عليهم القوات التركية وتدعمهم قوى التحالف ويضرب بعضهم بعضًا، وهناك شيعة في الجنوب يثورون وينتفضون ليخلوا بالنظام، ولكن لا يسمح لهم لا بالانتصار ولا بالانهزام، وإنما يُسمَح لهم بالاستمرار في استنزاف الدولة المركزية وفي استنزاف أنفسهم

(وهذا درس لكل أقليات المنطقة، فهي الأخرى ستتحول إلى مادة استعمالية نافعة للنظام العالمي الجديد).

هذا فيما يتصل بالدول التي لعبت دائما دور القيادة في المنطقة، أما بالنسبة للدول البترولية فإن المخطط الأمريكي الغربي، في رأي الأستاذ منير شفيق، لن يسمح مرة أخرى بتراكم تلك الثروة النفطية في الخليج، ويسعى بكل الوسائل إلى تقليصها إلى أقصى حد، وسيعمل على التحكم فيها من حيث إعطاء المساعدات الخارجية والتحكم في الإنتاج والأسعار والاستثمار في المشاريع الداخلية والخارجية وغير ذلك. ولا يمكن أن يُفَهم ما جرى في إعادة بناء الكويت، وما فُرض من إتاوات لدفع تكاليف الحرب، وما جرى من نهب وتدمير لبنك الاعتماد التابع للإمارات، إلا ضمن هذا السياق. ولعل من أهداف الهجوم الذي تم شنه على ليبيا السيطرة على سياسة النفط الليبية والثروة الليبية حتى تكتمل حلقات السيطرة على النفط العربي. ولعل الانقلاب المعادي للديموقراطية في الجزائر وماحدث فيها بعد ذلك هو أيضًا من باب محاولة إحكام السيطرة حتى لا تأتي للحكم نظم مؤمنة بالتنمية المستقلة وبعدم تبديد مواردها الطبيعية والحفاظ على ثروتها للأجيال القادمة فلا ترهنها للشركات متعددة الجنسيات نظير بضعة ملايين من الدولارات تتبدَّد في أشكال من الترف والعبث التي تعرفها الصحافة الغربية تمامًا ولا تتحدث عنها إلا نادرًا.

ولا بد من إعادة صياغة النخبة الثقافية والسياسية وإعادة تعليمها، وستأخذ هذه العملية شكل الترغيب والترهيب. أما الترغيب، فهو يأخذ شكل دعم ورشاوى ومراكز بحوث وصفقات وبرامج ثقافية تزيد معدلات الأمركة والعلمنة في المجتمع، والتلويح للنخب السياسية والثقافية بأنها ستُشارك بشكل مباشر في هذا التعاون الدولي وستجني ثمراته بشكل شخصي. أما الترهيب فهو تخويف الجميع من خطر الإرهاب الإسلامي وتصويره باعتباره العدو الرئيسي، وليس الدولة الصهيونية أو الاستعمار العالمي.

هذا هو الإطار المعرفي العام لحركة النظام العالمي الجديد وصهيونية عصر ما بعد الحداثة في الشرق العربي والإسلامي: إنسان اقتصادي مادي لا ذاكرة له، ينسى

التاريخ والهوية، مرن، قادر على التفاهم مع الجميع حسبما تمليه عليه الحسابات الاقتصادية الرشيدة. وهو شرق عربي مرن، إجرائي، قادر على الدخول في علاقة طبيعية مع إسرائيل وعلاقة حميمة مع الغرب. ولكن لابد أن تتعدل هوية إسرائيل هي الأخرى للتحول من قاعدة نشيطة للنظام العالمي «الإمبريالي» القديم إلى قاعدة لا تقل نشاطًا للنظام العالمي «الإمبريالي» الجديد: تخدم مصالح الغرب دون المجاهرة بذلك وتنفذ المخطط الغربي لا من خلال المواجهة العسكرية وإنما من خلال عمليات الإغواء. ولذا يجب أن يتعاظم دورها السياسي والدبلوماسي والاقتصادي ويجب أن تكون لديها المقدرة على العمل داخل الوضع الغربي برمته بهدف المشاركة في التفتيت والتجزئة وفي اقتسام الثروات المائية والأسواق والمشاريع. لكل هذا عليها أن تتسم بقدر عال من المرونة. ومن الممكن جدًا أن يضغط الغرب عليها لتقدِّم بعض التنازلات على المستوى السياسي وعلى مستوى القضية الفلسطينية وعلى مستوى الديباجات، فتعلن مثلاً أنها دولة تبحث بصدق عن السلام، تطلب الدخول في مفاوضات عاجلة. وبدلاً من الحديث عن إسرائيل الكبرى المسلحة سيكون الحديث عن الأهداف المشتركة مثل التنمية الاقتصادية، خارج عقد الهوية والتاريخ.

وقد تُنصَح إسرائيل بالتخلي قليلاً عن لونها اليهودي الفاقع وسياستها العنصرية الواضحة. ولا مشكلة في ذلك لأن الصهيونية «أيديولوجيا» تابعة تبنت دائمًا أحدث الديباجات الغربية. ولهذا، تصبح صهيونية عصر ما بعد الحداثة، حيث لا ترتبط الدوال بالمدلولات، صهيونية عنصرية تتسم بالمرونة، توسعية تتسم بسعة الأفق، استبعادية مستعدة للدخول في حوار، وهي صهيونية قادرة على تفهم مطالب الفلسطينيين «المشروعة» (مثل الحاجة إلى فرق مطافئ وفرق فنون شعبية ومجموعة موتسيكلات وبعض السلع الاستهلاكية). وعندما تصبح إسرائيل لا دينية مرنة واقعية فسوف يكون بوسعها أن تلعب دورًا فعالاً في المنطقة، ويمكنها أن تدخل في تحالفات مع النخب الحاكمة العربية (التي يدَّعي بعضها العروبة ويدَّعى البعض الآخر منها الإسلام) دون أن تسبب حرجًا لهم. كما أن مرونتها، وما قد تقدمه من تنازلات حقيقية وشكلية، سيعطي مصداقية للنخب الحاكمة ولكل من يتحدث عن الشرعية الدولية وعن النظام العالمي الجديد كآلية لنشر السلام والعدل في ربوع الأرض. وأخيرًا. ستمكِّنها

مرونتها وتَفكُّكها أن تلعب دورًا في عملية تحويل العالم العربي إلى «سنغافورة»، وإن كان الاحتمال الأكبر أن القطار المسرع المتجه إلى «سنغافورة» سيتوقف في «الفلبين» أو ربما في شرق أوربا حيث سقطت الأطر القومية والعَقَدية فتحول الإنسان إلى ما يشبه البروتين الحيواني (أو الإنساني فالبروتين هو البروتين، لا تاريخ له، تمامًا مثل السوق)، وأصبح قادرًا على بيع كل شيء، والتفاوض بشأن أي شيء.

في هذا الإطار، سيكون بالإمكان «حل القضية الفلسطينية»، فالجميع سيصبح معتدلاً، متقبلاً لنفس المنظومة القيمية المعرفية، يعرف الهدف من الوجود في الكون وحدود الحركة والتنمية. ولذا، لا بد من التركيز أيضًا على النخبة القائدة الفلسطينية حتى تنبذ الإرهاب، ولتُظهر التعقل وتحاول أن توقف الانتفاضة وتركب القطار العربي المتجه نحو السلام تحت رايات أمريكا، إلى «أوسلو» و«سنغافورة».

وفي ظل هذا التصور، يتعيَّن على إسرائيل أن تمجِّد حالة السيولة وتدعو إليها بل وتتبنَّى بعض سماتها، إلا أنها يجب ألا تسقط في هذه الحالة تمامًا، ولذا يجب أن يتم ضمان تفوقِها الكاسح عسكريًا على كل دول المنطقة على أن يظل هذا الدور قوة كامنة واحتياطية تستخدم إذا دعت الحاجة إلى قوة مستنفرة على الحدود جاهزة للتدخل في كل لحظة كما كان الحال في المرحلة السابقة، وهذا ما يتم إنجازه من خلال ضرب العراق وأمثاله.

وخلاصة الموقف أن إسرائيل، من خلال الديباجات النسبية المعتدلة، تحاول أن تجعل المنطقة المحيطة بها بلا مركز، لا تدور حول «لوجوس» ولا عقيدة ولا ذاكرة، ومن ثم تتفتت وتصبح منعدمة الاتجاه ويصيبها الخور والوهن. وفي هذه الحالة يظهر الجيش الإسرائيلي باعتباره «اللوجوس» الأكبر والمركز الوحيد في عالم لا مركز له. (وعلى كل حال، يعلم الجميع بوجود القنابل النَووية الإسرائيلية التي لا تتسم بالأخوية أو المحبة أو الندية)، وتظهر المطالع الخاصة بالهيمنة الاقتصادية والسياسية.

ولا شك في أن اتفاقيات التسوية و«السلام» التي وقعتها إسرائيل مع بعض الأطراف العربية قد تساعد الدولة الصهيونية الوظيفية على الاضطلاع بوظيفتها الجديدة كما

عرَّفتها لنفسها، كما أن أفكارًا مثل إلغاء المقاطعة العربية وإقامة السوق الشرق أوسطية ستساعد هي الأخرى في تدعيم الدور الجديد. ولكن كل هذا لن ينجح في حل أزمة الصهيونية، فهي أزمة بنيوية عميقة لا يمكن حلها إلا بطريقة بنيوية شاملة. كما أن التفاوض مع بعض القيادات الفلسطينية التي أحكم الاستعمار الأمريكي قبضته عليها لن تحل بأية حال إشكالية شرعية الوجود، رغم أنها أول انتصار تحققه إسرائيل على هذا المستوى.

الفصل الثاني
الصهيونية والجماعات اليهودية

الصهيونية، شأنها شأن العداء لليهودية، هي إحدى تجليات الرؤية المعرفية العلمانية الشاملة، وقد تبلورت الأفكار الصهيونية والمعادية لليهود في أوربا في القرن التاسع عشر، وهي الحقبة التاريخية التي تبلورت فيها النظرية العرْقية الغربية الخاصة بالتفاوت بين البشر بسبب الاختلاف بينهم في خصائصهم التشريحية والعرْقية والإثنية، ومن ثم نجد أن الرؤية الكامنة في كل من الصهيونية ومعاداة اليهود واحدة، وأن كثيراً من مقولات الصهيونية هي مقولات عرْقية معادية لليهود.

الصهيونية ومعاداة السامية (أي معاداة اليهود واليهودية)

ثمة جانب في الفكر الصهيوني لم يلق عليه الضوء بما فيه الكفاية، وهي أنه ينطلق من الإيمان بأن معاداة السامية (أي معادة اليهود واليهودية) هي إحدى ثوابت النفس البشرية، التي لا تتغير ولا تتحول مهما تغيرت الظروف والأزمة والأمكنة. وهذا أمر ليس بمستغرب. فالصهيونية ابنة عصرها، أي أوروبا في القرن التاسع عشر، وهو عصر «الإمبريالية» الذي أفرز الفكر العرقي العنصري والفكر النازي. والفكر الصهيوني هو إحدى الإفرازات الكريهة لهذا العصر. ولذا ليس من الغريب أن يتبنى الصهاينة كثيراً من مقولات المعادين لليهود في الغرب، وكثيراً من صورهم الإدراكية النمطية. وتزخر الكتابات الصهيونية بالحديث عن الشخصية اليهودية المريضة غير الطبيعية

والهامشية وغير المنتجة التي لا تجيد إلا العمل في التجارة. بل إن ماكس «نورداو»، ومن بعده «هتلر»، طبّق الصورة المجازية العضوية على أعضاء الجماعات اليهودية. وترى هذه الصورة العضوية أن الظواهر الإنسانية تخضع للحتميات البيولوجية، ولذا لا سبيل لتجاوزها ولابد من قبولها باعتبارها أمراً حتمياً طبيعياً. وهذه رؤية داروينية لا تفرِّق بين الإنسان والحيوان. وانطلاقًا من هذه الصورة الكريهة شبّه «نورداو» اليهود بالكائنات العضوية الدقيقة (أي مثل البكتيريا أو الفيروسات) التي تظل غير مؤذية على الإطلاق ما دامت في الهواء الطلق، لكنها تُسبِّب أفظع الأمراض إذا حُرمت من الأكسجين، ثم يستطرد هذا العالم العنصري ليحذر الحكومات والشعوب من أن اليهود يمكن أن يصبحوا مصدراً لمثل هذا الخطر.

ويذهب الصهاينة، انطلاقاً من هذه الرؤية العنصرية، إلى أن معاداة اليهود ظاهرة طبيعية ورد فعل طبيعي لوجود اليهود كجسم غريب في المجتمعات المضيفة، فهي في واقع الأمر ظاهرة بيولوجية (ولنلاحظ تواتر الصور البيولوجية العضوية التي تفترض الحتمية البيولوجية لمعاداة السامية). وقد ذكر «يهودا جوردون» أن تفوق اليهودي المستنير يكمن في أنه يعترف بالحقيقة، أي يتقبَّل اتهامات المعادين لليهود. وقد نشأت صداقة عميقة بين «حاييم وايزمان» «وريتشارد كروسمان» (الزعيم العمالي البريطاني) حين اعترف هذا الأخير بأنه «معاد لليهود بالطبع» (أي بطبيعة الأشياء، وطبيعة اليهود، وطبيعة علاقتهم بالأغيار). وقد كان تعليق «وايزمان» على ذلك: لو قال كروسمان غير ذلك فإنه يكون إما كاذباً على نفسه أو كاذباً على الآخرين. وقد وصف المفكر الصهيوني «جيكوب كلاتزكين» العداء لليهود بأنه دفاع مشروع [طبيعي وحتمي] عن الذات. وقد عبَّر «إسحق شامير»، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، عن معاداة البولنديين لليهود، فأشار إلى أنهم يرضعونها مع لبن أمهاتهم. ويعادل «شامير» بذلك بين الفعل الأخلاقي والفعل الغريزي البيولوجي. كما وصف «وايزمان» معاداة اليهود بأنها مثل البكتيريا التي قد تكون ساكنة أحياناً، ولكنها تعود إلى الحياة حينما تسنح لها الفرصة. وهكذا لا يميِّز الصهاينة بين الأشكال المختلفة لمعادة اليهود، وإنما يرونها كلاً عضوياً واحداً يتكرر في كل زمان ومكان، كما يرون عدم جدوى الحرب ضد هـذه الظاهـرة باعتبارها أحد الثوابت وإحدى الحتميات.

ولا يختلف الموقف الصهيوني من اليهود في أساسياته عن موقف المعادين لليهود:

١ ـ فكلا الموقفين يَصدُر عن الإيمان بأن اليهود شعب عضوي له عبقريته الخاصة وأن ثمة جوهراً يهودياً هو الذي يميز اليهودي عن غيره من البشر، وأن هذا الجوهر لا يتغيَّر بتغيُّر الزمان والمكان، فاليهود دائماً يهود. ومن هنا، فإن تَصرُّف اليهودي كالأغيار هو تَصرُّف مصطنع لا يعبِّر عن اندماجه في مجتمعه وتمثُّله قيمه وإنما يعبِّر عن ازدواجية في الذات. ومهما يكن ما يبديه اليهودي من ولاء لوطنه، فهو ولاء مشكوك فيه. ومن هنا يحارب الصهاينة وأعداء اليهود اندماج أعضاء الجماعات اليهودية في مجتمعاتهم. وقد نادى الصهاينة بضرورة رفض «سم الاندماج» أو «الهولوكوست الصامت». وبالمثل، فإن المعادين لليهود يرون أن اليهودي المندمج يقلد الأغيار كالببغاء، فهو شخصية خطرة غير أصيلة تهدد نسيج المجتمع، وهو خطر حتى دون أن يدري. ولهذا كان النازيون يتعاملون مع الصهاينة فقط لإصرارهم على هويتهم اليهودية.

٢ ـ يرى الفريقان أن اليهود شعب عضوي لا يمكن أن يهدأ له بال إلا بالاستقرار في الأرض التي يرتبط بها برباط أزلي عضوي. ومن هنا، يرفض المعادون لليهود، وكذلك الصهاينة، الكفاح من أجل إعطاء اليهود حقوقهم السياسية والمدنية الكاملة في أوطانهم، وبالتالي فلابد من «هجرة» اليهود إلى فلسطين أو «طردهم» إليها. ومهما كان المصطلح أو المسوغ، فإن الحركة المثلى المقترحة واحدة، وهي نقل اليهود من أوطانهم الفعلية إلى وطنهم القومي العضوي الوهمي. والواقع أن فكرة «الشعب العضوي» تحوي أيضاً فكرة «الشعب العضوي المنبوذ»، وهي أساس تحالف الصهاينة والمعادين لليهود فكلاهما يهدف إلى إخلاء أوربا منهم.

٣ ـ إذا كان اليهود يشكلون في رأي الصهاينة، كلاً عضوياً يعبَّر عنه في الإنجليزية بكلمة «جوري Jewry»، فإنهم مترابطون ترابطاً عضوياً لا فرق فيه بين الكل والجزء. ولهذا، يتحدث الصهاينة عن «العبقرية اليهودية» باعتبارها تعبير الجزء

عن الكل، كما يرون أن الهجوم على أية جماعة يهودية هو هجوم على الشعب اليهودي بأسره، بغض النظر عن الظروف التاريخية. ويتبنى أعداء اليهود النظرة نفسها، فهم يرون تماثل الجزء والكل، وحينما يرتكب مجموعة من اليهود جرماً معيناً أو ينتشر بينهم الفساد، فإن هذا يَصلُح أساساً للتعميم على كل اليهود. وفي الواقع، فإن الحديث عن جرائم اليهود يشبه تماماً الحديث عن عبقريتهم.

٤ ـ تبنَّى الصهاينة كثيراً من مقولات المعادين لليهود في الغرب، وكثيراً من صورهم الإدراكية النمطية، وتزخر الكتابات الصهيونية بالحديث عن الشخصية اليهودية المريضة غير الطبيعية والهامشية وغير المنتجة التي لا تجيد إلا العمل في التجارة. وقد قال «برنر»: «إن مهمتنا الآن هي أن نعترف بوضاعتنا منذ بدء التاريخ حتى يومنا هذا «فاليهود شعب نصف ميت يعيش بقيم السوق، لا يمانع في حياة كحياة النمل أو الكلاب، مصاب بطاعون التجول»، ويمكن أن نجد عبارات مماثلة أو أكثر قسوة في الأدبيات الصهيونية. ومن هنا، يؤمن الصهاينة بضرورة تطبيع الشخصية اليهودية حتى تتفق مع نمط الشخصية غير اليهودية الطبيعية السوية.

٥ ـ لا يقل عداء الصهاينة لليهودية عن عدائهم لليهود، فقد رفضوا العقيدة اليهودية وحاولوا علمنتها من الداخل.

ومع هذا، يرى بعض الصهاينة أن معاداة اليهود بين الأغيار هي وحدها التي أدَّت إلى بقاء الشعب اليهودي، أي أن عضوية الشعب أو مصدر تماسكه العضوي ليس شيئاً جُوانيًّا (الهوية اليهودية ـ التراث اليهودي) وإنما شيء براني: عداء اليهود. ولكل هذا، يعتبر الصهاينة أن أعداء اليهود حلفاء طبيعيين لهم وقوة إيجابية في نضالهم «القومي» لتهجير اليهود من أوطانهم. فقد كان «تيودور هرتزل» على استعداد للتعاون مع «فون بليفيه» وزير الداخلية الروسي، كما تحالف «فلاديمير جابوتنسكي» مع الزعيم الأوكراني «بتليورا» الذي ذبحت قواته آلاف اليهود بين عامي ١٩١٨ و١٩٢١، وتعاون الصهاينة مع النازيين داخل ألمانيا وخارجها. ويتحالف الصهاينة في الوقت الحالي مع الجماعات الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة والمعروفة بعدائها العميق لليهود. بل إن المؤسسة الصهيونية تستخدم أحياناً وسائل المعادين لليهود

لحَمْل اليهود على الهجرة، كما حدث في العراق عام ١٩٥١ حين ألقى العملاء الصهاينة بالقنابل على المعبد اليهودي في بغداد. وقد لخص «كلاتزكين» هذا الأمر بقوله: «إنه بدلاً من إقامة جمعيات لمناهضة المعادين لليهود الذين يريدون الانتقاص من حقوقنا، يجدر بنا أن نقيم جمعيات لمناهضة أصدقائنا الراغبين في الدفاع عن حقوقنا».

وقد استمرت ظاهرة معاداة الصهيونية لليهود بعد تأسيس الدولة الصهيونية، بل يُلاحَظ أنها ازدادت حدةً وتبلوراً بين أعضاء جيل الصابرا (أي أبناء المستوطنين الصهاينة المولودين في فلسطين). فهؤلاء ينظرون إلى «يهود المنفى» (أي يهود العالم) من خلال مقولات معاداة اليهودية وصورها النمطية. ويزخر الأدب الإسرائيلي بأعمال أدبية تَصدُر عن رفض ثقافي وأخلاقي بل وعرْقي عميق ليهود الخارج.

ومع هذا، يمكن القول بأن الصهاينة، بجميع اتجاهاتهم، قد أساءوا تقدير قوة معاداة اليهود ومدى استمرارها، إذ تصوَّروا أن عداء اليهود سيستمر في التفاقم حتى يضطر كل يهود العالم أو معظمهم للهجرة إلى فلسطين. وغني عن القول أن هذه النبوءة لم تتحقق، ولا يوجد احتمال لتحقُّقها في المستقبل القريب. فالأغلبية العظمى من يهود العالم هاجرت إلى الولايات المتحدة ولا تزال متجهة إلى هناك. ولم يتجه اليهود إلى فلسطين إلا في الفترة بين عامي ١٩٣٠ و١٩٤٠ حينما كانت كل الأبواب الأخرى موصدة دونهم. أما في الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦٠، فقد هاجر يهود البلاد العربية في ظل ظروف خاصة لا علاقة لها بعداء اليهود ولكنها ناجمة بالدرجة الأولى عن التوتر مع الدولة الصهيونية. كما أن هجرتهم إلى الدولة الصهيونية لم تكن بالضرورة نتيجة حركة طرد من المجتمعات العربية بقدر ما كانت حركة جذب من مجتمع آخر يُتاح لهم فيه تحقيق قدر أكبر من الحراك الاجتماعي. والواقع أن عداء اليهود ظاهرة آخذة في الاختفاء برغم ادعاءات الصهاينة، وبرغم أوهام بعض أعضاء الجماعات اليهودية. وقد لاحظ أحد المراقبين أنه على الرغم من أن المناصب المهمة كافة متاحة أمام يهود الولايات المتحدة، فإن ما يُقدَّر بنحو ثلث عددهم يجهل هذه الحقيقة وينكرها. وقد علق «برنارد أفيشاي» على هذا الوضع

فذكر أن «سارتر» قال إنه حينما لا يكون هناك يهود فإن أعداء اليهود يخترعونهم كضرورة ملحة. أما بالنسبة ليهود أمريكا، فقد انقلبت الآية، فحينما لا يوجد أعداء لليهود، فإن اليهود يخترعونهم كضرورة ملحة أيضاً. ولعل أكبر دليل على ضمور ظاهرة معاداة اليهود، ارتفاع معدلات الزواج المُختلَط والاندماج بين أعضاء الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة و«روسيا» و«أمريكا اللاتينية» و«كندا» و«جنوب أفريقيا» و«إنجلترا» و«فرنسا»، أي في كل بقعة من العالم يوجد فيها يهود.

وقد تنبأ «بوروخوف»، مؤسس الصهيونية العمالية، بأن المهاجرين اليهود إلى الولايات المتحدة سيمرون بالتجربة نفسها التي مروا بها في المجتمعات الأوربية، إذ سيتركزون على قمة الهرم الإنتاجي، وبالتالي سيصبحون مرة أخرى محط كراهية الجماهير وقد يتم طردهم. ورغم أن اليهود تركزوا في الولايات المتحدة، في قمة الهرم الإنتاجي، فلم ينجم عن ذلك أية معاداة لليهود وذلك بسبب الطبيعة الطبقية والسياسية للمجتمع الأمريكي الذي يَتقبَّل بناؤه أية عناصر بشرية جديدة يثبت نفعها وقدرتها على الإسهام في الإنتاج. وقد تغيَّرت طبيعة الهرم الإنتاجي نفسه في الولايات المتحدة بحيث لا توجد سوى نسبة ضئيلة من العمالة في الزراعة، كما أن الصناعة نفسها قد تحولت بحيث أصبحت تتطلب مهارات هندسية عالية وتجعل العاملين فيها مختلفين تماماً عن أعضاء الطبقة العاملة التي تتركز في قاعدة الهرم التقليدي. ويُلاحَظ كذلك أن حجم الخدمات الاقتصادية أصبح ضخماً، الأمر الذي يعني أن قاعدة الهرم ليست بالضرورة أكثر أهمية من قمته أو أكثر ضخامة منها.

أما «آحاد هعام»، مؤسس الصهيونية الثقافية، فقد تنبأ بأن الدولة الصهيونية ستشكل مركزاً يساعد اليهود على الاحتفاظ بهويتهم أمام هجمات أعداء اليهود وإغراء الاندماج. ولكن ها هو ذا المركز قد تأسَّس وليست له علاقة كبيرة بيهود العالم. فيهود الولايات المتحدة يصوغون هويتهم ويتمتعون بحياتهم الاستهلاكية العلمانية دون الرجوع إلى الدولة الصهيونية العبرية. وقد ادعت الصهيونية ككل أنها ستؤسس دولة تحمي أعضاء الجماعات اليهودية ضد هجمات أعداء اليهود، ولكن ثبت أنها عاجزة عن ذلك تماماً. وحينما اقتربت قوات «روميل» من الإسكندرية، لم يفكر أعضاء المُستوطَن الصهيوني آنذاك في كيفية حماية يهود الإسكندرية، بل وفكّر

بعضهم في الانتحار. والدولة الصهيونية لا يمكنها في الوقت الحاضر حماية يهود كومنولث الدول المستقلة (الاتحاد السوفيتي سابقاً). وفي ٨ سبتمبر ١٩٨٨، صرح «شامير» بأن إسرائيل لا يمكنها أن تحارب العالم بأسره، وقارن بين الشيوعية العالمية والصهيونية العالمية قائلاً: «إن الاتحاد السوفيتي ركز جل قواه على بناء الدولة الاشتراكية، ولم يهتم ببناء الاشتراكية في العالم بالدرجة نفسها»، وقد كان يفضل دائماً مصلحة الدولة السوفيتية على مستقبل الحركة الشيوعية في العالم. وهو يرى أن الدولة الصهيونية ستحارب ضد معاداة اليهود، ولكنها لن تصبح القوة العظمى في تلك الحرب التي ستقوم بها المنظمات اليهودية «فنحن بلد صغير» على حد قوله. ومع ذلك، فإن من الضروري أن نضيف أن الدولة الصهيونية تزيد من حدة ظاهرة عداء اليهود بسبب لجوئها إلى العنف والإرهاب في تصفية حساباتها. ولا شك في أن مشاعر الاستياء نحو اليهود ستتزايد بعد الانتفاضة، وبعد عمليات القمع الرهيبة التي تقوم بها الدولة التي تُسمِّي نفسها «يهودية»، وخصوصاً أن أعداداً كبيرة منهم قد قرنوا أنفسهم بهذه الدولة وتوحدوا بها منذ عام ١٩٦٧.

المنفى والعودة

يدعي الصهاينة أن اليهودي يشعر دائما بأنه منفي بما أنه يقيم خارج فلسطين وأنه لديه رغبة عميقة دائمة في العودة لوطنه القومي، أي فلسطين. هذا هو النموذج المعرفي وراء كثير من الدراسات التي تتناول الجماعات اليهودية في العالم، إذ يتم رصد أعضاء الجماعات اليهودية وتحركاتهم وكأن عندهم إحساساً بالنفي الأزلي ورغبة دائمة في العودة، وكأن هذا الإحساس وهذه الرغبة هما جزء من جوهر يهودي ثابت ومن المكونات الأساسية لطبيعة اليهود البشرية.

واليهودي حسب هذا النموذج التفسيري هو غريب ينتقل من مكان لآخر (ومن هنا صورة اليهودي المتجول)، الذي يحس بأنه في المَنْفَى، ومن ثم فعنده رغبة عارمة دائمة في إنهاء حالة النفي هذه والعودة إلى « وطنه الأصلي » فلسطين. لهذا، أصبحت عبارات مثل «المَنْفَى» و«الشتات» و«الدياسبورا» و«العودة» كلمات متواترة مألوفة في الأدبيات الخاصة باليهود واليهودية (الصهيونية والمعادية لليهود وغيرها)، وتم

تطبيعها تماماً، وكأنها مجرد وصف موضوعي ومحايد لأعضاء الجماعات اليهودية ولسلوكهم.

تشير كلمة «جالوت»، أو «جولا» إلى المَنْفَى، والمَنْفَى القهري على وجه الخصوص، خارج «إرتس يسرائيل» أي فلسطين (مقابل المَنْفَى الطوعي أي «تيفوتسوت»)، ولذا فهي تُترجَم عادةً إلى العربية بكلمة «المَنْفَى». كما تُستخدَم كلمة «دياسبورا» أي «الشتات» للإشارة إلى الجماعات اليهودية التي تعيش مشتتة بين الشعوب الأخرى. وفي اللغة العربية، تُستخدَم كلمتا «الشتات» و«المَهْجَر» للإشارة إلى المكان الذي هاجر إليه اليهود أو هُجِّروا إليه. وتدل الكلمات السابقة («المَنْفَى» و«الدياسبورا» و«الشتات» و«المَهْجَر») على وجود أعضاء الجماعات اليهودية المؤقت خارج «إرتس يسرائيل» (أي فلسطين) حتى تتحقق لهم الحالة الأصلية العادية والطبيعية بعودتهم إليها.

أما العودة فيُشار إليها في المصطلح الديني بكلمة «تشوفاه» (بمعنى التوبة أيضاً، على عكس «حزره» وهي عودة بالمعنى الدنيوي)، كما تُوجَد عبارة «كيبوتس جاليوت» أي «تجميع المنفيين» (بالإنجليزية: «إنجاذرينج أوف ذي إكزايلز» (ingathering of the exiles).

وتشكل عقيدة المَنْفَى والعودة إحدى النقاط المحورية في الرؤية اليهودية إلى التاريخ والكون، وهي ترتبط، مثل كل العقائد الدينية اليهودية، بعقائد أخرى مثل عقيدة «الماشيَّح» والشعب المختار. وحسب هذه العقيدة، فإن إله اليهود حَكَم على شعبه المختار بالنفي والتشتت في بقاع الأرض لسبب يختلف الحاخامات اليهود في تحديده. وستستمر حالة المَنْفَى هذه إلى أن يعود «الماشيَّح» المخلِّص. وكالمعتاد، أحاط بهذه العقيدة ضرب من القداسة والخصوصية، فنجد أن الشعور بالنفي ليس نتيجة حتمية للنفي ذاته وإنما هو إحساس مقصور على اليهود حينما يبتعدون عن أرض الميعاد، وذلك بسبب ارتباطهم الحلولي أو العضوي بها، أي أنهم يجعلون المَنْفَى سمة أساسية وخاصية مقصورة على ما يُسمَّى «التاريخ اليهودي»، ويصبح الإحساس بالغربة أمراً ينفرد به اليهود وحدهم. أما الفلسطينيون، فليس من حقهم

ممارسة هذه الأحاسيس السامية إن نُفوا من أرض فلسطين أو ابتعدوا عنها، وذلك لانتفاء الصلة الحلولية أو العضوية بالأرض المقدَّسة.

وطرحت الصهيونية رؤية للتاريخ تَصدُر عن تَصوُّر أن اليهود في حالة نفي قسرية فعلية منذ هَدْم الهيكل، وأنهم لو تُركوا وشأنهم لعادوا إلى فلسطين بدون تَردُّد. بل إن التواريخ الصهيونية ترى أن ثمة نمطاً متكرراً فيما يُسمَّى «التاريخ اليهودي»: نفي من فلسطين ثم عودة إليها، ونفي إلى مصر ثم عودة إلى فلسطين، ونفي إلى بابل ثم عودة إلى فلسطين، وأخيراً نفي إلى أرجاء العالم بأسره ثم عودة نهائية إلى إسرائيل، أي فلسطين.

وتتمثل إحدى مقولات الصهيونية الأساسية في أن وجود اليهود على هيئة جماعات في أنحاء العالم هو حالة مؤقتة، وأن هذا الوجود إن هو إلا جسر يَعبُر عليه الشعب اليهودي إلى فلسطين.

وبعد إنشاء إسرائيل، لم يهرْع اليهود إلى أرض الميعاد، ولم يتم تجميع المَنْفيين كما كان يتوقع الصهاينة، وهو ما اضطر «بن جوريون» إلى ابتداع مصطلح «منفيُّو الروح» ليصف اليهود الذين يحيون حياة جسدية مريحة في المَنْفَى، ولكنهم بلا شك معذبو الروح. وهو بهذا يتبنَّى الصيغة الصهيونية الثقافية. ولكن المُلاحَظ أن منفيِّي الروح هم الأغلبية العظمى بين يهود العالم، أي أن اليهودية، حتى بعد إنشاء الدولة الصهيونية، لا تزال يهودية «الدياسبورا». ولذلك أصبح «الجالوت»، أو «المَنْفَى القسري»، يُسمَّى «تيفوتسوت»، أو «المَنْفَى الاختياري »، وهذا تَناقُض عميق في المصطلح. ويبدو أن الولايات المتحدة تشكل تحدياً عميقاً لفكرة المَنْفَى، إذ أنها تشكل نقطة جذب هائلة للغالبية الساحقة من يهود العالم. وقد اتجهت لها الكتلة البشرية اليهودية من شرق أوربا (يهود اليديشية) وغيرها من أنحاء العالم. ولم تتجه سوى أقلية صغيرة إلى فلسطين، لأن أبواب الولايات المتحدة كانت مُوصَدة دونها. وقد بدأ يهود الولايات المتحدة ينظرون إلى إسرائيل لا باعتبارها وطناً قومياً، وإنما باعتبارها «الوطن الأصلي» أو «مسقط الرأس»، تماماً كما ينظر الأمريكيون من أصل أيرلندي إلى أيرلندا. ولكن هذه النظرة تفترض أن الولايات المتحدة ليست

بمَنْفَى وإنما البلد التي يهاجر إليها أعضاء الجماعات اليهودية بمحض إرادتهم، بحثاً عن فرص جديدة. وإن كانت الولايات المتحدة ليست هي أرض الميعاد التي تُحقِّق أحلامهم الدينية ـ وهي أحلام أصابها الضمور على أية حال ـ فهي على الأقل «جولدن مدينا». وهي عبارة «يديشية» تعني «البلد الذهبي»، وكان يستخدمها المهاجرون اليهود من شرق أوربا (يهود اليديشية) للإشارة إلى الولايات المتحدة. ولا تزال الولايات المتحدة هي «الجولدن مدينا» أو البلد الذهبي التي يتجه إليها يهود العالم، ومنهم الإسرائيليون، بدلاً من أرض الميعاد، وهذا ما حدا بالبعض للإشارة إليها بأنها الـ«جولدن كاف golden calf» أي «العجل الذهبي». والجولدن مدينا هي أرض الميعاد العلمانية، التي لا تَعد أحداً بالخلاص الروحي، ولكنها تَعد الجميع بخلاص الجسد من خلال السلع والترف والراحة. ولعل تَصاعُد معدلات العلمنة بين يهود العالم هو الذي يجعلهم يتجهون بهذه الصورة إلى الولايات المتحدة. وقد أثبت المهاجرون السوفييت أن ولاءهم الحقيقي يتجه نحو صهيون العلمانية هذه، وأن دولة إسرائيل ما هي إلا مبيت مؤقت ينتظرون فيه وصول الإشارة على هيئة تأشيرة هجرة إلى الولايات المتحدة.

وتعني هذه الرؤية أن يهود الولايات المتحدة لا يعتبرون بلدهم الجديد مَنْفَى. وبالفعل، نجد أن كتاب «هوارد ساخار» الأخير الذي صدر بعنوان «الدياسبورا» لا يضم فصولاً عن الولايات المتحدة، وذلك باعتبار أنها وطن قومي جديد. كما تعني هذه الرؤية أن يهود الولايات المتحدة لا يفكرون أيضاً في العودة لأن العودة لا تكون إلا إلى الوطن الأصلي. بل إن من الطريف أن الحاخام «مناحم شنيرسون» وحاخامات جماعة «الناطوري كارتا» (المعادية للصهيونية) يعتبرون دولة إسرائيل جزءاً من المَنْفَى.

أما في إسرائيل، فقد ظهر جيل جديد من الصابرا لا يفهم سيكولوجيا يهود المَنْفَى، وإن فهمها فهو لا يُكِّن لها احتراماً كبيراً. ويمثل هذا الانقسام بين يهود العالم ويهود إسرائيل من الصابرا وغيرهم مشكلةً ضخمةً تواجه الفكر الصهيوني. بل يبدو أن الولايات المتحدة بجاذبيتها تُهدِّد المستوطن الصهيوني ذاته، إذ أن أعداداً كبيرة من

المستوطنين، وضمن ذلك الصابرا، يهاجرون إلى الولايات المتحدة فيتركون الوطن إلى المَنْفَى!

وقد ظهر مصطلحان يلخصان هذا الوضع:

١ ـ المصطلح الأول هو «الخروج الثاني» أو «خروج صهيون». والخروج الأول «إجزوداس» بالإنجليزية: (exodus) هو، في العادة، الخروج من مصر إلى أرض كنعان، أي فلسطين والاستيلاء عليها والاستيطان فيها. أما مصطلح «الخروج الثاني»، فيُستخدَم للإشارة إلى هجرة المستوطنين الصهاينة من بلادهم واستيطانهم الولايات المتحدة، فهو خروج للتحرر من العبودية (في الوطن القومي المفترض) عن طريق الاستقرار في المنفى!، أي الولايات المتحدة، أرض الميعاد العلمانية. ويشبه الخروج الأول الخروج الثاني، مع الفارق أن الخروج الثاني يعد أهم من الأول إذ أنه خروج نهائي وأخير.

٢ ـ المصطلح الثاني هو «الدياسبورا الإسرائيلية» وهي عبارة تُستخدَم للإشارة إلى المستوطنين الصهاينة الذين ينزحون عن إسرائيل ويستوطنون خارجها، في الولايات المتحدة عادةً. وهذا المصطلح ينطوي على تَناقُض عميق. فكلمة «دياسبورا» تشير عادةً إلى اليهود الموجودين خارج فلسطين برغم إرادتهم، ولذا فهم «منفيون». ولكن أن تكون «الدياسبورا» إسرائيلية، أي مجموعة بشرية يهودية كانت تقطِن في أرض الميعاد ذاتها، في ظل الكومنولث اليهودي الثالث أي الدولة الصهيونية، وتقرر بكامل إرادتها أن تهاجر (بحثاً عن الرزق والحراك الاجتماعي غالباً)، فهذا أمر صعب، إذ كيف يمكن الحديث عن «دياسبورا» أو عن «مَنْفَى» إذا لم يكن هناك قسر؟ ويمكن أن نقول (لذلك) إن كلمة «دياسبورا» مُستخدَمة هنا بمعناها المحايد أي مجرد الانتشار.

والواقع أن «الدياسبورا الإسرائيلية» تتحدى نظامنا التصنيفي، فالمهاجرون الإسرائيليون ليسوا صهاينة استيطانيين بطبيعة الحال، إذ أنهم تخلَّوا عن المشروع الصهيوني. كما أنهم ليسوا بصهاينة توطينيين، إذ ليس من المُحتَمل أن يقوموا بتشجيع الآخرين على الاستيطان. ومجرد وجودهم في البلد الذهبي (جولدن مدينا)،

أي الولايات المتحدة، يقف دليلاً على عدم جاذبية الدولة الصهيونية. وهم يسببون كثيراً من الحرج ليهود الولايات المتحدة وللصهاينة التوطينيين حين يُطرَح هذا السؤال: هل من الواجب إغاثة هؤلاء اللاجئين باعتبارهم «يهوداً» أم يجب مقاطعتهم باعتبارهم مرتدين أو هابطين تركوا أرض الميعاد ونكصوا على أعقابهم؟

ويبلغ عدد أعضاء «الدياسبورا» الإسرائيلية في الولايات المتحدة حوالي ٥٠٠ ألف حسب التقديرات الرسمية. وحسب التقديرات غير الرسمية، يبلغ العدد ٧٥٠ ألفاً، ولكنه يبلغ مليوناً إن حسبنا أبناء المهاجرين. وقد أشارت إحدى الصحف الإسرائيلية إلى أن عدد سكان الدولة الصهيونية عند إنشائها في عام ١٩٤٨ لم يكن يتجاوز ٧٠٠ ألف، أي أقل من عدد المهاجرين منها، وهو ما يُفقدها كثيراً من الشرعية.

وينطلق الصهاينة من افتراض وحدة الشعب اليهودي وضرورة تجميع المنفيين وصَهْرهم ومَزْجهم في شخصية نمطية واحدة (برغم تَعدُّد خلفياتهم الثقافية والحضارية) حتى يُشْفَوا من كل أمراض المنفى. ولكن، كلما تم مَزْج أو صَهْر مجموعة من المهاجرين، تأتي مجموعة جديدة من المَنْفَى فيستعيد من انصهر كثيراً من السمات الحضارية التي كان قد فقدها إما من خلال الالتحام بالمهاجرين الجدد، إن كانوا من بني جلدتهم، أو من خلال مجابهتهم إن كانوا من تَجمُّع قومي آخر، أي أن تجميع المنفيين يتعارض بشكل حادّ مع مَزْجهم وصَهْرهم. وتظهر هذه المشكلة في موقف جماعات «السفارد» واليهود الشرقيين من المهاجرين «الإشكناز» واليهود الغربيين وخصوصاً السوفييت.

مركزية إسرائيل في حياة «الدياسبورا» وغزو الجماعات اليهودية وتصفيتها

يذهب الصهاينة إلى أن مركز الحياة اليهودية في العالم بأسره هو إسرائيل (فلسطين). ويعبرون عن موقفهم هذا من خلال مصطلح «مركزية إسرائيل في حياة الدياسبورا». ولهذه الرؤية جذور في الطبقة الحلولية في العقيدة اليهودية، إذ يحل الإله في الشعب والأرض ويربطهما برباط عضوي ويخلع عليهما القداسة ويضفي على «إرتس يسرائيل» محورية خاصة. وقد قام الصهاينة بعلمنة هذه العقيدة، فنادوا

بضرورة أن تصبح الدولة الصهيونية مركز الجماعات اليهودية في العالم، وأن تكون الدولة الصهيونية الملجأ الوحيد لليهود، وبأن تقوم وحدها بالدفاع عنهم، وأن تتحدث باسمهم، وقالوا إن الحروب التي يخوضها المستوطنون الصهاينة إنما تهدف إلى الدفاع عن كل يهود العالم. ويرى الصهاينة أن الدولة الصهيونية هي التي تساعد يهود العالم في الحرب ضد خطر الاندماج وفي الحفاظ على الهوية اليهودية، وأنها هي التي تضمن استمرار التراث اليهودي وتطوُّره، وتحسن صورة اليهود أمام الأغيار. فبدلاً من صورة اليهودي التاجر والمرابي والجبان تأكدت صورة اليهودي باعتباره المقاتل الشرس، بذلك يستعيد اليهودي احترامه لنفسه بعد أن فقده بسبب آلاف السنين من النفي. وتقوم المنظمة الصهيونية بإشاعة هذه الرؤية فتبيِّن مدى مشاركة الجماعات اليهودية في بناء إسرائيل ودعمها والالتفاف حولها، ومدى تَحمُّسهم أثناء الحروب الإسرائيلية المتتالية، وذلك حتى يشعروا بأنهم جزء من إسرائيل وحتى يتعمق لديهم الإحساس بازدواج الولاء.

وكانت فكرة مركزية إسرائيل، عند بعض الصهاينة الأوائل من دعاة الصهيونية السياسية، تعني ضرورة تَساقُط الأطراف تماماً (أي تصفية الدياسبورا). ولكن دعاة الصهيونية الإثنية، الدينية والعلمانية، يذهبون إلى أن مركزية إسرائيل هي مركزية ثقافية بالدرجة الأولى.

وقد ازداد مفهوم مركزية إسرائيل أهميةً بعد ظهور الصهيونية التوطينية التي تُسمَّى «صهيونية الدياسبورا». فبعد إحجام الجماهير اليهودية عن الهجرة إلى أرض الميعاد، أصبح الإيمان بمركزية إسرائيل عندها بديلاً للاستيطان الفعلي، فهو يُشبع الحنين اليهودي إلى صهيون دون أن تُترجَم هذه العاطفة إلى سلوك أو فعل. وقد أصبح تأكيد مركزية إسرائيل حجر الأساس الآن في البرنامج الصهيوني في الولايات المتحدة.

وتفترض مركزية إسرائيل هامشية أعضاء الجماعات، وضرورة تصفيتها، أو على الأقل تحويلهم إلى أداة تُستخدَم. وثمة مصطلح يبلور هذا التطور وهو «تصفية «الدياسبورا» واستغلالها» بالإنجليزية: (negation of the diaspora) والذي

يترجم حرفيا «بنفي الدياسبورا». والافتراض الكامن وراء هذه العبارة هو أن وجود الجماعات اليهودية في العالم هو وجود مؤقت، هامشي وعَرضي ومَرضي، يجب تصفيته، وأنه إن لم يتسن تصفيته يمكن على الأقل توظيفه في خدمة الدولة الصهيونية انطلاقاً من الإيمان بمركزية إسرائيل في حياة «الدياسبورا». وتفترض الصهيونية أن أعضاء الجماعات اليهودية لا يحيون حياة يهودية كاملة لأنهم يعيشون خارج وطنهم القومي، كما أنهم يعانون من شذوذ الشخصية وهامشية الحياة، إذ لا جذور لهم في الحضارات المختلفة لأنهم شعب عضوي لا تستطيع حضارة الآخر أن تعبِّر عن جوهره المتميِّز. والسبيل الوحيد إلى التعبير عن هذا الجوهر هو الوطن القومي والتربية القومية. فالصهيونية، بحسب تصوُّر «كلاتزكين»، هي «رفض الدياسبورا» لأنها «لا تستحق البقاء». وتُعد هذه النغمة الصهيونية من أكثر النغمات تكراراً. فقد وصف الحاخام «موردخاي بيرون»، كبير حاخامات الجيش الإسرائيلي، الشتات بأنه «لعنة إلى الأبد.. لعنة دائمة»، ولم يستثن من ذلك حتى العصور الذهبية المختلفة ليهود «الشتات». كما أشار «بن جوريون» إلى «الشتات» على أنه «غبار إنساني متناثر»، ووصفه «كلاتزكين» بأنه «دمار وانحلال وضعف أبدي».

وانطلاقاً من ذلك ينظر الصهاينة إلى موروثات أعضاء الجماعات على أنها بلا قيمة ولا تستحق الحفاظ عليها، بل يجب تصفيتها لأنها تجسِّد هامشية اليهود وشذوذهم وقيمهم غير القومية (غير العضوية) التي ينبغي التخلص منها.

وثمة صيغ صهيونية أقل حدة ترى أن الموروث الثقافي لأعضاء الجماعات قد تكون له أهمية، ولكنها أهمية ثانوية بالقياس إلى إنجازات اليهود الحضارية في فلسطين تحت حكم دولة مستقلة. وانطلاقاً من هذا، يمكن استغلال أعضاء الجماعات اليهودية بدلاً من تصفيتهم، ويمكن توظيفهم في خدمة الدولة الصهيونية بدلاً من نفيهم. بل إن المفكر الصهيوني العمالي «أهاردن ديفيد جوردون» اقترح أن تكون علاقة يهود العالم بالدولة الصهيونية مثل علاقة الدول الاستعمارية بالمستعمرات، أي علاقة يستفيد منها طرف واحد ويدفع الآخر الثمن. فالجماعات اليهودية، من هذا المنظور، هي مجرد وسيلة تُستخدم للوصول إلى الغاية الصهيونية، أو جسر يُستخدَم للعبور إلى أرض الميعاد، أو لبنة تُستخدَم في بناء الدولة الصهيونية.

وقد كانت الصيغة الأولى الجذرية (أي التصفية الكاملة) هي السائدة حتى عهد قريب. وفي إطار ذلك، كانت الدعوة إلى اللغة العبرية ورفض «اليديشية»، وفي نهاية الأمر القضاء عليها. كما تم التعاون مع النازيين وإبرام معاهدة «الهعفرا» معهم، ووُجِّهت الدعوة إلى يهود العالم للهجرة بأعداد كبيرة إلى المركز اليهودي. وقد تم بالفعل تصفية (نفي) أغلب الجماعات اليهودية في العالمين العربي والإسلامي، ولم يبق سوى جماعات يهودية صغيرة في أوربا وجماعة واحدة كبيرة في الولايات المتحدة. ورغم المحاولات الدائبة من الصهاينة لتصفية الجماعات اليهودية في الغرب، فإن إنجاز هذه العملية لم يكن ثمرة جهود الصهاينة وإنما كان في واقع الأمر نتيجة ظاهرة تاريخية عالمية واسعة هي الاستعمار الاستيطاني الغربي، إذ كانت كل العناصر اليهودية المهاجرة تتجه إلى الدول الاستيطانية الجديدة، وخصوصاً الولايات المتحدة، واتجهت قلة منهم إلى فلسطين التي تم الاستيطان فيها من خلال آليات الاستعمار الاستيطاني الغربي، ولم تكن الصهيونية أو اليهودية سوى الديباجة.

وقد ظلت الدعوة إلى نفي «الدياسبورا» واستغلالها قائمة حتى عام ١٩٤٨. ولكن بعد إنشاء الدولة وتزايد اعتمادها على الولايات المتحدة وعلى يهود العالم تخلَّى الصهاينة عن الصيغة المتطرفة وتم تبنِّي صيغة معدَّلة مقلَّصة، ومن ثم لم تعد الدولة الصهيونية تهدف إلى نفي الجماعات وتصفيتها وإنما تنظر إليها باعتبارها مصدر دعم مادي وسياسي ومعنوي، أي أنها قبلت ما نسميه «الصهيونية التوطينية». لهذا، تركز الآلة الصهيونية كل همها على جمع التبرعات. وقد زوَّد أعضاء الجماعات اليهودية الدولة الصهيونية بنحو ٢٥ بالمائة من كل مواردها المالية في السنين الأولى. ولكن، مع زيادة حجم الميزانية الإسرائيلية، ومع التضخم، لم يعد أعضاء الجماعات يزودونها إلا بنحو ٣ بالمائة من مواردها. كما أصبح جمع الأموال يسبب نوعاً من الجفاء تجاه الصهيونية ونوعاً من الضيق بالكيان الصهيوني. بل إن المنظمات الصهيونية في الخارج تحتفظ بقدر كبير من الأموال التي تجمعها لتمويل نشاطاتها هي. وبالإضافة على ذلك، بدأ أعضاء الجماعات يثيرون قضايا مثل كيفية إنفاق هذه التبرعات، فيصر كثير منهم على إنفاقها في الرفاه الاجتماعي وليس في الحرب، بينما

يرفض فريق منهم أن تُنفَق أية تبرعات على المُستوطَنات في الضفة الغربية. وقد طُرِحَت مؤخراً صيغة جديدة للتعاون بين الصهيونية وأعضاء الجماعات اليهودية، تشكل تراجعاً صهيونياً. فهذا المشروع يركز على القدرات المهنية والفكرية لأعضاء الجماعات انطلاقاً من القول بأن العقول هي رأسمال عصر العلم، تماماً كما كانت النقود رأسمال عصر الصناعة. لهذا، يهدف هذا المشروع إلى أن تكون إسرائيل أول المجتمعات في عصر الفضاء وأكثرها تركيباً من الناحية التكنولوجية والعلمية والثقافية، وتتحول بذلك إلى قوة عظمى صغيرة تُنتج التكنولوجيا وتُصدِّرها، فتحل مشكلة ميزان المدفوعات وترفع مستوى مواطنيها، وتسد الهوة الاجتماعية الإثنية داخل المجتمع الصهيوني، ثم تضمن في النهاية استمرار وجود الهوة الكيفية بينها وبين جيرانها.

طبقًا لهذا التصور، لن يُطلَب من أعضاء الجماعات اليهودية أن يهاجروا وإنما سيُطلَب منهم إقامة مشاريع ذات طابع كيفي متميِّز في إسرائيل. وسيكون بوسع المساهمين في هذه المشاريع قضاء أوقات أطول في إسرائيل والمساهمة بكفاءتهم العلمية والتكنولوجية دون أن يهاجروا بالفعل. كما سيكون بوسعهم أيضاً المساهمة في استيراد وتسويق السلع الإسرائيلية. بل يمكن أن يتحولوا إلى وكلاء يتقاضون عمولة كبيرة تُستخدم لتمويل المشاريع المختلفة. وحيث إن كل هذه النشاطات يمكن أن تتم من خلال البريد الإلكتروني، فإنه يطلق عليها «الدياسبورا الإلكترونية». وغني عن القول أن هذه مهمة يمكن أن يقوم بها أيضاً أي إنسان يطمع في تحقيق الربح، فهي لا تتصل بالضرورة بالهوية اليهودية أو بوحدة الشعب اليهودي كما لا تتصل بالعلاقة الخاصة بين «دياسبورا» يهودية في المنفى ومركز يهودي في فلسطين!

ومن المصطلحات الأخرى التي تستند إلى مفهوم مركزية إسرائيل مصطلح «غزو الدياسبورا» وهو مصطلح صهيوني يعني ضرورة الهيمنة الصهيونية على كل الجماعات اليهودية في العالم شاءت أم أبت. وبناءً على نصيحة «ماكس نورداو»، أعلن «هرتزل» في المؤتمر الصهيوني الثاني (١٨٩٨) ضرورة غزو الحركة الصهيونية للجماعات اليهودية. ولكن حينما أعلنت الحركة الصهيونية برنامجها بشأن الوطن القومي وتجميع اليهود، أي تهجيرهم، قُوبلت الدعوة بالرفض من جانب جميع

المنظمات اليهودية في العالم. ووجد الصهاينة أنفسهم معزولين في جزيرة صغيرة، وذلك على حد قول «وايزمان» أثناء محادثاته مع الحكومة الإنجليزية لإصدار وعد «بلفور»، أي أنهم وجدوا أنفسهم مفتقرين إلى قاعدة جماهيرية. ولحل هذا الوضع، تبنَّى الصهاينة إستراتيجية حل المشكلة من أعلى (أي من ناحية المصالح الإمبريالية) وليس من أسفل (من ناحية الجماهير اليهودية). ومعنى هذا أنهم قرَّروا غزو الجماعات من خلال القوى الاستعمارية العظمى، فقدموا أنفسهم منذ البداية باعتبار أن بإمكانهم لعب دور الوسيط بين القوى الاستعمارية من جهة واليهود من جهة أخرى، وذلك لتجنيدهم وتوطينهم في الموقع الجغرافي الذي يهم تلك القوى. وقد أخبر «هرتزل» القس «هشلر» (الذي كان يساعده في جهوده الصهيونية) بأنه لا يمكنه فرض شروطه على اليهود إلا إذا نال قسطاً من الشرعية من إحدى الدول العظمى حتى يَقبَله اليهود. وبالفعل، فحالما وافقت إنجلترا على المشروع الصهيوني (١٩١٧) اكتسبت الصهيونية شرعية هائلة أمام الجماهير اليهودية في الغرب فاضطرت إلى الاعتراف بها. وهذا ما حدث أيضاً في الولايات المتحدة حيث اتجه النظام الأمريكي اتجاهاً ممالئاً للصهيونية برغم معارضة اليهود، فاكتسبت المنظمة الصهيونية الشرعية التي تحتاج إليها وفرضت هيمنتها في نهاية الأمر على الجماعة اليهودية. ومن ثم، يصر الصهاينة على أن يُنظَر إلى المشروع الصهيوني في ضوء المصالح «الإمبريالية»، وكان القاضي الأمريكي اليهودي «برانديز» يؤكد لليهود أن صهيونية اليهودي الأمريكي لا تتعارض البتة مع أمريكيته. وبذلك حقَّقت الصهيونية أولى خطوات عملية غزو الجماعات. ويُلاحَظ أن ثمة تماثلاً بين الطريقة التي اتبعتها الحركة الصهيونية في غزو الجماعات اليهودية وطريقتها في غزو فلسطين، أي الاعتماد على القوى الاستعمارية الخارجية، وهو ما عبَّر عنه الزعيم الصهيوني «أهارون جوردون» بقوله: إن الأقليات في الخارج يجب أن تكون بمنزلة مستعمرات للوطن الأم.

وقد أخذت محاولات فرض مركزية إسرائيل أشكالاً مختلفة أكثر دهاء أو أكثر إرهابية (حسبما تمليه الظروف). فبعد عام ١٩٤٨، أعلنت الدولة الصهيونية نفسها دولة للشعب اليهودي بأسره، داخل حدودها وخارجها، بكل ما يُفهَم من هذا من مركزية. ويصدر المسئولون الصهيونيون والإسرائيليون من التصريحات ما يفترض

مركزية إسرائيل في حياة «الدياسبورا» وارتباطهما العضوي. فيصرح مندوب إسرائيل في هيئة الأمم بأن مستقبل يهود إسرائيل ويهود أمريكا لا ينفصلان. ويكتب «بن جوريون» عن «وجود رابطة لا تنفصم عراها بين دولة إسرائيل والشعب اليهودي... رابطة الحياة والموت... ووحدة المصير والغاية». بل يدعي «بن جوريون» أنه عندما يقول يهودي ليهودي آخر «حكومتنا» فإن ذلك يعني حكومة إسرائيل، وأن «عامة اليهود في مختلف الدول ينظرون إلى الشعب الإسرائيلي باعتبار أنه يقوم بتمثيلهم».

وتأخذ محاولات فرض مركزية إسرائيل شكلاً عنيفاً صريحاً كما حدث في العراق حينما زرع عملاء صهاينة متفجرات في المعبد اليهودي في بغداد حتى يفر يهود العراق إلى المركز الإسرائيلي. وقد حدث شيء مماثل عام ١٩٩٠ حينما نجح الصهاينة في إقناع الولايات المتحدة بأن توصد أبوابها دون المهاجرين اليهود السوفييت حتى يضطروا إلى الهجرة للمركز الإسرائيلي الذي اتضح انصرافهم عنه، وعدم إقبالهم عليه.

ولا تتوقف عملية غزو الجماعات على الهيمنة على الجماعات اليهودية نفسها، إذ أخذت الصهيونية (وهي عقيدة سياسية لا دينية) تَقرن نفسها باليهودية (وهي عقيدة سماوية) وتتوحد بها، كما تمت صهينة العقيدة اليهودية بشكل تام (هي في جوهرها عملية علمنة). وقد أُنجزت هذه العملية بكفاءة عالية جداً حتى أن معظم أعضاء الجماعات، وخصوصاً من الأجيال الجديدة، يتصوَّرون الآن أن الصهيونية هي اليهودية ولا فرق بينهما.

وفي الوقت الراهن يهيمن الجهاز الصهيوني على معظم المؤسسات اليهودية في العالم، إذ تغلغل في النشاط الخيري والتربوي وفي أوجه الحياة كافة. وتحاول الصهيونية قصارى جهدها أن تُوظِّف إمكانات أعضاء الجماعات لصالحها، مالية كانت أو علمية أو سياسية لتحوِّلهم إلى أداة لها.

وقد اختفي مصطلح غزو الجماعات اليهودية أو «الدياسبورا» تقريباً في الأدبيات الصهيونية مع أنه مفهوم كامن فيها، ويرجع هذا إلى عدة أسباب من بينها إذعان أعضاء الجماعات اليهودية واستبطانهم المصطلح الصهيوني بشكل شبه تام. كما

ظهر عقد صامت بين الدولة الصهيونية ويهود العالم تم بمقتضاه تقسيم العمل بين الصهيونية التوطينية أو صهيونية الخارج (صهيونية الدعم والضغط السياسي) والصهيونية الاستيطانية أو صهيونية الداخل (صهيونية الاستيطان والقتال). ولكن الأهم من هذا أن الاعتراف الغربي بالصهيونية دعم مركز الصهيونية بين يهود الغرب المندمجين، وبدأت المعارضة الصريحة للصهيونية تبدو وكأنها معارضة لسياسات الحرب العالمية الأولى التي اتبعتها الحكومات الغربية. والواقع أن الشرعية الاستعمارية التي اكتسبتها الصهيونية أدَّت إلى حسم قضية ازدواج الولاء بالنسبة لليهودي الغربي، وحينما يؤيد المواطن الأمريكي اليهودي الصهيونية، فهو إنما يساند المصالح الإستراتيجية لبلاده، ومن ثم فلا يوجد فرق كبير، سوى الفرق في الدرجة والشكل، بينه وبين المواطن الأمريكي غير اليهودي الذي يؤيد المشروع الصهيوني.

الفصل الثالث

الدولة الصهيونية ويهود العالم في الوقت الحاضر

بالرغم من عداء الصهيونية لليهود واليهودية الذي كان واضحاً في البداية، ثم توارى عن الأنظار دون أن يختفي، فثمة توتر واضح مستمر بين الدولة الصهيونية (والصهيونية الاستيطانية) وأعضاء الجماعات اليهودية والصهيونية التوطينية، وهو توتر يعبر عن نفسه من آونة لأخرى. فهناك قضايا كثيرة يثيرها يهود العالم من أهمها السؤال الخاص بيهودية الدولة اليهودية، وهل هي فعلاً دولة يهودية تعبّر عن الهوية اليهودية؟ أم أنها تعبّر عن هويتها الإسرائيلية العلمانية؟ وهل هي دولة تدافع عن مصالحهم، أم أنها دولة تدافع عن مصالحها دون أخذ مصالح يهود العالم في الحسبان؟!

وعادة ما تثار مثل هذه القضايا حين تتعاون الدولة الصهيونية مع إحدى الحكومات التي تأخذ موقفاً معادياً من أعضاء الجماعة اليهودية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تعاونت الدولة الصهيونية مع النظام العسكري السابق في الأرجنتين، حينما كان «شامير» رئيساً للوزراء، وقد ثبت أن هذا النظام المشهور بميوله النازية المعادية لليهود، كان يقوم بتعذيب معارضيه، واليهود منهم على وجه الخصوص، ومع هذا فقد استمر النظام الصهيوني في الحفاظ على علاقاته بالنظام العسكري في الأرجنتين. وكانت السفارة الإسرائيلية ترفض التدخل لصالح المعتقلين السياسيين اليهود. وبالرغم من أن أحد أهداف إقامة «الدولة اليهودية» هو توفير الأمن والحماية لليهود، فإن أعضاء الجماعات اليهودية يشعرون بأن أمنهم قد تزعزع بسبب الأحداث

في الشرق الأوسط، وأن الجو الذي يعيش فيه اليهود في عدة بلاد قد تحوّل من جو آمن إلى جو مشحون بالقلق. وفي الواقع، فإن كثيراً من المؤسسات اليهودية تحتاج الآن إلى حراسة مسلحة.

ويشير اليساريون اليهود في العالم إلى علاقات إسرائيل بالنظم العسكرية في أمريكا اللاتينية، فهي من أكبر موردي السلاح إليها، كما أن علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية مع نظام جنوب أفريقيا كان محل انتقادهم، إذ كيف يتأتى لدولة يهودية متمسكة بالقيم اليهودية أن تتحول إلى حليف لكل قوى القمع والإرهاب في العالم؟ ويضطر الليبراليون أيضا إلى الاحتفاظ بمسافة بينهم وبين الكيان الصهيوني حينما يقوم بعمليات وحشية تفوح رائحتها مثل صابرا وشاتيلا وقانا وحصار غزة وتجويع أهلها.

وقد لاحظ «هرب كاينون» (في مقاله الذي نشرته صحيفة **الجيروساليم بوست**، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠١) أن موقف يهود أمريكا من سياسة الولايات المتحدة الخارجية لا يتفق تماماً مع موقف إسرائيل، وأن ٨٥ بالمئة منهم يريدون أن تلعب الولايات المتحدة دوراً نشيطاً في الشرق الأوسط، و٧٥ بالمئة لا يمانعون في ذلك حتى لو أدى إلى مواجهة بينها وبين الدولة الصهيونية.

وقد انفجرت القضية بحدة مؤخراً، فقد سجل «لايزي لايبلر» (**جيروساليم بوست**، ١٩ نوفمبر ٢٠٠١) أقوال بعض قيادات الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة ممن يرون أن سياسات إسرائيل والولايات المتحدة ليست بالضرورة متماثلة، مما يعطي الحق لأعضاء الجماعة اليهودية فيها أن يتبنوا آراء في السياسة الخارجية مستقلة عن آراء إسرائيل.

وقد طالب الحاخام «إرفين كوهين» بتوسيع النقاش حول عدم التطابق بين المصالح الإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية. وعلق الليبرالي «ليونارد فاين» قائلاً بأنه «قد آن الأوان أن نبين أن السياسة الإسرائيلية تعرِّض أمن إسرائيل للخطر». وتؤكد كل هذه التصريحات شيئاً أساسياً وهو حق يهود العالم في اتخاذ موقف مستقل عن موقف إسرائيل.

وقد وصل هذا التيار إلى ذروته مع خطاب «إدجار برونفمان» أمام اجتماع المؤتمر اليهودي العالمي (الذي يضم ممثلين عن كل الجماعات اليهودية في العالم ويحاول أن يعبر عن وجهة نظرها). وقد عُقد الاجتماع في القدس في شهر أكتوبر ٢٠٠١، وفاجأ «برونفمان» الكثيرين بقوله إن الوجود الإسرائيلي في غزة خطأ، وأن المستوطنات التي لا يمكن حمايتها يجب تفكيكها، وأن على الإسرائيليين أن يفصلوا أنفسهم عن الفلسطينيين. كما ذهب «برونفمان» إلى القول إن القرارات في مثل هذه المسائل يجب ألا تتقرر في الكنيست بل من خلال الاستفتاء العام.

وقد لاحظ «لابير» أن «برونفمان» هو أول زعيم يهودي يستخدم منصة فائقة النفوذ كي ينتقد بصراحة حكومة إسرائيل في وقت تعيش فيه الدولة اليهودية حصارًا حقيقيًّا، وتتعرض لانتقادات من معظم دول العالم. ويرى الكاتب أنه إذا ما بدأ زعماء يهود الشتات (أي يهود العالم) يحذون حذو «برونفمان»، فإن هذا سيقوِّض أكثر فأكثر المجتمعات اليهودية المحطمة أصلاً، وأكثر من ذلك سيشجع الحكومات الأجنبية على تكثيف ضغوطها على إسرائيل.

ويختتم «لابير» مقاله بإعلانه رفض مثل هذا الموقف من يهود العالم، ويعبر عن استنكاره أسلوب هذا الزعيم اليهودي، الذي يوجه النقد لسياسات إسرائيل في أمور تتعلق بالحياة والموت. ثم يلخص الكاتب رأيه في عبارة دالة: «فلنقلها بوضوح وبصوت عال: في السياسة الخارجية وأمور الأمن لا يوجد تطابق بين إسرائيل والشتات (أي يهود العالم)». ويبدو أن الدولة الصهيونية تريد من يهود العالم أن يهاجروا إليها ويغدقوا عليها العطاء وأن يلتزموا الصمت تجاه سياساتها الإرهابية، مهما بلغ خللها.

العلاقة إذن بين يهود العالم والدولة الصهيونية ليست علاقة وئام ووفاق كما تدعي آلة الإعلام الصهيونية، فهناك كثير من التوترات والتفجرات، ومع هذا أعلن المتحدث باسم الوكالة اليهودية أنها ستشن «حملة هجرة» على دول مثل الولايات المتحدة وكندا، وذلك من خلال حملة إعلامية مناسبة لتذكير أعضاء الجماعات اليهودية بأن تحقيق الوجود اليهودي لا يمكن أن يتم على أكمل وجه إلا في إسرائيل،

وأن وجود إسرائيل مسألة مصيرية بالنسبة ليهود العالم. وأن العنصر السكاني يمثل مسألة مصيرية لوجود إسرائيل، ولذا فالهجرة ضرورية لتحقيق ذلك، ومن خلال الحملة يمكن تحويل الهجرة إلى قيمة يهودية مشتركة بين كافة التيارات الدينية (جيروساليم بوست، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠١)، أي أن المتحدثين باسم الوكالة اليهودية يخرجون المقولات الصهيونية التقليدية من الأدراج وينفضون عنها التراب والعناكب فيتحدثون عن الحفاظ على الهوية اليهودية ونفي «الدياسبورا» وبناء الوطن القومي، وهي مقولات أكل الزمان عليها وشرب، ولا تجد آذاناً صاغية من يهود العالم، كما أوضحنا آنفًا.

لكل هذا يمكن القول إن المتحدثين باسم الوكالة اليهودية يرددون المقولات الصهيونية القديمة بحكم وظيفتهم، رغم إدراكهم أن هذه المقولات لا علاقة لها بواقع يهود العالم، فهم أعضاء في بيروقراطية تحاول البقاء بأي ثمن (وأي بيروقراطية تحاول البقاء بأي ثمن) ومن هنا شعاراتهم وتصريحاتهم التي لا علاقة لها بواقع يهود العالم.

ويثير «أنشيل بابر» قضية هامة، في مقال بعنوان «قدرة الدولة على توفير الحماية ليهود الشتات محدودة» (هآرتس، ١٨ فبراير ٢٠٠٨) فيقول: «هيا بنا ننطلق من نقطة افتراضية تماماً بأن إسرائيل هي التي كانت وراء قتل ضابط العمليات في حزب الله عماد مغنية رغم نفيها لذلك. في مثل هذه الحالة يجب الافتراض بأن جلسة قد عقدت وربما سلسلة من الجلسات على أعلى المستويات وتم خلالها البحث في الأمور المترتبة على هذه العملية مع طرح الافتراض شبه المؤكد بأن حزب الله سينتقم وليس بالضرورة من خلال الهجمات على الأراضي الإسرائيلية، لا بل من خلال ضرب هدف إسرائيلي في العالم». بعد طرح هذه الافتراضية التي يصفها بالمستحيلة يقول الكاتب: «هل كانت إمكانية شن هجمة دموية على يهود الشتات ضمن الاعتبارات التي وقفت وراء قرار القيادة الإسرائيلية التي قررت تصفية مغنية؟ وهل كان من الواجب أن يكون هذا الاعتبار قائمًا؟»

ويبيّن الكاتب أن يهود العالم «سواء رغبوا أم لم يرغبوا محسوبون تلقائياً مع دولة

اليهود. وقد برهنت الهجمات على مبني الجالية اليهودية في «بوينس أيريس» في عام ١٩٩٤ والانفجارات في المعبد اليهودي في إسطنبول في السنوات الأخيرة على أن الشتات هو النقطة الأضعف لدولة إسرائيل».

ويخلص الكاتب إلى نتيجة مهمة فيقول: «نحن إذن أمام معضلة صعبة جداً: وقد أُقيمت إسرائيل قبل كل شيء حتى تكون مكاناً آمنًا وملجأ لكل يهودي كائناً من كان. وانطلاقًا من هذا يُفترض في العمليات التي ترمي إلى تحسين أمن إسرائيل أن تخدم أيضًا أمن اليهود الموجودين خارجها. إلا أن أولئك اليهود معرضون في نفس الوقت لخطر محدق جسيم يتمثل في العمليات الانتقامية التي تأتي رداً على عمليات إسرائيل. ففي انفجار مقر الجالية اليهودية في «بوينس ايريس» قُتل عدد من اليهود يفوق عدد من قُتلوا خلال الأحداث اللاسامية التي جرت منذئذ في أرجاء العالم. أفلا تلزم مثل هذه الحقائق رئيس الوزراء [الإسرائيلي] بأن يفكر قبل أن يعطي أوامره لتنفيذ عملية الاغتيال القادمة؟ أليس واجبنا الأخلاقي تجاه إخواننا في الشتات الذين ساعدونا بأموالهم ومساعيهم في بناء قوتنا العسكرية إن نأخذ هذه المسألة ضمن اعتباراتنا، أم أننا نعتقد أننا قد قمنا بسداد هذا الدين بمجرد إقامتنا لشاطئ الأمان لكل يهودي كائنا من كان؟ إن يهود العالم لسوء حظهم جزء من الحرب الطويلة بين إسرائيل وحزب الله وباقي التنظيمات الأخرى، ولكن من الصعب التيقن من كون مخاوفهم قد أخذت بالحسبان مع تنفيذ كل عملية هامة».

وقد كتب «شلومو أفنيري»، وهو عالم سياسة إسرائيلي مشهور ومستشار سابق لوزارة الخارجية، مقالاً بعنوان «اقتراحات ضم يهود «الشتات» لعملية صنع القرارات الحاسمة بالنسبة لدولة إسرائيل مسألة مرفوضة ومستحيلة التطبيق» (هآرتس، ١١ أكتوبر ٢٠٠٧) وقد كتب المقال رداً على مقال كتبه «يحزقيل درور» بعنوان «مسألة للشعب اليهودي» (هآرتس، ٩ أكتوبر ٢٠٠٧) يقترح فيه اشتراك ممثلي يهود العالم بصورة تدريجية ومدروسة في عملية صنع القرارات السياسية الحاسمة بالنسبة لإسرائيل، خصوصا ما يتعلق بقضية الحدود وإخلاء تجمعات سكانية ومستقبل القدس. وهو في هذا متسق تماماً مع المفهوم الصهيوني العنصري القائل بأن الدولة الصهيونية هي دولة يهودية أو دولة اليهود وأنها ليست

دولة لمواطنيها فقط وإنما للشعب اليهودي بأسره، ومن ثم يحق لأعضاء هذا الشعب، حتى لو كانوا خارج حدود الدولة الصهيونية، أن يشتركوا في عملية صنع القرار خاصة في المسائل الهامة. وهنا يثير «أفنيري» قضية في غاية الأهمية فيقول: إن اقتراح العلاّمة «درور» مختل من أساسه وغير قابل للتنفيذ. فيتساءل «من الذين سيتم إشراكهم بالضبط في العملية؟ ذلك لأنه ليست لدى يهود «الشتات» مؤسسات تمثيلية معتمدة. لنأخذ مثلاً الجالية الأكبر في أمريكا. لا يعرف أحد ما هو عدد يهود الولايات المتحدة الأمْريكية (التقديرات تتراوح بين ٤-٦ ملايين)، هناك عشرات إن لم نقل مئات من الهيئات والمنظمات اليهودية التي تتفاخر كل واحدة منها بعدد أعضائها والتي هي في بعض الأحيان مريبة وغريبة. من الذي سيكون من حقه أن يصوت؟ كل المنتظمين في هذه الهيئات التي لا توجد في أغلبها انتخابات ديمقراطية؟ وماذا عن مئات الآلاف من أبناء الزيجات المختلطة؟ من الذي سيحدد في الولايات المتحدة أو في أية دولة أخرى، ومن الذي يحق له أن يشارك في هذه الانتخابات ووفق أي معيار؟ ذلك لأنه من الواضح أن تشكيلات مثل الكونجرس اليهودي العالمي وعشرات المنظمات الأخرى لا تمثل إلا نفسها. من الواضح أننا أمام مهمة مستحيلة. من يعرف السياسة اليهودية الدولية يعرف أنها أسيرة بيد نشطاء سياسيين أو أصحاب رؤوس الأموال الذين ينجحون بفضل تبرعاتهم في الوصول إلى المناصب القيادية في هذه المنظمات أو غيرها. هل سيكون هؤلاء شركاء في العملية الديمقراطية الإسرائيلية؟» والملاحظ هنا أن «شلومو أفنيري» يشير إلى أمرين دون أن يسميهما، الأول هو عدم التجانس اليهودي، والثاني هو عدم اكتراث يهود العالم بالمنظمة الصهيونية ومن ثم بالدولة الصهيونية. ثم يطرح «أفنيري» مسألة أخرى لا يمكن تجاهلها، وهي أن منح حق الحسم في شؤون إسرائيل ليهود «الشتات» سيشجع الادعاءات بصدد الولاء المزدوج. لهذا السبب سترفض منظمات يهودية كثيرة، بما فيها تلك التي تؤيد إسرائيل، المساهمة في هذه العملية لان أعضاءها يرون بأنفسهم وعن حق مواطنين أوفياء لبلادهم. ومن خلال صفتهم هذه يمارسون حقهم في التأثير على حكوماتهم لتبني سياسة مؤيدة لإسرائيل.

في مقال بعنوان «الاتجاه هو «الدياسبورا والمنفى» نُشر في الطبعة الإلكترونية لمجلة جيروساليم ربورت. كوم (٢٥ فبراير ٢٠٠٢)، تشير الكاتبة «دارين جاميك» إلى مقال نُشر في صحيفة البوسطن جلوب الأمريكية بقلم كاتب يُدعى «تاي» (Tye) يقول فيه: «ثمة حقيقة يهودية إيجابية جديدة، وهي أن عشرات الجماعات اليهودية في العالم تمارس نهضة دينية وثقافية». ولكن ما هي هذه «النهضة"؟ يخبرنا الكاتب أن دعاء «العام القادم في أورشليم» قد أصبح صورة مجازية قديمة لا تصلح للعصر الحديث. فإسرائيل ـ حسبما يقول الكاتب ـ لم تعد الوطن القومي لليهود، بل هي مجرد وطن لليهود مثل أوطان كثيرة أخرى، يقيم فيها اليهود ولا ينوون مغادرتها. ولم يعد من الممكن تصور أن «الدياسبورا» محطة مؤقتة [كما يتصور الصهاينة] في الطريق إلى إسرائيل، فالاتجاه هو «الدياسبورا».

وقد نشرت وكالة «الجويش تليجرافيك إجنسي» في موقعها الإلكتروني (٩ يونيو ٢٠٠٧) النتائج التي وردت في تقرير نشر بعنوان «ما وراء الابتعاد: الشباب اليهودي واغترابهم عن إسرائيل». وقد أعد التقرير «ستيفن كوهين»، وهو عالم اجتماع يقوم بالتدريس في الجامعات اليهودية، و«آري كيلمان»، أستاذ الدراسات الأمريكية في جامعة كاليفورنيا. ويبيّن التقرير أن الأجيال الجديدة من اليهود تبتعد تدريجياً عن إسرائيل، وأن هذا الاتجاه قد بدأ في التزايد منذ عشرات الأجيال. فعلى سبيل المثال لوحظ أن حوالي ٤٨ بالمئة من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عامًا يرون أن تحطيم إسرائيل يعني خسارة شخصية لهم، في مقابل ٧٨ بالمئة ممن تزيد أعمارهم عن ٦٥ عامًا. كما أبدى حوالي ٥٤ بالمئة من أولئك الشباب ارتياحهم لفكرة «الدولة اليهودية»، بينما كانت النسبة في الشريحة العمرية الأكبر ٨١ بالمئة.

وقد كتب «إبراهام تيروش» مقالاً مهمًّا مدعّمًا بالإحصائيات بعنوان «تبدد قوة جذب إسرائيل ليهود المنفي: رؤيا الآخرة» (معاريف، ٢٨ فبراير ٢٠٠٨)، يشير فيه إلى خبرين يسببان قلقاً للمؤسسة الصهيونية، أولهما: أن يهود «الشتات» لا يهاجرون إلى إسرائيل، والثاني أن ما يسمى «الشعب اليهودي» يفقد أكثر فأكثر أجزاء واسعة فيه.

فحسب معطيات مكتب الإحصاء المركزي، وصل إلى إسرائيل ١٨,١٢٩ مهاجرًا فقط في عام ٢٠٠٧، وهو العدد الأدنى منذ العام ١٩٨٨. ويشير الكاتب من ناحية أخرى إلى دراسة أعدها مكتب رئيس الوزراء لتعزيز صلة يهود العالم مع إسرائيل، ولكنها ساقت عددًا من المعطيات المهمة، منها أن ٧٠ بالمئة من يهود الولايات المتحدة لم يذهبوا قط إلى إسرائيل ولا يعتزمون زيارتها، وأن ٥٠ بالمئة من يهود الولايات المتحدة متزوجون زواجا مختلطًا، وأن ٥٠ بالمئة من الشباب اليهودي هناك لا يهمهم إذا زالت إسرائيل عن الوجود.

ثم يستمر الكاتب في شرح هذا الوضع، وبدلاً من وضعه في إطار «التاريخ اليهودي» والتطلع اليهودي الأبدي «للعودة» إلى الوطن القومي أو أرض الميعاد وما شابه ذلك من ترهات، فإنه يتعامل مع هجرة أعضاء الجماعات اليهودية على أنها هجرة إنسانية عادية، يجب دراستها في إطار أسباب الطرد والجذب التي تخضع لها أية حجرة هجرة إنسانية أخرى، فيقول: «من الصعب على المرء أن يكون متفائلاً في موضوع الهجرة. فمن المسلمات التي لها إسناد تاريخي ثابت، أن معظم الهجرات إلى أرض إسرائيل، من نهاية القرن التاسع عشر، جاءت إلى هنا (أي فلسطين المحتلة) أساسًا بسبب دوافع سلبية في المنفى: مثل عمليات الاضطهاد، ومعاداة السامية، والحروب، والأوضاع الاقتصادية الصعبة، وليس بسبب قوة الجذب في إسرائيل. ولكن، حتى في حالات الضائقة والخطر هذه، لم يكن يهود العالم يوجهون خطاهم إلى بلاد صهيون وأورشليم، التي صلوا من أجلها طوال حياتهم زاعمين أن يتوقون إليها، إذا كان أغلبهم يفضلون الهجرة على بلدان أخرى.

ويرى الكاتب أن قوة الجذب لدى إسرائيل قد تآكلت، بل تبددت تمامًا، على مر السنين، وأن منابع الهجرة إليها قد نضبت. ففي عام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، لم يهاجر من الولايات المتحدة سوى نحو ٢٦٠٠ شخص، ولم يهاجر من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق في العام نفسه سوى ٦٦٠٠ شخص.

ويسوق الكاتب عدة أسباب لعزوف يهود العالم، وخاصة بلدان أوروبا الشرقية، عن الهجرة إلى إسرائيل، ومنها تحسن الأوضاع الاقتصادية في هذه البلدان، وضعف

صلات اليهود هناك بإسرائيل فضلاً عن أنشطة المحافل اليهودية التي تعمل على ترسيخ وجود الجماعات اليهودية في أوطانها بدلاً من تشجيعها على الهجرة. إلا أن السبب الأبرز، في رأي الكاتب، هو أن إسرائيل «تعتبر اليوم دولة يتسم العيش فيها بالخطر، كما أن استمرار وجودها موضع شك، وهي تخيف اليهود أكثر بكثير من النزعات المعادية للسامية في بلدانهم».

ويخلص الكاتب إلى نتيجة بالغة الأهمية، مؤداها أن حاجة إسرائيل إلى الخارج (الشتات أو المنفى في المصطلح الصهيوني) تفوق بكثير حاجة الخارج إليها، فيقول: «كانت إسرائيل منذ قيامها تنظر لنفسها باعتبارها الضمان لأمن وسلامة يهود «الشتات»، حيث تمثل ملاذًا لهم في أوقات الشدة. أما في الوقت الراهن، فقد انقلبت الأمور رأسًا على عقب. فكثير من اليهود في الولايات المتحدة يعتقدون... أن إسرائيل هي التي تحتاج إلى «الشتات» لا العكس. وليس هذا بغرض الحصول على الدعم السياسي والمالي والمعنوي فحسب، بل بغرض تأمين ملاذ إذا ما حلَّت بها كارثة... سيقول الساخرون إن تعزيز الجماعات اليهودية في «الشتات» يهدف إلى إنقاذنا بأكثر مما يهدف إلى انتقاد تلك الجماعات، فهي ملاذانا في يوم بارد [مقبل]. فمن دون يهود «الشتات» سنكون في وضع عسير».

وتنطوي هذه النتيجة على إدراك لأحد ملامح الأزمة الصهيونية العميقة، ألا وهو الطابع المؤقت لوجود دولة إسرائيل. فالنظر إلى الخارج كملاذ يعكس الإحساس بأن نهاية إسرائيل آتية لا ريب فيها وبأن من واجب سكان المستوطن الصهيوني أن يعدوا أنفسهم لهذه النهاية المحتومة بأن يبحثوا عن مكان آخر أكثر أمنًا واستقرارًا. ورغم هذه الإشارات المماثلة في كتابات أخرى، فلا يزال هذا الموضوع من الأمور المسكوت عنها في الخطاب السياسي الإسرائيلي.

الفصل الرابع
أزمة الصهيونية(*)

من المعروف أن المشروع الصهيوني قد حقق نجاحات كثيرة لا شك فيها، مثل احتلال الأرض الفلسطينية بالقوة وطرد أعداد كبيرة من الفلسطينيين من ديارهم ووضع الباقين منهم تحت قبضته الإدارية والعسكرية الحديدية. كما نجح المشروع الصهيوني في نقل كتلة بشرية ضخمة استوطنت في هذه البقعة، وأسست بنية تحتية زراعية صناعية عسكرية، وانتصرت في عدة حروب ضد جيوش الدول العربية. ويحصل المشروع الصهيوني على الدعم غير المشروط من التشكيل الحضاري والسياسي الغربي، وبخاصة من الولايات المتحدة، التي تقف في الوقت الحاضر على رأس هذا التشكيل.

ولكن رغم كل هذه الإنجازات المهمة، التي لا يمكن التهوين من شأنها، يردد أصحاب المشروع الصهيوني أنفسهم القول بأن مشروعهم يواجه أزمة حقيقية، حتى أن عبارة «أزمة الصهيونية» أصبحت مصطلحاً أساسياً في الخطاب السياسي، ولا تخلو صحيفة إسرائيلية من عبارات مثل «صهيونية بدون روح صهيونية» و«انحسار الصهيونية». وتُناقَش الأزمة الصهيونية تحت مسميات مختلفة بشكل شبه مستمر في المؤتمرات الصهيونية الواحد تلو الآخر منذ بداية الحركة الصهيونية (كما بيّنا في فصل سابق عن «المؤتمرات الصهيونية»).

(*) سوف تناقش «أزمة الصهيونية» بمزيد من التفصيل في كتاب آخر بعنوان **أزمة الصهيونية ونهاية إسرائيل**.

وقد أدَّت الأزمة إلى انفراط العقد الاجتماعي الصهيوني أو على الأقل تآكله. وقد ترجم هذا التآكل نفسه إلى عدم اكتراث بالمشروع الصهيوني، وهو الأمر الذي ترجم نفسه بدوره إلى عدم الإيمان بالقيم الصهيونية «الريادية» المبنية على التقشف وتأجيل الإشباع. وبدلاً من ذلك، ظهر السعار الاستهلاكي والنزوع نحو الأمركة والعولمة والخصخصة، وهي حالة لا تصيب الصهاينة وحدهم وإنما تصيب أيَّ مجتمع يفتقر إلى الاتجاه ولا يحل مشكلة المعنى. ولكن رغم كل هذا التآكل يظل هناك إجماع صهيوني لم يتآكل وهو رفض الاعتراف بالفلسطينيين وحقهم في هذه الأرض التي تم اغتصابها، وحتمية الاعتماد على دولة إمبريالية راعية، تضمن بقاء الدولة الصهيونية واستمرارها وتدعمها ماليًّا وسياسيًّا وعسكريًّا.

وأزمة الصهيونية ظاهرة لها أبعادها الخاصة والفريدة التي تتطلب التعريف الدقيق والتكشف الدائم لهم، فهذا أمر هام وحيوي في معركتنا مع العدو. ولكن دأب الكثير من الباحثين على الحديث عن «أزمة الصهيونية»، بشكل مطلق، بل وبدأ يلمح البعض منهم إلى أن هذه الأزمة ستؤدي إلي «انهيار العدو الصهيوني من الداخل»، لو ترك وشأنه، وكأنه يمكن للعدو أن يختفي هكذا، بدون تدخل منا. وفي هذا خلط بين الأزمة والانهيار ودعوة مقنعة للسلبية والاستسلام.

ولذا لابد أن أؤكد أنه بوسع المجتمعات الإنسانية أن تعيش في حالة أزمة مستمرة لعشرات السنين دون أن «تنهار من الداخل»، إن لم تُوجَّه لها ضربة من الخارج. والتجمع الصهيوني ليس استثناءً من هذه القاعدة، وخصوصاً أن كميات المساعدات التي تصب فيه من الولايات المتحدة تزيد عن ثمانية مليارات دولار لمجموع عدد السكان الذي يبلغ عددهم حوالي خمسة ملايين، الأمر الذي يجعل التجمُّع الإسرائيلي (الاستيطاني الوظيفي) من أكثر المجتمعات تلقياً للمساعدات الخارجية بالنسبة لعدد السكان. فالتجمُّع الصهيوني لا يحوي مكونات بقائه واستمراره داخله، بل هو يستمدها من دولة عظمى تكفله وترعاه. (كما أنه يستمدها من الغياب العربي، وعدم دعم النظم العربية الحاكمة للمقاومة الفلسطينية).

نعم لابد من أن نتعرف على أبعاد الأزمة الصهيونية ومنحناها الخاص، ولكن لابد

أيضا من التأكيد على أنه يجب عدم الخلط بين الأزمة والانهيار، ويجب أن ندرك تماما أنه لن يتم تحرير فلسطين ولن يُقدر لعدونا «الانهيار» إلا من خلال تحركنا نحن، أي من خلال جهادنا واجتهادنا.

أزمة الصهيونية: تعريف

نستخدم مصطلح «أزمة الصهيونية» للإشارة إلى المشاكل التي تواجهها الصهيونية كعقيدة تستند إليها الدولة الصهيونية، وتدَّعي لنفسها الشرعية على أساسها، وتؤسس علاقتها بيهود العالم والعالم الغربي من خلالها. كما نستخدم عبارة «الأزمة البنيوية للصهيونية» للإشارة إلى طبيعة الأزمة الصهيونية وهي أزمة لصيقة ببنية الصهيونية نفسها. فالمواجهة مع السكان الأصليين ليست كما يظن البعض مسألة عرضية، وإنما هي نتيجة حتمية وملازمة لتحقق المشروع الصهيوني على الأرض الفلسطينية.

وأزمة الصهيونية، رغم بنيويتها، تزداد حدة وانفراجاً حسب الظروف التاريخية. ونحن نذهب إلى أن الأزمة تفاقمت بعد «انتصار» ١٩٦٧ وهو ما حوَّله من انتصار في الزمان إلى مجرد انتشار في المكان. ولأن طبيعة الأزمة بنيوية فلا يمكن حلها إلا عن طريق تغيير البنية نفسها، أي العلاقات التي تأسَّست في الواقع.

تعود الأزمة الصهيونية إلى عدة أسباب بنيوية تنصرف إلى صميم المشروع الصهيوني الاستيطاني الإحلالي. ولكن ثمة سمات تتسم بها بنية الأيديولوجية الصهيونية نفسها ساعدت على تفاقم الأزمة نذكر منها ما يلي:

١ ـ ثمة مسافة بين أقوال أي إنسان وأفعاله، فالقول الإنساني بطبيعته لا يتفق تماماً ولا يتطابق مع الفعل الإنساني. ولكن في حالة القول الصهيوني نجد أن المسافة التي تفصله عن الواقع شاسعة حتى يصبح القول كله (أحياناً) ديباجة لا علاقة لها بأي واقع، فهي تهدف أولاً وأخيراً إلى التبرير والتسويغ. ويعود هذا إلى أن الصهيونية لم تنبع من واقع أعضاء الجماعات اليهودية في العالم وإنما هي صيغة أساسية توصلت لها الحضارة الغربية في عصر نهضتها وبداية تجربتها

الاستعمارية الاستيطانية للتعامل مع الجماعات اليهودية ففرضتها عليها ثم تبنتها هذه الجماعات، أي أن حالة التبعية أو الذيلية الصهيونية للعالم الغربي ليست مسألة تنصرف إلى أمور السياسة والاقتصاد وإنما إلى بنية الأيديولوجية نفسها وأصولها الحضارية والفكرية.

٢ ـ لكل هذا نجد أن الفكر الصهيوني فكر اختزالي يتجاهل معطيات الواقع سواء أكان الأمر يتعلق بواقع أعضاء الجماعات اليهودية في العالم أم واقع الفلسطينيين العرب. وتتضح هذه الاختزالية في إنكار التاريخ والتفكير في وضع نهاية له: تواريخ أعضاء الجماعات اليهودية والتاريخ العربي في فلسطين. كما يتضح في إنكار الجغرافيا. ففلسطين تصبح إسرائيل، وهي بلد لا حدود لها، إذ أن حدودها توجد داخل مفهوم «إرتس يسرائيل» بمعناه الديني.

٣ ـ قامت الحضارة الغربية بنقل بعض أعضاء هذه الجماعات ككتلة بشرية مستقلة تُوطَّن في وسط العالم العربي عن طريق القوة العسكرية، فهي صيغة لا علاقة لها بالواقع العربي الذي زُرعت فيه.

٤ ـ لكل هذا نجد أن العقيدة الصهيونية أيديولوجية فاشية، نسق عضوي مغلق يخلع القداسة على الأرض (أرض الميعاد) والشعب (الشعب المختار) وينكر الآخر (الصراع مع الأغيار والعقلية الجيتوية). ومثل هذه الأيديولوجيات تُكْسب حاملها قوة ومناعة وصلابة، ولكنها في الوقت نفسه تتسم بالجمود والانغلاق. ومن ثم فكثير من التناقضات الكامنة داخل الأيديولوجية أو في واقعها حينما تتبدى في الواقع، تظهر بشكل عنيف إن لم يكن فجائياً.

٥ ـ حدثت داخل الدولة الصهيونية وخارجها تطورات عميقة من أهمها ظهور النظام العالمي الجديد وتصاعُد معدلات العلمنة بين يهود العالم وتبنِّي المعسكر العربي خطاباً «برجماتياً» بل انكماش المطالب العربية. ويستمر التجمُّع الصهيوني ونخبته الحاكمة في استخدام نفس الخطاب الصهيوني القديم ويدركون العالم من خلال المقولات القديمة للثقافة السياسية الصهيونية. وهو وضع يهدد بتصعيد الأزمة.

٦ ـ تستند الأيديولوجية الصهيونية إلى فكرة الهوية وإلى تعريف عضوي ضيق لهما، ولذا فإن أية تحديات لهذه الفكرة تسبب شرخاً عميقاً في المجتمع.

٧ ـ ثمة تناقضات عديدة داخل القول الصهيوني نفسه، فالتناقض ليس بين القول والفعل وحسب وإنما بين قول صهيوني وآخر، فدعاة القول الصهيوني لم يتفقوا فيما بينهم على الحد الأدنى فيما يتصل بكثير من القضايا النظرية الأساسية (حدود الدولة - الهوية اليهودية - موقفهم من يهود العالم) وإنما اتفقوا على الحد الأدنى من الفعل وحسب (نقل بعض يهود العالم إلى فلسطين وتوظيفهم داخل إطار الدولة الوظيفية).

وقد ساهمت كل هذه السمات البنيوية على مستوى الأيديولوجية في تفاقم الأزمة، إلا أن السبب الأساسي لها يظل أنه حين وُضعت هذه العقيدة الصهيونية موضع التنفيذ أفرزت الكثير من المشاكل بعضها خاص بالمستوطن الصهيوني ويهود العالم، والبعض الآخر خاص بالفلسطينيين (فيما نسميه «المسألة الفلسطينية»). وحسب تصوُّرنا لا يوجد حل داخل إطار الأمر الواقع الصهيوني لأيٍّ من هذه المشاكل. وقد تفرز الصهيونية حلولاً يمينية صلبة (الصهيونية الحلولية العضوية) أو يسارية سائلة (صهيونية عصر ما بعد الحداثة)، ولكنها حلول لا تتوجَّه إلى جذور المشكلة.

وأزمة الصهيونية متشابكة تتداخل فيها الأسباب بعضها مع بعض وكذلك الأسباب والنتائج والأيديولوجية والواقع. ومع هذا لضرورات تحليلية سنقسِّم أوجه هذه الأزمة إلى خمسة أقسام نتناول كلاً منها على حدة:

١ ـ إشكالية الديني والعلماني.
٢ ـ أزمة الهوية.
٣ ـ الأزمة السكانية والاستيطانية.
٤ ـ أزمة القوة العسكرية.
٥ ـ تفكُّك الأيديولوجية الصهيونية من خلال تصاعُد النزعات الاستهلاكية (والعلمنة والأمركة والعولمة والخصخصة).

تَصدُر الحركة الصهيونية عن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة بعد تهويدها، أي إدخال ديباجات يهودية عليها، واتفق الجميع على أن تكون الدولة الصهيونية «دولة يهودية». ولكن مضمون كلمة «يهودية» كان يختلف من تيار صهيوني لآخر، فهرتزل كان يتحدث عن دولة علمانية لليهود، بينما تحدث الحاخام إسحق كوك عن دولة يهودية تعبر عن حلول الإله في الشعب وامتلائه بالقداسة. ورغم اختلاف الديباجات فإن العلمانية الشاملة سيطرت على الدولة الصهيونية، شأنها في هذا شأن معظم البلاد الصناعية المتقدمة.

ويُلاحَظ، أنه من السهل في إسرائيل على اليهودي تأدية شعائر دينه إذ أن إيقاع الحياة وقوانين الدولة تساعده على ذلك. ومع هذا، ففي استطلاع للرأي أُجري عام ١٩٧٥، وصف ٥٥ بالمئة أنفسهم بأنهم «متدينون جداً» أو «متدينون» فحسب، ووصف ٤٥ بالمئة أنفسهم بأنهم ليسوا متدينين على الإطلاق. ولكن حين طُبِّقت على المتدينين ستة معايير للتدين، مثل عدم قيادة السيارة يوم السبت والذهاب إلى المعبد، ظهر أن ١٥ بالمئة منهم فقط هم المتدينون حسب المعايير الستة وتم تصنيف ١٥ بالمئة من هؤلاء على أنهم يقيمون الشعائر بشكل عام، مع ملاحظة أن هذه هي رؤيتهم لأنفسهم حيث لم يُختبر قولهم. ووصف ٤٠ بالمئة أنفسهم بأنهم تقليديون أو محافظون، في حين صرح ٣٠ بالمئة بأنهم ليسوا متدينين على الإطلاق. وتنبغي الإشارة إلى أن الأغلبية العظمى من الإسرائيليين صرحوا بأنه لا مانع لديهم من الذهاب إلى السينما وركوب المواصلات يوم السبت، الأمر الذي يتنافى مع الشريعة. ومع هذا، قال ٧٠ بالمئة إنهم يوقدون الشموع في منازلهم في ذلك اليوم، وهو ما يعني أنهم اختاروا من الشعائر ما يتناسب مع الحياة العلمانية، إذ أن إيقاد الشموع عمل رومانسي لطيف لا يكلِّف كثيراً ولا يشكل قيداً على الحرية أو على الذات ولا يتطلب أية تضحية، وإلى جانب ذلك فهو ذو قيمة رمزية ترفع معنويات الشخص الذي يؤدي هذا الطقس. ومن الممكن بطبيعة الحال افتراض أن عدداً كبيراً من هؤلاء يوقد الشموع لأسباب إثنية لا علاقة لها بالدين.

وفيما يتصل بالطعام الشرعي، صرح ٧٠ بالمئة بأن تناول الطعام الشرعي أمر مهم ولكنه ليس أمراً ضرورياً أو مفروضاً. وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٥٦ بالمئة في استطلاع أُجري عام ١٩٨٨. ويُقال إن نصف اللحم المُستهلَك في إسرائيل لحم خنزير (الذي يشيرون إليه باللحم الأبيض).

وفيما يتعلق بالذهاب إلى المعبد، نجد أنه أصبح عادة سنوية لا أسبوعية أو يومية، تماماً كما هو الحال بين يهود الولايات المتحدة. ومن الضروري التأكيد على أن الذهاب إلى المعبد في العيد لا يكون بالضرورة تعبيراً عن توجُّه ديني بل قد يكون على العكس تعبيراً عن تزايد العلمنة، إذ أن المعبد يصبح تعبيراً عن التمسك بالهوية الإثنية.

وقد أدَّى تزايد معدلات العلمنة في المجتمع الإسرائيلي إلى انتشار الإباحية. ولم تَعُد تل أبيب وحدها مركزاً للإباحية، بل وصلت الإباحية إلى القدس أيضاً حيث توجد محلات لبيع المواد الإباحية على بعد خطوات من حائط المبكى، كما يتزايد بشكل ملحوظ خرق شعائر الدين اليهودي. ويُقال إن المجتمع الإسرائيلي أصبح من أهم مصادر البغايا في العالم، وأن لغة القوادين في «أمستردام» هي العبرية.

وقد أدَّى كل هذا إلى الاصطدام بين العناصر الدينية والعناصر اللادينية. وهذا يعني أن العقيدة اليهودية أصبحت من أهم مصادر الشقاق والتوتر بين اليهود، سواء بين أعضاء التجمُّع الصهيوني في إسرائيل أو بين أعضاء الجماعات اليهودية في العالم. وتتزايد التناقضات حدة مع تزايد معدلات العلمنة بينهم.

ورؤية الصراع في إسرائيل على أنه صراع بين المتدينين والعلمانيين هو شكل من أشكال التطبيع المعرفي. فالكيان الصهيوني كيان له خصوصيته وقوانينه، فمعظم المتدينين فيه ليسوا متدينين بالمعنى المألوف، ومعظم العلمانيين ليسوا «علمانيين» أيضاً بالمعنى المألوف للكلمة (فهم ليسوا علمانيين جزئيين وإنما هم علمانيون شاملون بدرجة متطرفة).

وقد نشأ تحالف أو تفاهم بين فريق من الصهاينة العلمانيين والصهاينة المتدينين يستند أساسا إلى ما يُسمى «الوضع الراهن»، وهي عبارة تُستخدَم للإشارة للأمر

الواقع الديني بين المستوطنين الصهاينة إبَّان حكم الانتداب. فعلى سبيل المثال، تتوقف المواصلات العامة يوم السبت، ولكن يمكن استخدام السيارات الخاصة أو التاكسيات، وتُغلَق الشوارع في الأحياء التي تقطنها أغلبية متدينة وتُترَك مفتوحة في الأحياء الأخرى. أما في مجال الزواج والطلاق فقد وضعت الصلاحيات المطلقة في يد مؤسسة القضاء الحاخامي التي يسيطر عليها المتدينون (وهو استمرار لنظام الملة العثماني والذي أبقت عليه سلطات الانتداب). وقد تم الاعتراف بالتعليم الديني المستقل، وهو ما يعني أن الدولة عليها أن تموِّله (وقد أصبح فيما بعد هو العمود الفقري لتطور التطرف الصهيوني ذي الديباجات الدينية). ولا تُعرَض أفلام سينمائية ابتداءً من يوم الجمعة مساءً، وإن كان يُصرَّح بلعب كرة القدم يوم السبت (على أن تُباع التذاكر في اليوم السابق). وقد أرسل «بن جوريون» عام ١٩٤٧ (باعتباره رئيس الوكالة اليهودية) خطاباً إلى زعماء «أجودات إسرائيل» وعد فيه بالحفاظ على «الوضع الراهن».

ويستند العقد الاجتماعي الصهيوني إلى قبول «الوضع الراهن» باعتباره الإطار المرجعي لكل العناصر التي تقبل المشروع الصهيوني (ولذا تُرفق اتفاقية الوضع الراهن بكل اتفاق ائتلافي منذ عام ١٩٥٥). ويمكن أن ينصرف التفاهم العملي إلى التفاصيل والفروع ولكنه غير قادر على حل المشاكل المبدئية، ولذا فالعقد الاجتماعي الذي يستند إليه المجتمع الصهيوني عقد واه جداً مهدد بالتمزق دائماً وفي أية لحظة. وقد أشرنا إلى أن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة تفترض أن اليهود شعب عضوي منبوذ ونافع يمكن توظيفه خارج أوربا لصالحها داخل إطار الدولة الوظيفية. وقد وُلدت الصهيونية على يد صهاينة غير يهود لا يكترثون باليهود وينظرون إليهم من الخارج باعتبارهم مادة استيطانية. ثم انضم إليهم صهاينة يهود يشاركونهم عدم الاكتراث هذا. ثم ظهر دعاة الصهيونية الإثنية العلمانية الذين هوَّدوا الصيغة عن طريق إدخال مصطلحات الحلولية اليهودية العضوية على الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة، ونادوا بالقومية اليهودية. لكن القومية، بالنسبة إليهم، تستند في نهاية الأمر إلى قراءة صهيونية لما يسمونه «التاريخ اليهودي» تثبت وجود شعب يهودي متميِّز مستقل. ولا تُعدُّ كُتب اليهود المقدَّسة من هذا المنظور سوى

جزء من «فولكلور» هذا الشعب وتاريخه. ولذا، فإن القومية اليهودية قومية مقدَّسة، ولكنها مختلفة عن الدين اليهودي ومستقلة عنه، بل معادية له أحياناً. ثم كان هناك الجيب الصغير من الصهاينة الإثنيين الدينيين، وقد افترض هؤلاء منذ البداية أن الدين هو القومية وأن القومية هي الدين. وهكذا، فبدلاً من القومية بلا دين على طريقة «هرتزل» (والغرب عامة بعد عصر الإعتاق والاستنارة)، أو القومية بدلاً من الدين على طريقة «آحاد هعام» (والقومية العضوية الألمانية السلافية)، نصل إلى القومية كدين والدين كقومية على طريقة الشرق الأدنى القديم (الحلولية الوثنية). وقد هاجم الحاخام «كوك» صاحب الفكر الصهيوني الحلولي من سماهم «الانشطاريين»، أي الذين يفصلون الدين عن القومية والقومية عن الدين.

وقد حاولت اليهودية الحاخامية محاصرة النزعة المشيحانية الحلولية بأن جعلت العودة منوطة بالأمر الإلهي، فكأنها استعادت شيئاً من الثنائية التوحيدية بدلاً من الواحدية الحلولية. ولكن الصهيونية الإثنية الدينية حطمت السدود الحاخامية الأرثوذكسية وبعثت النزعة الحلولية. ورغم أن مارتن بوبر يُعَد من أتباع الصهيونية الإثنية العلمانية، فإن مصطلحه الصهيوني ديني صوفي حلولي عضوي إلى أقصى درجة، إذ يلغي الازدواجيات والحدود ويؤكد أن إسرائيل شعب وأن القومي والمقدَّس يتداخلان في حالته تداخلاً تاماً. ولقد تلقَّى إسرائيل الشعب وحياً دينياً في سيناء، ولكن روح هذا الدين هي روح قوميته. ولا يختلف الوحي الذي تلقاه موسى من الرب عن الروح القومية للشعب. وهكذا يذوب الشعب في الإله ليكوِّنا كلاً واحداً غير متمايز، فلقد حل المطلق في النسبي حلولاً كاملاً، كما ابتلع النسبي المطلق ابتلاعاً كاملاً، ولذلك فإن في وسع اليهودي أن يعي الإله بأن يعي نفسه، أو كما قال الحاخام «كوك»: «إن روح إسرائيل وروح الإله هما شيء واحد».

وقد تعايش التياران جنباً إلى جنب: التيار الحلولي الديني (القومية كدين والدين كقومية)، والتيار الحلولي العلماني (القومية كدين)، وتقبلا سياسة الوضع الراهن، وكان من الممكن أن يستمر التياران في التعايش إلى ما لا نهاية، فالخطاب الصهيوني المراوغ كان كفيلاً بذلك. ولكن قبول «الوضع الراهن» كان مجرد تفاهم عملي، ولم

يكن مبدئياً بأيٍّ شكل من الأشكال تتحكم فيه توازنات القوى بين الفريقين الديني والعلماني واللاديني.

وقد ظل «الوضع الراهن» قائماً لمدة سنوات طويلة، ودخلت الأحزاب الدينية كل الائتلافات الوزارية التي حكمت إسرائيل، وقنعت بدور التابع الذي يقنع بقطعة من الكعكة. ولكن مع تزايد علمنة المجتمع الصهيوني وعلمنة يهود العالم وتصاعد الخطاب الديني وزيادة عدد الصهاينة من دعاة الديباجات الدينية وظهور مشكلة اجراءات اليهود زادت حدة الاستقطاب في المجتمع الصهيوني بين الدينيين والعلمانيين.

أزمة الصهيونية الإثنية العلمانية وتصاعد الديباجات الدينية

رغم تزايد معدلات العلمنة في المجتمع الإسرائيلي ورغم اهتزاز الوضع الراهن، يُلاحظ تَصاعُد الديباجات الدينية في إسرائيل. ولتفسير هذه الظاهرة يمكن أن نشير إلى ما قاله «هارولد فيش» أستاذ الأدب الإنجليزي، وأحد أهم منظري الصهيوني الإثنية الدينية الجديدة، والذي هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٥٨، حيث درس في جامعة «بار إيلان» وأسَّس معهد اليهودية والفكر الحديث:

١ ـ يرى «هارولد فيش» أن من أهم التحولات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي تآكل المؤسسات المختلفة التي يُقال لها «اشتراكية» والتي كانت تهيمن على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إسرائيل. فالكيبوتسات نفسها انكمش حجمها بالنسبة إلى الاقتصاد القومي وتحولت عن الزراعة إلى الصناعة واستخدمت العمالة العربية، وتحوَّل أعضاء «الكيبوتس» أنفسهم إلى ما يشبه المديرين ورجال الأعمال. كما أن الطبيعة الاستعمارية للدولة الصهيونية، وتحالفها مع «الإمبريالية» الغربية ونظام جنوب أفريقيا العنصري، زادا وضوحاً وذيوعاً. وقد أدَّى هذا إلى تآكل الديباجة الاشتراكية، إذ أصبحت فارغة من المعنى يتمسك بها «الإشكناز» وأولادهم وهم يتمتعون بمستويات معيشية عالية داخل الكيبوتسات الاشتراكية التي يتم تمويلها من الولايات المتحدة والتي كانت تصدِّر منتجاتها إلى جنوب أفريقيا!

٢ ـ مما زاد عملية التآكل، وصول يهود البلاد العربية الذين لم تحقق لهم الصهيونية العمالية مستوى معيشياً مرتفعاً بقدر ما سلبتهم هويتهم الحضارية ودفعت بهم إلى أدنى درجات السلم الاجتماعي (فوق العرب مباشرةً!).

٣ ـ ثم جاء اليهود السوفييت الهاربون من النظام الاشتراكي، الباحثون عن النعيم الاستهلاكي، الذين لم يكونوا على أدنى استعداد لأن يمضوا في اللعبة الصهيونية الاشتراكية.

٤ ـ كان المعسكر العمالي اللاديني هو المعسكر المهيمن على المشروع الصهيوني منذ العشرينيات، إذ كانت مؤسساته القوية الضخمة (الهستدروت والكيبوتس) هي المهيمنة. ولكن هزيمة ١٩٧٣ أفقدته كثيراً من شرعيته، وأصبح بإمكان معسكر الليكود (الصهيونية ذات الديباجة اليمينية) أن يطرح نفسه كبديل، ثم نجح بالفعل في الوصول إلى الحكم عام ١٩٧٧. ورغم أن زعماء «الليكود» هم أنفسهم لا دينيون، فقد زادوا جرعة الاعتذاريات الدينية الصهيونية حتى يمكنهم اجتذاب اليهود «السفارد» واليهود العرب الذين لا يزال الدين يلعب دوراً كبيراً في حياتهم.

٥ ـ أصبح المجتمع الصهيوني مجتمعاً متسيباً من الناحية الأخلاقية، ويعود هذا بغير شك إلى أنه مجتمع مستوطنين مهاجرين. ومثل هذه المجتمعات تتسم بالتفكك والتسيب الخلقي لأسباب كثيرة ليس هنا مجال حصرها. ولعل اعتماد المجتمع الإسرائيلي على السياحة (وفي تصوري أن السائح، باعتباره شخصاً مُقتلَعاً باحثاً عن المتعة العابرة لقاء أجر، قد يكون عنصرًا مدمرًا من الناحية الأخلاقية والاجتماعية) ساهم هو الآخر في زيادة التفكك والتسيب. ثم كان للسياسات الاقتصادية التي تبناها «الليكود» في أوائل الثمانينيات (كجزء من حملته الانتخابية) والتي تشبه من بعض الوجوه سياسات الانفتاح في مصر ـ بتشجيعه الاستيراد الاستهلاكي ـ أعمق الأثر في زيادة حدة السعار الاستهلاكي وما يصاحبه من توجهات اجتماعية ضارة. مهما كان السبب فالمحصلة النهائية هي أن المجتمع الإسرائيلي ـ كما يقول «أمنون روبنشتاين» في كتابه **العودة للحلم الصهيوني** ـ أصبح من أكثر

المجتمعات انحلالاً في العالم، ولا يوجد أيُّ نوع من أنواع الانحرافات الجنسية إلا ويُمارَس فيه.

٦ ـ لا يمكن فصل الصهيونية عن التوسع وضم الأراضي، وبعد عام ١٩٦٧ تم ضم أراض شاسعة كان على الصهاينة استعمارها. وقد تمت حركة الاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية تحت رايات الديباجة الدينية. فمعظم المستوطنين في الضفة الغربية من المتدينين لأن العلمانيين فقدوا الرغبة في الدفاع عن المُثُل الصهيونية العلمانية، وقد أسبغ هذا الكثير من الشرعية على المؤسسة الدينية.

٧ ـ استخدام الاعتذاريات الصهيونية العلمانية (الصهيونية كحركة تحرُّر وطني للشعب اليهودي ـ الصهيونية كحركة بَعْث اشتراكي) أصبح أمراً صعباً جداً مع تزايد قمع الشعب الفلسطيني، ولذا لم يكن هناك مفر من استخدام اعتذاريات دينية مغلقة.

٨ ـ وأخيراً هناك أزمة «الأيديولوجية» الصهيونية العامة، فيجب ألا نسقط من اعتبارنا الأزمة العامة التي تعيشها المجتمعات العلمانية في الغرب، فهي مجتمعات اكتشفت إفلاس مبدأ اللذة والمنفعة (التي تستند لها فلسفة الحكم في هذه الدول) وظهر ما يُطلَق عليه أزمة المعنى، فالفرد في مجابهة العزلة والشيخوخة والمشاكل الشخصية والموت لا يقنع بالتفسير النفعي أو ما شابه من تفسيرات مادية أخرى، ويبحث عن إجابات أكثر عمقاً وإنسانية للأسئلة التي تطرحها عليه تجربته الشخصية والحياتية في هذا الكون.

وقد أدَّى هذا كله إلى إفلاس الصهيونية الإثنية العلمانية. وحسب تصوُّر «هارولد فيش»، فإن الموقف يتلخص في هذه الكلمات: «ثمة أزمة روحية مركبة تؤثر في المجتمع الإسرائيلي العلماني، فكثيرون من أتباع «جوردون» يبحثون عن الوظائف... كما أن هناك بين أبناء الرواد الاشتراكيين قدر متزايد من التقليد الرخيص لحضارة الغرب، والعدمية في الأدب والفنون، والتلاعب بالمال العام من أجل الربح الخاص. وبين أبناء اليهود الأتقياء، الذين أتوا من الأحياء اليهودية في الدار البيضاء ومراكش، قدر متزايد من جرائم العنف وإدمان المخدرات. فعندما وصلوا (وهم أطفال) في

بداية الخمسينيات، حرمهم المجتمع العلماني من حقهم الطبيعي الروحي وأعطاهم بضائع رخيصة في المقابل».

لكل هذا، بدأت المؤسسة الدينية الصهيونية تطرح نفسها كبديل وتبدي استعدادها للإمساك بزمام القيادة، ولم تَعُد تقنع بدور الشريك الضعيف، وعلى كلٍّ، إذا كانت إسرائيل دولة يهودية حقاً كما تدَّعي، فمَن أحق بالحديث باسمها وإدارتها من المتدينين الصهاينة الذين يرفعون لواء الدين القومي والقومية الدينية ويُعرِّفون اليهودي تعريفاً يحل مشكلة المعنى بالنسبة له ويسوِّغ وجوده في فلسطين في خط النار داخل الحروب المتكررة. فالشعب المختار ـ حسب تفسيرهم ـ شعب كُتبت عليه مجابهة الأغيار، ولا يمكنْ أن يقنع بالحياة الرخوة اللينة (التي يبشر بها اللادينيون).

ويرى دعاة الصهيونية الإثنية العلمانية أن أزمة المجتمع الصهيوني ليست كامنة فيه وإنما في وجود هذه الكتلة البشرية اليهودية المتمسكة بالعقائد الدينية الجامدة والآخذة في التكاثر. وهم يرون أن عصر النظام العالمي الجديد (وما بعد الحداثة) يتيح فرصة ذهبية أمام الدولة الصهيونية لتعقد تحالفات مع أعضاء النخب الحاكمة ضد الأصوليات الدينية، إسلامية كانت أم يهودية.

وهذا المنطق ينطوي على خلل أساسي، فالدعوة لإسرائيل الكبرى ـ على سبيل المثال ـ ليست مقصورة على المتدينين الجامدين، وإنما تضم عدداً كبيراً من الملاحدة، أو اليهود الإثنيين كما يسمون أنفسهم. «فآرييل شارون» و«نتنياهو» قد يرتدون غطاء الرأس اليهودي ولكنهم لا يؤمنون بالإله ولا يقيمون أبسط الشعائر اليهودية. أو قد يفعلون ذلك أحيانًا من قبيل التمسك بالفولكلور. وحروب إسرائيل ومشروعها الاستيطاني تمت تحت ألوية الصهيونية الإثنية العلمانية، المتطرفة في علمانيتها.

أزمة الهوية اليهودية

١ ـ من هو اليهودي؟

لعل أولى الخطوات التي تتخذها أية حركة بعث قومي أو حركة تحرُّر وطني

هي تحديد من «نحن» ومنْ «هم»، ومنْ يقع داخل نطاق الهوية ومنْ يقع خارجها. وهذه الخطوة ليست أكاديمية أو حماسية أو مجرد ديباجة تبريرية وإنما هي من صميم الفعل السياسي، إذ أنها خطوة ضرورية لصياغة المشروع، بجميع جوانبه الحضارية والسياسية والاقتصادية، وللتعريف بمن سيتم تجنيده ومن سيتم استبعاده، وتحديد الصديق والعدو، وحدود الدولة، وهويتها، وسكانها، ومن يحق له الهجرة إليها وهكذا. وقد طرحت الصهيونية نفسها باعتبارها حركة تحرير الشعب اليهودي ومرادفة للقومية اليهودية وبدأت من القول بأن اليهود شعب واحد يندرج داخله كل أعضاء الجماعات اليهودية وأن ثمة تاريخاً يهودياً واحداً يدورون جميعهم في إطاره. وانطلاقاً من هذا تقرَّر أن تؤسَّس الدولة اليهودية.

وقد نشب الصراع حول هذه الهوية اليهودية القومية الوهمية منذ البداية بين دعاة الإثنية الدينية (الصهيونية الدينية) ودعاة الإثنية العلمانية (الصهيونية الثقافية) وكان مركز الصراع مصدر يهودية اليهودي (الخالص المقدَّس) هل هو التطور التاريخي والتراث اليهودي والانتماء العرْقي، أم الاختيار الإلهي والتاريخ اليهودي المقدَّس؟ كما نشب صراع بين يهود الشرق والغرب وطُرح سؤال: هل اليهودي هو اليهودي الإشكنازي الأبيض وحده، أم أن مقولة اليهودي تشمل يهود العالم كافة متضمنة بذلك السفارد والفلاشا؟ وأُرجئ حسم الخلاف، واتفق الجميع على الإشارة مؤقتاً لكل الجماعات اليهودية بكل تنوُّعها الحضاري وانعدام تجانسها العرْقي على أنهم «اليهود» أو «الشعب اليهودي» بشكل عام مطلق مع التزام الصمت تجاه رقعة الخلاف. وقد ظلت حالة اللاحرب واللاسلم الهلامية سائدة حتى إقامة الدولة حين أُصدر قانون العودة الذي يعطي لأيٍّ يهودي الحق في الاستيطان في فلسطين استناداً إلى «يهوديته» التي لم يتم تعريفها! وبذا تم وضع قضية الهوية (بل قضايا أخرى مثل «الشخصية اليهودية» و«وحدة الشعب اليهودي») على المحك.

وقد يقول قائل إن هذه الإشكالية هي من «مخلفات الماضي»، وأنها من الأمور الشكلية غير العملية التي لا تمس الجوهر، ولن تؤثر في سلوك المستوطن الصهيوني من قريب أو بعيد. ولكن مثل هذا القول سيكون من قبيل تطبيع النسق السياسي الصهيوني، أي النظر إليه كما لو كان نسقاً سياسياً طبيعياً وليس كياناً استيطانياً إحلالياً

له ظروفه الخاصة التي تحدد طبيعته الخاصة. فتعريف اليهودي مسألة أساسية للعقد الاجتماعي الصهيوني للأسباب التالية:

(أ) إذا كان تعريف المسيحي في الولايات المتحدة مسألة شكلية، فإن هذا يعود إلى أن حكومة الولايات المتحدة لا تبحث عن شرعية مسيحية. ذلك أن مصادر شرعيتها تقع خارج نطاق الديانة المسيحية، بل ربما خارج التراث المسيحي ككل. أما الدولة الصهيونية فهي تدَّعي أنها يهودية وأنها تجسد قيماً (إثنية دينية أو علمانية) يهودية، وأنها استمرار للدولة اليهودية القديمة (ولذا يطلق الصهاينة على إسرائيل اصطلاح «الهيكل الثالث»). وانطلاقاً من هذا، تطلب الصهيونية من اليهود الالتفاف حولها ودعمها، وباسم هذه الهوية اليهودية المزعومة تقوم أيضاً بضم الأراضي. لكن الفشل في تعريف اليهودي يضعف مقدراتها التعبوية ويضرب أسطورة الشرعية في الصميم.

(ب) تدَّعي الدولة الصهيونية أنها دولة كل اليهود في أنحاء العالم. ومن المعروف أن المؤسسة الدينية في إسرائيل تصر على أن التهويد يجب أن يتم على يد حاخام «أرثوذكسي»، وهذا يعني في واقع الأمر استبعاد أكثر من ٨٠ بالمئة من يهود العالم الذين يعرِّفون اليهودي على أسس لادينية أو لا يقبلون اليهودية «الأرثوذكسية». فأغلبية يهود الاتحاد السوفيتي قد تحولوا إلى يهود إثنيين، أو يهود غير يهود، وعندما يصل المهاجرون منهم إلى إسرائيل يواجهون الكثير من المتاعب بسبب إصرار المؤسسة «الأرثوذكسية» على تعريفها. كما أن كثيراً منهم أطراف في زيجات مُختلَطة (أي من غير اليهود)، وبالتالي لا تعترف المؤسسة «الأرثوذكسية» بأولادهم يهوداً. أما يهود الولايات المتحدة، فإن أعداداً كبيرة منهم من الإصلاحيين والمحافظين الذين لا يعترف «الأرثوذكس» بيهوديتهم.

(جـ) عرَّفت الصهيونية اليهودي، في بدايتها، على أنه اليهودي الأبيض (أي الإشكناز)، وهي في هذا كانت متسقة تماماً مع نفسها، فقد كانت تقدِّم نفسها على أنها تجربة تتم داخل إطار التشكيل الاستعماري الغربي. ولكن، نظراً

لملابسات الاستيطان نفسها ونظراً لطبيعة التكوين الإثني للمهاجرين، تم إخفاء هذا التعريف، الذي يعادل بين اليهودي «والإشكنازي»، عن الأنظار. ولكن إخفاءه عن الأنظار (أي اللجوء إلى الحل المراوغ) لا يحل المشكلة إذ أن القضية تُثار بدرجات متفاوتة في الحدة. فالرؤية الكامنة التي توجِّه الدولة الصهيونية لا تزال أولاً وأخيراً رؤية «إشكنازية» تحاول القضاء على الأشكال الحضارية الشرقية التي أحضرها اليهود الشرقيون معهم (من «السفارد» واليهود العرب ويهود البلاد الإسلامية). وقد أدّى وصول «الفلاشا» إلى طرح القضية مرة أخرى، إذ لم تعترف دار الحاخامية بيهوديتهم وطلبت منهم أن يتهودوا، كما أن لونهم الأسود قد أثار العنصرية البيضاء القديمة لدى «الإشكناز».

(د) ومما يزيد مسألة الهوية تعقيداً، ظهور هوية إسرائيلية جديدة بين جيل الصابرا من «الإشكناز» تتسم بسمات عديدة من بينها احتقار عميق ليهود العالم (وعقلية المنفى) وعدم الاكتراث بالقيم التي يُقال لها «يهودية» في القول الصهيوني. ومن هنا، كان وصف عالم الاجتماع الفرنسي «جورج فريدمان» للصابرا بأنهم «أغيار يتحدثون العبرية»، ويجد البعض صعوبة بالغة في تصنيف هوية هؤلاء على أنها «يهودية». هذا وتشهد الدولة الصهيونية تصاعداً حاداً في مستويات التهويد والعلمنة الأمر الذي يعمق من حدة التناقضات.

ومن شأن كل هذه العناصر والتوترات والتناقضات جميعها أن تجعل من العسير على اليهود أنفسهم تصديق مقولة «الشعب اليهودي» الذي يتجاوز الأزمنة والأمكنة ويتسم بجوهر عضوي يهودي أزلي، وهي المقولة التي تنطلق منها الأيديولوجيا الصهيونية. فالفعل أثبت أنه لا يوجد جوهر واحد أو وحدة عضوية وإنما سمات عديدة متنوعة بتنوع التشكيلات الحضارية والتاريخية التي عاش فيها اليهود.

إن قضية تعريف اليهودي، إذن، ليست قضية دينية أو سياسية، وإنما هي قضية مصيرية تنصرف إلى رؤية العالم والذات والأساس الذي يستند إليه تضامُن المجتمع ومصدر الشرعية فيه.

٢ـ اليهود الشرقيون:

أسس «الإشكناز» الجيب الصهيوني من خلال خلايا زراعية عسكرية متناثرة على أرض فلسطين، ثم قامت بالاستيلاء عليها وطَرْد سكانها حينما سنحت الفرصة وأعلنت قيام الدولة الصهيونية ـ ولكن الدولة شيء والمجتمع شيء آخر. وحتى يتم تأسيس مجتمع متكامل، كان لابد أن يضم مادة بشرية جديدة لشغل قاعدة الهرم الإنتاجي، ليصبحوا عمالاً وفلاحين يقومون بالأعمال الإنتاجية ـ ومن هنا كان تهجير اليهود العرب بالوعد أحياناً (اليمن) وبالوعيد أحياناً أخرى (العراق). وقد نجح الصهاينة في إنجاز هذا الجزء من مخططهم إلى حدٍّ بعيد، بسبب عمالة بعض الحكومات العربية وجهل بعضها الآخر.

وقد كانت الأمور مستقرة وهادئة داخل الكيان الصهيوني حتى عام ١٩٦٧. وكان الهرم المقلوب قد وقف على قاعدته من خلال يهود البلاد العربية، وتربَّع على قمته يهود البلاد الغربية الذين كانوا يديرون الأمور ويستخدمون اليهود «السفارد» والشرقيين كعمالة رخيصة وأداة لضمان دوران دولاب العمل، وجعل هؤلاء يهللون بأن الهرم اليهودي تم تطبيعه مع أن قاعدته كانت «سفاردية» وشرقية وقمته «إشكنازية» غربية. ولكن، مع دخول العمالة العربية بعد عام ١٩٦٧، ومع تزايد الثروات التي صبت في التجمع الصهيوني، حقق اليهود الشرقيون شيئاً من الحراك الاجتماعي، وتركوا قاعدة الهرم الإنتاجي والأعمال الوضيعة للعمال العرب، بل تحولوا إلى مقاولي أنفار (فهم يجيدون التعامل مع المادة البشرية العربية بسبب خلفيتهم الثقافية المشتركة، وبالتالي فقد تحولوا إلى جماعة وظيفية وسيطة). وقد زادت بسبب هذا طفيلية وهامشية القطاع اليهودي في الاقتصاد الإسرائيلي. وقد بدأ الشرقيون يطالبون بالمساواة مع «الإشكناز». ولكن المفارقة الكبرى تكمن في أنه كلما ازدادت مساواة الشرقيين بالغربيين ازدادت أزمة المجتمع الصهيوني تفاقماً، إذ أن العنصر اليهودي (بشقيه الغربي والشرقي) سيزداد صعوداً إلى قمة الهرم وانعزالاً عن قاعدته الإنتاجية الأمر الذي يزيد تواجد العرب فيها.

ويحاول «الإشكناز» تحاشي هذا الموقف عن طريق استيعاب الشرقيين دون

دمجهم في المجتمع. فالاستيعاب لا ينطوي على صهر الجماعات المختلفة بل يعني إمكانية السيطرة والتحكم لدرجة قد تصل إلى الهيمنة. وهذا يعني أن الشرقيين سيصبحون يهوداً بالمعنى العام للكلمة دون أن يصبحوا «إشكنازاً»، أي أنهم سيحلون الأزمة السكانية للتجمع الصهيوني (كيهود) دون أن يهددوا مواقع «الإشكناز» المتميِّزة. ويتم إنجاز ذلك عن طريق طرح إطار مرجعي ثقافي غربي يشعرالشرقيون داخله بدونيتهم بشكل دائم، فالشرقي حينما يحكم على نفسه بمقاييس حضارية «إشكنازية» سيجد نفسه ناقصاً (وهذا تكتيك استعماري معروف يشكل جوهر التبعية). كما أن الإحساس بالدونية تجاه «الإشكناز» يترجم نفسه إلى إحساس بالفوقية تجاه العرب وإلى كره عميق نحوهم يجعل الشرقيين حريصين على خلق مسافة واسعة بينهم وبين العرب (وهذه إحدى السمات الأساسية لسلوك الطبقات التي توجد في الوسط). وقد أدَّى ذلك إلى تهميش الشرقيين سياسياً وقطع جسورهم مع العرب. فبدافع إظهار الولاء للدولة، وإبعاد شبهة الخيانة، يتخذ الشرقيون موقفاً متشدداً من العرب (وهم بذلك حمائم تحاول أن تكون صقوراً). ولكن، بسبب موقفهم المتشدد هذا، يؤكد أعضاء المؤسسة «الإشكنازية» أن الشرقيين غير صالحين للتفاوض مع العرب (أي أنهم صقور لا تَصلُح أن تكون حمائم).

وتشبه عملية التهميش السياسي والثقافي للشرقيين من بعض الوجوه عملية تغييب العربي وتهميشه في علاقته بالأرض. وفي الواقع فإن هذه العملية ساندتها بنية القوة المتحيزة «للإشكناز» الذين احتفظوا بكل مؤسسات صنع القرار في أيديهم (الوزارة والكنيست والوظائف الإدارية والسياسية العليا، وبالدرجة الأولى المناصب القيادية في الجيش). ويُلاحَظ أثر هذا الوضع في حدود الحراك الاجتماعي الذي يحققه الشرقيون، فقد زادت نسبتهم في جميع مراحل التعليم ما عدا مرحلة التعليم العالي، ونجدهم في الجيش في جميع مستوياته، ولكن نسبتهم تقل عند قمة الهرم العسكري، فلا يوجد سوى ٣بالمئة من الشرقيين بين القيادات. وقد يشغل أحدهم منصب رئيس الدولة، أما منصب رئيس الوزراء صاحب القوة الفعلية فهو من نصيب «الإشكناز». وهم قد يوجدون في «الموشافيم» ولكن لا يُسمَح لهم بدخول «الكيبوتسات»، أي المؤسسة التي تفرخ القيادات السياسية والعسكرية، إلا بنسبة صغيرة. والفجوة بين

«الإشكناز» والشرقيين ليست فجوة طبقية اجتماعية بالمعنى المألوف، وإنما هي أيضاً تعبير عن الطبيعة الإحلالية للمجتمع الصهيوني الاستيطاني باعتباره مجتمعاً مبنياً على اغتصاب الأرض وطرد سكانها واستيراد عنصر بشري يهودي شرقي فقير، عليه أن يبقى كذلك حتى يظل عند قاعدة الهرم الإنتاجي.

ولذا، يمكن القول بأن أزمة اليهود الشرقيين هي، عن حق، بؤرة أزمات المجتمع الصهيوني، فهي تعبِّر عن أزمة الهوية والأزمة السكانية الاستيطانية وأزمة الإنتاجية والتطبيع، أي أزمة الأيديولوجيا الصهيونية (الاستيطانية). فإن قنع الشرقيون بموقعهم عند قاعدة الهرم، وتقبلوا الصيغة المراوغة التي تجعلهم يهوداً وطليعة قتالية للشعب اليهودي دون أن يكونوا «إشكنازاً» ودون أن يشاركوا في صنع القرار بما يتناسب مع عددهم، وزادوا معدلات استهلاكهم دون أن يتحركوا إلى قمة الهرم، فربما أمكن القول بأن أزمة الصهيونية قابلة للحل، وأن هذا شعب يهودي واحد، منتج بطبيعته، له مؤسساته الديموقراطية مثل كل الأمم، ولأمكن الاستمرار في القتل والقتال والاستيطان بالمادة البشرية اليهودية الشرقية تُوجِّهها المادة البشرية اليهودية الغربية، وبذا تستمر «الإمبريالية» في الدعم والتمويل. ولكن إذا صاح الشرقيون، وبددوا الصمت وملأوا الفراغات، وطالبوا بأن يتحول القول إلى فعل وقالوا: إن كنا شعباً واحداً حقاً، فلمَ لا نشارك في صنع القرار بما يتفق مع نسبتنا العددية، ولمَ لا نصعد نحن أيضاً إلى قمة الهرم، إن صاحوا بذلك فيكون في صياحهم هذا تهديد حقيقي للأوهام الصهيونية.

٣ ـ هوية الدولة اليهودية:

تفجرت قضية الهوية اليهودية على مستوى الدولة التي يُقال لها يهودية. فنشبت معركة بين الدينيين واللادينيين، فاللادينيون يودون أن يروا إسرائيل دولة علمانية بمعنى الكلمة لا تلتزم بأية قيم دينية أو أخلاقية، يمارس فيها كل فرد حريته كاملة بحيث تتحوَّل شعائر الدين اليهودي إلى مجرد شكل لطيف من أشكال «الفولكلور» والموروث القومي وبالتالي فهي ليست ملزمة. أما الصهاينة الدينيون فيذهبون إلى

أن الدولة اليهودية لابد أن تتبع القيم الإثنية الدينية فتقيم شعائر الدين اليهودي وتمنع الإباحية وتغلغل الممارسات العلمانية (مثل البغاء والصور الفاضحة وأكل لحم الخنزير الذي يستهلكه الإسرائيليون بشراهة). ولهذا السبب احتدم الصراع. ويتساءل اليهود المتدينون داخل وخارج إسرائيل كيف يمكن أن تُسمَّى الدولة الصهيونية، التي تُعَد من أكثر الدول إباحية في العالم، دولة يهودية؟ ويحاول العلمانيون من جانبهم تأكيد أن الدولة الصهيونية دولة علمانية ويهودية في آن واحد.

ولكن إلى جانب هذا الانقسام الأساسي حول الدولة اليهودية توجد انقسامات أخرى فرعية. فاليهود الإثنيون المتمسكون بإثنيتهم، وبخاصة المقيمون في الخارج، يقولون كيف يمكن أن نسمِّي الدولة الصهيونية، التي تتزايد فيها معدلات الأمركة والعولمة، دولة يهودية. أما اليهود ذوو الاتجاهات الثورية واليسارية فيقولون: هل يمكن أن نسمي دولة تقوم بالتجسس لحساب الولايات المتحدة وتزويد النظم الفاشية في أمريكا اللاتينية بالأسلحة، وكانت تتعاون مع نظام «الأبارتهايد» في جنوب أفريقيا، دولة يهودية؟

وقد شهدت الانتخابات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة عودة السياسة الإثنية (التي تعبر عن نفس الأزمة) إذ ظهرت عدة أحزاب ذات أساس إثني وليس عقائدياً («شاس» ـ «جيشر» ـ «إسرائيل بعاليا»)، وهي ظاهرة اتسمت بها الحياة السياسية في إسرائيل في السنين الأولى بعد إعلان الدولة. وعودتها بهذه الحدة مرة أخرى بعد حوالي نصف قرن يدل على عمق التناقضات وبنيويتها وعلى الفشل في تعريف اليهودي.

٤ ـ الشعب اليهودي في الخارج:

كانت الصهيونية ترى أنها ستؤسس دولة يهودية تكون بمنزلة المركز ليهود العالم وكان من المفروض أن تهاجر أغلبيتهم إليها، أما من تبقَّى منهم فواجبه دعم الدولة الصهيونية مادياً وسياسياً نظير أن تحافظ له على هويته اليهودية وتحفظها من الانصهار والذوبان. ولكن ما حدث كان أبعد ما يكون عما هو مُتوقع، إذ لم يهرع

الشعب اليهودي إلى وطنه الجديد، وآثر البقاء خارج حدود أرضه ووطنه المزعوم دون أن يحرك ساكناً، منفياً بإرادته متمتعاً بمنفاه. أو لعل أعضاء هذا الشعب، إذا ما نفضنا غبار القول الصهيوني، ليسوا أعضاء فيه وإنما هم بشر عاديون يعيشون في أوطانهم الفعلية ينتمون إليها ولا يفكرون في الهجرة لأنه ليس هناك ما يدعو إلى ذلك. وحتى حينما يفكر اليهود في ترك أوطانهم، فإنهم (كبشر) يدرسون البدائل والفرص، وتتجه أغلبيتهم نحو الولايات المتحدة، وهو ما يدل على أنهم أبناء عصرهم وأن حساباتهم دقيقة وسليمة، فمن ذا الذي يطيب له أن يترك الأمن والمستوى المعيشي المرتفع في الولايات المتحدة ليستوطن حيث الحرب والعيش تحت تهديد دائم؟

بل لقد ثبت أن الدولة الصهيونية ساعدت على تسارُع معدلات الاندماج في أوساط أولئك اليهود، إذ أن يهوديتهم «الإثنية» عبَّرت عن نفسها لا من خلال أسلوب حياة يهودية متكامل وإنما من خلال دعم إسرائيل وحسب. كما ظهر أن الدولة الصهيونية تسبب لهم الكثير من الحرج حينما تتصرف في إطار المقولات الصهيونية الجامدة وتفصح عن وجهها الإرهابي، وبخاصة على شاشات التليفزيون وأمام جيرانهم الليبراليين العلمانيين. هذا فضلاً عن أن الدولة اليهودية لم تنجح في أن تنتج فكراً دينياً يهودياً، فمعظم المفكرين الدينيين اليهود لا يزالون نتاج «الدياسبورا». لكل هذا يحاول أعضاء الجماعات اليهودية في العالم حل مشاكلهم (ومن ذلك مشكلة المعنى) داخل إطار مجتمعاتهم.

والخلاصة أن مقولة «اليهودي» التي تشكل حجر الأساس في المشروع الصهيوني تفككت أثناء الممارسة الصهيونية في أرض فلسطين المحتلة.

الأزمة السكانية الاستيطانية

كان من الممكن أن يتجاوز الكيان الصهيوني كل مظاهر أزمة الهوية ويستوعبها، أو على الأقل كان يمكنه أن يتجاهلها، كما كان يفعل في الماضي، ما دامت المادة البشرية الاستيطانية متوفرة: ففيم تهم قضية الهوية أو التطبيع لو أن الوقود البشري

لا يكف عن التدفق نحو آلة الحرب والاستيطان الصهيوني لخلق حقائق جديدة، وأمر واقع جديد؟ ولكن الأمر ليس كذلك، فثمة أزمة سكانية عميقة تجعل من المشروع الصهيوني أكذوبة عقيمة دخلت طريقاً مسدوداً.

ولفهم هذا الجانب من أزمة الصهيونية الاستيطانية، علينا أن نغيِّر المنظور قليلاً ونتحدث لا عن المُستوطَن الصهيوني وحسب، وإنما عن الجماعات اليهودية في الغرب، وخصوصاً في الولايات المتحدة. فالحركة الصهيونية، منذ ظهورها في أواخر القرن الماضي، تعاني أزمة سكانية تتهددها في الصميم. ذلك أن المشروع الصهيوني مشروع استعماري وعد بتقديم المادة البشرية المطلوبة للاستيطان والقتال، ولكن هناك تطورات قد حدثت منذ عام ١٨٨٢ حتى الوقت الحالي هي:

١ ـ استؤنف التحديث المتعثر المتوقف في شرق أوربا بعد عام ١٩١٧ (عام توقيع وعد «بلفور»)، الأمر الذي فصل الكتلة البشرية اليهودية في روسيا عن المشروع الصهيوني، إذ أن المجتمع السوفيتي الجديد الذي حرَّم معاداة اليهود أتاح أمامهم فرص الحراك الاجتماعي. وقد كان هناك مفكرون يهود كثيرون تنبأوا بذلك وراهنوا عليه، وانخرطت أعداد كبيرة من الجماهير اليهودية (اليديشية) في صفوف الأحزاب الثورية الاشتراكية في روسيا وغيرها.

٢ ـ اختفت أعداد كبيرة من الكتلة البشرية اليهودية في بولندا وغيرها من دول أوربا من خلال الإبادة النازية ليهود أوربا وغيرهم من الجماعات الإثنية والدينية، أو من خلال عناصر أخرى (مثل التنصير والتخفي).

٣ ـ ظهر أن الولايات المتحدة تشكل نقطة جذب بالنسبة للمهاجرين اليهود من أوربا ومن كل أنحاء العالم. وقد بدأ هذا الاتجاه في التبلور مع تعثُّر التحديث وتوقُّفه في شرق أوربا. ومن المعروف أن الآلاف القليلة التي اتجهت إلى فلسطين للاستيطان فعلت ذلك لأن أبواب الولايات المتحدة كانت موصدة دونها. ولكن، بعد أن فُتحت الأبواب منذ الستينيات، تتجه الهجرة اليهودية قدماً نحو المنفى البابلي الجديد اللذيذ.

٤ ـ يُلاحَظ التناقص المستمر في أعداد أعضاء الجماعات اليهودية في العالم (خارج

إسرائيل) فيما يُسمَّى ظاهرة «موت الشعب اليهودي» بسبب الاندماج والزواج المُختلَط والعزوف عن الزواج والإنجاب وانخفاض الخصوبة.

٥ ـ لم يهاجر أعضاء الجماعات اليهودية إلى الدولة الصهيونية بأعداد غفيرة كما كان متوقعاً، فهم صهاينة توطينيون، يتحدثون عن الصهيونية بحماس ولكنهم لا يهاجرون.

٦ ـ أفرغت الهجرة اليهودية السوفيتية الأخيرة المصادر المتبقية للمادة البشرية الاستيطانية في شرق أوربا (المصدر الأساسي للمستوطنين).

٧ ـ ومما يزيد المشكلة السكانية حدة، بالنسبة للكيان الصهيوني، ظاهرة النزوح. إذ يُلاحَظ أن أعداد النازحين آخذة في التزايد في الآونة الأخيرة. وقد أصبح قرار النزوح مقبولاً اجتماعياً، ويظهر على شاشات التليفزيون الإسرائيلي بعض النازحين ليتحدثوا عن قصص نجاحهم في الولايات المتحدة، كما تظهر في الصحف الإسرائيلية إعلانات عن إسرائيليين يودون بيع شققهم استعداداً للهجرة، وهذه أمور كانت في الماضي تتم سراً. كما يُلاحَظ أن نوعية النازحين نفسها قد تغيرت، فمعدل النازحين من بين أبناء الكيبوتسات التابعين لأكبر حركتين (الحركة الكيبوتسية الموحَّدة والكيبوتس القُطري) في فئة العمر ٢٥-٤٥ هو ٦ بالمئة في المتوسط. وهذا المعدل يساوي معدل نزوح هذه الأجيال في المجتمع الإسرائيلي. وقد نزحت العناصر العسكرية عن المُستوطَن الصهيوني بأعداد كبيرة آخذة في التزايد.

وتثير الأزمة السكانية قضية الهوية اليهودية ولكنها في الوقت نفسه تثير بشكل مباشر قضية الاستيطان. فالصهاينة يصرحون كل يوم بعزمهم على إنشاء المستوطنات، والمستوطنات في الضفة الغربية قائمة وتزداد عدداً وحجماً ولكن عدد المستوطنين فيها لم يزد بعد مرور ما يزيد عن ثلاثين عاماً عن ١٢٠-١٤٠ ألفًا (وهو عدد أقل من الزيادة الطبيعية السنوية للفلسطينيين العرب في تلك المنطقة). وكان الجيب الاستيطاني الصهيوني حتى عام ١٩٦٧ إحلاليًّا، ولكنه تحوَّل إلى جيب استيطاني من النوع الذي يستند إلى التفرقة اللونية على طريقة جنوب أفريقيا حيث يتم الاحتفاظ بالأرض ومن عليها من سكان ويتم تحويلهم إلى مصدر للعمالة الرخيصة.

وقد أتاح النظام العالمي الجديد فرصاً جديدة للنظام الاستيطاني الصهيوني بحيث أصبح بوسعه أن يتجاوز نطاق فلسطين المحتلة ليتغلغل في البلاد العربية وليُحوِّل السوق العربية إلى سوق شرق أوسطية يلعب هو فيها دور الوسيط الأساسي بين العرب والغرب، بل بين كل دولة عربية وأخرى.

وتكمن المفارقة في أن توسُّع الجيب الاستيطاني يتطلب المزيد من المستوطنين، أي المادة البشرية، للاستيطان والقتال وللأعمال التجارية، ولكن المادة البشرية اليهودية غير متوافرة وإن تم استيراد مادة بشرية عربية فإن هذا يشكل تهديداً لهوية الدولة. وقد ظهر في إسرائيل صراع بين ما سمي «الصهيونية الديموجرافية» أو «السكانية» و«صهيونية الأراضي».

أزمة القوة العسكرية (جيل ما بعد ١٩٦٧)

يستند الوجود الصهيوني إلى العنف والإرهاب، إذ أنه يهدف إلى التخلص من أصحاب الأرض وإحلال آخرين محلهم. وهي عملية لا يمكن أن تتم بالوسائل السلمية. كما أن الوجود الصهيوني كيان غُرس في المنطقة بسبب دوره القتالي ضد المنطقة العربية. وعلى مستوى من المستويات، يمكن القول بأن المشروع الصهيوني كان يهدف إلى نقل «الشنورير» أو المتسولين اليهود (وكل الفائض البشري اليهودي) إلى فلسطين وتحويلهم إلى مادة قتالية تخدم المصالح الغربية. وهذا هو أحد أهداف الجيوب الاستيطانية التي أسسها العالم الغربي في آسيا وأفريقيا. ولذا، فإن وجود كل جيب استيطاني يستند إلى قوة عسكرية ضخمة لتطرد السكان الأصليين أو لتقمعهم، ولتنفذ المخطط العسكري الغربي وتحقق الحد الأدنى من الطمأنينة لجماهير المغتصبين من المستوطنين. والقوة العسكرية الصهيونية تنتمي لهذا النمط، وقد أحرزت قدراً لا بأس به من النجاح والشرعية أمام جماهير المستوطنين.

وكانت العسكرية الصهيونية قد نجحت في أن ترسخ في وجدان الإسرائيليين فكرة أن إسرائيل دولة صغيرة تدافع عن نفسها ضد هجمات جيرانها العرب، وهو الأمر الذي أعطى الحروب الصهيونية ضد العرب حتى عام ١٩٦٧ عقلانيتها

ومشروعيتها في نظر الإسرائيليين. ولذا، كان يتم تجنيد الشباب الإسرائيلي بنجاح شديد، عن طريق التوجه إلى حسِّهم الأخلاقي والقومي والديني ورغبتهم في البقاء باعتبار أن الدفاع عن الذات رغبة إنسانية أخلاقية مشروعة وباعتبار أن العرب يهددون البقاء الإسرائيلي نفسه.

بل إن «الأيديولوجية» الصهيونية التي تجعل اليهود شعباً مختاراً بالمعنى الحلولي (الديني والعلماني) وتخلع القداسة على كل ممتلكات الدولة، وبخاصة حدودها، خلعت القداسة على الجيش حتى أنه وُصف بأنه القداسة بعينها. وقد وصف «بن جوريون» الجيش بأنه خير مفسر للتوراة، فمفسر التوراة هو وحده القادر على تعريف حدود إسرائيل. ومن ثم اكتسبت الخدمة العسكرية قداسة خاصة. إلى جانب هذا كانت الخدمة العسكرية السبيل لدخول النخبة الحاكمة. (ولذا قيل، عن صدق، إن كل شعب له جيش إلا في إسرائيل فهو جيش له شعب). ومما دعَّم كل هذه الادعاءات انتصارات إسرائيل المتتالية الحاسمة التي ضمنت للمستوطنين البقاء وتدفق المعونات من الخارج.

وقد ظل هذا هو الوضع السائد حتى عام ١٩٦٧ حين بدأت المشاكل، وبدأ إيمان المستوطنين الصهاينة بنظرية الأمن الإسرائيلية ومشروعيتها في الاهتزاز. وكان أولها حرب الاستنزاف التي أحس الإسرائيليون خلالها أن عمليات النصر السريعة ليست أمراً متيسراً وسهلاً. ثم جاءت حرب ١٩٧٣ حين اكتسحت القوات العربية المصرية والسورية خط بارليف والتحصينات العسكرية وألحقت خسائر بالعدو الصهيوني. ثم كانت هناك حرب لبنان عام ١٩٨٢ («المستنقع اللبناني»، في المصطلح الإسرائيلي) التي انتهت بهزيمة ساحقة، وبفشل ملحوظ في تحقيق الهدف الذي كانت تطمح إليه الحملة (القضاء بشكل نهائي على المقاومة الفلسطينية واللبنانية). ثم جاءت انتفاضة الحجارة لتبين مدى عجز العدو عن القيام بالعمليات الجراحية والضربات الإجهاضية التي تسكت الآلام مرة واحدة، ثم الانسحاب من جنوب لبنان ثم انتفاضة الأقصى وأخيراً الحرب السادسة التي انتهت بهزيمة قاسية لإسرائيل على أيدي المقاومة اللبنانية عام ٢٠٠٦.

وقد ولّد هذا الوضع لدى الإسرائيليين إحساساً عميقاً بما يُسمَّى «عقم الانتصار» لأن الحروب المستمرة (التي كان من المفروض في كل واحدة منها أن تنهي كل الحروب) لم تأت لا بالسلام ولا بالنصر. وقد أدرك الإسرائيليون أنهم وصلوا إلى ما يمكن تسميته «نقطة الذروة»، أي أنهم وصلوا لأعلى نقط استخدام العنف والقوة دون جدوى.

وبالإضافة إلى هذا أدرك كثير من الشباب الإسرائيلي أن الدولة الصهيونية ليست في حالة دفاع عن النفس كما يقولون وإنما هي دولة عدوانية. ففي حرب لبنان عام ١٩٨٢، على سبيل المثال، أعلنت المؤسسة العسكرية أن الهدف من عملية «سلام الجليل» هو هدف دفاعي حتمي لوقف ما يسمونه الهجمات الفدائية وتطهير مساحة ٦٧ كيلو متراً مربعاً من لبنان. ثم ظهر أن الهدف الحقيقي كان هو فرض حكومة وظيفية عميلة في لبنان تحت حماية إسرائيل، أي أنها لم تكن حرب خيار فُرضت على المستوطنين وإنما حرب دخلوها بملء إرادتهم. وقد أدّى هذا إلى تداعي الإجماع القومي الإسرائيلي. كما أن استمرار الاحتلال في الضفة الغربية لما يزيد على أربعين عاماً يصعب الدفاع عنه باعتباره دفاعاً عن النفس.

ومع تراجُع احتمالات الحرب بين العرب والمستوطنين الصهاينة (بعد توقيع شتى معاهدات السلام) أصبح الحديث عن العمليات العسكرية الإسرائيلية باعتبارها دفاعاً عن النفس أمراً مستحيلاً. ولا شك في أن زيادة معدلات العلمنة والعولمة والسعار الاستهلاكي لا تساعد كثيراً على تصعيد روح القتال. كما أن جو الخصخصة العام السائد في إسرائيل يزيد تمركز الفرد حول نفسه ويجعله يضع نفسه قبل المجتمع.

ولذا، شهدت القوات العسكرية الإسرائيلية، لأول مرة في تاريخها، ظواهر احتجاجية مختلفة، جديدة عليها كل الجدة، مثل زيادة نزوح أبناء الكيبوتسات، العمود الفقري للمؤسسة العسكرية واحتياطيها الحقيقي. وقد زادت كذلك نسبة النازحين من الضباط والخبراء العسكريين والمهندسين والعاملين في الصناعات الحربية خارج إسرائيل. كما زادت نسبة تعاطي المخدرات وانتشار الجرائم الجنسية

بين أفراد القوات الإسرائيلية، وضعف مستوى الأداء بشكل ملحوظ. ولوحظ تخثُّر المادة العسكرية الإسرائيلية فتزايد الفساد والرشوة في صفوف القيادات.

ويعتمد الجيش الإسرائيلي على نظام الاحتياط فيقوم باستدعاء جنود الاحتياط (الذين بلغ عددهم عام ١٩٩٦ حوالي ٤٢٩,٠٠٠) مرة كل عام لمدة شهر حتى سن الخمسين لإعادة تدريبهم (ولذا كان يُقال إن الشعب الإسرائيلي هو جيش في إجازة لمدة أحد عشر شهرًا). وقد لوحظ أن حوالي الثُلث يتغيبون. وأثناء الصدام الذي وقع بين الجيش الإسرائيلي وسكان نابلس في سبتمبر ١٩٩٦ استدعت إحدى فرق الاحتياط الجنود التابعين لها والبالغ عددهم ٣٤٠، فلم يحضر سوى ٦٠، ولم يبق منهم سوى ثلاثين. وقد رفض أحدهم الذهاب للضفة الغربية (عدد المجندين الذين يرغبون في الخدمة في الأحداث القتالية يتراجع ليصل إلى ٥ بالمئة من عدد المجندين). وبالمثل تزايدت حالات الهروب من الخدمة العسكرية في الضفة الغربية وغزة في أعقاب الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ وانتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ والأهم من هذا كله أن هناك قبولاً اجتماعياً لهذا الموقف، وهو أمر جديد كل الجدة في التجمع الصهيوني الذي كانت الخدمة العسكرية فيه (حتى نهاية الستينيات) تُعدُّ الشرف الأكبر الذي يمكن أن يحصل عليه المواطن/ المستوطن.

وتدل كل هذه الظواهر على مدى عمق الأزمة الصهيونية، فجيش الدفاع الإسرائيلي هذا، وصورته التي يذيعها عن نفسه، لبنة أساسية في العقد الاجتماعي الصهيوني، وسند أساسي لشرعية الصهيونية سواء في علاقة المجتمع الصهيوني مع نفسه أو علاقته مع العالم الخارجي. واهتزاز الصورة هو اهتزاز الأسس المهمة للشرعية.

تقويض الأيديولوجية الصهيونية من خلال النزعة الاستهلاكية (الأمركة والعلمنة والخصخصة والعولمة)

تسبَّبت الأزمة الصهيونية في ظهور أزمة «أيديولوجية» عميقة، فبعد أن طرح الصهاينة فكرة اليهودي الخالص، كما أسلفنا، وجدوا أن يهود المنفى شخصيات

مريضة شاذة غير سوية. وهذا الشذوذ، ومن وجهة نظرهم، له مظهران أساسيان: أحدهما اقتصادي والآخر سياسي. أما المظهر الاقتصادي فيتضح في عدم إنتاجية اليهود واشتغالهم بأعمال السمسرة والمضاربات والأعمال الهامشية غير المنتجة مثل التهريب والأعمال المالية والعقارات وتجارة الرقيق الأبيض. أما المظهر السياسي، فيتلخص فيما يُطلَق عليه إشكالية العجز بسبب افتقاد السلطة أو السيادة. فالصهاينة يرون أنه بعد تحطيم الهيكل الثاني عام ٧٠ ميلادية، أصبح اليهود جماعات مشتتة تشتغل بالتجارة والربا وتُوجَد خارج نطاق مؤسسات صنع القرار دون أن تساهم في صياغته، وتفتقر إلى أية سيادة سياسية مستقلة، الأمر الذي كان يعني -من وجهة نظر الصهاينة ـ توقُّف مسار التاريخ اليهودي.

وقد طرح الصهاينة رؤيتهم للمجتمع اليهودي المثالي (أي التجمُّع الصهيوني) كجزء من مشروع حضاري متكامل يهدف إلى تطبيع الشخصية اليهودية (وهذا في واقع الأمر أول استخدام للمصطلح في الأدبيات الصهيونية). والتطبيع هنا يعني الشفاء من عقلية الاستجداء الاقتصادي من الغير أو الأغيار ومن الاعتماد السياسي عليهم، كما يعني عدم الانغماس في أعمال السمسرة والمضاربات والأعمال الهامشية غير المنتجة والتحول إلى شعب يهودي منتج بمعنى الكلمة يسيطر على كل مراحل العملية الإنتاجية، وبالتالي على مصيره الاقتصادي والسياسي. وقد عبَّر «بوروخوف» عن القضية نفسها بقوله إن الحل الصهيوني هو أن يقف الهرم الإنتاجي على قاعدته فيتركز اليهود في العمليات الإنتاجية (في قاعدة الهرم)، ويعملون بأيديهم، وتصبح أغلبيتهم من العمال والفلاحين. أما المهنيون والعاملون في القطاعين التجاري والمالي، فإنهم يصبحون قلة على قمة الهرم، شأنهم في هذا شأن أي مجتمع آخر. وهذا ما يُطلَق عليه اصطلاحًا «العمل العبري» و«غزو الأرض والعمل والحراسة والإنتاج»، أي أن يستولي الصهيوني على الأرض ويعمل فيها بيده ويسيطر على مراحل الإنتاج كافة، وهو إن فعل هذا يكون قد أنجز الثورة الصهيونية الحقة، فاستولى على الأرض وزرعها، وعلى الهيكل الاقتصادي وعمل فيه، وعلى الهيكل السياسي وتَحكَّم فيه، وتحوَّل هو نفسه من شخصية هامشية إلى شخصية منتجة، أي يتم تطبيعه تمامًا. ومن هنا، يكون الاستيطان الإحلالي (الاستيلاء على

الأرض وطرد سكانها والعمل فيها) لا فعلاً خارجيًا يحمل مدلولاً محدودًا وإنما هو فعل شامل ذو أبعاد سياسية وقومية، وفي نهاية الأمر نفسية، وهو أيضًا يحل مشكلة المعنى بالنسبة للصهاينة ويعقلن وجودهم في فلسطين التي تلفظهم ويقاتل أهلها ضدهم.

لكن، وبعد مرور ما يقرب من ستين عامًا على تأسيس الدولة الصهيونية، يمكن القول بأنها أبعد ما تكون عن قصة النجاح الموعود. أما على مستوى السيادة السياسية، فالمستوطن الصهيوني يضطر دائمًا نتيجة وضعه للاعتماد على قوة خارجية تضمن له البقاء والاستمرار من خلال الدعم العسكري والسياسي المستمرين، وهو ما يفرغ مفهوم السيادة من مضمونه تمامًا.

والدعم الاقتصادي للدولة الصهيونية يحل مشاكلها الاقتصادية ولكنه تذكير يومي للمواطن الإسرائيلي بأن الصهيونية لم تنجح في تطبيع اليهود وفي شفائهم من أمراض المنفى. فالمُستوطن الصهيوني أصبح شخصية استهلاكية، ولم يتحول إلى شخصية منتجة يعمل بيديه ويتواجد في مختلف المراحل الإنتاجية. فإنتاجية العامل الإسرائيلي تعادل نصف إنتاجية العامل الأمريكي، وهو أقل إنتاجية من عمال الدول الصناعية كلها (باستثناء إيطاليا). ويتبدَّى تقلُّص الإنتاجية الإسرائيلية في تقلص القطاع الإنتاجي وتضخُّم قطاع الخدمات. وقد لاحَظ «أمنون روبنشتاين»، أنه في عام ١٩٤٥، أي قبل إعلان الدولة، كان عدد اليهود المشتغلين بأعمال إنتاجية هو ٢٤بالمئة. وبعد إعلان الدولة، وقف الهرم الإنتاجي على قاعدته، وبلغ عدد اليهود المشتغلين بوظائف إنتاجية ٦٩ بالمئة. ولكن بعد مرور مائة عام على الاستيطان الصهيوني والممارسة الصهيونية، هبطت النسبة مرة أخرى إلى ٢٣ بالمئة.

وقد ساهمت الانتفاضة المجيدة في فضح العدو أمام نفسه، إذ ثبت أن العمالة العربية المنتجة لا تزال قائمة على أرض فلسطين. ولم يحاول المجتمع الصهيوني أن يحل مشكلة العمالة من الداخل، أو حتى بالتوجه إلى الضمير اليهودي العالمي، وإنما حاول حلها عن طريق استيراد العمالة، وكأن الحديث عن زيادة الإنتاجية والعمل العبري قد تبخَّر جميعًا حتى على مستوى الديباجات اللفظية.

وتعبِّر أزمة الإنتاجية عن نفسها في تفشي المضاربات في صفوف الإسرائيليين. وقد ظهر أن المصارف الأساسية في إسرائيل، وأيضًا قطاعًا كبيرًا من المواطنين العاديين، متورطون في عمليات مضاربة تضمن لهم أرباحًا ثابتة بضمان الحكومة دون بذل أيِّ جهد ودون مخاطرة كبيرة، وهذه هي عقلية الوسيط الطفيلي. وقد كُشف النقاب عن أن بعض «الكيبوتسات» متورطة هي الأخرى في أعمال السمسرة والمضاربات. وقد تزايدت معدلات الجريمة في إسرائيل بشكل مذهل. ويُلاحَظ انتشار المخدرات والأمراض النفسية والبغاء.

ويؤدي الفشل «الأيديولوجي» وتآكل الأيديولوجية إلى توليد ما يُسمَّى «أزمة المعنى». وعادةً ما تؤدي أزمة المعنى إلى إحساس بالعدمية يحاول الإنسان التغلب عليه من خلال الاستغراق في عنصر مادي بشكل كامل (شرب المخدرات- الإباحية- الاستهلاك) يبحث الإنسان فيه عن قدر من اليقين. لكن ما يحدث هو العكس إذ أن تصاعُد الاستهلاك وإغراق الحواس فيه يزيد أزمة المعنى بدلاً من تهدئتها، ويزداد بذلك تآكُل «الأيديولوجية» وتقويضها.

وتوجد عناصر أخرى في بنية المجتمع الاستيطاني الصهيوني (الاستهلاكية) تصعد هذا الاتجاه:

١ ـ لوحظ أن المجتمعات العلمانية تمر بمرحلتين: مرحلة تقشفية تراكمية (صلبة)، وأخرى استهلاكية فردوسية (سائلة). وتنتمي المجتمعات الاستيطانية إلى نفس النمط، بل إن تحقق النمط في حالتها يتسم بقدر أعلى من الحدة والتطرف. فالمجتمعات الاستيطانية تبدأ هي الأخرى بمرحلة تقشفية حادة تتطلب التنظيم الصارم وضبط النفس وإنكارها بل التضحية والقتال المستمر (ضد الطبيعة المعادية والسكان المعادين)، وهي مرحلة تتسم بالأشكال الاقتصادية الجماعية والملكية الجماعية أو شبه الجماعية للأشياء وتضخُّم القطاع العسكري وتغلغله في كل القطاعات الأخرى. وهذه المرحلة هي المرحلة التقشفية التراكمية التي يتم فيها الاستيلاء على الأرض وكذلك طرد السكان الأصليين وإبادتهم ومراكمة رأس المال. ولكن كل هذا يتم، منذ البداية، باسم الهدف النهائي والقيمة المرجعية

النهائية والمطلق العلماني الأوحد، أي تحقيق الذات وتعظيم اللذة، وكل ما يتم من إرجاء لإشباع الغرائز إنما يتم باسم الاستهلاك الآجل. وإذا كانت مرحلة التقشف حادةً في تقشفها، فالمرحلة الاستهلاكية في المجتمعات الاستيطانية لا تقل عنها حدة. ويعود هذا إلى أن المُستوطن إنسان تَرَك وطنه واقتُلع من جذوره ليحقق حراكًا اجتماعياً ومزيدًا من الاستهلاك، وانتقل إلى مجتمع استيطاني يظن أنه الفردوس الأرضي الموعود. والمهاجر المستوطن يرفض تقاليد وطنه أو يتركها وراءه أو يجمدها، وهو يقوم عادةً بعملية الاستيطان في غياب أية مؤسسات دينية، وإن وجُدت فهو عادةً يسيطر عليها ويوظفها لتقوم بعملية تسويغ عمليات الإبادة والطرد التي يقوم بها. وهو، إلى جانب كل هذا، لا يتبنَّى التقاليد الدينية والثقافية والاجتماعية للسكان المحليين وإنما يقوم بتحطيمها، ولذا فإنه يصبح كيانًا عاريًا تمامًا أمام المادة (والتجربة الاستيطانية الغربية هي بهذا المعنى تجربة علمانية مكثفة). ويعني كل هذا، في نهاية الأمر، أن قيم المنفعة واللذة تكون في مثل هذه المجتمعات في حالة تَرقُّب وانتظار لتتحقق وتكتسح المطلقات كافة في طريقها مع تزايد معدلات العلمنة.

ولا يشكل المُستوطَن الصهيوني استثناء من القاعدة، فقد بدأ بمرحلة ريادة مسلحة تقشفية وانتهى إلى مرحلة استهلاكية فردوسية. ولكن عملية الانتقال إلى المرحلة الثانية تمت بسرعة أكثر من المتوقع لأن المستوطنين الصهاينة كانوا منذ البداية مموَّلين من الخارج من قبَل اللورد «روتشيلد»، ثم زاد الدعم والتمويل بعد عام ١٩١٧ من قبَل المنظمة الصهيونية العالمية. ولكن فترة الريادة المسلحة لم تكن تقشفية بالقدر الكافي ولم تكن تراكمية على الإطلاق، وكانت تحوي داخلها قدرًا عاليًا من اللذة الآنية والسعار الاستهلاكي والرغبة الجامحة في تحقيق الذات. وبعد إنشاء الدولة، زاد الدعم من الخارج بدرجة لم يشهدها التاريخ الإنساني من قَبْل، وهو ما أدَّى إلى زيادة حدة التوقعات الاستهلاكية، وإلى إضعاف المقدرة على التقشف وعلى إرجاء المتعة. ولذا، فحينما حققت إسرائيل انتصارًا في عام ١٩٦٧، أي بعد نحو ٢٠ عامًا وحسب من تأسيس الدولة، تفجرت الرغبات الاستهلاكية وزاد النزوع نحو اللذة وارتفعت التوقعات وانخفضت المقدرة على التحمل إذ شعر

المستوطنون الصهاينة أن المرحلة التقشفية قد انتهت وأن الوقت قد حان لدخول مرحلة الاستهلاك والسلع المستوردة، وهذا يعني أن ارتفاع معدلات العلمنة في المجتمع أدَّى إلى اكتساح القيم، والمطلقات كافة، ومعها المطلق الصهيوني نفسه وسائر آليات ضبط النفس التي تتم في إطاره، وذلك قبل أن يضرب المجتمع بجذوره وقبل أن يؤسِّس بنيته التحتية. ولذا، تزايدت معدلات الأمركة في المجتمع، وضَعُفت مقدرة المستوطنين على تحمُّل المشاق. ومع تَفجُّر الانتفاضة تصاعدت حدة أزمة المجتمع الصهيوني.

لكل هذا تغيَّرت الأنماط الإدراكية في المجتمع فتراجع نموذج «الكيبوتسنيك» (عضو الكيبوتس) وظهر نموذج «روش قطان»، أي المواطن ذو الرأس الصغير والمعدة الكبيرة.

ونظرًا للتوجُّه نحو اللذة في التجمُّع الصهيوني، تآكل المفهوم القديم للمستوطن الصهيوني باعتباره رائدًا يمسك المحراث بيد والبندقية بالأخرى، وظهر نوع جديد من المستوطنين الذين يبحثون عن الحراك الاجتماعي وعن رفع مستوى معيشتهم. ولذا يُلاحَظ أن المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية مختلفة عن المستوطنات القديمة، فلا يوجد فيها أي مظهر من مظاهر التقشف وإنما توجد فيها منازل فاخرة وحمامات سباحة وكل أشكال الرفاهية. والدعوة إلى الاستيطان فيها لا تأخذ شكل شعارات دينية أو حتى شبه دينية ولا «أيديولوجية» (أو حتى شبه أيديولوجية) وإنما هي دعوة سافرة للاستهلاك، فأحد الإعلانات تتحدث عن فيلا واسعة، في موقع جميل، بنصف ثمن الفيلات المماثلة داخل حدود ٦٧ ولكنها مع هذا تقع على بُعد ثلاثين دقيقة من وسط القدس و«نتانيا» و«تل أبيب».

ولا يقوم المستوطنون بحراسة هذه البيوت الاستيطانية الفارهة إذ يتولَّى الجيش الإسرائيلي هذه المهمة بالنيابة عنهم. ولذا بدلاً من أن تكون المستوطنات هي المواقع العسكرية الأمامية للقوات الصهيونية أصبحت تشكل عبئًا عسكريًا عليه. وقد أطلقنا على هذا النوع من الاستيطان «الاستيطان مكيف الهواء»، وهو يعكس واقع الحياة في إسرائيل أكثر من الشعارات الصهيونية الكاذبة التي تطلقها أبواق الدعاية الصهيونية.

٢ ـ لا شك في أن كون المجتمع الصهيوني مجتمع مهاجرين يعني أن هناك دائمًا جماعات بشرية جديدة تفد على المجتمع وتصعِّد من سعاره الاستهلاكي، كما حدث مع وصول المهاجرين السوفييت.

٣ ـ مما يساعد على تفشي النزعة الاستهلاكية ظاهرة الأمركة، والأمركة هي أسلوب حياة جوهره اتخاذ موقف «برجماتي» ينصرف عن الكليات والمبادئ ليركز على التفاصيل وحل المشاكل المباشرة، ويعتمد العنف آلية أساسية من آليات حل الصراع، ويركز على الفرد بالدرجة الأولى وتأكيد ضرورة الإشباع الفوري.

وعلاقة إسرائيل بالولايات المتحدة علاقة خاصة وعميقة. فكلاهما مجتمع استيطاني مبني على محو تاريخ الآخر وإبادته وطرده. وكلاهما يستند إلى أسطورة الاستيطان الغربية (صهيون الجديدة). وإلى جانب هذه العلاقة الحضارية شبه الدينية، توجد العلاقة السياسية العملية وهي أن الولايات المتحدة هي الراعي «الإمبريالي» للدولة الصهيونية الوظيفية التي تدعمه وتموله وتضمن بقاءه واستمراره، وهي تضم أكبر تجمُّع يهودي في العالم (يفوق في حجمه التجمُّع الصهيوني نفسه). وهي بغير شك علاقة تخلق تبادلاً اختياريًا وتربة خصبة للأمركة. هذا بطبيعة الحال إلى جانب الاتجاه العام في كل مجتمعات العالم نحو الأمركة مع تصاعُد معدلات العلمنة وتفشي النسبية الأخلاقية. والأمركة تعني تآكل الجذور وتساقط الحدود الأمر الذي يصعِّد السعار الاستهلاكي.

٤ ـ والأمركة مرتبطة تمام الارتباط بالعولمة التي لها نفس الأثر في التجمُّع الصهيوني، فالإنسان الذي يفقد جذوره الإثنية والدينية يميل بشكل أكبر نحو الاستهلاك، لأن استهلاك السلع يصبح السبيل إلى تحقيق الفردوس الأرضي. وفي إطار العولمة تصبح السلع العالمية (أي الأمريكية) هي رمز هذه الجنة الجديدة.

وهذه الظواهر موجودة في كل المجتمعات ولكن أثرها السلبي أعمق في التجمُّع الصهيوني لأنه مجتمع يستند عقده الاجتماعي إلى «أيديولوجية» تشكل الهوية عصبها وعمودها الفقري.

٥ ـ ويرتبط بكل هذا الاتجاه نحو الخصخصة، فالخصخصة تعني أن نقطة البدء هي الفرد وليس المجتمع، وأن المشروع الفردي يسبق المشروع القومي. ومثل هذا الموقف يزيد بغير شك حدة السعار الاستهلاكي. وللخصخصة أعمق الأثر في التجمُّع الصهيوني باعتباره تجمُّعًا استيطانيًا لابد أن ينظم نفسه تنظيمًا جماعيًا ليضمن لنفسه البقاء والاستمرار أمام مقاومة أصحاب الأرض.

وترى الصهيونية أن اليهود يكونون شعباً، شعباً واحداً، ولكنه شعب يتسم بالطفيلية والاستهلاكية. وقد زعمت الصهيونية أن مثل هذه الظواهر المرضية إن هي إلا من ظواهر المنفى وحسب، وأنه حينما تنشأ الدولة الصهيونية فسيعود اليهودي إلى أرضه المقدَّسة أو القومية ليزرعها فيخلصها من العرب ويخلِّص نفسه من أدران المنفى التي علقت به وأعطت مبرراً لأعداء اليهود واليهودية أن يطلقوا اتهاماتهم المختلفة. وهذا ما يُسمَّى عقيدة «العمل العبري» التي تحولت إلى «عقدة العمل العبري» بعد أن فشل هذا الجانب من الحلم الصهيوني.

ويبدو أن هذا الموضوع (العمل العربي الحقيقي بدلاً من العمل العبري المزعوم) يلح على الوجدان الإسرائيلي إلحاحاً شديداً. ففي نكتة إسرائيلية نجد عجوزاً إسرائيلياً يجلس مع حفيده ويحكي له عن ذكرياته في الماضي. ويتصفح الاثنان ألبوم الصور، ويشير الجد إلى صورته في الثلاثينيات حين كان يبني بيته بنفسه، فيجيبه حفيده: «هل كنت عربياً في الماضي؟» فمهنة البناء لا يقوم بها سوى العرب، واستخلص الطفل نتائجه تأسيساً على تجربته لا تأسيساً على الادعاءات الصهيونية. ويقول الإسرائيليون تعليقاً على تغلغل العمالة العربية في القطاع الزراعي: «لماذا تطالب منظمة التحرير الفلسطينية باسترجاع الأرض الفلسطينية بكل هذا الإصرار؟ ألم يلاحظوا أن الفلسطينيين قد استعادوها بالفعل». فالأرض، كما يعرف الصهاينة جيداً، لمن يزرعها.

ولعل تغلغل العرب في قطاعات مثل الزراعة والبناء يعني أنهم يقومون بالأعمال الإنتاجية الأمر الذي حوَّل المستوطنين الصهاينة إلى وسطاء وطفيليين أو عاملين بالمهن الفكرية، شأنهم في هذا شأن يهود الجيتو (حسب التصوُّر الصهيوني).

فالإنسان الإسرائيلي منشغل تماماً بالمضاربات وأسعار البورصة وأسعار التحويل. كما أن عدد العاملين بالمهن (الفكرية) أخذ هو الآخر في التزايد، وقد تصاعدت معدلات الاستهلاكية بشكل ملحوظ، وقد أصبح كل هذا موضع نكات الإسرائيليين، فهم يصفون المواطن الإسرائيلي بأنه «روش قطان» أي «الرأس الصغير». وصاحب الرأس الصغير، في المجاز الإسرائيلي، هو الإنسان ذو المعدة الكبيرة الذي لا يفكر إلا في مصلحته ومتعته واحتياجاته الشخصية وينصرف تماماً عن خدمة الوطن أو حتى التفكير فيه. إنه إنسان استهلاكي مادي لا يؤجل متعة اليوم إلى الغد. فسياسة الدولة الصهيونية ـ حسب إحدى النكات الإسرائيلية ـ هي تزويد جماهيرها بال (.T .V. C)، وهي الأحرف الأولى لكلمات (T.V., Video, and Car) وحسب الحلم الصهيوني كان من المفروض أن تصبح إسرائيل نوراً للأمم (ذات فولت عال جداً)، ولكنها أصبحت ـ حسب قول أحد الصحفيين الإسرائيليين ـ مجتمع الثلاثة ف (V): الفولفو والفيديو والفيلا. وأشار الصحفي الإسرائيلي «مكابي دين» (في الجيروساليم بوست) إلى أن الإسرائيليين يعملون مثل شعوب أمريكا اللاتينية (أي لا يعملون)، ويعيشون مثل شعوب أمريكا الشمالية (أي يتمتعون بمستوى معيشي عال)، ويدفعون الضرائب مثل الإيطاليين (أي يتهربون منها) ويقودون السيارات مثل المصريين (أي بجنون).

وتتضح هذه الاستهلاكية في التكالب الشديد على السلع الأمريكية والرغبة في الهجرة إلى الولايات المتحدة، أرض الميعاد الحقيقية. وقد نشرت مجلة «عل همشار» مقالاً بعنوان «خروج صهيون»، وكلمة «خروج» في الوجدان الديني اليهودي تعني «الخروج من مصر» و«الصعود إلى صهيون أو إرتس يسرائيل» أي فلسطين. ولذا فاستخدامها للحديث عن «الخروج» من صهيون يحمل قدراً كبيراً من السخرية النابعة من الإحساس بالمفارقة المتضمنة في الموقف. وقد أشار المقال الذي كُتب عام ١٩٨٧ إلى أن عدد النازحين سيبلغ ٨٠٠ ألف إسرائيلي بعد ١٢ عامًا (في الواقع يُقال إن العدد قد وصل إلى مليون عام ١٩٩٧). ثم علق كاتب المقال بقوله: «إذا وضعنا في الاعتبار أن هيئة الأمم قد قررت الاعتراف بحق اليهود في أن تكون لهم

دولة خاصة بهم في الوقت الذي كان عدد المستوطنين في البلاد يُقدر بحوالي ٦٠٠ ألف، فإننا سنفهم المغزى لهذه المعلومة المفجعة»!

ولا يَسْلم المستوطنون بطبيعة الحال من النكت الإسرائيلية الخاصة بالطفيلية. فقد أشار «زئيف شيف» المعلق العسكري الإسرائيلي إلى الاستيطان في الضفة الغربية بأنه «استيطان دي لوكس» فالمستوطنون هناك استهلاكيون وليسوا مقاتلين، يتأكدون من حجم حمام السباحة ومساحة الفيلا قبل الانتقال إلى المستوطنة. ولذلك تشير الصحف الإسرائيلية إلى هذا الاستيطان «باعتباره الصنبور الذي لا يُغلَق أبداً»، بل إنهم يشيرون إلى «محترفي الاستيطان» بالإنجليزية: «ستلمنت بروفشنالز» (settlement professionals) وهم المستوطنون الذين يستوطنون في الضفة الغربية انتظاراً للوقت الذي تنسحب فيه القوات الإسرائيلية ليحصلوا على التعويضات المناسبة (كما حدث في مستوطنة «ياميت» في شبه جزيرة سيناء). كما يشير الإسرائيليون إلى «الاستيطان المكوكي» بالإنجليزية: «شاتل ستلمنت» (shuttle settlement) وهي إشارة للمستوطنين الذين يستوطنون في الضفة الغربية بسبب رخص أسعار المساكن وحسب ولكنهم يعملون خلف الخط الأخضر وهو ما حوَّل المستوطنات إلى منامات يقضي فيها المستوطنون سحابة ليلهم. أي أنهم ينتقلون كالمكوك بين المستوطنات التي يعيشون فيها في الضفة الغربية ومكاتبهم التي يعملون فيها في المدن الإسرائيلية وراء الخط الأخضر.

ومن حق أي شعب أن يستهلك بالقدر الذي يريد طالما أنه يكد ويتعب وينتج ثم ينفق، ولكن الوضع ليس كذلك في إسرائيل، فهم يعرفون أن الدولة الصهيونية «المستقلة» لا يمكن أن توفر لنفسها البقاء والاستمرار ولا أن توفر لهم هذا المستوى المعيشي المرتفع إلا من خلال الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري الأمريكي المستمر ما دامت تقوم بدور المدافع عن المصالح الأمريكية، أي أن الدولة الصهيونية دولة وظيفية، تُعرَّف في ضوء الوظيفة الموكلة لها. وقد وصف أحد الصحفيين الإسرائيليين الدولة الصهيونية بأنها «كلب حراسة، رأسه في واشنطن وذيله في القدس»، وهو وصف دقيق، صريح وقاس.

يرتبط تصاعد معدلات العلمنة بما يُسمى أزمة المعنى، فالعلمانية تجيب على كل الأسئلة المادية وتلزم الصمت بخصوص الأسئلة الكونية عن البلاء والموت والزواج والوطن ومن أين أتينا وإلى أين سنذهب وهل العالم مادة وروح أم مجرد مادة صماء؟ والإحساس بأزمة المعنى إحساس عميق في الكيان الصهيوني، ولكنه يزداد حدة بطبيعة وجود الجيب الاستيطاني ككيان مغروس غير منتم في حالة حرب دائمة مع جيرانه والسكان الأصليين مع أنه كان يتصور أنه سينعم بالراحة والمستوى المعيشي المرتفع في مجتمع الرخاء وبسبب الإحساس بالعبث وفقدان الاتجاه، تسيطر السوداوية والحتمية والإحساس بأن حالة الحرب دائمة. ويظهر هذا الاستسلام الكامل في كلمات «موشيه ديان» في جنازة صديقه «روي روتبرج»، الذي قتله الفدائيون الفلسطينيون. فقد قال وزير الدفاع والخارجية الإسرائيلي السابق: «إننا جيل من المستوطنين، ولا نستطيع غرس شجرة أو بناء بيت دون الخوذة الحديدية والمدفع؛ علينا ألا نغمض عيوننا عن الحقد المشتعل في أفئدة مئات الآلاف من العرب حولنا. علينا ألا ندير رؤوسنا حتى لا ترتعش أيدينا. إنه قدر جيلنا، إنه خيار جيلنا، أن نكون مستعدين ومسلحين، أن نكون أقوياء وقساة، حتى لا يسقط السيف من قبضتنا وتنتهي الحياة».

ومنذ بضع سنوات لاحظ الشاعر الإسرائيلي «حاييم جوري» بمرارة ما سماه «مركب إسحاق» وهو أن الإنسان الإسرائيلي يُولَد «وفي داخله السكين الذي سيذبحه»، كما بيَّن «جوري» أن «هذا التراب (أي إسرائيل) لا يرتوي»، فهو يطالب دائماً «بالمزيد من المدافن وصناديق دفن الموتى»، كما لو كانت أرض إسرائيل آلهة ثأر بذيئة، لا مجرد قطعة أرض أو إقليم. كما لاحظ الكاتب الإسرائيلي «بن عيزر» أن الإسرائيليين الشباب، الذي يخدمون في الجيش، يشعرون أن أهلهم بالاشتراك مع الدولة يضحون بهم دون تعويض أو عزاء من عقيدة دينية تؤمن بالحياة بعد الموت، ولذا فهم يشعرون أن هذه الحروب هي «تضحية علمانية بإسحق»، أي أنها تضحية بشرية لا هدف لها ولا معنى.

ثم تظهر أساطير قومية تترجم هذا الوضع إلى بناء «أيديولوجي» أسطوري مُحكَم، ومن هنا ظهرت أسطورة ماساداه وشمشون. وفي كلا الأسطورتين هناك حالة حصار نهائية مغلقة، لا يمكن الفكاك منها إلا بتدمير الذات وتدمير الآخر، فنهايتها ليست سعيدة وإنما إبادية للجميع. ومع هذا رغم كل هذا الحديث عن الحصار والدمار فإن الوجدان الإسرائيلي يتجاوز الأساطير الصهيونية المصقولة. فيشير «يهوشوفاط هركابي» إلى أن الإسرائيليين يميلون إلى تمجيد الوهم ويخفقون في إدراك أن الواقع مُحدَّد بحدود الممكن. ثم يشير إلى قصة صهيونية انتحارية أخرى هي قصة «بركوخبا» الذي تحالف مع بعض الحاخامات فأعلنوا أنه «الماشيَّح» وقرروا مواجهة الإمبراطورية الرومانية دون حساب موازين القوى أو معرفة مدى قوة الرومان فيما يعرف بالتمرد اليهودي الثاني ضد الرومان (١٣٢ ـ ١٢٥ ق.م). وبطبيعة الحال تم القضاء على المتمردين وعلى تمرُّدهم وعلى البقية الباقية من الوجود اليهودي الهزيل في فلسطين، أي أن النزعة الانتحارية «الشمشونية» هنا لم تؤد إلى القضاء على الآخر وإنما على الذات وحسب، ويُسمِّي «هركابي» هذا «أعراض بركوخبا»، فالنزعة الانتحارية مرض يصيب صاحبه وهي ليست بالضرورة «ماساداه» التي تدمر الذات والآخر.

وتوجد نفس النزعة نحو مراجعة أسطورة «ماسادا» في قصيدة الشاعر «حاييم حيفر» التي كتبها أثناء الانتفاضة، فبدلاً من «ماسادا» يتحدث عن الطائرة المروحية الأمريكية، أي تلك الطائرة التي ستأتي حينما تحين لحظة النهاية وتحط فوق سطح السفارة الأمريكية (كما حدث في فيتنام) لتأخذ فلول المستوطنين وعملاء الولايات المتحدة. تبدأ القصيدة بالتصويت في الكنيست على الخروج الأخير ولذا «فلنرحل إلى أمريكا الآن/ فلقد لملمنا حقائبنا وأمانينا». ويتدافع الجميع دون نظام («لا تتزاحموا.. لكل مكانه/ عفواً لا تضغطوا هكذا»). ويتصور رئيس الوزراء عملية الخروج السريع هذه وهو يجلس في مقعده في الطائرة «ويروق له المقام/ يعلن أنه لا مكان للباقين هنا»، فلسان حاله وحال وزرائه هو «نحن ومن بعدنا الطوفان». إن الصورة السائدة هنا عكس صورة البطل «الشمشوني» في «ماساداه» الذي يهلك مع رفاقه:

وبسرعة أخذت الطائرة.. تطير

أما الدولة

فقد هُجرت

وحيدة.. تُركت.. إسرائيل.

وبعد بضعة بيوت وعظية احتجاجية ركيكة (أفلا يمكننا أن نحاول ثانيةً؟/ أم أننا لسنا مواطنين مخلصين؟) نكتشف أن الطائرة قد طارت بالوزراء والأحلام:

فإن كنا حقاً هكذا.

وعليه حزمت حكومتنا لأمريكا حقائب الرحيل

فإنا جميعاً كذلك

في الرحيل إليها.. راغبين.

بعيداً عن «ماسادا» المتهالكة، بعيداً عن صهيون التي اشتعلت فيها النيران، إلى الولايات المتحدة الوطن القومي الآمن وربما الحقيقي.

ورنة الحزن الكامنة في النكت والقصائد الفكاهية تصبح واضحة في الأغاني الإسرائيلية فهي مليئة بالعدمية والحديث عن الدمار والفقدان والضياع والعزلة. ففي أعقاب انتصار عام ١٩٦٧ لاحظ الكاتب الإسرائيلي «يوري أفنيري» أن من أكثر الأغاني شيوعاً أغنية تقول وبفرح شديد، «العالم كله ضدنا». والفرح هنا تعبير عن إحساس المستوطن الصهيوني بمفارقة موقفه، فهو بعد انتصاره (الذي يعبِّر عن «اختياره») يجد نفسه معزولاً عن العالم، فالأغنية تشبه تلك العبارة: «الحمد لله فأنا مكروه تماماً من كل الناس!».

وقد ازداد الإحساس بالضياع بعد عام ١٩٧٣، ولنأخذ على سبيل المثال «أريبل زلبر»، المغني الذي انضم إلى «يهودا أدر» «وشالوم هانوخ» وكوَّنوا جماعة غناء روك تُسمَّى «تموز». والصورة العامة التي تشيعها هذه الجماعة هي صورة الشاب الشريد. وقد فقد «زلبر» نفسه ساقه وهو يلعب بقنبلة يدوية حين كان صبياً. وأهم أغانيه «هوليخ باطل» (حرفياً: صار أو راح باطلاً أو أصبح غير مجد أي بالعامية المصرية

«مافيش فايدة») وتتحدث الأغنية عن متشرد يبحث عن المخدرات والجنس وقطع غيار السيارات المسروقة.

كما تتحدث الأغاني عن أبطال العهد القديم وأنبيائه بطريقة تنم عن الاستخفاف الشديد، وهؤلاء الأبطال والأنبياء هم الرموز القومية اليهودية الصهيونية الأساسية. ففي أغنية «داني ساندرسون» يتحدث عن داود يهزم طالوت «وتخرج أسفار موسى الخمسة لتشجع... إن كنت تريد أن تصبح ملكاً علينا، في سن السادسة فلتصنع لنا حلبة صراع». وتسخر أغنية «زلبر» الأخرى من «شمشون» وتشير إليه باعتباره «عاملاً في عربة قمامة». أما داود فهناك مسرحية تتحدث عنه باعتباره شاذاً جنسياً. ومعظم المغنين من نتاج «الكيبوتس» وقد ظهروا بعد عام ١٩٧٣ مع إدراك الصهاينة بداية أزمتهم.

ومن أشهر الأغاني في إسرائيل في الثمانينيات أغنية «مائير باناي»، وهي أغنية جميلة حزينة تعبِّر بشكل دقيق عن تساقط الشرعية الصهيونية وإحساس المستوطنين بذلك:

كلهم ذاهبون إلى مكان ما،

يرنون للمستقبل العذب،

أما أنا، فأستيقظ في الصباح

وأركب الحافلة رقم ٥ المتجهة للشاطئ،

الحافلة مليئة بالدخان،

وعجوزين،

والكمساري.

وهناك كتابة على حائط أسمنتي:

ماذا حدث للدولة؟

انظر إلى الدولة وانظر إلى الأسمنت!

تغنّي الطيور «صباح الخير»

لعله يمكنني أن أطير معها بعيداً، ولا أسقط.

إن فراغ الحافلة رمز جيد لأزمة المستوطن الصهيوني السكانية، فليس فيها سوى عجوزين (لعلهما رمز «للشعب اليهودي» المسن). ويتساءل المغني عما حدث للدولة المكتوب اسمها على الأسمنت، وهو رمز للجمود والموت. مقابل كل هذا هناك غناء الطيور التي تبشر ببداية جديدة، خارج الحافلة الفارغة والأسمنت الصلب. ويود المغني أن يطير بعيداً، أن ينزح عن كل هذا، ولكن الأغنية مع هذا تعبِّر عن عدم اليقين من إمكانية الفرار، فالسقوط احتمال وارد! أي أنه لا مكان للتقدم للأمام ولا التراجع للخلف!

ثمة إحساس إذن بفشل المشروع الصهيوني وخيبة أمل وإحباط نتيجة هذا، وهي أحاسيس عبَّرت عن نفسها في مجموعة من النكت الساخرة والأغاني الحزينة، والتي تحاول كلها الإفصاح عن وضع تاريخي مركَّب جداً لا مخرج منه، فالصهيوني غير قادر على الخروج من وضعه وأثبتت الأيام أنه قد يكون قادراً على إلحاق بعض الأذى بالعرب ولكنه غير قادر على تطبيع موقف والوصول إلى النهاية السعيدة: أي تفتُّت العرب، واختفاء الفلسطينيين.

وتدور أحداث قصيدة الشاعر «إفرايم سيدون» (التي رفض التليفزيون الإسرائيلي إذاعتها) في غرفة صالون يجلس فيه أربعة أشخاص، الأب والأم والطفل، أما رابعهم فهو الجندي الصهيوني، وبالتالي فهي خلية استيطانية سكانية مسلحة. وقد اندلع خارج المنزل حريق (رمز الانتفاضة وظهور الشعب الفلسطيني) وبدأ الدخان يدخل البيت عبر النافذة، إلا أن الأربعة يجلسون بهدوء ويشاهدون مسلسلة تليفزيونية ولا يكترثون بشيء. ثم ينشد الجميع:

هنا نجلس جميعاً

في بيتنا الصغير الهادئ،

نجلس في ارتياح جذل.

هذا أفضل لنا، حقاً إنه أفضل لنا.

ـ الأم: جيد هو وضعنا العام.

ـ الجندي: أو باختصار إيجابي.

ـ الأب: والوقت «عامل» لصالحنا.

ـ الطفل: إذا كان الوقت «عاملاً» فهو بالتأكيد عربي.

حينئذ يصفع الأب الطفل ويقول «اسكت يا وقح». وتعليق الطفل إشارة فكاهية للحقيقة المرة التي يدركها الإسرائيليون جيداً، أي تغلغل العمالة العربية في الكيان الإحلالي الصهيوني.

ثم تبدأ الأسرة تتحدث عن الحريق، أو بالأحرى تنكر وجوده:

ـ الأب: وإذا كانت هنا جمرة تهدد بالحريق.

ـ الأم: طفلي سينهض لإطفاء الحريق.

ـ الأب: وإذا اندلعت هنا وهناك حرائق صغيرة.

ـ الأم: سيسرع ابني لإطفائها بالهراوة.

ـ الأب: انهض يا بني اضربها قليلاً.

ويخاطب الأب النار فيخبرها أنها مسكينة، وأنها لن تؤثِّر فيه من قريب أو بعيد، وأنه سيطفئها في النهاية. وحينما تأكل النيران قدميه لا تضطرب الأم، فالأمر ليس خطيراً، إذ لديه «قدم صناعية» [لعلها مستوردة من الولايات المتحدة]، فالوقت ـ كما يقول الأب ـ «يعمل لصالحنا». ولكن الطفل ينطق بالحقيقة المرة، مرة أخرى:

ـ الطفل: بابا، بابا، لقد حرقنا الوقت [الزمن].

ـ الأب: اسكت.

ـ الأم: إن من ينظر حولنا ويراقب، يرى كم أن الأب لا ينطق إلا بالصدق كعادته.

ـ الأب والأم: لقد أثبتنا للنار بشكل واضح.. من هو الرجل هنا، ومن هو الحاكم.

ـ الطفل: ولكن بابا... البيت...

ـ الأب: لا تشغلنا بالحقائق.

ـ الطفل والجندي: شعاري: إجْلس في صمت ولا تتعب.

ـ الرجال: لا تتحرك، لا تتزحزح، لا تفقد أعصابك.

ـ الجميع: فكهذا تُحارب النار.

وهذه القصيدة الفكاهية، شأنها شأن النكت، تخبئ رؤية متشائمة بشأن مستقبل ما يُسمَّى «الشعب اليهودي» الذي أصبح مستقبل المستوطنين الصهاينة الذين يستقرون في المكان وينكرون الزمان فتحرقهم الحقيقة وهم جالسون يراقبون مسلسلة تليفزيونية في هدوء وسكينة أو يستمعون إلى الدعاية الصهيونية في رضا كامل!

التكاثر المفرط للمصطلحات الصهيونية

«التكاثر المفرط للمصطلحات الصهيونية» هو سمة أساسية للفكر الصهيوني منذ ظهوره. فهناك «الصهيونية الدبلوماسية» و«الصهيونية السياسية» و«الصهيونية العامة» و«الصهيونية العمالية» و«الصهيونية الاشتراكية» و«الصهيونية الدينية» و«الصهيونية العلمانية» و«الصهيونية الثقافية» و«الصهيونية الروحية» و«الصهيونية التصحيحية» و«الصهيونية التوفيقية» و«الصهيونية الإقليمية» و«صهيونية بدون صهيون» و«صهيونية صهيون» و«الصهيونية المسيحية» و«صهيونية الأغيار» و«صهيونية الدياسبورا» وغيرها من المصطلحات.

وقد استمرت الظاهرة بعد إنشاء الدولة وإن كان إسهال المصطلحات قد عبَّر عن نفسه من خلال أسماء الأحزاب التي تتغيَّر بمعدل جنوني عند كل انتخابات وما بينها.

وإذا كان التكاثر المفرط للمصطلحات سمة أساسية للخطاب الصهيوني قبل عام ١٩٦٧، فإن الأمور ازدادت سوءاً بسبب تصاعُد الأزمة، فهناك الأزمة البنيوية للصهيونية وتوتر العلاقة بين المُستوطَن الصهيوني ويهود العالم. ولأن الأزمة لا حل لها والتوتر يتصاعد فإن الحلول المطروحة هي الأخرى تتزايد بشكل مفرط، ومن ثم تتكاثر المصطلحات وتتداخل فتضطرب.

وتُوصف بعض التيارات الصهيونية الجديدة بأنه «معتدلة» (صهيونية الخط

الأخضر ـ صهيونية الحد الأدنى ـ الصهيونية الديموجرافية)، ويُوصف البعض الآخر بأنه «متطرف» (صهيونية الأراضي ـ صهيونية الحد الأقصى ـ الصهيونية المتوحشة). وحقيقة الأمر أنه لا يوجد فارق جوهري بينهما، فكلاهما يَصدُر عن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة ولا يختلفان إلا فيما يتصل بطريقة التطبيق ونطاق التوسع. (ومع هذا ترى الولايات المتحدة [رائدة النظام العالمي الجديد] أن تيار المعتدلين الصهاينة وصهيونية عصر ما بعد الحداثة هما الأقرب لأهدافها، فالنظام العالمي الجديد يُفضل عدم المواجهة المباشرة مع الشعوب المستغَلة. وصهيونية الأراضي تؤدي إلى مثل هذه المواجهة).

ويظهر التداخل بين المصطلحات وعدم جدواها من الناحية التصنيفية في حالة «هرتزل». فقد أظهر صيغة صهيونية معتدلة (وُصفت بأنها «صهيونية ليبرالية إنسانية») وأبطن صيغة الحد الأقصى المتوحشة. وقد حُل التناقض بطريقة عملية ذكية إذ ربط التوسع (صهيونية الأراضي) بالهجرة (الصهيونية السوسيولوجية)، وجعل الثاني مشروطاً بالأول، فكأنه كان ليبرالياً قبل وصول المستوطنين، متوحشاً بعده. (ومع هذا، نجد من أتباع «هرتزل» الليبراليين من يشجبون صهيونية الحد الأقصى وينعتونها بالوحشية، وهي الصهيونية التي لم يرفضها المنظِّر الأول والزعيم الروحي، وإنما أخفاها وحسب لاعتبارات عملية!).

ويظهر الخلط في المصطلح أيضاً في إدراك الحركة الصهيونية أن «الشعب اليهودي» يؤثر المنفى على «الوطن القومي» وأنه يحجم عن الهجرة إليه، ولكنها مع هذا ترفض الاعتراف بالأمر الواقع. ومما يزيد الأمور اختلاطاً أن هؤلاء الذين يرفضون الهجرة يسمون أنفسهم «صهاينة» لأسباب نفسية محضة لا علاقة لها بواقعهم أو سلوكهم. وقد طالب «بن جوريون» بعدم تسميتهم «صهاينة»، فالصهيونية ـ كما قال ـ هي الهجرة والاستيطان (ومن وجهة نظرنا، الاستيلاء على الأرض وطرد سكانها والقتال من أجلها). وطالب بتسميتهم «أصدقاء صهيون» وحسب. ولكن مثل هذه الراديكالية قد تفضح المشروع الصهيوني ومن هنا مصطلحات مثل «الصهيونية النقدية» و«الصهيونية التقنية»، وهي سليلة مصطلح «بورخوف» «صهيونية

الصالونات». وهي مصطلحات تشير إلى ظاهرة رفض أعضاء الجماعات اليهودية في العالم الهجرة دون تسميتها بشكل صريح.

الصهيونية: دال بلا مدلول

كلمة «صهيونية» تشير إلى مجموعة الأفكار التي كان المفروض فيها أن تهدي المستوطنين في ممارستهم وأفعالهم ولكنها بدلاً من ذلك وضعتهم في ورطة تاريخية، ولذا فَقَدت الكلمة كثيراً من جلالها ورومانسيتها، بل دلالتها. فقد أصبحت دالاً دون مدلول، كلمة فارغة من المعنى. وهذا أمر كان متوقعاً، فالصهيونية بأسرها هي حركة تستند إلى شعار يؤكد ضرورة فصل الدال عن المدلول: «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». فالأرض المشار إليها بأنها «بلا شعب» هي أرض الفلسطينيين، وهو ما يعني ضرورة فصل الأرض عن الشعب الذي يقطن فيها والتي سماها باسمه ومنحها الهوية والدلالة. أما الشعب الذي لا أرض له، فهو الجماعات اليهودية التي تقطن في أنحاء العالم،لا تبحث عن وطن جديد لها، فهي قانعة بأوطانها، وهذا يعني أن الشعار الصهيوني يحاول أن يفصل الجماعات اليهودية عن واقعها المتنوع وعن أوطانها التي تقطن فيها والتي تمنحها اسمها (يهود أمريكا ـ يهود إنجلترا... إلخ)، كما تمنحها الهوية والدلالة.

وقد لاحظ أحد الكُتَّاب الإسرائيليين أن الصيغتين «صهيوني» (بالعبرية: تسيوني tzioni) و«غير المكترث» (بالعبرية: تسيني tzini) لا يوجد فارق كبير بينهما. والفارق بينهما في الإنجليزية هو حرف (o)، أي زيرو. فالصهيونية، هذه «الأيديولوجية المشيحانية» التي تدَّعي أنها القومية اليهودية، والتي تتطلب الحد الأقصى من الحماس والالتزام، فَقَدت دلالتها وأصبحت شيئاً لا يكترث به اليهود أعضاء هذه القومية المزعومة الذين تحاول الصهيونية «تحريرهم» من أسرهم في «المنفى»!

ويشير أحد الكُتَّاب الفكاهيين في إسرائيل إلى أن كلمتي «زايونيزم» (Zionism) الصهيونية و«زومبي» (Zombie) (وهو الميت الذي أُعيدت له الحياة بعد أن دخلت جسده قوة خارقة، ولذا يمكنه الحركة ولكنه لم يستعد لا القدرة على الكلام ولا حرية

الإرادة) تردان في نفس الصفحة من المعجم الإنجليزي، الأمر الذي يدل ـ حسب تصوُّره ـ على ترابطهما، وأن الصهيونية إن هي «إلا زومبي»، أي جسد متحرِّك لا حياة فيه ولا معنى له. وهذا الكاتب الكوميدي لم يجانب الحقيقة كثيراً، فهناك العديد من المستوطنات الفارغة، تنعى من بناها، لا يسكن فيها أحد، ويُطلَق عليها بالإنجليزية: «دمي ستلمنت» (dummy settlement). وقد آثرنا ترجمتها بعبارة «مستوطنات الأشباح» أو «مستوطنات زومبي»، فهي جسد قائم لا حياة فيه.

ونظراً لكل هذه التطورات أصبحت كلمة «صهيونية» (تسيونوت بالعبرية) تعني «كلام مدع أحمق» (**الجيروساليم بوست**، ٢٦ أبريل ١٩٨٥) وتحمل أيضاً معنى «التباهي بالوطنية بشكل علني مُبالَغ فيه»، وتدل على الاتصاف بالسذاجة الشديدة في حقل السياسة (**الإيكونومست**، ٢١ يوليو ١٩٨٤ وكتاب «برنارد أفيشاي» **مأساة الصهيونية**، ص ٢٦). ومن الواضح أن حقل الكلمة الدلالي أو منظورها يشير إلى مجموعتين من البشر: صهاينة الخارج، أي الصهاينة التوطينيين الذين يحضرون إلى فندق صهيون ويحبون أن يسمعوا الخطب التي لا علاقة لها بالواقع، ولذا فهي ساذجة، مليئة بالادعاءات الحمقاء والتباهي العلني بالوطنية. وتشير في الوقت نفسه إلى الصهاينة الاستيطانيين الذين يعرفون أن الخطب التي عليهم إلقاؤها إن هي إلا خطب جوفاء ومبالغات لفظية لا معنى لها، ولكن عليهم إلقاءها على أية حال حتى يجزل لهم الضيوف العطاء. والمقصود الآن بعبارة مثل «اعطه صهيونية» هو «فلتتفوه بكلام ضخم أجوف لا يحمل أي معنى»، فهو صوت بلا معنى، وجسد بلا روح، ودال بدون مدلول. أو كما نقول بالعامية المصرية: «هجّص» فالمسألة «هجص في هجص»، ويمكن أن نضيف لزيادة الدلالة «والأرزاق على الله». أو فلنُعلمن العبارة ونقول: «والأرزاق على الولايات المتحدة ويهود الدياسبورا».

ويكتب نفس الكاتب مقالاً فكاهياً آخر، يُعلق فيه على مصير الصهيونية ككل ووضعها وما آلت إليه. وعنوان المقال هو «الصهيونية الخالدة» والمقال عبارة عن حوار بين متشائم ومتفائل. وحين يعلن الأول عن موت الصهيونية يؤكد له الثاني خلودها ثم يقدم له الأدلة الدامغة والبراهين القوية، مؤكداً له أن الهجرة الصهيونية من الولايات المتحدة لا تزال على قدم وساق». وبنبرة كلها يقين يقول «إن القنصلية

الإسرائيلية في نيويورك أرسلت مائة نعش ـ إذ أن يهود أمريكا يحبون أن يُدفَنوا في إسرائيل» (وهذه ليست نكتة وإنما حقيقة تشكل استمراراً للتقاليد الدينية اليهودية). المهاجرون يحضرون إذن ـ كما يقول المتفائل ـ ولكن في قسم البضائع، والتظاهرات الصهيونية لا تزال تُعقَد ولكن في مكاتب الجنازات، وهي تطرح الشعار التالي: «اعطوني المؤمَّن عليهم، الموتى، الجثث، التي تود أن ترقد حرة» (وهذه معارضة ساخرة للشعار المكتوب على قاعدة تمثال الحرية في الولايات المتحدة). «ورغبة يهود أمريكا أن يُدفَنوا في إسرائيل تقوم دليلاً على أنهم قد يدينون بوجودهم الزمني أو الدنيوي للولايات المتحدة، ولكن حينما يتصل الأمر بالأبدية فإنهم يعرفون أن وطنهم الحقيقي هو إسرائيل. ومن هنا «الصهيونية الخالدة». «كان بوسعهم أن يُدفَنوا في إحدى المناطق كثيفة الأشجار في الولايات المتحدة، ولكنهم يفضلون الريادة في أرض الميعاد بين شعبهم في تابوت خشبي... ويا لهم من مهاجرين مخلصين.. لا تراهم قط يتألمون من مفارقة أوطانهم ولا من أنه لا يوجد «كنتاكي فرايد تشيكن» في إسرائيل، بل إنك لا تراهم على الإطلاق، حمداً للسماء كنا نظن أن الهجرة من الولايات المتحدة قد انتهت... ولكننا نعرف الآن الحقيقة... إن الأمريكيين يموتون من أجل الحضور لإسرائيل».

الفصل الخامس
محاولة الخروج من الأزمة الصهيونية

يستند الاستعمار الصهيوني إلى أكذوبة كبرى (يشعر بها الآن المستوطنون الصهاينة أنفسهم) وهي أن فلسطين «أرض بلا شعب» («لشعب بلا أرض»). وكان المفروض أن تحل الكتلة الصهيونية الوافدة محل السكان الأصليين. ومع هذا لم يختف الفلسطينيون كما كان مقررا لهم حسب السيناريو الصهيوني «النهائي» الأصلي، بل قاوموا الوافدين وتصدوا لعملية الاغتصاب. كل هذا أدى إلى ظهور ما نسميه «إشكالية الشرعيتين».

إشكالية الشرعيتين

«الشرعية» هي حالة الصلاحية والقبول التي يتمتع بها أفراد النخبة الحاكمة والمنظمات والحركات والنظم السياسية والتي تخوِّل لهؤلاء السلطة. ومن ثم، فإن الشرعية الصهيونية هي حالة الصلاحية والقبول التي تدعيها لنفسها الحركة الصهيونية. وتجابه النظم السياسية كافة مشكلة الشرعية تجاه جماهير التشكيل السياسي الذي تحكمه هذه النظم، أما النظم الاستيطانية فهي تجابه مشكلة الشرعية على مستويين: مستوى العنصر السكاني الوافد، ومستوى السكان الأصليين.

والوضع في حالة الدولة الوظيفية الصهيونية أكثر تركيباً إذ أن هذه الدولة تستمد شرعيتها كدولة صهيونية من مصادر ثلاثة:

١ ـ الإمبريالية الغربية: باعتبارها القوة التي أسَّست الدولة الصهيونية كي تكون دولة

تضطلع بوظيفة الدفاع عن مصالح العالم الغربي في المنطقة في نظير أن تقوم الدولة الإمبريالية الداعية بدعم الدولة الصهيونية سياسيا واقتصاديا وعسكريا وأن تضمن بقاءها واستمرارها.

٢ ـ أعضاء الجماعات اليهودية في العالم (الدياسبورا): باعتبارهم القوة التي تدعم المُستوطَن الصهيوني وتمارس الضغط من أجله، على أن تضطلع الدولة الصهيونية بوظيفة حماية هويتهم وتنميتها بشرط ألا تتدخل في شئونهم وألا تتسبب في وضع ولائهم لأوطانهم موضع الشك.

٣ ـ المستوطنون الصهاينة: باعتبارهم مواطني الدولة الصهيونية الذين يطلبون من دولتهم أن توفر لهم الأمن والخدمات كما هو الحال مع كل الدول، على أن يقوموا هم بوظائفهم المختلفة ومن أهمها الوظيفة القتالية.

ولكن إذا كانت الدولة الصهيونية تستمد شرعيتها الصهيونية من هذه القطاعات الثلاثة وتحافظ عليها بمقدار أدائها لوظائفها، فإن ثمة مستوى آخر مختلفاً تماماً يقع خارج نطاق هذه الشرعية هو شرعية الوجود. فالدولة الصهيونية أُسِّست على أرض الفلسطينيين، وهي لا تلتزم تجاههم بأي شيء، فكل همها أن تغيِّبهم تماماً حتى لا يهتز أساس وجودها نفسه. وقد اهتزت الشرعية الصهيونية تجاه المستوطنين، وأعضاء الجماعات اليهودية في العالم وفي الولايات المتحدة، وذلك بسبب الفساد في إسرائيل وأزمة النظام السياسي وأزمة الهوية اليهودية والأزمة السكانية والاستيطان وفشل إسرائيل في تطبيع الشخصية اليهودية وفي إخماد الانتفاضة.

ولكن إلى جانب «الشرعية الصهيونية» يوجد ما نسميه «شرعية الوجود»: فهما شرعيتان، وليس شرعية واحدة، كما هو الحال مع النظم السياسية العادية، أي غير الاستيطانية. وقد فصلنا الشرعيتين، الواحدة عن الأخرى، لأغراض تحليلية محضة، ولكنهما في واقع الأمر مرتبطتان تمام الارتباط، فالدولة الصهيونية دولة وظيفية تكتسب قيمتها أمام الراعي «الإمبريالي» من أدائها لمهمتها الأساسية القتالية التي تستند إلى مدى كفاءة المادة البشرية الاستيطانية القتالية. ولذا، فإن فشل الدولة الصهيونية في تطبيع الشخصية اليهودية يؤدي إلى تَخثُّر المادة القتالية، الأمر الذي

يؤدي بدوره إلى تراجع مقدرتها القتالية وسوء أدائها العسكري، فيقل عائدها ومن ثم قيمتها وتفقد شرعيتها الصهيونية. ولكن تراجع مقدرتها القتالية هو نفسه تهديد لوجودها. كما أن فشل الدولة الصهيونية في تحقيق الاستيطان وخلق كثافة بشرية يهودية في الأراضي المحتلة هو أيضاً فشل على مستوى الشرعية الصهيونية باعتبار أنه فشل في تحقيق هدف أساسي من أهداف الصهيونية، ولكنه فشل على مستوى شرعية الوجود لأن ضم الأراضي دون إفراغها من سكانها الأصليين وملئها بمادة بشرية يهودية قتالية استيطانية يهدد وجود الدولة نفسه.

شرعية الوجود

«شرعية الوجود» مصطلح قمنا بسكه لنصف مشكلة الشرعية التي تواجهها الجيوب الاستيطانية الإحلالية في مواجهة السكان الأصليين، على عكس الشرعية السياسية العادية التي تواجهها هذه الجيوب تجاه السكان الدخلاء المهيمنين (مثل البيض في تجربة جنوب إفريقيا) أو المجتمع الدولي. ويواجه التجمع الصهيوني، باعتباره جيباً استيطانياً، مشكلة الشرعيتين أيضاً: فتُطرَح قضية الشرعية السياسية على مستوى العلاقة مع الراعي «الإمبريالي» (الولايات المتحدة) ويهود العالم والمستوطنين الصهاينة، وتطرح قضية شرعية الوجود في مواجهة الفلسطينيين والعرب.

وقد أشار الكاتب الإسرائيلي «عاموس إيلون» إلى ما سماه «عُقدة الشرعية»، ونحن نتصور أنه يشير إلى شرعية الوجود، فالشرعية هنا هي شرعية الوجود في فلسطين والاستيلاء على أرضها وطرد سكانها. وقد حلت الصهيونية مشكلة شرعية الوجود من خلال الخطاب الصهيوني المراوغ على مستوى القول، ومن خلال أقصى درجات العنف على مستوى الفعل. ولذا، فقد طرحت الشعار المراوغ «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» وقامت بمساندته بترسانة عسكرية هائلة وجيوش مدربة وأجهزة إعلام عالمية.

ولكن العربي الذي يُغيِّبه الشعار لم يقبل عملية التغييب هذه وظلت حركته تؤكد وجوده وتتحدى شرعية الوجود الصهيوني نفسها: فوجود العربي وحركته تأكيد لكون

ما يُسمَّى «إسرائيل» هي في واقع الأمر «فلسطين»، وأن العمل العبري هو الإحلال العبري، وأن اقتحام الإنتاج هو طرد العرب منه، وأن استعادة السيادة السياسية اليهودية تعني سلبها من العرب، وأن شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» يعني في واقع الأمر «أرض يُطرَد شعبها منها بلا رحمة استناداً إلى القوة «الإمبريالية» الغاشمة ليحل مجموعة من المستوطنين الغرباء محلهم».

وكان لابد أن تُطلَق السحابة الكثيفة من الأقوال عن الشرعية الصهيونية وعن الإنجاز الصهيوني والتقدم والكفاءة حتى لا يواجه المستوطنون مشكلة الشرعية الأعمق.

وقد عاد الفلسطيني على كافة المستويات الممكنة، السكانية والثقافية والنضالية، وهو ليس كائناً اقتصادياً لا ملامح له وإنما هو رجل يعمل ويقاتل، وطفل يمسك بحجر، وامرأة فلسطينية نفوض «تلد الجند والشهداء والأغاني» بشكل يثير حفيظة المستعمرين.

ويبدو أن الفلسطينيين، منذ بداية الغزوة الصهيونية، يدركون، ربما بشكل فطري (غير واع)، أنها غزوة سكانية استيطانية إحلالية، ولذا تصل معدلات الإنجاب بينهم إلى واحد من أعلى المعدلات في العالم، حيث بلغ معدل الخصوبة في الأراضي الفلسطينية في عام ١٩٩٩ نحو ٥,٩ مولود لكل امرأة، كما بلغ معدل المواليد العام ٣٩,٢ مولود لكل ألف من السكان (حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٣).

ويُلاحَظ أن نسبة السكان العرب من مجموع السكان بقيت ثابتة تقريباً، وذلك رغم الهجرات اليهودية العديدة، ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة المواليد لدى اليهود. ففي عام ١٩٩٣ كانت نسبة المواليد لدى العرب ٣٤ لكل ألف، ولدى اليهود ١٨,٥ لكل ألف. ويعود نمو السكان العرب (معدل النمو = التكاثر الطبيعي + ميزان الهجرة) إلى ارتفاع معدل التكاثر الطبيعي نتيجة ارتفاع معدل المواليد، بينما يتفاوت معدل نمو اليهود من فترة إلى أخرى، وذلك لأن معدل النمو يعتمد أساساً على ميزان الهجرة. فبفضل الهجرة التي تمت في الخمسينيات وصل معدل النمو إلى ٩,٢

بالمئة، ولكنه تدنى في الثمانينيات إلى حوالي ١,٥ فقط، ثم ارتفع بسبب هجرة اليهود السوفييت في الفترة من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٩٣ إلى نحو ٣,٩ بالمئة فقط، ويبدو أنه أخذ في التناقص بسبب الانخفاض الكبير في حجم الهجرة إلى إسرائيل في الفترة الأخيرة.

أما معدل نمو السكان العرب فهو ثابت تقريباً ويتراوح بين ٣,٥ بالمئة و٤,٥ بالمئة. وقد زاد اليهود بمعدل ٢ بالمئة في العقد الماضي بينما زاد العرب بمعدل ٤ بالمئة. ووفقًا لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٣، بلغ عدد الفلسطينيين ٩,٧ مليون نسمة، يعيش منهم ٣,٧ مليون نسمة في أراضي فلسطين التي اغتُصبت عام ١٩٦٧، حيث يعيش في الضفة الغربية ٢,٣ مليون نسمة (أي حوالي ٦٣,٣ بالمئة) وحوالي ١,٤ مليون نسمة في قطاع غزة (أي حوالي ٣٦,٧ بالمئة)، بالإضافة إلى نحو مليون داخل الأراضي التي اغتُصبت عام ١٩٤٨ وأُقيمت عليها دولة إسرائيل، وهؤلاء هم من يُطلق عليهم اسم «فلسطينيو ١٩٤٨». أما الباقون، ويبلغ عددهم حوالي ٣,٢ مليون نسمة، فيعيشون في المنافي المختلفة في شتى أنحاء العالم.

ويعقد التقرير مقارنةً بين عدد السكان الفلسطينيين وعدد المستوطنين اليهود، ويورد عدداً من التوقعات بخصوص ما يمكن أن يؤول إليه الوضع السكاني خلال السنوات القادمة، وذلك استناداً إلى معدلات الزيادة الطبيعية ومعدلات الإنجاب لدى الطرفين. فقد أشار التقرير إلى أن عدد الفلسطينيين على أراضي فلسطين التاريخية يبلغ ٤,٧ مليون نسمة، بينما يبلغ عدد اليهود ٥,١ مليون نسمة.

إلا إن الصورة تزداد قتامةً بالنسبة للكيان الصهيوني مع حلول العام ٢٠١٠، إذ تشير التقديرات إلى أن عدد الفلسطينيين سيصل إلى ٦,٢ مليون نسمة في مقابل ٥,٧ مليون يهودي. وبحلول منتصف العام ٢٠٢٠، سوف تصبح نسبة السكان اليهود حوالي ٤٤ بالمائة فقط من مجموع السكان، حيث يُقدر ألا يزيد عددهم عن ٦,٤ مليون نسمة مقابل ٨,٢ مليون فلسطيني.

ولنحاول أن نرى ردود أفعال هذا التمدد العربي. فقد ورد في إعلان المؤتمر

اليهودي الأمريكي (٢١ سبتمبر ١٩٨٧) أن الطفل اليهودي الذي يولد اليوم في إسرائيل يمكنه أن يتوقع أن يدخل المدرسة العليا (الثانوية) في أرض يكون فيها السكان العرب مساوين تقريباً للسكان اليهود، وذلك قريباً جداً، أي أن خروج صهيون (وهو المصطلح الذي يُستخدَم للإشارة إلى نزوح المستوطنين عن فلسطين) يقابله دخول ابن البلد وتكاثره.

ويضاف إلى ذلك أن المادة البشرية الفلسطينية ليست بدائية أو متخلفة كما كان الصهاينة يروجون، وإنما هي متقدمة وقادرة على اكتساب المهارات اللازمة للاستمرار في العصر الحديث (وتحت ظروف القمع والقهر). كما أن عدد الطلبة الفلسطينيين من خريجي الجامعات يتزايد بشكل لا يدخل الطمأنينة أبداً على قلب الصهاينة (تُعَدُّ نسبة خريجي الجامعات من الفلسطينيين من أعلى النسب في الشرق الأوسط إن لم تكن أعلاها على الإطلاق)، وهو ما حدا بالأستاذ «أرنون سافير» أستاذ الجغرافيا الإسرائيلي على القول بأن السيادة على أرض إسرائيل لن تحسم بالبندقية أو القنبلةِ اليدوية، «فالسيادة ستُحسَم من خلال ساحتين: غرفة النوم والجامعات. وسوف يتفوق الفلسطينيون علينا في هاتين الساحتين خلال فترة غير طويلة». وليقارن القارئ هذا القول بالقول الصهيوني في بداياته حينما كانوا يتحدثون عن طرد العرب البدائيين الذين يشبهون الهنود الحمر. ويعلم الصهاينة أن ازدهار التعليم يعني مزيداً من المقاومة والسخط. كما أنهم يعرفون تماماً أن ضحية العدوان يتعلَّم من المعتدي وأن المستعمَر يتعلم من المستعمر كيف يستخدم السلاح والقوة. بل بدأ العرب مؤخراً في استخدام الوسائل الديموقراطية المتاحة داخل النظام السياسي الإسرائيلي مثل الاشتراك في العملية السياسية الإسرائيلية. وقد حذر «رعنانِ كوهين»، رئيس شعبة الانتخابات في حزب العمل، من تزايد القوة البرلمانية للعرب، ومن أنه لن يكون بالإمكان إقامة حكومة دون أخذ هذه الحقيقة في الحسبان.

لكن هذا التمدد العربي لم يكن أفقياً وحسب، أي تمدد في المكان والأرض، وإنما كان تمدداً رأسياً أيضاً: في الزمان والتاريخ. وقد أخذ التمدد الرأسي شكل تماسُك وتضامُن غير عادي. ولابد هنا أن نشير إلى الدور الثوري المبدع حقاً لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وهناك أعداد كبيرة من الفلسطينيين مُوزَّعون في كل مكان داخل حدود الدول العربية التي تتفاوت صداقتها وعداوتها للفلسطينيين بين يوم وآخر (حسب درجة حرارة النخب الحاكمة وما تمليه عليهم مصالحهم المباشرة الضيقة). ومع هذا نجحوا، على اختلاف انتماءاتهم السياسية والدينية، في أن يظلوا داخل إطار الوحدة والانتماء الفلسطيني، أي داخل إطار الهوية، فتحوَّل كل فعل فلسطيني عادي إلى فعل ثوري، ابتداءً من تلك العجوز التي تجلس داخل المخيمات تنسج المنسوجات الملونة التي تباع في أقاصي الأرض باسم فلسطين، مروراً بالمثقف الفلسطيني الذي يثري الفكر العربي والإنساني، وانتهاءً بذلك المقاتل الذي يحمل البندقية وينتصر ويُستشهد. ومن داخل هذه الهوية، ظهرت ثورة الحجارة، ظهرت الانتفاضة.

إن عودة الفلسطيني بكل هذه القوة تزيد من أزمة الشرعية الحقيقية للمجتمع الصهيوني، أي شرعية الوجود، كما تفضح الأكذوبة الأساسية التي تزعم أنه لا يوجد عرب. وقد كان هذا الإدراك الصهيوني المتحيز إدراكاً يسانده العنف والقوة. وحيث إن المؤسسة العسكرية الصهيونية نجحت طوال هذه الأعوام في قمع العرب، فإن عملية التغييب استمرت حيث كانت المؤسسة العسكرية تُصدر التصريحات المختلفة عن عدم وجود ما يُسمَّى «الفلسطينيين»، أو أن الفلسطينيين لهم دولة بالفعل هي المملكة الأردنية الهاشمية. ومن المفارقات أنه، مع نجاح عملية التغييب، كان بوسع العدو إظهار شيء من المرونة والاعتدال نحو العرب. وعلى هذا، فإن الاعتدال الصهيوني ليس تعبيراً عن التسامح أو حب الآخر وإنما هو تعبير عن الاطمئنان الصهيوني بشأن غيابه، فهو اعتدال يتم داخل إطار الشرعية الصهيونية التي يقبل بها العربي المغيب ويخضع لها، فيُكافأ على ذلك مكافأة تتناسب طردياً مع مقدار غيبته ومدى قبوله لها. ولكن، إذا ظهر العربي الغائب وأكَّد نفسه، وطرح مشكلة الشرعية الحقيقية والأعمق، أي قضية الوجود الصهيوني نفسه، فإن الاعتدال الصهيوني المزعوم سوف يختفي وتظهر بدلاً منه سياسة القبضة الحديدية.

وهذا ما حدث مع الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ وانتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠. إذ أن العربي الغائب ظهر وفي يده حجر يلقي به على الصهيوني وعلى أوهامه، فيشج

رأسه ويزلزل الأسطورة، ويتنبه هذا الصهيوني فجأة إلى أن أرض فلسطين أرض لها شعب. وقد قال «نسيم زفيلي» (أحد رؤساء قسم الاستيطان بالوكالة اليهودية) إن هناك حالة فزع وهلع بين المستوطنين في الضفة الغربية (وهذه هي الحالة التي تنتاب الإنسان حينما يفقد الوهم فيصبح عارياً أمام الحقيقة). وقد رفض «يسرائيل هاريل» هذا الوصف، وأعطى تحليلاً أعمق وأشمل إذ قال: «إن اليقين القديم [أي الأسطورة التي تدور في إطار الشرعية الصهيونية] الذي «شدَّ أزر» «جوش إيمونيم» قد اهتز لأول مرة. فهناك قلق بشأن الاحتمالات السياسية. وهو قلق لا ينصرف إلى المستوطنات نفسها وحسب، وإنما ينصرف إلى [ما هو أعمق]: إرادة الأمة وجذورها وطبيعة رؤاها». ثم أضاف: «لقد دخلنا مرحلة جديدة في النضال من أجل «إرتس يسرائيل»، فالعرب لا يريدون الضفة الغربية وحسب بل عكا ويافا أيضاً. والحكومة تعطي العرب إشارات إلى أن مكاننا هنا في الضفة الغربية مؤقت». فكأن الانتفاضة قد همشت المستوطنين ثم غيبتهم وطرحت قضية الوجود الصهيوني نفسه. وقد عبَّر الفيلسوف الإسرائيلي «ديفيد هارتمان» عن القضية إذ قال: «إن ثورة الحجارة تقول للصهاينة: نحن لا نخاف منكم، أنتم لستم هنا».

لم تَعُد القضية، إذن، قضية هوية يهودية أو تطبيع شخصية يهودية أو صورة جيش الدفاع أو تمدُّد المستوطنين أو الحدود، وهي جميعاً قضايا تفترض الوجود الصهيوني وتنطلق منه، وإنما أصبحت القضية قضية الوجود نفسه مقابل الغياب. وقد عبَّر «أوري أفنيري» عن هذه الأفكار نفسها بشكل ينم عن الذكاء (دون أن يستخدم مصطلح الشرعية)، ففي مقال له بعنوان «الحرب السابعة» يُحذِّر «أفنيري» من الادعاء بأن ما يحدث هو مجرد اضطرابات أو مخالفات نظام وأن الثوار هم مجرد محرضين أو جمهور محرض غاضب، فمثل هذه الأقوال تزوِّر الصورة الحقيقية. فكل الأقوال السابقة تفترض أن الثورة تدور داخل إطار الدولة الصهيونية والشرعية الصهيونية، لكن ما يحدث قد تخطَّى هذا النطاق. إنه يدور في إطار مختلف: فهذه الأحداث ـ على حد قول «أفنيري» ـ حرب بكل معنى الكلمة، إنها مثل حرب فيتنام وحرب الجزائر. فالعدو هو الشعب الفلسطيني، إذ يقف الجمهور الفلسطيني في المناطق المحتلة وراء هؤلاء الأولاد الصغار. ويقف وراء هذا الجمهور سائر أبناء الشعب

الفلسطيني. ولذا، فهو يُسمّي هذه الحرب «الحرب السابعة». ولكن «أفنيري»، وهنا مربط الفرس، يجد أن حروب ١٩٥٦ ثم ١٩٦٧ ثم حرب الاستنزاف، ثم حرب لبنان، هي حروب خاضتها الجيوش العربية نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي، على مستواه العام لا على مستواه الإسرائيلي الفلسطيني المباشر. أما الحرب الأولى، التي تُدعَى حرب الاستقلال (أي حرب الاستيلاء على فلسطين)، فقد كانت أساساً حرباً على هذا المستوى المباشر. وسواء أخذنا برؤيته للحروب العربية الإسرائيلية أم لم نأخذ، فإن النتيجة التي يخلُص لها بالغة الأهمية، فهو يقول: «إن الحرب السابعة هي نتيجة حالة من المواجهة المباشرة بين المستوطنين والفلسطينيين، وكأننا في حلقة مفرغة، عدنا من خلالها إلى بداية حرب الاستقلال»، أي أن ما يوضع موضع التساؤل الآن هو الوجود الصهيوني نفسه لا مدى النجاح أو الفشل الصهيوني، فالأسئلة تطرح من خارج نسق «الأيديولوجيا» الصهيونية لا من داخلها.

وإذا عدنا إلى قضية التشدد والاعتدال، فإننا نلاحظ أن عودة العربي قد أدَّت إلى التشدد الصهيوني، والتشدُّد دائماً علامة من علامات الأزمة، فالتصريحات تتوالى عن ضرورة الضرب بيد من حديد، وأفلام التلفزيون تُشهد العالم أجمع على أن تحطيم العظام ودفن الأحياء هي أحداث يومية في الدولة التي تدَّعي أنها «يهودية». وهذا التشدد مفهوم تماماً إذا كان ما يوضع موضع التساؤل هو وجود المرء نفسه لا شكل سياساته أو مضمونها.

ويمكن أن نتناول في إطار شرعية الوجود أثر المقاومة الفلسطينية في يهود العالم وعلاقتهم بإسرائيل. إن من أهم حلقات الوصل بين يهود العالم والدولة الصهيونية أن الدولة الصهيونية تشكل مركزاً ثقافياً حضارياً ليهود العالم وأنهم يستمدون هويتهم منها. فالدولة الصهيونية المنتصرة تحسِّن صورتهم أمام العالم بأسره، إذ أنها تضع نهاية للصورة النمطية الإدراكية الخاصة باليهودي كمراب جبان. ولكن، مع الانتفاضة، تدهورت الصورة الإعلامية للدولة الصهيونية وأصبح من مصلحة يهود العالم الاحتفاظ بمسافة بينهم وبينها، وهذا يعني تزايد محاولات التملص من الصهيونية وتصاعد إمكانيات رفضها.

بل إن العقيدة اليهودية نفسها لم تَسْلم من أثر المقاومة الفلسطينية. ففي الحوار بين المسيحيين واليهود، كان الجانب اليهودي يصر دائماً على أن يكون الاعتراف بالدولة اليهودية أساساً للحوار العقائدي (وكأن الدولة اليهودية جزء من العقيدة اليهودية، أي كيان مطلق مقدس). وبعد الانتفاضة، طُلب من أحد الوفود اليهودية في إحدى مؤتمرات الحوار اليهودي المسيحي أن تتدخل لدى الدولة الصهيونية المقدَّسة لوقف كسر عظام الأطفال، فتراجعت الوفود عن موقفها السابق وأعلنت أن الدولة اليهودية لا علاقة لها بالعقيدة. وقد أدَّى ذلك إلى نَزْع القداسة عن الدولة.

الحوار النقدي والحوار المسلح

وحتى لا نعطي انطباعًا خاطئًا بأننا ننادي بالحرب باعتبارها غاية في حد ذاتها، كما يفعل بعض الصهاينة، لابد وأن نطرح رؤيتنا في الحوار. و«الحوار» مصطلح آخر، عام ومطلق، دخل الخطاب السياسي العربي، وأصبح سلاحًا يستخدمه دعاة الاستسلام. وهو يعني حرفياً حديثًا يجري بين شخصين. وهو ترجمة لكلمة «ديالوج» (dialogue) المكونة من مقطعين «ديا» (dia) وتعني «اثنين»، أما «لوج» (logue) فهي من الفعل اللاتيني «لوكور» (loquor) والتي تعني «يتحدث». فهو حديث بين اثنين (على عكس المونولوج فهو حديث شخص واحد [مونو] مع نفسه). وكلمة «حوار» تفترض شكلاً من أشكال الندية والمساواة. ويلجأ الصهاينة إلى الدعوة إلى «الحوار» و«التفاوض وجهاً لوجه» و«الابتعاد عن عقد التاريخ وحساسيات الهوية». ومثل هذه الدعوة للحوار دون تحديد المنطلقات والأطر هي في واقع الأمر دعوة لمحو الذاكرة والتخلي عن القيم والتعري الكامل. وفي غياب الندية فإن ما يحسم الحوار هو السلاح، أي أنها دعوة للتطبيع من الجانب العربي دون أن يقوم الجانب الصهيوني بإزالة استيطانيته الإحلالية، التي تسبب شذوذه البنيوي.

ولكي يكون الحوار مثمراً لابد أن يبدأ من التاريخ والقيم ومن الواقع المركب الذي نعيشه، فالبشر ليسوا مثل الفئران وعقولهم ليست صفحة بيضاء، فنحن كلنا نحمل عبء الذاكرة والتاريخ والأخلاق وهذا ما يجعلنا بشراً، ونحن جميعاً نعيش

في الواقع وندركه من خلال تجربتنا المتعينة. ولذا في أي حوار مع الآخر الصهيوني لابد أن نبدأ بتعريف المشكلة لا أن ننساها أو نتناساها، ولابد أن نتذكر أن هناك كياناً استيطانياً إحلالياً وكتلة بشرية غازية وأن ثمة «مسألة فلسطينية» متمثلة في شعب فَقَد أرضه ولم يفقد ذاكرته، ولذا فهو متمسك بها، يناضل من أجلها، أي أن الحوار لابد أن يبدأ بالاعتراف بشذوذ إسرائيل البنيوي وشرعية المقاومة وفحوى التاريخ وبالوجود الفلسطيني.

ولابد أن يبدأ الحوار من تقرير الإطار القيمي وأن العدل هو الذي يجب أن يسود وأن العنصرية شيء بغيض، ومن ثم لابد أن يتوجه الحوار لقضية الظلم الذي حاق بالفلسطينيين والتمييز العنصري الذي يلاحقهم في فلسطين المحتلة قبل وبعد عام ١٩٦٧.

ويجب أن ندرك أن الحوار أنواع، فهناك الحوار بين طرفين يتفقان في المنطلقات والأطر المرجعية والمبادئ، والهدف من الحوار في هذه الحالة هو تحويل هذا التفاهم العام إلى إجراءات محددة، وهذا هو أسهل أنواع الحوار، ويمكن أن يتم بشكل سلمي.

لكن إن كان الطرفان غير متفقين في المنطلقات ولا الأطر ولا المبادئ، فيمكن في هذه الحالة إجراء ما يُسمَّى «الحوار النقدي»، وهو حوار يمكن أن يتم على مائدة المفاوضات وعبر وسائل الإعلام، حيث يحاول كل طرف أن يبيِّن للطرف الآخر وجهة نظره وعدالتها ويبيِّن عنصرية الآخر ولا عقلانيته.

ولكن إن كان هناك حوار بين طرفين غير متفقين في المنطلقات والآراء والأطر المرجعية وكان أحد الطرفين نسبياً يرفض أية مطلقات أخلاقية ومرجعية ويجعل من نفسه مرجعية ذاته، مكتفياً بذاته، فإن قيام أي حوار يُعد أمراً مستحيلاً. وتسوء الأمور إن كان الطرف الذي نصَّب من نفسه المرجعية النهائية المطلقة مسلحًا برؤية «نيتشوية داروينية»، تنطلق من المبدأ القائل بأن البقاء للأصلح بمعنى الأقوى، وأن ما يحسم الأمور هو القوة العسكرية وسياسات الأمر الواقع التي تستند إلى الغزو العسكري.

ومع هذا يمكن أن ينشأ نوع من الحوار مع هذا العدو المسلح نسميه «الحوار المسلح»، حين يقوم الطرف الذي وقع عليه الظلم بالمقاومة، فهو من خلال مقاومته وإلحاق الأذى بالآخر الظالم، يبدأ هذا الآخر في إدراك أن رؤيته للواقع ليست بالضرورة مطلقة ولا نهائية، فتنفتح كوة من الرشد الإنساني في سُحب الظلم الكثيفة، ويبدأ الآخر الظالم في إدراك الظلم الذي وقع على ضحيته، ومن ثم قد يُعدِّل موقفه. وهذا يتطلب رصداً ذكياً ومستمراً من جانب الضحية المقاوم، حتى يدرك أن اللحظة قد حانت للدخول في التفاوض مع الآخر الظالم. ولا يعني هذا التوقف عن المقاومة، لأنه لو جرى الحوار دون المقاومة المسلحة فإن هذا الآخر، حبيس حواسه الخمسة ورؤيته «الداروينية»، قد يرى الرغبة في التفاوض باعتبارها مؤشراً على استعداد الضحية للاستسلام للذبح مرة أخرى. وقد أدرك الفيتناميون هذا الوضع، فدخلوا في حوار مسلح مع الأمريكيين انتهى بالطرفين إلي مائدة المفاوضات، ولكن لم يتوقف الفيتناميون عن القتال إلا بعد انتهاء المفاوضات.

وقد كان هناك حوار مسلح حقيقي بين المستوطنين الصهاينة والفلسطينيين أثناء الانتفاضة، ثم توقف مع اتفاقية أوسلو وإن كان استؤنف بشكل أقل حدة بعدها. أما في جنوب لبنان فالحوار المسلح لا يزال قائماً، رغم انسحاب القوات الإسرائيلية ثم هزيمتها فيما يسمى الحرب السادسة.

السلام الشامل الدائم

الحوار الحقيقي (السلمي أم النقدي أم المسلح) يؤدي إلى السلام الحقيقي، أي السلام الشامل الدائم وهو عكس «السلام الجزئي» الذي يمكن وصفه بأنه سلام غير دائم مبني على الظلم لا يحاول تحقيق العدل من خلال إعادة صياغة بنية العلاقات، وإنما هو مجرد ترجمة لموازين القوى القائمة في أرض المعركة. ولذا فإن أحد الطرفين يقبله إذعاناً وليس اقتناعاً ويظل يتحين الفرص لإعادة تعديل موازين القوى لصالحه (على حد قول الأستاذ هيكل) كما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ومعاهدة فرساي. والسلام الجزئي هو سلام مبني على الحرب، ولذا فهو في واقع الأمر حالة من اللاحرب واللاسلم قد يختلف عن «وقف إطلاق النار» الذي

عادةً ما يستند إلى اتفاقية مؤقتة تتيح للأطراف المتحاربة فرصة لالتقاط الأنفاس وإنجاز أمور إنسانية أساسية مثل قضاء عيد أو السماح بمرور معدات طبية أو مرور بعض الأطفال، ولكنها لا تختلف كثيراً عن «الهدنة» التي تستند إلى اتفاقية لا ترقى إلى مستوى حالة السلام، فهي مجرد فترة يرى فيها كلا الطرفين (أو أحدهما) أن بإمكانهما الإبقاء على حالة الحرب إلى أن تسنح لهما فرصة لتحقيق انتصار عسكري. أما السلام الشامل الدائم فهو سلام دائم لأنه شامل، يتوجه لجميع القضايا ويهدف إلى تغيير حقيقي في بنية العلاقات بين طرفين لإزالة أسباب التوتر بينهما فيسود العدل ويرى الطرفان أن لهما مصلحة فيه. والسلام الشامل الدائم في الشرق الأوسط لابد أن يتسم بنفس السمات، ولذا فلابد أن يتوجه لكل من المسألة الإسرائيلية والمسألة الفلسطينية ولابد أن يجد حلولاً لهما.

ونحن نذهب إلى أن مثل هذه الحلول غير ممكنة داخل الإطار الصهيوني، الاستيطاني/ الإحلالي، فهو إطار يُولِّد الصراع بطبيعته لأنه من ناحية، ينكر حقوق الفلسطينيين الذين طردوا من بلادهم، ومن ناحية أخرى يؤكد حق «يهود العالم» في الأرض الفلسطينية. والحل الوحيد الممكن يقع خارج هذا الإطار، حين يقوم أعضاء التجمُّع الاستيطاني الصهيوني بنزع الصبغة الصهيونية الاستيطانية/ الإحلالية عن الدولة الصهيونية.

وحل المسألة الإسرائيلية يمكن أن يأخذ شكلين متناقضين، ففي حالة ممالك الفرنجة (الممالك الصليبية في المصطلح الغربي) في فلسطين وحولها، تم تصفية هذه الممالك بالقوة العسكرية ورحل أهلها إلى بلادهم (بعد أن مكثوا حوالي قرنين من الزمان). ولكن هناك أيضا الحل السلمي، ففي الجزائر، بعد ثورة المليون شهيد، ظهرت حكومة قومية من سكان البلد الأصليين وأعطت المستوطنين الفرنسيين حق البقاء والمواطنة والإسهام في بناء الوطن الجديد (ولكنهم آثروا العودة إلى بلدهم الأصلي، أي فرنسا). وهناك كذلك الحل الذي تطرحه جنوب أفريقيا، إذ تم تصفية الجيب الاستيطاني العنصرى دون تصفية جسدية للعناصر البيضاء ذات الأصول الغربية التي كانت تهيمن على النظام القديم وتحافظ على بنية الاستغلال العنصرية وتستفيد منها. ثم عُرض على أعضاء هذه الكتلة البشرية البيضاء أن يندمجوا في

النظام العادل الجديد، المبني على المساواة بين الأجناس، وأن يتعاونوا معه حتى يمكن الاستفادة منهم ومن خبراتهم. وهذا ما فعله معظمهم. وليس هناك ما يمنع من تطبيق نموذج جنوب أفريقيا في الانتقال السلمي من حالة الحرب والظلم إلى حالة السلم والعدل في فلسطين المحتلة، فهو حل لا يستبعد أحدًا ويعطي كل ذي حق حقه. وقرارات هيئة الأمم المتحدة المختلفة (الخاصة بحق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم ورفض ضم الأراضي بالقوة) تصلح كإطار دولي قانوني أخلاقي لحل المشكلة، وهو إطار تقبل به الجماعة الدولية والمعايير الأخلاقية الإنسانية.

والله أعلم.

ملحق

تعريف بأهم المصطلحات

استخدمنا في ثنايا هذا الكتاب، كما هو الحال في معظم الكتب الأخرى، كثيرًا من المصطلحات على نحوٍ يختلف عن المدلول الشائع لها، كما قمنا بصياغة عدد من المصطلحات الجديدة للدلالة على بعض المفاهيم التي يسوقها الكتاب. ولهذا رأينا من المفيد إدراج ثبت بأهم هذه المصطلحات:

القومية العضوية

«القومية العضوية» هي شكل القومية التي يُعبِّر الشعب من خلالها عن نفسه ككيان عضوي متماسك، يحوي داخله مركزه، فهو مرجعية ذاته، أي أنه يدور في إطار المرجعية الكامنة، والنموذج الكامن وراء هذه الفكرة هو نموذج عضوي مادي واحد. والشعب العضوي والقومية العضوية هما البديل والمقابل العلماني والحلولي الكموني الواحدي لفكرة الجماعة الدينية أو الأمة بالمفهوم الديني. ومفهوم القومية العضوية يُلغي إرادة الإنسان الفرد وحريته. وقد ظهرت فكرة القومية العضوية في الغرب، خصوصاً في ألمانيا في القرن التاسع عشر، تحت تأثير الفكر المعادي للاستنارة. والقومية العضوية تدور في إطار الأفكار التالية:

١ ـ الشعب هو كلٌ عضوي متماسك يشبه علاقة أعضائه، الواحد بالآخر وبمجموع الشعب، علاقة أجزاء الكائن الحي بعضه بالبعض الآخر، ومن ثم فإن الشعب الحقيقي لا يقبل التفتيت ولا يمكن فصل أحد أعضائه عنه. وإذا غيَّر أحد أعضاء «الفولك» مكانه وانتقل من ألمانيا إلى روسيا مثلاً فهو يظل ألمانياً.

٢ ـ الانتماء القومي لهذا الشعب ليس مسألة اختيار أو دعاية وإنما رابطة كلية عضوية حتمية تكاد تكون بيولوجية في حتميتها (إن لم تكن كذلك بالفعل) تربط بين الفرد والجماعة التي يتبعها، ولذا فإن الانتماء لشعب معيَّن مسألة تُورَّث ولا تُكتسَب.

٣ ـ لا تقتصر الرابطة العضوية على العلاقة بين الفرد والشعب وإنما تمتد لتربط بين الشعب ككل والأرض التي يعيش عليها وبها. فالشعب العضوي يستمد الحياة من أرضه وتربته، وهي أيضاً تستمد منه الحياة، فهو وحده القادر على تعميرها.

٤ ـ تمتد العلاقة العضوية لتشمل أيضاً الأشكال الثقافية والاجتماعية التي تسود بين أعضاء هذا الشعب العضوي والتي أبدعها أعضاؤه على مر التاريخ. فهذه الأشكال تُعبِّر عن عبقرية هذا الشعب وروحه (بالألمانية: «فولكس جايست» (Volksgeist)، ولهذا السبب فإن الآخر الغريب لا يمكنه أن يمتلك ناصية الخطاب الحضاري لهذا الشعب مهما بذل من جهد، فثقافة الشعب العضوي مسألة موروثة تجري في الدم تقريباً ولا يمكن اكتسابها مهما بلغ الآخر من ذكاء ومهارة.

٥ ـ والشعب العضوي يحوي داخله (وداخل أرضه وتراثه) عناصر قوته وانحلاله وتَطوُّره ورُقيِّه، كما أن قوانين حركته التي ينمو على أساسها كامنة فيه أيضاً، أي أنه يدور في إطار المرجعية المادية الكامنة. ويُلاحَظ اختفاء كل المسافات بين الشعب ومصادر قوته وأرضه وتراثه، فالجميع يُكوِّنون كُلاً متماسكاً مستمراً عضوياً لا ثغرات فيه ولا انقطاع.

٦ ـ ويمكننا أن نقول إن فكرة الشعب العضوي (والقومية العلمانية) ككل هي حلولية مرحلة وحدة الوجود المادية (من النوع الثنائي الصلب). فالمُطلَق حلَّ في المادة (الأرض والشعب والتراث أو الشعب المرتبط بأرضه وتراثه) وفقد تَجاوُزه وتنزهَّه وذاب في الشعب، بحيث أصبح الشعب هو ذاته القيمة المطلقة ومرجعية ذاته. ولعل النمط الكامن الأساسي وراء فكرة الشعب العضوي هو النمط الذي

ورد في أسفار موسى الخمسة، فالعبرانيون أمة أو قبيلة اختارها الإله وحل فيها أو سكن في وسطها، وهو إله مقصور على أعضاء هذه القبيلة، ولذا كان ينتقل معهم في ترحالهم (أو كانوا يحملونه معهم في سفينة العهد) وكان يساعدهم (وحدهم دون سواهم) ضد أعدائهم ويغار عليهم، وكانوا لا يترددون في الضغط عليه كي يستجيب إلى طلباتهم. وقد تعدلت هذه الصورة قليلاً بعد ذلك في كتب الأنبياء. ولكن أسفار موسى الخمسة ظلت أكثر أسفار العهد القديم قداسة، وأصبح تاريخها المقدَّس، وما جاء فيها من صُوَر حلولية كمونية عضوية من أهم مفردات الوجدان الغربي. ومع تَصاعُد معدلات العلمنة، أعيد إنتاج هذه الصورة القَبَلية العضوية الحلولية على هيئة الفكر العلماني القومي. وقد أَحَلَّ هذا الفكر، محل الإله الواحد المتجاوز (المُنزَّه عن الطبيعة والتاريخ، مركز الكون، المفارق له)، كياناً عضوياً متماسكاً هو الشعب أو الأمة التي تحوي مركزها داخلها، فهي موضع الحلول والكمون وفوق الجميع. وأصبحت الأمة، ذلك الكيان العضوي المُنغلق على ذاته، مصدر السلطات وموضع التقديس، وأصبحت الهوية القومية والحفاظ عليها (بغض النظر عن أية قيم) قيمة مطلقة ومرجعية نهائية (تَوثُّن الذات كما سماها أحد المفكرين العرب). بل وأصبح تراب الوطن أو أرضه موضع التقديس، فهو الرقعة التي تتحقق عليها الذات القومية المقدَّسة. وقد تم التعبير عن هذا من خلال مفهوم الدم والتربة: الدم الذي يجري في عروق أبناء الشعب والتراب أو التربة التي يعيش عليها، وهما العنصران اللذان يجسدان فكرة الوطن. وأصبح الصالح العام لهذا الوطن، وهذه الدولة التي تمثله وتمثل الشعب، هو المُطلَق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فهو الخير الأعظم والمُطلَق الأوحد، ولهذا فإن العمل ضد صالح الدولة وإفشاء أسرارها (المقدَّسة المُطلَقة) خيانة عظمى عقوبته عادةً الإعدام. وباختصار شديد، أصبح الوطن المقدَّس (والشعب المقدَّس) مرجعية ذاته وأصبحت مصلحته قيمة نهائية، ومن ثم أصبح من المستحيل محاكمة أي شعب من منظور منظومة قيمية خارجة عنه.

٧ ـ أفرزت فكرة الشعب العضوي والقومية العضوية مجموعة شعارات ومفردات

ذات طابع عضوي حلولي كموني واحدي (شبه صوفي) عنصري،مثل: «أمتنا فوق الجميع»، و«الأمة ذات الرسالة الخالدة»،«المصير القومي الواحد المحتوم»، «المجال الحيوي للشعب».

٨ ـ مفهوم الشعب العضوي مفهوم استبعادي، نسق مغلق لا يسمح بأي شكل من أشكال عدم التجانس ويفصل بحدة بين أعضاء الشعب العضوي والشعوب الأخرى. كما أن أعضاء الأقليات الذين يعيشون بين أعضاء هذا الشعب يصبحون بالمثل شعباً عضوياً، ولكنهم شعب عضوي منبوذ.

٩ ـ فكرة الشعب العضوي والقومية العضوية تُترجم عادةً إلى فكر عرْقي يؤكد التفاوت بين الناس والأعراق، فينسب التَميُّز للأنا الجماعية العضوية والتدني للآخر. فالأنا هي تَجسُّد المركز الكامن في العالم، والآخر مجرد مادة وحسب، والأنا هو المرجعية النهائية والمقدَّس، والآخر هو التابع المباح. ويشكل الفكر العضوي الاستبعادي الأرضية الفلسفية للرؤية العنصرية داخل أوربا والرؤية «الإمبريالية» خارجها. وقد حقَّق المفهوم شيوعاً كبيراً في أوربا ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر. وكانت الكتب العنصرية أكثر الكتب شيوعاً في أوربا في تلك الفترة. ومن هنا، فإن الفكر «الإمبريالي»، والفكر النازي والصهيوني، وكذلك فكر أعداء اليهود، فكر عضوي.

١٠ ـ يُعبِّر الشعب العضوي عن إرادته من خلال الدولة القومية المطلقة التي تكون مرجعية ذاتها، ويُعبِّر عن هذه الإرادة في حالة النُظُم الشمولية من خلال إرادة الزعيم.

ويُميِّز بعض المؤرخين بين القومية العضوية من جهة والقومية «الليبرالية» (التعاقدية) من جهة أخرى. فإذا كان أعضاء القومية العضوية لا يختارون مسألة انتمائهم القومي بل يرثونه بشكل يكاد يكون بيولوجياً، فإن أعضاء القومية «الليبرالية» ـ حسب رأي هؤلاء المؤرخين ـ يختارون هذا الانتماء ويدخلون في تعاقد يمكن فكّه على الأقل من الناحية النظرية. ويُصنَّف الفكر القومي الألماني والسلافي بوصفه فكراً عضوياً يُبشر بقومية عضوية، وذلك على عكس النظريات القومية في كلٍّ من

فرنسا وإنجلترا. ونحن نرى أن التمييز قد يفسر بعض نقط الاختلاف التي لا أهمية لها، ولكنه يُخبئ نقط تشابه ذات أهمية محورية. كما نذهب إلى أن الحضارة الغربية العلمانية العلمية ككل تدور في إطار عضوي وفي إطار المرجعية المادية الكامنة، فالنموذج يحوي مركزه داخله، وقد تَقلُّ درجة تَماسُكه واستبعاديته وحلوليته في حالة التشكيلين الحضاريين الفرنسي والإنجليزي (والقومية الفرنسية والإنجليزية)، وقد تزيد هذه الدرجة في حالة التشكيلين الألماني والسلافي (الجامعة الألمانية والجامعة السلافية) وفي حالة الصهيونية. ولكن الإطار الذي يدور في إطاره الجميع هو المرجعية المادية الكامنة والحلولية العضوية، فتصبح الأمة مرجعية ذاتها، وتصبح هي ذاتها مصدر شرعيتها، وتصبح إرادتها مصدر وحدتها وتَماسُكها (تماماً كما أن إرادة القوة في المنظومة «النيتشوية» هي مصدر تَماسُك الفرد ووحدته وهويته).

الشعب العضوي (فولك)

تعبير «الشعب العضوي» هو ترجمتنا للكلمة الألمانية «فولك» (Volk) التي تُستخدَم بمنطوقها الألماني في كثير من اللغات الأوربية. والشعب العضوي هو الشعب الذي يترابط أعضاؤه ترابط الأجزاء في الكائن العضوي الواحد والذي تربطه رابطة عضوية بأرضه وتراثه. ويُشار إلى الفكر القومي، الذي يَصدُر عن مفهوم الشعب باعتباره «الفولك» أو الكيان العضوي المتماسك، بعبارة «الفكر القومي العضوي» كما يُقال «القومية العضوية».

الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة وتهويدها

في محاولتنا تعريف الصهيونية توصلنا إلى ما سميناه «الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة» التي تحتوي على العناصر الأساسية المكوِّنة لتعريف الصهيونية بغض النظر عن الديباجات والاعتذاريات المستخدمة التي تشكل الأساس الكامن للإجماع الصهيوني. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

(أ) اليهود شعب عضوي منبوذ غير نافع (أي جماعة وظيفية فَقَدت وظيفتها)، يجب نقله خارج أوربا ليتحوَّل إلى شعب عضوي نافع.

(ب) يُنقل هذا الشعب إلى أي بقعة خارج أوربا [استقر الرأي، في نهاية الأمر، على فلسطين بسبب أهميتها الإستراتيجية للحضارة الغربية] ليُوطَّن فيها وليحل محل سكانها الأصليين، الذين لا بد أن يتم إبادتهم أو طردهم على الأقل [كما هو الحال مع التجارب الاستعمارية الاستيطانية الإحلالية المماثلة].

(جـ) يتم توظيف هذا الشعب لصالح العالم الغربي الذي سيقوم بدعمه وضمان بقائه واستمراره، داخل إطار الدولة الوظيفية في فلسطين.

وهذه الصيغة الشاملة لم يُفصح عنها أحد بشكل مباشر، إلا بعض المتطرفين في بعض لحظات الصدق النماذجية النادرة. ولكن عدم الإفصاح عنها لا يعني غيابها، فهي تشكل هيكل المشروع الصهيوني والبنية الفكرية التي أدرك الصهاينة الواقع من خلالها.

ويُلاحظ أن كثيرًا من الأسس التي تستند إليها الصيغة الشاملة قد اختفى بفعل التطورات التاريخية. فيهود العالم الغربي قد تناقص عددهم واندمجوا بشكل شبه كامل في مجتمعاتهم، ولم يعد هناك مجال للحديث عن «عدم نفعهم». كما أن عملية نقل اليهود ونفي العرب اكتملت معالمها إلى حدٍّ كبير، وخصوصًا أنه بعد تأسيس الدولة أصبح الترانسفير عملية هجرة تتم في ظلال قانون العودة. وما تبقى من الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة هو دولة وظيفية يدعمها الغرب ويضمن بقاءها وتقوم هي على خدمته وعلى تجنيد يهود العالم وراءها لخدمتها وخدمة العالم الغربي، وهذا ما يُشكِّل أساس الإجماع الصهيوني.

وقد تم تهويد «الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة» بعد أن اكتسبت ديباجات ومسوغات يهودية جعلت بإمكان المادة البشرية المستهدفة استيطانها. فالصيغة الشاملة تُعلمن اليهود تمامًا وتُرسلهم إلى أقصى حد وتجعلهم عنصرًا نافعًا، وهي أيضًا تُعلمن الهدف من نقلهم والأرض التي سينقلون إليها. وليس من السهل على المرء قبول أن يتحول إلى وسيلة وأن يُنقل كما لو كان شيئًا (لا قيمة له) من وطنه إلى أرض أخرى (أي أرض). ولذا، نجد أن المقدرة التعبوية للصيغة الشاملة تكاد تكون منعدمة، إذ إنها تفترض أن ينظر اليهود إلى أنفسهم بشكل براني، وأن يقبلوا أن

يتحركوا من أوطانهم إلى أماكن أخرى لخدمة الحضارة الغربية التي تنبذهم وتناصبهم العداء، وهذا أمر مستحيل بطبيعة الحال.

وقد طوَّر «هرتزل» الخطاب الصهيوني المراوغ الذي فتح الأبواب المغلقة أمام كل الديباجات اليهودية المتناقضة والتي غطت، بسبب كثافتها، على الصيغة الأساسية الشاملة وأخفت إطارها المادي النفعي حتى حلَّت، بالنسبة لأعضاء الجماعات اليهودية في الغرب بل بالنسبة لمعظم قطاعات العالم الغربي، محل الصيغة الأساسية الشاملة.

وقد تم إنجاز هذا بأن قامت الصهيونية الإثنية (الدينية والعلمانية) بإسقاط ديباجات الحلولية الكمونية (التي تلغي الحدود بين الإله والأرض والشعب وتخلع القداسة على كل ما هو يهودي) على الصيغة الشاملة بحيث يتحول اليهود من مادة نافعة إلى كيان إنساني له هدف وغاية ووسيلة ورسالة. وتجعل عملية نقله مسألة ذات أبعاد صوفية أو شبه صوفية نبيلة. لكل هذا أصبح من السهل على المادة البشرية أن تستبطن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة وأصبح من السهل التحالف بين الدينيين والعلمانيين: الجميع يتفق على قداسة الشعب ورسالته (ومطلقيته) ويختلفون حول مصدر القداسة وتجلياتها. ورغم كثافة الديباجات وإغراقها في الحلولية، تظل الثوابت كما هي، وتظل الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة كما هي.

والديباجات التهويدية المختلفة تأخذ أشكالًا مختلفة، فهي تري أن العالم هو «المنفى» وأن اليهود يشكلون «شعبًا عضويًا واحدًا» لا بد أن يُنقل من المنفى (فهو شعب عضوي منبوذ) إلى فلسطين «أرض الميعاد». ورغم هذا الاتفاق المبدئي إلا أن الديباجات تتلف، فالشعب العضوي المنبوذ لا يُنَبذ بسبب أنه جماعة وظيفية فقدت دورها أو لأنه قاتل المسيح، وإنما لعدد من الأسباب تتغيَّر بتغيُّر صاحب الديباجة منها أنه شعب مقدَّس مكروه من الأغيار في كل زمان ومكان بسبب قداسته (الصهيونية الإثنية الدينية) أو بسبب تركيبه الطبقي غير السوي (الصهيونية الإثنية العلمانية [الثقافية]) أو لأنه شعب «ليبرالي» عادي يود أن يكون مثل كل الشعوب، وخصوصًا الشعوب الغربية (الصهيونية السياسية). ومهما اختلفت الأسباب، فإن هذا الشعب

ينظر إلى نفسه فيرى كيانًا عضويًا مطلقًا له قيمة إيجابية ذاتية (بل يجد أنه المطلق وموضع الحلول والكمون).

أما الهدف من النقل فليس التخلص من اليهود أو تأسيس دولة وظيفية تقوم على خدمة العرب وإنما هو إصلاح الشخصية اليهودية وتطبيعها وتأسيس دولة اشتراكية تحقق مُثُل الاشتراكية (الصهيونية العمالية) أو الاستجابة للحلم الأزلي في العودة وتحقيق رسالة اليهود الإلهية وتأسيس دولة تستند إلى الشريعة اليهودية (الصهيونية الدينية) أو تحقيق الهوية اليهودية وتأسيس دولة يهودية بالمعنى العلماني تكون بمنزلة مركز روحي وثقافي ليهود العالم (الصهيونية الإثنية العلمانية) أو تحقيق مُثُل الحرية وتأسيس دولة ديموقراطية غربية (الصهيونية السياسية). كما اكتسب المكان الذي سيُنقل إليه الشعب معنى داخليًا إذ تصبح الأرض هي الأرض الوحيدة التي تصلح للخلاص (المشيحاني أو الاشتراكي أو الليبرالي)، فهي «أرض الميعاد» الإثنية الدينية أو العلمانية، بل إن خلاص الشعب هو خلاص الأرض، وهو نفسه مشيئة الإله.

وآليات الانتقال ليست الاستعمار الغربي أو العنف والإرهاب وإنما هي «القانون الدولي العام» متمثلًا في وعد «بلفور» (في الصيغة الصهيونية السياسية) أو «تنفيذًا للوعد الإلهي والميثاق مع الإله» (في الصياغة الدينية) أو بسبب قوة اليهود الذاتية (في الصياغة الصهيونية التصحيحية). كما أن النتيجة النهائية واحدة وهي تحويل اليهود إلى مستوطنين صهاينة وطرد الفلسطينيين من وطنهم وتحويلهم إلى مهاجرين. وعلى هذا، فإن عملية نقل اليهود من المنفى إلى فلسطين (سواء بسبب الوعد الإلهي أو بسبب وعد «بلفور») تؤدي إلى نقل الفلسطينيين خارج وطنهم (إلى المنفى).

ويُلاحظ أن الصهيونية التصحيحية هي أكثر التيارات الصهيونية صراحة، فهي تُفصح عن الارتباط بالاستعمار ووظيفية الدولة وضرورة اللجوء للعنف، فهي تقترب من الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة ولا تختفي إلا وراء الحد الأدنى من الديباجات.

وقد اتجهت الصيغة المُهوَّدة لقضية يهود الغرب المندمجين في مجتمعاتهم والذين لا ينوون (لعدة أسباب خاصة بهم) الانتقال إلى أرض الميعاد الاشتراكية أو الرأسمالية أو اليهودية. فقبلت قرارهم هذا نظير تلقِّي دعمهم والتفافهم حولها على أن تلزم الحركة الصهيونية الصمت تجاه فضيحة الصهاينة الذين لا يهاجرون. وقد أدى هذا إلى ظهور الصهيونيتين: الاستيطانية والتوطينية. أما «الصهيونية الاستيطانية» فهي صهيونية اليهودي الذي يقبل غاية الصهيونية الأساسية فيستوطن في فلسطين (ويحل محل سكانها الأصليين)، وهذه هي الصهيونية الحقيقية. ولكن بعد أن قبلت الصيغة المُهوَّدة قرار يهود الغرب بالبقاء في بلادهم، تم توسيع نطاق كلمة «صهيوني» بحيث أصبحت تضم كل من يستوطن في فلسطين ومن يظل في بلده. وتم تقسيم العمل الصهيوني بحيث تصبح الدولة الصهيونية الاستيطانية بمنزلة مركز يهود العالم الديني والثقافي الذي يمدهم بالهوية والإحساس بالانتماء واحترام الذات (أي أنهم يشاركون في الحلول اليهودي) ويمدونها هم بالدعم المادي والسياسي والمعنوي، وضمن ذلك قبولهم أن توظفهم الدولة الصهيونية لصالحها ولصالح الراعي «الإمبريالي»، فهم قد «لا يستوطنون» في فلسطين ولكنهم يساعدون في «توطين» الآخرين، فصهيونيتهم من ثم «صهيونية توطينية».

الحلولية الكمونية الواحدية أو وحدة الوجود الروحية والمادية

«الحلولية الكمونية الواحدية» هي عبارة تشير إلى مذهب الحلول أو الكمون القائل بأن كل ما في الكون (الإله والإنسان والطبيعة) مُكوَّن من جوهر واحد، مكتف بذاته يحتوي على مركزه وركيزته الأساسية (مطلقة) داخله. ومن ثم فإن العالم متماسك بشكل عضوي لا تتخلله أية ثغرات ولا يعرف الانقطاع أو الثنائيات، خاضع لقوانين واحدة كامنة فيه لا تفرق بين الإنسان وغيره من الكائنات (وهذه كلها صفات الطبيعة / المادة). ومن ثم ينكر هذا المذهب وجود الحيز الإنساني المستقل كما ينكر إمكانية التجاوز. وفي إطار الحلولية الكمونية يمكن رد كل الظواهر، مهما بلغ تنوعها وعدم تجانسها، إلى مبدأ واحد كامن في العالم. ومن ثم تتم تسوية الإنسان بالكائنات الطبيعية وتُلغَى كل الثنائيات وتسود وحدة الوجود التي تتسم بالواحدية

الصارمة التي تنزع القداسة عن كل الأشياء وتصبح كل الأمور نسبية. وتؤدي الحلولية إلى «وحدة الوجود» التي تعني القول بأن مركز العالم (المبدأ الواحد) حال وكامن فيه، وهو يتبدَّى في صيغتين مختلفتين ظاهرًا، هما في واقع الأمر صيغة واحدة رغم اختلاف التسميات التي تُطلَق عليه:

(أ) في المنظومات الحلولية الكمونية الروحية (وحدة الوجود الروحية)، يُسمَّى المبدأ الواحد «الإله»، ولكنه إله يَحلُّ في مخلوقاته ويمتزج ثم يتوحد معها ويذوب فيها تمامًا بحيث لا يصير له وجود دونها ولا يصير لها وجود دونه («حلولية شحوب الإله»). فهو إله اسمًا ولكنه هو الطبيعة / المادة فعلًا. وقد طوَّر هيجل هذه الصياغة ولذا نجده يتحدث عن «الروح المطلق» أو «روح التاريخ» فيبدو وكأنه يتحدث عن أمور روحية مثالية، ولكنه في واقع الأمر يتحدث عن عناصر محسوسة، كامنة في عالم الطبيعة / المادة.

(ب) في المنظومات الحلولية الكمونية المادية (وحدة الوجود المادية)، يتم الاستغناء تمامًا عن أية لغة روحية أو مثالية ويُسمَّى المبدأ الواحد «قوانين الطبيعة» أو «القوانين العلمية» أو «القوانين المادية» أو «قانون الحركة» (ولذا فنحن نسميها «حلولية بدون إله»). هذا القانون هو قانون شامل يمكن تفسير كل الظواهر ـ ومن بينها الظاهرة الإنسانية ـ من خلاله.

ورغم الاختلاف الظاهر بين وحدة الوجود الروحية ووحدة الوجود المادية فإن بنيتهما واحدة يتسمان بالواحدية ويمحو الثنائيات والمقدرة على التجاوز.

العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة

يمكن القول أن وحدة الوجود المادية هي ذاتها العلمانية الشاملة. ونحن نفرق بين العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة: أما «العلمانية الجزئية» فهي رؤية جزئية للواقع تنطبق على عالم السياسة وربما على عالم الاقتصاد، وهو ما يُعبِّر عنه بفصل الكنيسة عن الدولة. والكنيسة هنا تعني «المؤسسات الكهنوتية»، أما الدولة فهي تعني «مؤسسات الدولة المختلفة». ويُوسِّع البعض هذا التعريف ليعني فصل الدين

(والدين وحده) عن الدولة بمعنى الحياة العامة في بعض نواحيها. ونحن نُسمِّى هذه الصيغة «علمانية جزئية» لسببين:

١ ـ الدولة التي يشير لها التعريف هي دولة القرن التاسع عشر التي لم تكن قد تغوَّلت بعد، ولم تكن قد طوِّرت بعد مؤسساتها التربوية والأمنية المختلفة التي تُمكِّنها من محاصرة المواطن أينما كان، ولذا تركت له رقعة واسعة يتحرك فيها ويديرها حسب منظومته القيمية.

٢ ـ تلزم «العلمانية الجزئية» الصمت تمامًا بشأن المرجعية الأخلاقية والأبعاد الكلية والنهائية للمجتمع ولسلوك الفرد في حياته الخاصة وفي كثير من جوانب حياته العامة.

كل هذا يعني أن «العلمانية الجزئية» تترك حيزًا واسعًا للقيم الإنسانية والأخلاقية المطلقة، بل للقيم الدينية مادامت لا تتدخل في عالم السياسة (بالمعنى المحدد)، أي أنها صيغة لاتسقط في النسبية أو العدمية. وهذه الصيغة هي الشائعة بين عامة الناس في الشرق والغرب، بل بين الكثير من المفكرين العلمانيين. ويمكن تسميتها «العلمانية الأخلاقية أو الإنسانية» (وهناك بعض المفكرين الإسلاميين يرون أن هذه العلمانية الجزئية الأخلاقية لا تتناقض بأية حال مع المنظومة الدينية الإسلامية وأنهما يمكنهما التجاور والتعايش بل والتكامل).

أما «العلمانية الشاملة» فيمكن أن نسميها أيضًا «العلمانية الطبيعية / المادية» أو «العلمانية العدمية»، وهي رؤية شاملة للكون بكل مستوياته ومجالاته، لا تفصل الدين عن الدولة وعن بعض جوانب الحياة العامة وحسب، وإنما تفصل كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية عن كل جوانب الحياة العامة في بادئ الأمر ثم عن كل جوانب الحياة الخاصة في نهايته، إلى أن يتم نزع القداسة تمامًا عن العالم (الإنسان والطبيعة). وهي شاملة، فهي تشمل كلًا من الحياة العامة والخاصة، والإجراءات والمرجعية. والعالم، من منظور «العلمانية الشاملة» (شأنها في هذا شأن الحلولية الكمونية المادية)، مكتف بذاته وهو مرجعية ذاته، عالم متماسك بشكل عضوي لا تتخلله أية ثغرات ولا يعرف الانقطاع أو الثنائيات، خاضع لقوانين واحدة كامنة فيه،

لا تُفرِّق بين الإنسان وغيره من الكائنات، فهو عالم يتسم بالواحدية المادية الصارمة (وهذه هي كلها صفات الطبيعة / المادة). والمبدأ الواحد كامن (حال) في العالم لا يتجاوزه ويُسمَّى «قانون الحركة» أو «القانون الطبيعى/ المادي»، الأمر الذي يعني سيادة الواحدية المادية وأن كل الأمور، في نهاية الأمر وفي التحليل الأخير، مادية نسبية متساوية لا قداسة لها، وأنه يمكن معرفة العالم بأسره (الإنسان والطبيعة) من خلال الحواس الخمس. و«العلمانية الشاملة» بطبيعة الحال لا تؤمن بأية مطلقات أو كليات، ولعل المنظومة الداروينية الصراعية هي أكثر المنظومات اقترابا من نموذج «العلمانية الشاملة».

ونحن نذهب إلى أن « الرؤية المعرفية العلمانية الإمبريالية «هي النتيجة الحتمية للعلمانية الشاملة التي تنزع القداسة عن العالم وتفصله عن كل القيم الأخلاقية والإنسانية، وتُحوسل الطبيعة والإنسان وتحاول التحكم فيهما والهيمنة عليهما لصالح الأقوى (السوبرمان) أو لصالح أي مطلق علماني (الدولة ـ العِرْق الأرقى... إلخ). وقد قامت المنظومة العلمانية الشاملة (في الغرب) بترشيد الداخل الغربي في الإطار المادي ودمجته وحوَّلته إلى مادة استعمالية، ثم جَّيشت الجيوش وهيمنت على العالم بأسره (الطبيعة والإنسان ـ المصادر الطبيعية والبشرية) وحوَّلته هو الآخر إلى مادة استعمالية لصالح الإنسان الغربي وحده (باعتباره العنصر الأرقى والأقوى). فالعلمانية الشاملة والإمبريالية وجهان لعملة واحدة.

ويتم الانتقال من «العلمانية الجزئية» إلى «العلمانية الشاملة» من خلال عمليات تاريخية طويلة مركَّبة، تأخذ شكل متتالية تاريخية متعددة الحلقات، بعضها واضح ومُحدَّد والبعض الآخر يَصعُب إدراكه وتحديده. ولكن جوهر هذه العملية هو تصاعُد الترشيد المادي بحيث يصبح كل مجال من مجالات الحياة خاضعًا للقوانين الكامنة فيه يستمد معياريته من ذاته (أي أن تصاعُد الترشيد هو أيضًا تصاعُد معدلات الحلول) فيحكم على المجال الاقتصادي بمعايير دينية وهكذا، ويصبح كل مجال مكتفيًا بذاته، ومرجعية ذاته، فهو متماسك بشكل عضوي لا يعرف الثنائيات ولا الثغرات والانقطاع (أي أنه يكتسب سمات الطبيعة/ المادة)، منعزل عما سواه من المجالات، لا يربطه رابط بها. وينتج عن هذه العملية الانفصال التدريجي لمختلف

مجالات الحياة عن المنظومات الدينية والأخلاقية وعن الغائيات الإنسانية. وهكذا تفتت مجالات الحياة الإنسانية وتتحوَّل إلى مجالات غير متجانسة غير مترابطة، وحينما تواجه الذات الإنسانية العالم تجده منفصلًا عنها، غريبًا عليها، مفتتًا، مجرد مادة نسبية محايدة خاضعة لحركة المادة وحسب.

ويُلاحظ أن معظم الناس لا ينادون، في أغلب الأحيان، إلا «بالعلمانية الجزئية» وحسب، إذ لا يجرؤ أحد، إلا قلة نادرة، على المناداة بـ«العلمانية الشاملة» (الطبيعية ـ العدمية ـ المتجاوزة للأخلاق)، بماديتها الصارمة وعدائها الشرس للإنسان. ولكن، على مستوى الواقع الفعلي في المجتمع الحديث، يخضع السواد الأعظم من الناس لعمليات علمنة كامنة (نسميها «علمنة بنيوية كامنة») هي في الواقع تعبير عن نموذج «العلمانية الشاملة» وليس «العلمانية الجزئية». وهذه العلمنة تقوم بها مؤسسات عديدة من بينها الدولة المركزية (بمؤسساتها الأمنية والتربوية التي تزداد مركزية وقوة على مر الأيام) وقطاع اللذة (الذي تصل أذرعته الأخطبوطية إلى كل مكان وإلى مجالات الحياة الإنسانية الخاصة والعامة كافة) والمؤسسات الإعلامية ويمكن أن نضرب مثلًا بالإعلانات التليفزيونية، فهي تنزع القداسة عن الإنسان وتحوِّله إلى إنسان اقتصادي وجسماني ذي بُعد واحد: ربما دون إدراك من جانب أصحاب هذه الإعلانات لحقيقة مايمارسونه من علمنة شاملة، ودون إدراك من جانب من يشاهدون هذه الإعلانات لطبيعة ما يتعرضون له هم وأولادهم من آراء ونماذج معرفية تُعيد صياغة رؤيتهم لأنفسهم وللعالم بطريقة قد لا يوافقون هم أنفسهم عليها إن أدركوا تضميناتها الفلسفية والمعرفية والأخلاقية.

ولعل أهم آليات هذه العلمنة البنيوية الكامنة الشاملة الكاسحة هو قطاع اللذة ككل، وخصوصًا الأفلام الأمريكية والبرامج التلفزيونية التي تصل إلى السواد الأعظم من البشر، وتقوم بإعادة صياغة رؤيتهم لأنفسهم (عادةً في إطار دارويني أو فرويدي أو برجماتي) بشكل بنيوي كامن غير واع، ولكنها شاملة كامنة تؤدي إلى إلغاء كل الثنائيات والخصوصيات الدينية والقومية، وهذا هو جوهر النظام العالمي الجديد.

وفي هذا الإطار «الإمبريالي» العلماني الشامل تبنى الصهاينة النظريتين العرقية والإثنية لتعريف اليهود وكل البشر.

الجماعات الوظيفية والدولة الوظيفية

«الجماعات الوظيفية» هي مجموعات بشرية صغيرة يقوم المجتمع بإسناد وظائف شتى إليها يرى أعضاء هذا المجتمع أنهم لا يمكنهم الاضطلاع بها لأسباب مختلفة. قد تكون هذه الوظائف مشينة في نظر المجتمع ولا تحظى بالاحترام في سلم القيم السائدة (التنجيم ـ البغاء ـ الربا)، وقد تكون متميِّزة ومهمة (الطب، وخصوصًا أطباء النخبة الحاكمة ـ القتال)، وقد يتطلب الاضطلاع بها قدرًا عاليًا من الحياد والتعاقدية لأن المجتمع يريد الحفاظ على قداسته وتَراحُمه ومثالياته (التجارة والربا). وقد يلجأ المجتمع إلى استخدام العنصر البشري الوظيفي لملء فجوة أو ثغرات تنشأ بين رغبات المجتمع وحاجته من ناحية ومقدرته على إشباع هذه الرغبات والوفاء بها من ناحية أخرى (الحاجة لمستوطنين جدد لتوظيفهم في المناطق النائية ـ خبرات غير متوافرة ـ الحاجة إلى رأس مال). كما أن المجتمع يقوم بإسناد الوظائف ذات الحساسية الخاصة وذات الطابع الأمني (حرس الملك ـ طبيبه ـ السفراء والجواسيس) إلى أعضاء الجماعات الوظيفية. ويمكن أن تكون الوظيفة التي تُسنَد إلى أعضاء الجماعة الوظيفية مشينة ومتميِّزة وحساسة في آن واحد (مثل الخصيان والوظائف الأمنية على وجه العموم). كما أن المهاجرين عادةً ما يتحولون إلى جماعات وظيفية (في المراحل الأولى من استقرارهم في وطنهم الجديد) لأن الوظائف الأساسية عادة ما تكون قد شُغلَت من قبَل أعضاء المجتمع المضيف. ويحاول الاستعمار دائمًا أن يحوِّل أعضاء الأقليات إلى جماعات وظيفية تضطلع بوظائف يسندها إليها وتتمتع بمزايا تُقدِّمها لها حتى تدين له بالولاء.

ويتوارث أعضاء الجماعة الوظيفية الخبرات في مجال تَخصصُّهم الوظيفي عبر الأجيال ويحتكرونها بل ويتوحَّدون معها وفي نهاية الأمر يكتسبون هويتهم ورؤيتهم لأنفسهم منها، وهي عملية يساعد عليها مجتمع الأغلبية لأنه يُعرِّف عضو الجماعة

الوظيفية من خلال وظيفته وحسب (لا من خلال إنسانيته الكاملة) وبذلك يصبح عضو الجماعة الوظيفية إنسانًا ذا بُعد واحد، يمكن اختزال إنسانيته على هذا البُعد أو المبدأ الواحد وهو وظيفته.

وبعد أن يتم استيراد أو تجنيد العنصر الوظيفي يحدث ما يلي:

(أ) العلاقة التعاقدية النفعية:

يدخل أعضاء المجتمع المضيف، مع أعضاء الجماعة الوظيفية، في علاقة تعاقدية نفعية محايدة رشيدة واضحة لا تركيب فيها ولا إبهام، ويقوم كل طرف في العلاقة بحوسَلة الطرف الآخر والنظر إليه باعتباره وسيلة لا غاية، وباعتباره مادة نافعة يتم التعامل معها بمقدار نفعها.

(ب) العزلة والغربة والعجز:

يحتفظ أعضاء المجتمع المضيف وأعضاء الجماعة الوظيفية بمسافة فيما بينهما. فيقوم المجتمع المضيف بعزل أعضاء الجماعة الوظيفية (عن طريق الزي أو المسكن أو اللغة أو العقيدة أو الانتماء الإثني، كما أن الخَصي كان يُعدُّ أحد أشكال هذا العزل) ويمارسون هم إحساسًا عميقًا بالغربة. وفي جميع الأحوال كان أعضاء الجماعة الوظيفية يصبحون قريبين من النخبة الحاكمة يمارسون إحساسًا بالولاء العميق تجاهها (وهذه ميزة كبيرة من منظور النخبة)، فهي التي تستوردهم وهي التي توظفهم وتوكل لهم مهام لا يمكن أن توكل لعضو المجتمع المضيف (حتى لا تزداد قوته)، وهي التي تستخدمهم كأداة لقمع جماهير المجتمع ولامتصاص ما قد يتراكم من ثروات وفوائض لديهم، وهي التي تضمن بقاءهم واستمرارهم. ولكنها في الوقت نفسه لا تشركهم في السلطة، فهم بلا قاعدة بين الجماهير أو أساس للقوة في حالة خوف دائم منها، ومن ثم لا يطمحون في المشاركة في السلطة بسبب وضعهم هذا. وقد يتعمق ولاء أعضاء الجماعة الوظيفية للنخبة الحاكمة إلى درجة أن تصبح في كثير من الأحيان جماعة وظيفية عميلة.

(جـ) الانفصال عن المكان والزمان والإحساس بالهوية الوهمية:

ينتج عن هذا الوضع انفصال أعضاء الجماعات الوظيفية عن الزمان والمكان اللذين يعيشون فيهما، ومن ثم غالبًا ما يرتبط أعضاء الجماعة الوظيفية عاطفيًا بوطن أصلي (صهيون ـ الصين ـ القبيلة ـ العائلة) يصبح موضع ولائهم وحبهم وعاطفتهم المشبوبة ويتصورون أنهم جزء من تاريخه وتراثه، فيتعمق شعورهم بالغربة نحو المجتمع المضيف، ويعيشون فيه دون أن يكونوا منه، ويتطور لديهم إحساس عميق بهويتهم المستقلة (مركب الشعب المختار المنفي أو الشعب العضوي المنبوذ). ولكن الجماعة الوظيفية (والوظيفية ذاتها) هي، في واقع الأمر، موضع الولاء الفعلي والمباشر لعضو الجماعة الوظيفية، فهي أساس وجوده وهويته. إلا أن المعجم الحضاري لأعضاء الجماعة الوظيفية لا يختلف في واقع الأمر عن معجم مجتمع الأغلبية إلا في بعض التفاصيل الخاصة، فهم آلة لا وطن لها اسمًا، ولكنهم يعيشون فعلًا في المجتمع المضيف، يؤدون وظيفتهم فيه بشكل يومي، ومن ثم فهويتهم هوية وهمية.

(د) ازدواجية المعايير والنسبية الأخلاقية:

يُطوِّر طرفا العلاقة (أعضاء الجماعة الوظيفية والمجتمع المضيف) رؤية أخلاقية ثنائية، فما يسري على الواحد من قيم أخلاقية مطلقة لا يسري على الآخر، باعتبار أن الآخر في هذه العلاقة يقع خارج نطاق الحرمات والمطلقات الأخلاقية وباعتبار أن الجماعة الوظيفية شعب مختار، ويحاول كل طرف تعظيم منفعته ولذته مستخدمًا الآخر.

(هـ) الحركية:

لكل هذا، يتسم أعضاء الجماعة الوظيفية بالحركية البالغة، وهذا أمر مرتبط بكونهم عنصرًا نافعًا وآلة يمكن نقلها من مكان إلى آخر.

(و) التمركز حول الذات والتمركز حول الموضوع:

ينجم عن هذا الوضع تَأرْجُح شديد بين تمَركز حول الذات (الوظيفة باعتبارها الذات والهوية) وتمَركز حول الموضوع (الوظيفة باعتبارها خدمة تؤدي للمجتمع). فعضو الجماعة الوظيفية قد يكون عضوًا في شعب مختار ولكنه أيضًا أداة في يد المجتمع (التمركز حول الذات والتمركز حول الموضوع والثنائية الصلبة)، وتظهر عقدة الاختيار، الذي يواكبه شعور عميق بالحتمية.

وتوجد جماعات وظيفية في معظم المجتمعات التقليدية،ولكن لاحظنا أن الحضارة الغربية تميل نحو حوسلة البشر، ومن ثم تتضح ظاهرة الجماعات الوظيفية بشكل متبلور فيها. وقد لعب أعضاء الجماعات اليهودية فيها دور الجماعات الوظيفية، بحيث أصبح اليهودي هو الإنسان الوظيفي، وهذا هو أساس العداء لليهود واليهودية. وقد تفاقم الوضع مع عصر النهضة في الغرب حينما بدأت الجماعات الوظيفية اليهودية تفقد دورها الوظيفي.

ويرتبط مفهوم الدولة الوظيفية بمفهوم الجماعة الوظيفية، والدولة الوظيفية هي الدولة التي تؤسس أو تعُاد صياغة توجهُّها أو توجُّه نخبتها الحاكمة لتضطلع بوظيفة معينة ويصبح جوهرها هو هذه الوظيفة. فالدولة الوظيفية هي إعادة إنتاج لدور الجماعة الوظيفية في العصر الحديث.

ونحن نذهب إلى أن الدولة العصرية الحديثة بعد تَغوُّلها وبعد تَصاعُد قوة مؤسساتها الأمنية وقطاع اللذة، تُحوسل كل المواطنين، بحيث يصبحون شيئًا يشبه أعضاء الجماعة الوظيفية، وظيفةُ تؤدَى ودورًا يُلعَب بدلًا من أن يكونوا بشرًا متعددي الأبعاد، يؤمنون بمنظومة أخلاقية ويشعرون بالحرية والمسئولية.

و«الدولة الصهيونية الوظيفية» هي دولة تتسم بكل سمات الجماعة الوظيفية، فهي تدخل في علاقات تعاقدية نفعية مع الغرب (خدمة المصالح الغربية نظير أن يقوم الغرب بحمايتها)، وهي دولة جيتو / قلعة منعزلة عن محيطها الحضاري ذات رؤية حلولية كمونية، فهي تتصوَّر أنها منفصلة عن الزمان والمكان، ولديها إحساس عميق

بتفوُّقها، ورسالتها المقدَّسة، تتبنَّى أخلاقيات مزدوجة في علاقتها مع الذات ومع الآخر.

التركيب «الجيولوجي» التراكمي

«التركيب «الجيولوجي» التراكمي» عبارة نستخدمها لنصف عُمْق عدم التجانس الذي تتسم به العقيدة/ العقائد، والهوية/ الهويات اليهودية، ولنُشير إلى أن نقاط الاختلاف بين هذه العقائد والهويات أهم من نقاط التشابه بينهما وإلى أن التركيز على الاختلاف له قيمة تفسيرية أعلى. ويتسم التركيب «الجيولوجي» بأنه يتكون من طبقات جامدة مستقلة، تراكمت الواحدة فوق الأخرى ولم تُلغ أية طبقة جديدة ما قبلها. ويعود هذا الوضع إلى أن اليهودية لم يَعُد لها مركز ديني أو حتى دنيوي يُحدِّد المعيارية اليهودية في فترة ميكرة من تاريخها وقبل أن تتبلور عقائدها الأساسية، ومن ثم تطوَّرت الاتجاهات والفرق الدينية اليهودية المختلفة كلٌّ على حدة، بمعزل عن أي مركز، ولذا لم يَعُد هناك أي قاسم مشترك، وأصبحت هذه الاتجاهات والفرق مثل الطبقات المختلفة داخل التركيب «الجيولوجي» الواحد، فهي تتزامن وتتجاور ولكنها لا تتمازج ولا تتفاعل ولا تُلغي الواحدة الأخرى.

وزغم تعدُّد الطبقات «الجيولوجية» داخل العقيدة اليهودية، فإننا نرى أن أهم الطبقات على الإطلاق هي الطبقة الحلولية الكمونية التي كانت روحية حتى عصر النهضة في الغرب (مع هيمنة القبَّالاه) ثم أصبحت حلولية كمونية مادية (أي علمانية شاملة) ابتداءً من ذلك التاريخ.